

سلسلة عبود التراث  
الحدث (1)

# تحفة المنجد والمنهج في غريب صحيح مسلم

لإمام الحديث المأثور  
إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي سبط ابن العجوي  
٨٤١ هـ

دراسة وتحقيق  
علاء الدين الشافعي  
إشراف

مجدد العظمى يحيى بن زقوي  
أبي منصور الأنصاري

طبع لأول مرة مضمناً على مخطوطة غطيتين وأعيد طبعها بحفظ المؤلف

المجلد الأول

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
السنة النبوية الفردوس

[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)



عَلِّمِ الْأَحْيَاءَ الثُّرُوفَ وَالْخَفَاءَ الرَّقْمِيَّةَ

تَحْفَتِ الْمُنَجِّدِ وَالْمُنْهَرِ  
فِي  
غُرْبَى صَحِيحٍ مُسْتَلِمٍ

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## جميع الحقوق محفوظة

جميع الحقوق محفوظة لشركة علم لإحياء التراث والخدمات الرقمية، ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو نقله بأي وسيلة من الوسائل سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك النسخ أو التصوير أو المسح الضوئي أو التسجيل أو التخزين بما يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه ولا يسمح باقتباس أي جزء منه أو ترجمته إلى أي لغة دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر .

1438 هـ - 2017 م

2017 / 23119

978 - 977 - 56358 - 1 - 5

الطبعة الأولى:

رقم الإيداع المحلي :

رقم الإيداع الدولي :



تَحْيَا التُّرَاثَ وَالْخِزَانَةَ الرَّقْمِيَّةَ

International library of manuscripts (ILM)

1155726

للتواصل معنا:

Info@ilmarabia.co.uk

00201127999511

ISBN 978-977-85365-1-5



9 789778 536515 >

عِلْمٌ لِإِحْيَاءِ التُّرَاثِ وَالْخِزَانَةِ الرَّقْمِيَّةِ

التجمع الخامس - الحي الثالث -

المنطقة الأولى - خلف مسجد فاطمة

السرينتلي - فيلا ١٥٢



# تحفة المنجد والمنهبة

في  
غريب صحيح مسلم

تأليف

الإمام الحديث المافظ المبريد

برهان الدين بن محمد بن عبد الله بن أبي النعمان

سبط ابن العجمي ٨٤١ هـ

دراسة وتحقيق

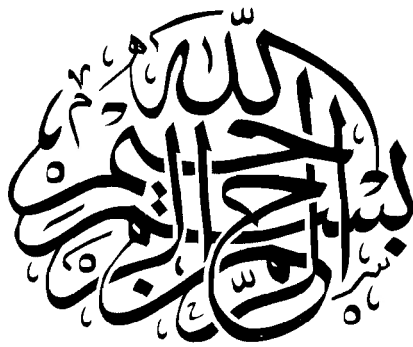
علاء الدين التتار والخطيب القمي

إشراف

عبد الوهاب بن محمد بن أبي رفاوي

أبي بصير الأزهر

طبع لأول مرة مطبوعاً على نفقة طبعين إمامهما بخط المؤلف





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنُسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهِ  
أَنْفُسَنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ  
فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ  
مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا  
كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ  
وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧١].

أما بعد: فلقد منَّ الله تعالى على هذه الأمة العظيمة بحفظ كتابه  
الكريم وسنة النبي الأمين ﷺ وكان مما حفظ الله به دينه أن قيض لذلك  
رجالاً حملوا هذا الأمر على عاتقهم وبذلوا له كل غالٍ ونفيس، أفنوا  
أعمارهم في تعلم حديث النبي ﷺ وتعليمه والتنقيب عن صحيحه من  
ضعيفه، ثم قيدوه وضبطوه ونقحوه ونقلوه لنا في أهي حلة فيما يعرف  
بالصَّحاح والسُّنن والمسانيد وغيرها، فرضي الله عنهم جميعاً.

وكان أعظم هذا الكتب وأعلاها شأنًا وأصح الكتب بعد كتاب  
الله العظيم «صحيح البخاري» فما نعلم كتابًا في الدنيا اعتُني به مثله،  
وقد يسّر الله لنا القيام بالمؤسسة بمشروع عظيم عليه وهو «بلو جرافيا  
صحيح البخاري والخدمات عليه» انتهينا منه بفضل الله وهو قيد  
الطباعة، نسأل الله تعالى أن يتقبله منا وأن يوفّقنا إلى تنفيذ هذا  
المشروع مع بقية الكتب الستة وغيرها، إنه كريم جواد ﷻ.

وكان لصحيح الإمام مسلم مكانة عظيمة بين الأمة فهو ثاني الكتب بعد صحيح سيدنا الإمام البخاري، تلقته الأمة بالقبول واحتفوا به احتفاء الأم بمولودها، فحفظوه، ودرَّسوه، وسمعوه، وشرحوه، واختصروه، وبيَّنوا غريبه، واستنبطوا منه القواعد والمهمات، وتكلموا على رجاله، وجمعوا أطرافه، إلى غير ذلك من صور عناية الأمة بهذا الكنز العظيم.

وكان ممن اعتنى بغريب هذا الكتاب العظيم المبارك «صحيح مسلم»: الإمام الحافظ العلامة سبطُ ابن العجمي رحمه الله تعالى بيَّن غريبه بياناً وافياً شافياً ينبئ عن مكانة هذا الإمام، كتبه بخطه على نسخة خطية من «صحيح مسلم» ثم وقف عليها أحد تلامذته فجرَّد هذه التعليقات وجمعها في مصنف مستقل، ثم عرضه عليه بعد انتهائه منه فسمَّاه الإمام السبط «تُحْفَةُ الْمُتَنَجِّدِ وَالْمُتَهِمِّ فِي غَرِيبِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ». وكنا قد قمنا بمؤسسة علم بتحقيقه على نسخة تلميذه هذه، ثم أكرمنا الله تعالى بالوقوف على نسخة «صحيح مسلم» التي عليها تعليقات الحافظ السبط بخطه، وهي نسخة نفيسة فراجعنا الكتاب مرَّة ثانية على ما وقفنا عليه من هذه النُّسخة النَّفِيسة، وجوَّدنا عملنا، فالحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصَّالحات.

والشكر والثناء والتقدير للباحثين بمؤسسة علم وللشيخ أبي العلياء محمد الفيشاوي، وللمدير العلمي وائل محمد بكر زهران.

كتبه

عبد الوهاب بن يحيى بن زقواي

البحراني



## ترجمة سبط ابن العجمي<sup>(١)</sup> البحث الأول: اسمه وكنيته ولقبه ونسبه:

هو إبراهيم بن محمد بن خليل أبو الوفاء بُرْهَانُ الدِّين الطَّرَابُلسِيِّ الأَصْل طَرَابُلسُ الشَّامِ، الحَلَبِيُّ المولِد والدار، الشَّافِعِيُّ المذهب، وهو قُرشيٌّ أُمويٌّ من جهة أُمه.

وجاءت لابن العجمي رَحْمَةُ اللَّهِ كُنيتان في كُتُب التراجم:

أ- أبو الوفاء، وهي الأكثر استعمالاً.

ب- أبو إسحاق، وهي قليلة الاستعمال.

(١) من مصادر ترجمته: «ذيل التقييد في رِوَاة السنن والأسانيد» للتحقي الفاسي [١/ ٤٤٠-٤٤١]، و«دُرر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة» للمَقْرِزِيِّ [١/ ٦٥-٦٦]، و«المُتَقَيِّ الكبير» له [١/ ٢٩٩]، و«المجمع المؤسس للمعجم المفهرس» لابن حجر [٣/ ٩-١٥]، و«إنباء الغمر بأبناء العمر» له [٤/ ٧٥-٧٦]، و«عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران» للِبَقَاعِيِّ [٢/ ٩٠]، و«عُتُونُ العُتُون» له [ص/ ٦٨/ ترجمة: ١٣٥]، و«المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي» لابن تغري بردي [١/ ١٤٧]، و«الدليل الشافي» له [١/ ٢٦]، و«الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» للسَّخَاوِيِّ [١/ ١٣٨-١٤٥]، و«وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام» له [٢/ ٥٥٦]، و«لحظ الألاحظ بذيل طبقات الحفاظ» لتقي الدِّين ابن فَهْدٍ [ص/ ٢٠١-٢٠٦]، و«معجم الشيوخ» لنجم الدِّين ابن فَهْدٍ [ص/ ٤٧-٥٠]، و«بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين» لرَضِيِّ الدِّين الغَزَّيِّ [ص ١٥٦]، و«طبقات الحفاظ» للسُّوْطِيِّ [ص ٥٥١]. و«ذيل طبقات الحفاظ» له [ص ٢٥٠]، و«تذكرة الحفاظ وتبصرة الأيقاظ» لابن المبرِّد [ص ٥٧]، و«نيل الأمل في ذيل الدول» لعبد الباسط بن خليل الحنفي [٥/ ٣٠]، و«شذرات الذهب في أخبار من ذهب» لابن العماد [٩/ ٣٤٦-٣٤٧]، و«البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع» للشوكاني [١/ ٢٨-٣٠]، و«ديوان الإسلام» لأبي المعالي الغَزَّيِّ [١/ ٢٢١]. و«سُلَّم الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة [١/ ٥٢-٥٣]، و«إعلام النبلاء بتاريخ حَلَبُ الشَّهْبَاء» لراغب الطباخ [٥/ ١٩٩-٢٠٧]، و«معجم المصنفين» لمحمود حسن التونكي [٤/ ٣٤٥-٣٤٨]، و«الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة» لمحمد بن جعفر الكتاني [ص/ ١٢٣]، و«فهرس الفهارس» لعبد الحي الكتاني [٢/ ٦٥١-٦٥٢]، و«الأعلام» للزركلي [١/ ٦٥]، و«معجم المؤلفين» لكحالة [١/ ٩٢-٩٣].

وكان يُعَرِّفُ بعدة ألقاب أُطْلِقَتْ عليه، منها:

- ١- بُرْهَانُ الدِّينِ الْحَلَبِيِّ.
  - ٢- بُرْهَانُ الدِّينِ الْقُوفِ<sup>(١)</sup>، لَقَّبَهُ بِهِ بَعْضُ أَعْدَائِهِ، وَكَانَ يَغْضَبُ مِنْهُ<sup>(٢)</sup>.
  - ٣- بُرْهَانُ الدِّينِ الْمُحَدَّثِ.
  - ٤- سِبْطُ ابْنِ الْعَجَمِيِّ.
  - ٥- بُرْهَانُ الدِّينِ الطَّرَابُلُسِيِّ.
  - ٦- إِبْرَاهِيمُ الْمُحَدَّثِ، وَكَثِيرًا مَا كَانَ يُثَبِّتُهُ بِخَطِّهِ رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(٣)</sup>.
  - ٧- الْفَقِيهَ<sup>(٤)</sup>.
- وَإِطْلَاقُ لَقَبِ سِبْطِ ابْنِ الْعَجَمِيِّ عَلَيْهِ يَرْجِعُ إِلَى جَدِّهِ مِنْ جِهَةِ أُمِّهِ؛ لَكُونَ أُمُّهُ ابْنَةُ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُؤَفَّقِ أَحْمَدَ بْنِ هَاشِمِ بْنِ أَبِي حَامِدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَجَمِيِّ الْحَلَبِيِّ، الَّذِي دَرَسَ عَلَيْهِ السَّبْطُ وَاسْتَفَادَ مِنْهُ<sup>(٥)</sup>.

\*\*\*

(١) ضَبَطَهُ الْبِقَاعِيُّ: بِضَمِّ الْقَافِ، وَشَكُونِ الْوَاوِ، بَعْدَهَا فَاءٌ. يَنْظُرُ: «عُنُونُ الْعُنُونِ» لِلْبِقَاعِيِّ [ص/٦٨/ترجمة: ١٣٥].

وَإِكْتَفَى ابْنُ حَجَرٍ بِنِسْبَةِ هَذَا اللَّقَبِ -دُونَ ضَبْطِ- إِلَى صَاحِبِ التَّرْجَمَةِ قَائِلًا: «الْقُوفُ: هُوَ الشَّيْخُ بُرْهَانُ الدِّينِ سِبْطُ ابْنِ الْعَجَمِيِّ، مُحَدَّثُ حَلَبَ فِي زَمَانِنَا». يَنْظُرُ: «نَزْهَةُ الْأَلْبَابِ فِي الْأَلْقَابِ» لِابْنِ حَجَرٍ [٢/١٠٤].

وَأَصْلُ الْقُوفِ فِي اللُّغَةِ: أَعْلَى الْأُذُنِ، وَمِنْ الرِّقْبَةِ: الْقَافُ. يُقَالُ: أَخَذَهُ بِقُوفِ رِقْبَتِهِ. أَيْ: بِرِقْبَتِهِ جَمْعًا. وَقِيلَ: الْقُوفُ وَالْقَافُ وَالْقَفَانُ وَالْقَافِيَةُ: هُوَ شَعْرُ الْقَفَا.

وَهُوَ فِي اللُّغَةِ التَّرْكِيَّةِ: يَعْنِي الْأَجُوفَ وَالْجَاهِلَ. يَنْظُرُ: «الْمُنْتَخَبُ مِنْ غَرِيبِ كَلَامِ الْعَرَبِ» لِكِرَاعِ النَّمْلِ [ص/٥٠]. وَالتَّعْلِيقُ عَلَى تَرْجَمَةِ الْمُؤَلَّفِ مِنْ كِتَابِ: «سُلَّمُ الْوُصُولِ إِلَى طَبَقَاتِ الْفُحُولِ» لِحَاجِي خَلِيفَةَ [١/٥٢]، وَ«الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [٢/٧٦٦].

(٢) يَنْظُرُ: «الضُّوءُ اللَّامِعُ» لِلْسَّخَاوِيِّ [١/١٣٨]، وَ«عُنُونُ الزَّمَانِ» لِلْبِقَاعِيِّ [٢/٩٠].

(٣) يَنْظُرُ: «الضُّوءُ اللَّامِعُ» لِلْسَّخَاوِيِّ [١/١٣٨].

(٤) نَصَّ عَلَيْهِ التُّونَكِيُّ فِي: «مَعْجَمِ الْمُصَنِّفِينَ» [٤/٣٤٥].

(٥) يَنْظُرُ: «الضُّوءُ اللَّامِعُ» لِلْسَّخَاوِيِّ [١/١٣٨].



## البحث الثاني: مولده

وُلِدَ فِي ثَانِي عَشْرٍ مِنْ شَهْرِ رَجَبِ سَنَةِ ثَلَاثٍ وَخَمْسِينَ وَسَبْعَ مِئَةٍ (٧٥٣هـ)، وَقَدْ أَرَّخَ سِبْطُ ابْنِ الْعَجَمِيِّ مَوْلَدَهُ بِنَفْسِهِ كَمَا جَاءَ فِي ذِيلِ سَمَاعِ نَجْمِ الدِّينِ ابْنِ فَهْدٍ عَلَيْهِ رِسَالَتُهُ: «التَّبْيِينُ فِي أَسْمَاءِ الْمَدْلَسِينَ»، حَيْثُ قَالَ: «وَمَوْلَدِي فِي ثَانِي عَشْرٍ مِنْ رَجَبٍ مِنْ سَنَةِ ثَلَاثٍ وَخَمْسِينَ وَسَبْعَ مِئَةٍ بِحَلَبٍ»<sup>(١)</sup>.

وَكَانَ مَوْلَدُهُ بِالْجُلُومِ بَفَتْحِ الْجِيمِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ الْمَضْمُومَةِ، بِقُرْبِ فَرْنِ عَمِيرَةٍ بَفَتْحِ الْعَيْنِ، وَهَمَا مِنْ بَلْبَانِ حَارَةِ مِنْ حَلَبٍ<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

(١) ينظر: «التبیین لأسماء المدلسین» لِسِبْطِ ابْنِ الْعَجَمِيِّ [ص/ ٦٨].

(٢) ينظر: «الضوء اللامع» لِلْسَّخَاوِيِّ [١/ ١٣٨].

### البحث الثالث: عائلته

تُعتبر عائلة العَجَمِي<sup>(١)</sup> أحد أشهر وأعرق وأقدم الأسر التي كانت تسكن حَلَب، والتي كانت تشتهر بالعلم وبناء المدارس والتدريس فيها. فأبوه هو: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي الصفا خليل الطرَّابُلُسي، وهو وإن لم يتعرَّض له أصحابُ كُتُب التراجم بذِكره تحديداً، إلا أنهم قد يذكرونه عند الترجمة لابنه، وقد وصفه ابنُ الشحنة: بـ«شيخنا الحافظ الجهيد الناقد العلامة حافظ الوقت، الشهير بالمحدث» عند ترجمته لسِبْط ابن العَجَمِي<sup>(٢)</sup>. فهذا الوصف يُشعر بالإمامة والمكانة في العلم.

أما أمُّه: فهي عائشة بنت عمر بن محمد بن العَجَمِي، سمعتُ على إبراهيم بن صالح ابن العَجَمِي زوجَ عَمَّتِها، وحدَّثتُ، وسمع منها: ولدها، وماتت في خامس شهر رجب سنة (٧٨٩ هـ)<sup>(٣)</sup>.

وجَدُّ أمِّه الأعلى: هو شرفُ الدين أبو طالب عبد الرحمن بن الحسين بن عبد الرحمن الحلبي، ويُعرف أيضاً بابن العَجَمِي، وتوفي سنة إحدى وستين وخمس مائة (٥٦١ هـ)، وهو المؤسس الأول لأوَّل مدرسة علمية بحَلَب. وكانت تُعرف بـ: «المدرسة الزُّجَاجِيَّة»<sup>(٤)</sup>.

ولابن العَجَمِي رَحِمَهُ اللهُ أربعة أبناء: جاء ذِكرهم في كُتُب التراجم، وهم:

(١) العَجَمِي: يَفْتَحُ العين والجيم وفي آخرها ميم، هذه النُّسْبَةُ إلى العَجَم وبلاد فارس ومن لِسَانِهِ غير العربية. ينظر: «اللباب في تهذيب الأنساب» لابن الأثير [٣٢٦/٢].

(٢) ينظر: «ثبوت ابن الشحنة» [لوحه ٢١/أ]، نسخة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، برقم (٧٢٣٥)، وهي نسخة نفيسة بخط مؤلفها رحمهما الله.

(٣) ينظر: «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة» لابن حجر [٤/٣].

(٤) ينظر: «إعلام النبلاء» للطبّاخ [٤/ ٢٣٧ - ٢٣٨].

١- أحمد بن إبراهيم بن محمد بن خليل موفّق الدّين أبو ذر الطّرابُلُسيّ الأصل، الحَلَبِيّ الشّافِعِيّ، الإمام البارِع الأديب مُحدّث حَلَب، وُلِدَ سنة ثمانِي عشرة وثمان مئة، وأَخَذَ الفَنَّ عن والده، والحافظِ ابنِ ناصر الدّين، والحافظِ ابنِ حَجَر، وسمِعَ وكُتِبَ، وجمَعَ مجاميع، وأولَعَ بنظْمِ الفنون حتّى برع في الأدب، وصار هو المشار إليه في الحديث بِحَلَب، مات في ذي القعدة سنة أربع وثمانين وثمان مئة (٨٨٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ<sup>(١)</sup>.

٢- أنس بن إبراهيم بن محمد بن خليل الحَلَبِيّ، ولد سنة اثنتي عشرة وثمان مئة. وأجازَتْ له عائِشة ابنة عبد الهادي. والشّهاب أحمد بن حَجّي، وسمِعَ مِنْ أبيه وابنِ حَجَر وجماعة، مات سنة إحدى وثمانين وثمان مئة (٨٨١هـ) رَحِمَهُ اللهُ<sup>(٢)</sup>.

٣- عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن خليل جمال الدّين الحَلَبِيّ، سمِعَ على أبيه، وممّا سمعه على أبيه: «جزء الجُعْفِيّ»، ثم سمِعَ بِحَلَب في سنة تسع وخمسين على ابنِ مُقْبِل وغيره، وقَدِمَ القاهرة، فسمِعَ على العَلَمِ البُلُقَيْنِيّ «جزء الجمعة»، وكذا سَمِعَ بالشّام وغيرها، وحدثَ وسمِعَ منه بعض الطلبة، وكان متميِّزاً في الرّمي، وصنّف فيه، مات في أواخر سنة تسع وثمانين وثمان مئة (٨٨٩هـ) رَحِمَهُ اللهُ<sup>(٣)</sup>.

٤- أمّ هانئ بنت إبراهيم بن محمد بن خليل الحَلَبِيّة<sup>(٤)</sup>.

\*\*\*

(١) ينظر: «الضوء اللامع» للسخاوي [١٩٨/١]. و«نظم العقيان في أعيان الأعيان» للسيوطي

[ص ٣٠]، و«سُلم الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٢٢٧/١].

(٢) ينظر: «الضوء اللامع» للسخاوي [٣٢٣/٢]، و«نظم العقيان» للسيوطي [ص ٩٣].

(٣) ينظر: «الضوء اللامع» للسخاوي [٤-٣/٥]، و«إعلام النبلاء» للطباخ [٢٩٧/٥].

(٤) ذكرها البقاعي في: «عنوان الزمان» [٩٣/٢].

## البحث الرابع: نشأته العلمية

نشأ سِبْطُ ابْنِ الْعَجَمِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ تَيْمًا، فَقَدِمَاتُ أَبُوهُ وَهُوَ صَغِيرٌ جَدًّا، فَتَوَلَّتْ تَرْبِيَتَهُ أُمُّهُ، وَكَانَتْ مِنْ أُسْرَةٍ اشْتَهَرَتْ بِالْعِلْمِ وَالِاسْتِقَامَةِ وَالنَّجَابَةِ، اتَّجَهَتْ بِهِ أُمُّهُ إِلَى دِمَشْقَ، فَحَفِظَ بَعْضَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ هُنَاكَ، ثُمَّ رَجَعَتْ بِهِ إِلَى حَلَبَ، وَأَدْخَلَتْهُ مَكْتَبَ الْإِيْتَامِ تُجَاهَ الْمَدْرَسَةِ الشَّاذِبْخَنِيَّةِ<sup>(١)</sup> الْحَفَنِيَّةَ بِسُوقِ النَّشَابِ، وَكَانَ ذَلِكَ الْمَكْتَبُ لِنَاصِرِ الدِّينِ الطُّوشِيِّ، فَأَكْمَلَ السَّبْطُ هُنَاكَ حِفْظَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ عَلَى مُؤَدِّبِهِ الشَّيْخِ عَلِيِّ الصَّعِيدِيِّ، وَصَلَّى بِهِ إِمَامًا لِلتَّرَاوِيحِ فِي رَمَضَانَ بِخَانِقَاهُ<sup>(٢)</sup> جَدَّهُ لِأُمِّهِ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ الْعَجَمِيِّ، وَهُنَاكَ قَرَأَ عَلَى الشَّيْخِ حَسَنِ السَّائِسِ الْمِصْرِيِّ خَتَمَاتٍ تَجْوِيدًا<sup>(٣)</sup>.

وَكَانَ لِأَخْوَالِهِ الْأَثَرُ الْأَكْبَرُ فِي تَعْلُمِهِ، فَأَخْوَالُهُ بَنُو الْعَجَمِيِّ مِنَ الْأُسْرِ الْعِلْمِيَّةِ فِي حَلَبَ، وَكَانَ مِنْهُمْ الْمُحَدِّثُونَ وَالْفُقَهَاءُ، وَمِنْ بَيْنِ هَؤُلَاءِ:

١ - خَالُهُ: هَاشِمُ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدِ الْخِيَّاطِ الْحَلَبِيِّ، كَانَ عَامِيًّا

(١) أَنْشَأَهَا الْأَمِيرُ جَمَالُ الدِّينِ شَاذِبْخَتِ الْخَادِمُ الْهِنْدِيُّ الْأَتَاكِيُّ. وَكَانَ نَائِبًا عَنْ نُورِ الدِّينِ بِحَلَبَ بِقَلْعَتِهَا. وَعُرِفَتْ قَدِيمًا بِالْمَدْرَسَةِ الْعَدِيمِيَّةِ، نَسَبَ إِلَى أَحَدِ مُدَرِّسِيهَا مِنْ بَنِي الْعَدِيمِ، ثُمَّ صَارَتْ تُعْرَفُ بِجَمَاعِ الشَّيْخِ مَعْرُوفٍ؛ نَسَبَ إِلَى صَاحِبِ ضَرْيَحٍ مَدْفُونٍ بِهَا. يَقُولُ عَنْهُ النَّاسُ: أَنَّهُ أَحَدُ الْفَدَاوِيَّةِ. يَنْظُرُ: «كَنُوزُ الذَّهَبِ فِي تَارِيخِ حَلَبَ» لِأَبِي ذَرِ سِبْطِ ابْنِ الْعَجَمِيِّ [٣٤٥/١]. وَ«إِعْلَامُ النَّبَلَاءِ» لِلطَّبَاخِ [٧٣/٢].

(٢) أَصْلُ الْخَانِقَاهُ بَفَتْحِ النُّونِ: بُقْعَةٌ يَسْكُنُهَا أَهْلُ الصَّلَاةِ وَالْخَيْرِ، وَالصُّوفِيَّةِ. وَقَدْ حَدَّثَتْ فِي الْإِسْلَامِ فِي حَدُودِ الْأَرْبَعِ مِثَّةً، وَجُعِلَتْ لِمُتَحَلِّي الصُّوفِيَّةِ فِيهَا لِعِبَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى. يَنْظُرُ: «تَاجُ الْعُرُوسِ» لِلزَّيْدِيِّ [٢٧٠/٢٥] مَادَّةُ: حَقَقْ.

(٣) يَنْظُرُ: «الضُّوءُ اللَّامِعُ» لِلْسَخَاوِيِّ [١٣٨/١]، وَ«إِعْلَامُ النَّبَلَاءِ» لِرَاغِبِ الطَّبَاخِ [١٩٩/٥].



يحفظ من المَوَالِيَا<sup>(١)</sup> شيئاً كثيراً، ومات بالنَّحْرَارِيَّة من أعمال مصر، سنة بضع وسبعين وسبع مئة رَحِمَهُ اللهُ<sup>(٢)</sup>.

٢- خاله: عُمَر بن إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحيم بن عبد الرحمن ابن الحسن بن العَجَمِي كمال الدين أبو الفضل ابن تقي الدين، كان بارعاً في عِدَّة عُلُوم، وله إِمَام قويّ بعِلْم الحديث، مات في شهر ربيع الأول سنة سبع وسبعين وسبع مئة (٧٧٧هـ) رَحِمَهُ اللهُ<sup>(٣)</sup>.

\*\*\*

(١) المَوَالِيَا: نوع من الشَّعر العَامِي نَشَأَ فِي العَصْرِ العباسي، وَهُوَ من بَحَر البَّسِيط، وأجزاؤه: مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن، بِسْكُون آخره مَرَّتَيْن، وَلَعَلَّ ذلك ما يُسمَّى بـ: «المَوَال». ينظر: «المعجم الوسيط» [٢/ ١٠٥٨].

(٢) ينظر: «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة» لابن حجر [٦/ ١٦٧].

(٣) ينظر: «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة» [٤/ ١٧٣-١٧٤].

### البحث الخامس: رحلاته

ارتحل سِبْطُ ابنِ العَجَمِيِّ لطلب العلم إلى بعض المناطق في بلده، كما ارتحل إلى بلدانٍ أخرى هي: مصر، وفلسطين، ومكة، والمدينة النبوية. أما المناطق التي ارتحل إليها في بلده فهي: دمشق، حمّاء، حمص، طرابلس، بعلبك.

وارتحل إلى مصر مرتين، المرة الأولى سنة: (٧٨٢ هـ)، والمرة الثانية سنة: (٧٨٤ هـ)، وسمع من علماء القاهرة، والإسكندرية، ودمياط، وتيّس، وأهمّ الشيوخ الذين حظي بليقائهم في مصر: السراج البلقيني، والعراقي، والهيثمي، وابن الملقن.

ورحلته إلى مكة المكرمة كانت سنة: (٨١٣ هـ) بقصد الحج، وكانت الوقفة يوم الجمعة، ولم يحجّ سواها، وأثناء مكثه بمنى سمع منه تقيّ الدين ابنُ فهد: «المئة المتقاة». من مشيخة الفخر ابن البخاري الظاهري، والحديث بآخرها من الذيل عليها<sup>(١)</sup>.

كما زار المدينة النبوية مرة واحدة، وزيارته لبيت المقدس كانت أربع مرات<sup>(٢)</sup>، والأماكن التي مرّ بها في فلسطين هي: الخليل، غزة، الرملة، ثم عاد إلى دمشق، وبعدها إلى حلب، واستقر بها إلى أن مات رحمه الله<sup>(٣)</sup>.

\*\*\*

(١) ينظر: «لحظ الألفاظ» لابن فهد [ص/ ٢٠٥].

(٢) ينظر: «الضوء اللامع» للسخاوي [١/ ١٤٠].

(٣) ينظر: «عنوان الزمان» للبقاعي [٢/ ٩١-٩٢].

البحث السادس: شيوخه<sup>(١)</sup>

كان الإمام بُرْهَانُ الدِّينِ ابنُ العَجَمِيِّ ذا هِمَّةٍ عالية في طلب العلم وتعليمه، إلى جانب ذلك كان متفرِّغاً للتدريس والتأليف، ولم يَشْتَغَلْ بشيءٍ سواه، ولذلك كَثُرَتْ شُيُوخُهُ وتلاميذُهُ، وقد دَوَّنَ جميعَ شُيُوخِهِ في ثَبَتِ نفيس<sup>(٢)</sup>، وعَمِلَ له تلميذُهُ نجمُ الدِّينِ ابنُ فَهْدٍ معجماً لشُيُوخِهِ، وسمَّاه: «مَوْرِدُ الطَّالِبِ الظُّمِّي من مَروياتِ الحافظِ سِبْطِ ابنِ العَجَمِيِّ»<sup>(٣)</sup>.

وكان في أول أمره قد نَشِطَ لتَلَقِّي عِلْمِ القراءات بعد أن أتمَّ حِفْظَ القرآنِ مُجَوِّداً، فقرأ عدةَ خَتَمَاتٍ بعدةَ قراءاتٍ على الشيوخِ المُقَرِّين. فقرأ من أول القرآن الكريم إلى أثناء سورة التوبة بقراءة أبي عمرو، على الشيخِ المُقَرِّي: المَاجِدِيِّ.

ثم قرأ بقراءة نافع، وابن كثير، وابن عامر، وأبي عمرو، على الشيخ أبي الحسن محمد بن ميمون البَلَوِيِّ القُضَاعِيِّ الأَنْدَلُسِيِّ. ثم قرأ بقراءة قَالُون من أول القرآن إلى آخر سورة نوح على المُقَرِّي الشيخ شهاب الدِّين أحمد بن عَمَر بن محمد بن أبي الرضا الحَمَوِيِّ الشَّافِعِيِّ.

(١) ينظر: «الضوء اللامع» للسَّخَاوِيِّ [١/١٣٨ - ١٤٠]، و«لحظ الأُلْحاظ» لابن فَهْدٍ [ص/ ٢٠٢ - ٢٠٣].

(٢) سياي الكلام عنه في مبحث مؤلفاته.

(٣) ينظر: «لحظ الأُلْحاظ» لثقي الدين ابن فَهْدٍ [ص/ ٢٠٤]، و«الضوء اللامع» للسَّخَاوِيِّ [١/ ١٤٠]. وهذا الكتاب كان بحوزة الشمس ابن طولون نسخةً منه في مجلدة، كما ذكره في كتابه: «القلائد الجوهريّة في تاريخ الصالحية» [ص/ ٤٥٤].

ثم قرأ ختمتين بقراءة أبي عمرو على الشيخ المقرئ: عبد الأحد بن محمد بن عبد الأحد الحراني الأصل الحلبي، كما قرأ عليه بقراءة عاصم إلى آخر سورة فاطر<sup>(١)</sup>.

وبعد أن بلغ الإمام سبط ابن العجمي رحمه الله هذه الرتبة من علم القراءات؛ اتجه إلى تعلم علوم الآلة، كعلم النحو، والصرف، وأصول الفقه، ثم الفقه، وعلوم الحديث، وسائر المعارف.

فدرس قطعة من ألفية ابن مَعْطِي على أبي عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي، ودرس الألفية لابن مالك على الشيخين: أحمد بن يوسف بن مالك الغرناطي، وكمال الدين إبراهيم بن الحاج عمر الحلاوي.

وأخذ إعراب القرآن والأشعار: على عمر بن أحمد بن عبد الله بن المهاجر زين الدين الحلبي، وأخيه شمس الدين محمد.

وأخذ كثيراً من علم النحو: عن العز محمد بن خليل بن هلال الحاضري الحلبي، والكمال ابن العجمي، والزين أبي بكر بن عبد الله بن مقبل التاجر.

وأخذ علم الصرف: عن الجمال يوسف بن موسى بن محمد بن أحمد المَلْطِي، حيث قرأ عليه قطعة من «تصريف العزّي».

وأخذ علم الخط وتجويده: على جماعة من الكتبة، كان أكتبهم: البدر حسن البغدادِي النَّاسِخ.

وأخذ علم اللغة: عن محمد بن يعقوب الفيروز آبادي صاحب «القاموس المحيط»، وقرأ عليه رسالته: «تخبير الموشين فيما يقال بالسين والشين».

(١) ينظر: «الضوء اللامع» للسَّخَاوِي [١/ ١٣٨]. و«عنوان الزمان» للبقاعي [٢/ ٩٠]. و«معجم الشيوخ» للنجم ابن فهد [ص/ ٤٨].

وَأَخَذَ عِلْمَ الْبَلَاغَةِ وَالْبَدِيعِ: عَنِ الْأُسْتَاذِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدِ الْأَنْدَلُسِيِّ، حَيْثُ قَرَأَ عَلَيْهِ قِطْعَةً مِنْ «الْقَصِيدَةِ الْبَدِيعِيَّةِ» مِنْ تَأْلِيفِهِ.  
أَمَّا الشُّعْرُ وَمَعَارِفُهُ: فَقَدْ أَخَذَهُ عَنْ سِتَّةِ وَثَلَاثِينَ شَيْخًا<sup>(١)</sup>.

وَأَخَذَ الْفَقْهَ وَفَنُونَهُ: عَلَى جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ: الْعَلَّامَةُ كَمَالُ الدِّينِ أَبُو حَفْصِ عُمَرَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَجْمِيِّ الْحَلَبِيِّ الشَّافِعِيِّ، وَالْإِمَامُ عَلَاءُ الدِّينِ عَلِيُّ بْنُ عِيسَى الْبَابِيِّ، وَالْإِمَامُ نُورُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ الْعَطَّارِ الْحَرَّانِيِّ، وَابْنُهُ تَقِيُّ الدِّينِ مُحَمَّدٌ، وَأَبُو الْبَرَكَاتِ الْأَنْصَارِيُّ، وَالْعَلَّامَةُ شَهَابُ الدِّينِ ابْنُ الرُّضِيِّ، وَحَضَرَ عِنْدَ الْإِمَامِ شَهَابِ الدِّينِ الْأَذْرَعِيُّ دُرُوسًا فِي الْفَقْهِ مِنْهَا فِي كِتَابِ «الْمَنْهَاجِ» لِلنَّوَاوِيِّ.

وَكَذَا أَخَذَ عَنِ الشَّيْخِ شَهَابِ الدِّينِ أَحْمَدَ الْحَنْبَلِيِّ، وَعَنِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ الْبُلْقِينِيِّ، وَقَرَأَ عَلَيْهِ قِطْعَةً مِنْ شَرْحِ التَّرْمِذِيِّ لَهُ، وَعَنِ الْعَلَّامَةِ سِرَاجِ الدِّينِ ابْنِ الْمُلقِّنِ، وَكَتَبَ عَنْهُ شَرْحَهُ عَلَى الْبُخَارِيِّ فِي مَجْلَدَيْنِ بِخَطِّهِ الدَّقِيقِ، وَعَنِ الْإِمَامِ شَمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ الصَّفَدِيِّ، وَغَيْرِهِمْ<sup>(٢)</sup>.

وَحِينَ كَانَ فِي السَّابِعَةِ عَشَرَ مِنْ عُمُرِهِ: بَدَأَ فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ وَعِلْمِهِ، وَتَفَرَّغَ لِلِاشْتِغَالِ بِهِ، فَأَمَضَى فِيهِ عُمُرَهُ بَيْنَ تَعَلُّمٍ وَتَعْلِيمٍ، وَوَصَلَ شَيْوُخُهُ فِي هَذَا الْعِلْمِ نَحْوَ الْمِائَتَيْنِ، وَعُنِيَ بِهَذَا الشَّأْنِ أَتَمَّ عَنَاءٍ، وَاقْتَصَرَتْ أَكْثَرُ مَوْلَفَاتِهِ عَلَى هَذَا الْعِلْمِ، وَلَا سِيَّمَا فَنَ الرِّجَالِ مِنْهُ.  
وَقَدْ أَخَذَ الْحَدِيثَ رَوَايَةً وَدَرَايَةً عَنْ حُفَظَافِ عَصْرِهِ، مِنْ أَمْثَالِ: الْحَافِظِ ابْنِ الْمُحِبِّ الصَّامِتِ، وَالشَّيْخِ الْمُسْنَدِ صِلَاحِ الدِّينِ بْنِ أَبِي

(١) ينظر: «الضوء اللامع» للسَّخَاوِيِّ [١/ ١٣٩]، و«عُتُونُ الزَّمَانِ» للبقاعي [٢/ ٩١]. و«معجم الشيوخ» للنجم ابن فُهْد [ص/ ٤٩].

(٢) ينظر: «لحظ الأُلْحَافِ» لتقي الدين ابن فُهْد [ص/ ٢٠٢]، و«عُتُونُ الزَّمَانِ» للبقاعي [٢/ ٩١]، و«الضوء اللامع» للسَّخَاوِيِّ [١/ ١٣٩]. و«معجم الشيوخ» لنجم الدين ابن فُهْد [ص/ ٤٨-٤٩].

عُمَرُ خاتمة أصحاب الفخر ابن البخاريّ، والحافظ الصّدْر الياسُوفيّ، ومِنَ الحافظ زَيْن الدّين العراقيّ، وبه انتفع، وقرأ عليه أَلْفِيَّتَهُ فِي عِلْمِ الحديث، ومِنَ الحافظ سراج الدّين ابن المُلقّن، ومِنَ الحافظ نور الدّين الهَيْثَمِيّ وغيرهم.

قال الحافظ السخاويّ رَحِمَهُ اللهُ: «قَرَأْتُ بِخَطِّهِ -يعني: بخط ابن العجمي: مشايخي في الحديث نحو المئتين، وَمَنْ رَوَيْتُ عَنْهُ شَيْئًا مِنْ الشَّعْرِ دُونَ الْحَدِيثِ بَضْعٌ وَثَلَاثُونَ، وَفِي الْعُلُومِ غَيْرَ الْحَدِيثِ نَحْوُ الثَّلَاثِينَ»<sup>(١)</sup>.

وفيما يلي ثَبْتُ سَرِيعِ بَأْهُمْ شُيُوخِهِ وَأَشْهَرِهِمْ فِي كُلِّ عِلْمٍ.

شُيُوخُهُ فِي الْقُرْآنِ وَالْقُرَآءَاتِ:

١ - الحسن السَّائِسِ الْمُصْرِيّ.

٢ - شهاب الدّين ابن أبي الرضا (المتوفى سنة: ٧٩١ هـ).

٣ - عبد الأحد بن مُحَمَّد بن عبد الأَحَدِ الْحَرَّانِيّ (المتوفى سنة: ٧١٢ هـ).

٤ - المَاجِدِيّ.

شُيُوخُهُ فِي الْحَدِيثِ وَفَنُونِهِ:

- صَدْرُ الدّين الياسُوفيّ (المتوفى سنة: ٧٨٩ هـ).

- شمس الدّين، أَبُو بَكْرٍ الشَّهِيرُ بِابْنِ الصَّامِتِ (المتوفى سنة: ٧٨٩ هـ).

- شيخ الإسلام الْبُلْقِينِيّ (ت ٨٠٥ هـ).

- سراج الدّين ابن المُلقّن (المتوفى سنة: ٨٠٤ هـ).

- الزّين الْعِرَاقِيّ (المتوفى سنة: ٨٠٦ هـ).

- نور الدّين الهَيْثَمِيّ (المتوفى سنة: ٨٠٧ هـ).

(١) ينظر: «الضوء اللامع» [١ / ١٤٠].

## شُيُوخُهُ فِي الْفَقْهِ وَعُلُومِهِ:

- شهاب الدِّين الأذْرَعِيّ (المتوفى سنة: ٧٨٣ هـ).
- شيخ الإسلام البُلْقِينِيّ (المتوفى سنة: ٨٠٥ هـ).
- سراج الدِّين ابن المُلقِّن (المتوفى سنة: ٨٠٤ هـ).
- كَمَال الدِّين عُمَر بن إبراهيم ابن العَجَمِيّ (المتوفى سنة: ٧٧٧ هـ).
- شمس الدِّين محمد بن أحمد بن إبراهيم الصَّفَدِيّ (المتوفى سنة: ٧٩٠ هـ).

## شُيُوخُهُ فِي النَّحْوِ:

- أبو عبد الله بن جابر الأَنْدَلُسِيّ (المتوفى سنة: ٧٨٠ هـ).
- أبو جعفر الأَنْدَلُسِيّ (المتوفى سنة: ٧٧٩ هـ).
- زَيْن الدِّين عُمَر بن أحمد بن عبد الله بن مهاجر (المتوفى سنة: ٧٣٦ هـ).
- شمس الدِّين محمد أحمد بن عبد الله بن مهاجر (المتوفى سنة: ٧٩٤ هـ).

- العِزّ محمد بن خليل الحاضِرِيّ (المتوفى سنة: ٨٢٤ هـ).
- الكمال إبراهيم بن عمر الخابُورِيّ

## شُيُوخُهُ فِي الصَّرْفِ:

- الجَمال يوسف المَلَطِيّ الحَنَفِيّ (المتوفى سنة: ٨٠٣ هـ).

## شُيُوخُهُ فِي اللُّغَةِ:

- مجد الدِّين الفَيْرُوزْآبَادِيّ، صاحب «القاموس» (المتوفى سنة: ٨١٧ هـ).

شُيُوخُهُ فِي الْبَدِيعِ:

- الْأَسْتَاذُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْأَنْدَلُسِيِّ (المتوفى سنة: ٧٨٠ هـ).

شُيُوخُهُ فِي الْخَطِّ

- الْبَدْرُ حَسَنُ الْبَغْدَادِيِّ النَّاسِخِ.

شُيُوخُهُ فِي التَّصَوُّفِ

- أَحْمَدُ الْقَرِيعَةُ.

- سِرَاجُ الدِّينِ ابْنُ الْمُلَقِّنِ (المتوفى سنة: ٨٠٤ هـ).

- نَجْمُ الدِّينِ عَبْدِ الْلطِيفِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَلَبِيِّ.

- جَلَالُ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَسْطَامِيِّ.

\*\*\*



البحث السابع: تلاميذه<sup>(١)</sup>

لمكانة ابن العجمي العلمية وتبحره في عدد كبير من العلوم، فقد استفاد منه عدد كبير من طلابه سواء من داخل بلده أو خارجها، من أشهرهم:

- ١- الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ (المتوفى سنة: ٨٥٢ هـ)، فقد استفاد من شيخه واطلع على العديد من مؤلفاته وتعليقاته، وسمع عليه عددًا منها، وعلّق عليها تعليقات قيمة، وعَمِلَ له مَشِيخَةً، قال فيها: «... وأحببتُ أَنْ أُخْرِجَ له مَشِيخَةً أَذْكَرَ فيها أحوالَ الشيوخ المذكورين ومروياتهم؛ ليستفيدوا الرَّحَالَه، فإنه اليوم أحق الناس بالرحلة إليه؛ لَعُلَّوْ سَنَدَهُ حَسًّا ومعْنَى، ومعرفته بالعلوم فَنَافَةً، أثابه الحُسْنَى. آمين»<sup>(٢)</sup>.
- ٢- الحافظ محمد بن أبي بكر بن عبد الرحمن ناصر الدين ابن زُرَيْق (المتوفى سنة: ٨٠٣ هـ).
- ٣- ابنُه العَلَّامة أبو ذر أحمد بن إبراهيم بن محمد بن خليل بن بُرْهَانَ الدِّين سِبْطُ ابن العَجَمِيِّ، قد كان بارِعًا في التَّأْرِخِ، له كتاب: «كنوز الذهب بتاريخ حَلَب» (المتوفى سنة: ٨٨٤ هـ).
- ٤- ابنه أنس بن إبراهيم بن محمد بن خليل بن بُرْهَانَ الدِّين سِبْطُ ابن العَجَمِيِّ (المتوفى سنة: ٨٨١ هـ).
- ٥- الحافظ ابن ناصر الدِّين الدَّمَشَقِيُّ (المتوفى سنة: ٨٤٢ هـ).

(١) ينظر: «الضوء اللامع» للسَّخَاوِيِّ [١/ ١٤٢]. و«إعلام النبلاء» راغب الطباخ [٥/ ٢٠٥].

(٢) ينظر: «الضوء اللامع» للسَّخَاوِيِّ [١/ ١٤٣].

- ٦- زَيْنُ الدِّينِ عَمْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّصِيبِيِّ الْحَلَبِيِّ (المتوفى سنة: ٨٧٣ هـ).
- ٧- الحافظ تقي الدين ابن فهد، صاحب «لحظ الألفاظ» (المتوفى سنة: ٨٧١ هـ).
- ٨- محمد بن محمد بن محمد ابن أمير حاج الحَلَبِيِّ (المتوفى سنة: ٨٧٩ هـ).
- ٩- المؤرِّخ علاء الدين ابن خطيب الناصرية (المتوفى سنة: ٨٤٣ هـ).
- ١٠- المُحدِّث نجم الدين عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ابن فهد (المتوفى سنة: ٨٨٥ هـ).

\*\*\*

## البحث الثامن: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

لقد بدأت حياة ابن العَجَمِيِّ رَحِمَهُ اللهُ الْعِلْمِيَّةُ بِحِفْظِ بَعْضِ كِتَابِ اللَّهِ بِدَمَشَقَ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى حَلَبَ، وَأَدْخَلَتْهُ أُمُّهُ مَكْتَبَ الْإِيْتَامِ لِنَاصِرِ الدِّينِ الطَّوَّاشِيِّ، فَأَكْمَلَ بِهِ حِفْظَهُ كَمَا تَقْدُمُ ذِكْرُهُ.

فَقَدْ تَبَوَّأَ مَكَانَةً عِلْمِيَّةً عَالِيَةً، فَكَانَ دَقِيقَ الْفَهْمِ لِلْعِبَارَاتِ، يَتَحَرَّى الصُّوَابَ وَالدَّقَّةَ عِنْدَ التَّعْلِيقِ، كَمَا نَجِدُ أَنَّهُ مُتَوَسِّعٌ فِي الْمَسَائِلِ الْعِلْمِيَّةِ، فَهُوَ فِي النَّحْوِ نَحْوِيٌّ، وَفِي الْبَلَاغَةِ مُتَفَتِّحٌ لِدَقَائِقِ عِلْمِ الْبَلَاغَةِ، وَفِي التَّارِيخِ مُؤَرِّخٌ، أَمَّا تَخْصُّصُهُ الدَّقِيقَ فَكَانَ فِي رِجَالِ الْحَدِيثِ، وَلِذَا وَصَفَهُ تَلْمِيزُهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ رَحِمَهُ اللهُ بِقَوْلِهِ: «وَمُصَنَّفَاتُهُ مُنْتَعَةٌ مُحَرَّرَةٌ، دَالَّةٌ عَلَى تَبَعٍ زَائِدٍ وَإِتْقَانٍ، وَهُوَ قَلِيلُ الْمَبَاحِثِ فِيهَا كَثِيرُ النَّقْلِ»<sup>(١)</sup>.

أَمَّا عَنِ وَصْفِ الْمَعَاصِرِينَ لَهُ: فَقَدْ وَصَفُوهُ بِأَوْصَافٍ عِلْمِيَّةٍ رَفِيعَةٍ مِنْهَا: أَمِيرٌ

الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ، الْإِمَامُ، الْعَالِمُ، الْعَلَّامَةُ، الْحَافِظُ، شَيْخُ الْحُقَافِ، حَافِظُ

الْإِسْلَامِ، شَيْخُ الْمُحَدِّثِينَ، الْمُسْنِدُ، الْمُفِيدُ، الْعَابِدُ، الزَّاهِدُ، الْوَرَعُ، الدِّينُ، وَافِرُ الْعَقْلِ، الْمَتَوَاضِعُ، الْجَمِيلُ الْمُعَاشِرَةُ، الْحَسَنُ الْأَخْلَاقُ، الْمُحِبُّ لِلْحَدِيثِ وَأَهْلِهِ، بَقِيَّةُ حُقَافِ الْإِسْلَامِ.

قَالَ ابْنُ حَبْرٍ رَحِمَهُ اللهُ: «جَمَعَ وَصَنَّفَ مَعَ حُسْنِ السَّيَرَةِ، وَالتَّخَلُّقِ بِجَمِيلِ الْأَخْلَاقِ وَالْفَقْهِ وَالْإِنْجِمَاعِ وَالْإِقْبَالَ عَلَى الْقِرَاءَةِ بِنَفْسِهِ أَوْ دَاوَمَ الْإِسْمَاعِ، وَهُوَ الْآنَ شَيْخُ الْبِلَادِ الْحَلَبِيَّةِ غَيْرُ مُدَافِعٍ، أَجَازٌ لِأَوْلَادِهِ، وَبَيْنَا مُكَاتَبَاتٍ وَمَوَدَّةً حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى»<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: «الضوء اللامع» للسَّخَاوِيِّ [١/١٤٣].

(٢) ينظر: «المجمع المؤسس للمعجم المفهرس» لابن حجر [٣/١٢].

وقال أيضًا: «اشتغل وحصل وتميز، ومهر في فنون كثيرة، وأقبل على الحديث فصرف همته إليه، وقرأ بنفسه ورحل»<sup>(١)</sup>.

وأثنى عليه تلميذه العلامة ابن خطيب الناصرية رحمه الله بقوله: «هو شيخ، عليه قرأت هذا الفن، وبه انتفعت، وبهذه اقتديت، وبسلوكه تأدبت، وعليه استفدت، وهو شيخ إمام، عامل عالم، حافظ ورع، مفيد زاهد على طريق السلف الصالح، ليس مقبلًا إلا على شأنه من الاشتغال والأشغال والإفادة، لا يتردد إلى أحد، وأهل حلب يعظمونه ويترددون إليه، ويعتقدون بركته، وغالب رؤسائها تلامذته، ورحل إليه الطلبة، واشتغل عليه كثير من الناس، وانفرد بأشياء، وصار رحلة الآفاق، وهو على حاله واصلًا من الاشتغال دائمًا، وعلى طريقة السلف»<sup>(٢)</sup>.

وقال عنه المقرئ المقيزي رحمه الله: «صار شيخ البلاد الحلبية بغير مدافع، مع تدئين وانجماع، وسيرة حميدة، والتخلق بالجميل من الأخلاق، والعفة عن التردد إلى ذوي الجاهات»<sup>(٣)</sup>.

وقال رضي الدين الغزي رحمه الله: «محدث البلاد الشامية»<sup>(٤)</sup> ومؤرخها، وخاتمة هذا الفن بتلك النواحي، مهر في الحديث وسار اسمه، وطار صيته، ورحلت إليه الطلبة للأخذ عنه، وكان كثير التحري والضبط، ثقة في النقل»<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: «إنباء الغمر» لابن حجر [٧٦-٧٥/٤].

(٢) ينظر: «الضوء اللامع» للسخاوي [١٤٢-١٤٣]، و«المنهل الصافي» لابن تغري بردي [١٥٢-١٥١/١].

(٣) ينظر: «درر العقود الفريدة» للمقرئ رضي الدين [٦٥/١]، و«المقفي الكبير» له [٢٩٩/١].

(٤) تصحف في المطبوع إلى: «الشمالية»!

(٥) ينظر: «بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين» لرضي الدين الغزي [١٥٦/ص].

وقال البِقَاعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «كان على طريقة السلف في التوسُّط في العيش، وفي الانقطاع عن الناس، لا سيما أهل الدنيا، عالِمًا بغريب الحديث، شديد الاطلاع على المتون، بارعًا في معرفة العلل، إذا حَفِظ شيئًا لا يكاد يَخْرُج مِنْ ذِهْنِهِ... وهو كثير التواضع مع الطلبة والنصح لهم، وحالُه مُقْتَصِد في غالب أمره»<sup>(١)</sup>.

وقال تَقِيّ الدِّين ابنُ فهد رَحِمَهُ اللهُ: «وهو إمامٌ حافظ علامة، ورعٌ دينٌ، وافر العقل، حسنُ الأخلاق، جميلُ المعاشرة، متواضع، مُحِبُّ للحديث وأهله، كثير النصح والمحبّة لأصحابه، كثير الإنصاف والبشر لمن يقصده للأخذ عنه خصوصًا الغرباء، ساكنٌ مُنْجَمِع عن الناس، طارحٌ للتكلف، سهلٌ في التحديث، صبور على الإسماع، ربما أسمعَ اليومَ الكامل من غير ملل ولا ضَجَرٍ، كثيرُ التلاوة بكتاب الله عز وجل، وهو الآن شيخ البلاد الحلبية والمُشار إليه فيها بلا نزاع، وبقية حُفَاط الإسلام بالإجماع»<sup>(٢)</sup>.

وقال عنه السَّخَاوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «كان إمامًا علامة، حَافِظًا، خيرًا، دينًا، ورعًا، متواضعًا، وافر العقل، حسنُ الأخلاق، مُتَخَلِّقًا بجميل الصفات، جميلُ العشرة، مُحِبًّا للحديث وأهله، كثير النصح والمحبّة لأصحابه، ساكنًا مُنْجَمِعًا عن الناس، مُتَعَفِّفًا عن التَّردُّد لبني الدنيا، قانعًا باليسير، طارحًا للتكلف، رأسًا في العبادة والزُّهد والورع، مُدِيمَ الصيام والقيام، سهلًا في التحدث، كثير الإنصاف والبشر لمن يقصده للأخذ عنه، خصوصًا الغرباء، مواظبًا على الاشتغال والأشغال

(١) ينظر: «عنوان الزمان» للبِقَاعِيِّ [٩٣ / ٢].

(٢) ينظر: «لحظ الألفاظ» لتَقِيّ الدين ابن فهد [ص / ٢٠٤].

والإقبال على القراءة بنفسه، حافظاً لكتاب الله تعالى، كثير التلاوة له، صبوراً على الأسماع، ربما أسمع اليوم الكامل من غير ملل ولا ضجر<sup>(١)</sup>.

وقال أيضاً: «الحافظ الثَّبتُ الحُجَّةُ العالم... ممن أخذَ عنه الأكابر، وألحقَ الأحفادَ بالأجداد، ولم يُخلف بعده بتلك النواحي في مجموعته مثله»<sup>(٢)</sup>.

وقال نجم الدين ابنُ فهد رَحِمَهُ اللهُ: «الإمام العالم الحافظ الكبير بُرْهان الدين أبو الوفاء، حافظ بلاد الشام، أشهر من أن يُوصَفَ، وأكبر من أن يُنَبَّه مثلي على قدره»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابنُ تغري بردي رَحِمَهُ اللهُ: «كان إماماً حافظاً، بارعاً مفيداً، سَمِعَ الكثير، وألَّفَ التوَاليفَ الحَسَنَةَ المفيدة، ورأيتُه أنا بحلب في سنة ست وثلاثين وثمان مئة، ولم يَتَّفِقْ لي أن أروِيَ عنه شيئاً، ولكن اجتمعتُ بغالب طَلَبَتِهِ، وممن تخرَّجَ به، والجميعُ يُثْنُونَ على عِلْمِهِ وفضله وحِفْظِهِ»<sup>(٤)</sup>.

وقال عبدُ الباسط بن خليل الحنفي رَحِمَهُ اللهُ: «كان عالماً، فاضلاً، ماهراً في الحديث وفنونه، سَمِعَ وقرأ كثيراً، وطلبَ بنفسه ورَحَلَ»<sup>(٥)</sup>.

\*\*\*

(١) ينظر: «الضوء اللامع» للسَّخَاوِي [١/ ١٤٢].

(٢) ينظر: «وجيز الكلام في الذيل على دُول الإسلام» للسَّخَاوِي [٢ / ٥٥٦].

(٣) ينظر: «معجم الشيوخ» لنجم الدين ابن فهد [ص/ ٤٧].

(٤) ينظر: «المنهل الصافي» لابن تغري بردي [١ / ١٥٢].

(٥) ينظر: «نيل الأمل في ذيل الدول» لعبد الباسط الحنفي [٥ / ٣٠].

### البحث التاسع: جهوده في نشر العلم

كان لِسِبْطُ ابنِ العَجَمِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ هِمَّةٌ عالية، وقَدَمَ راسخة في الدعوة إلى الله ﷻ، فَجُلَّ وَقْتُهُ في التدريس والتبليغ لدين الله وشرَّعه، وإرشاد الناس، وله جهود عظيمة في نشر العلم منذ طلبه، وسعى في تحصيله، والصبر على تبليغه لطلّاب العلم خاصة وللناس عامة، فكان رَحْمَةُ اللَّهِ واعظًا، ومُرشدًا، ومُحاضِرًا، ومُعَلِّمًا، ومُصْلِحًا، ومُحْتَسِبًا، وإمامًا، ومُشَجِّعًا، ومُعِينًا، ومؤيِّدًا، ونصيرًا، مما جعله يُعْرَضُ عن القضاء.

قال رَحْمَةُ اللَّهِ عَنْ نَفْسِهِ: «قرأتُ «صحيح البخاري» على الناس في الجوامع والمساجد وغير ذلك، غير ما قرأته في حال الطلب، وما قُرِئَ عَلَيَّ إلى آخر سنة ست وثلاثين وثمان مئة ثمانيا وخمسين مرة، وقرأتُ «صحيح مسلم» مرارًا كثيرة دون ذلك بكثير»<sup>(١)</sup>.

وقال السَّخَاوِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ: «وقرأ البُخَارِيُّ أكثر من ستين مرة، ومُسلِمًا نحو العشرين، سوى قراءته لهما في الطلب، أو قراءتهما من غيره عليه»<sup>(٢)</sup>.

وحكى السَّخَاوِيُّ عن شيخه ابن حَجَرٍ أَنَّهُ قال: «وله الآن بضع وستون سنة يُسَمِعُ الحديثَ ويُقَرِّئُهُ، مع الدِّين والتواضع، وأطراح التَّكَلُّف، وعدم الالتفات إلى بَيْتِ الدُّنْيَا»<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: «عنوان الزمان» للبقاعي [٩٣/٢].

(٢) ينظر: «الضوء اللامع» للسَّخَاوِيُّ [١٤١/١].

(٣) ينظر: المصدر السابق [١٤٣/١].

وقال عنه نَقِيُّ الدِّينِ ابْنُ فَهْدٍ رَحِمَهُ اللهُ: «سَهْلٌ فِي التَّحْدِيثِ، صَبُورٌ عَلَى الْإِسْمَاعِ، رُبَّمَا أَسْمَعَ الْيَوْمَ الْكَامِلَ مِنْ غَيْرِ مَلَلٍ وَلَا ضَجَرٍ، كَثِيرُ التَّلَاوَةِ بَكْتَابِ اللَّهِ ﷻ»<sup>(١)</sup>.

وقال البِقَاعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «كَانَ عَالِمًا بِغَرِيبِ الْحَدِيثِ، شَدِيدَ الْإِطْلَاعِ عَلَى الْمَتُونِ، بَارِعًا فِي مَعْرِفَةِ الْعِلَلِ، إِذَا حَفِظَ شَيْئًا لَا يَكَادِ يَخْرُجُ مِنْ ذِهْنِهِ... وَهُوَ كَثِيرُ التَّوَاضُّعِ مَعَ الطَّلَبَةِ وَالنُّصْحِ لَهُمْ، وَحَالُهُ مُقْتَصِدٌ فِي غَالِبِ أَمْرِهِ»<sup>(٢)</sup>.

قال السَّخَاوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «عُرِضَ عَلَيْهِ قَضَاءُ الشَّافِعِيَّةِ بِلَدِهِ؛ فَامْتَنَعَ وَأَصَرَ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ، فَصَارَ بَعْدُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ قَاضِيهَا الشَّافِعِيِّ وَالْحَنَفِيِّ مِنْ تَلَامِذِهِ الْمُتَلَازِمِينَ لِمَحَلِّهِ، وَالْمُتَمَيِّنِينَ لِنَاحِيَّتِهِ»<sup>(٣)</sup>.

\*\*\*

(١) ينظر: «لحظ الأُلْحَاط» لِنَقِيِّ الدِّينِ ابْنِ فَهْدٍ [ص/ ٢٠٤].

(٢) ينظر: «عنوان الزمان» لِلْبِقَاعِيِّ [٢/ ٩٣].

(٣) ينظر: «الضوء اللامع» لِلْسَّخَاوِيِّ [١/ ١٤٢].



### البحث العاشر: عقيدته ومذهبه

تضارب الحديث عن عقيدة بُرْهَانَ الدِّينِ سِبْطِ ابْنِ الْعَجَمِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، فوصفه البعض بالتمسك بطريقة السلف، ووصفه البعض الآخر بالتصوف.

وَمَنْ وَصَفَهُ بِالسَّيْرِ عَلَى نَهْجِ السَّلَفِ: تلميذه القاضي علاء الدين ابن خطيب النَّاصِرِيَّةِ الْحَلَبِيِّ، حيث قال رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(١)</sup> في «ذيله لتاريخ حلب»: «هو شيخٌ إمامٌ، عامل عالم، حافظ ورعٌ، مُفيد زاهد، على طريق السلف الصالح...»<sup>(٢)</sup>.

وقال عنه الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة «المشيخة» التي خرَّجها له: «أما بعد: فقد وقفتُ على «ثبت» الشيخ الإمام العلامة الحافظ المُسْنِدِ شيخ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ: بُرْهَانَ الدِّينِ الْحَلَبِيِّ سِبْطِ ابْنِ الْعَجَمِيِّ...»<sup>(٣)</sup>.

وقال عنه البقاعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «كان على طريقة السلف في التَّوسُّطِ في العيش، وفي الانقطاع عن الناس، لا سيما أهل الدنيا»<sup>(٤)</sup>.

(١) وابنُ خطيب النَّاصِرِيَّةِ هذا: إمام مؤرِّخ علامة، وعنه يقول السَّخَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «كان إماماً علامة، محققاً مُتَقِنًا، بارعاً في الفقه، كثير الاستحضار له، إماماً في الحديث، مشاركاً في الأصول مُشَارِكَةً جَيِّدَةً، وكذا في العربية وغيرها، مُسْتَحْضَرًا للتاريخ، لا سيما السَّيْرَةَ النَّبَوِيَّةَ، فيكاد يحفظ مُؤَلَّفَ ابن سيد الناس فيها، كُلُّ ذلك مع الإِتْقَانِ والثِّقَّةِ وحُسْنِ المحاضرة، وجُودَةِ المُذَاكِرَةِ، والرِّيَاسَةِ والجِسْمَةِ والوَجَاهَةِ...». ينظر: «الضوء اللامع» للسَّخَاوِيِّ [٥/ ٣٠٦].

(٢) ينظر: «الضوء اللامع» للسَّخَاوِيِّ [١/ ١٤٢]، و«المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي» لابن تغري بردي [١/ ١٥١].

(٣) ينظر: «الضوء اللامع» للسَّخَاوِيِّ [١/ ١٤٣]، و«إعلام النبلاء» لراغب الطباخ [٥/ ٢٠٥].

(٤) ينظر: «عنوان الزمان للبِقَاعِي» [٢/ ٩٣].

وَمِنَ الْأَدْلَةِ عَلَى صَفَاءِ عَقِيدَتِهِ وَحُسْنِ طَوِيلَتِهِ: مَا حَكَاهُ الْإِمَامُ السَّخَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، حَيْثُ قَالَ: «لَمَّا دَخَلَ التَّقِيُّ الْحِصْنِيَّ<sup>(١)</sup> حَلَبَ، بَلَغَنِي أَنَّهُ لَمْ يَتَوَجَّهْ لَزِيَارَتِهِ<sup>(٢)</sup>؛ لَكُونَهُ كَانَ يُنْكِرُ مَشَافَهَةً عَلَى لَابِسِي الْأَثْوَابِ النَّفِيسَةِ عَلَى الْهَيْئَةِ الْمُبْتَدَعَةِ، وَعَلَى الْمُتَقَشِّفِينَ، وَلَا يَعْدُو حَالُ النَّاسِ ذَلِكَ، فَتَحَامَى قَصْدَهُ، فَمَا وَسِعَ الشَّيْخَ إِلَّا الْمَجِيءُ إِلَيْهِ، فَوَجَدَهُ نَائِمًا بِالمَدْرَسَةِ الشَّرَفِيَّةِ<sup>(٣)</sup>، فَجَلَسَ حَتَّى انْتَبَهَ، ثُمَّ سَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: لَعَلَّكَ التَّقِيُّ الْحِصْنِيَّ؟ فَقَالَ: أَنَا أَبُو بَكْرٍ. ثُمَّ سَأَلَهُ عَنْ شُيُوخِهِ، فَسَمَّاهُمْ لَهُ، فَقَالَ لَهُ: إِنْ شِئْتَ أَنْ تَحُطَّ أَنْتَ عَلَيْهِ؟! فَمَا ابْنُ تَيْمِيَّةَ، أَوْ عَبِيدُ مَنْ أَخَذَ عَنْهُ! فَمَا بِأَنَّكَ تَحُطُّ أَنْتَ عَلَيْهِ؟! فَمَا وَسِعَ التَّقِيُّ إِلَّا أَنْ أَخَذَ نَعْلَهُ وَانصَرَفَ، وَلَمْ يَجْسُرْ يَرُدَّ عَلَيْهِ»<sup>(٤)</sup>.

وهذا النص يدل دلالة سافرة على عِظَمِ محبة السَّبْطِ ابْنِ الْعَجَمِيِّ لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ، وَسِيَاقُ الْقِصَّةِ مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ<sup>(٥)</sup>.

(١) هو أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن بن حريز بن مَعْلَى الحُسَيْنِي الْحِصْنِي الْفَقِيه الْعَلَامَةُ الزَاهِد الْوَرَع الْمُتَكَلِّمُ، وَفِي أَوَاخِرِ عُمُرِهِ انْقَطَعَ وَتَقَشَّفَ حَتَّى امْتَنَعَ مِنَ الْمُكَالَمَةِ، وَصَارَ يُطْلِقُ لِسَانَهُ عَلَى الْقِضَاءِ وَالْأُمَرَاءِ الْفَسَدَةِ، وَبَالِغٍ فِي الْحَطِّ عَلَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَلَمْ يُنْصِفْهُ وَلَا كَادَ، حَتَّى ثَارَتْ بِسَبَبِهِ فِتْنَةٌ. يَنْظُرُ تَرْجُمَتُهُ فِي: «الضَّوءُ الْلَامِعُ» لِلْسَّخَاوِيِّ [١١/ ٨١-٨٤].

(٢) أَي: لَمْ يَتَوَجَّهْ التَّقِيُّ الْحِصْنِيَّ إِلَى زِيَارَةِ السَّبْطِ ابْنِ الْعَجَمِيِّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ.

(٣) الْمَدْرَسَةُ الشَّرَفِيَّةُ: مِنْ مَدَارِسِ الشَّافِعِيَّةِ بِحَلَبَ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ نِسْبَةً إِلَى مُنْشِئِهَا: شَرَفِ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَجَمِيِّ (الْمُتَوَفَى سَنَةَ: ٦٤٠ هـ). يَنْظُرُ: «كُنُوزُ الذَّهَبِ فِي تَارِيخِ حَلَبَ» لِأَبِي ذَرٍّ

سَبْطِ ابْنِ الْعَجَمِيِّ [١/ ٣١٠]، وَ«إِعْلَامُ النَّبَلَاءِ» لِزَاغِبِ الطَّبَاخِ [٤/ ٤٢٥].

(٤) يَنْظُرُ: «الضَّوءُ الْلَامِعُ» لِلْسَّخَاوِيِّ [١/ ١٤٥].

(٥) وَيَنْظُرُ: «مَوْسُوعَةُ مَوَاقِفِ السَّلَفِ فِي الْعَقِيدَةِ» لِلْمَغْرَاوِيِّ [٨/ ٤٨٧-٤٨٨].

وقد وصفه بالتصوف الحافظ السخاوي، حيث قال رَحِمَهُ اللهُ: «وَلَيْسَ خِرْقَةَ التَّصَوُّفِ مِنْ شَيْخِ الشُّيُوخِ: النَّجْمُ عَبْدُ اللَّطِيفِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى الْحَلْبِيِّ، وَمُصْطَفَى وَأَحْمَدُ الْقَرِيعَةُ، وَجَلالُ الدِّينِ عَبْدُ اللهِ الْبُسْطَامِيُّ الْمَقْدِسِيُّ، وَالسَّرَاجُ ابْنُ الْمُلقِّنِ»<sup>(١)</sup>.

وهنا يُمكنُ الجَمْعُ بين القولين: بكون الإمام سبط ابن العجمي رَحِمَهُ اللهُ قرأ كُتُبَ الْمُتَصَوِّفَةِ واستفاد منها، مع اجتناب ما يُخالفُ منها منهجَ السلف الصالح<sup>(٢)</sup>.

مذهبه في الفقه:

كان ابنُ العجمي رَحِمَهُ اللهُ على المذهب الشافعي، ولم يخرج عنه، فظلَّ على المذهب الشافعي طيلة حياته، وكان تفقه على كبار الشافعية في عصره، مثل شيخ الإسلام البلقيني وسراج الدين ابن الملقِّن وغيرهما.

\*\*\*

(١) ينظر: «الضوء اللامع» للسخاوي [١/ ١٣٩].

(٢) ينظر: «سبط ابن العجمي وجهوده في الحديث» لعلي جابر الشبيبي [ص/ ١٠٢].

## البحث الحادي عشر: مؤلفاته

برع سبط ابن العجمي رَحِمَهُ اللهُ فِي علوم عديدة، فهو قارئٌ مُجَوِّدٌ تَلَقَّى أَكْثَرَ مِنْ قِرَاءَةِ عَلَى جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُقَرَّرِينَ الْمُسْنَدِينَ، وَفِي النَّحْوِ هُوَ نَحْوِيٌّ بَارِعٌ، قَدْ حَفِظَ «أَلْفِيَةَ ابْنِ مُعْطِي» عَلَى أَكْثَرِ مِنْ شَيْخٍ كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَيُقَالُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الصَّرْفِ، وَالشَّعْرِ، وَالسِّيَرَةِ، وَالتَّأْرِيخِ، إِلَى جَانِبِ إِمَامَتِهِ فِي الْحَدِيثِ وَعِلْمِهِ، وَالْمُؤَلَّفَاتُ الَّتِي أَلْفَهَا لَا تَكَادُ تَخْرُجُ عَنْ دَائِرَةِ الْحَدِيثِ وَعِلْمِهِ، مَعَ السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ اللَّهُمَّ إِلَّا قَلِيلًا. وَقَدْ سَبَقَ قَوْلُ صَاحِبِهِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ: «وَمُصَنَّفَاتُهُ مُمْتِنَةٌ مُحَرَّرَةٌ، دَالَّةٌ عَلَى تَبَعٍ زَائِدٍ وَإِتْقَانٍ، وَهُوَ قَلِيلُ الْمَبَاحِثِ فِيهَا كَثِيرُ النَّقْلِ»<sup>(١)</sup>.

وَقَدْ ظَهَرَ مِنْ خِلَالِ تَبَعِ مُؤَلَّفَاتِهِ: أَنَّ اتِّجَاهَهُ إِلَى كِتَابَةِ الْحَوَاشِي كَانَ أَكْثَرَ مِنْ اتِّجَاهِهِ إِلَى تَأْلِيفِ كِتَابٍ مُسْتَقِلٍّ، فَمَجْمُوعُ مُؤَلَّفَاتِهِ وَصَلَتْ إِلَى وَاحِدٍ وَثَلَاثِينَ مُؤَلَّفًا، كَانَ مَجْمُوعُ الْحَوَاشِي مِنْهُ حَوَالِي: سِتَّةَ عَشَرَ كِتَابًا، وَنَحْنُ نَذْكُرُ مِنْهَا هُنَا مَا وَقَّفْنَا عَلَيْهِ مِنْ بَطُونِ الدَّفَاتِرِ وَالْفَهَارِسِ، مَعَ بَيَانِ الْمَخْطُوطِ مِنْهَا وَالْمَطْبُوعِ، وَهَآكَ أَسْمَاءُهَا<sup>(٢)</sup> فِيمَا يَلِي:

(١) ينظر: «الضوء اللامع» للسخاوي [١/١٤٣].

(٢) جميع المصنفات المذكورة هنا مأخوذة من مصادر ترجمة المؤلف وغيرها من كُتُب التراجم والفهارس. ونحن نذكر هنا جملةً منها بأسمائها تامة؛ اكتفاءً بالإحالة عليها بعد ذلك بالإشارة؛ ذَرَاءً لِلتَّكْرَارِ وَالْإِطَالَةِ، وَهَذِهِ الْكُتُبُ هِيَ: «عنوان الزمان بترجم الشيخ والأقران» للبقاعي [٢/٩٠-٩٣]. و«الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» للسخاوي [١/١٣٨-١٤٥]. و«لحظ الألباح بذييل طبقات الحفاظ» لثقي الدين ابن فهد [ص/٢٠١-٢٠٦]. و«معجم الشيخ» لنجم الدين ابن فهد [ص/٤٧-٥٠]. و«البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع» للشوكاني [١/٢٨-٣٠]. و«إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء» لراغب الطباخ [٥/١٩٩-٢٠٧]. و«معجم المصنفين» لمحمود حسن التونكي [٤/٣٤٥-٣٤٨].

١ - «اختصار الغوامض والمبهمات» لابن بَشْكُوَال، وقد اختصره بِحَذْفِ أَسَانِيدِهِ<sup>(١)</sup>. (مخطوط)<sup>(٢)</sup>.

٢ - «الاجتباط بمعرفة مَنْ رُؤِيَ بِالِاخْتِلَاطِ»، وهذا الكتاب في الرجال، أَلْفَه فِي غُرَةِ جُمَادَى الْأُولَى سنة: (٨١٨ هـ)، (مطبوع)<sup>(٣)</sup>.

٣ - «إملاءات على صحيح البخاري»، وقد أَمْلَى على البخاري عدة مرات، كَتَبَهَا عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْ طَلَبَتِهِ<sup>(٤)</sup>.

٤ - «التاريخ» في التراجم والوقائع التاريخية<sup>(٥)</sup>.

٥ - «التبيين لأسماء المُدَلِّسِينَ»، رسالة صغيرة في المُدَلِّسِينَ من الرجال، كَتَبَهَا سنة: (٨١٨ هـ)، (مطبوع)<sup>(٦)</sup>.

(١) وَكَتَبَ عَلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ بِخَطِّهِ: «الغوامض والمبهمات في الأسماء الواقعة في الأحاديث. اختصرها: إبراهيم بن محمد بن خليل سِبْطُ ابن العجمي كاتبها بحذف الأسانيد وعَزَّو مَا قَدَّرَ عَلَى عَزْوِهِ من الأحاديث إلى الكتب التي هي فيها»

(٢) مِنْهُ نَسْخَةٌ مَخْطُوطَةٌ بِخَطِّ الْمُؤَلِّفِ فِي مَكْتَبَةِ فَيْضِ اللَّهِ أَفَنْدِي بِتَرْكِيَا (برقم / ٤٩٦).

(٣) طُبِعَ عِدَّةُ طَبْعَاتٍ، مِنْهَا: فِي مَكْتَبَةِ الْمَعَارِفِ ضَمَّنَ مَجْمُوعَ (الرسائل الكمالية) (سنة: ١٣٥٠ هـ). وَطُبِعَ فِي الزَّرْقَاءِ بِالْوَكَّالَةِ الْعَرَبِيَّةِ لِلتَّوْزِيعِ وَالنَّشْرِ، تَحْتَ عُنْوَانٍ: (ثَلَاثُ رِسَائِلٍ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ). بِتَحْقِيقِ: عَلِيِّ حَسَنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ. وَطُبِعَ أَيْضًا فِي دَارِ الْحَدِيثِ الْقَاهِرَةِ، (سنة: ١٩٨٨ م) بِتَحْقِيقِ: عِلَاءِ الدِّينِ عَلِيِّ رِضَا.

(٤) ذَكَرَهُ فِي «الضوء اللامع»، وَ«لَحْظُ الْأَلْحَاطِ». وَ«مَعْجَمُ الشُّيُوخِ». وَ«إِعْلَامُ النَّبَلَاءِ». وَ«عُنْوَانُ الزَّمَانِ».

(٥) ذَكَرَهُ ابْنُهُ أَبُو ذَرٍّ فِي مَوَاضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ: «كَنُوزُ الذَّهَبِ فِي تَارِيخِ حَلَبِ» [١/ ٣٠٠، ٣٧٢، ٣٨٠، ٣٩٨]. وَ [٢/ ١٨٦]، وَعَنْهُ فِي «إِعْلَامِ النَّبَلَاءِ» [٤/ ٢٦٨، ٣٦٩]، وَ [٥/ ٦٥].

(٦) طُبِعَ عَنْ دَارِ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ - بَيْرُوتَ. الطَّبعة الأولى: سنة: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م. بِتَحْقِيقِ: يَحْيَى شَفِيقِ حَسَنِ. وَطُبِعَ فِي مَوْسَسَةِ الرِّيَّانِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ. (سنة: ١٩٩٤ م). عَلَّقَى عَلَيْهِ وَحَقَّقَهُ: مُحَمَّدُ إِبْرَاهِيمُ دَاوُدَ الْمُوصَلِي.

٦- «تذكرة الطالب المُعَلِّم فيمن يقال إنه مُخَضَّرَم»، رسالة لطيفة في الرجال. (مطبوع)<sup>(١)</sup>.

٧- «تحفة المُنْجِد والمُتَّهِم في غريب صحيح مسلم»، وهو كتابنا هذا، وسيأتي الكلام عليه في دراسة الكتاب، إن شاء الله تعالى.

٨- «ترجمة الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ» في مجلد<sup>(٢)</sup>.

٩- «ترجمة عَلِيِّ بن أَبِي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ». في مجلد<sup>(٣)</sup>.

١٠- تعليقات مفيدة كتبها بحاشية كتاب: «التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن». (مخطوط)<sup>(٤)</sup>.

١١- «التلقيح لفهم قارئ الصحيح» وهذا الكتاب شَرَحَ وجيز على «صحيح البخاري»، وهو شرح مختصر مُمْتَع، يدل على غزارة عِلْمِهِ، ورُسُوخ قَدَمِهِ في هذا العِلْم رَحِمَهُ اللهُ. (مطبوع)<sup>(٥)</sup>.

(١) طُبِعَ قديمًا عن الدار العلمية بالهند ضمن (مجموع به ثلاث رسائل لابن العجمي). الطبعة الأولى سنة: ١٣٥٠ هـ - ١٩٣١ م. بعناية: عبد الوهاب عبد الواحد الخلجي. ثم طُبِعَ في دار الأثر بالرياض، (سنة: ١٤١٤ هـ). بتحقيق: مشهور حسن سلمان.

(٢) ذكره المؤلف في غرضون ترجمة الإمام أحمد من كتابه: «نهاية السؤل في رُواة الستة الأصول» [٢١٨/١].

(٣) ذكره المؤلف في غرضون ترجمة الإمام أحمد من كتابه: «نهاية السؤل في رُواة الستة الأصول» كما في رسالة: «برهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي المعروف بسبط ابن العجمي وجهوده في علم الحديث». لعلي جابر وادع الشبتي [ص/١٢١].

(٤) له نُسخة مخطوطة محفوظة في خزائن المكتبة العُثمانيَّة بِحَلَبَ (برقم: ١٠٦) وعنه مصورة في المكتبة المركزية بجامعة أمِّ القُرى (برقم: ١٤٨٤٧)، ومصورة أخرى بمكتبة جامعة الملك سعود بالرياض (برقم: ١٠٤٢) وفي الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (برقم: ٣٣٢)، وكانت كتابة ابن العَجَمي لهذه النُسخة في القاهرة في شعبان من عام (٧٨٥ هـ).

(٥) طُبِعَ في دار العاصمة، بتحقيق: الدكتور سليمان بن عبد الله أبا الخيل.

١٢ - «تَبَّتْ بِتَرَاجِمِ شُيُوخِهِ»، وَصَفَهُ السَّخَاوِيُّ بِأَنَّهُ: «كَثِيرُ الْفَوَائِدِ، وَفِيهِ إِمَامٌ بِتَرَاجِمِ شُيُوخِهِ، بَلْ تَرَجَمَ لَجَمَاعَةٍ ارْتَحَلُوا إِلَيْهِ وَأَخَذُوا عَنْهُ كَابِنَ حَجَرٍ»<sup>(١)</sup>. (مخطوط قيد التحقيق بمؤسسة علم)<sup>(٢)</sup>.

وَالْكِتَابُ قِيدَ التَّحْقِيقِ عِنْدَنَا بِمُؤَسَّسَةِ عِلْمٍ حَفَظَهَا اللَّهُ تَعَالَى.

١٣ - حَاشِيَةٌ عَلَى «أَلْفِيَةِ الْعِرَاقِيِّ» فِي مِصْطَلَحِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ غَيْرُ حَاشِيَتِهِ الْآتِيَةِ عَلَى شَرْحِ الْعِرَاقِيِّ لِلْأَلْفِيَةِ نَفْسَهَا، وَقَدْ ذَكَرَهُمَا السَّخَاوِيُّ فِي جُمْلَةٍ كُتِبَتْ فَقَالَ: «وَالْتَيْسِيرُ عَلَى أَلْفِيَةِ الْعِرَاقِيِّ وَشَرْحُهَا، مَعَ زِيَادَةِ أَبْيَاتٍ فِي الْأَصْلِ غَيْرِ مُسْتَعْنَى عَنْهَا»<sup>(٣)</sup>. (مخطوط)<sup>(٤)</sup>.

١٤ - حَاشِيَةٌ عَلَى «تَجْرِيدِ أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ» لِلذَّهَبِيِّ<sup>(٥)</sup>.

١٥ - حَاشِيَةٌ عَلَى «تَلْخِصِ الْمُسْتَدْرَكِ» لِلذَّهَبِيِّ<sup>(٦)</sup>.

١٦ - حَاشِيَةٌ عَلَى «جَامِعِ التَّحْصِيلِ» لِلْعَلَّائِيِّ<sup>(٧)</sup>.

١٧ - حَاشِيَةٌ عَلَى «سَنَنِ ابْنِ مَاجِهِ» عُلِّقَها سَنَةٌ: (٧٩١ هـ). وَهِيَ تَعْلِيقُ لَطِيفٍ فِي مَجْلَدٍ. مَطْبُوعٌ<sup>(٨)</sup>.

(١) يُنْظَرُ: «الضَّوءُ اللَّامِعُ» لِلْسَّخَاوِيِّ [١/١٤٢].

(٢) لَهُ نُسْخَةٌ نَفِيسَةٌ مَخْطُوطَةٌ بِخَطِ الْمُؤَلِّفِ فِي الْمَكْتَبَةِ الْجَامِعَةِ الْأَمْرِيكِيَّةِ - بَيْرُوتَ (بَرْقُم: ٤٥٤).

(٣) يُنْظَرُ: «الضَّوءُ اللَّامِعُ»، وَعِنْدَهُ فِي «الْبَدْرِ الطَّالِعِ». وَ«إِعْلَامُ النَّبَلَاءِ». وَ«مَعْجَمُ الْمُصَنِّفِينَ».

(٤) لَهُ نَسْخَةٌ مَخْطُوطَةٌ فِي الْمَكْتَبَةِ التِّيمُورِيَّةِ (بَرْقُم: ١٣٩ / مِصْطَلَح).

(٥) ذَكَرَهُ فِي «الضَّوءِ اللَّامِعِ»، وَ«لِحَظِ الْأَلْحَاطِ». وَ«مَعْجَمُ الشُّيُوخِ». وَ«الْبَدْرِ الطَّالِعِ». وَ«إِعْلَامُ النَّبَلَاءِ». وَ«مَعْجَمُ الْمُصَنِّفِينَ».

(٦) ذَكَرَهُ فِي «الضَّوءِ اللَّامِعِ»، وَ«لِحَظِ الْأَلْحَاطِ». وَ«مَعْجَمُ الشُّيُوخِ». وَ«الْبَدْرِ الطَّالِعِ». وَ«إِعْلَامُ النَّبَلَاءِ». وَ«مَعْجَمُ الْمُصَنِّفِينَ».

(٧) ذَكَرَهُ فِي «الضَّوءِ اللَّامِعِ»، وَ«لِحَظِ الْأَلْحَاطِ». وَ«مَعْجَمُ الشُّيُوخِ». وَ«الْبَدْرِ الطَّالِعِ». وَ«مَعْجَمُ الْمُصَنِّفِينَ». وَ«إِعْلَامُ النَّبَلَاءِ».

(٨) لَهُ نَسْخَةٌ مَخْطُوطَةٌ بِخَطِ الْمُؤَلِّفِ فِي مَكْتَبَةِ فَيْضِ اللَّهِ أَفَنْدِي بِتَرْكِيَا (بَرْقُم: ٤٩٦). وَعِنْدَهَا مَصُورَةٌ فِي جَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ (بَرْقُم: ٢٧٢٧)، وَفِي الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ (بَرْقُم: ١٢١).

١٨ - حَاشِيَّةُ عَلِيٍّ «سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ»<sup>(١)</sup>.

١٩ - حَاشِيَّةُ عَلِيٍّ «صَحِيحُ مُسْلِمٍ». وَهِيَ كِتَابُنَا: «تَحْفَةُ الْمُتَجَرِّدِ وَالْمُتَّهَمِ».

٢٠ - حَاشِيَّةُ عَلِيٍّ «الْكَاشِفُ»، لِلدَّهَبِيِّ. (مَطْبُوعٌ)<sup>(٢)</sup>.

٢١ - حَاشِيَّةُ عَلِيٍّ «مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ. (مَخْطُوطٌ)<sup>(٣)</sup>. وَهِيَ غَيْرُ كِتَابِهِ الْآخَرِ: «نَثْلُ الْهَمِيَانِ». وَقَدْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا غَيْرُ وَاحِدٍ مِمَّنْ تَرَجَمَ لِلْمُؤَلِّفِ<sup>(٤)</sup>.

٢٢ - «شَرْحُ مُشَارِقِ الْأَنْوَارِ»<sup>(٥)</sup>.

٢٣ - «زُجَاجَةُ حَمَرَاءَ»، ذَكَرَ فِيهَا بَعْضُ الْمُبْتَدِعَةِ وَاعْتِقَادَاتِهِمْ<sup>(٦)</sup>.

٢٤ - «الْكَشْفُ الْحَثِيثُ عَمَّنْ رُمِيَ بِوَضْعِ الْحَدِيثِ» (مَطْبُوعٌ)<sup>(٧)</sup>.

٢٥ - «الْمَسَلْسَلَاتُ» (مَخْطُوطٌ)<sup>(٨)</sup>.

(١) ذَكَرَهُ فِي «الضُّوءِ اللَّامِعِ»، وَ«لِحَظِ الْأَلْحَاطِ». وَ«مَعْجَمُ الشُّيُوخِ». وَ«إِعْلَامُ النَّبَلَاءِ».

(٢) طُبِعَ بِحَاشِيَةِ «الْكَاشِفِ»، طَبْعَةً: دَارُ الْقِبْلَةِ لِلتَّقَافَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ - مُؤَسَّسَةُ عُلُومِ الْقُرْآنِ، جَدَّة. الطَّبْعَةُ الْأُولَى سَنَةِ: ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م. تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ عَوَامَةُ الْخَطِيبِ.

(٣) وَقَدْ اعْتَمَدَ عَلَى هَذِهِ النُّسخَةِ الْأُسْتَاذُ الْبِجَاوِيُّ اعْتِمَادًا يَسِيرًا، وَذَكَرَهَا فِي مَقْدَمَةِ تَحْقِيقِهِ لـ: «مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» [ص/ط]، وَرَمَزَ لَهَا بـ: (س)، لَكِنْ دُونَ ذِكْرِ اسْمِ الْمَكْتَبَةِ الَّتِي هِيَ فِيهَا، أَوْ تَارِيخِ نُسْخَتِهَا أَوْ مَكَانِهَا؟!

(٤) كَصَاحِبِ: «لِحَظِ الْأَلْحَاطِ». وَصَاحِبِ: «عُتُوانُ الزَّمَانِ».

(٥) ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي غَضُوفٍ شَرَحَهُ: «التَّلْقِيحُ لِفَهْمِ قَارِئِ الصَّحِيحِ» [ج/١ ل ٦٠/أ]. نَقْلًا عَنْ مَقْدَمَةِ تَحْقِيقِ «نُورِ النَّبْرَاسِ شَرْحُ سِيرَةِ ابْنِ سَيِّدِ النَّاسِ/ لِسَبْطِ بْنِ الْعَجْمِيِّ» [ص/١٣٠] لِلدَّكْتُورَةِ سَعَادٍ صَالِحٍ.

(٦) ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي غَضُوفٍ مَقْدَمَةِ كِتَابِهِ: «نَهَايَةُ السُّؤْلِ فِي رُؤَاةِ السُّتَةِ الْأَصُولِ» [١/١٢٥].

(٧) طُبِعَ عَنِ مَكْتَبَةِ النُّهْضَةِ الْعَرَبِيَّةِ - بَيْرُوتَ، سَنَةِ: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م. بِتَحْقِيقِ: صَبِيحِ السَّامِرَاثِيِّ.

(٨) مِنْهُ نَسْخَةٌ مَخْطُوطَةٌ فِي مَرْكَزِ الْمَلِكِ فَيَصِلُ لِلْبَحْثِ وَالدراساتِ الْإِسْلَامِيَّةِ (بِرَقْمِ: ١٥٠٣).



٢٦ - «المُقتَضَى في ضَبْط ألفاظ الشُّفا»، للقاضي عياض، يقع في مجلد، وقد انتهى منه سنة: (٧٩٧ هـ) (مخطوط)<sup>(١)</sup>.

٢٧ - «نُثْل الهَيْمَان في معيار الميزان» ذكر فيه الرواة الضعفاء والمجهولين الذين أهمَّاهم الذَّهَبِيُّ، وفرغ من تأليفه قبل فتنة تيمورلنك<sup>(٢)</sup>، وكان قد سقط منه أوراق، فأكملها عام: (٨٠٥ هـ). (مطبوع)<sup>(٣)</sup>.

٢٨ - «نهاية السُّؤل في رِوَاة الستة الأصول»، نهج فيه منهج الذَّهَبِيِّ في «الكاشف»، فاقصر على تراجم رجال الستة الأصول. (مطبوع)<sup>(٤)</sup>.

٢٩ - «نور النبراس على سيرة ابن سيد الناس» (مطبوع)<sup>(٥)</sup>.

٣٠ - هوامش «الاستيعاب» لابن عبد البر، (مخطوط)<sup>(٦)</sup>.

٣١ - «التيسير على شَرْح ألفية العِرَاقِيّ» وهي حَاشِيَة على شَرْح الألفية في الحديث للعِرَاقِيّ<sup>(٧)</sup>.

\*\*\*

(١) له نسخة مخطوطة في المكتبة الأحمدية بحلب (برقم: ١٨١) وهي بخطه المبارك، وعنه نسخة مصورة

في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (برقم: ٤٤٠٥)، وفي مكتبة مكة المكرمة (برقم: ٧٠).

(٢) عندما هاجم حلب، وشرد أهلها، وسلبهم ما لهم، وكانت هذه الفتنة عام: (٨٠٣ هـ).

(٣) طُبِعَ عن مركز النعمان للبحوث والدراسات، بتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان.

وطُبِعَ مرة أخرى عن مكتبة الإمداد العلمي، مكة المكرمة. بتحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي.

(٤) طُبِعَ في مركز إحياء التراث الإسلامي. الطبعة الأولى. سنة: ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م. بتحقيق: عبد

القيوم عبد رب النبي.

(٥) طُبِعَ عن دار النواذر للنشر والتوزيع. سنة: (١٤٣٥ هـ). تحت إشراف: نور الدين طالب.

(٦) له نسخة مخطوطة في مكتبة جامعة عليكرة بالهند (برقم: ٣٠٢٣)، وعنها مصورة في معهد

مخطوطات جامعة الدول العربية بالقاهرة (برقم: ١٠٣٣)، وأخرى في مكتبة الجامعة الإسلامية

بالمدينة المنورة (برقم: ٤٢٩٥).

(٧) ذكره في «الضوء اللامع»، و«البدر الطالع»، و«إعلام النبلاء». و«معجم المصنفين».

## البحث الثاني عشر: وفاته رَحِمَهُ اللَّهُ

مَاتَ رَحِمَهُ اللَّهُ مُطْعَمُونَاً فِي يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ سَادِسِ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ شَوَّالٍ <sup>(١)</sup> سَنَةِ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ وَثَمَانِي مِئَةً (٨٤١هـ) بِحَلَبَ، عَنْ ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ سَنَةً.

وَقِيلَ: كَانَتْ وَفَاتُهُ قُبَيْلَ الظَّهْرِ مِنْ يَوْمِ الثَّلَاثَاءِ سَادِسِ عَشَرَ مِنْ شَوَّالٍ <sup>(٢)</sup>، وَلَمْ يَغِبْ لَهُ عَقْلٌ، بَلْ مَاتَ وَهُوَ يَتْلُو <sup>(٣)</sup> رَحِمَهُ اللَّهُ، وَصَلَّى عَلَيْهِ بَيْنَ صَلَاتِي الظَّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي الْجَامِعِ الْكَبِيرِ، وَدُفِنَ بِمَقْبَرَةِ أَهْلِهِ بَنِي الْعَجْمِيِّ بِالْجُبَيْلِ <sup>(٤)</sup>، دَاخِلَ سُورِ حَلَبَ <sup>(٥)</sup>، وَكَانَتْ جَنَازَتُهُ مَشْهُودَةً <sup>(٦)</sup>.

\*\*\*

(١) كَذَا أَرَزَخَهُ جُلٌّ مَنْ تَرَجَّمَ لَهُ، وَلَعَلَّ فِي هَذَا التَّأْرِيخِ وَهْمًا؛ إِمَّا فِي الْيَوْمِ أَوْ مَا يُطَابِقُهُ مِنَ الشَّهْرِ الْعَرَبِيِّ؛ ذَلِكَ أَنَّ أَوَّلَ شَوَّالٍ مِنْ سَنَةِ (٨٤١هـ) كَانَ الْجُمُعَةَ، وَبِذَلِكَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ هُوَ (١٦) مِنْهُ، وَالْأَقْرَبُ إِلَى الصَّحَةِ أَنْ يَكُونَ: (١٨) مِنْهُ، وَعَلَى رَوَايَةِ ابْنِ فَهْدٍ -الْآتِي ذِكْرُهَا- يَكُونَ هُوَ يَوْمَ (١٩) مِنْ هَذَا الشَّهْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَيُنْظَرُ فِي ذَلِكَ جَدُولَ سَنَةِ (٨٤١هـ) مِنْ كِتَابِ: «التَّوْفِيقَاتُ الْإِلَهَامِيَّةُ فِي مَقَارَنَةِ التَّوَارِيخِ الْهَجْرِيَّةِ بِالسَّنِينَ الْإِفْرَنْكِيَّةِ وَالْقِبْطِيَّةِ» لِمُحَمَّدٍ مَخْتَارٍ بَاشَا [ص ٤٢١].

(٢) يَنْظُرُ: «مَعْجَمُ الشُّيُوخِ» لِنَجْمِ الدِّينِ ابْنِ فَهْدٍ [ص ٥٠].

(٣) يَنْظُرُ: «الضُّوَاءُ اللَّامِعُ» لِلْسَّخَاوِيِّ [١/ ١٣٨].

(٤) هُوَ مُحَلَّةٌ مَشْهُورَةٌ دَاخِلَ سُورِ حَلَبَ، وَبِهِ مَدْرَسَةُ الْجُبَيْلِ الَّتِي أَنْشَأَهَا شَمْسُ الدِّينِ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ عَبْدِ الرَّحِيمِ الشَّهِيدِ ابْنِ الْعَجْمِيِّ، وَهَذِهِ الْمَدْرَسَةُ صَارَتْ تُعْرَفُ حَدِيثًا بِجَامِعِ أَبِي ذَرٍّ. قَالَ الْعَلَامَةُ رَاغِبُ الطَّبَّاحِ: «وَشَرْقِي هَذِهِ الْمَدْرَسَةِ بَيْتٌ كَبِيرٌ قَدِيمٌ فِي وَسْطِهِ قُبَّةٌ مَرْتَفَعَةٌ فِي شَرْقِيهَا شَبَّاكٌ مُطَّلٌ عَلَى التُّرْبَةِ الَّتِي هُنَاكَ، وَفِي هَذَا الْبَيْتِ ثَمَانِيَةُ قُبُورٍ مُسْتَمَّةٌ بِالتُّرَابِ لَا غَيْرَ، هِيَ قُبُورُ بَنِي الْعَجْمِيِّ، وَمَعَهُمُ الْمُحَدَّثُ الْكَبِيرُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ سِبْطِ ابْنِ الْعَجْمِيِّ وَوَلَدُهُ أَبُو ذَرٍّ، لَكِنْ لَا يُعْلَمُ صَاحِبُ كُلِّ قَبْرِ عَلَى الْيَقِينِ». يَنْظُرُ: «إِعْلَامُ النَّبَلَاءِ» لِلطَّبَّاحِ [٤/ ٣٥٥، ٣٥٥].

(٥) يَنْظُرُ: «مَعْجَمُ الشُّيُوخِ» لِنَجْمِ الدِّينِ ابْنِ فَهْدٍ [ص ٥٠].

(٦) يَنْظُرُ: «الضُّوَاءُ اللَّامِعُ» لِلْسَّخَاوِيِّ [١/ ١٣٨].

### \* التعريف بكتاب «تحفة المنجد» وبيان أهميته

معلوم أن تراث علماء السلف رحمهم الله لا يخلو من فوائد عظيمة، فيهم حفظ الله تعالى دينه فقرَّبوا لنا معانيه وبيَّنوا لنا غامضه ومُتَشابهه، وكان للإمام السَّبْطُ يَدُ مَبَارَكَةٍ في خدمة سنة النبي ﷺ فكان مما وفَّقه الله تعالى إليه في ذلك أن وضع حاشية على «صحيح مسلم» سمَّاها «تحفة المنجد».

وهذا الكتاب يكفي كونه لإمام بحر علامة مثل الإمام السَّبْطُ رَحِمَهُ اللهُ قام فيه بالتعليق على كتاب من أصح كتب السنة النبوية المشرقة هو «صحيح الإمام مسلم» فلا ينبغي أن يستغني عنه طالب علم، ولا أن تخلو منه مكتبة علمية، وهذه ملامح من أهمية هذا الكتاب العظيم:

\* نقل المصنَّف رَحِمَهُ اللهُ في كتابه فوائد كثيرة ونقولات عن مصادر لم نقف عليها منها: حاشية البَديع على «صحيح البخاري» وحاشيته أيضًا على «صحيح مسلم»، وكتاب «المسند المنتخب على الأبواب المستخرج من كتاب مسلم بن الحجاج»، وكتاب «التقريب» لمغلطاي، وكتاب «التحرير في شرح صحيح مسلم» للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن محمد بن الفضل التميمي الأصبهاني الشافعي، ومنها ما لم يطبع مثل «الترشيح المذهب في تصحيح المذهب» لابن النقيب.

\* كما حكم على بعض الأحاديث التي استشهد بها في شرحه حكمًا واضحًا بيِّنًا رفع به عن قارئ هذا الكتاب عناء الوقوف على حكم هذه الأحاديث.

\* كما بيَّن رَحِمَهُ اللهُ حال كثير من الرواة جرحًا وتعديلًا بيِّنًا وافيًا مع نقل كلام أهل الشأن المعترين في ذلك، مع بيان من لم ينسبه

الإمام مسلم كقوله: «عن سفیان» فيئنه رَحِمَهُ اللهُ فيقول هو ابن عيينة، مع إيضاح للمبهمات الواردة في الكتاب.

وإذا كان الراوي من المُقلِّين يئن ذلك فقال مثلاً: ليس لفلان في الصحيحين غير هذا الحديث الواحد.

\* كما يئن رَحِمَهُ اللهُ كل ما أشكل من «صحيح مسلم» من الأسماء والأنساب والقبائل والبلدان بياناً دقيقاً فضبطها ضبطاً حروفي، مع تحريرها أحياناً بالرجوع للنسخ الخطية العتيقة للمصادر التي ينقل عنها، كقوله: «هو مضبوط في النسخ الصحيحة من الاستيعاب» بكسر الجيم...

\* كما يئن رَحِمَهُ اللهُ غريب أحاديث «صحيح مسلم» وأوضحه إيضاحاً شافياً رفع معه كل إشكال قد يتعثر فيه طالب كتاب «صحيح مسلم».

\* تكلم رَحِمَهُ اللهُ على الإشكالات التي أوردها بعض العلماء على «صحيح مسلم» وبينها بياناً موسعاً مع ذكر كلام أهل العلم المعبرين في ذلك.

\* كما يئن رَحِمَهُ اللهُ معاني ألفاظ وعبارات متون أحاديث مسلم مع ذكر الاحتمالات الواردة فيها، وذكر الاختلاف بين رواة الصحيح فيها، وذكر الأوهام التي وقع فيها بعض الرواة.

\* كما تعرّض رَحِمَهُ اللهُ لبعض المسائل الفقهية المتعلقة ببعض الأحاديث فيئنها وبين مذاهب العلماء فيها باختصار، واستنبط منها ما يمكن الوقوف عليه من أحكام شرعية.

## منهج العمل في تحقيق الكتاب

من المعروف مدى صعوبة نُشْر نصٍّ على أساس مخطوط وحيدٍ، خاصة إذا كانت نسخة ضعيفة، وقد سبقَ وأشرنا إلى أننا اعتمدنا في تحقيق هذا الكتاب ونشره على نسخة فريدة جمعها تلميذ الإمام السَّبْط، لَمْ نُعْثِرْ على نَظِير لها في مكتبات العالم بعد البحث والتَّبع، ثم وقفنا بحمد الله وفضله على نسخة «صحيح مسلم» التي عليها تعليقات السَّبْط بخطِّه، فقابلنا الكتاب مرة أخرى على ما وقفنا عليه منها واستطعنا قراءته، وراجعنا الكتاب مرة أخرى.

وكان عملنا في الكتاب ملخَّصًا فيما يلي:

١- نسخنا الكتاب من النسخة «م» التي وقفنا عليها أولاً، وراعينا في ذلك علامات الترقيم المعروفة وقواعد الإملاء الحديثة التي تعارف عليها القوم.

٢- قابلنا الكتاب على النسخة «م» مقابلة دقيقة، ثم قابلنا الكتاب مرة أخرى على ما وقفنا عليه من نسخة المؤلف واستطعنا قراءته وهو المجلد الأول والثاني من النسخة، والمجلد الرابع وقفنا عليه لكن صورته سيئة جداً فلم نستطع قراءته، وطلبنا تصويره من دار الكتب مرة ثانية فكان الجواب بعدم وجوده الآن لديهم لظروف ما، وأما المجلد الثالث والخامس من النسخة فلم نقف عليه.

ثم رجعنا بعد ذلك مرة ثانية للنُّسختين الخطيتين لمراجعة ما أشكل من بعض الكلام أثناء المقابلة.

٣- في المجلدات التي وقفنا عليها من نسخة مسلم بحاشية السبْط

اعتمدناها أصلاً وضبطنا التحريفات والتصحيحات الواقعة في النسخة «م» منها، وفي غيرها رجعنا للمصادر التي اعتمد عليها المؤلف في جمع مادته العلمية على رأسها كتاب شرح مسلم للنووي ثم كتاب «المعلم» للمازري و«إكمال المعلم» للقاضي عياض، فراجعنا النصوص منها وما وجدناه من تحريف أو سقط أثبتنا الصواب منها، وعلقنا عليه في الحاشية.

٤- قُمْنَا بوضع الرَّسْمِ العُثماني للآيات القرآنية الواردة في الكتاب، مع عزوها للمصحف الشريف.

٥- خرَّجْنَا الأحاديث والآثار الواردة في الكتاب تخريجاً غير موسع؛ فإذا كان الحديث في الصحيحين اكتفينا بذلك، وإذا كان خارجهما رجعنا إلى السنن الأربعة وغيرها دون التوسع مع ذكر الكتاب والباب إن وجد، ولم نتوسع إلا لحاجة، مع نقل أحكام العلماء على الأحاديث إن وقفنا على ذلك.

٦- قُمْنَا بضبط متون الأحاديث التي علق عليها المصنّف ضبطاً كاملاً، وكذا الأحاديث الواردة في شرحه.

٧- كما قُمْنَا بتقييد الأسماء، والكُنَى، والأنساب، والألقاب، وأسماء البلدان، والأنساب بالشكل في أصل النص، وذلك بالرجوع إلى الكتب المعتمدة في ذلك، ولم نُصرِّح بالمصدر في كل مرة خشية الإثقال.

٨- نَظَّمْنَا النَّصَّ على نسقٍ واحدٍ من أوله إلى آخره، بما يُفيد فهم النص فهمًا جيّدًا، ويُظهر معانيه ودلالاته واضحةً، فجعلنا كل كلمة أو جملة من الكلمات الغريبة التي يشرحها المؤلف في فقرة مستقلة بين التنقيص المعروف.

٩- وثَّقنا النصوص والأقوال الواردة في الكتاب من مصادرها الأصلية، فإن لم نقف عليها عزونا لمصادر أخرى وسيطة تنقل عنها.

١٠- رمزنا للنسخة الأم التي بخطَّ المصنّف بـ «الأصل» وللنسخة الأخرى بـ «م».

١١- وضعنا ترقيم النسخة الخطية «م» على حاشية الكتاب ليسهل رجوع الباحث إليها عند الحاجة.

١٢- قمنا بوضع أرقام «صحيح مسلم» طبعة عبد الباقي عند بداية كل متن يشرحه المصنّف ليسهل الرجوع إلى «صحيح مسلم».

١٣- وَضَعْنَا مَقْدَمَةً علمية يسيرة للكتاب تكلمنا فيها عن المصنّف وكتابه ومنهجه وعملنا في الكتاب.

١٤- قُمْنَا بِعَمَلِ فهارس للكتاب، اشتمل على:

- فهرس الآيات القرآنية.

- فهرس الأحاديث والآثار النبوية الواردة في الشرح.

- فهرس الأعلام.

- فهرس البلدان والأماكن.

- فهرس الكتب المذكورة في سَوَادِ الكتاب.

- فهرس الموضوعات.

- فهرس المصادر والمراجع.

وبعد: فهذا جُهِدُنَا المتواضع الذي قُمْنَا بِهِ فِي التعليق على هذا الكتاب، سائلين الله ﷻ الذي مَنَّ عَلَيْنَا بِإِخْرَاجِهِ عَلَى هَذَا النِّحْوِ؛ أَنْ يَقْبَلَهُ مِنَّا، إِنَّهُ جَوَادٌ كَرِيمٌ.

## توثيق اسم الكتاب ونسبته

لقد تأكد لنا إن شاء الله تعالى صحة نسبة هذا الكتاب لمؤلفه بأمور:

أولاً: جاء ذكرُ الكتاب مُبيناً على طرة النسخة الخطية «م» ثم كُتب في مقدمة الكتاب: هذا تعليقٌ مباركٌ على غريبِ ألفاظِ «صحيح» جمعته من حواشٍ وجدتها بخط شيخنا الإمام برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي على نسخة من الصحيح له؛ وذلك بإشارته بالتماسٍ له في ذلك، فأجاب متّع الله بحياته إلى ذلك، فلمّا كمل بعون الله وتوفيقه، أشار متّع الله بحياته أن أسميه: «تُحْفَةُ الْمُنْجِدِ وَالْمُتَمِّمِ فِي غَرِيبِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ».

قلنا: وقد وقفنا على هذه النسخة الخطية من «صحيح مسلم» التي عليها حوشي السُّبُط بخطه المعروف، واعتمدنا على ما وقفنا عليه منها، وهذا يقطع بإذن الله تعالى بنسبة الكتاب لمؤلفه.

ثانياً: نسبته له الإمام السَّخَاوِي في ترجمته الماتعة له في «الضوء اللامع» (١/ ١٤١) فقال: وله حواشٍ على «صحيح مسلم» لكنها ذهبت في الفتنة.

قلنا: يسّر الله تعالى الوقوف عليها، وكما ذكرنا في ترجمته أن الله تعالى حفظ كتب السُّبُط التي نسخها والتي من تأليفه؛ لأنه وضعها في القلعة أيام الفتنة.



## وصف النسخ الخطية

## النسخة (م)

مصورة عن النسخة المحفوظة بمكتبة رئيس الكتاب برقم حفظ (١١٨) وهي نسخة جمعها تلميذ المؤلف من حاشية نسخته من «صحيح مسلم»، وهي نسخة جيدة لكنها لم تسلم من بعض التحريف والتصحيف.

العنوان على صفحة العنوان وفي المقدمة: تحفه المنجد والمتهم في غريب صحيح مسلم.

المؤلف من المقدمة: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل، سبط ابن العجمي.

جامعه من حرد المتن: صالح بن أحمد بن صالح بن أحمد بن السفاح، الشافعي، الحلبي.

الفراغ من تعليقه من حرد المتن: وافق الفراغ من تعليقه مساء يوم الجمعة حادي عشر شهر ذي القعدة الحرام من شهور سنة ست عشرة وثمانمائة بحلب المحروسة.

الوصف المادي: نسخة كاملة.

عدد الأوراق: ٣٤٨ ورقة، تعقيبه بفوت.

مسطرتها: ١٧ سطر.

عدد الكرايس: ٣٦ كراسة.

المقاس الخارجي: ١٧٨ X ١٤١ مم.

المقاس الداخلي: ٩٥ X ١٣٠ مم.

نوع الخط وجودته: نسخي جيد.

لون المداد: كتبت بمداد أسود، وميز كلمة "قوله" بالحمرة، وكتبت العناوين بالمداد الأحمر.

التجليد: تجليد جلدي بني، مؤطر بزخرفة هندسية مضغوطة، ووسطه صرة بزخرفة هندسية مضغوطة، ويحتاج إلى ترميم.

- ميز نهاية كل فقرة بدائرة صغيرة، المنقوطة دليل على المقابلة، والغير منقوطة دليل على عدم المقابلة.

- بها تصحيحات وتعليقات في الهامش.

- بها بعض البقع الزيتية.

تملكات على صفحة العنوان:

- "الله حسبي من كتب أبي بكر بن رستم بن أحمد الشرواني".

- "ملكه من فضل الله تعالى فقير عفوه وغفرانه والراجي فيض فضله وإحسانه إبراهيم بن أبي اليمن بن عبد الرحمن المعروف بابن النيروني الحلبي الحنفي العلواني غفر الله زله وتقبل عمله، وذلك في سنة ست وأربعين وألف والحمد لله وحده وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم".

وقفيات على صفحة العنوان:

- "الحمد لله وحده مدرسة المقر المرحوم الأنجب ... تغمده الله بالرحمة ... فلا يخرج من المدرسة مع غيرها ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ﴾ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١﴾".

- خاتم وقف نصه: "حسبي الله بسم الله الرحمن الرحيم وقف هذا الكتاب مصطفى رئيس الكتاب السابق لوجه الله الخالق وسلم للمتولي وحكم بصحته حاكم الشرع الشريف وشرط الاستفادة منه لأولاده قيم قيم وبعدهم ويعمل به كما في الوقفية إلى قيام الساعة وأخزى الله من يشتراه وباعه سنة ١١٥٤".

بيانات الحفظ

اسم المكتبة: مصطفى رئيس الكتاب.

رقم الحفظ: ١١٨.

### النسخة الأصل

نسخة من «صحيح مسلم» تقع في خمسة مجلدات، المجلدان الثالث والخامس مفقودان، لكن تم تلفيق المجلد الثالث من نسخة أخرى.

كتب المؤلف الإمام السَّبَط حواشيه عليها بخطه المعروف بالصعوبة وصغر الحجم.

عدد الأوراق: ٨١٧ ورقة (مجموع عدد ورق الأجزاء).

نوع الخط وجودته: كُتِبَ "صحيح مسلم" بخط مغربي نفيس، وكتبت التعليقات بالهامش بخط نسخي جيد بخط سبط ابن العجمي (مؤلف الكتاب).

- وقف كتب على صفحة العنوان للجزء الرابع، نصه: «الحمد لله وقف والثلاثة أجزاء قبله الأربعة جميع صحيح مسلم ... في الانتفاع ... وجعلت النظر فيه ... محمد بن خليل سبط ابن العجمي الحلبي ... من رجب سنة خمس وثمانمائة بحلب.

شهد على شيخنا الواضع خطه أعلاه بما وضع بخطه أعلاه في تاريخه وكتبه علي بن محمد بن سعد بن الخطيب الطائي الشافعي. شهد على شيخنا الواضع خطه أعلاه بما وضع بخطه أعلاه في تاريخه وكتبه محمد بن أحمد بن عمر بن العجمي».

- سماع: «الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد، فقد سمعت على شيخنا الإمام الحافظ الجهبذ الناقد زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحيم العراقي كتاب صحيح مسلم رحمه الله تعالى فوت ... في الجزء الأول سماع شيخنا لجميعه ... فيه وصح ذلك بقراءة ولد شيخنا الإمام المحدث ولي

الدين أبي زرعة أحمد في مجالس آخرها يوم الأربعاء ثامن عشر شهر رمضان المعظم من سنة إحدى وثمانين وسبعمائة بدار السنة الكاملية بالقاهرة وسمع ذلك جماعة لسواها ... شيخنا المسمع ... قاله إبراهيم سبط ابن العجمي وكتبه والله الحمد والمنة».

- قراءة: «وقرأت جميع الصحيح على شيخنا الحافظ المذكور أعلاه بسنده في هذه النسخة وسمع ذلك الإمام العلامة عز الدين أبو البقاء محمد بن أبي الصفا خليل بن هلال الحاضري الحنفي وصاحبي في الله الإمام بهاء الدين محمد بن شيخنا الإمام ... العامل الرباني شمس الدين محمد بن إبراهيم ... الشافعي والفقير الفاضل الذكي المثقف شهاب الدين أبو العباس أحمد بن السمسار القاهري ... مجلسان فقرأهما لنفسه وسمع الشيخ الإمام الفاضل علاء الدين أبو الحسن علي بن أحمد بن علي المكي الأصل القاهري من كتاب السفاح إلى آخر الصحيح وصرح ذلك في مجالس آخرها في الخامس والعشرين من المحرم الحرام سنة خمس وثمانين وسبعمائة هما بالعمرية خارج القاهرة عن مجلس واحد ... وأجاز الشيخ لنا ما يجوز له روايته قاله إبراهيم سبط ابن العجمي ... والله الحمد والمنة سبحانه».

بيانات الحفظ: نسخة محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم عمومي (٣١٣٢٢) وبرقم خصوصي (١٢٩٦ حديث).

نماذج من النسخ الخطية للكتاب  
طرة النسخة الخطية (م)













# تحفة المنجاء والمنتهى في غريب صحيح مسلم

تأليف

الإمام المحدث المافظ المبريد

برقاه الدين أبو محمد بن محمد بن عبد الله الطبري الشافعي

سبط ابن العجّمي ٨٤١ هـ



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## قَالَ اللَّهُ الْمُنِيبِينَ

الحمد لله الكريم المنان، ذو الطول والإحسان، الحكيم، الحميد، القديم، المجيد، أحمده حمد معترف بالآله، وأشكره على ما أولاني من كرمه وإحسانه، وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة عقدها الجنان، ونطق بها اللسان، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، المختار الذي أقام منار الشريعة، وجاهد الكفار، صلى الله عليه وعلى آله، وصحبه الذين آمنوا وتمسكوا بحبله، صلاة تُشرح بها القلوب، ويتيسر بها كل مطلوب.

أما بعد:

فهذا تعليق مبارك على غريب ألفاظ «صحيح» الإمام أبي الحسين<sup>(١)</sup> مسلم القشيري النيسابوري رحمه الله جمعته من حواشٍ وجدتها بخط شيخنا الإمام العالم العامل، الزاهد الورع، شيخ المحدثين ورُحلة الطالبيين، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي متع الله الوجود بوجوده على نسخة من الصحيح له؛ وذلك بإشارته بالتماس له في ذلك، فأجاب متع الله بحياته إلى ذلك، فلما كمل بعون الله وتوفيقه، أشار متع الله بحياته أن أسميه: «تُحْفَةُ الْمُنْجِدِ وَالْمُنْهَمِ فِي غَرِيبِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» والله المسؤول أن ينفع به بمنه وكرمه، وهو حسبنا ونعم الوكيل.



(١) في «م»: الحجاج وهو خطأ. والمثبت الصواب كما في مصادر ترجمته.

قوله: «أَنْ لَوْ عَزِمَ لِي عَلَيْهِ» أي: لو سهّل لي سبيل العزم أو خُلِقَ في قُدْرَةٍ عليه، ولا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بالعزم حَقِيقَتُهُ المتبادرة إلى الأفهام؛ وهو حصولُ خاطرٍ في الذهنِ لم يَكُنْ، فإنه مُحالٌ في حقِّ الله تعالى<sup>(١)</sup>.

قوله: «كَانَ أَوَّلُ مَنْ يُصَيِّهُ» أَوَّلُ: مرفوعٌ؛ اسمًا لكان.

قوله: «فَذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ يَهْجُمُ» أي: يَقَعُ.

قوله: «عَلَى شَرِيطَةٍ» يعني: شرطًا.

قوله: «أَوْ إِسْنَادٌ<sup>(٢)</sup> يَقَعُ» إسنَادٌ: مرفوعٌ بالعطفِ على قوله: «مَوْضِعٌ» [٢/أ].

قوله: «لِأَنَّ الْمَعْنَى الزَّائِدَ فِي الْحَدِيثِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ» المحتاج منصوبٌ على الصفةِ للمعنى.

قوله: «فَإِنَّا نَتَوَخَّى» أي: نَتَحَرَّى وَنَتَقَصَّدُ.

قوله: «وَأَنْقَى مِنْ أَنْ يَكُونَ نَاقِلُوهَا أَهْلَ اسْتِقَامَةٍ» قال الحافظُ الدِّمِيَّاطِيُّ: الوجه: مثلُ أَنْ يَكُونَ نَاقِلُوهَا أَسْمَى، وذكر هذا المكان ابنُ قُرْطُوبٍ: قال بعضهم: «وَأَنْقَى» وهو أَنْ يَكُونَ نَاقِلُوهَا، وذكر كلامَ القاضي<sup>(٣)</sup> إِنَّ الْكَلَامَ عَلَى جِهَتِهِ صَحِيحٌ، و«مِنْ» ههنا للاستئنافِ بعدَ تمامِ غيره، وهو مما قَدَّمَناه مِنْ معانيها<sup>(٤)</sup>.

وقال النووي: وقوله: «وَأَنْقَى» هو معطوفٌ على قوله: «أَسْلَمَ» وههنا تَمَّ الْكَلَامُ، ثم ابتدأ بيانَ كونها أسلمَ وأنقى؛ فقال: «مِنْ أَنْ يَكُونَ نَاقِلُوهَا

(١) يوجه المصنف رَحِمَهُ اللهُ الْكَلَامَ عَلَى مَقْتَضَى التَّأْوِيلِ كما هو منهج الأشاعرة.

(٢) في «م»: وإسنَاد. والمثبت من «صحيح مسلم» (٣/١).

(٣) «مشارك الأتوار على صحاح الآثار» (٣٨٥/١).

(٤) «مطالع الأتوار» (٥٠/٤).

أَهْلُ اسْتِقَامَةٍ» والظاهرُ أَنَّ لفظةَ «مِنْ» ههنا للتعليل؛ فقد قال الإمام أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن عمر الأسدي في كتاب «شرح اللمع» في باب المفعول له: اعلم أَنَّ الباءَ تَقُومُ مقامَ اللام، قال الله تعالى: ﴿فِي ظِلِّهِ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبِيبَتٌ أُحْلَتَ لَهُمْ﴾<sup>(١)</sup>، وكذلك «مِنْ» قال الله تعالى: ﴿مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿وَتَثْبِيَتًا مِّنْ أَنْفُسِهِمْ﴾<sup>(٣)</sup>: يجوزُ أَنْ تكونَ للتعليل<sup>(٤)</sup>، انتهى<sup>(٥)</sup>.

قوله: «فَإِنَّ اسْمَ السَّتْرِ» بفتح السين، ويوجدُ في كثيرٍ من الأصولِ بكسرِها. قوله: «كَعْطَاءِ بْنِ السَّائِبِ» قال أحمد: ثقةٌ ثقةٌ، مسح علي رضي الله عليه رأسه ودعا له بالبركة، قال ابن معين: اختلط بأخرة، تُوفِّي سنة ١٣٦، (أخرج له ٤ وخ متابعة)<sup>(٦)</sup>.

قوله: «ويزيد بن أبي زياد» يزيد بن أبي زياد صدوق، رديءُ الحفاظ، ولم يُترك، وأخوه بُردٌ ثقةٌ، تُوفِّي يزيد سنة ١٣٧، روى له (٤) و(م) مقروناً. قوله: «وَلَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ» فيه ضعفٌ يسيرٌ من سوءِ حفظه، وكان ذا صلاة [٢/ب] وصيامٍ، تُوفِّي سنة ١٣٨، وأمثلةُ الثلاثةٍ ليثٌ، قاله ابن مهدي<sup>(٧)</sup>.

(١) سورة النساء، الآية: (١٦٠).

(٢) سورة المائدة، الآية: (٣٢).

(٣) سورة البقرة، الآية: (٢٦٥).

(٤) عبارته في «التيان في إعراب القرآن» (١/٢١٥): «(قَوْلُهُ تَعَالَى: (إِنِّيْغَاءَ) : مَفْعُولٌ مِّنْ أَجْلِهِ، (وَتَثْبِيَتًا) مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَالِئًا: أَيُّ مُتَّبِعِينَ وَمُتَّبِعِينَ).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١/٥٠).

(٦) ينظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (١٦٠).

(٧) ينظر «تهذيب الكمال» (٢٨٤/٢٤).

قوله: «بِمَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ» قال أبو داود: طلب منصور الحديث قبل الجماجم<sup>(١)</sup>، والأعمش بعدها<sup>(٢)</sup>. قال أبو حاتم: منصور ثقة لا يخلط ولا يذلس<sup>(٣)</sup>. وقال العجلي: ثقة ثبت<sup>(٤)</sup>، مات سنة ١٣٢، أخرج له الجماعة.

قوله: «وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ» تُوفِّيَ إِسْمَاعِيلُ سَنَةَ ١٤٦، رَوَى لَهُ (ع).

قوله: «ابْنِ أَبِي جَمِيلَةَ» واسم أبي جميلة: رُزِينَةُ، وقيل: بُنْدُؤِيَّةُ، تُوفِّيَ سَنَةَ ١٤٦، وقيل: ٧.

قوله: «وَأَشْعَثَ الْحُمْرَانِيُّ» أَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْحُمْرَانِيُّ مَوْلَى حُمْرَانَ، أَبُو هَانِيٍّ الْبَصْرِيُّ، أخرج له (٤) و(خ) تعليقاً، تُوفِّيَ سَنَةَ ١٤٢، وقيل: سَنَةَ ١٤٦، وعلى الثاني اقتصر الذهبي في «كاشفه»<sup>(٥)</sup> و«وفياته»<sup>(٦)</sup>.

قوله: «كَمَا أَنَّ ابْنَ عَوْنٍ» يَعْنِي: عَبْدَ اللَّهِ، أخرج له (ع)، تُوفِّيَ سَنَةَ ١٨١.

قوله: «إِلَّا أَنَّ الْبَوْنَ بَيْنَهُمَا» أي: الفرق.

(١) وقعة الجماجم في سنة (٨١ هـ) كانت بين عبد الرحمن بن الأشعث والفقهاء والقراء معه، والحجاج بن يوسف الثقفي، وكانت الغلبة فيها للحجاج وقتل فيها عدد كبير من القراء، والجماجم موضع بظاهر الكوفة على سبعة فراسخ منها. انظر: «تاريخ الطبري» (٣٤٦/٦) وما بعدها، و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٩٠٥/٢) وما بعدها، و«معجم البلدان» لياقوت الحموي (٣٠٥/٢).

(٢) «سؤالات الآجري» لأبي داود (٢٣٥/١).

(٣) «الجرح والتعديل» (١٧٩/٨).

(٤) «النفقات» للعجلي (٢٩٩/٢).

(٥) «الكاشف» (٢٥٣/١).

(٦) «الإعلام بوفيات الأعلام» (٩٢/١).



قوله: «مَنْ غَبَى عَلَيْهِ» أي: خفي.

قوله: «وَقَدْ ذُكِرَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ أَنْ نُنْزِلَ النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ» هذا الحديث رواه أبو هشام الرفاعي وغيره من الثقات عن يحيى بن يمان عن الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن ميمون بن أبي شبيب عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وأخرجه أبو داود في سننه<sup>(١)</sup> من هذا الوجه، وإسناده جيد، إلا أنه معلول؛ فإن ميموناً لم يسمع من عائشة. قاله غير واحد [٣/أ] من العلماء.

وقد نبّه أبو داود<sup>(٢)</sup> على هذه العلة عُقِبَ هذا الحديث؛ ولهذا لم يذكُر مسلمُ إسناده فيما أرى، وإن كان رجالُ إسناده كلُّهم من شرط كتابه، وإنما أوردّه على وجه التعليق، هذا كلامُ الرّشيد العطّار في «الغرر المجموعة»<sup>(٣)</sup>.

ولكن أبو عمرو بنُ الصلاح قال في القطعة التي له على «مسلم»: «وفيما قاله أبو داودَ نظراً، فإنه، يَعْنِي: ميمونَ بنَ أبي شبيبٍ أدرك المغيرةَ بنَ شعبة، ومات يَعْنِي: المغيرةَ، قبلَ عائشة، وعندَ مسلمٍ التعاضُرُ مع إمكانِ اللّقاءِ كافٍ في ثبوت الإدراك، ولو<sup>(٤)</sup> وَرَدَ عن ميمونٍ أنه قال: لم أدرك عائشة، استقام لأبي داودَ الجزمُ بعدم إدراكه، وهيئات ذلك»<sup>(٥)</sup>، انتهى.

(١) «سنن أبي داود» (ح: ٤٨٤٢).

(٢) قوله: أبو داود. ليس في «م». ومثبت من الأصل.

(٣) «غرر الفوائد المجموعة» (ص ٣٣٣-٣٣٤).

(٤) قوله: ولو. ليس في «م». والمثبت من الأصل. انظر «الشذا الفياح» للأبناسي (٢/٥٣٧)،

و«التقييد والإيضاح» للعراقي (١/٣٢٩).

(٥) «صيانة صحيح مسلم» (١/٨٤).

قال النووي في شرح هذا الكتاب: «قلت: وحديث عائشة قد رواه البراء في «مسنده»، وقال: هذا الحديث لا يُعْلَمُ رُويَ عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، وقد رُويَ عن عائشة من غير هذا الوجه موقوفاً والله أعلم<sup>(١)</sup>.  
قوله: «كَعْبِدِ اللَّهِ بْنِ مِسُورٍ» قال الذهبي: «كذاب، روى عن التابعين»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وَعَمْرُو بْنُ خَالِدٍ» هو أبو حفص الأعشى الكوفي، روى عن الأعمش وهشام، روى عنه عمرو بن عبد الله الأودي، قال ابن جبان: «لا تحل الرواية عنه، يروي الموضوعات»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «وَعَبْدُ الْقُدُوسِ الشَّامِي» عبد القدوس متروك الحديث، والشامي بالشين المعجمة، وضبطه بعضهم بالمهملة، قال القاضي: وهو خطأ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «مِنَ الْمُحَدِّثِينَ عَبْدُ اللَّهِ» ضَعَّفَهُ غيرُ واحدٍ، وقال البخاري: منكر الحديث<sup>(٥)</sup>.

قوله: «وَيَحْيَى بْنُ أَبِي أُتَيْسَةَ» قال أحمد: ليس ممن يكتب حديثه، وقال ابن معين: ليس بشيء<sup>(٦)</sup>، وقال الجوزجاني: غير ثقة<sup>(٧)</sup>، وقال

(١) «شرح صحيح مسلم» (١/١٩).

(٢) عبارته في «الكاشف» (١/٣٥٨): «أَحَادِيثُهُ مَوْضُوعَةٌ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ وَالذَّارِقُطِيُّ: مَتْرُوكٌ. وَهُوَ أَبُو جَعْفَرٍ عَرَفَ بِالدَّائِي فِي زَمَنِ الْمُنْصُورِ».

(٣) عبارته في «كتاب المجر وحين» (٢/٧٩): «يروي عن الثقات الموضوعات، لا تحل الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار».

(٤) «إكمال المعلم» (١/١٠١).

(٥) هو عبد الله بن محرز، «التاريخ الكبير» (٥/٢١٢).

(٦) «تاريخ ابن معين، رواية الدوري» (٤/٤١٥).

(٧) «أحوال الرجال» (١/١٧٧).

أَبُو زُرْعَةَ وَغَيْرُهُ: ضَعِيفٌ، وَقَالَ (خ): لَيْسَ بِذَاكَ<sup>(١)</sup>، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ:  
مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ<sup>(٢)</sup>، وَاسْمُ أَبِي أُنَيْسَةَ زَيْدٌ<sup>(٣)</sup>.

قَوْلُهُ: «وَالْجَرَّاحُ» يَرْوِي عَنِ الزُّهْرِيِّ، مَتْرُوكٌ.

قَوْلُهُ: «وَعُمَرُ<sup>(٤)</sup> بْنُ صُهَبَانَ» يُقَالُ: ابْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ صُهَبَانَ الْأَسْلَمِيِّ  
الْمَدِينِيِّ أَبُو جَعْفَرٍ.

قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: لَا يَسْوَى حَدِيثُهُ فَلَسًا<sup>(٥)</sup>، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: ضَعِيفٌ<sup>(٦)</sup>،  
وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: مَتْرُوكٌ<sup>(٧)</sup>، لَهُ فِي (ق) فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ، يُنْظَرُ قَوْلُهُ بَابُ  
الْأَكْلِ يَوْمَ الْفِطْرِ<sup>(٨)</sup>.

وَقَوْلُهُ: «بَابُ وَجُوبِ الرَّوَايَةِ عَنِ الثَّقَاتِ، وَتَرْكِ الْكَذَّابِينَ» قَالَ  
الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثُمَّ إِنَّ مُسْلِمًا رَتَّبَ كِتَابَهُ عَلَى  
الْأَبْوَابِ، فَهُوَ مُبَوَّبٌ فِي الْحَقِيقَةِ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ تَرَاجِمَ الْأَبْوَابِ فِيهِ؛  
لئَلَّا يَزْدَادَ بِهَا حَجْمُ الْكِتَابِ أَوْ لِيُغَيِّرَ ذَلِكَ»<sup>(٩)</sup>.

قَالَ النَّوَوِيُّ: «وَقَدْ تَرَجَّمَ جَمَاعَةٌ أَبْوَابَهُ بِتَرَاجِمَ بَعْضِهَا جَيِّدٌ،  
وَبَعْضُهَا لَيْسَ بِجَيِّدٍ؛ إِمَّا لِقُصُورٍ فِي عِبَارَةِ التَّرْجُمَةِ، وَإِمَّا لِرُكَاكَةِ لَفْظِهَا،  
وَإِمَّا لِغَيْرِ ذَلِكَ، وَأَنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَحْرَصُ عَلَى التَّعْبِيرِ عَنْهَا بِعِبَارَاتٍ

(١) «التاريخ الكبير» (٨/٢٦٢).

(٢) «سؤالات السهمي للدارقطني» (ص ٢٦٢).

(٣) قَوْلُهُ: زَيْدٌ. مَوْضِعُهُ قَطْعٌ فِي «م»، وَالْمَثْبُتُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٤) فِي «م»: عَمْرُو. وَالْمَثْبُتُ مِنْ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ».

(٥) «تاريخ ابن معين برواية الدوري» (٣/٢٥٤).

(٦) «الضعفاء والمتروكون» (ص ٨٣).

(٧) «علل الدارقطني» (٩/٥٧).

(٨) قَوْلُهُ: الْأَكْلُ يَوْمَ الْفِطْرِ. مَوْضِعُهُ قَطْعٌ فِي «م». وَالْمَثْبُتُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٩) «صيانة صحيح مسلم» (ص ١٠٣).

تليق بها في مواطنها، والله أعلم»<sup>(١)</sup> انتهى. يعني: بفعل ذلك في الشرح الذي شرّحه لمسلم.

قال شيخنا متّع الله بحياته: ودائر في أيدي الناس مختصر<sup>(٢)</sup> لمسلم، مذكور في برنامجه أنه اختصار الشيخ محيي الدين، ولم يذكره ابن العطار في مؤلفات الشيخ<sup>(٣)</sup>، وهذا المختصر مبوب أيضاً، والله أعلم. قوله: «وَالسَّارَةُ فِي نَاقِلِيهِ» السَّارَةُ والسَّارَةُ الاسم، والمصدر سَرًا.

قوله: «عَنْ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي شَيْبٍ» ميمون هذا أخرج له (م) في المقدمة، و(خ) في الأدب، و(٤)، قُتل في الجمام.

قوله: «مُحَمَّدُ بْنُ عُيَيْدٍ الْغُبَرِيُّ» الغُبَرِيُّ بغين معجمة وباء موحدة مفتوحة، نسبة إلى غُبَرِ بْنِ غُنَمِ بْنِ حُبَيْبٍ، بالتصغير وتشديد الياء، بن كعب بن يشكر بن بكر بن وائل. [٣/ب]

قوله: «أَبُو عَوَانَةَ» هو الوَضَّاحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

قوله: «عَنْ أَبِي حُصَيْنٍ» هو عثمان بن عاصم.

قوله: «عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ [أبي هريرة عن النبي ﷺ] بمثل ذلك. وحدثنا يحيى بن يحيى أنا هشيم عن سليمان التيمي»<sup>(٤)</sup>، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كَفَى بِالْمَرْءِ...».

قال أبو الحسن الدارقطني: الصواب مرسل، قاله معاذ وعُندَرُ وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم عن شعبة<sup>(٥)</sup>.

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١/٢١).

(٢) في «م»: مختصرًا، والمثبت من الأصل.

(٣) يقصد: في كتابه «تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين» ترجم فيه للنووي رحمه الله.

(٤) ما بين المعكوفين غير واضح في «م». ومثبت من الأصل.

(٥) «الإلزامات والتتبع» (ص ١٣١).

وقد رواه (د) في سُنَنِه<sup>(١)</sup> مَرَسَلًا وَمُتَّصِلًا؛ فرواه مَرَسَلًا عن حفص بن عمر النُمَيْرِيِّ عن شُعْبَةَ، ورواه مُتَّصِلًا من رواية علي بن حفص، وإذا روي الحديث من طريقين أحدهما مَرَسَلٌ والآخر مُتَّصِلٌ؛ فالعمل على المُتَّصِل على الصحيح الذي قاله الفقهاء وأصحابُ الأصول وجماعةٌ من أهل هذا الشأن، ولا يضرُّ كونُ الأكثرين أَرَسَلُوهُ، فإنَّ الوصلَ زيادةٌ ثقةٌ، وهي مقبولةٌ.

ولأنه الرَّشِيدُ العَطَّارُ في «الغُرَرِ» أخرج حديثَ معاذِ بنِ معاذٍ وعبدِ الرحمنِ بنِ مهديٍّ عن شُعْبَةَ عن خُبَيْبٍ بنِ عبدِ الرحمنِ عن حفصِ بنِ عاصمٍ، قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا...» الحديث. قلتُ: وهذا مَرَسَلٌ، وكذلك رواه عُندَرٌ وحفصُ بنُ عمرَ عن شُعْبَةَ، إلا أن مسلماً أَرَدَفَهُ بطريقٍ آخرَ مُتَّصِلٍ من حديثِ علي بنِ حفصِ المدائنيِّ عن شُعْبَةَ عن خُبَيْبٍ عن حفصٍ عن أبي هريرةَ عن النبي ﷺ، فاتَّصَلَ ذلك المَرَسَلُ من الوجهِ الثاني، لكنَّ روايةَ ابنِ مهديٍّ ومن تابعه على إرساله أرجح؛ لأنهم أحفظُ وأثبتُ من المدائنيِّ الذي وصله، وإن كان قد وثَّقه يحيى بنُ معينٍ، والزيادةُ من الثقةِ مقبولةٌ عند أهل العلم؛ ولهذا أوردَه مسلمٌ من الطريقين، لِيُبَيِّنَ الاختلافَ الواقعَ في اتِّصَالِهِ، وَقَدَّمَ روايةَ مَنْ أَرَسَلَهُ؛ لأنهم أحفظُ وأثبتُ لِمَا بَيَّنَّاهُ...»<sup>(٢)</sup>، إلى آخرِ كلامِهِ. قوله: «أَبُو عَثْمَانَ النَّهْدِيُّ» أبو عثمانَ اسمُهُ عبدُ الرحمنِ بنِ مُلٍ، ونَهْدٌ بَطْنٌ من قُضَاعَةَ، وهو جدُّ من أجداده، والصحيحُ أنه تابعيٌّ سمعَ عمرَ وأبيًّا<sup>(٣)</sup>، وعنه أيوب<sup>(٤)</sup> والحَدَّاءُ.

(١) «سنن أبي داود (٤٩٩٢).

(٢) «غرر الفوائد المجموعة» (ص ٢٩٤-٢٩٦).

(٣) قوله: عمر وأبيًّا. تحرف في «م» إلى: عمرو وابنا. والمثبت من الأصل.

(٤) قوله: أيوب. موضعه بياض في «م». والمثبت من الأصل.

قال سليمان التيمي: إني لأحسبه كان لا<sup>(١)</sup> يُصيبُ ذنباً، ليله قائمٌ، ونهاره صائمٌ، وإن كان ليُصلِّيَ حتى يُغشى عليه<sup>(٢)</sup>. تُوفي سنة مائة أو بعدها بيسير، و(مل) بالحركات الثلاث<sup>(٣)</sup> في الميم، ويُقال: بكسر الميم<sup>(٤)</sup> وسكون اللام، وبعدها همزة.

قوله: «عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ» أبو الأحوص اسمه عوف بن مالك، وعبد الله هو ابن مسعود، فاعلمه<sup>(٥)</sup>. وثَقُّوا أبا الأحوص، وقد قتلتُه الخوارج، فليس هو بسلام<sup>(٦)</sup> بن سليم.

قوله: «قَدْ كَلَفْتُ» هو بفتح الكاف وكسر اللام، ومعناه: أولعت به ولازمته.

قوله: «عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ» مرسل، قاله في «التهذيب»<sup>(٧)</sup> وتابعه عليه الذهبي في «تذهيبه»<sup>(٨)</sup>، وكذا العلائي نقله في «مراسيله»<sup>(٩)</sup> عن المزي، وقاله المزي في «أطرافه»<sup>(١٠)</sup>. قوله: «قَالَ عَبْدُ اللَّهِ» هو ابن مسعود.

قوله: «عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ» اسمه عبد الله، روى له الجماعة.

(١) قوله: كان لا. ليس في «م»، والمثبت من الأصل.

(٢) ينظر «تاريخ الإسلام» (١٢٠٦/٢).

(٣) في «م»: الثلاثة. والمثبت من الأصل.

(٤) قوله: الميم. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٥) في «م»: قلت. والمثبت من الأصل.

(٦) في «م»: سلام. والمثبت من الأصل.

(٧) «تهذيب الكمال» (٧٣/١٩).

(٨) «تذهيب التهذيب» (٢١٦/٦).

(٩) «جامع التحصيل» (٢٣٢).

(١٠) «تحفة الأشراف» (٩٠/٧).

قوله: «يُوشِكُ أَنْ تَخْرُجَ...» إلى آخره. قال القاضي عياض: «إن كان لهذا الخبر أصلٌ صحيحٌ فلعلَّه يأتي بقرآنٍ فلا يُقْبَلُ منها، كما<sup>(١)</sup> لم يُقْبَلُ من مُسَيِّمَةٍ ونحوه، أو أراد بالقرآن ما يأتي به ويَجْمَعُهُ؛ لأنه أصلُه الجمعُ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «إِذْ لَمْ يَكُنْ يُكْذِبُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ، تَرَكْنَا الْحَدِيثَ» هذا مثَلٌ، وأصلُه في الإبل؛ أي: سَلَكُوا كُلَّ مَسَلِكٍ من الحديثِ [٤/أ] مِمَّا يُحْمَدُ سُلُوكُهُ، كالذَّلُولِ من الإبلِ، وما يُنْكَرُ وَيَسْقُ سُلُوكُهُ كالصَّعْبِ منها.

قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ» العَقْدِيُّ اسمه<sup>(٣)</sup> عبدُ الملكِ بنُ عمرو القَيْسِيُّ البَصْرِيُّ الحَافِظُ<sup>(٤)</sup>، والعَقْدُ قَبِيلَةٌ.

قوله: «لَا يَأْذُنُ» أي: لَا يَسْتَمِعُ، ومنه: ﴿وَأَذْنُ لِرَبِّهَا﴾<sup>(٥)</sup> استَمَعْتُ؛ ومنه سَمَّيْتُ الْأَذْنَ<sup>(٦)</sup>.

قوله: «وَيُخْفِي عَنِّي» رُويَ بالخاءِ المعجمةِ وبالمهملةِ؛ فَأَمَّا بِالْأُولَى: فمعناه: لَا تُحَدِّثْنِي بِكُلِّ مَا رُويَتْ، ولكن أَخْفِ بَعْضَهُ عَنِّي مَا لَا أَرَاهُ صَوَابًا؛ وهي روايةُ الْخُشْنِيِّ وَالتَّمِيمِيِّ<sup>(٧)</sup>، وبالثانيةِ: وهي المَهْمُوزَةُ؛ فمعناه: أَمْسِكْ عَنِّي من حَدِيثِكَ، وَلَا تُكْثِرْ عَلَيَّ، مَأْخُودٌ من إِحْفَاءِ الشَّارِبِ، وهو جُزْءُهُ<sup>(٨)</sup>.

(١) في «م»: فما. والمثبت من الأصل.

(٢) «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (١١٩/١).

(٣) قوله: اسمه. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٤) قوله: البصري الحافظ. في «م»: العقدي. والمثبت من الأصل.

(٥) سورة الانشقاق، الآية: (٢).

(٦) في «م»: الأذان. والمثبت من الأصل.

(٧) قوله: والتميمي. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٨) في «م»: جزوه. والمثبت من الأصل.

قوله: «عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ» اسْمُ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، واسْمُ أَبِي مُلَيْكَةَ: وَهَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُدْعَانَ بْنِ عمرو بْنِ كَعْبِ بْنِ سَعْدِ بْنِ تَيْمٍ<sup>(١)</sup> بْنِ مُرَّةِ التَّيْمِيِّ الْمَكِّيِّ، تَوَلَّى الْقَضَاءَ وَالْأَذَانَ لابْنِ الزَّبِيرِ، عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ، تُوفِّيَ سَنَةَ ١١٧، رَوَى لَهُ (خ).

قوله: «مَا قَضَى بِهِذَا عَلَيَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ضَلًّا» وهو غيرُ ضالٍّ، فلا يَكُونُ قَضَى بِهِ، أَوْ يَكُونُ بِمعْنَى الْخَطِئاً، كما قال: ﴿فَعَلَّهَا إِذَا وَاَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾<sup>(٢)</sup>، وقيل: من الناسين، فاعلمه.

قوله: «إِلَّا مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ» مِنْ زَائِدَةٍ أَوْ لِبَيَانِ الْجِنْسِ.  
قوله: «قَالَ: وَحَدَّثَنَا»، القائل: «... وَحَدَّثَنَا فَضِيلٌ...، وَحَدَّثَنَا مَخْلَدٌ» هو حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ.

قوله: «فُلَانٌ كَيْتٌ وَكَيْتٌ» كَيْتٌ وَكَيْتٌ بفتح التاء وكسرهما؛ أي: كذا وكذا، والتاءُ فيهما هاءٌ في الأصل.

قوله: «عَلَيَّ الْجَهْضَمِيُّ» الجَهْضَمَةُ مُحَلَّةٌ بِالْبَصْرَةِ.  
قوله: «عَنْ ابْنِ أَبِي الزُّنَادِ» أَبُو الزُّنَادِ اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذَكْوَانَ، وَابْنُهُ هَذَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَلَهُ ابْنَانِ غَيْرُهُ، قَاسِمٌ وَأَبُو الْقَاسِمِ.

قوله: «ابْنُ قُهْرَازٍ» قال في (المطالع): «قُهْرَازٌ - يَعْنِي بضم القاف وسكون الهاء - كذا قيّدناه عن جميع مَنْ لَقِينَاهُ، قال القاضي: «ووجدته في كتب بعضهم بضم الهاء وشد الزاي»<sup>(٣)</sup> عَجَمِيٌّ لَا يَنْصَرِفُ.

(١) في «م»: تيميم. والمثبت من الأصل.

(٢) سورة الشعراء، الآية: (٢٠).

(٣) «المطالع» (٥/٤٢٣).



قوله: «سَمِعْتُ عَبْدَانَ» عَبْدَانُ لَقَبٌ، واسمُه عبدُ الله بنُ عثمان.

قوله: [«حَدَّثَنِي الْعَبَّاسُ» قال النَّوَوِيُّ: وَقَعَ فِي بَعْضِ الْأَصُولِ] <sup>(١)</sup> الْعَبَّاسُ بْنُ رِزْمَةَ، وَفِي بَعْضِهَا الْعَبَّاسُ بْنُ أَبِي رِزْمَةَ، وَكِلَاهُمَا مُشْكِلٌ، وَلَمْ يَذْكُرْ (خ) فِي «تَارِيخِهِ» وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ الْكُتُبِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ الْعَبَّاسِ بْنِ رِزْمَةَ، وَلَا الْعَبَّاسِ بْنِ أَبِي رِزْمَةَ، وَإِنَّمَا ذَكَرُوا عَبْدَ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رِزْمَةَ أَبَا مُحَمَّدٍ الْمَرْوَزِيَّ، سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْمُبَارَكِ، مَاتَ فِي الْمَحَرَّمِ سَنَةَ ٢٠٦، وَاسْمُ أَبِي رِزْمَةَ غَزَوَانُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ ذَكَرَ -أَعْنِي الْعَبَّاسُ بْنُ رِزْمَةَ<sup>(٢)</sup>، قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «كَاشِفِهِ»: «الْعَبَّاسُ بْنُ رِزْمَةَ حَكَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُهْرَازٍ» <sup>(٣)</sup>، وَعَلَّمَ عَلَيْهِ عِلْمًا مُسْلِمًا فِي الْمَقْدَمَةِ، وَالْعِلَامَةُ (مَق) وَكَذَا ذَكَرَهُ فِي «تَذْهِيبِهِ» <sup>(٤)</sup> تَبَعًا لِشَيْخِهِ الْمِزِّيَّ <sup>(٥)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: «الطَّالِقَانِيَّ» هُوَ بَفَتْحِ اللَّامِ، قَيْدُهُ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ، قَالَ شَيْخُنَا: وَرَأَيْتُهُ [٤/ب] بِخَطِّي فِي غَيْرِ مَكَانٍ سَاكِنَ اللَّامِ، وَعَلَيْهِ تَصْحِيحٌ.

قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ صَاحِبُ بَهْيَةٍ» أَبُو عَقِيلٍ يَحْيَى بْنُ الْمَتَوَكَّلِ، وَاسْمُهُ كَذَلِكَ مُسْلِمٌ فِيمَا يَأْتِي، مَدَنِيٌّ حِذَاءَ ضَعْفُوهِ <sup>(٦)</sup>، مَاتَ سَنَةَ ١٦٧، وَبَهْيَةُ اسْمُ امْرَأَةٍ، وَهِيَ مَوْلَاةُ الصَّدِّيقِ، رَوَتْ عَنْ عَائِشَةَ، وَعَنْهَا أَبُو عَقِيلٍ.

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفِينَ مَوْضِعُهُ قُطِعَ فِي «م». وَالْمُثَبَّتُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٢) بَعْدَهُ فِي «م» قُطِعَ بِمَقْدَارِ كَلِمَةٍ غَيْرِ وَاضِحَةٍ.

(٣) «الْكَاشِفُ» (٥٣٥/١).

(٤) «تَذْهِيبُ التَّهْذِيبِ» (٦٨/٥).

(٥) «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» (٢١١/١٤).

(٦) قَوْلُهُ: حِذَاءَ ضَعْفُوهِ. تَحْرَفُ فِي «م» إِلَى: حَقًّا صَحْفُوهُ. وَالْمُثَبَّتُ مِنَ الْأَصْلِ.

فإن قيل: إذا كان ضعيفاً فكيف رَوَى له؟ وجوابه من وجهين؛ أحدهما: أنه لم يثبت جرحه عنده مُفسِّراً، والثاني: إنما ذكره استشهاداً لا أصلاً.

قوله: «قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ يَقُولُ: أَخْبَرُونِي» قول سفيان<sup>(١)</sup>: «أَخْبَرُونِي عَنْ أَبِي عَقِيلٍ» هذه رواية عن مجهولين، ولكن مسلم ذكر ذلك استشهاداً ومتابعةً.

قوله: «حَدَّثَنَا شَبَابَةُ» شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ، قيل: اسمه مَرْوَانُ، وشبابَةُ لَقَبٌ.

قوله: «وَسُفْيَانُ عِنْدَهُ» هو ابنُ عِيْنَةَ.

قوله: «وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَتَّابٍ» مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَتَّابٍ أبو بكرٍ الأَعْيَنُ، وثَّقَوْه، تُوْفِيَ سنة ٢٤٥، رَوَى له (م) في المَقْدَمَةِ لا في الصحيح، ووقع في نسخة ب «المَطَالَعِ» أنه شيخٌ من شيوخ (خ)، ولعلَّه غَلَطَ، وصوابه (م)<sup>(٢)</sup>.

قوله: «لَمْ نَرَ الصَّالِحِينَ» الأُولَى بالنون، قال النَّوَوِيُّ: «ضبطناه في الأول<sup>(٣)</sup> بالنون، وفي الثاني بالتاء المشناة فوق»<sup>(٤)</sup>.

قوله: «عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْقَطَّانِ» الْقَطَّانُ: مجرورٌ على أنه صفةٌ ليحيى، وليس منصوباً على أنه صفةٌ لمحمد [٥/أ].

قوله: «وَلَا يَتَعَمَّدُونَ الكَذِبَ» يَعْنِي أَنَّهُمْ يُحَدِّثُونَ بما لا يَصِحُّ لِقَلَّةِ معرفتهم بالصحيح والسقيم والعلم بالحديث، وقلة حفظهم وضبطهم

(١) قوله: قول سفيان. في «م»: قوله. والمثبت من الأصل.

(٢) في المطبوع من «المطالع (٧١/٥) على الصواب: «شيخ من شيوخ مسلم» ونبه المحقق على أن في النسخ الخطية: «شيخ من شيوخ البخاري».

(٣) في «م»: الأولى. والمثبت من الأصل.

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١/٩٤).

لِمَا سَمِعُوهُ، وَشَغَلُهُمْ بِعِبَادَتِهِمْ، وَإِضْرَابُهُمْ عَنْ طَرِيقِ الْعِلْمِ، فَكَذَّبُوا مِنْ حَيْثُ لَمْ يَعْلَمُوا، وَإِنْ لَمْ يَتَعَمَّدُوا.

قوله: «حَدِيثُ هِشَامِ أَبِي الْمِقْدَامِ» هِشَامُ بْنُ أَبِي هِشَامٍ، زِيَادُ أَبُو الْمِقْدَامِ الْبَصْرِيُّ، ضَعَّفُوهُ.

قوله: «حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ» قَالَ النَّوَوِيُّ: قَوْلُهُ: «حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ» يَجُوزُ فِي إِعْرَابِهِ النَّصْبُ، وَالرَّفْعُ؛ فَالرَّفْعُ عَلَى تَقْدِيرٍ: هُوَ حَدِيثُ عُمَرَ<sup>(١)</sup>، وَالنَّصْبُ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الْبَدَلُ مِنَ قَوْلِهِ: «حَدِيثُ هِشَامٍ»، وَالثَّانِي عَلَى تَقْدِيرٍ: أَعْنِي<sup>(٢)</sup>.

قوله: «حَدِيثُ [عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو]»<sup>(٣)</sup>: يَوْمُ الْفِطْرِ يَوْمُ الْجَوَائِزِ «هَذَا الْحَدِيثُ لَفْظُهُ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْفِطْرِ وَقَفَتِ الْمَلَائِكَةُ عَلَى أَفْوَاهِ الطُّرُقِ وَنَادَتْ: يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ اغْدُوا إِلَى رَبِّ رَحِيمٍ، يَا أَمْرُ بِالْخَيْرِ، وَيُثِيبُ عَلَيْكَ الْجَزِيلَ، أَمَرَكُمْ فَصُمْتُمْ وَأَطَعْتُمْ رَبَّكُمْ، فَأَقْبَلُوا جَوَائِزَكُمْ، وَإِذَا صَلُّوا الْعِيدَ نَادَى مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ ارْجِعُوا إِلَى مَنَازِلِكُمْ رَاشِدِينَ؛ فَقَدْ غَفَرْتُ ذُنُوبَكُمْ، وَيُسَمَّى ذَلِكَ الْيَوْمُ يَوْمَ الْجَوَائِزِ». وَهَذَا الْحَدِيثُ فِي كِتَابِ «الْمُسْتَقْصَى فِي فِضَائِلِ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى» لِأَبِي مُحَمَّدٍ بِنْ عَسَاكِرِ الْحَافِظِ.

قوله: «وَرَأَيْتُ رَوْحَ بْنَ غُطَيْفٍ» قَالَ فِي «الْمَطَالَعِ»: «رَوْحُ بْنُ غُطَيْفٍ بَطَاءٌ مَهْمَلَةٌ، وَوَقَعَ عِنْدَ الْقَابَسِيِّ وَالْعُدْرِيِّ بِضَادٍ مَعْجَمَةٍ، وَهُوَ وَهْمٌ»<sup>(٤)</sup>، انْتَهَى.

(١) قوله: عمر. ليس في «م». ومثبت من الأصل، «شرح صحيح مسلم للنووي».

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١/٩٥-٩٦).

(٣) في «م»: عُمَرُ. انظر: «صحيح مسلم» (١/١٤)، و«شرح صحيح مسلم للنووي» (١/٩٦).

(٤) «مطالع الأنوار» (٥/١٨٣).

قوله: «صَاحِبَ الدَّمِ قَدَرِ الدَّرْهِمِ»<sup>(١)</sup> يُرِيدُ الْحَدِيثَ الَّذِي [٥/ب] رَوَاهُ رَوْحٌ هَذَا عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَرْفَعُهُ: «تُعَادُ الصَّلَاةُ مِنْ قَدَرِ الدَّرْهِمِ» وَهُوَ حَدِيثٌ ذَكَرَهُ (خ) فِي «تَارِيخِهِ»<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ بَاطِلٌ لَا أَصْلَ لَهُ، وَرَوْحٌ هَذَا قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، مِنْكَرُ الْحَدِيثِ<sup>(٣)</sup>، وَقَالَ (س): مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ<sup>(٤)</sup>، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: يَرْوِي الْمَوْضُوعَاتِ عَنِ الثَّقَاتِ، لَا يَحِلُّ كَتَبُ حَدِيثِهِ<sup>(٥)</sup>.

قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ» هُوَ حَمَّادُ بْنُ أُسَامَةَ.

قوله: «فَقَالَ الْحَارِثُ: الْقُرْآنُ هَيِّنٌ، الْوَحْيُ أَشَدُّ» أوردته مسلمٌ في جُمْلَةٍ مَا أَنْكَرَ مِنْ قَوْلِهِ، وَشِنَاعَاتٍ مَذْهَبِهِ.

قال عِيَاضٌ: «وَأَرْجُو أَنْ هَذَا مِنْ أَخْفَ أَقْوَالِهِ لَاحْتِمَالِهِ الصَّوَابَ، فَقَدْ فَسَّرَهُ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَحْيِ هُنَا: الْكِتَابُ وَالْخَطُّ، وَكَذَا قَالَ الْخَطَّابِيُّ، لَكِنَّهُ لَمَّا عُرِفَ مِنْ مَذْهَبِهِ مِنْ أَنَّ الْوَصِيَّةَ إِلَى عَلِيٍّ وَغَيْرِ ذَلِكَ، سَيَّءَ الظَّنُّ بِالْحَارِثِ فِي كَلَامِهِ هَذَا، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا وَحْيَ إِلَّا الْقُرْآنُ»<sup>(٦)</sup>.

قوله: «وَأَحْسَ الْحَارِثُ بِالشَّرِّ» حَسَّ لُغَةً فِي أَحْسَ، وَعَلَيْهِ<sup>(٧)</sup> يَسْتَقِيمُ قَوْلُهُمْ: الْحَاسَّةُ وَالْحَوَاسُّ.

قوله: «وَنَحْنُ غُلَمَةٌ أَيْفَاعُ» الْيَافِعُ: الْغُلَامُ إِذَا قَارَبَ الْبُلُوغَ أَوْ بَلَغَهُ.

(١) هذا القول في «م»: أَنْ يَرَوْنِي جَالِسًا مَعَهُ كُزَّةَ حَدِيثِهِ. والمثبت من الأصل.

(٢) «التاريخ الكبير» (٣/٣٠٩).

(٣) «الجرح والتعديل» (٣/٤٩٥).

(٤) «الضعفاء والمتروكون» (ص ٤٠).

(٥) «المجروحين» (١/٢٩٨).

(٦) «إكمال المعلم» (١/١٣٩).

(٧) قوله: وعليه. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

قوله: «وَكَانَ شَقِيقُ هَذَا» شَقِيقٌ هُوَ الضَّبِّيُّ الْقَاضِي، كُوفِيٌّ، ضَعْفَهُ (س)، وهو أَبُو عَبْدِ الرَّحِيمِ الْمَذْكُورُ، وَقِيلَ: إِنَّهُ سَلَمَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ<sup>(١)</sup>. [أ/٦]

قوله: «كَانَ يُؤْمِنُ بِالرُّجْعَةِ» يَعْنِي مَذْهَبَ الرُّوَافِضِ فِي رُجُوعِ عَلِيٍّ إِلَى النَّاسِ آخِرَ الزَّمَانِ وَمَلَكَهَ الْأَرْضَ، وَبِالْفَتْحِ ضُبُطًا، وَكَذَا قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ، وَرَجْعَةُ الْمَطْلَقَةُ بِالْوَجْهِينِ، وَالْكَسْرُ أَكْثَرُ، [وَأَنْكَرَ ابْنُ دُرَيْدٍ الْكَسْرَ]<sup>(٢)</sup>.

قَالَ فِي «الْمَطَالِعِ»<sup>(٣)</sup>: «وَلَمْ يُصَبِّ» وَالَّذِي رَأَيْتُهُ فِي الْجُمْهُرَةِ مَا نَصَّهُ: «وَطَلَّقَ فَلَانٌ أَمْرَاتَهُ طَلَاقًا يَمْلِكُ الرُّجْعَةَ وَالرُّجْعَةَ وَالرُّجْعَى مَقْصُورٌ»<sup>(٤)</sup>. وَهُوَ خِلَافُ مَا نَقَلَهُ عَنْهُ، وَلَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ أَنْكَرَهُ<sup>(٥)</sup> فِي غَيْرِ الْجُمْهُرَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، قَالَ الْقَاضِي: «وَحُكِّيَ فِي هَذِهِ الرُّجْعَةِ الَّتِي كَانَ يُؤْمِنُ بِهَا جَابِرٌ<sup>(٦)</sup> الْكَسْرَ أَيْضًا»<sup>(٧)</sup>.

قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى الْجِمَانِيُّ» اسْمُهُ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُوفِيُّ، مَنْسُوبٌ إِلَى جِمَانَ بَطْنٍ مِنْ هَمْدَانَ.

قوله: «سَمِعَا<sup>(٨)</sup> الْجَرَّاحَ بْنَ مَلِيحٍ» قَالَ يَحْيَى: كَانَ الْجَرَّاحُ وَضَاعًا لِلْحَدِيثِ، فَكَيْفَ يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَرْوِيَ عَنْهُ؟ قَالَ ابْنُ دَحِيَّةٍ<sup>(٩)</sup>.

(١) «شرح صحيح مسلم» (١/١٠٠).

(٢) ما بين المعكوفين ليس في «م». ومثبت من الأصل.

(٣) «مطالع الأنوار» (٣/١٢٢).

(٤) «جمهرة اللغة» (١/٤٦١).

(٥) يعني ابن دريد في إنكاره الكسر في (الرجعة).

(٦) هو جابر الجعفي.

(٧) «إكمال المعلم» (١/١٤٢).

(٨) في «م»: «أسمعها». والمثبت من «صحيح مسلم».

(٩) انظر «المجروحين» لابن حبان (١/٢١٩)، والذي في «تاريخ يحيى برواية الدوري» (٣/٢٦٧):

قال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال (س): لا بأس به<sup>(١)</sup>، أخرج له (س ق).

والجواب عن مسلم: أنه رَوَى له هنا<sup>(٢)</sup> في المتابعات.

قوله: «قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الْوَلِيدِ» هو هشامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الطَّيَالِسِيِّ.

قوله: «فَلَا تَخْرُجُ» نخرجُ بفتح النون، كما قيَّده الشيخ محيي الدين<sup>(٣)</sup>.

قوله: «وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّورَقِيُّ» الدَّورَقِيُّ العابدُ، أو نسبةً إلى القلانِسِ الطُّوَالِ التي تُسَمَّى الدَّورَقِيَّةَ، أو إلى دَوْرَقِ بلدةٍ بفارس، أو غيرها، أقوالٌ ومشهورها أولُّها. [٦/ب]

قوله: «هُوَ يَزِيدُ فِي الرَّقْمِ» كأنَّ هذا تعريضٌ بالكذبِ في نفي استقامة اللسان.

قوله عن قتادة في قصَّةِ أَبِي دَوَادٍ الْأَعْمَى: «إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ سَائِلًا...» إلى آخره. فيه نظرٌ، وذلك أن قتادة تُوَفِّي سنة ١١٧ أو ١١٨، والطاعون سنة ١١٩، كما قاله غير واحد<sup>(٤)</sup>، فقتادة تُوَفِّي قبل الجارفِ على هذا التقدير، ولعلَّ الطاعونَ المُسَمَّى بذلك كان غيرَ مرَّةٍ؛ لأن البصرةَ كثيرةَ الطواعين، والله أعلم.

= والذي يظهر أن المصنف هنا قد خلط بين راويين: (الجراح بن مليح بن فرس) وهو المقصود هنا في كتاب مسلم، والجراح بن مليح البهراني؛ فالذي نقل ابن حبان عن يحيى أنه وضاع هو الأول الجراح بن مليح بن فرس الرُّوَاسِي، وأما الذي قال فيه أبو حاتم والنسائي ما ذكره المصنف هنا هو الثاني الجراح بن مليح البهراني. والله أعلم.

(١) «تهذيب الكمال (٤/٥٢١).

(٢) قوله: له هنا. في «م»: عنه. والمثبت من الأصل.

(٣) الذي في «شرحه على صحيح مسلم» (١/١٠٣): «نخرج بالنون» ولم يذكر الفتح.

(٤) قوله: غير واحد. في «م»: القاضي عياض. والمثبت من الأصل. وانظر «إكمال المُعَلِّم» (١/١٤٦).

واسمُ أبي داودَ: نُفَيْعُ بْنُ الْحَارِثِ، همدانيٌّ كوفيٌّ، تركَّوه، وكان يَتَرَفُّضُ، رَوَى له (ت ق) <sup>(١)</sup>.

قوله: «عَنْ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ» يَعْنِي: ابنَ أَبِي وَقَّاصٍ.

قوله: «قَالَ: كَذَبَ وَاللَّهِ عَمْرُو، وَلَكِنَّهُ...» إِلَى آخِرِهِ. يَعْنِي: لمذهبه في الاعتزالِ بإخراجِ أهلِ المعاصي من اسمِ الإيمانِ، وقد أخرجَ هذا الحديثَ (م) من عِدَّةِ طُرُقٍ، وليس منها شيءٌ عن الحسنِ، وكان عوفٌ من أكبرِ أصحابِ الحسنِ، فلعلَّ عوفًا إِنَّمَا كَذَّبَهُ في روايته هذا الحديثَ عن الحسنِ، وأنه <sup>(٢)</sup> ليس من حديثه، أو كَذَّبَهُ في تأويله لمعناه على مذهبه، ومعناه عند أهلِ السُنَّةِ ليس بمنِ اهتدى بهدِينا، كما قال إبراهيمُ: ﴿فَمَنْ يَعْني فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ <sup>(٣)</sup>.

قوله: «عَنْ أَبِي شَيْبَةَ» جَدُّ أولادِ أَبِي <sup>(٤)</sup> شَيْبَةَ: أَبِي بَكْرٍ وَعُثْمَانُ وَقَاسِمٌ، بني محمدِ بنِ إبراهيمَ أَبِي شَيْبَةَ هذا، وهو ضعيفٌ.

قوله: «عَنْ صَالِحِ الْمُزِّيِّ» هو صَالِحُ بْنُ بَشِيرٍ بفتح الباءِ الموحَّدة وكسرِ الشينِ المعجمة، أبو بشرٍ، بَصْرِيٌّ قاصٌّ، قيلَ له: الْمُزِّيُّ؛ لأنَّ امرأةً من بني مُرَّةٍ أعتقته، [٧/ أ] وأبوه عربيٌّ، وأُمُّه معتقةٌ للمرأةِ المُريَّةِ، وهو من العبادِ، حسنُ الصوتِ بالقراءةِ، وقد مات بعضٌ من سَمِعَ قراءتَهُ، وكان شديدَ الخوفِ <sup>(٥)</sup> من الله، كثيرَ البكاءِ، ضَعُفُوه، وقال (د): لا يُكْتَبُ حديثُهُ <sup>(٦)</sup>، أخرجَ له (ت).

(١) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٩/٣٠).

(٢) قوله: وأنه ليس. في «م»: وليس. والمثبت من الأصل

(٣) سورة إبراهيم، الآية: (٣٦).

(٤) في «م»: بني. والمثبت من الأصل.

(٥) قوله: الخوف. ليس في «م». ومثبت من الأصل. انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١/١١١).

(٦) «سؤالات الأجرى» لأبي داود (ص ٢٤٢).

قوله: «قَالَ: يُصَلِّي عَلَيْهِمْ» عامة العلماء يُصَلِّي عليهم إلا قتادة.

قوله: «وَكَانَ يَنْسُبُهُمَا إِلَى الْكَذِبِ» القائل: «وَكَانَ يَنْسُبُهُمَا» هو الحلواني، والناسب: يزيد بن هارون.

قوله: «وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ» عبد الرحمن معطوفٌ على الضمير «لَقِيتُ»، كذا قاله الشيخ محيي الدين<sup>(١)</sup>.

قوله: «مِنْهُ حَدِيثُ الْعَطَّارَةِ...» إلى آخره. هو حديثٌ رواه زياد بن ميمون عن أنسٍ أن امرأةً يُقَالُ لَهَا الْحَوْلَاءُ؛ عَطَّارَةٌ بِالْمَدِينَةِ دَخَلَتْ عَلَى عَائِشَةَ، وَذَكَرَتْ خَبَرَهَا مَعَ زَوْجِهَا، وَهُوَ حَدِيثٌ طَوِيلٌ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَقَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ وَضَّاحٍ بِكَمَالِهِ، وَيُقَالُ هَذِهِ الْعَطَّارَةُ هِيَ الْحَوْلَاءُ بِنْتُ تُوَيْتٍ.

قوله: «فَيَقُولُ: سُويْدُ بْنُ عَقْلَةَ» عقله بعينٍ مهملةٍ وقافٍ هكذا قيّد تصحيفه، قال صاحبُ «المطالع»: وهو عند أكثر شيوخنا، وعند ابن أبي جعفرٍ «عقلة»<sup>(٢)</sup> بالفاء والعين المهملة<sup>(٣)</sup>.

قوله في تصحيف عبد القدوس: «الرَّوْحُ عَرَضًا» الرَّوْحُ بفتح الراء، و«عَرَضًا» بفتح العين المهملة وسكون الراء، صحّفه من الحديث الذي نهى فيه أن يُتَّخَذَ الرَّوْحُ عَرَضًا. [٧/ب]

فالرَّوْحُ بضم الراء، و«عَرَضًا» بالعين المعجمة وتحريك الراء مفتوحة، وهو المصبورة أو المُجَثِّمة.

(١) «شرح صحيح مسلم» (١/١١٣).

(٢) ليس في «م». ومثبت من الأصل.

(٣) (١) «مطالع الأنوار» (٥/١٨٢).

وفي «شرح صحيح مسلم للنووي» تصويب التصحيف الذي حدث في (عَقْلَةَ) على أنه بالعين المعجمة والفاء (عَقْلَةَ) (١/١١٤)، وليس بالعين المهملة (عَقْلَةَ) كما ورد في «مطالع الأنوار».



قوله: «قَالَ: قَالَ لِي أَبُو إِسْحَاقَ» هو إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء بن خارجة.

قوله: «قَالَ: سَمِعْتُ بَعْضَ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ» هذا مجهول؛ فلا يصح الاحتجاج به لكنه متبعة.

قوله: «عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْوَحَاطِيِّ» هو من حمير، بضم الواو، وبالحاء المهملة، وظاء معجمة وعن الباجي <sup>(١)</sup> أنه بفتح الواو، وقاله عنه في «المطالع» <sup>(٢)</sup>.

قوله: «فَنَظَرْنَا فَإِذَا هُوَ عَبْدُ الْقُدُّوسِ» عبد القدوس بن حبيب أبو سعيد الشامي، متروك الحديث.

قوله: «قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا نَعِيمٍ» هو الفضل بن دكين.

قوله: «وَذَكَرَ الْمُعَلَّى بْنُ عُرْفَانَ» الضم أكثر في غير عرفان.

قوله: «قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا ابْنُ مَسْعُودٍ بِصَفَيْنَ» تُوفِّي عبد الله بن مسعود سنة اثنين وثلاثين، وقيل: سنة ثلاث وثلاثين <sup>(٣)</sup>، وعلى القولين فذلك قبل صفين؛ لأنها في سنة ٣٧، وأبو وائل مع جلالته وعلو مرتبته لا يقول خرج علينا من لم يخرج عليهم، هذا مما لا شك فيه، فتعين أن يكون الكذب من معلّى بن عرفان.

قوله: «وَحَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الدَّارِمِيُّ» أبو جعفر اسمه أحمد بن سعيد بن صخر، ثقة عالم حافظ.

(١) قوله: الباجي. موضعه بياض في «م». والمثبت من الأصل.

(٢) «مطالع الأنوار» (١٧٦/٦).

(٣) انظر «أسد الغابة» (٣/٣٨١).

قوله: «عَنْ أَبِي الْحَوِيرِثِ» اسْمُ أَبِي الْحَوِيرِثِ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَوِيرِثِ الْأَنْصَارِيُّ الزُّرَقِيُّ<sup>(١)</sup> الْمَدَنِيُّ، قَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ عِنْدَهُمْ<sup>(٢)</sup>، وَأَنْكَرَ أَحْمَدُ قَوْلَ [٨/أ] مَالِكٍ: لَيْسَ بِثَقَّةٍ، وَقَالَ: رَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ<sup>(٣)</sup>، وَذَكَرَهُ (خ) فِي «تَارِيخِهِ»<sup>(٤)</sup>، وَلَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ، وَكَانَ شُعْبَةُ يَقُولُ فِيهِ: أَبُو الْحَوِيرِثَةَ، وَوَهُمَ هَذَا الْقَوْلُ الْحَاكِمُ أَبُو أَحْمَدَ فِي «كِتَابِهِ»<sup>(٥)</sup>.

قوله: (رَوَى<sup>(٦)</sup> عَنْهُ ابْنُ أَبِي ذَثْبٍ) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي ذَثْبٍ، وَاسْمُهُ هِشَامٌ، فَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى جَدِّ جَدِّهِ.

قوله: «عَنْ شَرَحْبِيلَ بْنِ سَعْدٍ» شَرَحْبِيلُ اسْمٌ أَعْجَمِيٌّ لَا يَنْصَرِفُ، وَشَرَحْبِيلُ هَذَا مِنْ أُمَّةِ الْمَغَازِي، قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: «لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَعْلَمَ مِنْهُ بِالْمَغَازِي، وَكَانُوا يَخَافُونَ إِذَا جَاءَ رَجُلٌ يَطْلُبُ مِنْهُ شَيْئًا فَلَمْ يُعْطِهِ أَنْ يَقُولَ: لَمْ يَشْهَدْ أَبُوكَ بَدْرًا»<sup>(٧)</sup>، انْتَهَى. كُنِيَّتُهُ أَبُو سَعْدٍ.

قَالَ ابْنُ سَعْدٍ: «كَانَ شَيْخًا قَدِيمًا رَوَى عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَعَامَّةِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَبَقِيَ إِلَى آخِرِ الزَّمَانِ حَتَّى اخْتَلَطَ، وَاحْتِاجَ حَاجَةً شَدِيدَةً، وَلَيْسَ يُحْتَجُّ بِهِ»<sup>(٨)</sup>.

(١) فِي «م»: الرقي. والمثبت من الأصل. انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (١٧/٤١٤).

(٢) «الأسامي والكنى» (٤/١٥٦).

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد بن حنبل (٢/١١٣).

(٤) «التاريخ الكبير» (٥/٣٥٠).

(٥) «الأسامي والكنى» (٤/١٥٦).

(٦) فِي «م»: يروي. والمثبت من «صحيح مسلم» (١/٢٠).

(٧) انظر «الكامل» لابن عدي (٦/١٧٨).

(٨) «الطبقات الكبير» (٧/٣٠٤).

قوله: «لَا تَأْخُذُوا عَنْ أَخِي» أخوه هو يحيى، ويأتي مسمى، وهو جزري ضعيف، قال (خ): «ليس بذاك»<sup>(١)</sup>، وقال (س): «ضعيف، متروك الحديث»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «فَضَعَّفَهُ جَدًّا» جدًّا هو بكسر الجيم، وهو مصدر جدَّ يَجِدُّ جدًّا، ومعناه: تضعفًا بليغًا.

قوله: «وَضَعَّفَ يَحْيَى بْنَ مُوسَى بْنِ دِينَارٍ» الصواب: ضَعَّفَ يحيى موسى بن دينار، وممن قال أن هذا هو الصواب أبو علي الغساني<sup>(٣)</sup>، والغلط فيه من رِوَاةِ كتاب مسلم لا من مسلم، ويحيى هو ابن سعيد القطان، وضعَّف [٨/ب] حكيم بن جبير، وعبد الأعلى، وموسى بن دينار، وموسى بن الدهقان وعيسى، وكل هؤلاء متفق على ضعفهم. قوله: «وَعَيْسَى بْنُ أَبِي عَيْسَى» واسمه ميسرة، وعيسى وهو الخياط، عالج الصنائع الثلاثة.

قوله: «وَأَقْلَهَا أَوْ أَكْثَرَهَا» كذا في بعض النسخ، قال الحافظ الدِّمَاطِي: «هذه رواية بعضهم، وهي تصحيف، والصواب: ولعلها أو أكثرها»، وكذا قاله القاضي عياض<sup>(٤)</sup>، ونظره النووي<sup>(٥)</sup>.

قوله: «يَقُولُ لَوْ<sup>(٦)</sup> ضَرَبْنَا عَنْ حِكَايَتِهِ» كذا هو في الأصول، وهو فصيح، وإن كانت لغة قليلة. قال الأزهرى: «يُقَالُ ضَرَبْتُ عَنْ الْأَمْرِ

(١) «التاريخ الكبير» (٨/٢٦٢).

(٢) «الضعفاء والمتروكون» (١/١٠٩).

(٣) «تقييد المهمل وتمييز المشكل» (٣/٧٦٦).

(٤) «إكمال المعلم» (١/١٦٣).

(٥) «شرح صحيح مسلم» (١/١٢٤).

(٦) في «م»: يقولون. والمثبت من الأصل، و«صحيح مسلم» (١/٢٢).

وأضربتُ عنه، بمعنى: كَفَفْتُ وأَعْرَضْتُ<sup>(١)</sup>، والمشهورُ الذي قاله الأكثرون: أَضْرَبْتُ.

قوله: «أَجْدَى عَلَى الْأَنَامِ» رَجَّحَ هذه الروايةَ النَّوَوِيُّ<sup>(٢)</sup>، وتقدَّمه ابنُ قُرْقُول<sup>(٣)</sup>.

قوله: «عَنْ سُوءِ رَوِيَّتِهِ» الرويَّةُ: الفَكْرُ.

قوله: «أَوْقَفْتُ الْخَبَرَ» كَذَا هو في الأصول، وهي لغةٌ قليلةٌ، والصحيحُ المشهورُ بغيرِ ألفٍ.

قوله: «لَمَّا أَحَبَّ أَنْ يَرْوِيَهَا مُرْسَلًا» لَمَّا: بفتح اللَّامِ وتشديد الميمِ، ومرسلاً بفتح السينِ، قال النَّوَوِيُّ: وَيَجُوزُ تَخْفِيفُ «لَمَّا»، وكسرِ سينِ «مرسلاً»<sup>(٤)</sup>.

قوله: «فَقَالَ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ» اجتمع في هذه الرواية أربعةٌ تابعيون، يروي بعضهم عن بعضٍ، وهو من لطائفِ الإسنادِ.

قوله: «فِي قِيَادِ قَوْلِهِ» قِيَادٌ: بقافٍ مكسورةٍ ثُمَّ مثناةٌ تحتُ، أي: مقتضى قوله [أ/٩].

قوله: «قَدْ رَوَى عَنْ حُذَيْفَةَ وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ» حديثه عن حذيفةَ قوله: أَخْبَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ بما هو كائنٌ، الحديثُ أخرجه (م)<sup>(٥)</sup>، وأما

(١) «تهذيب اللغة» بنحوه (١٥/١٢).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (١٢٩/١).

(٣) «مطالع الأنوار» (١٩٩/١).

(٤) «شرح صحيح مسلم» (١٣٣/١).

(٥) «صحيح مسلم» (٢٨٩١).

حديثه عن أبي مسعود عقبة بن عمرو، فهو حديث نفقة الرجل على أهله، أخرجه (خ م) <sup>(١)</sup>.

قوله: «وَعَنْ كُلِّ وَاحِدٍ <sup>(٢)</sup> مِنْهُمَا» قال الشيخ محيي الدين: «الوجه حذف الواو، فإثباتها يُغَيِّرُ المعنى» <sup>(٣)</sup>.

قوله: «مَنْ قَبْلُ، وَاهْنَةٌ» قال شيخنا: واهية بالياء كذا في سماعنا على العراقي، وقد ذكر ابن قُرقُول فيها <sup>(٤)</sup> اختلافًا بين الرواة، وقال: «معناها متقارب، والوهن: الضعف» <sup>(٥)</sup>.

قوله: «جَرًّا، وَنَقْلًا» قال في المطالع: «قال ابن الأنباري: انتصب جرًّا على المصدر، أو على الحال، أو على التمييز» <sup>(٦)</sup>.

قوله: «هَذَا أَبُو عَثْمَانَ النَّهْدِيُّ وَأَبُو رَافِعٍ الصَّائِغُ...» إلى قوله: «قَدْ أَسْنَدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا» إلى آخره. حديث أبي عثمان النهدي عن أبي هو: كَانَ رَجُلٌ لَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَبْعَدَ بَيْتًا مِنَ الْمَسْجِدِ مِنْهُ، الحديث.

وفيه قول النبي ﷺ: «أَعْطَاكَ اللَّهُ مَا اخْتَسَبْتَ» أخرجه (م) <sup>(٧)</sup>.

وأما حديث أبي رافع عنه فهو: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَكَفَّفُ فِي الْعَشْرِ

(١) «صحيح البخاري» (٥٥)، و«صحيح مسلم» (١٠٠٢).

(٢) قوله: واحد. ليس في م. ومثبت من الأصل، «صحيح مسلم» (٢٦/١).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (١٣٨/١).

(٤) قوله: فيها. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٥) «مطالع الأنوار» (٢٥٢/٦).

(٦) «مطالع الأنوار» (١٠٧/٢).

(٧) «صحيح مسلم» (ح: ٦٦٣) بنحوه.

الأواخر، فسافر<sup>(١)</sup> عامًا، فلما كان العام المقبل اعتكفَ عشرين يومًا رواه (دق) في سننهما<sup>(٢)</sup>، ورواه جماعاتٌ من أصحابِ المسانيد، قاله الشيخُ محيي الدين<sup>(٣)</sup>.

وقد رَوَى الحديثُ الأولُ مع (م): (دق)<sup>(٤)</sup> في سننهما، وأما الحديثُ الثاني فأخرجه معَ (دق): النسائي<sup>(٥)</sup>، والله أعلم.

قوله: «وَأَسْنَدَ أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ...» إلى آخره. الخبران اللذان أسندهما الشيبانيُّ فأحدهما<sup>(٦)</sup>: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّهُ أُبْدِعَ بِي، وَالْآخَرُ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِنَاقَةٍ مَخْطُومَةٍ؛ فَقَالَ: لَكَ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَبْعَ مِائَةٍ، أخرجهما (م)<sup>(٧)</sup>.

وأسند الشيبانيُّ أيضًا عن أبي مسعودٍ حديثَ: «الْمُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ»، رواه (ق)<sup>(٨)</sup> وابنُ حُمَيْدٍ في «مسنده»<sup>(٩)</sup>، وأما حديثا<sup>(١٠)</sup> أبي مَعْمَرٍ [فأحدهما: كان النبي ﷺ يمسح مناكبه في الصلاة. أخرجه «م»<sup>(١١)</sup>].

(١) في «م»: قام. والمثبت من الأصل، وانظر «إكمال المعلم» (١/١٨٢)، وكذا في «شرح صحيح مسلم للنووي» (١/١٣٩).

(٢) «سنن أبي داود» (ح: ٢٤٦٣)، و«سنن ابن ماجه» (ح: ١٧٧٠).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (١/١٣٩).

(٤) «سنن أبي داود» (ح: ٢٤٦٣)، و«سنن ابن ماجه» (ح: ٧٨٣) بنحوه.

(٥) في «السنن الكبرى» (ح: ٣٣٣٠).

(٦) في «م»: على حديثهما. والمثبت من الأصل.

(٧) «صحيح مسلم» (ح: ١٨٩٣) و(ح: ١٨٩٢).

(٨) «سنن ابن ماجه» (ح: ٣٧٤٥) و(ح: ٣٧٤٦).

(٩) «المنتخب من مسند عبد بن حميد» (ح: ٢٣٥).

(١٠) في «م»: حديث. والمثبت من الأصل.

(١١) «صحيح مسلم» (٤٣٢).

والآخر: «لا تُجْزِي صَلَاةٌ لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ فِيهَا صَلَاتَهُ» رواه (د ت س) <sup>(١)</sup>، وقال (ت): هو حديث حسن صحيح.

قوله: «وَأَسْنَدَ عُيَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ حَدِيثًا» هو قولها: لما مات أبو سلمة قلت: غريب، وفي أرض غريبة. أخرجه (م) <sup>(٢)</sup>. [٩/ب] قوله: «وَأَسْنَدَ قَيْسٌ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ ثَلَاثَةَ أَخْبَارٍ» هي حديث: «إِنَّ الْإِيمَانَ هُنَا، وَإِنَّ الْقَسْوَةَ وَغَلْظَ الْقُلُوبِ فِي الْقَدَّادِينَ»، وحديث: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ»، وحديث: «لَا أَكَادُ أُدْرِكُ الصَّلَاةَ مِمَّا يَطُولُ بِنَا فُلَانٌ»، أخرجهما كلها (خ م) <sup>(٣)</sup>.

قوله: «وَأَسْنَدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى عَنْ أَنَسٍ حَدِيثًا» هو قوله: أَمَرَ أَبُو طَلْحَةَ أُمَّ سُلَيْمٍ: اصْنَعِي طَعَامًا لِلنَّبِيِّ ﷺ <sup>(٤)</sup>.

قوله: «وَأَسْنَدَ رَبِيعٌ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثَيْنِ وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ حَدِيثًا» أما حديثاه عن عمران؛ فأحدهما في إسلام حصين واليد عمران، رواه عبدُ في «مسنده» <sup>(٥)</sup>، و(س) في «اليوم واللييلة» <sup>(٦)</sup> بإسنادين صحيحين، والحديث الآخر: «لَا أُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ رَجُلًا...» الحديث

(١) «سنن أبي داود» (ح: ٨٥٥)، و«جامع الترمذي» (ح: ٢٦٥)، و«سنن النسائي» (ح: ١٠٢٧)، (ح: ١١١١).

(٢) «صحيح مسلم» (ح: ٩٢٢).

(٣) الحديث الأول: «صحيح البخاري» (ح: ٣٣٠٢)، وفي المناقب (ح: ٣٤٩٨)، وفي المغازي (ح: ٤٣٨٧)، وفي الطلاق (ح: ٥٣٠٣)، و«صحيح مسلم» (ح: ٥١).

الحديث الثاني: «صحيح البخاري» (ح: ١٠٤١)، (ح: ١٠٥٧)، (ح: ٣٢٠٤)، و«صحيح مسلم» (ح: ٩١١).

الحديث الثالث: «صحيح البخاري» (ح: ٩٠)، و«صحيح مسلم» (ح: ٤٦٦).

(٤) «صحيح مسلم» (ح: ٢٠٤٠).

(٥) «المنتخب من مسند عبد بن حميد» (ح: ٤٧٦).

(٦) «عمل اليوم واللييلة» (٩٩٣).

رواه (س) في «سننه»<sup>(١)</sup>، وأما حديثه عن أبي بكره فهو: «إِذَا الْمُسْلِمَانِ حَمَلَ أَحَدُهُمَا عَلَى أَخِيهِ...» أخرجه (م)<sup>(٢)</sup>، وأشار إليه (خ)<sup>(٣)</sup>.

قوله: «وَأَسْنَدَ نَافِعُ بْنُ جُبَيْرٍ بْنُ مُطْعِمٍ عَنْ أَبِي شَرِيحٍ حَدِيثًا» وهو: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُحْسِنِ إِلَى جَارِهِ» أخرجه (م)<sup>(٤)</sup> في الإيمان من رواية نافع بن جبيرة، وأخرجه هو<sup>(٥)</sup> و(خ)<sup>(٦)</sup> من رواية سعيد بن أبي سعيد المقبري.

قوله: «وَأَسْنَدَ النَّعْمَانُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ» الأول: فيمن صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بَاعَدَ اللَّهُ وَجْهَهُ... الحديث، والثاني: «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ شَجَرَةً<sup>(٧)</sup> يَسِيرُ الرَّاكِبُ فِي ظِلِّهَا...» أخرجهما (خ م)<sup>(٨)</sup>، والثالث: «إِنَّ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةٌ مَنْ صَرَفَ اللَّهُ وَجْهَهُ...» رواه (م)<sup>(٩)</sup>. [١٠ / أ] قوله<sup>(١٠)</sup>: «وَأَسْنَدَ عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ تَمِيمٍ حَدِيثًا» هو حديث: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ»<sup>(١١)</sup>.

(١) «السنن الكبرى للنسائي» (ح: ٨٣٥٣).

(٢) «صحيح مسلم» (ح: ٢٨٨٨).

(٣) «صحيح البخاري» (ح: ٧٠٨٣)، فقال بعده: وقال غندر: حدثنا شعبة، عن منصور، عن ربعي بن جراش، عن أبي بكره، عن النبي ﷺ.

(٤) «صحيح مسلم» (ح: ٤٨).

(٥) «صحيح البخاري» (ح: ٦٠١٩).

(٦) في «م»: سمرة. والمثبت من الأصل.

(٧) الحديث الأول: رواه البخاري (ح: ١١٥٣).

الحديث الثاني: رواه البخاري (ح: ٦٥٥٣)، ومسلم (ح: ٢٨٢٨).

(٨) «صحيح مسلم» (ح: ١٨٨).

(٩) كتب بحاشية «م»: الثاني من التعليق على مسلم.

(١٠) «صحيح مسلم» (ح: ٥٥).



قوله: «وَأَسْنَدَ سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ عَنْ رَافِعِ بْنِ خُدَيْجٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ»<sup>(١)</sup>  
 حَدِيثًا» هو حديث المحاقلة، أخرجه مسلم<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وَأَسْنَدَ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ أَحَادِيثَ» من هذه الأحاديث: «أَفْضَلُ الصَّيَامِ بَعْدَ رَمَضَانَ شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمُ» أخرجه (م)<sup>(٣)</sup> منفرداً به عن (خ)، قال الحُمَيْدِيُّ في «جمعه»<sup>(٤)</sup>  
 في آخرِ مسندِ أبي هريرة: ليس لحُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَمِيرِيِّ  
 عن أبي هريرة في الصحيح غيرُ هذا الحديث، وليس له عند (خ) في  
 «صحيحه» عن أبي هريرة شيءٌ.

قال النووي: «وهذا الذي قاله صحيحٌ، وربما اشتبهه الجَمِيرِيُّ  
 هذا بابن عوفٍ الزُّهْرِيُّ الذي يَرْوِي عن أبي هريرة أحاديث، وله في  
 الصحيح أحاديثٌ»<sup>(٥)</sup>.

قوله: «وَكَلَامًا خَلْفًا» الخلف: القول الرديء؛ ومنه: سَكَتَ أَلْفًا،  
 وَنَطَقَ خَلْفًا.



(١) ما بين المعكوفين ليس في «م». ومثبت من الأصل.

(٢) «صحيح مسلم» (ح: ١٥٤٨).

(٣) «صحيح مسلم» (ح: ١١٦٣).

(٤) «الجمع بين الصحيحين» (٣/ ٣٢٢).

(٥) «شرح صحيح مسلم» (١/ ١٤٣).



# كتاب الإيمان



## كتاب الإيمان

(٨) قوله: «أَوَّلُ مَنْ قَالَ فِي الْقَدَرِ بِالْبَصْرَةِ<sup>(١)</sup> مَعْبُدُ الْجُهَنِيِّ» معبدُ بن عبد الله بن عكيم، وقيل: ابن خالد، كان يُجالس الحسن البصري، وهو أول من تكلم في البصرة بالقدر، فسلك أهل البصرة بعده مسلكه لما رأوا عمرو بن عبيدٍ يتحلله، قتله الحجاج بن يوسف صبراً، وقيل: إنه معبد بن عبد الله بن عويمر.

والجُهَنِيُّ منسوبٌ إلى قبيلةٍ من قُضاعةٍ نزلت الكوفة، وبها محلةٌ تُنسبُ إليهم، وبقيتهم نزل بالبصرة، قال [١٠ / ب] السَّمْعَانِيُّ: وممن نزل جُهَيْنَةَ فَنُسِبَ إليهم مَعْبُدُ بْنُ خَالِدٍ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وَذَكَرَ مِنْ شَأْنِهِمْ» الظاهرُ أنه من كلام ابن بُريدة، كذا<sup>(٣)</sup> قاله الشيخ محيي الدين النووي<sup>(٤)</sup>.

قوله: «وَوَضَعَ كَفْيَهُ عَلَى فَخْذِهِ» قال الشيخ محيي الدين: «وَضَعَ الرجلُ الدَاخِلُ كَفْيَهُ عَلَى فَخْذَيْ نَفْسِهِ، وجلس على هيئة المتعلِّم»<sup>(٥)</sup>. قال شيخنا: وقد رأيتُ أنا في «مسندِ<sup>(٦)</sup> أحمد» في هذا الحديث: ووضع كَفْيَهُ عَلَى رِجْلَيْ النَّبِيِّ ﷺ، فاعلمه؛ وذلك من حديث ابن عباس، وفي (س)<sup>(٨)</sup> من طريق أبي ذر وأبي هريرة: حتى وضع يديه على رِجْلَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، عزاها بعضُ مشايخي إليه، انتهى.

(١) قوله: في القدر بالبصرة. في «م»: بالقدر في البصرة. والمثبت من الأصل.

(٢) «الأنساب» (٣/ ٤٤١). (٣) في «م»: كما. والمثبت من الأصل.

(٤) «شرح مسلم» (١/ ١٥٦). (٥) «شرح مسلم» (١/ ١٥٧).

(٦) «م»: مستدرك. والمثبت من الأصل. (٧) «مسند أحمد» (ح: ٢٩٢٤).

(٨) «سنن النسائي» (ح: ٤٩٩١).

قوله: «فَلَيْتَ مَلِيًّا» مليًّا أي: وقتًا طويلاً، وفي (د ت)<sup>(١)</sup>: أنه قال ذلك بعد ثلاثٍ، وفي «شرح السنة» للبعوي: بعد ثلاثة<sup>(٢)</sup>، وظاهر ذلك أنه بعد ثلاثٍ ليالٍ، وفي ظاهرها مخالفة لقوله: ثم أدبر الرجل؛ فقال رسول الله: «رُدُّوْا عَلَيَّ الرَّجُلَ»، والجمع أن النبي أخبر عمرَ بعد ثلاثٍ؛ لقيامه من المجلس.

قوله: «وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ» اسمُ أبي كامل: الفضيلُ بنُ حسينٍ بالتصغيرِ فيهما.

قوله: «عَنْ مَطَرٍ» مطرُ بنُ طهْمَانَ الْوَرَّاقُ النَّاسِخُ أَبُو رَجَاءٍ، عَنْ أَنَسٍ فَقِيلَ: مَرَسَلًا، وَعَنْ شَهْرٍ وَالْحَسَنِ، وَعَنْهُ: الْحَمَّادَانِ وَهَمَّامٌ. قال أحمد: هو في عطاءٍ ضعيف<sup>(٣)</sup>، وقال ابن معين: هو صالح<sup>(٤)</sup>، توفِّي سنة ١٢٩، أخرج له (٤ م)، و(خ) تعليقا. [١١/أ]

(٩) قوله: «عَنْ أَبِي حَيَّانَ» هو يحيى بن سعيد بن حيَّان.

قوله: «عَنْ أَبِي زُرْعَةَ» اسمه هرم، وقيل: غير ذلك.

قوله: «وَكِتَابِهِ، وَلِقَائِهِ» لقاء الله هو الانتقال إلى دار الجزاء، والبعث بعده عند قيام الساعة، وقيل: اللقاء ما يكون بعد البعث عند الحساب، ثم ليس المراد باللقاء رؤية الله، فإن أحدا لا يقطع لنفسه بالرؤية؛ لأنها مختصة بالمؤمنين، ولا يدري الإنسان بماذا يُختم له، قاله النووي<sup>(٥)</sup>.

(١) «سنن أبي داود» (ح: ٤٦٩٥)، و«جامع الترمذي» (ح: ٢٦١٠).

(٢) «شرح السنة» (ح: ٢).

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» (١/٤٩١)، (٣/٧١).

(٤) «الجرح والتعديل» (٨/٢٨٨).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١/١٦٢).

قوله: «وَتُؤْمِنُ بِالْبَعْثِ الْآخِرِ» قَيَّدَ الْبَعْثَ بِالْآخِرِ؛ إِمَّا مِبَالِغَةً فِي الْبَيَانِ وَالْإِيضَاحِ، أَوْ لِأَنَّ خُرُوجَ الْإِنْسَانِ إِلَى الدُّنْيَا بَعَثٌ مِنَ الْأَرْحَامِ، وَخُرُوجُهُ مِنَ الْقَبْرِ لِلْحَشْرِ بَعَثٌ مِنَ الْأَرْضِ، فَقَيَّدَهُ لِلتَّمْيِيزِ.

قوله: «رِعَاءُ الْبَهْمِ» هُم صِغَارُ الضَّأْنِ وَالْمَعَزِ، بِفَتْحِ الْبَاءِ وَسُكُونِ الْهَاءِ.

قوله: «يَعْنِي السَّرَارِيَّ» السَّرَارِيُّ بِالتَّشْدِيدِ فِي آخِرِهِ، وَيَجُوزُ التَّخْفِيفُ، لَغَتَانِ مَعْرُوفَتَانِ، الْوَاحِدَةُ سَرِيَّةٌ، مُشَدَّدَةٌ لَا غَيْرَ، قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ فِي «إِصْلَاحِهِ»: كُلُّ مَا كَانَ وَاحِدُهُ مُشَدَّدًا مِنْ هَذَا النُّوعِ جَازٍ فِي جَمْعِهِ التَّشْدِيدُ وَالتَّخْفِيفُ<sup>(١)</sup>.

(١٠) قوله: «أَرَادَ أَنْ تَعْلَمُوا» تَعْلَمُوا: بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَسُكُونِ ثَانِيهِ، وَالثَّانِي: بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَثَانِيهِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ، أَيِ تَعْلَمُوا، وَهُمَا صَحِيحَانِ.

(١١) قوله: «حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ» قِيلَ: اسْمُهُ قُتَيْبَةُ، وَقِيلَ: بَلْ<sup>(٢)</sup> قُتَيْبَةُ لِقَبٍّ، وَالْإِسْمُ: عَلِيٌّ، [١١/ب] قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَنَدَةَ، وَقِيلَ: اسْمُهُ يَحْيَى، قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «عَنْ أَبِي سَهْلٍ عَنْ أَبِيهِ» اسْمُ أَبِي سَهْلٍ نَافِعٌ، وَاسْمُ أَبِيهِ مَالِكٌ، وَاسْمُ أَبِي مَالِكٍ نَافِعٌ، وَكُنْيَتُهُ أَبُو عَامِرٍ.

قوله: «أَنَّهُ سَمِعَ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ يَقُولُ: جَاءَ رَجُلٌ... الرَّجُلُ: ضِمَامُ بْنُ ثَعْلَبَةَ، قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَقِيلَ: إِنْ الْمَذْكُورُ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ: ضِمَامٌ، وَأَنَّهُمَا قِصَتَانِ<sup>(٤)</sup>.

(١) «إِصْلَاحُ الْمَنْطِقِ» (ص ١٣٤).

(٢) قوله: بَلْ. لَيْسَ فِي «م». وَمُثَبَّتٌ مِنَ الْأَصْلِ.

(٣) انْظُرْ: «تَارِيخُ بَغْدَادَ لِلْخَطِيبِ» (١٤ / ٤٨١).

(٤) فِي «م». قِصَتَانِ. وَالْمُثَبَّتُ مِنَ الْأَصْلِ.

قوله: «ثَائِرُ الرَّأْسِ» ثائرٌ بالرفعِ صفةٌ «رجلٌ»<sup>(١)</sup>، وَيَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى الْحَالِ.

(١٣) قوله: «حَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ» أَبُو أَيُّوبَ خَالِدُ بْنُ زَيْدٍ.

قوله: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ» كَذَا قَالَ شُعْبَةُ: مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ، وَالصَّوَابُ عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ، كَذَا قَالَ الْقَطَّانُ وَعِدَّةٌ<sup>(٢)</sup>، كَمَا فِي الطَّرِيقِ الْأَوَّلِ.

(١٤) قوله: «حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ» هُوَ أَبُو حَيَّانَ التِّيمِيُّ مِنْ ثِقَاتِ الْكُوفِيِّينَ.

(١٥) قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ» اسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ؛ بِالْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ، الضَّرِيرُ، ثَبَّتَ فِي الْأَعْمَشِ، وَكَانَ مُرْجَأًا، تُوفِّيَ فِي صَفَرِ سَنَةِ ١٩٨، رَوَى لَهُ (ع).

قوله: «عَنْ أَبِي سُفْيَانَ» أَبُو سُفْيَانَ: اسْمُهُ طَلْحَةُ بْنُ نَافِعٍ، مَوْلَى قَرِيشٍ، قَالَ جَمَاعَةٌ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ؛ وَقَالَ شُعْبَةُ: «حَدَّثَهُ عَنْ جَابِرٍ صَحِيفَةً»<sup>(٣)</sup>، رَوَى عَنْهُ (خ) مَقْرُونًا (م ٤).

قوله: «عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ» مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ تَدْرُسَ، مَوْلَى حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، مَدْلَسٌ، حَافِظٌ، ثَقَّةٌ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «لَا يُحْتَجُّ بِهِ»<sup>(٤)</sup>، تُوفِّيَ سَنَةَ ١٢٦، وَحَدِيثُهُ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عَمْرِو فِي هَذَا الْكِتَابِ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «رَأَى ابْنَ عَبَّاسٍ رَوِيَةً، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَائِشَةَ، وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: يَقُولُونَ أَبُو الزُّبَيْرِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ»<sup>(٥)</sup>. [١٢ / أ]

(١) فِي «م»: لِرَجُلٍ. وَالْمَثْبُتُ مِنَ الْأَصْلِ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ».

(٢) فِي «م»: وَعَلَهُ. وَالْمَثْبُتُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٣) انْظُرْ «الضَّعْفَاءُ الْكَبِيرُ» لِلْعَقِيلِيِّ (٢/ ٢٢٤).

(٤) «الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» (٨/ ٧٦).

(٥) «الْمَرَاثِيلُ لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ» (ص ١٩٣).



(١٦) قوله: «فَقَالَ رَجُلٌ: الْحَجَّ» قال الخطيب: هو يزيد بن بشر السكسكي<sup>(١)</sup>، وتبعه الشيخ محيي الدين في مختصر المبهمات وشرح مسلم<sup>(٢)</sup>.

(١٧) قوله: «عَنْ أَبِي جَمْرَةَ» أبو<sup>(٣)</sup> جَمْرَةَ بالجيم: نصر بن عمران الصُّبَعِيُّ.

قوله: «قَالَ: قَدِمَ وَفَدُ عَبْدُ الْقَيْسِ» وفدُ عبد القيس أربعة عشر راکباً، الأشجُّ العَصْرِيُّ رئيسهم، واسمُه المنذر بن الحارث، وقيل: غير ذلك، ومزیدة<sup>(٤)</sup> بن مالك المَحَارِبِيُّ، وعبيدة بن همام المَحَارِبِيُّ، وصُحَارُ بنُ العباس المُرِّي، وعمرُو بنُ مرجوم العَصْرِيُّ، ومرجوم بالجيم، والحارث بن شعيب العَصْرِيُّ، والحارث بن جندب من بني عائش، ذكرهم النووي عن<sup>(٥)</sup> صاحب «التحريض»<sup>(٦)</sup>، وفَدُوا عامَ الفتح قبل خروجه ﷺ إلى مكة، وأهمَل جهم بن قُثم، وقيس بن النعمان، وأبو الوازع الزارع بن عامر، وابنُ أخته مطر بن هلال العنزي، وأبو خيرة الصباحي، وابنُ أختِ أبي الوازع وكان به جنون، وبقي علينا واحد لم أعرفه إلى الآن.

قوله: «قَالَ: كُنْتُ أَتْرَجُمُ بَيْنَ يَدَيِ ابْنِ عَبَّاسٍ» قيل: إنه كان يتكلم بالفارسية؛ فكان يُترجم لابن عباس عمن يتكلم بها.

(١) «الأسماء المبهمة في الأبناء المحكمة للخطيب البغدادي (٣٣٧/٥).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (١٧٩/١).

(٣) في «م»: ابن. والمثبت من الأصل.

(٤) في «م»: وبريدة. والمثبت من الأصل. وانظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨١/١).

(٥) قوله: عن. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٦) هو كتاب «التحريض في شرح صحيح مسلم» للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن محمد بن الفضل التميمي الأصهباني الشافعي. كما بيَّنه النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٤٥/١)..

قال ابن الصلاح: «وعندي أنه كان يُبلغُ كلامَ ابنِ عباسٍ إلى مَنْ خفي عليه مِنَ الناسِ؛ إما لزحامٍ وإما لاختصارٍ منعٍ مِنْ فهمه، وليست الترجمةُ مخصوصةً بتفسيرٍ لغةٍ بلغةٍ أخرى، فقد أطلقوا على قوله: بابُ كذا، الترجمةُ<sup>(١)</sup>، ومال إليه الشيخُ محيي الدين النَووي رَحِمَهُ اللهُ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «غَيْرَ خَزَايَا» (غير) منصوبٌ على الحال، ويُروى بالجرِّ على الصفةِ للقومِ أو الوفِدِ، والمعروفُ الأوَّلُ. [١٢/ب]

(١٨) قوله: «فِيهِ مِنَ الْقُطَيْعَاءِ» القُطَيْعَاءُ نوعٌ من التمرِ؛ بالمدِّ.

قوله: «وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ أَصَابَتْهُ جِرَاحَةٌ» الرجلُ: جهْمُ بْنُ قُثَمٍ، كذا قال غيرُ واحدٍ، منهم ابنُ بَشْكُوَال<sup>(٣)</sup>، وَرَوَاهُ بسندهِ إلى «تاريخ» ابنِ أَبِي خَيْثَمَةَ، وكذا قاله الخطيبُ<sup>(٤)</sup> وتبعه الشيخُ محيي الدين<sup>(٥)</sup>.

قوله: «فِي أَسْقِيَةِ الْأَدَمِ الَّتِي يُلَاثُ عَلَى أَفْوَاهِهَا» يُلَاثُ أي: يُلَفُّ ويُربَطُ الخيطُ على أفواهها، وإنما رَخَّصَ في الأسقية لِرِقَّةِ جُلُودِهَا؛ فلا يُسرعُ الفسادُ إليها.

قوله: «لِأَشَجِّ عَبْدِ الْقَيْسِ» اسمُ أشجَّ عبدِ القيسِ: المنذرُ بْنُ عائِدٍ، وقيل: عائِدُ بْنُ المنذرِ، وقيل: المنذرُ بْنُ الحارثِ، وقيل: عبدُ اللهِ بْنُ عوفٍ<sup>(٦)</sup>.

قوله: «وَتَذِيقُونَ فِيهِ مِنَ الْقُطَيْعَاءِ» الذي ذكره صاحبُ

(١) «صيانة صحيح مسلم» (ص ١٥٣).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (١/١٨٦).

(٣) «غوامض الأسماء المبهمة» (١/٤٣٢).

(٤) «الأسماء المبهمة في الأبناء المحكمه» (٦/٤٣٤).

(٥) «شرح صحيح مسلم» (١/١٩١).

(٦) انظر لهذه الأقوال: «إكمال المُعَلِّم» (١/٢٣٣)، و«شرح صحيح مسلم للنووي» (١/١٨٩).

«العين»<sup>(١)</sup>: دُفِت الشيء أَدُوْفُهُ خَلَطْتُهُ؛ بِالذَّالِ الْمَهْمَلَةِ، وَذَكَرَ غَيْرُهُ «دُفَّتُهُ» بِالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ.

قال في «المطالع»: «وبالمعجمة قيّدناه في حديث وفد عبد القيس عن أبي الحسن وأبي عليّ الصّدْفِيّ، إلا أنه كان عند الصّدْفِيّ تَذْيِفُونَ بضمّ التاء، والمشهورُ فتحها»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «أَخْبَرَنِي أَبُو قُرْزَةَ» أبو قُرْزَةَ سُوَيْدُ بْنُ حُجَيْرٍ.

قوله: «أَنَّ أَبَا نَضْرَةَ أَخْبَرَهُ وَحَسَنًا أَخْبَرَهُمَا» قال شيخنا متّع الله بحياته: قد تكلم الناس على هذه المسألة وأطالوا فيها الكلام، وأحسن ما رأيته في ذلك كلامُ الشيخ محيي الدين، حكاه عن ابن الصلاح، وقد نقله عن أبي موسى المدينيّ مُلَخَّصًا: «إِنَّ حَسَنًا هُوَ الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ يَنَاقَ الَّذِي رَوَى عَنْهُ ابْنُ جُرَيْجٍ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ، وَأَنَّ مَعْنَى الْكَلَامِ أَنَّ أَبَا نَضْرَةَ أَخْبَرَ بِهَذَا الْحَدِيثِ أَبَا قُرْزَةَ وَحَسَنَ بْنَ مُسْلِمٍ كِلَيْهِمَا، ثُمَّ أَكَّدَ ذَلِكَ بِأَنَّ أَعَادَ، فَقَالَ: [١٣/أ] «أَخْبَرَهُمَا أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ أَخْبَرَهُ» يَعْنِي أَخْبَرَ أَبُو سَعِيدٍ أَبَا نَضْرَةَ، وَهَذَا كَمَا تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا جَاءَنِي وَعَمْرًا جَاءَنِي فَقَالَ كَذَا، وَهَذَا مِنْ فَصِيحِ الْكَلَامِ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْحَسَنَ فِيهِ هُوَ ابْنُ مُسْلِمٍ بْنِ يَنَاقَ بِأَنَّ سَلَمَةَ بْنَ شَبِيبٍ - وَهُوَ ثِقَةٌ - رَوَاهُ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو قُرْزَةَ أَنَّ أَبَا نَضْرَةَ أَخْبَرَهُ، وَحَسَنَ بْنَ مُسْلِمٍ أَخْبَرَهُمَا أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ أَخْبَرَهُ الْحَدِيثَ، رَوَاهُ أَبُو الشَّيْخِ الْحَافِظُ فِي كِتَابِهِ الْمَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ (م)<sup>(٣)</sup>.

(١) «العين» (٨٢/٨).

(٢) «مطالع الأنوار» (٥٦/٣).

(٣) هو كتاب «المسند المنتخب على الأبواب المستخرج من كتاب مسلم بن الحجاج». ذكره

السمعاني في «التحبير في المعجم الكبير» (١٤١/٢).

وانظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٩٤/١).

قوله: «وَعَلَيْكُمْ بِالْمُوكَى» الموكى مقصورٌ غير مهموز؛ أي: بالسقاء المربوط على فيه، وإنما أراد به السقاء الرقيق الجلد الذي لم يُربَّب، فإذا انتبَذَ فيه وأوكي رأسه لم يدرك الشراب، ولم يشتدَّ حتى ينشقَّ السقاء؛ فلا يخفى عند ذلك تغييره، ويُروى ذلك عن ابن سيرين<sup>(١)</sup>، انتهى كلام «المطالع».

(١٩) قوله: «حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ» اسمُ ابْنِ أَبِي عُمَرَ: محمد بن يحيى بن أبي عمر العدنيّ سكَنَ مَكَّةَ، وكُنِيته أبو عبد الله.

قوله: «حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ الْعَيْشِيُّ<sup>(٢)</sup>» بَسْطَامٌ بكسر الباء، وحكى صاحب «المطالع» فتحها<sup>(٣)</sup>، واختلِفَ في صرفه، والأجودُ عدمه.

(٢١) قوله: «عَنْ أَبِي سُفْيَانَ» هو طلحة بن نافع.

(٢٤) قوله: «لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الْوَفَاةُ» اسمُ أَبِي طَالِبٍ عَبْدُ منافٍ، وقيل: اسمه كنيته، وقال بعضهم: اسمه عمران، وفيه نظر<sup>(٤)</sup>.

[١٣/ب]

قوله: «فَوَجَدَ عِنْدَهُ أَبَا جَهْلٍ» اسمه عمرو بن هشام.

(٢٥) قوله: «عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ...» هذا مرسلٌ صحابيٌّ، وهو حُجَّةٌ عند الأكثر.

قوله: «إِنَّمَا حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ الْجَزْعُ» قال النووي: «الجزعُ يعني بالجيم والزاي<sup>(٥)</sup>، وهكذا في جميع الأصول وجميع روايات

(١) «مطالع الأنوار» (٦/٢٠٥).

(٢) في «م»: القيسي. والمثبت من الأصل.

(٣) «مطالع الأنوار» (١/٣٨٣).

(٤) انظر لهذه الأقوال: «أسد الغابة» لابن الأثير (٤/٨٧).

(٥) في «م»: والراء. والمثبت من الأصل.

المُحَدِّثِينَ وَأَصْحَابِ الْأَخْبَارِ، وَذَهَبَ جَمَاعَاتٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ إِلَى أَنَّهُ «الْخَرْعُ» بِالْخَاءِ وَالرَّاءِ الْمَفْتُوحَتَيْنِ، وَمِمَّنْ نَصَّ عَلَيْهِ كَذَلِكَ الْهَرَوِيُّ فِي «غَرِيبِهِ»<sup>(١)</sup>، وَنَقَلَهُ الْخَطَّابِيُّ<sup>(٢)</sup> عَنْ ثَعْلَبٍ مُخْتَارًا لَهُ<sup>(٣)</sup>، وَقَالَ أَيْضًا شِمْرٌ، وَمَنْ الْمَتَأَخِّرِينَ أَبُو الْقَاسِمِ الزَّمَخْشَرِيُّ<sup>(٤)</sup>.

قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ: وَبَهَنًا غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ شَيْوَحِنَا عَلَى أَنَّهُ الصَّوَابُ، قَالُوا: وَالْخَرْعُ هُوَ الضَّعْفُ وَالْخَوَرُ، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: الْخَرْعُ الدَّهْشُ<sup>(٥)</sup>، قَالَ شِمْرٌ: كُلُّ رَخْوٍ ضَعِيفٍ<sup>(٦)</sup> خَرِيعٌ وَخَرْعٌ، قَالَ: وَالْخَرْعُ الدَّهْشُ، قَالَ: وَمِنْهُ قَوْلُ أَبِي طَالِبٍ<sup>(٧)</sup>.

(٢٧) قَوْلُهُ: «قَالَ: وَقَالَ مُجَاهِدٌ الْقَائِلُ: «وَقَالَ مُجَاهِدٌ» طَلْحَةُ بْنُ مُصَرِّفٍ، قَالَه النَّوَوِيُّ عَنِ الْحَافِظِ عَبْدِ الْغَنِيِّ بْنِ سَعِيدٍ الْمَصْرِيِّ<sup>(٨)</sup>، وَكَلَامُهُ مُحْتَمِلٌ أَنْ يَكُونَ مِنْ تَمَتَّةِ كَلَامِ ابْنِ الصَّلَاحِ عَنِ عَبْدِ الْغَنِيِّ. قَوْلُهُ: «وَدُو النَّوَاةِ بَنَوَاهُ» قَالَ الدِّمِّيَّاطِيُّ فِي حَاشِيَةِ نَسَخَتِهِ: صَوَابُهُ وَدُو النَّوَى.

قَوْلُهُ: «حَتَّى مَلَأَ الْقَوْمُ أَرْوَدَتَهُمْ» يَعْنِي: أَوْعِيَةً أَرْوَدَتَهُمْ، حُذِفَ الْمُضَافُ، وَأَقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ سَمَّى الْأَوْعِيَةَ أَرْوَادًا بِاعْتِبَارِ مَا فِيهَا.

(١) «الغريبين» (٥٤٦/٢).

(٢) «غريب الحديث» (٢٥٣/٣).

(٣) قَوْلُهُ لَهُ: لَيْسَ فِي «م». وَمُثَبَّتٌ مِنَ الْأَصْلِ.

(٤) «الفائق في غريب الحديث» (٣٦٥/١).

(٥) «تهذيب اللغة» (١١٤/١).

(٦) قَوْلُهُ: رَخْوٌ ضَعِيفٌ. لَيْسَ فِي «م». وَمُثَبَّتٌ مِنَ الْأَصْلِ.

(٧) «إكمال المعلم» (٢٥١/١)، وَانْظُرْ «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢١٦/١).

(٨) فِي «م»: الْبَصْرِيُّ. وَالْمُثَبَّتُ مِنَ الْأَصْلِ. وَانْظُرْ «شرح صحيح مسلم» للنووي (٢٢٣/١).

قوله: «وَفَضَلْتُ فَضْلَةً» يُقَالُ: فَضَّلَ وَفَضَّلَ بِكَسْرِ الضَّادِ وَفَتْحِهَا لَغْتَانِ مشهورتان.

(٢٨) قوله: «عَنِ ابْنِ جَابِرٍ» ابنُ جَابِرٍ هو عبدُ الرحمنِ بنُ يزيدَ بنِ جابرِ الدمشقي.

(٢٩) قوله: «عَنِ ابْنِ عَجَلَانَ» اسمه محمدٌ، وهو ومن بعده حتى الصُّنَابِحِيُّ تابعيون أربعةٌ.

قوله: «عَنِ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ» ابنُ مُحَيْرِيزٍ هو عبدُ الله بنُ محيريز بنِ جُنَادَةَ بنِ وهبٍ القُرَشِيُّ الجُمَحِيُّ من أنفسهم.

قوله: «عَنِ الصُّنَابِحِيِّ» الصُّنَابِحِيُّ عبدُ الرحمنِ بنُ عُسَيْلَةَ، والصُّنَابِحُ بطنٌ من مرادٍ [١٤/أ].

(٣٠) قوله: «فَقَالَ: يَا مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ» معاذُ بفتح الدَّالِ، وَيَجُوزُ ضَمُّهَا، قال النووي: «ولا خلاف في نصب ابنٍ»<sup>(١)</sup>، كذا قال، وقد قيل بالرفع.

قوله: «كُنْتُ رَدَفَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى حِمَارٍ، يُقَالُ لَهُ عَفِيرٌ» مات عفيرٌ حمارُ النبي ﷺ فيما قيل في حجة الوداع، قاله الشيخ محيي الدين عن ابن الصلاح<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وَلَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا» (شيئًا) منصوبٌ لنيابته عن المصدر لا عن المفعول به، أي لا يُشْرِكُ بِهِ إِشْرَاكًا، وَيَكُونُ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ قائمًا مقامَ الفاعل.

قوله: «عَنْ أَبِي حَصِينٍ» وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ «حُصَيْنٍ»، والأصحُّ بلِ الصَّوابِ ما وَقَعَ هنا.

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١/٢٣١).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (١/٢٣٢).

(٣١) قوله: «حَدَّثَنِي أَبُو كَثِيرٍ» اسمُ أَبِي كَثِيرٍ يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ<sup>(١)</sup> الْغُبَرِيُّ<sup>(٢)</sup>، وَكَثِيرٌ بِالْمُثَلَّثَةِ.

قوله: «حَتَّى آتَيْتُ حَائِطًا لِلْأَنْصَارِ» الحَائِطُ الْبَسْتَانُ، وَسَمِّيَ حَائِطًا؛ لِأَنَّهُ لَا سَقْفَ لَهُ.

قوله: «وَالرَّيْعُ الْجَدُولُ» الجدولُ: النهرُ الصَّغِيرُ.

قوله: «فَقَالَ: أَبُو هُرَيْرَةَ» معناه: أَنْتَ أَبُو هُرَيْرَةَ؟

قوله: «فَأَجْهَشْتُ بِكَاءٍ» أَي: تَهَيَّأْتُ لَهُ.

(٣٣) قوله: «حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ» لَا يَنْصَرِفُ فَرُّوخٌ لِلْعُجْمَةِ وَالْعِلْمِيَةِ.

قوله: «عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الرَّيْعِ عَنْ عِثْبَانَ بْنِ مَالِكٍ» هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ صَحَابَةٌ، بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ. [١٤/ب]

(٣٥) قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ» اسمُ أَبِي عَامِرٍ: عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ.

(٣٧) قوله: «قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا السَّوَّارِ يُحَدِّثُ» اسمُ أَبِي السَّوَّارِ حَسَّانُ بْنُ حُرَيْثٍ الْعَدَوِيُّ.

قوله: «أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ» أَبُو قَتَادَةَ هَذَا اسْمُهُ تَمِيمُ بْنُ نُذَيْرٍ؛ بِضَمِّ النُّونِ وَفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ، وَيُقَالُ: ابْنُ الزَّبِيرِ، وَيُقَالُ: ابْنُ يَزِيدَ الْعَدَوِيُّ.

قوله: «فَغَضِبَ عُمَرَانُ حَتَّى احْمَرَّتَا عَيْنَاهُ»، «احْمَرَّتَا» عَلَى لُغَةٍ (أَكْلُونِي الْبَرَاعِيثُ)، وَوَقَعَ فِي أَبِي دَاوُدَ<sup>(٣)</sup>: «احْمَرَّتْ» بغيرِ الْفِ.

(١) كتب فوقه في الأصل: عبد الرحمن. وكلاهما قيل فيه: بن عبد الله، وابن عبد الرحمن. وحرفها

الناسخ في «م» فرسمها: بن حمر. انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٣٤/٢٢١).

(٢) في الأصل، و«م»: اليعفري. والمثبت من مصادر ترجمته، وكذا نسبه ابن السمعاني في «الأنساب»

(١٠/١٤).

(٣) «سنن أبي داود» (ح: ٤٧٩٦).

(٣٨) قوله: «عَنْ أَبِيهِ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيِّ» لم يرو مسلم في «صحيحه» لسفيان إلا هذا الحديث الواحد، ولم يرو له (خ) شيئاً، والحديث المذكور هنا أخرجه (م ت س ق)<sup>(١)</sup>، ولم يُخرجه البخاري ولا (د)، وليس له في الكتب سوى هذا الواحد.

(٣٩) قوله: «عَنْ أَبِي الْخَيْرِ» أبو الخير مرثد بن عبد الله اليزني، وَيَزَنُ بطنٌ من حَمِيرٍ.

قوله: «عَنْ أَبِي بُرْدَةَ» اسمه عامر، وقيل: الحارث.

(٤٤) قوله: «وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ» هو شيبان بن فروخ، قال شيخنا: ورأيت في نسخة: عثمان بن أبي شيبة عوض شيبان، ولم يذكر المزي<sup>(٢)</sup> هذا إلا من حديث شيبان هذا، والله أعلم.

(٤٥) قوله: «حَتَّى يُحِبَّ لِحَارِهِ - أَوْ قَالَ: لِأَخِيهِ -» وكذا وقع بالشك في مسند عبد<sup>(٣)</sup>، وفي (خ)<sup>(٤)</sup>: «لِأَخِيهِ» بغير شك، والمراد يُحِبُّ لِأَخِيهِ مِنَ الطَّاعَاتِ وَالْأَشْيَاءِ الْمُبَاحَاتِ؛ [١٥/أ] وَيَدُلُّ لَذَلِكَ مَا رَوَاهُ<sup>(٥)</sup> (س)<sup>(٦)</sup>: «يُحِبُّ لِأَخِيهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ».

(٤٦) قوله: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ» جمع بائقة، وهي الغائلة والداهية والفتك.

(١) «صحيح مسلم» (ح: ٣٨)، و«جامع الترمذي» (ح: ٢٤١٠)، و«السنن الكبرى للنسائي» (ح: ١١٤٢٥)، ١١٤٢٦، وفي الرقائق، (ح: ١١٧٧٦، ١١٧٧٧، ١١٧٧٨)، و«سنن ابن ماجه» (ح: ٣٩٧٢).

(٢) «تحفة الأشراف» (١/ ٢٧٩).

(٣) «المستخب من مسند عبد بن حميد» (ح: ١١٢٤).

(٤) «صحيح البخاري» (ح: ١٣).

(٥) قوله: ما رواه. في «م»: في رواية. والمثبت من «الأصل».

(٦) «سنن النسائي» (ح: ٥٠١٧).



(٤٧) قوله: «فَلْيُكْرِمَ ضَيْفَهُ» أوجب الضيافة الليث ليلة واحدة؛ لحديث: «لَيْلَةُ الضَّيْفِ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ»<sup>(١)</sup>، ولحديث عُقْبَةَ: «إِنْ نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ...»<sup>(٢)</sup> الحديث، وعامة الفقهاء على أنها من مكارم الأخلاق، وفي «الأم»<sup>(٣)</sup> وجوبها، وكذا في «المرشد» للجوري<sup>(٤)</sup>.

(٤٨) قوله: «عَنْ أَبِي شَرِيحِ الْخَزَاعِيِّ» اسمه خويلد، وقيل: عبد الرحمن أو عمرو أو هاني أو كعب، أقوال، ويُقال له: الخزاعي والعدوي والكعبي<sup>(٥)</sup>.

(٤٩) قوله: «وَهَذَا حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ - قَالَ: أَوَّلُ مَنْ بَدَأَ بِالْخُطْبَةِ يَوْمَ الْعِيدِ قَبْلَ الصَّلَاةِ مَرْوَانُ» وما حكى أنه أول من بدأ بها قبل الخطبة عمر أو عثمان أو معاوية، قال النووي: «لا يصح»، وقيل: أول فاعل ابن الزبير، وفيه نظر<sup>(٦)</sup>.

قوله: «فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ، فَقَالَ: الصَّلَاةُ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، فَقَالَ: قَدْ تَرَكْتُ مَا هُنَالِكَ» وفي الحديث المتفق على إخراجِه في باب صلاة العيد: أن أبا سعيد هو الذي جذب مروان، فردَّ عليه مروان بمثل ما ردَّهنا على الرجل، فيحتمل أنهما قضيتان.

(١) رواه أبو داود (ح: ٣٧٥٠)، وابن ماجه (٣٢٦٧٧) من حديث أبي كريمة، وصحح إسناده ابن الملقن في «البدر المنير» (٩/٤٠٨).

(٢) أخرجه البخاري (ح: ٢٤٦١)، ومسلم (ح: ١٧٢٧).

(٣) «الأم» للشافعي (٥/١٠١).

(٤) القاضي أبو الحسن علي بن الحسين الجوري، بضم الجيم، وإسكان الواو. أحد الفقهاء الشافعية. روى عن أبي بكر النيسابوري، من تصانيفه: كتاب (المرشد شرح مختصر المزني). انظر: طبقات الفقهاء الشافعيين (٢/٦١٤)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٣/٤٥٧).

(٥) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٢٣/٤٠٠).

(٦) «شرح صحيح مسلم» للنووي (٢/٢١).

قوله: «وَعَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ» معطوفٌ على إسماعيلَ، ومعناه رَوَاهُ الأَعْمَشُ عَنْ إسماعيلَ وَعَنْ قَيْسٍ.

(٥٠) قوله: «عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُسَوَّرِ» الحارثُ بْنُ فُضَيْلِ الأَنْصَارِيِّ الخَطْمِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، وَصَالِحُ وَالحارثُ وَجَعْفَرُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ أَرْبَعَةٌ تَابِعِيُّونَ. [١٥/ب]

قوله: «عَنْ أَبِي رَافِعٍ» أَبُو رَافِعٍ هُوَ مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ اسْمُهُ أَسْلَمٌ أَوْ إِبْرَاهِيمُ أَوْ هُرْمُزٌ أَوْ ثَابِتٌ أَوْ مَرْتَدٌ أَوْ عَرَبٌ، أَصْحَابُهَا أَوْ لَهَا، وَأَغْرِبُهَا آخَرُهَا، وَقَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ»<sup>(١)</sup>.

قوله: «ثُمَّ إِنَّهَا تَخَلَّفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ» خُلُوفٌ بضم الخاء جمع خَلْفٍ بِإِسْكَانِ اللَّامِ وَهُوَ الْخَالِفُ بَشَرٌ، وَأَمَّا بَفَتْحِ اللَّامِ فَهُوَ الْخَالِفُ بِخَيْرٍ، هَذَا هُوَ الْأَشْهُرُ، وَقَالَ جَمَاعَةٌ أَوْ جَمَاعَاتٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ، مِنْهُمْ أَبُو زَيْدٍ؛ فَقَالَ بِكُلِّ مِنْهُمَا بِالْفَتْحِ وَالْإِسْكَانِ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَوَّزَ الْفَتْحَ فِي الشَّرِّ، وَلَمْ يُجَوِّزْ فِي الْخَيْرِ الْإِسْكَانَ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «فَقَدِمَ ابْنُ مَسْعُودٍ فَنَزَلَ بِقَنَاءَ» كَذَا هُوَ فِي بَعْضِ الْأَصُولِ بِالْقَافِ الْمَفْتُوحَةِ، وَآخِرُهُ تَاءُ التَّأْنِيثِ، وَهُوَ غَيْرُ مَصْرُوفٍ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ، وَقَنَاءُ: وَادٍ مِنْ أَوْدِيَةِ الْمَدِينَةِ عَلَيْهِ مَالٌ مِنْ أَمْوَالِهِمْ، كَذَا ذَكَرَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَمِيدِيُّ فِي «جَمْعِهِ»<sup>(٣)</sup>، وَفِي أَكْثَرِ الْأَصُولِ وَلِمُعْظَمِ رُؤَاةِ كِتَابِ مُسْلِمٍ بِفَنَائِهِ، وَقَدْ جَعَلَهَا -أَعْنَى الرُّوَايَةَ الثَّانِيَةَ- فِي الْأَصْلِ وَهِيَ بِفَنَائِهِ تَصْحِيفًا الْقَاضِي عِيَّاضُ<sup>(٤)</sup>.

(١) «جامع المسانيد» لابن الجوزي (١/٦١).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢/٢٨).

(٣) «الجمع بين الصحيحين» (١/٢٤١).

(٤) «إكمال المعلم» (١/٢٩٣).

قوله: «وَقَدْ تُحَدِّثُ بِنَحْوِ ذَلِكَ» تُحَدِّثُ بضمّ التاء والحاء.

قوله: «لَمْ يَذْكُرْ قُدُومَ ابْنِ مَسْعُودٍ وَاجْتِمَاعَ ابْنِ عُمَرَ مَعَهُ» أنكر صاحب «دُرَّةَ الْغَوَاصِ»<sup>(١)</sup> اجتماع فلان مع فلان، وإنما يقال: اجتمع فلان وفلان، وقد خالفه الجوهري في «صاححه» فقال: جامعه على كذا إذا اجتمع معه<sup>(٢)</sup>، قاله شيخنا متّع الله بحياته.

(٥١) قوله: «الْإِيمَانُ هَهْنَا، وَالْقَسْوَةُ وَغَلْظُ الْقُلُوبِ فِي الْفَدَّادِينَ» (الْفَدَّادِينَ) زعم أبو عمرو والشيباني أنه بتخفيف الدال، وهو جمع فدان بتشديد هاءها، وهو عبارة عن البقر التي يُحَرِّثُ عليها، حكاه أبو عبيد<sup>(٣)</sup>، وأنكر عليه، وعلى هذا المراد بذلك أصحابها، فحذف المضاف، والصواب (الْفَدَّادِينَ) بالتشديد في الدال جمع فدان بدالين، أولاهما مشددة، [١٦ / أ] هذا قول أهل الحديث والأصمعي وجمهور أهل اللغة، وهو من الفديد، وهو الصوت الشديد<sup>(٤)</sup>، فهم الذين تعلو أصواتهم في حروثهم وإبلهم وخيلهم، وقال معمر بن المُثَنَّى: هم المكثرون من الإبل، الذين<sup>(٥)</sup> يملك أحدهم المائتين منها إلى الألف<sup>(٦)</sup>، ونقل ذلك ابن قُرقُول في «مطالعهِ»<sup>(٧)</sup> عن أبي عمرو بن العلاء.

(١) «درة الغواص في أوهام الخواص» (١/٣٣).

(٢) ما بين المعكوفين موضعه قطع في «م». والمثبت من الأصل.

(٣) «غريب الحديث» (١/٢٠٣).

(٤) قوله: الصوت الشديد. في «م»: الصواب السديد. والمثبت من الأصل.

(٥) في «م»: الذي. والمثبت من الأصل.

(٦) انظر: «شرح النووي على صحيح مسلم» (٢/٣٤).

(٧) «مطالع الأنوار» (٥/٢٠٢).

وقوله: «الإِيمَانُ هَهُنَا» صرفوه عن ظاهره؛ من حيث إن مبدأ الإيمان من مكة، ثم من المدينة، فقليل في ذلك أقوال:

أحدها: إن المراد بذلك مكة؛ لأنها من تهامة، وتهامة من أرض اليمن.

ثانيها: إن المراد مكة والمدينة؛ لأنه روي أنه قال ذلك وهو بتبوك، ومكة والمدينة بينه وبين اليمن وأشار إلى ناحية اليمن، وهو يريدُهما.

ثالثها: المراد بذلك الأنصار؛ لأنهم من الأزد، والأزد من اليمن، وردَّ بقوله: «أَنَاكُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ»، والأنصار من جملة المخاطبين، فهم إذاً غيرهم.

(٥٢) قوله: «حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ» صالح هو ابن كَيْسَانَ، وقد رَوَى إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزُّهْرِيُّ عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ فِي الْكِتَابِ السَّتَةِ إِلَّا ابْنَ مَاجَه.

(٥٥) قوله: «عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ» ليس له عن النبي ﷺ في هذا الكتاب إلا هذا الحديث، وليس له في (خ) شيء، وقد رَوَى عَنْهُ النَّبِيُّ -عليه السلام- حَدِيثَ الْجَسَّاسَةِ فِي هَذَا الْكِتَابِ.

(٥٧) قوله: «وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ...» إلى آخره، ظاهره أنه موقوف على أبي هريرة، لكن جاء في رواية أخرى ما يدل على أنه من كلام النبوة، وقد رَوَى أَبُو نُعَيْمٍ فِي «مُسْتَخْرَجِهِ» عَلَيَّ هَذَا الْكِتَابِ<sup>(١)</sup> مِنْ حَدِيثِ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهِ هَذَا الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: «وَالَّذِي نَفْسِي<sup>(٢)</sup> بِيَدِهِ لَا يَنْتَهَبُ أَحَدُكُمْ...»، وَهَذَا مُصَرَّحٌ بِرَفْعِهِ، وَقَدْ رَوَاهُ (خ)<sup>(٣)</sup> مِنْ حَدِيثِ

(١) «المسند المستخرج على صحيح مسلم» (ح: ٢٠٤).

(٢) في «م»: نفس محمد. والمثبت من الأصل.

(٣) «صحيح البخاري» (ح: ٢٤٧٥، ح: ٦٧٧٢).

الليث الذي ذكره (م) عنه معطوفاً فيه ذكرُ النُّهْبَةِ على ما بعد، مُنتَقَى من كلام الشيخ محيي الدين<sup>(١)</sup>.

قوله: «يَذْكُرُ مَعَ ذِكْرِ النُّهْبَةِ» تقديره: يَذْكُرُهُ، فَحُذِفَ الضميرُ مع إرادته أو يُقْرَأُ مَبْنِيًّا؛ فَيُضَمُّ أَوَّلُهُ وَتُفْتَحُ الْكَافُ.

(٥٩) قوله: «حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمِ الْعَمِّيِّ» العميُّ نسبةٌ إلى بني العمِّ، بطنٍ من تميم. [١٦ / ب]

قوله: «وَحَدَّثَنِي أَبُو نَصْرِ التَّمَارِ» اسمُ أبي نصرٍ: عبدُ الملك بنُ عبد العزيز بن الحارث.

(٦١) قوله: «عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ أَنَّ أَبَا الْأَسْوَدِ» اسمُ ابنِ بريدة عبدُ الله، وأبي الأسود: ظالمُ بنُ عمرو، وقيل: العكس، وقيل: عثمانُ بنُ عمرو، وقيل: عمرو بنُ سفيان، وقيل: عويمر بنُ ظويلم<sup>(٢)</sup>، قاله الواقدي<sup>(٣)</sup>.

قوله: «وَمَنْ دَعَا رَجُلًا بِالْكَفْرِ، أَوْ قَالَ: عَدُوَّ اللَّهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، إِلَّا حَارَّ عَلَيْهِ» عدوُّ الله بالرفع والنصب، الثاني أرجحُ على النداء، والرفعُ على أنه خبرٌ مبتدأ، قاله النووي<sup>(٤)</sup>.

(٦٣) قوله: «لَمَّا ادَّعَى زِيَادٌ، لَقِيتُ أَبَا بَكْرَةَ...» إلى آخره، (ادَّعَى) مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله؛ أي: ادَّعاه معاوية، قال النووي: «وَوُجِدَ بَخْطُ العبدريِّ بفتح الدال والعين<sup>(٥)</sup>»، قال: وهذا له وجهٌ؛ من حيث إن معاوية

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤٣/٢).

(٢) في «م»: طويلة. والمثبت من الأصل، و«تهذيب الكمال» (٣٣/٣٧).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٣٣/٣٧).

(٤) «شرح صحيح مسلم» (٥١/٢).

(٥) «شرح صحيح مسلم» (٥٢/٢).

ادَّعَاهُ، وَزِيَادُ صَدَّقَهُ؛ فَصَارَ زِيَادٌ مَدَّعِيًّا أَنَّهُ ابْنُ أَبِي سَفْيَانَ، وَهُوَ زِيَادُ بَنِ أَبِيهِ، وَيُقَالُ: ابْنُ أُمِّهِ، وَابْنُ أَبِي سَفْيَانَ، وَهُوَ أَخُو أَبِي بَكْرَةَ لِأُمِّهِ، وَكَانَ يُعْرَفُ بِزِيَادِ ابْنِ عُبَيْدِ الثَّقَفِيِّ، ثُمَّ ادَّعَاهُ مُعَاوِيَةُ، وَالْحَقُّهَ بِأَبِيهِ»<sup>(١)</sup>.

قوله: «وَوَعَاهُ قَلْبِي مُحَمَّدًا ﷺ» (محمدًا) منصوبٌ على البدلِ من الضميرِ في (سمعته).

(٦٥) قوله: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ» الروايةُ برفعِ الباءِ من (يَضْرِبُ)، ونقلِ القاضي أن بعضَ العلماءِ ضبطه بالإسكانِ، قال القاضي: وهو إحالةٌ للمعنى، والصوابُ الضمُّ<sup>(٢)</sup>، قال النووي: «قلتُ: وكذا قال أبو البقاء العُكْبَرِيُّ، أنه يجوزُ جزمُ الباءِ على تقديرِ شرطٍ مُضْمَرٍ، أي: إِنْ تَرْجِعُوا، يَضْرِبُ»<sup>(٣)</sup>.

(٦٨) قوله: «أَيُّمَا عَبْدٍ أَبَقَ مِنْ مَوَالِيهِ، فَقَدْ كَفَرَ» (أبق) بفتحِ الهمزةِ والباءِ، وَيَجُوزُ فِي الْبَاءِ الْكَسْرُ. [١٧ / أ]

قوله: «قَالَ مَنْصُورٌ: قَدْ وَاللَّهِ رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ...» إلى آخره، معناه أن منصورًا رَوَى هذا الحديثَ عن الشعبيِّ عن جريرٍ موقوفًا عليه، ثم قال منصورٌ بعدَ روايته إِيَّاهُ موقوفًا: وَاللَّهِ إِنَّهُ مَرْفُوعٌ فَاعْلَمُوا ذَلِكَ، فإني أكرهُ أن أُصْرِحَ برفعه لئلاَّ يَشِيعَ عني في البصرة، التي هي مملوءةٌ من المعتزلةِ والخوارجِ الذين يَقُولُونَ بتخليدِ أهلِ المعاصي في النارِ، والخوارجُ يَزِيدُونَ على التخليدِ، فَيَحْكُمُونَ بكُفْرِهِ، ولهم شُبُهَةٌ في التعلق<sup>(٤)</sup> بظاهرِ هذا الحديثِ.

(١) «شرح صحيح مسلم» (٥٣/٢).

(٢) «إكمال المُعَلِّم» (٣٢٤/١).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٥٥/٢).

(٤) في «م»: التعليق. والمثبت من الأصل.

(٧١) قوله: «فِي إِثْرِ السَّمَاءِ» (السَّمَاءُ) المَطَرُ.

(٧٢) قوله: «أَنَّ أَبَا يُونُسَ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ» اسمُ أَبِي يُونُسَ: سُلَيْمُ بْنُ جَبْرِ، ثَقَّةٌ، تُوْفِيَ سَنَةَ ١٢٣.

(٧٣) قوله: «قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو زُمَيْلٍ» اسمُ أَبِي زُمَيْلٍ: سِمَاكُ بْنُ الْوَلِيدِ الْحَنْفِيُّ الْيَمَانِيُّ، ثَقَّةٌ.

(٧٩) قوله: «فَإِنِّي رَأَيْتُكَ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ» (أَكْثَرَ) مَنْصُوبٌ؛ إِمَّا عَلَى أَنَّ الرُّؤْيَا تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، وَإِمَّا عَلَى الْحَالِ عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ السَّرَّاجِ، وَالْفَارَسِيِّ، وَغَيْرِهِمَا مِمَّنْ قَالَ إِنْ (أَفْعَل) لَا يَتَعَرَّفُ بِالْإِضَافَةِ، وَقِيلَ: هُوَ بَدَلٌ مِنَ الْكَافِ فِي (رَأَيْتُكَ)، مَلْخَصُ كَلَامِ النَّوَوِيِّ<sup>(١)</sup>.

(٨٤) قوله: «عَنْ أَبِي مُرَّوَحٍ» اسمُ أَبِي مُرَّوَحٍ سَعْدٌ، قَالَه مُسْلِمٌ فِي «الطَّبَقَاتِ»<sup>(٢)</sup>، وَسَتَأْتِي تَرْجُمَتُهُ بِأَوْضَحَ مِنْ هَذَا.

قوله: «عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حَبِيبِ مَوْلَى عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي مُرَّوَحٍ» الزُّهْرِيُّ وَحَبِيبٌ وَعُرْوَةُ وَأَبُو مُرَّوَحٍ أَرْبَعَةٌ تَابِعِيُّونَ، بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، وَحَبِيبٌ رَوَى عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، وَالباقِي معروفون. [١٧/ب]

وَأَمَّا أَبُو مُرَّوَحٍ فَثَقَّةٌ، قَالَه ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَقَالَ: لَا يُوقَفُ لَهُ عَلَى اسْمٍ، وَاسْمُهُ كُنْيَتُهُ، قَالَ: إِلَّا أَنَّ مُسْلِمَ بْنَ الْحَجَّاجِ ذَكَرَهُ فِي «الطَّبَقَاتِ»، فَقَالَ: اسْمُهُ سَعْدٌ، وَذَكَرَهُ فِي «الْكُنَى»<sup>(٣)</sup> وَلَمْ يَذْكُرِ اسْمَهُ<sup>(٤)</sup>، انْتَهَى. وَكَذَلِكَ لَمْ يَذْكُرِ الْحَاكِمُ اسْمَهُ فِي كِتَابِهِ.

(١) «شرح صحيح مسلم» (٦٦/٢).

(٢) «الطَّبَقَاتِ» (٢٣١/١).

(٣) «الْكُنَى» (٣٣٨١).

(٤) ينظر «شرح صحيح مسلم» للنووي (٧٦/٢).

(٨٥) قوله: «فَمَا تَرَكْتُ أَسْتَرِيدُهُ إِلَّا إِرْعَاءَ عَلَيْهِ» (إِرْعَاءٌ) بكسر الهمزة وإسكانِ الراء وبالعينِ المهملةِ ممدود، ومعناه: إبقاءً عليه ورفقاً به.

قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو يَعْفُورٍ» أبو يعفور هذا هو الأصغر، اسمه عبد الرحمن بن عبيد بن نسطاس، وأبو يعفور الأكبر هو [واقد، ولقبه وَقْدَانُ] <sup>(١)</sup>، ولهم أبو يعفور آخر اسمه عبد الكريم بن يعفور الجعفي البصري، يروي عن قتيبة ويحيى بن يحيى، والثلاثة ثقات، فالأول روى له الجماعة، وكذا الثاني.

(٨٦) قوله: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا، وَهُوَ خَلَقَكَ» النَّد بكسر النون وتشديد الدال، وهو مثل الشيء يضاده في أموره، ويُناذه أي يخالفه.

(٨٨) قوله: «أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ» أبو بكر هو ابن أنس بن مالك.

(٨٩) قوله: «عَنْ أَبِي الْغَيْثِ» أبو الغيث اسمه سالم؛ مولى عبد الله بن مطيع، حجة.

(٩١) قوله: «قَالَ رَجُلٌ: إِنَّ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا» الرجل القائل هو مالك بن مَرارة الرهاوي، قاله عياض <sup>(٢)</sup>، وأشار إليه أبو عمر <sup>(٣)</sup> بن عبد البر، قال ابن بشكوال: الرجل أبو ريحانة واسمه <sup>(٤)</sup> شمعون، وقيل: ربيعة بن عامر، وقيل: سَوَادٌ - يعني بالتخفيف - بن عمرو، وقيل: معاذ بن جبل، وقيل: مالك بن مَرارة الرهاوي، وقيل: عبد الله بن عمرو بن العاص، وقيل: خُرَيْمُ بن فَاتِكٍ <sup>(٥)</sup>.

(١) ما بين المعكوفين موضعه بياض في «م». والمثبت من الأصل.

(٢) «إكمال المعلم» (٣٥٩/١).

(٣) في «م»: عمرو. والمثبت من الأصل.

(٤) قوله: واسمه. ليس في «م». والمثبت من الأصل، «غوامض الأسماء المبهمة».

(٥) «غوامض الأسماء المبهمة» (٢٧٦/١).



قوله: «عَمَّطُ النَّاسِ» هو بفتح الغين وبالطاء المهملة، هكذا في صحيح مسلم، وقيل: بالصاد<sup>(١)</sup>، وهما بمعنى، ومعناه احتقارهم.  
قوله: «عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ» هؤلاء الثلاثة تابعيون يَرَوِي بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ.

قوله: «مِنْ كِبَرٍ» قيل: أراد به كِبَرَ الْكُفْرِ، يعني الكِبَرَ عَنِ الْإِيمَانِ، وقيل: مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ يُنَزَّعُ مِنْ قَلْبِهِ الْكِبَرُ وَالْغِلُّ<sup>(٢)</sup>. [١٨ / أ]

(٩٢) قوله: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، دَخَلَ النَّارَ»، وَقُلْتُ أَنَا...» إِلَى آخِرِهِ، قَالَ النُّوويُّ: «وَجَدْتُ فِي بَعْضِ الْأَصُولِ الْمَعْتَمَدَةِ بِمُسْلِمٍ عَكْسَ ذَلِكَ، قَالَ: وَكَذَا ذَكَرَهُ الْحُمَيْدِيُّ فِي «جَمْعِهِ»<sup>(٣)</sup> عَنْ (م)، وَكَذَا رَوَاهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي كِتَابِهِ الْمُخْرَجِ عَلَى (م)<sup>(٤)</sup>، وَقَدْ صَحَّ اللَّفْظَانِ مِنْ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَدِيثِ جَابِرِ الْمَذْكُورِ، وَأَمَّا اقْتِصَارُ ابْنِ مَسْعُودٍ عَلَى رَفْعِ إِحْدَى اللَّفْظَتَيْنِ، وَضَمُّهُ الْأُخْرَى إِلَيْهَا مِنْ كَلَامِ نَفْسِهِ.

قال القاضي: سببه عدم سماعه إحديهما وضم الأخرى إليها لما علم من كتاب الله ووجهه، أو أخذه من مقتضى ما سمعه من النبي، ثم قال النووي: «والجيد أن يقال سمع اللفظتين، ولكنه في وقت حفظ إحداهما وسمعهما عن النبي، ولم يحفظ الأخرى، فرفع المحفوظ، وضم الأخرى إليها، وفي وقت آخر حفظ الأخرى ولم يحفظ الأولى،

(١) في «م»: «الطاء». والمثبت من الأصل، انظر «إكمال المعلم» (١ / ٣٦١).

(٢) «إكمال المعلم» (١ / ٣٥٩).

(٣) «الجمع بين الصحيحين» (ح: ٢٨١).

(٤) «مستخرج أبي عوانة» (ح: ٣٠).

وَضَمَّ الْأُخْرَى إِلَيْهَا، فَهَذَا جَمْعُ ظَاهِرٍ بَيْنَ رَوَايَتِي ابْنِ مَسْعُودٍ، وَفِيهِ مُوَافَقَةٌ لِرَوَايَةِ غَيْرِهِ فِي رَفْعِ اللَّفْظَتَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(١)</sup>.

(٩٣) قَوْلُهُ: «عَنْ أَبِي سُفْيَانَ» اسْمُ أَبِي سُفْيَانَ طَلْحَةُ بْنُ نَافِعٍ.

قَوْلُهُ: «مَا الْمُوجِبَتَانِ؟» مَعْنَاهُ: الْخَصْلَةُ الْمَوْجِبَةُ لِلْجَنَّةِ، وَالْخَصْلَةُ الْمَوْجِبَةُ لِلنَّارِ.

قَوْلُهُ: «عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ أَنَّ يَحْيَى بْنَ يَعْمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيَّ حَدَّثَهُ» اسْمُ ابْنِ بُرَيْدَةَ هَذَا عَبْدُ اللَّهِ، وَهُوَ وَيَحْيَى وَأَبُو الْأَسْوَدِ ثَلَاثَةٌ تَابِعِيُّونَ يَرْوَوْنَ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ.

(٩٤) قَوْلُهُ: «عَلَى رُغْمِ أَنْفِ أَبِي ذَرٍّ...» إِلَى آخِرِهِ. «رُغْمٌ» مِثْلُهُ الرَّاءِ، وَقَوْلُهُ: «وَإِنْ رَغِمَ» بَفَتْحِ الْغَيْنِ، وَيَجُوزُ كَسْرُهَا.

(٩٥) قَوْلُهُ: «عَنِ الْمُقَدَّادِ بْنِ الْأَسْوَدِ» الْأَسْوَدُ تَبْنَاهُ، وَأَبُوهُ الْحَقِيقِيُّ عَمْرُو كَمَا يَأْتِي، [١٨ / ب] وَجَدَهُ اسْمُهُ ثَعْلَبَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ رَبِيعَةَ، وَالْأَسْوَدُ الْمُنْسَوْبُ إِلَيْهِ الْمُقَدَّادُ بِالتَّبْنِيِّ هُوَ الْأَسْوَدُ ابْنُ عَبْدِ يَغُوثَ بْنِ وَهَبِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ بْنِ زُهْرَةَ.

قَوْلُهُ: «فَإِنْ قَتَلْتَهُ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ، وَإِنْكَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتُهُ الَّتِي قَالَ» أَحْسَنُ مَا قِيلَ فِيهِ وَأَظْهَرُهُ مَا قَالَهُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ وَابْنُ الْقَصَّارِ الْمَالِكِيُّ وَغَيْرُهُمَا أَنَّهُ مَعْصُومُ الدَّمِّ، مُحَرَّمُ قَتْلِهِ بَعْدَ قَوْلِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، كَمَا كُنْتَ أَنْتَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ، وَإِنْكَ بَعْدَ قَتْلِهِ غَيْرُ مَعْصُومِ الدَّمِّ، وَلَا مُحَرَّمُ الْقَتْلِ كَمَا كَانَ هُوَ قَبْلَ قَوْلِهِ.

قَالَ ابْنُ الْقَصَّارِ: يَعْنِي لَوْلَا عَذْرُكَ بِالتَّأْوِيلِ الْمَسْقُطِ لِلْقَصَاصِ عَنْكَ، قَالَ الْقَاضِي: وَقِيلَ مَعْنَاهُ أَنْكَ مِثْلُهُ فِي مَخَالَفَةِ الْحَقِّ وَارْتِكَابِكَ

الإثم، وإن اختلفت<sup>(١)</sup> أنواع المخالفة والإثم، فيسمى إثمه كفرًا، وإثمك معصية وفسقًا، ملخص من كلام النووي<sup>(٢)</sup>.

قوله: «عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ ثُمَّ الْجُنْدَعِيُّ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَدِيٍّ بْنَ الْخِيَارِ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ تَابِعُيُونَ.

قوله: «أَنَّ الْمُقَدَّادَ بْنَ عَمْرٍو ابْنَ الْأَسْوَدِ» (عمرو) مجرورٌ مَنْوًى، و(ابن الأسود) بنصب النون، ويكتب بالألف؛ لأنه صفةٌ للمقداد، وهو منصوبٌ فينصب، وليس (ابن) هنا واقعًا بينَ عَلمينِ مُتَنَاسِلينِ؛ فهذا يتعينُ كتابته بالألف، ولو قرئَ بجرٍّ (ابن) لفسدَ المعنى، وصار عمرو ابن الأسود، وذلك غلطٌ.

قوله: «الْكِنْدِيُّ» مُشْكِلٌ عَلَى مَا قَالَه أَهْلُ النَّسَبِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّهُ<sup>(٣)</sup> بَهْرَانِيٌّ صُلْبُهُ مِنْ بَهْرَاءَ بْنِ الْحَافِ بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَبِالْفَاءِ مِنْ قُضَاعَةَ، لَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ. [١٩ / أ]

وَمِمَّنْ نَقَلَ الْإِجْمَاعُ عَلَيْهِ الْقَاضِي عِيَاضٌ وَغَيْرُهُ، وَالْجَوَابُ أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ صَالِحٍ الْمَصْرِيَّ كَاتَبَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ: إِنَّ وَالِدَ الْمُقَدَّادِ حَالَفَ كِنْدَةَ، فَنُسِبَ إِلَيْهَا، قَالَ النُّوويُّ: وَرَوَيْنَا عَنْ ابْنِ شِمَاسَةَ عَنْ سَفْيَانَ بْنِ صُهَيْبَةَ بَضَمَ الصَّادِ الْمَهْمَلَةَ، وَتَخْفِيفَ الْهَاءِ، وَبِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ الْمَهْرِيِّ، قَالَ: كُنْتُ صَاحِبَ الْمُقَدَّادِ بْنِ الْأَسْوَدِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ مِنْ بَهْرَاءَ، فَأَصَابَ فِيهِمْ دَمًا، فَهَرَبَ إِلَى كِنْدَةَ فَحَالَفَهُمْ، ثُمَّ أَصَابَ

(١) في «م»: اختلف. والمثبت من الأصل.

(٢) «شرح صحيح مسلم» (١٠٦/٢).

(٣) في «م»: أنهم. والمثبت من الأصل.

فيهم دمًا، فهِرَبَ إِلَى مَكَّةَ، فَحَالَفَ الْأَسْوَدَ فَعَلَى هَذَا<sup>(١)</sup> تَصَحُّ نَسْبَتِهِ إِلَى بَهْرَاءَ قُضَاعَةَ، وَإِلَى كِنْدَةَ، وَإِلَى زُهْرَةَ<sup>(٢)</sup>.

(٩٦) قوله: «عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ» اسْمُ أَبِي ظَبْيَانَ: حُصَيْنُ بْنُ جُنْدُبٍ.

قوله: «فَأَذَرَكْتُ رَجُلًا، فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَطَعَنَتْهُ» الرَّجُلُ الْمَقْتُولُ قَالَ ابْنُ بَشْكُوَالٍ فِي مَبْهَمَاتِهِ: مُرْدَاسُ بْنُ نُهَيْكٍ، وَسَاقَ لَهُ شَاهِدًا<sup>(٣)</sup>. وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ فِي الْقَصَصِ وَالْأَسْبَابِ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ فُطَيْسٍ الْقَاضِي. وَيُقَالُ: اسْمُهُ: مُرْدَاسُ بْنُ عَمْرِو بْنِ نُهَيْكٍ، وَجَزَمَ ابْنُ الْقَيْمِ بِمُردَاسِ بْنِ نُهَيْكٍ.

قال شيخنا متع الله بحياته: هذا الذي رأيته في «الهدى»<sup>(٤)</sup> في نسخة.

قوله: «حَتَّى تَعْلَمَ أَقَالَهَا أَمْ لَا؟» فاعِلُ (قالها) هو القلبُ، قال النووي: ومعناه أنك إنما كُفِّتَ بِالْعَمَلِ الظَّاهِرِ وَمَا يَنْطِقُ بِهِ اللِّسَانُ، وَأَمَّا الْقَلْبُ فَلَيْسَ لَكَ طَرِيقٌ إِلَى مَعْرِفَةٍ مَا فِيهِ، وَأَنْكَرَ عَلَيْهِ الْإِمْتِنَاعَ مِنَ الْعَمَلِ بِمَا ظَهَرَ بِاللِّسَانِ، وَقَالَ: أَفَلَا شَقَّقْتَ عَنْ قَلْبِهِ لِيُظْهَرَ هَلْ قَالَهَا الْقَلْبُ وَاعْتَقَدَهَا، وَكَانَتْ فِيهِ أَوْ لَمْ تَكُنْ، بَلْ جَرَتْ عَلَى اللِّسَانِ فَحَسَبَ، يَعْنِي: وَأَنْتَ لَيْسَ بِقَادِرٍ عَلَى هَذَا فَاقْتَصِرْ [ب/١٩] عَلَى اللِّسَانِ، وَلَا تَطْلُبْ غَيْرَهُ<sup>(٥)</sup>.

قوله: «لَحِقْتُ أَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ رَجُلًا مِنْهُمْ...» إِلَى آخِرِهِ،

(١) قوله: هذا. ليس في «م». ومثبت من الأصل.

(٢) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠٢/٢ - ١٠٣).

(٣) «غوامض الأسماء المبهمة» (٢/٧٤٠ - ٧٤١).

(٤) «زاد المعاد في هدي خير العباد» لابن القيم (٣/٣١٩).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢/١٠٤).

هذا الرجل المطعون، قال ابنُ بشكُوَال: هو مرداسُ بنُ نُهَيْكٍ<sup>(١)</sup> ذكره الطبري<sup>(٢)</sup>، وقال ابنُ طاهرٍ: مرداسُ بنُ عمرو الفدكي<sup>(٣)</sup>.

(٩٧) قوله: «قَالَ: إِنِّي أَتَيْتُكُمْ وَلَا أُرِيدُ أَنْ أُخْبِرَكُمْ» قال الدِّمِيَّاطِيُّ: رواه أبو نُعَيْمٍ<sup>(٤)</sup>: «إِنِّي أَتَيْتُكُمْ وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أُخْبِرَكُمْ»، قال: وهو الصواب، قال: وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (لا) زائدة، كما في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ آلَا تَسْجُدَ﴾<sup>(٥)</sup> انتهى.

قوله: «فَلَمَّا رَفَعَ عَلَيْهِ السَّيْفَ»، وفي رواية: «رَجَعَ عَلَيْهِ السَّيْفَ»، والسيف منصوبٌ على الروایتين (رفع) و(رجع)؛ ف(رفع) فيها ظاهرٌ، وأما (رجع) فإنه ثلاثيٌّ لازماً ومتعدياً، والمراد المتعدّي هنا.

(١٠١) قوله: «حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ» ابنُ أبي حازمٍ بالحاء المهملة، وهو عبدُ العزيز بنُ أبي حازمٍ.

(١٠٤) قوله: «حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى الْقَنْطَرِيُّ» يُنسَبُ إلى قَنْطَرَةَ بَرْدَانَ شَرْقِيَّ بَغْدَادَ.

قوله: «أَخْبَرَنَا أَبُو عُمَيْسٍ» أبو عُمَيْسٍ بالسین المهملة في آخره، واسمُه عَتْبَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وكنيته فَرْدَةٌ<sup>(٦)</sup>.

قوله: «قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا صَخْرَةَ» اسمُ أبي صخرة جامعُ بنُ شدَّادٍ، ويُقالُ في كنيته: أبو صخرٍ بغيرِ هاءٍ. [٢٠ / أ]

(١) «غوامض الأسماء المبهمة» (٢ / ٧٤٠).

(٢) «تفسير الطبري» (٧ / ٣٥٦).

(٣) «إيضاح الإشكال» (ص ٩٨) وفيه (الكندي) مكان (الفدكي).

(٤) «المسند المستخرج على صحيح مسلم» (ح: ٢٧٨).

(٥) سورة الأعراف، الآية: (١٢).

(٦) (كنيته فردة) أي: لا يشاركه في كنية (أبي عُمَيْسٍ) أحد، انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢ / ١١١).

قوله: <sup>(١)</sup> «وَأَقْبَلَتْ امْرَأَتُهُ أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ» أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ زَوْجُ أَبِي مُوسَى؛ هي بنتُ أَبِي رُوبَةَ، وقد أخرج هذا الحديث مسلم <sup>(٢)</sup> عنها عن أَبِي مُوسَى، وكذا أخرجه (س) <sup>(٣)</sup>، وأخرجه (س) <sup>(٤)</sup> و(د) <sup>(٥)</sup> عنها عن النَّبِيِّ ﷺ، وهي صحابِيَّةٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(١٠٥) قوله: «أَنَّ رَجُلًا يَتَمُّ» الحديث. يَتَمُّ بضمَّ النونِ وكسرِها.

(١٠٩) قوله: «فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَتَوَجَّأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ» أي: يُطْعَنُ بها، وهو بهمزة في آخره، وَيَجُوزُ تسهيلُه بقلبِ الهمزة ألفًا.

(١١٠) قوله: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبْرٍ فَاجِرَةٍ» هو بإضافة يمينٍ إلى صبر، كذا قيَّده النووي.

(١١١) قوله: «شَهِدْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ حُنَيْنًا» هكذا يُروى (حُنَيْنًا)، ورواه الذُّهْلِيُّ عن عبد الرزاق بإسناده <sup>(٦)</sup>، وقال: (خير) مكانَ حنين، وهو الصواب، وكذا صَوَّبَه القاضي عياضٌ، كما نقله النوويُّ عنه في شرحه <sup>(٧)</sup>.

قوله: «فَقَالَ لِرَجُلٍ مِمَّنْ يُدْعَى بِالْإِسْلَامِ» هذا الرجل <sup>(٨)</sup> اسمه قُزَّمانٌ، كذا ذكره الخطيب <sup>(٩)</sup> وتبعه الشيخُ محيي الدين في مختصره، وفي شرح هذا الكتاب <sup>(١٠)</sup>، وكان هذا الرجل منافقًا.

(١) كتب بحاشية «م»: الثالث من التعليق على مسلم.

(٢) «صحيح مسلم» (ح: ١٠٤).

(٣) «سنن النسائي» (ح: ١٨٦٦).

(٤) «سنن النسائي» (ح: ١٨٦٥، ١٨٦٧).

(٥) «سنن أبي داود» (ح: ٣١٣٠).

(٦) «مصنف عبد الرزاق، في الجهاد، (باب الشهيد) (ح: ٩٥٧٣).

(٧) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢/ ١٢٢).

(٨) موضعه طمس في «م». والمثبت من الأصل.

(٩) «الأنباء المبهمة في الأبناء المحكمة» (٤/ ٢٧٥-٢٧٦).

(١٠) «شرح صحيح مسلم» (٢/ ١٢٣).

قوله: «ثُمَّ أَمَرَ بِإِلَاقَةٍ، فَنَادَى فِي النَّاسِ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ، وَأَنَّ اللَّهَ يُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ» يَجُوزُ فِي هِمزة (أَنَّهُ) و(أَنَّ) الكسْرُ والفتحُ، ومثله ما قُرِئَ فِي السَّبْعِ: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمَحَارِبِ أَنَّ...﴾<sup>(١)</sup> بالفتح والكسر.

(١١٥) قوله: «وَمَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَبْدٌ لَهُ» اسمُ هذا العبدِ مِدْعَمٌ، كذا جاء مُصَرَّحًا به في الموطأ<sup>(٢)</sup> في هذا الحديث بعينه، قال الشيخ محيي الدين: «قال القاضي: [٢٠/ب] وقيل: إنه غير مِدْعَمٍ، قال: قال: ووَرَدَ في حديثٍ مثلِ هذا اسمُهُ كركرةٌ، ذَكَرَهُ (خ)»<sup>(٣)</sup>، انتهى.

قال النووي: «وَكُرِّكَرَةُ بفتح الكافين وكسرهما»<sup>(٤)</sup>، وكذا قاله صاحبُ «المطالع»<sup>(٥)</sup>، وقولي عن الشيخ محيي الدين ما قلتُ، قد ذَكَرَهُ في مبهماتِه، ووقع في «شرح مسلم» بفتح الأولى وكسرهما، وأما الثانية فمكسورةٌ فيهما، فراجعهُ من نسخةٍ صحيحةٍ، قال شيخنا متّع الله بحياته: وقد راجعته من نسخةٍ أخرى فوجدته كذلك، وفيه نظرٌ.

(١١٦) قوله: «هَلْ لَكَ فِي حِصْنٍ حَصِينٍ<sup>(٦)</sup> وَمَنَعَةٍ<sup>(٧)</sup>»: فتح النون في (منعة) أفصح.

(١) سورة آل عمران، الآية: (٣٩).

(٢) «موطأ مالك» (ج: ١٣٢٢).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢/١٢٩).

(٤) عبارة النووي في «شرح الصحيح» (٢/١٢٩-١٣٠): «وكركرة بفتح الكاف الأولى وكسرهما، وأما الثانية فمكسورة فيهما والله أعلم»، وهي التي سيذكرها المصنف.

(٥) «مطالع الأنوار» (٣/٤٠٤).

(٦) في «م»: وحصين. والمثبت من «صحيح مسلم».

(٧) ضُبِطَ في «م» بفتح النون وتسكينها.

قوله: «فَقَطَعَ بِهَا بَرَا جِمَهُ فَشَخَبَتْ يَدَاهُ حَتَّى مَاتَ» البراجم [العقل التي في الأصابع إذا قبض الرجل كفه برزت، والرواجب ما بطن منها في الكف قاله أبو ..] <sup>(١)</sup>.

(١١٧) قوله: «وَأَبُو عَلْقَمَةَ الْفَرَوِيُّ» هو عبدُ الله بنُ محمد بن عبد الله بن أبي فروة مولى عثمان بن عفان، والفروي بفتح الفاء وإسكان <sup>(٢)</sup> الرءاء.

قوله: «الَّتَيْنِ مِنَ الْحَرِيرِ» فيه والله أعلم إشارة إلى الرفق بهم والإكرام. (١١٩) قوله: «بَيْنَ أَظْهَرِنَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ» في بعض النسخ: (رَجُلًا)، وهو منصوبٌ على البدل من الهاءِ في (نَرَاهُ)، و(رَجُلٌ) بالرفع على الاستئناف.

(١٢٠) قوله: «قَالَ: أَمَّا مَنْ أَحْسَنَ مِنْكُمْ فِي الْإِسْلَامِ فَلَا يُؤَاخِذُ بِهَا، وَمَنْ أَسَاءَ أَخَذَ بِعَمَلِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ» قال جماعة: إن الإحسان هنا هو الدخول في الإسلام بالظاهر والباطن جميعاً، ويكون مسلماً حقيقياً؛ فهذا يُغْفَرُ له ما سَلَفَ في الكفر بنص القرآن، والحديث الصحيح: «الْإِسْلَامُ يَهْدِمُ مَا قَبْلَهُ» <sup>(٣)</sup>، وبالإجماع.

والمراد [٢١/أ] بالإساءة عدم الدخول في الإسلام بقلبه، بل يكون منقاداً في الظاهر مُظْهِراً للشهادتين غير معتقداً للإسلام بقلبه؛ فهذا منافقٌ باقٍ على كفره بالإجماع، فَيُؤَاخِذُ بما عَمِلَ في الجاهلية قبل إظهار صورة الإسلام، وبما عَمِلَ بعد إظهارها؛ لأنه مستمرٌّ على كفره، وهذا معروفٌ في استعمال الشرع، يقولون: حَسُنَ إِسْلَامُ

(١) بياض في «م». والمثبت من الأصل.

(٢) في «م»: وكسر. والمثبت من الأصل.

(٣) رواه مسلم (ح: ١٢١).



فلان؛ إذا دخل فيه حقيقة بإخلاص، وساء إسلامه أو لم يُحسِنْ؛ إذا لم يَكُنْ كذلك<sup>(١)</sup>.

(١٢١) قوله: «إِنَّ أَفْضَلَ مَا نُعِدُّ شَهَادَةَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» (نعد) هو بضمّ النون وكسر العين مِنْ أَعَدَّ.

قوله: «تَشْتَرِطُ بِمَاذَا؟ قُلْتُ: أَنْ يُغْفَرَ لِي» الباءُ في (بما) زائدة للتوكيد، أو يَكُونُ معنى «تَشْتَرِطُ» تَحْتَاطُ.

قوله: «فَسْتُونَا عَلَيَّ التُّرَابَ سَنًّا» ضبطه بالإهمال والإعجام.

(١٢٣) قوله: «عَنْ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ثَلَاثَةَ تَابِعِيُونَ.

(١٢٤) قوله: «عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ» إبراهيم النَّخَعِيُّ، وعلقمة هو ابنُ قيسٍ، ثلاثة تابعيون أجلة.

قوله: «إِنَّمَا هُوَ كَمَا قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ» الاتفاقُ على أن لقمان ليس بنبيٍّ، وانفرد عكرمة من بينهم بنبوته، كذا قال النووي حكايةً عن الثعلبي<sup>(٢)</sup>.

قال شيخنا متّع الله بحياته: وفي حفطي من كتاب تخريج أحاديث «المهذب» لابن النقيب شهاب الدين المصري<sup>(٣)</sup> حكايته هذا القول عن غير عكرمة أيضًا.

واسمُ ابنِ لقمان: أَنْعَمُ، قاله الشيخُ محيي الدين، وقال غيره: أَنْعَمُ، وقيل: ماثان، وقيل: مشكور<sup>(٤)</sup>. [٢١/ب]

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢/١٣٦).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٢/١٤٤).

(٣) هو كتاب «الترشيح المذهب في تصحيح المهذب»، وليس مطبوعًا فيما أعلم.

(٤) في «م»: يشكر. والمثبت من الأصل.

وفي «تفسير النسفي»: «أنعم أو اشكر» (٢/٧١٤)، وفي «شرح صحيح مسلم للنووي»: «ويقال:

مشكم» (٢/١٤٤).

(١٢٧) قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ» اسمُ أَبِي عَوَانَةَ الْوَضَّاحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

قوله: «مَا حَدَّثْتُ بِهِ أَنْفُسَهَا» هو بالنصبِ والرفعِ، وهما ظاهران، إلا أن الأولَ أشهرُ وأظهرُ.

(١٢٩) قوله: «إِنَّمَا تَرَكَهَا مِنْ جَرَّايَ» (جَرَّايَ) بفتح الجيم وتشديد الراءِ، وبالمَدِّ والقصرِ لُغَتَانِ، ومعناه: مِنْ أَجْلِي.

(١٣٢) قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو الْجَوَابِ» اسمُهُ الْأَحْوَصُ بْنُ جَوَابٍ.

(١٣٤) قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْمُؤَدَّبُ» اسمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي الْوَضَّاحِ الْمُثَنِّي، كَانَ يُؤَدَّبُ الْمَهْدِيِّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْخُلَفَاءِ، وَثَقَّ أَبَا سَعِيدٍ جَمَاعَةٌ، وَتُكَلِّمَ فِيهِ (خ)، وَلَمْ يُتْرَكْ.

(١٣٧) قوله: «عَنْ مَعْبُدِ بْنِ كَعْبٍ السَّلْمِيِّ» هو بفتح السينِ منسوبٌ إلى بني سَلَمَةَ مِنَ الْأَنْصَارِ.

قوله: «عَنْ أَبِي أُمَامَةَ» هَذَا أَبُو أُمَامَةَ إِيَّاسُ بْنُ ثَعْلَبَةَ الْأَنْصَارِيُّ الْحَارِثِيُّ، وَلَيْسَ هُوَ بِصُدِّيٍّ<sup>(١)</sup> بَنِ عَجَلَانَ، ذَاكَ بَاهِلِيُّ، وَانْظُرْ كَيْفَ مَيَّزَهُ فِي الطَّرِيقِ الثَّانِيَةِ، وَكَوْنُهُ حَارِثِيٍّ<sup>(٢)</sup>، وَقِيلَ: إِنَّهُ بَلَوِيٌّ، وَكَانَ حَلِيفًا لِبَنِي حَارِثَةَ، وَهُوَ ابْنُ أُخْتِ أَبِي بُرْدَةَ ابْنِ نِيَّارٍ، وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ: إِنَّهُ بَلَوِيٌّ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: «اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَعْلَبَةَ»<sup>(٣)</sup>، وَيُقَالُ بِالْعَكْسِ. وَأَبُو أُمَامَةَ هَذَا قَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنَّهُ تُوفِّيَ بَعْدَ أَحَدٍ؛ فَيَكُونُ هَذَا الْحَدِيثُ مُنْقَطِعًا فِي مُسْلِمٍ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْمَتَوَفَّى أُمِيَّةُ بْنُ ثَعْلَبَةَ، وَإِيَّاسٌ تَأَخَّرَ، وَأَخَذَ عَنْهُ التَّابِعِيُّونَ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي الطَّرِيقِ الثَّانِيَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ فِيهَا أَنَّ أَبَا أُمَامَةَ الْحَارِثِيَّ حَدَّثَهُ. [٢٢/أ]

(١) قوله: بصدي. موضعه بياض في «م». والمثبت من الأصل.

(٢) كذا في الأصل، و«م» مرفوعاً على الحكاية، وإن كان خبراً منصوباً للفعل الناسخ (كان).

(٣) «الجرح والتعديل» (٥/٢٠).

قوله: «فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ» هذا الرجل هو محمد بن كعب بن مالك الأنصاري، كذا في مسند بقي بن مخلد، قاله ابن بشكوال<sup>(١)</sup>، قال الذهبي في «تجريد» ما لفظه: «محمد بن كعب بن مالك الأنصاري يُقَالُ لَهُ صَحْبَةٌ، وَهُوَ وَهْمٌ وَرَدَ فِي حَدِيثٍ»<sup>(٢)</sup> انتهى. وقد حمّر عليه؛ فهو عنده تابعي، والله أعلم، وظاهر ما يأتي قريباً ألا<sup>(٣)</sup> يكون هو القائل فانظره.

قوله: «وَإِنْ كَانَ شَيْئًا يَسِيرًا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: وَإِنْ قَضَيْتُ مِنْ أَرَاكَ» في كثير من النسخ: «وَإِنْ قَضَيْتُ» على أنه خبر كان المحذوفة، أو أنه مفعول لفعل محذوف، تقديره: وإن اقتطع قضياً.

(١٣٨) قوله: «عَلَى يَمِينِ صَبْرٍ» (يمين) مضافة إلى (صبر)، وقد تقدّم.

قوله: «كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ أَرْضُ بِالْيَمَنِ» الرجل هو الجفشيش بالجم، وقيل: بالحاء المهملة، وقيل: بالحاء المعجمة، وقاله أبو حاتم<sup>(٤)</sup> بالجم، وكناه أبا الخير، وقال الطبراني: «له صحبة»<sup>(٥)</sup>، ولا رواية عنه.

وفي رواية يُقَالُ لَهُ: الجفشيش بن حصين، وهو بالشين المكررة المعجمة وفتح أوله؛ وقال ابن طاهر: إنه معدان أبو الخير، ويُقَالُ: جَفْشِيشٌ<sup>(٦)</sup> انتهى.

(١) «غوامض الأسماء المبهمة» (٢/٦١٦).

(٢) «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٦١).

(٣) في «م»: إلا أن. والمثبت من الأصل.

(٤) «الجرح والتعديل» (٢/٥٥٠).

(٥) «المعجم الصغير» للطبراني (١/١٤٤).

(٦) «إيضاح الإشكال» (ص ١١٥).

وهو مضبوطٌ في النسخ الصحيحة من «الاستيعاب» بكسر الجيم وسكون الفاء، وقال: «يُقَالُ فِيهِ بِالْجِيمِ وَبِالْحَاءِ وَبِالْخَاءِ يَكْنَى أَبَا الْخَيْرِ، يُقَالُ: اسْمُهُ <sup>(١)</sup> جَرِيرُ بْنُ مَعْدَانَ» <sup>(٢)</sup>، ثم حكى عن عمران بن موسى أنه قاله بضم الجيم.

قوله: «قُلْتُ: إِذَنْ يَخْلِفُ» (يَخْلِفُ) يَجُوزُ نَصْبُهُ وَرَفْعُهُ، قال النووي: «وذكر الإمام أبو الحسين بن خروفٍ في شرح «الجمال» أن الرواية [فيه] <sup>(٣)</sup> برفع الفاء» <sup>(٤)</sup>.

(١٣٩) قوله: «وَخَصَّمُهُ رَبِيعَةُ بْنُ عِيدَانَ» ضَبَطَهُ بَعْضُ الْحَفَاطِ (عِيدَانَ) بكسر [٢٢/ب] العينِ والموحَّدةِ وتشديد الدالِ، وصحَّ القاضي، بل صَوَّبَ (عِيدَانَ) بفتح العينِ وسكونِ الْمُثَنَاءِ تحتَ، وأما في رواية زهيرٍ فَعِيدَانَ؛ بكسر العينِ وسكونِ الموحَّدةِ، ووقع عند ابنِ الحَدَّاءِ عَكْسَ ذَلِكَ؛ فقال: «بِالْفَتْحِ وَالمُثَنَاءِ فِي رِوَايَةِ زُهَيْرٍ، وَبِالْكَسْرِ وَالمَوْحَّدةِ فِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ»، قال القاضي <sup>(٥)</sup>: «وَمَا صَوَّبْنَاهُ أَوْلَا هُوَ قَوْلُ الدَّارَقُطَنِيِّ، وَعَبْدِ الْغَنِيِّ بْنِ سَعِيدٍ، وَابْنِ مَآكُولَا، وَكَذَا قَالَ ابْنُ يُونُسَ فِي «تَارِيخِهِ» <sup>(٦)</sup>.

(١٤٢) قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْهَبِ» أَبُو الْأَشْهَبِ اسْمُهُ جَعْفَرُ بْنُ حَيَّانَ بِالمُثَنَاءِ مِنْ تحتَ.

(١) في «م»: إنه. والمثبت من الأصل، «الاستيعاب».

(٢) «الاستيعاب» (٢٧٦/١).

(٣) في «م»: «في». والمثبت من الأصل.

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦٠/٢).

(٥) نقل القاضي عياض رَجُلَانِ الصَّوَابِ فِي (رَبِيعَةَ بْنِ عِيدَانَ) فِي كِتَابِيهِ «مَشَارِقُ الْأَنْوَارِ» (١١٠/٢)، و«إكمال

المُعْلَم» (٤٤١/١) بِأَنَّ (عِيدَانَ) بفتح العين المهملة وياء بائتين تحتها، وقال: «هذا هو صوابه».

(٦) «شرح صحيح مسلم» (١٦١/٢).

قوله: «عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ» اسْمُ أَبِي الْمَلِيحِ: عامرٌ، وقيل: زيد بن أسامة، هَذَا بَصْرِيٌّ ثَقَّةٌ، تُوْفِّي سَنَةَ ١١٢، وقيل: ١٠٨.

(١٤٣) قوله: «وَأَنَا أَنْتَظِرُ الْآخَرَ»<sup>(١)</sup> الْآخَرُ هُوَ قَوْلُهُ: «ثُمَّ حَدَّثَنَا عَنْ رَفْعِ الْأَمَانَةِ...» إِلَى آخِرِهِ.

قوله: «مِثْلَ الْوَكْتِ» «الْوَكْتُ»: الْأَثَرُ الْيَسِيرُ، قَالَه الْهَرَوِيُّ، وَقَالَ غَيْرُهُ: سَوَادٌ يَسِيرٌ، وَقِيلَ: لَوْنٌ مُخَالَفٌ لِلْوَنِ الَّذِي كَانَ قَبْلَهُ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «مِثْلَ الْمَجَلِّ» الْمَجْلُ بَفَتْحِ الْمِيمِ، وَفَتْحِ الْجِيمِ وَإِسْكَانِهَا لَغْتَانِ، الْمَشْهُورُ الْإِسْكَانُ، يُقَالُ مِنْهُ: مَجَلَّتْ يَدُهُ بِكَسْرِ الْجِيمِ تَمْجَلُّ بَفَتْحِهَا، وَالْمَصْدَرُ بَفَتْحِهَا، وَمَجَلَّتْ بَفَتْحِ الْجِيمِ فِي الْمَاضِي، وَضَمُّهَا فِي الْمُضَارِعِ، وَإِسْكَانِهَا فِي الْمَصْدَرِ، وَالْمَجْلُ: التَّنْفِطُ الَّذِي يَصِيرُ فِي الْيَدَيْنِ مِنَ الْعَمَلِ بِفَأْسٍ أَوْ نَحْوِهَا، وَيَصِيرُ كَالْقُبَّةِ فِيهِ مَاءٌ قَلِيلٌ.

(١٤٤) قوله: «فَأَسْكَتَ الْقَوْمَ» «(أَسْكَتَ الْقَوْمَ) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ، قَالَ جَمْهُورُ أَهْلِ اللُّغَةِ: سَكَتَ وَأَسْكَتَ بِمَعْنَى صَمَتَ، وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: «سَكَتَ صَمَتَ، وَأَسْكَتَ: أَطْرَقَ»<sup>(٣)</sup>. [٢٣/أ]

قوله: «فَأَيَّ قَلْبٍ أَشْرَبَهَا» أَي: دَخَلَتْ فِيهِ دُخُولًا نَامًا.

قوله: «كَالْكُوزِ مُجَخَّيًّا» (مُجَخَّيًّا) بَضَمُّ الْمِيمِ وَفَتْحُ الْجِيمِ، ثُمَّ خَاءٍ مَكْسُورَةٍ مُشَدَّدَةٍ، وَمَعْنَاهُ: مَائِلًا، وَسَيَأْتِي تَفْسِيرُهُ مِنْكَوَسًا.

قوله: «أَنَّ ذَلِكَ الْبَابَ رَجُلٌ يُقْتَلُ أَوْ يَمُوتُ» الرَّجُلُ الَّذِي يُقْتَلُ جَاءَ مَبِينًا فِي الصَّحِيحِ أَنَّهُ عَمْرٌ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «وَأَنْتَظِرُ الْآخَرَ». وَالْمَثْبُتُ مِنْ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ».

(٢) «شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٢/١٦٨).

(٣) «شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٢/١٧١).

قوله: «شِدَّةُ الْبَيَاضِ فِي سَوَادٍ» قال القاضي: «كان بعضُ شيوخنا يَقُولُ إِنَّهُ تَصْحِيفٌ»<sup>(١)</sup>، وهو قولُ أَبِي الْوَلِيدِ الْكِنَانِيِّ الْقَاضِي، قال: «أَرَى أَنْ صَوَابَهُ: شِبْهُ الْبَيَاضِ فِي سَوَادٍ؛ وَذَلِكَ أَنْ شِدَّةَ الْبَيَاضِ فِي السَّوَادِ لَا يُسَمَّى رُبْدَةً، وَإِنَّمَا يُقَالُ لَهَا: بَلَقٌ، إِذَا كَانَ فِي الْجِسْمِ، وَحَوْرًا إِذَا كَانَ فِي الْعَيْنِ، وَالرُّبْدَةُ إِنَّمَا هِيَ شَيْءٌ مِنْ بَيَاضٍ يَسِيرُ يُخَالِطُهُ السَّوَادُ كَلَوْنٍ أَكْثَرَ النِّعَامِ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلنِّعَامَةِ: رُبْدَاءٌ، فَصَوَابُهُ: شِبْهُ الْبَيَاضِ، لَا شِدَّةُ الْبَيَاضِ»<sup>(٢)</sup>.

(١٤٥) قوله: «عَنْ أَبِي حَازِمٍ» أَبُو حَازِمٍ سَلْمَانَ الْأَشْجَعِيّ؛ مَوْلَى عَزَّةَ الْأَشْجَعِيَّةِ.

قوله: «قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا» قال النووي: «ضَبَطْنَاهُ بِالْهَمْزِ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ» «الْغُرَبَاءُ النَّزَاعُ مِنَ الْقِبَائِلِ، قَالَ الْهَرَوِيُّ: «هُمْ الْمَهَاجِرُونَ»»<sup>(٤)</sup>.

(١٤٦) قوله: «حَدَّثَنَا شَبَابَةُ» شَبَابَةُ لَقَبٌ، وَاسْمُهُ مَرْوَانُ، كَذَا قَالَ النَّوَوِيُّ<sup>(٥)</sup>، وَقَدْ جَعَلَهُ الذَّهَبِيُّ فِي الْأَسْمَاءِ، أَعْنِي شَبَابَةَ، وَقَالَ: «وَقِيلَ: اسْمُهُ مَرْوَانُ، وَلَقَبُهُ شَبَابَةُ»<sup>(٦)</sup>.

قوله: «وَهُوَ يَأْرِزُ بَيْنَ الْمَسْجِدَيْنِ، كَمَا تَأْرِزُ الْحَيَّةُ فِي جُحْرِهَا»

(١) انظر: «مشارك الأنوار» (٢/ ٢٤٦).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٢/ ١٧٣).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٢/ ١٧٦).

(٤) «شرح صحيح مسلم» (٢/ ١٧٧).

(٥) «شرح صحيح مسلم» (٢/ ١٧٧).

(٦) نقله الذهبي عن أبي أحمد بن عدي في الكامل، انظر سير أعلام النبلاء (٨/ ١٩٣).

«(تأرز) ضَبَطَهُ صَاحِبُ «المطالع»<sup>(١)</sup> عَنْ أَكْثَرِ الرُّوَاةِ بَرَاءً مَكْسُورَةً، قَالَ: «وَقَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ سِرَاجٍ: بَضَمَ الرَّاءَ»، [٢٣/ب] وَحَكَى الْقَاسِيَّ فَتَحَهَا، وَمَعْنَاهُ: يَنْضَمُّ وَيَجْتَمِعُ، وَ(المسجدَيْن) مَكَّةُ وَالْمَدِينَةُ<sup>(٢)</sup>.

(١٤٨) قَوْلُهُ: «حَتَّى لَا يُقَالَ فِي الْأَرْضِ: اللَّهُ اللَّهُ» قَالَ النُّوويُّ فِي شَرْحِهِ قَوْلُهُ: (اللَّهُ اللَّهُ): «هُوَ بَرَفَعَ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ يَغْلَطُ بَعْضُ النَّاسِ، فَلَا يَرْفَعُهُ»<sup>(٣)</sup> انْتَهَى.

وَقَدْ ذَكَرَ فِيهِ الْقُرْطُبِيُّ فِي آخِرِ «تَذَكُّرَتِهِ»<sup>(٤)</sup> الرِّفْعَ وَالنَّصَبَ، وَالنَّصَبُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِفَعْلٍ تَقْدِيرُهُ: اتَّقَ اللَّهُ.

(١٤٩) قَوْلُهُ: «فَقَالَ: أَحْضُوا إِلَيَّ كَمْ يَلْفُظُ الْإِسْلَامَ» مَعْنَى الْكَلَامِ: عُدُّوا إِلَيَّ كَمْ شَخْصًا يَلْفُظُ بِالْإِسْلَامِ، وَ(كَمْ) اسْتِفْهَامِيَّةٌ، وَحُذِفَتِ الْبَاءُ مِنْ (الْإِسْلَامِ)، وَفِي بَعْضِ الْأَصُولِ: «تَلْفُظُ» بِالتَّاءِ الْمَثْنَاءِ مِنْ فَوْقُ، وَفَتْحِ اللَّامِ وَالْفَاءِ الْمَشْدَدَةِ.

قَوْلُهُ: «وَنَحْنُ مَا بَيْنَ السُّتَمَاءَةِ إِلَى السَّبْعِمِائَةِ» قَالَ النُّوويُّ: «كَذَا وَقَعَ، وَهُوَ مُشْكِلٌ مِنْ حَيْثُ الْعَرَبِيَّةُ، وَلَهُ وَجْهٌ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ (مِائَةً) فِي الْمَوْضِعَيْنِ مَنْصُوبًا عَلَى التَّمْيِيزِ عَلَى قَوْلِ بَعْضِ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ، وَقِيلَ: إِنْ (مِائَةً) فِي الْمَوْضِعَيْنِ مَجْرُورَةٌ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ زَائِدَتَيْنِ وَلَا اعْتِدَادَ بِدُخُولِهِمَا»<sup>(٥)</sup>.

(١) «مطالع الأنوار» (١/٢٣٧).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٢/١٧٧).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٢/١٧٨).

(٤) «التذكرة» للقرطبي (ص ١٣٥١).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢/١٧٩).

(١٥٠) قوله: «إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا» (لَأَرَاهُ) بفتح الهمزة، أي: لأَعْلَمُهُ، قال النوويُّ في شرح هذا الكتاب: «ولا يَجُوزُ ضَمُّهَا؛ فإنه قال: فغَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ مِنْهُ، ولأنه راجعُ النَّبِيِّ ﷺ ثلاثَ مَرَّاتٍ، ولو لم يَكُنْ جَازِمًا باعتقاده لما كَرَّرَ المُرَاجَعَةَ»<sup>(١)</sup>، وقال أبو العباسِ القُرْطُبِيُّ: «إِنَّ الروايةَ بالضمِّ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «عَنْ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي عَامِرٌ» ثلاثةُ تابعيَّونَ، وصالحٌ أكبرُ من الزُّهريِّ؛ فهو من روايةِ الأكابرِ عن الأصاغرِ.

(١٥١) قوله: «نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ» «ذَكَرَ في معناه أقوالٌ كثيرةٌ، من أحسنها ما قاله المُزَنِيُّ صاحبُ الشافعيِّ وجماعاتٌ من العلماء: «إِنَّ الشَّكَّ مستحيلٌ في حقِّ إبراهيمَ؛ فإنَّ الشَّكَّ في إحياءِ الموتى لو كان متطرِّقًا إلى الأنبياءِ، لكانتُ أنا أَحَقُّ بِهِ مِنْ إِبْرَاهِيمَ [وقد علمتم أني لم أشك وأعلموا أن إبراهيمَ لم يشك وإنما خصَّ إبراهيمَ]<sup>(٣)</sup> بالذِّكْر؛ لكونِ الآيةِ قد يَسْبِقُ إلى بعضِ الأذهانِ الفاسدةِ منها [٢٤/أ] احتمالُ الشَّكِّ، ورجَّحَ إبراهيمَ على نفسه تواضعًا»<sup>(٤)</sup>.

قوله: «وَحَدَّثَنِي<sup>(٥)</sup> بِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ الضُّبُعِيُّ» قال النوويُّ: «وهذا مما يُنْكِرُهُ على مسلمٍ مَنْ لا علمَ له ولا خبرةَ لديه؛ لكونِ مسلمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: (وَحَدَّثَنِي<sup>(٦)</sup> بِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ)، فيَقُولُ:

(١) «شرح صحيح مسلم» (١٨١/٢).

(٢) «المفهم شرح تلخيص صحيح مسلم» للقرطبي (١٣١/٢).

(٣) ما بين المعكوفين ليس في «م». ومثبت من الأصل.

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨٣/٢).

(٥) في «م»: «وحدثنا». والمثبت من الأصل.

(٦) في «م»: «وحدثنا». والمثبت من الأصل.



كَيْفَ يَحْتَجُّ بِشَيْءٍ يَشْكُ فِيهِ»، قَالَ: «وَهَذَا خِيَالٌ بَاطِلٌ مِنْ قَائِلِهِ، فَإِنْ مُسْلِمًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَحْتَجَّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ مُتَابِعَةً وَاسْتِشْهَادًا...»<sup>(١)</sup> إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ.

قَوْلُهُ: «حَدَّثَنَا أَبُو أُوَيْسٍ» اسْمُ أَبِي أُوَيْسٍ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُوَيْسٍ بْنِ مَالِكٍ بْنِ أَبِي عَامِرٍ الْأَصْبَحِيُّ.

(١٥٣) قَوْلُهُ: «لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ...» إِلَى آخِرِهِ. الْأُمَّةُ تُطْلَقُ عَلَى مَعَانٍ؛ مِنْهَا: مَنْ صَدَّقَ النَّبِيَّ ﷺ وَأَمَنَ بِمَا جَاءَ بِهِ، وَتَبِعَهُ فِيهِ، وَمِنْهَا: مَنْ بُعِثَ إِلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ، وَمِنْهُ هَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي فِي الْأَصْلِ قَالَهُ بِمَعْنَاهِ النَّوَوِيُّ فِي «تَهْذِيبِهِ»<sup>(٢)</sup>، وَقَالَ فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ»: «وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْيَهُودَ وَالنَّصْرَانِيَّ تَنْبِيْهًا عَلَى مَنْ سِوَاهُمَا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَهُمْ كِتَابٌ، فَإِذَا كَانَ هَذَا شَأْنُهُمْ مَعَ أَنْ لَهُمْ كِتَابًا، فَغَيْرُهُمْ مِمَّنْ لَا كِتَابَ لَهُ أُولَى»<sup>(٣)</sup> انْتَهَى.

(١٥٤) قَوْلُهُ: «فَغَذَّاهَا فَأَحْسَنَ غِذَاءَهَا» بِالتَّخْفِيفِ؛ كَمَا قَالَه النَّوَوِيُّ<sup>(٤)</sup>، وَالثَّانِيَةُ بِالْمَدِّ.

(١٥٥) قَوْلُهُ: «وَلْتَتَرَكَنَّ الْقِلَاصَ فَلَا يُسْعَى عَلَيْهَا» (الْقِلَاصُ) جَمْعُ قُلُوصٍ؛ بِفَتْحِ الْقَافِ، وَهُوَ مِنَ الْإِبِلِ كَالْفَتَاةِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْحَدِثِ مِنَ الرِّجَالِ.

قَوْلُهُ: «وَلْيَدْعُوْنَ إِلَى الْمَالِ» قَالَ النَّوَوِيُّ: «هُوَ بَضْمُ الْوَاوِ وَتَشْدِيدُ

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢/ ١٨٥).

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» (٣/ ١١).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢/ ١٨٨).

(٤) «شرح صحيح مسلم» (٢/ ١٨٨).

النون»<sup>(١)</sup> انتهى، يَعْنِي مع ضَمِّ أَوَّلِهِ؛ لَأَنَّهُ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، أَي: يُدْعَى النَّاسُ، وَإِنَّمَا لَا يَقْبَلُهُ أَحَدٌ لَكثَرَةِ الْأَمْوَالِ، وَقِصْرِ الْأَمَالِ، وَعَدَمِ الْحَاجَةِ، وَقِلَّةِ الرِّعْيَةِ، لِلْعِلْمِ بِقَرَبِ الْقِيَامَةِ.

(١٥٦) قوله: «تَكْرِمَةُ اللَّهِ هَذِهِ الْأُمَّةَ» (تَكْرِمَةٌ) منصوبةٌ إما على المصدرِ، أو على أَنَّهُ مَفْعُولٌ لَهُ، قاله النووي<sup>(٢)</sup>. [٢٤/ب]

(١٥٩) قوله: «فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ» (عَبْدُ اللَّهِ) هذا هو ابنُ مسعودٍ رضي الله عنه.

(١٦٠) قوله: «مِنَ الْوَحْيِ الرَّؤْيَا الصَّادِقَةَ»<sup>(٣)</sup> (مِنَ) هنا لبيان الجنس أو للتبعض، قولان.

قوله: «مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ» فَلَقُ الصُّبْحِ وَفَرَّقُهُ ضِيَاؤُهُ وَانْتِشَارُهُ.

قوله: «مَا أَنَا بِقَارِيٍّ» (مَا) نَافِيَةٌ، هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَقِيلَ: إِنَّهَا اسْتِفْهَامِيَّةٌ، وَضَعُفَ بِإِدْخَالِ الْبَاءِ فِي الْخَبَرِ.

قوله: «فَغَطَّنِي» أَي: عَصَرَنِي وَضَمَّنِي.

قوله: «بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ» (الْجَهْدَ) بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ: الْمَشَقَّةُ وَالْغَايَةُ، وَالذَّالُ مَنْصُوبَةٌ وَمَرْفُوعَةٌ.

قوله: «تَرَجُّفُ بَوَادِرُهُ» الْبَوَادِرُ جَمْعُ بَادِرَةٍ؛ وَهِيَ اللَّحْمَةُ الَّتِي بَيْنَ الْمَنْكِبِ وَالْعُنُقِ.

قوله: «فَقَالَ وَرَقَةُ: هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى مُوسَى» النَّامُوسُ هُوَ جَبْرِيلُ، وَهُوَ فِي اللُّغَةِ صَاحِبُ سَرِّ الْخَيْرِ، وَالْجَاسُوسُ صَاحِبُ سَرِّ الشَّرِّ.

(١) في «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢/١٩٢): «هو بضم العين وفتح الواو وتشديد النون».

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢/١٩٤).

(٣) في «م»: «الصالحة. والمثبت من «صحيح مسلم».

قوله: «يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعًا» (جذعًا) منصوبٌ على خبرٍ (كان) المحذوفة، تقديره: ليتني أكون فيها جَذَعًا، قاله الخطَّابِيُّ والمَازِرِيُّ، وهذا يَجِيءُ على مذهبِ الكوفيين.

وقال القاضي: «الظاهرُ عندي أنه منصوبٌ على الحال، وخبرٌ (ليت) قوله: (فيها)»<sup>(١)</sup>، وقد صحَّح النوويُّ ما قاله القاضي، وعزاه لأهل المعرفة والتحقيق<sup>(٢)</sup>.

(١٦١) قوله: «فَإِذَا الْمَلِكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِرَاءَ جَالِسًا...» إلى آخره. (جالسًا) نُصِبَ على الحال. [٢٥/أ]

قوله في روايةِ يونسَ: «فَجُثِّتُ مِنْهُ فَرَقًا» قال النوويُّ في هذا المكان: «وقال في روايةٍ عُقِيلٌ وَمَعْمَرٌ: (فَجُثِّتُ) بعدَ الجيمِ ثَاءً انْثْنَانِ»، قال النوويُّ: «هذا هو الصوابُ في روايةِ الثلاثةِ يَعْنِي أن الأوْلَى بالهمزِ، والثانية والثالثة بالثائِنِ المثلَّثَيْنِ، وذكر القاضي عياضٌ أنه ضبطه على ثلاثة أوجهٍ؛ منهم مَنْ ضبطه بالهمزة في المواضعِ الثلاثةِ، ومنهم من ضبطه بالثاءِ في المواضعِ الثلاثةِ.

قال القاضي<sup>(٣)</sup>: «وأكثرُ الرواياتِ للكتابِ على أنه بالهمزِ في الموضعينِ، وهما روايةُ يونسَ وعُقِيلٍ، وبالثاءِ في الموضعِ الثالثِ، وهو روايةُ مَعْمَرٍ. وهذه الأقوالُ التي نقلها القاضي كلها خطأ ظاهرٌ؛ فإن مسلمًا رحمه الله تعالى - قال في روايةٍ عُقِيلٍ: (ثم ذكر مثلَ حديثِ يونسَ غيرَ أنه قال: «فَجُثِّتُ مِنْهُ فَرَقًا»)، ثم قال مسلمٌ في روايةٍ مَعْمَرٍ أنها نحوُ حديثِ يونسَ إلا أنه قال: «فَجُثِّتُ مِنْهُ»، كما قال عُقِيلٌ؛ فهذا

(١) «إكمال المُعْلِمِ (١/ ٤٨٩).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢/ ٢٠٣-٢٠٤).

(٣) «إكمال المُعْلِمِ (١/ ٤٩٠).

تصريحٌ من مسلم بأن روايةَ مَعْمَرٍ وَعَقِيلٍ مُتَّفَقَتَانِ في هذه اللفظة، وأنهما مخالفتان<sup>(١)</sup> لروايةِ يُونُسَ فيها؛ فبطلَ بذلك قولُ مَنْ قال: الثلاثة [٢٥/ب] بالشاء أو بالهمزة. وبطلَ أيضًا قولُ مَنْ قال: إن روايةَ يُونُسَ وَعَقِيلٍ مُتَّفَقَةٌ، وروايةُ مَعْمَرٍ مخالفةٌ لروايةِ عَقِيلٍ. وهذا ظاهرٌ لا خفاءَ به، ولا شكَّ فيه<sup>(٢)</sup> انتهى.

قوله: «حَتَّى هَوَيْتُ إِلَى الْأَرْضِ» يُقَالُ: هَوَى إِلَى الْأَرْضِ وَأَهْوَى لَغْتَانِ، معنَاهما سقط، وقد غلِطَ مَنْ أَنْكَرَ (هوى)، وقال: لا يُقَالُ إِلَّا بِالْهَمْزِ.

قوله: «أَيُّ الْقُرْآنِ أَنْزَلَ قَبْلُ؟ قَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَدَّثِرُ﴾»<sup>(٣)</sup>، فَقُلْتُ: أَوْ ﴿أَقْرَأُ﴾<sup>(٤)</sup>... إلى آخره. الصحيحُ أن أولَ ما نَزَلَ ﴿أَقْرَأُ﴾، كما هو مصرَّحٌ به في حديثِ عائشةَ، وأما ﴿يَا أَيُّهَا الْمَدَّثِرُ﴾ فكان نزولُها بعد الفترة، كما صرح به في روايةِ الزُّهريِّ.

(١٦٢) قوله: «حَدَّثَنَا ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ» نسبةٌ إلى بُنَانَةَ، قبيلةٌ معروفةٌ. قوله: «فَرَبَطْتُهُ بِالْحَلْقَةِ» (الحلقة) يَأْسِكُنِ اللَّامَ، وَحَكَى الْجَوْهَرِيُّ<sup>(٥)</sup> وغيره فتحها.

قوله: «اخْتَرْتَ الْفِطْرَةَ» فَسَّرُوا الْفِطْرَةَ هُنَا بِالْإِسْلَامِ وَالْإِسْتِقَامَةِ. قوله: «قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ» مرادهُ الإسراءُ وصعودُ السمواتِ، وليس مرادهُ الاستفهامُ عن أصلِ البعثةِ والرسالةِ، فإن ذلك لا يَخْفَى عليه إلى هذه المدةِ، هذا هو الصحيحُ.

(١) في (م): «مختلفتان». والمثبت من الأصل.

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢/٢٠٦-٢٠٧).

(٣) سورة المدثر، الآية: (١).

(٤) سورة اقرأ، الآية: (١).

(٥) «الصحاح للجوهري» (٤/١٤٦٢).

قوله: «ثُمَّ أُنْزِلَتْ» في رواية البرقاني: «ثُمَّ أُنْزِلَتْ عَلَى طَسْتٍ<sup>(١)</sup> مِنْ ذَهَبٍ مَمْلُوءَةٍ حِكْمَةً وَإِيمَانًا»: قال النووي: «وَمُقْتَضَى رواية البرقاني (أُنْزِلَتْ) بفتح اللام وإسكان التاء، وكذلك ضبطناه في الجمع بين الصحيحين للحميدي»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «ثُمَّ لَأَمَهُ» على وزن (ضَرَبَهُ)، وفيه لغة أخرى (لَأَمَهُ) بالمد على وزن (أَذَنَهُ)، ومعناه جمعه وضمه.

قوله: «قَدْ كُنْتُ أَرَى أَثَرَ ذَلِكَ الْمَخِيطِ فِي صَدْرِهِ» (المخيط) بكسر الميم [٢٦/أ] وإسكان الخاء وهو الإبرة، كذا ضبطه الشيخ محيي الدين في «شرح»<sup>(٣)</sup>.

(١٦٣) قوله: «فَإِذَا رَجُلٌ عَنْ يَمِينِهِ أَسْوَدَةٌ وَعَنْ يَسَارِهِ أَسْوَدَةٌ» (الأسودَةُ) جمعُ سَوَادٍ، وهو الشخصُ، وقد جاء أن أرواحَ الكفارِ في سَجِّينَ، وأن أرواحَ المؤمنينَ منعمَةٌ في الجنة، فيَحْتَمِلُ أنها تُعْرَضُ على آدمَ أَوْقَاتًا<sup>(٤)</sup>، فوافقَ وقتَ عرضِها مرورُ النبي ﷺ وَيَحْتَمِلُ أن كونهم في النارِ والجنةِ إنما هو في أوقاتٍ دونَ أوقاتٍ؛ بدليل قوله: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾<sup>(٥)</sup>، وبقوله عليه السلام في المؤمنِ عَرَضُ منزله من الجنةِ عليه، وقيل له هذا: «مَقْعَدُكَ حِينَ يَبْعَثُكَ اللَّهُ إِلَيْهِ»<sup>(٦)</sup>، وَيَحْتَمِلُ أن الجنةَ في جهةِ يمينِ آدمَ، والنارَ في جهةِ شماله، وكلاهما حيثُ شاء الله.

(١) في «م»: طشت. والمثبت من الأصل.

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٢/٢١٦).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (١/٢١٧).

(٤) في «م»: أوقاتُها. والمثبت من الأصل.

(٥) سورة غافر، الآية: (٤٦).

(٦) أخرجه البخاري في (ح: ١٣٩٧، ح: ٦٥١٥)، ومسلم (ح: ٢٨٦٦).

قوله: «وَأَخْبَرَنِي ابْنُ حَزْمٍ» (ابن حزم) هذا هو أبو بكر بن محمد بن عمرو، ابن حزم الأنصاري المدني قاضيها، ويُقال: اسمه أبو بكر وكنيته أبو محمد، ويُقال: اسمه كنيته<sup>(١)</sup>.

وقال الرشيد: «ولا نعلم له سماعاً من أحدٍ من الصحابة، وإنما يروى عن أبيه، وعمر ابن عبد العزيز، وعمر بن عبد الرحمن، وغيرهم من التابعين، وإن كان أبوه قد وُلِدَ في حياة رسول الله ﷺ سنة تسع من الهجرة، وقيل: سنة عشر، لكنه معدود في التابعين.

وأما رواية أبي بكر عن أبي حبة فغير متصلة بلا شك؛ لأن أبا حبة قُتِلَ يوم أُحُدٍ، وكانت في الثالثة، وأبو بكر تُوفِّيَ سنة عشرين ومائة، وهو ابن أربع وثمانين سنة، فيما ذكر غير واحد من العلماء، فيكون مولده على هذا سنة سبع وثلاثين من الهجرة؛ فلا يتصور [١٦ / ب] إدراكه له.

وأما روايته عن ابن عباس فغير معروفة، لكنها جائزة ممكنة لإدراكه له؛ لأن ابن عباس تُوفِّيَ سنة ثمان وستين من الهجرة، وقيل: سنة ٦٩، وقيل: سنة ٧٥؛ فإدراكه له معلوم، غير مشكوك فيه، وسماعه منه ممكن جائز، وهذا محمول على الاتصال عند مسلم، حتى يقوم دليل على أنه لم يسمع منه.

وأبو حبة البدرى اسمه عامر، وقيل: مالك، وقيل: ثابت، واختلف في ضبطه على ثلاثة أقوال؛ فقليل: أبو حبة بواحدة، وقيل: بالثنون، وقيل: بالياء باثنتين من تحتها، والصحيح الأول، وذكر ابن عبد البر في «استيعابه» بنحوه، وقيل في اسمه غير ذلك، ولا خلاف أنه بالحاء المهملة<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (١٩٦/٢).

(٢) انظر «غرر الفوائد المجموعة» للرشيد العطار (ص ٢٣٥).

قوله: «فَإِذَا فِيهَا جَنَابُ اللَّوْلُو» (الجنابُ) واحدته <sup>(١)</sup> جُنْبَذَةٌ، وهي القِبابُ، أعني الجنابُ، وما وقع في (خ) <sup>(٢)</sup>: «جبايل»، قال الخطَّابي وغيره: «هو تصحيفٌ» <sup>(٣)</sup>، والله أعلم.

(١٦٤) قوله: «وَنَهْرَانِ بَاطِنَانِ» قال مقاتل: «الباطنانِ السلسيلُ والكوثرُ» <sup>(٤)</sup>.

قوله: «آخِرُ مَا عَلَيْهِمْ» قال في «المطالع»: «رُويَناهُ برفعِ الرَاءِ ونصبِها؛ فالنصبُ على الظرفِ، والرفعُ على تقدير: ذلك آخِرُ ما عليهم»، قال: «والرفعُ أوجهٌ» <sup>(٥)</sup>.

قوله: «فَشَقَّ مِنَ النَّحْرِ إِلَى مَرَاقِّ الْبَطْنِ» (مراق) بفتح الميم وتشديد القاف، وهو ما سفلُ من البطنِ ورقُّ جلده، قال الجوهري: «لا واحد له» <sup>(٦)</sup>، وقال غيره <sup>(٧)</sup>: «واحدته مَرَقٌّ» <sup>(٨)</sup>.

قوله: «قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْعَالِيَةِ» اسمه: رُفِيعٌ بضمِّ الراءِ.

قوله: «قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: -يَعْنِي مَرَزْتُ- لَيْلَةً أُسْرِيَ بِي عَلَى مُوسَى»: قال النووي: «وسقطتْ (مَرَزْتُ) مِنْ [٢٧/أ] معظمِ النسخِ ولا بدَّ منها» <sup>(٩)</sup>.

(١) في «م»: واحده. والمثبت من الأصل.

(٢) «صحيح البخاري (ح: ٣٤٩).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢/٢٢٣).

(٤) «شرح صحيح مسلم» (٢/٢٢٤).

(٥) «مطالع الأنوار» (١/٢١٠).

(٦) انظر «الصحاح» مادة (رقق) (٤/١٤٧٣).

(٧) في «م»: «غير» بدون هاء.

(٨) قاله ابن قُزُوقٍ في «مطالع الأنوار» (٣/١٨٢)، ونقله عنه النووي في «شرحه على مسلم» (٢٨/٢٢٦).

(٩) «شرح صحيح مسلم» (٢/٢٢٧).

(١٦٥) قوله: «سَبَطَ الرَّأْسِ» (سَبَطَ) بفتح الباء وكسرِها لغتان، وَيَجُوزُ إسكانُ الباءِ مع كسرِ السينِ ومع فتحِها للتخفيفِ، كما جاء في (كَتِفٍ) وبابه، والسَّبَطُ هو المُسْتَرَسِلُ الذي ليس فيه تَكْسَرٌ.

(١٦٦) قوله: «ثُمَّ أَتَى عَلَى ثِيَّةٍ هَرَشَى» (هَرَشَى) بفتح الهاء وإسكانِ الراءِ وبالشينِ المعجمةِ مقصورةُ الألفِ، وهو جبلٌ على طريقِ الشامِ والمدينةِ قريبٌ من الجُحْفَةِ.

قوله: «وَاضِعًا إِبْصَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ» فيه استحبابُ وضعِ الإصبعِ في الأذنِ عند رفعِ الصوتِ بالأذانِ ونحوه مما يُسْتَحَبُّ له رفعُ الصوتِ، ولا يَتِمُّ هذا الاستدلالُ إلا إذا قلنا أن شرعَ مَنْ قَبَلْنَا شرعٌ لنا، وفيه خلافٌ.

قوله: «هَرَشَى أَوْ لَفَتْ» («لَفَتْ» بفتح اللام وسكونِ الفاءِ عن أبي بحر<sup>(١)</sup>)، وبفتحِهما<sup>(٢)</sup> عن القاضي أبي عليٍّ، وعن غيرِهما «لِفَتْ» على وزنِ (مثل)، قال في «المطالع»: «وكذا نَبَّهَنِي عليه أبو الحسين، وكذا ذَكَرَهُ ابنُ هُشَامٍ، وهي ثِيَّةٌ بَيْنَ مَكَّةَ والمدينةِ»، قال معناه في «المطالع»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «خِطَامُ نَاقَتِهِ لَيْفٌ خُلْبَةٌ» رُويَ بتنوينِ (ليفٌ)، ورُويَ بإضافتهِ إلى (خُلْبَةٍ) فَمَنْ نَوَّنَ جَعَلَ (خُلْبَةً) بدلًا أو عطفَ بيانٍ.

قوله في وصفِ عيسى ﷺ بأنه: «أَحْمَرٌ» من روايةِ أبي هريرةَ، وفي روايةِ ابنِ عمرَ بعدها بأنه: «آدَمٌ» والآدَمُ: الأَسْمَرُ، «وقد رَوَى (خ) عن ابنِ عُمرَ أنه أنكَرَ [٢٧/ب] روايةَ «أَحْمَرٍ»، وحلفَ أن النبيَّ ﷺ لم

(١) قوله: بحر. موضعه طمس في «م». والمثبت من الأصل، و«مطالع الأنوار».

(٢) في «م»: وبفتحها. والمثبت من الأصل، «مطالع الأنوار».

(٣) «مطالع الأنوار» (٣/٤٨٠).



يَقُلُّهُ، يعني وأنه اشتبه على الراوي، فيَجُوزُ أن يتأوَّلَ<sup>(١)</sup> الأحمر على  
الآدم، ولا يَكُونُ المراد حقيقة الحُمرة والأدْمَة، بل ما قاربها<sup>(٢)</sup>.

(١٦٩) قوله: «أَرَانِي لَيْلَةً عِنْدَ<sup>(٣)</sup> الْكَعْبَةِ» «أَرَانِي» بفتح الهمزة من  
رؤية العين كذا قاله في المطالع<sup>(٤)</sup> وغيره.

قوله: «كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَأَيْ مِنَ اللَّمَمِ» (اللَّمَّةُ) الشعرُ الْمُتَدَلِّي  
الذي يجاوزُ شحمة الأذنين، فإذا بلغ المنكبين فهو جُمَّةٌ، وقد وقع  
فيه اختلافٌ بين أهل اللغة.

قوله: «إِذَا أَنَا بِرَجُلٍ جَعَدَ قَطَطٍ أَعْوَرَ الْعَيْنِ الْيُمْنَى كَأَنَّهَا عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ»  
(طَافِيَةٌ) بالهمز وعدمه؛ فَمَنْ هَمَزَ قال: معناه ذَهَبَ ضَوْؤُهَا، وَمَنْ لَمْ  
يَهْمِزْ قال: معناه نَاتِيَةٌ بَارِزَةٌ، ثم إنه جاء أَعْوَرَ الْعَيْنِ الْيُمْنَى، وجاء  
أَعْوَرَ الْعَيْنِ الْيُسْرَى، وهما في (م) جميعًا في آخره، وكلاهما صحيحٌ؛  
فإن اليمنى ذاهبةٌ واليسرى معيوبةٌ، وكلُّ معيوبٍ أَعْوَرٌ<sup>(٥)</sup>.

قوله: «كَأَشْبَهَ مَنْ رَأَيْتُ» (رَأَيْتُ) بضم التاء وفتحها، كذا ضبطه  
الشيخ محيي الدين<sup>(٦)</sup>.

(١٧٠) قوله: «فَجَلَا اللَّهُ لِي بَيْتَ الْمَقْدِسِ» (جَلَا) حُكِيَ بِتَشْدِيدِ  
اللام وتخفيفها.

(١٧٣) قوله: «عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَدِيٍّ عَنْ طَلْحَةَ عَنْ مُرَّةَ» هؤلاء  
الثلاثة تابعيون كوفيون.

(١) قوله: أن يتأوَّل. في «م»: بتأول. والمثبت من الأصل.

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٢/٢٣٢-٢٣٣).

(٣) في «م»: «على». والمثبت من صحيح مسلم.

(٤) «مطالع الأنوار» (٣/١٠٢).

(٥) «مطالع الأنوار» (٣/٢٩٦)، و«شرح صحيح مسلم» (٢/٢٣٥).

(٦) «شرح صحيح مسلم» (٢/٢٣٦-٢٣٧).

قوله: «قَالَ: لَمَّا أُسْرِيَ بِرَسُولِ اللَّهِ أَنْتَهِيَ بِهِ إِلَى سِدْرَةِ الْمُتَنَهَى، وَهِيَ فِي السَّمَاءِ السَّادِسَةِ» كذا هو في جميع الأصول (السادسة)، وقد تقدّم في الروايات الأخر من حديث أنس أنها فوق السماء السابعة، قال القاضي: «كونها في السابعة هو الأصحُّ وقول الأكثرين، وهو الذي يَقْتَضِيهِ الْمَعْنَى»<sup>(١)</sup>، وتسميتها بالمتنهي قال النووي: «قلت: ويُمكنُ أَنْ نَجْمَعَ [٢٨/أ] بَيْنَهُمَا؛ فَيَكُونُ أَصْلُهَا فِي السَّادِسَةِ، وَمَعْظَمُهَا فِي السَّابِعَةِ، فَقَدْ عَلِمَ أَنَّهَا فِي نَهَايَةِ مِنَ الْعِظَمِ...»<sup>(٢)</sup> إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ.

قوله: «مِنْ أُمَّتِهِ شَيْئًا الْمُقْحَمَاتُ» (المُقْحَمَاتُ) بكسر الحاء: الذنوبُ الْعِظَامُ.

قوله: «حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ» اسْمُ أَبِي الرَّبِيعِ سَلِيمَانُ بْنُ دَاوُدَ الزَّهْرَانِيُّ بِفَتْحِ الزَّايِ.

(١٧٤) قوله: «أَخْبَرَنَا الشَّيْبَانِيُّ» هُوَ أَبُو إِسْحَاقَ، وَاسْمُهُ سَلِيمَانُ بْنُ فَيْرُوزَ، وَقِيلَ: ابْنُ خَاقَانَ، وَقِيلَ: ابْنُ عَمْرٍو<sup>(٣)</sup>، وَهُوَ تَابِعِيٌّ.

قوله: «قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ مُسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى جَبْرِيلَ لَهُ سِتْمَائَةٌ جَنَاحُ» هَذَا الَّذِي قَالَهُ ابْنُ مُسْعُودٍ هُوَ مَذْهَبُهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ مِنَ الْمَفْسِّرِينَ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ رَأَى رَبَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ثُمَّ اخْتَلَفَ هَؤُلَاءِ؛ فَذَهَبَ جَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّهُ ﷺ رَأَى رَبَّهُ بِفَوَادِهِ دُونَ عَيْنَيْهِ، وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّهُ رَأَاهُ بِعَيْنِهِ، وَمَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ﴾<sup>(٤)</sup>؛ أَي: جَبْرِيلَ؛ قَالَ: «وَعَلَيْهِ تَدُلُّ الضَّمَائِرُ»<sup>(٥)</sup>.

(١) «إكمال المعلم» (١/٥٢٥).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٣/٢).

(٣) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (١١/٤٤٤).

(٤) سورة النجم، الآية: (١٣)، وسورة التكويد، الآية: (٢٣).

(٥) «الرد على المنطقيين» (ص ٥٤١)، ودرء تعارض العقل والنقل» (٥/٣١٩).

(١٧٦) قوله: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ زِيَادِ بْنِ الْحَصِينِ أَبِي جَهْمَةَ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ هُوَ لَاءِ الثَّلَاثَةِ تَابِعُونَ.

(١٧٧) قوله: «عَنْ مَسْرُوقٍ» قال أبو سعد<sup>(١)</sup> السَّمْعَانِيُّ فِي «الْأَنْسَابِ»: «سُمِّيَ مَسْرُوقًا؛ لِأَنَّهُ سَرَقَهُ إِنْسَانٌ فِي صِغَرِهِ، ثُمَّ وَجِدَ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «عِظْمُ خَلْقِهِ» (عِظْمٌ) وَ(عِظْمٌ) ضَبَّطَ بِهِمَا؛ أَي: بَضَمَ الْعَيْنِ وَإِسْكَانِ الظَّاءِ، وَبَكَسَرِهَا وَفَتَحَ الظَّاءِ، قَالَ النُّوويُّ: «وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ»<sup>(٣)</sup>. [٢٨/ب]

قوله: «أَوَلَمْ تَسْمَعْ أَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا...» إِلَى آخِرِهِ. (وَمَا كَانَ) بِالْوَاوِ، قَالَ النُّوويُّ: «كَذَا هُوَ فِي مُعْظَمِ الْأَصُولِ؛ يَعْنِي بِحَذْفِ الْوَاوِ». قَالَ النُّوويُّ: «وَلَكِنْ لَا يَضُرُّ هَذَا فِي الرِّوَايَةِ وَالِاسْتِدْلَالِ؛ لِأَنَّ الْمُسْنَدَ لَيْسَ مَقْصُودُهُ التَّلَاوَةُ عَلَى وَجْهِهَا»<sup>(٤)</sup>، وَإِنَّمَا مَقْصُودُهُ بَيَانُ مَوْضِعِ الدَّلَالَةِ؛ فَلَا يُوَثِّرُ حَذْفُ الْوَاوِ فِي ذَلِكَ، وَقَدْ جَاءَ لِهَذَا نَظَائِرُ كَثِيرَةٌ فِي الْحَدِيثِ؛ مِنْهَا قَوْلُهُ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ﴾<sup>(٥)</sup>، وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾<sup>(٦)</sup>، هَكَذَا هُوَ فِي رَوَايَاتِ<sup>(٧)</sup> الْمُحَدِّثِينَ فِي الصَّحِيحِينَ، وَالتَّلَاوَةُ بِالْوَاوِ فِيهِمَا<sup>(٨)</sup> انْتَهَى.

قوله: «عَنْ ابْنِ أَشْوَعٍ» اسْمُ ابْنِ أَشْوَعٍ سَعِيدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ أَشْوَعٍ ثَقَّةٌ.

(١) فِي «م»: سَعِيدٌ. وَالمُثَبَّتُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٢) «الْأَنْسَابِ» (٤٢٧/١٣).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٩/٣-١٠).

(٤) قوله: عَلَى وَجْهِهَا. فِي «م»: «وَعَلَى هَذَا وَجْهِهَا». وَالمُثَبَّتُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٥) سُورَةُ هُودَ، الْآيَةُ: (١١٤).

(٦) سُورَةُ طهَ، الْآيَةُ: (١٤).

(٧) فِي «م»: رَوَايَةٌ. وَالمُثَبَّتُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٨) «شرح صحيح مسلم» (٩/٣).

(١٧٨) قوله: «قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ؟ قَالَ: «نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ» قَالَ شَيْخُنَا مَتَّعَ اللَّهُ بِحَيَاتِهِ: «هَذَا الْحَدِيثُ ذَكَرَهُ شَيْخُنَا الْعِرَاقِيُّ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْإِحْيَاءِ فِي كِتَابِ الْمَحَبَّةِ وَالشُّوقِ»<sup>(١)</sup> وَالرَّضِيُّ؛ فَقَالَ فِيهِ: «قَالَ فِيهِ أَحْمَدُ: مَا زِلْتُ لَهُ مُنْكَرًا، وَقَالَ ابْنُ خُزَيْمَةَ: فِي الْقَلْبِ مِنْ صَحَّةِ إِسْنَادِهِ شَيْءٌ، مَعَ أَنْ فِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ: «رَأَيْتُ نُورًا أَنَّى أَرَاهُ»، وَرَجَالُ إِسْنَادِهَا رَجَالُ الصَّحِيحِ»<sup>(٢)</sup> انْتَهَى.

وقوله: «نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ» مَنْوُونٌ، وَالْهَمْزَةُ مِنْ (أَنَّى) مَفْتُوحَةٌ، وَالنُّونُ مُشَدَّدَةٌ مَفْتُوحَةٌ، وَ(أَرَاهُ) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ، هَكَذَا رَوَاهُ جَمِيعُ الرُّوَاةِ فِي جَمِيعِ الْأَصُولِ وَالرِّوَايَاتِ، وَمَعْنَاهُ: حُجَابُهُ نُورٌ فَكَيْفَ أَرَاهُ؟ قَالَ الْمَازِرِيُّ: «الضَّمِيرُ فِي (أَرَاهُ) عَائِدٌ عَلَى اللَّهِ، وَمَعْنَاهُ: أَنْ النُّورَ مَنَعَنِي مِنَ الرُّؤْيَةِ، كَمَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِإِغْشَاءِ الْأَنْوَارِ الْأَبْصَارَ وَمَنْعِهَا مِنْ إِدْرَاكِ مَا حَالَتْ بَيْنَ الرَّائِي وَبَيْنَهُ» وَرُوي: «نُورَانِي أَرَاهُ»<sup>(٣)</sup> بَفَتْحِ [أ/٢٩] الرَّاءِ وَكَسْرِ النُّونِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ رَاجِعًا إِلَى مَا سَبَقَ؛ أَي: خَالِقُ النُّورِ الْمَانِعُ مِنْ رُؤْيِيهِ؛ فَيَكُونُ مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ.

قال القاضي: هذه الرواية لم تقع إلينا، ولا رأيته في شيء من الأصول، ومن المستحيل أن تكون ذات الله نورًا، إذ النور<sup>(٤)</sup> من جملة الأجسام، والله تعالى يتعالى عن ذلك، هذا مذهب جميع المسلمين، ومعنى قوله: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾<sup>(٥)</sup>، وما جاء في الأحاديث من

(١) في «م»: والأشواق. والمثبت من الأصل.

(٢) «المغني عن حمل الأسفار» للعراقي (١٦٧٦).

(٣) في «م»: «أَنَّى أَرَاهُ». والمثبت من الأصل، «المعلم» (١/٣٣٥).

(٤) قوله: إذ النور. في «م»: والنور. والمثبت من الأصل.

(٥) سورة النور، الآية: (٣٥).

تسميته بالنور فمعناه ذو نورهما وخالفه، وقيل: هادي أهل السموات والأرض، وقيل: منور قلوب عباده المؤمنين، وقيل: معناه ذو البهجة والجمال<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

(١٧٩) قوله: «لَأُخْرِقْتُ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ» (سُبُحَاتُ) بضم السين والباء الموحدة، ورفع المثناة من فوق في آخره، وهي جمع سُبْحَةٍ، قالوا: ومعنى سُبُحَاتِ وجهه: نوره وجلاله وبهاؤه<sup>(٢)</sup>، وقوله «مِنْ خَلْقِهِ» (مِنْ) لِيَبَانَ الْجِنْسُ لَا لِلتَّبْعِيضِ. (١٨٠) قوله: «عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ» اسم أبي بكر: عمرو، وقيل: عامر.

قوله: «فِي جَنَّةٍ عَدْنٍ» أي: والناظرون في جنة عدن، فهي ظرف للناظر.

(١٨١) قوله: «حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ صُهَيْبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ» هكذا روى هذا الحديث (ت س ق)<sup>(٣)</sup> وغيرهم من رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن ابن أبي ليلى عن صهيب مرفوعاً، قال (ت) وأبو مسعود<sup>(٤)</sup> الدمشقي وغيرهما: «لَمْ يَرَوْهُ هَكَذَا مَرْفُوعاً عَنْ ثَابِتٍ غَيْرُ<sup>(٥)</sup> حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَرَوَاهُ سَلِيمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ وَحَمَّادُ بْنُ وَاقِدٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى [٢٩/ب] مِنْ<sup>(٦)</sup> قَوْلِهِ، لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ

(١) انظر «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (١/٥٣٣).

(٢) قوله: وبهاؤه. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٣) «جامع الترمذي» (ج: ٢٥٥٢)، (ح: ٣١٠٥)، و«السنن الكبرى للنسائي»، (ج: ٧٧١٨، ح: ١١١٧٠)، و«سنن ابن ماجه» (ح: ١٨٧).

(٤) في «م»: معبد. والمثبت من الأصل.

(٥) في «م»: عن. والمثبت من الأصل.

(٦) قوله: من. ليس في م. ومثبت من الأصل.

النبي ولا صهيبي، وما قاله هؤلاء ليس بقادح في الحديث وصحته؛ فإن المذهب الصحيح المختار الذي ذهب إليه الفقهاء وأصحاب الأصول والمحققون من المحدثين وصححه الخطيب: أن الحديث إذا رواه بعض الثقات متصلاً، وبعضهم مراسلاً، أو بعضهم مرفوعاً، وبعضهم موقوفاً، فالحكم للمتصل والمرفوع؛ لأنها زيادة علم<sup>(١)</sup>.  
 (١٨٢) قوله: «وَقَدْ اِمْتَحَشُوا» (امْتَحَشُوا) بفتح التاء المثناة فوق، والحاء المهملة، وبالشين المعجمة، ومعناه: أحرقوا، قال القاضي: «ورواه بعض شيوخنا بضم التاء وكسر الحاء»<sup>(٢)</sup> ذكره الشيخ محيي الدين النووي في «شرحه»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «كَمَا تَبَيَّنَتِ الْحَبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ» (الحبة) بكسر الحاء هي بذور البقول والعشب ينبت في البراري وجوانب السيول، وجمعها حَبَبٌ بكسر الحاء وفتح الباء.  
 قوله: «انْفَهَقَتْ لَهُ الْحَبَّةُ»: أي: انفتحت واتسعت.

قوله: «فَرَأَى مَا فِيهَا مِنَ الْخَيْرِ وَالسُّرُورِ» (الخير) بفتح الخاء المعجمة، ثم مناة تحت، هذا المعروف، وحكى القاضي أن بعض الرواة في (م) رواه: «الخبَر» بفتح الحاء المهملة وإسكان الموحدة<sup>(٤)</sup>؛ ومعناه السرور، قال في «المطالع»: «كلاهما صحيح»، قال: «والثاني أظهر» رواه (خ): «الْحَبْرَةُ وَالسُّرُورُ» والْحَبْرَةُ: المسرة<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/٣).

(٢) «إكمال المُعْلَم» (٥٥٤/١).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢٢/٣).

(٤) في المطبوع من «إكمال المُعْلَم» (٥٥٨/١): «الخبَر» بالحاء.

(٥) «مطالع الأنوار» (٢٢٠/٢).

قوله: «قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَشْهَدُ أَنِّي حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ قَوْلَهُ: «ذَلِكَ لَكَ وَعَشْرَةُ أَمْثَالِهِ» مَا وَقَعَ هُنَا فِي (خ) <sup>(١)</sup> أَنْ أَبَا سَعِيدٍ الَّذِي رَوَى: «وَعَشْرَةُ أَمْثَالِهِ»، وَأَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَفِظَ: «وَمِثْلَهُ»، وَقَعَ عَكْسُهُ فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ» <sup>(٢)</sup> مِنْ حَدِيثِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ [٣٠/أ] <sup>(٣)</sup> أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ، وَفِيهِ زِيَادَاتٌ عَلَى مَا فِي الْكُتَابَيْنِ؛ مِنْهَا: أَنَّهُ يَتَمَنَّى مَقْدَارَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَمِنْهَا: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: «وَعَشْرَةُ أَمْثَالِهِ»، وَأَنَّ أَبَا سَعِيدٍ قَالَ: «وَمِثْلَهُ»، فَاعْلَمْهُ.

(١٨٣) قوله: «وَعَبَّرَ أَهْلُ الْكِتَابِ» (عَبَّرَ) بِضَمِّ الْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَفَتْحِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ الْمُشَدَّدَةِ، وَمَعْنَاهُ: بِقَايَاهُمْ، جَمْعُ (غَابِرٍ).

قوله: «لَيْكَادُ أَنْ يَنْقَلِبَ» مَعْنَى (يَنْقَلِبُ) وَاللَّهُ أَعْلَمُ يُنْقَلِبُ عَنِ الصَّوَابِ، وَيَرْجِعُ عَنْهُ لِلَامْتِحَانِ الشَّدِيدِ الَّذِي جَرَى، كَذَا قَالَهُ النَّوَوِيُّ فِي «شَرْحِهِ» <sup>(٤)</sup>.

قوله: «يُضْرَبُ الْجِسْرُ عَلَى جَهَنَّمَ» (الْجِسْرُ) بِفَتْحِ الْجِيمِ وَكسْرِهَا، لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ.

قوله: «وَتَحِلُّ الشَّفَاعَةُ» (تَحِلُّ) بِكسْرِ الْحَاءِ، وَقِيلَ: بِضَمِّهَا؛ أَيْ: تَقَعُ وَيُؤْذَنُ فِيهَا.

قوله: «لَمْ نَذَرْ فِيهَا» (خَيْرًا) بِفَتْحِ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ وَسُكُونِ الْمُشَاءَةِ تَحْتَ؛ أَيْ: صَاحِبَ خَيْرٍ.

قوله: «فِي أَفْوَاهِ الْجَنَّةِ» (الْأَفْوَاهُ) جَمْعُ فُؤْهَةٍ بِضَمِّ الْفَاءِ وَتَشْدِيدِ

(١) «صحيح البخاري» (ج: ٦، ٨٠)، ح: ٦٥٧٤، ح: ٧٤٣٨.

(٢) «مسند أحمد» (ج: ١١٦٦٧).

(٣) كتب بحاشية «م»: الرابع من التعليق على مسلم.

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/٢٧).

الواو المفتوحة، جمعٌ سُمِعَ مِنَ الْعَرَبِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ.

قوله: «أَلَا تَرَوْنَهَا تَكُونُ إِلَى الْحَجَرِ أَوْ إِلَى الشَّجَرِ مَا يَكُونُ إِلَى الشَّمْسِ أَصْيْفَرُ وَأَخْيَضَرُ، وَمَا يَكُونُ مِنْهَا إِلَى الظِّلِّ يَكُونُ أَيْضُ؟» (مَا يَكُونُ) في الموضعين الأولين<sup>(١)</sup>.

قال النووي: «إنها تامةٌ ليس لها خبرٌ، معناه ما<sup>(٢)</sup> تَقَعُ، و(أصيفرُ) و(أخضرُ) مرفوعانِ»، قال: «وأما (يَكُونُ أَيْضُ) فتَكُونُ فيه ناقصةٌ و(أَيْضُ) منصوبٌ وهو خبرها»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «قَرَأْتُ عَلَى عِيسَى بْنِ حَمَادٍ زُغْبَةً» عن الليثِ وعبد الرحمن بن زيد بن أسلمَ وجمع، وعنه (م د س ق)، وابن أبي داودَ، وخلق آخرهم أحمدُ بنُ عيسى الوشاءُ، قال أبو حاتم: «ثقةٌ رضيٌّ»<sup>(٤)</sup>، مات في ذي الحِجَّة سنة ٢٤٨، وأما (زُغْبَةٌ) فبزاي مضمومة، وغين معجمة، بعدها موحدةٌ؛ لقبُ حمادٍ والدِ عيسى، كذا قال الغساني<sup>(٥)</sup>. [٣٠/ب] قوله: «قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: بَلَّغَنِي أَنَّ الْجِسْرَ أَدَقُّ مِنَ الشَّعْرَةِ وَأَحَدٌ مِنَ السَّيْفِ» البلاغُ هو في «المسندِ» مرفوعاً من حديثِ عائشةَ، ولفظه: «وَلَجَهَنَّمَ جِسْرٌ أَدَقُّ<sup>(٦)</sup> مِنَ الشَّعْرَةِ وَأَحَدٌ مِنَ السَّيْفِ» قال الإمامُ أحمدُ: «وحدَّثنا يحيى بن إسحاقَ حدَّثنا ابنُ لهيعةَ عن خالدِ بن أبي عمرانَ عن القاسمِ بنِ محمدٍ عن عائشةَ»، وساق الحديث<sup>(٧)</sup>.

(١) في «م»: الأول. والمثبت من الأصل.

(٢) قوله: ما. ليس في «م». ومثبت من الأصل.

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/٣٣).

(٤) انظر «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٦/٢٧٤).

(٥) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/٣٣).

(٦) في «م»: أرق. والمثبت من الأصل.

(٧) «مسند أحمد» (ح: ٢٤٧٩٣).



وقد تكلّم القُرْطُبِيُّ في «تذكرته»<sup>(١)</sup> على هذا البلاغ بكلام للناس، وتكلّم على قوله: «وَأَحَدُ مِنَ السَّيْفِ»؛ يستفاد<sup>(٢)</sup> منه أن بعض الحُفَاطِ قال: إن هذه اللفظة ليست بثابتة، ورَدَّ ذلك القُرْطُبِيُّ.

ورفع أيضًا البلاغ البيهقي في «الشُّعَبِ»<sup>(٣)</sup> و«البعث»<sup>(٤)</sup> من حديث أنس، وضعّفه، وفي «البعث» من رواية عبيد بن عمير مُرْسَلًا، ومن قول ابن مسعود: «الصُّرَاطُ كَحَدِّ السَّيْفِ»، وفي آخره ما يدلُّ على أنه مرفوع. (١٨٤) قوله: «فَيُلْقَوْنَ فِي نَهْرِ الْحَيَاةِ أَوْ الْحَيَا» الشُّكُّ من مالك، كما صرّح به (خ) في أوّل «صحيحه»<sup>(٥)</sup> و«الحيا» مقصور؛ وهو المطرُ سُمِّيَ حيا لأن الأرض تحيا به، وكذلك هذا الماء يحيا به هؤلاء المُحترِقون. قوله: «كَمَا تَنْبُتُ الْغُثَاءُ» (الغشاء) بضمّ الغين المعجمة، وبالثاء المثلثة المخففة، وبالمدّ، وهو كل ما جاء به السيل.

(١٨٥) قوله: «عَنْ أَبِي مَسْلَمَةَ» اسمُه: سعيد بن مرثد<sup>(٦)</sup> الأزديّ، ثقة، أخرج له (ع).

قوله: «فَجِيءَ بِهِمْ ضَبَائِرُ ضَبَائِرَ» (ضبائر) مكرّر منصوبٌ على الحال، وهو بفتح الضاد المعجمة، جمعُ (ضَبَارَةٌ) بفتحها وكسرهما، أشهرهما الثاني، بل اقتصر غير واحدٍ عليه، ويُقالُ فيها: (إِضْبَارَةٌ) بكسر الهمزة، قال أهل اللغة: الضَّبَائِرُ جماعاتٌ في تفرقة<sup>(٧)</sup>. [٣١/أ]

(١) «التذكرة» (ص ٧٥٨).

(٢) في م: و. والمثبت من الأصل.

(٣) «شعب الإيمان» (١/ ٥٦٤-٥٦٥).

(٤) انظر: «استدراكات البعث والنشور» لعامر أحمد حيدر (ص ١٢٣).

(٥) «صحيح البخاري» (ج: ٢٢).

(٦) في م: مرثد. والمثبت من الأصل. وانظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (١١/ ١١٤).

(٧) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ٣٨).

(١٨٦) قوله: «عَنْ عَبْدِةٍ» هو بفتح العين، وهو السَّلْمَانِيُّ.

(١٨٧) قوله: «يَا بْنَ آدَمَ مَا يَصْرِبُنِي مِنْكَ» (يصريني) بفتح الياء وإسكان الصادِ الْمُهْمَلَةِ، هو القطعُ، وَرُويَ في غيرِ «مسلم»: «مَا يَصْرِيكَ مِنِّي»، قال إبراهيمُ الحربيُّ: «هو الصوابُ»، وأنكر الروايةَ التي في «مسلم» وغيره.

قال النوويُّ: «وليس هو كما قال، بل كلاهما صحيحٌ؛ فإن السائلَ متى انقطعَ من المسؤولِ انقطعَ المسؤولُ منه، والمعنى: أي شيء يُرْضِيكَ وَيَقْطَعُ السُّؤَالَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ، واللَّهُ أَعْلَمُ»<sup>(١)</sup> انتهى.

(١٨٨) قوله: «فَتَقُولَانِ لَهُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ» (تَقُولَانِ) بِالْمُثَنَّةِ من فوق، وقراءتهُ بِالْمُثَنَّةِ تحتَ لَحْنٍ لَا شَكَّ فِيهِ؛ قال اللهُ تعالى: ﴿إِذْ هَمَّتْ طَّائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا﴾<sup>(٢)</sup>، وقال: ﴿وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمَا امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾<sup>(٣)</sup>، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ<sup>(٤)</sup> يُمِيسُكَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾<sup>(٥)</sup>، وقال: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ﴾<sup>(٦)</sup>.

قوله: «الَّذِي أَحْيَاكَ لَنَا وَأَحْيَانَا لَكَ» أي: خلَقَكَ لَنَا وَأَحْيَانَا لَكَ، قال شيخنا مَتَّعَ اللهُ بِحَيَاتِهِ: «وفي نسخةٍ مقابلةً بأصلِ سَمَاعِيٍّ: «أَخْبَاكَ لَنَا وَأَخْبَانَا لَكَ» مِنَ الْخَبِيَّةِ»<sup>(٧)</sup>.

(١) «شرح صحيح مسلم» (٣/ ٤٢).

(٢) سورة آل عمران، الآية: (١٢٢).

(٣) سورة القصص، الآية: (٢٣).

(٤) لفظ الجلالة ليس في «م».

(٥) سورة فاطر، الآية: (٤١).

(٦) سورة الرحمن، الآية: (٥٠).

(٧) الفعل (أخبا) يجوز فيه الهمز والتخفيف لكثرة الاستعمال؛ فتقول (أخبا) مهموزاً وهو الأصل، وتقول (أخبا) بالتخفيف لكثرة الاستعمال، و(الْخَبِيَّة) مخففة من (الْخَبِيَّة).

(١٨٩) قوله: «وَابْنُ أَبَجَرَ» (ابْنُ أَبَجَرَ) اسْمُهُ: عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ سَعِيدِ بْنِ حَيَّانَ بْنِ أَبَجَرَ، وَهُوَ تَابِعِيٌّ سَمِعَ أَبَا الطَّفِيلِ، وَسَمَّاهُ (م) فِي الطَّرِيقِ الثَّانِي، فَقَالَ: «عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ سَعِيدٍ»، وَهُوَ هُنَا يَرَوِي عَنِ الشَّعْبِيِّ هُوَ وَمُطَرِّفٌ.

قوله: «رِوَايَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» لَا يَضُرُّ هَذَا الشُّكُّ وَالِاسْتِثْنَاءُ؛ لِأَنَّهُ جَزَمَ بِهِ فِي الرِّوَايَاتِ الْبَاقِيَةِ، كَذَا قَالَه النَّوَوِيُّ<sup>(١)</sup>. [٣١/ب]

قوله: «مَا أَذْنَى» كَذَا هُوَ فِي الْأَصُولِ «مَا أَذْنَى»، وَهُوَ صَحِيحٌ، وَمَعْنَاهُ مَا صِفَةٌ أَوْ مَا عَلَامَةٌ أَذْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ قَالَه النَّوَوِيُّ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وَأَخَذُوا أَخَذَاتِهِمْ» (أَخَذَاتِهِمْ) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالْخَاءِ، قَالَ الْقَاضِي: «وَذَكَرَهُ ثَعْلَبٌ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «أُولَئِكَ الَّذِينَ أَرَدْتُ» (أَرَدْتُ) بِضَمِّ التَّاءِ، وَمَعْنَاهُ: اخْتَرْتُ وَاصْطَفَيْتُ.

(١٩١) قوله: «نَجِيءٌ نَحْنُ»<sup>(٤)</sup> يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَنْ كَذَا وَكَذَا، انْظُرْ: أَيُّ ذَلِكَ فَوْقَ النَّاسِ... إِلَى آخِرِهِ: «هَكَذَا وَقَعَ هَذَا اللَّفْظُ فِي جَمِيعِ الْأَصُولِ مِنْ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، وَاتَّفَقَ الْمُتَقَدِّمُونَ وَالْمُتَأَخِّرُونَ عَلَى أَنَّهُ تَصْحِيفٌ وَتَغْيِيرٌ وَاخْتِلَاطٌ فِي اللَّفْظِ، قَالَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْحَقِّ فِي كِتَابِهِ «الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ»: «هَذَا الَّذِي وَقَعَ فِي كِتَابِ مُسْلِمٍ تَخْلِيطٌ مِنْ أَحَدِ النَّاسِخِينَ أَوْ كَيْفَ كَانَ».

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤٥/٣).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٤٥-٤٦/٣).

(٣) انظر: «إكمال المعلم» (٥٦٣/١)، و«مشارك الأنوار» (٢٠/١).

(٤) في «م»: نحن نجىء. والمثبت من «صحيح مسلم».

وقال القاضي عياض: «هذه صورة الحديث في جميع النسخ، وفيه تغيير كثير وتصحيف»، قال: «وصوابه: «نَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى كَوْمٍ» كذا رواه بعض أهل الحديث، وفي كتاب ابن أبي خيثمة من طريق كعب بن مالك: «يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى تَلٍّ وَأُمْتِي عَلَى تَلٍّ»، وذكر الطبري في «التفسير» من حديث ابن عمر: «فِرْقَى هُوَ - يَعْنِي مُحَمَّدًا ﷺ وَأُمَّتُهُ عَلَى كَوْمٍ فَوْقَ النَّاسِ»، وذكر من حديث كعب بن مالك: «يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَنَا وَأُمْتِي عَلَى تَلٍّ».

قال القاضي: «فهذا كله يبين ما تغير من الحديث، وأنه كان<sup>(١)</sup> أظلم هذا الحرف على الراوي أو أمحي، فعبّر عنه بكذا وكذا، وفسره بقوله: أي: فوق الناس، وكتب عليه: انظر تنبيهًا؛ فجمع النقلة الكل ونسّقه على أنه من متن الحديث كما تراه» هذا كلام القاضي، وقد تابعه عليه جماعة من المتأخرين، والله أعلم. [٣٢/أ]

قال القاضي: «ثم إن هذا الحديث جاء كله من كلام جابر موقوفًا عليه<sup>(٢)</sup>، وليس هذا من شرط مسلم؛ إذ ليس فيه ذكر النبي ﷺ، وإنما ذكره مسلم، وأدخله في المسند؛ لأنه روي مسندًا من غير هذا الطريق، فذكر ابن أبي خيثمة عن ابن جريج يرفعه بعد قوله: «يَضْحَكُ»، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «فَيَنْطَلِقُ بِهِمْ»، وقد نبّه مسلم على هذا بعد هذا في حديث ابن أبي شيبة وغيره في الشفاعة وإخراج من يخرج من النار، وذكر إسناده وسماعه من النبي ﷺ بمعنى بعض ما في هذا الحديث، والله أعلم»<sup>(٣)</sup> انتهى كلام النووي.

(١) في «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٥٦٩/١): «كانه».

(٢) قوله: عليه. ليس في م. والمثبت من الأصل.

(٣) نقله النووي عن القاضي عياض في «شرح على مسلم» (٤٧/٣)، انظر «إكمال المعلم» (٥٧٠-٥٦٩/١).

وقول القاضي أن هذا موقوفٌ على جابرٍ، وجوابه عنه إن أراد موقوفاً لفظاً، فنعم، وإن أراد لفظاً ومعنى، ففيه نظرٌ؛ وذلك لو أننا خُلينا وهذا الموقوف كان حكمه حكم المرفوع على ما قاله غير واحدٍ؛ لأن هذا لا يُقال من قبيل الرأي، وإذا أتى عن صاحبٍ شيء، ونقله لا يُقال من قبيل الرأي، كان حكمه حكم المرفوع، كما قاله الإمام في «المحصول»، فقال: «إذا قال الصحابي قولاً ليس للاجتهاد فيه مجال، فهو محمولٌ على السماع؛ تحسناً للظن به»<sup>(١)</sup>، وكذا قاله الحاكم في «علومه»<sup>(٢)</sup>، وهذا موجودٌ في كلام ابن عبد البر وغيره.

وقد أدخل ابن عبد البر في كتابه «التقصي»<sup>(٣)</sup> عدة أحاديث ذكرها مالك في الموطأ موقوفة، مع أن موضوع الكتاب لِمَا في الموطأ من الأحاديث المرفوعة، وقد رأيتُ في نص الشافعي ما يُوافق هذا، وهو ما قاله في اختلاف الحديث، روي عن عليٍّ رضي الله عنه أنه صلى في ليلة ست ركعات في كل ركعة ست سجّدت<sup>(٤)</sup>، قال: «ولو ثبت ذلك عن عليٍّ، لقلتُ به؛ فإنه لا مجال للقياس فيه»<sup>(٥)</sup>، والظاهر أنه فعله توقفاً، انتهى. [٣٢/ب]

قوله: «وَيَذْهَبُ حُرَاقُهُ» (الحُرَاقُ) بضم الحاء المهملة وتخفيف الراء، والضمير في (حُرَاقه) يعودُ على المُخْرَجِ من النار، وعليه يعودُ الضميرُ في قوله: «ثُمَّ يَسْأَلُ»، وتعني (حُرَاقه) أثر النار.

(١) انظر «المحصول» لفخر الدين الرازي (٤/ ٤٤٩)، ولفظه في آخر ما يُقَل عنه: «فحسن الظن به يقتضي...» إلى آخر كلامه.

(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص ٦٣).

(٣) في «م»: «التقصير». والمثبت من الأصل.

(٤) ورد في «الأم»: «أنه صلى ست ركعات في أربع سجّدت.

(٥) «الأم» (٧/ ١٧٧).

قوله: «حَتَّى يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ» كذا هو في الأصول بإثبات النون في (يَدْخُلُونَ)، وهو صحيح، وهي لغة.

قوله: «قَدْ شَغَفَنِي رَأْيٌ مِنْ رَأْيِ الْخَوَارِجِ» (شَغَفَنِي) بالعين المهملة والمعجمة، ومعناه لَصِقَ بقلبي وداخله، والشَّغَافُ <sup>(١)</sup> حجاب القلب، وقيل: سُويْدَاؤُهُ، والموجودُ في الأصول الإعجام، قال القاضي: «وَرُويَ بالإهمال» <sup>(٢)</sup>، لكن في «المطالع» قال: «بالعين والغين قيْدناه» <sup>(٣)</sup>.

قوله: «كَانَتْهُمْ عِيْدَانُ السَّمَاسِمِ» بسينين مُهْمَلَتَيْنِ، الأولى مفتوحة والثانية مكسورة وهو جمعُ سِمَسِمٍ، وهو هذا السمسَمُ المعروف الذي يُسْتَخْرَجُ منه الشيرج.

قال ابن الأثير: «السَّمَاسِمُ جمعُ سِمَسِمٍ، وعِيْدَانُهُ تَرَاهَا إِذَا قُلِعَتْ وَتُرِكَتْ؛ لِيُؤْخَذَ حَبُّهَا دِقَاقًا سَوْدًا كَأَنَّهَا مُحْتَرَقَةٌ، فَشَبَّهَ بِهَا هَؤُلَاءِ»، قال: «وطالما تَطَلَّبْتُ هَذِهِ اللَّفْظَةَ، وَسَأَلْتُ عَنْهَا، فَلَمْ أَجِدْ فِيهَا شَيْئًا شَافِيًا، وَمَا أَشْبَهَ أَنْ تَكُونَ اللَّفْظَةُ مُحَرَّفَةً، وَرَبَّمَا كَانَتْ عِيْدَانُ السَّاسِمِ» <sup>(٤)</sup>، وهو خَشَبٌ أَسْوَدٌ كَالْأَبْنُسِ» <sup>(٥)</sup> انتهى.

و(السَّاسِمُ) الذي ذَكَرَهُ بِحَذْفِ الميمِ وفتح السينِ الثانية، وكذا قاله الجوهري <sup>(٦)</sup> وغيره، وأما القاضي فقال: «لَا أَعْرِفُ مَعْنَى السَّمَاسِمِ [هنا]. قال: ولعل صوابه الساسم» <sup>(٧)</sup> وهو أَشْبَهُ، وهو عُوْدٌ أَسْوَدٌ، وقيل: هو

(١) في «م»: الشغاب. والمثبت من الأصل.

(٢) «إكمال المُعْلِم» (١/ ٥٧١).

(٣) «مطالع الأنوار» (٦/ ٦٦).

(٤) في «م»: السماسم. والمثبت من الأصل، «النهاية».

(٥) «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٤٠٠).

(٦) «الصحاح» (٥/ ١٩٤٩).

(٧) ما بين المعكوفين ليس في «م». ومثبت من الأصل.

الْأَبْنُسُ»<sup>(١)</sup>، وفي «المطالع»: «قال بعضهم: السَّاسِمُ كُلُّ نَبْتٍ ضَعِيفٍ كَالسَّمْسِمِ وَالْكُرْبَرَةِ، وقال آخرونَ: لعلَّه [٣٣/أ] السَّاسِمُ بالهمز، وهو الْأَبْنُسُ»<sup>(٢)</sup>، قال النووي: «والمختارُ أنه السَّمْسِمُ»<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.

قوله: «أَتَرُونَ الشَّيْخَ يَكْذِبُ» يَعْنُونَ بِالشَّيْخِ جَابِرًا.

قوله: «كَمَا قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ» المرادُ بِهِ الْفَضْلُ<sup>(٤)</sup> بَنُ دُكَيْنٍ الْمَذْكُورُ فِي أَوَّلِ الْإِسْنَادِ، وَهُوَ شَيْخٌ شَيْخٍ مُسْلِمٍ.

(١٩٣) قوله: «فَلَمَّا كُنَّا بَطْهَرِ الْجَبَّانِ» (الْجَبَّانُ وَالْجَبَّانَةُ) بِالتَّشْدِيدِ:

الصَّحْرَاءِ، وَتُسَمَّى بِهَا الْمَقَابِرُ؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ فِي الصَّحْرَاءِ، وَهُوَ مِنْ بَابِ تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِاسْمِ مَوْضِعِهِ.

قوله: «مِلْنَا إِلَى الْحَسَنِ» (الْحَسَنُ) هُوَ الْبَصْرِيُّ كَانَ مُتَعَبِّيًا مِنْ الْحَجَّاجِ بْنِ يَوْسُفَ.

قوله: «وَقَالَ: هِيَه» (هِيَه) بِكسْرِ الْهَاءِ وَسُكُونِ الْمُشْتَاةِ تَحْتُ وَكسْرِ الْهَاءِ<sup>(٥)</sup> الثَّانِيَةِ، يُقَالُ فِي اسْتِرَادَةِ الْحَدِيثِ وَكَذَا (إِيَه).

(١٩٤) قوله: «فَنَهَسَ مِنْهَا نَهْسَةً» أَكْثَرُ الرُّوَاةِ رَوَوْهُ بِالْمَهْمَلَةِ، وَوَقَعَ

لِابْنِ مَاهَانَ بِالْمَعْجَمَةِ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ، بِمَعْنَى: أَخَذَ بِأَطْرَافِ أَسْنَانِهِ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

قوله: «أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَغْنَا» بَفَتْحِ الْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ، هَذَا الصَّحِيحُ الْمَعْرُوفُ، قَالَ النَّوَوِيُّ: «وَضَبَطَهُ بَعْضُ الْأَثَمَةِ الْمُتَأَخِّرِينَ بِالْفَتْحِ

(١) «إِكْمَالُ الْمُعْلِمِ (١/٥٧٢).

(٢) «مَطَالَعُ الْأَنْوَارِ (٥/٥١١).

(٣) «شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ لِلنَّوَوِيِّ» (٣/٥١).

(٤) فِي «م»: أَبُو الْفَضْلِ. وَالْمُثَبَّتُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٥) قَوْلُهُ: الْهَاءُ. لَيْسَ فِي م: الْأَوَّلُ. وَالْمُثَبَّتُ مِنَ الْأَصْلِ.

والإسكان، وهذا له وجه، ولكن المختار ما قدمناه - يعني الفتح، ويدلُّ له: «أَلَا تَرَوْنَ مَا قَدْ بَلَغَكُمْ»، ولو كان بإسكان الغين لقال: بلغنم<sup>(١)</sup>.

قوله: «وَلَمْ يَذْكُرْ ذَنْبًا» في «النسائي الكبير»<sup>(٢)</sup>: «إِنِّي عُيِدْتُ مِنْ دُونِ اللَّهِ»، وفي «مسند أحمد»<sup>(٣)</sup> من حديث ابن عباس، ولفظه: «إِنِّي اتَّخَذْتُ إِلَهًا مِنْ دُونِ اللَّهِ»، وفي (ت)<sup>(٤)</sup> أيضًا.

قوله: «لَكُمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَهَجَرَ» (هجر) مدينة عظيمة، وهي قاعدة البحرين، قال الجوهري [٣٣/ب] في «صاحبه»: «(هجر) اسم بلد مذكَّر مصروف والنسبة إليها هاجري»<sup>(٥)</sup>.

قال النووي: «وقال أبو القاسم الزجاج في «الجميل»: (هجر) تذكَّر وتؤنَّث، قلت: وهجر هذه غير هجر المذكورة في حديث «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ» بَقَلَالِ هَجَرَ، تلك قرية من قرى المدينة، كانت القِلَالُ تُصْنَعُ بها، وهي غير مصروفة»<sup>(٦)</sup>، وأما الحديث الذي أشار إليه الشيخ محيي الدين رواه ابن عدي<sup>(٧)</sup>، وفي إسناده المغيرة بن سقلاب<sup>(٨)</sup>، تكلم فيه ابن عدي، قال أبو حاتم: «صالح الحديث»<sup>(٩)</sup>، وقال أبو زرعة: «لا

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/٦٧).

(٢) «السنن الكبرى للنسائي»، (ح: ١١٢٢٢).

(٣) «مسند أحمد» (ح: ٢٥٤٦).

(٤) في «جامع الترمذي» (ح: ٣١٤٨) بلفظ: «إني عُيِدْتُ مِنْ دُونِ اللَّهِ».

(٥) «الصحاح» (٢/٨٥٢).

(٦) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/٦٩).

(٧) «الكامل في ضعفاء الرجال» (٩/٥٧٥).

(٨) في «م»: صقلاب. والمثبت من الأصل.

(٩) «الجرح والتعديل» (٨/٢٢٤).



بأس به»<sup>(١)</sup>، قال ذلك بعضُ شيوخه، وللمغيرة ترجمةٌ في الميزان<sup>(٢)</sup> للذهبي، فانظرها، انتهى.

قوله: «أَلَا تَقُولُونَ: كَيْفَهُ؟ قَالُوا: كَيْفَهُ...؟» «الهَاءُ فِي (كَيْفَهُ) هَاءُ السَّكْتِ، تَلَحُّقٌ فِي الْوَقْفِ، وَقَوْلُ الصَّاحِبَةِ: «كَيْفَهُ» فِيهَا وَجْهَانِ حَاكِمَاهُمَا صَاحِبُ «التَّحْرِيرِ» وَغَيْرُهُ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُجْرِي الدَّرَجَ مُجْرَى الْوَقْفِ، وَالثَّانِي: أَنَّ الصَّاحِبَةَ قَصَدُوا اتِّبَاعَ لَفْظِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي حَثَّه عَلَيْهِ، فَلَوْ قَالُوا كَيْفَ لَمَّا كَانُوا سَائِلِينَ عَنِ اللَّفْظِ الَّذِي حَثَّه عَلَيْهِ»<sup>(٣)</sup>.

(١٩٥) قوله: «إِنَّمَا كُنْتُ خَلِيلًا مِنْ وَرَاءَ وَرَاءَ» المشهورُ فِي ضَبْطِ (وَرَاءَ وَرَاءَ) الْفَتْحُ فِيهِمَا بِلَا تَنْوِينٍ، وَيَجُوزُ عِنْدَ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ بِنَاؤُهُمَا عَلَى الضَّمِّ، وَقَدْ جَرَى فِي هَذَا كَلَامٌ بَيْنَ ابْنِ دِحْيَةَ وَأَبِي الْيُمْنِ زَيْدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ زَيْدِ الْكِنْدِيِّ فَرَوَاهُمَا ابْنُ دِحْيَةَ بِالْفَتْحِ، وَادَّعَى أَنَّهُ الصَّوَابُ، وَأَنْكَرَهُ الْكِنْدِيُّ، وَادَّعَى أَنَّ الضَّمَّ هُوَ الصَّوَابُ.

وَكَذَا قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ؛ فَإِنْ صَحَّ الْفَتْحُ قَبْلَ، وَقَدْ أَفَادَنِي هَذَا الْحَرْفُ الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أُمَيَّةَ أَدَامَ اللَّهُ نِعْمَهُ عَلَيْهِ، وَقَالَ: الْفَتْحُ صَحِيحٌ، فَتَكُونُ الْكَلِمَةُ مُوَلَّدَةً؛ كَشَذَرَ مَذَرَ وَشَغَرَ بَغَرَ، وَسَقَطُوا بَيْنَ بَيْنَ، [٣٤/أ] فَرَكَّبَهُمَا وَبَنَاهُمَا عَلَى الْفَتْحِ، قَالَ: «وَإِنْ وَرَدَ مَنْصُوبًا مَنُونًا جَازَ جَوَازًا جَيِّدًا».

(١) «الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي» (٣/ ٩٤١).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٤/ ١٦٣).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ٧٠).

قال النووي: «قلتُ ونقلَ الجوهريُّ في «صحاحه» عن الأَخفشِ بأنه يُقالُ لقيته مِن وراءِ مرفوعٍ على الغاية، كقولك: من قبلُ ومن بعدُ، وأنشد الأَخفشُ...» فذكر بيتًا، وآخره:

... .. وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءِ وَرَاءِ

بضمِّهما» والله أعلمُ، انتهى معنى كلامِ النوويِّ باختصارٍ<sup>(١)</sup>، وقال ابنُ الأثيرِ في «نهايته»: «(مِنْ وَرَاءِ وَرَاءِ) مَبْنِيًّا عَلَى الْفَتْحِ؛ أَي: مِنْ خَلْفِ حِجَابٍ»<sup>(٢)</sup> انتهى.

قوله: «حَافَتِي الصَّرَاطُ» (حَافَتِي) بتخفيفِ الفاءِ.

قوله: «إِنَّ قَعَرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفًا» (لسبعين) إما على مذهبِ مَنْ يَحْذِفُ الْمَضَافَ وَيُبْقِي الْمَضَافَ إِلَيْهِ عَلَى حِدَةٍ؛ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ مَسِيرَةَ سَبْعِينَ، وإما على أن قَعَرَ جَهَنَّمَ مُصَدَّرٌ، يُقَالُ: قَعَرْتُ الشَّيْءَ، إِذَا بَلَغْتَ قَعْرَهُ، وَيَكُونُ السَّبْعِينَ ظَرْفُ زَمَانٍ، وَ(فِي)<sup>(٣)</sup> خَبَرٌ (إِنْ) التَّقْدِيرُ: إِنْ بَلَغَ قَعَرَ جَهَنَّمَ لَكَائِنْ فِي سَبْعِينَ خَرِيفًا، انتهى كلامُ النوويِّ<sup>(٤)</sup>، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى نَصَبِ الْجُزْأَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١٩٨) قوله: «أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ لِكَعْبِ الْأَحْبَارِ» (كعبُ الأحبارِ)

هو كعبُ بنُ ماتعٍ بالْمُشْتَاةِ فَوْقَ بَعْدِ الْأَلْفِ ثُمَّ عَيْنٍ مَهْمَلَةٍ، وَ(الْأَحْبَارُ) الْعُلَمَاءُ، وَاحِدُهُمْ حَبْرٌ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا سُمِّيَ بِذَلِكَ لِكُونِهِ صَاحِبَ كُتُبٍ، وَالْأَحْبَارُ جَمْعُ حَبْرٍ؛ وَهُوَ مَا يُكْتَبُ بِهِ، وَهُوَ بِكَسْرِ الْحَاءِ، كَانَ كَعْبٌ مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَأُسْلِمَ فِي خِلَافَةٍ

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ٧٠-٧١).

(٢) «النهاية» (٥/ ١٧٨).

(٣) فِي «م»: وفيه. والمثبت من الأصل.

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ٧٢-٧٣).

أبي بكر، وقيل: بل في خلافة عمر، توفي بحمص سنة ٣٢ في خلافة عثمان، وهو من فضلاء التابعين، وقد روى عنه جماعة من الصحابة.

وماتع هو ابن هينوع، ويقال: هيسوع، ويقال: عمرو بن قيس بن معن بن جشم بن عبد شمس بن وائل بن عوف بن حمير بن قطن بن عوف بن [٣٤/ب] زهير بن أيمن بن حمير بن سبأ الحميري.

(٢٠٠) قوله: «محمّد بن مثنى وابن بشار حدّثانا» (محمّد بن مثنى) مبتدأ و(حدّثانا) الخبر، وليس هو معطوفاً<sup>(١)</sup> على (أبي غسان).

(٢٠٢) قوله: «عبد الأعلى الصّديّ» (الصّديّ) منسوب إلى الصّديّ بفتح الصاد وكسر الدال المهملتين، قبيلة معروفة، قال ابن يونس: «دعوتهم في الصّديّ، وليس من أنفسهم ولا مواليتهم».

(٢٠٣) قوله: «أن رجلاً قال: يا رسول الله» هذا الرجل هو أبو رزين العقيليّ، ذكره ابن أبي خيثمة، وقيل: حصين بن عبيد والد<sup>(٢)</sup> عمران بن حصين، ذكره ابن رشد<sup>(٣)</sup>، قاله ابن بشكوال<sup>(٤)</sup>، وفي «مسند أحمد»<sup>(٥)</sup> أن أبا رزين هذا سأل عن أمّه: أين هي؟ فقال كذلك، والجمع بينهما أنه سأل عن ذا مرة، وهذه أخرى، قال شيخنا متّع الله بحياته: «وفيهما نظر؛ لأن والد أبي رزين اسمه عامر بن صبرة<sup>(٦)</sup> أسلم، والحصين والد عمران، ذكره غير واحد في الصحابة» والله أعلم.

(١) في «م»: معطوف. والمثبت من الأصل.

(٢) في «م»: والده. والمثبت من الأصل.

(٣) قوله: رشد. موضعها بياض في «م». والمثبت من الأصل.

(٤) «غوامض الأسماء المبهمة» (١/٤٠١).

(٥) «مسند أحمد (ح: ١٦١٨٩).

(٦) في «م»: صبر. والمثبت من الأصل.

(٢٠٤) قوله: «يَا فَاطِمُ أَنْقِذِي نَفْسَكَ» وَقَعَ فِي بَعْضِ الْأُصُولِ (فاطمة)، وَفِي بَعْضِهَا أَوْ أَكْثَرُهَا مُرَخَّمًا، وَيَجُوزُ فِي مِيمِهِ ضَمُّ الْمِيمِ وَفَتْحُهَا، كَمَا عُرِفَ فِي نَظَائِرِهِ.

قوله: «بِلَالِهَا» هُوَ بَفَتْحِ الْبَاءِ الثَّانِيَةِ وَكسْرِهَا، وَقَالَ الْقَاضِي: «رُويَنَاهُ بِالْكَسْرِ»<sup>(١)</sup>، وَقَالَ: «وَرَأَيْتُ الْخَطَّابِيَّ قَالَ أَنَّهُ بِالْفَتْحِ»<sup>(٢)</sup>، وَفِي «الْمَطَالَعِ»: «وُروِيَنَاهُ بِالْكَسْرِ وَالفَتْحِ، وَالبَّلَالُ الْمَاءُ»<sup>(٣)</sup>.

(٢٠٥) قوله: «يَا فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ، يَا صَفِيَّةُ بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ» وَكَذَلِكَ «يَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ»: يَجُوزُ نَصْبُهُ وَرَفْعُهُ، وَالنَّصَبُ أَكْثَرُ وَأَفْصَحُ، وَثَبَّتَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، [٣٥/أ] وَ(ابن) بِالنَّصَبِ لَا غَيْرَ، قَالَ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ<sup>(٤)</sup>، انْتَهَى، وَفِيهِ الرِّفْعُ أَيْضًا.

(٢٠٧) قوله: «إِلَى رَضْمَةٍ مِنْ جَبَلٍ» (الرَّضْمَةُ) بَفَتْحِ الرَّاءِ وَفَتْحِ الضَّادِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِهَا؛ وَهِيَ الصَّخْرَةُ، وَقِيلَ دُونَ الْهَضْبَةِ، وَقِيلَ (الرَّضْمَةُ) حِجَارَةٌ مَجْتَمِعَةٌ لَيْسَتْ بِثَابِتَةٍ فِي الْأَرْضِ كَأَنَّهَا مَنْشُورَةٌ.

قوله: «يَرْبَأُ أَهْلَهُ» هُوَ وَزَانٌ يَقْرَأُ، وَمَعْنَاهُ يَحْفَظُهُمْ وَيَتَطَّلَعُ لَهُمْ، وَالْفَاعِلُ لَذَلِكَ رَبِئَةٌ.

(٢٠٨) قوله: «لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾»<sup>(٥)</sup> وَرَهْطُكَ مِنْهُمْ الْمُخْلَصِينَ» ظَاهِرُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَنَّ (وَرَهْطُكَ مِنْهُمْ الْمُخْلَصِينَ) كَانَ قَرَأْنَا أَنْزَلَ ثُمَّ نُسِخَتْ تِلَاوَتُهُ، وَلَمْ تَقَعْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ

(١) «إكمال المعلم» (١/٥٩٢).

(٢) «إكمال المعلم» (١/٥٩٣).

(٣) «مطالع الأنوار» (١/٤٩٥-٤٩٦).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/٨٠).

(٥) سورة الشعراء، الآية: (٢١٤).

في (خ)، كذا قاله النووي<sup>(١)</sup>، قال شيخنا متّع الله بحياته: «وفيه نظر؛ إذ هي في البخاري في تفسير سورة (تَبَّتْ)<sup>(٢)</sup>».

قوله: «فَقَالَ أَبُو لَهَبٍ» اسمه: عَبْدُ الْعُزَّى بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمٍ، وَالْحِكْمَةُ فِي عَدُولِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ<sup>(٣)</sup> الْأَسْمِ إِلَى الْكُنْيَةِ كَوْنِ اسْمِهِ عَبْدَ الْعُزَّى، وَقِيلَ: لِمَنَاسِبَةِ حَالِهِ بِالنَّارِ، وَقِيلَ لِغَيْرِ ذَلِكَ<sup>(٤)</sup>.

(٢٠٩) قوله: «فَإِنَّهُ كَانَ يَحُوطُكَ» الْحَيَاطَةُ: الْحَفْظُ وَالصِّيَانَةُ.

قوله: «فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ» (الضَّحْضَاحُ) الَّذِي لَا يَسْتُرُ الْقَدَمَ.

(٢١٤) قوله: «إِبْنُ جُذْعَانَ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَصِلُ الرَّحِمَ» اسْمُ ابْنِ جُذْعَانَ عَبْدُ اللَّهِ مِنْ بَنِي تَيْمٍ بِنِ مَرْءَةٍ، أَقْرَبَاءُ عَائِشَةَ.

(٢١٥) قوله: «يَعْنِي فَلَانًا» هَذِهِ الْكُنْيَةُ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ خَشِيَ مِنْ تَسْمِيَّتِهِ مَفْسُودَةً؛ [٣٥/ب] إِمَّا فِي حَقِّ نَفْسِهِ، وَإِمَّا فِي حَقِّ غَيْرِهِ، فَكُنِّي عَنْهُ، قَالَ النَّوَوِيُّ: «قَالَ الْقَاضِي: قِيلَ: إِنْ الْمُكْنَى عَنْهُ هُنَا هُوَ الْحَكْمُ بِنُ أَبِي الْعَاصِ»<sup>(٥)</sup>.

(٢١٦) قوله: «يَدْخُلُ مِنْ أُمَّتِي الْجَنَّةَ سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ» وَفِي غَيْرِ «مُسْلِمٍ»: «سَبْعُونَ أَلْفًا، مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ سَبْعُونَ أَلْفًا»<sup>(٦)</sup>، وَهُوَ فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ»، لَكِنْ لَيْسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ،

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/٨٢-٨٣).

(٢) هي في «صحيح البخاري» (ح: ٤٩٧١).

(٣) في «م»: «إِلَى». وَالْمَثْبُوتُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٤) ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي «الْإِكْمَالِ» (١/٥٩٥).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/٨٨).

(٦) أَخْرَجَهُ هَذَا اللَّفْظَ الْبَزَائِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» (ح: ٦٦٣٦) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ، قَالَ: «وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ

رَوَاهُ عَنْ حَمِيدٍ، عَنْ أَنَسٍ إِلَّا أَبُو عَاصِمٍ الْعَبَادَانِيُّ.

وليس بمرفوع في نسختين بالزوائد ومن حديث ثوبان<sup>(١)</sup>، ومن حديث أبي بكر<sup>(٢)</sup>، ومن حديث ابنه عبد الرحمن<sup>(٣)</sup>، ومن حديث غيره<sup>(٤)</sup>.  
 قوله: «قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: هَذَا الرَّجُلُ قَالَ الْخَطِيبُ فِي «مَبْهَمَاتِهِ»<sup>(٥)</sup> وَتَبِعَهُ النَّوَوِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ» وَ«شَرْحِهِ لِمُسْلِمٍ»<sup>(٦)</sup>: «إِنَّهُ سَعْدُ بْنُ عَبَادَةَ».

(٢١٧) قوله: «أَخْبَرَنِي أَبُو يُونُسَ»<sup>(٧)</sup> اسْمُهُ: سُلَيْمُ بْنُ جُبَيْرٍ، ثَقَّةٌ، تُوُفِّيَ سَنَةَ ١٢٣، وَهُوَ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ.

(٢١٨) قوله: «حَدَّثَنَا حَاجِبُ بْنُ عُمَرَ أَبُو خُشَيْنَةَ» هُوَ أَخُو عِيسَى بْنِ عَمَرَ النَّحْوِيِّ الْإِمَامِ، وَ(خُشَيْنَةَ) بِخَاءٍ مضمومة، ثم شين معجمة، ثم مُثَنَّاةٌ تَحْتَ سَاكِنَةٍ، ثم نون مفتوحة، ثم هاء.

(١) «مسند أحمد (ح: ٢٢٤١٨).

(٢) أخرجه أبو يعلى في «مسنده (ح: ١١٢).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده (ح: ٧٩٥).

(٤) قال البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة (٨/ ٢٤٤-٢٤٥): «قال شيخنا الحافظ أبو الفضل بن الحسين رَحِمَهُ اللهُ فِي كَلَامٍ لَهُ عَلَى الْمِيزَانِ وَمِنْ خُطْبَةٍ نَقَلْتُ: ... وَرَوَيْنَاهُ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَثُوبَانَ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَضَمْضَمِ بْنِ زُرْعَةَ، وَرِفَاعَةَ بْنَ عَرَابَةَ، وَسَمُرَةَ بْنَ جَنْدَبٍ، وَسَهْلَ بْنَ سَعْدٍ، وَعَامَرَ بْنَ عَمِيرٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ، وَعَتْبَةَ بْنَ عَبْدِ وَعَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، وَعَمْرُو بْنُ حَزْمٍ، وَالْفَلْتَانَ بْنَ عَاصِمٍ، وَأَبِي أَمَامَةَ، وَأَبِي أَيُّوبَ، وَأَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ، وَأَبِي سَعِيدِ الْخَدْرِيِّ، وَأَبِي سَعِيدِ الْأَنْمَارِيِّ، وَأَبِي مُوسَى، وَأَسْمَاءَ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ، وَأُمَ قَيْسَ بِنْتَ مُحَصَّنٍ. وَفِي حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: «سَبْعُونَ أَلْفًا أَوْ سَبْعُمِائَةَ أَلْفٍ» وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي حَدِيثِ ثُوبَانَ، وَعَتْبَةَ بْنَ عَبْدِ، وَأَبِي أَمَامَةَ، وَأَبِي أَيُّوبَ، وَأَبِي سَعِيدِ الْأَنْمَارِيِّ: «مَعَ كُلِّ أَلْفٍ سَبْعُونَ أَلْفًا» وَفِي حَدِيثِ عَامَرَ بْنِ عَمِيرٍ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ، وَعَمْرُو بْنُ حَزْمٍ، وَأَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ: «مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ سَبْعُونَ أَلْفًا». وَإِسْنَادُ عَامَرَ بْنِ عَمِيرٍ صَحِيحٌ.

(٥) «الْأَسْمَاءُ الْمُبْهَمَةُ فِي الْأَنْبَاءِ الْمُحْكَمَةِ (٢/ ١٠٦).

(٦) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ٨٩).

(٧) كتب فوقه في «م»: (م د ت).

(٢٢٠) قوله: «مِنْ عَيْنٍ أَوْ حُمَةٍ»: (الحُمَةُ) بضم الحاء المهملة، وفتح الميم المخففة؛ وهي اسمُ العقربِ وشبهها، وقيل<sup>(١)</sup>: فَوْعَةٌ السَّمُّ؛ وهي حَدَّتُهُ وحرارته، والمرادُ: أَوْ ذِي حُمَةٍ.

قوله: «لَا يُرْقُونَ» هذه ليست عند (خ)، قال ابنُ إمام الجوزيَّة: «قال شيخنا - يعني ابنُ تيمية -: وهو الصوابُ، وهذه اللفظة وقعت مُقَحَّمَةً في الحديث، وهو غلطٌ من بعض الرواة...» إلى آخر كلامه، ذكر ذلك في «حادي الأرواح»<sup>(٢)</sup> في الباب الثاني [٣٦/أ] والثلاثين منه، وذكره أيضًا في كتاب «الَهْدْي»<sup>(٣)</sup> بنحوه.

(٢٢١) قوله: «أَنْ تَكُونُوا نِصْفَ أَهْلِ الْجَنَّةِ»: وَقَعَ في هذا الحديث: «نِصْفَ أَهْلِ الْجَنَّةِ»، وفي الرواية الأخرى: «شَطْرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ»، وقد ثَبَتَ في الحديث الآخر أن أهل الجنة عشرون ومائةُ صَفٍّ، هذه الأُمَّة منها ثمانونَ صَفًّا؛ فهذا دليلٌ على أنهم يَكُونُونَ ثُلثِي أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيَكُونُ النَّبِيُّ ﷺ أَخْبَرَ أَوَّلًا بِحديثِ الشَّطْرِ والنِّصْفِ، ثُمَّ تَفَضَّلَ اللهُ بالزيادة، فأَعْلَمَهُ بِحديثِ الصفوفِ، فأخبر به النَّبِيُّ ﷺ بعد ذلك.

ولهذا نظائر كثيرة؛ منها: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعَشْرِينَ دَرَجَةً»<sup>(٤)</sup> على أحدِ التأويلاتِ فيه، غَالِبُهَا من «شرح مسلم»<sup>(٥)</sup> للنووي.

(١) هو قول الأصمعي؛ انظر: «جمهرة اللغة لابن دريد (١/ ٥٧٤)، و«غريب الحديث للخطابي (١/ ٤٨٤).

(٢) «حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح» لابن القيم (ص ١٣٠).

(٣) «زاد المعاد (١/ ٤٧٦).

(٤) «صحيح البخاري» (ح: ٦٤٥).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ٩٥-٩٦).

(٢٢٢) قوله: «فَإِنَّ مَنْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ أَلْفٌ وَمِنْكُمْ رَجُلٌ وَاحِدٌ» قال الشيخُ محيي الدين: «هكذا في الأصولِ والرواياتِ (ألفٌ) و(رجلٌ) بالرفعِ فيهما»، قال: «وهو صحيحٌ، وتقديرُه أنه بالهاءِ التي هي ضميرُ الشأنِ، وحُذِفَتِ الهاءُ، وهو جائزٌ»<sup>(١)</sup>.



(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩٨/٣).



# كتاب الطهارة



## كِتَابُ الطَّهَّارَةِ

(٢٢٣) قوله: «قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى: أَنَّ زَيْدًا حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا سَلَامٍ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ» قال أبو الحسن الدارقطني: «خالفه معاوية بن سَلَامٍ، رَوَاهُ<sup>(١)</sup> عَنْ أَخِيهِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي سَلَامٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ، أَنَّ أَبَا مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ بِهَذَا»<sup>(٢)</sup>، قالوا: والدليل على سقوطه، فذكرُوا مَا ذَكَرَهُ الدارقطني، وكذا أخرجه (س ق)<sup>(٣)</sup> وغيرهما.

وأجاب عنه النووي بأن الظاهر من كلام مسلم أنه علم سماع أبي سَلَامٍ لهذا الحديث من أبي مالك، فيكون أبو سَلَامٍ [ب/٣٦] سمعه من أبي مالك وسمعه أيضًا<sup>(٤)</sup> من عبد الرحمن بن غنم عن أبي مالك؛ فرواه مرة عنه، ومرة عن عبد الرحمن عنه<sup>(٥)</sup>، قال: «وكيف كان، فالمتن صحيح»<sup>(٦)</sup> انتهى.

قال العلاني في «المراسيل» في ترجمة أبي سَلَامٍ: «مطور روى عن حذيفة وأبي مالك الأشعري، وذلك في صحيح مسلم»، وقال الدارقطني: «لم يسمع منهما»، وأخرج ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما عنه، قال: حدثني الحارث الأشعري، وذكر: «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَ يَحْيَى بْنَ زَكَرِيَّا بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ...» الحديث، وقال ابن حبان عقبه: «الحارث هو أبو مالك الأشعري، وقد تقدم هذا، وأنه ليس كما ذكر، بل هو غير أبي مالك»<sup>(٧)</sup> انتهى.

(١) في م: ورواه. والمثبت من الأصل، و«الإلزامات».

(٢) «الإلزامات» (ص ٢٦٢).

(٣) «سنن النسائي» (ح: ٢٤٣٧)، و«سنن ابن ماجه» (ح: ٢٨٠).

(٤) قوله: أيضًا. ليس في م. والمثبت من الأصل.

(٥) قوله: عنه. ليس في م. والمثبت من الأصل.

(٦) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ١٠٠).

(٧) «جامع التحصيل» (ص ٢٨٦).

واسمُ أبي مالكٍ الأشعريِّ فيما قاله الذهبيُّ في «تجريدِهِ»<sup>(١)</sup>: كعبُ بنُ عاصمٍ، وقيل: عُبيدٌ، وقيل: عمرو، وقيل: الحارثُ، قال الذهبيُّ: «وهو بعيدٌ»، لكنه في «الكاشفِ»<sup>(٢)</sup> قدَّم الحارثَ، ثمَّ عُبيدًا، ثمَّ عمرًا، ثمَّ كعبًا، وكذا في «التذهيبِ»<sup>(٣)</sup>، فاعلمه، وفي «مختصرِ الكُنَى»<sup>(٤)</sup> له قدَّم عُبيدًا، ثمَّ عمرًا، ثمَّ كعبًا، فاتَّبِعْ في كلِّ كتابٍ أصله.

(٢٢٦) قوله: «عَنِ ابْنِ شَهَابٍ أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَزِيدَ اللَّيْثِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ أَخْبَرَهُ» هؤلاء الثلاثة تابعيون يروى بعضهم عن بعض.

(٢٢٧) قوله: «عَنْ صَالِحٍ قَالَ ابْنُ شَهَابٍ وَلَكِنَّ عُرْوَةَ يُحَدِّثُ عَنْ حُمْرَانَ» هو ابنُ كَيْسَانَ، رأى ابنَ عُمَرَ، وابنُ شَهَابٍ والاثنان بعده تابعيون أربعة، بعضهم عن بعضٍ، وفيه لطيفةٌ أُخْرَى، وهي روايةُ الأكابرِ عن الأصاغر؛ فَإِنَّ ابْنَ كَيْسَانَ أَكْبَرُ سَنًا مِنَ الزُّهْرِيِّ.

(٢٢٨) قوله: «كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا قَبْلَهَا مِنَ الذُّنُوبِ مَا لَمْ يُؤْتَ كَبِيرَةٌ وَذَلِكَ الدَّهْرُ كُلُّهُ» معناه أن الذنوبَ كُلَّهَا تُغْفَرُ إِلَّا الْكَبَائِرَ؛ فَإِنَّمَا لَا تُغْفَرُ، وليس المرادُ أن الذنوبَ تُغْفَرُ ما لم تُكُنْ كَبِيرَةً؛ فَإِنْ كَانَتْ لَا يُغْفَرُ شَيْءٌ مِنَ الصَّغَائِرِ، فَإِنْ هَذَا وَإِنْ [٣٧/أ] كَانَ مُحْتَمَلًا، فسياقُ الأحاديثِ يَأْبَاهُ، وقال القاضي: «هذا المذكورُ في الحديثِ من عُفْرَانِ الذُّنُوبِ مَا لَمْ تُؤْتَ كَبِيرَةٌ هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَإِنَّ الْكَبَائِرَ إِنَّمَا تُكْفَرُهَا التَّوْبَةُ أَوْ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَفَضْلُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»<sup>(٥)</sup>.

(١) «تجريد أسماء الصحابة (٢/ ١٩٩).

(٢) «الكاشف (٢/ ٤٥٦).

(٣) «تذهيب التذهيب للذهبي (١٠/ ٣٧٩-٣٨٠).

(٤) «المقتنى في سرد الكنى للذهبي (٢/ ٥٩).

(٥) نقله عنه في «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ١١٢).

(٢٣٠) قوله: «أَنَّ عُثْمَانَ تَوَضَّأَ بِالْمَقَاعِدِ» (المقاعدُ) بفتح الميم وبالقاف، قيل: هي دكاكينٌ عند دارِ عثمان، وقيل: دَرَجٌ، وقيل: موضعٌ بقرب المسجد اتخذهُ<sup>(١)</sup> للعود فيه لقضاء حوائج الناس، والوضوء، وغير ذلك<sup>(٢)</sup>.

قوله: «قَالَ أَبُو النَّضْرِ عَنْ أَبِي أَنَسٍ» اسمُ أبي النضر: سالمُ بنُ أبي أميةَ المدنيِّ القرشيِّ التيميِّ، مولى عمرَ بنِ عبيد الله<sup>(٣)</sup> التيميِّ، وكاتبه. وأبو أنسٍ هو مالكُ بنُ أبي عامرٍ الأصبحيِّ.

(٢٣١) قوله: «وَهُوَ يُفِضُ عَلَيْهِ نُطْفَةً» النطفَةُ بضمُّ النونِ: الماءُ القليلُ.

(٢٣٢) قوله: «وَأَخْبَرَنَا مَحْرَمَةٌ بَنُ بَكِيرٍ عَنْ أَبِيهِ» اختلف في سماع محرمَةَ من أبيه، والصحيحُ أنه لم يسمع، وسيأتي التنبيهُ عليه والخلافُ فيه بأطول من هذا إن شاء الله.

قوله: «لَا يَنْهَرُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ» (يَنْهَرُهُ) ثلاثيٌّ، ومعناه: يَدْفَعُهُ وَيُنْهَضُهُ، قال صاحبُ «المطالع»: «وَضَبَطَهُ بَعْضُهُمْ (يَنْهَرُهُ) بضمِّ الياء، وهو خطأ»، ثم قال: «قلت: وهي لغة»<sup>(٤)</sup>.

قوله: «أَنَّ الْحَكِيمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَشِيَّ حَدَّثَهُ...» إلى آخرِ السندِ. الحكيمُ: بضمُّ الحاءِ المهملة، صدوقٌ، ونافعُ بنُ جبيرٍ، ومعاذٌ، وخُمَراَنُ أربعةٌ تابعيُّون، بعضهم عن بعضٍ.

(٢٣٣) قوله: «عَنْ أَبِي صَخْرٍ» (أبو صخر) بغير هاءٍ مدنيٌّ خَرَّاطٌ، أخرج له (م د ت ق)، مُخْتَلَفٌ فيه؛ قال أحمد: «ليس به بأس»<sup>(٥)</sup>.

(١) في م: يتخذهُ. والمثبت من الأصل.

(٢) انظر لهذه الأقوال: «إكمال المُعْلِم» (٢/١٥)، و«شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/١١٤).

(٣) في م: عبد الله. والمثبت من الأصل.

(٤) «مطالع الأنوار» (٤/٢٢٧).

(٥) انظر: «الجرح والتعديل لابن أبي حاتم» (٣/٢٢٢).

وَأَسْمُهُ حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، وَقِيلَ: ابْنُ صَخْرٍ، وَقِيلَ<sup>(١)</sup>: أَسْمُهُ حَمَّادُ بْنُ زِيَادٍ، سَكَنَ مَصْرَ.

قوله: «إِذَا اجْتَنِبْتَ الْكِبَائِرُ» (الكبائر) منصوبةٌ على رواية حذف التاء، ومرفوعةٌ على إثباتها؛ وتقديره على النصيب: إذا اجتنب صاحبها الكبائر. [٣٧/ب]

(٢٣٤) قوله: «قَالَ وَحَدَّثَنِي أَبُو عُثْمَانَ الْقَائِلُ (وَحَدَّثَنِي) هُوَ معاويةُ بْنُ صَالِحٍ، وَكُتِبَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ الْحَدَّاءِ فِي نَسَخَتِهِ: «قَالَ رِبِيعَةُ بْنُ يَزِيدَ: وَحَدَّثَنِي أَبُو عُثْمَانَ عَنْ جُبَيْرٍ عَنْ عُقْبَةَ».

قال أبو علي: «والذي أتى في النسخ المروية عن مسلم - كما ذكرناه - أُولَى بالصواب، والذي كتب أبو عبد الله في نسخته وَهُمْ»<sup>(٢)</sup>، وذكر كلاماً استشهد به على صحة ذلك، وقد تعرض الشيخ محيي الدين إلى ما ذكره أبو علي وصوبه، وأقره عليه، واستشهد له، فمن أراد المزيد؛ فليَظْطَر «تقييد المهمل» أو «شرح مسلم»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيُتْلِغُ - أَوْ فَيُسْبِغُ - الْوُضُوءَ ثُمَّ يَقُولُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ» يُسْتَحَبُّ لِلْمُتَوَضِّئِ أَنْ يَقُولَ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْ هَذَا الذِّكْرِ، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ محيي الدين<sup>(٤)</sup>، وفيه نظر.

إنما هو في «مسلم»<sup>(٥)</sup> فقط، وَيَتَّبِعِي أَنْ يُضَمَّ إِلَيْهِ مَا جَاءَ فِي (ت)<sup>(٦)</sup>

(١) انظر لهذه الأقوال: «الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم (٥/١٩٠).

(٢) «تقييد المهمل وتمييز المشكل» (٣/٧٨٥-٧٨٦).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/١١٩).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/١٢١).

(٥) «صحيح مسلم» (ج: ٢٣٤).

(٦) «جامع الترمذي» (ج: ٥٥).

مُتَّصِلًا بهذا الحديث، وهو: «اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ»، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُضَمَّ إِلَيْهِ مَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ»<sup>(١)</sup> مَرْفُوعًا: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ» قَالَتِ الشَّافِعِيَّةُ: وَيُسْتَحَبُّ هَذِهِ الْأَذْكَارُ لِلْمُغْتَسِلِ أَيْضًا.

قوله: «وَأَبِي عُثْمَانَ عَنْ جُبَيْرٍ» هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ أَوَّلَ الصَّفْحَةِ، وَقَوْلُهُ: (أَبِي عُثْمَانَ) مَعْطُوفٌ عَلَى (رَبِيعَةَ)، وَتَقْدِيرُهُ: حَدَّثَنَا مَعَاوِيَةُ عَنْ رَبِيعَةَ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ عَنْ جُبَيْرٍ، وَحَدَّثَنَا مَعَاوِيَةُ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ عَنْ جُبَيْرٍ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ أَبُو عَلِيٍّ الْغَسَّانِيُّ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَغَوِيِّ: [٣٨/أ] حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، حَدَّثَنَا مَعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ عَنْ عُقْبَةَ، قَالَ مَعَاوِيَةُ وَأَبُو عُثْمَانَ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ عَنْ عُقْبَةَ، وَذَكَرَ كَلَامًا آخَرَ، وَهُوَ فِي غَايَةِ الْحُسْنِ، أَتَقَنَّ فِيهِ كُلَّ الْإِتْقَانِ فِي تَجْوِيدِ هَذَا السَّنَدِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فَإِنْ أُرِدْتَ الْمَزِيدَ فَرَاجِعِ «التَّقْيِيدَ»<sup>(٢)</sup>.

(٢٣٥) قوله: «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ الْأَنْصَارِيِّ» قَالَ النَّوَوِيُّ مَا مَعْنَاهُ: «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ هُوَ غَيْرُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ صَاحِبِ الْأُذَانِ، قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْحُفَاطِ، وَغَلَطُوا ابْنَ عُيَيْنَةَ فِي قَوْلِهِ: «هُوَ هُوَ»، وَمِمَّنْ نَصَّ عَلَى تَغْلِيظِهِ (خ) فِي «صَحِيحِهِ» فِي الْإِسْتِسْقَاءِ، وَقِيلَ: إِنْ صَاحِبَ الْأُذَانِ لَا يُعْرَفُ لَهُ غَيْرُ حَدِيثِ الْأُذَانِ»<sup>(٣)</sup>، انْتَهَى.

(١) «عَمَلُ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» (ح: ٨١).

(٢) «تَقْيِيدُ الْمَهْمَلِ» (٣/ ٧٨٦-٧٨٨).

(٣) «شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ لِلنَّوَوِيِّ» (٣/ ١٢١).

قال شيخنا متع الله بحياته<sup>(١)</sup>: «وفي هذا نظر؛ ففي «مسند أبي يعلى» عن محمد بن المثنى عن عبد الوهاب عن عبد الله عن بشير بن محمد عن عبد الله بن زيد بن عبد ربّه أنه تصدّق على أبويه ثم توفياً، فردّه إليه النبي ﷺ ميراثاً<sup>(٢)</sup>، وأظنّ هذا الحديث في (س)<sup>(٣)</sup>، وقد رأيته فيه، وفي «تاريخ دمشق» عن ابنه محمد عن أبيه عبد الله بن زيد حديثاً في حلق النبي ﷺ رأسه بمنى، وقسمته شعره<sup>(٤)</sup>، وهو في «طبقات ابن سعد»<sup>(٥)</sup>، وإسناده جيّد».

(٢٣٧) قوله: «فَلْيَسْتَشَقِّ بِمَنْخَرَيْهِ» (الْمَنْخَرُ) بفتح الميم وكسر الخاء، وكسرهما، وفيه لغةٌ ثالثةٌ وهي منخورٌ، حكاهما أجمع الجوهريُّ، وقال: «هو ثَقْبُ الأنفِ»<sup>(٦)</sup>.

(٢٤٠) قوله: «حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ» (عكرمة) هذا هو ابنُ عَمَّارٍ، له سماعٌ من الهرمّاسِ، وللهرمّاسِ رؤيةٌ وروايةٌ، والثلاثة بعد عكرمة تابعيون أربعة، يروى بعضهم عن بعضٍ. [٣٨/ب]

(٢٤١) قوله: «عَنْ أَبِي يَحْيَى» اسمُ أبي يحيى: مُضَدَّعٌ بميمٍ مكسورةٍ، ثم ضادٍ ساكنةٍ، ثم دالٍ مفتوحةٍ، ثم عينٍ، مُهْمَلَاتٍ، وقال ابنُ معينٍ: «اسمُه زيادٌ»، صدوقٌ، أخرج له<sup>(٧)</sup> (م ٤).

قوله: «وَهُمْ عَجَالٌ» جمعُ عَجَلَانٍ، كغضبانٍ وغضابٍ، وهو بكسر العينِ.

(١) «شرح صحيح مسلم» (٣/١٢١).

(٢) لم أجده في مسنده ولا معجمه، وقد أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤/٣٤٠).

(٣) في «السنن الكبرى» (ح: ٦٢٧٩).

(٤) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٤/٣٤٠).

(٥) «الطبقات الكبير» (٣/٤٩٨).

(٦) «الصحاح» (٢/٨٢٤).

(٧) قوله: له. ليس في «م». ومثبت من الأصل.



قوله: «عَنْ أَبِي بَشِيرٍ» اسْمُهُ: جَعْفَرُ بْنُ أَبِي وَحْشِيَّةٍ إِيَاسُ، صَدُوقٌ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ.

قوله: «ابن مَاهَكَ» مَاهَكَ غَيْرُ مَصْرُوفٍ لِلْعُجْمَةِ وَالْعَلَمِيَّةِ.

(٢٤٢) قوله: «قَوْمًا يَتَوَضَّؤُونَ مِنَ الْمِطْهَرَةِ» مَنْ كَسَرَ (الْمِطْهَرَةَ) جَعَلَهَا آلَةً، وَمَنْ فَتَحَهَا جَعَلَهَا مَوْضِعًا يُفَعَّلُ فِيهِ، قَالَه النَّوَوِيُّ<sup>(١)</sup> عَنْ ابْنِ السَّكِّيتِ.

(٢٤٦) قوله: «فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ فَلْيُطِلْ غُرَّتَهُ وَتَخَجِّلَهُ» قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ وَغَيْرُهُ: إِنَّهُ مُدْرَجٌ فِي الْحَدِيثِ مِنْ كَلَامِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَنَقَلَ ذَلِكَ ابْنُ الْقَيِّمِ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الْحُقَاطِظِ، وَعَنْ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ذَكَرَ ذَلِكَ فِي «حَادِي الْأَرْوَاحِ»<sup>(٢)</sup> مُطَوَّلًا وَمُخْتَصَرًا بِنَحْوِهِ فِي الْإِغَاثَةِ.

(٢٤٧) قوله: «لَكُمْ سِيَمًا» (السِّيَمَا) مَقْصُورَةٌ وَمَمْدُودَةٌ: الْعَلَامَةُ، وَفِيهَا لُغَةٌ أُخْرَى، وَهِيَ السِّيَمَاءُ بَيَاءٌ بَعْدَ الْمِيمِ مَعَ الْمَدِّ.

قوله: «لَيْسَتْ لِأَحَدٍ غَيْرِكُمْ...» إِلَى آخِرِهِ. اسْتَدَلَّ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ الْوَضُوءَ مِنْ خِصَائِصِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَقَالَ آخَرُونَ: لَيْسَ مُخْتَصًّا، وَإِنَّمَا الَّذِي اخْتَصَّتْ بِهِ الْغُرَّةُ وَالتَّحْجِيلُ، وَتَمَسَّكُوا بِالْحَدِيثِ الْآخِرِ «هَذَا وَضُوءِي...»<sup>(٣)</sup> الْحَدِيثُ، وَأَجَابَ مَنْ

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ١٣١).

(٢) لَمْ أَجِدْهُ فِي «حَادِي الْأَرْوَاحِ»، وَوَجَدْتُهُ فِي «إِغَاثَةِ اللَّهْفَانِ» (١/ ١٨٢).

(٣) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (ح: ٤٢٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي.

قَالَ الزَّيْلَعِيُّ فِي «نَصَبِ الرَّايَةِ» (١/ ٢٧): «وَقَدْ رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الصَّحَابَةِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَأَبِي بَنٍ كَعْبٍ. وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ. وَأَبُو هُرَيْرَةَ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ» (٦٠٦/ ٧): وَرَوَى مِنْ أَوْجِهٍ كُلِّهَا ضَعِيفٌ.

وَقَالَ ابْنُ الْمَلْقَنِ فِي «الْبَدْرِ الْمُنِيرِ» (٢/ ١٣٣) بَعْدَ بَيَانِ طَرَقِهِ: «وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ بِمَرَّةٍ لَا يَصِحُّ مِنْ جَمِيعِ هَذِهِ الطَّرَقِ.

قال بأنه من خصائصها عنه بجوابين؛ الأول: ضعف الحديث [والثاني: لو صح لاحتمل خصوصيته بالأنبياء دون أمهم] <sup>(١)</sup>. [٣٩/أ]

(٢٤٩) قوله: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ» (دار) منصوبة على الاختصاص أو النداء المضاف، والأوّل أفصح، قال صاحب «المطالع» <sup>(٢)</sup>: «ويصحُّ الخفض على البدل من الكاف والميم في (عليكم)»، والمراد بالدار الجماعة وأهل الدار؛ هذا على الوجهين الآخرين، وعلى الأوّل مثله أو المنزل.

قوله: «سُحْقًا سُحْقًا» أي: بُعدًا بُعدًا، (سُحْقًا) لغتان قرئ بهما في السبع؛ سكون الحاء وضمُّها، قرأ الكسائي بالضم، والباقون بالإسكان، ونصب (سحقا) على تقدير: ألزمهم الله سُحْقًا أو أسحقهم سُحْقًا.

(٢٥٠) قوله: «يَا بَنِي فَرُوحٍ أَنْتُمْ هَاهُنَا» قال صاحب «العين» <sup>(٣)</sup>: «بلغنا أنه كان -يعني (فروخ)- من ولد إبراهيم عليه السلام من ولد من كان بعد إسماعيل وإسحاق، كثر نسله ونما عدده <sup>(٤)</sup>؛ فولد العجم الذين هم في وسط البلاد»، وذكر القاضي عياض كلاماً منه: أن أبا هريرة أراد بخطابه هنا الموالى، وكان خطابه لأبي حازم، ثم ذكر كلاماً آخر على قاعدته في عدم استحباب الزيادة على محلّ الفرض <sup>(٥)</sup>.

(٢٥١) قوله: «فِي حَدِيثِ مَالِكٍ ثَنَيْنِ «فَذَلِكُمُ الرِّبَاطُ فَذَلِكُمُ الرِّبَاطُ» انتصب (ثنان) على تقدير فعل؛ أي: ذكر ثنتين، أو كرر ثنتين، ثم إنه كذا وقع في رواية مسلم تكرّره مرّتين، وفي «الموطأ» <sup>(٦)</sup> ثلاث مرّات.

(١) ما بين المعكوفين ليس في «م». ومثبت من الأصل.

(٢) «مطالع الأنوار» (٣/ ٥٤).

(٣) «العين» (٤/ ٢٥٣).

(٤) في «م»: عدوه. والمثبت من الأصل.

(٥) «إكمال المُعَلِّم» (٢/ ٥٣).

(٦) «الموطأ» (ح: ٤٤٥).

(٢٥٤) قوله: «وَهُوَ ابْنُ جَرِيرِ الْمَعُولِيِّ» الْمَعَاوِلُ..<sup>(١)</sup> من الْجَهَاضِمِ، والنَّسْبَةُ إِلَيْهِمْ مَعُولِيٌّ، والمَعُولِيُّ بفتح الميم، وسكون العينِ المَهْمَلَةِ، وفتح الواوِ، وحكى [٣٩/ب] النووي<sup>(٢)</sup> الاتِّفَاقَ على هذا الضبطِ.

(٢٥٥) قوله: «يُشَوِّصُ فَأَهُ» (الشَّوْصُ) الدَّلَلُ، وقال آخَرُونَ: الغَسْلُ، وقيل: التنقية، وقيل غير ذلك، والأوَّلُ أصحُّ<sup>(٣)</sup>.

(٢٥٨) قوله: «أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ أَنَسُ: وَقَّتَ لَنَا» هكذا رَوَى هذا الحديث مسلم<sup>(٤)</sup> والترمذي<sup>(٥)</sup> وابنُ ماجه<sup>(٦)</sup> من رواية جعفر بن سليمان عن أبي عمران الجوني عن أنس على البناء للمفعول في (وَقَّتَ)، ولم يذكر النبي ﷺ، وهذا من قول الصحابي له حكم المرفوع على الصحيح عند أهل الحديث والأصول.

وقد رواه (د ت)<sup>(٧)</sup> من رواية صدقة الدقيقي عن أبي عمران الجوني عن أنس، قال: «وَقَّتَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَلَقَ الْعَانَةَ وَتَقْلِيمَ الْأَظْفَارِ وَقَصَّ الشَّارِبِ وَتَنَفَّ الْإِبِطَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا مَرَّةً»، ورواه ابنُ منده، وقال: «هذا إسنادٌ صحيحٌ على رسم البخاري»، واعترض عليه<sup>(٨)</sup> ابنُ دقيق

(١) بياض في الأصل، و«م» بمقدار كلمة.

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/١٤٤).

(٣) انظر: «إكمال المُعَلِّم» (٢/٥٩)، و«شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/١٤٥).

(٤) «صحيح مسلم» (ح: ٢٥٨).

(٥) «جامع الترمذي» (ح: ٢٧٥٩).

(٦) «سنن ابن ماجه» (ح: ٢٩٥).

(٧) «سنن أبي داود» (ح: ٤٢٠٠)، و«جامع الترمذي» (ح: ٢٧٥٨).

(٨) في «م»: «على». والمثبت من الأصل.

العيد في «الإمام»<sup>(١)</sup> بأنه ليس على رسم (خ)، فإن صدقة ضَعَفَه ابنُ معين وأبو حاتم الرازي.

(٢٦١) قوله: «وَعَسَلِ الْبَرَّاجِمِ» (البراجم) بفتح الباء وبالجم، جمعُ بُرْجَمَةٍ بضم الباء والجم؛ وهي عَقْدُ الأصابع ومفاصلُها كُلُّها.

(٢٦٦) قوله: «وَلَقَدْ رَقِيتُ عَلَى ظَهْرِ بَيْتٍ» (رقيت) بكسر القاف، ومعناها: صعدت، هذه اللغةُ الفصيحةُ، وفي «المطالع»<sup>(٢)</sup> لُغْتَانِ أَخْرِيَانِ؛ [٤٠/أ]<sup>(٣)</sup> إحداهما: فتحُ القافِ بغيرِ همزةٍ، والثانيةُ: بفتحها مع الهمز.

(٢٦٧) قوله: «حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ هَمَّامٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ».

وقوله في السندِ الثاني: «حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ» قال النووي: «وفي الثاني -أي السندِ الثاني- هشامُ بالشين، وأظنُّ الأوَّلَ تصحيفًا من الناقلين عن مسلمٍ، فإن (خ) و(س) وغيرهما من الأئمةِ رَوَوْهُ عن هشامٍ كما رواه (م) في الطريقِ الثاني، وقد أوضح ما قلته الإمامُ الحافظُ أبو محمدٍ حَلَفُ الواسِطِيِّ، وذكر لفظه، وهو صريحٌ في أن ما في<sup>(٤)</sup> النسخِ تصحيفٌ ممَّن<sup>(٥)</sup> بعد مسلمٍ<sup>(٦)</sup>».

(١) «الإمام في أحاديث الأحكام» (١/٤٠٤-٤٠٥).

(٢) نقله عنه النووي في «شرح الصحيح» (٣/١٥٨).

(٣) كتب بحاشية «م»: الخامس من التعليق على مسلم.

(٤) قوله: ما في. ليس في الأصل، و«م». والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي».

(٥) قوله: ممن. في الأصل، و«م»: على من. والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي».

(٦) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/١٥٩).

وقد ذكر المِزِّي كلامَ خَلَفٍ وأبي مسعودٍ، ولفظه في كتابِ خَلَفٍ وأبي مسعودٍ: «عبدُ الرحمنِ بنُ مهديٍّ عن هشامٍ، وفي بعضِ الأصولِ الصحيحةِ منه عن هَمَّامِ بنِ يَحْيَى»<sup>(١)</sup> انتهى.

(٢٧٢) قوله: «كَانَ يُعْجِبُهُمْ هَذَا الْحَدِيثُ؛ لِأَنَّ إِسْلَامَ جَرِيرٍ كَانَ بَعْدَ نُزُولِ<sup>(٢)</sup> الْمَائِدَةِ» معناه: أن الله تعالى قال في سورة المائدة ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾<sup>(٣)</sup>، فلو كان إسلامُ جريرٍ متقدِّماً على نزولِها لاحتَمَلَ كَوْنُ حديثه في المسحِ منسوخاً بالآية، فلمَّا كان إسلامُهُ متأخراً عَلِمَ أن حديثه يُعْمَلُ به، وهو مُبَيَّنُّ أن المراد بالآية غيرُ صاحبِ الخُفِّ؛ فتَكُونُ السُّنَّةُ مُخَصَّصَةً لِلآيَةِ.

قال النوويُّ: «ورَوينا في سُنَنِ الْبَيْهَقِيِّ عن إبراهيم بنِ أدهم، قال: ما سمعتُ في المسحِ على الخُفِّ أحسنَ من حديثِ [٤٠/ب] جريرٍ»<sup>(٤)</sup>، وأما إبراهيمُ المذكورُ في الحديثِ قائلُ: «يُعْجِبُهُمْ» هو ابنُ يزيدَ النَّخَعِيِّ.

(٢٧٣) قوله: «فَانْتَهَى إِلَى سُبَّاطَةِ قَوْمٍ» (السُّبَّاطَةُ) مَلَقَى الْقِمَامَةَ وَالتُّرَابَ.

(٢٧٤) قوله: «عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ» إلى قوله: «عَنْ ابْنِ يَحْيَى» والثلاثة بعده تابعيون، ويَحْيَى هو الأنصاريُّ، فاعْلَمَهُ.

(١) «تحفة الأشراف» (٩/٢٥١).

(٢) قوله: نزول. ليس في «م». ومثبت من «صحيح مسلم».

(٣) سورة المائدة، الآية: (٦).

(٤) «السنن الكبير» (١/٢٧٣).

(٢٤٧) قوله: «حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ عَنْ أَبِيهِ» والدُّ الْمُعْتَمِرُ هو سليمان بنُ طُرْحَانَ، وبَكْرٌ، والحسن، وابنُ المغيرة، واسمُه حمزة، أربعةُ تابعيُّونَ، يَرْوِي بعضهم عن بعضٍ.

(٢٧٦) قوله: «عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ الْمَلَائِيِّ» (المَلَائِيُّ) بضمِّ الميم والمدِّ كان يبيعُ<sup>(١)</sup> المَلَاءَ؛ وهو نوعٌ من الثيابِ معروفٌ، الواحدُ مَلَاءَةٌ.

(٢٨٢) قوله: «ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ» قال النووي: «الروايةُ (يَغْتَسِلُ) مرفوعٌ؛ أي: لا تَبْلُ، ثم أنت تَغْتَسِلُ منه»، قال: «وذكر شيخنا أبو عبد الله بن مالكٍ رحمته الله أنه يَجُوزُ أيضًا جزؤه عطفاً على موضع «لا يُولِّنَ»، ونصبه بإضمارِ (أَنْ) وإعطاء (ثم) حكم (واو) الجمع؛ فأما الجزمُ فظاهرٌ، وأما النصبُ فلا يَجُوزُ؛ لِئَلَّا تَقْتَضِيَ أَنَّ المنهيَّ<sup>(٢)</sup> عنه الجمعُ بينهما دونَ إفرادِ أحدهما، وهذا لم يقله أحدٌ، بل البولُّ فيه منهيٌّ عنه، سواءً أَرَادَ الاغتسالَ فيه أم لا، والله أعلمُ»<sup>(٣)</sup> انتهى.

واعترضه الشيخ جمال الدين ابنُ هشام في كتابه «المُغْنِي» بعد أن ذكر كلامه، فقال: «وإنما أَرَادَ ابنُ مالكٍ إعطاءَها حكمَها في النصبِ لا في المعيةِ أيضًا، ثم ما أوردَه إنما جاء من قِبَلِ المفهوم لا المنطوق، وقد قام دليلٌ على عدم إرادته، ونظيره أجازةُ الزَّجَاجِ والزَّخَشَرِيِّ في: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكُنُوا لِلْحَقِّ﴾<sup>(٤)</sup> كُونُ (تَكْتُمُوا) [٤١/أ] مجزوماً، وكونه منصوباً، مع أن النصبَ معناه النهيُّ عن الجمعِ»<sup>(٥)</sup> انتهى.

(١) في م: مع. والمثبت من الأصل.

(٢) في م: النهي. والمثبت من الأصل.

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/١٨٧).

(٤) سورة البقرة، الآية: (٤٢).

(٥) «مغني اللبيب» (ص ١٦١).

(٢٨٤) قوله: «أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَالَ فِي الْمَسْجِدِ» قال شيخنا متع الله بحياته: «قال بعض مشايخي إن أبا موسى الأصبهاني في كتاب «الصحابة» له، رَوَى بسنده إلى سليمان بن بشار أن الذي جلس في طائفة المسجد ذو الخُوَيْصِرَةِ انتهى».

ثم قال متع الله بحياته: «ورأيت أنا بخط بعض الفضلاء أن في بعض أمالي أحمد بن فارس اللُّغَوِيِّ بسنده أنه عُيِّنَهُ بَنُ حِصْنٍ، وذكر مَنْ رأيتُه بخطه أنه رآه بخط بعض الفضلاء».

وذو الخُوَيْصِرَةِ الذي جلس: اليمانيُّ لا حَرْقُوصٌ، كذا قاله الذهبيُّ في «تجريدِه»<sup>(١)</sup> في ذي الخويصرة اليمانيُّ، يُرَوَى في حديثٍ مرسلٍ أنه الذي جلس في طائفة المسجد.

قوله: «دَعُوهُ لَا تُزْرِمُوهُ» (تزرموه) بضمُّ المُثَنَّاَةِ فوق، وإسكان الزاي، وبعدها راءٌ؛ أي: لَا تَقْطَعُوا عَلَيْهِ بَوْلَهُ.

(٢٨٦) قوله: «فَأَتَيْ بِصَبِيٍّ فَبَالَ عَلَيْهِ» قال شيخنا متع الله بحياته: «قال بعض مشايخي: هذا الصبيُّ لَا يَخْلُو مَنْ أَنْ يَكُونَ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ الزبير، أو الحسن، أو الحسين؛ لروايات في ذلك».

(٢٨٨) قوله: «حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ خَالِدٍ عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ» اسمُ أبي معشرٍ زيادُ بْنُ كليبٍ، وخالدُ الأوَّلُ هو الواسطيُّ الطحَّانُ، وأما الثاني فهو الحَدَّاءُ، واسمُ أبيه مهران، وكنيته خالدُ الحَدَّاءُ أبو المُنَازِلِ بضمِّ الميم، وبعْدَ الألفِ زايٌّ، ثم لا م.

قوله: «أَنَّ رَجُلًا نَزَلَ بِعَائِشَةَ» هذا الرجلُ تَجِيءُ تسميته، وفيه خلافٌ.

قوله: «إِنَّمَا كَانَ يُجْزئُكَ» (يجزئك) قال النووي: «بضم الياء وبالهمز»<sup>(١)</sup> [٤١/ب]، ولكن جزأً وأجزأً لغتان.

(٢٩١) قوله: «عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ جَاءَتْ امْرَأَةً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ إِحْدَانَا يُصِيبُ ثَوْبَهَا مِنْ دَمِ الْحَيْضَةِ كَيْفَ تَصْنَعُ بِهِ» قال الشيخ سراج الدين ابن الملقن في هذا الحديث: «رَوَى الشافعي أن هذه المرأة السائلة هي أسماء نفسها، وضعفه النووي.

قال: وليس كما ذكر كما أوضحته في تخريج أحاديث الرافعي<sup>(٢)</sup> انتهى، يعني «التخريج الكبير»<sup>(٣)</sup>.

و(الحَيْضَةُ) بفتح الحاء؛ أي: الحيض.

(٢٩٢) قوله: «فَدَعَا بَعْسِيبَ رَطِيبٍ» العسبُ الجريد.

قوله: «فَشَقَّهٗ بِاثْنَيْنِ» الباء في (بِاثْنَيْنِ) للتأكيد، و(اثْنَيْنِ) منصوبٌ على الحال، قاله الشيخ محيي الدين<sup>(٤)</sup>.

(٢٩٣) قوله: «فِي فَوْرِ حَيْضَتِهَا» (فَوْر) بفتح الفاء، وسكون الواو، وهو الْمُعْظَم.

قوله: «وَأَيُّكُمْ يَمْلِكُ إِزْبَهُ» (إزبه) أكثر الروايات فيه بكسر الهمزة، وسكون الراء، ومعناه: عضوه الذي يَسْتَمْتَعُ به؛ أي: الفرج، ورواه جماعة بفتح الهمزة والراء، ومعناه: حاجته؛ وهو شهوة الجماع، واختارها الخطابي<sup>(٥)</sup>، وأنكر الأولى، وعابها على المُحدِّثين.

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/١٩٨).

(٢) «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (٤/٤٣٠).

(٣) «البدرد المنير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» (١/٥١٣).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/٢٠٠).

(٥) نقله عنه النووي في «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/٢٠٤).



(٢٩٦) قوله: «فِي الْخَمِيلَةِ» (الخميْلَةُ) وبحدفِ الهاءِ هي القطيفةُ، وهي كُلُّ ثوبٍ له خَمْلٌ من أي شيء كان، وقيل: الأسودُ من الثيابِ.  
(٢٩٨) قوله: «إِنَّ حَيْضَتَكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ» (حَيْضَتِكَ) بفتح الحاءِ، هذا المشهورُ [٤٢/أ] وقال الخطَّابِيُّ بالكسرِ، وخطأً من يَفْتَحُ، وأنكر القاضي ذلك على الخطَّابِيِّ، وصوب قولَ من فَتَحَ؛ لأن المرادَ الدَّمُ، وهو بالفتح بلا شك<sup>(١)</sup>.

(٣٠٠) قوله: «وَأَتَعَرَّقَ الْعِرْقُ» (الْعِرْقُ) العظمُ الذي عليه بقيَّةُ من اللَّحْمِ، وقال الخليلُ: «هو عظمٌ بلا لحم»<sup>(٢)</sup>.

(٣٠٢) قوله: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾<sup>(٣)</sup> (المحيضُ) الأوَّلُ المرادُ به الدَّمُ، وأما الثاني فاختلِفَ فيه؛ فمذهبُ الشافعيِّ أنه الحيضُ ونفسُ الدَّمِ، وقال بعضُ العلماءِ: هو الفرجُ، وقال آخرون: زمنُ الحيضِ.

(٣٠٣) قوله: «أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: أَرْسَلْنَا الْمُقَدَّادَ بْنَ الْأَسْوَدِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ» قال الدارقطنيُّ: «خالقه الليثُ عن بُكَيْرٍ عن سليمان بن يسارٍ؛ فلم يذكُرِ ابنَ عَبَّاسٍ، وتابَعَ الليثُ مالِكُ عن أبي النَّضْرِ؛ فلم يذكُرِ ابنَ عَبَّاسٍ أيضًا، وقال حمَّادُ بْنُ خَالِدٍ: سألتُ مَخْرَمَةَ: أَسَمِعْتَ مِنْ أَبِيكَ شَيْئًا؟ فقال: لا»<sup>(٤)</sup>.

(١) «إكمال المُعَلِّم (٢/ ١٢٧).

(٢) قال في «العين (١/ ١٥٤): «فإذا كان العظم بلحمه فهو عرق».

(٣) سورة البقرة، الآية: (٢٢٢).

(٤) «الإلزَامات (ص ٤٣٥).

وقال (س) <sup>(١)</sup> في «سننه»: «مخرمة لم يسمع من أبيه شيئاً»، وروى (س) هذا الحديث من طريق، وبعضها طرق مسلم المذكورة، قال مالك: «قلت لمخرمة: ما حدثت به <sup>(٢)</sup> عن أبيك سمعت منه؟ فحلف بالله لقد سمعته»، قال مالك: «وكان مخرمة رجلاً صالحاً»، وكذا قال معن بن عيسى أن مخرمة سمع من أبيه.

وذهب جماعات إلى أنه لم يسمعه؛ منهم أحمد بن حنبل، وابن معين، وابن أبي خيثمة، وقال موسى بن سلمة: «قلت لمخرمة: حدثك أبوك؟ فقال: لم أدرك أبي، ولكن هذه كتبه»، وقال أبو حاتم: «مخرمة صالح الحديث، إن كان سمع من أبيه».

وقال ابن المديني: «ولا أظن مخرمة سمع من أبيه كتاب سليمان بن [٤٢/ب] يسار، لعله سمع اليسير، ولم أجد أحداً بالمدينة يخبر عن مخرمة أنه كان يقول في حديثه: سمعت أبي <sup>(٣)</sup>»، وقال أبو داود: «لم يسمع من أبيه إلا حديث الوتر <sup>(٤)</sup>»، وله عند مسلم أحاديث وكأنه رأى الوجادة سبباً للاتصال، وقد انتقد عليه، فاعلمه.

قوله: «وانضخ فزجك» (انضخ بكسر الضاد؛ أي: اغسله).

(٣١٠) قوله: «جاءت أم سليم إلى رسول الله، فقالت له -وعائشة عنده- يا رسول الله... إلى آخره. سأل جماعة من الصحابيَّات سؤال أم سليم؛ منهن: خولة بنت حكيم، أخرجه (ق) <sup>(٥)</sup>، وفي الإسناد علي بن زيد بن جُدعان.

(١) «سنن النسائي (١/٢١٤)، وانظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/٢١٤).

(٢) قوله: به. ليس في م. والمثبت من الأصل.

(٣) أخذ المصنف ما سبق بنصوصه من «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/٢١٤).

(٤) عبارته في «سنن أبي داود (١/٢٤٢): «ولم يسمع مخرمة من أبيه، إلا حديثاً واحداً.

(٥) «سنن ابن ماجه» (ح: ٦٠٢).

قال شيخنا متع الله بحياته: «كذا ذكره بعض مشايخي فيما قرأته عليه، ولم أجد ذلك في أصل سماعي، ولعلّه في غير طريقي، ولكن رأيت ابن قسيم الجوزية ذكره في «معاليم»<sup>(١)</sup> الموقعين في أواخره، وعزاه لمسند أحمد»<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر الحديث المذكور المزي في «أطرافه»<sup>(٣)</sup>، وعزاه إلى ابن ماجه والنسائي، كلاهما في الطهارة، وقد رأيت الذي في النسائي، ولم أر في أصلنا بابن ماجه الحديث المذكور، وبُسرّة في ابن أبي شيبة<sup>(٤)</sup>، وسهله بنت سهيل، رواه الطبراني في «أوسطه»<sup>(٥)</sup>، وفي الإسناد ابن لهيعة. (٣١١) قوله: «قالت أم سليم: واستحييت» قال النووي: «هكذا هو في الأصول، وذكر الحافظ أبو علي الغساني أنه كذا في أكثر النسخ، فإنه غير في بعض النسخ فجعل (فقالت أم سلمة)، والمحفوظ من طرق شتى (أم سليم).

قال القاضي: «هذا هو الصواب؛ لأن السائلة أم سليم، والرادة عليها أم سلمة في هذا الحديث، وعائشة في الحديث المتقدم، ويحتمل أن عائشة وأم سلمة جميعاً أنكرتا عليها، وأهل الحديث يقولون: الصحيح هنا أم سلمة، [٤٣/أ] لا عائشة، والله أعلم»<sup>(٦)</sup> انتهى.

(٣١٤) قوله: «تربت يداك وألت» قال النووي: «(ألت) بضم الهمزة، وفتح اللام المشددة، وإسكان التاء، هكذا الرواية فيه؛ ومعناه:

(١) كذا في الأصل، و«م».

(٢) «إعلام الموقعين» (٤/٢١٤).

(٣) «تحفة الأشراف» (١١/٢٩٩).

(٤) «مصنف ابن أبي شيبة» (ح: ٨٨١).

(٥) «المعجم الأوسط للطبراني» (ح: ٨٦٢٥).

(٦) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/٢٢٢).

أصابته الألة بفتح الهمزة، وتشديد اللام؛ وهي الحربة، وأنكر بعض الأئمة هذا اللفظ، وزعم أن صوابه (أَلَّتْ) بلامين الأولى مكسورة، والثانية ساكنة، وبكسر التاء؛ وهذا الإنكار فاسد، بل صححت به الرواية، وأصله كذا فذكره<sup>(١)</sup>.

وذكر ابن الأثير (أَلَّتْ) أي: صاحت لما أصابها من شدة هذا الكلام، قال: «وروي بضم الهمزة مع التشديد؛ أي: طعنت بالآلة، وهي الحربة العريضة النصل، وهو بعيد لا يلائم لفظ الحديث»<sup>(٢)</sup>.

(٣١٥) قوله: «حَدَّثَنِي أَبُو أَسْمَاءَ» اسْمُ أَبِي أَسْمَاءَ: عَمْرُو بْنُ مَرْثِدِ الشَّامِيِّ، مِنْ رَحْبَةِ دِمَشْقَ، قَرِيبٌ مِنْ قُرَاهَا، بَيْنَهَا وَبَيْنَ دِمَشْقَ مِيلٌ، كَذَا قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ بْنُ زَيْدٍ<sup>(٣)</sup>، كما حكاه عنه غير واحد وأقره.

قوله: «قَالَ: فَمَا غَدَاؤُهُمْ» رُويَ عَلَى وَجْهَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: بِكسْرِ الغين، وبالدال المعجمة، والثاني: بفتح الغين، وبالدال المهملة، قال القاضي: «والثاني هو الصحيح، وهو رواية الأكثرين»، قال: «والأول ليس بشيء»<sup>(٤)</sup>.

قال الشيخ محيي الدين: «قلت: وله وجه، وتقديره: ما غداؤهم في ذلك الوقت، وليس المراد السؤال عن غدايتهم دائماً»<sup>(٥)</sup>. [٤٣/ب]

قوله: [فَإِذَا اجْتَمَعَا فَعَلَا مَنِيَّ الرَّجُلِ مَنِيَّ الْمَرْأَةِ أَذْكَرَا بِإِذْنِ اللَّهِ]<sup>(٦)</sup>.

(١) «شرح صحيح مسلم» (٣/ ٢٢٥).

(٢) «النهاية في غريب الحديث» (١/ ٦١-٦٢).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ٢٢٦).

(٤) «إكمال المعلم» (٢/ ١٥٤).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/ ٢٢٧).

(٦) ما بين المعكوفين بياض في «م». والمثبت من الأصل.

قال ابن قُيِّم الجوزيَّة في آخر «معاليم الموقَّعين» في فتاوى النبي ﷺ وقد ذَكَرَ الحديث: «إِذَا سَبَقَ مَاءُ الرَّجُلِ مَاءَ الْمَرْأَةِ كَانَ الشَّبَهُ لَهُ» الحديث، ثم قال: «وأما ما رواه مسلم: «إِذَا عَلَا مَاءُ الرَّجُلِ مَاءَ الْمَرْأَةِ...» الحديث، ما لفظه: «كان شيخنا - يعني ابن تيمية - أبا العباس أحمد بن عبد الحليم يتوقَّف في كون هذا اللفظ محفوظاً، ويقول: المحفوظ هو اللفظ الأول، والإِذْكَارُ والإِينَاثُ ليس له سببٌ طبيعيٌّ، وإنما هو بأمرِ الربِّ تعالى للملك أن يخلقه كما شاء؛ ولهذا جُعِلَ مع الرزق والأجل والسعادة والشقاوة»<sup>(١)</sup>.

ثم قال: «قلت: فإن كان هذا اللفظ محفوظاً فلا تنافي بينه وبين اللفظ الأول، ويكونُ سبقُ الماءِ سبباً للشبه، وعلوه على ماء الآخر سبباً للإِذْكَارِ والإِينَاثِ، والله أعلم»<sup>(٢)</sup> انتهى.

(٣١٩) قوله: «هُوَ الْفَرْقُ» «الْفَرْقُ» هو ثلاثة أصع<sup>(٣)</sup>، وهو بفتح الراء وسكونها، لُغَتَانِ حَكَاهُمَا ابنُ دُرَيْدٍ<sup>(٤)</sup> وغيره، الفتح أَفْصَحُ وأشهر، وصوبه الباجي<sup>(٥)</sup>.

قوله: «يَغْتَسِلُ فِي الْقَدَحِ» (في) بمعنى من.

(٣٢٠) قوله: «عَنْ أَبِي سَلَمَةَ» اسمه: عبد الله بن يزيد، وأبو سلمة ابن أختها من الرضاعة، أرضعته أم كلثوم بنت أبي بكر، روى عنه أبو قلابة فقط، أخرج له (م ٤)، وعبد الله هذا معروف أنه رضيعها.

(١) «أعلام الموقَّعين عن رب العالمين» (٤/ ٢٠٧).

(٢) «أعلام الموقَّعين عن رب العالمين» (٤/ ٢٠٧).

(٣) في «م»: أصوع. والمثبت من الأصل.

(٤) «جمهرة اللغة» (٢/ ٧٨٥).

(٥) «المستقى» (١/ ٩٥).

(٣٢١) قوله: «وَنَحْنُ جُنُبَانِ» هذا أحدُ اللَّغَتَيْنِ، والأفصحُ الأشهرُ جُنُبٌ، يُقَالُ لِلْمَفْرَدِ وَالْجَمْعِ وَالتَّنْيَةِ وَجَمَاعَةِ النِّسْوَةِ. [٤٤/أ]

(٣٢٢) قوله: «عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ» اسمُ أَبِي الشَّعْثَاءِ: جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ، أَزْدِيٌّ إِمَامٌ، رَوَى لَهُ (ع).

(٣٢٥) قوله: «بِخَمْسٍ مَكَائِكَ» (الْمَكُوكُ) بفتح الميم، وشدَّ الكافِ مكيال يسعُ صاعان ونصفُ صاع من صاعِ النَّبِيِّ ﷺ.

(٣٢٦) قوله: «عَنْ سَفِينَةَ» اسمُها: مِهْرَانُ بْنُ فَرُّوخَ، وقيل: رومانُ، وقيل: بَحْرَانُ، أو عَبْسٌ، أو قَيْسٌ، أو شَنْبَةُ بعدَ الشَّيْنِ المعجمة نونٌ ساكنةٌ ثم موَحَّدةٌ، أو عميرٌ حكاها أبو أحمدَ الحاكم<sup>(١)</sup>، وقيل: رباحٌ، كنيته أبو عبدِ الرحمن، وقيل أبو البُخْتَرِيُّ، ولَقَبَهُ سَفِينَةَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ في سفرٍ.

قوله: «قَالَ أَبُو بَكْرٍ: صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» (صاحبِ) مجرورٌ صفةٌ لسَفِينَةَ، وأبو بكرٍ القائلُ هو ابنُ أَبِي شَيْبَةَ، وصفه، وعليُّ بنُ حُجْرٍ لم يصفه.

قوله: «وَقَدْ كَانَ كَبِيرًا وَمَا كُنْتُ أَثِقُ بِحَدِيثِهِ» قائلٌ «وَقَدْ كَانَ كَبِيرًا» هو أبو رِيحَانَةَ، والذي كَبِرَ هو سَفِينَةُ.

(٣٣١) قوله: «أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَأْمُرُ النِّسَاءَ إِذَا اغْتَسَلْنَ...» إلى آخره. يَحْتَمِلُ أَنْ ابْنَ عَمْرٍو أَرَادَ إِجْبَابَ ذَلِكَ عَلَيْهِنَّ، وَيَكُونُ ذَلِكَ فِي شُعُورٍ لَا يَصِلُ إِلَيْهَا الْمَاءُ، أَوْ يَكُونُ مَذْهَبُهُ وَجُوبَ النِّقَاضِ بِكُلِّ حَالٍ كَمَذْهَبِ النَّخَعِيِّ، وَلَا يَكُونُ بَلْغُهُ حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ وَعَائِشَةَ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ أَمْرُهُنَّ بِذَلِكَ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ وَالِاحْتِيَاظِ لَا لِلِإِجْبَابِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٣٣٢) قوله: «عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ سَأَلْتُ امْرَأَةَ النَّبِيِّ ﷺ» هذه المرأةُ

سَتَاتِي مُسَمَّاةً فِي الْأَصْلِ. [٤٤/ب]

قوله: «حَدَّثَنَا حَبَّانُ» (حَبَّانُ) بالفتح هو ابنُ هلالٍ.

قوله: «عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ سَأَلْتُ امْرَأَةَ النَّبِيِّ» هذه المرأة ستأتي مُسَمَّاةً في الأصل<sup>(١)</sup>.

قوله: «حَتَّى يَبْلُغَ شُؤُونُ رَأْسِهَا» (الشُّؤُونُ) بضمِّ الشينِ المعجمة، وبعدها همزة؛ وهي أصولُ شعرِ رأسِها، وأصلُ الشُّؤُونِ الخطوطُ التي في عظمِ الجُمُجُمَةِ، وهي مجتمعُ شَعْبٍ عِظَامِهَا، الواحدُ منها شَأْنٌ.

قوله: «دَخَلْتُ أَسْمَاءُ بِنْتُ شَكْلٍ» (شَكْلٍ) بفتح الشينِ المعجمة وفتح الكافِ هذا المشهورُ، وحكى صاحبُ «المطالع»<sup>(٢)</sup> سكونَها، وقد ذَكَرَ الخطيبُ في «مبهماتِه»<sup>(٣)</sup> أن اسمَ السائلةِ أَسْمَاءُ بِنْتُ يَزِيدَ بْنِ السَّكَنِ، التي يُقَالُ لها خَطِيئَةُ النِّسَاءِ، وَرَوَى في ذلك حديثًا.

(٣٣٣) قوله: «جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ» (أبو حُبَيْشٍ) اسمُه: قَيْسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، كما وَقَعَ هنا، ولكن اتَّفَقَ العلماءُ على أن ذلك وَهْمٌ، وأن الصوابَ: فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ بْنِ الْمُطَّلِبِ بِحذفِ لفظَةِ عَبْدِ.

قوله: «زِيَادَةُ حَرْفٍ تَرَكْنَا ذِكْرَهُ» «قال القاضي عياضُ: «الحرف»<sup>(٤)</sup> الذي تَرَكَهُ هو قوله<sup>(٥)</sup>: (أَغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَتَوَضَّئِي)، ذَكَرَ هذه الزيادةَ (س) وغيره، وأسَقَطَهَا مسلمٌ؛ لأنها مِمَّا انفردَ بها حمَّادٌ، قال (س): لا

(١) هكذا ورد هذه الفقرة مكررة في «م».

(٢) «مطالع الأنوار» (٩٥/٦).

(٣) «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» (٢٨/١-٢٩).

(٤) قوله: الحرف. ليس في م. والمثبت من الأصل.

(٥) قوله: قوله. ليس في م. والمثبت من الأصل.

نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ<sup>(١)</sup>: (وَتَوَضَّعِي) فِي الْحَدِيثِ غَيْرَ حَمَادٍ فِي حَدِيثِ هِشَامٍ، وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ ذِكْرَ الْوَضُوءِ مِنْ رِوَايَةِ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ<sup>(٢)</sup>، وَحَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ<sup>(٣)</sup>، وَأَيُّوبَ بْنِ أَبِي<sup>(٤)</sup> مِسْكِينَ<sup>(٥)</sup>، قَالَ (د): وَكُلُّهَا [٤٥/أ] ضَعِيفَةٌ. انْتَهَى كَلَامُ النَّوَوِيِّ<sup>(٦)</sup>.

(٣٣٤) قَوْلُهُ: «كَانَتْ تَغْسِلُ فِي مِرْكَنٍ» (الْمِرْكَنُ) الْإِجَانَةُ الَّتِي يُغْسَلُ فِيهَا الشَّابُّ.

(٣٣٥) قَوْلُهُ: «عَنْ يَزِيدَ الرَّشَكِ» (الرَّشَكُ) بِكسْرِ الرَّاءِ، وَسُكُونِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ، ثُمَّ كَافٍ؛ مَعْنَى (الرَّشَكِ) بِالْفَارَسِيَةِ الْقَاسِمُ، وَقِيلَ: الْغَيُورُ، وَقِيلَ: كَبِيرُ اللَّحْيَةِ.

وَقِيلَ: (الرَّشَكُ) بِالْفَارَسِيَةِ الْعَقْرَبُ؛ فَقِيلَ يَزِيدُ الرَّشَكُ؛ لِأَنَّ الْعَقْرَبَ دَخَلَ فِي لَحْيَتِهِ فَمَكَثَتْ فِيهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَهُوَ لَا يَشْعُرُ بِهَا؛ لِأَنَّ لَحْيَتَهُ كَانَتْ طَوِيلَةً عَظِيمَةً جَدًّا، حَكَى هَذِهِ الْأَقْوَالَ صَاحِبُ «الْمَطَالِعِ» وَغَيْرُهُ، وَحَكَاهَا أَبُو عَلِيٍّ الْغَسَّانِيُّ، وَذَكَرَ الْقَوْلَ الْآخَرَ بِإِسْنَادِهِ<sup>(٧)</sup>.

قَوْلُهُ: «قَالَتْ عَائِشَةُ أَخْرُورِيَّةٌ أَنْتِ» نَسَبَةٌ إِلَى حَرُورَاءَ؛ قَرْيَةٌ بِقَرَبِ الْكُوفَةِ، كَانَ أَوَّلُ اجْتِمَاعِ الْخَوَارِجِ بِهَا؛ فَمَعْنَى قَوْلِهَا: «أَخْرُورِيَّةٌ أَنْتِ» أَنَّ طَائِفَةً مِنَ الْخَوَارِجِ يُوجِبُونَ عَلَى الْحَائِضِ قِضَاءَ الصَّلَاةِ الْفَائِتَةِ فِي زَمَنِ الْحَيْضِ، وَهُوَ مُخَالَفُ الْإِجْمَاعِ.

(١) قَوْلُهُ: قَالَ. لَيْسَ فِي «م». وَالْمَثْبُتُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٢) «سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ» (٢٩٧).

(٣) «سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ» (٢٩٧).

(٤) قَوْلُهُ: أَبِي. لَيْسَ فِي الْأَصْلِ، وَ«م». وَالْمَثْبُتُ مِنْ «سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ».

(٥) «سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ» (٢٩٧).

(٦) «شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمَ لِلنَّوَوِيِّ» (٢٢/٤).

(٧) انْظُرْ: «شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمَ لِلنَّوَوِيِّ» (٢٧/٤).



(٣٣٦) قوله: «أَنَّ أَبَا مُرَّةَ مَوْلَى أُمِّ هَانِيٍّ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ»  
«اسْمُ أَبِي مُرَّةَ: يَزِيدُ هُوَ مَوْلَى أُمِّ هَانِيٍّ كَمَا هُنَا، وَكَانَ يَلْزِمُ أَخَاهَا  
عَقِيلًا؛ فَلِهَذَا نُسِبَ إِلَيْهِ فِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى، وَاسْمُ أُمِّ هَانِيٍّ فَاحْتَهُ،  
وَقِيلَ: فَاطِمَةُ، وَقِيلَ: هِنْدٌ، وَقِيلَ: عَاتِكَةُ، وَقِيلَ: رَمْلَةٌ، وَقِيلَ: جُمَانَةُ،  
وَالْأَشْهُرُ الْأَوَّلُ، كُنِيَتْ بِابْنِهَا هَانِيٍّ بِنِ هُبَيْرَةَ بِنِ عَمْرِو وَهَانِيٍّ بِالْهَمْزِ  
آخِرُهُ، أَسْلَمَتْ يَوْمَ الْفَتْحِ»<sup>(١)</sup>. [٤٥ / ب]

قوله: «سُبْحَةَ الضُّحَى» فِيهِ فَائِدَةٌ لَطِيفَةٌ؛ وَهِيَ أَنَّ سَنَةَ الضُّحَى ثَمَانِي  
رَكَعَاتٍ، وَمَوْضِعُ الدَّلَالَةِ قَوْلُهَا: «سُبْحَةُ»، وَهَذَا تَصْرِيحٌ بِأَنَّهَا سَنَةٌ  
مَقَرَّرَةٌ مَعْرُوفَةٌ، وَصَلَّاَهَا بَنِيَّةُ الضُّحَى بِخِلَافِ الرِّوَايَةِ الْآخَرَى: «صَلَّى  
ثَمَانِي رَكَعَاتٍ» «وَذَلِكَ ضُّحَى».

(٣٣٧) قوله: «مُوسَى الْقَارِي» هُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى الْقِرَاءَةِ.

(٣٣٨) قوله: «عَرِيَّةُ الرَّجُلِ» قَالَ النَّوَوِيُّ: «ضَبَطْنَا هَذِهِ اللَّفْظَةَ يَعْنِي  
(عَرِيَّة) عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ بِكَسْرِ الْعَيْنِ، وَإِسْكَانِ الرَّاءِ، وَبِالضَّمِّ مَعَ إِسْكَانِ  
الرَّاءِ، وَبِتَشْدِيدِ الْيَاءِ عَلَى التَّصْغِيرِ، وَكُلُّهَا صَحِيحَةٌ، وَمَعْنَاهَا مَتَجَرِّدَةٌ»<sup>(٢)</sup>.

(٣٣٩) قوله: «إِلَّا أَنَّهُ أَدْرُ» (أَدْر) بِهَمْزَةٍ مَمْدُودَةٍ، ثُمَّ دَالٌ مُهْمَلَةٌ  
مَفْتُوحَةٌ ثُمَّ رَاءٌ مُخَفَّفَتَيْنِ، قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: هُوَ عَظِيمُ الْخُصْيَتَيْنِ»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «وَاللَّهِ إِنَّهُ بِالْحَجَرِ نَدَبٌ سِتَّةٌ» (نَدَب) بِفَتْحِ النُّونِ وَالدَّالِ، هُوَ  
الْأَثَرُ، وَقَدْ صَوَّبَ صَاحِبُ «المَطَالَعِ» فَتَحَ الدَّالَ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ السَّكُونَ،  
أَنَّهُ رَوَاهُ (دَأ)، كَذَا يَقُولُهُ الْمُحَدِّثُونَ»<sup>(٤)</sup>.

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢٨/٤).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣٠/٤).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٣٣/٤).

(٤) «مطالع الانوار» (١٣٩/٤).

(٣٤٢) قوله: «لِحَاجَتِهِ هَدَفٌ أَوْ حَائِشٌ» (الهدف) بفتح الهاء والدال، وهو ما ارتفع من الأرض، و(الحائش) بالحاء المهملة، وبالشين المعجمة، وقد فسره هنا بحائط النخل، وهو البستان، وهو تفسيرٌ صحيحٌ.

(٣٤٤) قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو الْعَلَاءِ بْنُ الشَّخِيرِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ» هذا مرسل، أبو العلاء يزيد بن عبد الله بن الشخير تابعي كأكبيه مطرف، روى يزيد عن أبي هريرة، وعبد الله [٤٦/أ] بن عمر، وعياض بن حماد، وغيرهم، وهذا الكلام كما قال الرشيد:

«لَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْ وَجْهِ يَصَحُّ، وَقَدْ رَوَى بِمَعْنَاهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ عَنْ أَبِيهِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ الْقَوْلَ ثُمَّ يَلْبَثُ أحيانًا، ثُمَّ يَنْسَخُهُ بِقَوْلٍ آخَرَ، كَمَا يَنْسَخُ الْقُرْآنُ بَعْضُهُ بَعْضًا».

قال الرشيد: «وفي إسناده نظرٌ، وليس من شرط مسلم»<sup>(١)</sup>، وأخرج المرسل الذي في الأصل أبو داود في كتاب «المراسيل»<sup>(٢)</sup> عن عبيد الله بن معاذ العنبري به.

قال شيخنا متع الله بحياته: «ورأيت في حاشية «أطراف» المزي عن خطه، رواه أبو نعيم في «المستخرج» بإسناده<sup>(٣)</sup> عن المعتمر بن سليمان عن أبيه، قال حدثنا أبو العلاء حيَّان بن عُمير، فذكره<sup>(٤)</sup>».

(١) «غرر الفوائد المجموعة» (ص ٢٨٩-٢٩٠).

(٢) «المراسيل لأبي داود» (ص ٣٢٢).

(٣) قوله: بإسناده. ليس في م. والمثبت من الأصل.

(٤) «مستخرج أبي نعيم» (١/ ٣٩٠).

(٣٤٥) قوله: «إِذَا أُعْجِلَتْ أَوْ أُقْحَطَتْ» قال النووي: «(إِذَا أُعْجِلَتْ أَوْ أُقْحَطَتْ)، وفي رواية ابنِ بشارٍ (أَوْ أُقْحَطَتْ)، أما (أُعْجِلَتْ) فهو في الموضعين بضمّ الهمزة وإسكانِ العين وكسرِ الجيم، وأما (أُقْحَطَتْ) فهو في الأولى بفتح الهمزة والحاء، وفي رواية ابنِ بشارٍ بضمّ الهمزة وكسرِ الحاء؛ مثلُ (أُعْجِلَتْ)»، قال: «والروايتانِ صحيحتان، ومعنى الإقحاطِ هنا عدمُ إنزالِ المنيّ، وهو استعارةٌ من قُحوطِ المطرِ وهو انجباؤه، وقحوطُ الأرضِ وهو عدمُ إخراجِ النباتِ»<sup>(١)</sup> انتهى.

(٣٤٦) قوله: «ثُمَّ يَكْسِلُ» (يُكْسِلُ) بضمّ الياء، وَيَجُوزُ فَتْحُهَا، أَكْسَلَ الرَّجُلُ فِي جَمَاعِهِ إِذَا ضَعُفَ عَنِ الْإِنْزَالِ، وَ(كَسِلَ) أَيْضًا بَفَتْحِ الْكَافِ وَكَسْرِ السِّينِ.

قوله: «عَنِ الْمَلِيّ» (الملي) هنا هو الثقة. [٤٦/ ب]

(٣٤٨) قوله: «فَإِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهِ الْأَرْبَعِ» (الشعبُ الأربعة) اليدانِ والرّجلانِ، وقيل: الرّجلانِ والفخذانِ، وقيل: الرّجلانِ والشُّفْرانِ، واختار القاضي<sup>(٢)</sup> أن المرادُ شُعْبُ الْفَرْجِ الْأَرْبَعُ، وَالشُّعْبُ النَوَاحِي، وَاحِدُهَا شُعْبَةٌ.

(٣٤٩) قوله: «وَمَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانَ» قال العلماء: غيبتَ ذَكَرَكَ فِي فَرْجِهَا، وَلَيْسَ الْمُرَادُ حَقِيقَةُ الْمَسِّ؛ وَذَلِكَ أَنَّ خِتَانَ الْمَرْأَةِ فِي أَعْلَى الْفَرْجِ لَا يَمَسُّهُ الذَّكَرُ فِي الْجِمَاعِ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَوْ وَضَعَ ذَكَرُهُ عَلَى خِتَانِهَا وَلَمْ يُؤَلِّجْهُ؛ لَمْ يَجِبِ الْغُسْلُ لَاحِيَهُ وَلَا عَلَيْهَا، فَدَلَّ أَنَّ الْمُرَادَ مَا ذُكِرَ<sup>(٣)</sup>.

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/ ٣٧-٣٨).

(٢) «إكمال المُعَلِّم» (٢/ ١٩٧).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/ ٤٢).

(٣٥٠) قوله: «عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أُمِّ كَلْثُومٍ» جابرٌ صحابيٌّ، وأُمُّ كَلْثُومٍ تابعيَّةٌ؛ فهو من رواية الأكاير عن الأصاغر، وأُمُّ كَلْثُومٍ هذه هي بنتُ أبي بكرٍ الصديق.

(٣٥٢) قوله: «أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ قَارِظٍ» «كذا في (م) هنا وفي الجُمعة والبيوع، ووقع في بابِ الجُمعة من (م) من رواية ابنِ جُريج إبراهيمُ بنُ عبدِ الله بنِ قارِظٍ، وكلاهما قد قيل، وقد اختلف الحُفَاطُ فيه على هذين القولين؛ فصار إلى كلٍّ منهما جماعةٌ كثيرة»<sup>(١)</sup> انتهى كلامُ النووي، وقد ذكره بعضُ الحُفَاطِ الحنابلة في إبراهيم بن عبد الله وصحَّحه.

(٣٥٤) قوله: «وَلَمْ يَتَوَضَّأْ» في هذا الحديث دليلٌ على أن الشهادة على النفي تُقبل إذا كان النفي محصوراً.

قوله: «وَحَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ» القائل (وحدَّثني الزُّهْرِيُّ) هشامٌ، قاله أبو العباس أحمد بنُ ثابت بنِ محمَّد الطَّرْقِيُّ، ومن بعده الشيخُ جمال الدين المِزِّي [٤٧/أ] في «الأطراف»<sup>(٢)</sup> بمعناه.

(٣٥٧) قوله: «عَنْ أَبِي غَطَفَانَ عَنْ أَبِي رَافِعٍ» (أبو غطفان) هو ابنُ طريف المُرِّي الذي قال الحاكم أبو أحمد: «لَا يُعْرَفُ اسْمُهُ»، وقال الذهبي: «يُقَالُ سَعْدٌ»<sup>(٣)</sup>.

وأبو رافع هو مولى رسولِ الله ﷺ اسْمُهُ أَسْلَمُ، وقيل: إبراهيم،

(١) «شرح صحيح مسلم» (٤/٤٤).

(٢) «تحفة الأشراف» (١٨٣/٥).

(٣) «الكاشف» (٢/٤٥٠).

وقيل: هُرْمَزُ، وقيل: ثَابِتٌ، كذا قال النووي<sup>(١)</sup>، قال الذهبي: «وقيل صالح»<sup>(٢)</sup>، وذكر الأقوال ولم يذكر ثابتاً<sup>(٣)</sup>.

(٣٦٠) قوله: «قَالَ: اتَّوَضَّأُ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: نَعَمْ» أخذ هذا الحديث في الوضوء من لحم الجُزُورِ، خاصَّةً أحمدُ بنُ حنبلٍ، وإسحاق، وطائفة من أهل الحديث، وإليه ذهب أبو بكر ابن المنذر، وذهب إليه يحيى بن يحيى وابن خزيمة، واختاره البيهقي، وحكي عن أصحاب الحديث مطلقاً، وحكي عن جماعة من الصحابة.

قال النووي: «هذا المذهب - يعني النقض - أقوى دليلاً، وإن كان الجمهور على خلافه، وقد أجاب الجمهور عن هذا الحديث بحديث جابر (كان آخر الأمرين) الحديث».

قال النووي: «ولكن هذا الحديث عامٌّ، وحديث الوضوء من لحوم الإبل خاصٌّ، والخاصُّ مقدَّم على العامِّ»<sup>(٤)</sup>.

قوله: «وَأَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ» اسمُ أبي الشعثاء: سُلَيْمٌ بْنُ أَسْوَدَ.

(٣٦١) قوله: «عَنْ عَمِّهِ» هو عبد الله بن زيد، كما سيأتي.

قوله: «شُكِّيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ» جاء في (خ) أن الشاكي هو عبد الله بن زيد الراوي، قال النووي: «وَلَا يُتَوَهَّمُ بِهَذَا أَنْ (شُكِّيَ) مَفْتُوحُ الشَّيْنِ وَالْكَافِ، وَيَجْعَلُ الشَّاكِيَ هُوَ عَمُّهُ الْمَذْكُورُ، فَإِنْ هَذَا الْوَهْمُ غَلْطٌ»<sup>(٥)</sup>. [٤٧/ب]

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤٦/٤).

(٢) قال الذهبي في «الكاشف» (٢/٤٢٥): «يقال إبراهيم وقيل أسلم». ومثله في «السير» (١٦/٢)، ولم أجد ذكر صالح.

(٣) ذكره في كتابه: «المقتنى في سرد الكنى» (٢٣١/١).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤٩/٤).

(٥) «شرح صحيح مسلم» (٥١/٤).

(٣٦٣) قوله: «إِنَّمَا حَرُمَ أَكْلُهَا» (حَرُمَ) رُوِيَ بوجهين؛ الأول: حَرُمَ بفتح الحاء وضمِّ الرَّاءِ، والثانية: بضمِّ الحاءِ وكسرِ الرَّاءِ مُشَدَّدَةً.

(٣٦٤) قوله: «أَنَّ دَاجِنَةً كَانَتْ لِبَعْضِ نِسَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» الداجنُ هُنَا الشَّاةُ الَّتِي تَأْلَفُ الْبَيْتَ.

(٣٦٦) قوله: «عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَعَلَةَ» بفتح الواو وإسكانِ العينِ الْمُهِمَلَةِ، وعبدُ الرحمنِ أخرج له (م ٤)، رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ، وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَثَقَّةُ ابْنِ مَعِينٍ<sup>(١)</sup> وَالنَّسَائِيُّ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «السَّبْيِيُّ» هو بفتح السينِ الْمُهِمَلَةِ، بعدها بَاءٌ مُوَحَّدَةٌ، ثم همزةٌ، ثم ياءُ النَّسَبِ، إِلَى سِبْأِ بْنِ يَشْجُبَ بْنِ يَعْرُبَ بْنِ قَحْطَانَ، قَالَه أَبُو عَلِيٍّ فِي «تَقْيِيدِهِ»<sup>(٣)</sup>.

(٣٦٧) قوله: «إِذَا كُنَّا بِالْبَيْدَاءِ أَوْ بِذَاتِ الْجَيْشِ» (الْبَيْدَاءُ وَذَاتُ الْجَيْشِ) مَوْضِعَانِ بَيْنَ الْمَدِينَةِ وَخَيْبَرَ، كَذَا قَالَ النَّوَوِيُّ<sup>(٤)</sup>، وَفِيهِ نَظَرٌ.

قوله: «فَبَعَثْنَا الْبَعِيرَ الَّذِي كُنْتُ عَلَيْهِ فَوَجَدْنَا الْعِقْدَ تَحْتَهُ» كَذَا وَقَعَ هُنَا، وَفِي رَوَايَةٍ (خ): «فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا فَوَجَدَهُ»، وَفِي رَوَايَةٍ: «رَجُلَيْنِ»، وَفِي رَوَايَةٍ: «نَاسًا»، وَهِيَ قِصَّةٌ وَاحِدَةٌ.

«قَالَ الْعُلَمَاءُ: الْمَبْعُوثُ هُوَ أَسِيدُ بْنُ حُضَيْرٍ، وَأَتْبَاعُ لَهُ، فَذَهَبُوا فَلَمْ يَجِدُوا شَيْئًا، ثُمَّ وَجَدَهُ أَسِيدُ بْنُ حُضَيْرٍ بَعْدَ رُجُوعِهِ تَحْتَ الْبَعِيرِ»<sup>(٥)</sup>، انْتَهَى مَعْنَى كَلَامِ النَّوَوِيِّ.

(٢) تهذيب التهذيب (٦/٢٦٣).

(١) انظر «الجرح والتعديل» (٥/٢٩٦).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/٥٩).

(٣) «تقييد المهمل» (٢/٣٠٨).

(٥) «شرح صحيح مسلم» (٤/٥٩).

قوله: «وَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصْحَابَهُ» في «مبهمات» ابنِ بَشْكَوَالٍ ذكر حديث عائشة<sup>(١)</sup>.

(٣٦٨) قوله: «لَأَوْشِكُ» زعم بعض أهل اللغة أنه لا يُقال: أَوْشِكُ، وإنما [٤٨ / أ] يُسْتَعْمَلُ مضارعاً؛ فَيُقَالُ (يُوشِكُ)، وليس كما زعم، بل يُقالُ (أَوْشِكُ) أيضاً؛ ومما يدلُّ عليه هذا الحديثُ مع أحاديثٍ أُخَرِ في الصحيح<sup>(٢)</sup>.

قوله: «إِذَا بَرَدَ» هو بفتح الباء والراء، وقال الجوهري: «بضمِّ الراء»<sup>(٣)</sup>، والمشهورُ الأوَّلُ.

قوله: «ضَرَبَ يَدِهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً» فيه دليلٌ لمن يَقُولُ: تَكْفِي ضَرْبَةً وَاحِدَةً لِلْوَجْهِ واليدين جميعاً.

قوله: «وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ» القائلُ: (وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ) هو شُعْبَةُ.

(٣٦٩) قوله: «وَرَوَى اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ...» إلى آخره. قال الحافظُ العِرَاقِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولا أعلمُ في مسلمٍ بعد مقدِّمةِ الْكِتَابِ حديثاً لم يَذْكُرْهُ إلا تعليقاً غيرَ هذا الحديثِ، وفيه مواضعُ أُخَرِ يسيرةً، رواها بإسناده المتَّصل»<sup>(٤)</sup>.

وكذا أخرجه (م)<sup>(٥)</sup> مقطوعاً، «وهو حديثٌ صحيحٌ متَّصلٌ في (خ)<sup>(٦)</sup> وغيره من حديثِ الليثِ به.

(١) قوله: في مبهمات ابنِ بَشْكَوَالٍ ذكر حديث عائشة. في «م»: ابنِ بَشْكَوَالٍ عائشة. والمثبت من الأصل.

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤ / ٦١).

(٣) «الصحيح» (٤٤٥ / ٢).

(٤) شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي) لزين الدين العراقي (١ / ١٣٧).

(٥) صحيح مسلم (ح: ٣٦٩).

(٦) صحيح البخاري (ح: ٣٣٧).

أَخْرَجَ (خ) وَ (د) <sup>(١)</sup> وَ (س) <sup>(٢)</sup> فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ؛ رَوَاهُ (خ) عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنِ اللَّيْثِ، وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ شَعِيبٍ عَنِ اللَّيْثِ عَنْ أَبِيهِ.

وَوَقَعَ فِيهِ وَهْمٌ هُنَا؛ وَهُوَ قَوْلُهُ: «أَقْبَلْتُ أَنَا وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يُسَارٍ»، صَوَابُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسَارٍ، كَمَا رَوَاهُ (خ)؛ وَكَذَلِكَ هُوَ فِي كِتَابِي (د) وَ (س) عَلَى الصَّوَابِ.

وَأَبُو جَهْمٍ هَذَا اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ الصُّمَّةِ الْأَنْصَارِيُّ، قَالَهُ أَبُو مَسْعُودٍ وَخَلَفَ، وَلَمْ يَسْمَهُ الْكَلَابَاذِيُّ وَلَا ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَذَكَرَ الْحَافِظُ أَبُو الْفَضْلِ الْمَقْدِسِيُّ أَنَّهُ يُقَالُ لَهُ أَبُو جَهْمٍ؛ يَعْنِي مُكَبَّرًا <sup>(٣)</sup>، وَصَوَابُهُ هَذِهِ الْكُنْيَةُ مُصَغَّرَةٌ، كَمَا ذَكَرْتُهَا.

وَقَدْ وَقَعَ كَمَا تَرَى فِي (م) مُكَبَّرًا، قَالُوا: وَهُوَ غَلَطٌ، وَصَوَابُهُ مَا وَقَعَ فِي (خ) وَغَيْرُهُ مِنْ أَنَّهُ مُصَغَّرٌ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ فِي كُتُبِ الْأَسْمَاءِ، [٤٨/ب] وَكَذَا ذَكَرَهُ (م) فِي كِتَابِهِ، وَ (خ) فِي «تَارِيخِهِ» <sup>(٤)</sup>، وَ (د) وَ (س)، وَغَيْرُهُمْ، وَأَبُو جَهْمٍ الْمَذْكُورُ فِي حَدِيثِ الْأَنْبَجَانِيَةِ عَامِرُ بْنُ حُذَيْفَةَ بْنِ غَانِمٍ، قُرَشِيٌّ، عَدَوِيٌّ، وَهُوَ مُكَبَّرٌ.

(٣٧١) قَوْلُهُ: «قَالَ: وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَاللَّفْظُ لَهُ قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَبِي رَافِعٍ» قَالَ الرَّشِيدُ: «سَقَطَ مِنْ إِسْنَادِهِ رَجُلٌ بَيْنَ حُمَيْدٍ وَأَبِي رَافِعٍ، بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزْنِيَّ [فَإِنْ حُمَيْدًا الطَّوِيلَ إِنَّمَا يَرُوي هَذَا عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ

(١) «سنن أبي داود» (ج: ٣٢٩).

(٢) «سنن النسائي» (ج: ٣١١).

(٣) انظر لما سبق: «غرر الفوائد المجموعة» (ص ١٢١-١٢٣).

(٤) «التاريخ الكبير» للبخاري (٢٠/٩).



الله المَزْنِيَّ<sup>(١)</sup> عن أبي رافع؛ كذلك أخرجه (خ) و(د) و(س) و(ق) بلا خلافٍ أعلمه بينهم في ذلك، وكذلك رُوِيَنَاهُ من «مسندِ ابنِ أبي شيبَةَ»، وكذلك هو في «مسندِ أحمد».

وقد ذكر أبو مسعودِ الدمشقي وخلف الواسطي أن مسلماً أخرجه كذلك، إلا أني لم أره في جميع النسخ التي رأيتها من (م) إلا مقطوعاً، وكذلك قال أبو عليّ الجبائي أنه وقع إسنادُ هذا الحديث في النسخ كلها حميدٌ عن أبي رافع عن أبي هريرة قال: وفي هذه الرواية انقطاع وإنما يرويه حميدٌ عن بكر بن عبد الله المزني عن أبي رافع.

ثم شرع في سياقه؛ فساقه من (خ) و(س)، ثم قال: «ولولا خشية الإطالة لأوردناه من جميع الكتب التي سميناها، وفي إيراده من (خ س) كفاية»<sup>(٢)</sup> انتهى معناه ملخصاً.

قال شيخنا متع الله بحياته: «وقد راجعت «أطراف» المزني فوجدته طرفه كما ذكر الرشيدُ أعلاه عن خلف<sup>(٣)</sup> وأبي مسعود، فأعلمه»<sup>(٤)</sup>.

(٣٧٢) قوله: «فَحَادَ عَنْهُ» أي: مال.

(٣٧٥) قوله: «أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ» غلط الخطابي من يقول: الْخُبْثُ بِإِسْكَانِ الْبَاءِ<sup>(٥)</sup>، وليس بغلط؛ الإسكان جائز<sup>(٦)</sup> على سبيل التخفيف كنظائره.



(١) ما بين المعكوفين ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٢) «غرر الفوائد المجموعة» (ص ١٧٩-١٨٣).

(٣) قوله: خلف. ليس في م. والمثبت من الأصل.

(٤) «تحفة الأشراف» (١٠/٣٨٥).

(٥) معالم السنن للخطابي (١/١٠-١١)، وإصلاح غلط المحدثين له (ص ٢١-٢٢)، وغريب

الحديث له (٣/٢٢٠-٢٢١).

(٦) في «م»: جاء. والمثبت من الأصل.



# کتاب الصلاة



### كِتَابُ الصَّلَاةِ

(٣٧٨) قوله [٤٩/أ]: «أَمِرُ بِلَالٍ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَيُوتِرَ الْإِقَامَةَ»  
الحكمة في شفع الأذان وإيتار الإقامة أن الأذان لإعلام الغائبين فتكرّر  
ليكون أبلغ في إعلامهم، والإقامة للحاضرين فلا حاجة إلى تكرارها؛  
ولهذا قال العلماء: يكون رفع الصوت في الإقامة دونه في الأذان، وإنما  
كرّر لفظ الإقامة خاصّة؛ لأنه المقصود الآن.

قوله: «أَنْ يُورُوا نَارًا» أي: يُشْعِلُوا وَيُوقِدُوا.

(٣٧٩) قوله: «أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ صَاحِبُ الدَّسْتَوَائِي» (صاحب  
هنا مجرورٌ صفةٌ لهشام، كذا قاله النووي، وهو ظاهرٌ، وغلِط في ذلك  
صاحبُ «المطالع»؛ حيث قال في الدَّسْتَوَائِي: «منهم هشامٌ وابنه معاذُ  
بنُ هشام، ويُقالُ له صاحبُ الدَّسْتَوَائِي، وإنما هو ابنُه»، ذكره النووي  
- أعني ضبطَ صاحب - في الإيمان<sup>(١)</sup> وفي الأذان<sup>(٢)</sup>.

قوله: «حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ<sup>(٣)</sup> عَامِرِ الْأَحْوَلِ عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ  
بْنِ مُحَيْرِيزٍ» هؤلاء الثلاثة تابعيون، بعضهم عن بعضٍ، واسمُ أبي  
عامرٍ: عبدُ الواحد، ليّنه أحمد<sup>(٤)</sup>، ووثقه أبو حاتم<sup>(٥)</sup>، روى له (م ٤).  
قوله: «عَنْ أَبِي مَحْذُورَةَ» اسمُ أبي محذورة: سَمُرَةٌ، وقيل: أَوْسٌ،  
وقيل: جَابِرٌ، واسمُ أبيه مَعِيرٌ، بميمٍ مكسورة، ثم عينٌ مهملةٌ ساكنة،  
ثم مُشَاةٌ تحت مفتوحة، ثم راءٍ، وقيل اسمُ أبيه غير ذلك<sup>(٦)</sup>.

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/٦٠-٦١).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/٨٠).

(٣) قوله: عن. ليس في «م»، ومثبت من «صحيح مسلم».

(٤) قوله: ليّنه أحمد. تحرف في «م» إلى: لقبه أحمر. والمثبت من الأصل. وانظر «العلل ومعرفة الرجال» (١٥٠٣، ١٩٣٧).

(٥) «الجرح والتعديل» (٤/٤٠٠) و(٦/٣٢٦).

(٦) انظر: الاستيعاب (٤/١٧٥٢)، و«شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/٦٠-٦١).

وأبو محذورة قُرَشِيٌّ جُمَحِيٌّ، وكان من أحسن الناس صوتاً، تُوفِّيَ بمكة سنة ٥٩ وقيل ٧٩، ولم يزل مُقِيمًا، وتوارثت ذُرِّيَّتُهُ الأذانَ، انفرد (م) بالإخراج له<sup>(١)</sup> دون (خ)، وأخرج له (خ) في «الأدب»، وروى له (د) ت س ق)، ولم يرو له (م) ومن ذكر معه من (د ت س ق) سوى هذا، وله أيضًا في (س) حديث آخر. [٤٩/ ب]

(٣٨٠) قوله: «وَأَبْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ» اسمُ ابنِ أُمِّ مَكْتُومِ عمرو بن قيس بن زائدة، واسمُ أُمِّ مَكْتُومِ عاتكة، تُوفِّيَ ابنُ أُمِّ مَكْتُومِ يومَ القادسية شهيداً، ويُقالُ إن جدَّه اسمُه زيادٌ، وقيل اسمُ ابنِ أُمِّ مَكْتُومِ: عمرو بن زائدة، والصحيحُ في اسمه عمرو؛ وقد ثبت ذلك في هذا الكتاب قال رسولُ الله ﷺ في حديثِ فاطمة بنتِ قيسٍ: «اعْتَدِي فِي بَيْتِ ابْنِ عَمِّكَ عمرو بنِ أُمِّ مَكْتُومٍ».

(٣٨٢) قوله: «عَلَى الْفِطْرَةِ» أي: على الإسلام.

قوله: «خَرَجَتْ مِنَ النَّارِ» أي: بالتوحيد.

(٣٨٦) قوله: «عَنِ الْحَكِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ» (الحَكِيمُ) بضمِّ الحاءِ المُهْمَلَةِ، وزريقُ بنُ حَكِيمٍ فقط الأولُ في (م)، والثاني في «الموطأ»، وله ذِكْرٌ في (خ)، ولا يُوجدُ في (خ، م) و«الموطأ» غير هذين الاسمين مما هو بضمِّ الحاءِ.

(٣٨٧) قوله: «عَنْ عَمِّهِ» هذا العمُّ مُبَيَّنٌ في الرواية الآتية، وهو عيسى بن طلحة.

(٣٨٨) قوله: «قَالَ سَلِيمَانُ: فَسَأَلْتُهُ عَنِ الرَّوْحَاءِ» (سليمان) هو الأعمش، والمسؤول أبو سفيان طلحة بن نافع.

(٣٨٩) قوله: «حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُهَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ» قال شيخنا: «صوابه عن سُهَيْلٍ، وكذا هو في نسخة صحيحة، وهو ظاهر»

(١) قوله: له. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

جلي، وليس لهم خالد بن عبد الله بن سهيل في هذه الكتب الستة فضلاً عن مسلم.

قوله: «أَذْبَرَ الشَّيْطَانُ وَلَهُ حُصَاصٌ» (الحُصَاصُ) بضم الحاء المهملة، ثم صادين مُهْمَلَتَيْنِ، بينهما ألفٌ، وهو [٥٠ / أ] <sup>(١)</sup> الضَّرَاطُ، وقيل: شِدَّةٌ عَدُوٌّ <sup>(٢)</sup>.

قوله: «حَتَّى إِذَا تَوَبَّ» المراد بالتوبُّ الإقامة.

قوله: «حَتَّى يَظُلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَذْرِي كَيْفَ صَلَّى» الهمزة مكسورة من (إِنْ يَذْرِي)، قال القاضي عياض وغيره: «وَرُوِيَ بفتحها، وهي رواية ابن عبد البر» <sup>(٣)</sup>، وادَّعى أنها رواية أكثرهم، وكذا ضبطه الأصيلي في (خ)، والصحيح الكسر، بل قال صاحب «المطالع»: «إِنَّ الْفَتْحَ مُفْسِدٌ لِلْمَعْنَى» <sup>(٤)</sup>.

(٣٩٥) قوله: «أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا السَّائِبِ» (أَبُو السَّائِبِ) لا يُعْرَفُ اسْمُهُ، وهو ثقة.

قوله: «حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ الْمَعْقَرِيِّ» قال ابن قُزُؤَل: «كذا قيَّدناه عن جماعتهم، وذكر ابنُ الْفَرَضِيِّ «الْمُعَقَّرِيُّ»، ورويناه عن الخُشْنِيِّ عن الطبري بفتح الميم، وإسكان العين، وكسر القاف، وكذا قيَّده ابنُ الْحَدَّاءِ بخطه، والجَيَّانِيُّ في كتابه <sup>(٥)</sup> انتهى، وذكر فيه أبو عليّ ضَبَطَ ابنُ الْحَدَّاءِ وَالْفَرَضِيُّ لا غير» <sup>(٦)</sup>، انتهى.

و«الْمَعْقَرُ» من أَعْمَالِ الْيَمَنِ.

(١) كتب بحاشية «م»: السادس من التعليق على مسلم.

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩٢ / ٤).

(٣) إكمال المُعَلِّم (٢٥٩ / ٢)، «الاستذكار» (٥٣ / ٤).

(٤) مطالع الأنوار (٣٠٤ / ١).

(٥) «تقييد المهمل» (٤٥٩ / ٢).

(٦) مطالع الأنوار (١١٢ / ٤).

(٣٩٧) قوله: «دَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى» هذا الرجلُ اسْمُهُ خَلَادٌ، قاله ابنُ بَشْكُوَالٍ في «مِبهْمَاتِهِ»، وساقَ له شاهدًا، وظنَّ أنه في «مسندِ ابنِ أبي شَيْبَةَ»، وهو الحديثُ السادسُ والتسعونَ بعدَ المائةِ من «المِبهْمَاتِ»<sup>(١)</sup>.  
قوله: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ صوابُه (عن سعيد)، وعبيدُ اللَّهِ هذا هو ابنُ عُمَرَ العُمَرِيُّ.

(٣٩٨) قوله: «أَنَّ بَعْضَكُمْ خَالَجَنِهَا» أي: نازَعَ عَنِهَا. [٥٠ / ب]  
(٣٩٩) قوله: «حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَجْهَرُ بِهَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ» في روايةِ عَبْدِ اللَّهِ وهو ابنُ أَبِي لُبَابَةَ عن عمرَ نظرٌ، قال الرَّشِيدُ: «والصحيحُ مرسلٌ، وإنما احتجَّ مسلمٌ بحديثِ قتادة عن أنسٍ، والله أعلمُ»<sup>(٢)</sup>.

وقال العلائِيُّ في «مراسيلِهِ»: «في روايةِ عَبْدِ اللَّهِ عن عمرَ الظاهرُ أنه مرسلٌ»<sup>(٣)</sup>.  
قوله: «وَعَنْ قَتَادَةَ» يعني الأوزاعيَّ عن قتادة عن أنسٍ، وهو المقصودُ كما قاله الرشيدُ، وإنما فعلَ مسلمٌ ذلك؛ لأنه سمِعَهُ هكذا فأذاه كما سمِعَهُ، ومقصودُ الثاني المُتَّصِلُ دونَ الأوَّلِ المرسلِ، وله نظائرُ في هذا الكتابِ، ولا إنكارَ.

(٤٠١) قوله: «حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ وَائِلٍ عَنْ عُلْقَمَةَ بِنْتِ وَائِلٍ وَمَوْلَى لَهُمْ أَنَّهُمَا حَدَّثَاهُ عَنْ أَبِيهِ» قال العلائِيُّ في «المراسيلِ»: «علقمةُ بِنْتُ وَائِلٍ قال ابنُ معينٍ لم يَسْمَعْ من أبيهِ شيئًا»، وعن الدِّمِّيَّاطِيِّ هذا النقلُ عن ابنِ معينٍ أيضًا وزاد: قال (ت): «قُلْتُ لِمُحَمَّدٍ: علقمةُ سَمِعَ من أبيهِ؟ قال: نعم، وعبدُ الجبارِ لم يَسْمَعْ من أبيهِ، وُلِدَ بعدَ موتِ أبيهِ بستَةَ أَشْهُرٍ»<sup>(٤)</sup> انتهى.

(١) غوامضُ الأسماءِ المبهمة (٢/ ٥٨٢-٥٨٣). (٢) «غررُ الفوائدِ المجموعة» (ص ٣٤٢).

(٣) جامعُ التحصيلِ للعلائِي (ص ٢٣١). (٤) «العللُ الكبير» للترمذِي (ص ٢٠٠).



وقال العلائي: «قلت: صحَّ عن عبد الجبار أنه قال: كنتُ غلامًا لا أعقل صلاة أبي وهذا يُنفِي أنه مات أبوه وهو حَمْلٌ»<sup>(١)</sup> انتهى، تبع في ذلك المزيّ<sup>(٢)</sup>، وقال (س) في «الصُّغرى»<sup>(٣)</sup> في الجُمعة أنه لم يَسْمَعْ من أبيه.

وقال أبو عُمَرَ في «استيعابه» في ترجمة وائل: «ولم يَسْمَعْ عبد الجبار من أبيه فيما يَقُولُونَ بينهما على علقمة بن وائل»<sup>(٤)</sup> انتهى، وقد تعقَّب المزيّ مغلطاي بتعقُّب حسنٍ في كتابه «التقريب»<sup>(٥)</sup>، فانظره.

(٤٠٢) قوله: «السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ» في «سنن ابن ماجه» من حديث ابن مسعود هذا: «السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ قَبْلَ عِبَادِهِ، السَّلَامُ عَلَى جَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَعَلَى فُلَانٍ [٥١/أ] وفُلَانٍ، يَعْنُونَ الْمَلَائِكَةَ»<sup>(٦)</sup>.

قوله: «فَارَمَ الْقَوْمُ»: الإِرْمَامُ السَّكُوتُ، قال الشاعرُ:

يَرِدْنَ وَاللَّيْلُ مُرْمٌ طَائِرُهُ<sup>(٧)</sup> .. .. .

(٢) «تحفة الأشراف» (٨٣/٩).

(١) «جامع التحصيل» (ص ٢١٩).

(٤) «الاستيعاب» (١٥٦٣/٤).

(٣) «سنن النسائي» (١٤٠٤).

(٥) قال مغلطاي في: «إكمال تهذيب الكمال» (٢٧٥/٩): «علقمة بن وائل بن حجر الحضرمي الكندي أخو عبد الجبار. كذا ذكره المزي، وليس جيِّدًا؛ لأن حضر موت بن قيس بن معاوية بن جشم بن عبد شمس بن وائل بن الغوث بن قطن بن عريب بن زهير بن أيمن بن هميسع بن حمير بن سبأ، لا تجتمع مع كندة بن غفير بن الحارث بن مرة بن أد بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبأ، والصواب فيه أنه حضرمي لا دخول لكندة في نسبه بحال حقيقي. ولما ذكره ابن سعد - الذي ما ينقل المزي كلامه إلا بواسطة - في الطبقة الثالثة من أهل الكوفة قال: كان ثقة قليل الحديث. وفي «تاريخ البخاري» الذي ما ينقل أيضا منه إلا بواسطة: روى عنه حصين. وذكر المزي روايته عن أبيه الرواية المشعرة عنده بالاتصال، وقد ذكر أبو أحمد العسكري: أن يحيى بن معين سئل عن علقمة عن أبيه؟ فقال: مرسل».

(٦) «سنن ابن ماجه» (ح: ٨٩٩).

(٧) الرجز ينسب لحميد الأرقط كما في: «الصحاح» (١٨١٧/٥).

وهو بالراء، قال صاحب «المطالع»: «وروي في غير هذا البيت (فَأَزَمَ الْقَوْمُ) بزاي مخففة، وميم مخففة؛ أي: أمسكوا عن الكلام»<sup>(١)</sup>، وقد ذكره الهروي في الراء، ثم قال: «ويروى (فأزَمَ)، ومعناه يرجع إلى الأول، وهو الإمساك عن الكلام والطعام»<sup>(٢)</sup>.

(٤٠٤) قوله: «أَنْ تَبْكَعَنِي بِهَا» قال ابن الأعرابي: (البكع) التبيك في الوجه<sup>(٣)</sup>، والتوقيف على الخطأ، والكبع البيع بالنقد؛ تقول: بكم هذا كبعاً؟ وبكم هذا نسيئة؟ من «اليواقيت» للمطرز<sup>(٤)</sup>.

قوله: «فَتِلْكَ بِتِلْكَ» معنى (فَتِلْكَ بِتِلْكَ) أي: اللحظة التي سبقكم الإمام بها في تقدمه إلى الركوع تنجز لكم بتأخيركم في الركوع بعد رفعه لحظة، فتلك اللحظة بتلك اللحظة، وصار قدر ركوعه، وقال مثله في السجود.

قوله: «إِنَّمَا وَضَعْتُ هُنَا مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ» إن قيل: وضع أحاديث كثيرة غير مجمع عليها، فالجواب أنها عنده بصيغة المجمع عليها، ولا يلزمه تقليد غيره في ذلك، ذكره النووي<sup>(٥)</sup>.

قال شيخنا متع الله بحياته: «ورأيت بخط بعض الحفاظ عند قول ابن الصلاح في «علومه»<sup>(٦)</sup> حكاية كلام مسلم ما صورته: رأيت في بعض التواريخ -ولا يحضرني اسمه الآن- أراد إجماع أربعة من الحفاظ، سمّاهم في الكتاب المذكور» انتهى.

(١) «مطالع الأنوار» (٣/١٥٤).

(٢) «الغريبين في القرآن والحديث» للهروي (٣/٧٨٢).

(٣) انظر «إكمال المعلم» (٢/٢٩٧).

(٤) هو كتاب «اليواقيت في اللغة» لمحمد بن عبد الواحد المطرز صاحب ثعلب انظر «فهرسة ابن

خير» (ص ٣١٨)، و«كشف الظنون» (٢/٢٠٥٣).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/١٢٣).

(٦) «مقدمة ابن الصلاح» (ص ٢٠).

وقال شيخنا أيضًا: «والذي رأيتُ خطّه بذلك هو شيخُ شيوخي علاءُ الدّين مُغلطاي، وكنتُ قد رأيتُ في «محاسنِ أهلِ الاصطلاح» لشيخنا العلامة أبي حفصِ البلقيني [٥١/ب] ما معناه: فائدة: قولُ مسلم: ما وضعتُ في كتابي إلا ما أجمعوا<sup>(١)</sup> عليه، قيل: المرادُ ما أجمع عليه هؤلاء الأربعة: أحمدُ بنُ حنبل، وسعيدُ بنُ منصور، ويحيى بنُ يحيى، وعثمانُ بنُ أبي شيبة<sup>(٢)</sup> انتهى.

(٤٠٥) قوله: «قَدْ عَلِمْتُمْ» هو بفتح العين، وكسر اللام المُخَفَّفَةِ، ومنه مَنْ رَوَاهُ بضمّ العينِ وتشديد اللام؛ أي: علّمْتكموه، قال النووي في «شرحِه»: «وكلاهما صحيحٌ»<sup>(٣)</sup>.

(٤٠٦) قوله: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ» وقَعَ في بعضِ الأصولِ عَوَضَ (مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ): «حَدَّثَنَا صَاحِبُ لَنَا، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّا عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ مِسْعَرٍ وَعَنْ مَالِكِ بْنِ مِغُولٍ عَنِ الْحَكَمِ»: وهو من طريق أبي العلاء بنِ ماهان عن أبي بكرٍ الأشقر عن القلانسي عن مُسلم. وكما هنا: رَوَاهُ الْجُلُودِيُّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سُفْيَانَ عَنْهُ، «والحديثُ المذكورُ ثابتٌ، وقد أخرجَه (خ م د ت س ق)، ومن طريقِ ثابتةٍ عن الحَكَمِ بإسناده المذكورِ مُتَّصِلًا، واللهُ الحمد»<sup>(٤)</sup>.

(٤٠٧) قوله: «قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ» «هذا مرسلٌ، وقد رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ<sup>(٥)</sup> كَانَ يَقُولُ: «آمِينَ» من غيرِ وجهٍ خارجِ الصحيحين، أخرجَه (د ت) في كتابَيْهِمَا من حديثِ وائلِ بْنِ حُجْرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وقال (ت): «حديثُ وائلِ بْنِ حُجْرٍ حَسَنٌ، وباللهُ التوفيقُ»<sup>(٦)</sup>.

(٢) «محاسنِ الاصطلاح» للبلقيني (ص ١٦٢).

(١) في «م»: اجتمعوا. والمثبت من الأصل.

(٤) «غُررُ الفوائدِ المجموعة» (ص ١٢٨-١٢٩).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/١٢٥).

(٦) انظر: «غُررُ الفوائدِ المجموعة» (ص ٣٠٦).

(٥) قوله: أَنَّهُ ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٤١١) قوله: «فَجَحِشَ شِقَّةُ» (جَحِشَ) بضم الجيم، وبالحاء المكسورة، ثم شين مُعْجَمَةٍ؛ ومعناه: خُدِشَ.

(٤١٨) قوله: «فَأَغْمِيَ عَلَيْهِ» في هذا الحديث جواز الإغماء على الأنبياء صلوات [٥٢/أ] الله وسلامه عليهم، ولا شك في جوازه؛ فإنه مَرَضٌ، والمرضُ يَجُورُ عليهم، بخلاف الجنون، فإنه لا يَجُورُ عليهم؛ لأنه نقص، والحكمة في جواز المرض عليهم تكثير أجورهم، وتسليّة الناس بهم.

قوله: «ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمَخْضَبِ» (المخضب) نحو المِركَنِ الذي يُغْتَسَلُ فيه.

قوله: «فَاغْتَسَلَ» فيه دليل على استحباب الغُسل من الإغماء، وإذا تكرر الإغماء استحبّ تكرر الغُسل.

قوله: «ثُمَّ ذَهَبَ لِيَنْوَأَ» أي: لِيَقُومَ.

قوله: «لِلصَّلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ» في (العشاء الآخرة) دليل على صحّة قول الإنسان ذلك، وقد أنكره الأصمعي<sup>(١)</sup>، والصواب جوازه؛ فقد صحّ عن رسول الله ﷺ فيما يأتي في باب: «إِذَا شَهِدَتِ الْمَرْأَةُ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا تَمَسَّ طَبِيًّا»، وعن عائشة وأنس والبراء وغيرهم.

قوله: «فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا الْعَبَّاسُ» «فسر ابن عباس الرجل الآخر بعليّ، وفي الطريق الأخرى: «فَخَرَجَ وَيَدُّهُ عَلَى الْفَضْلِ، وَيَدُّهُ عَلَى رَجُلٍ آخَرَ»، وفي غير (م): «رَجُلَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ»<sup>(٢)</sup>.

قال النووي: «وطريق الجمع أنه كانوا يَتَنَاقَبُونَ الأخذ بيده الكريمة تارةً هذا وتارةً هذا، وتارةً ذاك وتارةً ذاك، وَيَتَنَاقَسُونَ في ذلك، وهؤلاء

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/١٣٧).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/١٣٨).

خواصُّ أهل بيته الرجال الكبار، وكان العباس أكثرهم ملازمةً للأخذ بيده، أو إنه أدام الأخذ بيده، وإنما يتناوبه الباكون<sup>(١)</sup> [٥٢/ب] في اليد الأخرى إكرامًا للعباس بذلك؛ ولهذا ذكرته عائشة مسمى، وأهمت الرجل الآخر<sup>(٢)</sup>.

قوله: «أَنْ يُمَرَّضَ فِي بَيْتِهَا» يعني في بيت عائشة.

قوله: «فَإِنْ كُنَّا لَأَنْتَنَ صَوَاحِبَ يُوسُفَ» أي: في التظاهر على ما تُردن، وكثرة الحاجن في طلب ما تُردنه وتملن إليه.

(٤١٩) قوله: «كَانَ وَجْهَهُ وَرَقَةً مُصْحَفٍ» عبارة عن الجمال البارع، وحسن البشارة، وصفاء الوجه، واستنارته.

قوله: «وَنَكَصَ أَبُو بَكْرٍ» أي: رجع القهقري.

قوله: «فَلَمَّا وَضَحَ لَنَا وَجْهَهُ» (وضح) أي: بان وظهر.

(٤٢٣) قوله: «لَأُبْصِرُ مِنْ وَرَائِي كَمَا أُبْصِرُ مِنْ بَيْنِ يَدَيَّ» قال النووي: «قال العلماء: معناه أن الله تعالى خلق له إدراكًا في فقهه يُبْصِرُ به من ورائه، وقد انخرقت له ﷺ العادة بأكثر من هذا، وليس يمنع من هذا عقل ولا شرع؛ بل<sup>(٣)</sup> ورد الشرع بظاهره، فوجب القول به، قال القاضي عياض: قال الإمام أحمد بن حنبل وجمهور العلماء هذه الرؤية: رؤية العين حقيقة»<sup>(٤)</sup> انتهى.

(٤٣٠) قوله: «كَانَتْهَا أَذْنَابُ حَيْلِ شَمْسٍ» (شمس) بضم الشين، وهي التي لا تستقر، بل تضطرب وتتحرك بأذناها وأرجلها.

(١) قوله: يتناوبه الباكون. في «م»: يتناوبون الأخذ. والمثبت من الأصل، و«شرح صحيح مسلم».

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣٨/٤).

(٣) قوله: بل. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣٩/٤).

(٤٣٢) قوله: «أُولُو الْأَحْلَامِ وَالنُّهَى» (النُّهَى) بضم النون: العقول.

[١/٥٣]

(٤٣٦) قوله: «أَوْ لِيَخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ» قيل: معناه يَمَسِّحُهَا وَيُحَوِّلُهَا عَنْ صَوَرِهَا، لِقَوْلِهِ: «يَجْعَلُ اللَّهُ صُورَتَهُ صُورَةَ حِمَارٍ»<sup>(١)</sup>.

قال النووي: «والأظهر والله أعلم أن معناه يُوقِعُ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبُغْضَاءَ وَاخْتِلَافَ الْقُلُوبِ، كَمَا يُقَالُ تَغَيَّرَ وَجْهُ فُلَانٍ عَلَيَّ؛ أَي: ظَهَرَ لِي مِنْ وَجْهِهِ كَرَاهِيَةٌ، وَتَغَيَّرَ قَلْبُهُ عَلَيَّ؛ لِأَنَّ مَخَالَفَتَهُمْ فِي الصَّفُوفِ مَخَالَفَةٌ فِي ظَوَاهِرِهِمْ، وَاخْتِلَافُ الظَّوَاهِرِ سَبَبٌ لاختلاف البواطن»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «كَأَنَّمَا يُسَوِّي بِهَا الْقِدَاحَ» (الْقِدَاحُ) خَشَبُ السِّهَامِ حِينَ تُنَحَّتْ وَتُبْرَى.

قوله: «حَتَّى رَأَى أَنَا قَدْ عَقَلْنَا» قال في «المطالع»: «عَقَلْنَا عَنْهُ» كَذَا لَهُمْ؛ أَي: فَهِمْنَا، وَعِنْدَ ابْنِ الْحَدَّاءِ (عَقَلْنَا) بِالْفَاءِ، وَهُوَ وَهْمٌ<sup>(٣)</sup> انْتَهَى.

(٤٣٧) قوله: «يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ» أَي: يَقْتَرِعُوا.

(٤٣٨) قوله: «لَا يَزَالُ قَوْمٌ يَتَأَخَّرُونَ» أَي: عَنِ الصَّفُوفِ الْأُولِ، «حَتَّى يُؤَخِّرَهُمُ اللَّهُ»: أَي عَنْ رَحْمَتِهِ، وَعَظِيمِ فَضْلِهِ، وَرَفْعِ الْمَنْزِلَةِ.

(٤٤٠) قوله: «خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا، وَشَرُّهَا آخِرُهَا، وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا، وَشَرُّهَا أَوَّلُهَا» أما صفوف الرجال فالحديث على عُمُومِهِ؛ فَخَيْرُهَا أَوَّلُهَا وَشَرُّهَا آخِرُهَا، وَأَمَّا صُفُوفُ النِّسَاءِ فَالْمِرَادُ بِالْحَدِيثِ صُفُوفُ النِّسَاءِ اللَّوَاتِي يُصَلِّيْنَ مَعَ الرِّجَالِ، أَمَا إِذَا صَلَّيْنَ وَحْدَهُنَّ فَهِنَّ كَالرِّجَالِ، وَالْمِرَادُ بِشَرِّ الصَّفُوفِ أَقْلُهَا ثَوَابًا.

(١) صحيح البخاري (ج: ٦٩١)، وصحيح مسلم (ج: ٤٢٧).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/١٥٧).

(٣) مطالع الأنوار (٣٩/٥).

(٤٤٢) قوله: «فَيَتَّخِذْنَهُ دَغَلًا» أي: خِدَاعًا<sup>(١)</sup> وَوُضِلَتْ إِلَى الْفَسَادِ.

[٥٣/ب]

(٤٤٥) قوله: «مَا أَحَدَثَ النِّسَاءُ» يعني من الزينة، والطَّيِّبِ، وَحُسْنِ

الثِّيَابِ، وَنَحْوِهَا.

(٤٤٦) قوله: «﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتُ بِهَا﴾»<sup>(٢)</sup>، قَالَتْ: أُنْزِلَ

هَذَا فِي الدُّعَاءِ» كَوْنُ الْآيَةِ نَزَلَتْ فِي الدُّعَاءِ قَالَ بِهِ الطَّبْرِيُّ<sup>(٣)</sup> وَغَيْرُهُ، وَلَكِنَّ الْمُخْتَارَ مَا قَدَّمَهُ مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

(٤٤٨) قوله: «فَيَشْتَدُّ عَلَيْهِ» سَبَبُ الشَّدَّةِ هَيْبَةُ الْمَلِكِ، وَمَا جَاءَ بِهِ

مَنْ ثَقَلَ الْوَحْيُ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «يُعَالِجُ مِنَ التَّنْزِيلِ شِدَّةً».

قوله: «قَالَ: فَاسْتَمِعَ وَأَنْصَتَ» الْإِسْتِمَاعُ: الْإِصْغَاءُ، وَالْإِنْصَاتُ:

السَّكُوتُ، يُقَالُ: أَنْصَتَ وَأَنْصَتَ وَانْصَتَ لَغَاتٌ ثَلَاثٌ، أَفْصَحُهُنَّ أَنْصَتَ، وَبِهَا جَاءَ الْقُرْآنُ.

(٤٤٩) قوله: «عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ مَا قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى الْجَنِّ»

وَقَدْ ذَكَرَ<sup>(٤)</sup> مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثَهُ، قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَهُمَا قَضِيَّتَانِ؛

فَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ وَأَوَّلِ النُّبُوَّةِ حِينَ أَتَوْا فَاسْمِعُوا ﴿قُلْ أُوحِيَ

إِلَيَّ﴾<sup>(٥)</sup>، وَأَمَّا قِصَّةُ ابْنِ مَسْعُودٍ فَقِصَّةُ أُخْرَى جَرَتْ بَعْدَ ذَلِكَ بِزَمَانٍ، وَاللَّهُ

أَعْلَمُ بِقَدْرِهِ، وَكَانَ ذَلِكَ بَعْدَ اشْتِهَارِ الْإِسْلَامِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي «م»: خِدْعًا. وَالمُثْبِتُ مِنَ الْأَصْلِ. (٢) سُورَةُ الْإِسْرَاءِ، الْآيَةُ: (١١٠).

(٣) قَالَ فِي تَفْسِيرِهِ (١٣٦/١٥): «فَتَأْوِيلُ الْكَلَامِ: ... وَلَا تَجْهَرُ يَا مُحَمَّدُ بِقِرَاءَتِكَ فِي صَلَاتِكَ وَدُعَائِكَ فِيهَا رَبِّكَ وَمَسْأَلَتِكَ إِيَّاهُ، وَذِكْرِكَ فِيهَا، فَيُؤْذِيكَ بِجَهْرِكَ بِذَلِكَ الْمُشْرِكُونَ، وَلَا تُخَافِتُ بِهَا فَلَا يَسْمَعُهَا أَصْحَابُكَ ﴿وَأَبْغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ [الْإِسْرَاءِ: ١١٠] وَلَكِنْ التَّمَسُّ بَيْنَ الْجَهْرِ وَالمَخَافَةِ طَرِيقًا إِلَى أَنْ تَسْمَعَ أَصْحَابُكَ، وَلَا يَسْمَعَهُ الْمُشْرِكُونَ فَيُؤْذُونَ.»

(٤) قَوْلُهُ: ذَكَرَ. لَيْسَ فِي «م». وَالمُثْبِتُ مِنَ الْأَصْلِ. (٥) سُورَةُ الْجِنِّ، الْآيَةُ: (١).

(٤٤٩) قوله: «عُكَازٍ» يَنْصَرِفُ، وَلَا يَنْصَرِفُ.

قوله: «وَهُوَ يَنْخُلُ عَامِدِينَ إِلَى سُوقِ عُكَازٍ» هكذا وَقَعَ فِي «مُسْلِمٍ»، وصوابه «بَنَخْلَةٍ» بالهاء، وهو موضعٌ معروفٌ هناك، كذا جاء صوابه في (خ)، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ الْوَجْهَانِ، قاله النووي<sup>(١)</sup> بمعناه.

(٤٥٠) قوله: «سَأَلْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ، فَقُلْتُ: هَلْ شَهِدَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ لَيْلَةَ الْجَنِّ؟ [٥٤/أ] قَالَ: لَا» «هَذَا صَرِيحٌ فِي إِبْطَالِ الْحَدِيثِ الْمَرْوِيِّ فِي (د) وَغَيْرِهِ، الْمَذْكُورُ فِيهِ الْوَضُوءُ بِالنَّبِيِّ، وَحُضُورُ ابْنِ مَسْعُودٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةَ الْجَنِّ، فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ صَحِيحٌ، وَحَدِيثُ النَّبِيِّ ضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِ الْمُحَدِّثِينَ، وَمَدَارُهُ عَلَى أَبِي زَيْدٍ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ، وَهُوَ مَجْهُولٌ»<sup>(٢)</sup>، انتهى، والحديثُ المُشارُ إليه في (د ت ق)<sup>(٣)</sup>.  
قوله: «فَقُلْنَا اسْتَطِيرَ» أي: طَارَتْ بِهِ الْجِنُّ.

قوله: «أَوْ اغْتِيلَ» أي: قُتِلَ فِي خُفْيَةٍ.

قوله: «لَكُمْ كُلُّ عَظْمٍ ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ»: قال بعضُ الْعُلَمَاءِ فِي قَوْلِهِ: «لَكُمْ كُلُّ عَظْمٍ ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ» هَذَا لِمُؤْمِنِهِمْ، وَأَمَّا غَيْرُهُمْ فَجَاءَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ أَنَّ طَعَامَهُمْ مَا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ، قاله النووي<sup>(٤)</sup>.

قوله: «أَذْنَتْ بِهِمْ شَجَرَةٌ» هذه الشجرة كانت سَمُرَةً، كذا جاء في بعضِ طُرُقِهِ فِي (د).

(٤٥٢) قوله: «عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي الصَّدِّيقِ» ليس هو الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ الدَّمَشَقِيُّ عَالِمُ أَهْلِ الشَّامِ الْحَافِظُ، وَإِنَّمَا هُوَ الْوَلِيدُ

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/١٦٩).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٤/١٧٠).

(٣) سنن أبي داود (٨٤)، و«جامع الترمذي» (٨٨)، وسنن ابن ماجه (ح: ٣٨٤).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/١٧٠-١٧١).



بْنُ مُسْلِمٍ أَبُو بَشِيرٍ الْعَنْبَرِيُّ الْبَصْرِيُّ التَّابِعِيُّ، وَاسْمُ أَبِي الصَّدِيقِ: بَكْرُ بْنُ عَمْرٍو، وَقِيلَ: ابْنُ قَيْسٍ النَّاجِي مَنَسُوبٌ إِلَى نَاجِيَّةَ، قَبِيلَةٌ<sup>(١)</sup>.

قوله: ﴿الْمَ (١) نَزِيلٌ﴾<sup>(٢)</sup> السَّجْدَةِ: قَالَ النَّوَوِيُّ فِي (السَّجْدَةِ): «يَجُوزُ جَرُّهَا عَلَى الْبَدَلِ وَنَصْبُهَا بِأَعْنِي، وَرَفْعُهَا خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ»<sup>(٣)</sup>.

(٤٥٣) قوله: «شَكُّوا سَعْدًا» هُوَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، وَاسْمُ أَبِي وَقَّاصٍ: مَالِكٌ.

قوله: «وَمَا أَلُوا» (أَلُوا) بِالْمَدِّ فِي أَوَّلِهِ وَضَمُّ اللَّامِ؛ أَي: لَا أَقْصُرُ فِي ذَلِكَ. [٥٤/ب]

(٤٥٤) قوله: «حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ» الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ هُوَ الْحَافِظُ صَاحِبُ الْأَوْزَاعِيِّ.

قوله: «وَهُوَ مَكْثُورٌ عَلَيْهِ» أَي: عِنْدَهُ نَاسٌ كَثِيرُونَ لِلِاسْتِفَادَةِ مِنْهُ.

قوله: «فَقَالَ مَا لَكَ فِي ذَلِكَ مِنْ خَيْرٍ، فَأَعَادَهَا عَلَيْهِ» مَعْنَاهُ أَنْكَ لَا تَسْتَطِيعُ الْإِتْيَانَ بِمِثْلِهَا لِطُولِهَا، وَكَمَالِ خُشُوعِهَا، وَإِنْ تَكَلَّفْتَ ذَلِكَ شَقَّ عَلَيْكَ، وَلَمْ تُحْصِلْهُ؛ فَتَكُونُ قَدْ عَلِمْتَ السَّنَةَ وَتَرَكْتَهَا.

(٤٥٥) قوله: «أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ» اسْمُ أَبِي سَلَمَةَ هَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُفْيَانَ الْمَخْزُومِيُّ الْحِجَازِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ الْمَخْزُومِيِّ، وَغَيْرِهِ، وَعَنْهُ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَيَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ<sup>(٤)</sup> ابْنُ صَيْفِيٍّ،

(١) انظر «شرح صحيح مسلم» (٤/١٧٥).

(٢) سورة السجدة، الآية: (١).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/١٧٥).

(٤) في «م»: عبيد الله. والمثبت من الأصل. ويحيى بن عبد الله بن محمد بن صيفي، ترجمته في «تهذيب الكمال» (٤١٦/٣١).

ومحمَّد بن عباد بن جعفر، وآخرون، قال أحمد بن حنبل: «ثقة مأمون»<sup>(١)</sup> انتهى، أخرج له (م د س ق).

قوله: «وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِي» قال الغساني: «قوله: (ابن العاصي) في حديث عبد الرزاق عن ابن جريج وعبد الله بن عمرو، ولم يقل (ابن العاصي)، وهذا هو الصواب، وعبد الله بن عمرو المذكور في هذا الإسناد ليس ابن العاصي، إنما هو رجل من أهل الحجاز، روى عنه<sup>(٢)</sup> محمَّد بن عباد بن جعفر وروى أبو عاصم النبيل وروى بن عباد هذا الحديث عن ابن جريج كما رواه عبد الرزاق، ثم ساق بسنده ما يصحح ذلك»<sup>(٣)</sup>.

وقال النووي: قوله: «ابن العاصي» الصواب حذفه، وليس هذا عبد الله بن عمرو بن العاصي الصحابي، بل عبد الله بن عمرو الحجازي، كذا ذكره (خ) في «تاريخه»<sup>(٤)</sup>، وابن أبي حاتم<sup>(٥)</sup> وخلائق من الحفاظ المتقدمين والمتأخرين»<sup>(٦)</sup>. [٥٥/أ]

قوله: «وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُسَيَّبِ الْعَابِدِيُّ» (العابدي) بالموحدة نسبة إلى جد أبيه عابد.

(٤٥٦) قوله: «وَيَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ: ﴿وَالَيْلِ إِذَا عَسَسَ﴾»<sup>(٧)</sup> أي: بالسورة التي فيها ﴿وَالَيْلِ إِذَا عَسَسَ﴾.

(٢) قوله: عنه. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(١) انظر «ميزان الاعتدال» (٢/٤٣٠).

(٤) «التاريخ الكبير» (٥/١٥٢).

(٣) «تقييد المهمل» (٣/٨١٢).

(٦) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/١٧٧).

(٥) «الجرح والتعديل» (٥/١١٧).

(٧) سورة التكويد، الآية: (١٧).

(٤٥٧) قوله: «عَنْ قُطْبَةَ بْنِ مَالِكٍ» (قُطْبَةُ) ليس له في (م) سوى هذا، وليس له في (خ) شيء، وهذا الحديث في (م ت س ق)<sup>(١)</sup>، وله في (ت)<sup>(٢)</sup> حديث آخر، وهو: كان النبي ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ مُنْكَرَاتِ الْأَخْلَاقِ وَالْأَعْمَالِ وَالْأَهْوَاءِ»، أخرجه في الدعوات، وقال: «حسنٌ غريبٌ».

(٤٦٥) قوله: «فَأَنْحَرَفَ رَجُلٌ» هذا الرجل المنحرف قال الخطيب في «مبهماتِه» وتابعه النووي: «حرامٌ يعني بالراء»<sup>(٣)</sup>، بن ملحان خال أنس بن مالك، واسم ملحان: مالك<sup>(٤)</sup>.

وزاد النووي أن في (د)<sup>(٥)</sup> تسميته بحزم بن أبي كعب، ونقل القولين ابن بشكوال في «كتابه»، وزاد: وقيل: سُليمان؛ وساق له شاهداً، وكذلك للقولين قبله، الأول من (س)، والثاني من (د) و«مسند البزار»<sup>(٦)</sup>.

وقال الذهبي في «تجريدِه» في ترجمة سُليمان الأنصاري السلمي: «بدرى قُتِلَ يومَ أُحُدٍ، وقيل يومَ الخندق»، قال: وهو الذي استَطَوَّلَ صلاةً مُعَاذٍ وَفَارَقَهُ عَلَى الصَّحِيحِ»<sup>(٧)</sup>، هذا لفظه.

قوله: «فَسَلَّمَ ثُمَّ صَلَّى وَحْدَهُ» قال شيخنا متع الله بحياته: «قال بعضُ مشايخي: قال البيهقي: لا أدري هل حَفِظَتْ هذه الروايةُ

(١) «صحيح مسلم» (ح: ٤٥٧)، و«جامع الترمذي» (ح: ٣٠٦)، و«سنن النسائي» (ح: ٩٥٠)، و«سنن ابن ماجه» (ح: ٨١٦).

(٢) «جامع الترمذي» (ح: ٣٥٩١).

(٣) قوله: حرام يعني بالراء. في «م»: حرام يعني بالزاي. والمثبت من الأصل، و«الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة».

(٤) «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» (ص ٥١).

(٥) سنن أبي داود (١/ ٢١٠).

(٦) «مسند البزار» (١/ ٣١٦-٣١٧).

(٧) تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٣٦).

بكثرة مَنْ رواه عن سُفْيَانَ بِدُونِهَا وانفرد [٥٥/ب] بها مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ عَنْ سُفْيَانَ<sup>(١)</sup>.

قال شيخنا: فيكونُ على هذا، هذه الروايةُ شاذَّةٌ، ويُؤيِّدُ ذلك أن في «مسندِ أحمد» من حديثِ أنسٍ أن هذا الرجلَ لَمَّا رأى مُعَاذًا طَوَّلَ - تَجَوَّزَ في صلاتِهِ -<sup>(٢)</sup>، وهو يَقْتَضِي أَنَّهُ أَتَمَّهَا مُنفَرِدًا.

قوله: «قَالَ أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ» قال أبو مسعودٍ الدمشقيُّ فيما نقلَه عنه الغسانيُّ: «قُتِبَهُ يَقُولُ في حديثه عن حَمَّادٍ عن عمرو، ولم يَذْكُرْ أَيُّوبَ، وكان يَبْغِي لِمُسْلِمٍ أَنَّ يُنَبَّهَ»<sup>(٣)</sup> انتهى، وكأنه أهماكه لكونه جعل الروايةَ مسوقةً عن أبي الربيع وحده، فقال: «قَالَ أَبُو الرَّبِيعِ حَدَّثَنَا».

(٤٦٨) قوله: «إِنِّي أَجِدُ فِي نَفْسِي شَيْئًا» هو الوسوسةُ، وبَيَّنَّه ما ساقه (م) بعده عن عثمان بن أبي العاصِ هذا قال: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ حَالَ بَيْنِي وَبَيْنَ صَلَاتِي...» الحديث، وقيل غير ذلك.

(٤٧١) قوله: «حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ» (البكراوي) بفتح الباءِ منسوبٌ إلى جدِّه الأعلى أبي بَكْرَةَ الصَّحَابِيِّ.

قوله: «غَلَبَ عَلَى أَهْلِ الْكُوفَةِ رَجُلٌ» هو مطرٌ بنُ نَاجِيَةٍ، ويأتي مسمًى.

(٤٧٤) قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْبَرَاءُ، وَهُوَ غَيْرُ كَذُوبٍ» قال النووي: «قال ابنُ معينٍ: القائلُ: (وهو غيرُ كَذُوبٍ) هو أبو إِسْحَاقَ، قال: ومراؤه أن

(١) «معرفة السنن والآثار» للبيهقي (١٩٨/٤).

(٢) «مسند أحمد» (ح: ١١٩٨٢).

(٣) «تقييد المهمل» (٨١٣/٣).

عبد الله بن يزيد غير كذوب، وليس المراد أن البراء غير كذوب؛ لأن البراء صحابي لا يحتاج إلى تزكية، ولا يحسن فيه هذا القول.

قال النووي: «وهذا الذي قاله ابن معين خطأ عند العلماء، [٥٦/ أ] قالوا: بل الصواب أن القائل: (وهو غير كذوب) هو عبد الله بن يزيد، ومراده أن البراء غير كذوب؛ ومعناه تقوية الحديث وتفخيمه والمبالغة في تمكينه في النفس، لا التزكية التي تكون في مشكوك فيه، ونظيره قول ابن مسعود: «حدّثنا رسول الله وهو الصادق المصدوق»<sup>(١)</sup>، وعن أبي هريرة مثله»<sup>(٢)</sup>، وذكر كلاماً آخر، وعبد الله بن يزيد صحابي أيضاً، فالذي فرّ منه ابن معين من البراء، وقع فيه في<sup>(٣)</sup> عبد الله، والله أعلم. قوله: «لا يخنو أحد منا ظهراً» يقال: حيث ظهري وحنوته؛ لغتان حكاهما الجوهر<sup>(٤)</sup> وغيره، والياء أكثر.

(٤٧٥) قوله: ﴿فَلَا أَقِيمُ بِالْخَنَسِ ۝١٥﴾ الجوار الكنس<sup>(١٦)</sup> ﴿١٦﴾ (الخنس) هي النجوم الخمسة<sup>(٦)</sup>؛ وهي: المشتري وعطارد، والزهرة، والمريخ، وزحل، كذا قاله أكثر المفسرين، وهو مروى عن علي، وفي رواية عنه أنها هذه الخمسة والشمس والقمر، وعن الحسن: كل النجوم، وقيل غير ذلك<sup>(٧)</sup>. و(الخنس) التي تخنس؛ أي: ترجع إلى مجراها الذي تجري فيه، وتكنس؛ أي: تدخل كناسها؛ أي: تغيب في المواضع التي تغيب فيها، و(الكنس) جمع كانس.

(١) رواه البخاري (٣٢٠٨)، ومسلم (٢٦٤٣).

(٢) رواه البخاري (٣١٨٠).

(٣) قوله: في. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٤) الصحاح (٢٣٢١/٦).

(٥) سورة التكويد، الآية: (١٥-١٦).

(٦) قوله: الخمسة. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٧) انظر لهذه الأقوال: تفسير الطبري (١٥٣-١٥٢/٢٤).

(٤٧٦) قوله: «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، مِلْءَ السَّمَاءِ، وَمِلْءَ الْأَرْضِ» (ملء) بنصبِ الهمزة ورفعِها، والنصبُ أشهرُ، وهو الذي اختاره ابنُ خالويه ورجَّحه وأطَبَّ في الاستدلالِ له، وجَوَّزَ الرفعَ على أنه مرجوحٌ، وحكي عن الزَّجَّاجِ أنه يَتَعَيَّنُ الرَّفْعُ، ولا يَجُوزُ غَيْرُهُ، وبالغٍ في إنكارِ النصبِ، قاله النووي<sup>(١)</sup>. [٥٦/ب]

قوله: «اللَّهُمَّ طَهِّرْني مِنَ الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا» قال بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ لِيْمًا﴾<sup>(٢)</sup>: (الخطيئة) المعصيةُ بينَ العبدِ وبينَ الله، والإثمُ بينَه وبينَ الآدمي، فتَحْتَمِلُ أنْ تَكُونَ مِنَ الذُّنُوبِ، والخطايا من هذا البابِ<sup>(٣)</sup>.

(٤٧٧) قوله: «أَهْلُ النَّسَاءِ وَالْمَجْدِ» قال النووي: «(أهل) منصوبٌ على النداء، هذا هو المشهورُ»، قال: «وجَوَّزَ بعضهم رفعَه على تقديرِ أنتَ أهلُ النساءِ، والمختارُ النصبُ»<sup>(٤)</sup>.

(٤٧٩) قوله: «فَقَمَنْ أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ» (قَمَنْ) بفتحِ القافِ والميمِ، ويُقَالُ: بكسرِ الميمِ، ومعناه: حقيقٌ وجديرٌ، وفيه لغةٌ ثالثةٌ بزيادةِ ياءٍ.

(٤٨٠) قوله: «نَهَانِي، وَلَا أَقُولُ نَهَاكُمْ» ليس معناه أن النهيَ مختصٌّ به، إنما معناه أن اللَّفْظَ الذي سمعته بصيغةِ الْخِطَابِ لي، فأنا أنقلُه كما سمعته، وإن كان الحكمُ يَتَنَاوَلُ النَّاسَ كُلَّهُمْ.

(٤٨٥) قوله: «افْتَقَدْتُ»، وفي الأخرى: «فَقَدْتُ» هما لُغَتَانِ بِمعْنَى.

قوله: «سُبُوْحٌ قُدُّوسٌ» هما بضمٍّ أوَّلِهِمَا، وَيَجُوزُ الْفَتْحُ.

(٢) سورة النساء، الآية: (١١٢).

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٩٣/٤).

(٤) «شرح صحيح مسلم» (١٩٤/٤).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٩٤/٤).

(٤٨٧) قوله: «حَدَّثَنَا هِشْلُ بْنُ زِيَادٍ» (هِشْلُ) لَقِبُ لَهُ، قِيلَ: اسْمُهُ مُحَمَّدٌ، وَقِيلَ: عَبْدُ اللَّهِ<sup>(١)</sup>، رَوَى عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، وَهَشَامِ بْنِ حَسَّانَ، وَجَمَاعَةٍ قَلِيلَةٍ، وَعَنْهُ بَقِيَّةٌ، وَأَبُو مُسْهِرٍ، وَمَرْوَانُ الطَّاطَرِيُّ، وَهَشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، وَآخَرُونَ، وَمَنْ الْكِبَارِ اللَّيْثُ.

قال أحمد: «لَا يُكْتَبُ حَدِيثُ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ أَوْثَقَ مِنْ هِشْلٍ»<sup>(٢)</sup>، وقال ابنُ معينٍ: «ثِقَةٌ»<sup>(٣)</sup>، تُوفِّيَ سَنَةَ ١٧٩، أَخْرَجَ لَهُ (م ٤). [٥٧/أ]

(٤٩٠) قوله: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ...» إِلَى قَوْلِهِ: «عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمَ...» الْحَدِيثُ، هَكَذَا رَوَاهُ هُنَا مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ حَاتِمٍ عَنْ بِهِزِ بْنِ أَسَدٍ عَنْ وَهَيْبِ بْنِ خَالِدٍ، وَ(الرَّجُلَيْنِ وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ) رَوَاهُ (خ)<sup>(٤)</sup> وَ(س)<sup>(٥)</sup> مِنْ حَدِيثِ مُعَلَّى<sup>(٦)</sup> بْنِ أَسَدٍ عَنْ وَهَيْبٍ، وَقَالَا فِيهِ: (وَالرُّكْبَتَيْنِ وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ)، وَهَكَذَا رَوَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى (م)»<sup>(٧)</sup> مِنْ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَجَّاجِ، فَقَالَ فِيهِ: (وَالرُّكْبَتَيْنِ وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ)، وَهُوَ الصَّوَابُ مِنْ كَلَامِ الدُّمِّيَّاتِ.

قوله: «وَأَلَّا أَكْفَتَ الثِّيَابَ»<sup>(٨)</sup> الْكَفْتُ الْجَمْعُ وَالضَّمُّ، وَمِنْهُ ﴿الَّذِينَ لَا يَرْضَوْنَ كِفَاتًا﴾<sup>(٩)</sup>؛ أَي: تَجْمَعُ النَّاسُ فِي حَيَاتِهِمْ وَمَوْتِهِمْ.

(١) انظر لهذه الأقوال: تاريخ دمشق لابن عساكر (٤٧/٤٤).

(٢) «تهذيب الكمال» (٣٠/٢٩٣).

(٣) «تهذيب الكمال» (٣٠/٢٩٤).

(٤) «صحيح البخاري» (ج: ٨١٢).

(٥) «صحيح النسائي» (ج: ١٠٩٧).

(٦) في «م» يعلَى. والمثبت من الأصل.

(٧) المسند المستخرج على صحيح مسلم (ج: ١٠٩١).

(٨) في «صحيح مسلم»: «وَلَا أَكْفَتَ الشَّعْرَ وَلَا الثِّيَابَ».

(٩) سورة المرسلات، الآية (٢٥).

(٤٩٥) قوله: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ «الصواب في هذا القول أن يُنَوَّنَ (مالكٌ)، وَيُكْتَبُ (ابنُ بُحَيْنَةَ) بالألف؛ لأنَّ (ابنَ بُحَيْنَةَ) ليس صفةً لمالكٍ بل صفةٌ لعبدِ الله؛ لأنَّ عبدَ الله اسمُ أبيه مالكٌ، واسمُ أمِّ عبدِ الله بُحَيْنَةُ، فَبُحَيْنَةُ أمُّ عبدِ الله، وامرأةُ مالكٍ؛ فنسبُهُ إلى أبيه وأمِّه.

(٤٩٦) قوله: «عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ» قال الدِّمِاطِيُّ: صوابه عبدُ الله، وهو الأكبر، أخو عبيدِ الله الأصغر، ابنا عبدِ الله أخي يزيد بنِ الأصمِّ، روى عن عبدِ الله الأكبر السُّفَيَّانانِ وعبدِ الواحدِ ابنِ زيادٍ، وَرَوَى عن الأصغرِ مَرْوَانَ بنِ معاويةَ، وكنيةُ الأكبرِ أبو سليمانَ.

وقد رَوَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ في «المستخرج»<sup>(١)</sup> من حديثِ الحُمَيْدِيِّ عن سفيانَ: «حَدَّثَنَا أَبُو سُلَيْمَانَ [٥٧/ب] عَبْدُ اللَّهِ الْأَكْبَرُ»، وَرَوَاهُ من حديثِ مَرْوَانَ عن الأصغرِ<sup>(٢)</sup>، وَرَوَاهُ (خ) في «التاريخ» عن الحُمَيْدِيِّ عن سفيانَ عن أبي سليمانَ عبدِ الله، وذكر (خ) في «التاريخ» أيضًا عن قُتَيْبَةَ أنه قال: «حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ؛ فقد اختلف فيه على سفيانَ، وعن عليِّ بنِ المدينيِّ: «حَدَّثَنَا عُبَيْدَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ».

قال شيخنا متع الله بحياته: «نقلته من خطِّ بعض الفضلاء عنه يَعْنِي عن الدِّمِاطِيِّ-»، ثم قال: «وقد راجعتُ «أطراف» المِزِّيِّ؛ فوجدتُ حديثَ يحيى بنِ يحيى وابنِ أبي عمَرَ فيه عُبَيْدُ اللَّهِ بالتصغيرِ، وحديثُ إِسْحَاقَ بنِ إبراهيمَ فيه عن عبدِ الله مُكَبَّرًا، كذا بالقلم فيهما في نسخةٍ صحيحةٍ من «الأطراف»<sup>(٣)</sup> والله أعلمُ».

(١) المسند المستخرج على صحيح مسلم (ح: ١٠٩٧).

(٢) المسند المستخرج على صحيح مسلم (ح: ١٠٩٨).

(٣) تحفة الأشراف (٤٩٧/١٢).



قوله: «إِذَا سَجَدَ لَوْ شَاءَتْ بِهِمَّةٌ» (البَهْمَةُ) واحدة البَهَمِ، وهي أولادُ المَعَزِ، وقال الجَوْهَرِيُّ: «البَهْمَةُ من أولادِ الضَّانِ خَاصَّةً»، قال: «وَالسَّخَالُ أولادُ المِعْزَى»<sup>(١)</sup>.

(٤٩٧) قوله: «حَتَّى يَرَى وَضَحُ إِبْطِيهِ» أي: بياضُ إبطيه.

(٤٩٨) قوله: «عَنْ أَبِي الْجَوْزَاءِ» اسمُ أبي الجوزاءِ أَوْسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّبَّيعِيُّ، قال ابنُ عَبْدِ الْبَرِّ في «تمهيدِهِ»<sup>(٢)</sup> في ترجمةِ العلاءِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «لَمْ يَسْمَعْ -يَعْنِي أبا الجوزاءِ- من عائشةَ وحديثه عنها مرسلٌ»، وأوردَ هذا الحديثَ في «الإنصافِ»<sup>(٣)</sup>، وقال عُقَيْبَةُ: «رجالُ إسنَادِ هذا الحديثِ ثقاتٌ كلُّهم لا يُخْتَلَفُ في ذلك، إلا أنهم يَقُولُونَ إن أبا الجوزاءِ لا يُعْرَفُ له سَمَاعٌ من عائشةَ، وحديثه عنها إرسالٌ».

قال الرَّشِيدُ: «وإدراكه لها معلومٌ، لا يُخْتَلَفُ فيه، وسَماعُه منها جائزٌ مُمَكِّنٌ؛ لكونِهما كانا في عصرٍ واحدٍ، وهذا ومثله محمولٌ على السماعِ عندَ مسلمٍ، كما نصَّ عليه مُسْلِمٌ في المُقَدِّمَةِ، إلا أنْ تَقُومَ بَيْنُهُ على أن ذلك الراوي لم يَلْقَ [٥٨ / أ] مَنْ رَوَى عنه، أو لم يَسْمَعْ منه شيئاً؛ فحِينَئِذٍ يَكُونُ الحديثُ مرسلًا»<sup>(٤)</sup>.

وفي «تاريخ» (خ) مسندًا عن أبي الجوزاءِ: «أَقَمْتُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ اثْنِي عَشَرَ سَنَةً» الحديث، قال (خ): «في إسناده نظرٌ»<sup>(٥)</sup>.

(١) الصحاح (٥/ ١٨٧٥).

(٢) التمهيد (٢٠/ ٢٠٥).

(٣) في «م»: الأنصار. والمثبت من الأصل. انظر: «الإنصاف فيما بين علماء المسلمين» لابن عبد البر (ص ١٧٦).

(٤) «غرر الفوائد المجموعة» (ص ٣٣٨).

(٥) التاريخ الكبير (٢/ ١٦).

ثم قَوَّى الرُّشِيدُ قَوْلَ (خ) بما رواه مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ بِسَنَدِهِ عَنْ أَبِي الْجَوْزَاءِ، قَالَ: «جَاوَزْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فِي دَارِهِ اثْنَيْ عَشَرَ سَنَةً»، فَذَكَرَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ عَائِشَةَ.

قال الرُّشِيدُ: «وهذا أولى بالصواب»<sup>(١)</sup>، قال: وقد رَوَى هذا الحديث -أعني حديثَ أَبِي الْجَوْزَاءِ- إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ الْهَرَوِيُّ، وهو من الثِّقَاتِ الَّذِينَ اتَّفَقَ (خ م) عَلَى إِخْرَاجِ حَدِيثِهِمْ فِي الصَّحِيحِينَ: عَنْ بُدَيْلِ الْعُقَيْلِيِّ عَنْ أَبِي الْجَوْزَاءِ، قَالَ: «أُرْسِلْتُ رَسُولًا إِلَى<sup>(٢)</sup> عَائِشَةَ أَسْأَلُهَا عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ؛ فَقَالَتْ: كَانَ يَفْتَحُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ» الحديث، ثم شرع فأسنده من كتابِ الصَّلَاةِ لَجَعْفَرِ الْفَرِيَابِيِّ، وهو ثقةٌ، وإسناده فيه إسنَادٌ جَيِّدٌ، قَالَ: «لَا أَعْلَمُ فِي أَحَدٍ مِنْ رَجَالِهِ طَعْنَ»، قَالَ: «وقولُ أَبِي الْجَوْزَاءِ فِيهِ: (أُرْسِلْتُ إِلَى عَائِشَةَ) يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «لَمْ يُشْخِصْ رَأْسُهُ، وَلَمْ يُصَوِّبْهُ» أَي: لَمْ يَرْفَعْهُ، رَبَاعِيٌّ، وَ(يُصَوِّبُهُ) بَضْمُ الْيَاءِ، وَفَتْحُ الصَّادِ، الْمَهْمَلَةِ، وَكسْرِ الْوَاوِ الْمَشْدَدَةِ؛ أَي: لَمْ يَخْفِضْهُ خَفْضًا بَلِيغًا، بَلْ يَعْتَدِلُ فِيهِ بَيْنَ الْإِشْخَاصِ وَالتَّصْوِيبِ. قوله: «وَكَانَ يَفْرُشُ رِجْلَهُ» (يَفْرُشُ) بَضْمُ الرَّاءِ وَكسْرِهَا وَالْأَوَّلُ أَشْهُرُ.

(٤٩٩) قوله: «مِثْلَ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ» (مُؤَخَّرَةُ الرَّحْلِ) نَحْوُ ثُلْثِي ذِرَاعٍ، وَتَحْصُلُ بِأَيِّ شَيْءٍ أَقَامَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، هَكَذَا قَالَ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ<sup>(٤)</sup>، وَشَرَطَ مَالِكٌ أَنْ يَكُونَ فِي غَلْظِ الرُّمَحِ. [٥٨/ب]

(١) «غرر الفوائد المجموعة» (ص ٣٣٩).

(٢) قوله: إِلَى. ليس في «م». ومثبت من الأصل.

(٣) «غرر الفوائد المجموعة» (ص ٣٣٩-٣٤١).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢١٦/٤).

(٥٠٢) قوله: «كَانَ يَعْزِضُ رَاحِلَتَهُ» (يعرِضُ) بفتح الياء وكسرِ الراء<sup>(١)</sup>، ورُوي بضم الياء وتشديد الراء، ومعناه يَجْعَلُهَا مَعْرِضَةً بَيْنَهُ وبينَ القبلَةِ.

(٥٠٣) قوله: «وَهُوَ بِالْأَبْطَحِ» المكانُ المعروفُ على بابِ مَكَّةَ، ويُقالُ له البطحاءُ.

(٥٠٤) قوله: «وَهُوَ يُصَلِّي بِمَنَى»، وفي روايةٍ «بِعَرَفَةَ»: هو محمولٌ على أنهما قضيتان.

قوله: «رَاكِبًا عَلَى أَتَانٍ» الأتانُ الأنثى من الحُمُرِ.

(٥٠٥) قوله: «فَإِنَّ أَبِي فَلْيُقَاتِلْهُ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ» قال القاضي: «وقيل: معناه أنما حمّله على مروّره وامتناعه من الرجوع الشيطان، وقيل: معناه يُفْعَلُ فِعْلَ الشَّيْطَانِ؛ لأنَّ الشَّيْطَانَ بعيدٌ من الخير، وقبولُ السُّنَّةِ، وقيل: المرادُ بالشَّيْطَانِ القرينُ، كما جاء في الحديثِ الآخرِ، قال: مَعَهُ الْقَرِينُ» نقله النووي<sup>(٢)</sup>.

قوله: «شَابُّ مِنْ بَنِي أَبِي مُعَيْطٍ» قال شيخنا متّع الله بحياته: «رَأَيْتُ بِخَطِّي فِي مَسْوَدَةٍ عِنْدِي: الشَّابُّ هُوَ ابْنُ لِمَرْوَانَ، وَاسْمُهُ دَاوُدُ كَذَا قَالَه ابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي «التَّلْقِيحِ»، ثُمَّ رَاجَعْتُ «التَّلْقِيحَ» فَوَجَدْتُ الْحَدِيثَ فِي مَبْهَمَاتِ «التَّلْقِيحِ»، وَهُوَ الْحَدِيثُ الْأَرْبَعُونَ، وَهُوَ كَذَلِكَ إِلَّا أَنْ لَفْظَهُ: (فَأَرَادَ ابْنُ لِمَرْوَانَ)<sup>(٣)</sup>».

وقال الشيخُ محيي الدين في حديثِ الأصل في «مَبْهَمَاتِهِ» عن الخطيب: «هَذَا الْمَارُّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامِ الْمَخْزُومِيِّ»<sup>(٤)</sup>

(١) في «م»: التاء. والمثبت من الأصل.

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢٢٣/٤).

(٣) «تلقيح فهوم أهل الأثر» (ص ٤٧٠) بنحوه.

(٤) لم أجده في مبهمات الخطيب، وهو في «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» للعراقي (٢٦٨/١).

انتهى، ذكره في حرف الصاد؛ لأن أبا صالح السَّمَّانُ رواه عن أبي سعيد، والظاهرُ أنهما قضيتان، ولكنَّ عبدَ الرحمنِ مخزوميَّ وبني أبي مُعَيْطٍ من بني أُمَيَّةَ؛ لأن أبا مُعَيْطٍ اسمه أبا نُ بن أبي عمرو ذُكِرَ أن بن أُمَيَّةَ بن عبد شمس بن عبد منافٍ.

(٥٠٧) قوله: «قَالَ: أَرْبَعِينَ يَوْمًا أَوْ شَهْرًا أَوْ سَنَةً» في «البرزار»<sup>(١)</sup> أربعين خريفًا، [٥٩/أ] فاعلمه، وفي «ابن ماجه»<sup>(٢)</sup> من حديث أبي هريرة: «كَانَ لِأَنَّ يُقِيمَ مِائَةَ عَامٍ خَيْرٌ لَهُ مِنَ الْخُطْوَةِ الَّتِي خَطَاَهَا». (٥١٠) قوله: «سَمِعْتُ سَلَمَ بْنَ أَبِي الدِّيَالِ» (سلم) بفتح السين المُهْمَلَةِ، وسكون اللَّامِ، و(الدِّيَالُ) بالذالِ المعجمة وتشديد الياءِ المُثَنَّاةِ تحت، ثقةٌ.

(٥١٢) قوله: «عَنْ عَائِشَةَ وَذَكَرَ عِنْدَهَا مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ...»: الحديثُ في «مسندِ أحمد»<sup>(٣)</sup> عن عائشة زوج النبي ﷺ قَالَتْ: قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَقْطَعُ صَلَاةَ الْمُسْلِمِ شَيْءٌ إِلَّا الْحِمَارُ وَالْكَافِرُ وَالْكَلْبُ وَالْمَرْأَةُ»، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قُرْنَا بِدَوَابِّ سُوءٍ.

(٥١٢) قوله: «فَأَكْرَهُ أَنْ أَسْنَحَهُ» (أسنحه) بقطع الهمزة المفتوحة، وإسكانِ السينِ المُهْمَلَةِ، وفتحِ النونِ؛ أي أظهر له وأعرض. (٥١٤) قوله: «عَلَيَّ مِرْطٌ» (المِرْطُ) الكِسَاءُ.

قوله: «فَقَالَ: أَوْلَيْكُمْ ثَوْبَانِ» فيه دليلٌ على جواز الصلاة في الثوب الواحد، قال النووي: «ولا خلاف في هذا إلا ما حكي عن ابن مسعودٍ فيه، ولا أعلمُ صحَّته»<sup>(٤)</sup> انتهى.

(٢) سنن ابن ماجه (ح: ٩٤٦).

(١) مسند البرزار (ح: ٣٧٨٢).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/ ٢٣٠-٢٣١).

(٣) مسند أحمد (ح: ٢٤٥٤٦).

(٥٢٠) قوله: «ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: الْمَسْجِدُ الْأَقْصَى، قُلْتُ: كَمْ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: أَرْبَعُونَ سَنَةً» قد كثر سؤال طلبة العلم واستشكالهم هذا الحديث، فيقولون معلوم أن سليمان بن داود هو الذي بنى المسجد الأقصى، وبينه وبين إبراهيم أكثر من ألف عام، وجوابه: إنما كان لسليمان من الأقصى تجديدُهُ لا تأسيسه، والذي أسسه هو يعقوب بن إسحاق صلى [٥٩/ ب] الله عليهما وسلم بعد بناء إبراهيم هذا<sup>(١)</sup> المقدار، فاعلم ذلك.

قوله: «قَالَ: كُنْتُ أَقْرَأُ الْقُرْآنَ عَلَى أَبِي فِي السُّدَّةِ» هكذا وقع في (م) «السدة»، وفي (س) «السكة»، وفي غيره «بعض السكك»، وهذا مطابق لقوله: يا [أبَتِ اتَّسَجِدُ]<sup>(٢)</sup> في الطريق، وهو مُقَارِبٌ لرواية (م)، إلا أن السُّدَّةَ واحدة السُّدَدِ؛ وهي المواضع التي تُطْلُ حَوْلَ المسجد وليست منه<sup>(٣)</sup>.

(٥٢٢) قوله: «فُضِّلْنَا عَلَى النَّاسِ بِثَلَاثٍ؛ جُعِلَتْ صُفُوفُنَا كَصُفُوفِ الْمَلَائِكَةِ، وَجُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدًا، وَجُعِلَتْ تَرْبَتُهَا لَنَا طَهُورًا...» الحديث. قال النووي: «قال العلماء: المذكور هنا خَصْلَتَانِ؛ لِأَن قِصَّةَ الْأَرْضِ فِي كَوْنِهَا مَسْجِدًا وَطَهُورًا خَصْلَةٌ وَاحِدَةٌ، وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ فَمَحْذُوفَةٌ هُنَا، وَقَدْ ذَكَرَهَا (س) مِنْ رَوَايَةِ أَبِي مَالِكٍ الرَّائِي هُنَا فِي (م) قَالَ: «وَأُوتِيَتْ هَذِهِ الْآيَاتُ مِنْ خَوَاتِمِ الْبَقَرَةِ مِنْ كَنْزٍ تَحْتَ الْعَرْشِ وَلَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي وَلَا يُعْطَاهُنَّ أَحَدٌ بَعْدِي»<sup>(٤)</sup>.

(١) في «م»: هذا. والمثبت من الأصل.

(٢) في «م»: بأن أسجد. والمثبت من الأصل.

(٣) هذا نص كلام النووي في «شرح صحيح مسلم» (٥/ ٣).

(٤) «شرح صحيح مسلم» (٥/ ٤-٥).

(٥٢٣) قوله: «وَأَنْتُمْ تَنْتَلُونَهَا» أي: تَسْتَخْرِجُونَ ما فيها، يعني خزائن الأرض، وما فَتَحَ اللهُ على المسلمين في الدنيا.

(٥٢٤) قوله: «فَنَزَلَ فِي عُلُوِّ الْمَدِينَةِ» (علو) بضم العين وكسر هاء، لُغَتَانِ مشهورتان.

قوله: «فَأَقَامَ فِيهِمْ أَرْبَعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً» قال ابنُ إسحاق: أقام رسولُ الله ﷺ في بني عمرو بن عوفٍ يومَ الاثنين، ويومَ الثلاثاء، ويومَ الأربعاء، ويومَ الخميس، وأسس مسجدهم، وأخرجَه اللهُ من بين أظهرهم يومَ الجمعة<sup>(١)</sup>، وبنو<sup>(٢)</sup> عمرو بن عوفٍ يزعمون أنه أقام فيهم أربعَ عشرةَ ليلةً، قال بعضُ الحفاظ: والمشهورُ عندَ أربابِ المغازي ما ذكره ابنُ إسحاق<sup>(٣)</sup>، انتهى. [٦٠/أ]

قوله: «ثُمَّ إِنَّهُ أَمَرَ بِالْمَسْجِدِ» (أمر) قال النووي: «ضَبَطْنَاهُ بفتح الهمزة والميم، وبضم الهمزة وكسر الميم، وكلاهما صحيح»<sup>(٤)</sup>.

قوله: «مَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ» هذا الحديثُ كذا هو مشهورٌ في (خ م) وغيرهما.

قال النووي: وذكر محمد بنُ سعدٍ في «الطبقات»<sup>(٥)</sup> عن الواقدي<sup>(٦)</sup> أن النبي ﷺ اشتراه منهم بعشرةَ دنانير، دفعها عنه أبو بكر الصديق<sup>(٧)</sup>.

(١) سيرة ابن هشام (١/٤٩٤).

(٢) في «م» وبني. والمثبت من الأصل.

(٣) قاله ابن سيد الناس في عيون الأثر (١/٣١١).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/٧).

(٥) «الطبقات الكبير» (١/٢٣٩).

(٦) في «م»: النووي. وهو ظاهر الخطأ. والمثبت من الأصل.

(٧) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/٧).

(٥٢٦) قوله: «حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي: ابْنَ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ» قال الشيخ محيي الدين رَحِمَهُ اللهُ: «هكذا في مُعْظَمِ النسخ (يحيى بن يحيى)، وفي بعضها (يحيى) فقط غيرُ منسوبٍ، والذي في «الأطراف» لخلفٍ أنه يحيى بن حبيب، قيل: وهو الصواب»<sup>(١)</sup> انتهى، وكذا قال المزيُّ في «أطرافه»<sup>(٢)</sup> أنه يحيى بن حبيب بن عربيّ.

قوله: «قَالَ: بَيْنَمَا النَّاسُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ إِذْ جَاءَهُمْ آتٌ، فَقَالَ...» إلى آخره. قال ابنُ بشكُوَال: «المخبرُ لأهل قِباءَ عبادُ بنُ بشرٍ الأَسْهَلِيُّ»، وساق له شاهداً، قال: «وقيل: إنه<sup>(٣)</sup> عبادُ بنُ نَهْيَكِ الخَطْمِيُّ الأنصاريُّ»<sup>(٤)</sup>، وساق له شاهداً.

قوله: «فَاسْتَقْبَلُوها» بكسرِ الباءِ وفتحِها، والكسرُ أصحُّ وأشهرُّ، وهو الذي يَنْتَضِيهِ تمامُ الكلامِ بعده.

قوله: «صَلَاةِ الْغَدَاةِ» فيه جوازُ تسميةِ الصبحِ غَدَاةً، قال النووي: «وهذا لا خلافَ فيه، لكن قال الشافعي رَحِمَهُ اللهُ سَمَّاها اللهُ تعالى الفجرَ، وَسَمَّاها رسولُ اللهِ ﷺ الصبحَ؛ فلا أَحَبُّ أنْ تُسَمَّى بغيرِ هذينِ الاسمينِ»<sup>(٥)</sup>. [٦٠/ب]

(٥٢٨) قوله: «ذَكَرْنَ» قال النووي: «هكذا ضبطناه (ذكرن) بالنون، وفي بعضِ الأصولِ (ذَكَرَتْ) بالتاءِ، والأوَّلُ أشهرُّ، وهو جائزٌ على

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/٥).

(٢) «تحفة الأشراف» (٤٣٦/١).

(٣) قوله: إنه. ليس في «م». ومثبت من الأصل.

(٤) «غوامض الأسماء المبهمة» (٢٢٣/١-٢٢٤).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/١٠-١١).

تلك اللغة القليلة «لغة أكلوني البراغيث»؛ ومنها: «يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةً»<sup>(١)</sup>، كذا قال: «وفي الثاني نظر؛ فإن له أولاً في (خ) في كتاب الملائكة»<sup>(٢)</sup>.

(٥٢٩) قوله: «غَيْرَ أَنَّهُ خَشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِداً» قال ابن قُرْقُول: «(خشي) على ما لم يُسَمَّ فاعله، وفي (خ): «خَشِيَ أَوْ خَشِيَ»، وَرَوَاهُ الْمُهَلَّبُ: «غَيْرَ أَنِّي أَخَشَى»، وكلاهما وَهْمٌ<sup>(٣)</sup> انتهى.

وقال النووي: «ضَبَطْنَاهُ (خَشِيَ) بِضَمِّ الْخَاءِ وَفَتْحِهَا، وَكِلَاهُمَا صَحِيحَانِ»<sup>(٤)</sup>.

(٥٣١) قوله: «لَمَّا نَزَلَ بِرَسُولِ اللَّهِ» قال النووي: «هكذا ضبطناه بضمّ النون وكسر الزاي، وفي أكثر الأصول (نزلت) بفتح الحروف الثلاثة، وتاء التانيث الساكنة؛ أي: لَمَّا حَضَرَتْ إِلَيْهِ الْوَفَاةُ، وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَمَعْنَاهُ مَلَكَ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ الْكَرَامُ»<sup>(٥)</sup> انتهى.

قوله: «طَفِقَ يَطْرُحُ خَمِيصَةً لَهُ» الخميصه كساء له أعلام.

(٥٣٢) قوله: «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ النَّجْرَانِيِّ» هو بالنون والجيم، رَوَى لِعَبْدِ اللَّهِ (م ٤)، وهو ثقة.

(١) رواه البخاري (٥٥٥)، ومسلم (٦٣٢).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (١٢/٥).

(٣) «مطالع الأنوار» (٢/٤٧٩-٤٨٠).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/٥).

(٥) «شرح صحيح مسلم» (١٣/٥).



## بَابُ التَّطْبِيقِ فِي الرُّكُوعِ

مذهبُ العلماءِ كافَّةً أن السُّنَّةَ وضعُ اليدين على الرُّكْبَتَيْنِ، وكرَاهَةُ التطبيقِ إلَّا ابنَ مسعودٍ وصاحِبِيهِ<sup>(١)</sup> علقمةُ والأسودُ، فإنهم يقولون إن السُّنَّةَ التطبيقُ؛ لأنهم لم يُلْغُوهُم النَّاسِخُ وهو حديثُ سعدِ بنِ أبي وقَّاصٍ الآتي، والصوابُ ما عليه الجمهورُ لثبوتِ النَّاسِخِ الصحيحِ. [٦١/أ]

(٥٣٤) قوله: «فَلَمْ يَأْمُرْنَا<sup>(٢)</sup> بِأَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ» قال النَّوَوِيُّ في «شرحِه»: «هذا مذهبُ ابنِ مسعودٍ وبعضِ السلفِ من أصحابِه وغيرِهم، أنه لا يُشْرَعُ الْأَذَانُ وَلَا الْإِقَامَةُ لِمَنْ يُصَلِّي وَحْدَهُ فِي الْبَلَدِ الَّذِي يُؤَدِّنُ فِيهِ وَيُقَامُ لصلَاةِ الجماعةِ الْعُظْمَى، بل يَكْفِي أذانُهم وإقامَتُهم، ومذهبُ جمهورِ العلماءِ من السلفِ والخلفِ إلى أن الإقَامَةَ سُنَّةٌ فِي حَقِّهِ وَلَا يَكْفِيهِ إِقَامَةُ الجماعةِ، واختلفوا في الْأَذَانِ، فقال بعضهم: يُشْرَعُ لَهُ، وقال بعضهم: لَا يُشْرَعُ».

قال: «ومذهبُنا الصحيحُ أنه يُشْرَعُ لَهُ الْأَذَانُ إِنْ لَمْ يَكُنْ سَمِعَ أَذَانَ الجماعةِ، وإلا فلا يُشْرَعُ».

قوله: «فَجَعَلَ أَحَدُنَا عَنْ يَمِينِهِ وَالْآخَرَ عَنْ شِمَالِهِ» هذا مذهبُ ابنِ مسعودٍ وصاحِبِيهِ، وخالفَهم جميعُ العلماءِ.

قوله: «يَخْنُقُونَهَا» أي: يُضَيِّقُونَ وَقْتَهَا، وَيُؤَخِّرُونَ أَدَاءَهَا، وهو بضمُّ النونِ من (يَخْنُقُونَهَا)، و(شَرَقَ الْمَوْتَى) بفتحِ الشينِ الْمُعْجَمَةِ والرَّاءِ؛ قال ابنُ الأَعرابيِّ: فيه معنيان:

أحدهما: أن الشمسَ في ذلك الوقتِ -وهو آخرُ النهارِ- إنما تَبْقَى ساعةً ثُمَّ تَغِيبُ.

(١) في «م»: وصاحبه. والمثبت من الأصل.

(٢) في «م»: يأمر. والمثبت من الأصل.

الثاني: من قولهم: (شَرِقَ المَيِّتُ بِرِيقِهِ) إذا لم يَبْقَ بعده إلا اليسير ثم يَمُوتُ، قاله النوويُّ في «شرحِه»<sup>(١)</sup>.

وقد ذَكَرَ صاحبُ «المطالع» ما ذَكَرَهُ الشيخُ، وزاد عليه معنى آخر في (شَرِقَ المَوْتَى)، ثم قال: «وَلَيْسَ بِالْبَيِّنِ»<sup>(٢)</sup>، وقد ذَكَرَ المعاني الثلاثة الهَرَوِيُّ<sup>(٣)</sup> أيضًا.

قوله: «فَلْيَفْرِشْ» فرشته وأفرشته لُغَتَانِ.

قوله: «وَلْيَجْنَأْ» قال النوويُّ: «(وَلْيَجْنَأْ) بفتح الياء، وإسكان الجيم، وآخرُه مهموزٌ، [٦١/ب] كذا ضبطناه، وكذا هو في أصول<sup>(٤)</sup> بلادنا، ومعناه يَنْعَظِفُ، وقال عياضٌ: رَوِيَ (وَلْيَجْنَأْ) يعني كما ذَكَرناهُ، ورُوي (وَلْيَحْنِ) بالحاءِ المُهْمَلَةِ، قال القاضي: وهذا رَوَاهُ أَكْثَرُ شيوخنا، وكلاهما صحيحٌ في المعنى، ومعناه الانحناءُ والانعطافُ في الرُّكُوعِ، قال ورَوَاهُ بعضُ شيوخنا (وَلْيَحْنِ) بضمّ النون، وهو صحيحُ المعنى أيضًا»<sup>(٥)</sup>.

(٥٣٥) قوله: «عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ» (أبو يعفور) هذا اسمُه: عبدُ الرحمن بنُ عُبيد بنِ نِسْطَاسَ بكسرِ النونِ، وهو أبو يعفورِ الأصغرُ، وأما الأكبرُ فاسمُه وَقْدَانُ، وقيل: واقدٌ بالقافِ، رَوَى له (ع)، ورَوَى للأوّلِ (ع) أيضًا، كذا قال الشيخُ محيي الدين<sup>(٦)</sup> أن الراويَ هنا عن مصعبِ أبو يعفورِ<sup>(٧)</sup> الصغيرِ.

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/٥)، وانظر: «تهذيب اللغة» (٨/٢٥١).

(٢) «مطالع الأنوار» (٣٧/٦).

(٣) «الغريبين للهرودي» (٣/٩٢٢-٩٢٣).

(٤) في «م»: الأصول. والمثبت من الأصل.

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/٥-١٧).

(٦) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/٥).

(٧) في «م»: اليعفرور. والمثبت من الأصل.

قال شيخنا متّع الله بحياته: «قال بعضُ أسيّاحي فيما قرأته عليه: وفيه نظر؛ لأن الصغير لم يُذكر في الأخذ عن مصعب، ولا هو في أسيّاح شُعبة<sup>(١)</sup>؛ لأنه في (خ) عن شعبة عن أبي يعفور، ثم رأيتُ أبا عليّ الغسانيّ ذكرهما في كتابه، وذكر في شيوخ الأكبر مصعبًا، وفيمن أخذ عنه: أبا عوانة كما هنا، ولم يُذكر في الأصغر ذلك<sup>(٢)</sup>، ورأيتُ الدّمياطيّ في حاشية البخاريّ هنا قال إنه الأكبر، وهذا الراجح؛ لأنّ المزيّ في «أطرافه» نسبة العبديّ<sup>(٣)</sup>، والعبديّ هو الأكبر انتهى.

(٥٣٦) قوله: «هي السنّة» اختلفَ الناسُ في حكم الإقعاء، وفي تفسيره اختلافًا كثيرًا؛ للأحاديث.

قال النووي: «والصوابُ الذي لا معدّل عنه أن الإقعاء نوعان:

أحدهما: أن يلصقَ اليته بالأرض، وينصبَ ساقيه، ويضعَ يديه على الأرض كإقعاء الكلب، هكذا فسّره أبو عبيدة معمر بن المثنّى وصاحبه أبو عبيد القاسم بن سلام وآخرون من أهل اللغة، فهذا النوع هو المكروه الذي ورد فيه النهي.

والنوع الثاني: أن يجعلَ أليته على عقيبهِ بين السجدين وهذا مرادُ ابنِ عباسٍ بقوله: (سنّة نبيكم ﷺ)، وقد نصّ الشافعيّ في «البيوطي» و«الإملاء» على استحبابه في<sup>(٤)</sup> الجلوس بين السجدين، وحملَ حديثَ ابنِ عباسٍ عليه جماعاتٌ من المحقّقين<sup>(٥)</sup>، فعَدَّدهم وذكرَ كلامًا آخرَ يدلُّ لما فسّره.

(١) انظر: «إرشاد الساري شرح صحيح البخاري» للقسطلاني (٢/ ١٠٤).

(٢) «تقييد المهمل» (٢/ ٤٩٨).

(٣) «تحفة الأشراف» (١٣/ ٤٤٤).

(٤) قوله: استحبابه في، في «م»: استحباب. والمثبت من الأصل.

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ١٩).

والأشهر من مذهب الشافعي أَنَّ السَّنةَ في الجلوسِ بين السجدين الافتراش، كما ذكره النووي<sup>(١)</sup> ضمنَ كلامه على هذا المكان.

قوله: «إِنَّا لَنَرَاهُ جُفَاءً بِالرَّجُلِ» قال أبو علي الغساني: سمعتُ أبا عمرَ بنَ عبدِ البرِّ مرارًا يقولُه: (بِالرَّجُلِ) يَعْنِي الْجَارِحَةَ، وَيَقُولُ: مَنْ قَالَ بِالرَّجُلِ فَهُوَ تَصْحِيفٌ لَا مَعْنَى لَهُ، وَقَدْ نَقَلَ الْقَاضِي مَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ أَنَّهُ تَصْحِيفٌ عَنْ جَمِيعِ رُوَاةِ مُسْلِمٍ، وَصَوَّبَ النَّاسُ الضَّمَّ وَرَدُّوا عَلَى ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ<sup>(٢)</sup>.

قال شيخنا متَّعَ اللَّهُ بِحَيَاتِهِ: «وَرَأَيْتُ بَخْطًا [٦٢/ أ] بَعْضَ الْفَضَلَاءِ أَنْ فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ»<sup>(٣)</sup> (جَفَاءً بِالْقَدَمِ)، فَهَذَا يُؤَيِّدُ رَوَايَةَ مَنْ رَوَاهُ بِكَسْرِ الرَّاءِ»، قال: «وَفِي رَوَايَةِ ابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ»<sup>(٤)</sup>: «جَفَاءً بِالْمَرْءِ» فَعَلَى هَذَا يَصِحُّ الْوُجْهَانِ مَعًا»<sup>(٥)</sup>.

(٥٣٧) قوله: «وَأَثْكَلَ أُمِّيَاهُ» (ثكل) بضمَّ الثاءِ، وسكونِ الكافِ، وبفتحِهما، مثلُ البُخْلِ والبَخْلِ، وهو فِقْدَانُ الْمَرْأَةِ وَلَدَهَا، وَ(أُمِّيَاهُ) بِكسرِ الميمِ.

قوله: «فَمَنْ وَافَقَ خَطُّهُ فَذَاكَ» اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي مَعْنَاهُ كَمَا قَالَهُ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ: «فَالصَّحِيحُ أَنْ مَعْنَاهُ: مَنْ وَافَقَ خَطُّهُ فَهُوَ مَبَاحٌ لَهُ، لَكِنْ لَا طَرِيقَ لَنَا إِلَى الْعِلْمِ الْيَقِينِيِّ بِالْمُوَافَقَةِ، فَلَا يُبَاحُ».

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٩/٥).

(٢) «إكمال المُعْلِم» (٤٦٠/٢)، و«شرح صحيح مسلم للنووي» (١٩/٥).

(٣) لم أجِدْ فِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ رَوَايَةَ بِلَفْظِ: «جَفَاءً بِالْقَدَمِ» بَلِ الرِّوَايَةُ فِيهِ (ح: ٢٨٥٣): «بِالرَّجُلِ» أَيْضًا.

(٤) قوله: وَفِي مُسْنَدِ خَيْثَمَةَ بْنِ سَلِيمَانَ. كَذَا فِي الْأَصْلِ. وَلَعَلَّهُ يَقْصِدُ مَا أَسْنَدَهُ خَيْثَمَةُ بْنُ سَلِيمَانَ فِي كِتَابِهِ فِي فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ أَوْ غَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَوَقَعَ فِي «م»: وَفِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ خَيْثَمَةُ بْنُ سَلِيمَانَ. وَفِي «الْبَدْرِ الْمُنِيرِ» لِابْنِ الْمُلْقَنِ (٣/٦٧٢): وَفِي كِتَابِ ابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ.

(٥) «الْبَدْرِ الْمُنِيرِ» لِابْنِ الْمُلْقَنِ (٣/٦٧٢).

ثم قال: «وإنما قال النبي ﷺ: «فَمَنْ وَافَقَ خَطُّهُ فَذَاكَ»، ولم يقل هو حرامٌ بغير تعليقٍ على الموافقة؛ لئلا يتوهم متوهمٌ أن النهي يدخل فيه ذاك النبي الذي كان يخطُّ، فحافظ النبي ﷺ على حرمة ذاك النبي مع بيان الحكم في حقنا، فالمعنى أن ذاك النبي لا منع في حقه، وكذا لو علمتم موافقته، ولكن لا علم لكم بها»<sup>(١)</sup>، وذكر كلاماً آخر في معناه.

قوله: «وَالْجَوَانِبُ» هو بفتح الجيم وتشديد الواو وبعد الألف واو، ثم نون، ثم ياءٌ مشددة، وحكى القاضي وبعده ابنُ قُرقول تخفيف الياء، وهي موضعٌ بقرب أحد؛ شمالي المدينة.

قال القاضي: «مِنْ عَمَلِ الْفَرَعِ»<sup>(٢)</sup> وليس كذلك؛ لأن الفرع بين مكة والمدينة.

وقال صاحبُ «المطالع»: «مِنْ عَمَلِ الْمَدِينَةِ مِنْ جِهَةِ الْفَرَعِ»<sup>(٣)</sup>.

(٥٤٠) قوله: «وَهُوَ مُوجَّهٌ» هو بكسر الجيم؛ أي: موجَّهٌ وجهه وراحلته.

(٥٤١) قوله: «إِنَّ عَفْرِيَّتًا مِنَ الْجَنِّ جَعَلَ يَفْتِكُ عَلَيَّ الْبَارِحَةَ» (يَفْتَلْتُ عَلَيَّ) كذا وقع في كتاب (خ)<sup>(٤)</sup>، و(يَفْتِكُ) [٦٢/ب] وقع في النسخ من رواية الجلودي وابن ماهان، والفتك: الأخذ في غفلة وخديعة.

قال ابنُ قُرقول: (جَعَلَ يَفْتِكُ عَلَيَّ الْبَارِحَةَ) بضم التاء وكسرها، ذكره (م)، وقد فسّرنا الفتك، لكنه هنا تصحيفٌ من «تَفَلَّتْ»، كما في البخاري؛ أي: تَوَثَّبَ وَتَسَرَّعَ لِإِضْرَارِي<sup>(٥)</sup>.

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢٣/٥).

(٢) «إكمال المعلم» (٤٦٤/٢).

(٣) «مطالع الأنوار» (١٩٥/٢).

(٤) صحيح البخاري (ح: ٤٦١، ح: ٣٤٢٣)، ح: ٤٨٠٨.

(٥) «مطالع الأنوار» (١٩١/٥).

(٥٤١) قوله: «فَدَعَتْهُ» «بذالٍ معجمة، وتخفيف العين المهملة؛ أي: خَنَقَتْهُ، قال مسلمٌ: «وفي رواية أبي بكر بن أبي شيبة (فَدَعَتْهُ) يعني بالذال المهملة، وهو صحيح أيضًا، ومعناه دَفَعَتْهُ دفعًا شديدًا، والدَّعْتُ والدَّعْتُ: الدفع الشديد».

وأنكر الخطابي المهملة، وقال: «لا تَصَحُّ» وصَحَّهَا غيره و صَوَّبُوهَا، وإن كانتِ الْمُعْجَمَةُ أوضح وأشهر، قاله النووي في «شرحِه»<sup>(١)</sup>، وقد ذكر المسألة صاحبُ «المطالع» وزاد أن في رواية ابنِ الحَدَّاءِ في حديثِ ابنِ أبي شيبة (فَدَعَتْهُ) بذالٍ وغينٍ معجمَتَيْنِ<sup>(٢)</sup>.

(٥٤٣) قوله: «ابنُ الرِّبْعِ» «هو الصحيح المشهورُ في كُتُبِ أسماءِ الصحابةِ والأنسابِ وغيرها، ورَوَاهُ أَكْثَرُ رُؤَاةِ «الموطأ» عن مالك، فقالوا: ابنُ ربيعة، وكذا رَوَاهُ (خ) من رواية مالك».

قال القاضي: «وهذا الذي قاله غير معروف، ونسبَهُ بِاتِّفَاقِهِمْ أَبُو العاصِ بنُ الرِّبْعِ بنُ عَبْدِ الْعُزَّى بنَ عَبْدِ شَمْسٍ بنَ عَبْدِ مَنَافٍ، واسمُ أَبِي العاصِ: لَقِيطٌ، وقيل مُهَشَّمٌ، وقيل غير ذلك»<sup>(٣)</sup>.

(٥٤٤) قوله: «انْظُرِي غَلَامَكَ النَّجَّارَ» قال ابنُ بَشْكُوَالٍ: «اسمُ الغُلامِ مِينَا، وقيل: ياقول، يعني بِاللَّامِ مولى العاصي بنِ أُمَيَّةَ، وقيل: ميمونُ النَّجَّارِ»<sup>(٤)</sup>.

(١) هذا نص كلام النووي في «شرح صحيح مسلم» (٢٩/٥).

(٢) «مطالع الأنوار» (٣٩/٣).

(٣) «إكمال المُعَلِّم» (٢/٤٧٦) والمقصود بقوله: هذا الذي قاله غير معروف، هو الأصيلي.

(٤) «غوامض الأسماء المبهمة» (١/٣٤٢-٣٤٣).

قال: «وقرأت بخط ابن حبان، قال: ذكر عبد الله بن حنين المحدث الأندلسي في كتابه في الرجال [٦٣/أ] عن عمر بن عبد العزيز قال: عمل منبر النبي ﷺ صباح غلام العباس بن عبد المطلب»<sup>(١)</sup>.

قال: «وذكر أيضا عن المطلب أن الذي عمله قبضة المخزومي من أثلة كانت قريبة من المسجد» انتهى، ويقول باللام والميم أيضا، قال الخطيب: «ولا نعلم أحدا سمى المرأة»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «فعمل هذه الثلاث درجات» قال النووي: «هذا مما ينكره أهل العربية، والمعروف عندهم أن يقول: ثلاث الدرجات أو الدرجات الثلاث»، قال: «وهذا الحديث دليل لكونه لغة قليلة»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «فهى من طرفاء الغابة» الطرفاء ممدود، والغابة موضع من عوالي المدينة.

قوله: «وساقوا» قال النووي: «هكذا في النسخ بضمير الجمع، وكان ينبغي أن يقول: (وساقا)؛ لأن المراد بيان رواية يعقوب بن عبد الرحمن وسفيان بن عيينة عن أبي حازم، فهما شريكان في الرواية عنه».

قال: «ولعله أتى بلفظ الجمع، ومراده الاثنان، وإطلاق الجمع على الاثنين جائز بلا شك، لكن هل هو حقيقة أم مجاز؟ فيه خلاف مشهور، الأكثرون أنه مجاز».

قال: «ويحتمل أن مسلما أراد بقوله (وساقوا) الرواة عن يعقوب وعن سفيان، وهم كثيرون»<sup>(٤)</sup>.

(٢) «غوامض الأسماء المبهمة» (١/ ٣٤٥).

(١) «غوامض الأسماء المبهمة» (١/ ٣٤٤).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ٣٥-٣٦).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ٣٤-٣٥).

(٥٤٥) قوله: «حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى الْقَنْطَرِيُّ» (القنطري) منسوبٌ إلى محلَّةٍ من محالِّ بغداد تُعرَفُ بِقَنْطَرَةِ الْبَرْدَانِ.

قوله: «أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُخْتَصِرًا» قال الهَرَوِيُّ: قيل: هو أن يأخذ بيده عصاً يتوكأ عليها، أي بخاصرته. وقيل: معناه أن يقرأ من آخر السورة آيةً أو آيتين، ولا يقرأ السورة بكاملها في فرضه.

وقيل: معناه أن يُصَلِّيَ وهو واضعُ يده على خصره؛ ومنه الحديث «الْإِخْتِصَارُ رَاحَةُ أَهْلِ النَّارِ»<sup>(١)</sup>.

وقيل: حذف قيامها وركوعها وسجودها، فلا يَمُدُّه، وقيل: حذف التي فيها السجدة فلا يقرأ بها.

وقيل: قراءته بالآيات<sup>(٢)</sup> التي فيها السجدة فقط، ذكرها المحبُّ الطبريُّ في «أحكامه»، والقول الثالث من هذه الأقوال كلها هو الصحيح.

وسبب كراهته، قيل: لأنه فعل اليهود، وقيل: فعل الشيطان، وقيل: [٦٣/ب] لأنَّ إبليس هبط من الجنة كذلك، وقيل: لأنه فعل المتكبرين<sup>(٣)</sup>.

(٥٤٨) قوله: «وَلَكِنْ لِيُزُقَ»<sup>(٤)</sup> عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى هذا في غير المسجد، أما المصلي في المسجد فلا يبصق إلا في ثوبه؛ لقوله ﷺ: «الْبُزَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ»<sup>(٥)</sup> فكيف يأذن به<sup>(٦)</sup>!

(١) رواه ابن خزيمة (٩٠٩)، وابن حبان (٢٢٨٦).

قال الذهبي في «ميزانه» (٣٩٢/٢): منكر.

(٢) في «م»: في الآيات. والمثبت من الأصل.

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣٦-٣٧)، وانظر: «الغريبين» (٥٥٩-٥٦٠).

(٤) في «م»: كثيرون. والمثبت من الأصل.

(٥) رواه البخاري (ح: ٤١٥)، ومسلم (ح: ٥٥٢).

(٦) في «م»: فيه. والمثبت من الأصل.



(٥٥٣) قوله: «وَوَجَدْتُ فِي مَسَاوِي أَعْمَالِهَا...» إلى آخره. قال النووي: «ظاهره أن هذا القُبْح والذَّم لا يَخْتَصُّ بصاحب النُّخَاعَةِ، بل يَدْخُلُ فيه هو، وكلُّ مَنْ يَرَاهَا وَلَا يُزِيلُهَا بَدْفِنٍ أَوْ حَكٍّ وَنَحْوِهِ»<sup>(١)</sup>، وما قاله حسنٌ مليحٌ.

(٥٥٦) قوله: «فِي خَمِيصَةٍ الْخَمِيصَةُ: كَسَاءٌ مَرَبَعٌ مِنْ صُوفٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ.

قوله: «إِلَى أَبِي جَهْمٍ» اسمُ أَبِي جَهْمٍ: عامرُ بنُ حُذَيْفَةَ بنِ غانمِ الْقُرَشِيِّ، الْعَدَوِيُّ، الْمَدَنِيُّ، الصَّحَابِيُّ، قال أبو أحمدَ الْحَاكِمُ: «وَيُقَالُ اسْمُهُ: عُبَيْدُ بنُ حُذَيْفَةَ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «بِأَنْبَجَانِيَّةٍ» قال القاضي: رُوِيَنَاهُ بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِهَا وَبَفَتْحِ الْبَاءِ وَكَسْرِهَا<sup>(٣)</sup> أَيْضًا فِي غَيْرِ (م)، وبالوجهين ذَكَرَهَا ثَعْلَبٌ. قال: «وَرُوِيَنَاهُ بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ فِي آخِرِهِ وَتَخْفِيفِهَا، مَعًا فِي غَيْرِ (م)؛ إِذْ هُوَ فِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ (بِأَنْبَجَانِيَّةٍ) مُشَدَّدٌ مَكْسُورٌ عَلَى الْإِضَافَةِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ، وَعَلَى التَّذْكِيرِ فِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى: (كِسَاءٌ لَهُ أَنْبَجَانِيَّةٌ). قال ثَعْلَبٌ: «هُوَ كُلُّ مَا يُئِفُّ»، وقال غيره: «كَسَاءٌ غَلِيظٌ لَا عِلْمَ لَهُ»، وَإِذَا كَانَ لِلْكِسَاءِ عِلْمٌ فَهُوَ خَمِيصَةٌ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ»<sup>(٤)</sup>.

(٥٥٧) قوله: «حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ» هُوَ ابْنُ مُوسَى، قَالَ النُّوَوِيُّ: «بَصْرِيٌّ ثِقَةٌ مَعْرُوفٌ»، وَقَالَ [٦٤/ أ] الدَّارَقُطْنِيُّ: «هُوَ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ»<sup>(٥)</sup>، وَقَالَ أَبُو

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ٤٢).

(٢) «الأسامي والكنى» (٣/ ١٠٥).

(٣) قوله: وبفتح الباء وكسرها. ليس في «م». ومثبت من الأصل، و«شرح صحيح مسلم».

(٤) النص كاملاً للنووي في «شرح صحيح مسلم» (٥/ ٤٣).

(٥) «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٢٢).

عليّ الغسانيّ: «هو ثقة»<sup>(١)</sup>، وأنكروا على من زعم أنه مجهول»<sup>(٢)</sup>،  
انفرد به (م) عن الستة.

(٥٦٠) قوله: «عَنِ ابْنِ أَبِي عَتِيقٍ، قَالَ: تَحَدَّثْتُ أَنَا وَالْقَاسِمُ عِنْدَ  
عَائِشَةَ» ابنُ أبي عتيق هو عبدُ الله بنُ محمد بن عبد الرحمن بن أبي  
بكر الصّدّيق، والقاسم هو ابنُ محمد بن أبي بكر الصّدّيق.

قوله: «وَكَانَ الْقَاسِمُ رَجُلًا لِّحَانَةً» أي: كثير اللّحن، ورواه<sup>(٣)</sup> بعضهم  
(لُحْنَةً) بضمّ اللّام، وسكون الحاء، وهو بمعنى لِحَانَةٍ.

قوله: «وَأَضَبَ عَلَيْهَا» بفتح الهمزة والضاد المعجمة، وتشديد  
الموحّدة؛ أي: حقد.

قوله: «قَالَتْ: اجْلِسْ غُدْرُ» (غدر) معناه: يا غادر.

قوله: «أَخْبَرَنِي أَبُو حَزْرَةَ» (أبو حَزْرَةَ) بفتح الحاء المهملة،  
وسكون الزاي<sup>(٤)</sup>، ثم راء<sup>(٥)</sup>، واسمه يعقوب بن مجاهد، ويقال: كنيته  
أبو يوسف، وأبو حَزْرَةَ لَقَبٌ، ثقة<sup>(٦)</sup>، تُوفِّي سنة ١٥٠، أخرج له (م د).

(٥٦٤) قوله: «أَتَى بِقُدْرٍ فِيهِ خَضِرَاتٌ» كذا هو في نسخ مسلم  
كُلَّهَا (بِقُدْرٍ)، ووقع في (خ د) وغيرهما من الكتب المعتمدة (بِبَدْرٍ)  
ببَاءَيْنِ مَوْحَدَتَيْنِ.

(١) «تقييد المهمل» (٣/ ٨١٤).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ٤٦).

(٣) في «م»: وروى. والمثبت من الأصل.

(٤) في «م»: الراء. والمثبت من الأصل. وكذا ضبطه ابن ماكولا في «الإكمال» (٢/ ٤٦٠).

(٥) في «م»: زاء. والمثبت من الأصل.

(٦) ينظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٣٦١).

قال النووي: «قال العلماء هذا الصواب، وفَسَّرَ<sup>(١)</sup> الرواةُ وأهلُ اللُّغةِ والغريبِ البدرَ بالطبقِ، قالوا سُمِّيَ بدرًا لاستدارته؛ كاستدارةِ البدرِ»<sup>(٢)</sup>.  
قوله: «قَرَّبُوها إِلَيَّ بَعْضُ أَصْحَابِهِ» بعضُ أصحابه هو أبو أيوب الأنصاري.

(٥٦٧) قوله: «فَالْخِلَافَةُ شُورَى» أي: يَشَاوِرُونَ فيها. [٦٤/ب]

قوله: «بَيْنَ هَؤُلَاءِ السَّتَّةِ» هم عثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهم، ولم يَدْخُلْ<sup>(٣)</sup> سعيد بن زيد معهم، وإن كان مِنَ العَشْرَةِ؛ لأنه مِنْ أَقَارِبِهِ، فتورَّع عن إدخاله، كما تورَّع عن إدخال ابنه عبد الله رضي الله عنهم، وقيل: كان غائبًا، ولم يذكُرْ أبا عبيدة، كأنه كان تُوفِّيَ.

قوله: «أَهَمَّ عِنْدِي مِنَ الْكَلَالَةِ» في الكَلَالَةِ.

قوله: «آيَةُ الصَّيْفِ» يعني الآية التي نزلت في الصيف، وهي قوله: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ...﴾<sup>(٤)</sup> إلى آخرها.

(٥٦٨) قوله: «يَنْشُدُ ضَالَّةً» نَشَدْتُ الضَّالَّةَ إذا طلبتها، وأنشدتها إذا عرفتها، وروايةُ هذا الحديث بفتح المُثَنَّاةِ تحت، وضمَّ الشين المعجمة.  
(٣٨٩) قوله: «فَلَبَسَ عَلَيْهِ» (لَبَسَ) بتخفيف الباء؛ أي: خُلِطَ عليه صلاته، قال في «المطالع»: «ومنهم مَنْ ثَقَّلَهَا؛ والتخفيفُ أَفْصَحُ»<sup>(٥)</sup>.

(١) في «م»: وفسروا. والمثبت من الأصل.

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥٠/٥).

(٣) قوله: يدخل. ليس في «م». ومثبت من الأصل.

(٤) سورة النساء، الآية (١٧٦).

(٥) «مطالع الأنوار» (٤١٤/٣).

قوله: «فَهَنَّاهُ وَمَنَّا» أي: أعطاه الأمانَ وقربها عليه، وسهّل همزه إِتباعاً لمَنَّا، ويُقال: هَنَانِي الطعامُ ومَرَانِي؛ أي: طاب لي واستمرته، أُتِيعَت مَرَانِي هَنَانِي، وإلا فإنما يُقال: أَمَرَانِي رَبَاعِي، لفظ «المطالع»<sup>(١)</sup>، وذكره ابن الأثير في المهموز، ثم قال: «هذا هو الأصل بالهمز، وقد يُخَفَّفُ، وهو في هذا الحديث أشبه لأجل مَنَّا»<sup>(٢)</sup> انتهى.

(٥٧٠) قوله: «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ الْأَسَدِيِّ حَلِيفِ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ» الْأَسَدِيُّ بسكون السين، ويُقال: بالزَّاي، ويأتي.

وقوله: «حَلِيفِ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ» قال النووي: «كذا في نسخ (خ م)، والذي ذكره ابن سعد وغيره من أهل التواريخ والسير أنه حليف بني<sup>(٣)</sup> الْمُطَّلِبِ، وكان جدّه [٦٥/أ] حَالَفَ الْمُطَّلِبَ بْنَ عَبْدِ مَنَافٍ»<sup>(٤)</sup>، وكذا قال الدِّمِيَّاطِيُّ: «صوابه بني الْمُطَّلِبِ أَخِي هَاشِمٍ وَعَبْدِ شَمْسٍ وَنَوْفَلٍ أَوْلَادِ عَبْدِ مَنَافٍ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُنسَبَ إِلَى بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بطريقِ الحَلْفِ الذي كان بين بني هَاشِمٍ وبني الْمُطَّلِبِ، في قوله عليه السلام «إِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ سَيٌّ<sup>(٥)</sup> وَاحِدٌ».

(٥٧٠) قوله: «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكِ ابْنِ بُحَيْنَةَ» الصوابُ تنوينُ (مالك)، وكتابه (ابن بحينة) بالألف، وقد قدّمتُ ذلك، ولكن ذكرته للفائدة.

(١) «مطالع الأنوار» (٣/٤١٤).

(٢) «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٥/٢٧٧).

(٣) في «م»: بن عبد. والمثبت من الأصل، و«شرح صحيح مسلم».

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/٥٩).

(٥) في «م»: شيء. والمثبت من الأصل. قال ابن حجر في «فتح الباري» (٦/٥٣٥): «شيءٌ واحدٌ» هي رواية الأكثر، ووقعَ لِلْحَمَوِيِّ «سَيٌّ واحدٌ» بِكسْرِ الْمُهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ التَّحْتَايَةِ.

(٥٧٢) قوله: «تَوْشُوشُ الْقَوْمِ» (توشوش) بالمعجمتين، قال القاضي: «رُويَ بالمعجمة وبالمهملة، وكلاهما صحيح، ومعناه أي معنى المهملة: تَحَرَّكُوا»<sup>(١)</sup> انتهى.

وأما بالمعجمة فمعناه صوتٌ في اختلاطٍ، وقد ذكر الإعجام والإهمال ابنُ قُرقُولٍ في «مطالعهِ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «ثُمَّ تَحَوَّلَ» ظاهرُ هذا الحديث أنه ﷺ قال لهم: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ» إلى آخره بعد أن<sup>(٣)</sup> ذكر أنه زاد أو نقص قبل أن يسجد للسهو، ثم بعد أن قاله سجد للسهو، ومن ذكر ذلك؛ فالحكم أنه يسجد ولا يتكلم، ولا يأتي بمنافٍ للصلاة، والجواب: أن (ثم) لعطف جملة على جملة بدليل ما جاء في حديث ابن مسعود: «فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَحَدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ؟ قَالَ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالُوا: صَلَّيْتَ كَذَا وَكَذَا، فَثَنَى رِجْلَهُ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ، فَقَالَ: إِنَّهُ لَوْ حَدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ أَنْبَأْتُكُمْ بِهِ، وَلَكِنْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ...»<sup>(٤)</sup> الحديث، وجواب آخر: أن هذا قبل تحريم الكلام في الصلاة، وأجيب بجواب آخر.

(٥٧٣) قوله: «إِحْدَى صَلَاتِي الْعِشِيِّ» قال النووي: «قال الأزهرِيُّ<sup>(٥)</sup>: (العِشِيُّ) عند العرب ما بين زوال الشمس وغروبها»<sup>(٦)</sup>. [٦٥ / ب]

(١) «إكمال المُعَلِّم» (٥١٨ / ٢).

(٢) «مطالع الأنوار» (٢٤٥ / ٦).

(٣) قوله: أن. ليس في «م». ومثبت من الأصل.

(٤) أخرجه البخاري (ح: ٤٠١)، ومسلم (ح: ٥٧٢).

(٥) تهذيب اللغة» (٣ / ٣٨).

(٦) «شرح صحيح مسلم» (٥ / ٦٨).

قوله: «إِلَيْهَا» والجِدْعُ مُذَكَّرٌ، وَلَكِنْ أَنْتَ عَلَى إِرَادَةِ الْخَشَبَةِ.

قوله: «وَخَرَجَ سَرَعَانُ النَّاسِ» السَّرَعَانُ بفتح السينِ والراءِ، هذا هو الصوابُ كما قاله النووي<sup>(١)</sup>، وَرَجَّحَهُ صَاحِبُ «المَطَالَعِ»<sup>(٢)</sup>، وَالسَّرَعَانُ الْمُسْرِعُونَ، وَعَنْ بَعْضِهِمْ إِسْكَانُ الرَّاءِ، وَضَبُّهُ الْأَصِيلِيُّ فِي (خ) بضم السينِ وسكونِ الراءِ، جَمْعٌ سَرِيعٍ كَقَفِيزٍ وَقَفْزَانٍ، وَكَثِيبٍ وَكُتْبَانٍ.

قوله: «قَالَ: وَأُخْبِرْتُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ» الْقَائِلُ: (وَأُخْبِرْتُ) إِلَى آخِرِهِ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ قَالَهُ النَّوَوِيُّ<sup>(٣)</sup>، انْتَهَى، وَقَدْ رَوَاهُ (د ت س)<sup>(٤)</sup> عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ عَنْ عِمْرَانَ.

قوله: «عَنْ أَبِي سُفْيَانَ» قِيلَ: اسْمُهُ قُزْمَانُ.

قوله: «حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْخَزَّازُ» (الْخَزَّازُ) بِخَاءٍ مُعْجَمَةٍ، ثُمَّ رَآيْنِ مُعْجَمَتَيْنِ.

(٥٧٤) قوله: «عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ» اسْمُ أَبِي الْمُهَلَّبِ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو، وَقِيلَ مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو، وَقِيلَ بِالْعَكْسِ.

قال النووي: «ذَكَرَ هَذِهِ الْأَقْوَالُ الثَّلَاثَةُ فِي اسْمِهِ (خ) فِي «تَارِيخِهِ»، وَآخَرُونَ، وَقِيلَ: اسْمُهُ النَّضْرُ بْنُ عَمْرٍو الْجَرْمِيُّ، الْأَزْدِيُّ، الْبَصْرِيُّ، التَّابِعِيُّ الْكَبِيرُ»<sup>(٥)</sup>.

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٦٨/٥).

(٢) «مطالع الأنوار» (٤٧٩/٥).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٦٩/٥).

(٤) أبو داود (ح: ١٠٣٩)، والترمذي (ح: ٣٩٥)، والنسائي (ح: ١٢٣٦).

(٥) «شرح صحيح مسلم» (٧٠/٥).

وذكر القول الأول والثاني والرابع<sup>(١)</sup> الذهبي في «المقتنى مختصر الكنى للحاكم»<sup>(٢)</sup>، وهو عم أبي قلابة الراوي هنا.

(٥٧٦) قوله: «غَيْرَ أَنَّ شَيْخًا» الشيخُ أُمَيَّةُ بْنُ خَلْفٍ، قُتِلَ يَوْمَ بَدْرٍ كَافِرًا، وَلَمْ يَكُنْ أَسْلَمَ قَطُّ، وَفِي «سيرة ابن سيّد الناس»<sup>(٣)</sup> أن الذي رَفَعَ الترابَ إلى جبهته حين قرأ النبي ﷺ (النجم) الوليدُ بْنُ الْمُغيرة، ويُقال: إن أبا أَحِيحةَ سَعِيدَ بْنَ العاصِ الذي فَعَلَ ذلك، ويُقال: كلاهما، ولعلهما فعلا ذلك، والله أعلم.

وفي «مبهمات» ابنِ بَشْكُوَال: الرجلُ أُمَيَّةُ بْنُ خَلْفٍ، وقيل: [٦٦/أ] الوليدُ بْنُ الْمُغيرة، وقيل: عُتْبَةُ بْنُ ربيعة، وقيل: أَبُو أَحِيحةَ سَعِيدُ بْنُ العاصِ، ثم قال: «والذي ذكره البخاريُّ أَصَحُّ إن شاء الله يَعْنِي أُمَيَّةُ بْنُ خَلْفٍ»<sup>(٤)</sup> انتهى، وقد ذكر ذلك بأطول من هذا شيخنا في تعليقه على البخاري<sup>(٥)</sup>.

(٥٧٧) قوله: «عَنِ ابْنِ قُسَيْطٍ» هو يزيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ، بضم القاف، وفتح السين المهملة.

قوله: «لَا قِرَاءَةَ مَعَ الْإِمَامِ» يَعْنِي لَا تُقْرَأُ السُّورَةُ الَّتِي بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي الصَّلَاةِ الْجَهْرِيَّةِ.

(٥٧٨) قوله في الطريق الأولى: «عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ مَوْلَى بَنِي مَخْزُومٍ»، وفي الطريق الثانية: «عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ».

(١) قوله: والرابع. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٢) «المقتنى» (١٠٢/٢).

(٣) «عيون الأثر» (٢٠٩/١).

(٤) «غوامض الأسماء المبهمة» (٥٩٤/٢).

(٥) «التوضيح» (٣٨٣/٨).

قال النووي: «قال الحميدي صاحب «الجمع»: الأعرج الأول مولى بني مخزوم<sup>(١)</sup> اسمه عبد الرحمن بن سعد المَقْعَدُ، كنيته أبو حميد، وهو قليل الحديث، وأما عبد الرحمن الأعرج الآخر فهو ابن هُرْمَزَ، كنيته أبو داود، مولى ربيعة بن الحارث، وهو كثير الحديث، روى عنه جماعات من الأئمة، وقد أخرج (م) عنهما جميعاً في سجود القرآن، فربما أشكل ذلك؛ فمولى بني مخزوم يروي ذلك عنه صفوان بن سليم، وأما ابن هُرْمَزَ فروى ذلك عنه عبيد الله بن جعفر<sup>(٢)</sup>.

وكذا قال الدارقطني أن الأعرج اثنان يرويان عن أبي هريرة؛ أحدهما وهو المشهور عبد الرحمن بن هُرْمَزَ، والثاني عبد الرحمن بن سعد مولى بني مخزوم<sup>(٣)</sup>.

قال النووي: «وهذا هو الصواب، وقال أبو مسعود الدمشقي: هما واحد، قال الغساني: الصواب قول الدارقطني، والله أعلم<sup>(٤)</sup>.

(٥٧٩) قوله: «وَفَرَشَ قَدَمَهُ الْيُمْنَى» قال النووي: «قال القاضي: قال الفقيه أبو محمد الخُسْنِي: صوابه: وَفَرَشَ قَدَمَهُ الْيُسْرَى، وأنكر القاضي قوله؛ لأنه قد ذكر في هذه [٦٦/ب] الرواية ما يَفْعَلُ بِالْيُسْرَى، وأنه جعلها بين فَخِذِهِ وَسَاقِهِ.

قال: ولعلَّ صوابه: وَنَصَبَ قَدَمَهُ الْيُمْنَى، قال: وقد تَكُونُ الرَّوَايَةُ صحيحةً في الْيُمْنَى، وَيَكُونُ معنى فرشها أنه لم يَنْصِبْهَا على أطراف أصابعه في هذه المرة، ولا فَتَحَ أَصَابِعَهَا كما كان يَفْعَلُ في غالب

(١) قوله: مولى بني مخزوم. ليس في «م». ومثبت من الأصل، و«الجمع بين الصحيحين».

(٢) «الجمع بين الصحيحين» (٣/٣٢٢).

(٣) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/٧٧-٧٩).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/٧٩).



الأحوال» انتهى، وقد اختار الشيخ محيي الدين التأويل الأخير<sup>(١)</sup>، وأنه فعل ذلك لبيان الجواز.

(٥٨١) قوله: «أَنَّ أَمِيرًا» هذا الأمير اسمه نافعُ بن عبد الحارث، كذا قاله شيخُ شيخنا سراجُ الدين البلقينيُّ شيخُ الإسلام، ونافعُ كان استعمله عمرُ على مَكَّةَ والطائف، وكان فاضلاً، وهو صحابيٌّ، وأنكر الواقديُّ ذلك، وقال: «هو تابعيٌّ، والمشهورُ صحبته»<sup>(٢)</sup>.

وقال القرطبيُّ في «مفهمه»: «هو الحارثُ بنُ حاطبٍ فيما أَحْسَبُ»<sup>(٣)</sup> انتهى، وفيه نظر؛ وذلك أن الحارثَ بنَ حاطبٍ إنما تَأَمَّرَ لابنِ الزُّبَيْرِ سنةً ستَّ وستين<sup>(٤)</sup>، والقصةُ حُكِيتُ لابنِ مسعودٍ، وهو المرادُ بقوله في الحديث: «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ»، وابنُ مسعودٍ تُوْفِّيَ سنةً اثنتين وثلاثينَ أو ثلاثٍ، قَبْلَ تَأَمَّرِ الحارثِ بنِ حاطبٍ بنحوِ أربعٍ وثلاثينَ سنةً، فاعلمهُ واستفدَّهُ.

قوله: «أَنَّى عَلِقَهَا» هو بكسر اللام؛ أي: مِنْ أَيْنَ حَصَلَ هذه السَنَّةُ وظَفَرَ بها.

(٥٩٣) قوله: «عَنْ أَبِي سَعِيدٍ» «اسمُ أَبِي سَعِيدٍ عَبْدُ رَبِّهِ، ذَكَرَهُ (خ)، وقال: «هُوَ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، واسمُ ابْنِهِ سَعِيدٌ»، وقال ابنُ السَّكَنِ: «هُوَ ابْنُ أَخِي عَائِشَةَ مِنَ الرِّضَاعَةِ»؛ وَغَلِطَ، وقال ابنُ عبدِ البرِّ: «هُوَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ»؛ وَغَلِطَ أَيْضًا»<sup>(٥)</sup>.

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨٠ / ٥).

(٢) انظر: «الاستيعاب» (١٤٩١ / ٤).

(٣) «المفهم» (٢٠٣ / ٢).

(٤) في «م»: وسبعين. والمثبت من الأصل.

(٥) انظر «شرح صحيح مسلم» (٩١ / ٥-٩٢).

(٥٩٥) قوله: «ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ» الدُّثُور: الأموال العظيمة.

قوله: «قَالَ أَبُو صَالِحٍ: فَرَجَعَ فَقَرَاءُ الْمُهَاجِرِينَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، [٦٧/ أ] فَقَالُوا: سَمِعَ إِخْوَانُنَا أَهْلُ الْأَمْوَالِ بِمَا فَعَلْنَا، فَفَعَلُوا مِثْلَهُ» الحديث.

هكذا أوردَ هذا الحديثَ مسلمٌ بعضُه مسندًا، وبعضُه مرسلًا، والمرسلُ منه قولُ أبي صالحٍ: «فَرَجَعَ فَقَرَاءُ الْمُهَاجِرِينَ...» إلى آخره؛ لأن أبا صالحٍ لم يُسندْهُ، وقد أخرجَه (خ) في غيرِ موضعٍ، ولم يذكُرْ فيه هذه الزيادةُ من قولِ أبي صالحٍ، إلا أن مسلمًا قد أخرجَه من وجهٍ آخرَ عن أبي صالحٍ، وفيه هذه الزيادةُ مُتَّصِلَةٌ مع سائرِ الحديثِ، وأخرجَه من حديثِ رَوْحٍ عن سُهَيْلٍ عن أبيه عن أبي هريرةَ عن رسولِ الله، وقال في آخره بمثلِ حديثِ قُتَيْبَةَ عن اللَّيْثِ، إلا أنه أدرَجَ في حديثِ أبي هريرةَ قولَ أبي صالحٍ: «ثُمَّ رَجَعَ فَقَرَاءُ الْمُهَاجِرِينَ...» إلى آخرِ الحديثِ، انتهى كلامُ مسلمٍ.

فقد اتَّصلَ ما فيه من المرسلِ، وقد وَقَعَ فيه أيضًا زيادةٌ أوردَها (م) غيرَ مُتَّصِلَةٍ، وهي قولُه بعد انقضاءه: «وَزَادَ غَيْرُ قُتَيْبَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ» إلى قولِه: «وَهَمَّتْ»، وذكرنا في الحديثِ وهذا غيرُ مُتَّصِلٍ كما تَرَى، قاله الرشيدُ العطارُ في «الغُرَرِ»<sup>(١)</sup>.

(٥٩٦) قوله: «مُعَقَّبَاتٌ» معناه تسبيحاتٌ تُفَعَّلُ أعقابَ الصلواتِ، وقال أبو الهيثم: «سَمِيتُ مُعَقَّبَاتٌ؛ لَأَنهَا تُفَعَّلُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ الْمَذْحِجِيِّ» هو بفتح الميمِ، وسكونِ الذالِ المعجمةِ، ثم حاءٍ مهملةٍ مكسورةٍ، ثم جيمٍ، منسوبٌ إلى قبيلةٍ معروفةٍ.

(١) «غُرَرُ الْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةُ» (ص ٣٠١-٣٠٣).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١/ ٣٠١-٣٠٣).

قوله: «فِي دَبْرِ كُلِّ صَلَاةٍ» قال صاحب «المطالع»: «قال الخطَّابِيُّ: الدَّبْرُ بفتح الدَّالِ وسكونِ الباءِ، والدَّبْرُ بضمِّهما أيضًا آخرُ وقتِ الشيءِ، وكذا الروايةُ بضمِّ الدَّالِ والباءِ، وفي «اليواقيتِ»: المعروفُ في اللغةِ دَبْرٌ؛ بفتح الدَّالِ وسكونِ الباءِ في مثل هذا [٦٧/ب]؛ ومنه: جَعَلْتُهُ دَبْرَ أَذُنِي؛ أي: خلفي، وأمَّا الجارحةُ فبالضَّمِّ في الدَّالِ مع ضَمِّ الباءِ وإسكانِها»<sup>(١)</sup>.

(٥٩٨) قوله: «سَكَتَ هُتَيْةٌ» هو بضمِّ الهاءِ وفتحِ النونِ وتشديدِ الياءِ بغيرِ همزٍ، وهو تصغيرُ هَنَةٍ، قال النوويُّ: «ومَن همزٌ، فقد أخطأ»<sup>(٢)</sup>، وقد ضبطها القرطبيُّ بالهمزِ عن الجمهورِ<sup>(٣)</sup>.

(٥٩٩) قوله: «وَحَدَّثْتُ عَنْ يَحْيَى بْنِ حَسَّانَ» هذا لا يُسَمَّى مقطوعاً عند جماعةٍ من أربابِ النقلِ، وإنما هو مسندٌ وقع الإبهامُ في أحدِ روايته، وهو حديثٌ صحيحٌ مُتَّصِلٌ.

قال الرشيدُ العطارُ في «الغررِ»: «أخرجه أبو بكرٍ البزارُ في «مسنده» عن أبي الحسنِ محمد بنِ مسكينٍ اليماميِّ<sup>(٤)</sup> عن يحيى بنِ حَسَّانَ بإسناده كذلك مُتَّصِلاً، وأخرجه أبو نُعَيْمٍ الأصبهانيُّ في «المستخرجِ على (م)» عن<sup>(٥)</sup> أبي بكرٍ الطلحيِّ، حدَّثنا محمد بنُ عبدِ اللهِ الحضرميُّ حدَّثنا ابنُ عسكِرٍ (ح).

(١) «مطالع الأنوار» (٣/٨-٩).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/٩٦).

(٣) «المفهم للقرطبي» (٢/٢١٦).

(٤) في «م»: اليماني. والمثبت من الأصل. وانظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٢٦/٣٩٩).

(٥) في «م»: غير. والمثبت من الأصل.

قال أبو نعيم: وحدثنا أبو محمد بن حيان، حدثنا أحمد بن عمر، حدثنا محمد بن سهل بن عسكر، حدثنا يحيى بن حسان عن عبد الواحد بن زياد بسنده «هذا مُتَقَى من كلام الرشيد العطار»<sup>(١)</sup>.

(٦٠٠) قوله: «أَنَّ رَجُلًا» الرجل هو رفاعه بن رافع الأنصاري، قال الخطيب: «وقد روي أن رفاعه ابن رافع حكى ذلك عن غيره، لا أنه جرى له»<sup>(٢)</sup> قاله النووي عنه.

قوله: «وَقَدْ حَفَظَهُ» بفتح حروفه وتخفيفها؛ أي: ضغطه لسرعته.

قوله: «فَأَرَمَ الْقَوْمَ» (أَرَمَ) بفتح الراء، وتشديد الميم؛ أي: سكتوا، قال القاضي: «وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ فِي غَيْرِ (م): (فَأَرَمَ) بِالزَّيِّ الْمَفْتُوحَةِ، وَتَخْفِيفِ الْمِيمِ مِنَ الْأَرَمِ وَهُوَ الْإِمْسَاكُ»<sup>(٣)</sup>، قال النووي: «وهو صحيح المعنى»<sup>(٤)</sup>.

(٦٠٢) قوله: «وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ» (السكينة والوقار)، قيل: هما بمعنًى، وجمعا [٦٨/أ] تأكيدًا.

قال النووي: «والظاهر أن بينهما فرقًا، وهو أن السكينة التآني في الحركات واجتناب العبث، والوقار في الهيبة وغلض البصر وخفض الصوت والإقبال على طريقه بغير التفات ونحو ذلك»<sup>(٥)</sup>.

قوله: «صَلَّ مَا أَدْرَكْتَ، وَأَقْضِ مَا سَبَقَكَ» قال شيخنا متع الله بحياته: «قال شيخنا الإمام سراج الدين ابن الملقن في شرح «المنهاج» له الشرح

(١) «غرر الفوائد المجموعة» (ص ١٣٩).

(٢) «الأسماء المبهمه في الأنباء المحكمه» (٧٧/٢).

(٣) «إكمال المعلم» (٢/٢٩٧).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩٧/٥).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠٠/٥).

الأول: «ورواية مسلم: «صَلِّ مَا أَدْرَكْتَ وَأَقْضِ مَا سَبَقَكَ»، قد قال مسلم فيما نقله البيهقي عنه: أخطأ ابنُ عِيْنَةَ فيها، قال البيهقي: والذين قالوا: «فَاتِمُوا» أكثر وأحفظ وألزم لأبي هريرة فهو<sup>(١)</sup> أولى»<sup>(٢)</sup> انتهى.

وانظر هذا السند فإنه لم يكن فيه ابنُ عِيْنَةَ، وقال في «التحفة على المنهاج»: «وفي رواية لمسلم: «صَلِّ مَا أَدْرَكْتَ وَأَقْضِ مَا سَبَقَكَ»، قال البيهقي: الذين قالوا: «فَاتِمُوا» أكثر وأحفظ وألزم لأبي هريرة فهو أولى<sup>(٣)</sup>.

ثم روى يعني البيهقي بإسناده إلى مسلم أنه قال: لا أعلم روى هذه اللفظة عن الزُّهري غير<sup>(٤)</sup> ابنِ عِيْنَةَ: «وَأَقْضُوا مَا فَاتَكُمْ»، قال<sup>(٥)</sup> مسلم: وأخطأ ابنُ عِيْنَةَ فيها، وكذا قال أبو داود أنه انفرد بها ابنُ عِيْنَةَ.

قال شيخنا، يعني: ابنُ المُلقِّن: قلت لا، فقد تابعه عليها ابنُ أبي ذئب؛ كما أخرجه (خ) في كتابه: «وَجُوبُ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ» فذكرها<sup>(٦)</sup> انتهى، وهذا الكلام ليس بمحرر؛ فأين ابنُ عِيْنَةَ في هذا السند؟ فتأمل.

(٦٠٣) قوله: «فَسَمِعَ جَلْبَةَ» أي أصواتاً بحر كتهم وكلامهم واستعجالهم.

قوله: «حَدَّثَنَا شَيْبَانُ» قال النووي: «هذا الإسناد -يعني حدَّثنا شيبان- عن يحيى بن أبي كثير بإسناده المتقدم، وكان ينبغي لمسلم

(١) في الأصل، و«م» في هذا. والمثبت من «السنن الكبير للبيهقي».

(٢) «السنن الكبير للبيهقي» (٢/ ٢٩٨).

(٣) «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج» (١/ ٤٧٠-٤٧١).

(٤) في «م»: عن. والمثبت من الأصل، و«تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج» (١/ ٤٧١).

(٥) في «م»: ما قال. والمثبت من الأصل.

(٦) «تحفة المحتاج» (١/ ٤٧٠-٤٧١).

أَنْ يَقُولَ عَنْ يَحْيَى؛ لِأَنَّ [٦٨/ب] شَيَانٌ لَمْ يَتَقَدَّمَ لَهُ ذِكْرٌ<sup>(١)</sup>، وَذَكَرَ كَلَامًا آخَرَ وَفِيهِ الْاِعْتِدَارُ لِمُسْلِمٍ.

(٦٠٥) قَوْلُهُ: «يَنْطِفُ رَأْسُهُ» (يَنْطِفُ) بِكسْرِ الطَّاءِ وَضَمِّهَا، لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ؛ أَي: تَقَطَّرُ.

(٦٠٦) قَوْلُهُ: «إِذَا دَحَضَتْ» (دَحَضَتْ) بَفَتْحِ الدَّالِ وَالْحَاءِ الْمُهِمْلَتَيْنِ وَالضَّادِ الْمُعْجَمَةِ؛ أَي: زَالَتِ الشَّمْسُ.

(٦٠٨) قَوْلُهُ: «عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ» (بُسْر) بِضَمِّ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ، وَبِالِإِهْمَالِ.

(٦١٠) قَوْلُهُ: «فَصَلَّى إِمَامٌ رَسُولُ اللَّهِ» (إِمَام) بِكسْرِ الهمزة، قَالَ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ: «وَبَيَّضَهُ قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ: «نَزَلَ جَبْرِيلُ فَأَمَّنِي»<sup>(٢)</sup>.

قَوْلُهُ: «ثُمَّ قَالَ: بِهَذَا أُمِرْتُ» هُوَ بِضَمِّ التَّاءِ، وَفَتْحِهَا، وَهُمَا ظَاهِرَانِ.

قَوْلُهُ: «أَوْ إِنَّ جَبْرِيلَ» (أَوْ إِنَّ) بَفَتْحِ الْوَاوِ وَكسْرِ الهمزة مِنْ (إِنَّ)، قَالَ ابْنُ قُرْقُولٍ فِي «مَطَالِعِهِ»: «ضَبَطْنَاهُ - يَعْنِي هَمْزَةً (إِنَّ) - بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ الْوَجْهَيْنِ مَعًا، الْكَسْرُ أَوْجَهُ...»<sup>(٣)</sup> إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ.

(٦١٢) قَوْلُهُ: «مَا لَمْ يَسْقُطْ ثَوْرُ الشَّفَقِ» قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ<sup>(٤)</sup>: «هُوَ انْتِشَارُ الشَّفَقِ وَثَوْرَانُهُ، يُقَالُ مِنْهُ: قَدْ ثَارَ يَثُورُ ثَوْرًا وَثَوْرَانًا، فَإِذَا غَابَ ذَلِكَ حَلَّتْ صَلَاةُ الْعِشَاءِ»<sup>(٥)</sup>، وَفِي رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: (فَوْرُ)<sup>(٦)</sup> بِالْفَاءِ، وَهُوَ بِمَعْنَاهُ.

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠١/٥).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠٧/٥).

(٣) «مطالع الأنوار» (٣٠٨/١).

(٤) فِي «م»: عبيدة. والمثبت من الأصل.

(٥) «غريب الحديث» (١٢٧/٢ - ١٢٨).

(٦) «سنن أبي داود» (ح: ٣٩٦).

قوله: «أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: لَا يُنَالُ<sup>(١)</sup> الْعِلْمُ بِرَاحَةِ الْجَسَدِ» جرت عادة الفضلاء أن يسألوا عن إدخال (م) هذه الحكاية هنا مع أنه لا يذكر في كتابه إلا الأحاديث المحضة.

والجواب أن القاضي حكى عن بعض الأئمة أنه قال: «سببه [٦٩/ أ] أن مسلماً أعجبه حسن سياق عدة الطرق التي ذكرها لحديث ابن عمر، وكثرة فوائدها، وتلخيص مقاصدها، وما اشتملت عليه من الفوائد في الأحكام وغيرها، ولا يعلم أحداً شاركه فيها؛ فلما رأى ذلك أراد أن ينبّه من رغب في تحصيل المرتبة التي نال بها معرفة مثل هذا، فقال: طريقه أن يكثر اشتغاله وإتباعه جسمه في الاعتناء بتحصيل العلم» هذا شرح ما حكاه القاضي رحمه الله قاله الشيخ محيي الدين في «شرح»<sup>(٢)</sup>.

(٦١٣) قوله: «حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَزْرَةَ السَّامِيُّ» هو بالسين المهملة إلى سامة بن لؤي.

قوله: «قَبْلَ أَنْ يَقَعَ» أي: يغيب.

(٦١٥) قوله: «مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ» أي: سطوع حرّها، وهو بفتح الفاء.

قوله: «عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ» (بسر) بالسين المهملة، وقد تقدّم.

(٦١٦) قوله: «سَمِعْتُ مُهَاجِرًا» ليس لمهاجر في الصحيحين غير هذا الحديث الواحد.

(٦١٧) قوله: «مِنْ حَرٍّ أَوْ حُرُورٍ» (أو) يَحْتَمِلُ الشك، وَيَحْتَمِلُ التقسيم.

(٦١٨) قوله: «إِذَا دَحَضْتَ» أي: زالت، وقد تقدّم.

(٦١٩) قوله: «فِي الرَّمْضَاءِ» (الرمضاء) الرمل الذي اشتدت حرارته.

(١) في «صحيح مسلم» (٢/ ١٠٥): «لا يستطاع».

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ١١٣-١١٤).

(٦٢١) قوله: «فَيَذْهَبُ الذَّاهِبُ إِلَى الْعَوَالِي» هي القرى التي حول المدينة، أبعدها على ثمانية أميال<sup>(١)</sup> من المدينة، وأقربها ميلان.

قوله: «يَخْرُجُ الْإِنْسَانُ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ» منازل بني عمرو بن عوف على ميلين من المدينة، قاله النووي عن العلماء<sup>(٢)</sup>.

(٦٢٣) قوله: «صَلَّيْنَا مَعَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الظُّهْرَ، ثُمَّ خَرَجْنَا حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ...» إلى آخره. [٦٩/ب] كان هذا حين ولي عمر بن عبد العزيز المدينة نيابة، لا في خلافته؛ لأن أنسا تُوُفِّي قبل خلافة عمر بنحو تسع سنين، قاله النووي<sup>(٣)</sup>.

وقد قال في «تهذيبه» في ترجمة أنس أن الصحيح الذي عليه الجمهور أنه تُوُفِّي سنة ثلاث وتسعين، وقال في ولاية عمر أنها في صفر سنة تسع وتسعين<sup>(٤)</sup>، وهذا الذي قاله في شرح هذا الكتاب إنما يتمشى على قول من قال في رواية أنس أنها سنة تسعين، والأصح خلافه.

(٦٢٦) قوله: «كَأَنَّمَا وَتَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ» هو بنصب اللامين، ويجوز رفعهما، والأوّل هو الصحيح المشهور على مفعول ثانٍ، والرفع على ما لم يُسَمَّ فاعله.

ومعنى (وُتِرَ) أي نَقَصَ، وقيل: أصابه ما يُصِيبُ الموتور، وقال مالك: «معناه ذُهِبَ بِهِمْ» وعنه تفسير آخر من رواية ابن حبيب: «أُنْزِعَ مِنْهُ أَهْلُهُ وَمَالُهُ»، وعلى تفسير مالك تبين الرفع في الأوّل، وهو في الثاني أبين<sup>(٥)</sup>.

(١) قوله: أميال. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/١٢٢).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/١٢٤).

(٤) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/١٢٧).

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/١٢٦).



(٦٢٧) قوله: «عَنْ عَيْدَةَ» هو بفتح العين، وهو السَّلْمَانِيُّ.

قوله: «لَمَّا كَانَ يَوْمُ الْأَحْزَابِ» وَيُقَالُ لَهَا يَوْمُ الْخَنْدِقِ، وكانت سنة خمسٍ من الهجرة، وقيل: سنة أربع<sup>(١)</sup>.

قوله: «حَتَّى آتَى الشَّمْسُ» أي: رجعت إلى مكانها بالليل؛ أي: غربت.

قوله: «عَنْ يَحْيَى بْنِ الْجَزَّارِ» هو بجيم، ثم زاي، ثم ألف، ثم راء، قال أحمد: «لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَلِيٍّ»<sup>(٢)</sup>، وَقَالَ شُعْبَةُ: «لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ إِلَّا ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ؛ هَذَا الْحَدِيثُ، وَالْآخَرُ: أَنْ عَلِيًّا سُئِلَ عَنِ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ، وَالْآخَرُ: تَسْمِيَتُهُ مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «عَلَى فُرْصَةٍ» الْفُرْصَةُ بضم الفاء، وإسكان الراء، وبالضاد الْمُعْجَمَةُ؛ وهي المدخل من مداخله. [٧٠/أ]

قوله: «عَنْ مُسْلِمِ بْنِ صُبَيْحٍ، عَنْ شَتِيرِ بْنِ شَكْلٍ» (صبيح) بضم الصاد الْمُهْمَلَةِ، وَ(شَتِيرٌ) بضم الشين الْمُعْجَمَةُ وفتح الكاف، ويُقَالُ بِإِسْكَانِهَا.

(٦٢٩) قوله: «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَصَلَاةِ الْعَصْرِ»

ذَكَرَ الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ وَحَدِيثًا آخَرَ مِثْلَهُ لِحَفْصَةَ بِنْتِ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ، وَعَزَاهُ لِأَبِي حَاتِمٍ، ثُمَّ قَالَ: «وَلَا تَصَادُ بَيْنَ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ وَمَا قَبْلَهُمَا؛ لَجَوَازِ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ مَزِيدَةً، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا﴾<sup>(٤)</sup>؛ أَي: ضِيَاءً، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾<sup>(٥)</sup>؛ أَي: نَادِيْنَاهُ، إِلَى نَظَائِرِهَا»<sup>(٦)</sup> انتهى.

(١) قوله: أربع. موضعه بياض في «م». والمثبت من الأصل، و«شرح صحيح مسلم للنووي».

(٢) «جامع التحصيل للعلائي» (ص ٢٩٧).

(٣) «الضعفاء للعقيلي» ٦/٣٥٠، و«جامع التحصيل» (ص ٢٩٧).

(٤) سورة الأنبياء، الآية (٤٨).

(٥) سورة الصافات، الآية (١٠٣-١٠٤).

(٦) «غاية الأحكام» لمحب الدين الطبري (٢/٤٥).

وأما الشيخُ محيي الدين فإنه سلكَ غيرَ هذا المَهيَع، فجعلَ ذلك من بابِ القراءةِ الشاذَّة، وتكلَّم على الاحتجاجِ بها<sup>(١)</sup>.

(٦٣٠) قوله: «وَرَوَاهُ الْأَشْجَعِيُّ عَنْ سُفْيَانَ» إنما على وجهِ المتابعة، وذكرُ مُتَابَعَةِ الرواةِ بعضهم بعضًا على روايةِ الحديثِ لا يَقْدَحُ في اتِّصَالِهِ، بل يَقْوِيهِ وَيؤَيِّدُهُ، وفي «صحيح (خ)» من هذا النمطِ كثيرٌ. و(الْأَشْجَعِيُّ) اسمه عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، كوفيٌّ، ثقةٌ، وقد اتَّفَقَ (خ م) على الاحتجاجِ بحديثه، ولكنَّ حديثَ فَضِيلِ المذكورِ مما انفردَ به (م) دونَ (خ).

قال الرشيدُ العَطَّارُ: «وقد وَقَعَ لي حديثٌ -يعني حديثُ الْأَشْجَعِيِّ هذا الذي أشارَ إليه مسلمٌ- بالإِسْنَادِ الْمُتَّصِلِ، وهو ما أَخْبَرَنَا به المشايخُ الثقاتُ الحافظُ<sup>(٢)</sup> أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ الْمُفَضَّلِ الْمَقْدِسِيُّ الْفَقِيه، وَأَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ الْعُثْمَانِيُّ، وَأَبُو جَابِرٍ حَامِدُ بْنُ أَبِي الْقَاسِمِ الْأَهْوَازِيُّ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَرَأَهُ عَلَيْهِمْ، قَالُوا: أَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَافِظُ، أَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْقَاسِمُ بْنُ الْفَضْلِ الثَّقَفِيُّ بِأَصْفَهَانَ، أَنَا أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُزْنِيُّ، أَنَا أَحْمَدُ [٧٠/ب] بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ وَاسِعِ الطَّرَائِصِيِّ، ثَنَا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ، ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي الْلَيْثِ، وَهُوَ ابْنُ نَصْرِ الْبَغْدَادِيِّ، ثَنَا الْأَشْجَعِيُّ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ شَقِيقِ بْنِ عُقْبَةَ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: قَرَأْنَاهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَيَّامًا: «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ»، ثُمَّ قَرَأْنَاهَا: «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ<sup>(٣)</sup> وَصَلَاةِ الْوُسْطَى»، فَلَا أَدْرِي أَمِ هِيَ أَمْ لَا؟<sup>(٤)</sup>.

(١) «شرح صحيح مسلم» (٥/ ١٣٠-١٣١).

(٢) في «م»: الحفاظ. والمثبت من الأصل.

(٣) في «م»: الصلاة. والمثبت من الأصل.

(٤) «غرر الفوائد المجموعة» (ص ١٤١-١٤٣).

قال الرَّشِيدُ: «قُلْتُ وَهَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ مُتَّصِلٌ»، وليس لشقيق بن عُبَيْة ذِكْرٌ فِي «صَحِيح (م)» إِلَّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فِيمَا عَلِمْتُ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو عَلِيٍّ بْنُ السَّكَنِ الْمَصْرِيُّ فِي «جَمْعِهِ حَدِيثَ الثَّوْرِيِّ» فَرَوَاهُ عَنْ رَجُلٍ عَنْ عَثْمَانَ بْنِ سَعِيدٍ الدَّارِمِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ عُبَيْةُ: «لَمْ يُسْنِدْ شَقِيقُ بْنُ عُبَيْةَ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»<sup>(١)</sup>.

(٦٣١) قَوْلُهُ: «فَنَزَّلْنَا إِلَى بَطْحَانَ» (بَطْحَان) بَضْمٌ الْبَاءِ الْمَوْحِدَةِ<sup>(٢)</sup>، وَسَكُونِ الطَّاءِ وَبِالْحَاءِ الْمُهْمَلَتَيْنِ، هَكَذَا يَقُولُهُ الْمُحَدِّثُونَ وَأَمَّا أَهْلُ اللُّغَةِ، فَقَالُوا بِفَتْحِ الْمَوْحِدَةِ، وَكَسْرِ الطَّاءِ، وَلَمْ يُجِزُوا غَيْرَهُ، وَهُوَ وَادٍ بِالْمَدِينَةِ.

(٦٣٤) قَوْلُهُ: «وَالْبَحْتَرِيُّ» (الْبَحْتَرِيُّ) صَدُوقٌ، تُوفِّيَ ١٤٨.

(٦٣٨) قَوْلُهُ: «عَنْ ابْنِ سَوَادٍ الْعَامِرِيِّ» (سَوَادٌ) بِالتَّشْدِيدِ.

قَوْلُهُ: «قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: وَذَكَرَ لِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ...» إِلَى آخِرِهِ. قَالَ الرَّشِيدُ: «هَكَذَا هُوَ فِي كِتَابِ مُسْلِمٍ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ (خ) فِي «صَحِيحِهِ»، وَ(س) فِي «سُنَنِهِ»؛ فَلَمْ يَذْكُرُوا هَذِهِ الزِّيَادَةَ الَّتِي فِي آخِرِهِ مِنْ قَوْلِ الزُّهْرِيِّ».

قَالَ: «وَلَا أَعْلَمُ الْآنَ مَنْ أَسْنَدَهَا مِنَ الرُّوَاةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»، ثُمَّ تَكَلَّمَ عَلَى ضَبْطِ (تَنْزُرُوا)، فَقَالَ: «وَقَوْلُهُ: (تَنْزُرُوا) بِفَتْحِ التَّاءِ بَاثْنَتَيْنِ [٧١ / أ] مِنْ فَوْقِهَا، بَعْدَهَا نُونٌ سَاكِنَةٌ، ثُمَّ زَايٌ مَضْمُومَةٌ، بَعْدَهَا رَاءٌ مُهْمَلَةٌ<sup>(٣)</sup>، مَعْنَاهُ تَلَحُّوْا، مِنْ نَزَرَهُ إِذَا أَلَحَّ عَلَيْهِ، وَقَيَّدَهُ بَعْضُهُمْ (تُبْرَزُوا) بَضْمٌ التَّاءِ الْمَعْجَمَةِ بَاثْنَتَيْنِ مِنْ فَوْقِهَا، وَبِالْبَاءِ بَوَاحِدَةٍ بَعْدَهَا، وَتَقْدِيمِ الرَّاءِ

(١) «غُرَرُ الْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةُ» (ص ١٤٣).

(٢) قَوْلُهُ: الْمَوْحِدَةِ. لَيْسَ فِي «م». وَالْمُثَبِّتُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٣) كَتَبَ فَوْقَهَا فِي «م»: (كَذَا).

المهملة على الزاي، من الإبراز، وهو الإخراج والإظهار، والأوّل أليق بالمعنى انتهى، وقيد بعضهم اللفظ الأوّل بالتشديد، والأوّل أكثر<sup>(١)</sup>.

(٦٤٠) قوله: «وَبِصِّ حَاتِمِهِ» الوبصُّ البريق واللّمعان.

(٦٤١) قوله: «فِي بَقِيعٍ» البقيع بالباء.

قوله: «حَتَّى ابْهَارَ اللَّيْلِ» أي: ذَهَبَتْ عَامَّتُهُ، ويُقال: قد ابهَارَ علينا الليل، إذا طال، وتفسيره قوله: «أَعْتَمَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى ذَهَبَ عَامَّةُ اللَّيْلِ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «عَلَى رِسْلِكُمْ» هو بكسر الرّاء، يُقال: افعلْ ذلك على رِسْلِكَ؛ أي على تَوَدَّةٍ، والرّسلُ بفتح الرّاء: اللّين والرّفق<sup>(٣)</sup>.

قوله: «وَأَنَّ مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْكُمْ أَنَّهُ لَيْسَ...» (أَنَّ مِنْ نِعْمَةٍ) بفتح همزة (أَنَّ) معمول (أَعْلَمَكُمْ)؛ وكذلك تُفْتَحُ همزة (أَنَّهُ لَيْسَ).

(٦٤٢) قوله: «وَوَحِلُّوا» (الخلو) المنفرد، وهو بكسر الخاء المعجمة.

قوله: «فَبَدَّدَ عَطَاءٌ بَيْنَ أَصَابِعِهِ» (بَدَّدَ) معناه فَرَّقَ.

قوله: «ثُمَّ صَبَّهَا» قال النووي: «كذا هو في روايتنا، قال القاضي وضبطه بعضهم (قَلَبَهَا)، وفي (خ) ضَمَّهَا»، قال: «والأوّل هو الصواب»<sup>(٤)</sup> انتهى.

وقد ذكر الثلاثة كما ذكرها النووي في «المطالع»، وقال: «إن (صَبَّهَا) و(قَلَبَهَا) متقاربان، وإنَّ ضَمَّهَا أشبهُ بسياق الحديث».

(١) «غرر الفوائد المجموعة» (ص ٢٩٨).

(٢) وهي الرواية التي في «صحيح مسلم» في المساجد ومواضع الصلاة، باب وقت العشاء وتأخيرها (ج: ٦٣٨).

(٣) قوله: اللين والرفق. ليس في «م». ومثبت من الأصل، و«مطالع الأنوار».

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥ / ١٤١).

(٦٤٥) قوله: «يَرْجِعْنَ مُتَلَفَعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ» (مُتَلَفَعَاتٍ) مُتَجَلَّلَاتٍ، و(مُرُوطِهِنَّ) أَكْسِيَتُهُنَّ.

(٦٤٨) قوله: «عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ الْبَرَاءِ» (البراء) بتشديد الراء وبالمد، كان يَبْرِي النَّبْلَ، واسمُه زيادُ بنُ فيروزَ البَصْرِيُّ، وقيل: كلثوم<sup>(١)</sup>، تُوفِّي سنة ٩٠<sup>(٢)</sup>، ثقة.

(٦٤٩) قوله: «عَنْ أَبِي الْخَوَارِ» الْخَوَارُ بِضَمِّ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ، وتخفيف الواو. [٧١/ب]

قوله: «حَتَنَ زَيْدُ بْنُ زَبَّانَ»: (زَبَّان) بالزاي، ثم مُوَحَّدَةً مُشَدَّدَةً.  
(٦٥٣) قوله: «أَتَى النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ رَجُلٌ أَعْمَى» هو ابنُ أُمِّ مَكْتُومٍ كَذَا فِي (د) وَغَيْرِهِ.

(٦٥٤) قوله: «عَلَّمَنَا سُتْنُ الْهُدَى» (سُتْنُ) بِضَمِّ السِّينِ، وَفَتْحِهَا، حَكَاهُمَا الْقَاضِي عِيَاضُ<sup>(٣)</sup>، وَصَاحِبُ «الْمَطَالَعِ»<sup>(٤)</sup>.

(٦٥٧) قوله: «سَمِعْتُ جُنْدَبًا الْقَسْرِيَّ» (الْقَسْرِي) بِفَتْحِ الْقَافِ، وَسُكُونِ السِّينِ الْمَهْمَلَةِ، قَالَ النَّوَوِيُّ: «وَقَدْ تَوَقَّفَ بَعْضُهُمْ فِي صَحَّةِ قَوْلِهِمُ الْقَسْرِيَّ؛ لِأَن جُنْدَبًا لَيْسَ مِنْ بَنِي قَسْرٍ، إِنَّمَا هُوَ بَجَلِيٌّ عَلَقِيٌّ، وَعَلَقَةُ بَطْنٌ مِنْ بَجِيلَةَ، كَذَا ذَكَرَهُ أَهْلُ التَّوَارِيخِ وَالْأَنْسَابِ وَالْأَسْمَاءِ، وَقَسْرٌ هُوَ أَخُو عَلَقَةَ.

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/١٥٠).

(٢) فِي «م»: (٩٥) وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ، انْظُرْ: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/١٥٠).

(٣) «إكمال المعلم» (٢/٦٢٦).

(٤) «مطالع الأنوار» (٥/٥١٨).

قال القاضي: لعلَّ لجُنْدَبٍ حِلْفًا فِي قَسْرِ أَوْ سَكَنًا أَوْ جَوَارًا، فُنُسِبَ إِلَيْهِمْ، أَوْ لَعَلَّ<sup>(١)</sup> بَنِي عَلَاقَةَ يُنْسَبُونَ إِلَى عَمِّهِمْ قَسْرٍ كَغَيْرِ وَاحِدَةٍ مِنَ الْقَبَائِلِ يُنْسَبُونَ نَسَبَ بَنِي عَمِّهِمْ لَكَثَرَتِهِمْ أَوْ شُهْرَتِهِمْ<sup>(٢)</sup>.  
قوله: «فِي ذِمَّةِ اللَّهِ» الذِّمَّةُ هُنَا الضَّمَانُ، وَقِيلَ: الْأَمَانُ.

قوله: «عَنْ جُنْدَبِ بْنِ سُفْيَانَ» هُوَ جُنْدَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُفْيَانَ.  
(٣٣) قوله: «عَلَى خَزِيرٍ صَنَعْنَاهُ» (الْخَزِيرَةُ وَالْخَزِيرُ) لَحْمٌ يُقَطَّعُ صَغَارًا، وَيُصَبُّ عَلَيْهِ مَاءٌ كَثِيرٌ، فَإِذَا نَضِجَ ذُرٌّ عَلَيْهِ الدَّقِيقُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا لَحْمٌ، فَهِيَ عَصِيدَةٌ.

قوله: «فَتَابَ رِجَالٌ مِنْ أَهْلِ الدَّارِ» الْمُرَادُ بِالْدارِ الْمَحَلَّةُ.  
قوله: «فَقَالَ بَعْضُهُمْ: ذَلِكَ مُنَافِقٌ» قَالَ شَيْخُنَا مَتَّعَ اللَّهُ بِحَيَاتِهِ: «قَالَ بَعْضُ شَيْوَخِي فِيمَا قَرَأْتُهُ عَلَيْهِ أَنَّ قَائِلَ ذَلِكَ مُنَافِقٌ هُوَ عِتْبَانُ بْنُ مَالِكٍ، وَعَزَاهُ لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ»<sup>(٣)</sup> انْتَهَى، وَفِي ذَلِكَ وَقْفَةٌ.

(٦٥٧) قوله: «وَهُوَ مِنْ سَرَوَاتِهِمْ» أَي: مِنْ سَادَاتِهِمْ.  
(٣٣) قوله: «نَرَى أَنَّ الْأَمْرَ انْتَهَى إِلَيْهَا» قَالَ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ: «ضَبَطْنَاهُ بِفَتْحِ النُّونِ، وَضَمِّهَا»<sup>(٤)</sup>.

قوله: «وَحَبَسْنَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَى جَشِيشَةٍ» قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: «يُقَالُ لِلسُّوَيْقِ جَشِيشٌ، وَلِلشَّرْبَةِ [٧٢/أ] مِنْهُ جَشِيشَةٌ؛ لِأَنَّهَا تُجَشُّ، أَي: تُكْسَرُ وَتُرَضُّ، وَقَوْلُ الْعَامَّةِ: دَشِيشَةٌ، غَلَطٌ»<sup>(٥)</sup>.

(١) فِي «م»: وَلَعَلَّ. وَالْمَثْبُتُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/١٥٨).

(٣) «التوضيح» لابن الملقن (٥/٤٤٩).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/١٦١).

(٥) «غريب الحديث لابن قتيبة» (٢/٣٩١).

(٦٥٨) قوله: «عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ جَدَّتَهُ مُلَيْكَةَ» الصحيح أنها جدة إسحاق؛ فتكون أم أنس لأن<sup>(١)</sup> إسحاق ابن أخي أنس لأمه، وقيل: إنها جدة أنس<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وَصَفَفْتُ أَنَا وَالْيَتِيمَ وَرَاءَهُ، وَالْعَجُوزُ» (اليتم) هو ضَمِيرُهُ بَنُ سَعْدِ الضَّمَرِيِّ، وقيل: السُّلَمِيُّ، وقيل: رُوْحُ<sup>(٣)</sup>، والعجوزُ أم أنس أم سُلَيْمٍ.

(٦٤٩) قوله: «تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ، وَصَلَاتِهِ فِي سُوقِهِ» المراد صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَسُوقِهِ منفردًا.

قوله: «يَفْشُو أَوْ يَضْرِبُ» (يَضْرِبُ) بكسر الراء.

(٦٦٣) قوله: «كَانَ رَجُلٌ لَا أَعْلَمُ رَجُلًا أَبْعَدَ مِنَ الْمَسْجِدِ مِنْهُ» قال الشيخ شهاب الدين الأفهسي في كتابه في المساجد: «إنه أَبِي بَنُ كَعْبٍ» انتهى، وَيَنْبَغِي أَنْ يُحَرَّرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: «مَا أَحَبُّ أَنْ بَيْتِي مُطَنَّبٌ بِبَيْتِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» قال ابن قتيبة: «(المُطَنَّبُ) المشدود بالأطناب»، يقول: ما أحبُّ أَنْ بَيْتِي إِلَى جَانِبِ بَيْتِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَدْ شُدَّ بِأَطْنَابِهِ، وَتَوَخَّى فِي بُعْدِ بَيْتِهِ مِنَ الْمَسْجِدِ أَنْ تُكْتَبَ لَهُ خُطَاهُ إِلَيْهِ»<sup>(٤)</sup>، و(مُطَنَّبٌ) بفتح النون.

(١) في «م»: لا. والمثبت من الأصل.

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦٢/٥).

(٣) ينظر «غوامض الأسماء المبهمة» (١/ ١٧٠-١٧١)، و«مرعاة المفاتيح» (٢٩/٤).

(٤) «غريب الحديث لابن قتيبة» (٢/ ٢٤٣).

قوله: «قَالَ: فَحَمَلْتُ بِهِ حِمْلًا» قال النووي: «هو بكسر الحاء، قال القاضي: معناه أنه عَظُمَ عليه وثَقُلَ، واستَعْظَمَ لَشِنَاعَةِ لَفْظِهِ، وَهَمَنِي<sup>(١)</sup> ذلك، وليس المُرَادُ الحملَ على الظهر<sup>(٢)</sup>» انتهى، وقد ذَكَرَهُ صَاحِبُ «المطالع» بالكسر، ثم قال: «وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ بِالْفَتْحِ»<sup>(٣)</sup>. [٧٢/ب]

(٦٦٥) قوله: «فَأَرَادَ بَنُو سَلِمَةَ» (بَنُو سَلِمَةَ) بكسر اللام، قَبِيلَةٌ من الأنصار.

(٦٦٧) قوله: «هَلْ يَبْقَى مِنْ دَرَنِهِ» الدَّرَنُ الوَسْخُ.

(٦٦٨) قوله: «كَمَثَلِ نَهْرٍ جَارٍ غَمْرُهُ» الغَمْرُ: الكثير.

(٦٧٠) قوله: «حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ حَسَنًا» بفتح السينِ مِنْ (حَسَنًا)، وبالتنوين؛ أي: طُلُوعًا حَسَنًا؛ أي: مرتفعةً.

(٦٧٣) قوله: «سَمِعْتُ أَوْسَ بْنَ ضَمْعَجٍ» (ضَمْعَج) بفتح الضادِ المعجَمَةِ، وإِسْكَانِ الميمِ، وفتحِ العينِ المُهْمَلَةِ، ثم جيم.

قوله: «عَلَى تَكْرِمَتِهِ» التَّكْرِمَةُ الْفِرَاشُ ونحوه مِمَّا يُسْطُ لَصَاحِبِ الْمَنْزِلِ، وَيَخْتَصُّ بِهِ، وَهُوَ بَفَتْحِ الْمُثَنَاءِ فَوْقُ، وَإِسْكَانِ الْكَافِ، وَكسْرِ الرَّاءِ.

(٦٧٤) قوله: «رَحِيمًا رَقِيقًا» (رَقِيقًا) بِالْقَافِينِ كَذَا هُوَ فِي (م)، وَفِي (خ) بوجهين؛ أَحَدُهُمَا: مَا ذَكَرَهُ، وَالثَّانِي: بِفَاءٍ ثُمَّ قَافٍ، وَكِلَاهُمَا ظَاهِرٌ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «فَلَمَّا أَرَدْنَا الْإِقْفَالَ» هُوَ بِكسْرِ الهمزة.

(١) في «م»: وهمه. والمثبت من الأصل، و«شرح صحيح مسلم».

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦٩/٥).

(٣) «مطالع الأنوار» (٣٠٨/٢).

(٤) ينظر «شرح صحيح مسلم» (١٧٤/٥).



(٦٧٥) قوله: «اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأَتَكَ عَلَى مُضَرٍّ» (الوطأة) البأس، وهو بفتح الواو، وسكون الطاء، وبعدها همز.

قوله: «كَسَنِي» هو بكسر السين، وتخفيف الياء؛ أي اجعلها سنين شداد ذوات<sup>(١)</sup> قحطٍ وغلاء.

قوله: «ثُمَّ بَلَّغْنَا أَنَّهُ تَرَكَ» يعني الدعاء على هذه القبائل، وأما أصل القنوت [٧٣/أ] فلم يتركه حتى فارق الدنيا، كما صحَّ عن أنس.

(٦٧٧) قوله: «عَلَى الَّذِينَ قَتَلُوا أَصْحَابَ بَيْتِ مَعُونَةَ» (بئر معونة) بين مكة وعُسفان وأرض هُذيل؛ حيث قُتِلَ الْقُرَاءُ.

وقال الشيخ محيي الدين في «تهذيبه»: قِيلَ نَجَدَ بَيْنَ أَرْضِ بَنِي عامِرٍ، وَحَرَّةِ بَنِي سُلَيْمٍ، وَكَانَتْ غَزْوَتُهَا فِي أَوَّلِ سَنَةِ أَرْبَعٍ مِنَ الْهَجْرَةِ، بَعْدَ أَحَدٍ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، وَقُتِلَ بِهَا خَلْقٌ مِنْ فُضَلَاءِ الصَّحَابَةِ، وَكَانَ الْجَيْشُ الَّذِينَ حَضَرُوهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَرْبَعِينَ، كَذَا فِي «السَّيْرَةِ» وَفِي «الصَّحِيحِ»: كَانُوا سَبْعِينَ.

قال: «مِنْهُمْ الْمَنْذَرُ بْنُ عَمْرِو بْنِ حُبَيْشٍ وَالْحَارِثُ بْنُ الصَّمَّةِ، وَحَرَامُ بْنُ مِلْحَانَ، وَعُرْوَةُ ابْنُ أَسْمَاءَ بْنِ الصَّلْتِ السُّلَمِيُّ، وَرَافِعُ بْنُ بُدَيْلٍ بْنُ وَرْقَاءَ، وَعَامِرُ بْنُ فَهَيْرَةَ، قُتِلُوا كُلُّهُمْ إِلَّا كَعْبَ بْنَ زَيْدٍ، وَعَمْرُو بْنُ أُمَيَّةَ الصَّمْرِيِّ»<sup>(٢)</sup>.

(٦٧٩) قوله: «عَنْ خُفَّافِ بْنِ إِيمَاءِ الْغِفَارِيِّ» (خفاف) بضم الخاء الْمُعْجَمَةِ، و(إيماء) بكسر الهمزة، وهو مصروفٌ، وَيَجُوزُ الْفَتْحُ مَعَ الْقَصْرِ، قَالَ فِي «الْمَطَالِعِ»<sup>(٣)</sup>، وَلَمْ يَذْكُرْ صَرْفَهُ.

(١) في «م»: وذوات. والمثبت من الأصل.

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» (٣/٣٦-٣٧).

(٣) «مطالع الأنوار» (١/٣٨٤).

(٦٨٠) قوله: «فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ أَوَّلَهُمْ اسْتِيقَاطًا، فَفَزَعَ رَسُولُ اللَّهِ أَي: اسْتِيقَظَ وَقَامَ.

(٦٨١) قوله: «لَا يَلْوِي أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ» (لا يَلْوِي)؛ أَي: لَا يَعْطِفُ.  
 قوله: «حَتَّى ابْهَارَ اللَّيْلِ» قال يعقوب: «يُقَالُ: ابْهَارَ اللَّيْلِ إِذَا ذَهَبَتْ عَامَّتُهُ، وَبَقِيَ نَحْوٌ مِنْ ثُلُثِهِ، وَيُقَالُ: قَدْ ابْهَارَ عَلَيْنَا اللَّيْلُ؛ إِذَا طَالَ»<sup>(١)</sup>.  
 قوله: «فَدَعَمْتُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ أُوقِظَهُ» أَي: أَقَمْتُ مِيلَهُ مِنَ النَّوْمِ، وَصَرْتُ تَحْتَهُ كَالِدَّعَامَةِ لِلْبَنَاءِ فَوْقَهَا.

قوله: «دَعَا بِمِضَاةٍ» (الْمِضَاةُ) بِكسر الميم، وبهمزة بعد الضاد؛ وهو الإناء الذي يُتَوَضَّأُ بِهِ كَالرَّكَوَةِ. [٧٣/ب]

قوله: «فَجَعَلَ بَعْضُنَا يَهْمُسُ عَلَى بَعْضٍ» الهمسُ الكلامُ الخفيُّ.

قوله: «لَا هُلْكَ عَلَيْكُمْ» (الْهُلْكَ) بضم الهاء؛ وهو الهلاكُ.

قوله: «أَطْلَقُوا لِي غُمْرِي» قال أبو عبيد: «يُقَالُ لِلْقَعْبِ الصَّغِيرِ»<sup>(٢)</sup> الْغُمْرُ، وَتَغَمَّرْتُ إِذَا شَرِبْتُ قَلِيلًا قَلِيلًا وَالْغَمَرُ بضم الغين المعجمة، وفتح الميم وبالراء»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «فَلَمْ يَعْذُ أَنْ رَأَى النَّاسَ مَاءً فِي الْمِضْأَةِ تَكَابَّوْا عَلَيْهَا» قال الشيخ محيي الدين: «ضَبَطْنَاهُ»<sup>(٤)</sup> بِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ»<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «إكمال المعلم» (٢/٦٠٥).

(٢) قوله: الصغير. ليس في «م». ومثبت من الأصل، و«غريب الحديث».

(٣) «غريب الحديث» (١/٢٤٩).

(٤) يقصد قوله: (ماء).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/١٨٨).

قوله: «أَحْسِنُوا الْمَلَأَ، كُلُّكُمْ» (المَلَأُ الخُلُقُ، وجمعه أَمْلَاءٌ، وقد جاء أيضاً في الحديث: «أَحْسِنُوا أَمْلَاءَكُمْ»، قال الشاعر:  
تَنَادَوْا يَا لَبُثَّةٍ إِذْ رَأَوْنَا فَقُلْنَا: أَحْسِنِي مَلَأً جُهَيْنَا<sup>(١)</sup>  
وقال آخر:

إِنْ يَكْ خَيْرٌ يُحْسِنُوا مَلَأً بِهِ وَإِنْ يَكْ شَرٌّ يَشْرِبُوهُ تَحَاسِيًا<sup>(٢)</sup>  
و(المَلَأُ) بفتح الميم واللام، وبالهمز في آخره، وهو منصوبٌ  
مفعولٌ (أحسنوا).

قوله: «فَاتَى النَّاسُ الْمَاءَ جَامَيْنِ» (جَامَيْنِ رِوَاءٌ)؛ أي: نشاطاً  
مُستريحين.

قوله: «كَمَا حَفِظْتُهُ» قال الشيخ محيي الدين: «ضَبَطْنَاهُ بضمِّ التاء،  
وفتحِها، وكلاهما حَسَنٌ»<sup>(٣)</sup>.

(٦٨٢) قوله: «فَادْلَجْنَا لَيْتَنَّا» (ادْلَجْنَا) هو بإسكان الدال، وهو<sup>(٤)</sup>  
سِرُّ اللَّيْلِ كُلِّهِ، وأما (ادْلَجْنَا) بفتح الدال المشددة؛ فمعناه: سِرْنَا  
آخِرَ اللَّيْلِ، هذا المشهور، وقيل: لُغْتَانِ بِمعْنَى، ومصدرُ الأوَّلِ الإِدْلَاجُ  
بِسُكُونِ الدَّالِ، والثاني بكسر الدالِ المُشَدَّدة.

قوله: «قَالَتْ: أَيَّهَا أَيَّهَا» معناه: هِيَهَاتَ هِيَهَاتَ، ومعناه: البعدُ  
من المطلوب.

(١) البيت لعبد الشارق بن عبد العزي الجهني، انظر: إصلاح المنطق (ص ٣٨٣)، وحماسة  
الخالدين (ص ٤٩)، والصحاح (١/ ٢٧٤).

(٢) كذا في الأصل، و«م». وجاء في «الصدقة والصدق» لأبي حيان (ص ٢٨٠)، و«أساس البلاغة»  
(٢/ ٢٢٤): تحاسياً.

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/ ١٨٩).

(٤) في «م». و. والمثبت من الأصل.

قوله: «وَأَخْبَرْتُهُ أَنَّهَا مُوتِمَةٌ» (موتمة) بضم الميم، وكسر التاء؛ أي: ذات أيتام. [٧٤/أ]

قوله: «وَعَسَلْنَا صَاحِبَنَا» (عَسَلْنَا) بتشديد السين؛ أي: أَعْطَيْنَاهُ مَا يَغْتَسِلُ بِهِ، كذا قاله الشيخ محيي الدين رَحِمَهُ اللهُ<sup>(١)</sup>.

قوله: «كَمَا زَعَمَ، كَانَ مِنْ أَمْرِهِ ذَيْتٌ وَذَيْتٌ» هو بمعنى كَيْتَ وَكَيْتَ، وَكَذَا وَكَذَا.

قوله: «فَهَدَى اللهُ ذَلِكَ الصَّرْمَ» (الصَّرْمَ) بكسر الصادِ أَيْتَاتُ مَجْتَمِعَةٌ. قوله: «وَكَانَ أَجُوفَ جَلِيدًا» أي: رفيع الصوت، يَخْرُجُ صَوْتُهُ مِنْ جَوْفِهِ، وَ(الجليدُ) القويُّ.

(٦٨٦) قوله: «عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بَابِيهِ» (بابيه) بباءٍ مُوَحَّدَةٍ، ثم ألفٍ، ثم مُوَحَّدَةٍ أُخْرَى مَفْتُوحَةٍ، ثم مُثَنَّةٌ تَحْتُ، ويُقَالُ فِيهِ: ابْنُ بَابَاهُ، وَابْنُ بَابَا بَغِيرِ هَاءٍ<sup>(٢)</sup>.

(٦٨٥) قوله: «عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: فَرَضَ اللهُ الصَّلَاةَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ فِي الْحَضَرِ أَرْبَعًا، وَفِي السَّفَرِ...» إِلَى آخِرِهِ. أَخَذَ بظَاهِرِهِ جَمَاعَةٌ؛ مِنْهُمْ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَالضَّحَّاكُ، وَابْنُ رَاهُوِيَه.

قال ابنُ قِيَمٍ الْجَوْزِيَّةُ فِي «الْهَدْيِ» وَقَدْ سَاقَ لَفْظَ<sup>(٣)</sup> أَحْمَدَ: وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ جَوَّزَ أَنْ تُصَلِّيَ كُلُّ طَائِفَةٍ مَعَهُ رَكْعَةً، وَلَا تَقْضِي شَيْئًا؛ وَهَذَا مَذْهَبُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، وَطَاوُسٍ، وَمَجَاهِدٍ، وَالْحَسَنِ، وَقَتَادَةَ، وَالْحَكَمَ، وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوِيَه، قَالَ صَاحِبُ «الْمُغْنِي»: وَعَمُومُ كَلَامِ أَحْمَدَ يَقْتَضِي جَوَازَ ذَلِكَ، وَأَصْحَابُنَا يُنْكِرُونَهُ<sup>(٤)</sup>.

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٩١/٥).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٩٦/٥).

(٣) فِي «م»: لَفْظُهُ. وَالْمُثَبَّتُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٤) «زاد المعاد» (١/٥١٢-٥١٣).

(٦٩١) قوله: «عَنْ يَحْيَى بْنِ يَزِيدَ الْهَنَائِيِّ» هو بضمّ الهاء، وبعدها نونٌ مخففةٌ، وبالمدّ منسوبٌ إلى هُناةَ بنِ مالكِ بنِ جهمٍ، قاله السمعاني<sup>(١)</sup>.

(٦٩٢) قوله: «عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُمَيْرٍ وَحَبِيبٍ وَجُبَيْرٍ وَشَرَحْبِيلَ» أربعةٌ تابعيُّونَ، بعضهم عن بعضٍ.

قوله: «ابْنِ السَّمْطِ» بكسر السين<sup>(٢)</sup>، وإسكانِ الميم، ويُقالُ فيه بفتحِ السينِ وكسرِ الميمِ<sup>(٣)</sup>. [٧٤/ب]

قوله: «يُقَالُ لَهَا دُومِينَ» هي بضمّ الدالِ المُهمَلَةِ، وفتحِها، وسكونِ الواوِ فيهما، والميمُ مكسورةٌ.

(٦٩٣) قوله: «قُلْتُ: كَمْ أَقَامَ بِمَكَّةَ؟» أي: في مكّة وما حولها.

(٦٩٧) قوله: «بِضَجْنَانَ» (ضَجْنَانٌ) بضادٍ مُعْجَمَةٍ مفتوحةٍ، ثم جيمٍ ساكنةٍ، ثم نونٍ؛ وهو جُبَيْلٌ على بريدٍ من مكّة.

(٦٩٩) قوله: «إِنَّ الْجُمُعَةَ عَزْمَةٌ» هي بإسكانِ الزاي؛ أي: واجبةٌ مُتَحَتِّمَةٌ، فلو قال المؤدّن: حيّ على الصلاة؛ لتكلّفتم المجيء إليها، ولحقّتكم المشقة.

قوله: «حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ أَنَّ أَيُّوبَ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ»<sup>(٤)</sup> يعني ابنَ عبدِ الله بنِ الحارثِ؛ يدلُّ على انقطاعه من هذا الوجه، وهذا الحديثُ مُتَّصِلٌ في الصحيحينِ من حديثِ حمّادِ بنِ زيدٍ عن عبدِ الحميدِ صاحبِ الزِّيَادِيِّ، وأيوبَ، وعاصمٍ الأَحْوَلِ، كلُّهم عن عبدِ الله بنِ الحارثِ المذكورِ، ومدارّه عليه عن ابنِ عبّاسٍ.

(١) «الأنساب» (١٣/٤٢٩-٤٣٠).

(٢) في «م»: الميم. والمثبت من الأصل.

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/٦١).

(٤) في «م»: مني. والمثبت من الأصل، «صحيح مسلم».

وإنما أورد (م) حديث وهيب هذا لينبّه والله أعلم على<sup>(١)</sup> الاختلاف فيه على أيّوب؛ لأنّ وهيباً كان من حفاظ أهل البصرة وثقاتهم، إلا أنّ حماد بن زيد أثبت في أيّوب من غيره، كما قاله ابن معين؛ ولهذا قدّم مسلم حديثه على حديث وهيب، ومع ذلك فلو سلّمنا أنّ أيّوب لم يسمعه من عبد الله بن الحارث، فقد تبين أنه متّصل في (م) وغيره من حديث غير واحد، وبالله التوفيق من «الغرر»<sup>(٢)</sup> بالمعنى.

(٧٠٠) قوله: «وَهُوَ مُوجَّهٌ إِلَى خَيْرٍ» (وجه) بكسر الجيم؛ أي: متوجّه.

(٧٠٤) قوله: «حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ» صحّ لابن الحذاء جابر، وهو الصواب ليس له في المسند غير هذا الحديث، وهو مصري.

قال الشيخ محيي الدين: «وَقَعَ لِبَعْضِ الْمَغَارِبَةِ حَاتِمُ بْنُ [٧٥/أ] إِسْمَاعِيلَ، وَهُوَ غَلَطٌ وَالصَّوَابُ جَابِرٌ بِالْجِيمِ، وَهُوَ جَابِرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْحَضْرَمِيُّ الْمَصْرِيُّ»<sup>(٣)</sup> انتهى، روى عنه ابن وهب فقط، روى له (م د س ق).

(٧٠٥) قوله: «قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ<sup>(٤)</sup> صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمِيعًا، فِي غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا سَفَرٍ» أخذ بجواز الجمع في الحضر للحاجة لمن لا يتخذُه عادةً ابن سيرين وأشهب من المالكيّة، وحكاها الخطّابي عن القفال الشاشي الكبير

(١) قوله: على. ليس في «م». والمثبت من الأصل، و«غرر الفوائد المجموعة».

(٢) «غرر الفوائد المجموعة» (ص ٢١٨).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/٢١٥).

(٤) قوله: صلى رسول الله. ليس في «م». ومثبت من «صحيح مسلم».

من أصحاب الشافعي عن أبي إسحاق المروزي وعن<sup>(١)</sup> جماعة من أصحاب الحديث، واختاره ابن المنذر، ويؤيده ظاهر قول ابن عباس: «أراد أن لا يُحْرِجَ أُمَّتَهُ» فلم يُعَلِّله بِمَرَضٍ وَلَا بغيره<sup>(٢)</sup>.

قوله: «فِي غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ» قال شيخنا متع الله بحياته: «قال بعض مشايخي عن البيهقي: رواها حبيب بن أبي ثابت وجمهور الرواة على الأولى: (مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا سَفَرٍ)، وهو أولى بأن تَكُونَ مَحْفُوظَةً<sup>(٣)</sup>».

قوله: «عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْخَرَّيْتِ» هو بخاء معجمة وراء مكسورتين، والراء مشددة، ثم مُثَنَّاَةٌ تحت، ثم فوق.

قوله: «فَحَاكَ فِي صَدْرِي» (حاك) بالحاء المهملة والكاف؛ أي: وقع.

قوله: «عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ عُمَارَةَ عَنِ الْأَسْوَدِ» هؤلاء الثلاثة تابعيون.

(٧٠٩) قوله: «عَنِ ابْنِ الْبَرَاءِ» اسمه عبيد، وقد وقع تسميته في هذا الحديث في رواية أبي داود من حديث محمد بن رافع.

(٧١١) قوله: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ مَرَّ بِرَجُلٍ يُصَلِّي...» إلى آخره. قال شيخنا متع الله بحياته: «قال شيخنا [٧٥/ب] ابن الملقن في «شرح البخاري» له: «إِنَّ الرَّجُلَ الَّذِي قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الصُّبْحُ أَرْبَعًا» هو عبد الله بن مالك ابن بُحَيْنَةَ<sup>(٤)</sup>، وفي هذا الحديث ما يَقْتَضِي أَنَّهُ غَيْرُهُ، وفي الثاني يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هُوَ؛ فَلَعَلَّ ذَلِكَ وَقَعَ كَرَّتَيْنِ».

(١) في «م»: عن. والمثبت من الأصل.

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢١٩/٥).

(٣) «السنن الكبير» (٢٣٨/٣)، و«معرفة السنن والآثار» للبيهقي (٣٠١/٤).

(٤) «التوضيح» (٤٥٨/٦).

قوله: «قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ: وَقَوْلُهُ عَنْ أَبِيهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ خَطَأٌ» ما قاله أبو الحسين مسلم بن الحجاج صاحب هذا الكتاب هو الصواب عند الجمهور، قال الدِّمَاطِيُّ في حاشية نُسخَتِهِ بصحيح البخاري: «ليس لمالك هذا - يعني أبا عبد الله - رؤية ولا صحبة ولا إسلام، وإنما ذلك لولده عبد الله»، وعدَّ مالكاً غيره في الصحابة، فاعلمه.

(٧١٣) قوله: «عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ» (أسيد) بضم الهمزة، وفتح السين.

قوله: «بَلَّغَنِي أَنْ يَحْيَى الْحِمَّانِي يَقُولُ...» إلى آخره. (الحماني بكسر الحاء المهملة، وتشديد الميم، قال السمعاني: «نسبة إلى بني حِمَّان، قبيلة نزلت الكوفة»<sup>(٥)</sup>).

(٣٣٦) قوله: «إِلَّا أُمُّ هَانِيٍّ» (أم هانئ) بهمزة بعد النون، واسمها فاختة، وقيل: هند، وقيل: فاطمة، وقيل: عاتكة، وقيل: رَمْلَةٌ، وقيل: جُمَانَةٌ، والأوَّلُ أشهر<sup>(٦)</sup>.

قوله: «وَحَرَصْتُ» هو بفتح الراء على المشهور، وبه جاء القرآن، وفي لغة بكسرها.

قوله: «أَنَّ أَبَا مَرَّةٍ مَوْلَى أُمِّ هَانِيٍّ»، في رواية: «مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ» قال النووي: «قال العلماء: هو مولى أم هانئ حقيقة، ويضاف إلى عقيل مجازاً للزومه إياه وانتمائه إليه؛ لكونه مولى أخيه»<sup>(٧)</sup>.

قوله: «رَعَمَ ابْنُ أُمِّي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ» إنما قالت: (ابن أُمِّي) مع أنه ابن أبيها وأُمُّها؛ لتأكيد الحرمة، والقربة، والمشاركة في بطن واحد، وكثرة الملازمة للآم، وهو موافق [٧٦/أ] لقول هارون رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يَبْنُوهُمْ لَا تَأْخُذُ»<sup>(٨)</sup>.

(٦) «التوضيح» (٤/٦٣٧).

(٥) «الأنساب للسمعاني» (٤/٢٣٥-٢٣٦).

(٨) سورة طه، الآية (٩٤).

(٧) «شرح صحيح مسلم» (٤/٢٣١).



(٧٢٠) قوله: «عَنْ يَحْيَى بْنِ عَقِيلٍ» هو بضم العين.

قوله: «يُصْبِحُ عَلَى كُلِّ سَلَامَى» السَّلَامَى بضم السين، وتخفيف اللام، أصله عظام الأصابع وسائر الكف، ثم استُعْمِلَ في جميع عظام البدن.

قوله: «وَأَبِي شَمْرِ الضُّبَيْعِيِّ» لا يُوقَفُ على اسم أبي شَمْرٍ، وهو بفتح الشين وكسر الميم، ويُقال: بكسر الشين وإسكان الميم. قوله: «وَمَا فِيهَا» أي: من متاع الدنيا.

(٧٢٨) قوله: «عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ» هو والثلاثة بعده تابعون، بعضهم عن بعض.

قوله: «بِحَدِيثٍ يَسَارُ إِلَيْهِ» (يسار) بفتح المثناة تحت، ثم مثناة فوق، وتشديد الراء المرفوعة؛ أي: يُسَرُّ<sup>(١)</sup> به، قال النووي: «وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ بضمَّ أَوَّلِهِ على ما لم يُسمَّ فاعله، وهو صحيحٌ أيضًا»<sup>(٢)</sup>.

(٧٣٢) قوله: «قَالَتْ: نَعَمْ بَعْدَ مَا حَطَمَهُ النَّاسُ» قال شيخنا متع الله بحياته: «رَأَيْتُ بِخَطِّي فِي حَاشِيَةِ عَلَى «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» على حديث عائشة هذا ما لفظه: (الناس) رُوِيَ بالنون وبالمُوَحَّدَةِ، والمشهور فيه النون، ويُفسَّرُهُ قَوْلُهَا: بَعْدَ مَا حَطَّمُوهُ» انتهى.

قوله: «قَالَتْ: لَمَّا بَدَنَ رَسُولُ اللَّهِ» (بدن) أسن، و(بدن) كثر لحمه، والأكثر على التشديد في بلاد الشام.

(٧٣٣) قوله: «عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ» هو والاثنان بعده صحابه، بعضهم عن بعض. [٧٦/ب]

(١) في «م»: يسير. والمثبت من الأصل.

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٩/٦).

(٧٣٨) قوله: «حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بَشْرِ الْحَرِيرِيُّ» (الحريري) بفتح الحاء المهملة، رَوَى عنه (م) وغيره، مات سنة ٢٢٩.

وقال ابن الصلاح: «رَوَى عنه (خ م)»<sup>(١)</sup>، وقد تبع في ذلك صاحب «المشارك»<sup>(٢)</sup>، وصاحب «المشارك» تبع أبا علي الجبائي في «تقييده»<sup>(٣)</sup>، وتبع صاحب «التقييد» ابن عدي، وكذا قال الكلاباذي<sup>(٤)</sup>، والصواب الأول، وله عند (م) حديث واحد، وهو هذا، وأما شيخ (خ) فهو يحيى بن بشر البلخي.

(٧٤٠) قوله: «عَنْ عَمَّارِ بْنِ رَزِيْقٍ» (رزيق) براء ثم زاي.

(٧٤١) قوله: «إِذَا سَمِعَ الصَّارِخَ» هو الديك بالاتفاق.

(٧٤٥) قوله: قَالَ مُسْلِمٌ: «اسْمُهُ وَقَدْ، وَلَقَبُهُ وَقْدَانُ» قال الدِّمَاطِيُّ في «حاشية» له بصحيح (م): صوابه عبد الرحمن<sup>(٥)</sup> بن عبيد بن نسطاس، أبو يعفور الصغير، لا وَقْدَانُ أبو يعفور الكبير، قاله خَلْفٌ وغيره وأبو نُعَيْمٍ في «مستخرجه» أيضًا انتهى.

وأما المِزِّيُّ في «أطرافه»<sup>(٦)</sup> فإنه قال: «أبو يعفور»<sup>(٧)</sup> ولم يبينه، والشيخ محيي الدين النووي تابع مسلمًا، ولم يتعقبه، وتكلم على الكبير والصغير<sup>(٨)</sup>.

قوله: «قَاضِي كَرْمَانَ» هو بفتح الكاف وكسرهما.

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر العسقلاني (٢/ ١١٠).

(٢) «مشارك الأنوار» (١/ ١٧٣).

(٣) «تقييد المهمل» (١/ ١٨٣).

(٤) «رجال صحيح البخاري» (٢/ ٧٨٨).

(٥) في «م»: عبيد الرحمن. والمثبت من الأصل. انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (١٧/ ٢٦٩).

(٦) «تحفة الأشراف» (١٣/ ٤٤٤).

(٧) في «م»: أبي يعفور. والمثبت من الأصل.

(٨) «شرح صحيح مسلم» (٦/ ٢٤).

(٧٤٦) قوله: «وَالْكَرَاعُ» (الكرَاعُ) اسمٌ للخيلِ.

قوله: «قَالَتْ: فَإِنَّ خُلُقَ نَبِيِّ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ الْقُرْآنَ» معنى قولها: «كَانَ خُلُقُهُ الْقُرْآنَ» معناه: العملُ به، والوقوفُ عندَ حدودِهِ، والتأدُّبُ بآدابه، والاعتبارُ بأمثاله وقصصِهِ، وتدبُّرُهُ، وحسنُ تلاوته.

(٧٤٧) قوله: «عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ» (السائبُ) صحابيٌّ، وهو هنا يروى عن تابعيٍّ، وهي لطيفةٌ. [٧٧/أ]

(٧٤٨) قوله: «حِينَ تَرْمِضُ الْفِصَالَ» (تَرْمِضُ) بفتحِ الْمُشْنَةِ فوقُ والميمِ.

قوله: «فَقَالَ: صَلَاةُ الْأَوَائِينَ» قال أبو ذرٍّ الهَرَوِيُّ: «الْأَوَابُ الْكَثِيرُ الرجوعُ إلى الله تعالى»، وقيل: الْمُطِيعُ، وقيل: الرَّاحِمُ<sup>(١)</sup>، وقيل: الْمَسْبُوحُ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «إِذَا رَمَضَتِ الْفِصَالُ» يعني ارتفاعُ الضَّحَى، و(رَمَضُ الْفِصَالِ) أَنْ تَخْتَرِقَ الرَّمْضَاءَ، وهي الرَّمْلُ؛ فَتَبْرُكُ الْفِصَالُ مِنْ شِدَّةِ حَرِّهَا وَإِحْرَاقِهَا أَخْفَافَهَا.

(٧٤٩) قوله: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى» كذا في (خ م) «صَلَاةُ اللَّيْلِ»، وفي (د ت)<sup>(٣)</sup> بالإسنادِ الصحيح: «صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى»، وهو في الأربعة، وصَحَّحَهُ (خ)، والخطَّابِيُّ، وابنُ خزيمة، وابنُ حِبَّانَ، والبيهقيُّ، والحاكمُ؛ وقال: «روأته كُلُّهُمْ ثَقَاتٌ، وَلَا أَعْرِفُ لَهُ عِلَّةً»، وخالف<sup>(٤)</sup> (س)<sup>(٥)</sup> فأعلَّه.

(١) في «م»: الرحيم. والمثبت من الأصل.

(٢) ينظر «المعلم بفوائد مسلم» للمازري (١/٤٥٢).

(٣) أبو داود (ح: ١٢٩٥)، والترمذي (ح: ٥٩٧).

(٤) في «م»: وخلاف. والمثبت من الأصل.

(٥) قال النسائي في سننه (٣/٢٢٧): «هذا الحديث عندي خطأ والله تعالى أعلم».

قوله: «إِنَّكَ لَضَخْمٌ» إشارة إلى الغباوة والبلادة وقلة الأدب، قالوا: لأن هذا الوصف يَكُونُ للضخم غالباً؛ وإنما قال ذلك لأنه قطع عليه الكلام، وعاجله قبل تمام حديثه.

قوله: «كَأَنَّ الْأَذَانَ بِأُذُنَيْهِ» المراد بالأذان هنا الإقامة.

قوله: «بَهَ بِهِ، إِنَّكَ لَضَخْمٌ» بفتح الموحدة، وسكون الهاء؛ ومعناه (مه)، وهو زجر وكف، وقال ابن السكيت: «هي<sup>(١)</sup> لتفخيم الأمر بمعنى بخ بخ»<sup>(٢)</sup>.

(٧٥٤) قوله: «أَخْبَرَنِي أَبُو نَضْرَةَ الْعَوْقِيُّ» وهو العبدِيُّ العصريُّ أيضاً، وعَوْقَةُ بطنٌ في عبد القيس، وهو بفتح العين والواو، وحكي سكون الواو، والصوابُ الفتح<sup>(٣)</sup>.

(٧٥٦) قوله: «طُولُ الْقُنُوتِ» المراد بالقنوت القيام بالاتفاق.

(٧٥٨) قوله: «حَدَّثَنَا مُحَاضِرُ بْنُ الْمُورِّعِ» (المورِّع) بكسر الراء المُشَدَّدة. [٧٧/ب]

قوله: «مَنْ يُقْرِضُ غَيْرَ عَدِيمٍ» أعدم الرجل إذا افتقر، فهو معدم وعديم وعدوم.

قوله: «عَنِ الْأَغَرِّ» الأغر لقب، واسمه سلمان.

(٧٥٩) قوله: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا» (إيماناً) أي: تصديقاً بأنه حق، ومعنى (احتساباً) أن يريد به الله وحده.

(١) في «م»: هم. والمثبت من الأصل.

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/١٩٣)، وعبارة ابن السكيت في «الكنز اللغوي»

(ص ٣٢): «ويقال بخ بخ وبه به إذا تعجب من الشيء».

(٣) قاله النووي في: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٦/٣٤).

(٧٦٢) قوله: «وَأَكْثَرُ عِلْمِي هِيَ اللَّيْلَةُ» ضبط (أكثرُ علمي) بالمثلثة وبالموَحَّدة، والأوَّل أكثرُ.

(٧٦٣) قوله: «فَأَتَى حَاجَتَهُ» يعني الحَدَثَ.

قوله: «فَأَطْلَقَ شَنَاقَهَا» الشَّنَاقُ: الخِيطُ الذي يُشَدُّ بِهِ فَمُ الْقِرْبَةِ.

قوله: «قَالَ كُرَيْبٌ: وَسَبْعًا فِي التَّابُوتِ فَلَقِيتُ بَعْضَ وَلَدِ الْعَبَّاسِ»: قال العلماء: معناه ذَكَرَ فِي الدَّعَاءِ سَبْعًا؛ أَي: سَبَعَ كَلِمَاتٍ نَسِيتُهَا، قالوا: والمرادُ بالتَّابُوتِ: الْأَضْلَاحُ وَمَا تَحْوِيهِ مِنَ الْقَلْبِ وَغَيْرِهِ، تَشْبِيهًا بِالتَّابُوتِ الَّذِي هُوَ كَالصُّنْدُوقِ<sup>(١)</sup>.

والقائلُ: «فَلَقِيتُ بَعْضَ وَلَدِ الْعَبَّاسِ» هُوَ سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ، وَ(بَعْضُ وَلَدِ الْعَبَّاسِ) هُوَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ، قَالَ شَيْخُنَا مَتَعَ اللَّهُ بِحَيَاتِهِ: «هَكَذَا رَأَيْتُهُ بِخَطِّ بَعْضِ الْفُضَّلَاءِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ».

«عَرَضِ الْوِسَادَةِ»<sup>(٢)</sup> بَفَتْحِ الْعَيْنِ، قَالَ الْقَاضِي: وَرَوَاهُ الدَّوْدِيُّ بِالضَّمِّ وَهُوَ الْجَانِبُ<sup>(٣)</sup>، وَالصَّحِيحُ الْفَتْحُ، وَالْوِسَادَةُ مَعْرُوفَةٌ، وَقِيلَ: هِيَ الْفِرَاشُ، نَقَلَهُ الْقَاضِي عَنِ الْبَاجِي<sup>(٤)</sup> وَالْأَصِيلِيِّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ أَوْ بَاطِلٌ.

قوله: «ثُمَّ عَمَدَ إِلَى شَجَبٍ مِنْ مَاءٍ» الشَّجَبُ: السَّقَاءُ الَّذِي قَدْ اسْتَشَنَّ وَأَخْلَقَ، وَيُقَالُ: سَقَاءٌ شَاجِبٌ؛ أَي: بَائِسٌ، وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: «فَقَامَ إِلَى شَنْ مُعَلِّقٍ»<sup>(٥)</sup>؛ فَيَبَيَّنُ أَنَّ الشَّجَبَ هُوَ الشَّنُّ، وَالشَّنُّ: هُوَ السَّقَاءُ الْخَلْقُ، وَهُوَ بَفَتْحِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ، وَسُكُونِ الْجِيمِ.

(١) قَالَهُ النَّوَوِيُّ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ لِلنَّوَوِيِّ» (٤٥/٦).

(٢) هَذِهِ الْجُمْلَةُ وَشَرَحَهَا لَيْسَ فِي «م». وَالْمَثْبُتُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٣) «إِكْمَالُ الْمُعْلِمِ» [١١٨/٣].

(٤) «الْمُنْتَقَى» [٢١٧/١].

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِالْفَاظِ مُخْتَلَفَةً فِي مَوَاضِعَ عِدَّةٍ مِنْ «صَحِيحِهِ» (ح: ١٣٨)، (ح: ١٨٣)،

(ح: ٨٥٩)، (ح: ٩٩٢)، (ح: ١١٩٨)، (ح: ٤٥٧١، ٤٥٧٢)، وَمُسْلِمٌ (ح: ٧٦٣).

قوله: «فَأَخْلَفَنِي» أي: أَدَارَنِي مِنْ خَلْفِهِ.

قوله: «فَبَعَيْتُ» صوابه: «فَبَقَيْتُ» على ما تقدّم من التفسير، وكذا وقع [٧٨/أ] في الأصل المقروء على الجُلُودِيِّ (فَبَقَيْتُ) بالقاف، وهو الصواب؛ ومعناه بالباء والقاف المفتوحين: نظرتُ ورمقتُ، ولم يذكُر النووي<sup>(١)</sup> غيرَ هذا الضبط، ولكن في «المطالع»<sup>(٢)</sup> ذكر الخلاف فيه.

قوله: «حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ كُرَيْبٍ» زعم البخاري أن بُكَيْرًا هذا الذي يَرَوِي عنه سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ رجلٌ من أهل الكوفة، وليس بُكَيْرُ بْنُ الْأَشَجِّ المدني، وجعلهما في «التاريخ» رَجُلَيْنِ. قال: «الكوفيُّ بُكَيْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الطويل، وهو الضَّخْمُ، ويُقال فيه بكيرُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ»<sup>(٣)</sup>.

قال البخاري: «رَوَى عنه سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ»، قاله في إسناده حديثُ ابنِ عَبَّاسٍ عن ميمونةَ هذا.

قوله: «عَنْ أَبِي رِشْدِينَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ» أبو رِشْدِينَ هو كُرَيْبُ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وهو بكسرِ الرَّاءِ.

قوله: «عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَلْمَانَ الْحَجَرِيِّ» (الحَجَرِيُّ) بفتح الحاء المهملة وسكون الجيم منسوبٌ إلى حَجَرِ رُعَيْنٍ؛ قبيلةٌ معروفةٌ. (٧٦٦) قوله: «أَلَا تُشْرِعُ يَا جَابِرُ» (تُشْرِعُ) بضمّ التاء، ورُويَ بفتحها، والمشهورُ في الروايات الضمُّ؛ ولهذا قال بعده: «وَأَشْرَعْتُ»، قال أهل اللغة: شَرَعْتُ في النهرِ وَأَشْرَعْتُ نَاقَتِي فيه، ومعنى (شَرَعْتُ): شَرِبْتُ من غيرِ آلَةٍ ولا يد.

(١) «شرح صحيح مسلم» (٤٩/٦).

(٢) «مطالع الأنوار» (٥٣٦/١).

(٣) «التاريخ الكبير للبخاري» (١١٣/٢).

قوله: «وَحَدَّثَنَا أَبُو حُرَّةَ» (أبو حُرَّة) واصل بن عبد الرحمن، ثقة<sup>(١)</sup>، وهو بضم الحاء المهملة. [٧٨/ب]

(٧٦٩) قوله: «أَنْتَ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ» معناه: ذو نور السماوات والأرض، وقيل: هادي أهل السماوات والأرض، قاله ابن عباس<sup>(٢)</sup>؛ أي: بنوره يَهْتَدِي أهل السماوات والأرض، وقيل: مُنَوَّرُ السماوات والأرض؛ أي: خالق نورهما.

قوله: «فَاغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ»: معنى سؤاله المغفرة مع أنه مغفور له أنه يسأل ذلك تواضعا، وخضوعا، وإشفاقا، وإجلالا، وليقتدى به في أصل الدعاء والخضوع.

(٧٧١) قوله: «حَدَّثَنَا يُوسُفُ الْمَاجِشُونُ» هو يوسف بن يعقوب بن أبي سلمة، والماجشون لقب ليعقوب؛ ومعناه: أبيض الوجه مُورَّده، لفظ عجمي، وهو بكسر الجيم وضم الشين.

قوله: «وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ» معناه: والشر ليس مما يتقرب به إليك؛ فسقط بهذا احتجاج المعتزلة، لأنهم يقولون أن الله لا يخلق الشر، وقيل في معناه أربعة معانٍ أخرى غير هذا.

(٧٧٢) قوله: «حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ...» إلى آخره. الأعمش والثلاثة بعده تابعيون.

قوله: «ثُمَّ مَضَى، فَقُلْتُ: يُصَلِّي بِهَا فِي رَكْعَةٍ، فَمَضَى، فَقُلْتُ: يَرْكَعُ بِهَا» معناه: ظننت أنه يسلم بها؛ فيقسمها في ركعتين، وأراد بالركعة الصلاة بكمالها وهي ركعتان. [٧٩/أ]

(١) ينظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٤٠٦/٣٠).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٧٧/١٩)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٤٥٥٠) كلاهما من طريق معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عنه.

قال النووي: «ولا بد من هذا التأويل لينتظم الكلام بعده، وعلى هذا فقوله: «ثُمَّ مَضَى» معناه: قرأ معظمها بحيث غلب على ظني أنه لا يَرَكُّعُ الركعة الأولى إِلَّا في آخر البقرة فحيثُ قَلْتُ: يَرَكُّعُ الركعة الأولى، فجاوَزَ وافتتح النساء<sup>(١)</sup>» انتهى<sup>(٢)</sup>.

(٧٧٥) قوله: «عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، أَنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ، حَدَّثَهُ» (أَنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ) كذا عند الجلودِي في الأصل المقرؤ عليه، وهو الصواب، أعني الحسين بالتصغير، والله أعلم، نبه عليه غير واحد.

(٧٧٦) قوله: «يَضْرِبُ عَلَيْكَ لَيْلٌ طَوِيلٌ» قال الشيخ مُحْيِي الدِّينِ: «(عَلَيْكَ لَيْلًا طَوِيلًا) كذا هو في معظم نُسَخِ بلادنا، وكذا نقله القاضي عن رواية الأكثرين بالنصب على الإغراء، ورواه بعضهم (لَيْلٌ طَوِيلٌ) أي: بَقِيَ عليك لَيْلٌ طَوِيلٌ»<sup>(٣)</sup>.

(٧٨١) قوله: «اِخْتَجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حُجَيْرَةً بِخَصْفَةٍ» (اِخْتَجَرَ) أي: حَوَّطَ موضعًا من المسجد، و(الحُجَيْرَةُ) تصغيرُ حَجْرَةٍ، و(الخَصْفَةُ) قال أبو عمرو: «هي الجُلَّةُ التي تُعْمَلُ من الخوصِ للتمرِ، وجمعها خِصَافٌ»<sup>(٤)</sup>، وقال الأخطل: يَذْكُرُ قَبِيلَةً مِنَ الْقَبَائِلِ:

فَطَارُوا شِقَاقَ الْأَنْثَيْنِ فَعَامَرُ تَبِعَ بَيْنَهَا بِالْخِصَافِ وَبِالتَّمْرِ<sup>(٥)</sup>

قوله: «وَحَصَبُوا الْبَابَ» أي: رَمَوْهُ بِالْحَصْبَاءِ، وهي الحصى<sup>(٦)</sup> الصَّغَارُ تَنْبِيْهَا لَهُ، وَظَنُّوا أَنَّهُ قَدْ نَسِيَ.

(١) في م: أنفاً. والمثبت من الأصل، «شرح صحيح مسلم للنووي».

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٦/٦١).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٦/٦٥).

(٤) ينظر «غريب الحديث» لأبي عبيد (١/١١٣).

(٥) البيت من الطويل، وهو للأخطل؛ انظر: «ديوان الأخطل» (ص ١١٣).

(٦) في «م»: الحجارة. والمثبت من الأصل.



(٧٨٢) قوله: «وَكَانَ يُحَجِّرُهُ مِنَ اللَّيْلِ» (يُحَجِّرُهُ) بضم الياء، وفتح الحاء، وكسر الجيم المشددة؛ أي: يَتَّخِذُهُ حُجَيْرَةً<sup>(١)</sup>. [٧٩/ب]

قوله: «وَكَانَ آلُ مُحَمَّدٍ الظَّاهِرُ أَنَّ الْمَرَادَ بِالْأَلِ هُنَا أَهْلُ بَيْتِهِ وَخَوَاصُّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ أَزْوَاجِهِ وَقَرَابَتِهِ وَنَحْوِهِمْ.

(٧٨٣) قوله: «كَانَ عَمَلُهُ دِيمَةً» (الدَّيْمَةُ) بكسر الدال، وسكون الياء، الذي يَدُومُ عليه ولا يَقْطَعُهُ.

(٧٨٥) قوله: «لَا يَمَلُ اللَّهُ حَتَّى تَمَلُّوا» المَلَالَةُ التي بمعنى السَّامَةِ لَا تَجُوزُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وقيل: معناه: لَا يَدْعُ الْجَزَاءَ حَتَّى تَدْعُوا الْعَمَلَ، وقيل: «حتى» ههنا بمعنى الواو، كما قال الشاعر:

لَا يَمَلُ<sup>(٢)</sup> الشَّرَّ حَتَّى تَمَلُّوا<sup>(٣)</sup>

وقيل: حَتَّى بمعنى حِينَ.

(٧٨٦) قوله: «لَعَلَّهُ يَذْهَبُ يَسْتَغْفِرُ» قال القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ: «معنى يستغفر هنا يدْعُو»<sup>(٤)</sup>.

(٧٨٧) قوله: «فَاسْتَعْجَمَ الْقُرْآنُ عَلَى لِسَانِهِ» (استعجم) أي: استغلق، ولم يَنْطِقْ بِهِ لِسَانُهُ.

(١) في «م»: حجرة. والمثبت من الأصل.

(٢) في «م»: يملوا. والمثبت من الأصل.

(٣) هذا عجز بيت للشنفرى؛ انظر: «معالم السنن للخطابي» (١/٢٨٠)، و«شرح صحيح البخاري» لابن بطال (١/١٠٠)، وصدره:

صَلَيْتُ مِنَّا هَذَا يَلُّ بِحَرْبٍ .. .. .

(٤) عبارته في «الإكمال» (٣/١٥١): ومعنى «يسب نفسه» عندي هنا: الدعاءُ عليها؛ لأنه إذا ذهب يستغفر ويدعو لنفسه وهو لا يعقل ربما قلب الدعاء فدعا على نفسه.

(٧٨٨) قوله: «أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ...» إِلَى آخِرِهِ. هو عبد الله بن يزيد الخطمي، قاله النووي<sup>(١)</sup> عن الخطيب البغدادي<sup>(٢)</sup>، وفي «صحيح البخاري» في باب شهادة الأعمى أنه عبّاد<sup>(٣)</sup>، ولم ينسبه، ورفع نسبه في بعض النسخ عن القُرْبَرِيِّ أنه عبّاد بن تميم.

قال شيخنا متع الله بحياته: «وقد أفاد بعض مشايخي فيما قرأته عليه أن ابن التين قال: إنه عبّاد بن بشر، والله أعلم».

(٧٩٠) قوله: «بَلْ هُوَ نَسِيٌّ» (نَسِيَ) بتشديد السين، قال القاضي: «ضبطناه بالتشديد والتخفيف»<sup>(٤)</sup>، وفي «المطالع» كذا<sup>(٥)</sup>. [٨٠ / أ]

(٧٩٢) قوله: «يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ» معناه عند الشافعي وجماعة: يُحَسِّنُ صَوْتَهُ بِهِ، وَعِنْدَ سَفِيَّانٍ: يَسْتَغْنِي بِهِ، قِيلَ: يَسْتَغْنِي بِهِ عَنِ النَّاسِ، وَقِيلَ: عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَالْكَتُبِ، قَالَ الْقَاضِي: «وَالْقَوْلَانِ مَنْقُولَانِ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ»، وَقِيلَ: «يَتَغَنَّى»: يَجْهَرُ<sup>(٦)</sup>.

(٧٩٣) قوله: «أُعْطِيَ مَزْمَارًا مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ» المِزْمَارُ: الصَّوْتُ الْحَسَنُ، وَآلُ دَاوُدَ هُوَ دَاوُدُ نَفْسُهُ.

(٧٩٥) قوله: «وَعِنْدَهُ فَرَسٌ مَرْبُوطٌ بِشَاطْنَيْنِ» الشَّطْنُ: الْحَبْلُ الطَوِيلُ، وَهُوَ بَفَتْحِ الشِّينِ وَالطَّاءِ.

قوله: «فَقَالَ: تِلْكَ السَّكِينَةُ» المختارُ في تفسير (السَّكِينَةُ) أنها شيءٌ من مخلوقاتِ الله تعالى فيه طمأنينةٌ ورحمةٌ ومعهُ الملائكةُ.

قوله: «غَيْرَ أَنَّهُمَا قَالَا: تَنْقُزُ» (تَنْقُزُ) بِالْقَافِ الْمَضْمُومَةِ، وَبِالزَّايِ، هَذَا الْمَشْهُورُ، وَمَعْنَى «تَنْقُزُ»: تَثْبُ.

(١) «شرح صحيح مسلم».

(٢) «الأسماء المبهمة» (٣/ ١٧٨).

(٣) صحيح البخاري (ح: ٢٦٥٥).

(٤) «إكمال المعلم» (٣/ ١٥٥).

(٥) «مطالع الأنوار» (٤/ ٢١٤-٢١٥).

(٦) «إكمال المعلم» (٣/ ١٥٨).

(٧٩٦) قوله: «فِي مَرْبِدٍ لِي» (المَرْبِدُ) بكسر الميم وفتح الموحدة: الموضع الذي يَبْسُ فيه التَّمْرُ كَالْبَيْدَرِ لِلْحِنْطَةِ.

(٨٠٠) قوله: «عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ...» إلى آخره. الْأَعْمَشُ والاثنان بعده تابعيون.

قوله: «عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ...» إلى آخره. هكذا هذا الحديث ليس بِمُتَّصِلٍ من هذا الوجه، إلا ما في آخره من حديثٍ مَسْعَرٍ عن مَعْنٍ، فإنه مَسْنَدٌ، وهذا الْقَدْرُ الذي احتجَّ به (م)، وأما أَوَّلُهُ فَإِنَّ مُسْلِمًا قد أَخْرَجَهُ قَبْلَ هذا الحديثِ مُتَّصِلًا من حديثِ الْأَعْمَشِ عن إِبْرَاهِيمَ عن عُبَيْدَةَ عن [٨٠/ب] عبدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فَتَبَيَّنَتْ اتِّصَالُهُ.

وإِبْرَاهِيمُ هو ابنُ يَزِيدَ النَّخَعِيِّ الْفَقِيه<sup>(١)</sup>، معدودٌ في الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ من تابعي أهلِ الْكُوفَةِ، رأى عَائِشَةَ، وأدركَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، وللهُ الْحَمْدُ<sup>(٢)</sup>.

(٨٠١) قوله: «عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ...» إلى آخره. الْأَعْمَشُ والاثنان بعده تابعيون.

قوله: «وَتُكْذَبُ بِالْكِتَابِ» معْنَى (تُكْذَبُ بِالْكِتَابِ) أي: تُنْكِرُ بَعْضُهُ جَاهِلًا، وليس المرادُ التَّكْذِيبَ الْحَقِيقِيَّ؛ فَإِنْ ذَلِكَ يُكْفَرُ بِهِ الشَّخْصُ، وَيَصِيرُ مَرْتَدًّا، وقد أَجْمَعُوا أَنَّ مَنْ جَحَدَ مُجْمَعًا عَلَيْهِ مِنَ الْقُرْآنِ فَهُوَ كَافِرٌ.

(٨٠٢) قوله: «خَلِفَاتٍ» الْخَلِفَاتُ بفتح الخاءِ المعجمة وكسر اللام: الْحَوَامِلُ مِنَ الْإِبِلِ إِلَى أَنْ يَمْضِيَ عَلَيْهَا نِصْفُ أَمْدِهَا، ثُمَّ هِيَ عِشَارٌ، وَالْوَاحِدَةُ خَلْفَةٌ وَعُشْرَاءُ.

(١) ينظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٢/٢٣٣).

(٢) قوله: وللهُ الْحَمْدُ. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٨٠٣) قوله: «عَنْ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ (عَلِي) بضم العين، ويُقال فيه بالفتح، والمشهور الأول.

قوله: «فَيَأْتِي مِنْهُ بِنَاقَتَيْنِ كَوْمَاوَيْنِ» قال أبو عبيدة: «الكوماء: العظيمة السنام»<sup>(١)</sup>.

(٨٠٤) قوله: «اقْرَأُوا الزَّهْرَاوَيْنِ» سُمِّيَتَا الزَّهْرَاوَيْنِ لِتَوَرُّهُمَا، وعظيم أجرهما.

قوله: «أَوْ كَانَتْهُمَا غَيَاتَانِ» قال أبو عبيد: «الغَيَاةُ: كُلُّ شَيْءٍ يُظَلُّ الإنسان فوق رأسه؛ مثل السحابة والغبرة»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «أَوْ كَانَتْهُمَا فِرْقَانِ» الفِرْقَانِ: القطيعان، وهو بكسر الفاء وإسكان الراء، وفي رواية: «كَانَتْهُمَا خِرْقَانِ»: والخِرْقَانِ بقاءٌ مُعْجَمَةٌ مكسورة<sup>(٣)</sup>، ثم زاي ساكنة، ثم قاف تشية خِرْقٍ، والخِرْقُ والخِرِيقَةُ: الجماعة من كل شيء. [٨١/أ]

(٨٠٥) قوله: «سَمِعْتُ النَّوَاسَ بْنَ سَمْعَانَ الْكِلَابِيَّ» الكلابية المستعيذة أخته<sup>(٤)</sup>.

قوله: «بَيْنَهُمَا شَرْقٌ» قال الهَرَوِيُّ: «الشَّرْقُ: الضَّوُّ، والشَّرْقُ: الشَّمْسُ، والشَّرْقُ: الشَّقُّ»<sup>(٥)</sup>، وقال أبو العباس: «الشَّرْقُ الضَّوُّ الذي

(١) ينظر «غريب الحديث» لأبي عبيد (٨٤/٣).

(٢) «غريب الحديث» (٩٣/١) نقلاً عن الأصمعي.

(٣) قوله: مكسورة. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٤) ذكر أبو عمر بن عبد البر قصتها في «الاستيعاب» (١٥٣٤/٤) فقال: يقال: إن أباه سمعان بن خالد وفد على النبي ﷺ فدعا له رسول الله ﷺ، وأعطاه نعليه، فقبلهما رسول الله ﷺ وزوجه أخته، فلما دخلت على النبي ﷺ تعوذت منه فتركها، وهي الكلابية.

(٥) «الغريبين» (٩٩٢-٩٩٣).

يَدْخُلُ مِنْ شَقِّ الْبَابِ»<sup>(١)</sup>، وهو بفتح الرَّاءِ وسكونِها، قال صاحبُ «المطالع»: «وضبطه بعضهم بكسرِها؛ أي الرَّاءِ»<sup>(٢)</sup> انتهى، والسكونُ في الرَّاءِ أكثرُ.

(٨٠٦) قوله: «سَمِعَ نَقِيضًا مِنْ فَوْقِهِ» النقيضُ: الصَّوتُ كصوتِ البابِ.

(٨٠٩) قوله: «مَنْ حَفِظَ عَشْرَ<sup>(٣)</sup> آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْكَهْفِ عُصِمَ مِنَ الدَّجَالِ» سببُ ذلك ما في أوَّلِها مِنَ العجائبِ والآياتِ، فَمَنْ تَدَبَّرَهَا لَمْ يُفْتَنَّ بِالْدَّجَالِ، وكذا في آخرِها.

قوله: «عَنْ أَبِي السَّلِيلِ» أبو السَّلِيلِ بفتح السينِ المهملة، واسمُه ضَرِيبُ بْنُ نُقَيْرٍ بالتصغيرِ فيهما، ونُقَيْرٌ بالقافِ، وقيل بالفاءِ واللامِ. (٨١٤) قوله: «لَمْ يَرِ مِثْلُهُنَّ قَطُّ» (يُرَ) ضَبَطَ بالنونِ المفتوحة، وبالمُثَنَّاةِ المضمومة، وكلاهما صحيحٌ.

قوله: «لَمْ يَرِ مِثْلُهُنَّ، الْمُعَوَّذَتَيْنِ» (المعوذتين) منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ؛ أي: أعني الْمُعَوَّذَتَيْنِ.

(٨١٥) قوله: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ...» إلى آخره، الحسدُ حَقِيقِيٌّ ومجازِيٌّ؛ فالحَقِيقِيٌّ: تَمَنَّى زوالِ النعمةِ عن صاحبِها، والإجماعُ على أن هذا حرامٌ، والمجازِيٌّ: هو الغِبْطَةُ؛ وهو أن يَتَمَنَّى مثلَ النعمةِ التي على غيره من غيرِ زوالِها عن صاحبِها، [٨١/ب] فإن كانت من أمورِ الدنيا كانت مباحةً، أو من أمورِ الآخرةِ فمستحبةٌ، والمرادُ بالحديثِ لا غِبْطَةَ مستحبةٍ محبوبَةٍ إِلَّا في هَاتَيْنِ الْخَصْلَتَيْنِ، وما في معناهما.

(١) ينظر «الغريبين» (٣/ ٩٩٤).

(٢) «مطالع الأنوار» (٦/ ٣٨).

(٣) في «م»: عشرة. والمثبت من «صحيح مسلم» (٨٠٩).

(٨١٦) قوله: «وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ حِكْمَةً؛ فَهُوَ يَقْضِي بِهَا» (الحِكْمَةُ):  
كُلُّ مَا مَنَعَ مِنَ الْجَهْلِ وَزَجَرَ عَنِ الْقَيْحِ.

(٨١٨) قوله: «ثُمَّ لَبَّيْتُهُ بِرَدَائِهِ» (لَبَّيْتُهُ) بتشديد الباءِ الأولى؛ ومعناه:  
أَخَذْتُ بِمَجَامِعِ رَدَائِهِ فِي عُنُقِهِ، وَيَجُوزُ تَخْفِيفُ الْبَاءِ الْأُولَى، وَهُوَ  
أَعْرَفُ، قَالَهُ فِي «المَطَالَعِ»<sup>(١)</sup>.

قوله: «فَكِدْتُ أَسَاوِرَهُ» أَي: أَعَاجِلُهُ وَأُوَاطِبُهُ.

(٨٢٠) قوله: «فَسَقَطَ فِي نَفْسِي» قَالَ ابْنُ قُرْقُولَ: «كَذَا بَضْمٌ  
السَّيْنِ قَيَّدَنَاهُ عَنْ شِيُوخِنَا، وَمَعْنَاهُ: تَحَيَّرْتُ، يُقَالُ: سَقَطَ فِي يَدِهِ<sup>(٢)</sup>  
إِذَا تَحَيَّرَ فِي أَمْرِهِ، وَقِيلَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾<sup>(٣)</sup>،  
وَقِيلَ: نَدَمُوا»<sup>(٤)</sup>.

(٨٢١) قوله: «كَانَ عِنْدَ أَضَاةٍ بَنِي غِفَارٍ» قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: «وَالْأَضَاةُ: الْمَاءُ  
الْمُسْتَنْقَعُ مِنْ سَيْلٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَجَمْعُهَا أَضَا، وَجَمْعُ الْأَضَاةِ مَمْدُودٌ»<sup>(٥)</sup>،  
وَالْأَضَاةُ فِي الْحَدِيثِ بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ، وَبِالضَّادِ الْمَعْجَمَةُ مَقْصُورٌ.

(٨٢٢) قوله: «قَدْ أَحْصَيْتُ غَيْرَ هَذَا» قَالَ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ:  
«هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ فَهِمَ مِنْهُ أَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَرَشِدٍ فِي سَوَالِهِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ  
مُسْتَرَشِدًا لَوَجَبَ جَوَابُهُ، وَهَذَا لَيْسَ بِجَوَابٍ»<sup>(٦)</sup>.

(١) «مطالع الأنوار» (٣/ ٤١١).

(٢) فِي «م»: نَفْسِي يَدِهِ. وَالمُثَبَّتُ مِنَ الْأَصْلِ، «مَطَالَعُ الْأَنْوَارِ».

(٣) سُورَةُ الْأَعْرَافِ، الْآيَةُ (١٤٩).

(٤) «مطالع الأنوار» (٥/ ٥٣٦).

(٥) يَنْظُرُ «شرح صحيح مسلم» (٦/ ١٠٤).

(٦) «شرح صحيح مسلم» (٦/ ١٠٤).

قوله: «يَقْرُنُ بَيْنَهُنَّ» (يَقْرُنُ) بضم الرَّاءِ، وعليه اقتصر الشيخ هنا، وفي الجمعة في قوله: «وَيَقْرُنُ<sup>(١)</sup> بَيْنَ السَّبَابَةِ وَالْوُسْطَى» ذكر لغتين<sup>(٢)</sup> الضم والكسر، وقال: إنَّ الضمَّ المشهورُ الصحيح<sup>(٣)</sup>. [٨٢/أ]

قوله: «فَقَالَ: عِشْرُونَ سُورَةً» جاء بيان هذه السُّورِ العشرين في «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ»: الرحمنُ والنجمُ في ركعة، واقتربتُ والحاقةُ في ركعة، والطورُ والذارياتُ في ركعة، والواقعةُ ونونُ في ركعة، وسأل سائلُ والنازعاتُ في ركعة، وويلُ للمطففينَ وعَبَسَ في ركعة، والمدثرُ والمزملُ في ركعة، وهَلْ أَتَى وَلَا أُقْسِمُ في ركعة، وعمَّ والمرسلاتُ في ركعة، والدُّخَانُ وإذا الشَّمْسُ كُورَتْ في ركعة<sup>(٤)</sup>.

قوله: «فَمَكَّنَّا بِالْبَابِ هُنَيْةً» (هنية) بتشديد الياء غير مهموز، ومن همز لَحَنَ، قاله النووي<sup>(٥)</sup>، وقد تقدَّم.

قوله: «إِنِّي لَأَحْفَظُ الْقَرَأِينَ الَّتِي كَانَ يَقْرَأُهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثَمَانِيَةَ عَشَرَ مِنَ الْمُفْصَلِ، وَسُورَتَيْنِ مِنْ آلِ حَم» في هذا دليلٌ على أنَّ الْمُفْصَلَ ما بعدَ آلِ (حم)، وفي المسألة عشرة أقوالٍ معروفة؛ أي: في المُفْصَلَ من أين هو؟ وقد نقلَ المحبُّ الطبريُّ في «أحكامه» في هذا الحديث أنَّ المرادَ بالمفصلِ القرآنُ كُلُّهُ.

(٨٢٤) قوله: «عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ» هؤلاء الثلاثة تابعيون.

(١) في «م»: يقرن. والمثبت من الأصل.

(٢) قوله: ذكر لغتين. موضعه بياض في م. والمثبت من الأصل، وهو مفهوم كلام النووي في شرحه.

(٣) «شرح النووي على مسلم» [٥٩٢/٢].

(٤) «سنن أبي داود» (١٣٩٦).

(٥) «شرح صحيح مسلم» (٩٦/٥).

قوله: «فَجَاءَ رَجُلٌ، فَعَرَفْتُ فِيهِ تَحَوُّشَ الْقَوْمِ» أي: انقضاضهم، قال القاضي: «وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يُرِيدُ الْفُتْنَةَ وَالذِّكَاءَ، يَقَالُ رَجُلٌ حَوْشِيٌّ الْفَوَادِ؛ أَي: حَدِيدُهُ»<sup>(١)</sup>.

(٨٢٦) قوله: «حَتَّى تُشْرِقَ الشَّمْسُ» ضَبَطَ بِضَمِّ التَّاءِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ، وَكَذَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْقَاضِي فِي «شرح (م)»، قَالَ النُّوويُّ: «وَضَبَطْنَاهُ أَيْضًا بِفَتْحِ التَّاءِ، وَضَمِّ الرَّاءِ، وَهَذَا الَّذِي ضَبَطَهُ أَكْثَرُ رُؤَاةِ بِلَادِنَا، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْقَاضِي عِيَاضٌ فِي «المُشَارِقِ»<sup>(٢)</sup>، [٨٢/ب] وَذَكَرَ كَلَامًا آخَرَ مُتَعَلِّقًا بِهَذَا، حَاصِلُهُ تَرْجِيحُ رِوَايَةِ ضَمِّ التَّاءِ وَكَسْرِ الرَّاءِ»<sup>(٣)</sup>.

(٨٢٩) قوله: «إِذَا بَدَأَ حَاجِبُ الشَّمْسِ» (بدا) غَيْرُ مُهْمُوزٍ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى ظَهَرَ، قَالَهُ النُّوويُّ<sup>(٤)</sup>.

(٨٣٠) قوله: «عَنْ خَيْرِ بْنِ نَعِيمٍ» (خير) بِالْخَاءِ الْمَنْقُوطَةِ قَاضِي مِصْرَ، قَالَهُ عَبْدُ الْغَنِيِّ<sup>(٥)</sup>، ثُمَّ وَلِيَ بَرَقَةَ بَعْدَ مِصْرَ، تُوُفِّيَ سَنَةَ ١٣٧، رَوَى لَهُ (م س).

قوله: «عَنْ ابْنِ هُبَيْرَةَ» (ابنُ هُبَيْرَةَ) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ، وَقَدْ سُمِّيَ فِي الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ.

قوله: «عَنْ أَبِي تَمِيمٍ» (أَبُو تَمِيمٍ) اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَالِكٍ.

قوله: «بِالْمُخَمَّصِ» (الْمُخَمَّصُ) بِضَمِّ الْمِيمِ الْأُولَى، وَخَاءٍ مُعْجَمَةٍ ثُمَّ مِيمٍ مَفْتُوحَتَيْنِ، وَهُوَ مَوْضِعٌ مَعْرُوفٌ.

(١) «إِكْمَالُ الْمُعْلَمِ» (٢٠٢/٣).

(٢) «مُشَارِقُ الْأَنْوَارِ» (٢٤٩/١).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (١١١/٦).

(٤) «شرح صحيح مسلم» (١١٣/٦).

(٥) «المؤتلف والمختلف» (١٩٤/١).



وعن<sup>(١)</sup> المُحِبِّ الطَّبْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: الْمُخْمَصُ بِضَمِّ الْمِيمِ الْأُولَى، وَجَاءَ فِي «أَحْكَامِهِ» حَاصِلُ مَا فِي الْمُخْمَصِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهَ: ضَمُّ الْمِيمِ الْأُولَى وَفَتْحُ الْخَاءِ وَفَتْحُ الْمِيمِ وَتَشْدِيدُهَا، الثَّانِيَّةُ: فَتْحُ الْمِيمَيْنِ وَإِسْكَانُ الْخَاءِ، الثَّالِثَةُ: فَتْحُ الْمِيمِ الْأُولَى وَإِسْكَانُ الْخَاءِ وَكَسْرُ الْمِيمِ الثَّانِيَّةِ.

(٨٣١) قَوْلُهُ: «عَنْ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ» (عَلِيٍّ) بِضَمِّ الْعَيْنِ عَلَى الْمَشْهُورِ، وَيُقَالُ بِفَتْحِهَا، وَهُوَ مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ بْنِ رَبَاحٍ اللَّخْمِيُّ. قَوْلُهُ: «حِينَ تَضَيَّفَ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ» (تَضَيَّفَ) بِفَتْحِ الْمُثَنَاءِ فَوْقَ، وَالضَّادُ الْمَعْجَمَةُ، وَتَشْدِيدُ الْيَاءِ؛ أَي: تَمِيلُ.

(٨٣٢) قَوْلُهُ: «وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْمَعْقَرِيُّ» (الْمَعْقَرِيُّ) بِالْمِيمِ الْمَفْتُوحَةِ، وَالْعَيْنِ السَّاكِنَةِ، وَالْقَافِ الْمَكْسُورَةِ<sup>(٢)</sup>، نَسَبٌ إِلَى بَلَدٍ بِالْيَمَنِ، كَذَا قَالَ ابْنُ الْحَدَّاءِ، وَقِيَدَهُ ابْنُ الْفَرَضِيِّ بِالْمِيمِ الْمَضْمُومَةِ، وَالْعَيْنِ الْمَفْتُوحَةِ، وَالْقَافِ الْمَشْدَدَةِ، وَذَكَرَ عَنِ الْهَرَوِيِّ أَنَّهُ نَسَبٌ إِلَى بَلَدٍ بِالْيَمَنِ<sup>(٣)</sup>.

قَوْلُهُ: «مَا أَنْتَ؟» وَلَمْ يَقُلْ: (مَنْ أَنْتَ؟) لِأَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ صِفَتِهِ لَا عَنْ ذَاتِهِ، [٨٣/أ] وَ«مَا» لَصِفَاتٍ مَنِ يَعْقِلُ.

قَوْلُهُ: «فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَشْهُودَةٌ مَحْضُورَةٌ» أَي: تَحْضُرُهَا الْمَلَائِكَةُ.

قَوْلُهُ: «مَا مِنْكُمْ»<sup>(٤)</sup> رَجُلٌ يَقْرُبُ وَضُوءُهُ» (يُقَرَّبُ) بِضَمِّ الْمُثَنَاءِ تَحْتِ، وَفَتْحِ الْقَافِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ الْمَشْدَدَةِ؛ أَي: يُدْنِيهِ، وَ(الْوَضُوءُ) بِفَتْحِ الْوَاوِ، وَهُوَ الْمَاءُ عَلَى الْأَفْصَحِ.

(١) مِنْ هُنَا إِلَى نَهَايَةِ الْكَلَامِ عَلَى الْمُخْمَصِ. لَيْسَ فِي «م». وَالْمَثْبُتُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٢) فِي م: السَّاكِنَةُ. وَالْمَثْبُتُ مِنَ الْأَصْلِ. انْظُرْ «شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ لِلنَّوَوِيِّ» (٤/١٠٢).

(٣) يَنْظُرْ «تَقْيِيدُ الْمَهْمَلِ» (٢/٤٥٩).

(٤) فِي «م»: مِنْ. وَالْمَثْبُتُ مِنْ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٨٣٢).

قوله: «إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا يَدَيْهِ مِنْ أَنْامِلِهِ» (خَرَّتْ) بالخاء المعجمة لجميع الرواة إلا ابن أبي جعفر؛ فرواه (جَرَتْ) بالجيم، وكذا نقله في «المطالع» عن ابن أبي جعفر وحده<sup>(١)</sup>.

(٨٣٣) قوله: «قَالَتْ: وَهَمَّ عُمَرُ» يعني ابن الخطَّاب في رواية النهي عن الصلاة بعد العصر مُطلقاً، وإنما نَهَى عن التحري.

(٨٣٤) «من<sup>(٢)</sup> بني حَرَامٍ» بالراء.

«اللتين بعد الظهر» قال الدَّمِيَّاطِيُّ: الصواب حديث أم سلمة أنهما الركعتان اللتان بعد الظهر.

(٨٤٠) قوله: «فِي نَحْرِ الْعَدُوِّ» أي: في مقابلته.

(٨٤٢) قوله: «يَوْمَ ذَاتِ الرَّقَاعِ» (ذات الرِّقَاع) كانت سنة خمس من الهجرة بأرضِ غَطَفَانَ من نجد، سَمَّيتْ ذَاتِ الرَّقَاعِ؛ لأن أقدامهم نُقِبَتْ فيها، فلفُّوا على أرجلهم الرِّقَاعَ، وقد ثَبَتَ ذلك في الصحيح<sup>(٣)</sup>، وقيل: بجبل هناك يُقال له الرِّقَاعُ؛ لأن فيه بياضاً وحُمْرَةً وسَوَادًا، وقيل: بشجرة يقال لها ذَاتُ الرِّقَاعِ، وقيل لغير ذلك، وقيل في تاريخها غير ذلك<sup>(٤)</sup>.

(٨٤٣) قوله: «فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ» هو غَوْرَثُ بْنُ الْحَارِثِ الْمُحَارِبِيُّ، وغورثُ بفتح الغين المعجمة وضمِّها، والأوَّلُ هو

(١) «مطالع الأنوار» (١١٥/٢-١١٦).

(٢) من هنا إلى نهاية المسألة التالية ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٣) في صحيح البخاري (١١٣/٥): «عن أبي موسى رضي الله عنه قال: «خرجنا مع النبي ﷺ في غزوة ونحن ستة نفر، بيننا بعر نعتقه، فنقبت أقدامنا، ونقبت قدماي، وسقطت أظفاري، وكنا نلف على أرجلنا الخرق، فسميت غزوة ذات الرقاع، لما كنا نعصب من الخرق على أرجلنا»، وكذا في صحيح مسلم (١٤٤٩/٣).

(٤) ينظر «شرح صحيح مسلم» (١٩٧/١٢).

الصحيح، والراء مفتوحة بلا خلاف، وحكى صاحب «المطالع»<sup>(١)</sup> عن بعضهم أنه بالعين المهملة، وهو تصحيف.

وقد ذكر ابنُ بشكوَال [٨٣/ب] الحديث في «مبهماتِه»، وقال: «إنه غورث»، قال: «وقيل إنه دُعْثورُ بنُ الحارثِ بنِ محاربٍ، ذكر ذلك الواقديُّ في «مغازيه»، وذكر أنه أسلم»<sup>(٢)</sup> انتهى.

قال الذهبِيُّ في دُعْثورِ بنِ الحارثِ الغطفانيِّ: في حديثٍ عجيبٍ الإسنادِ: «والأشبهُ غورث» انتهى، كأنه يقولُ ليس لهم دُعْثورٌ، وإنما هو غورثٌ وتصحَّف.

قوله: «فَاخْتَرَطَهُ» أي: سلَّه.

قوله: «فَنُودِيَ بِالصَّلَاةِ، فَصَلَّى بِطَائِفَةٍ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ تَأَخَّرَ، وَصَلَّى بِالطَّائِفَةِ الْأُخْرَى رَكَعَتَيْنِ...» إلى آخره. في «سنن أبي داود»<sup>(٣)</sup> وغيره من رواية أبي بكرٍ أنه صَلَّى بكلِّ طائفةٍ ركعتينِ وسَلَّمَ، فكانتِ الطائفةُ الثانيةُ مفترضةً خلفَ مُتَنَفِّلٍ، وبهذا قال الشافعيُّ<sup>(٤)</sup>، وحكوه عن الحسنِ البصريِّ، وادَّعى الطحاويُّ أنه منسوخٌ، ولا تُقْبَلُ دعواه ولا دليلٌ لنسخه<sup>(٥)</sup>.



(١) «مطالع الأنوار» (١٨٣/٥).

(٢) «غوامض الأسماء المبهمة» (٣٩١-٣٩٢).

(٣) «سنن أبي داود» (ح: ١٢٤٨).

(٤) «الأم» (٣٤٨/٢).

(٥) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢٦/٦).



كتاب الجمع



## كِتَابُ الْجُمُعَةِ

(٨٤٥) قوله: «قَالَ عُمَرُ: وَالْوُضُوءُ أَيْضًا» (الوضوء) منصوبٌ أي: وتوضّأت الوضوء فقط؟ قاله النووي عن الأزهرى وغيره<sup>(١)</sup>، وعن خطأ الدُّمياطى أنه بالرفع.

(٨٤٧) قوله: «كَانَ النَّاسُ يَتَأْتُونَ الْجُمُعَةَ» أي: يأتون.

قوله: «وَمِنَ الْعَوَالِي»: (العوالي) القرى التي حول المدينة.

قوله: «وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ كُفَاءٌ» (كُفَاءٌ) بضم الكاف جمع كافٍ كقاضٍ وقضاةٍ، وهم الخدم الذين يكفونهم العمل. [٨٤/أ]  
قوله: «فَكَانُوا يَكُونُ لَهُمُ التَّفَلُّ»<sup>(٢)</sup> التفل بقاء مثناة فوق وفاء مفتوحتين؛ أي: رائحة كريهة.

(٨٤٦) قوله: «غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ» كذا وقع في جميع أصول مسلم: «غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ»<sup>(٣)</sup>، وليس فيه ذكر واجب.

(٨٤٩) قوله: «حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ، يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَجَسَدَهُ» زاد البزارُ بسندٍ صحيح: «وَهُوَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ»<sup>(٤)</sup>؛ ولهذا أخرجه مسلمٌ في الجمعة، وكذا قوله «وَهُوَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ» في «النسائي الصغير»<sup>(٥)</sup>.

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٦/١٣٤).

(٢) في «صحيح مسلم»: تفل. والمثبت من «م»، وكذا هو في نسخة مسلم التي عليها حاشية السبط وكتب فوقه: للمازري. ووضع علامة تخريج عليه وكتب بالحاشية: تفل. وفوقه: خ د.

(٣) في «م»: مسلم. والمثبت من الأصل.

(٤) «مسند البزار» (ح: ٩٣٤٩).

(٥) «سنن النسائي» (ح: ١٣٧٨).

(٨٥٠) قوله: «فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً» المرادُ بِالْبَدَنَةِ هنا الواحدُ من الإبلِ اتِّفَاقًا، وأما من حيثُ اللُّغَةُ فيَقَعُ على الواحدِ من الإبلِ والبقرِ والغنمِ، كذا هو مُحْكِيٌّ عن جمهورِ أهلِ اللُّغَةِ.

قوله: «فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا» وقد جاء<sup>(١)</sup> في روايةٍ في (س) بعدَ الكبشِ بَطَّةً، ثم دجاجةً، ثم بيضةً<sup>(٢)</sup>، وفي روايةٍ بعدَ الكبشِ دجاجةً، ثم عصفورٌ، ثم بيضةً<sup>(٣)</sup>، وإسنادهما صحيحٌ.

قوله: «فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ» هذه الملائكةُ قالوا إِنَّهُمْ غيرُ الحَفَظَةِ، وظيفَتُهُم كتابةُ حاضِرِي الجُمُعَةِ.

(٨٥١) قوله: «فَقَدْ لَغَيْتَ» قال أبو الزناد: «وَهِيَ لُغَةٌ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَإِنَّمَا هُوَ: قَدْ لَغَوْتُ» قال أبو عبيدٍ في «الغريب المصنَّف»: «ولغوتُ أَلْغَوْتُ وَلَغَيْتُ الْغَى»، هما لُغَتَانِ [٨٤/ب] كما ذكر هنا عن أبي عبيد<sup>(٤)</sup>: الأولى: لَغَا يَلْغُو كَغَزَا يَغْزُو، والثانية: كَعَمِيَ يَعْمَى، الأوَّلُ<sup>(٥)</sup> أصحُّ.

ولكنَّ ظاهرَ القرآنِ يَقْتَضِي الثانيةَ، التي هي لغةُ أبي هريرةَ، قال الله: ﴿وَالْغَوَا فِيهِ﴾<sup>(٦)</sup>، وهذا من (لَغِيَ يَلْغَى)، ولو كان من الأوَّلِ لقاله بضمِّ الغين.

قال ابنُ السَّكَيْتِ وغيرُه: «ومصدرُ الأوَّلِ اللَّغْوُ، والثاني اللَّغْيُ»، ومعنى: «فَقَدْ لَغَوْتُ» أي: قلتَ الكلامَ المَلْغِيَّ الساقطَ الباطلَ المردودَ، وقيل غيرُه<sup>(٧)</sup>.

(٢) «سنن النسائي» (ح: ١٣٨٥).

(١) في «م»: وجد. والمثبت من الأصل.

(٤) في «م»: عبيدة. والمثبت من الأصل.

(٣) «سنن النسائي» (ح: ١٣٨٧).

(٦) سورة فصلت، الآية (٢٦).

(٥) كذا في الأصل، م. بلا واو.

(٧) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٦/١٣٨).



(٨٥٣) قوله: «أَخْبَرَنَا مَخْرَمَةُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ...» إِلَى آخِرِهِ.  
 قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الدَّرَاقُطْنِيُّ: «هَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يُسْنِدْهُ غَيْرُ مَخْرَمَةَ بْنِ  
 بُكَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، وَقَدْ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ قَوْلَهُ، وَمِنْهُمْ  
 مَنْ بَلَغَ بِهِ أَبَا مُوسَى وَلَمْ يُسْنِدْهُ، وَالصَّوَابُ مِنْ قَوْلِ أَبِي بُرْدَةَ مَنْقُطَعٌ  
 كَذَا رَوَاهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ عَنْ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ،  
 وَتَابَعَهُ وَاصِلُ الْأَحْذَبِ، رَوَاهُ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ قَوْلَهُ، قَالَه جَرِيرٌ عَنْ مَغِيرَةَ  
 عَنْ وَاصِلٍ، وَتَابَعَهُمْ مَجَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ، رَوَاهُ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ كَذَلِكَ.  
 قَالَ النُّعْمَانُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ: «عَنْ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي  
 بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ مَوْقُوفًا، وَلَا يَثْبُتُ قَوْلُهُ عَنْ أَبِيهِ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ غَيْرُ مَخْرَمَةَ  
 عَنْ أَبِيهِ».

وَفِي «سُنَنِ الْبَيْهَقِيِّ» عَنْ أَحْمَدَ بْنِ سَلَمَةَ قَالَ: «ذَكَرْتُ مُسْلِمَ بْنَ  
 الْحَجَّاجِ بِحَدِيثٍ مَخْرَمَةَ هَذَا؛ فَقَالَ مُسْلِمٌ: هَذَا أَجُودُ حَدِيثٍ، وَأَصَحُّهُ  
 فِي بَيَانِ سَاعَةِ الْجُمُعَةِ»<sup>(١)</sup>.

قَوْلُهُ: «إِلَى أَنْ تُقْضَى الصَّلَاةُ» (تُقْضَى) بَضَمِّ الْمُثَنَاءِ تَحْتَ<sup>(٢)</sup>، كَذَا  
 قَيَّدَهُ النَّوَوِيُّ<sup>(٣)</sup>.

(٨٥٥) قَوْلُهُ: «يَبْدَأَنَّ كُلُّ أُمَّةٍ أُوتِيَتْ الْكِتَابَ» (يَبْدَأُ) بِفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ،  
 وَسَكُونِ الْمُثَنَاءِ تَحْتَ، وَهِيَ تَكُونُ بِمَعْنَى غَيْرَ، وَبِمَعْنَى عَلَى، وَبِمَعْنَى  
 مِنْ أَجْلِ، وَكُلُّهُ صَحِيحٌ هُنَا، [٨٥/أ] قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: وَيُقَالُ مِيدًا بِالْمِيمِ  
 بِمَعْنَى يَبْدَأُ<sup>(٤)</sup>.

(١) «الْإِلْزَامَاتُ» (ص ١٧٢)، «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٣/ ٣٥٤).

(٢) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ«م». وَالصَّوَابُ فَوْقَ كَمَا فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ لِلنَّوَوِيِّ».

(٣) «شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ لِلنَّوَوِيِّ» (٦/ ١٤٠).

(٤) انْظُرْ: «غَرِيبُ الْحَدِيثِ» لِأَبِي عُبَيْدٍ (١/ ١٣٩)، وَ«شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (٦/ ١٤٣).

قوله: «عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ طَاوُسٍ» (ابن طاووس) مجرورٌ معطوفٌ على أبي الزناد؛ لأنَّ سفيانَ وهو ابنُ عُيَيْنَةَ رَوَاهُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ وَابْنِ طَاوُسٍ، واسمُهُ عَبْدُ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.  
(٨٥٠) قوله: «فَالأَوَّلُ، مَثَلُ الْجَزُورِ» قال النَّوَوِيُّ<sup>(١)</sup>: «ضَبَطْنَاهُ، أَي: مَثَلُ الْجَزُورِ، بَفَتْحِ الْمِيمِ وَتَشْدِيدِ الثَّاءِ<sup>(٢)</sup>».

قوله: «حَتَّى صَغَرَ إِلَى» (صَغَرَ) بِتَشْدِيدِ الْغَيْنِ.

قوله: «مَثَلُ الْبَيْضَةِ» قال النَّوَوِيُّ: «بَفَتْحِ الْمِيمِ وَالثَّاءِ الْمُخَفَّفَةِ<sup>(٣)</sup>».

(٨٥٧) قوله: «وَفَضَّلَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ» (فَضَلَ) مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ، وَكَذَا «وَزِيَادَةً»، قَالَه النَّوَوِيُّ<sup>(٤)</sup>، وَعَنْ خَطِّ الدِّمَاطِيِّ أَنَّهُ ضَبَطَهُ بِالْقَلَمِ بِالضَّمِّ؛ أَي: «وَفَضَّلُ» فَقَطْ.

قوله: «فَاسْتَمَعَ وَأَنْصَتَ» الاستماعُ: الإصغاءُ، والإنصاتُ: السكوتُ، وَكَذَا قَوْلُهُ: ﴿فَاسْتَمِعُوا لَهُ، وَأَنْصِتُوا﴾<sup>(٥)</sup>، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ.

(٨٥٨) قوله: «حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عِيَّاشٍ» (حَسَنُ بْنُ عِيَّاشٍ) بِالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ، هُوَ<sup>(٦)</sup> أَخُو أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ، وَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ<sup>(٧)</sup>، تُوَفِّيَ سَنَةً ١٧٢، رَوَى لَهُ (م ت س)<sup>(٨)</sup>.

(١) «شرح صحيح مسلم» (٦/١٤٥).

(٢) في «م»: المثناة. والمثبت من الأصل.

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٦/١٤٥).

(٤) «شرح صحيح مسلم» (٦/١٤٧).

(٥) سورة الأعراف، الآية (٢٠٤).

(٦) في «م»: وهو. والمثبت من الأصل.

(٧) «تاريخ ابن معين رواية الدوري» (١/١٩٦).

(٨) ينظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٦/٢٩١).

(٨٦٠) قوله: «كُنَّا نَجْمَعُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (نُجْمَعُ) بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ الْمَكْسُورَةِ؛ أَي: نُصَلِّي الْجُمُعَةَ.

(٨٦٢) قوله: «فَقَدْ وَاللَّهِ صَلَّيْتُ مَعَهُ أَكْثَرَ مِنْ الْفِي صَلَاةٍ» المرادُ الصَّلَاةُ الْخَمْسُ، لَا الْجُمُعَةُ. [٨٥/ب]

(٨٦٣) قوله: «لَمْ يَبْقَ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا» الاثنا عشر جاء تسميتهم، ففي هذا الكتاب مفرداً به عن (خ): «فِيهِمْ»<sup>(١)</sup>: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ»<sup>(٢)</sup>.

وعن السُّهَيْلِيِّ: أَنَّهُمْ جَاءُوا مُسْتَمِينَ فِي حَدِيثٍ مَرْسَلٍ رَوَاهُ أَسَدٌ<sup>(٣)</sup> بَنُ عَمْرٍو وَالِدُ مُوسَى بْنِ أَسَدٍ؛ وَهُمْ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعَثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَطَلْحَةُ، وَالزُّبَيْرُ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَأَبُو عَيْدَةَ، وَبِلَالٌ، وَابْنُ مَسْعُودٍ فِي رَوَايَةٍ، وَفِي رَوَايَةٍ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ، وَأَهْمَلُ جَابِرًا وَهُوَ مَعَهُمْ فِي الصَّحِيحِ، وَسَلَّمُ مَوْلَى أَبِي حَذِيفَةَ فِي تَفْسِيرِ ابْنِ عَبَّاسٍ<sup>(٤)</sup>.

وَفِي رَوَايَةٍ: «فَلَمْ يَبْقَ مَعَهُ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا وَامْرَأَةً»، وَفِي أُخْرَى: «وَامْرَأَتَانِ» ذَكَرَهَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ شَيْخُنَا مَتَعَ اللَّهُ بِحَيَاتِهِ: «هَذَا مُلَخَّصٌ مِنْ كَلَامِ بَعْضِ مُشَايخِي فِيمَا قَرَأْتُهُ عَلَيْهِ»<sup>(٥)</sup>.

قوله: «فَقَدِمْتُ سُؤْيَقَةً» (سُؤْيَقَةٌ) تَصْغِيرُ سُوقٍ، وَالْمُرَادُ الْعِيرُ الْمَذْكُورَةُ فِي الرِّوَايَةِ الْأُولَى، وَهِيَ الْإِبِلُ الَّتِي تَحْمِلُ الطَّعَامَ أَوْ التِّجَارَةَ، لَا تُسَمَّى عِيرًا إِلَّا هَكَذَا، وَسُمِّيتْ سُوقًا؛ لِأَنَّ الْبُضَائِعَ تُسَاقُ إِلَيْهَا، وَقِيلَ: لِقِيَامِ النَّاسِ بِهَا عَلَى سُوقِهِمْ.

(١) فِي «م»: مِنْهُمْ. وَالْمُثَبَّتُ مِنَ الْأَصْلِ، «صَحِيحُ مُسْلِمٍ».

(٢) «صَحِيحُ مُسْلِمٍ» [٨٦٣].

(٣) قوله: أَسَدٌ. لَيْسَ فِي «م». وَالْمُثَبَّتُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٤) يَنْظُرُ «التَّوْضِيحُ لِشَرْحِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ» (٦٢٩/٧)، وَ«مَصَابِيحُ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ» [٤٦٢/٢].

(٥) يَنْظُرُ «التَّوْضِيحُ لِشَرْحِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ» (٦٢٩/٧).

قال القاضي: «وذكر أبو داود في «مراسيله» أن خطبة النبي ﷺ هذه التي أنفضوا عنها، إنما كانت بعد صلاة الجمعة، وظنوا أنهم لا شيء عليهم في الانفضاض عنها، وأنه قبل هذه القضية إنما كان يُصلّي قبل الخطبة».

قال القاضي: «وهو أشبه بحال الصحابة»، ثم قال: «وقد أنكر بعض العلماء كون النبي ﷺ خطب قط بعد صلاة الجمعة لها»<sup>(١)</sup> انتهى.

(٨٦٦) «قَصْداً»<sup>(٢)</sup> أي: بين الطول والقصر.

(٨٦٧) قوله: «وَيَقُولُ أَمَّا بَعْدُ» في هذا الحديث استحباب قول «أَمَّا بَعْدُ» في [٨٦/أ] الخطب<sup>(٣)</sup>، سواء كانت للجمعة أو لغير ذلك، وقد عقد (خ)<sup>(٤)</sup> لذلك باباً، وذكر فيه جملة من الأحاديث، واختلف في أول من تكلم بها؛ فقيل: داود، وقيل: قُس، وقيل: كعب بن لؤي، وقيل: يعرب بن قحطان، وقيل: سحبان، وقد قيل: إنها فصل الخطاب الذي أوتيه داود عليه السلام وفي ضبط (بعد) أربعة أوجه؛ ضم الدال، وفتحها، ورفعها منونة، وكذا نصبها<sup>(٥)</sup>.

قوله: «وَالسَّاعَةَ» رُوي بنصبها، ورفعها، والمشهور الأول على أنه مفعول معه.

قوله: «وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَالَّةٌ» هذا عامٌ مخصوص، والمراد غالب البدع، قال أهل اللغة: كل شيء عمل على غير مثال سابق.

(١) «إكمال المعلم» (٢٦٢/٣).

(٢) هذه الكلمة وشرحها ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٣) في «م»: الخطبة. والمثبت من الأصل.

(٤) «صحيح البخاري» قبل حديث (٩٢٢).

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥٦/٦).

قال النووي: «قال العلماء: البدعة خمسة أقسام: واجبة، ومندوبة، ومحرمة، ومكروهة، ومباحة، فمن الواجبة: نظم أدلة المتكلمين للرد على الملاحدة والمبتدعين، ومن المندوبة: تصنيف كتب العلم، وبناء المدارس والرُّبُط، ومن المباح: التبسُّط في ألوان الأطعمة، والحرام والمكروه ظاهران»<sup>(١)</sup>.

وقد ذكر ذلك الشيخ محيي الدين في «تهذيب الأسماء واللغات»<sup>(٢)</sup> في (بدع)، فذكر فيه أشياء حسنة، وذكر كلام ابن عبد السلام في ذلك من كتابه «القواعد»، فليراجع منه.

(٨٦٨) قوله: «أَنَّ ضِمَادًا قَدِمَ مَكَّةَ، وَكَانَ مِنْ أَزْدِ شَنْوَاءَ، وَكَانَ يَرْقِي مِنْ هَذِهِ الرِّيحِ» المراد بالريح هنا الجنون، و(ضماد) كان صديقاً للنبي ﷺ في الجاهلية، واسم أبي ضِمَادٍ: ثعلبة.

قوله: «وَلَقَدْ بَلَغْنَ نَاعُوسَ الْبَحْرِ» تُرَوَّى هذه اللفظة على وجوه: قاموس البحر، وقابوس البحر، وناموس البحر، وخرجهام مسلم: «نَاعُوسَ الْبَحْرِ»، قال أبو علي: «وأصح هذه الألفاظ [٨٦/ب] رواية مَنْ رَوَى «قاموس» بالقاف والميم، وهو معظم ماء البحر»<sup>(٣)</sup>.

قال النووي: «ضَبَطْنَاهُ بِوَجْهَيْنِ؛ أَشْهُرُهُمَا: (نَاعُوسٌ) بِالنُّونِ وَالْعَيْنِ، وَهُوَ الْمَوْجُودُ فِي أَكْثَرِ النُّسخِ، وَالثَّانِي: (قَامُوسٌ) بِالْقَافِ وَالْمِيمِ، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ فِي رِوَايَاتِ الْحَدِيثِ<sup>(٤)</sup> فِي غَيْرِ (مِ)»<sup>(٥)</sup>.

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٦/١٥٤-١٥٥).

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» (٣/٢٢).

(٣) «تقييد المهمل» لأبي علي الجبائي (٢/٣٣٣).

(٤) قوله: الحديث. ليس في «م». ومثبت من الأصل.

(٥) «شرح صحيح مسلم» (٦/١٥٧).

وقال القاضي: «أكثر النسخ بمسلم وقع فيها (قاعوس) بالقاف والعين»، قال: «ووقع عند ابن محمد بن سعيد (ناعوس) بالتاء المثناة فوق»، قال: «ورواه بعضهم (ناعوس) بالنون والعين»، قال: «وذكره أبو مسعود الدمشقي في «أطراف الصحيحين» والحميدي في «جمعه»<sup>(١)</sup>: (قاموس) بالقاف والميم، قال بعضهم: وهو الصواب»<sup>(٢)</sup>.  
يُريد بهذا الكلام أَتَهَنَّ وصلن من قلبي إلى غايته، أقام جسده مقام البحر، وأقام الناعوس وهو قاع البحر مقام قلبه.  
(٨٦٨) قوله: «فَقَالَ: هَاتِ» (هَاتِ) بكسر المثناة فوق.

(٨٦٩) قوله: «فَلَوْ كُنْتَ تَنْفَسْتَ» أي: أطلت.  
قوله: «مِثْنَةٌ مِنْ فَقْهِهِ» قال الأصمعي: «سألني شعبة عن هذا الحرف، فقلت: هو كقولك علامة ومخلقة ومجدرة»<sup>(٣)</sup>.  
قال أبو عبيد: «يعني أن هذا مما يُستدل به على فقه الرجل»<sup>(٤)</sup>، وهي<sup>(٥)</sup> بميم مفتوحة، ثم همزة مكسورة، ثم نون مشددة، والميم زائدة، وقيل: أصلية.

(٨٧٠) قوله: «قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: فَقَدْ غَوِيَ» كذا في النسخ بكسر الواو، قال القاضي: «ووقع في روايتي لمسلم بفتح الواو وبكسرهما، والصوابُ الفتح وهو من الغي؛ وهو الانهماك في الشر»<sup>(٦)</sup>.

(١) «الجمع بين الصحيحين» (١٢١٨).

(٢) «إكمال المعلم» (٣/ ٢٧١).

(٣) هذا ليس من كلام الأصمعي وحده، بل هو مجموع من كلامه مع كلام أبي زيد؛ قال الأزهري في «تهذيب اللغة» (٤٠٤/ ١٥): قال الأصمعي: سألني شعبة عن (مِثْنَة)، فقلت: هو كقولك علامة، وخليق. قال أبو زيد: هو كقولك: مخلقة، ومجدرة.

(٤) «غريب الحديث» (٤/ ٦١).

(٥) في «م»: وهم. والمثبت من الأصل.

(٦) «إكمال المعلم» (٣/ ٢٧٦).

(٨٧٢) قوله: «عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أُخْتِ لِعَمْرَةَ لَا يَضُرُّ عَدَمَ تَسْمِيَّتِهَا؛ لَأَنَّهَا صَحَابِيَّةٌ، وَالصَّحَابَةُ كُلُّهُمْ عَدُولٌ، وَعَنْ خَطِّ الدِّمِّيَّاطِيِّ: «هَذَا وَهُمْ مِنْ مُسْلِمٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَإِنَّ عَمْرَةَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَمْ يَكُنْ لَهَا أُخْتُ لَهَا صَحْبَةً، وَإِنَّمَا الصَّحْبَةُ لِعَمْرَةَ، وَأُخْتُهَا أُمُّ هِشَامٍ ابْنَتِي<sup>(١)</sup> حَارِثَةَ، فَأَتَى الْوَهْمُ مِنْ قَبْلِ الْإِشْتِرَاكِ فِي الْأَسْمِ، وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> وَالنَّسَائِيُّ<sup>(٣)</sup> عَلَى الصَّوَابِ».

ثم قال: «وَيُمْكِنُ تَأْوِيلُهُ فَإِنَّهُمَا يَجْتَمِعَانِ [٨٧/أ] فِي جَدِّهِمَا عُبَيْدِ بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ غَنَمٍ بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّجَّارِ» انتهى كلامه.

وفي «تهذيب الكمال» في ترجمة عَمْرَةَ أَنَّ أُمَّ هِشَامٍ بِنْتَ حَارِثَةَ أُخْتُ عَمْرَةَ هَذِهِ لِأُمِّهَا<sup>(٤)</sup>، وكذا قال الْمِزِّيُّ فِي «أَطْرَافِهِ»<sup>(٥)</sup> وَ«تَهْذِيبِهِ»<sup>(٦)</sup>.

(٨٧٣) قوله: «عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ...» إِلَى قَوْلِهِ: «قَالَتْ». قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ<sup>(٧)</sup>: «يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أُمِّ هِشَامٍ، بَيْنَهُمَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعْدٍ<sup>(٨)</sup>».

وابنُ سَعْدٍ، زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ صَوَابَهُ أَسْعَدُ، وَغَلِطَ فِي زَعْمِهِ، وَإِنَّمَا أَوْقَعَهُ فِي الْغَلْطِ مَا فِي كِتَابِ الْحَاكِمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْيَعْبِ، فَإِنَّهُ قَالَ:

(١) كَذَا جَاءَ فِي الْأَصْلِ، وَ«م». وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ بِفَعْلٍ بِمَحْذُوفٍ، تَقْدِيرُهُ: أَعْنَى ابْنَتِي حَارِثَةَ.

(٢) «سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (١١٠٢).

(٣) «سَنَنِ النَّسَائِيِّ» (٩٤٩).

(٤) «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» (٢٤٢/٣٥).

(٥) «تَحْقِيقُ الْأَشْرَافِ» (١٠٨/١٣).

(٦) «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» (٢٤٢/٣٥)، وَكَذَا هُوَ فِي الْأَصْلِ، «م»: (تَهْذِيبُهُ) كَرَّرَهُ مَعَ كَوْنِهِ ذِكْرَ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ قَبْلُ.

(٧) «الْإِسْتِيعَابُ» (١٩٦٣/٤).

(٨) قَوْلُهُ: سَعْدٌ. مَوْضِعُهُ بَيَاضٌ فِي م. وَالْمُثَبَّتُ مِنَ الْأَصْلِ، وَ«الْإِسْتِيعَابُ» (١٩٦٣/٤).

«صوابه أسعد، ومنهم من قال سعد»، وحكى ما قاله عن (خ)، والذي في «تاريخ» (خ) ضد ما قاله، فإنه قال في «تاريخه»: «سعد، وقيل أسعد، وهو وهم»<sup>(١)</sup>، فانقلب على الحاكم<sup>(٢)</sup>.

(٨٧٦) قوله: «حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ هَلَالٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو رِفَاعَةَ الْعَدَوِيُّ...» إلى قوله: «فَأَتَيْتُ بِكُرْسِيِّ حَسِبْتُ قَوَائِمَهُ حَدِيدًا» في كتاب ابن الحذاء «فَأَتَيْتُ بِكُرْسِيِّ حَشَبٍ»، وفي الحاشية قال أبو العلاء بن ماهان: «الذي أعرف (حَسِبْتُ)، قال أبو علي: (حَشَبٌ) تصحيف».

وقد صحَّف ابن قتيبة أيضًا في هذا الحديث في الغريب؛ رواه: «فَأَتَيْتُ بِكُرْسِيِّ خُلْبٍ قَوَائِمُهُ حَدِيدٌ»، وفسر فقال: «الخُلْبُ اللَّيْفُ، والصحيح: «خِلْتُ قَوَائِمُهُ حَدِيدًا» أي: ظننت<sup>(٤)</sup>.

حَدَّثَنَا أَبُو عَمَرَ بْنُ الْحَدَّاءِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا قَاسِمٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي خَثِيمَةَ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ هَلَالٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو رِفَاعَةَ الْعَدَوِيُّ: «إِنِّي أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ<sup>(٥)</sup>

(١) «التاريخ الكبير للبخاري» (٢٨٣/٨).

(٢) هذا كلام النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٦١/٦)، ولكن ما في المطبوع من «التاريخ الكبير للبخاري» عكس ما قاله، ومؤيد لما قاله الحاكم، فعبارة البخاري في «التاريخ الكبير» (٢٨٣/٨): يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة، قال بعضهم ابن سعد بن زرارة، وهو وهم.

وكذا نقل الحاكم في «المدخل إلى الصحيح» (٢٢٥٧)، و«تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم» (١٩٣٩) عن البخاري أن من قال سعد فقد وهم، والله أعلم.

(٣) في م: وأتي. والمثبت من «صحيح مسلم».

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦٥/٦).

(٥) قوله: وهو. ليس في «م». ومثبت من الأصل.



يَخْطُبُ»، وذكر الحديث، وفيه: «فَأَتَى بِكَرْسِيِّ خَلْتُ قَوَائِمَهُ حَدِيدًا»، قال حميد: «أراه رأى خشبًا أسود [٨٧/ب] فَحَسِبَ أَنَّهُ حَدِيدٌ»<sup>(١)</sup>.

وتفسير حميد بن هلال الراوي للحديث يُبَيِّنُ أَنَّهُ «خَلْتُ» لَا «خُلِبَ» على ما قاله ابن قُتَيْبَةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٨٧٩) قوله: «عَنْ مُخَوَّلٍ» (مُخَوَّلٌ) بضم الميم، وبعدها خاء معجمة، وبعدها واو مشددة مفتوحتان، وفي «المطالع» أَنَّ الْأَصِيلِيَّ ضَبَطَهُ بِكسْرِ الميم وسكونِ الخاء<sup>(٢)</sup>.

(٨٨١) قوله: «قَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ: قَالَ سَهِيلٌ: فَإِنْ عَجَلَ بِكَ شَيْءٌ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ فِي الْمَسْجِدِ، وَرَكَعَتَيْنِ إِذَا رَجَعْتَ» قال شيخنا متع الله بحياته: «قال بعض مشايخي: وأدرج ابن إدريس فيه: «فإن كان له شغل فركعتين في المسجد وركعتين في البيت»، وهذه الزيادة من قول أبي صالح؛ كما بَيَّنَّ<sup>(٣)</sup> ذلك ابن حبان في «صحيحه»<sup>(٤)</sup>، وقال: هذه الزيادة أوهمت عالمًا من الناس أنها صحيحة، وإنما أدرجها ابن إدريس انتهى، وهنا جعلها من قول سهيل لا من قول ابن إدريس، والله أعلم.

(٨٨٢) قوله: «قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَظُنُّهُ<sup>(٥)</sup> قَرَأْتُ فَيُصَلِّي أَوْ الْبَتَّةَ» معناه: أظن أني قرأت هذه اللفظة أو أجزم بها.

(١) أخرجه هذا اللفظ بزيادة تفسير حميد: أحمد في «مسنده» (ح: ٢٠٧٥٣) وفي بقية حديث أبي رفاعه من «المسند» (٣٩/٥٠٢، ٥٠٣)، والبخاري في «الأدب المفرد» (ح: ١١٦٤)، والدولابي في «الكنى والأسماء» (ح: ١٨٢)، وابن خزيمة في «صحيحه» (ح: ١٨٠٠).

(٢) «مطالع الأنوار» (٩٦/٤).

(٣) قوله: كما بين. في «م»: لما بنى. والمثبت من الأصل.

(٤) «صحيح ابن حبان» (٦/٢٣٤).

(٥) في «صحيح مسلم» (٨٨٢): أظنني. والمثبت من «م»، وكذا هو في نسخة «صحيح مسلم» التي عليها حاشية المؤلف.

(٨٨٣) قوله: «صَلَّيْتُ مَعَهُ الْجُمُعَةَ فِي الْمَقْصُورَةِ» أَوَّلُ مَنْ اتَّخَذَ المقصورةَ في المسجدِ معاويةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ حينَ ضَرْبِهِ الخَارجِيُّ، واختَلَفَ في جَوَازِهَا وكرَاهَتِهَا.

(٨٨٤) قوله: «فَكُلُّهُمْ يُصَلِّيُهَا قَبْلَ الْخُطْبَةِ» فيه دَلِيلٌ لِمَذْهَبِ الْعُلَمَاءِ كَافَّةً أَنَّ خُطْبَةَ الْعِيدِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، قَالَ الْقَاضِي: «إِلَّا مَا رُوِيَ أَنَّ عِثْمَانَ فِي شَطْرِ خِلَافَتِهِ الْأَخِيرِ قَدَّمَ الْخُطْبَةَ؛ لِأَنَّهُ رَأَى مِنَ النَّاسِ مَنْ تَفَوُّتَهُ [٨٨ / أ] الصَّلَاةُ»<sup>(١)</sup>.

وَرُوِيَ مِثْلُهُ عَنْ عُمَرَ، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ عَنْهُ، وَقِيلَ: أَوَّلُ مَنْ قَدَّمَهَا معاويةُ، وَقِيلَ: مَرْوَانُ بِالْمَدِينَةِ فِي خِلَافَةِ معاويةَ، وَقِيلَ: زِيَادٌ بِالْبَصْرَةِ فِي خِلَافَةِ معاويةَ، وَقِيلَ: فَعَلَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ فِي آخِرِ أَيَّامِهِ.

قوله: «فَنَزَلَ نَبِيُّ اللَّهِ ... حَتَّى جَاءَ النِّسَاءَ» قَالَ الْقَاضِي: «كَأَنَّ هَذَا النُّزُولُ فِي أَثْنَاءِ الْخُطْبَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، إِنَّمَا كَانَ بَعْدَ الْفِرَاقِ»، وَقَدْ ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ صَرِيحًا فِي حَدِيثِ جَابِرٍ: «فَصَلَّى ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ، فَلَمَّا فَرَغَ نَزَلَ فَاتَى النِّسَاءَ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «حَتَّى<sup>(٣)</sup> يُجَلِّسَ الرِّجَالَ» (يُجَلِّسُ) بِكسْرِ اللَّامِ الْمَشْدَدَةِ؛ أَي: يَأْمُرُهُم بِالْجُلُوسِ.

قوله: «حِينَئِذٍ»: كَذَا وَقَعَ فِي جَمِيعِ النُّسخِ، قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: «وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَصَوَابُهُ: «لَا يَدْرِي حَسَنٌ مِّنْ هِيَ»، وَهُوَ حَسَنٌ بَنُ

(١) «إِكْمَالُ الْمُعْلَمِ» (٣/ ٢٨٩).

(٢) «صَحِيحُ مُسْلِمٍ» (٨٨٥).

(٣) فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، وَالنَّسْخَةُ الَّتِي عَلَيْهَا حَاشِيَةُ الْمُؤَلِّفِ: حِينَ.

مسلم رواه عن طاوس عن ابن عباس، ووقع في (خ) <sup>(١)</sup> على الصواب من رواية إسحاق بن نصر عن عبد الرزاق: (لا يذري <sup>(٢)</sup> حسن) <sup>(٣)</sup>. قال الشيخ محيي الدين: «قلت: ويَحْتَمِلُ تصحيح (خ)، ويَكُونُ معناه لكثرة النساء واشتمالهنَّ بشبابهنَّ لا نذري مَنْ هي» <sup>(٤)</sup>.

قوله: «فَجَعَلْنَ يُلْقِينَ الْفَتْخَ» قال أبو عمر <sup>(٥)</sup> الزاهد: «الفتخُ واحدته فتخة؛ وهي الخواتيم» <sup>(٦)</sup> التي كانت تلبسُ في أصابع الرجل، وقال أبو نصر عن الأصمعي: «هي خواتيم لا فصوص لها، ويُقالُ لها أيضًا فتاخ» <sup>(٧)</sup>.

(٨٨٥) قوله: «يُلْقِينَ النِّسَاءَ» هذا على لغة (أكلوني البراغيث).

قوله: «قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَحَقَّا عَلَى الْإِمَامِ...؟» إلى آخره. معناه: أترى حقًا؟ ووقع في [٨٨/ب] كثير من النسخ: «أحق»، وهو ظاهرٌ.

قوله: «فَقَامَتِ امْرَأَةٌ مِنْ سِطَةِ النِّسَاءِ» (سطة) بكسر السين المهملة، وفتح الطاء المخففة، والمراد من وَسَطِ النِّسَاءِ حَالَةٌ فِي وَسْطِهِنَّ، قال الجوهري وغيره: «يُقَالُ: وَسَطْتُ الْقَوْمَ أَسْطُهُمْ وَسَطًا وَسِطَةً؛ أَي: تَوَسَّطْتُهُمْ» <sup>(٨)</sup>. وأتت هذه اللفظة مُغَيَّرَةً من «سفلة» <sup>(٩)</sup>، فاعلمه.

(١) «صحيح البخاري» (٩٧٩).

(٢) تصحف في «م» إلى الأندري. والمثبت من الأصل.

(٣) «إكمال المعلم» (٣/٣٩٣)، و«مشارك الأنوار» (١/٢١٣).

(٤) «شرح صحيح مسلم» (٦/١٧٢).

(٥) في «م»: عمرو. والمثبت من الأصل.

(٦) في «م»: الخواتيم. والمثبت من الأصل.

(٧) ينظر «إكمال المعلم» (٣/٢٩١)، و«شرح صحيح مسلم للنووي» (٦/١٧٣).

(٨) «الصحاح» (٣/١١٦٧).

(٩) قال القاضي عياض في «مشارك الأنوار» [٢/٢١٤]: قوله: «فَقَامَتِ امْرَأَةٌ مِنْ سِطَةِ النِّسَاءِ» كذا هو في جميع نسخ مسلم، وكذا قيدناه عن شيوخنا بكسر السين وتخفيف الطاء، وأصله من الوسط من ذوات الواو، وكان القاضي الكناني يقول: أرى اللفظ مغيرًا وأحسبه «من سفلة النساء» فكانه اختلط رأس الفاء مع اللام فجاء طاءً.

قوله: «سَفْعَاءُ الْخَدَيْنِ» قال الهَرَوِيُّ: «في الحديثِ الْآخِرِ «أَنَا وَامْرَأَةٌ سَفْعَاءُ الْخَدَيْنِ كَهَاتَيْنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»: «أراد أنها بَذَلَتْ تَنَاصُفَ وَجْهَيْهَا، أَي: مُحَاسَنَ وَجْهَيْهَا، حَتَّى اسْوَدَّتْ إِقَامَةً عَلَى وَلَدِهَا بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا؛ لِئَلَّا تُضَيِّعَهُمْ، وَالْأَسْفَعُ: الثَّوْرُ الْوَحْشِيُّ<sup>(١)</sup> الَّذِي فِي خَدِّهِ سَوَادٌ»<sup>(٢)</sup>.  
وفي حديثِ النَّخَعِيِّ: «وَلَدْتُ غُلَامًا أَسْفَعَ أَحْوَى»<sup>(٣)</sup>، قال الْقَتَيْبِيُّ: «الْأَسْفَعُ الَّذِي أَصَابَ خَدَّهُ لَوْنٌ يَخَالِفُ سَائِرَ لَوْنِهِ مِنْ سَوَادٍ»<sup>(٤)</sup>، قال الْأَصْمَعِيُّ: «وَالسَّفْعَةُ حُمْرَةٌ يُخَالِطُهَا سَوَادٌ»<sup>(٥)</sup>، وَمِنْهُ: «إِنَّ الْأَسْفَعَ أَسْفَعَ جُهَيْنَةً»<sup>(٦)</sup>.

قوله: «تُكْثِرُنَ الشَّكَاةَ» (الشَّكَاةُ) بفتح الشين؛ أَي: الشَّكْوَى.  
قوله: «مِنْ أَقْرَطِطِهِنَّ» الْأَقْرَطَةُ جَمْعُ قُرْطٍ: وَهُوَ كُلُّ مَا عُلِقَ فِي شَحْمَةِ الْأَذَنِ، سِوَاءٍ كَانَ ذَهَبًا أَوْ خُرْزًا، قال الْقَاضِي: «وَهُوَ، أَي: أَقْرَطُطِهِنَّ، جَمْعُ الْجَمْعِ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ قِرَاطٌ»<sup>(٧)</sup>.  
(٨٨٩) قوله: «مُخَاصِرًا» أَي: مُمَاشِيًا لَهُ، يَدُهُ فِي يَدِي، كَذَا فَسَّرُوهُ  
كما قاله [٨٩ / أ] الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(٨)</sup>.  
(٨٩٠) قوله: «الْعَوَاتِقُ» جَمْعُ عَاتِقٍ؛ وَهِيَ الْجَارِيَةُ الْبَالِغَةُ، وَقِيلَ:  
الَّتِي قَارَبَتِ الْبُلُوغَ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

(١) قوله: الْوَحْشِيُّ. موضعه بياض في م. والمثبت من الأصل، و«الغريبين».

(٢) «الغريبين» (٩٠٢ / ٣).

(٣) الحديث في «تاريخ المدينة» لابن شبه (٣ / ١١٤٥): «وَلَدْتُ جَذِيًّا أَسْفَعَ أَحْوَى».

(٤) انظر «المعلم بفوائد مسلم» (٤٧٩ / ١).

(٥) ينظر «إكمال المُعْلِم» (٩٠٢ / ٣).

(٦) هو في أثر عمر الذي رواه مالك (٢٢٣٦)، وابن أبي شيبة (٢٣٣٩٦) أن رجلاً من جهينة كان

يسبق الحاج .. الحديث.

(٧) «إكمال المُعْلِم» (٢٩٢ / ٣).

(٨) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧٧ / ٦).

قوله: «وَأَمَرَ الْحَيَّضَ» (أَمَرَ) بفتح الهمزة والميم.

قوله: «إِحْدَانَا لَا يَكُونُ لَهَا جِلْبَابٌ» قال ابنُ عَبَّاسٍ وابنُ مسعودٍ: «الجلبابُ: الرداء».

قال المبردُ: «الجلبابُ كُلُّ مِلْحَفَةٍ تَسْتُرُ مِنْ ثَوْبٍ»، وقيل: الجلبابُ: الإزارُ، وجمعه جلابيبُ.

(٨٨٤) قوله: «وَتُلْقِي سَخَابَهَا» السَّخَابُ: قلادةٌ من طيبٍ معجونٍ على هيئة الخرزِ، يَكُونُ مِنْ مِسْكِ أَوْ قَرْنَفُلٍ أَوْ غَيْرِهِمَا مِنَ الطَّيِّبِ، ليس فيه جوهرٌ، وسينه مكسورةٌ، وبعدها خاءٌ معجمةٌ، وجمعه سُخْبٌ ككتابٍ وكُتِبَ.

(٨٩١) قوله: «عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ...» إلى آخره. هذه الروايةُ مرسلَةٌ؛ لِأَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ لَمْ يُدْرِكْ عُمَرَ، وَلَكِنَّ الْحَدِيثَ صَحِيحٌ بِلَا شَكٍّ، مُتَّصِلٌ مِنَ الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ، فَإِنَّهُ أَدْرَكَ أَبَا وَاقِدٍ بِلَا شَكٍّ، وَسَمِعَهُ بِلَا خِلَافٍ، وَلَا عَتَبَ عَلَى مُسْلِمٍ، فَإِنَّهُ صَحِيحٌ مُتَّصِلٌ<sup>(١)</sup>، قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: «عُبَيْدُ اللَّهِ، يَعْنِي هَذَا، عَنْ عُمَرَ مَرْسَلٌ»<sup>(٢)</sup>.

(٨٩٢) قوله: «يَوْمَ بُعَاثَ» (بُعَاثَ) حَرْبٌ كَانَتْ بَيْنَ الْأَوْسِ وَالْخَزْرَجِ، قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى: «بُعَاثُ بِالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ»، وَيَجُوزُ صَرْفُ «بُعَاثُ» وَتَرْكُهُ، وَهُوَ الْأَشْهُرُ، وَكَانَتْ هَذِهِ الْحَرْبُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ الظُّهُورُ فِيهِ لِلْأَوْسِ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٦/ ١٨١).

(٢) «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص ١٢٠).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٦/ ١٨٢).

قوله: «أَبْمَزْمُورِ الشَّيْطَانِ» (مزمور) بضم الميم الأولى، وَيَجُوزُ فَتْحُهَا، وَيُقَالُ [٨٩/ب] أَيْضًا: مِزْمَارٌ بِكسر الميم، وَأَصْلُهُ صَوْتُ بِصْفِيرٍ، وَالزَّمِيرُ الصَوْتُ الْحَسَنُ، وَيُطْلَقُ عَلَى الْغِنَاءِ أَيْضًا.

قوله: «فَاقْدُرُوا قَدْرَ<sup>(١)</sup> الْبَجَارَةِ الْعَرَبَةِ الْحَدِيثَةِ السَّنِّ» قيل: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عُرُبًا أَتْرَابًا﴾<sup>(٢)</sup>، قَالَ مُجَاهِدٌ وَالْحَسَنُ وَقَتَادَةُ: «الْعُرْبُ: الْمُتَحَبِّاتُ إِلَى أَزْوَاجِهِنَّ»<sup>(٣)</sup>.

وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: يُقَالُ لِلنَّاقَةِ عَرَبَةٌ تَشْتَهِي الْفَحْلَ<sup>(٤)</sup>.

وَالْعَرَبَةُ بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَكسْرِ الرَّاءِ وَبِالْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ وَمَعْنَاهُ<sup>(٥)</sup> الْمَشْتَهِيَةُ لِلْعَبِّ الْمُحِبَّةُ لَهُ.

قوله: «دُونَكُمْ يَا بَنِي أَرْفَدَةَ» (أرفدة) بفتح الهمزة، وَإِسْكَانِ الرَّاءِ، وَكسْرِ الْفَاءِ، وَيَجُوزُ فَتْحُهَا، وَهُوَ لِقَبُّ لِلْحَبْشَةِ.

قوله: «جَاءَ حَبَشٌ يَزْفُنُونَ» (يزفنون) أي: يَرْقُصُونَ، وَحَمَلَهُ الْعُلَمَاءُ عَلَى التَّوَثُّبِ بِسَلَاحِهِمْ، وَلَعِبِهِمْ بِحَرَائِبِهِمْ عَلَى قَرِيبٍ مِنْ هَيْئَةِ الرَّاقِصِ؛ لِأَنَّ مَعْظَمَ الرِّوَايَاتِ إِنَّمَا فِيهَا لَعِبُهُمْ بِحَرَائِبِهِمْ، فَأَوَّلْتُ هَذِهِ اللَّفْظَةَ.

قوله: «وَعُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمِ الْعَمِّيِّ» (مُكْرَم) بفتح الرَّاءِ، وَسُكُونِ الْكَافِ قَبْلَهَا.

(١) قوله: فاقدروا قدر. في «م»: واقدر. والمثبت من «صحيح مسلم».

(٢) سورة الواقعة، الآية (٣٧).

(٣) تفسير الطبري (٣٢٦/٢٢)، والدر المنثور (١٨/٨).

(٤) الدر المنثور (١٦/٨ - ١٧).

(٥) قوله: ومعناه. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

قوله: «وَقَالَ لِي ابْنُ عَتِيقٍ» قال صاحب «المشارك»<sup>(١)</sup> و«المطالع»<sup>(٢)</sup>: «الصحيح (ابن عُمَيْر) وهو عُيَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ شَيْخُ عَطَاءٍ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي السَّنَدِ».

(٨٩٤) قوله: «عَنْ عَمِّهِ» هو عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ.

(٨٩٥) قوله: «فَأَشَارَ بِظَهْرِ كَفِّهِ إِلَى السَّمَاءِ» قال جماعةٌ من أصحابِ الشافعي وغيرهم: «السَّنةُ لدفعِ بلاءٍ كَالْقَحْطِ ونحوه أن يَرْفَعَ يَدَيْهِ، يَجْعَلُ ظَهَرَ كَفِّهِ [٩٠/أ] إِلَى السَّمَاءِ، وَإِذَا دَعَا لِسُؤَالِ شَيْءٍ وَتَحْصِيلِهِ جَعَلَ بَطْنَ كَفِّهِ إِلَى السَّمَاءِ، وَاحْتَجُّوا بِهَذَا.

قوله: «كَانَ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ دُعَائِهِ...» إِلَى آخِرِهِ. هَذَا الْحَدِيثُ يُوْهِمُ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَمْ يَرْفَعْ النَّبِيُّ ﷺ إِلَّا فِي الْاسْتِسْقَاءِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، بَلْ قَدْ ثَبَتَ رَفْعُ يَدَيْهِ الْكَرِيمَتَيْنِ فِي الدُّعَاءِ، وَفِي مَوَاطِنَ غَيْرِ الْاسْتِسْقَاءِ، وَهِيَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَرَ، وَيَتَأَوَّلُ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَرْفَعْ الرِّفْعَ الْبَلِيغَ؛ بَحِثُ يُرَى بَيَاضُ إِطْيِئِهِ إِلَّا فِي الْاسْتِسْقَاءِ، أَوْ أَنَّهُ لَمْ يَرَهُ وَقَدْ رَأَاهُ غَيْرُهُ، وَالْمَثْبُتُ مُقَدَّمٌ.

(٨٩٧) قوله: «نَحْوُ دَارِ الْقَضَاءِ» سَمَّيْتُ دَارَ الْقَضَاءِ؛ لِأَنَّهَا بَاعَتْ فِي دَيْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ الَّذِي كَتَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ، وَأَوْصَى ابْنَهُ عَبْدَ اللَّهِ أَنْ يُبَاعَ فِيهِ مَالُهُ، فَإِنْ عَجَزَ مَالُهُ اسْتَعَانَ بِنَبِيِّ عَدِيِّ، ثُمَّ بِقُرَيْشٍ؛ فَبَاعَ ابْنُهُ دَارَهُ هَذِهِ لِمَعَاوِيَةَ، وَمَالَهُ بِالْغَابَةِ، وَقَضَى دَيْنَهُ، وَكَانَ ثَمَانِيَةَ وَعَشْرِينَ أَلْفًا.

(١) «مشارك الأنوار» (٢/١٢٢).

(٢) «مطالع الأنوار» (٥/١٠٦-١٠٧).

وكان يُقالُ لها: دارُ قضاءِ دينِ عُمَرَ، ثم اختَصَرُوا، وقال بعضهم: هي دارُ الإمارة، والصحيحُ ما قدَّم، كذا قال القاضي<sup>(١)</sup> أن دينَ عُمَرَ كان ثمانيةً وعشرين ألفاً، وهذا غريبٌ.

قال النَّوَوِيُّ: «بل غَلَطُ، والصحيحُ المشهورُ أنه كان ستَّةً وثمانين ألفاً أو نحوَه، كذا رَوَاه (خ) في «صحيحِه»<sup>(٢)</sup>، وكذا رَوَاه غيرُه من أهلِ الحديثِ والسَّيَرِ والتواريخ وغيرِهم»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «فَادْعُ اللَّهَ يَغِثْنَا»<sup>(٤)</sup> يُقالُ: غائِهم اللهُ إذا سقاهم يَغِثُهم، وأَرْضُ مَغِثَةٍ، وَغِثَا ياربُّ، فأما الإغاثَةُ عندَ النازِلَةِ فَمِنْ الفعلِ الثَقِيلِ؛ تَقُولُ: اللهم اغْثِنَا؛ لأنَّه من أغاث، تَقُولُ: استغْثَنِي فأغاثني.

قوله: «وَلَا قَزَعَةَ» القَزَعَةُ بفتحِ القافِ والزاي: وهي القطعةُ من السحابِ. [٩٠/ب]

قوله: «وَبَيِّنَ سَلْعٍ» (سَلْع) بفتحِ السينِ المهملة، وسكونِ اللَّامِ: جبلٌ بقربِ المدينة.

قوله: «أَمْطَرَتْ»: بالألفِ وهو الصحيحُ المختارُ، الذي عليه الأكثرُونَ أنه يُقالُ: أَمْطَرَتْ وَمَطَرَتْ لُغَتَانِ في المطرِ، وقال بعضُ أهلِ اللُّغَةِ: لا يُقالُ بالهمزِ إلا في العذابِ؛ كقوله ﴿وَأَمْطَرْنَا﴾<sup>(٥)</sup>، والأوَّلُ

(١) «إكمال المُعَلِّم» (٣/٣١٩).

(٢) «صحيح البخاري» (٣٧٠٠).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٦/١٩١).

(٤) في صحيح مسلم: «ادعِ الله يغثنا» وجزم الفعل في جواب الطلب، وهو جزم على الجواز.

(٥) عدة آيات كلها يؤكد كلام المصنف: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَأَنْظَرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الاعراف: ٨٤]، ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَابًا مِّن سِجِّيلٍ مُّنْضُودٍ﴾ [هود: ٨٢]، و﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَابًا مِّن سِجِّيلٍ﴾ [الحجر: ٧٤]، ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنْذَرِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٧]،

و[النمل: ٥٨].



المَشْهُورُ، وَلَفْظُ (أَمَطَرْتُ) يُقَالُ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، وَيُعْرَفُ بِالْقَرِينَةِ، قَالَ اللَّهُ: ﴿هَذَا عَارِضٌ مُّطَرًّا﴾<sup>(١)</sup>، وَهَذَا مِنْ أَمَطَرَ؛ لِأَنَّهُمْ ظَنُّوهُ خَيْرًا، قَالَ اللَّهُ: ﴿بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

قوله: «سَبْتًا» السَّبْتُ: الْقِطْعَةُ مِنَ الدَّهْرِ.

قوله: «اللَّهُمَّ عَلَى الْإِكَامِ وَالظَّرَابِ» (الْإِكَامُ) بِكَسْرِ الهمزة جمعُ أَكْمَةٍ، وَيُقَالُ أَيْضًا فِي الْجَمْعِ: آكَامٌ بِالْفَتْحِ وَالْمَدِّ، وَيُقَالُ: أَكَمَّ؛ بِفَتْحِ الهمزة والكافِ وَبِضَمِّهِمَا، وَهِيَ دُونَ الْجَبَلِ وَأَعْلَى مِنَ الرَّابِيَةِ، وَقِيلَ: دُونَ الرَّابِيَةِ، وَأَمَّا (الظَّرَابُ) فَبِالْظَّاءِ الْمُعْجَمَةِ، وَاحِدُهَا ظَرِبٌ بِفَتْحِ الظَّاءِ وَكَسْرِ الرَّاءِ، وَهِيَ الرُّوَابِي الصَّغَارُ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «فَسَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ: أَهْوَ الرَّجُلُ الْأَوَّلُ، قَالَ: لَا أَدْرِي» فِي رِوَايَةٍ (خ) وَغَيْرِهِ أَنَّهُ الْأَوَّلُ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «أَصَابَتِ النَّاسَ سَنَةٌ» أَي: قَحْطٌ.

قوله: «حَتَّى رَأَيْتُ الْمَدِينَةَ فِي مِثْلِ الْجَوْبَةِ» (الْجَوْبَةُ) بِفَتْحِ الْجِيمِ، وَسُكُونِ الْوَاوِ، ثُمَّ مُوَحَّدَةٌ: وَهِيَ الْفُجْوَةُ، وَمَعْنَاهُ: تَقَطَّعَ السَّحَابُ عَنِ الْمَدِينَةِ، وَصَارَ مُسْتَدِيرًا حَوْلَهَا خَالِيَةً مِنْهُ. [٩١/أ]

قوله: «وَسَأَلَ وَادِي قَنَاةَ شَهْرًا» (قَنَاةٌ) بِفَتْحِ الْقَافِ: اسْمٌ لَوَادٍ مِنَ أَوْدِيَةِ الْمَدِينَةِ، أَضَافَهُ هُنَا إِلَى نَفْسِهِ.

قوله: «بِجُودٍ» الْجُودُ: الْمَطَرُ الْكَثِيرُ.

(١) سورة الأحقاف، الآية (٢٤).

(٢) سورة الأحقاف، الآية (٢٤).

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٦/١٩٣).

(٤) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٦/١٩٣).

قوله: «قَحَطَ الْمَطَرُ» (قحط) بفتح القاف، وفتح الحاء وكسر هاء؛ أي: أمسك.

قوله: «واحمرَّ الشَّجَرُ» احمرارُ الشجرِ كنايةٌ عن يُبَسِّ ورقها.

قوله: «فَتَقَشَّعَتْ عَنِ الْمَدِينَةِ» أي: زالت.

قوله: «وَمَا تُمَطِّرُ بِالْمَدِينَةِ قَطْرَةً» (تُمَطِّرُ) مضمومة التاء، و(قطرة) منصوبة، كذا قال الشيخُ مُحْيِي الدِّينِ رَحِمَهُ اللهُ<sup>(١)</sup>.

قوله: «مِثْلُ الْإِكْلِيلِ» (الْإِكْلِيلُ): الْعِصَابَةُ، وَيُطْلَقُ عَلَى كُلِّ مُحِيطٍ بِشَيْءٍ.

قوله: «تَهَمُّهُ» ضُبِطَ بوجهين؛ الأوَّلُ: بفتح التاء وضمَّ الهاء، والثاني: بضمَّ التاء وكسر الهاء، يُقَالُ: هَمَّهُ الشَّيْءُ وَأَهَمَّهُ؛ أي: اهتمَّ له، ومنهم من يَقُولُ: هَمَّهُ أَذَاهُ، وَأَهَمَّهُ غَمُّهُ.

قوله: «كَأَنَّهُ الْمَلَأُ حِينَ تُطْوَى» (الْمَلَأُ) جمعُ مَلَأَةٍ، قال امرؤ القيس:

تَقَطَّعُ غَيْطَانًا كَأَنَّ مُتَوْنَهَا إِذَا أَظْهَرْتُ تُكْسَى مَلَأً مُنْشَرًّا<sup>(٢)</sup>

والمفردُ والجمعُ بالمدِّ وضمِّ الميم، وهي الرِيطَةُ كالمِلْحَفَةِ، ولا خِلافَ أنه ممدودٌ في المفردِ والجمعِ، وفي كتابِ القاضي و«المطالع» أنه مقصورٌ، وهو غَلَطٌ من ناسخٍ، فإن كان كذلك في الأصلِ فهو خطأ<sup>(٣)</sup>. [٩١/ب]

(٨٩٩) قوله: «وَيَقُولُ إِذَا رَأَى الْمَطَرَ: رَحْمَةً» أي: هذا رحمةٌ، كذا قال النووي<sup>(٤)</sup>، فعلى هذا يَكُونُ مرفوعاً مُتَوْنًا.

(١) «شرح مسلم» للنووي (٦/١٩٤).

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرؤ القيس، كما قال المصنف، «ديوان امرئ القيس» (ص ٩٥).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٦/١٩٥).

(٤) «شرح مسلم» (٦/١٩٣).

قوله: «قَالَتْ: وَإِذَا تَخَيَّلَتِ السَّمَاءُ تَغَيَّرَ لَوْنُهُ» (تَخَيَّلَتْ) من المَخِيلَةِ بفتح الميم، وهي سحابة فيها رعدٌ وبرقٌ يُخَيَّلُ أنها ماطرةٌ.  
قوله: «لَهَوَاتِهِ» اللهوات جمعٌ لَهَاةٍ، وهي اللحمَةُ الْمُعَلَّقَةُ في أقصى الحَنَكِ.

(٩٠٠) قوله: «نُصِرْتُ بِالصَّبَا، وَأُهْلِكْتُ عَادًا بِالدُّبُورِ» نُصِرَ بها عليه السلام يومَ الأحزاب، قال مجاهدٌ في قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا﴾<sup>(١)</sup>: «هي الصَّبَا كَفَأَتْ قُدُورُهُمْ، وَنَزَعَتْ فَسَاطِيطَهُمْ؛ حَتَّى أَطْعَمَتْهُمْ»<sup>(٢)</sup>، وهي بفتح الصادِ مقصورةٌ، وهي الرِّيحُ الشَّرْقِيَّةُ، وَالدُّبُورُ بفتح الدَّالِ، وهي الرِّيحُ الْغَرْبِيَّةُ.

(٩٠١) قوله: «فَاطَالَ الْقِيَامَ جِدًّا جِدًّا» هو بِكسر الجيمِ منصوبٌ على المصدرِ؛ أي: جَدَّ جِدًّا.  
قوله: «إِنْ مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرَ مِنَ اللَّهِ» (إِنْ) بكسرِ الهمزة، وسكونِ النونِ؛ أي: ما مِنْ أَحَدٍ.

قوله: «حَتَّى لَقَدْ رَأَيْتَنِي أُرِيدُ أَنْ أَخْذَ قِطْفًا» قال ابنُ قُتَيْبَةَ: «الْقِطْفُ: الْعُنْقُودُ، وَالْمُحَدِّثُونَ أَوْ أَكْثَرُهُمْ يَرَوْنَهُ»<sup>(٣)</sup> بفتح القافِ، والقياسُ أَنْ يُكْسَرَ؛ لَأَنَّهُ اسْمٌ مَا قُطِفَ، وَأما الْقِطْفُ فهو مصدرٌ قُطِفَ؛ مثْلُ: الذَّبْحِ وَالذَّبْحُ؛ فَالذَّبْحُ مصدرٌ ذُبَحْتُ، وَالذَّبْحُ الْمَذْبُوحُ، وما أشبه هذا»<sup>(٤)</sup>.  
قوله: «جَعَلْتُ أَقْدَمُ» (أَقْدَمُ) بضمِّ الهمزة، وفتحِ القافِ، وكسرِ الدَّالِ الْمَشْدُودَةِ؛ ومعناه: أَقْدَمُ نَفْسِي أَوْ رِجْلِي، وكذا صَرَّحَ الْقَاضِي<sup>(٥)</sup>

(١) سورة فصلت، الآية (١٦).

(٢) رواه الطبري (١٩/٢٨-٢٩)، وابن أبي حاتم (٩/٣١١٧).

(٣) في «م»: يرويه. والمثبت من الأصل.

(٤) «غريب الحديث لابن قتيبة» (١/٢٧٦).

(٥) «مشارك الأنوار» (٢/١٧٤).

بضبطه، وصاحب [٩٢/أ] «المطالع»<sup>(١)</sup>، وضبطه بعضهم (أقدم) بفتح الهمزة، وإسكان القاف، وضم الدال، وهو من الإقدام، وقد ذكره ابن قُزُوق<sup>(٢)</sup>، وكلاهما صحيح<sup>(٣)</sup>.

قوله: «وَرَأَيْتُ فِيهَا ابْنَ لُحَيٍّ» عمرو بن لُحَيٍّ بضم اللام، وفتح الحاء المهملة، وتشديد الياء، وفي هذا دليل على أن جهنم مخلوقة موجودة، وأن بعض الناس معذب في نفس جهنم، عافانا الله منها. قوله: «فَبَعَثَ مُنَادِيًا: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ» جامعة: منصوب على الحال.

قوله: «حَدَّثَنِي مَنْ أَصَدَّقُ، حَسْبَتْهُ يُرِيدُ عَائِشَةَ»، وفي بعض الروايات: «مَنْ أَصَدَّقُ حَدِيثَهُ، يُرِيدُ عَائِشَةَ» وهذا اللفظ والذي في الأصل مُتَغَايِرٌ، والذي في الأصل هو رواية الجمهور، وله حكم المُرْسَلِ، إذا قلنا بمذهب الجمهور أن قوله: «أَخْبَرَنِي الثَّقَةُ» ليس بحُجَّةٍ<sup>(٤)</sup>.

قوله: (٩٠٤) «كُلُّ شَيْءٍ تُولَجُونَهُ» أي: تَدْخُلُونَهُ مِنْ جَنَّةٍ، وَنَارٍ، وَقَبْرِ<sup>(٥)</sup> وَمَحْشَرٍ، وَغَيْرِهَا.

قوله: «تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ» (خشاش) مثلث الخاء، والفتح أشهر، وهي هوائها وحشراتُها.

قال القاضي: «وفي هذا الحديثِ المؤاخَذَةُ بالصغيرة»، قال: «وليس فيه أنها عُدِّبَتْ عليها بالنار».

قال: «وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا كَانَتْ كَافِرَةً فَزِيدَ فِي عَذَابِهَا بِذَلِكَ»<sup>(٦)</sup>، هذا كلامه.

(١) «مطالع الأنوار» (٣١٨/٥).

(٢) «مطالع الأنوار» (٣١٨/٥).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم» (٢٠٣/٦).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم» (٢٠٥/٦).

(٥) قوله: وقبر. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٦) «إكمال المعلم» (٣/٣٤٣-٣٤٤).

قال النَّوَوِيُّ: «وليس بصواب، بل الصوابُ المَصْرَحُ<sup>(١)</sup> به في الحديث أنها عُدَّتْ بسببِ الهَرَّةِ، وهو كبيرة؛ لأنها ربطَتْها، وأَصْرَتْ على ذلك حتَّى ماتت، والإصرارُ على الصغيرة يَجْعَلُهَا كبيرةً».

ثم قال: «وليس في الحديث ما يَقْتَضِي كَفَرَ هذه المرأة»<sup>(٢)</sup> انتهى. بل كانت [٩٢/ب] كافرةً كما قاله القاضي.

قال شيخنا متع الله بحياته: «قال بعض أصحابي ومَن قرأت عليه فيما قرأته عليه: رَوَى أبو نعيم<sup>(٣)</sup> في «تاريخ أصبهان»<sup>(٤)</sup> والبيهقي في «البعث والنشور»<sup>(٥)</sup> أنها كانت كافرةً، من طريق عائشة».

قوله: «يَجْرُ قُصْبُهُ» القُصْبُ بضم القاف، وسكون الصاد المهملة: الأمعاء. قوله: «وَقَدْ آضَتِ الشَّمْسُ» (آضت) بهمزة مفتوحة ممدودة، ومعناه: رجعت إلى حالها الأول قبل الكسوف.

قوله: «صَاحِبَ المِخْجَنِ» (المِخْجَنُ) بكسر الميم: عَصَى مُعَقَّفَةُ الطَّرَفِ. (٩٠٥) قوله: «حَتَّى تَجَلَّأَنِي العُشْيُ» (العُشْيُ) بفتح الغين المعجمة، وإسكان الشين المعجمة أيضاً، ويُقَالُ بكسر الشين، وتشديد الياء وهما بمعنى العِشَاوَةِ، وهو معروفٌ يَحْصُلُ بطولِ القِيَامِ في الحرِّ، وفي غير ذلك مِنَ الأحوال.

(١) في «م»: ما صرح. والمثبت من الأصل.

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٦/٢٠٧-٢٠٨).

(٣) قوله: في. ليس في م. والمثبت من الأصل.

(٤) «تاريخ أصبهان» (٢/١٥٤) وفيه أن عائشة قالت: «يا أبا هريرة، أتدري من كانت المرأة؟ قال:

لا، فقالت: كانت كافرة، إن المؤمن أكرم على الله عز وجل من أن يعذبه في هرة».

(٥) في «البعث والنشور» (ص ١٤٧) وليس فيه أن المرأة كانت كافرة.

وفيه أن الغشي لا<sup>(١)</sup> يَنْقُضُ الوضوءَ ما دام العقلُ ثابتًا.

قوله: «عَنْ عُرْوَةَ: لَا تَقُلْ كَسَفَتِ الشَّمْسُ، وَلَكِنْ قُلْ خَسَفَتِ الشَّمْسُ» هذا قولٌ لعروة انفردَ به، والمشهورُ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ والقمرُ بفتح الكافِ، وكُسِفَا بضمِّها، وانكسفا، وخَسَفَا، وخُسِفَا وانخَسَفَا بمعنًى، وقيل: كَسَفَتِ الشَّمْسُ بالكافِ، وخَسَفَ القمرُ بالخاءِ، وحكى القاضي عكسه عن بعضِ أهل اللُّغَةِ<sup>(٢)</sup>، وقد نقل صاحبُ «المطالع» هذا القولَ عن عُرْوَةَ، وعزَّاه لهذا الكتابِ، ثم قال: «والقرآنُ يَرُدُّ هذا»<sup>(٣)</sup>.

(٩٠٧) قوله: «ثُمَّ رَأَيْتَاكَ تَكْعُكَعْتَ» أي: توقَّفتَ وأحجَمْتَ. [٩٣/أ]



(١) في م: أن لا. والمثبت من الأصل.

(٢) «إكمال المُعَلِّم» (٣/٣٢٩).

(٣) «مطالع الأنوار» (٢/٤٧٦).

# كتاب الجنائز





## كتاب الجنائز

(٩١٦) قوله: «حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ جَمِيعًا بِهَذَا الْإِسْنَادِ» معناه عن عُمارة بن عَزِيَّة الذي سبق في الإسناد الأول.

(٩١٨) قوله: «عَنِ ابْنِ سَفِينَةَ» سفينة له أولاد: عمر، وإبراهيم، وعبد الرحمن، لم يرو عنه غير عمر.

قوله: «اللَّهُمَّ أَجْرُنِي» (أجرني) بالقصر والمد، قال القاضي: «حكاهما صاحب «الأفعال»<sup>(١)</sup>. وحكاهما ابن قُرْقُول ولم يعزهما، وقال الأصمعي وأكثر أهل اللغة: «لا يمد»<sup>(٢)</sup>.

ومعنى «أجره الله» أعطاه أجره وجزاء صبره.

قوله: «وَأَخْلَفَ لِي خَيْرًا مِنْهَا» (أخلف) بقطع الهمزة وكسر اللام<sup>(٣)</sup>، قال أهل اللغة: يُقَالُ لِمَنْ ذَهَبَ لَهُ مَالٌ أَوْ وَلَدٌ أَوْ قَرِيبٌ يُتَوَقَّعُ حَصُولُ مِثْلِهِ: أَخْلَفَ اللَّهُ عَلَيْكَ؛ أَي: رَدَّ عَلَيْكَ مِثْلَهُ، فَإِنْ ذَهَبَ لَهُ مَا لَا يُتَوَقَّعُ لَهُ مِثْلُهُ؛ كَوَالِدٍ أَوْ عَمٍّ، فَيُقَالُ: خَلَفَ اللَّهُ عَلَيْكَ، بغير ألف؛ أَي: كَانَ اللَّهُ تَعَالَى خَلِيفَةً عَلَيْكَ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «ثُمَّ عَزَمَ اللَّهُ لِي» أي: خَلَقَ فِيَّ عَزَمًا.

(٩٢٠) قوله: «وَقَدْ شَقَّ بَصْرُهُ» (شَقَّ) بفتح الشين، و(بصره) بالرفع، وهو فاعل (شَقَّ)، كذا ضبط، وضبطه بعضهم (بصره) بالنصب، قال النووي: «وهو صحيح أيضًا، والشين مفتوحة بلا خلاف»<sup>(٥)</sup>.

(١) «إكمال المعلم» (٣/٣٥٨-٣٥٩).

(٢) «مطالع الأنوار» (١/٢٠٢).

(٣) قوله: وكسر اللام. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٤) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (٦/٢٢٠-٢٢١).

(٥) «شرح النووي» (٦/٢٢٢).

قوله: «فِي الْغَابِرِينَ» أي: الباقيين. [٩٣/ب]

(٩٢١) قوله: «إِذَا مَاتَ شَخْصٌ بَصْرُهُ» (شخص) بفتح الخاء؛ أي: ارتفع، ولم يرتد.

(٩٢٢) قوله: «قُلْتُ: غَرِيبٌ وَفِي أَرْضٍ غُرْبَةٍ» معناه: أنه من أهل مكة، ومات بالمدينة.

قوله: «إِذْ أَقْبَلَتِ امْرَأَةٌ مِنَ الصَّعِيدِ» المراد بالصعيد هنا عوالي المدينة، وأصل الصعيد ما كان على وجه الأرض.

(٩٢٣) قوله: «أَنَّ صَبِيًّا لَهَا أَوْ ابْنًا لَهَا» هذا الابن اسمه علي بن أبي العاص بن الربيع العبشمي سبط رسول الله ﷺ.

قال شيخنا متع الله بحياته: «كذا سمَّاه بعض مشايخي فيما قرأته عليه بالقاهرة، وعزا ذلك للحافظ أبي محمد الدِّمِيَّاطِيَّ».

(٩٢٤) قوله: «وَجَدَهُ فِي غَشِيَّةٍ» (غشيّة) بفتح الغين المعجمة، وكسر الشين المعجمة أيضًا، وتشديد الياء، قال القاضي: «كذا رواية الأكثرين»، قال: «وَضَبَطَهُ بَعْضُهُمْ بِأَسْكَانِ الشَّيْنِ، وَتَخْفِيفِ الْيَاءِ، وَفِي رِوَايَةِ (خ): (غَاشِيَةٍ)، وَكُلُّهُ صَحِيحٌ، وَفِيهِ قَوْلَانِ؛ أَحَدُهُمَا: مَنْ يَغْشَاهُ مِنْ أَهْلِهِ، وَالثَّانِي: مَا يَغْشَاهُ مِنْ كَرِبِ الْمَوْتِ»<sup>(١)</sup>.

(٩٢٧) قوله: «فَقَامَ بِحِيَالِهِ» أي: حِذَاءَهُ وَعِنْدَهُ.

قوله: «مَنْ يُبْكِي عَلَيْهِ» (مَنْ) هنا يعني الذي؛ ولهذا ثَبَّتَ الْيَاءُ فِي (يُبْكِي)، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ شَرْطِيَّةً عَلَى لُغَةٍ وَتَثْبُتَ الْيَاءُ، وَلَهُ<sup>(٣)</sup> نِظَائِرُ.

(١) تحرف في «م» إلى: تزيد. والمثبت من الأصل.

(٢) «إكمال المعلم» (٣/٣٦٥-٣٦٦).

(٣) في «م»: ولها. والمثبت من الأصل.

قوله: «فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِمُوسَى بْنِ طَلْحَةَ» القائل: (فذكرت ذلك) هو عبدُ الملكِ بنُ عُميرٍ.

قوله: «أَمَّا عَلِمْتُ أَنَّ الْمُعَوَّلَ عَلَيْهِ يُعَذَّبُ» عَوَّلَ عَلَيْهِ، وَأَعَوَّلَ لُغَتَانِ، [٩٤/أ] وهو الْبُكَاءُ بِصَوْتٍ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا يُقَالُ أَعَوَّلَ، وَالْحَدِيثُ رَأْدٌ عَلَيْهِ.

(٩٢٨) قوله: «فَأَرْسَلَهَا عَبْدُ اللَّهِ مُرْسَلَةً» معنى (فأرسلها مرسلة) أَنْ ابْنَ عَمْرٍ أُلْطِقَ فِي رِوَايَتِهِ تَعْذِيبَ الْمَيِّتِ بِبُكَاءِ الْحَيِّ، وَلَمْ يُقَيِّدْهُ بِيَهُودِيٍّ، كَمَا قَيَّدَتْهُ عَائِشَةُ، وَلَا تَوْصِيَةً، كَمَا قَيَّدَهُ آخَرُونَ، وَلَا قَالَ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ، كَمَا رَوَاهُ أَبُوهُ <sup>(١)</sup> عَمْرٌ.

قوله: «فَقَالَتْ <sup>(٢)</sup> وَهَلْ...» إِلَى آخِرِهِ. (وَهَلْ) بَفَتْحِ الْهَاءِ وَكُسْرِهَا؛ أَي: غَلِطَ وَنَسِيَ.

(٩٣٥) قوله: «صَائِرِ الْبَابِ - شَقُّ الْبَابِ» كَذَا هُوَ فِي (خ م)، وَ(شَقُّ الْبَابِ) تَفْسِيرٌ لِلصَّائِرِ، وَهُوَ بَفَتْحِ الشَّيْنِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يُقَالُ: صَائِرٌ، وَإِنَّمَا يُقَالُ: صَيْرٌ، بِكُسْرِ الصَّادِ، وَإِسْكَانِ الْمَشَاءِ تَحْتَ. قوله: «مِنْ الْعَنَاءِ» (العناء) بِالْمَدِّ الْمَشَقَّةُ وَالتَّعَبُ.

قوله: «مِنْ الْعَيِّ» (العي) بِكُسْرِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ، وَهُوَ بِمَعْنَى الْعَنَاءِ السَّابِقِ.

(٩٣٦) قوله: «فَمَا وَفَتْ مِنَّا امْرَأَةً إِلَّا خَمْسٌ» مَعْنَاهُ لَمْ يَفِ مِمَّنْ بَايَعَ مَعَ أُمِّ عَطِيَّةٍ فِي الْوَقْتِ الَّتِي بَايَعَتْ فِيهِ مِنَ النِّسْوَةِ إِلَّا خَمْسٌ، لَا أَنَّهُ لَمْ تَتْرُكِ النِّيَاحَةَ مِنَ الْمُسْلِمَاتِ غَيْرِ خَمْسٍ.

(١) فِي «م»: أَبُو. وَالْمَثْبُتُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٢) فِي «م»: فَقَالَ. وَالْمَثْبُتُ مِنْ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ».

قوله: «إِلَّا آلَ فُلَانٍ» محمولٌ على الترخيصِ لَأَمِّ عَطِيَّةَ فِي آلِ فُلَانٍ خَاصَّةً كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَلَا تَحِلُّ النِّيَاحَةُ لغيرِهَا، وَلَا لَهَا فِي غيرِ آلِ فُلَانٍ، كَمَا هُوَ صَرِيحٌ فِي الْحَدِيثِ، وَلِلشَّارِعِ أَنْ يَخُصَّ مِنَ الْعُمُومِ مَا شَاءَ. قَالَ النَّوَوِيُّ: «فَهَذَا صَوَابُ الْحُكْمِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ»، قَالَ: «وَاسْتَشْكَلَ [٩٤/ب] الْقَاضِي هَذَا الْحَدِيثَ، وَكَذَا بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ، وَقَالُوا فِيهِ أَقْوَالًا عَجِيبَةً، وَمَقْصُودِي التَّحْذِيرُ مِنَ الْإِغْتِرَارِ بِهَا»<sup>(١)</sup> انْتَهَى.

(٩٣٩) قوله: «وَنَحْنُ نَغْسِلُ ابْنَتَهُ» هَذِهِ الْإِبْنَةُ زَيْنَبُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، كَذَا قَالَ الْجَمْهُورُ.

قَالَ الْقَاضِي: «قَالَ بَعْضُ أَهْلِ السِّيَرِ إِنَّهَا أُمُّ كُلْثُومٍ، وَالصَّوَابُ زَيْنَبُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ (م) فِي رَوَايَتِهِ الَّتِي بَعْدَ هَذِهِ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «فَالْقَلَى إِلَيْنَا حَقُّوهُ» (الْحَقُّوْ) بِكَسْرِ الْحَاءِ وَفَتْحِهَا لُغْتَانِ؛ يَعْنِي: إِزَارَهُ، وَأَصْلُ الْحَقُّوْ مَعْقِدُ الْإِزَارِ.

(٩٤٠) قوله: «إِلَّا نَمِرَةً» النَّمِرَةُ الْكِسَاءُ.

قوله: «وَمِنَّا مَنْ أَيْنَعَتْ لَهُ ثَمَرَتُهُ فَهُوَ يَهْدِيهَا» (أَيْنَعَتْ) أَي: أَدْرَكَتْ وَنَضَجَتْ، وَ(يَهْدِيهَا) بَفَتْحِ أَوَّلِهِ وَتَضَمُّ الدَّالِّ وَتُكْسَرُ؛ أَي: يَجْنِيهَا.

(٩٤١) قوله: «سَحُولِيَّةٌ» السَّحُولِيَّةُ بَفَتْحِ السِّينِ وَضَمِّهَا، وَالْأَوَّلُ الْمَعْرُوفُ، وَهُوَ رَوَايَةُ الْأَكْثَرِينَ، قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ وَغَيْرُهُ: «هِيَ ثِيَابٌ بَيَضٌ»<sup>(٣)</sup>، وَقَالَ آخَرُونَ: مَنْسُوبَةٌ إِلَى سَحُولِ قَرْيَةٍ بِالْيَمَنِ، وَبِالضَّمِّ ثِيَابٌ بَيَضٌ، وَقِيلَ: إِنَّ الْقَرْيَةَ أَيْضًا بِالضَّمِّ<sup>(٤)</sup>.

(١) «شرح صحيح مسلم» (٦/٢٣٨).

(٢) «إكمال المعلم» (٣/٣٨٨)، وانظر: «شرح صحيح مسلم» (٧/٣).

(٣) ينظر «تفسير غريب ما في الصحيحين» للحميدي (١/٥٢٧)، و«إكمال المعلم» (٣/٣٩٣).

(٤) ينظر «تهذيب اللغة» (٤/٣٠٥)، و«شرح صحيح مسلم» (٧/٨).

قوله: «مِنْ كُرْسُفٍ» الكرسفُ القطنُ.

قوله: [وَكُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ] <sup>(١)</sup> هذا الحديثُ يتضمَّنُ أن القميصَ الذي غُسِّلَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ نُزِعَ عَنْهُ عِنْدَ [٩٥/أ] تَكْفِينِهِ، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَأَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي فِي (د) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ؛ الْحُلَّةُ ثَوْبَانِ، وَقَمِيصُهُ الَّذِي تُوفِّيَ فِيهِ» <sup>(٢)</sup>، فَضَعِيفٌ؛ لِأَن يَزِيدَ بْنَ أَبِي زِيَادٍ أَحَدُ رَوَاتِهِ مُجْمَعٌ عَلَى ضَعْفِهِ <sup>(٣)</sup>، وَقَدْ خَالَفَ رَوَايَةَ الثَّقَاتِ.

قوله: «فِي حُلَّةٍ يَمَنِيَّةٍ» ضَبَطُ هَذِهِ اللَّفْظَةِ فِي (م) عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ: أَحَدُهَا: يَمَنِيَّةٌ مَنَسُوبَةٌ إِلَى الْيَمَنِ، وَالثَّانِي: يَمَانِيَّةٌ نَسَبَةٌ أَيْضًا إِلَى الْيَمَنِ، وَالثَّلَاثُ: يُمْنَةٌ بضمَّ الْيَاءِ وَسكونِ الْمِيمِ، وَهُوَ أَشْهُرُ.

قال القاضي: «وعلى هذا هي مضافة (حُلَّةٌ يُمْنَةٌ)، قال الخليل: وهي ضربٌ من بُرودِ الْيَمَنِ» <sup>(٤)</sup>.

(٩٤٣) قوله: «حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهِ» (يُصَلَّى) بفتح اللَّامِ، ضَبَطَهُ النَّوَوِيُّ <sup>(٥)</sup>.

قوله: «كَفَّنَهُ» ضَبَطَ بِوَجْهَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: بفتح الْفَاءِ، وَالثَّانِي: بِسكونِهَا، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ، وَرَجَّحَ الْقَاضِي الْفَتْحَ، بَلْ صَوَّبَهُ <sup>(٦)</sup>.

(٩٤٥) قوله: «حَتَّى يُفْرَغَ مِنْهَا» ضَبَطُ (يُفْرَغُ) بضمَّ الْيَاءِ وَفَتْحِ الرَّاءِ، وَعَكْسُهُ، وَالْأَوَّلُ أَحْسَنُ وَأَعْمُّ.

(١) موضعه بياض في م. والمثبت هو مفهوم صنيع المؤلف من وضع علامة التخرير عليه.

(٢) «سنن أبي داود» (ح: ٣١٥٣).

(٣) ينظر «تهذيب الكمال» (٣٢/١٣٥).

(٤) «إكمال المعلم» (٣/٣٩٥).

(٥) «شرح مسلم» (٧/١١).

(٦) «مشارك الأنوار» (١/٣٤٦).

قوله: «عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ قَالَ: حَدَّثَنِي رَجُلٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ...» إلى آخره. قولُ الزُّهري: (حدثني رجلٌ)، ولم يسمَّ واحداً منهم، يَدْخُلُ في بابِ المقطوعِ عندَ الحاكمِ وغيره.

وهذا الحديثُ قد أخرجَه (م) متصلاً من غير وجه؛ فأخرجَه من حديثِ يونسَ بنِ يزيدَ عن الزُّهريِّ عن الأعرجِ، ومن حديثِ معمرِ بنِ راشدٍ عن الزُّهريِّ عن سعيدِ بنِ المسيَّبِ، كلاهما عن أبي هريرةَ عن النبي ﷺ، [٩٥/ب] ثمَّ أَرَدَها بحديثٍ عُقِيلٍ.

وهذا الاختلافُ الذي وَقَعَ على الزُّهريِّ في إسنادِ هذا الحديثِ لا يُوَثِّرُ في صحَّتِهِ، فإنَّ الحديثَ قد يَكُونُ عندَ الرَّاوي له عن جماعةٍ من شيوخه؛ فيحدِّثُ به تارةً عن بعضهم، وتارةً عن جميعهم، وتارةً يبيهم أسماءهم، وربما أرسله تارةً على حسبِ نشاطه، كما أشار إليه (م) في مقدِّمة كتابه، ومع ذلك فلا يَكُونُ اعتيلاً لا يَقْدَحُ في صحَّةِ الحديثِ، وإنما أخرجَ (م) طريقَ عُقِيلِ الذي قدَّمناه؛ ليحقِّقَ به أن الزُّهريَّ يرويه عن غير واحدٍ من أصحابِ أبي هريرة.

وقد نبَّه (خ) في «صحيحه» على أنَّ الزُّبيديَّ قد رَوَى هذا الحديثَ عن الزُّهريِّ، فجمَعَ فيه بينَ الأعرجِ وسعيدِ بنِ المسيَّبِ، وهذا يُؤيِّدُ ما ذكرناه، وبالله التوفيقُ، بعضُ كلامِ الرَّشيدِ<sup>(١)</sup>.

قوله: «أَكْثَرَ عَلَيْنَا أَبُو هُرَيْرَةَ» معناه أنه خاف لكثرةِ رواياته أنه اشتبهَ عليه الأمرُ في ذلك، واختلطَ عليه حديثٌ بحديثٍ، لا أنه نسبَه إلى روايةٍ ما لم يَسْمَعْ؛ لأنَّ مرتبتهما أجلُّ من ذلك.

(١) «غرر الفوائد المجموعة» (ص ٢١٣-٢١٤).

(٩٤٧) قوله: «قَالَ: فَحَدَّثْتُ بِهِ» القائل هو سلامُ بنُ أبي مُطِيعٍ، قاله الدِّمَاطِيُّ، وقبله الشيخُ محيي الدينِ رحمَهُما اللهُ تعالى<sup>(١)</sup>.

(٩٤٩) قوله: «فَأَنْتَنِي عَلَيْهَا خَيْرٌ» في بعضِ النسخِ (خيرًا وشرًّا) بالنصبِ فيهما، وهو منصوبٌ بإسقاطِ الجارِّ؛ أي: بخيرٍ وبشرٍّ، قاله النوويُّ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «قَالَ عُمَرُ: فَدَى لَكَ» (فَدَى) بفتحِ الفاءِ معِ القصرِ، وكسرِها معِ المدِّ.

قوله: «وَمَنْ أَتَيْنْتُمْ عَلَيْهِ شَرًّا، وَجَبَتْ لَهُ النَّارُ» إن قيل كيف مُكِّنُوا [٩٦/أ] من الشَّاءِ بالشرِّ، معَ الحديثِ الصحيحِ الذي فيه النهيُّ عن سبِّ الأمواتِ؟

فالجوابُ: أنَّ النهيَّ عن سبِّ الأمواتِ هو في غيرِ المُنافِقِ وسائرِ الكُفَّارِ، وفي غيرِ المُظَاهِرِ بالفِسْقِ أو بالبدعةِ، فأما هؤلاء فلا يَحْرُمُ ذِكْرُهُم بالشرِّ للتحذيرِ من طريقهم، وهذا الحديثُ<sup>(٣)</sup> محمولٌ على أن الذي أَتَنُوا عليه شرًّا كان مشهورًا بنفاقٍ أو نحوه<sup>(٤)</sup> مما ذُكِرَ.

(٩٥٠) قوله: «وَالْعَبْدُ الْفَاجِرُ تَسْتَرِيحُ مِنْهُ الْعِبَادُ وَالْبِلَادُ وَالشَّجَرُ وَالِدَوَابُّ» استراحةُ البلادِ والشجرِ؛ لأنها تُمنَعُ القطرَ بمعصيته، قاله الداوديُّ وغيره، وقال الباجيُّ: «لأنه يَمْنَعُهَا حَقَّهَا مِنَ الشُّرْبِ»<sup>(٥)</sup>.

(١) «شرح صحيح مسلم» (١٨/٧)، وقبلهما القاضي في «إكمال المُعَلِّم» (٣/٤٠٧).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (١٩/٧).

(٣) قوله: الحديث. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٤) قوله: أو نحوه. في «م»: ونحوه. والمثبت من الأصل.

(٥) «المنتقى شرح الموطأ» (٣٤/٢).

قوله: «عَنْ ابْنِ لَكْعَبِ بْنِ مَالِكٍ» ابْنُ كَعْبِ الْمُبْهَمِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ هُوَ مَعْبُدُ بْنُ كَعْبٍ، يَبْنِ ذَلِكَ الْإِمَامُ مَالِكٌ فِي رَوَايَتِهِ لِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو الدَّيْلِيِّ، وَأَخْرَجَهُ (م) هُنَا عَنْ قُتَيْبَةَ عَنْ مَالِكٍ كَذَلِكَ. وَبَنُو كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ سِتَّةٌ: عُبَيْدُ اللَّهِ (خ م د س)، وَعَبْدُ اللَّهِ (خ م د س ق)، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ (ع)، وَفَضَالَةُ، وَوَهْبٌ، وَمَعْبُدُ (خ م س ق)، حَكَى ذَلِكَ أَبُو زُرْعَةَ الدَّمَشَقِيُّ عَنْ ابْنِ حَنْبَلٍ، فَمِنْهُمْ أَرْبَعَةٌ اتَّفَقَا عَلَى الْإِخْرَاجِ لَهُمْ فِي الصَّحِيحَيْنِ؛ وَهُمْ: عُبَيْدُ اللَّهِ، وَعَبْدُ اللَّهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَمَعْبُدُ. وَأَمَّا: وَهْبٌ، وَفَضَالَةُ فَلَمْ يُخَرِّجَا لِهَما شَيْئًا فِي الصَّحِيحَيْنِ، قَالَ الرَّشِيدُ: «وَلَمْ أَقِفْ عَلَى ذِكْرِهِمَا فِي غَيْرِ «تَارِيخِ أَبِي زُرْعَةَ»، وَقَوْلُهُ فِي وَهْبٍ وَفَضَالَةَ فَصَحِيحٌ»<sup>(١)</sup>.

قوله: «عَنْ سَلِيمِ بْنِ حَيَّانَ» (سَلِيمٌ) بَفَتْحِ السِّينِ وَكسْرِ اللَّامِ، وَلَيْسَ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَ«الْمَوْطَأُ»، بَلْ وَلَا فِي السَّنَنِ الْأَرْبَعَةِ بَفَتْحِ السِّينِ رَاوٍ غَيْرَهُ. [٩٦/ب]

قوله: «صَلَّى عَلَى أَصْحَمَةَ النَّجَاشِيِّ» (أَصْحَمَةُ) بَفَتْحِ الهمزة وَسُكُونِ الصَّادِ وَفَتْحِ الحَاءِ الْمَهْمَلَتَيْنِ، وَهَذَا الصَّوَابُ، وَوَقَعَ فِي «مُسْنَدِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ» فِي هَذَا الْحَدِيثِ تَسْمِيَتُهُ (صَحْمَةُ) بَفَتْحِ الصَّادِ وَسُكُونِ الحَاءِ بِغَيْرِ هَمْزَةٍ، وَقَالَ: «هَكَذَا قَالَ لَنَا يَزِيدُ، وَإِنَّمَا هُوَ (صَمْحَةُ)» يَعْنِي: بِتَقْدِيمِ الْمِيمِ، وَهَذَا شَاذٌّ.

وَمَعْنَاهُ عَلَى مَا قَالَهُ ابْنُ قُتَيْبَةَ وَغَيْرُهُ بِالْعَرَبِيَّةِ عَطِيَّةٌ<sup>(٢)</sup>. وَنَقَلَ بَعْضُ شَيْوَخِي أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَهُ بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ، قَالَ: وَقَالَ مُقَاتِلٌ فِي «نَوَادِرِهِ»: اسْمُهُ مَكْحُولُ بْنُ صِصِهْ، وَقَدْ ذَكَرَ النَّوَوِيُّ فِي اسْمِهِ أَقْوَالَ:

(١) «غَرَرُ الْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةِ» (ص ٢٧٢).

(٢) انْظُرْ: «شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمَ لِلنَّوَوِيِّ» (٧/٢٢-٢٣).



منه: سُلَيْمٌ بَضْمُ السَّيْنِ، قال: وكذا حكى هذا القول عن (خ)، قال: «وقيل اسمه حازمٌ»، انتهى كلامُ النوويِّ في «مبهماتِه»، فاجتمعَ لنا في اسمه سبعةُ أقوالٍ.

(٩٥٦) قوله: «أَنَّ امْرَأَةً سَوْدَاءَ كَانَتْ تَقُمُّ الْمَسْجِدَ» هذه المرأة هي أمٌ مُحَجَّجٍ، كذا قاله ابنُ بُريدةَ عن أبيه، كما ساقَه عبدُ الغنيِّ إليه<sup>(١)</sup>، وكذا قاله غيرُ عبدِ الغنيِّ.

(٩٥٧) قوله: «كَانَ زَيْدٌ يُكَبِّرُ» (زيد) هذا هو ابنُ أرقمَ، كذا جاء مُبَيَّنًا في «أبي داود»<sup>(٢)</sup>. انتهى، وعزاه<sup>(٣)</sup> بعضهم للنسائي<sup>(٤)</sup>، وكذا رأيته في الصغير.

قوله: «فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكَبِّرُهَا» وهذا الحديثُ منسوخٌ؛ دَلَّ الإجماعُ على نسجه، وقد نقلَ ابنُ عبدِ البرِّ<sup>(٥)</sup> وغيرُه الإجماعَ على أنه لا يُكَبِّرُ اليومَ إلا أربَعًا، وهذا دليلٌ على أنهم أجمعُوا بعدَ زيدِ بنِ أرقمَ، والأصحُّ أن الإجماعَ بعدَ الخلافِ يصحُّ<sup>(٦)</sup>.

(٩٥٨) قوله: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْجِنَازَةَ فَقُومُوا لَهَا» قال مالكٌ وأبو حنيفةٌ والشافعيُّ: «القيامُ للجِنَازَةِ منسوخٌ»، وقال أحمدٌ وإسحاقُ، وابنُ حبيبٍ وابنُ الماجشونِ [٩٧/أ] المالكيان: «هو مُخَيَّرٌ»، هذا كلامُ القاضي<sup>(٧)</sup>.

(١) «الغوامض والمبهمات» (ص ١٨٩).

(٢) «سنن أبي داود» (ح: ٣١٩٧).

(٣) من هنا لنهاية الكلام ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٤) «سنن النسائي» [١٩٨٢].

(٥) «الاستذكار» (٨/ ٢٣٩).

(٦) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧/ ٢٦).

(٧) «إكمال المُعَلِّم» (٣/ ٤٢٢).

قال الشيخ محيي الدين: «إن المشهور من مذهبنَا أن القيام ليس مُستحبًّا»، وقال: «هو منسوخٌ بحديث عليٍّ، واختار المُتوليُّ من أصحابِنَا استحبابه، وهذا هو المختارُ»، وكذا أجازهُ الشيخُ محيي الدين في «شرح المَهْذَبِ»، وأما في «الرَّوْضَةِ» فقال: «إن المنصوصَ الذي قال به الأكثرونَ أَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ القيامُ للميتِ، نصُّ الأكثرينَ على كراهته، وانفردَ صاحبُ «التَّمَمَةِ» باستحبابه»<sup>(١)</sup>.

وقال في «شرح مسلم» بعدَ اختيارِ استحبابِ القيامِ: «فَيَكُونُ الأمرُ للندبِ والعودُ بيانًا للجوازِ، وَلَا يَصِحُّ دعوى النسخِ في مثلِ هذا؛ لأنَّ النسخَ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا تَعَذَّرَ الجَمْعُ بَيْنَ الأحاديثِ، وَلَمْ يَتَعَذَّرْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»<sup>(٢)</sup>.

(٩٦٣) قوله: «قَالَ: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جُبَيْرٍ الْقَائِلُ: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جُبَيْرٍ (هو معاويةُ بنُ صالحِ الراوي في الإسنادِ الأوَّلِ عن حبيبٍ.

(٩٦٤) قوله: «فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهَا وَسَطَهَا» قال أبو عليٍّ: «كَذَارَدَهُ عَلِيُّ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ صَاحِبِ الْأَحْبَاسِ: (وَسَطَهَا) بِسُكُونِ السَّيْنِ»<sup>(٣)</sup>.

قال شيخُنَا متعَ اللَّهُ بحياته: «وَكَذَا ضَبَطَهُ بِالسُّكُونِ»<sup>(٤)</sup> غَيْرُ وَاحِدٍ، وَلَكِنْ يَجُوزُ فِيهِ الْفَتْحُ.

(٩٦٥) قوله: «أَتَى النَّبِيُّ ﷺ بِفَرَسٍ مُعْرُورٍ» اعروريتُ الفرسَ إِذَا رَكَبْتُهُ عَرِيًّا؛ فَهُوَ مُعْرُورٌ، قَالُوا: وَلَمْ يَأْتِ افْعَوْعَلُ مَعْدًى إِلَّا اعْرُورَيْتُ وَاحْلُولَيْتُ الشَّيْءَ.

(١) «شرح صحيح مسلم» (٣٦/٧-٣٨).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٢٩/٧).

(٣) «إكمال المُعْلِمِ» (٤٣٠/٣).

(٤) قوله: بالسكون. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

قوله: «حِينَ أَنْصَرَفَ مِنْ جِنَازَةِ ابْنِ الدَّحْدَاحِ» (ابن الدحداح) بدالين وحاءين مهملات، ويقال له: أبو الرِّحْرَاح، ويقال: الدَّحْدَاحَة.

قال ابنُ عبد البر [٩٧/ب] رحمه الله تعالى: «لا يُعرفُ اسمُهُ»<sup>(١)</sup>، وقد سَمَّاهُ غيرُ واحدٍ ثابِتًا، واسمُ جدِّه نعيمٌ حليفُ الأنصارِ، استشهدَ يومَ أُحُدٍ، وقيل: برى جُرحه، ثم انتَقَضَ<sup>(٢)</sup> بعدَ الحُدَيْبِيَّةِ، أعطى رسولُ الله ﷺ ميراثه لابنِ أُختِه أبي لُبابة.

قوله: «فَجَعَلَ يَتَوَقَّصُ» أي: يتوَّثَّبُ.

قوله: «كَمْ مِنْ عِدْقٍ مُعَلَّقٍ أَوْ مُدَلَّى فِي الْجَنَّةِ لِابْنِ الدَّحْدَاحِ» سببه أن يتيماً خاصمَ أبا لُبابةَ في نخلة، فبكى الغلامُ، فقال له<sup>(٣)</sup> النبي ﷺ: «أَعْطِهِ إِيَّاهَا وَلَكَ فِيهَا عِدْقٌ فِي الْجَنَّةِ»، فقال: «لا»، فسمعَ بذلكَ أبو الدَّحْدَاحِ فاشْتَرَاهَا مِنْ أَبِي لُبابةَ بِحَدِيقَةٍ لَهُ، ثم قال للنبي ﷺ: «أَلِي بِهَا فِي الْجَنَّةِ عِدْقٌ إِنْ أَعْطَيْتُهَا الْيَتِيمَ»، قال: «نَعَمْ»، قال النبي ﷺ: «كَمْ مِنْ عِدْقٍ مُعَلَّقٍ فِي الْجَنَّةِ لِأَبِي الدَّحْدَاحِ»<sup>(٤)</sup>.

(٩٦٦) قوله: «قَالَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي هَلَكَ فِيهِ: الْحَدُّوْا لِي لَحْدًا» (الْحَدُّوْا) بوصل الهمزة، وفتح الحاءِ، وَيَجُوزُ قَطْعُ الهمزةِ وَكسْرُ الحاءِ، يقالُ في مَاضِيهِ: لَحَدَ وَأَلَحَدَ.

قوله: «وَأَنْصَبُوا عَلَيَّ اللَّبْنَ» قال شيخنا متع الله بحياته: «نَقَلُوا»<sup>(٥)</sup> أن عددَ اللَّبَنِ الَّذِي نُصِبَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ تِسْعٌ.

(١) «الاستيعاب» (٤/١٦٤٥).

(٢) قوله: ثم انتقض. في «م»: وانتقض. والمثبت من الأصل.

(٣) قوله: له. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٤) في «م»: لابن. والمثبت من الأصل.

(٥) في «م»: يقولوا. والمثبت من الأصل.

(٩٦٧) قوله: «جُعِلَ فِي قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ قَطِيفَةٌ» الذي جعلها في القبر شُقْرَانُ، كَذَا فِي (ت) <sup>(١)</sup> وَغَيْرِهِ، وَالْقَطِيفَةُ كَسَاءٌ لَهُ خَمْلٌ.

قوله: «أَبُو التَّيَّاحِ اسْمُهُ يَزِيدُ بْنُ حُمَيْدٍ» إِنَّمَا ذَكَرَ أَبَا التَّيَّاحِ مَعَ أَبِي جَمْرَةَ، وَلَمْ يَكُنْ فِي الْإِسْنَادِ؛ لِأَنَّهُمَا ضُبْعِيَّانِ بَصْرِيَّانِ ثَقَاتَانِ تَابِعِيَّانِ، مَاتَا بِسَرْحَسٍ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ سَنَةَ ١٢٨.

(٩٦٨) قوله: «أَنَّ ثُمَامَةَ» هُوَ أَبُو عَلِيٍّ الْمَذْكُورُ.

قوله: «ابْنُ شُفْيَى» هُوَ بَضْمُ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ، وَفَتْحُ الْفَاءِ، وَتَشْدِيدُ الْيَاءِ.

قوله: «بِرُودِسَ» (رُودِسُ) قَالَ فِي «الْمَطَالَعِ»: «بَضْمُ الرَّاءِ ضَبْطَنَاهُ عَنِ الصَّدْفِيِّ وَالْأَسَدِيِّ وَغَيْرِهِمَا، إِلَّا الْخُسْنِيَّ وَالتَّمِيمِيَّ فَإِنَّهُمَا عِنْدَهُمَا بَفَتْحِ الرَّاءِ، وَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِي الدَّالِ أَنَّهَا مَكْسُورَةٌ، وَقَيَّدْنَاهُ عَنْ بَعْضِهِمْ فِي غَيْرِ الصَّحِيحِينَ بِفَتْحِ الدَّالِ، وَكُلُّهُمْ قَالُوا: السَّيْنُ مَهْمَلَةٌ، إِلَّا الصَّدْفِيُّ عَنِ الْعُذْرِيِّ؛ فَإِنَّهُ قَيَّدَهُ بِشَيْنٍ مَعْجَمَةٍ، وَقَيَّدْنَاهُ [٩٨/ أ] فِي (د) مِنْ طَرِيقِ الرَّمْلِيِّ بِذَالٍ مَعْجَمَةٍ وَسَيْنٍ مَهْمَلَةٍ، وَقَالَ: هِيَ جَزِيرَةٌ بِأَرْضِ الرُّومِ» <sup>(٢)</sup> انْتَهَى.

(٩٦٩) قوله: «أَنَّ لَا تَدَعِ تَمَثَالًا» التَّمَثَالُ صُورَةٌ ذِي الرُّوحِ.

(٩٧٢) قوله: «عَنْ أَبِي مَرْثَدٍ الْغَنَوِيِّ» اسْمُ أَبِي مَرْثَدٍ كَنَازُ بْنُ الْحُصَيْنِ.

(٩٧٣) قوله: «صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ابْنَيْ بَيْضَاءَ فِي الْمَسْجِدِ سُهَيْلٍ وَأَخِيهِ» وَفَسَّرُوا أَخَاهُ بِسَهْلٍ مُكَبَّرًا فِيهِ نَظَرٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ سَهْلًا مُكَبَّرًا إِنَّمَا تُوَفِّي بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَذَا قَالَ الْوَاقِدِيُّ.

(١) «جامع الترمذي» (ج: ١٠٤٧).

(٢) «مطالع الأنوار» (٣/ ٢٠٩).

قال شيخنا متع الله بحياته: «وقد رأيت بخط الدِّمَاطِيِّ على حاشية نسخته بصحيح (م) أن سهلاً تُوفِّي بعد رسول الله ﷺ والذي مات في أيامه سهيلاً؛ يعني مُصَغَّرًا سنة ٩».

ولابن الجوزي: «سهيلٌ وصفوانٌ» وهو غلط؛ لأن صفوانٌ تُوفِّي قتيلاً ببدر، ولم يمت بالمدينة والله أعلم، فصوابه حديثُ عبَّادِ المتقدم المحذوف منه الأخ، وبنو بيضاء ثلاثة: سهلٌ وسهيلٌ وصفوانٌ، والبيضاء لقبٌ، واسمها دعدٌ، وأبوهم وهبٌ بن ربيعة.

(٩٧٤) قوله: «فَيَقُولُ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ» (دار) منصوبٌ على النداء؛ يعني: يا أهل دارٍ، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، وقيل: على الاختصاص، ويجوز جرُّه على البدل من الضمير في عليكم، الثلاثة في «المطالع»<sup>(١)</sup> وغيره.

قوله: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَهْلِ بَقِيعِ الْغَرَقِدِ» البقيع هنا بالباء، بلا خلاف، وهو مدفن أهل المدينة، سُمِّيَ بَقِيعَ الْغَرَقِدِ لغيره كان فيه، و(الغرقد) ما عَظَمَ مِنَ الْعَوْسَجِ.

قوله: [«حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ حَجَّاجًا الْأَعْوَرَ وَاللَّفْظُ لَهُ، قَالَ حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ...»]<sup>(٢)</sup>: [٩٨/ب] قال الرِّشِيدُ: «وهذا الحديث صحيحٌ مُتَّصِلٌ أيضًا في كتابِ مُسْلِمٍ، لأنه أورد إسناده مُتَّصِلًا إلى النَّبِيِّ ﷺ كما تَرَى إِلَّا أَنَّهُ جَعَلَ لَفْظَهُ لِمَنْ لَمْ يُسَمِّهِ مِنْ شُيُوخِهِ عَنْ حَجَّاجٍ».

(١) «مطالع الأنوار» (٥٤/٣).

(٢) ما بين المعكوفين موضعه بياض في «م». والمثبت هو مفهوم صنيع المؤلف من وضع علامة التخريج عليه.

ثم قال: «ومع ذلك فحديثُ حَجَّاجٍ هذا قد أوردَه عنه غيرُ واحدٍ من الثقات؛ منهم: الإمام<sup>(١)</sup> أبو عبدِ اللهِ أحمدُ بنُ حنبلٍ<sup>(٢)</sup>، ويوسفُ بنُ سعيدِ المصيصيِّ، وأخرجه الإمامُ أبو عبدِ الرحمنِ النَّسائيُّ في «سننه»<sup>(٣)</sup> عن المصيصيِّ هذا، وذكر أنه ثقةٌ حافظٌ.

قلت: إلا أنَّ يوسفَ بنَ سعيدٍ هذا خالف أصحابَ حَجَّاجٍ في قوله: «عن عبدِ اللهِ بنِ أبي مُليْكة، على ما يأتي بيانه».

ثم ساق بسنده إلى النَّسائيِّ: «أخبرنا يوسفُ بنُ سعيدٍ، ثنا حَجَّاجٌ، عن ابنِ جُريجٍ، أخبرني عبدُ اللهِ بنُ أبي مُليْكة، أنه سمعَ محمدَ بنَ قيسٍ بنِ مخرَمةٍ يقولُ: سمعتُ عائشةَ تُحدِّثُ، قالت: «أَلَا أُحدِّثُكُمْ عَنِّي وَعَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟» قُلْنَا: «بَلَى»، قالت: «لَمَّا كَانَتْ لَيْلَتِي...»<sup>(٤)</sup> وساق الحديثَ.

ثم قال: «قلت: هكذا أخرجه (س) في «سننه» في كتابِ الجنائزِ، وهكذا يقولُ يوسفُ بنُ سعيدٍ في إسناده عبدُ اللهِ بنُ أبي مُليْكة أنه أخطأ في ذلك، ولم يُتَابِعْ عليه».

وقال أحمدُ بنُ حنبلٍ في روايته لهذا الحديث: عن حَجَّاجٍ عن ابنِ جُريجٍ عن عبدِ اللهِ رجلٍ من قريشٍ. وزواه رَوْحُ بنُ عُبادةٍ عن ابنِ جُريجٍ، فقال: أخبرني مَنْ سمِعَ محمدَ بنَ قيسٍ.

(١) قوله: الإمام. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٢) «مسند أحمد» (٢٦٦٠٦).

(٣) «سنن النسائي» (٢٠٣٧، ٣٩٦٤).

(٤) «غرر الفوائد المجموعة» (ص ١٥١).

وجَوَدَهُ الإمامُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ الْمَصْرِيُّ عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ، فَقَالَ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ بْنِ الْمُطَّلِبِ، كَمَا أَوْرَدَهُ (م) مِنْ طَرِيقِهِ، وَهَذَا عِنْدَهُمْ هُوَ الصَّوَابُ.

قال [٩٩/أ] الحافظُ أَبُو الْحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيُّ: «هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَثِيرِ بْنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ أَبِي وَدَاعَةَ السَّهْمِيِّ<sup>(١)</sup>».

قال شيخنا متع الله بحياته: «فُتِبَتْ اتِّصَالُهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ».

قوله: «قَالَ حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ» هُوَ حَجَّاجُ الْأَعُورِ<sup>(٢)</sup>، وَتَقْدِيرُ كَلَامِ (م): حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ حَجَّاجَ الْأَعُورَ، قَالَ هَذَا الْمَحْدَّثُ: حَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، فَحَكَى كَلَامَ الْمَحْدَّثِ، قَالَه الْقَاضِي<sup>(٣)</sup>.

قوله: «فَلَمْ يَلْبَثْ إِلَّا رَيْثًا» أَي: قَدْرَ.

قوله: «فَأَخَذَ رِدَاءَهُ رُوَيْدًا» أَي: قَلِيلًا لَطِيفًا.

قوله: «ثُمَّ أَجَافَهُ» أَي: أَغْلَقَهُ.

قوله: «وَتَقَنَّنْتُ» بِمَعْنَى لَبَسْتُ.

قوله: «فَأَخْضَرَ» أَي: أَسْرَعَ.

قوله: «يَا عَائِشُ حَشِيًّا رَابِيَةً» أَي: مَرْتَفَعَةً الْبُطْنِ.

قوله: «فَلَهَدَنِي فِي صَدْرِي» اللَّهْدُ: الصَّدْمَةُ الشَّدِيدَةُ فِي الصَّدرِ، وَلَهَدْتُ الرَّجُلَ الْهَدَّةَ لَهْدًا؛ أَي: دَفَعْتُهُ، فَهُوَ مَلْهُودٌ، وَرَجُلٌ مُلْهَدٌ إِذَا كَانَ يُدْفَعُ كَثِيرًا مِنْ ذُلِّهِ، وَمِنْهُ قَوْلُ طَرْفَةَ:

(١) فِي «م»: انْتَهَى. وَالْمَثْبُتُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٢) فِي «م»: بَنُ الْأَعُورِ. وَالْمَثْبُتُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٣) «إِكْمَالُ الْمُعْلِمِ» (٣/٤٥١).

بَطِيءٍ عَنْ<sup>(١)</sup> الْجَلِيِّ سَرِيعٍ إِلَى الْخَنَا ذَلِيلٍ بِأَجْمَاعِ الرِّجَالِ مُلْهَدٍ<sup>(٢)</sup>  
 قوله: «قَالَتْ: مَهْمَا يَكْتُمِ النَّاسُ يَعْلَمُهُ اللَّهُ، قَالَ: نَعَمْ» الموجودُ  
 في الأصول: «مَهْمَا يَكْتُمِ النَّاسُ يَعْلَمُهُ اللَّهُ، نَعَمْ» بغيرِ (قال)، وهو  
 صحيح، وكأنَّها لما قالت ذلك [ب / ٩٩] صدَّقتْ نفسها، فقالت:  
 نَعَمْ، و(قال) هنا تغيَّر المعنى.

(٩٧٨) قوله: «قَتَلَ نَفْسَهُ بِمَشَاقِصِ» المشاقصُ جمعُ مشقَصٍ بكسر  
 الميمِ وفتحِ القافِ، وهي سهامٌ طوَالٌ غيرُ عراضٍ، وقيل غيرُ ذلك.  
 قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَرُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ  
 عُبَيْدٍ» هذا الحديثُ وَجَدَ في روايةِ أَبِي الْعَلَاءِ بْنِ مَاهَانَ لِأَهْلِ الْمَغْرِبِ.  
 قال النَّوَوِيُّ: «وَلَمْ يُوجَدْ في رواياتِ بلادنا من جهةِ عَبْدِ الْغَافِرِ  
 الْفَارَسِيِّ، وَلَكِنَّهُ يُوجَدْ في كثيرٍ من الأصولِ في آخرِ كتابِ الجَنَائِزِ  
 وَيُضَبَّبُ<sup>(٣)</sup> عَلَيْهِ، وَرَبَّمَا كُتِبَ في الحاشية، ورواه أبو داودَ في «سننه»<sup>(٤)</sup>  
 عن محمد بن سليمان الأنباري عن محمد بن عبيد (بهذا الإسناد،  
 ورواه «س»<sup>(٥)</sup> عن قُتَيْبَةَ عن محمد بن عبيد)<sup>(٦)</sup>، ورواه (ق)<sup>(٧)</sup> عن أبي

(١) في «م»: على. والمثبت من الأصل.

(٢) البيت من معلقة طرفة بن العبد، وروايته في «شرح المعلقات السبع للزوزني» (١/١١٨):

بَطِيءٍ عَنْ الْجَلِيِّ سَرِيعٍ إِلَى الْخَنَا ذَلُولٍ بِأَجْمَاعِ الرِّجَالِ مُلْهَدٍ

(٣) في «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤٦/٧): (يصيب عليه) وليس له معنى هنا. والمثبت من  
 الأصل، و«م».

(٤) «سنن أبي داود» (٣٢٣٤).

(٥) «سنن النسائي» (٢٠٣٤).

(٦) ما بين القوسين ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٧) «سنن ابن ماجه» (١٥٧٢).



بكر بن أبي شيبة عن محمد بن عبيد، وهؤلاء كلهم ثقات، فهو حديث صحيح بلا شك، انتهى لفظه رحمه الله تعالى ما أكثر فوائده<sup>(١)</sup>.

قال شيخنا متع الله بحياته: «ثم إني رأيته في «أطراف» المزي عزاه لمسلم بالسند المذكور، وكذا عزاه للكُتُب التي عزاه إليها المؤلف بالأسانيد المذكورة»<sup>(٢)</sup>.



(١) «شرح صحيح مسلم» (٤٦/٧).

(٢) «تحفة الأشراف» (٩٢/١٠).



رقع

جس الارسلو القدرى  
اسكنه الله الفردوس  
www.moswarat.com

# كتاب الزكاه



## كِتَابُ الزَّكَاةِ

(٩٧٩) قوله: «فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ» الأوسقُ جمعٌ وَسَقٍ بفتح الواوِ، وَيَجُوزُ كَسْرُهَا، وَأَصْلُهُ الْجَمْلُ، والمرادُ به سِتُونَ صَاعًا، كل صاع خمسة أُرطالٍ وثلاثٌ بالبغداديِّ، ورطلٌ بغدادِيٌّ فيه أقوالٌ؛ أَظْهَرُهَا: أَنَّهُ مائَةٌ درهمٍ وثمانيةٌ وعشرونَ درهماً وأربعةٌ أسباعٍ درهمٍ، وقيل: بلا [١٠٠/أ] أسباعٍ، وقيل: مائَةٌ وثلاثونَ، فالأوسقُ الخَمْسَةُ أَلْفٌ وَسِتُّمِائَةٌ رطلٍ بالبغداديِّ، وهل هو تقريبٌ أو تحديدٌ؟ وجهان، أَصَحُّهُمَا تَقْرِيبٌ.

قوله: «وَلَا فِيمَا دُونَ خَمْسِ دُوْدٍ صَدَقَةٌ» المشهورُ في الروايةِ إضافةُ (دُودٍ) إلى خمسٍ<sup>(١)</sup>، ورُويَ بتنوينٍ (خمسٍ)، ويكونُ (دود) بدلاً منه، حكاه ابنُ عبدِ البرِّ والقاضي وغيرهما، والمعروفُ الأوَّلُ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسَاقٍ» كذا في الأصولِ، وهو صحيحٌ كَجَمَلٍ وَأَحْمَالٍ.

قوله: «مِنْ تَمَرٍ»: (تمر) بالمشاةِ وسكونِ الميمِ، وفي روايةٍ محمدِ بنِ رافعٍ عن عبدِ الرزَّاقِ (تَمَرٍ) بالمثلثةِ وفتحِ الميمِ.

(٩٨١) قوله: «وَالْغَيْمُ الْعُشُورُ» الغَيْمُ: المطرُ، والعُشُورُ بضمِّ العينِ جمعُ عُشْرٍ، قال القاضي عن عامَّةِ شيوخه: «بالفتح وهو اسمُ المَخْرَجِ»<sup>(٣)</sup>، وفي «المطالع»: «أكثرُ الشيوخِ يقولونَه بالضمِّ، وصوابُه الفتحُ»<sup>(٤)</sup>، وانتقدَ عليه.

قوله: «وَفِيمَا سُقِيَ بِالسَّانِيَةِ نِصْفُ الْعُشْرِ» السَّانِيَةُ: البعيرُ الذي يُسْتَقَى به الماءُ من البئرِ.

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧/٥٠).

(١) في «م»: خمسة. والمثبت من الأصل.

(٤) «مطالع الأنوار» (٥/٤٤).

(٣) «إكمال المُعْلِم» (٣/٤٠٦).

(٩٨٢) قوله: «قَالَ أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةٌ عَنْ أَبِيهِ» مخْرَمَةٌ بِنُ بَكِيرٍ اخْتَلَفَ فِي سَمَاعِهِ مِنْ أَبِيهِ، قَالَ (د): «لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ إِلَّا حَدِيثَ الْوَتْرِ»<sup>(١)</sup>، قَالَ: ..<sup>(٢)</sup> لَكِنْ رَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُ الزِّيَادَةَ الَّتِي فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِإِسْنَادٍ مُتَّصِلٍ صَحِيحٍ كَمَا قَالَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ<sup>(٣)</sup>. [١٠٠/ب]

قوله: «فَقِيلَ: مَنْعَ ابْنِ جَمِيلٍ» قَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنْ الْمَنْعَ كَانَ فِي صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَيْهِ بِحَدِيثٍ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَرَجَّحَ الْقَاضِي أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي الزَّكَاةِ، وَرَجَّحَهُ أَيْضًا الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ فِي «شَرْحِهِ»<sup>(٤)</sup>.

(٩٨٣) قوله: «مَا يَنْقُمُ ابْنُ جَمِيلٍ» (يَنْقُمُ) بِكَسْرِ الْقَافِ، وَيَجُوزُ فَتْحُهَا، وَ(ابْنُ جَمِيلٍ) قَالَ شَيْخُنَا مَتَعَ اللَّهُ بِحَيَاتِهِ: «قَالَ بَعْضُ أَشْيَاخِي: قَالَ ابْنُ مَنْدَهَ وَغَيْرُهُ: لَا يُعْرَفُ اسْمُهُ يَعْنِي ابْنَ جَمِيلٍ، وَقَالَ ابْنُ بُرَيْدَةَ: اسْمُهُ حَمِيدٌ».

قال: «وَوَقَعَ فِي «تَعْلِيْقِ» الْقَاضِي الْحُسَيْنِ وَ«بَحْرِ» الرُّوْيَانِي فِي مَتَنِ الْحَدِيثِ: (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَمِيلٍ)، وَوَقَعَ فِي «غَرِيبِ» أَبِي عُيَيْدٍ: (مَنْعَ أَبُو جَهْمٍ)، وَلَمْ يَذْكُرْ أَبَاهُ»<sup>(٥)</sup>، قَالَ الْمُهَلَّبُ: وَكَانَ مُنَافِقًا، فَمَنْعَ الزَّكَاةَ تَرْبُصًا، فَاسْتَتَابَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، فَقَالَ: ﴿وَمَا نَقَمُوا...﴾<sup>(٦)</sup> الْآيَةُ، فَقَالَ: اسْتَتَابَنِي رَبِّي، فَتَابَ وَصَلَحَتْ حَالُهُ، وَذَكَرَ غَيْرُهُ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي ثَعْلَبَةٍ<sup>(٧)</sup> أَنْتَهَى، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِمَّنْ أَلَّفَ فِي الصَّحَابَةِ ذَكَرَهُ إِلَّا فِي الْأَبْنَاءِ.

(١) عبارته في «سنن أبي داود» (١/٢٤٢): (ولم يسمع مخرمة من أبيه، إلا حديثًا واحدًا).

(٢) وقع هنا بياض في الأصل، و«م» بمقدار كلمات.

(٣) «بيان الوهم والإيهام» (٥/٢٣٧).

(٤) «إكمال المعلم» (٣/٤٧٢)، و«شرح صحيح مسلم» (٧/٥٦-٥٧).

(٥) «غريب الحديث» (٣/١٩٣).

(٦) سورة التوبة، الآية (٧٤).

(٧) ينظر «التوضيح» لابن الملقن (١٠/٤٧٤).

قوله: «وَأَعْتَادَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» الْأَعْتَادُ: آلاَتُ الْحَرْبِ مِنَ السِّلَاحِ  
وَالدَّوَابِّ، الْوَاحِدُ عَتَادٌ.

(٩٨٤) قوله: «مِنَ الْمُسْلِمِينَ» قال (ت) وغيره: «هذه اللفظة يُعْتَوْنَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، انْفَرَدَ بِهَا مَالِكٌ دُونَ سَائِرِ أَصْحَابِ نَافِعٍ»<sup>(١)</sup>،  
وَلَيْسَ كَمَا قَالُوا، وَلَمْ يَنْفَرِدْ بِهَا، بَلْ وَافَقَهُ عَلَيْهَا الضَّحَّاكُ بْنُ عَثْمَانَ،  
وَعُمَرُ بْنُ نَافِعٍ؛ فَأَمَّا الضَّحَّاكُ: فَفِي هَذَا الْكِتَابِ بَعْدَ هَذَا، وَأَمَّا عُمَرُ:  
فَفِي (خ)<sup>(٢)</sup>» أَنْتَهَى مَعْنَى كَلَامِ النَّوَوِيِّ<sup>(٣)</sup>.

وَتَابَعَهُ [١٠١/أ] غَيْرُهُمَا جَمَاعَةٌ؛ مِنْهُمْ: عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: صَحَّحَ  
الْحَاكِمُ إِسْنَادَهُ<sup>(٤)</sup>، وَقَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ صَالِحَةٍ: «الْعَمَلُ عَلَيْهِ»، وَعَبْدُ  
اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: فِي الدَّارَقُطْنِيِّ<sup>(٥)</sup> وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «مَنْتَقَاهُ»<sup>(٦)</sup>، وَكَثِيرُ  
بَنٍ فَرْقِدٍ: صَحَّحَهُ الْحَاكِمُ عَلَى شَرْطِهِمَا (وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ»<sup>(٧)</sup>)  
أَيْضًا<sup>(٨)</sup>، وَالْمُعَلَّى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: فِي الدَّارَقُطْنِيِّ<sup>(٩)</sup>، وَصَحَّحَهُ ابْنُ  
حِبَّانَ<sup>(١٠)</sup>، وَأَيُّوبُ: فِي «صَحِيحِ ابْنِ خَزِيمَةَ»<sup>(١١)</sup>.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ» وَالْمَحْفُوظُ مِنْ رِوَايَتِهِ  
وَرِوَايَةُ غَيْرِهِ حَذْفُهَا<sup>(١٢)</sup>.

(١) «جامع الترمذي» (٦/٢٥٥-٢٥٦). (٢) «صحيح البخاري» (١٥٠٣).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٧/٦١). (٤) «المستدرک» (١/٥٦٩) وفيه: عبد الله بن عمر.

(٥) «سنن الدارقطني» (٢٠٧٥). (٦) «المتقى» (٣٥٦) وفيه: عبيد الله.

(٧) «سنن الدارقطني» (٢٠٧٤). (٨) ما بين القوسين ليس في الأصل. ومثبت من «م».

(٩) «سنن الدارقطني» (٢٠٧٣). (١٠) «صحيح ابن حبان» (٣٣٠٤).

(١١) «صحيح ابن خزيمة» (٢٣٩٣). (١٢) «التمهيد» (١٤/٣١٣).

ويونسُ بنُ يزيدَ: عندَ الطحاويِّ في «مُشكِله»<sup>(١)</sup> من حديثِ يحيى<sup>(٢)</sup> بنِ أيُّوبَ عنه، وابنُ أبي<sup>(٣)</sup> ليلى: في الدارقطنيِّ<sup>(٤)</sup>، وفيه ردُّ على قولِ ابنِ عبدِ البرِّ أن ابنَ أبي ليلَى رَوَاهُ عن نافعٍ بدونِها، ويحيى بنُ سعيدٍ، وموسَى بنُ عقبة، وأيُّوبُ بنُ موسى: في البيهقيِّ؛ فهو لاء اثنا عشرَ نفراً تابعوه<sup>(٥)</sup>، بالاثنتين الذي ذكرهما الشيخُ محيي الدين.

(٩٨٧) قوله: «كُلَّمَا رُدَّتْ أُعِيدَتْ لَهُ» (بَرَدَتْ) كذا في بعضِ النسخِ بالباء، وفي بعضِها (رُدَّتْ) كما في الأصل، وذكر القاضي الروائين، وقال: «الأولى هي الصوابُ» يعنِي (بَرَدَتْ)، قال: «والثانيةُ روايةُ الجمهورِ»<sup>(٦)</sup>.  
قوله: «وَمِنْ حَقِّهَا حَلَبُهَا يَوْمَ وَرَدَهَا»<sup>(٧)</sup> (حَلَبُهَا) بفتح اللَّامِ على اللغَةِ المشهورة، وحُكِيَّ إسكانُها، وهو غريبٌ ضعيفٌ، وإن كان القياسُ.

قوله: «بُطِخَ لَهَا» أُلْقِيَ على وجهه، وقد يَكُونُ على ظهره لروايةِ (خ).  
قوله: «بِقَاعِ قَرْقَرٍ» القاعُ: المستوي الواسعُ في سواءٍ من الأرضِ يَعْلُوهُ ماءُ السماءِ فتمسكُهُ، والقَرْقَرُ أيضاً: المستوي الواسعُ. [١٠١ / ب]  
قوله: «كُلَّمَا مَرَّ...» إلى آخره. كذا هو في الأصول، قال القاضي: «وصوابُه ما جاء بعده: «كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا رُدَّ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا»، وبه يَنْتَظِمُ الكلامُ»<sup>(٨)</sup>.

(١) «شرح مشكل الآثار» (٣٤٢٧).

(٢) في «م»: علي. والمثبت من الأصل، «شرح مشكل الآثار».

(٣) قوله: وابن أبي. في «م»: وأنس بن. والمثبت من الأصل.

(٤) «سنن الدارقطني» (٢٠٧٠).

(٥) انظر: «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (١٠/٦٢٥-٦٢٧).

(٦) «إكمال المُعْلِم» (٣/٤٨٦).

(٧) في «م»: القيامة. والمثبت من «صحيح مسلم».

(٨) «إكمال المُعْلِم» (٣/٤٨٨).



قوله: «فَيْرَى سَبِيلُهُ» قال النَّوَوِيُّ: «ضبطناه بضمَّ الياء وفتحها، وبرفع لام سبيله ونصبها»<sup>(١)</sup>، وعن الدِّمَاطِيِّ (يُرَى سَبِيلُهُ) بنصب سبيله مفعول ثانٍ، والأوَّلُ مضمَرٌ؛ أي: فَيْرَى هو سبيله.

قوله: «لَيْسَ فِيهَا عَقْصَاءٌ وَلَا جَلْحَاءٌ وَلَا عَضْبَاءٌ» العَقْصَاءُ: ملتوية القرنين، والجلحاء: التي لا قرن لها، والعَضْبَاءُ: التي كُسِرَ قرنها الداخل.

قوله: «تَنْطِخُهُ» الكسر في الطاء أفصح، وهو المعروف في الرواية.

قوله: «وَتَنْطُوهُ بِأُظْلَافِهَا» الظِّلْفُ للبقر والغنم والطَّيَاءُ، وهو المنشق من القوائم، والخُفُّ للبعير، والقدم للآدمي، والحافر للفرس والبغل والحمار.

(٩٨٧) قوله: «وِنَوَاءٌ» النِّوَاءُ بكسر النون وبالمدة؛ أي: مُنَاوَاةٌ ومُعَادَاةٌ.

قوله: «رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ» أي: أعدّها للجهاد.

قوله: «وَلَا تَقْطَعُ طَوْلَهَا» الطَّوْلُ بكسر الطاء وفتح الواو، ويُقَالُ: طِيلَ بالياء<sup>(٢)</sup>، وكذا جاء في «الموطأ»، والطَّوْلُ والطَّيْلُ: الحبل الذي يُرَبَطُ به<sup>(٣)</sup>.

قوله: «فَاسْتَنْتَ شَرَفًا أَوْ شَرَفَيْنِ» أي: طَلَقًا أو طَلَقَيْنِ.

قوله: «الْخَيْلُ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ» جاء تفسيره في الحديث الآخر في الصحيح: «الْأَجْرُ وَالْمَغْنَمُ»<sup>(٤)</sup>. [١٠٢/أ]

قوله: «يَتَّخِذُهَا أَشْرًا وَبَطْرًا» الأَشْرُ بفتح الهمزة: المرح، والبَطْرُ: الطغيان عند الحق، والبَذْخُ بفتح الموحدة والذال المعجمة، وهو بمعنى الأَشْرِ والبَطْرِ.

(١) «شرح صحيح مسلم» (٦٥/٧).

(٢) في «م»: بالواو. والمثبت من الأصل.

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٦٦/٧).

(٤) «صحيح مسلم»، في الإمارة، باب الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة (ح: ١٨٧٣).

(٩٨٨) قوله: «أَكْثَرَ مَا كَانَتْ» (أكثر) وكذا في البقر والغنم بالمثلثة، قاله الشيخ محيي الدين<sup>(١)</sup>.

قوله: «وَقُعِدَ لَهَا بِقَاعٌ» قال في «المطالع»: «قُعِدَ» أي أُجْلِسَ، وقيل: جُلِّسَ، وَيُرَوَّى قُعِدَ بِالْفَتْحِ<sup>(٢)</sup> انتهى، ولم يذكر النُّوويُّ في شرحه سوى الأخير.

قوله: «لَيْسَ فِيهَا يَوْمٌ يَمُتُّ جَمَاءٌ» الجماء التي لا<sup>(٣)</sup> قرن لها.

قوله: «شُجَاعًا أَقْرَعٌ» الشجاع الحيَّة، والأقرع الذي مُعِطَ شَعْرُهُ لكثرة سُمِّهِ.

قوله: «فَجَعَلَ يَقْضُمُهَا كَمَا يَقْضُمُ الْفَحْلُ» قَضِمَ بالكسر في الماضي يَقْضِمُ بالفتح في المضارع، إذا أكل.

قال شيخنا متع الله بحياته: «وَيُقَالُ فِي الْمَضَارِعِ بِالْكَسْرِ، حَكَاهُ بَعْضُ مَشَايِخِي عَنْ ثَابِتٍ وَغَيْرِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ عِبَارَةِ النُّوويِّ فِي حَدِيثِ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ: «يَقْضُمُهَا كَمَا يَقْضُمُ الْفَحْلُ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(٤)</sup>».

(٩٨٩) قوله: «إِنَّ نَاسًا مِنَ الْمُصَدِّقِينَ يَأْتُونَنَا» (المصدقين) بتخفيف الصاد: السُّعَاةُ الْعَامِلُونَ عَلَى الصَّدَقَاتِ.

(٩٩٠) قوله: «فَلَمْ أَتَقَارَّ أَنْ قُتُّ» أي: لم يُمَكِّنِي الْقَرَارُ وَالثَّبَاتُ.

(١) «شرح صحيح مسلم» (٧٠/٧).

(٢) «مطالع الأنوار» (٣٨٧/٥).

(٣) قوله: لا. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٤) قال محقق «التوضيح» في تعليق في (٤٤/١٥): «ورد بهامش الأصل: قال الشيخ محيي الدين في «شرح مسلم»: في هذا الحديث: يقضمها كما يقضم الفحل بفتح الضاد فهما على اللغة الفصيحة. فمفهومه أن فيها لغة أخرى وهي الكسر في المضارع، والله أعلم. وهو هنا الذي حكاها الشيخ عن ثابت وغيره».

قوله: «كُلَّمَا نَفَدْتُ أُخْرَاهَا عَادَتْ عَلَيْهِ أُولَاهَا» (نَفَدْتُ) بكسر الفاء وبالدال المهملة، وفتحتها مع الإعجام ضَبَطَ بهما.

(٩٤) قوله: «سَمِعْتُ لَعَطًا» اللَّغَطُ بفتح الغين وإسكانها: الجَلْبَةُ، والصوت الذي لا يُفْهَمُ.

قوله: «إِلَّا مَنْ أَعْطَاهُ اللَّهُ خَيْرًا فَتَفَحَّ فِيهِ» (خَيْرًا) أي: مَالًا، والنَّفْحُ: الرمي [١٠٢/ب] والضرب، ومعناه: ضرب يديه فيه بالعطاء.

(٩٩٢) قوله: «إِذْ جَاءَ رَجُلٌ أَخْشَنُ الثِّيَابِ...» إلى آخره. (أخشن) في الأماكن الثلاثة بالخاء والشين المعجمتين، وكذا نقله القاضي عن الجمهور؛ وهو من الخُشُونَةِ، قال: «وعند ابن الحَدَّاءِ في الآخرِ خاصَّةً حَسَنُ الوجهِ من الحُسْنِ، ورواه القابسيُّ في (خ): (حسنُ الشعرِ والثيابِ والهيئة) من الحسنِ، ولغيره خَشِنٌ من الخُشُونَةِ، وهو أصوب»<sup>(١)</sup>.

قوله: «بِرَضْفٍ» الرضفُ: الحجارةُ المُحَمَّاةُ.

قوله: «مِنْ نَغْضٍ كَتِفَيْهِ» النُّغْضُ: العظمُ الرقيقُ الذي في طَرَفِ الكَتِفِ، وقيل: هو أعلى الكتفِ، ويُقالُ له: النَّاغِضُ، والنُّغْضُ بضم النون، وسكون الغين، وبالضاد المعجمتين.

قوله: «حَدَّثَنَا خُلَيْدُ الْعَصْرِيِّ» (العَصْرِي) بفتح العين والصاد المهملتين نسبةً إلى بَنِي عَصْرِ.

(٩٩٣) قوله: «قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ مَلَأَنُ» كذا وقعت في رواية ابنِ نُمَيْرٍ، قالوا: وهو غَلَطٌ، وصوابه: مَلَأَى كما في سائر الروايات، ثم ضَبَطُوا رواية ابنِ نُمَيْرٍ بوجهين؛ أحدهما: إسكانُ اللَّامِ وبعدها همزةٌ، والثاني: (مَلَانُ) بلا همزٍ.

قوله: «سَحَاءٌ لَا يَغِيضُهَا شَيْءُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ» سَحَاءٌ ضَبَطَ بوجهين: أحدهما: النصبُ على المصدرِ، وهو الأصحُّ، والثاني: بالمدِّ على الوصفِ ووزنه فعَلَاءٌ، والسحُّ: الصبُّ الدائمُ، و(الليل والنهار) [١٠٣/أ] منصوبانِ على الظرفِ.

قوله: «اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ» ضَبَطَا بِوَجْهَيْنِ؛ الأوَّلُ: نصبُهُما على الظرفِ، والرفعُ على الفاعليَّةِ.

(٩٩٥) قوله: «عَنْ مُزَاحِمٍ» مُزَاحِمُ بْنُ أَبِي مُزَاحِمٍ زُفَرَى، الكوفيُّ. عن الشَّعْبِيِّ ومجاهِدٍ، وعنه شُعْبَةُ وَشَرِيكٌ، ثَقَفٌ، رَوَى لَهُ (م س خ ت) <sup>(١)</sup>.

(٩٩٨) قوله: «أَحَبُّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرُحَا» قال القاضي: «رُوينا هذه اللفظة، يعني بَيْرُحَا، بفتح الراءِ وضمُّها مع كسرِ الباءِ <sup>(٢)</sup>، وبفتحِ الباءِ والراءِ. قال الباجيُّ: قرأتُ هذه اللفظةَ على أَبِي ذَرٍّ بفتحِ الراءِ على كلِّ حالٍ، وعليه أدركتُ أَهْلَ الْعِلْمِ والحفظُ بِالْمَشْرِقِ، وقال لي الصوريُّ: هي بالفتح، وَاتَّفَقَا عَلَى أَنَّ مَنْ رَفَعَ الرَاءَ، وَأَلْزَمَهَا حَكَمَ الإِعْرَابِ فَقَدْ أَخْطَأَ» <sup>(٣)</sup>.

قال: «وبالرفع قرأناه على شيوخنا بالأندلس، وهذا <sup>(٤)</sup> الموضعُ يُعرفُ بقصرِ بَنِي جَدِيلَةَ قَبْلَ الْمَسْجِدِ، وَذَكَرَ (م) رَوَايَةَ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ هَذَا الْحَرْفَ (بَيْرُحَا) بفتحِ الباءِ وكسرِ الراءِ، وكذا سَمِعْنَاهُ مِنْ أَبِي بَحْرٍ عَنِ الْعُذْرِيِّ وَالسَّمَرْقَنْدِيِّ، وَكَانَ عِنْدَ ابْنِ سَعِيدٍ عَنِ السَّجْزِيِّ <sup>(٥)</sup>

(١) ينظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٤١٦/٢٧).

(٢) في «م»: الراء. والمثبت من الأصل.

(٣) «إكمال المُعَلِّم» (٥١٦/٣).

(٤) قوله وهذا. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٥) تصحف في «م» إلى: (الشجري). والمثبت من الأصل.

(بِرَحَا) بكسر الباء وفتح الراء، وضبطه الحميدي من رواية حماد  
(بِرَحَا) بفتح الباء والراء.

وفي (د): «جَعَلْتُ أَرْضِي بَارِيحًا»<sup>(١)</sup> وأكثرُ رَوَايَاتِهِمْ هذا الحرف  
بالقصرِ ورؤيناه عن بعضِ شيوخنا بالوجهين، وبالمدِّ وجدته بخطَّ  
الأصيليِّ: وهو حائطٌ<sup>(٢)</sup> يُسَمَّى هذا الاسم، وليس اسمَ بئرٍ، والحديثُ  
يَدُلُّ عليه» قاله النوويُّ عن القاضي<sup>(٣)</sup>.

(٩٩٩) قوله: «لَوْ أَعْطَيْتَهَا أَخَوَالِكَ» كذا وقعت هذه اللفظةُ في (م)  
(أخوالك) [١٠٣/ب] باللام، وفي (خ) للأصيليِّ: (أخواتك) بالتاء،  
قال القاضي: «ولعله أصحُّ بدليل رواية «الموطأ»: (أَحْتَكُ)<sup>(٤)</sup>.  
قال النوويُّ: «قُلْتُ: الجمعُ صحيحٌ، ولا تَعَارُضُ، وقد قال عليه  
السلام ذلك كله»<sup>(٥)</sup>.

(١٠٠٠) قوله: «وَلَوْ مِنْ حُلِيِّكُنَّ» وهو بفتح الحاء وإسكان اللام  
مفردٌ، وأما الجمعُ بضم الحاء وكسرها، واللام مكسورةُ فيهما والياءُ  
مشددةٌ، قاله النوويُّ في «شرحه»<sup>(٦)</sup>.

قوله: «ذَلِكَ يَجْزِي عَنِّي» (يَجْزِي) بفتح الياء؛ أي: يَكْفِي، وَيَجُوزُ  
فيه الرُّبَاعِيُّ.

قوله: «فَإِذَا امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ» قال شيخنا متع الله بحياته: «قال  
بعضُ مشايخي فيما قرأته عليه: هذه المرأةُ زينبُ امرأةُ أبي مسعودٍ  
كذا في (س)<sup>(٧)</sup>، وخرجه<sup>(٨)</sup> الدارقطنيُّ».

(١) «سنن أبي داود» (١٦٨٩).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٨٤/٧).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٨٦/٧).

(٤) «إكمال المُعَلِّم» (٥١٩/٣).

(٥) «شرح صحيح مسلم» (٨٦/٧).

(٦) «شرح صحيح مسلم» (٨٦/٧).

(٧) «السنن الكبرى» (ح: ٢٣٧٥).

(٨) في «م»: وطرقه. والمثبت من الأصل.

قوله: «أَتَجْزِي الصَّدَقَةَ عَنْهُمَا؟» (أَتَجْزِي) بفتح التاء؛ أي: أَتَكْفِي.

قوله: «وَلَا تُخْبِرُ مَنْ نَحْنُ» إن قيل: إنه أَخْلَفَ الوعدَ، وأَفْشَى السِّرَّ، فجوابه أنه عَارَضَهُ جوابُ رسولِ الله ﷺ، وهو واجبٌ مُحْتَمٌّ، لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ، وَلَا يُقَدَّمُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وقد تَقَرَّرَ أنه إذا تَعَارَضَتِ المَصَالِحُ بُدِيََ بِأَهْمِّهَا.

قوله: «قَالَ: فَذَكَرْتُهُ<sup>(١)</sup> لِإِبْرَاهِيمَ» القائلُ: «فَذَكَرْتُهُ لِإِبْرَاهِيمَ» هو الأعمش.

(١٠٠٣) قوله: «إِنَّ أُمِّي قَدِمَتْ عَلَيَّ» اسمُ أُمِّهَا قَتْلَةُ، وقيل: قُتَيْلَةُ بِنْتُ عَبْدِ الْعُزَّى الْقُرَشِيَّةِ الْعَامِرِيَّةِ، وَاخْتَلَفَ فِي إِسْلَامِهَا وَالْأَكْثَرُونَ [١٠٤/أ] عَلَى مَوْتِهَا مُشْرَكَةً، وَاخْتَلَفَ هَلْ هِيَ أُمُّهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ أَوِ النِّسْبِ؟ قَوْلَانِ، أَصَحُّهُمَا مِنَ النِّسْبِ.

قوله: «وَهِيَ رَاغِبَةٌ أَوْ رَاهِبَةٌ» قال القاضي: «الصَّحِيحُ (رَاغِبَةٌ) بِلَا شَكٍّ»، قال: «قِيلَ مَعْنَاهُ رَاغِبَةٌ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَكَارِهَةٌ لَهُ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ طَامِعَةٌ فِيمَا أُعْطِيَهَا حَرِيصَةٌ عَلَيْهِ، وَفِي (د): «قَدِمَتْ عَلَيَّ أُمِّي رَاغِبَةٌ فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ، وَهِيَ رَاغِمَةٌ مُشْرِكَةٌ»<sup>(٢)</sup> فَالْأُولَى: (رَاغِبَةٌ) بِالْبَاءِ؛ أَي: طَامِعَةٌ طَالِبَةٌ صِلَتِي، وَالثَّانِيَّةُ: بِالْمِيمِ؛ وَمَعْنَاهُ كَارِهَةٌ»<sup>(٣)</sup>.

(١٠٠٤) قوله: «إِنَّ أُمِّي أَفْتَلَتَتْ» أَي: مَاتَتْ فَجَاءَتْ، وَ(أَفْتَلَتَتْ) بِالْفَاءِ وَهُوَ الصَّوَابُ، وَرَوَاهُ ابْنُ قُتَيْبَةَ بِالْقَافِ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «نَفْسَهَا» بِنَصَبِ السَّيْنِ وَرَفْعِهَا؛ فَالنَّصَبُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ، قَالَ الْقَاضِي: «أَكْثَرُ رَوَاتِنَا<sup>(٥)</sup> فِيهِ بِالنَّصَبِ، وَالرَّفْعُ عَلَى أَنَّهُ<sup>(٦)</sup> مَفْعُولٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ»<sup>(٧)</sup>.

قوله: «أَفَلَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ» (إِنْ) بِكسْرِ الهمزة بلا خلاف.

(٢) «سنن أبي داود» (١٦٦٨).

(١) في «صحيح مسلم»: «فذكرت».

(٤) انظر «شرح مسلم» للنووي (٩٠/٧).

(٣) «إكمال المعلم» (٥٢٣/٣).

(٦) قوله: «على أنه. في م: أنه على. والمثبت من الأصل.

(٥) في «م»: رواتنا. والمثبت من الأصل.

(٧) «إكمال المعلم» (٥٢٤/٣).

(١٠٠٦) قوله: «قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ مَا تَصَدَّقُونَ» (ما تصدقون) بتشديد الصاد والبدال جميعاً، وَيَجُوزُ فِي اللَّغَةِ تَخْفِيفُ الصَّادِ.

قوله: «وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ» وكذا كُلُّ تَحْمِيدَةٍ، وكل تهليلية، بوجهين: رُوِيَ رَفْعُ «صدقة» ونصبها؛ فالرفعُ على الاستئناف، والنصبُ عَطْفٌ على أن لكل تسبيحة صدقة.

قوله: «كَانَ لَهُ أَجْرٌ» (أجر) ضَبَطَ بوجهين: الرفعُ كما هنا، والنصبُ، وهما ظاهران.

(١٠٠٧) قوله: «السَّلَامَى» هي بضم السين المهملة، وتخفيف اللام؛ وهو المَفْضَلُ، وجمعُه سَلَامِيَّاتٌ بفتح الميم وتخفيف الياء. قوله: «وَأَنَّهُ يُمْسِي يَوْمِيذٍ» وقع لأكثر رُوَاةٍ مسلمٍ الأوَّلُ: (يَمْشِي) بفتح الياء وبالشين المعجمة، والثاني: بضمها وبالمهملة، ولبعضهم عكسه، قال الشيخ محيي الدين: «وكلاهما صحيح»<sup>(١)</sup>.

قوله: «قَدْ رَحَرَخَ نَفْسَهُ عَنِ النَّارِ» أي: باعدَهَا.

قوله: «فَإِنَّهُ يُمْسِي» بالإهمال لا غير.

قوله: «فَإِنَّهُ يَمْشِي» (يَمْشِي) بالإعجام بالاتِّفَاقِ.

(١٠١٠) قوله: «حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي مُزَرِّدٍ» (مُزَرِّد) بضم الميم، وفتح الزاي، (وكسر الراء)<sup>(٢)</sup> المشددة، واسمُ أبي مزَرِّدٍ عبدُ الرحمن بن يسار.

(١٠١٢) قوله: «وَيَرَى الرَّجُلَ الْوَاحِدُ» (يَرَى) بضم الياء تحت، والثاني وهي روايةُ ابنِ بَرَادٍ: بفتح التاء المُثَنَّاةِ فوق.

(٢) ليس في «م». ومثبت من الأصل.

(١) «شرح صحيح مسلم» (٩٤/٧).

(١٥٧ / ٦١) قوله: «حَتَّى يَهُمَّ رَبُّ الْمَالِ مَنْ يَقْبَلُ صَدَقَتَهُ» ضَبِطَ بِوَجْهَيْنِ: أَجَوْدُهُمَا وَأَشْهَرُهُمَا: ضَمُّ الْيَاءِ وَكسْرُ الْهَاءِ، وَيَكُونُ (رَبُّ الْمَالِ) مَنْصُوبًا مَفْعُولًا، وَالْفَاعِلُ (مَنْ)، وَتَقْدِيرُهُ يُحْزِنُهُ وَيَهْتَمُّ لَهُ، وَالثَّانِي: (يَهُمُّ) بَفَتْحِ الْيَاءِ وَضَمِّ الْهَاءِ، وَيَكُونُ (رَبُّ الْمَالِ) مَرْفُوعًا فَاعِلًا، وَتَقْدِيرُهُ: يَهُمُّ رَبُّ الْمَالِ بِمَنْ يَقْبَلُ صَدَقَتَهُ؛ أَي: يَقْصِدُهُ.

قوله: «فَيَقُولُ: لَا أَرَبَ لِي فِيهِ» أَي: لَا حَاجَةَ. [١٠٥ / أ]

(١٠١٣) قوله: «وَمُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الرَّفَاعِيُّ» نَسَبُهُ إِلَى جَدِّ لَهُ؛ وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ كَثِيرٍ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ سَمَاعَةَ أَبُو هِشَامٍ<sup>(١)</sup> الرَّفَاعِيُّ، قَاضِي بَغْدَادَ، ضَعَّفَهُ (س)<sup>(٢)</sup> وَأَبُو حَاتِمٍ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «أَفْلَازٌ كَبِدَهَا أَمْثَالُ الْأُسْطُوانِ» الْفِلْدَةُ: الْقِطْعَةُ مِنْ كَبِدِ الْبَعِيرِ، قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ<sup>(٤)</sup>، وَقَالَ غَيْرُهُ: «الْقِطْعَةُ مِنَ اللَّحْمِ» وَمَعْنَى الْحَدِيثِ التَّشْبِيهُ؛ أَي: يَخْرُجُ مَا فِي جَوْفِهَا مِنَ الْقِطْعِ الْمَدْفُونَةِ بِهَا. وَ(الْأُسْطُوانُ) بَضَمِّ الهمزة وَالطَّاءِ: جَمْعُ أُسْطُوَانَةٍ، وَهِيَ السَّارِيَةُ وَالْعَمُودُ، وَشَبَّهَهُ بِالْأُسْطُوانِ لِعَظَمِهِ وَكَثْرَتِهِ<sup>(٥)</sup>.

(١٠١٤) قوله: «كَمَا يُرَبِّي أَحَدَكُمْ فَلَوْهُ أَوْ فَصِيلُهُ» الْفَلْوُ: الْمَهْرُ، وَالْفَصِيلُ وَلَدُ النَّاقَةِ إِذَا فَصَلَ عَنْ رِضَاعِ أُمِّهِ، وَفِي الْفَلْوِ لَغَتَانِ فَصِيحَتَانِ؛ أَفْصَحُهُمَا<sup>(٦)</sup>: فَتَحُ الْفَاءِ وَضَمُّ اللَّامِ<sup>(٧)</sup> وَتَشْدِيدُ الْوَاوِ، وَالثَّانِيَةُ: كَسْرُ الْفَاءِ وَإِسْكَانُ اللَّامِ وَتَخْفِيفُ الْوَاوِ.

(١) فِي م: بَنِ هِشَامٍ. وَالْمُثَبِّتُ مِنَ الْأَصْلِ. انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (١٧ / ٢٤).

(٢) «الضَّعْفَاءُ وَالْمَتْروكون» (ص ٩٥).

(٣) «الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» (٨ / ١٢٩).

(٤) «إِصْلَاحُ الْمَنْطِقِ» (ص ٢٠).

(٥) انْظُرْ: «شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ لِلنَّوَوِيِّ» (٧ / ٩٨).

(٦) فِي «م»: أَصَحُّهُمَا. وَالْمُثَبِّتُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٧) قوله: وَضَمُّ اللَّامِ. لَيْسَ فِي «م». وَالْمُثَبِّتُ مِنَ الْأَصْلِ.



قوله: «أَوْ قَلُوصَةً» الْقَلُوصُ: الناقَةُ الْفَتِيَّةُ، وَلَا يُطْلَقُ عَلَى الذَّكَرِ.

(١٠١٥) قوله: «وَعُذِي بِالْحَرَامِ» (عُذِي) بِضَمِّ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ، وَكَسْرِ الذَّالِ الْمَعْجَمَةِ أَيْضًا مَخْفَفَةً، كَذَا ضَبَطَهُ النَّوَوِيُّ فِي «شَرْحِهِ لِمُسْلِمٍ»<sup>(١)</sup>، وَفِي الْكَلَامِ عَلَى «الرَّابِعِينَ»<sup>(٢)</sup> لَهُ.

(١٠١٧) قوله: «مُجْتَابِي النَّمَارِ أَوْ الْعَبَاءِ» (النَّمَار) بِكَسْرِ النُّونِ جَمْعُ نَمْرَةٍ بَفَتْحِهَا؛ ثِيَابٌ صَوَفٍ فِيهَا تَنْمِيرٌ.

وقوله: «مُجْتَابِي النَّمَارِ أَوْ الْعَبَاءِ» أَي: خَرَقُوهَا وَقَوَّروا وَسَطَهَا.

قوله: «حَتَّى رَأَيْتُ كَوْمَيْنِ مِنْ طَعَامِ» الْكَوْمُ عِظَمٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَالْكُومَةُ الصُّبْرَةُ، وَالْكَوْمُ الْفَرْجُ الْكَبِيرُ؛ وَيُقَالُ: هُوَ يُكُومُهَا؛ أَي: يَنْكِحُهَا، مِنْ «مَخْتَصِرِ الْعَيْنِ»<sup>(٣)</sup>.

وقال<sup>(٤)</sup> (س)<sup>(٥)</sup>: «الْكُومَةُ اسْمٌ لِمَا كُومَ، وَالْكُومَةُ الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ، وَهُوَ بَفَتْحِ الْكَافِ وَضَمِّهَا، وَقِيلَ: بِالضَّمِّ [١٠٥/ب] اسْمٌ لِمَا كُومَ، وَبِالْفَتْحِ الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ».

قال<sup>(٦)</sup>: «الْكُومَةُ بِالضَّمِّ الصُّبْرَةُ، وَالْكَوْمُ الْعَظِيمُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَالْكَوْمُ الْمَكَانُ الْمَرْتَفِعُ كَالرَّابِيَةِ، قَالَهُ ابْنُ سِرَاجٍ».

قال الْقَاضِي: «وَالْفَتْحُ هُنَا أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ مَقْصُودُهُ الْكَثْرَةُ وَالتَّشْبِيهُ بِالرَّابِيَةِ»<sup>(٧)</sup>.

(١) «شرح صحيح مسلم» (١٠٠/٧).

(٢) «شرح الأربعين النووية» (ص ٤٥-٤٦).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم» (١٠٣/٧)، ولسان العرب (٣٥/١٢).

(٤) فِي «م» قَالَ. وَالمُثَبَّتُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٥) لَمْ أَجِدْ ذَلِكَ لِلنَّسَائِيِّ رِوَايَةً، انظر: «إكمال المُعْلِم» (٣/٥٤٠)، و«شرح صحيح مسلم» (١٠٣/٧).

(٦) كَتَبَ فَوْقَهُ فِي م: كَذَا.

(٧) «إكمال المُعْلِم» (٣/٥٤٠)، و«شرح صحيح مسلم» (١٠٣/٧).

قوله: «مُذْهَبَةٌ» ضَبَطَ بوجهين؛ مشهورهما وبه جزم القاضي<sup>(١)</sup> والجمهور: بذالٍ معجمة، وفتح الهاء، وبعدها موحدّة، والثاني، ولم يذكُر الحميديُّ في «جمعه» غيره: بذالٍ مهملة، وضمّ الهاء، وبعدها نونٌ، وشرّحه في كتابه «غريب الجمع»: المُدْهَنُ الإناءُ الذي يُدْهَنُ فيه، وهو أيضًا النُقْرَةُ في الجَبَلِ الذي يُسْتَنْقَعُ فيها المَطَرُ؛ فشبهه صفاء رحمة الكريم بصفاء هذا الماء، وبصفاء الدهن.

قال القاضي وغيره: «هذا تصحيفٌ، والصوابُ بالذالِ<sup>(٢)</sup> المعجمة، والباءِ الموحّدة، وهو المعروفُ في الروايات».

«وعلى هذا الضبطِ ذكر القاضي في تفسيره وجهين؛ أحدهما: فُضَةٌ مذهبةٌ، فهو أبلغُ في حُسْنِ الوجهِ وإشراقه، والثاني: شَبَّهَهُ في حُسْنِهِ ونُورِهِ بالمُذْهَبَةِ من الجُلُودِ، وجمعُها مذاهبٌ؛ وهي كلُّ شيءٍ كانتِ العربُ تَصْنَعُهُ من جُلُودٍ وتَجْعَلُ فيه خطوطًا مُذْهَبَةً يُرَى بعضها إثرَ بعضٍ». معنى<sup>(٣)</sup> كلام النوي<sup>(٤)</sup>، والمسألةُ في «المطالع»<sup>(٥)</sup>، لكن هذا أشيعُ.

(١٠١٩) قوله: «يَمْنَحُ» ضبطه الشيخ محيي الدين بفتح النون<sup>(٦)</sup>، وليس في «المُحْكَم»<sup>(٧)</sup> سوى الكسر، وفي «الصحيح»<sup>(٨)</sup> الفتح والكسر.

(١) «مشارك الأنوار» (١/ ٢٧١).

(٢) في «م»: بالقاف. والمثبت من الأصل.

(٣) قوله: معنى كلام النوي. في «م»: انتهى من كلام النوي بالمعنى. والمثبت من الأصل.

(٤) «شرح صحيح مسلم للنوي» (٧/ ١٠٣).

(٥) «مطالع الأنوار» (٦/ ١٩٣).

(٦) «شرح صحيح مسلم» (٧/ ١٠٦).

(٧) عبارة المحكم يفهم منها غير ذلك؛ حيث قال في: «المحكم والمحيط الأعظم» لابن سيده

(٣٩١/ ٣) «مَنَحَ الشَّاةَ والناقَةَ يَمْنَحُهَا وَيَمْنَحُهَا، أَعَارَهُ إِثَّاءً».

(٨) «الصحيح» (١/ ٤٠٨).

قوله: «تَعْدُو بِعُسٍّ، وَتَرَوْحُ بِعُسٍّ» العُسُّ بضم العين وتشديد السين المهملة: القدح الكبير، وعند السمرقندي: «بِعَسَاءٍ وَتَرَوْحُ بِعَسَاءٍ»، وهو خطأ كما قاله في «المطالع»<sup>(١)</sup>.

[أ/١٠٦]

وجاء من رواية الحُمَيْدِيِّ من غير الأَمِّ: (بِعَسَاءٍ) بسين مهملة، وفَسَّرَهَا بِالْعُسِّ الْكَبِيرِ، وكان من أَهْلِ اللِّسَانِ، وَلَمْ يَعْرِفْ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ ذَلِكَ إِلَّا مِنْ قَوْلِهِ.

قال في «المطالع»: «وَضَبَطْنَاهُ عَلَى التَّمِيمِيِّ عَنْ ابْنِ سِرَاجٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَفَتْحِهَا، وَأَمَّا أَبُو الْحُسَيْنِ ابْنُهُ وَالْجَيَّانِيُّ فَلَمْ يُقَيِّدَاهُ إِلَّا بِالْكَسْرِ (بِعَسَاءٍ)» انتهى كلامُ «المطالع»<sup>(٢)</sup>.

وقال النَّوَوِيُّ بعد ذكره له من عند القاضي: «وَوَقَعَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَسْخِ بِلَادِنَا (بِعَسَاءٍ) بِسِينٍ مَهْمَلَةٍ مَمْدُودَةٍ، وَالْعَيْنُ مَفْتُوحَةٌ»<sup>(٣)</sup> انتهى. (١٠٢٠) قوله: «صَبُّوحَهَا وَغَبُوقَهَا» الصُّبُوحُ وَالْغَبُوقُ بفتح أولهما؛ فالأَوَّلُ: الشُّرْبُ أَوَّلَ النَّهَارِ، والثَّانِي: الشُّرْبُ أَوَّلَ اللَّيْلِ، وهما منصوبان على الظرف.

وقال القاضي: «مَجْرُورَانِ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ قَوْلِهِ: (صَدَقَ)، وَيَصَحُّ نَصْبُهُمَا عَلَى الظَّرْفِ»<sup>(٤)</sup>.

(١٠٢١) قوله: «مَثَلُ الْمُتَفَقِّ وَالْمُتَصَدِّقِ، كَمَثَلِ رَجُلٍ عَلَيْهِ جُبَّتَانِ أَوْ جُبَّتَانِ» قال القاضي عيَّاضٌ: «وَقَعَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَوْهَامٌ كَثِيرَةٌ مِنَ الرُّوَاةِ، وَتَصْحِيفٌ، وَتَحْرِيفٌ، وَتَقْدِيمٌ، وَتَأْخِيرٌ، وَيُعْرَفُ صَوَابُهُ

(٢) «مطالع الأنوار» (٤٢/٥).

(١) «مطالع الأنوار» (٤٢/٥).

(٤) «إكمال المُعَلِّمِ» (٥٤٣/٣).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠٦/٧).

من الأحاديث التي بعده؛ فمنه: «مَثَلُ الْمُتَصَدِّقِ وَالْمُتَصَدِّقِ» وصوابه: «الْمُتَصَدِّقِ وَالْبَخِيلِ»، ومنه: «كَمَثَلِ رَجُلٍ» وصوابه: «رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جُبَّتَانِ»، ومنه: «جُبَّتَانِ أَوْ جُبَّتَانِ» بالشك وصوابه: «جُبَّتَانِ» بالنون بلا شك، كما في الحديث الآخر بالنون بلا شك، و(الجُنَّة) الدرْع، ويدلُّ عليه الحديث نفسه، وذكر أوهاماً أخرى، فانظرها منه<sup>(١)</sup>، أو من كلام الشيخ محيي الدين<sup>(٢)</sup>، فإنها مُهَمَّةٌ.

(١٠٢٥) قوله: «عَنْ عُمَيْرٍ مَوْلَى أَبِي اللَّحْمِ» (آبي) بمدّ الهمزة وكسر الباء، قيل: لأنه كان لا يأكل [١٠٦/ب] اللحم، وقيل: لا يأكل ما ذُبَحَ للأصنام، واسمه عبدُ الله، وقيل: خلف، وقيل: الحويرث، وعن الدَّمِيَّاطِيِّ اسمه خلفُ بنُ مالك بن عبد الله بن غفار كان لا يأكل اللحم، وعُمَيْرٌ مولاه صحابيٌّ، وأبي اللحم غفاريٌّ استشهد يوم حُنين<sup>(٣)</sup>.

قوله: «فَقَالَ: الْأَجْرُ بَيْنَكُمَا» هذا محمولٌ على أَنَّ عُمَيْرًا تَصَدَّقَ بشيءٍ يَظُنُّ مولاه يَرْضَى به، ولم يَرْضَ به مولاه، فَلِعُمَيْرٍ أَجْرٌ؛ لأنه فَعَلَ شيئًا يَعتَقِده طاعةٌ بَنِيَّةُ الطاعة، ولمولاه أَجْرٌ؛ لأن ماله أُتْلِفَ عليه، ومعنى: «الْأَجْرُ بَيْنَكُمَا» أن: لكلٍّ مِنْكُمَا أَجْرٌ، وليس المراد أن أَجَرَ نفسِ المالِ يَتَقَاسَمَانِهِ، وهذا التأويلُ المعتمدُ، فاعتمده.

(١٠٢٦) قوله: «لَا تَصُمِ الْمَرْأَةُ وَبَعْلُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ» محمولٌ على صومِ التطوع؛ لأنَّ زَمَنَهُ غيرُ مُعَيَّنٍ، والنهيُّ للتحريم، صَرَّحَ به الشافعيُّ؛ وَسَبَبُهُ أَنَّ الزَّوْجَ لَهُ حَقُّ الاستمتاعِ بها في كُلِّ الأَيَّامِ، وحَقُّه واجبٌ على الفور، فلا يَفُوتُهُ بتطوعٍ ولا بواجبٍ على التراخي.

(١) «إكمال المُعَلِّم» (٣/ ٥٤٥).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧/ ١٠٧-١٠٨).

(٣) انظر «شرح صحيح مسلم» (٧/ ١١٤).

فإن قيل: يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ لَهَا الصَّوْمُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، فَإِذَا أَرَادَ الِاسْتِمَاعَ بِهَا كَانَ لَهُ ذَلِكَ، وَيَفْسُدُ صَوْمُهَا، فَالْجَوَابُ: أَنَّ صَوْمَهَا يَمْنَعُهُ مِنَ الِاسْتِمَاعِ فِي الْعَادَةِ؛ لِأَنَّهُ يَهَابُ انْتِهَاكَ الصَّوْمِ بِالْإِفْسَادِ.  
(وَشَاهِدٌ أَيْ: مُقِيمٌ).

قوله: «فِي سَبِيلِ اللَّهِ» قيل<sup>(١)</sup>: هو على العموم في جميع وجوه الخير، وقيل: مخصوصٌ بِالْجِهَادِ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ وَأَظْهَرُ، هَذَا كَلَامُ الْقَاضِي<sup>(٢)</sup>، وَأَقْرَهُ النَّوَوِيُّ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

(١٠٢٧) قوله: «أَيُّ فُلٍّ، هَلُمَّ» (فُلٌّ) بضم اللام، وَضَبَطَهُ بَعْضُهُمْ بِإِسْكَانِ اللَّامِ، وَهُوَ تَرْخِيمٌ (فَلَانٍ) عَلَى لُغَةٍ (يَا حَارِ)، وَلَا تُقَالُ إِلَّا فِي النِّدَاءِ، وَقِيلَ: بَلْ هُوَ لُغَةٌ أُخْرَى فِي فَلَانٍ. [١٠٧/أ]  
قوله: «لَا تَوَى عَلَيْهِ» أَيْ: لَا هَلَكَ.

(١٠٣٠) قوله: «يَا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ» (نِسَاءً) مَنْصُوبٌ، وَ(الْمُؤْمِنَاتُ) أَوِ الْمُسْلِمَاتُ (مَجْرُورٌ عَلَى الْإِضَافَةِ، وَهُوَ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ، وَالْمَوْصُوفُ إِلَى صِفَتِهِ، وَهُوَ جَائِزٌ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، وَالْبَصْرِيِّينَ يُقَدَّرُونَ فِيهِ مَحْذُوفًا<sup>(٤)</sup>).

(١) قوله: قيل. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٢) «إِكْمَالُ الْمُعْلِمِ» (٣/٥٥٥).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٧/١١٦).

(٤) قال الأشموني في «شرح»ه لألفية ابن مالك (٢/١٤١):

عند شرح قول ابن مالك في ألفيته:

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ مَعْنَى وَأَوَّلُ مُوْهَمًا إِذَا وَرَدَ:

«وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ مَعْنَى» كَالْمُرَادِفِ مَعَ مُرَادِفِهِ، وَالْمَوْصُوفِ مَعَ صِفَتِهِ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ

يَتَخَصَّصُ أَوْ يَتَعَرَّفُ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَلَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ غَيْرَهُ فِي الْمَعْنَى؛ فَلَا يُقَالُ: «قَمَحٌ بَرٌّ»، وَلَا

«رَجُلٌ فَاضِلٌ» وَلَا «فَاضِلٌ رَجُلٌ» «وَأَوَّلُ مُوْهَمًا إِذَا وَرَدَ» أَيْ: إِذَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ مَا يُوْهَمُ =

وَيَجُوزُ وَجْهٌ ثَانٍ؛ وهو: رفعُ (النساء)، ورفعُ المؤمناتِ أو المسلماتِ على اختلافِ الروایتين على النداءِ والصفةِ؛ أي: يا أيها النساءُ المسلماتُ. ووجهٌ ثالثٌ: رفعُ (النساء)، وكسرُ التاءِ من (المسلمات) على أنه منصوبٌ على الصفةِ على الموضعِ، كما يقالُ: «يا زيدُ العاقلُ» برفعِ زيدٍ، ونصبِ العاقلِ.

قوله: «وَلَوْ فَرَسِنْ شَاةٍ» الفَرَسِنْ بكسرِ الفاءِ والسينِ: الظَّلْفُ.

(١٠٣١) قوله: «ذَاتُ مَنْصِبٍ» أي: حَسَبٍ.

قوله: «لَا تَعْلَمُ يَمِينُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالُهُ» كذا وَقَعَ في جميع النسخ، والصحيحُ المعروف: «حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ»<sup>(١)</sup> يَمِينُهُ» كذا رَوَاهُ مالِكٌ في «الموطأ»<sup>(٢)</sup>، و(خ) في «صحيحه»<sup>(٣)</sup>، وغيرُهما، وهو وجهُ الكلام؛ لأنَّ النفقةَ تَفْعَلُ باليمينِ<sup>(٤)</sup>.

= جواز ذلك وجب تأويله؛ فمما أَوْهَمَ إضافة الشيء إلى مرادفه قولهم: «جاءني سعيدٌ كرزٍ»، وتأويله أن يراد بالأول المسمى وبالثاني الاسم، أي: جاءني مسمى هذا الاسم؛ ومما أَوْهَمَ إضافة الموصوف إلى صفته قولهم: «حبةُ الحمقاء»، و«صلاةُ الأولى»، و«مسجدُ الجامع»، وتأويله أن يقدر موصوف، أي: حبةُ البقلةِ الحمقاء، وصلاةُ الساعةِ الأولى، ومسجدُ المكانِ الجامع؛ ومما أَوْهَمَ إضافة الصفة إلى الموصوف قولهم: «جردٌ قطيفةٌ»، و«سحقٌ عمامةٌ»، وتأويله أن يقدر موصوف أيضًا وإضافة الصفة إلى جنسها: أي شيء جرد من جنس القطيفة، وشيء سحق من جنس العمامة.

تنبيه: أجاز الفراء إضافة الشيء إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين، ووافقه ابن الطراوة وغيره، ونقله في النهاية عن الكوفيين، وجعلوا من ذلك نحو: «وَلَدَارُ الْآخِرَةِ»، «حَقُّ الْيَقِينِ»، «حَبْلُ آلِ رَيْدٍ»، «وَحَبَّ الْحَصِيدِ»، وظاهر التسهيل وشرحه وموافقه.

(١) في «م»: نفقته. والمثبت من الأصل.

(٢) «الموطأ» (٢٧٤٢).

(٣) «صحيح البخاري» (٦٦٠).

(٤) انظر «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٢٢/٧).

قال القاضي: «وَيُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ الْوَهْمُ فِيهَا مِنَ النَّاqِلِينَ عَنْ (م) لَا مِنْ (م) بِدَلِيلِ إِدْخَالِهِ بَعْدَهُ حَدِيثَ مَالِكٍ، وَقَالَ بِمِثْلِ حَدِيثِ عُبَيْدٍ، وَبَيَّنَّ الْخِلَافَ فِيهِ، وَقَالَ: «وَرَجُلٌ مُعَلَّقٌ بِالْمَسْجِدِ إِذَا خَرَجَ مِنْهُ حَتَّى يَعُودَ إِلَيْهِ»، فَلَوْ كَانَ مَا رَوَاهُ مُخَالَفًا لِرَوَايَةِ مَالِكٍ لَنَبَّهَ عَلَيْهِ كَمَا نَبَّهَ عَلَى هَذَا»<sup>(١)</sup>. [١٠٧/ب]

(١٠٣٢) قوله: «حَتَّى إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ» أي: قَارَبَتْ أَوْ بَلَغَتْ حَقِيقَةً لَمْ تَصِحَّ مِنْهُ وَصِيَّةٌ وَلَا صَدَقَةٌ وَلَا شَيْءٌ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ بِاتِّفَاقِ الْفُقَهَاءِ.  
(١٠٣٦) قوله: «إِنَّكَ أَنْ تَبْذُلَ الْفَضْلَ» (أَنْ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ.

(١٠٣٧) قوله: «الْيَحْصَبِيُّ» هُوَ بِفَتْحِ الصَّادِ وَضَمِّهَا نَسَبَةٌ إِلَى بَنِي يَحْصَبٍ، وَفِي «الصَّحَاحِ» لِلجَوْهَرِيِّ وَغَيْرِهِ: «و(يَحْصَبُ) حَيْثُ مِنَ الْيَمَنِ بِالْكَسْرِ، فَإِذَا نَسَبْتَ قُلْتَ: يَحْصَبِيُّ بِفَتْحِ الصَّادِ، مِثْلُ: تَغْلِبِي»<sup>(٢)</sup>.  
قال شيخنا متع الله بحياته: «وَبَخِطُ شَيْخِنَا مَجْدِ الدِّينِ صَاحِبِ «الْقَامُوسِ» كَمَا رَأَيْتُهُ إِلَى جَانِبِ (يَحْصَبِ) مِثْلَةَ الصَّادِ»<sup>(٣)</sup>.

(١٠٣٨) قوله: «لَا تُلْحِقُوا بِي» الْإِلْحَافُ: الْإِلْحَاحُ.

(١٠٣٩) قوله: «لَيْسَ الْمَسْكِينُ بِهَذَا الطَّوَّافِ» أي: لَيْسَ الْمَسْكِينُ الْكَامِلُ الْمَسْكَنَةُ، وَالَّذِي هُوَ أَحَقُّ بِالصَّدَقَةِ وَأَحْوَجُ إِلَيْهَا لَيْسَ هُوَ هَذَا الطَّوَّافُ، بَلْ هُوَ «الَّذِي لَا يَجِدُ غِنًى...» إِلَى آخِرِهِ.

(١٠٤٠) قوله: «مُرْعَةُ لَحْمٍ» الْمُرْعَةُ بَضْمُ الْمِيمِ وَسُكُونُ الزَّايِ: الْقِطْعَةُ، وَقِيلَ: ذَلِكَ حَقِيقَةً، وَقِيلَ: أي: لَا وَجْهَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ، وَالظَّاهِرُ

(١) «إِكْمَالُ الْمُعْلِمِ» (٣/٥٦٣).

(٢) «الصَّحَاحُ» (١/١١٢).

(٣) «الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ» لِمَجْدِ الدِّينِ الْفَيْرُوزِ أَبَادِي (ص ٧٥).

الأوَّل؛ إذ لا مانع، وهذا فيمن سأل لغير ضرورةٍ سُؤلاً منها عنه وكثر منه، كما في الرواية الأخرى: «مَنْ سَأَلَ النَّاسَ تَكْثُرًا»<sup>(١)</sup>.

(١٠٤٣) قوله: «عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ» أبو إدريس اسمه عائذُ الله بن عبد الله، وأبو مسلم اسمه عبد الله بن ثوبٍ بضمّ الثاءِ المثناة وفتح الواو، وقيل غير ذلك. [١٠٨ / أ]

ومناقبُ أبي مسلم كثيرة؛ ومنها: أن الأسودَ العنسيَّ ألقاه في النار فلم يحترق، فتركه فجاء مهاجرًا إلى رسول الله ﷺ فتوفي النبي ﷺ وهو في الطريق، فجاء المدينة، فلقي أبا بكرٍ وعمرَ وغيرهما من الكبار، وأما قولُ السَّمْعَانِيِّ في أنسابه أنه أسلم في زمن معاوية<sup>(٢)</sup>، فغلط فيه.

(١٠٤٤) قوله: «تَحَمَّلْتُ حَمَالَةً» الحَمَالَةُ بفتح الحاءِ المهملة، هي<sup>(٣)</sup> المَالُ الذي يَسْتَدِينُهُ الشَّخْصُ في إصلاح ذاتِ البين، كالإصلاح بين قبيلتين.

قوله: «قَوَامًا مِنْ عَيْشٍ، أَوْ سِدَادًا» القَوَامُ والسَّدَادُ بكسر أوليهما، وهما بمعنى؛ وهو ما يُغْنِي مِنَ الشَّيْءِ وما تُسَدُّ به الحاجةُ.

قوله: «يَا قَبِيصَةُ سُحْتًا» تقديره: أعتقده سُحْتًا أو يؤكل سُحْتًا<sup>(٤)</sup>، وفي غير (م): «سحت»، وهو ظاهر<sup>(٥)</sup>.

(١٠٤٥) قوله: «عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّعْدِيِّ عَنْ

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧/ ١٣٠).

(٢) «الأنساب للسمعاني» (٥/ ٢٣٤).

(٣) في «م»: هو. والمثبت من الأصل.

(٤) قوله: أو يؤكل سُحْتًا. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧/ ١٣٤).



عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ» سَقَطَ مِنَ السَّنَدِ حُوَيْطُبُ بْنُ عَبْدِ الْعُزَّى بَيْنَ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّعْدِيِّ، هَكَذَا ذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْحُقَّاطِ<sup>(١)</sup>.

قال: (س): «لَمْ يَسْمَعْهُ السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّعْدِيِّ، إِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ حُوَيْطُبٍ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الْعُزَّى عَنْهُ».

قال الرَّشِيدُ: «وَهَكَذَا رَوَاهُ يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّدْفِيُّ عَنْ ابْنِ وَهَبٍ مُتَّصِلًا، وَهُوَ حَدِيثٌ مَشْهُورٌ، اجْتَمَعَ فِيهِ أَرْبَعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي نَسْقٍ وَاحِدٍ يَرْوِي بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ»، قال: «وَلَيْسَ فِي الصَّحِيحِينَ هَكَذَا غَيْرُهُ، وَحَدِيثٌ آخَرُ اجْتَمَعَ فِي إِسْنَادِهِ أَرْبَعُ صَحَابِيَّاتٍ، يَرْوِي بَعْضُهُنَّ عَنْ بَعْضٍ، عَلَى اخْتِلَافٍ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الرِّوَاةِ؛ لِأَنَّ جَمَاعَةً مِنْهُمْ لَمْ يَذْكُرُوا فِي إِسْنَادِهِ إِلَّا ثَلَاثَ صَحَابِيَّاتٍ فَقَطْ.

وهو حَدِيثُ زَيْنَبَ [١٠٨/ب] بِنْتِ جَحْشٍ: قَالَتْ: انْتَبَهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا مُحَمَّرَ الْوَجْهَ، وَهُوَ يَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيَلُّ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ قَدْ اقْتَرَبَ الْحَدِيثُ.

ثم قال: «وَحَدِيثُ ابْنِ السَّعْدِيِّ -وإن كان مقطوعًا في (م) من هذا الوجه الذي ذكرناه- فإنه متَّصِلٌ فِيهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ وَصَلَ (خ) فِي «صَحِيحِهِ»<sup>(٢)</sup>، وَ(س) فِي «سَنَنِهِ»<sup>(٣)</sup> مِنْ هَذَا الْوَجْهِ الْمَنْقُطِ»، وَسَاقَ الطَّرِيقَيْنِ وَحَكَيَاةً.

ثم قال: «وَقَدْ اخْتُلِفَ فِي اسْمِ السَّعْدِيِّ وَالِدِ عَبْدِ اللَّهِ هَذَا؛ فَقِيلَ: اسْمُهُ قَدَامَةُ، وَقِيلَ: وَقْدَانُ، وَقِيلَ: عَمْرُو بْنُ وَقْدَانَ، وَذَكَرَ أَبُو عَمْرٍ<sup>(٤)</sup>

(١) انظر «إكمال المعلم» (٣/ ٥٨٠)، و«شرح صحيح مسلم للنووي» (٧/ ١٣٦).

(٢) «صحيح البخاري» (٧١٦٣).

(٣) «سنن النسائي» (٢٦٠٥).

(٤) «الاستيعاب» (٣/ ٩٢٠).

أَنَّ الْقَوْلَ الْأَخِيرَ هُوَ الصَّوَابُ، وَهُوَ مِنْ بَنِي مَالِكِ بْنِ حِجْلٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ لُؤْيٍ، وَإِنَّمَا قِيلَ: لَهُ السَّعْدِيُّ؛ لِأَنَّهُ اسْتَرْضَعَ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ. وَوَقَعَ فِي (م) فِي بَعْضِ طُرُقِ هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ السَّاعِدِيِّ بِزِيَادَةِ أَلْفٍ، قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ: لَا نَعْرِفُ لَهُ وَجْهًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(١)</sup>. انْتَهَى مَعْنَاهُ مَعَ الْإِخْتِصَارِ.

قَوْلُهُ: «أَمَرَ لِي بِعُمَالَةٍ» أَي: أَجْرَةَ الْعَمَلِ<sup>(٢)</sup>.

قَوْلُهُ: «فَعَمَلَنِي» أَي: أَعْطَانِي أَجْرَةَ عَمَلِي.

(١٠٤٨) قَوْلُهُ: «لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ لَابْتَغَى وَادِيَا ثَالِثًا...» إِلَى آخِرِهِ. وَكَانَ هَذَا قَرَأْنَا، وَلَكِنَّهُ نُسَخِطُ تِلَاوَتَهُ؛ إِذْ فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ» عَنْ أَبِي وَاقِدٍ مَرْفُوعًا: كُنَّا نَأْتِي النَّبِيَّ ﷺ إِذْ نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ، فَحَدَّثَنَا، قَالَ لَنَا ذَاتَ يَوْمٍ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: «إِنَّا أَنْزَلْنَا الْمَالَ لِإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، فَلَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادٍ لَأَحَبَّ أَنْ يَكُونَ إِلَيْهِ ثَانٍ، وَلَوْ كَانَ لَهُ وَادِيَانِ لَأَحَبَّ [١٠٩/أ] أَنْ يَكُونَ إِلَيْهِمَا ثَالِثٌ، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ، ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ»<sup>(٣)</sup>.

وَفِيهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَنْ كَعْبٍ مَرْفُوعًا: «قَالَ إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ (الْقُرْآنَ قَالَ: فَقَرَأَ عَلَيْهِ)<sup>(٤)</sup>: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٥)</sup>...»، فَذَكَرَهُ<sup>(٦)</sup> مَعَ اخْتِلَافِ لَفْظٍ وَتَقْدِيرَاتٍ: «وَإِنْ كَانَ الدِّينُ عِنْدَ [اللَّهِ]<sup>(٧)</sup> الْحَنِيفِيَّةَ غَيْرَ الْمَشْرُكَةِ وَلَا الْيَهُودِيَّةِ وَلَا النَّصْرَانِيَّةِ، مَنْ يَفْعَلْ خَيْرًا فَلَنْ يُكْفَرَهُ»<sup>(٨)</sup>.

(١) «غُرَرُ الْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةُ» (ص ١٨٦-١٩٤).

(٢) فِي «م»: عَمَلِي. وَالْمُثْبِتُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٣) «مُسْنَدُ أَحْمَدَ» (ج: ٢١٩٠٦).

(٤) لَيْسَ فِي «م». وَالْمُثْبِتُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٥) سُورَةُ الْبَيْتَةِ، الْآيَةُ (١).

(٦) فِي «م»: فَذَكَرَ. وَالْمُثْبِتُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٧) لَفْظُ الْجَلَالَةِ لَيْسَ فِي الْأَصْلِ، «م». وَأُثْبِتْنَاهُ مِنْ مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ.

(٨) «مُسْنَدُ أَحْمَدَ» (ج: ٢١٢٠٢).

وفي (ت) طرق منه، وفي «الصحيح» طرق آخر، وفي «المسند»، وفي «الروض» أنه كان في سورة يونس، وذكر مكانه<sup>(١)</sup>.

(١٠٤٩) قوله: «قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَلَا أَدْرِي مِنَ الْقُرْآنِ هُوَ أَمْ لَا» في «مسند أحمد» عن ابن عباس في قصة قال ابن عباس: «قلت: صدق الله ورسوله لو كان لابن آدم... إلى آخره، قال عمر: ما هذا؟ قلت: هكذا أقرأنيها أبي، قال: فمُر بنا إليه، قال: فجاء إلى أبي، فقال: ما يقول هذا؟ قال أبي: هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ، قال: أفأثبتها في المصحف؟ قال: نعم»<sup>(٢)</sup>.

(١٠٥١) قوله: «عَنْ كَثْرَةِ الْعَرَضِ» (العرض) بفتح العين والراء: متاع الدنيا.

(١٠٥٢) قوله: «يَقْتُلُ حَبَطًا» الحَبَطُ بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة: التَّخَمَةُ.

قوله: «أَوْ يُلْمُ»: أي: يُقَارِبُ القتل.

قوله: «إِلَّا أَكَلَةَ الْخَضِرِ» قال القاضي في (إلا): «ضَبَطَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى الْإِسْتِفْحاحِ»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «ثَلَطْتُ» أي: أَلَقْتُ الرِّجْعَ الرقيق الذي في بطنها، وأكثر ما يُقَالُ لِلإبل والبقر والفيلة، وهو بالمثلثة المفتوحة، وبالطاء المفتوحة المهملة. [١٠٩/ب]

قوله: «يَمْسَحُ عَنْهُ الرُّحْضَاءُ» (الرُّحْضَاءُ) بضم الراء، وفتح الحاء المهملة، وبضادٍ معجمةٍ ممدودًا؛ وهو العَرَقُ مِنَ الشَّدَّةِ، وأكثر ما يُسْتَعْمَلُ مِنْ عَرَقِ الْحُمَى.

(٢) «مسند أحمد» (ج: ٢١١١).

(١) انظر: «التوضيح» (٢٠/٤١٤-٤١٥).

(٣) «إكمال المعلم» (٣/٥٩٠).

(١٠٥٣) قوله: «وَمَا أُعْطِيَ أَحَدٌ مِنْ عَطَاءٍ خَيْرًا» قال النووي: «(خير) هكذا هو في جميع نسخ مسلم «خير» مرفوعٌ، وهو صحيح؛ وتقديره: هو خيرٌ، كما وقع في رواية البخاري»<sup>(١)</sup> انتهى، وانظر هذه النسخة<sup>(٢)</sup>، فإن فيها (خيرًا)، وهو ظاهرٌ.

(١٠٥٤) قوله: «عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ» المشهور عند المحدثين ضمُّ الموحدة، وعند أهل اللغة فتحها، ومنهم من سكنها نسب إلى بئر الحبلى.

(١٠٥٥) قوله: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ رِزْقَ آلِ مُحَمَّدٍ قُوتًا» قال أهل الغريب: «القوت ما يسدُّ الرَّمَقَ»<sup>(٣)</sup>.

(١٣١/١٥٠) قوله: «إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا» (لأراه) بفتح الهمزة؛ أي: لأعلمه، وقد سبق ذلك في الإيمان.

قال شيخنا متع الله بحياته: «وفيما قرأت على بعض شيوخى بالقاهرة أن ابن التين ضبطه بضم الهمزة مُقْتَصِرًا عليه، وفي كلام أبي العباس القرطبي أن الرواية بالضم»<sup>(٤)</sup>.

(١٠٥٩) قوله: «سَتَجِدُونَ أَثَرَهُ شَدِيدَةً»<sup>(٥)</sup> (أثرة) بفتح الهمزة والمثلثة، هذا الألفصح الأشهر، ويُقال بضم الهمزة مع سكون المثلثة، ومعناها الاستثارة بالشيء المشترك.

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤٥/٧).

(٢) يعني نسخة صحيح مسلم التي عليها حاشية السبط، وهو كذلك بها.

(٣) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤٦/٧).

(٤) «المفهم شرح تلخيص صحيح مسلم» للقرطبي (٣٦٧/١).

(٥) في «م»: شدة. والمثبت من «صحيح مسلم».

قوله: «إِلَّا ابْنُ أُخْتٍ لَنَا» ابْنُ أُخْتِ الْأَنْصَارِ هُوَ النِّعْمَانُ بْنُ مُقَرَّرٍ [١١٠/أ] قاله النَّوَوِيُّ عَنِ الْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ<sup>(١)</sup>.

قوله: «لَمَّا فُتِحَتْ مَكَّةُ» قال الدَّمِيَّاطِيُّ: «صَوَابُهُ (فَتَحَتْ<sup>(٢)</sup> حَنِينٌ)؛ إِنَّمَا كَانَ قَسَمَ الْغَنَائِمِ يَوْمَ حَنِينٍ لَا فَتَحَ مَكَّةَ».

قوله: «وَمَعَهُ الطُّلُقَاءُ» (الطُّلُقَاءُ) بَضَمُّ الطَّاءِ، وَفَتْحُ اللَّامِ، وَبِالْمَدِّ؛ وَهُمْ الَّذِينَ أَسْلَمُوا يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ، قِيلَ لَهُمْ ذَلِكَ لِمَنْ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِمْ وَكَانُوا الْفَيْنِ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «حَدَّثَنِي السُّمَيْطُ» (السُّمَيْطُ) مَصْعَرٌ.

قوله: «قَدْ بَلَّغْنَا سِتَّةَ آلَافٍ» الرَّوَايَةُ الْأُولَى الَّتِي فِيهَا عَشْرَةُ آلَافٍ وَالطُّلُقَاءُ أَصَحُّ مِنْ هَذِهِ؛ لِأَنَّ الْمَشْهُورَ فِي كِتَابِ الْمَغَازِي أَنَّ الْمُسْلِمِينَ كَانُوا يَوْمَئِذٍ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا؛ عَشْرَةُ آلَافٍ<sup>(٤)</sup> شَهِدُوا الْفَتْحَ، وَأَلْفَانِ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، وَمِنْ أَنْصَافِ إِلَيْهِمْ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «مَعَهُ<sup>(٥)</sup> عَشْرَةُ آلَافٍ وَمَعَهُ الطُّلُقَاءُ»، قَالَ الْقَاضِي: «(سِتَّةُ آلَافٍ) وَهُمْ مِنَ الرَّأْيِ عَنْ أَنَسٍ<sup>(٦)</sup>».

قوله: «وَعَلَى مُجَنَّبَةٍ خَيْلَنَا» الْمُجَنَّبَةُ بَضَمُّ الْمِيمِ، وَفَتْحُ الْجِيمِ، وَكَسْرُ النُّونِ؛ وَهِيَ الْكُتَيْبَةُ مِنَ الْخَيْلِ الَّتِي تَأْخُذُ جَانِبَ الطَّرِيقِ الْأَيْمَنِ. قوله: «هَذَا حَدِيثُ عَمِّيَّةٍ» قَالَ فِي «الْمَطَالَعِ»: «الْعَمِّيَّةُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَالْمِيمِ، [وَشَدَّهَا]<sup>(٧)</sup>، وَشَدَّ الْيَاءِ بَعْدَهَا، كَذَا ضَبَطْنَاهُ عَلَى أَبِي بَحْرٍ

(١) «الْأَسْمَاءُ الْمُبْهَمَةُ» (٤/ ٣٠٥).

(٢) قوله: فتحت. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٣) قوله: وكانوا ألفين. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٤) قوله: آلاف. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٥) قوله: معه. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٦) «إِكْمَالُ الْمُعْلَمِ» (٧/ ١٥٤).

(٧) ليس في الأصل، و«م». والمثبت من «مطالع الأنوار».

والصديقي، وفسره بعضهم على معنى الشدة، وكان في كتاب التميمي (عَمِيَّه)، كأنه أراد عَمِّي، ثم أتى بهاء السكت، وكذا ذكر هذا الحرف أبو نصر الحميدي في «مختصره» وفسره بعمومي<sup>(١)</sup> انتهى.  
وملخص ما ضبطت به هذه اللفظة: (عمية) ومعناه: الشدة.

الثاني: كذلك إلا أنه بضم العين (عُمِيَّة).

والثالث: [١١٠/ب] (عَمِيَّه) في آخرها هاء السكت؛ أي: عَمِّي حَدَّثَنِي بِهِ.

وقال القاضي: «معناه عند جماعتي؛ أي: هذا حديثهم، والعم الجماعة»<sup>(٢)</sup>.

والرابع: كذلك إلا أنه بتشديد الياء. قوله:

أَتَجْعَلُ نَهْبِي وَنَهْبَ الْعُبَيْدِ      بَيْنَ عَيْنَيْنِ وَالْأَقْرَعِ  
فَمَا كَانَ بَدْرٌ وَلَا حَابِسٌ      يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي الْمَجْمَعِ  
وَمَا كُنْتُ دُونَ أَمْرِي مِنْهُمَا      وَمَنْ تَخْفِضِ الْيَوْمَ لَا يُرْفَعِ

(العبيد) اسم فرسه، و(مرداس) في جميع النسخ غير مصروف، وهو حجة لمن جوز ترك الصرف لعلّة واحدة، وأجيب عنه بأنه في ضرورة الشعر.

(١٠٦٠) قوله: «حَدَّثَنَا مَخْلَدُ بْنُ خَالِدِ الشَّعِيرِيِّ» (مخلد الشعيري)

نسب إلى الحبّ المعروف، عسقلاني نزل طرسوس، روى عنه (م)، (د) ووثقه<sup>(٣)</sup>.

(١) «مطالع الأنوار» (٤/٤٥٩-٤٦٠).

(٢) «إكمال المعلم» (٣/٦٠٣).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٧/٣٣٤).

وقد أنكر القاضي<sup>(١)</sup> أن يكون أحد ذكره في رجال الصحيح وفي غيرهم، وأنه ليس في الرواة أحد يُسمّى بهذا، فاعلمه، وإنكاره مردود، فقد ذكره جماعة منهم أبو داود ووثقه، وأبو محمد بن أبي حاتم في «جرّحه وتعديله»<sup>(٢)</sup>، وابن طاهر في «رجال الصحيحين» له فاعلمه.

(١٠٦١) قوله: «الأنصارُ شعارٌ والناسُ الدّثارُ»<sup>(٣)</sup> الشّعارُ: الثوب الذي يلي الجسد، والدّثارُ فوقه.

(١٠٦٢) قوله: «كالصّرف» (الصّرف) بكسر الصاد المهملة: صبغ أحمر يُصبغ به الجلود، قال ابن دُرَيْد: «ويُسمّى الدّم أيضًا صِرْفًا»<sup>(٤)</sup>.

(١٠٦٣) قوله: «أَتَى رَجُلٌ بِالْجِعْرَانَةِ...» إلى آخره. الرجلُ القائلُ: «اعْدِلْ» هو ذو الخويصرة، [١١١/أ] واسمُه حُرْقُوصُ بْنُ زُهَيْرٍ رَأْسُ الْخَوَارِجِ، قُتِلَ يَوْمَ النَّهْرَوَانِ<sup>(٥)</sup>، وستأتي تَكْنِيَّتُهُ في هذا الصحيح.

قوله: «خَبِتَ وَخَسِرْتَ» رُويَ بفتح التاء في «خَبِتَ وَخَسِرْتَ» وضمّها؛ فالضمُّ ظاهرٌ، ومعنى الفتح: خَبِتَ أَنْتَ، وخَسِرْتَ أَيُّهَا التَّابِعُ، إِذَا كُنْتَ لَا أَعْدِلُ لكَوْنِكَ تَابِعًا وَمُقْتَدِيًا بِمَنْ لَا يَعْدِلُ، قال النَّوَوِيُّ: «وَالْفَتْحُ أَشْهَرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»<sup>(٦)</sup>.

(١٠٦٤) قوله: «وَعَيْنُهُ بْنُ بَدْرِ الْفَزَارِيِّ» عَيْنَةُ بْنُ حِصْنِ بْنِ حُذَيْفَةَ بْنِ زَيْدِ الْفَزَارِيِّ مِنَ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ، شَهِدَ حُنَيْنًا وَالطَّائِفَ، وَكَانَ أَحْمَقَ

(١) «إكمال المعلم» (٣/٦٠١).

(٢) «الجرح والتعديل» (٨/٣٤٩) وفيه: سألت أبي عن فقال: لا أعرفه.

(٣) في «صحيح مسلم» [١٠٦١]: «دثار».

(٤) «جمهرة اللغة» (٢/٧٤١).

(٥) في «م»: النهز. والمثبت من الأصل.

(٦) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧/١٥٩).

مُطَاعًا، دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِغَيْرِ إِذْنٍ، وَأَسَاءَ الْأَدَبَ، فَصَبَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى جَفَوْتِهِ وَأَعْرَابِيَّتِهِ وَقَدْ ارْتَدَّ وَآمَنَ بِطُلِيحَةَ، ثُمَّ أُسِرَ، فَمَنْ عَلَيْهِ الصَّدِيقُ، ثُمَّ لَمْ يَزَلْ مُظْهِرًا لِلْإِسْلَامِ، وَكَانَ يَتَّبَعُهُ عَشْرَةُ آلَافٍ قَنَاءَ، وَكَانَ مِنَ الْجَرَّارَةِ، وَاسْمُهُ حَذِيفَةُ، وَلَقَبُهُ عَيْنُهُ، لَشَتَرَ عَيْنِهِ، انْتَهَى كَلَامُ الذَّهَبِيِّ فِي «تَجْرِيدِهِ»<sup>(١)</sup> مُخْتَصِر «أَسَدُ الْغَابَةِ».

قوله: «وَزَيْدُ الْخَيْرِ الطَّائِي» (زَيْدُ الْخَيْرِ) بِالرَّاءِ، وَفِي الرِّوَايَةِ الَّتِي بَعْدَ هَذِهِ (الْخَيْلُ) بِاللَّامِ، وَهُمَا صَحِيحَانِ، كَانَ يُقَالُ لَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ زَيْدُ الْخَيْلِ، فَسَمَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْدَ الْخَيْرِ.

قوله: «صَنَادِيدُ نَجْدٍ» أَي: سَادَاتِ، وَاحِدُهُمْ صَنِيدٌ بِكَسْرِ الصَّادِ.

قوله: «نَاتِي الْجَبِينِ» (نَاتِيٌّ) بِهِمْزٍ آخِرُهُ<sup>(٢)</sup>، وَ(الْجَبِينُ) جَانِبُ الْجَبْهَةِ، وَلِكُلِّ إِنْسَانٍ جَبِينَانِ.

قوله: «إِنَّ مِنْ ضُضِّي هَذَا» (الضُّضِيُّ) بُضَادَيْنِ مُعْجَمَتَيْنِ، وَآخِرُهُ مَهْمُوزٌ، [١١١/ب]

وَهُوَ أَصْلُ الشَّيْءِ، وَحَكَاهُ الْقَاضِي وَابْنُ قُرْقُولَ بِالْمُهْمَلَتَيْنِ أَيْضًا<sup>(٣)</sup>، وَهُوَ صَحِيحٌ فِي اللُّغَةِ.

قوله: «لَا تُقْتَلُنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ» أَي: قَتْلًا عَامًّا مُسْتَأْصِلًا، كَمَا قَالَ اللَّهُ: ﴿فَهَذَا نَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ﴾<sup>(٤)</sup>.

قوله: «فِي أَدِيمٍ مَقْرُوظٍ» أَي: مَدْبُوعٍ بِالْقَرْظِ.

(١) «تَجْرِيدُ أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ» (١/٤٣٢).

(٢) فِي «م»: فِي آخِرِهِ. وَالْمَثْبُوتُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٣) «مَطَالَعُ الْأَنْوَارِ» (٤/٢٥٣).

(٤) سُورَةُ الْحَاقَّةِ، الْآيَةُ (٨).



قوله: «وَأَمَّا عَامِرُ بْنُ الطَّفِيلِ...» إلى آخره. قال النووي: «قال العلماء: ذَكَرُ عَامِرٍ هُنَا غَلَطٌ ظَاهِرٌ؛ لَأَنَّهُ تُوْفِّيَ قَبْلَ هَذَا بِسَنَيْنَ، وَالْجَزْمُ بِأَنَّهُ عَلَقَمَةُ بْنُ عُلَاثَةَ، كَمَا هُوَ مَجْزُومٌ بِهِ فِي بَاقِي الرِّوَايَاتِ»<sup>(١)</sup> انتهى، وعَامِرُ بْنُ الطَّفِيلِ مَاتَ كَافِرًا كَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ النُّقْلِ، وَقَصَّتْهُ مَشْهُورَةٌ، وَوَقَعَ لِلْمُسْتَغْفِرِيِّ عَدُوٌّ فِي الصَّحَابَةِ، وَهُوَ غَلَطٌ.

قوله: «وَهُوَ مُقَفِّي»: أَي: مُوَلٌّ قَدْ أَعْطَانَا قَفَاهُ.

قوله: «فَسَأَلَاهُ عَنِ الْحُرُورِيَّةِ» (الْحُرُورِيَّةُ) هُمُ الْخَوَارِجُ، سُمُّوا حُرُورِيَّةً؛ لِأَنَّهُمْ نَزَلُوا حُرُورَاءَ، وَتَعَاقَدُوا عِنْدَهَا، وَتَعَاقَدُوا عَلَى قِتَالِ أَهْلِ الْعَدْلِ، وَحُرُورَاءُ بِالْمَدِّ قَرْيَةٌ بِالْعِرَاقِ قَرِيبَةٌ مِنَ الْكُوفَةِ.

قوله: «إِلَى رِصَافِهِ...» إِلَى آخِرِهِ. الرِّصَافُ بِكَسْرِ الرَّاءِ، وَبِالضَّادِ الْمَهْمَلَةِ، وَهُوَ مَدْخُلُ النَّصْلِ مِنَ السَّهْمِ، وَالْقِدْحُ عَوْدُهُ، وَالْقُدْحُ بضم القافِ وَبِذَالَيْنِ مَعْجَمَتَيْنِ: وَهُوَ رِيْشُ السَّهْمِ، وَالْفُوقُ وَالْفُوقَةُ بضم الفاء: وَهُوَ الْحَزُّ الَّذِي يُجْعَلُ فِيهِ الْوَتَرُ، وَالنَّضْيُ بفتح النونِ وَكسر الضادِ الْمَعْجَمَةِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ: وَهُوَ الْقِدْحُ كَمَا جَاءَ مُفَسَّرًا.

(وفي كلام ابن قُرْطُوبٍ<sup>(٢)</sup>) أَنَّ الرِّصَافَ الْعَقَبُ الْمَلُوي عَلَى السَّهْمِ يَدْخُلُ النَّصْلُ<sup>(٣)</sup>).

قوله: «أَوْ مِثْلُ الْبَضْعَةِ تَدَرْدَرُ» (الْبَضْعَةُ) بفتح الموحدة ليس غير، وهي الْقِطْعَةُ [١١٢/أ] مِنَ اللَّحْمِ، وَ(تَدَرْدَرُ) تَضْطَرِبُ. قوله: «عَلَى خَيْرِ فِرْقَةٍ» حِينَ فِرْقَةٍ، وَهِيَ أَشْهُرُ وَأَكْثَرُ.

(١) «شرح مسلم» (٧/١٦٢-١٦٣).

(٢) «مطالع الأنوار» [٣/١٦١].

(٣) ما بين القوسين ليس في «م». والمثبت من الأصل.

قوله: «فَلَا يَرَى بَصِيرَةً» البصيرةُ الطريقةُ من الدَّم، وجمعُها بصائرٌ.

قوله: «عَنِ الضَّحَّاكِ الْمَشْرِقِيِّ» (مشرق) حيٌّ من همدان، وهو بكسر الميم، وإسكان الشين المعجَمَة، وفتح الرّاء، وكسر القاف، هذا هو الصواب، وقيل فيه: (المشريقي)، وهو تصحيفٌ<sup>(١)</sup>.

(١٠٦٦) قوله: «سُفْهَاءُ الْأَحْلَامِ» يعني ضعافُ العقولِ.

قوله: «فِيهِمْ رَجُلٌ مُخَدَّجُ الْيَدِ أَوْ مُودُنُ الْيَدِ أَوْ مَثْدُونُ الْيَدِ» الْمُخَدَّجُ بضم الميم، وفتح الدال المهملة، وقبلها الخاء المعجَمَة ساكنة؛ أي: ناقصُ اليد، و(مَثْدُون) بفتح الميم، وسكون المثلثة، وضم الدال المهملة؛ وهو صَغُرُ الْيَدِ، و(مُودُنُ الْيَدِ) ناقصُها.

قوله: «فَنَزَّلْنِي زَيْدُ بْنُ وَهَبٍ مَنَزِلًا» (منزلاً منزلاً) مرتين<sup>(٢)</sup> كذا ذكره الحميديُّ في «جمعه»<sup>(٣)</sup>، وهو وجهُ الكلام، وقد وُجِدَ كذلك في بعض النسخ؛ أي: ذَكَرَ لي مَراحِلُهُم بالجيشِ منزلاً منزلاً حتَّى بَلَغَ القنطرةَ التي كان القتالُ عندها، وهي قنطرةُ الدَّبَرَجَانِ، كذا جاء مبيناً في (س)<sup>(٤)</sup>، وهناك خطبُهُم عليّ، ورَوَى لهم هذه الأحاديث<sup>(٥)</sup>.

قوله: «فَوَحَّشُوا بِرِمَاحِهِمْ» أي: مدُّوها إليهم فطَاعَنُوهم بها.

قوله: «إِلَّا رَجُلَانِ» أي: من أصحابِ عليّ، وأما الخوارجُ فقتِلُوا بعضهم على بعض. [١١٢/ب]

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦٩/٧).

(٢) قوله: مرتين. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٣) «الجمع بين الصحيحين» (١٥٠).

(٤) «سنن النسائي» (٨٥١٨) وفيه: مررنا على قنطرة.

(٥) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧٢/٧).

قوله: «فَقَامَ إِلَيْهِ عَبِيدَةُ السَّلْمَانِيُّ» منسوبٌ إلى سَلْمَانَ جَدِّ قَبِيلَةٍ معروفةٍ، وهو بَطْنٌ من مرَادٍ، قاله أبو داودَ السَّجِسْتَانِيُّ<sup>(١)</sup>، أَسْلَمَ عَبِيدَةُ قَبْلَ وفاةِ النَّبِيِّ ﷺ، ولم يَرَهُ.

قوله: «قَالَ عَلِيٌّ: كَلِمَةٌ حَقٌّ أُرِيدَ بِهَا بَاطِلٌ» معناه أن الكلمةَ أَصْلُهَا صِدْقٌ، قال الله: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾<sup>(٢)</sup>، لَكِنَّهُمْ أَرَادُوا بِهَا الْإِنْكَارَ عَلَى عَلِيٍّ فِي تَحْكِيمِهِ.

قوله: «طَبْنِي شَاةٌ» (طبي) بَضَمِ الطَّاءِ الْمُهْمَلَةِ، وَسُكُونِ الْمُوحَّدَةِ، وَالْمُرَادُ بِهِ ضَرْعُ الشَّاةِ، وَهُوَ فِيهَا مَجَازٌ، وَأَصْلُهُ لِلْكَلْبَةِ<sup>(٣)</sup> وَالسَّبَاعِ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: «وَيُقَالُ أَيْضًا لِدَوَاتِ الْحَافِرِ»<sup>(٤)</sup>.

(١٠٦٨) قوله: «عَنْ أُسَيْرِ بْنِ عَمْرِو» يُقَالُ لَهُ يُسَرُّ وَأُسِيرٌ، فَاعْلَمْهُ.

قوله: «يَتِيَهُ قَوْمٌ» أَي: يَذْهَبُونَ عَنِ الصَّوَابِ.

(١٠٦٩) قوله: «كَخْ كَخْ أَرَمَ بِهَا» (كخ كخ) بفتح الكافِ وكسرِهَا وَتَسْكِينِ الْخَاءِ، وَيَجُوزُ كَسْرُهَا مَعَ التَّنْوِينِ وَعَدَمِهِ، وَهِيَ كَلِمَةٌ يُزَجَرُ بِهَا الصَّبِيَانُ عَنِ الْمُسْتَقْدَرَاتِ، يُقَالُ لَهُ: كَخْ؛ أَي: أَرَمَ بِهِ، وَقَالَ الدَّوْدِيُّ: «إِنَّهَا عَجَمِيَّةٌ مَعْرَبَةٌ مَعْنَاهَا: بَيْسٌ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ (خ) فِي بَابِ مَنْ تَكَلَّمَ بِالْفَارَسِيَّةِ وَالرُّطَانَةِ»<sup>(٥)</sup>.

قوله: «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَوْفَلٍ» قَالَ الدِّمِّيَّاطِيُّ: «صَوَابُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ

(١) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧٣/٧).

(٢) سورة الأنعام، الآية (٥٧).

(٣) في «م»: للطبة. والمثبت من الأصل.

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧٤/٧).

(٥) صحيح البخاري (٧٤/٤)، وانظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧٥/٧).

بن هاشم، كنيته أبو يحيى، وكنية أبيه أبو الوليد، يُلقَّبُ أبوه بَبَّة، وُلِدَ في حياة [١١٣ / أ] النبي ﷺ.

(١٠٧٢) قوله: «فَانْتَحَاهُ» هو بالحاء المهملة؛ أي: عَرَضَ له.

قوله: «أَخْرَجَا مَا تُصْدِرَانِ» كذا عنده، وإنما المعروف (تُصَرَّرَانِ)، أما (تُصَرَّرَانِ) فهي رواية؛ ومعناها: تَجَمَّعَانِ في صدوركما من الكلام، وكلُّ شيء جمعتُه فقد صررتُه، وأما (تُصْدِرَانِ) فبضمٍّ أوَّله وسكونِ الصادِ المهملة، ومعناها تَرْفَعَانِ إليَّ، وهي رواية، وأما (تُسَرَّرَانِ) بالسين المهملة فهي رواية أيضًا؛ ومعناها: ما يَقُولَانِ سِرًّا، ورواية أخرى وهي (تَصَوِّرَانِ) بفتح الصادِ وبواوٍ مكسورة، قال القاضي: «وكذا ضبطه الحُمَيْدِيُّ»<sup>(١)</sup>.

قال في «المطالع» بعد أن حكى الروايات الأربع: «والأصوب بالصادِ والرَّائِسِ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وَجَعَلْتَ زَيْنَبُ تُلْمَعُ إِلَيْنَا» يُقال: لَمَعَ وألَمَعَ إذا أشار به، وفي نسخة الدُّمَيْطِيُّ (تُلْمَعُ) بالتشديد بالميم، وهي مكسورة، أي: الميم.

قوله: «لَا تَنْبَغِي لَالَ مُحَمَّدٍ» آل النبي ﷺ بنو هاشم، وبنو المطلب دونَ غيرهم، وبه قال بعض المالكية، وهو مذهبُ الشافعي وموافقيه، وقال أبو حنيفة ومالك: «هم بنو هاشم فقط».

قال القاضي: «وقال بعض العلماء: هم قريشٌ كلُّها، وقال أصبغ: هم بنو قُصَيٍّ»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ» يعني: أنها تُطَهَّرُ أموالهم وبيوتهم.

(٢) «مطالع الأنوار» (٤ / ٢٧٠).

(١) «إكمال المُعَلِّم» (٣ / ٦٢٩).

(٣) «إكمال المُعَلِّم» (٧ / ٤١٩).

قوله: «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ...» إِلَى آخِرِهِ. تَقَدَّمَ نَسْبُهُ، وَهَذَا نَسْبُهُ إِلَى جَدِّهِ أَبِي أَبِيهِ. [١١٣/ب]

قوله: «أَنَا أَبُو حَسَنِ الْقَرْمِ»، «أَنَا أَبُو حَسَنِ الْقَرْمِ»: فَحَسَنٌ مَنْوًى، وَالْقَرْمُ بِالرَّاءِ مَرْفُوعًا؛ وَهُوَ السَّيِّدُ، وَهَذَا أَصَحُّ الْأَوْجِهَةِ، وَالثَّانِي: كَمَا فِي الْأَصْلِ فَحَسَنٌ مَخْفُوضٌ، وَالْقَرْمُ مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَمَعْنَاهُ عَالِمُ الْقَوْمِ، وَالثَّلَاثُ: أَبُو حَسَنِ بِالتَّنْوِينِ، وَالْقَوْمُ بِالْوَاوِ مَرْفُوعٌ؛ أَيُّ: أَنَا مَنْ عَلِمْتُمْ رَأْيَهُ أَيُّهَا الْقَوْمُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ حَرَفَ النِّدَاءِ لَا يُحَذَفُ فِي نِدَاءِ الْقَوْمِ وَنَحْوِهِ.

قوله: «وَاللَّهُ لَا أَرِيْمُ» أَيُّ: لَا أَفَارِقُ.

قوله: «أَبْنَاؤُكُمْ» فَالْوَاوُ عَلَى الْجَمْعِ، قَالَ الْقَاضِي: «وَهُوَ وَهُمْ»، وَالصَّوَابُ: (أَبْنَاؤُكُمْ) بِالتَّشْيِيعِ، وَقَدْ يَصْحُ الْأَوَّلُ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ جَمَعَ الْاِثْنَيْنِ<sup>(١)</sup>.

قوله: «وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ» كَذَا وَقَعَ صَحٌّ مِنْ بَنِي أَسَدٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ زُبَيْدٍ، نَبَّهَ عَلَيْهِ الْقَاضِي فِي «شَرْحِهِ»<sup>(٢)</sup>.

(١٠٧٣) قوله: «قَدْ بَلَغَتْ مَحِلَّهَا» (مَحِلَّهَا) بِكسْرِ الحاءِ؛ أَيُّ: زَالَ عَنْهَا حَكْمُ الصَّدَقَةِ، وَصَارَتْ حَلَالًا لَنَا.

(١٠٧٥) قوله: «كَانَ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثُ قَضِيَّاتٍ» لَمْ يَذْكُرِ الثَّانِيَةَ وَالثَّلَاثَةَ؛ وَهُمَا: الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ، وَتَخْيِيرُهَا فِي فُسْخِ النِّكَاحِ حِينَ أُعْتِقَتْ تَحْتَ عَبْدٍ.

(١٠٧٦) قوله: «إِلَّا أَنْ نُسِيَةَ» وَيُقَالُ فِي الْاسْمِ أَيْضًا بَفَتْحِ النُّونِ مَعَ كسْرِ السِّينِ.



(٢) «إِكْمَالُ الْمُعْلِمِ» (٦٢٧/٣).

(١) انظر: «شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمَ لِلنَّوَوِيِّ» (١٨١/٧).



# كتاب الصيام





## كِتَابُ الصِّيَامِ

(١٠٨٠) قوله: «فَاقْدِرُوا لَهُ» قال ابنُ قُرْقُولَ في «مطالعه»: «(فاقْدِرُوا لَهُ) بالوصل [١١٤/أ] وكسِرِ الدَّالَ وضمَّها؛ أي: قَدَّرُوا لَهُ عددَ ثلاثين حتى <sup>(١)</sup> يُكْمَلُوها بيِّنَةً» <sup>(٢)</sup>.

قوله: «حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَكَّائِيُّ»: قال الدَّمِيَّاطِيُّ: «البكَّاءُ اسمُ ربيعةَ بنِ عامرٍ بنِ ربيعةَ بنِ عامرٍ بنِ صعصعة، وإنما سُمِّيَ البكَّاءَ؛ لأنه دَخَلَ على أُمِّه وهي تحت أبيه، فبكى، وصاح، وقال: إنه يَقْتُلُ أُمِّي؛ فَلُقِّبَ بالبكَّاءَ».

(١٠٨٠) معنى «أُمِّيَّةٌ» أي: باقون على ما ولدتنا عليه الأمهات لا نكتب ولا نحسب <sup>(٣)</sup>.

(١٠٨١) قوله: «فَإِنْ غُمِّيَ عَلَيْكُمْ» (غُمِّي) بضم الغين المعجمة، وكسر الميم مشددة ومخففة <sup>(٤)</sup>.

قوله: «فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْكُمْ» قال ابنُ قُرْقُولَ: «وكان في رواية النَّسْفِيِّ عندَ شيوخنا والخَشَنِيِّ عن الطبراني في كتابِ مسلمٍ في حديثِ ابن <sup>(٥)</sup> معاذٍ: (غُمِّي) بعينٍ مهملة؛ أي التبس» <sup>(٦)</sup>.

قوله: «حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُشَيْرٍ الْحَرِيرِيُّ» بخط الدَّمِيَّاطِيِّ في هذا المكان من نسخته بصحيح مسلم: «يُقَالُ إن حَرِيرَ بَلَدٌ بالشرقِ نُسِبَ هذا إليها»، كذا قال.

(١) قوله: حتى. ليس في «م». والمثبت من الأصل، «مطالع الأنوار».

(٢) «مطالع الأنوار» (٥/٣١١).

(٣) هذا القول كله ليس في «م». ومثبت من الأصل.

(٤) في «م»: مخففة. والمثبت من الأصل.

(٥) قوله: ابن. ليس في «م». والمثبت من الأصل، «مطالع الأنوار». والمقصود به عبيد الله بن معاذ

راوي الحديث شيخ الإمام مسلم.

(٦) «مطالع الأنوار» (٥/١٥٤).

(١٠٨٣) قوله: «عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ» هذا من مرسلات الزُّهْرِيِّ، وقد أخرجه مسلمٌ متصلاً، أعني هذا المرسل، من حديث عكرمة بن عبد الرحمن عن أم سلمة عن النبي ﷺ<sup>(١)</sup>؛ فثبت اتصاله. قوله: «لَمَّا مَضَتْ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً» وكلُّ الروايات محمولةٌ على هذه الرواية، وهي: «لَمَّا مَضَتْ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً».

(١٠٨٤) قوله: «فَخَرَجَ إِلَيْنَا صَبَاحٌ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ» أي: صباح الليلة التي بعد تسع وعشرين يوماً، وهي صبيحة ثلاثين بدليل الرواية التي قبل.

(١٠٨٧) قوله: «وَأَسْتَهْلَ» (استهل) بضم التاء.

قوله: «عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ» أبو البختري اسمه سعيد بن فيروز، ويقال: ابن عمران، وقيل: ابن أبي عمران الطائي، توفّي سنة ٨٣ عام الجماعة<sup>(٢)</sup>.

(١٠٨٨) قوله: «إِنَّ اللَّهَ مَدَّهُ لِلرُّؤْيَا» أي: أطال الله مدته إلى الرؤية، يُقَالُ منه مدٌّ وأمدٌ، قال الله تعالى: ﴿وَأَخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> قَرِئَ بالوجهين<sup>(٤)</sup>، هذا آخر ما قيل في هذا المكان.

(١) «صحيح مسلم» (ح: ١٠٨٥).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٩٩/٧).

(٣) سورة الأعراف، الآية (٢٠٢).

(٤) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وحزمة والكسائي ويعقوب: (يَمُدُّونَهُمْ) بفتح الياء وضم الميم من (مدّ) الثلاثي، وقرأ نافع وأبو جعفر: (يَمُدُّونَهُمْ) بضم الياء وكسر الميم من (أمدّ) الرباعي، وهما لغتان (مدّ) و(أمدّ)، والأولى أكثر. انظر: «تفسير السمرقندي (بحر العلوم)» (٥٧٧/١)، و«شرح طيبة النشر» لابن الجزري (ص ٢٤١)، و«معجم القراءات» لعبد اللطيف الخطيب (٢٥٠/٣).

(١٠٨٨) قوله: «فَهُوَ لِلَّيْلَةِ رَأَيْتُمُوهُ» هذا على حذفِ العائدِ على الليلة؛ وذلك فيها كقولِ الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ﴾<sup>(١)</sup> أي: فيه.

(١٠٨٩) قوله: «لَا يَنْقُصَانِ» الأصحُّ أن معناه: لا يَنْقُصُ أَجْرُهُمَا والثوابُ المرتَّبُ عليهما، وإنْ نَقَصَ عَدَدُهُمَا، وقيل: لا يَنْقُصَانِ جَمِيعًا في سنةٍ غالبًا، وقيل: لا يَنْقُصُ ثَوَابُ ذِي الْحِجَّةِ عَنْ ثَوَابِ رَمَضَانَ، حَكَاهُ الْخَطَّابِيُّ<sup>(٢)</sup>، والأوَّلُ الصوابُ المعتمدُ، وفي المسألةِ ثلاثةُ أقوالٍ أُخَرُ.

(١٠٩٠) قوله: «إِنَّ وَسَادَكَ لَعَرِيضٌ» معناه أن نومَكَ إذن لطويلٌ، كُنِيَ بالوساد<sup>(٣)</sup> عن النومِ؛ لأنَّ النَّائِمَ يَتَوَسَّدُهُ، وَيَحْتَمِلُ وَجْهًا آخَرَ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْوَسَادَةُ كُنَايَةً عَنْ مَوْضِعِ الْوَسَادِ مِنْ عُنُقِهِ وَرَأْسِهِ؛ وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُهُ فِي رَوَايَةٍ أُخْرَى مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: «إِنَّكَ لَعَرِيضُ الْقَفَا»<sup>(٤)</sup>.

وعريضُ القفا يُتَأَوَّلُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أَنْ يَكُونَ كُنَايَةً عَنِ الْغَاوَةِ وَسَلَامَةِ الصَّدْرِ [١١٥/أ]، يُقَالُ<sup>(٥)</sup> لِلرَّجُلِ الْغَبِيِّ إِنَّهُ لَعَرِيضُ الْقَفَا.

والوجهُ الآخرُ: أَنْ يَكُونَ أَرَادَ أَنَّكَ غَلِيظُ الرَّقَبَةِ وَافِرُ اللَّحْمِ؛ لِأَنَّ مَنْ أَكَلَ بَعْدَ الصَّبْحِ لَمْ يُنْهَكْهُ الصَّوْمُ وَلَمْ يَبَيِّنْ لَهُ أَثَرُ فِيهِ.

(١٠٩١) قوله: «حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُ رِئْيُهُمَا» (رِئْيُهُمَا) ضَبَطَتْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ:

الأوَّلُ: (رِئْيُهُمَا) وَمَعْنَاهُ مَنْظَرُهُمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَتْشَاوَرِيًّا﴾<sup>(٦)</sup>.

الثَّانِي: (رِئْيُهُمَا) وَمَعْنَاهُ لَوْئُهُمَا.

(٢) «معالم السنن» (٢/٩٥).

(٤) رواه البخاري (ح: ٤٥١٠).

(٦) سورة مريم، الآية (٧٤).

(١) سورة البقرة، الآية (٤٨، ١٢٣).

(٣) في «م» بالوسادة. والمثبت من الأصل.

(٥) في «م» ويقال. والمثبت من الأصل.

الثالث: (رِيْهُمَا) قال القاضي: «وهو غَلَطٌ؛ لأنَّ الرَّئِيَّ التَّابِعُ مِنَ الْجَنِّ»<sup>(١)</sup>.

(١٠٩٣) قوله: «مِنْ سَحُورِهِ» السَّحُورُ بالفتح اسمٌ للمأكول، وبالضم اسمٌ للفعل.

قوله: «لِيَرْجِعَ قَائِمُكُمْ» (قائِمُكم) منصوبٌ؛ لأنه مفعولٌ يَرْجِعُ.

(١٠٩٥) قوله: «فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَةً» رَوَوْا السَّحُورَ هُنَا بالفتح والضم.

(١٠٩٦) «عَلِي» بضم العين، ويقال بفتحها<sup>(٢)</sup>.

قوله: «أَكَلَتِ السَّحَرِ» (أَكَلَتِ) بفتح الهمزة، كذا ضَبَطَ، وهو المشهور، وهو<sup>(٣)</sup> عبارة عن المَرَّةِ الواحدة؛ كَالْعُدْوَةِ والعَشْوَةِ، وأما المضمومُ الهمزة فمعناه اللقمة الواحدة، وادَّعى القاضي وابنُ قُرْقُولَ أن الرواية<sup>(٤)</sup> بالضم، قال ابنُ قُرْقُولَ: «والوجهُ الفتح»<sup>(٥)</sup>، وقال القاضي: «الصوابُ الفتح»<sup>(٦)</sup>.

(١٠٩٩) قوله: «عَنْ أَبِي عَطِيَّةٍ» اسمُ أَبِي عَطِيَّةَ مَالِكُ بْنُ عَامِرٍ، وقيل: مَالِكُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ.

قوله: «لَا يَأْلُوا» أي: لَا يَقْصُرُ.

(١١٠١) قوله: «يَا فُلَانُ» هو بِلَالٌ، كذا قاله ابنُ بَشْكُوَالٍ في «مبهماتِه»<sup>(٧)</sup>، وساق له شاهداً.

(١) «إكمال المُعْلِم» (٢٧/٤).

(٢) هذا القول كله ليس في «م». وأثبتناه من الأصل.

(٣) في «م». وهي. والمثبت من الأصل.

(٤) قوله: أن الرواية. في «م»: أنه. والمثبت من الأصل.

(٥) «مطالع الأنوار» (٢٥٣/١).

(٦) عبارته في: «إكمال المُعْلِم» (٣٢/٤): «بفتح الهمزة، وصوابه ووجهه والرواية فيه بضمها،

وبالضم إنما هي بمعنى اللقمة الواحدة، وبالفتح الأكل مرةً واحدةً وهو الأشبه هنا».

(٧) «غوامض الأسماء المبهمة» (٨٣٥/٢).

قال شيخنا متع الله بحياته: وقال بعض مشايخي فيما قرأته عليه بالقاهرة: هو بلال، كذا جاء في بعض طرق الحديث<sup>(١)</sup>.

قوله: «فَاجْدَحْ لَنَا» الجدح: الخلط، والمراد هنا خلط السويق بالماء.

(١١٠٣) قوله: «فَاكْلَفُوا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ»: (اكلفوا) من كلف يكلف، مكسور اللام في الماضي، مفتوحها في المستقبل، كذا صدر به في «المطالع»، قال: «وقد وقع عند بعض شيوخنا باللف القطع، ولام مكسورة، ولا يصح عند أهل اللغة»<sup>(٢)</sup>.  
ومعنى اكلفوا: خذوا وتحملوا.

(١١٠٤) قوله: «فَلَمَّا أَحَسَّ النَّبِيُّ ﷺ» وقع في معظم<sup>(٣)</sup> النسخ (حسن) بغير ألف، والصحيح الذي جاء به القرآن «أحسن»، و«حسن» لغة قليلة.  
قوله: «تَمَادَى»<sup>(٤)</sup> كذا عند العذري: «تماد» من الإمداد، وقد جاء: «لَوْ مَدَّ لَنَا الشَّهْرُ» فيه<sup>(٥)</sup>.

قوله: «فِي أَوَّلِ شَهْرِ رَمَضَانَ» كذا هو في كل النسخ ببلاذنا، وكذا نقله القاضي من أكثر النسخ، قال: «وهو وهم من الراوي، وصوابه: آخر شهر رمضان، وكذا رواه بعض رواة (م)، وهو الموافق للحديث الذي قبله، ولباقي الأحاديث»<sup>(٦)</sup>، قاله الشيخ محيي الدين<sup>(٨)</sup>.

(١) «التوضيح» (١٣/٣١٧).

(٢) «مطالع الأنوار» (٣/٣٦٤).

(٣) في «م»: بعض. والمثبت من الأصل.

(٤) قال النووي في شرحه (٧/٢١٤): هكذا هو في معظم الأصول، وفي بعضها تمادى، وكلاهما صحيح.

(٥) أي: في: «صحيح مسلم» كتاب الصيام، باب النهي عن الوصال في الصوم (ح: ١١٠٤).

(٦) في «م»: من آخر. والمثبت من الأصل.

(٧) في «م»: الحديث. والمثبت من الأصل.

(٨) «شرح صحيح مسلم» (٧/٢١٤).

(١١٠٦) قوله: «وَأَيُّكُمْ يَمْلِكُ إِرْبَهُ» قال الخطَّابِيُّ: «أَكْثَرُ الرِّوَاةِ يَقُولُونَ: «لِلْإِرْبِ»، وَالْإِرْبُ: الْعِضْوُ، وَإِنَّمَا هُوَ الْأَرَبُ مَفْتُوحَةُ الْأَلْفِ وَالرَّاءِ، وَهُوَ الْوِطْءُ وَحَاجَةُ النَّفْسِ، وَقَدْ يَكُونُ الْإِرْبُ الْحَاجَةُ أَيْضًا»<sup>(١)</sup>. [١١٦ / أ]

قوله: «عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ» عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ<sup>(٢)</sup> وَالثَّلَاثَةُ قَبْلَهُ تَابِعِيُّونَ، بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ.

قوله: «فِي شَهْرِ الصَّوْمِ» أَي: فِي حَالِ الصِّيَامِ.

(١١٠٧) قوله: «عَنْ شُتَيْرِ بْنِ شَكْلٍ» (شَكَلٌ) بَفَتْحِ الْكَافِ، وَمِنْهُمْ مَنْ سَكَّنَهَا، وَالْمَشْهُورُ الْأَوَّلُ.

(١١٠٩) قوله: «سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُصُّ، [يَقُولُ]<sup>(٣)</sup> فِي قِصَصِهِ: مَنْ أَدْرَكَهُ الْفَجْرُ جُبًّا فَلَا يَصُومُ» أُجِيبَ عَنْهُ بِثَلَاثَةِ أَجَوِبَةٍ:

أَحَدُهَا قَالَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ الْبَيْهَقِيُّ: «إِنْ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ مَنْسُوخٌ، وَكَانَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ حِينَ كَانَ الْجَمَاعُ مُحَرَّمًا فِي اللَّيْلِ بَعْدَ النَّوْمِ، كَمَا كَانَ الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ، ثُمَّ نُسِخَ، وَلَمْ يَعْلَمْهُ أَبُو هُرَيْرَةَ، فَكَانَ يُفْتِي بِمَا عَلِمَهُ، حَتَّى بَلَغَهُ النَّاسُخُ، فَرَجَعَ إِلَيْهِ».

قال ابنُ المنذر: «وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِيهِ»<sup>(٤)</sup>.

الثَّانِي: مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ أَدْرَكَهُ الْفَجْرُ مُجَامِعًا، فَاسْتَدَامَ عَالِمًا؛ فَإِنَّهُ يُفْطِرُ، وَلَا صَوْمَ لَهُ.

(١) «معالم السنن» (٢/ ١١٣).

(٢) قوله: بن الزبير. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٣) ليس في «م». والمثبت من صحيح مسلم.

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧/ ٢٢١).

الثالث: أنه إرشادٌ إلى الأفضل؛ فالأفضل أن يغتسل قبل الفجر، ولو خالف جاز.

فإن قيل: كيف يقولون إن الاغتسال قبل الفجر أفضل، وقد ثبت عنه عليه السلام خلافه؟

فالجواب: أن فعله لبيان الجواز، ويكون في حقه أفضل؛ لأنه يتضمن البيان في حقه، وهو مأمور به، وله نظائر.  
قوله: «فذكر<sup>(١)</sup>»: ذلك الذاكر هو أبو بكر.

قوله: «لأبيه»: بدل من عبد الرحمن بإعادة حرف الجر. [١١٦/ب]  
قوله: «من غير حلم» قال ابن قُرقول في «المطالع»: «(من غير حلم) بجزم اللام؛ أي: لا من حلم المنام، وهو الاحتمام»<sup>(٢)</sup>.  
قوله: «ثم ردّ أبو هريرة ما كان يقول في ذلك للفضل<sup>(٣)</sup>» هنارد ذلك للفضل<sup>(٤)</sup>، وفي (س) إلى أسامة، فقال: أخبرني أسامة بن زيد، وفي رواية: أخبرني فلان وفلان، فيحتمل أنه سمعه من الفضل وأسامة<sup>(٥)</sup>.  
(١١١١) قوله: «جاء رجل إلى النبي» قال ابن بشكوال في «مبهمات»: «إن المُجامع في رمضان سلمة بن صخر البياضي<sup>(٦)</sup>»، وكذا قال عبد الغني بن سعيد المصري<sup>(٧)</sup>، وساق له شاهداً.

(١) في «صحيح مسلم» [١١٠٩]: فذكرت.

(٢) «مطالع الأنوار» (٢/٢٨٩).

(٣) في «صحيح مسلم» [١١٠٩]: إلى الفضل.

(٤) في «م»: إلى الفضل. والمثبت من الأصل.

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧/٢٢٢).

(٦) «غوامض الأسماء المبهمة» (١/٢١١).

(٧) «الغوامض والمبهمات» (١/١٢٠-١٢١).

قوله: «مَا تُعْتِقُ رَقَبَةً» منصوبٌ، بدلٌ من (ما).

قوله: «فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ» العَرَقُ بفتح الراء: إِنَاءٌ يُقَالُ لَهُ الْمِكْتَلُ، وقيل: الزَّنْبِيلُ، وهو يَحْمِلُ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا، إِلَى عَشْرِينَ صَاعًا، وَالْعَرَقُ بِاسْكَانِ الرَّاءِ الْعِظْمُ الَّذِي عَلَيْهِ قِطْعَةُ لَحْمٍ، وَالْعَرَقُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ أَحَدُ عُرُوقِ الْجَسَدِ.

قوله: «فَقَالَ: أَفْقَرُ مِنَّا؟» (أفقر) بالنصب، وكذا الرواية على إضمارِ فعلٍ تقديره: أَتَجِدُ أَفْقَرَ، أَوْ أَتُعْطِي، قَالَ الْقَاضِي: وَيَصِحُّ رَفْعُهُ عَلَى تَقْدِيرِ هَلْ أَحَدٌ أَفْقَرُ مِنَّا؟ كَمَا فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ بَعْدَهُ «أَغْنَيْنَا؟»<sup>(١)</sup>، كَذَا ضَبَطْنَاهُ بِالرَّفْعِ، وَيَصِحُّ النَّصْبُ عَلَى مَا سَبَقَ هَذَا كَلَامُهُ<sup>(٢)</sup>.

قال النووي: «وَقَدْ ضَبَطْنَا الثَّانِيَّ بِالنَّصْبِ أَيْضًا، فَهُمَا جَائِزَانِ»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «لَا بَتَيْهَا» اللَّابَتَانِ: الْحَرَّتَانِ.

قوله: «أَوْ يَصُومَ شَهْرَيْنِ أَوْ يُطْعِمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا» لَفْظَةُ (أَوْ) هُنَا لِلتَّقْسِيمِ لَا لِلتَّخْيِيرِ؛ تَقْدِيرُهُ: يَعْتِقُ رَقَبَةً، أَوْ يَصُومُ إِنْ عَجَزَ عَنِ الْعَتِقِ، أَوْ يُطْعِمُ إِنْ عَجَزَ عَنْهُمَا، وَتَبَيَّنَ الرُّوَايَاتُ الْبَاقِيَةُ. [١١٧/ أ]

(١١١٣) قوله: «خَرَجَ عَامَ الْفَتْحِ» الْفَتْحُ سَنَةُ ثَمَانٍ، وَهُوَ فَتْحُ مَكَّةَ.

قوله: «حَتَّى بَلَغَ الْكَدِيدَ» الْكَدِيدُ بفتح الكاف، وكسر الدالِ الْمَهْمَلَةِ: عَيْنُ مَاءٍ جَارِيَةٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ سَبْعُ مَرَاحِلَ أَوْ نَحْوَهَا، وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ قَرِيبٌ مِنْ مَرَحَلَتَيْنِ، وَهِيَ أَقْرَبُ إِلَى الْمَدِينَةِ مِنْ عُسْفَانَ.

(١) ما بين المعكوفين موضعه بياض في الأصل، «م» بمقدار كلمة. والمثبت من «إكمال المعلم بفوائد مسلم».

(٢) «إكمال المعلم» (٤/ ٥٦).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧/ ٢٢٦).



وقال القاضي: «الكديدُ عينٌ على اثنين وأربعين ميلاً من مكّة، وعُسْفَانُ قريةٌ جامعةٌ على ستّةٍ وثلاثين ميلاً من مكّة، والكديدُ ماءٌ بينها وبين قُديدٍ»، كذا قال القاضي<sup>(١)</sup>.

والمشهورُ أن عُسْفَانَ على أربعة بردٍ<sup>(٢)</sup> من مكّة، وكلُّ بريدٍ أربعة فراسخ، وكلُّ فرسخ ثلاثة أميالٍ، فالجملةُ ثمانية وأربعون ميلاً، هذا الصوابُ، قاله الشيخُ محيي الدين<sup>(٣)</sup>.

قوله: «قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَصَبَّحَ...» إلى آخره: مرسلٌ، وقد أسنده بغير المرسل (خ)<sup>(٤)</sup>، ولا يخفى على مَنْ له أنسٌ بعلم الرواية أن مسلماً إنما احتجَّ بما فيه من المسندِ دونَ المرسلِ، وإنما أوردَه بما فيه من<sup>(٥)</sup> المرسلِ جرئاً على عادته في ترك الاختصارِ، والله أعلمُ، كذا قال معناه الرشيدُ العطار<sup>(٦)</sup>.

قال شيخنا متع الله بحياته: «وقد رأيتُه في «مسندِ أحمد» قال فيه أحمدُ: حدّثنا معاويةٌ [حدّثنا أبو] إسحاق عن محمد بن أبي حفصة عن الزُّهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباسٍ قال: كان الفتحُ في ثلاث عشرة خلت من رمضان»<sup>(٨)</sup>.

(١) «إكمال المُعلِّم» (٤/ ٦٤).

(٢) في «م»: أبرد. والمثبت من الأصل.

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٧/ ٢٣٠).

(٤) «صحيح البخاري» (٤٢٧٦).

(٥) قوله: من. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٦) «غرر الفوائد المجموعة» (ص ٣١٢).

(٧) ما بين المعكوفين في الأصل، «م»: بن. والمثبت من «مسند أحمد».

(٨) «مسند أحمد» (٢٥٤٧).

(١١١٤) قوله: «حَتَّى بَلَغَ كُرَاعَ الْغَمِيمِ» هو، أي: الغميم، بفتح الغين المعجمة: وادٍ أمامَ عُسْفَانَ بِشَمَانِيَةِ أَمِيَالٍ، يضافُ إليه هذا الْكُرَاعُ؛ وهو جَبَلٌ أَسْوَدُ [١١٧/ب] مُتَّصِلٌ، وَالْكُرَاعُ كُلُّ أَنْفٍ سَالٍ مِنْ جَبَلٍ<sup>(١)</sup> أَوْ حَرَّةٍ.

قوله: «أُولَئِكَ الْعَصَا» (أُولَئِكَ الْعَصَا) هذا محمولٌ عَلَى مَنْ تَضَرَّرَ بِالصَّوْمِ.

(١١١٩) قوله: «فَتَحَزَّمْ» كَذَا لِلْكَافَةِ، وَضَبَطَهُ ابْنُ سَعِيدٍ عَنِ السَّجَزِيِّ<sup>(٢)</sup>: «فَتَحَذَّمْ»، وَصَوَّبَهُ الْوَقْشِيُّ.

قال صاحبُ «المطالع»<sup>(٣)</sup>: «وعندي أن الأول أيضاً صواب؛ أي: تَشَمَّرُوا لخدمةِ الصَّائِمِينَ، فَلَا يُنْكَرُ شِدُّ الْحِزَامِ، وَهُوَ الْمِئْزَرُ لِذَلِكَ؛ إِمَّا حَقِيقَةً، وَإِمَّا اسْتِعَارَةً لِلْجِدِّ، كَمَا رُوِيَ: «إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ شَدَّ مِئْزَرَهُ»<sup>(٤)</sup>.  
(١١٢٠) قوله: «وَهُوَ مَكْثُورٌ عَلَيْهِ» أي: عنده كثيرون من الناس.

(١١٢١) قوله: «عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سُلَيْمَانَ» صوابه عبدُ الرَّحِيمِ، وَهُوَ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمَرْوَزِيُّ بِالْكَوْفَةِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ وَعَاصِمِ الْأَحْوَلِ، وَعَنْهُ هَذَا وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثِقَةٌ، حَافِظٌ، مُصَنِّفٌ، تُوُفِّيَ سَنَةَ ١٨٧، وَكَانَ فِي الْأَصْلِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَحِينَ الْمَقَابِلَةِ أَصْلَحَ عَلَى عَبْدِ الرَّحِيمِ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

قال شيخنا متع الله بحياته: «وَلَا أَسْتَحْضِرُ فِي الْكُتُبِ السِّتَةَ عَبْدَ الرَّحِيمِ بْنِ سُلَيْمَانَ إِلَّا اثْنَيْنِ: أَحَدُهُمَا: لَمْ يَرَوْ لَهُ إِلَّا ابْنُ مَاجَهَ،

(١) في «م»: الجبل. والمثبت من الأصل.

(٢) في «م»: الشجري. والمثبت من الأصل، «مطالع الأنوار» (٢/ ٢٧١).

(٣) «مطالع الأنوار» (٢/ ٢٧١).

(٤) رواه البخاري (٢٠٢٤).

والثاني: رَوَى له (خ م د ق)، ولكنه رأى أنسًا، وليس هو من هذه الطبقة، فاعلمه».

(١١٢١) قوله: «عَنْ أَبِي مُرَاجٍ» أَبُو مُرَاجٍ بضم الميم، وكسر الواو، وبالحاء المهملة، اسمه سعيد، ثقة.

(١١٢٢) قوله: «عَنْ عُمَيْرٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ» وفي روايتين: «مَوْلَى أُمِّ الْفَضْلِ»، [١٨ / أ] وفي رواية: «مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ».

وقال (خ) وغيره من الأئمة: «هو مولى أُمِّ الْفَضْلِ، ويُقال مولى ابْنِ عَبَّاسٍ»<sup>(١)</sup>؛ فالظاهر أنه مولى أُمِّ الْفَضْلِ حقيقةً، ويُقال له<sup>(٢)</sup> مولى ابْنِ عَبَّاسٍ مجازًا<sup>(٣)</sup>؛ لِمُلازِمَتِهِ إِيَّاهُ، وأخذه عنه<sup>(٤)</sup>.

(١١٢٤) قوله: «بِحَلَابٍ» الْحَلَابُ بكسر الحاء المهملة، وهو الإناء الذي يُحَلَبُ فيه، ويُقال له: الْمِحْلَبُ بكسر الميم.

(١١٢٥) قوله: «كَانَتْ قُرَيْشٌ تَصُومُ عَاشُورَاءَ» عَاشُورَاءُ وتاسعوا ممدودان، وتَقْصَرَانِ عَلَى قِلَّةٍ.

قوله: «ثُمَّ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» (أمر) هنا مفتوح الهمزة والميم، ويُقال بضم الهمزة وكسر الميم، ولم يذكُر القاضي غيره<sup>(٥)</sup>.

(١١٢٩) قوله: «فَقَالَ أَيْنُ عُلَمَاؤُكُمْ يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ» ظاهر هذا الكلام أنه سَمِعَ مَنْ يُوجِبُهُ أَوْ يَكْرَهُهُ أَوْ يُحَرِّمُهُ، فأراد إعلامهم بأنه ليس بواجب ولا مُحَرَّم ولا مكروه، وخطب في ذلك الجمع العظيم، ولم يُنْكَرْ عليه.

(١) «التاريخ الكبير للبخاري» (٥٣٢ / ٦).

(٢) في «م»: إنه. والمثبت من الأصل.

(٣) قوله: مجازًا. ليس في الأصل. والمثبت من «م».

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣ / ٨).

(٥) «إكمال المُعْلِم» (٨٣ / ٤).

قوله: «هَذَا يَوْمٌ عَاشُورَاءَ...» إِلَى آخِرِهِ. مِنْ هُنَا إِلَى الْآخِرِ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ كَذَا جَاءَ مَبِينًا فِي رَوَايَةِ (س) <sup>(١)</sup>.

(١١٣١) قوله: «حُلِيَّتُهُمْ وَشَارَتُهُمْ» الشَّارَةُ: الْهَيْئَةُ وَاللِّبَاسُ الْحَسَنُ، وَيُقَالُ: مَا أَحْسَنَ شَوَارَ الرَّجُلِ وَشَارَتَهُ؛ أَي: لِبَاسُهُ وَهَيْئَتُهُ، وَالْحُلِيِّ بِفَتْحِ الْحَاءِ، وَسُكُونِ اللَّامِ مَفْرَدٌ، وَجَمْعُهُ حُلِيٌّ بَضْمُ الْحَاءِ وَكسْرِهَا، وَالضَّمُّ أَشْهَرُ، وَقُرِئَ بِهِمَا فِي السَّبْعَةِ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى الضَّمِّ، وَاللَّامُ مَكْسُورَةٌ، وَالْيَاءُ مُشَدَّدَةٌ فِيهِمَا <sup>(٢)</sup>. [١١٨ / ب]

(١١٣٤) قوله: .. <sup>(٣)</sup>.

وَفِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ»: «حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، ثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، أَنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ دَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صُومُوا عَاشُورَاءَ، وَخَالِفُوا فِيهِ الْيَهُودَ، وَصُومُوا قَبْلَهُ يَوْمًا وَبَعْدَهُ يَوْمًا» <sup>(٤)</sup>.

قَالَ شَيْخُنَا مَتَعَ اللَّهُ بِحَيَاتِهِ: «وَفِي حِفْظِي أَنَّهُ فِي الْبَزَارِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا <sup>(٥)</sup>، وَقَدْ نَصَّ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأَمِّ» عَلَى اسْتِحْبَابِ صَوْمِ الْحَادِي عَشَرَ» <sup>(٦)</sup>.

(١١٣٥) قوله: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ» هَذَا الرَّجُلُ هُوَ هَنْدُبْنُ أَسْمَاءَ، كَذَا قَالَ ابْنُ بَشْكُوَالٍ فِي «مَبْهَمَاتِهِ» <sup>(٧)</sup>، وَسَاقَ لَهُ شَاهِدًا

(١) «السنن الكبرى» (ح: ٢٨٧٠).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠ / ٨).

(٣) بياض في «م» بمقدار سطر. ومفهوم صنيع المؤلف من وضع علامة التخريج أن الكلام على حديث ابن عباس مرفوعًا: «لئن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع».

(٤) «مسند أحمد» (ح: ٢١٥٤).

(٥) «مسند البزار» (ح: ٥٢٣٨).

(٦) انظر: «التوضيح» (١٣ / ٥٤٣).

(٧) «غوامض الأسماء المبهمة» (١ / ٣٨٠ - ٣٨١).

من «مسند ابن رشدين»، وصوابُ هذا الاسم: هندُ أخو أسماء بن حارثة، وجاريةُ بالجيم أيضًا، وبالمثناة تحت، وبالحاء المهملة، وبعدَ الراء ثاءٌ مثلثةٌ.

وفي «مسند أحمد» من حديثِ هند بن أسماء الأسلمي، قال: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى قَوْمٍ مِنْ أَسْلَمَ: «مُرْ قَوْمَكَ فَلْيَصُومُوا»<sup>(١)</sup>، الحديث.

(١١٣٦) قوله: «أَعْطَيْنَاهَا إِيَّاهُ عِنْدَ الْإِفْطَارِ» كذا هو في جميع النسخ، قال القاضي: «فيه محذوفٌ وصوابه»<sup>(٢)</sup>: «حَتَّى يَكُونَ عِنْدَ الْإِفْطَارِ»، فبهذا يَتِمُّ الكلامُ، وكذا وَقَعَ في (خ)<sup>(٣)</sup>، وهو في معنى ما ذكره (م) في الرواية الأخرى: فَلِذَا سَأَلُوا الطَّعَامَ أَعْطَيْنَاهُمُ اللَّعْبَةَ تَلْهِيَهُمْ حَتَّى يُتِمُّوا صَوْمَهُمْ»<sup>(٤)</sup>.

قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرٍ الْعَطَّارُ» أَبُو مَعْشَرٍ هَذَا يُعْرَفُ بِالْبَرَاءِ أَيْضًا، اسْمُهُ يَوْسُفُ بْنُ يَزِيدَ، اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. [١١٩/أ]

قوله: «مِنَ الْعَهْنِ» الْعَهْنُ: الصَّوْفُ وَاحِدَتُهُ عِهْنَةٌ، مِثْلُ: صَوْفٌ وَصَوْفَةٌ، وَقِيلَ: لَا يُقَالُ لِلصَّوْفِ عِهْنٌ إِلَّا إِذَا كَانَ مَصْبُوغًا.

(١١٣٧) قوله: «يَوْمُ فِطْرِكُمْ» أَي: أَحَدُهُمَا.

(١١٤١) قوله: «عَنْ نُبَيْشَةَ الْهَذَلِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ...» (نُبَيْشَةُ) بَضْمُ النُّونِ، وَفَتْحُ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ، وَبِالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ، وَهُوَ ابْنُ عَمْرِو بْنِ عَوْفِ بْنِ سَلَمَةَ، وَصَحَّفَ ابْنُ مَاهَانَ فِي رَوَاتِهِ، فَقَالَ: «الْهُذَلِيَّةُ قَالَتْ».

(١) «مسند أحمد» (ح: ١٥٩٦٢).

(٢) قوله: وصوابه. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٣) «صحيح البخاري» (١٩٦٠).

(٤) «إكمال المعتم» (٩١/٤).

(١١٤٢) قوله: «عَنِ ابْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ» هو عبدُ الله بنُ كعبِ بنِ مالكٍ، كذا ذكرَ هذا الحديثَ المِزِّيُّ في «أطرافه» في مسنده عن أبيه<sup>(١)</sup>.

(١١٤٣) قوله: «أَنْتَهَى رَسُولُ اللَّهِ عَنْ صِيَامِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ» قال مالكٌ في «الموطأ»: «لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَقْهِ مِمَّنْ يُقْتَدَى بِهِ يَنْهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَصِيَامِهِ حَسَنٌ، وَقَدْ رَأَيْتُ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَصُومُهُ، وَأَرَاهُ كَانَ يَتَحَرَّاهُ»<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخُ مُحْيِي الدِّينِ: «فهذا الذي قاله هو الذي قد رآه، وقد رأى غيره خلافَ ما رأى هو، والسنةُ مقدَّمةٌ على ما رآه هو وغيره، وقد ثَبَتَ النَّهْيُ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ؛ فَتَعَيَّنَ الْقَوْلُ بِهِ، قَالَ الدَّأودِيُّ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ: لَمْ يَبْلُغْ مَالِكًا الْحَدِيثُ، وَلَوْ بَلَغَهُ لَمْ يُخَالِفْهُ»<sup>(٣)</sup>.

(١١٤٦) قوله: «الشُّغْلُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ» (الشُّغْلُ) بالرفع؛ تقديره: يَمْنَعُنِي الشُّغْلُ، وَيَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ.

(١١٤٧) قوله: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ» يُسْتَحَبُّ عَلَى الْأَظْهَرِ الْمُخْتَارِ [١١٩/ب] أَنْ يَصُومَ عَنْهُ الْوَلِيُّ، وَالْوَلِيُّ هُنَا هُوَ<sup>(٤)</sup> كُلُّ قَرِيبٍ عَلَى الْمُخْتَارِ، وَقِيلَ: الْعُصْبَةُ، وَقِيلَ: الْوَرَاثُ، وَالْوَلِيُّ مَخِيرٌ بَيْنَ الصَّوْمِ وَالْإِطْعَامِ<sup>(٥)</sup>.

(١١٥١) قوله: «فَلَا يَرْفُثُ» الرَفْثُ خِلَافُ الصَّوَابِ مِنَ الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ.

قوله: «فَلْيُقِلْ إِنِّي صَائِمٌ إِنِّي صَائِمٌ» اخْتَلَفُوا فِي مَعْنَاهُ؛ فَقِيلَ: يَقُولُهُ بِلِسَانِهِ لِيَسْمَعَهُ الشَّامِتُ وَالْمُقَاتِلُ فَيَنْزِجَ رَجُلًا غَالِبًا، وَقِيلَ: لَا يَقُولُهُ بِلِسَانِهِ

(١) «تحفة الأشراف» (٨/٣١٦).

(٢) «موطأ الإمام مالك» (١/٤١٧).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٨/١٩).

(٤) قوله: هو. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم» (٨/٢٥-٢٦).

بَلْ يُحَدِّثْ بِهِ نَفْسَهُ؛ لِيَمْنَعَهَا مِنْ مِشَاتِمَتِهِ وَمِقَاتِلَتِهِ وَمِقَابِلَتِهِ، وَيَحْرُسُ صَوْمَهُ عَنِ الْمَكْدَرَاتِ.

قال النووي: «ولو جَمَعَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ كَانَ حَسَنًا»<sup>(١)</sup>.

(١١٥١) قوله: «لِخُلْفَةٍ»، وكذلك: «لِخُلُوفٍ» بضم الخاء المعجمة فيهما؛ وهو تَغْيِيرُ رَائِحَةِ الْفَمِ، هَذَا الصَّوَابُ فِي ضَبْطِ هَذَا الْحَرْفِ. قال القاضي: «الرَّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ بضمِّها»، قال: «وكثيرٌ من الشيوخ يرويه بفتحها»، قال الخطَّابِيُّ: «وهو خطأ».

قال القاضي: «وحكى الفارسيُّ فِيهِ الضَّمَّ والفتح، وقال: أَهْلُ الْمَشْرِقِ يَقُولُونَهُ بِالْوَجْهِينِ، وَالصَّوَابُ الضَّمُّ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ وَهُوَ الْقَطَوَانِيُّ» يقال: معنى (قطواني): بَقَالٌ، قال ذلك الكلاباذي<sup>(٣)</sup> والبخاري<sup>(٤)</sup>، نسبوه إِلَى بَيْعِ الْقُطْنِيَّةِ، وَيُقَالُ: إِنَّهُ كَانَ يَغْضَبُ إِذَا قِيلَ لَهُ قَطَوَانِيٌّ.

وقال أبو الوليد الباجي في كتابه فِي الرِّجَالِ: «قال لي أَهْلُ الْكُوفَةِ أَيَّامُ مُقَامِي بِهَا إِنْ قَطَوَانَ قَرْيَةٌ عَلَى بَابِ الْكُوفَةِ نُسِبَ إِلَيْهَا»<sup>(٥)</sup>.

قال النووي: «وفي تاريخ (خ)<sup>(٦)</sup> أن قطوان موضع»<sup>(٧)</sup>.

(١١٥٢) قوله: «فَإِذَا دَخَلَ آخِرُهُمْ» وَقَعَ فِي بَعْضِ الْأَصُولِ: «فَإِذَا دَخَلَ [١٢٠/أ] أَوَّلُهُمْ».

(٢) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ١١١).

(١) «شرح صحيح مسلم» (٨/ ٢٨).

(٤) «التاريخ الكبير» (٣/ ١٧٤).

(٣) «رجال صحيح البخاري» (١/ ٢٢٩).

(٦) «التاريخ الكبير» (٨/ ٣١١).

(٥) «التعديل والتجريح» (١/ ١٩٣).

(٧) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ٣٢).

قال القاضي وغيره: «وهو وهم، والصواب: آخرهم»<sup>(١)</sup>.

(١١٥٤) قوله: «أَوْ جَاءَنَا زَوْرٌ» الزور: الزائر.

قوله: «حَيْسٌ» الحيسُ بفتح الحاء المهملة: هو التمرُ مع السمنِ والأقط، وقال الهروي: «ثَرِيدَةٌ مِنْ أَخْلَاطٍ»<sup>(٢)</sup>، والأوّل المشهور.

(١١٥٦) قوله: «كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ إِلَّا قَلِيلًا» هو تفسيرٌ للأوّل وبيانٌ أن قولها: (كلّه)؛ أي: غالبه، وقيل<sup>(٣)</sup>: كان يصومه كلّ في وقت، ويصوم بعضه في سنة أخرى، وقيل: كان يصوم تارةً من أوّله، وتارةً من آخره، وتارةً بينهما، وما يُخَلِّي منه شيئاً بلا صيام، لكن في سنين<sup>(٤)</sup>.

(١١٥٧) قوله: «يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ لَا يُفْطِرُ، وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ لَا يَصُومُ» الظاهر أن مراد سعيد بهذا الاستدلال أنه لا نهى عنه، ولا ندب فيه لعينه، بل له حكم باقي الشهور، ولم يثبت في صوم رجب نهى ولا ندب لعينه، ولكن أصل الصوم مندوب إليه، وفي (د)<sup>(٥)</sup> أن رسول الله ﷺ ندب إلى صوم الأشهر الحرم، ورجب أحدها.

(١١٥٩) قوله: «إِنَّ بِحَسْبِكَ» أي: يَكْفِيكَ.

قوله: «هَجَمَتْ عَيْنُكَ وَنَفَهَتْ نَفْسُكَ» الصواب: (نفهت)<sup>(٦)</sup> ومعناه:

(١) «إكمال المُعَلِّم» (٤/ ١١٤).

(٢) «الغريبين» (٢/ ٥١٦) وفيه: «شُرِدَ مِنْ أَخْلَاطٍ» وهو خطأ، انظر: إكمال المُعَلِّم (٤/ ١١٨)،

وشرح صحيح مسلم للنووي (٨/ ٣٤)، وتاج العروس (١٥/ ٨٦٠).

(٣) قوله: وقيل. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٤) انظر: «إكمال المُعَلِّم» (٤/ ١٢٠).

(٥) «سنن أبي داود» (ح: ٢٤٢٨).

(٦) في «م»: نفهت. والمثبت من الأصل.



أَعْيَتْ، وكذلك رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ خَلَادٍ<sup>(١)</sup> بْنِ يَحْيَى عَنْ مِسْعَرِ بْنِ كِدَامٍ<sup>(٢)</sup>، وَ(هَجَمْتُ) أَي: غَارَتْ، وَنَفِهْتُ<sup>(٣)</sup> بِكْسْرِ الْفَاءِ<sup>(٤)</sup>. [١٢٠/ب] قَوْلُهُ: «حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ: سَقَطَ: عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ»، وَلَا بَدَّ مِنْهُ، فَاعْلَمْ، وَكَذَا هُوَ ثَابِتٌ فِي نَسْخَةٍ صَحِيحَةٍ. قَوْلُهُ: «حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ» سَلِيمٌ بَفَتْحِ السِّينِ وَكَسْرِ اللَّامِ.

(١١٦٢) قَوْلُهُ: «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ الزَّمَانِيُّ» (الزَّمَانِيُّ) بَزَايٍ مَكْسُورَةٍ، وَبَعْدَهَا مِيمٌ مُشَدَّدَةٌ.

قَالَ<sup>(٥)</sup> الذَّهَبِيُّ فِي «مِيزَانِهِ» عَنِ الْبُخَارِيِّ أَنَّ الزَّمَانِيَّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي قَتَادَةَ، أَنْتَهَى<sup>(٦)</sup>.

وَلَمْ يَخْرُجْ عَنْهُ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ إِلَّا حَدِيثَيْنِ هَذَا أَحَدُهُمَا وَالْآخَرُ يَأْتِي بَعْدَهُ، فَاعْلَمْ.

قَوْلُهُ: «عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ» فِي الْأَصُولِ: «الْمُغِيرَةُ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ: رَجُلٌ أَتَى»: وَعَلَى هَذَا نَقَرَأُ (رَجُلٌ) بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مُحذُوفٌ؛ أَي: الشَّأْنُ وَالْأَمْرُ رَجُلٌ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: «وَقَدْ أَصْلَحَ فِي بَعْضِ النُّسخِ أَنْ رَجُلًا أَتَى، وَكَانَ مُوجِبٌ هَذَا الْإِصْلَاحَ جَهَالَةُ انْتِظَامِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ مُنْتَظِمٌ كَمَا ذَكَرْتُهُ، فَلَا يَجُوزُ تَغْيِيرُهُ، أَنْتَهَى»<sup>(٧)</sup>.

قَوْلُهُ: «فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» قَالَ النَّوَوِيُّ: «قَالَ الْعُلَمَاءُ: سَبَبُ غَضَبِهِ ﷺ أَنَّهُ كَرِهَ مَسْأَلَتَهُ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يُجِيبَهُ، وَيَخْشَى مِنْ

(١) فِي «م»: خَالِدٌ. وَالْمَثْبُتُ مِنَ الْأَصْلِ. (٢) «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ» (ح: ٣٤١٩).

(٣) فِي «م»: نَفِهْتُ. وَالْمَثْبُتُ مِنَ الْأَصْلِ. (٤) فِي «م»: الْقَافُ. وَالْمَثْبُتُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٥) مِنْ هُنَا إِلَى نَهَايَةِ الْكَلَامِ لَيْسَ فِي «م». وَأَثْبَتْنَاهُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٦) «مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» [٥٠٧/٢]. (٧) «شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٨/٤٩).

جوابه مفسدة، وهي<sup>(١)</sup> ربّما اعتقد السائل وجوبه، أو استقلّله، أو اقتصر عليه، وكان يقتضي حاله أكثر منه، وإنما اقتصر عليه لشغله بمصالح المسلمين وحقوقهم وحقوق أزواجه وأضيافه والوافدين إليه، ولئلا يقتدي به كل أحد فيؤدي إلى الضرر في حق بعضهم.

وكان حق السائل أن يقول: كم أصوم؟ فيخصّ السؤال بنفسه؛ ليجيبه بما يقتضيه حاله، كما أجاب غيره بمقتضى أحوالهم، والله أعلم<sup>(٢)</sup>. [١٢١/أ]

قوله: «وَدِدْتُ أَنِّي طَوَّقْتُ ذَلِكَ» قال القاضي: «معناه وددت أن أمتي مطوّقة؛ لأنه عليه السلام كان يطيقه وأكثر منه، وكان يواصل»، ورجّحه الشيخ محيي الدين<sup>(٣)</sup>.

قوله: «وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، فَسَكَّنَا عَنْ ذِكْرِ الْخَمِيسِ لِمَا نَرَاهُ وَهَمًّا» ضبطوا «نراه» بضمّ النون وفتحها، وهما صحيحان.

قال القاضي: «إنما تركه وسكت عنه لقوله: «فِيهِ وُلِدْتُ وَفِيهِ بُعِثْتُ»، أو «أُنْزِلَ عَلَيَّ»، وهذا إنما هو في يوم الاثنين كما جاء في الروايات الباقيات دون الخميس، فلمّا كان في رواية شعبة ذكر الخميس تركه مسلم؛ لأنه رآه وهماً<sup>(٤)</sup>.

قال القاضي: «وَيَحْتَمِلُ صَحَّةُ رِوَايَةِ شُعْبَةَ<sup>(٥)</sup>، وَيَرْجِعُ الْوَصْفُ بِالْوِلَادَةِ وَالْإِنْزَالِ إِلَى الْاِثْنَيْنِ دُونَ الْخَمِيسِ<sup>(٦)</sup>».

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٨/٥٠).

(١) في «م»: وهو. والمثبت من الأصل.

(٤) «إكمال المعلم» (٤/١٣٦-١٣٧).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم» (٨/٥٠).

(٥) في «م»: سعيد. والمثبت من الأصل، و«إكمال المعلم».

(٦) «إكمال المعلم» (٤/١٣٧).

قال النووي: «وهذا<sup>(١)</sup> الذي قاله القاضي متعين»<sup>(٢)</sup>.

(١١٦١) قوله: «مِنْ سَرَرِ شَعْبَانَ» (سرر) بفتح السين وكسرِها، وحكى القاضي ضمَّها، وقال: «هو جمعُ سُرَّةٍ، ويُقالُ أيضًا: سَرَارٌ بفتح السين وكسرِها، وكلُّه من الاستسرار»<sup>(٣)</sup>.

قال الأوزاعي وأبو عبيد وغيرهم: «والمُرَادُ بالسَّرَرِ آخرُ الشهر، سمَّيت بذلك لاستسرار القمر فيها»، وقال بعضهم: المرادُ وسطُ الشهر، وروى (د) عن الأوزاعي: «سَرَرَهُ أَوَّلُهُ»<sup>(٤)</sup>، ونقل الخطابي عن الأوزاعي أنه آخره<sup>(٥)</sup>.

قال البيهقي في «سننه الكبير» بعد أن روى الروایتين عن الأوزاعي: «الصحيحُ آخره».

ورجَّح القاضي أن سَرَرَهُ آخره، وعلى هذا يقال: هذا الحديثُ مخالفٌ للأحاديثِ الصحيحة في النهي عن تقدُّمِ رمضانَ بصومِ يومٍ أو يومين. ويُجابُ عنه بما أجاب المازريُّ [١٢١/ب] وغيره: وهو أن هذا الرجل كان معتادَ الصيامِ آخرَ الشهرِ أو نذرَه، فتركه لخوفه من الدخولِ في النهي عن تقدُّمِ رمضانَ؛ فبيِّن له عليه السلام أن الصومَ المعتادَ لا يَدْخُلُ في النهي، إنما يَنْهَى عن غيرِ المُعتَادِ<sup>(٦)</sup>.

(١١٦٣) قوله: «عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ» اعلم أن أبا هريرةَ يَرْوِي عنه اثنان، كلُّ منهما حميدُ بنُ عبدِ الرحمن؛ أحدهما: هذا الحِمَيْرِيُّ، والثاني: الزُّهْرِيُّ.

(١) في «م»: هذا. والمثبت من الأصل، و«شرح صحيح مسلم».

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٥٢/٨).

(٣) «إكمال المُعْلِم» (١٣٥/٤).

(٤) «سنن أبي داود» (٢٣٣٠).

(٥) «معالم السنن» (٩٧/٢).

(٦) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥٣-٥٤/٨).

قال الحُمَيْدِيُّ في «جمعه»<sup>(١)</sup> كُلُّ مَا في (خ م): «حميدُ بنُ عبدِ الرحمنِ عن أبي هريرةَ فهو الزُّهريُّ إلا في هذا الحديثِ خاصّةً؛ حديثِ «أَفْضَلُ الصَّيَامِ».

وهذا الحديثُ لم يذكُرْهُ (خ) في «صحيحه» فلا ذَكَرَ لِلْحُمَيْرِيِّ في (خ)، ولا في (م) إلا في هذا الحديثِ «وقد عدّه في من رَوَى له البخاريُّ: الكلاباذيُّ»<sup>(٢)</sup> والدارقطنيُّ، وتعقّبهُ الصوريُّ بأن (خ) لم يروِ له، إنما رَوَى له (م)، ولكن في «شرح (خ)» للحافظِ قطبِ الدينِ الحَلَبِيِّ أنه لم يروِ له (خ).

قال شيخُنا متع الله بحياته: «وذكر بعضُ مشايخي ..<sup>(٣)</sup> أن (م) روى له ثلاثةٌ أحاديثٍ غيرِ هذا:

أحدها: حديثُ ابنِ عمرَ في القَدَرِ أَوَّلَ الْكِتَابِ<sup>(٤)</sup>.

ثانيها: في الوصايا عن ثلاثةٍ من وَلِدِ سَعْدٍ: «أَنَّ سَعْدًا»، فذكرَهُ<sup>(٥)</sup>.

ثالثها: فيها أيضًا عن محمدِ بنِ سيرينَ عنه عن ثلاثةٍ من وَلِدِ سَعْدِ بنِ هشامٍ عن عائشةَ، قالت: «كَانَ سِتْرٌ فِيهِ تِمْثَالُ طَيْرٍ»<sup>(٦)</sup>، فذكرَ الحديثَ<sup>(٧)</sup>.

وقد رَقَمَ عليه المِزِّيُّ (٤)<sup>(٨)</sup>، وتابَعَهُ الذهبيُّ في «مختصره»<sup>(٩)</sup>، فاعلمه، وكلُّ هذا لا يُرَدُّ عَلَى الحُمَيْدِيِّ؛ لأنّه ليس فيه روايته عن أبي هريرةَ إلا فيما قاله، والله أعلمُ. [١٢٢ / أ]

(١) «الجمع بين الصحيحين» (٢٧٧٣) بنحوه. (٢) «رجال صحيح البخاري» (١/ ١٧٦).

(٣) بياض في الأصل، و«م» بمقدار كلمتين، وكتب فوقه في «م»: كذا.

(٤) «صحيح مسلم» (٨). (٥) «صحيح مسلم» (١٦٢٨).

(٦) «صحيح مسلم» (٢١٠٧): «كان لنا ستر فيه تمثال طير».

(٧) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ٥٥)، و«التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (٣/ ٧٤-٧٦).

(٨) «تهذيب الكمال» (٧/ ٣٨٢). (٩) «تهذيب تهذيب الكمال».

(١١٦٤) قوله: «ثُمَّ اتَّبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ» فيه دلالة لمذهب الشافعي وأحمد وداود وموافقيهم في صوم هذه الستة، وقال مالك وأبو حنيفة: يُكْرَهُ ذَلِكَ؛ قال مالك في «الموطأ»: «مَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَصُومُهَا؛ قَالُوا: فَيُكْرَهُ لِيَلَّا يُظَنَّ وَجُوبُهَا».

ودليل الشافعي وموافقيه هذا الحديث الصحيح الصريح؛ فإذا ثَبَتِ السَّنَةُ لَا تُتْرَكُ لِقَوْلِ بَعْضِ النَّاسِ أَوْ أَكْثَرِهِمْ أَوْ كُلِّهِمْ لَهَا، وَقَوْلُهُمْ: «لِيَلَّا يُظَنَّ وَجُوبُهَا» يَنْتَقِضُ بِصَوْمِ عَرَفَةَ وَعَاشُورَاءَ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الصَّوْمِ الْمُنْدُوبِ.

وإنما كان ذلك كصيام الدهر؛ لأن الحسنه بعشر أمثالها، فشهر بعشرة أشهر، وستة أيام بشهرين، وقد جاء هذا في حديث مرفوع في (س) (١).

(١١٦٥) قوله: «قَدْ تَوَاطَتْ» أي: تَوَافَقَتْ، كذا هو في النسخ بطاء، ثم تاء، وهو مهموز، وكان يَنْبَغِي أَنْ يُكْتَبَ بِالْفِ بَيْنَ الطَّاءِ وَالتَّاءِ صُورَةً بِالْهَمْزَةِ، وَلَا بُدَّ مِنْ قِرَاءَتِهِ مَهْمُوزًا.

قوله: «تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ» (تَحَرَّوْا) أي: اجْتَهِدُوا.

قوله: «فِي الْعَشْرِ الْغَوَابِرِ» يَعْنِي: الْبَوَاقِي، وَهِنَّ الْأَوَاخِرُ.

قوله: «تَحَيَّنُوا لَيْلَةَ الْقَدْرِ» أي: اطلُّوا حِينَهَا.

(١١٦٦) قوله: «فَنَسِيتُهَا...» إِلَى آخِرِهِ. (نُسِيتُهَا) الْأَوَّلُ: بِضَمِّ النُّونِ وَتَشْدِيدِ السِّينِ، وَالثَّانِي: بِفَتْحِ النُّونِ وَتَخْفِيفِ السِّينِ.

(١١٦٧) قوله: «فِي مُعْتَكِفِهِ» الْمُعْتَكِفُ بِفَتْحِ الْكَافِ: مَكَانُ

الاعْتِكَافِ. [٢٢/ب]

(١) «سنن النسائي» (٢٣٩١).

وانظر لما سبق: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥٦/٨).

قوله: «فِي قَبَّةٍ تُرَكِّيَّةٍ» أي: صغيرة من بُودٍ.

قوله: «وَرَوْثَةُ أَنْفِهِ» روثَةُ الأنفِ: مقدِّمةُ الطرفِ المحدودِ منه، وهي الأرنبةُ، قاله صاحبُ «المطالع»<sup>(١)</sup>.

قوله: «قَرَعَةٌ» القَرَعَةُ: القطعةُ من السحابِ.

قوله: «أَمَرَ بِالْبِنَاءِ فَقَوَّضَ» أي: أزيلَ.

قوله: «جَاءَ رَجُلَانِ يَحْتَقَنَانِ» وكذا «فَتَلَاَحَا فُلَانٌ وَفُلَانٌ» في روايةٍ أخرى.

قال شيخنا متع الله بحياته: «قال بعضُ أشياخي: الرجلانِ: كعبُ بنُ مالكٍ وعبيدُ الله ابنُ أبي حَذَرْدٍ، وعزَى ذلك إلى ابنِ دِحْيَةَ في «العلم المشهور»<sup>(٢)</sup> انتهى.

وَيَحْتَقَنَانِ: يَفْتَعِلَانِ مِنَ الْحَقِّ، وَأَصْلُهُ: (يَحْتَقِقَانِ) فَسَكَنْتِ الْقَافُ الْأُولَى، وَأُدْغِمَتْ فِي الثَّانِيَةِ لِاجْتِمَاعِهِمَا.

(١١٦٨) قوله: «وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُنَيْسٍ يَقُولُ: ثَلَاثٌ وَعَشْرِينَ» أي: ليلةُ ثلاثٍ وعشرين، وهذا على لغةٍ شاذَّةٍ أنه<sup>(٣)</sup> يَجُوزُ حَذْفُ الْمِضَافِ، وَيَبْقَى الْمِضَافُ إِلَيْهِ مَجْرُورًا، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: «ثَلَاثٌ وَعِشْرُونَ»، وهو ظاهرٌ.

(١١٧٠) قوله: «وَهِيَ مِثْلُ شِقِّ جَفْنَةٍ» قال القاضي: «فيه إشارةٌ إلى أنها -يعني ليلةُ القدرِ- إنما تَكُونُ في أواخرِ الشهرِ؛ لأنَّ الْقَمَرَ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ عِنْدَ طُلُوعِهِ إِلَّا فِي آخِرِ الشَّهْرِ وَاللهُ أَعْلَمُ»<sup>(٤)</sup>.

(٢) انظر «التوضيح» (٣/ ١٦٢).

(١) «مطالع الأنوار» (٣/ ١٩٣).

(٤) «إكمال المُعَلِّم» (٤/ ١٤٨).

(٣) قوله: أنه. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(١١٧٢) قوله: «الْبِرُّ تُرْدُنُ؟» (البر) ممدودُ الهمزة، وهي همزة الاستفهام، وهو [١٢٣ / أ] إنكارٌ، و(البر) منصوبٌ على أنه مفعولٌ لـ (تُرْدُن) مقدَّم.

قوله: «فَقَوَّضَ» أي: أزيل، وقد تقدَّم.

(١١٧٤) قوله: «وَشَدَّ الْمُنْزَرَ» هو الاجتهادُ في العبادة، وقيل: كناية عن اعتزالِ النساءِ.

(١١٧٦) قوله: «عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَائِمًا فِي الْعَشْرِ قَطُّ»: قد رآه غيرها، ولا يلزمُ من عدمِ رؤيتها العدم.

وَرَوَى (د) <sup>(١)</sup> وأحمد <sup>(٢)</sup> و(س) <sup>(٣)</sup> عَنْ هُنَيْدَةَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ امْرَأَتِهِ عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ تِسْعَ ذِي الْحِجَّةِ، وَيَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، أَوَّلَ اثْنَيْنِ مِنَ الشَّهْرِ، وَالْخَمِيسَ» لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ، وَفِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ وَ(س): «وَالْخَمِيسَيْنِ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ <sup>(٤)</sup>.



(٢) «مسند أحمد» (٢٢٣٣٤).

(١) «سنن أبي داود» (٢٤٣٧).

(٤) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧٢ / ٨).

(٣) «سنن النسائي» (٢٤١٧).





# كتاب الحج والمناسك



### كِتَابُ الْحَجِّ وَالْمَنَاسِكِ

الحج<sup>(١)</sup> في اللغة: القصْدُ، وفي الشرع: قصدُ الكعبةِ للنُّسكِ، وقام الإجماعُ ودلائلُ الكتابِ والسنةِ على فرضيّته.

واختلفوا متى فُرِضَ على آراءٍ؛ أغربُها: قبلُ الهجرة، وأقربُها: قولان: سنةُ خمسٍ، أو سنةُ ستٍّ، وقيل: سنةُ ثمانٍ، وقيل: سنةُ تسعٍ، وصحَّحه القاضي عياض<sup>(٢)</sup>، وقيل: سنةُ سبعٍ، وقيل: سنةُ عشرٍ، وهما غريبان<sup>(٣)</sup>. قال الشيخُ محيي الدين: «والراجحُ: مَنْ قال: إنه سنةُ خمسٍ أو ستٍّ»<sup>(٤)</sup>.

قال ابنُ إسحاق: «لَمْ يَبْعَثِ اللهُ نَبِيًّا بَعْدَ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا وَقَدْ حَجَّ الْبَيْتَ»<sup>(٥)</sup>.

وعن بعضٍ من أَلْفٍ في المناسكِ حكايةَ وجهين في أنه هل فُرِضَ على الأُمم قبلنا أو لا؟ وصَحَّح أنه لَمْ يُفَرَضْ إِلَّا عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَهَذَا غَرِيبٌ.

(١١٧٧) قوله: «لَا يَلْبَسُ» هو من بَدِيعِ الكلام، فإن السائل سألَه عما يَلْبَسُهُ الْمُحَرِّمُ، فقال: لَا يَلْبَسُ كَذَا وَكَذَا؛ فَحَصَلَ الْجَوَابُ أَنَّهُ لَا يَلْبَسُ الْمَذْكُورَاتِ، وَيَلْبَسُ مَا سِوَى ذَلِكَ، وَكَانَ التَّصْرِيحُ بِمَا لَا يَلْبَسُ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ مَنْحَصَرٌّ.

(١١٨٠) قوله: «وَعَلَيْهَا خَلُوقٌ» الخَلُوقُ بفتحِ الخاءِ المعجمة، وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الطَّيْبِ يُعْمَلُ فِيهِ رَعْقَرَانٌ.

(١) من هنا إلى بداية قوله: ولا يلبس. ليس في الأصل. ومثبت من «م».

(٢) «إكمال المُعَلِّم» (١/٢١٧).

(٣) انظر: «التوضيح» (١١/١١).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١/٢٢٠).

(٥) العبارة في «سيرة ابن إسحاق» (ص ٩٥): «ما من نبي إلا وقد حج البيت، إلا ما كان من هود وصالح».

قوله: «فَقَالَ: أَيَسْرُكَ» القائل هو عمرُ بنُ الخطاب، كما بيَّنه فيما يأتي.

قوله: «كَغَطِيطِ الْبَكْرِ» الغطيطُ: الصوتُ الذي يُرَدِّدُهُ النَّائِمُ [١٢٤/ب] مع نفسه، والْبَكْرُ: هو الفتى من الإبل.

قوله: «وَعَلَيْهِ مُقَطَّعَاتٌ يَعْنِي جُبَّةً» المُقَطَّعَاتُ بفتح الطاء المشددة: الثيابُ المخيطة، وقد أَوْضَحَهُ بقوله: «جُبَّةً».

قوله: «يَغِطُّ سَاعَةً» (يَغِطُّ) بكسر الغين المعجمة.

قوله: «فَاغْلِسْهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ» إنما أمر بالثلاثِ مبالغةً في إزالة اللَّوْنِ والريح، والواجبُ الإزالة، فإن حَصَلَتْ بمرَّةٍ لِخِفَّتِهِ، لَمْ تَحِبِّ الزِّيَادَةُ، وَلَعَلَّ الطَّيِّبَ الَّذِي كَانَ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ كَانَ كَثِيرًا، وَيُؤَيِّدُهُ: «مُتَضَمِّحٌ».

قال القاضي: «وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَرَّرَ الْقَوْلَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ»<sup>(١)</sup>.

قال النووي: «الصوابُ ما سبق»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «حَدَّثَنَا رَبَاحُ بْنُ أَبِي مَعْرُوفٍ» (رَبَاحُ) بالباءِ الموحدة، مَكِّيٌّ. عن: مجاهدٍ وعطاءٍ، وعنه العَقْدِيُّ وأبو نُعَيْمٍ، قال أبو حاتم: «صَالِحٌ»<sup>(٣)</sup>، وَضَعَفَهُ ابْنُ مَعِينٍ<sup>(٤)</sup>، رَوَى لَهُ (م س).

(١١٨١) قوله: «لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ» (ذو الحُلَيْفَةِ) أَبْعَدُ الْمَوَاقِيتِ مِنْ مَكَّةَ، بَيْنَهُمَا نَحْوُ عَشْرِ مَرَا حَلٍ أَوْ تِسْعٍ، وَهِيَ قَرْيَةٌ مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى نَحْوِ<sup>(٥)</sup> سِتَّةِ أَمْيَالٍ مِنْهَا.

(١) «إكمال المُعَلِّم» (٤/١٦٨).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/٧٩).

(٣) «الجرح والتعديل» (٣/٤٨٩).

(٤) «تاريخ يحيى بن معين رواية ابن محرز» (١/٦٩، ٧٤).

(٥) في «م»: نحو على. والمثبت من الأصل.

و(الْجُحْفَةُ) وهي ميقات الشام ومصر، على ثلاث مراحل من مكة، على طريق المدينة.

و(يَلْمَلُمُ) جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة.

و(قَرْنُ الْمَنَازِلِ) وهو على نحو مرحلتين من مكة، وهي أقرب المواقيت إلى مكة.

قوله: «وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنٌ»<sup>(١)</sup> (قرن) يُقْرَأُ مَنْوًى، وإنما حُذِفَتِ الْأَلْفُ منه؛ لأنه جرت عادة بعض المُحَدِّثِينَ أَنَّهُمْ يَكْتُبُونَ: «سَمِعْتُ أَنَسَ» بِغَيْرِ أَلْفٍ، [١٢٤/أ] وَيُقْرَأُ بِالتَّنْوِينِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقْرَأَ مَنْصُوبًا بِغَيْرِ أَلْفٍ، وَيَكُونُ أَرَادَ بِهِ الْبُقْعَةُ؛ فَتَرَكَ صَرْفَهُ.

(١١٨٢) قوله: «مَهْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ» مَهْلٌ بضم الميم وفتح الهاء وتشديد اللام أي: موضع إهلالهم.

(١١٨٣) قوله: «وَمَهْلُ أَهْلِ الْعِرَاقِ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ» قال الدارقطني: «أخرج (م) من حديث ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر أن النبي قال: «وَمَهْلُ الْعِرَاقِ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ»، وفي هذا نظر»<sup>(٢)</sup>.

قال شيخنا متع الله بحياته: «لم يجزِمْ جابرٌ برفعه، وقد قال الدارقطني: إنه حديثٌ ضعيفٌ، واستدلَّ لضعفه بعدم فتح العراق، وفيه نظرٌ، لأنه<sup>(٣)</sup> لا يَمْنَعُ أَنْ يُخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ بأنه سَيُفْتَحُ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ مُعْجَزَاتِ النُّبُوَّةِ، كَمَا وَقَّتْ لِأَهْلِ الشَّامِ (الْجُحْفَةُ) فِي جَمِيعِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، وَلَمْ تَكُنْ فُتِحَتْ»<sup>(٤)</sup>.

(١) «قرن» منصوب منون بالفتح، وقد نص عليه المصنف؛ وعُلِّلَ ذلك بأنه من عادة المُحَدِّثِينَ، وهي كذلك لغة قليلة لربيعه بأنهم يقفون على المنصوب المنون بالسكون فلا حاجة لألف الإطلاق.

(٢) «الإلزَامَات» (ص ٤٩٤، ٥١١).

(٣) قوله: لأنه. ليس في «م». ومثبت من الأصل.

(٤) هو كلام النووي في «شرح صحيح مسلم» (٨/ ٨١-٨٢).

وعند الشافعية خلافٌ في (ذاتِ عِرْقٍ) هل هي ميقاتٌ بالنصِّ أو باجتهادِ عمر؟

وجهان: أصحُّهما: إنه باجتهادِ عمر؛ وسببه تضعيفُ حديثِ جابر، وفي «الأم»<sup>(١)</sup> أنه بتوقيته، وذلك صريحٌ في صحيح (خ)<sup>(٢)</sup>، وفي (دس) من حديث عائشة<sup>(٣)</sup> أن رسولَ الله ﷺ وقَّت لأهل العراق (ذاتَ عِرْقٍ)<sup>(٤)</sup> بإسنادٍ جيِّد.

(١١٨٤) قوله: «إِنَّ الْحَمْدَ» يُروى بكسرِ الهمزة وفتحها، والأوَّلُ أجود.

قال ثعلبٌ: «الاختيارُ الكسرُ، وهو الأجودُ في المعنى من الفتح؛ لأنَّ من كسرَ جعلَ معناه: أن الحمدَ والنعمةَ لك على كلِّ حالٍ، ومَن فَتَحَ قال: معناه: لبيك لهذا السببِ»<sup>(٥)</sup>.

والمعروفُ عندَ الشافعيةِ أن الكسرَ أصحُّ وأشهرُ، لكن في «تفسير الزمخشري» في آخر (يس): أن الفتحَ للشافعي، [٢٤ / ب] والكسرَ لأبي حنيفة، ولفظه: «فتحَ الشافعيُّ وكسرَ أبو حنيفة»<sup>(٦)</sup>، فاعلمه، وهو غريبٌ.

قوله: «وَالنَّعْمَةُ لَكَ» (النعمة) المشهورُ فيها النصبُ.

قال القاضي: «ويَجُوزُ رفعُها على الابتداءِ وَيَكُونُ الخبرُ محذوفًا، قال ابنُ الأنباري: «وإن شئتَ جعلتَ خبرَ (إن) محذوفًا؛ تقديرُه: إنَّ»<sup>(٧)</sup> الحمدَ لك والنعمةُ مستقرَّةٌ لك»<sup>(٨)</sup>.

(١) «الأم» (٣/ ٣٤٢).

(٢) «صحيح البخاري» (١٥٣١).

(٣) في الأصل، «م»: ابن عباس. والمثبت من «سنن أبي داود»، و«سنن النسائي» فقد رواه من حديثها، وكذا ذكره اليزي في «تحفة الأشراف» [١٧٤٣٨] في مسند أم المؤمنين عائشة.

(٤) «سنن أبي داود» (ح: ١٧٣٩)، و«سنن النسائي» (ح: ٢٦٥٣)، (ح: ٢٦٥٦).

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ٨٨).

(٦) «تفسير الكشاف للزمخشري» (٤/ ٢٩).

(٧) قوله: إن. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٨) «إكمال المُعَلِّم» (٤/ ١٧٧).

قوله: «وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ» (الرَّغْبَاءُ) بفتح الرَّاءِ مع المَدِّ، وبضمِّها مع القصْرِ، والمدُّ أكثرُ، وقال بعضُ أهل اللُّغة بالفتح والقصْرِ أيضًا، حكاه القالي؛ ومعناه كلُّه الطلبُ والمسألة<sup>(١)</sup>.

قوله: «تَلَقَّيْتُ التَّلْبِيَةَ» التَّلَقُّفُ: سرعةُ التناولِ لما يُلقَى إليك من شيءٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿تَلَقَّفْ مَا صَنَعُوا﴾<sup>(٢)</sup> أي: تَبَتَّلْهُ بسرعةٍ، ويُقال: تَلَقَّفَهُ وَالتَّقَفَّهُ إِذَا أَخَذَهُ أَخْذًا سَرِيعًا.

ومن روى: «تَلَقَّيْتُ» أي: قَبِلْتُ وأخذتُ، ومنه: ﴿فَلَقَّيْءَ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ﴾<sup>(٣)</sup> أي: قَبِلَ وأخذَ.

قال القاضي: «وَرُويَ: «تَلَقَّيْتُ» بالنون»<sup>(٤)</sup>.

قوله: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَهْلُ مُلْبِدًا» فيه استحبابُ تلييدِ الرأسِ قبلَ الإحرام، وقد نصَّ عليه الشافعيُّ والأصحابُ؛ وهو ضَفَرُ الرأسِ بالصمغِ والخَطَمِيِّ وشبههما مما يَضُمُّ الشعرَ، ويُلْزَقُ بعضُه ببعضٍ، ويمنعُه التَّمَعُّطُ والقَمْلُ؛ فَيُسْتَحَبُّ لكونه أرفقَ به<sup>(٥)</sup>.

(١١٨٥) قوله: «قَدْ قَدَّ» إلى آخره: «قد قد» بإسكانِ الدالِ فيهما، وكسرِها<sup>(٦)</sup> مع التنوين، ومعناه كفاكُم هذا الكلامُ فاقْتَصِرُوا عليه، هنا انتهى كلامُ النبيِّ عليه الصلاة والسلام، ثم رَجَعَ الراوي [١٢٥ / أ] إلى حكايةِ كلامِ المشركين.

(١) انظر: «إكمال المُعَلِّم» (١٧٨ / ٤).

(٢) سورة طه، الآية (٦٩).

(٣) سورة البقرة، الآية (٣٧).

(٤) «إكمال المُعَلِّم» (١٧٨ / ٤).

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩٠ / ٨).

(٦) في «م»: وكسرهما. والمثبت من الأصل.

(١١٨٧) قوله: «لَمْ أَرْ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِكَ» قال المَازِرِيُّ: «يَحْتَمِلُ أَنْ مُرَادَهُ: لَا يَصْنَعُهَا غَيْرُكَ مَجْتَمِعَةً، وَإِنْ كَانَ يَصْنَعُ بَعْضُهَا»<sup>(١)</sup>.

قوله: «وَلَا تَمَسُّ مِنَ الْأَرْكَانِ إِلَّا الْيَمَانِيَيْنِ» الركنان اليمانيان؛ الأول: الركنُ اليمانيُّ، والثاني: الركنُ الذي فيه الحجرُ الأسودُ، ويُقالُ له: العِراقِيُّ؛ لكونه إلى جهةِ العراقِ، وقيل للذي قبله: اليمانيُّ؛ لأنه إلى جهةِ اليمنِ، ويُقالُ لهما: اليمانيَّانِ تغليبًا.

فاليمانيَّانِ باقِيان على قواعدِ إبراهيمَ، بخلافِ الشاميَّينِ؛ فلهذا لم يُسْتَلَمَا، ثم إن العِراقِيَّ من اليمانيِّينِ اخْتُصَّ بفضيلةٍ أخرى وهي الحجرُ الأسودُ؛ فاختُصَّ لذلك مع الاستلامِ بتقبيله ووضعه الجبهةِ عليه، بخلافِ اليمانيِّ، والله أعلمُ.

قوله: «وَرَأَيْتَكَ تَصْبُغُ بِالْصُّفْرِ» (تصبغُ) بضمِّ الموحدةِ وفتحِها، لُغَتَانِ مشهورتانِ، حكاهُما الجوهريُّ وغيره.

قال المَازِرِيُّ: «قِيلَ: الْمُرَادُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ صَبْغُ الشَّعْرِ، وَقِيلَ: الثَّوبُ». قال: «وَالْأَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ صَبْغُ الثِّيَابِ؛ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَبَغَ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ أَنَّهُ صَبَغَ شَعْرَهُ»<sup>(٢)</sup>.

قال القاضي: «وهذا أظهرُ الوجهين، وإلا فقد جاءتْ آثارٌ عن ابنِ عمرَ بيَّنَ فيها تصفيرَ ابنِ عمرَ لحِيتَهُ، واحتجَّ بأن النبيَّ ﷺ كان يُصَفِّرُ لحِيتَهُ بالورسِ والزَّعفرانِ، رواه (د)<sup>(٣)</sup>، وذكر أيضًا في حديثٍ آخرَ احتجَّاجَهُ بأن النبيَّ ﷺ كان يَصْبُغُ بها ثيابهَ حتى عِمَامَتُهُ»<sup>(٤)</sup> انتهى كلامُ الشيخِ محيي الدين<sup>(٥)</sup>. [١٢٥ / ب]

(٢) «المعلم بفوائد مسلم» (٧٣ / ٢).

(١) «المعلم بفوائد مسلم» (٧٣ / ٢).

(٤) «إكمال المُعَلِّم» (٤ / ١٨٤).

(٣) «سنن أبي داود» (٤٢١٠).

(٥) «شرح صحيح مسلم» (٩٦-٩٥ / ٨).



(١١٨٧) قوله: «عَنِ ابْنِ قُسَيْطٍ» هو يزيدُ بنُ عبدِ الله، و(قُسَيْط) بقافٍ مضمومة، وسينٌ مهملةٌ مفتوحة، وإسكانِ المثناة تحت، وثقَّ يزيدَ (س)<sup>(١)</sup>، تُوفِّي سنة ١٣٣.

قوله: «فِي الْعَرَزِ» (الغرز) بفتح الغينِ المعجمة، ثم راءٍ ساكنة، ثم زايٍ: وهو ركابٌ كورِ البعيرِ إذا كان من جلدٍ أو خشبٍ، وقيل: هو للكورِ كالركابِ للسرَج.

(١١٨٨) قوله: «مَبْدَأُهُ» قال القاضي: «هو بفتح الميم، وضمُّها، والباءِ الساكنةِ فيهما؛ أي: ابتداءً حجَّه»<sup>(٢)</sup>، و(مبدأه) منصوبٌ على الظرفِ؛ أي: في ابتدائه.

(١١٨٩) قوله: «لِحُرْمِهِ» بضمِّ الحاءِ وكسرِها، والضمُّ أكثرُ، ولم يذكُرِ الهرويُّ وغيره غيره، وأنكرَ ثابتُ الضمِّ على المُحدِّثين، وصوَّبَ الكسرَ<sup>(٣)</sup>.

(١١٩٠) قوله: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ الطَّيْبِ» الوبيصُ: البريقُ واللَّمعانُ.

قوله: «فِي مَفْرَقِ رَسُولِ اللَّهِ» المَفْرَقُ بفتحِ الميمِ وكسرِ الراءِ، هكذا اقتصر عليه الشيخُ محيي الدين<sup>(٤)</sup>، وفي «المطالع»: «يُقَالُ بفتحِ الميمِ والراءِ، وكسرِهما؛ وهو وسطُ الرأسِ»<sup>(٥)</sup>.

(١١٩٢) قوله: «مَا أَحَبُّ أَنْ أَصْبِحَ مُحْرِمًا أَنْضَحُ طَيْبًا» وفي قول عائشة الآتي: «ثُمَّ يُصْبِحُ مُحْرِمًا يَنْضَحُ طَيْبًا» كلُّه بالخاءِ المعجمة؛ أي:

(٢) «إكمال المُعْلِم» (١٨٧/٤).

(١) ينظر «تهذيب الكمال» (١٧٩/٣٢).

(٤) «شرح صحيح مسلم» (١٠١/٨-١٠٢).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩٨/٨).

(٥) «مطالع الأنوار» (٢٢٠/٥).

يَقُورُ مِنْهُ الطَّيْبُ، وَمِنْهُ: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ﴾<sup>(١)</sup>، وَهُوَ الْمَشْهُورُ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْقَاضِي<sup>(٢)</sup> وَغَيْرُهُ غَيْرَهُ، وَضَبَطَهُ بَعْضُهُمْ بِالْمُهْمَلَةِ وَهُمَا مُتَقَارِبَانِ. قَالَ الْقَاضِي: «قِيلَ: إِنَّهُ بِالْمُعْجَمَةِ أَقْلٌ مِنْهُ بِالْمُهْمَلَةِ، وَقِيلَ عَكْسُهُ، وَهُوَ أَشْهُرُ»<sup>(٣)</sup>، وَنَقَلَ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ ابْنُ قُرْقُولَ، وَزَادَ زِيَادَاتٍ<sup>(٤)</sup>.

قَوْلُهُ: «ثُمَّ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ» هَذَا يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ كَانَ بَرِضَاهُنَّ، أَوْ أَنَّ الْقَسَمَ لَيْسَ وَاجِبًا عَلَيْهِ ﷺ، وَالرَّاجِحُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَجُوبُهُ عَلَيْهِ.

(١١٩٣) قَوْلُهُ: «عَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ اللَّيْثِيِّ» (جَثَامَةُ) بَفَتْحِ الْجِيمِ، ثُمَّ مَثَلَةٌ مُشَدَّدَةٌ، وَاسْمُهُ يَزِيدُ بْنُ قَيْسٍ الْكِنَانِيُّ اللَّيْثِيُّ، كَانَ نَزَلَ وَدَّانَ، رَوَى لَهُ (ع) وَأَحْمَدُ، قَالَ النَّوَوِيُّ فِي «تَهْذِيبِهِ»: «تُوفِّيَ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ»<sup>(٥)</sup>.

قَوْلُهُ: «وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ أَوْ بَوْدَانَ» (الْأَبْوَاءُ) وَ(وَدَّانَ) مَكَانَانِ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ.

(١١٩٦) قَوْلُهُ: «حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْقَاحَةِ» (الْقَاحَةُ) بِالْقَافِ وَالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ، هَذَا الصَّوَابُ، وَوَهْمَ بَعْضُهُمْ فَذَكَرَهَا بِالْفَاءِ<sup>(٦)</sup>، وَهُوَ وَادٍ عَلَى نَحْوِ مِيلٍ مِنَ السُّقْيَا، وَعَلَى ثَلَاثِ<sup>(٧)</sup> مَرَاحِلَ مِنَ الْمَدِينَةِ.

قَوْلُهُ: «فَمِنَّا الْمُخْرِمُ وَمِنَّا غَيْرُ الْمُخْرِمِ» هَذَا كَانَ قَبْلَ تَوْقِيتِ الْمَوَاقِيتِ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: «إِنَّمَا هِيَ طُعْمَةٌ» الطَّعْمَةُ بِضَمِّ الطَّاءِ؛ أَيِ: طَعَامٌ.

(٢) (إكمال المعلم) (٤/ ١٨٩).

(١) سورة الرحمن، الآية (٦٦).

(٤) «مطالع الأنوار» (٣/ ٢٩٤-٢٩٥).

(٣) المصدر السابق (٤/ ١٩٣).

(٥) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٢٤٩).

(٦) نسبه النووي في «شرح صحيح مسلم» (٨/ ١٠٧-١٠٨) إلى بعض الرواة عن البخاري.

(٧) في «م»: ثلاثة. والمثبت من الأصل.

قوله: «يُضْحَكُ بَعْضُهُمْ إِلَى» كذا وقع في النسخ: (إِلَيَّ) بتشديد الياء، قال القاضي: «هذا خطأ وتصحيفٌ وقع<sup>(١)</sup> في رواية بعض الرواة عن مسلم، والصواب: «يُضْحَكُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ» فأسقط لفظة (بعض)، والصواب إثباتها كما هو مشهورٌ في باقي الروايات؛ لأنهم لو ضحكوا إليه لكانت إشارةً منهم، وقد قالوا إنهم لم يُشيروا إليه<sup>(٢)</sup>. قال النووي: «لا يُمكنُ ردُّ هذه الرواية، فقد صحَّت هي والرواية الأخرى، وليس في واحدةٍ منهما دلالةٌ ولا إشارةٌ إلى الصيد، فإن مجرد الضحك ليس فيه إشارة»<sup>(٣)</sup>. [١٢٦/ب]

قوله: «أَرْفَعُ فَرَسِي شَأْوًا» الشأو: الطلق، ومعناه: أركضه شديداً وقتاً، وأسوقه بسهولةٍ وقتاً.

قوله: «وَهُوَ قَائِلُ السَّقِيَا» من القيلولة، هذا الصواب، ورواه بعضهم بالباء الموحدة، وكأنه تصحيفٌ.

(١١٩٨) قوله: «تُقْتَلُ بِصُغْرِ لَهَا» أي: بمذلةٍ وإهانةٍ.

قوله: «قَالَ: خَمْسٌ» هو منونٌ.

قوله: «وَالْحَرَمِ» هو بفتح الحاء والراء؛ أي: في حرم مكة، وقيل بضم الحاء والراء؛ أي: المواضع الحرم، ولم يذكر القاضي غيره<sup>(٤)</sup>، والفتح أظهر.

قوله: «وَالْغُرَابُ الْأَبْقَعُ» (الأبقع): الذي فيه سوادٌ وبياضٌ.

قوله: «يُقْتَلُ خَمْسٌ فَوَاسِقَ» (خمس) مضافةٌ، وليست منونةً.

(١١٩٩) قوله: «يَعْنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ» الصواب حذف أبي<sup>(٥)</sup>.

(٢) «إكمال المعلم» (٤/٢٠٠).

(١) قوله: وقع في «م». والمثبت من الأصل.

(٤) «إكمال المعلم» (٤/٢١١).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/١١١).

(٥) وهو كذلك في مطبوع «صحيح مسلم».

(١٢٠١) قوله: «وَرَأْسُهُ يَتَهَافَتُ» أي: يتساقط.

قوله: «أَوْ تَصَدَّقَ بِفَرَقٍ» (الفرق) بفتح الرَّاءِ وسكونها، لغتان، وفسره في الرواية الثانية: «ثَلَاثَةُ أَصْعٍ» وكذا هو كذا في «صحيح الجوهري» أنهما لغتان، وفي «نهاية» ابن الأثير أنه بالفتح كذلك، وأما بالسكون فهو مائة وعشرون رطلاً<sup>(١)</sup>.

قوله: «فَقَمِلَ رَأْسُهُ» قمل بفتح القاف، وكسر الميم؛ أي: كثر قملُه.

قوله: «أَوْ يُطْعَمَ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ»<sup>(٢)</sup> صَاعٌ قال المحب الطبري في [١٢٧/أ] «منسكه»: «وَأَمَّا مَا وَقَعَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ: «أَوْ يُطْعَمُ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ صَاعٌ» فَهُوَ وَهْمٌ، وَالصَّوَابُ مَا رَوَاهُ الْجَمُّ الْغَفِيرُ عَنْهُ» انتهى، ولم يُنبه<sup>(٣)</sup> على هذا الوهم القاضي في الشرح - فيما علمت - ولا النووي.

قال شيخنا متع الله بحياته: «ولم أره إلا في كلام هذا الرجل، وهو حسنٌ مليحٌ، وكأنهما وقع لهما ما في هذا الأصل: (مسكينين) بالثنية، ووقع للمحب ما في الهامش (مسكين) بالإفراد، والله أعلم».

وقد ذكر هذا المكان صاحب «المطالع» فقال ما لفظه: «(لكل مسكين صاع) كذا للعذري، وعند الكافة: (لكل مسكينين صاع)، وهو الصواب كما في غير هذا الحديث»<sup>(٤)</sup> انتهى.

(١) «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٤٣٧/٣).

(٢) في الهامش: (مسكين) وكتب عليها (خ) يعني أنه في نسخة.

(٣) في «م»: يتنبه. والمثبت من الأصل.

(٤) «مطالع الأنوار» (٤٩٣/٥). وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله في «فتح الباري» (١٨/٤):

وأما ما وقع في بعض النسخ عند مسلم من رواية زكريا عن ابن الأصبهاني أو يطعم ستة مساكين لكل مسكين صاع فهو تحريف ممن دون مسلم والصواب ما في النسخ الصحيحة لكل مسكينين بالثنية وكذا أخرجه مسدد في مسنده عن أبي عوانة عن بن الأصبهاني على الصواب.

(١٢٠٤) قوله: «حَتَّى إِذَا كُنَّا بِمَلَلٍ» (ملل) بفتح الميم ولا مين، وهو موضع على ثمانية وعشرين ميلاً من المدينة، وقيل: على اثنين وعشرين، حكاهما القاضي<sup>(١)</sup>، وفي «المطالع»<sup>(٢)</sup> على ثمانية عشر، كذا وقفت عليه في نسخة، قاله شيخنا متع الله بحياته.

قوله: «أَنْ اضْمُدَّهُمَا» ضَمَدَ الْجُرْحَ يَضْمُدُهُ وَيَضْمُدُهُ وَضَمَدَهُ إِذَا لَطَخَهُ، وفي «الصحاح» الضمُّ في المضارع<sup>(٣)</sup>.  
قال شيخنا متع الله بحياته: والكسر رأيتُه في «القاموس»<sup>(٤)</sup> والشدُّ معروفٌ.

قوله: «فَأَرَادَ أَنْ يَكْحُلَهَا» كَحَلَ يَكْحُلُ بِالضَمِّ.

(١٢٠٥) قوله: «يَغْتَسِلُ بَيْنَ الْقَرْنَيْنِ» القرنان: خشبتان قائمتان على رأس البئر وشبههما من البناء، تَمَدُّ بَيْنَهُمَا خَشْبَةٌ يُجَرُّ عَلَيْهَا الْحَبْلُ الْمُسْتَقَى بِهِ، وَيَعْلَقُ عَلَيْهَا الْبَكْرَةُ. [١٢٧/ب]

(١٢٠٦) قوله: «فَأَوْقَصْتُهُ أَوْ قَالَ فَأَقْعَصْتُهُ» (وقصته) و(أوقصته) إذا كَسَرَ عُنْقَهُ، و(أقعصته) أي: قتلته في الحال.

قوله: «وَلَا تُحَنِّطُوهُ» الحنوط: أخلاطٌ من الطيب.

قوله: «فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا» إلى آخره: (ملبي وملبياً وملبداً) معناه على هيئته التي مات عليها، ومعه علامةٌ لحجِّه.

(١) «مشارك الأنوار» (١/٣٩٤).

(٢) «مطالع الأنوار» (٤/٨٢).

(٣) الذي في «الصحاح» (٢/٥٠١): «ضَمَدَ الْجُرْحَ يَضْمُدُهُ ضَمْدًا بِالْإِسْكَانِ، أَيْ شَدَهُ بِالْمُضَادِّ، وَهِيَ الْعِصَابَةُ... وَضَمَدَ فَلَانٌ رَأْسَهُ تَضْمِيدًا، أَيْ شَدَّهُ بِعِصَابَةٍ أَوْ ثَوْبٍ، مَا خَلَا الْعِمَامَةَ. وَقَدْ ضَمَدْتُهُ فَتَضَمَدَ».

(٤) «القاموس المحيط» (ص ٢٩٥).

قوله: «عَنْ أَيُّوبَ، قَالَ: بُنْتُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ».

قال الرَّشِيدُ: «هَذَا يَدْخُلُ فِي بَابِ الْمَقْطُوعِ عَلَى مَذْهَبِ الْحَاكِمِ وَغَيْرِهِ، إِلَّا أَنْ مُسْلِمًا لَمْ يُورِدْهُ هَكَذَا إِلَّا بَعْدَ أَنْ أُرِدَّ مِنْ حَدِيثِ حَمَّادٍ عَنْ عَمْرِو وَأَيُّوبَ كِلَيْهِمَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مُتَّصِلًا، ثُمَّ أُرِدَّ بَعْدَهُ حَدِيثُ ابْنِ عُليَّةَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ؛ لِئِنَّهُ وَاللَّهِ أَعْلَمُ عَلَى الْاِخْتِلَافِ فِيهِ عَلَى أَيُّوبَ، وَإِذَا اخْتَلَفَ حَمَّادٌ وَغَيْرُهُ فِي حَدِيثِ أَيُّوبَ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ حَمَّادٍ».

وقد رَوَى ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ أَحَدٌ فِي أَيُّوبَ أَثْبَتَ مِنْ حَمَّادٍ.

قلت: ولهذا قَدَّمَ مُسْلِمٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ طَرِيقَ حَمَّادٍ عَلَى طَرِيقِ ابْنِ عُليَّةَ، وَاللَّهِ أَعْلَمُ.

وقد أَخْرَجَهُ (خ) <sup>(١)</sup> عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ، وَ(د) <sup>(٢)</sup> عَنْ مُسَدَّدٍ، وَ(س) <sup>(٣)</sup> عَنْ قُتَيْبَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَتَبَيَّنَ اتِّصَالُهُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ <sup>(٤)</sup> أَنْتَهَى بِاِخْتِصَارٍ. قوله: «فَخَرَّ مِنْ بَعِيرِهِ» «حَرَامًا» حَالٌ، وَقَدْ جَاءَتْ الْحَالُ مِنَ النُّكْرَةِ عَلَى قَلَّةٍ، قَالَ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ رَحِمَهُ اللَّهُ <sup>(٥)</sup>. [١٢٨ / أ]

قوله: «وَلَا وَجْهَهُ» قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: «ذَكَرُ الْوَجْهِ وَهُمْ مِنْ بَعْضِ رُؤَايَاهُ فِي الْإِسْنَادِ، وَالْمَتْنُ الصَّحِيحُ: «لَا تُغَطُّو أَرَأْسَهُ» كَذَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(٦)</sup>، وَذَكَرُ الْوَجْهِ فِيهِ غَرِيبٌ» <sup>(٧)</sup>.

(٢) «سنن أبي داود» (٣٢٤٠).

(١) «صحيح البخاري» (١٨٥٠).

(٤) «غرر الفوائد المجموعة» (ص ٢١١-٢١٢).

(٣) «سنن النسائي» (٢٨٥٥).

(٦) «صحيح البخاري» (١٨٣٩).

(٥) «شرح صحيح مسلم» (١٣٠ / ٨).

(٧) «السنن الكبرى» (٣٩٣ / ٣).

قال شيخنا متع الله بحياته: «والعلة التي اطلعتُ أنا عليها قولُ شعبة: حَدَّثَنِي أَبُو بَشِيرٍ، ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنْهُ بَعْدَ عَشْرِ سَنِينَ، فَجَاءَ بِالْحَدِيثِ كَمَا كَانَ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «لَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ وَلَا وَجْهَهُ»؛ وهذا يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِهَا، قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: قَالُوا: وَقَدْ رُوِيَ فِي هَذَا: «خَمَّرُوا وَجْهَهُ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ»<sup>(١)</sup> انتهى.

ثم قال متع الله بحياته: «وقد عزاها بعضُ شيوخِي إلى الطُّرْطُوشِيِّ فِي الْحَجِّ»<sup>(٢)</sup>.

وَفِي تَخْمِيرِ الْوَجْهِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ:

أَحَدُهَا: الْجَوَازُ.

الثَّانِي: الْمَنْعُ.

الثَّالِثُ: الْفَرْقُ بَيْنَ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ؛ فَإِنْ كَانَ حَيًّا فَلَهُ تَغْطِيتُهُ، وَإِنْ كَانَ مَيِّتًا لَمْ يُخَمَّرْ، قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ ابْنُ حَزْمٍ<sup>(٣)</sup>.

قَوْلُهُ: «أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ» هُوَ الْعَنْبَرِيُّ، وَاسْمُهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ الْبَصْرِيُّ، وَهُوَ تَابِعِيٌّ رَوَى عَنْ<sup>(٤)</sup> جُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الصَّحَابِيِّ، أَخْرَجَ لِأَبِي بَشِيرٍ (م د س)، وَهُوَ ثِقَةٌ<sup>(٥)</sup>.

قَوْلُهُ: «عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ» إِلَى آخِرِهِ. قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «أَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ مَنْصُورٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قِصَّةِ الْمُحَرِّمِ الَّذِي وَقَصَّهُ بَعِيرُهُ، وَإِنَّمَا سَمِعَهُ مَنْصُورٌ مِنْ

(١) «زاد المعاد» (٢/ ٢٢٥).

(٢) عزاها إليه ابن الملقن في «التوضيح» (٩/ ٤٧٦).

(٣) انظر: «حجة الوداع» لابن حزم (ص ٢٧٢) وما بعدها.

(٤) في «م»: عنه. والمثبت من الأصل.

(٥) ينظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٣١/ ٨٥).

الْحَكَمَ، وَأَخْرَجَ الْبَخَارِيُّ عَنْ قُتَيْبَةَ عَنْ جَرِيرٍ عَنْ مَنْصُورٍ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ الصَّوَابُ<sup>(١)</sup>.

وقد تابع (خ) على إخراجِه كذلك (د) و(س) فأما (د)<sup>(٢)</sup> فرَوَاهُ عَنْ عَثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَمَّا [١٢٨ / ب] (س)<sup>(٣)</sup> فرَوَاهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قُدَّامَةَ، وَهُوَ الْجَوْهَرِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ جَرِيرٍ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْحَكَمِ بِإِسْنَادِهِ، وَجَرِيرٌ مَنْ أَعْلَمَ النَّاسَ بِحَدِيثِ مَنْصُورٍ، لَكِنْ مُسْلِمٌ رَوَاهُ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي وَحْشِيَّةَ، وَغَيْرَهُمَا عَنْ ابْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِالْفَظِ أَتَمَّ مِنْ حَدِيثِ مَنْصُورٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(٤)</sup>.

(١٢٠٧) قوله: «حُجِّي وَاشْتَرِطِي، وَقُولِي اللَّهُمَّ...» إِلَى آخِرِهِ. فِيهِ تَصْرِيحٌ بِأَنَّهُ يَجُوزُ لِلْحَاجِّ وَالْمُعْتَمِرِ فِي إِحْرَامِهِ أَنَّهُ إِنْ مَرَّ بِمَرَضٍ تَحَلَّلَ، وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَعَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ وَآخَرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَجَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ، وَأَبِي ثَوْرٍ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ.

وَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَبَعْضُ التَّابِعِينَ: «لَا يَصِحُّ الْإِشْتِرَاطُ» وَحَمَلُوا الْحَدِيثَ عَلَى أَنَّهَا وَقَعَتْ عَيْنٌ، وَأَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِضُبَاعَةَ. وَأَشَارَ الْقَاضِي إِلَى تَضْعِيفِ الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ قَالَ: «لَا يَثْبُتُ فِي الْإِشْتِرَاطِ إِسْنَادُ»<sup>(٥)</sup> صَحِيحٌ. قَالَ (س): لَا أَعْلَمُ أَسْنَدَهُ عَنِ الرَّهْرِيِّ عَنْ مَعْمَرٍ<sup>(٦)</sup>.

(٢) «سنن أبي داود» (٣٢٤١).

(١) «الإلزامات والتتبع» (ص ٣٣٨).

(٤) «غرر الفوائد» (ص ٢٠٥-٢٠٦).

(٣) «سنن النسائي» (٢٨٥٦).

(٦) «إكمال المعلم» (٤/ ٢٢٧).

(٥) في «م»: حديث. والمثبت من الأصل.



والذي عَرَّضَ به القاضي وقاله الأَصِيلِيُّ من تضعيفِ الحديثِ فيه نظرٌ؛ لأنَّ الحديثَ مشهورٌ في (خ م د ت س) من طرقٍ متعدِّدةٍ بأسانيدٍ كثيرةٍ عن جماعةٍ من الصحابة، وفيما ذكره (م) من تنويع طُرُقِهِ أبلغُ كفايةً<sup>(١)</sup>.

(١٢٠٩) قوله: «قَالَتْ: نَفَسْتُ أَسْمَاءُ» (نَفَسْتُ) بكسرِ الفاءِ بلا خلافٍ، والنونُ فيها لغتان؛ الضمُّ وهو المشهورُ، والثانيةُ الفتحُ. قال القاضي: «وَتَجَرِي [١٢٩/أ] اللُّغَتَانِ فِي الْحِيضِ، ذَكَرَهُمَا صَاحِبُ الْأَفْعَالِ».

قال: «وَأَنكَرَ جَمَاعَةُ الضَّمِّ فِي الْحِيضِ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «بِالشَّجَرَةِ» الشجرةُ وذو الحُلَيْفَةِ والبيداءُ أماكنٌ متقاربةٌ.

(١٢١١) قوله: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِيٌّ فَلْيَهْلُ» الهديُّ بفتح الهاءِ، وسكونِ الدَّالِ، وتخفيفِ الياءِ، وَيَجُوزُ كَسْرُ الدَّالِ وتشديدُ الياءِ، لغتانِ مشهورتانِ، الأولى أَفْصَحُ وَأَشْهَرُ، وهو اسمٌ لما يُهْدَى إِلَى الْحَرَمِ مِنَ الْأَنْعَامِ.

قوله: «كَانَتْ لَيْلَةُ الْحَضْبَةِ» (ليلةُ الحَضْبَةِ) بفتح الحاءِ، وإسكانِ الصادِ المهملتين، وهي التي بعدَ أيامِ التشريقِ؛ سُمِّيَتْ بذلكَ لأنَّهم نَفَرُوا مِنْ مَنَى، فَنَزَلُوا فِي الْمُحَصَّبِ، وَبَاتُوا بِهِ.

قوله: «خَرَجْنَا مُؤَافِينَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ لِلهَلَالِ ذِي الْحِجَّةِ» أي: مُقَارِنِينَ لاسْتِهْلَالِهِ، وَكَانَ خُرُوجُهُمْ قَبْلَهُ لْخَمْسِ بَقِيْنَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ، كَمَا صَرَّحَتْ بِهِ فِي رَوَايَةِ عَمْرَةَ الَّتِي ذَكَرَهَا (م) بَعْدَ هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْلَمَةَ عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى عَنْ عَمْرَةَ.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ١٣١-١٣٢).

(٢) «إكمال المُعَلِّم» (٤/ ٢٢٨).

قوله: «حَتَّى إِذَا كُنَّا بِسَرَفٍ» (سرف) بفتح السين المهملة، وكسرِ الراء، وهو ما بين مَكَّةَ والمدینة، بقرب مَكَّةَ، على أميالٍ منها، قيل: سِتَّةٌ، وقيل: سبعةٌ، وقيل: تسعةٌ، وقيل: عشرةٌ وقيل: اثني عشرَ ميلاً<sup>(١)</sup>.

قوله: «أَنْفَسَتْ» أي: أَحْضَتْ، بفتح النون وضمِّها، والفتحُ أَفْصَحُ، وأما النَّفَاسُ الذي هو الولادةُ فيُقَالُ فيه بالضمِّ، وَيَجُوزُ فيه الفتحُ.

قوله: «فَطَمِثْتُ» (طمثت) بفتح الميم وكسرِها، كذا قال في «المطالع»<sup>(٢)</sup> أي: حَضَّتْ.

قوله: «حَدِيثَةُ السَّنِ أَنْعَسُ» (أَنْعَسُ) بضمِّ العين.

قوله: «فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ»، وقوله: «يُقَالُ: الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ» قال [٢٩/ب] الشافعي وجماهيرُ الصحابةِ والتابعين فَمَنْ بعدهم: «هي شَوَّالٌ وذو القَعْدَةِ وعشرُ ليالٍ من ذي الحِجَّةِ تَمْتَدُّ إلى الفجرِ ليلةِ النَّحْرِ»، ورُوي عن مالكٍ أيضًا، والمشهورُ عنه شَوَّالٌ وذو القَعْدَةِ وذو الحِجَّةِ بكمالِه، وهو مروِيٌّ عن ابنِ عمرَ وابنِ عباسٍ، والمشهورُ عنهما خلافُه<sup>(٣)</sup>.

قوله: «وَفِي حُرْمِ الْحَجِّ» (حرم) بضمِّ الحاءِ والراءِ المهملتين، قال القاضي: «وَضَبَطَهُ الْأَصِيلِيُّ بِفَتْحِ الرَّاءِ»<sup>(٤)</sup>، وكذا تابعه ابنُ قُرْقُولٍ، قال: «كَأَنَّهُ يُرِيدُ الْأَوْقَاتَ، أَوِ الْمَوَاضِعَ، أَوِ الْأَشْيَاءَ، أَوِ الْحَالَاتِ، وَإِذَا بَفَتْحِ الرَّاءِ فَجَمَعَ حُرْمَةً؛ أَي: مَمْنُوعَاتُ الشَّرْعِ وَمُحَرَّمَاتُهُ»<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤٦/٨).

(٢) «مطالع الأنوار» (٢٧١/٣).

(٣) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤٩/٨).

(٤) «مشارك الأنوار» (١٨٧/١).

(٥) «مطالع الأنوار» (٢٥٦/٢).

قوله: «فَسَمِعْتُ بِالْعُمْرَةِ» كذا هو في النسخ، قال القاضي: «كذا رَوَاهُ جَمَهُورُ رِوَاةٍ (م)، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ: «فَمَنْعْتُ» أَي: مِنَ الْمَنْعِ، وَهُوَ الصَّوَابُ»<sup>(١)</sup>.

قوله: «قَالَ: وَمَا لَكَ؟ قُلْتُ: لَا أَصَلِّي» فيه استحبابُ الكنايةِ عن الحيض، ونحوه مِمَّا يُسْتَحَى مِنْهُ، وَيُسْتَشْنَعُ لَفْظُهُ، إِلَّا إِذَا كَانَتْ حَاجَةً لِإِزَالَةِ وَهْمٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

قوله: «وَلَكِنَّهَا عَلَى قَدَرِ نَصَبِكَ أَوْ قَالَ نَفَقَتِكَ» هذا ظاهرٌ في أن الثوابَ والفضلَ في العبادةِ يَكْتَثُرُ بِكَثْرَةِ النَّصَبِ وَالنَّفَقَةِ، وَالْمَرَادُ النَّصَبُ الَّذِي لَا يَذُمَّهُ الشَّرْعُ، وَكَذَا النَّفَقَةُ.

قوله: «عَقَرَى حَلَقَى» كذا يرويه المُحَدِّثُونَ بِأَلْفِ التَّائِيثِ، وَيَكْتُبُونَهُ [١٣٠/أ] بِالْيَاءِ وَلَا يُنَوِّنُونَهُ<sup>(٢)</sup>، وَكَذَا نَقَلَهُ جَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ.

قال الأزهريُّ في «تهذيبه»<sup>(٣)</sup>: «قال أبو عبيدٍ: «عَقَرَى»<sup>(٤)</sup> عَقَرَهَا اللَّهُ، «حَلَقَى» حَلَقَهَا اللَّهُ، قال: يعني عَقَرَ اللَّهُ جَسَدَهَا، وَأَصَابَهَا بِوَجَعٍ فِي حَلَقِهَا. قال أبو عبيدٍ: المُحَدِّثُونَ يَرَوُونَهُ (عَقَرَى حَلَقَى)، وَإِنَّمَا هُوَ (عَقَرًا حَلَقًا)، قال: وعلى هذا مذهبُ العربِ في الدعاءِ على الشيءِ من غيرِ إرادةٍ لوقوعِهِ»<sup>(٥)</sup>، وَذَكَرَ كَلَامًا آخَرَ.

(١) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٢٤٧).

(٢) في الأصل، و«م»: يثنونه. ولعله سبق قلم، فرواية المحدثين بلا تنوين: «عقرى وحلقى»، وفي الدعاء: «عَقَرًا وَحَلَقًا» منونة، وأجازوا الدعاء بألف التائيث المقصورة على لغة المحدثين، فالمراد «ينونونه»، انظر «إكمال المُعْلِم» (٤/ ١٢٥).

(٣) «تهذيب اللغة» (١/ ١٤٥).

(٤) في «م»: عقرها. والمثبت من الأصل، انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ١٥٣).

(٥) «غريب الحديث» (٢/ ٩٤).

وفي «المُحْكَم»: «يَقَالُ لِلْمَرْأَةِ (عَفْرَى حَلَقَى) معناه: عَقَرَهَا اللهُ، وَحَلَقَهَا أَي: حَلَقَ شَعْرَهَا، أَوْ أَصَابَهَا بِوَجَعٍ فِي حَلَقِهَا»، قَالَ: «فَعَفْرَى هُنَا مُصَدَّرٌ كَدَعْوَى، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ تَعَفَّرُ قَوْمُهَا وَتَحَلَّقُهُمْ بِشُؤْمِهَا، وَقِيلَ: (العَفْرَى) الْحَائِضُ، وَقِيلَ: عَقَرًا حَلَقًا أَي: عَقَرَهَا اللهُ وَحَلَقَهَا»<sup>(١)</sup> انتهى. وَقِيلَ: جَعَلَهَا اللهُ عَاقِرًا.

قوله: «وَهُوَ غَضَبَانُ» أما غَضَبُهُ ﷺ فلانتهاك حُرْمَةِ الشَّرْعِ، وَتَرُدُّهُمْ فِي قَبُولِ حُكْمِهِ، وَقَدْ قَالَ اللهُ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ﴾<sup>(٢)</sup> الآية. فَغَضِبَ النَّبِيُّ ﷺ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ انتِهَاكِ الشَّرْعِ، وَلِلْحُزَنِ عَلَيْهِمْ فِي نَقْصِ إِيْمَانِهِمْ بِتَوْقِفِهِمْ.

قوله: «حَدَّثَنَا حَفْصَةُ» صَوَابُهُ: صَفِيَّةٌ.

قوله: «أَخْسِرُهُ»: بِكَسْرِ السِّينِ وَضَمِّهَا لِعَتَانٍ؛ أَي: أَكْشِفُهُ.

قوله: «بِعَلَّةِ الرَّاحِلَةِ» هُوَ بَيَاءٌ مُوَحَّدَةٌ ثُمَّ عَيْنٌ مُهْمَلَةٌ مَكْسُورَتَيْنِ، ثُمَّ لَامٌ مُشَدَّدَةٌ، ثُمَّ هَاءٌ.

وَقَالَ الْقَاضِي: «كَذَا وَقَعَ فِي مَعْظَمِ الرِّوَايَاتِ «نَعْلَةً» يَعْنِي بِالنُّونِ، وَفِي بَعْضِهَا بِالْبَاءِ، قَالَ: وَهُوَ كَلَامٌ يَحْتَمِلُ»<sup>(٣)</sup>. قَالَ بَعْضُهُمْ: صَوَابُهُ: «تَفْنَةُ الرَّاحِلَةِ» أَي: فَخِذْهَا، يَرِيدُ مَا خَشِنَ مِنْ مَوَاضِعِ مَبَارِكِهَا وَصَوَّبَهُ ابْنُ قُرْقُولٍ، وَذَكَرَ كَلَامًا آخَرَ وَمُلَخَّصُ الْكَلَامِ»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ١٥٣-١٥٤).

(٢) سورة النساء، الآية (٦٥).

(٣) قوله: أَي. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٤) في «إكمال المعلم»: مختل.

(٥) كذا انتهى الكلام في «الأصل»، و«م». وبعض الكلام في شرح هذه الجملة لم يتضح في «م» بسبب التصوير.

قوله: «وَهُوَ بِالْحَضْبَةِ» (الحضبة) بفتح الحاء، وسكون الصاد المهملتين؛ أي: بِالْمُحَضَّبِ.

(١٢١٣) قوله: «عَرَكْتُ» بفتح العين والراء؛ أي: حَاضَتْ.

قوله: «يَوْمَ التَّرْوِيَةِ» هو الثامن من ذي الحِجَّةِ، وقد تقدَّم.

قوله: «حَتَّى إِذَا طَهَّرْتُ طَافَتْ» (طَهَّرْتُ) بفتح الهاء وضمِّها، والأوَّلُ أفصحُ، واعلم أن طهرَ عائشةَ هذا كان يومَ السبتِ، وهو يومُ النحرِ في حَجَّةِ الوداعِ، وكان ابتداءُ حيضِها يومَ السبتِ أيضًا لثلاثِ خلونَ من ذي الحِجَّةِ سنةَ عشرٍ، كما قاله أبو محمدٍ ابنُ حزمٍ في حَجَّةِ الوداعِ<sup>(١)</sup>.

قوله: «سَهْلًا» أي: سهلَ الخُلقِ، كريمُ الشَّمائلِ، لطيفًا، مُيسِّرًا في الحقِّ.

قوله: «إِذَا هَوَيْتُ شَيْئًا تَابَعَهَا عَلَيْهِ» أي: شَيْئًا لا نَقْصَ فيه في الدينِ؛ مثلُ طلبِها الاعتِمَارَ وغيره، أجابها إليه.

قوله: «وَمَسِسْنَا الطَّيْبَ» (مَسِسْنَا) بكسر السينِ الأولى هذه اللغةُ المشهورةُ، وتفتحُ في لغةٍ قليلةٍ، حكَّاها أبو عُبَيْدَةَ والجَوْهَرِيُّ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «كُلُّ سَبْعَةٍ مِنَّا فِي بَدَنَةٍ» البدنةُ تُطْلَقُ على البعيرِ والبقرةِ والشاةِ، لكنَّ غالبَ استعمالِها في البعيرِ، والمرادُ بها هنا البعيرُ والبقرةُ.

(١٢١٤) قوله: «فَأَهْلَلْنَا مِنَ الْأَبْطَحِ» هو بطحاءُ مَكَّةَ، وهو مُتَّصِلٌ بِالْمُحَضَّبِ.

(١٢١٦) قوله: «صُبِحَ» هو بضمِّ الصادِ وكسرِها.

قوله: «تَقَطَّرُ مَذَاكِيرُنَا الْمَنِيِّ» هو إشارةٌ إلى قربِ العهدِ بوطءِ النساءِ.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ١٥٩-١٦٠).

(٢) انظر: المصدر السابق (٨/ ١٦١).

(١٢١٦) قوله: «فَقَدِمَ عَلَيَّ مِنْ سَعَايَةِ السَّعَايَةِ بِكسرِ السينِ؛ وهي العملُ في [١٣١/أ] السَّعْيِ في الصدقاتِ.

قال القاضي: «وقال بعضُ علمائنا: الذي في غيرِ هذا الحديثِ أنه إنما بعثَ عليًّا أميرًا لا عاملاً على الصدقاتِ؛ إذ لا يجوزُ استعمالُ بني هاشم على الصدقاتِ؛ لقوله ﷺ للفضل بن عباسٍ وعبدِ المطلبِ بن ربيعةٍ حينَ سألاه ذلك: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ وَلَا لِآلِ مُحَمَّدٍ»<sup>(١)</sup>، ولم يَسْتَعملْهُمَا».

قال: «وَيَحْتَمِلُ أَنْ عَلِيًّا وَلِيَّ الصَّدَقَاتِ بِغَيْرِ أَجْرٍ احتسابًا، أو أُعْطِيَ عِمَالَتُهُ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ الصَّدَقَةِ»<sup>(٢)</sup>.

قال النووي<sup>(٣)</sup>: «وهذا الذي قاله حَسَنٌ، إلا قوله: «إِنَّ السَّعَايَةَ تَخْتَصُّ بالعمل على الصدقة، وليس كذلك؛ لأنها تُسْتَعْمَلُ في مُطْلَقِ الْوِلَايَةِ، وإن كان أكثرُ<sup>(٤)</sup> استعمالها في الولاية على الصدقة»؛ واستدل لما قاله بحديث: «لِيرُدَّنْهُ عَلَيَّ سَاعِيهِ»<sup>(٥)</sup>.

قوله: «وَأَمَّا كُثُ حَرَامًا» أمر النبي ﷺ عليًّا بالبقاء على إحرامه، وأمرَ أبا موسى بالتحلل؛ لأنهما أحراما كإحرام النبي ﷺ، وكان مع النبي ﷺ الهدْيُ؛ فشاركه عليٌّ في أن معه الهدْيَ؛ ولهذا أمره بالبقاء على إحرامه، كما بقي عليه السلام عليه بسبب الهدْيِ، وكان قارنًا؛ فصار عليٌّ قارنًا.

(٢) «إكمال المُعْلِم» (٤/ ٢٥٨).

(١) رواه مسلم (١٠٧٢).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/ ١٦٤). (٤) في «م»: «الثواب». والمثبت من الأصل.

(٥) رواه مسلم (١٤٣).

وأما أبو موسى فلم يكن معه هدي؛ فصار له حكم الشارع لو لم يكن معه هدي، وقد قال النبي عليه السلام: «لَوْلَا الْهَدْيُ لَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً» وَتَحَلَّلَ فَأَمَرَ أَبُو مُوسَى بِذَلِكَ؛ فَلِهَذَا اخْتَلَفَ أَمْرُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِهَمَا.

قال النووي بعد الفراغ من ذكر معناه: «فَاعْتَمَدَ مَا ذَكَرْتُهُ؛ فَإِنَّهُ الصَّوَابُ»، قال: «وَقَدْ تَأَوَّلَهُمَا الْخَطَّابِيُّ [١٣١/ب] وَالْقَاضِي عِيَّاضُ تَأَوَّلِينَ غَيْرَ مَرْضِيَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»<sup>(١)</sup>.

قوله: «لِعَامِنَا هَذَا أَمْ لَا يَبْدُ؟ قَالَ: لَا يَبْدُ» معناه: أن العمرة يَجُوزُ فعلُها في أشهر الحج إلى يوم القيامة، والمقصودُ به إبطال ما كانت الجاهلية عليه وتَزَعُمُهُ من امتناع العمرة في أشهر الحج، هذا الأصح، وقيل غير ذلك، والله أعلم.

(١٢١٦) قوله: (٢).

هذا الكلام فيه تقديم وتأخير؛ وتقديره: وقد<sup>(٣)</sup> أهلوا بالحج مفردًا، فقال رسول الله: اجعلوا إحرامكم عمرة، وتحللوا بعمل العمرة، وهو معنى فسخ الحج إلى العمرة.

واختلف العلماء في هذا الفسخ:

هل خاص بالصحابة؟ وبه قال أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وجماهير العلماء من السلف والخلف.

أو لهم ولغيرهم إلى يوم القيامة؟ وبه قال أحمد، وطائفة من أهل الظاهر، ومما يستدل به للجمهور حديث أبي ذر الآتي: «كَانَ الْمُتَعَةُ فِي الْحَجِّ لِأَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ خَاصَّةً»<sup>(٤)</sup> يعني فسخ الحج إلى العمرة.

(١) «شرح مسلم» (٨/١٦٥).

(٢) هنا بياض في «م» بمقدار سطر.

(٣) في «م»: قد. والمثبت من الأصل.

(٤) «صحيح مسلم» (١٢٢٤).

وفي (س) عَنِ الْحَارِثِ بْنِ بِلَالٍ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَسَخَّ الْحَجَّ لَنَا خَاصَّةً أَمْ لِلنَّاسِ عَامَّةً؟ فَقَالَ: «بَلْ لَنَا خَاصَّةً»<sup>(١)</sup>.

والذي في حديث سُراقَةَ: «بَلْ لِأَبَدٍ أَبَدٍ»<sup>(٢)</sup> فمعناه: جوازُ الاعتِمَارِ في أشهرِ الحجِّ والقرانِ.

فالحاصلُ من مجموعِ الأحاديثِ أَنَّ العمرةَ في أشهرِ الحجِّ جائزةٌ إلى يومِ القيامةِ، وكذلك القرآنُ، وأن فسَخَ الحجِّ إلى العمرةِ مختصٌّ بتلك<sup>(٣)</sup> السنة، والله أعلم<sup>(٤)</sup>. [١٣٢/أ]

(١٢١٨) قوله: «فِي نَسَاجَةٍ» هو بكسرِ النونِ، وتخفيفِ السينِ المهملةِ، وبالجيمِ، هذا المشهورُ، ووقع في بعضِ النسخِ بحذفِ النونِ، ونقله القاضي عن روايةِ الجمهورِ، وصَوَّبَهُ وقال: الساجَةُ والساجُ: ثوبٌ كالطَّيْلَسَانِ وشَبِهُهُ<sup>(٥)</sup>.

وعزى<sup>(٦)</sup> روايةَ النونِ للفارسيِّ، قال: «ومعناها ثوبٌ مَلْفَقٌ، قال: وقال بعضهم: النونُ خطأً وتصحيفٌ»، قال: «وقيل: هي الخَضْرُ منها»<sup>(٧)</sup>.

قال النَّوَوِيُّ: «قُلْتُ: ليس كذلك، بل كلاهما صحيحٌ، ويكونُ ثوبًا مُلَفَّقًا على هيئةِ الطيلسانِ».

(١) «سنن النسائي» (٢٨٠٨).

(٢) في «م»: أبداً. والمثبت من الأصل.

(٣) في «م»: بذلك. والمثبت من الأصل.

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦٦/٨-١٦٧).

(٥) «إكمال المُعَلِّم» (٢٦٦/٤)، و«مشارك الأنوار» (٢٣٢/٢).

(٦) في «م»: غرر. والمثبت من الأصل.

(٧) «إكمال المُعَلِّم» (٢٦٦/٤)، و«مشارك الأنوار» (٢٣٢/٢).



ثم قال: «وقال الأزهرى: طيلسانٌ مقوَّرٌ يُنسَجُ كذلك، وقيل: الخشن<sup>(١)</sup>، ولأمه مفتوحةٌ ومكسورةٌ، وضُمُّها قليلٌ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «على المشجب» الأعداؤُ التي توضعُ عليها الثيابُ ومتاعُ البيت.  
قوله: «واستثفري» الاستنفارُ: هو أن تشدَّ في وسطها شيئاً، وتأخذَ خِرقةً عريضةً تجعلُها على محلِّ الدَّم، وتشدُّ طرفَها من قُدَّامِها ومن ورائِها في ذلك المشدودِ في وسطِها، وهو يُشبهُ ثغرَ الدَّابةِ.  
قوله: «ثم ركبَ القَصَواءَ» هي التي قُطِعَ طرفُ أذُنِها، وليس هذه الناقَةُ كذلك.

قوله: «نظرتُ إلى مدِّ بصري» مدُّ البصرِ مُنتَهَاهُ.  
قوله: «فأهلَّ بالتَّوحيدِ» يعني قوله: (ليك لا شريك لك).  
قوله: «فرَمَل ثلاثاً» الرملُ: سرعةُ المشيِّ مع تقاربِ الخطى، وهو الخَبْبُ.  
قوله: «فاستلمتهُ» يعني مسحَه بيده، وهو سُنَّةٌ في كلِّ طوافٍ.  
[١٣٢ / ب]

قوله: «وَهُمُ الْأَحْزَابُ» المرادُ بالأحزابِ الذين تَحَزَّبُوا على رسولِ الله ﷺ يومَ الخندقِ، وكان الخندقُ في شَوَّالِ سنة ٤ من الهجرة وقيل: سنة ٥.

قوله: «حَتَّى انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ» قال القاضي: إن<sup>(٣)</sup> فيه إسقاطاً لا بُدَّ

(١) في «شرح صحيح مسلم للنووي»: «الحسن»، بالحاء والسين المهملتين (١٧١ / أ).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧١ / أ).

(٣) في م: أنه، والمثبت من الأصل.

منه؛ وهو: «رَمَلَ فِي بَطْنِ الْوَادِي»<sup>(١)</sup>، وقد ثَبَّتَ هذه اللفظة في غير (م)، وكذا ذَكَرَهَا الْحُمَيْدِيُّ فِي «جَمْعِهِ»<sup>(٢)</sup>.

وَفِي «الْمَوْطَأِ»: «حَتَّى إِذَا انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الْوَادِي سَعَى حَتَّى خَرَجَ مِنْهُ»<sup>(٣)</sup>، وهو بِمَعْنَى (رَمَلَ)، هَذَا آخِرُ مَعْنَاهُ.

قَالَ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ: «وَقَدْ وَقَعَ فِي بَعْضِ نَسَخِ (م): «حَتَّى إِذَا انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الْوَادِي سَعَى»، كَمَا وَقَعَ فِي «الْمَوْطَأِ» وَغَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»<sup>(٤)</sup>.

قَوْلُهُ: «فَقَامَ سُرَاقَةُ بْنُ جُعْشَمٍ» (جُعْشَم) بِضَمِّ الْجِيمِ، وَسُكُونِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ، وَبِضَمِّ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ، وَتُفْتَحُ مَعَ فَتْحِ الْجِيمِ، ذَكَرَهُ الْجَوْهَرِيُّ<sup>(٥)</sup>.  
قَوْلُهُ: «مُحَرَّشًا» التَّحْرِيشُ: الْإِغْرَاءُ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا: أَنْ يَذْكُرَ لَهُ مَا يَقْتَضِي عِتَابَهَا.

قَوْلُهُ: «وَقَصَّروا» إِنَّمَا قَصَّروا وَلَمْ يَخْلُقُوا مَعَ أَنَّ الْحَلْقَ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَبْقَى شَعْرٌ يُخَلَقُ فِي الْحَجِّ، فَلَوْ حَلَقُوا لَمْ يَبْقَ شَعْرٌ، وَكَانَ<sup>(٦)</sup> التَّقْصِيرُ أَحْسَنَ؛ لِيَحْضَلَ فِي النَّسْكِينِ إِزَالَةُ شَعْرٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) هذه العبارة موهمة، وعبارة القاضي كاملة في «إكمال المعلم» (٤/٢٧٢): «كذا في جميع النسخ الواصلة إلينا من مسلم، ليس في أصول شيوخنا فيها اختلاف، وفيه وهم وإسقاط لفظة (رَمَلَ) وبها يتم الكلام، وكذا جاء في غير مسلم: (حتى إذا انصبت قدماه في بطن الوادي رَمَلَ، حتى إذا صعدنا مشى) وعلى هذا ذكره الحميدي في اختصار الصحيح، وفي الموطأ: (حتى إذا انصبت قدماه من بطن الوادي سعى حتى يخرج منه) وهو بمعنى رَمَلَ، وهذه سنة - أيضًا - في السعي».

(٢) «الجمع بين الصحيحين» (١٦١١).

(٣) «الموطأ» (١٠٩٧).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/١٧٨).

(٥) عبارة الجوهري في «الصحاح» (٥/١٨٨٩): «الجُعْشَمُ: الرجل القصير الغليظ مع شدة. قال الفراء: فتح الجيم والشين فيه أفصح».

(٦) في «م»: «أو كان. والمثبت من الأصل».

قوله: «فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ» هو ثامنُ ذِي الْحِجَّةِ، وقد تقدّم.

قوله: «بَنِمْرَةَ» (نمرة) بفتح النون، وكسر الميم، وَيَجُوزُ فيها ما يَجُوزُ في [١٣٣/أ] نظائرها، وهو إسكانُ الميمِ مع فتحِ النونِ وكسرها، وهي موضعٌ تحتَ عرفاتٍ، وليست من عرفاتٍ.

قوله: «فَرَحَلَتْ لَهُ» (رحلت) بتخفيفِ الحاءِ؛ أي: جُعِلَ عليها رَحْلُها.

قوله: «فَأَتَى بَطْنَ الْوَادِي» هو وادي عُرْنَةَ بضمِّ العين، وفتحِ الراءِ، وبعدها نونٌ، وليست عُرْنَةُ من أرضِ عرفاتٍ عندَ الشافعيِّ والعلماءِ كافةً إِلَّا مالِكًا<sup>(١)</sup>؛ فإنه قال هي منها.

قوله: «دَمُ ابْنِ رَبِيعَةَ» قال المحققون: هذا الابنُ إياسُ بنُ ربيعةَ بنِ الحارثِ بنِ عبدِ الْمُطَّلِبِ، وقيل: اسمُه حارثَةُ، وقيل: آدمٌ، قال الدَّارَقُطْنِيُّ: «وهو تصحيفٌ» وقيل: اسمُه تَمَّامٌ، وممَّن سَمَّاهُ (آدم) الزُّبَيْرُ بنُ بَكَّارٍ.

قال القاضي: ورواه بعضُ رواةِ مسلمٍ: «دَمُ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ» قال: وكذا رواه (د)<sup>(٢)</sup>، وقيل: هو وهمٌ، والصوابُ: ابنُ ربيعةَ؛ لأنَّ ربيعةَ عاش بعدَ النبيِّ ﷺ إلى زمنِ عمرَ، وتأوَّله أبو عُبَيْدٍ، فقال: «دَمُ رَبِيعَةَ» لأنه وليُّ الدَّمِ، فنُسِبَ إليه<sup>(٣)</sup>.

قالوا: وكان هذا الابنُ المقتولُ طفلاً صغيراً يَحْبُو بينَ الْيُيُوتِ، فأصابه حجرٌ في حربٍ كانت بينَ بني سعدٍ وبني ليثٍ بنِ بكرٍ، قاله الزُّبَيْرُ، انتهى كلامُ النووي<sup>(٤)</sup>.

(٢) «سنن أبي داود» (١٩٠٥).

(١) قوله: إلا مالكا. ليس في م. ومثبت من الأصل.

(٤) «شرح صحيح مسلم» (١٨٢/٨ - ١٨٣).

(٣) «إكمال المُعَلِّم» (٢٧٦/٤).

قوله: «وَرَبَا الْجَاهِلِيَّةَ مَوْضُوعٌ» معناه: الزائد على رأس المال؛ للآية: ﴿وَإِنْ تُبْتِغْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ محيي الدين: «وهذا الذي ذكرته إيضاحٌ، وإلا فالمقصود مفهومٌ من نفس لفظ الحديث؛ لأن الربا هو الزيادة؛ وإذا وُضِعَ الربا فمعناه وضع الزيادة، والمراد بالوضع الرد والإبطال»<sup>(٢)</sup>. [١٣٣/ب]

قوله: «بِكَلِمَةِ اللَّهِ» قيل: معناه: ﴿فَأَمْسَاكُمُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَرِيحُ بِإِحْسَنٍ﴾<sup>(٣)</sup>، وقيل: كلمة التوحيد؛ وهي لا إله إلا الله محمد رسول الله، ولا تحل مسلمةٌ لغير مسلم، وقيل بإباحة الله، والكلمة قوله: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾<sup>(٤)</sup>.

ورجح النوويُّ هذا، وعزى الأوَّلَ للخطابيِّ والهرويِّ وغيرهما، قال: «وقيل: المراد بالكلمة الإيجابُ والقَبُولُ، ومعناه على هذا بالكلمة التي أمر الله»<sup>(٥)</sup>.

قوله: «غَيْرَ مُبْرَحٍ» فيه أن للرجل أن يضرب امرأته للتأديب، فإن ضربها الضرب المأذون فيه، فماتت منه؛ وجبت ديَّتها على عاقلة الضارب، ووجبت الكفَّارة في ماله. والمُبرَحُّ: الشديد الشاق.

قوله: «وَيُنْكُتُهَا» قال النوويُّ: «هكذا ضبطناه (يُنْكُتُهَا) بعد الكاف تاءً مثناةً»<sup>(٦)</sup>.

قال القاضي: «كذا الروايةُ بالمثناة فوق»، قال: «وهو بعيد المعنى»، قال: قيل: صوابه (يُنْكُبُهَا) بباءٍ موحدة، قال: وُرويناه في (د) بالتاء

(١) سورة البقرة، الآية (٢٧٩). (٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨٣/٨).

(٣) سورة البقرة، الآية (٢٢٩). (٤) سورة النساء، الآية (٣).

(٥) «شرح صحيح مسلم» (١٨٣/٨). (٦) «شرح صحيح مسلم» (١٨٤/٨).

المثناة من طريق ابن الأعرابي، وبالموحدة من طريق أبي بكر التمار؛ ومعناه يقلبها ويردّها إلى الناس مشيراً إليهم، ومنه نكَبَ كِنَانَتُهُ، إذا قلبها. هذا معنى كلام القاضي<sup>(١)</sup>.

قوله: «وَجَعَلَ حَبْلَ الْمُشَاةِ بَيْنَ يَدَيْهِ» (حبل) بالحاء المهملة، وإسكان الموحدة، ورؤي: (حبل) بالجيم، وفتح الموحدة، قال القاضي: «الأوّل أشبه بالحديث»<sup>(٢)</sup>، و«حبل المشاة» أي: مجتمعمهم، وحبل الرمل: ما طال منه.

قوله: «وَقَدْ شَنَقَ» أي: ضمّ.

قوله: «مَوْرَكَ رَحْلِهِ» بفتح الميم، وكسر الراء هو الموضع [١٣٤/أ] الذي يُثْنِي الراكبُ رجله عليه قُدَّامَ واسطةِ الرحل إذا ملّ من الركوب، وضبطه القاضي بفتح الراء<sup>(٣)</sup>، وهو قطعة أَدَمٍ يَتَوَرَّكُ عليها الراكب، وتُجَعَلُ في مَقْدِمِ الرحل، شبه المخدّة الصغيرة.

قوله: «وَسِيمًا» أي: حسناً.

قوله: «مَرَّتْ ظُعْنٌ» الظُّعْنُ بضمّ الظاء والعين، وَيَجُوزُ سكونها: جمعُ ظعينة، وأصلُ الظعينة البعيرُ الذي عليه امرأة، ثم تسمّى به المرأة مجازاً لمُلاَبَسَتِها البعير.

قوله: «مُحَسَّرٍ» بضمّ الميم، وفتح الحاء، وكسر السين المشددة المهملتين، سُمِّيَ بذلك؛ لأن فيل أصحاب الفيل حُسِرَ فيه؛ أي: أعيأ وكلّ. قوله: «عَلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى» هي جمرة العقبة.

(٢) «إكمال المُعَلِّم» (٤/ ٢٨١).

(١) «إكمال المُعَلِّم» (٤/ ٢٧٨).

(٣) «إكمال المُعَلِّم» (٤/ ٢٨١).

قوله: «مِنْهَا، مِثْلِ حَصَى الْخَذْفِ» قال الشيخُ محيي الدين: «قوله: «مِنْهَا حَصَى الْخَذْفِ» كذا هو في النُّسخِ، وكذا نقله القاضي عن معظمِ النُّسخِ».

قال: وصوابه: «مِثْلِ حَصَى الْخَذْفِ» قال: وكذلك رَوَاهُ غيرُ مسلمٍ، وكذا رَوَاهُ بعضُ رُوَاةِ مسلمٍ، هذا كلامُ القاضي.

قلتُ: والذي في النُّسخِ من غيرِ لفظةٍ (مثل) هو الصوابُ، بل لا<sup>(١)</sup> يَتَجَهُّ غيرُهُ، أو لا يَتِمُّ الكلامُ إِلَّا كَذَلِكَ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ: «حَصَى الْخَذْفِ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ»، فَحَصَى الْخَذْفِ مُتَّصِلٌ بِحَصِيَّاتٍ، وَاعْتَرَضَ بَيْنَهُمَا: «يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ»، كَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(٢)</sup> انْتَهَى كَلَامُهُ.

قال شيخنا متع الله بحياته: «ما ذَكَرَاهُ مَفْهُومٌ، [٣٤/ب] وَلَكِنْ انْظُرْ فِي هَذِهِ النُّسخَةِ فَإِنَّهُ جَمَعَ بَيْنَهُمَا، بَيْنَ (مِنْهَا) وَ(مِثْلِ) وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهَا». قوله: «صَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ» وَفِي الْحَدِيثِ الْآتِي فِي أَحَادِيثِ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفَاضَ يَوْمَ النَّحْرِ، فَصَلَّى الظُّهْرَ بِمَنَى».

وَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا أَنَّهُ ﷺ طَافَ لِلْإِفَاضَةِ قَبْلَ الزَّوَالِ، ثُمَّ صَلَّى الظُّهْرَ بِمَكَّةَ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَنَى، فَصَلَّى بِهَا الظُّهْرَ مَرَّةً أُخْرَى بِأَصْحَابِهِ حِينَ سَأَلُوهُ ذَلِكَ؛ فَيَكُونُ مُتَتَفِّلاً<sup>(٣)</sup> بِالظُّهْرِ الَّتِي بِمَنَى، وَهَذَا كَمَا ثَبَتَ فِي (خ م)، وَفِي صَلَاتِهِ بِيَطْنٍ نَخَلَ أَحَدَ أَنْوَاعِ صَلَاةِ الْخَوْفِ مَرَّتَيْنِ<sup>(٤)</sup>، انْتَهَى.

(١) قوله: لا. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٢) «شرح صحيح مسلم» (١٩١/٨).

(٣) في «م»: متصلاً. والمثبت من الأصل.

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٩٣/٨).

وهذا أحدُ ما وَقَفَ عليه<sup>(١)</sup> ابنُ حزم في حِجَّةِ الوداعِ لصِحَّةِ الحديثين، واختُلِفَ في ترجيحِ أحدهما على الآخرِ فذكر ابنُ القيم في «الهِدْيِ» [في الأوهام أن صلاته بمكة الظهر وهم]<sup>(٢)</sup>.

(١٢١٩) قوله: «كَانُوا يُسَمُّونَ الْحُمْسَ» (الحمس) بضمِّ الحاءِ المهملة، وسكونِ الميم، وبالسَّينِ المهملة، قال أبو الهيثم: «هو قريش، وَمَنْ وَلَدَتْ قريشٌ، وَكَنانةٌ، وَجُدَيْلَةُ قيسٍ سُمُّوا حُمْسًا؛ لأنهم تَحَمَّسُوا فِي دِينِهِمْ؛ أَي: شَدَّدُوا، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ»<sup>(٣)</sup>.

(١٢٢١) قوله: «رُوِيَكَ بَعْضُ فُتَيْكَ» أَي: اِرْفُقْ قَلِيلًا، وَأَمْسِكْ عَنِ الْفُتْيَا، يُقَالُ: فُتِيًا وَفُتَوَى، لَغْتَان.

(١٢٢٢) قوله: «مُعْرِسِينَ بِهِنَّ» (مُعْرِسِينَ) هو بضمِّ الميم، وسكونِ العين، وتخفيفِ الراءِ، والضميرُ في (بِهِنَّ) يَعُودُ عَلَى النِّسَاءِ. [١٣٥/أ]

(١٢٢٣) قوله: «كَانَ عُثْمَانُ يَنْهَى عَنِ الْمُتَعَةِ» المختارُ أن المتعةَ التي نَهَى عنها عثمانُ هي التَّمَتُّعُ المعروفُ في الْحَجِّ، وكان عمرُ وعثمانُ يَنْهَيَانِ عَنْهَا نَهْيَ تَنْزِيهِ، لا تحريم، وإنما نَهَى عَنْهَا؛ لأنَّ الْإِفْرَادَ أَفْضَلُ، فَكَانَ عَمْرُ وَعُثْمَانُ يَأْمُرَانِ بِالْإِفْرَادِ؛ لِأَنَّهُ أَفْضَلُ، وَيَنْهَيَانِ عَنِ التَّمَتُّعِ نَهْيَ تَنْزِيهِ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِصَلاَحِ رَعِيَّتِهِ، وَكَانَ يَرَى الْأَمْرَ بِالْإِفْرَادِ مِنْ جَمَلَةِ صَلاَحِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: «وَلَكِنَّا كُنَّا خَائِفِينَ» لَعَلَّهُ أَرَادَ يَوْمَ عَمْرَةِ الْقَضَاءِ سَنَةً سَبْعَ قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ، لَكِنْ لَمْ تَكُنْ تِلْكَ السَّنَةُ حَقِيقَةً تَمْتَعٌ، إِنَّمَا كَانَتْ عُمْرَةً وَحْدَهَا.

(١) في «م»: «على». والمثبت من الأصل.

(٢) ما بين المعكوفين موضعه بياض في «م»، وكتب فوقه: كذا. والمثبت من الأصل، وينظر «زاد المعاد» (٢٥٩/٢).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٩٧/٨).

(١٢٢٤) قوله: «عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: كَانَتِ الْمُتَمَتَّةُ فِي الْحَجِّ لِأَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ خَاصَّةً».

قال العلماء: هذه الروايات -يَعْنُونَ هذه والتي بعدها- أن فسَخَ الحَجَّ إلى العمرة كان للصحابية في تلك السنة، وهي حَجَّةُ الْوَدَاعِ، وَلَا يَجُوزُ بَعْدَ ذَلِكَ، وليس مرادُ أبي ذَرٍّ بإبطال التمتع مطلقاً، بل مراده فسَخُ الحَجِّ كما ذكر، وحكمته إبطال ما عليه الجاهلية من منع العمرة في أشهر الحَجِّ<sup>(١)</sup>.

(١٢٢٥) قوله: «وَهُوَ كَافِرٌ بِالْعُرْشِ» أي: هو مقيمٌ بِعُرْشِ مَكَّةَ وهي بيوتها، قال أبو العباس: «وَيُقَالُ اكْتَفَرَ الرَّجُلُ إِذَا لَزِمَ الْكُفُورَ وَهِيَ الْقُرَى»، وفي حديث أبي هريرة: «لِيُخْرِجَنَّكُمْ الرُّومُ مِنْهَا كُفْرًا» أي: قريةً قريةً، وفي حديث عمر: «أَهْلُ الْكُفُورِ أَهْلُ الْقُبُورِ» يعني القرى النائية عن الأمصار ومجتمع العلم.

قال أبو عبيد: «وَسَمَّيْتُ بُيُوتَ مَكَّةَ عُرُشًا؛ لِأَنَّهَا عِيدَانُ» [١٣٥/ب] تُنْصَبُ وَيُظَلَّلُ بِهَا، يُقَالُ لَهَا: عُرُوشٌ وَعُرْشٌ، فَمَنْ قَالَ: عُرُوشٌ فَوَاحِدُهَا عُرْشٌ، وَمَنْ قَالَ: عُرْشٌ فَوَاحِدُهَا عَرِيشٌ؛ مِثْلُ قَلْبٍ وَقَلْبٍ<sup>(٢)</sup>.

وفي حديث ابن عمر: «إِذَا نَظَرَ إِلَى عُرُوشِ مَكَّةَ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ» والعُرْشُ في غير هذا عِرْقٌ في أصل العُنُقِ، وفي حديث أبي جهل أنه<sup>(٣)</sup> قال لابن مسعود يوم بدر: «وَاخْذُ سَيْفِي، فَاحْتَزِّبْهُ رَأْسِي مِنْ عُرْشِي».

وقيل معنى ثانٍ: وهو أن معاوية كان كافراً بالله تعالى؛ والمرادُ

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢٠٣/٨).

(٢) «غريب الحديث» (٢١/٤).

(٣) قوله: أنه. ليس في «م». والمثبت من الأصل.



أَنَا تَمَتَّعْنَا وَمَعَاوِيَةُ يَوْمُئِذٍ كَافِرٌ عَلَى دِينِ الْجَاهِلِيَّةِ مَقِيمٌ بِمَكَّةَ، وَهَذَا اخْتِيَارُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ.

قال النووي: «وهو الصحيح المختار، والمراد بالمُتَمَتِّعِ: العمرة التي كانت سنة سبع من الهجرة، وهي عمرة القضاء، كان معاوية يومئذ كافرًا، وإنما أسلم عام الفتح سنة ثمان، وقيل: إنه أسلم بعد عمرة القضاء سنة سبع، والأوّل الصحيح.

وأما غير هذه العمرة من عمره عليه السلام فلم يكن معاوية فيها كافرًا ولا مقيمًا بمكة، بل كان معه عليه السلام.

قال القاضي: وقال بعضهم: (بالعرش) يعني بفتح العين وإسكان الراء، والمراد عرش الرحمن، قال القاضي: هذا تصحيّف»<sup>(١)</sup>.

(١٢٢٦) قوله: «ثُمَّ تَرَكْتُ الْكَيَّ فَعَادَ» معنى الحديث: أن عمران كانت به بواسير، فكان يصبر على ألمها، وكانت الملائكة تسلم عليه، فاكثوى؛ فانقطع سلامهم عليه، ثم ترك الكي؛ فعاد سلامهم عليه.

قوله: «حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ...» إلى آخره: قال الدارقطني: «شعبة عن حميد بن هلال عن مطرف صحيح، وأما حديث قتادة عن مطرف عن عمران فإنما رواه غندر محمد بن جعفر عن سعيد بن أبي عروبة، لا عن شعبة، ولم يروه - فيما أعلم - عن شعبة غير بقيّة»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ» (البكراوي) نسبة إلى جدّ أبيه أبي بكره الثقفي رضي الله عنه وهو حامد بن عمر بن حفص بن عبيد الله بن أبي بكره.

(١٢٢٧) قوله: «تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» هو محمولٌ على التَّمَتُّعِ اللَّغَوِيِّ، وهو القرآنُ آخِرًا، ومعناه: أنه ﷺ أَحْرَمَ أَوَّلًا بِالْحَجِّ، ثُمَّ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ؛ فصار قارئًا في آخر أمره، والقارئُ هو مَتَمَّتْعٌ مَنْ حَيْثُ اللَّغَةِ، وَمَنْ حَيْثُ الْمَعْنَى؛ لَأَنَّهُ تَرَفَّقَ بِاتِّحَادِ الْمِيقَاتِ وَالْإِحْرَامِ وَالْفِعْلِ، وَيتَعَيَّنُ هَذَا التَّأْوِيلُ جَمْعًا بَيْنَ الْأَحَادِيثِ.

قوله: «وَلْيُقَصِّرْ» إِنَّمَا أَمَرَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالتَّقْصِيرِ، وَلَمْ يَأْمُرْ بِالْحَلْقِ مَعَ أَنَّ الْحَلْقَ أَفْضَلُ، لِيَبْقَى لَهُ شَعْرٌ يَحْلِقُهُ فِي الْحَجِّ، فَإِنَّ الْحَلْقَ فِي تَحْلِيلِ الْحَجِّ أَفْضَلُ مِنْهُ فِي تَحْلِيلِ الْعُمْرَةِ.

(١٢٣٠) قوله: «مَا أَمَرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ» يَعْنِي فِي جَوَازِ التَّحْلِيلِ مِنْهُمَا بِالْإِحْصَارِ.

قوله: «أَشْهَدُكُمْ» إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِيَعْلَمَ مَنْ أَرَادَ الْاِقْتِدَاءَ بِهِ؛ فَلِهَذَا قَالَ: «أَشْهَدُكُمْ» وَلَمْ يَكْتَفِ بِالنِّيَّةِ مَعَ أَنَّهَا كَافِيَةٌ فِي صَحَّةِ الْإِحْرَامِ.

قوله: «يَوْمُ النَّحْرِ» معناه: حَتَّى أَحَلَّ مِنْهُمَا يَوْمَ النَّحْرِ بِعَمَلِ حَجَّةٍ مُفْرَدَةٍ.  
(١٢٣٣) قوله: <sup>(١)</sup>.

الذي قاله ابنُ عمرَ [١٣٦/ب] هو إثباتُ طَوَافِ الْقُدُومِ، وَهُوَ مَشْرُوعٌ قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَاتٍ، وَهَذَا <sup>(٢)</sup> الذي قاله ابنُ عمرَ قال العلماءُ كَافَةً إِلَّا ابْنَ عَبَّاسٍ، وَكُلُّهُمْ يَقُولُ بَأَنَّهُ سَنَةٌ، لَيْسَ بِوَاجِبٍ، إِلَّا بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَمَنْ وَاَفَّقَهُ، فَيَقُولُونَ: وَاجِبٌ يُجْبَرُ تَرْكُهُ بِدَمٍ، وَالْمَشْهُورُ سَنِيَّةٌ، قَالَه النَّوَوِيُّ <sup>(٣)</sup>.

(٢) في «م»: وهذا. والمثبت من الأصل.

(١) بياض في «م» بمقدار سطر.

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٨/٢١٧).

قوله: «قَدْ أَفْتَنَتُهُ الدُّنْيَا» لأنه تَوَلَّى البصرة، وَ(فَتَنَ) وَ(أَفْتَنَ) لُغَتَانِ، الْأَوَّلَى أَفْصَحُ وَأَشْهَرُ، وَأَنْكَرَ (أَفْتَنَ) الْأَصْمَعِيُّ<sup>(١)</sup>.

(١٢٣٥) قوله: «فَتَصَدَّى إِلَيَّ<sup>(٢)</sup> الرَّجُلُ» أَي: تَعَرَّضَ، وَالْمَوْجُودُ فِي النُّسخِ: (تَصَدَّانِي) بِالنُّونِ، وَالْمَشْهُورُ مَا فِي الْأَصْلِ، وَلَكِنَّ النُّسخَ تُخَالِفُهُ. قوله: «ثُمَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ» وَكَذَا قَالَ فِيمَا بَعْدَهُ: «ثُمَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ»: كَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ النُّسخِ.

قال القاضي: «وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَصَوَابُهُ: «ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمَرَةً»<sup>(٣)</sup> وَصَحَّ النَّوَوِيُّ أَنَّهُ صَحِيحٌ، وَكَذَا صَحَّحَ مَعْنَاهُ، وَتَعَقَّبَ الْقَاضِي<sup>(٤)</sup>.

قوله: «مَعَ أَبِي الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ» (الزبير) بَدَلٌ مِنْ أَبِي.

قوله: «فَلَمَّا مَسَحُوا الرُّكْنَ» الْمُرَادُ بِالْمَاسِحِينَ مَنْ سَوَى عَائِشَةَ، وَإِلَّا فَعَائِشَةُ لَمْ تَمْسَحِ الرُّكْنَ قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَاتٍ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ، بَلْ كَانَتْ قَارِنَةً، وَمَنْعَهَا الْحَيْضُ مِنَ الطَّوَافِ قَبْلَ يَوْمِ النُّحْرِ.

وهكذا قولُ أَسْمَاءَ بَعْدَ هَذَا: «اعْتَمَرْتُ أَنَا وَأُخْتِي عَائِشَةُ وَالزُّبَيْرُ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ، فَلَمَّا مَسَحْنَا الْبَيْتَ حَلَلْنَا بِالْحَجِّ»، الْمُرَادُ بِهِ أَيْضًا مَنْ سِوَى عَائِشَةَ.

(١) «إِكْمَالُ الْمُعْلِمِ» (٤/ ٣١١).

(٢) فِي الْمَطْبُوعِ مِنْ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٤/ ٥٤): (فَتَصَدَّانِي).

(٣) «إِكْمَالُ الْمُعْلِمِ» (٤/ ٣١٤).

(٤) قَالَ النَّوَوِيُّ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ لِلنَّوَوِيِّ» (٨/ ٢٢١) - بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ الْقَاضِي -: «قُلْتُ هَذَا الَّذِي قَالَهُ مَنْ أَنَّ قَوْلَ غَيْرِهِ تَصْحِيفٌ لَيْسَ كَمَا قَالَ بَلْ هُوَ صَحِيحٌ فِي الرَّوَايَةِ وَصَحِيحٌ فِي الْمَعْنَى لِأَنَّ قَوْلَهُ غَيْرُهُ يَتَنَاوَلُ الْعُمَرَةَ وَغَيْرَهَا وَيَكُونُ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ أَيَّ لَمْ يَغْيِرِ الْحَجَّ وَلَمْ يَنْقُلْهُ وَيَنْسَخْهُ إِلَى غَيْرِهِ لَا عُمَرَةَ وَلَا قُرَانَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

لكن في رواية إسحاق بن إبراهيم [١٣٧ / أ]، قالت أسماء: «خَرَجْنَا مُحْرَمِينَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِيٌّ فَلْيَحْلِلْ»<sup>(١)</sup> إلى قوله: «وَكَانَ مَعَ الزُّبَيْرِ هَذِيٌّ فَلَمْ يَحْلِلْ».

وهذا تصريحٌ بأن الزُّبَيْرَ لم يَحْلِلْ في حَجَّةِ الوداعِ قبلَ يومِ النحر؛ فيَجِبُ استثنَاؤه مع عائشة، أو يَكُونُ إحرامه بالعمرة وتحلُّله منها في غير حَجَّةِ الوداع، والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

(١٢٣٦) قوله: «فَقَالَ اسْتَخِرْ عَنِّي» أي: تباعدي.

(١٢٣٧) قوله: «كُلَّمَا مَرَّتْ بِالْحَجُّونِ» (الْحَجُّونُ) بفتح الحاء المهملة، وضم الجيم؛ وهو من حرم مكة، وهو المسجد المشرف على مسجد الحرس بأعلى مكة على يمينك، وأنت مُصْعِدٌ عند الْمُحَصَّبِ.

(١٢٣٨) قوله: «عَنْ مُسْلِمِ الْقُرِّيِّ» هو بالقاف المضمومة، ثم راءٍ مشددة، قال السَّمْعَانِيُّ: «منسوبة إلى بني قُرَّةٍ حيٍّ من عبد القيس»، قال: «وقال ابنُ مأكولا هذا، ثم قال: وقيل: لأنه كان<sup>(٣)</sup> يَنْزِلُ قَنْطَرَةَ قُرَّةٍ»<sup>(٤)</sup>، وحكى القولين صاحبُ «المطالع»<sup>(٥)</sup>.

قوله: «كَانُوا» الضمير فيه يعود إلى الجاهلية.

(١٢٤٠) قوله: «وَيَجْعَلُونَ الْمُحْرَمَ صَفَرًا» قال الشيخ محيي الدين: «هكذا هو في النسخ (صفر) من غير ألفٍ بعدَ الراءِ، وهو مصروفٌ بلا

(١) في «صحيح مسلم» (١٢٣٦): فليقم.

(٢) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨ / ٢٢١-٢٢٢).

(٣) قوله: كان. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٤) «الأنساب» (١٠ / ٤٠٥).

(٥) «مطالع الأنوار» (٥ / ١٢٠).

خلاف، وكان ينبغي أن يكتب بالألف، وسواءً كُتِبَ بالألف أم بحذفها لا بد من قراءته هنا منصوباً؛ لأنه مصروفٌ»<sup>(١)</sup> انتهى.

قوله: «يَقُولُونَ إِذَا بَرَأَ الدَّبْرُ» (برأ الدبر) يعنون دبرَ ظهورِ الإبل بعد انصرافها من الحج، فإنها كانت تدبُرُ بالسيرِ عليها للحج. [١٣٧/ب]  
قوله: «وَعَفَا الْأَثْرُ» أي: أثر الإبل.

قوله: «وَأَنْسَلَخَ الصَّفَرَ حَلَّتِ الْعُمَرَةُ لِمَنْ اعْتَمَرَ» هذه الألفاظُ تُقرأ ساكنةً، لأن مرادهم السجُ.

قوله: «عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ الْبَرَاءِ» (البراء) بتشديد الراء؛ لأنه كان يَبْرِي النبل.

قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْمُبَارَكِيُّ» المبارك اسمُ نهرٍ نُسِبَ إليه، وقيل: بل<sup>(٢)</sup> هو منسوبٌ إلى المبارك وهي قريةٌ بينَ بغدادَ وواسطَ، ووقع في بعض نسخ «المطالع»<sup>(٣)</sup>: «المباركة» بزيادة هاءٍ، واسمُ أبي داودَ سليمانُ بنُ محمدٍ، ويُقال: ابنُ داودَ أبو محمدٍ، صدوقٌ، تُوْفِيَ سنةَ ٢٣١.

قوله: «بِذِي طَوَى» و(طوى) مثلُ الطَّاءِ، مقصورٌ منوَّنٌ، وإِدِ معروفٌ بقُرْبِ مَكَّةَ.

(١٢٤٣) قوله: «فَأَشْعَرَهَا» الإشعارُ هو أن يَجْرَحَهَا في صفحة سَنَامِهَا الأيمنِ بِحَرْبَةٍ أو مُدِيَةٍ أو حديدَةٍ، ثم يَسْلُبُ الدَّمَ عنها.

(١٢٤٤) قوله: «هَذَا الْفُتْيَا» يعني الإفتاء؛ حتى تصحَّ الإشارةُ إليه به (هذا).

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢٢٥/٨).

(٢) قوله: بل. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٣) «مطالع الأنوار» (١١١/٤).

قوله: «قَدْ تَشَغَّغْتُ أَوْ تَشَغَّبْتُ» (تَشَغَّغْتُ) بشين، ثم غين معجمتين، ثم فاء، والثانية كذلك، لكن بدل الفاء باءً موحدةً، فمعنى الأولى: عَلِقْتُ بالقلوب، وأما الثانية فَرُوِيَتْ أيضًا بالعين المهملة [وممن ذكر الإهمال والإعجام أبو عبيد والقاضي ومعنى المهملة<sup>(١)</sup>] أنها فَرَّقَتْ مذاهبَ الناس، وأوقَعَتِ الخلافَ بينهم، وأما المعجمة؛ فمعناها: خَلَطْتُ عليهم أمرهم. [١٣٨ / أ]

(١٢٤٦) قوله: «أَعْلِمْتُ أَنِّي قَدْ قَصَّرْتُ مِنْ رَأْسِ النَّبِيِّ ﷺ...» إلى آخره.

هذا التقصير كان في عمرة الجعرانة؛ لأن النبي ﷺ كان قارئاً في حجة الوداع، وثبت أنه خلق بمنى وفرّق أبو طلحة شعره بين الناس؛ فلا يَجُوزُ حَمْلُ تقصير معاوية في حجة الوداع، ولا يصح حمله أيضاً على عمرة القضاء الواقعة في سنة سبع؛ لأن معاوية لم يكن يومئذ مسلماً، إنما أسلم سنة ثمان، هذا الصحيح المشهور.

ولا يصح قول من حمله على حجة الوداع، وزعم أنه ﷺ كان مُتَمَتِّعاً؛ لأن هذا غلطٌ فاحشٌ، فقد تظاهرت الأحاديث السابقة في (م) وغيره أن النبي ﷺ قيل له: «مَا شَأُنَ النَّاسِ حَلُّوا وَلَمْ تَحِلَّ أَنْتَ؟» فقال: «إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي وَقَلَّدْتُ هَذِي، فَلَا أَجِلُ حَتَّى أَنْحَرَ»، وفي رواية: «حَتَّى أَجِلَ مِنَ الْحَجِّ»<sup>(٢)</sup>، والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

وزعم ابن حزم أنه عليه السلام كان قد بقي في رأسه في حجة الوداع

(١) ما بين المعكوفين ليس في «م». ومثبت من الأصل.

(٢) رواه البخاري (١٦٩٧)، ومسلم (١٢٢٩).

(٣) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢٣١-٢٣٢).

بَعْضُ شَعْرِ بَعْدَ الْحَلَاقَةِ، فَأَخَذَهَا مَعَاوِيَةُ بِمَشْقَصٍ، فَقَالَ: «قَصَّرْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»<sup>(١)</sup>.

قال شيخنا متع الله بحياته: «وقد ذكرت فيه شيئاً آخر، وهو الظاهر في تعليلي على البخاري، فانظره منه»<sup>(٢)</sup>.

(١٢٤٦) المِشْقَصُ بكسر الميم وإسكان الشين المعجمة وفتح القاف: هو نصل السهم إذا كان طويلاً ليس بعريض، وقيل غير ذلك<sup>(٣)</sup>. قوله: «بَفَجِّ الرُّوحَاءِ» (فَجُّ الرُّوحَاءِ) بفتح الفاء، وتشديد الجيم، وهو بين مكة والمدينة، قاله الحازمي<sup>(٤)</sup>.

قال<sup>(٥)</sup>: وكان طريق رسول الله ﷺ إلى بدر، وإلى مكة عام الفتح، وعام حجة الوداع<sup>(٦)</sup>.

(١٢٥٤) قوله: «حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا تِسْعَ عَشْرَةَ...» إلى آخره. [١٣٨/ب] معناه: وأنا معه، [وَأَعْلَمُ<sup>(٧)</sup>] أنه غزا تِسْعَ عَشْرَةَ غَزْوَةً<sup>(٨)</sup>.

وأما غزواته عليه السلام فكانت خَمْسًا وَعَشْرِينَ، وقيل: سَبْعًا وَعَشْرِينَ، وقيل غير ذلك، وأما سراياه فست وخمسون، وقيل غير ذلك<sup>(٩)</sup>.

(١) عبارته في «حجة الوداع لابن حزم» (ص ٤٣٨): «... أو لعله قصر عنه عليه الصلاة والسلام بقية شعر، لم يكن استوفاه الحلاق بعد، فقصره معاوية على المروة يوم النحر».

(٢) انظر: «التوضيح» (١٢٠/١٢١).

(٣) هذا القول كله ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٤) «الأماكن» للحازمي (ص ٧٣٤).

(٥) قوله: قال. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٦) «الأماكن» للحازمي (ص ٧٣٤).

(٧) كذا في «م». وفي «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/٢٣٦): أو أعلم.

(٨) ما بين المعكوفين ليس في الأصل. ومثبت من «م».

(٩) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/٢٣٦)، و«إزاد المعاد لابن القيم» (١/١٢٥).

(١٢٥٤) قوله: «قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ<sup>(١)</sup>» هو السَّيِّعِيُّ.

قوله: «وَبِمَكَّةَ أُخْرَى» يعني: قبل الهجرة، وفي غير (م): «قَبْلَ الْهَجْرَةِ حَجَّتَانِ» وهي في (ت) وغيره من حديث جابر قال: «حَجَّ ثَلَاثَ حَجَجٍ، حَجَّتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَهْجِرَ وَحَجَّةً بَعْدَ مَا هَاجَرَ».

قال (ت): «حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ سَفِيَّانَ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ حُبَابٍ»<sup>(٢)</sup> ثُمَّ ذَكَرَ كَلَامًا آخَرَ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

(١٢٥٥) قوله: «لَعَمْرِي» فيه دليلٌ على جواز قول الإنسان ذلك، وكرهه مالك؛ لأنه من تعظيم غير الله تعالى، ومضاهاته بالحلف بغيره. قوله: «سَأَلْنَاهُ عَنْ صَلَاتِهِمْ، فَقَالَ: بِدْعَةٌ» حمله القاضي وغيره على أن مراده أن إظهارها في المسجد والاجتماع لها هو البدعة، لا أن صلاة الضحى بدعة<sup>(٤)</sup>.

(١٢٥٦) قوله: «نَنْضِجُ عَلَيْهِ» (نَضِجُ) بكسر الضاد، ويُقال أيضًا بالفتح.

قوله: «غَلَامًا» قال القاضي: «إِنَّهُ تَغْيِيرٌ، وَصَوَابُهُ: «نَسْقِي عَلَيْهِ نَحْلًا لَنَا» فَتَصَحَّفَ مِنْهُ (غَلَامًا)، وَكَذَا جَاءَ فِي (خ) عَلَى الصَّوَابِ، وَاسْتَدَلَّ لَهُ<sup>(٥)</sup> بِرَوَايَةٍ أُخْرَى، وَهِيَ: «نَنْضِجُ عَلَيْهِ»<sup>(٦)</sup>.

قال النووي: «وَالْمُخْتَارُ أَنَّ الرِّوَايَةَ صَحِيحَةٌ، [١٣٩/أ] وَتَكُونُ الزِّيَادَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْقَاضِي مَحْذُوفَةً مَقْدَّرَةً، وَهَذَا كُلُّهُ كَثِيرٌ فِي الْكَلَامِ»<sup>(٧)</sup> انتهى.

قوله: «عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَقْضِي حَجَّةً» أي: تَقُومُ مُقَامَهَا فِي الثَّوَابِ.

(٢) «جامع الترمذي» (٨١٥).

(١) في «م»: ابن. والمثبت من «صحيح مسلم».

(٤) «إكمال المعلم» (٤/٣٣٢).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/٢٣٦).

(٦) «إكمال المعلم» (٨/٢٣٣).

(٥) قوله: له. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٧) «شرح صحيح مسلم» (٩/٣).



(١٢٥٧) قوله: «مِنْ طَرِيقِ الْمُعَرَّسِ» (المعرس) بضم الميم، وفتح العين المهملة، والراء المشددة: وهو موضع معروف بقرب المدينة على ستة أميال منها.

(١٢٥٨) قوله: «مِنْ كَدَاءٍ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ» بفتح الكاف، وبالمدة، وكذا نقله القاضي عن رواية الجمهور، قال: وضبطه السمرقندي بفتح الكاف والقصر<sup>(١)</sup>.

واختلف أيضًا في ضبطها في قول هشام؛ فقال الجمهور: هي بفتح الكاف وبالمدة: الثنية التي بأعلى مكة، والتي بضم الكاف والقصر التي بأسفل مكة.

وكان عروءة يدخل منهما كليهما، وأكثر دخوله من كداء بالفتح، وهذا أشهر، وقيل بالضم، ولم يذكر القاضي غيره.

وأما (كُدَيْ) بضم الكاف وتشديد الياء؛ فهو في طريق الخارج إلى اليمن، وليس من هذين الطريقين في شيء، هذا قول الجمهور، والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

(١٢٥٩) قوله: «بَاتَ بِذِي طَوًى، ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ» ذو طَوًى مثلث الطاء، يُصْرَفُ ولا يُصْرَفُ.

وفي قوله: «ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ» فيه استحباب دخول مكة نهارًا، وهو الصحيح من مذهب الشافعي، وقال بعض الأصحاب وبعض السلف: «الليل والنهار سواء».

(١) «إكمال المعلم» (٤/ ٣٣٥).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ٤).

(١٢٦٠) قوله: «فُرَضَتِ الْجَبَلِ» الفُرْضَةُ بضم الفاء، وسكونِ الراء، وبالضادِ المعجمة؛ وهي الثَّيَّةُ المرتفعةُ من الجبلِ.

قوله: «عَشْرَةَ أَذْرُعَ» كذا في بعضِ النُّسخِ، وفي بعضها بحذفِ الهاءِ، وهما [١٣٩/ب] لغتانِ في الذَّرَاعِ؛ التذكيرُ والتأنيثُ، والثاني أفصحُ وأشهرُ.

(١٢٦١) قوله: «حَبَّ ثَلَاثًا» أي: رَمَل، وهما بمعنَى واحدٍ، وهو إسرَاعُ المشيِّ مع تقارُبِ الخُطى.

قوله: «ثُمَّ يُصَلِّي سَجْدَتَيْنِ» هما ركعتا الطوافِ، وهما سنةٌ على المشهورِ في مذهبِ الشافعيِّ، وفي قولٍ: واجبتان.

قوله: «يُحِبُّ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ مِنَ السَّعْيِ»، في نسخ: «الثلاثة أطواف»، وفي نسخ: «الثلاثة الأطواف» وهنا وفي غيرِ هذه من النُّسخِ: «ثَلَاثَةُ أَطْوَافٍ»:

فأَمَّا: «ثَلَاثَةُ أَطْوَافٍ» فَلَا شَكَّ فِي جَوَازِهِ.

وأما: «الثَلَاثَةُ الْأَطْوَافُ» [بالألف واللام فيهما] <sup>(١)</sup> ففيها خلافٌ بينِ النحويين، جَوَزَهُ الكوفيونَ، ومنَعَهُ البصريونَ.

وأما: «الثَلَاثَةُ أَطْوَافٍ» بتعريفِ الأوَّلِ، وتنكيرِ الثاني كما وقع في معظمِ النسخِ، فمنَعَهُ جمهورُ النحاةِ، وهذا الحديثُ يدلُّ على جَوَازِهِ.

(١٢٦٢) قوله: «مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ ثَلَاثًا» هذا كان سنةً عشرٍ في حَجَّةِ الوداعِ، وهو ناسخٌ لحديثِ ابنِ عَبَّاسٍ الآتي، وسيأتي الكلامُ عليه.

(١) ما بين المعكوفين ليس في «م». ومثبت من الأصل.

(١٢٦٤) قوله: «فَقَالَ صَدَقُوا وَكَذَبُوا» يعني صَدَقُوا فِي أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَعَلَهُ، وَكَذَبُوا أَي: فِي قَوْلِهِمْ أَنَّهُ سَنَةٌ مَقْصُودَةٌ مُتَأَكَّدَةٌ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ لَمْ يَجْعَلْهُ سَنَةً مَطْلُوبَةً دَائِمًا عَلَى تَكَرُّرِ السَّنِينَ، وَإِنَّمَا فَعَلَهُ تِلْكَ السَّنَةُ لِإِظْهَارِ الْقُوَّةِ عِنْدَ الْكُفَّارِ، وَقَدْ زَالَ ذَلِكَ الْمَعْنَى.

وَمَا قَالَهُ فِي كَوْنِ الرَّمْلِ لَيْسَ سَنَةً مَقْصُودَةً هُوَ مَذْهَبُهُ، وَخَالَفَهُ جَمِيعُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ؛ فَقَالُوا: هُوَ سَنَةٌ [١٤٠/أ] فِي الطُّوفَاتِ الثَّلَاثِ مِنَ السَّبْعِ؛ فَإِنْ تَرَكَه تَرَكَ سَنَةً، وَفَاتَهُ فَضِيلَةٌ، وَيَصِحُّ طَوَافُهُ وَلَا دَمَ عَلَيْهِ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ: «يُسَنُّ فِي الطُّوفَاتِ السَّبْعِ»، وَقَالَ الْحَسَنُ وَالثَّوْرِيُّ وَعَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ الْمَاجِشُونِ: «إِذَا تَرَكَ الرَّمْلَ لَزِمَهُ دَمٌ»، وَكَانَ مَالِكٌ يَقُولُ بِهِ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ.

دَلِيلُ الْجُمْهُورِ أَنَّ الشَّارِعَ رَمَلَ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ فِي الطُّوفَاتِ الثَّلَاثِ الْأُولَى، وَمَشَى فِي الْأَرْبَعِ، ثُمَّ قَالَ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»<sup>(١)</sup>.

قَوْلُهُ: «مِنَ الْهَزَالِ» فِي مَعْظَمِ النَّسَخِ: «مِنَ الْهَزَلِ» بِلَا أَلِفٍ، وَهُوَ بَضْمُ الْهَاءِ وَسُكُونُ الزَّايِ، قَالَ الْقَاضِي<sup>(٢)</sup> وَابْنُ قُرْقُول<sup>(٣)</sup>: «وَهُوَ وَهْمٌ، وَالصَّوَابُ: (الْهَزَالُ)».

قَالَ النَّوَوِيُّ: «وَلِلْأَوَّلِ -يعني الذي بغير أَلِفٍ- وَجْهٌ؛ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ بَفَتْحِ الْهَاءِ؛ لِأَنَّ الْهَزَلَ بِالْفَتْحِ مُصْدَرٌ هَزَلْتُهُ هَزَلًا كَضَرْبَتُهُ ضَرْبًا، وَتَقْدِيرُهُ: لَا يَسْتَطِيعُونَ يَقُومُونَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ هَزَلَهُمْ»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر للتفصيل السابق: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/٩).

(٢) «مشارك الأنوار» (٢/٢٦٨).

(٣) «مطالع الأنوار» (٦/١٢٥).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/٩).

قوله: «صَدَقُوا وَكَذَّبُوا...» إلى آخره. يعني صدَّقُوا في أنه طَاف رَاكِبًا، وَكَذَّبُوا في أن الركوبَ أَفْضَلُ، بل المشي أَفْضَلُ، وإنما رَكِبَ الشارِعُ لِلْعُذْرِ الذي ذَكَرَهُ [والذي ذكره ابن عباس هذا أجمعوا عليه أي الركوب] <sup>(١)</sup> في السعيِّ بين الصفا والمروة جائزٌ وإن المشي أَفْضَلُ منه إلا لِلْعُذْرِ، والله أعلم.

قوله: «حَتَّى خَرَجَ الْعَوَاتِقُ» (العواتق) الأبقارُ البالغاتُ.

قوله: «وَالْمَشْيُ وَالسَّعْيُ أَفْضَلُ» أي: السعيُّ في موضع السعي، وهو بطن الوادي، والمشيُّ في موضع المشي، وهو ما سواه.

قوله: «عَنْ أَبِي الطَّفِيلِ» كان في الأصل (ابنُ الطفيل) فأصلحته <sup>(٢)</sup> على (أبي)، [١٤٠/ب] كما هو صوابه، فليعلم ذلك.

(١٢٦٥) قوله: «كَانُوا لَا يُدْعَوْنَ عَنْهُ وَلَا يُكْهَرُونَ» (يُدْعَوْنَ) يُدْفَعُونَ، و(يُكْهَرُونَ) من الكَهْر وهو الانتهاز.

(١٢٦٦) قوله: «وَهَتَّاهُمْ» أي: أضعفَّتهم.

قوله: «ثَلَاثَةُ أَشْوَاطٍ» فيه دليلٌ على جوازِ تسمية الرَّمْلِ شَوْطًا، وقد كَرِهَهُ، كما نقله أصحابُ الشافعيِّ عن مجاهدٍ والشافعيِّ، وكذلك كَرِهَهَا تسمية الرَّمْلِ دَوْرًا، بل يُسَمَّى طَوْفَةً، وهذا الحديثُ دليلٌ ظاهرٌ في أنه لا كراهةَ في تسميته شَوْطًا، والله أعلم <sup>(٣)</sup>.

قوله: «وَيَمْشُوا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ» منسوخٌ بالحديثِ الْمُتَقَدِّمِ، وهو أنه عليه السلام رَمَلَ من الحَجَرِ إلى الحَجَرِ ثَلَاثًا، ومَشَى أَرْبَعًا؛ وذلك لأن حديثَ ابنِ عَبَّاسٍ هذا كان في عُمُرَةِ الْقَضَاءِ سَنَةً سَبْعَ قَبْلَ الْفَتْحِ، وكان في المسلمین ضَعْفٌ في أَبْدَانِهِمْ.

(١) ما بين المعكوفين ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٢) في «م»: فأصلحه. والمثبت من الأصل.

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/١٢-١٣).

وإنما رملوا إظهاراً للقوة، واحتاجوا إلى ذلك في غير ما بين الركنين اليمانيين؛ لأن المشركين كانوا جلوساً في الحجر، فكانوا لا يرونهم في هذين الركنين، ويرونهم فيما سوى ذلك، فلما حج النبي عليه السلام حجة الوداع سنة عشر رمل من الحجر إلى الحجر؛ فوجب الأخذ بهذا المتأخر.

(١٢٦٧) قوله: «يَمَسُّحُ» أي: يَسْتَلِمُ.

قوله: «الرُّكْنَيْنِ الِّيمَانِيَيْنِ» هما الركن الأسود، والركن اليماني؛ وإنما قيل [١٤١/ب] لهما اليمانيان تغليياً.

(١٢٦٨) قوله: «ثُمَّ قَبَّلَ يَدَهُ» هذا محمولٌ على من عجز عن تقبيل الحجر، وإلا فالقادر يقبله ويقتصر في اليد على الاستلام بها، وهذا الذي ذكرته من تقبيل اليد بعد الاستلام للعاجز هو مذهب الشافعي والجمهور، قال القاسم بن محمد التابعي المشهور: «لَا يُسْتَحَبُّ التَّقْبِيلُ»، وبه قال مالك في أحد قوليه<sup>(١)</sup>.

(١٢٧٢) قوله: «بِمُحَجِّنٍ» المحجن بكسر الميم، وإسكان الحاء المهملة، وفتح الجيم: وهو عصا معقفة يتناول بها الراكب ما سقط منه، ويحرك بطرفها بغيره للمشي.

(١٢٧٣) قوله: «غَشُوهُ» أي: ازدحموا عليه.

(١٢٧٤) قوله: «حَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى الْقَنْطَرِيُّ» قال السمعاني: «هو من قَنْطَرَةَ بَرْدَانَ، وهي مَحِلَّةٌ ببغداد»<sup>(٢)</sup>.

(١٢٧٦) قوله: «فَطُفْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَئِذٍ يُصَلِّي» كانت هذه الصلاة صلاة الصبح.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/٩).

(٢) «الأنساب للسمعاني» (١٠/٤٩٨).

(١٢٧٧) قوله: «وَلَوْ كَانَ كَمَا نَقُولُ لَكَانَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ إِلَّا يَطُوفَ بِهِمَا...» إلى آخره. وهذا مِنْ فَهْمِ عَائِشَةَ الثَّاقِبِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ لَيْسَتْ فِيهَا دَلَالَةٌ لِلْجُوبِ وَلَا لِعَدَمِهِ، وَبَيَّنْتَ السَّبْبُ فِي نَزُولِهَا [وَالْحِكْمَةُ فِي نَظْمِهَا] <sup>(١)</sup>، وَأَنَّهَا نَزَلَتْ فِي الْأَنْصَارِ حَتَّى يَخْرُجُوا مِنَ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فِي الْإِسْلَامِ، وَأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ كَمَا يَقُولُ عُرْوَةُ لَكَانَتْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا.

وَقَدْ يَكُونُ الْفَعْلُ وَاجِبًا، وَيَعْتَقِدُ إِنْسَانٌ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ [١٤١/ب] إيقاعه عَلَى صِفَةٍ مَخْصُوصَةٍ؛ وَذَلِكَ كَمَنْ عَلَيْهِ صَلَاةُ الظُّهْرِ، وَظَنَّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِعْلُهَا عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَيَسْأَلُ عَنْ ذَلِكَ، فَيُقَالُ فِي جَوَابِهِ: لَا جُنَاحَ عَلَيْكَ أَنْ تُصَلِّيَهَا فِي هَذَا الْوَقْتِ؛ فَيَكُونُ جَوَابًا صَحِيحًا، وَلَا يَقْتَضِي نَفْيَ وَجُوبِ صَلَاةِ الظُّهْرِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ مَذْهَبَ الْجَمَاهِيرِ أَنَّ السَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ رَكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ، لَا يَصِحُّ إِلَّا بِهِ، وَلَا يُجْبَرُ بِدَمٍ وَلَا غَيْرِهِ، وَقَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: هُوَ تَطَوُّعٌ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: هُوَ وَاجِبٌ، فَإِنْ تَرَكَهُ عَصَى، وَجَبَرَهُ بِالْدَّمِ، وَصَحَّ حُجُّهُ <sup>(٢)</sup>.

(١٢٧٧) قوله: «لِصَّنَمَيْنِ عَلَى شَطِّ الْبَحْرِ، يُقَالُ لَهُمَا إِسَافٌ وَنَائِلَةٌ» (إِسَافٌ وَنَائِلَةٌ) لَمْ يَكُونَا قَطُّ عَلَى شَطِّ الْبَحْرِ، وَإِنَّمَا كَانَا - فِيمَا يُقَالُ - رَجُلًا وَامْرَأَةً، فَالْرَّجُلُ: إِسَافُ بْنُ بَقَاءٍ، وَقِيلَ: ابْنُ عَمْرٍو، وَالْمَرْأَةُ: نَائِلَةُ بِنْتُ ذُبِّ، وَقِيلَ: بِنْتُ سَهْلٍ، فَقِيلَ: كَانَا مِنْ جُرْهُمٍ، فَزَيَّا دَاخِلَ الْكَعْبَةِ؛ فَمَسَخَهُمَا اللَّهُ حَجْرَيْنِ، فَنُصِبَا عِنْدَ الْكَعْبَةِ، وَقِيلَ: عَلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ؛ لِيُعْتَبَرَ بِهِمَا وَيُتَّعَظَ.

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفِينَ لَيْسَ فِي «م». وَمُثَبَّتٌ مِنَ الْأَصْلِ.

(٢) انْظُرْ: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/٢٠-٢١).

ثم حَوَّلَهُمَا قُصَيُّ بْنُ كِلَابٍ، فَجَعَلَ أَحَدَهُمَا مِلَاصِقُ الْكَعْبَةِ، وَالْآخَرَ بَزْمَزَمَ، وَنَحَرَ عِنْدَهَا، وَأَمَرَ بِعِبَادَتِهِمَا، فَلَمَّا فَتَحَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ كَسَرَهُمَا.

قال القاضي في الرواية المذكورة فيها (شَطُّ الْبَحْرِ): «كذا وقع في هذه الرواية، وهو غَلَطٌ والصواب ما في الروايات الأخرى: «يَهْلُونَ لِمَنَاة»، وفي الأخرى: «لِمَنَاة الطَّاغِيَةِ الَّتِي بِالْمُشَلِّ»، قال: «وهذا هو المعروف»، وذكر كلاماً آخر، فانظره من «شرح»<sup>(١)</sup>.

قوله: «يَا ابْنَ أُخْتِي» كذا في نُسْخِ بلادنا: «يَا ابْنَ أُخْتِي».

قال القاضي: «وفي بعضها [١٤٢/أ] أي: بعض النسخ، بحذف التاء، وكلاهما صحيح، والأوّل أصحُّ وأشهر، وهو المعروف في غير هذه الرواية»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «فَأَرَاهَا» ضَبَطَ بِضَمِّ الهمزة في أولها، وفتحها، قال الشيخ محيي الدين: «والضَّمُّ أَحْسَنُ وَأَشْهَرُ»<sup>(٣)</sup>.

(١٢٨٠) قوله: «فَتَوَضَّأَ وَضُوءًا خَفِيفًا» يَحْتَمِلُ أَنَّهُ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ خَفَّفَ اسْتِعْمَالَ الْمَاءِ، بِالنِّسْبَةِ إِلَى غَالِبِ عَادَتِهِ.

قوله: «غَدَاةَ جَمْعٍ» (جمع) بفتح الجيم، وإسكان الميم؛ هي المزدلفة.

(١٢٨٢) قوله: «وَهُوَ كَأَنَّ نَاقَتَهُ» أي: يَمْنَعُهَا الإسراع.

قوله: «عَلَيْكُمْ بِحَصَى الْخَذْفِ» قال العلماء: هو نحو حَبَّةِ الْبَاقِلَاءِ، وَلَوْ رَمَى بِأَصْغَرَ مِنْهَا أَوْ أَكْبَرَ جَازٍ، وَكَانَ مَكْرُوهًا، قَالَه أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ<sup>(٤)</sup>.

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢٣/٩).

(١) «إكمال المعلم» (٤/٣٥٣).

(٤) انظر «شرح صحيح مسلم» (٩/٢٧-٢٨).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٩/٢٣).

قوله: «كَمَا يَخْذِفُ الْإِنْسَانُ» ليس المرادُ أن يَكُونَ الرميُّ على هيئة الخذف، وإن كان بعضُ أصحابِ الشافعيِّ قد قال ذلك، ولكنه غَلِطَ، بل قال ذلك زيادةً في البيان، وإيضاحاً لِحَصَى الخذفِ.

والصوابُ: أنه لا يُسْتَحَبُّ أن يَكُونَ على هيئة الخذف؛ لِمَا ثَبَتَ في حديثِ عبدِ الله بنِ مُغَفَّلٍ عن النبي ﷺ أنه نَهَى عن الخذفِ<sup>(١)</sup>.

قوله: (١٢٨٣) «الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ» إنما خَصَّ البقرةَ بالذكرِ؛ لأنَّ معظمَ المناسكِ فيها، فكأنه قال: هذا الذي أُنْزِلَتْ عليه المناسِكُ.

(١٢٨٠) قوله: «أَهْرَاقَ الْمَاءِ» (أَهْرَاقَ) بفتحِ الهاءِ. [١٤٢/ب]

(١٢٨٠) قوله: «لَمَّا أَتَى النَّقَبَ» (النَّقَبُ) بفتحِ النونِ، وسكونِ القافِ: هو الطريقُ في الجبلِ، وقيل: الفرَجَةُ بينَ الجَبَلَيْنِ.

قوله: «عَنْ عَطَاءٍ مَوْلَى سِبَاعٍ» قال النَّوَوِيُّ ما معناه: «في مُعْظَمِ النُّسخِ: (عطاءٌ مولى سباع) كما هنا، وفي بعضُ<sup>(٢)</sup> النُّسخِ: (مولى أم سباع)، وكلاهما خلافُ المعروفِ، وإنما المشهورُ: (عطاءٌ مولى بني سباع)، كذا ذَكَرَهُ (خ) في «تاريخه»<sup>(٣)</sup>، وابنُ أبي حاتمٍ في «جرحه وتعديله»<sup>(٤)</sup>، وخلفٌ في «أطرافه» والحُمَيْدِيُّ في «جَمْعِهِ»<sup>(٥)</sup>، والسَّمْعَانِيُّ في «أَنسابه»<sup>(٦)</sup>.

وهو عطاءُ بنُ يعقوبَ، وقيل: ابنُ نافعٍ، وممن ذَكَرَ الوجهين في اسمِ أبيه (خ)، وخلفٌ والحُمَيْدِيُّ، واقتَصَرَ ابنُ أبي حاتمٍ والسَّمْعَانِيُّ

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم» (٢٨/٩).

(٢) في «م»: معظم. والمثبت من الأصل.

(٣) «التاريخ الكبير» (٤٦٧/٦) وفيه: مولى ابن سباع.

(٤) «الجرح والتعديل» (٣٣٨/٦).

(٥) «الجمع بين الصحيحين» (٣٤٣/٣).

(٦) «الأنساب» (١٩٣/١١).



وغيرهما على الأول، قالوا كلهم: وهو عطاء الكيخاراني بفتح الكاف، وإسكان المثناة تحت، وبالخاء المعجمة، ويُقال فيه أيضًا: الكوخاراني، واتَّفَقُوا على أنها نسبة إلى موضع باليمن، كذا قاله الجمهور، وقال: السَّمْعَانِي هي قرية باليمن، قال ابنُ معين: عطاء ثقة<sup>(١)</sup>.

قوله: (١٢٨٦) «حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادٌ سَقَطَ بَعْدَ الزَّهْرَانِيِّ مَا لَفْظُهُ: «وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ جَمِيعًا عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ» قَالَ أَبُو الرَّبِيعِ: «وَلَا بَدَّ مِنْهُ»، وَكَذَا هُوَ فِي نَسْخَةٍ صَحِيحَةٍ، وَهِيَ أَصْلُنَا، وَكَذَا فِي «الْأَطْرَافِ»<sup>(٢)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: «كَانَ يَسِيرُ الْعَنْقَ فَإِذَا وَجَدَ فُجُوءَ نَصٍّ» (العنق) بفتح العين والنون، والنص بفتح النون، وتشديد الصاد المهملة، وهما نوعان من أنواع السير، وفي العنق نوعٌ من الرفق. والفجوة: الاتساع.

قوله: (١٢٨٨) «لَيْسَ بَيْنَهُمَا سَجْدَةٌ» أي: لَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا نَافِلَةً. قوله: «حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ» قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «هَذَا وَهُمْ عِنْدِي مِنْ إِسْمَاعِيلَ، وَقَدْ خَالَفَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ شُعْبَةُ، وَالثَّوْرِيُّ، وَإِسْرَائِيلُ، وَغَيْرُهُمْ، رَوَوْهُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ<sup>(٣)</sup> عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ عَمَرَ»، قَالَ: «وَإِسْمَاعِيلُ -وَإِنْ كَانَ ثِقَةً- هَؤُلَاءِ أَقْرَبُ لِحَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ مِنْهُ»<sup>(٤)</sup>. هَذَا كَلَامُهُ.

(١) «تاريخ ابن معين رواية الدارمي» (ترجمة ٦٦٣).

(٢) «تحفة الأشراف» (١/ ٥٢).

(٣) قوله: عن. ليس في «م». ومثبت من الأصل، انظر «علل الدارقطني» (١٣/ ١٩٨).

(٤) «الإيضاحات» (ص ٤٦٣).

وجوابه: أَنْ يَجُوزَ أَنْ أَبَا إِسْحَاقَ سَمِعَهُ بِالطَّرِيقَيْنِ؛ فَرَوَاهُ بِالْوَجْهَيْنِ، وَكَيْفَ كَانَ، فَالْمَتْنُ صَحِيحٌ لَا يُقَدِّحُ فِيهِ.

(١٢٨٩) قوله: «وَصَلَّى الْفَجْرَ يَوْمَئِذٍ قَبْلَ مِيقَاتِهَا» أي: المعتاد، لا قبل طلوع الفجر؛ لأن ذلك ليس بجائز بالإجماع، فتعيّن تأويله، وفي بعض روايات هذا الحديث في (خ): «أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ صَلَّى الْفَجْرَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ بِالْمُزْدَلِفَةِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الْفَجْرَ هَذِهِ السَّاعَةَ»، وفي رواية له: «فَلَمَّا طَلَعَ الْفَجْرُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يُصَلِّي هَذِهِ السَّاعَةَ إِلَّا هَذِهِ الصَّلَاةَ فِي هَذَا الْمَكَانِ مِنْ هَذَا الْيَوْمِ»، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

(١٢٩٠) قوله: «وَقَبْلَ حَطْمَةِ النَّاسِ» أي: زحمتهم.

قوله: «وَكَانَتْ ثِبْطَةً...» إلى آخره. الثبْطَةُ بفتح المثلثة، وكسر المؤخدة، وإسكانها، وقد فسرها.

(١٢٩١) قوله: «أَيُّ هَتَّاءَ» (هتاء) بفتح الهاء، وسكون النون، وَيَجُوزُ فَتْحُهَا [١٤٣/ب] قال ابن الأثير: «وَتُسَكَّنُ الْهَاءُ الَّتِي فِي آخِرِهَا، وَتَضُمُّ»<sup>(٢)</sup>.

(١٢٩٣) قوله: «فِي الثَّقَلِ» (الثقل) بفتح المثلثة، وفتح القاف: المتاع ونحوه.

(١٢٩٥) قوله: «فَيَقْفُونَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ بِالْمُزْدَلِفَةِ» جبل بالمزدلفة، قال الفقهاء: هُوَ قَرْحٌ، وقال المفسرون وأهل السير: إِنَّ الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ جَمِيعُ الْمُزْدَلِفَةِ، وقد جاء في الحديث ما يدل للمذهبيين، وفي هذا دليل للفقهاء<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣٧/٩).

(٢) «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٢٧٩-٢٨٠).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨٩/٨).

(١٢٩٦) قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو الْمُحَيَّاةُ» (أبو المحياة) بضم الميم، وفتح الحاء المهملة، وتشديد المثناة تحت؛ واسمه يحيى بن يعلى التيمي الكوفي، عن أبيه، وسلمة بن كهيل، ثقة، توفي ١٨٥، وقد ذكر في الطريق الثاني اسمه.

(١٢٩٩) قوله: «بِمِثْلِ حَصَى الْخَذْفِ» فيه استحباب كون الحصى في هذا القدر، وهو كقدر حب الباقلاء، ولو رمى بأصغر أو أكبر جاز مع الكراهية، وقد ذكرت المسألة قبل هذا.

قوله: «الاستجمارُ تَوٌّ» التَّوُّ: الوتر، ويكون على وجهين:

أحدهما: أن الطواف سبعة أشواط، وكذلك السعي سبع، وتر عند شفع. والوجه الآخر: أن الطواف الواجب طواف واحد لا يُثنى، ولا يُكرَّر، وكذلك السعي، سواء كان المحرم مفرداً أو قارناً، والتو بفتح المثناة فوق وتشديد الواو، والله أعلم.

(١٣٠٠) قوله: «وَإِذَا اسْتَجَمَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَجْمِرْ بِتَوٍّ» ليس للتكرار، بل المراد بالأول [١٤٤/أ] الفعل، وبالثاني عدد الأجزاء.

قوله: «رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: وَالْمُقَصِّرِينَ» في «مسند أحمد» من طريقين عن أبي سعيد: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابَهُ حَلَقُوا رُءُوسَهُمْ عَامَ الْحُدَيْبِيَةِ غَيْرَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ وَأَبِي قَتَادَةَ، فَاسْتَغْفَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمُحَلِّقِينَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَلِلْمُقَصِّرِينَ مَرَّةً»<sup>(١)</sup>.

وفيه من حديثه أيضاً: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَحْرَمَ وَأَصْحَابَهُ عَامَ الْحُدَيْبِيَةِ غَيْرَ عُثْمَانَ وَأَبِي قَتَادَةَ، فَاسْتَغْفَرَ لِلْمُحَلِّقِينَ ثَلَاثًا، وَلِلْمُقَصِّرِينَ مَرَّةً»<sup>(٢)</sup>.

(٢) «مسند أحمد» (ج: ١١٤٩).

(١) «مسند أحمد» (ج: ١١٨٤٧، ١١٨٤٨).

(١٣٠١) قوله: [قَالَ: رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ] <sup>(١)</sup> من هنا لم يَسْمَعْ إبراهيمُ بنُ محمدٍ بنِ سفيانٍ إلى حديثِ ابنِ عمرٍ مرفوعاً: «كَانَ إِذَا اسْتَوَى عَلَى بَعِيرِهِ خَارِجًا إِلَى سَفَرٍ» <sup>(٢)</sup>، وهو أحدُ الأماكنِ الثلاثة، وحديثُ ابنِ عمرٍ هو أوَّلُ المسموعِ.

(١٣٠٥) قوله: «ثُمَّ قَالَ لِلْحَلَّاقِ» اسمُ الذي حَلَقَ رَأْسَ النَّبِيِّ ﷺ في حَجَّةِ الْوَدَاعِ معمرُ بنُ عبدِ اللَّهِ العدويُّ، قال النَّوَوِيُّ: «هَذَا الصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ، وَفِي (خ) قَالَ: زَعَمُوا أَنَّهُ مَعْمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ» <sup>(٣)</sup> انتهى.

وفي «مسند الإمام أحمد» من حديثه أنه الذي حَلَقَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ <sup>(٤)</sup>، قَالَ النَّوَوِيُّ: «وَقِيلَ اسْمُهُ خِرَاشُ بْنُ أُمَيَّةَ بْنِ رِبْعَةَ الْكَلْبِيِّ بِضَمِّ الْكَافِ» <sup>(٥)</sup> انتهى.

قال شيخنا متع الله بحياته: «وَالصَّحِيحُ أَنَّ الَّذِي حَلَقَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ مَعْمَرٌ، وَالَّذِي حَلَقَهُ فِي الْحَدِيثِ خِرَاشٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ» <sup>(٦)</sup>. [١٤٤/ب]

(١٣٠٥) قوله: «ثُمَّ قَالَ: بِالْأَيْسَرِ، فَصَنَعَ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ هَهُنَا أَبُو طَلْحَةَ» فِي هَذَا أَنَّ شَعَرَ الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ أَعْطَاهُ أَبُو طَلْحَةَ، وَكَذَا فِي الَّذِي بَعْدَهُ، وَفِي الْأَخِيرِ أَنَّهُ أَعْطَاهُ شَعَرَ الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ، وَقَدْ رَجَّحَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الضِّيَاءُ الْمُقَدِّسِيُّ رَوَايَةَ سَفْيَانَ الَّتِي فِيهَا (أَعْطَاهُ الْأَيْمَنِ) بِأَنَّ قَالَ: «وَرَوَاهُ ابْنُ عَوْنٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، أَرَاهَا تَقْوِي رَوَايَةَ سَفْيَانَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

(١) بياض في «م» بمقدار نصف سطر، استدركته من «إبراهيم بن محمد رواياته وزياداته وتعليقاته على مسلم» (١/١٧٩).

(٢) «صحيح مسلم» في الحج، باب ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج وغيره (ح: ١٣٤٢).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٩/٥٤). (٤) «مسند أحمد» (٤٩: ٢٧٢).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/٥٤). (٦) انظر «التوضيح» لابن الملقن (٤/٢٣٨-٢٣٩).

قال ابنُ قِيسٍ الْجَوْزِيَّةُ بَعْدَ ذَلِكَ: «قُلْتُ: يُرِيدُ بِرِوَايَةِ ابْنِ عَوْنٍ مَا ذَكَرْنَاهُ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا حَلَقَ رَأْسَهُ كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَوَّلَ مَنْ أَخَذَ مِنْ شَعْرِهِ» ثُمَّ رَجَحَ هُوَ أَنَّ الَّذِي اخْتَصَّ بِهِ أَبُو طَلْحَةَ الشَّقُّ الْأَيْسَرُ»، مَبْسُوطًا، فَاَنْظُرْهُ إِنْ أَرَدْتَهُ فِي «الْهَدْيِ»<sup>(١)</sup>.

(١٣٠٩) قَوْلُهُ: «يَوْمَ التَّرْوِيَةِ» ثَامِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ.

(١٣١٠) قَوْلُهُ: «كَانُوا يَنْزِلُونَ الْأَبْطَحَ» الْأَبْطَحُ، وَالْمُحَصَّبُ بَفَتْحِ الْحَاءِ وَالصَّادِ الْمَهْمَلَتَيْنِ، وَالْحَصْبَةُ بَفَتْحِ الْحَاءِ وَإِسْكَانِ الصَّادِ، وَالبَطْحَاءُ، وَخَيْفُ بَنِي كِنَانَةَ اسْمٌ لَشَيْءٍ وَاحِدٍ، وَأَصْلُ الْخَيْفِ كُلُّ مَا انْحَدَرَ عَنِ الْجَبَلِ وَارْتَفَعَ عَنِ الْمَسِيلِ.

(١٣١٣) قَوْلُهُ: «عَلَى ثَقْلِ النَّبِيِّ ﷺ» الثَّقْلُ: مَتَاعُ الْمُسَافِرِ.

(١٣١٤) قَوْلُهُ: «بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ» يَعْنِي الْمُحَصَّبَ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ أَسْمَاؤُهُ قَبِيلَ هَذَا.

قَوْلُهُ: «حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ» يَعْنِي تَحَالَفُوا وَتَعَاقَدُوا عَلَيْهِ؛ وَهُوَ تَحَالَفُهُمْ عَلَى إِخْرَاجِ النَّبِيِّ ﷺ وَبَنِي هَاشِمٍ مِنْ مَكَّةَ إِلَى هَذَا الشُّعْبِ، [١٤٥/أ] وَهُوَ خَيْفُ بَنِي كِنَانَةَ، وَكَتَبُوا بَيْنَهُمُ الصَّحِيفَةَ الْمَشْهُورَةَ.

وَكَتَبُوا فِيهَا أَنْوَاعًا مِنَ الْبَاطِلِ، وَقَطِيعَةَ الرَّحِمِ، وَالْكَفْرِ؛ فَأَرْسَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهَا الْأَرْضَةَ، فَأَكَلَتْ كُلَّ مَا فِيهَا مِنْ كُفْرٍ، وَقَطِيعَةِ رَحِمٍ، وَبَاطِلٍ، وَتَرَكَتْ مَا فِيهَا مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى.

فَأَخْبَرَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَخْبَرَ بِهِ<sup>(٢)</sup> النَّبِيُّ ﷺ عَمَّهُ أَبَا طَالِبٍ، فَجَاءَ إِلَيْهِمْ أَبُو طَالِبٍ وَأَخْبَرَهُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِذَلِكَ، فَوَجَدُوهُ كَمَا أَخْبَرَ، وَالْقِصَّةُ مَشْهُورَةٌ.

(٢) قَوْلُهُ: بِهِ. لَيْسَ فِي «م». وَالمُثَبَّتُ مِنَ الْأَصْلِ.

(١) انْظُرْ: «زَادَ الْمَعَادَ» (٢/٢٤٨-٢٤٩).

قال بعضُ العلماء: وكان نزولُه عليه السلام هنا شكرًا لله تعالى على الظُّهورِ بعدَ الاختفاء، وعلى إظهارِ دينِ الله تعالى، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

(١٣١٦) قوله: «فَاتَيْنَاهُ بِإِنَاءٍ مِنْ نَبِيذٍ» وهذا النبيذُ ماءٌ محلَّى بزبيبٍ أو غيره؛ بحيثُ يَطِيبُ طعمُه، ولا يَكُونُ مُسْكِرًا، فأما إذا طال زمنُه، وصار مُسْكِرًا؛ فإنه حَرَامٌ.

(١٣١٧) قوله: «عَلَى بُدْنِهِ» البدنةُ تُطَلَّقُ على الذَّكَرِ والأنثى، وتُطَلَّقُ على البقرِ والغنمِ والإبل، هذا قولُ أكثرِ أهلِ اللُّغةِ، ولكن في معظمِ الأحاديثِ وُكِّتِ الفقهية استعملت في الإبلِ خاصَّةً.

قوله: «فِي جُزَارَتِهَا» الجُزارةُ بالضمِّ كالْعُمالةِ، وهي عملُ الجُزارِ، كذا في «النهاية»<sup>(٢)</sup>.

قال شيخنا متع الله بحياته: «وحكى بعضُ أشياخي عن الخطَّابي ضمَّ الجيمِ وفتحها، ثم قال: وذكر شيخنا عن ابنِ التَّينِ أنَّ الجُزارةَ بكسرِ الجيمِ اسمُ الفعلِ، [١٤٥/ب] وبالضمِّ اسمٌ للسواقطِ الذي<sup>(٣)</sup> يأخذها الجُزارُ»<sup>(٤)</sup>.

(١٣١٨) قوله: «كُنَّا نَتَمَتَّعُ» فيه دليلٌ لِمَا عليه معظمُ الأصوليين أن لفظةَ كان لا تقتضي التَّكرارَ؛ لأنَّ إحرامهم بالتمتع إلى الحجِّ مع النبي عليه السلام إنما وُجِدَ مرَّةً واحدةً، وهي حَجَّةُ الوداعِ.

(١٣٢٠) قوله: «يُسْتَحَبُّ نَحْرُ الْإِبِلِ» وهي قائمةٌ معقولةُ اليدِ اليُسرى؛ إذ قد صحَّ في (د) عن جابرٍ رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ كَانُوا

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/٦١-٦٢).

(٢) «النهاية في غريب الحديث» (١/٦٢٧).

(٣) كذا في الأصل، و«م».

(٤) انظر «التوضيح» لابن الملقن (١٢/٨٩).

(٥) يباض في «م» بمقدار سطر.

يَنْحَرُونَ الْبَدَنَةَ مَعْقُولَةً الْيُسْرَى قَائِمَةً عَلَى مَا بَقِيَ مِنْ قَوَائِمِهَا»<sup>(١)</sup> إسناده على شرط مسلم، وأما البقر والغنم فيُستحبُّ أن تُذبح مُضْطَجِعَةً على جنبِها الأيسر، وتُترك رِجلُها اليمنى وتُشدَّ قوائِمُها الثلاثُ<sup>(٢)</sup>.

(١٣٢١) قوله: «مِنْ عَيْنِ» العين: الصوف، وقيل: الصوف المصبوغ ألواناً.

قوله: «أَنَّ ابْنَ زِيَادٍ» قال أبو عليّ العَسَانِيُّ<sup>(٣)</sup> والقاضي<sup>(٤)</sup> وجميعُ الْمُتَكَلِّمِينَ على (م): «هَذَا غَلَطٌ، يَعْنِي قَوْلَهُ: «أَنَّ ابْنَ زِيَادٍ» وَصَوَابُهُ: أَنَّ زِيَادَ بْنَ أَبِي سَفْيَانَ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِزِيَادِ بْنِ أَبِيهِ»<sup>(٥)</sup>، وكذا وَقَعَ على الصواب<sup>(٦)</sup> في (خ)<sup>(٧)</sup> و«الموطأ»<sup>(٨)</sup> و(د) وغيرها من الكتبِ المعتمدة، ولأنَّ ابْنَ زِيَادٍ لَمْ يُدْرِكْ عَائِشَةَ، انتهى<sup>(٩)</sup>.

(١٣٢٣) قوله: «قَالَ: وَأَظُنُّنِي» القائل هو حميد.

(١٣٢٥) قوله: «عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ» يزيدُ بنُ حميدِ البصري. [١٤٦/أ]

قوله: «فَازْحَفَتْ عَلَيْهِ» قال الخطابيُّ في قولِ الأسلميِّ لرسولِ الله ﷺ: «أَرَأَيْتَ إِنْ أَزْحَفَ عَلَيَّ مِنْهَا شَيْءٌ» «يُرْوَاهُ الْمُحَدِّثُونَ (أزحف)، والأجودُ (أزحف) مضمومةُ الألف، يُقَالُ: زَحَفَ الْبَعِيرُ إِذَا نَامَ مِنَ الْإِعْيَاءِ وَأَزْحَفَهُ السَّقَرُ، الْجَمِيعُ جَائِزٌ»<sup>(١٠)</sup>.

(١) «سنن أبي داود» (١٧٦٧).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٦٩/٩).

(٣) «تفصيل المجهل» (٨٤٣/٣).

(٤) «إكمال المُعْلِم» (٤٠٩/٤).

(٥) قوله: يزيد بن أبيه. تصحف في «م» إلى: «بزيادة بن ابنه». والمثبت من الأصل.

(٦) قوله: الصواب. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٧) «صحيح البخاري» (١٧٠٠).

(٨) «الموطأ» (٩٦٤).

(٩) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧٢-٧٣/٩).

(١٠) انظر: «إصلاح غلط المحديثين للخطابي» (ص ٥١)، و«غريب الحديث للخطابي» (٢٤٦/٣).

وزَحَفَ وَأَزَحَفَ لَغَتَانِ حَكَاهُمَا الْجَوْهَرِيُّ<sup>(١)</sup> وَغَيْرُهُ.

قوله: «فَعِيَّ» أي: عَجَزَ، وفي روايةٍ أخرى: «فَعِيَّ» بِيَاءَيْنِ، وهي بمعنى الأولى، وفي روايةٍ أخرى: «فَعْنِيَّ» بضمِّ العينِ وكسرِ النونِ من العنايةِ.

قوله: «أُبْدَعْتُ» بضمِّ الهمزة وكسرِ الدالِ؛ أي: أَعْيَتْ وَكَلَّتْ.

قوله: «لَأَسْتَحْفِنَنَّ» أي: لَأَسْأَلَنَّ سُؤلاً بليغاً.

قوله: «فَأَضَحَيْتُ» أي: سَرْتُ وَقَتَ الضُّحَى.

قوله: «كَيْفَ أَصْنَعُ بِمَا أُبْدِعَ عَلَيَّ مِنْهَا» قال أبو عبيدة: «يُقَالُ للرجل إذا كَلَّتْ رِكَابُهُ أَوْ عَطِيتَ وَبَقِيَ مُنْقَطِعاً بِهِ: قَدْ أُبْدِعَ بِهِ»، وقال الكسائيُّ مثله، وزاد فيه: «يُقَالُ: أُبْدِعَتِ الرِّكَابُ إِذَا كَلَّتْ أَوْ عَطِيتَ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سِنَانِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ» هذا إسنادٌ غيرُ مُتَّصِلٍ عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ النُّقْلِ<sup>(٣)</sup>؛ فَإِنَّ قَتَادَةَ لَمْ يَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ سِنَانِ بْنِ سَلَمَةَ، قَالَه يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ مَعِينٍ، وَذَكَرَ أَبُو الْفَضْلِ الْمَقْدِسِيُّ أَيْضاً أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مَعْلُوفٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ، عُمِدَتُهَا مَا قَالَه يَحْيَى الْقَطَّانُ وَابْنُ مَعِينٍ.

قال الرَّشِيدُ: «قُلْتُ: وَمِمَّا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّ سِنَانَ بْنَ سَلَمَةَ هَذَا هُوَ سِنَانُ بْنُ سَلَمَةَ [١٤٦/ب] ابْنُ الْمُحَبِّقِ، مَعْدُودٌ فِي الصَّحَابَةِ، وَلَهُ أَيْضاً رَوَايَةٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ نَصَّ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ أَنَّ قَتَادَةَ لَمْ يَلْقَ مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَّا أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَرَجَسٍ»<sup>(٤)</sup>.

(١) «الصحاح» (٤/١٣٦٧-١٣٦٨).

(٢) انظر «غريب الحديث لأبي عبيد» (١/٩).

(٣) في «م»: الفضل. والمثبت من الأصل، و«غرر الفوائد المجموعة».

(٤) «الجرح والتعديل» (٧/١٣٣).



وذكر (خ) <sup>(١)</sup> في «تاريخه» أنه سمع أنسًا وأبا الطفيل، ولم يذكر له من الصحابة غيرهما، والعدر لمسلم أنه إنما خرجه في الشواهد ليبيّن أنه قد روي من غير وجه عن ابن عباس وإلا فقد أخرجه قبل ذلك من حديث أبي التّياح عن موسى بن سلمة عن ابن عباس متصلاً؛ فثبت اتصاله في الكتاب، وبالله التوفيق <sup>(٢)</sup>.

(١٣٢٨) قوله: «إِمَّا لَا فَسَلْ» قال سيبويه في قوله: (إِمَّا لَا): «معناه افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره، وحذف اختصاراً لكثرة استعمالهم إيّاه وتصرفه حتى استغنوا عنه» <sup>(٣)</sup>، و(إِمَّا لَا) بكسر همزة (إِمَّا)، وإمالة (لَا) إمالة غير محضة، هكذا الرواية.

قال الشيخ محيي الدين: «هو بكسر الهمزة يعني في (إِمَّا)، قال: «وفتح اللّام وبالإمالة الخفية» <sup>(٤)</sup>، هذا هو الصواب المشهور، وقال القاضي: ضبطه الطبري والأصيلي: (أما لي) بكسر اللّام، قال: والمعروف في كلام العرب فتحها إلا أن تكون على لغة من يُميل <sup>(٥)</sup>.

قال المازري: قال ابن الأنباري: قولهم: (افعل هذا إمّا لا) معناه: افعله إن كنت لا تفعل غيره، فدخلت (ما) زائدة؛ لأن كما قال الله: ﴿فَأَمَّا تَرِينَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ <sup>(٦)</sup>، فاكْتَفَوْا بلا عن الفعل، كما تقول العرب: (إن زارك فزره وإلا فلا)، هذا ما نقله القاضي <sup>(٧)</sup>.

(١) «التاريخ الكبير» (١٨٦/٧).

(٢) «غرر الفوائد» (ص ٢٥٢-٢٥٥).

(٣) «الكتاب لسبويه» (١/ ٢٩٤-٢٩٥).

(٤) كذا في الأصل، و«م». وفي «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧٩/٩): الخفيفة.

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧٩/٩-٨٠).

(٦) سورة مريم، الآية (٢٦).

(٧) «المعلم» (٢/ ١٠٦)، «إكمال المعلم» (٤/ ٤١٧).

وقال ابن الأثير في «نهایته»: أصل هذه الكلمة (إن) و(ما)، فأدغمَتِ النونُ في الميم، و(ما) زائدةٌ في اللفظ لا حكمَ لها، وقد أمالتِ العربُ (لا) إمالةً خفيفةً. [١٤٧/أ]

قال: والعوامُ يُشبعون إمالتها فتصيرُ ألفها ياءً، وهو خطأ، ومعناه: إن لم تفعل هذا فليكن هذا<sup>(١)</sup>.

(١٢١١) قوله: «صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ» (حيي) بضمِّ الحاءِ وكسرِها، الأوَّلُ أشهرُ.

قوله: «إِنَّهَا زَارَتْ» فيه دليلٌ لمذهبِ الشافعيِّ وأبي حنيفةَ وأهلِ العراقِ أنه لا يُكرَهُ أن يقالَ لطوافِ الإفاضةِ طوافُ الزيارة، وقال مالكٌ: يُكرَهُ، وليس للكرَاهَةِ دليلٌ يعتمدُ، والله أعلمُ.

(١٣٢٩) قوله: «وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ الْحَجَبِيُّ» هو بفتحِ الحاءِ والجيمِ منسوبٌ إلى حِجَابَةِ الكعبةِ، وهي ولايتُها، وفتحُها وإغلاقُها، وخدمُتها، وهو عثمانُ بْنُ طَلْحَةَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، واسمُه<sup>(٢)</sup> عبدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الْعَزْزِيِّ بْنِ عَثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الدَّارِ بْنِ قُصَيٍّ، القرشيُّ العبدريُّ، أسلمَ مع خالدِ بْنِ الوليدِ وعمرِو بْنِ العاصِ في هُدْنَةِ الحُدَيْبِيَّةِ، وشهدَ الفتحَ.

ودفعَ النبيُّ ﷺ مِفْتَاحَ الكعبةِ إليه وإلى شَيْبَةَ بْنِ عَثْمَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، وقال: «خُذُوهَا يَا بَنِي طَلْحَةَ، خَالِدَةُ تَالِدَةُ»<sup>(٣)</sup>، لا يَنْزِعُهَا مِنْكُمْ إِلَّا ظَالِمٌ» ثم نَزَلَ المدينةَ، فأقامَ بها إلى وفاةِ النبيِّ عليه السلام، ثم تحوَّلَ إلى مَكَّةَ، فأقامَ بها حتَّى تُوفِّيَ سنةَ ٤٢، وقيل: إنه استشهدَ يومَ أجنادين - بفتح الدالِّ وكسرِها - بقرب بيت المقدسِ، كانت في أوَّلِ خلافةِ عمرَ، وأسلمَ شَيْبَةُ يومَ الفتحِ وتُوفِّيَ سنةَ ٨٩.

(١) «النهایة في غريب الحديث» (١/ ٧٢).

(٢) يعني اسم أبي طلحة جَد عثمان بن طلحة، انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ٨٣).

(٣) في «م»: «والدة». والمثبت من الأصل.

(١٣٢٩) قوله: «عَمُودَيْنِ عَنْ يَسَارِهِ وَعَمُودًا عَنْ يَمِينِهِ» كذا هنا، وفي (خ) عكس هذا: «عَمُودَيْنِ عَنْ يَمِينِهِ وَعَمُودًا عَنْ يَسَارِهِ»<sup>(١)</sup>، وكذا هو في «الموطأ»<sup>(٢)</sup> و(د)<sup>(٣)</sup>، وكله [١٤٧ / ب] من رواية مالك، وفي رواية (خ): «عَمُودًا عَنْ يَمِينِهِ وَعَمُودًا عَنْ يَسَارِهِ»<sup>(٤)</sup>.

قوله: «فَنَزَلَ بِفَنَاءِ الْكَعْبَةِ» الفناء: الجانب والحريم.

قوله: «اُتْنِي بِالْمِفْتَاحِ» (المفتاح) بكسر الميم المفتاح.

قوله: «فَنَسِيتُ أَنْ أَسْأَلَهُ: كَمْ صَلَّى» قال النووي: «كذا ثبت في (خ م) من رواية ابن عمر، وجاء في (د) بإسناد ضعيف عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَفْوَانَ، قَالَ: قُلْتُ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: كَيْفَ صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ دَخَلَ الْكَعْبَةَ؟ قَالَ: «صَلَّى رَكَعَتَيْنِ»<sup>(٥)</sup>، انتهى.

قال شيخنا متع الله بحياته: «ولا حاجة إلى عزوه لأبي داود من رواية ابن عمر، فهو في (خ) في باب قول الله: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾<sup>(٦)</sup>، في أوائل (خ)<sup>(٧)</sup> من رواية مجاهد عن ابن عمر عن بلال، والله أعلم».

(١٣٢٩) قوله: ..<sup>(٨)</sup> قال الدارقطني: «هذا وهم فيه ابن عون؛ إذ جعله عن أسامة وبلال وعثمان بن طلحة؛ لقوله في الحديث: «فَقُلْتُ:

(١) «صحيح البخاري» (٥٠٥).

(٢) «الموطأ» (٤٩٢).

(٣) «سنن أبي داود» (٢٠٢٣).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨٤ / ٩).

(٥) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨٤ - ٨٥ / ٩).

(٦) سورة البقرة، الآية (١٢٥).

(٧) «صحيح البخاري» (٣٩٧).

(٨) بياض في م بمقدار سطر . انظر «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٤٢٣ / ٤).

أَيْنَ صَلَّى؟ فَقَالُوا: هَهُنَا، وَنَسِيتُ أَنْ أَسْأَلَهُمْ»، وَخَالَفَهُ أَيُّوبُ وَعَبِيدُ اللَّهِ وَمَالِكُ وَغَيْرُهُمْ، فَأَسْنَدُوهُ عَنْ بِلَالٍ وَحْدَهُ<sup>(١)</sup>.

(١٣٣٠) قوله: «فِي قُبْلِ الْبَيْتِ» (قبل) بضم القاف والباء، وَيَجُوزُ إِسْكَانُهَا، كَمَا فِي نَظَائِرِهِ؛ وَمَعْنَاهَا: مَا اسْتَقْبَلَكَ مِنْهَا، وَقِيلَ: مُقَابِلُهَا، وَفِي رِوَايَةٍ فِي الصَّحِيحِ: «فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ فِي وَجْهِ الْكَعْبَةِ»، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقُبْلِهَا؛ وَمَعْنَاهُ: عِنْدَ بَابِهَا<sup>(٢)</sup>.

(١٣٣٢) قوله: «أَدْخَلَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْبَيْتَ فِي عُمْرَتِهِ؟ قَالَ: لَا» هَذَا مِمَّا اتَّفَقُوا [١٤٨/أ] عَلَيْهِ، قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَالْمُرَادُ بِهِ عَمْرَةُ الْقَضَاءِ سَنَةَ سَبْعٍ مِنَ الْهَجْرَةِ قَبْلَ الْفَتْحِ، قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَسَبَبُ عَدَمِ الدَّخُولِ مَا كَانَ فِي الْبَيْتِ مِنَ الْأَصْنَامِ وَالصُّوَرِ، فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ دَخَلَهَا، وَأَزَالَ الصُّوَرَ<sup>(٣)</sup>.

(١٣٣٣) قوله: «فَإِنْ قُرَيْشًا حِينَ بَنَى الْبَيْتَ اسْتَقْصَرَتْ» بُنِيَ الْبَيْتُ خَمْسَ مَرَاتٍ؛ بَنَتْهُ الْمَلَائِكَةُ، ثُمَّ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ثُمَّ قُرَيْشٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَحَضَرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَذَا الْبِنَاءَ، وَلَهُ خَمْسٌ وَثَلَاثُونَ سَنَةً، وَقِيلَ: خَمْسٌ وَعِشْرُونَ، ثُمَّ ابْنُ الزُّبَيْرِ، ثُمَّ الْحَجَّاجُ بْنُ يُوسُفَ، وَاسْتَمَرَّ حَتَّى السَّاعَةِ عَلَى بَنَائِهِ، وَقِيلَ: بُنِيَ مَرَّتَيْنِ أُخْرَيَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا<sup>(٤)</sup>.

قوله: «لَجَعَلْتُ لَهَا خَلْفًا» هُوَ بِسُكُونِ اللَّامِ، أَي: أَبَا مَنْ خَلْفَ.

قوله: «لَوْ لَا حَدَّثَانِ قَوْمُكَ» (حَدَّثَانِ) بِكسْرِ الحاءِ، وَسُكُونِ الدَّالِ الْمَهْمَلَتَيْنِ؛ أَي: قَرُبُ عَهْدِهِم بِالْكَفْرِ.

(١) «الإلزامات» (ص ٣٦٢).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨٧/٩).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨٨/٩).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨٩/٩).

قوله: «فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: لَيْسَ كَانَتْ عَائِشَةُ...» إلى آخره. ليس هذا من ابن عمر على سبيل التضعيف والتشكيك، ولكن كثيراً ما يقع في كلام العرب صورة التشكيك والتقرير، والمراد اليقين؛ كقوله: ﴿وَلِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ وَمُنْعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾<sup>(١)</sup>، وقوله: ﴿قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِي وَإِنْ اهْتَدَيْتُ فِيمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ رِيقٌ﴾<sup>(٢)</sup> الآية، قاله القاضي<sup>(٣)</sup>، ولخصه شيخنا متع الله بحياته.

قوله: «أَنْ يُجَرِّئَهُمْ» أي: يُشَجِّعَهُمْ، وهو بالجيم والراء بعدها همزة من الجراءة، قال القاضي: «وَرَوَايَةُ الْعُذْرِيِّ بِالْجِيمِ وَالْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ؛ وَمَعْنَاهُ: يَخْتَبِرُهُمْ»، [١٤٨/ب] وأما<sup>(٤)</sup> اللفظة الثانية: فهي بالحاء المهملة والراء والباء الموحدة وأوله مفتوح؛ ومعناه: يُغَيِّظُهُمْ بما يَرَوْنَهُ قد فعل بالبيت.

قال القاضي: «وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ يَحْمِلُهُمْ عَلَى الْحَرْبِ، وَيَحْضُرُهُمْ عَلَيْهَا».

قال: «وَرَوَاهُ آخَرُونَ بِالْحَاءِ وَالزَّايِّ؛ أَي: يَشْدُقُ قَوْلَهُمْ وَيُمِيلُهُمْ وَيَجْعَلُهُمْ حِزْبًا لَهُ»<sup>(٥)</sup>.

قوله: «فَإِنِّي قَدْ فُرِقَ لِي» (فُرِقَ) بضم الفاء، وكسر الراء؛ أي: كُشِفَ، كذا ضبطه جماعات، وقد جعله الحميدي صاحب «الجمع» في «غريب الصحيحين» بفتح الفاء بمعنى خاف، وأنكروه عليه، وغلطوه في ضبطه وتفسيره<sup>(٦)</sup>.

(١) سورة الأنبياء، الآية (١١١).

(٢) سورة سبأ، الآية (٥٠).

(٣) «إكمال المعلم» (٤/٤٢٩).

(٤) في الأصل: «وأما اللفظة الثانية» هكذا مكررة في آخر الوجه وأول تاليه.

(٥) «إكمال المعلم» (٤/٤٣٠).

(٦) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/٩٢).

قوله: «تَتَابَعُوا فَنَقَضُوهُ» كذا ضبطوه بياءٍ موحدةٍ قبل العين، وضبطه بعضهم<sup>(١)</sup> «تَبَايَعُوا» بالمشاة تحت: وهو بمعناه، إلا أن الثاني في الشرِّ خاصةً، وليس هذا موضعه.

قوله: «إِنَّا لَسْنَا مِنْ تَلْطِخِ ابْنِ الزُّبَيْرِ فِي شَيْءٍ» يُريدُ بذلك سبَّه وعيبَ فعله، يُقَالُ: لَطَخْتُهُ؛ أي: رميته بأمرٍ قبيحٍ.

قوله: «وَفَدَّ الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ» (الحارثُ بنُ عبدِ الله) كذا لجميع الرواةِ سوى الفارسيِّ؛ فإن في روايته: «الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى»، وهو خطأً، والصوابُ: «الْحَارِثُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ»، كذا قاله القاضي.

قال الشيخُ محيي الدين: «وما نقله عن روايةِ الفارسيِّ ليس بمقبولٍ، بل الصوابُ أنها كروايةِ غيره «الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ»، ولعله وقع للقاضي نسخةٌ عن الفارسيِّ فيها هذه اللفظةُ مصحَّفةٌ على الفارسيِّ، لا من الفارسيِّ، والله أعلم»<sup>(٢)</sup> انتهى.

قوله: «عَنِ الْجَدْرِ» (الجدْر) بفتح الجيم، وسكون الدالِ المهملة؛ وهو الحجرُ.

قوله: «حَدِيثُ عَهْدٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ» أي: بالجاهليَّة، كما في سائر الروايات.

(١٣٣٦) قوله: «بِالرُّوحَاءِ» (الروحاء) على ستَّة وثلاثين ميلاً من المدينة.

(١٣٣٧) قوله: «فَقَالَ رَجُلٌ» هو الأقرعُ بنُ حابسٍ.

(١٣٩٧) قوله: «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ» اختلف العلماءُ في

شدِّ الرحالِ وإعمالِ المطيِّ إلى غيرِ المساجدِ الثلاثة؛ كالذهابِ إلى

(١) قوله: بعضهم. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٩/ ٩٤).

قُبُورِ الصَّالِحِينَ، وَإِلَى الْمَوَاضِعِ الْفَاضِلَةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجُوَيْنِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا: «هُوَ حَرَامٌ»، وَهُوَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْقَاضِي عِيَّاضٌ وَاخْتَارَهُ.

وَالصَّحِيحُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ الْإِمَامُ وَالْمُحَقِّقُونَ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ، وَلَا يُكْرَهُ، قَالُوا: وَالْمُرَادُ أَنَّ الْفَضِيلَةَ النَّامَةَ أَنَّمَا هِيَ فِي شِدَّةِ الرَّحَالِ إِلَى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ خَاصَّةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، قَالَ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ النَّوَوِيُّ<sup>(١)</sup>.  
(٨٢٧) قَوْلُهُ: «فَأَعْجَبَنِي وَأَنْقَنِي» أَي: أَعْجَبَنِي إِعْجَابًا بِالْغَا، وَإِنَّمَا كَرَّرَ لِاخْتِلَافِ اللَّفْظِ.

(١٣٣٩) قَوْلُهُ: «عَنْ أَبِيهِ» اسْتَدْرَكَ الدَّارَقُطْنِيُّ عَلَى (خ م) فِي إِخْرَاجِهِمَا هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ، وَقَالَ: «الصَّوَابُ: عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ أَبِيهِ»، وَاحْتِجَّ بِأَنَّ مَالَكًا وَيَحْيَى بْنَ أَبِي كَثِيرٍ وَسُهَيْلًا قَالُوا: (عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ)، وَلَمْ يَذْكُرُوا (عَنْ أَبِيهِ).

قَالَ: وَالصَّحِيحُ عَنْ مُسْلِمٍ فِي حَدِيثِهِ هَذَا<sup>(٢)</sup> عَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ [١٤٩/ب] أَبِيهِ، وَكَذَا ذَكَرَهُ أَبُو مَسْعُودٍ الدَّمَشَقِيُّ، وَكَذَا رَوَاهُ مُعْظَمُ رُؤَاةِ «الْمَوْطَأِ» عَنْ مَالِكٍ. قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «رَوَاهُ الزَّهْرَانِيُّ وَالْفُرَوِيُّ عَنْ مَالِكٍ فَقَالَا: (عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ) هَذَا كَلَامُ الْقَاضِي<sup>(٣)</sup>».

قَالَ النَّوَوِيُّ: وَذَكَرَ خَلْفُ فِي «أَطْرَافِهِ» أَنَّ مُسْلِمًا رَوَاهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى إِلَى أَنْ قَالَ: عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ، وَكَذَا رَوَاهُ (د) فِي الْحَجِّ، وَ(ت) فِي النِّكَاحِ.

(١) «شرح صحيح مسلم» (١٠٦/٩).

(٢) قَوْلُهُ: هَذَا. لَيْسَ فِي «م». وَالْمُثَبَّتُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٣) «إِكْمَالُ الْمُتَعَلِّمِ» (٤/٤٥٠).

قال (ت): «حسنٌ صحيحٌ»<sup>(١)</sup> ورواه (د)<sup>(٢)</sup> في الحجِّ أيضًا عن القَعْنَبِيِّ والنُّفَيْلِيِّ عن مالكٍ، وعن يوسفَ بنِ موسى عن جريرٍ كلاهما عن سهيلٍ عن سعيدٍ عن أبي هريرة؛ فحصل اختلافٌ ظاهرٌ من الحفاظِ في ذكرِ أبيه، فلعلَّه سمِعَهُ من أبيه، ثم سمِعَهُ من أبي هريرة نفسه، فرواه تارةً كذا وتارةً كذا، وسماعُهُ من أبي هريرة صحيحٌ معروفٌ، والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

(١٣٣٩) قوله: «وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ» يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ مَحْرَمًا لَهَا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ مَحْرَمًا لَهُ أَوْ لَهَا، وَالثَّانِي هُوَ الْجَارِي عَلَى قَوَاعِدِ الْفُقَهَاءِ؛ فَإِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ مَعَهَا مَحْرَمٌ لَهَا؛ كَأَخْتِهَا وَأُمِّهَا، أَوْ يَكُونَ مَحْرَمٌ<sup>(٤)</sup> لَهُ؛ كَأَخْتِهِ، وَبَنَتِهِ، وَعَمَّتِهِ، وَخَالَتِهِ، فَيَجُوزُ الْقَعْدُ مَعَهَا فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ، وَالْحَدِيثُ مَخْصُوصٌ بِالزَّوْجِ؛ فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ مَعَهَا زَوْجُهَا كَانَ كَالْمَحْرَمِ، وَأَوْلَى بِالْجَوَازِ.

(١٣٤٢) قوله: «وَمَا كُنَّا لَهُ مُقَرَّنِينَ» أَي: مُطَبِّقِينَ.

قوله: «مِنْ وَعَثَاءِ السَّفَرِ» الوَعْتُ: الْمَشَقَّةُ وَالشَّدَّةُ.

قوله: «وَكَاثِبَةِ الْمَنْظَرِ» تَغْيِيرُ النَّفْسِ مِنْ حُزْنٍ.

قوله: «وَسَوْءِ الْمُنْقَلَبِ» أَي: الْمَرْجِعِ. [١٥٠/أ]

(١٣٤٣) قوله<sup>(٥)</sup>: «وَالْحَوْرُ بَعْدَ الْكَوْرِ» قَالَ الْحَرَبِيُّ: «يُقَالُ: كَارَ عِمَامَتَهُ إِذَا أَذَارَهَا عَلَى رَأْسِهِ، وَحَارَهَا وَنَقَضَهَا»؛ وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: «نَعُوذُ

(١) «جامع الترمذي» (١١٧٠).

(٢) «سنن أبي داود» (١٧٢٤-١٧٢٥).

(٣) انظر «شرح مسلم» للنووي (١٠٨/٩).

(٤) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ«م» جَاءَ مَرْفُوعًا، وَلَعَلَّ التَّقْدِيرَ: يَكُونُ مَعَهُ مَحْرَمٌ لَهُ، كَالْجُمْلَةِ السَّابِقَةِ عَلَيْهَا، وَإِلَّا فَحَقُّهُ النَّصَبُ.

(٥) كُتِبَ بِحَاشِيَةِ «م»: السَّادِسُ مِنَ التَّعْلِيقِ عَلَى مُسْلِمَ.



بِاللَّهِ مِنَ الْحَوْرِ بَعْدَ الْكُورِ»، قال: «فكأن معناه: نعوذُ بالله من انتشارِ الأمرِ وانتقاضه بعد اجتماعه، وكان عاصمٌ الأحولَ يرويه بالنون، وَيَرَوْنَ أَنَّهُ أُوْهُمْ، وإنما<sup>(١)</sup> هو الكورُ بالراءِ»، فسُئِلَ عاصمٌ، فقال: «حار بعد ما كان».

معظمُ النسخِ إنما كان فيها بالنون، قال القاضي: «وكذا رواه الفارسي وغيره من رُواة (م)»، وقال: «ورَوَاهُ الْعُذْرِيُّ بِالرَّاءِ»، قال: «والمعروفُ في روايةِ عاصمٍ الذي رواه (م) عنه بالنون»، وذكر القاضي كلامَ الحربيّ في تَوْهُمِ عاصمٍ فيه، وتصويبهُ الرأ<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخُ محيي الدين: «وليس كما قال الحربيّ، بل كلاهما صحيحٌ، وممَّن ذكرهما معًا (ت) وخلائقٌ من المُحدِّثين، وذكرهما أبو عبيدٍ وخلائقٌ من أهلِ اللُّغةِ وغريبِ الحديثِ».

قال (ت) بعد أن رواه بالنون: وَيُرَوَّى بِالرَّاءِ أَيْضًا، ثم قال: وكلاهما له وجهٌ، قال: يُقَالُ: هو الرجوعُ من الإيمانِ إلى الكفرِ، ومن الطاعةِ إلى المعصية، ومعناه: الرجوعُ من شيءٍ إلى شيءٍ من الشرِّ، هذا كلامُ الترمذي<sup>(٣)</sup>، وذكر النوويُّ بعده كلامًا آخرَ، حذفته لطوله<sup>(٤)</sup>.

قوله: «وَدَعَوَةُ الْمَظْلُومِ» معناه: أَعُوذُ بِكَ مِنَ الظُّلْمِ؛ فإنه يترتَّبُ عليه دعاءُ المظلومِ.

قوله: «وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ خَازِمٍ» (خازم) بالخاءِ المعجمة، وبعدَ الألفِ زايٌّ، وهو أبو معاويةَ الضريّرُ، محمدُ بنُ خازمٍ المذكورُ في أوائلِ السندِ.

(١) في «م»: وأيضًا. والمثبت من الأصل.

(٢) «إكمال المُعَلِّم» (٤/٤٥٢).

(٤) «شرح صحيح مسلم» (٩/١١١-١١٢).

(٣) «جامع الترمذي» (٣٤٣٩).

(١٣٤٤) قوله: «إِذَا قَفَلَ مِنَ الْجُبُوشِ» أي: رَجَعَ مِنَ الْغَزْوِ. [١٥٠/ب]

قوله: «أَوْ فَدَفِدَ» (الفدْفُدُ) المرتفعُ.

قوله: «آيُونَ» أي: رَاجِعُونَ.

قوله: «وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ» (الأحزاب) هم الذين اجتمعوا يوم الخندق، وتَحَزَّبُوا على رسول الله ﷺ.

(١٣٤٦) قوله: «فِي مُعَرَّسِهِ» المُعَرَّسُ: موضعُ النزولِ.

(١٣٤٧) قوله: «يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ» اختلف العلماء في المراد بيوم الحج الأكبر؛ ف قيل: يومُ عرفة، وقال مالكٌ والشافعيُّ والجمهورُ: «هو يومُ النحر»، ونقل القاضي عن الشافعي أنه يومُ عرفة، وهو خلافُ المعروف عنه<sup>(١)</sup>.

والظاهرُ ما ذهب إليه الجمهورُ؛ لأنَّ أبا بكرٍ وعليًّا وأبا هريرةً فعلوا هذا الأذان يومَ النحرِ بأمرِ النبي ﷺ في أصل الأذان، والظاهرُ أنه عيَّن لهم يومَ النحرِ، فتعيَّن أنه يومُ الحجِّ الأكبر، ولأنَّ معظمَ المناسكِ فيه، وقيل: الحجُّ الأكبرُ للاحترازِ من العمرة، وقيل: أيامُ الحجِّ كُلِّها، حكاه المُحِبُّ الطبريُّ عن الثوريِّ وغيره.

(١٣٤٨) قوله: «وَإِنَّهُ لَيَدْنُو، ثُمَّ يُبَاهِي بِهِمُ الْمَلَائِكَةَ، فَيَقُولُ: مَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ؟» وَقَعَ هذا الحديثُ مختصراً، وقد ذكره عبدُ الرزاقٍ في «مسنده» من رواية ابن عمر قال: «إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيُبَاهِي بِهِمُ الْمَلَائِكَةَ، يَقُولُ: هَؤُلَاءِ عِبَادِي جَاءُونِي شُعْتًا غُبْرًا يَرْجُونَ رَحْمَتِي وَيَخَافُونَ عَذَابِي، وَلَمْ يَرُونِي، فَكَيْفَ لَوْ رَأُونِي؟»<sup>(٢)</sup> وذكر باقي الحديث، قاله القاضي، كما قاله النووي<sup>(٣)</sup>. [١٥١/أ]

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١٦/٩). (٢) «مصنف عبد الرزاق» (٨٨٣٠).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (١١٧/٩).

قوله: «وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ» الذي لَا يُخَالِطُهُ إِثْمٌ.

(١٣٥٠) قوله: «فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ» الرَفْثُ اسْمٌ لِلْفُحْشِ مِنَ الْقَوْلِ، وَقِيلَ: الْجِمَاعُ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ فِي الْآيَةِ، وَالْفُسُوقُ الْمَعَاصِي.

(١٣٥١) قوله: «وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ رِبَاعٍ أَوْ دُورٍ» فِيهِ دَلَالَةٌ لِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَمُوَافَقِيهِ أَنَّ مَكَّةَ فُتِحَتْ صُلْحًا، وَأَنَّ دُورَهَا مَمْلُوكَةٌ، وَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَآخَرُونَ: «فُتِحَتْ عَنْوَةً»، وَلَا يَجُوزُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ التَّصَرُّفَاتِ<sup>(١)</sup>.

(١٣٥٢) قوله: «ثَلَاثًا» كَذَا هُوَ فِي أَكْثَرِ النُّسخِ، وَفِي بَعْضِهَا: «ثَلَاثَ»، وَتَقْدِيرُ الْمَنْصُوبِ: أَي: مَكَّةُ الْمُبَاحِ أَنْ يَمُكَّتَ ثَلَاثًا.

(١٣٥٣) قوله: «لَا هِجْرَةَ» مِنْ مَكَّةَ، فِيهِ تَأْوِيلَانِ: أَحَدُهُمَا: لِأَنَّهَا صَارَتْ دَارَ إِسْلَامٍ، وَالثَّانِي: مَعْنَاهُ: لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ فَضْلُهَا كَفَضْلِ قَبْلِ الْفَتْحِ، وَأَمَّا الْهِجْرَةُ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ فَبَاقِيَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

قوله: «إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَّمَهُ اللَّهُ» هُنَا أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا الْبَلَدَ، وَبَعْدَ هَذَا: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَهُ»، وَفِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ، حَكَاهُ الْمَاورِدِيُّ فِي «أَحْكَامِهِ»<sup>(٢)</sup> وَغَيْرُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي وَقْتِ تَحْرِيمِ مَكَّةَ؛ فَقِيلَ: إِنَّهَا مَا زَالَتْ مُحَرَّمَةً مِنْ يَوْمِ خَلْقِ اللَّهِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَقِيلَ: مَا زَالَتْ حَالًا لَا كَغَيْرِهَا إِلَى زَمَنِ إِبْرَاهِيمَ، ثُمَّ ثَبَتَ لَهَا التَّحْرِيمُ مِنْ زَمَنِ إِبْرَاهِيمَ، وَهَذَا الْقَوْلُ مُوَافِقٌ لِلْحَدِيثِ الثَّانِي، وَالْأَوَّلُ لِلْأَوَّلِ، وَبِهِ قَالَ الْأَكْثَرُونَ؛ أَي: بِالْأَوَّلِ.

(١) المصدر السابق (٩/ ١٢٠-١٢١).

(٢) «الأحكام السلطانية» (ص ٢٥٠).

وأجابوا [١٥١/ب] عن الثاني: أن تحريمها كان ثابتاً من يوم خلق الله السماوات والأرض، ثم خَفِيَ تحريمها، واستمرَّ خفاؤه إلى زمن إبراهيم، فأظهره وأشاعه، لا أنه ابتدأه.

ومن قال بالثاني أجاب عن الأول: بأن الله تعالى كَتَبَ في اللوح المحفوظ أو غيره يوم خلق السماوات والأرض أن إبراهيم سيحرم مكة بأمر الله<sup>(١)</sup>.

قوله: «لَا يُعْضَدُ شَوْكُهُ» أي: لَا يُقْطَعُ.

قوله: «وَلَا يُخْتَلَى خَلَاهَا» الخلا بفتح الخاء المعجمة مقصورة، وهو الرطب من الكلاء، ويختلى: يُقْطَعُ.

قوله: «لِقَيْنِهِم» القَيْن: الحداد والصائغ.

(١٣٥٤) قوله: «عَنْ أَبِي شَرِيحِ الْعَدَوِيِّ» ويقال أيضاً: الكعبي والخزاعي، قيل: اسمه خويلد بن عمرو، وقيل بالعكس، وقيل: عبد الرحمن بن عمرو، وقيل: هاني بن عمرو، أسلم قبل الفتح، وتوفي بالمدينة سنة ٦٨، وقيل في اسمه أيضاً: كعب بن عمرو بن صخر بن عبد العزى بن معاوية<sup>(٢)</sup>.

قوله: «أَنْ يَسْفِكَ<sup>(٣)</sup> بِهَا دَمًا» أي يُسِيلُهُ، وهو بكسر الفاء على المشهور، ويُقال بضمها.

قوله: «لَا يُعِيدُ» لَا يَعِصِمُ.

قوله: «وَلَا فَارًا بِخَرْبَةٍ» الخربة بفتح الخاء المعجمة، وإسكان الراء هذا المشهور، ويُقال بضم الخاء أيضاً، أصلها سرقة الإبل، وتُطْلَقُ

(١) انظر «شرح صحيح مسلم» (٩/١٢٤-١٢٥).

(٢) انظر «شرح صحيح مسلم» (٩/١٢٧).

(٣) في م: يسقط. والمنبت من «صحيح مسلم» (١٣٥٤).

على كلِّ خيانةٍ، وفي (خ): [١٥٢/أ] إنها البليَّةُ<sup>(١)</sup>، وقيل: الفسادُ في الدين من الخاربِ وهو اللصُّ المفسدُ في الأرضِ، وقيل: العيبُ<sup>(٢)</sup>.

(١٣٥٥) قوله: «وَلَا تَحِلُّ سَاقِطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ» معنى الحديث: لَا تَحِلُّ لِقَطْعَتِهَا لِمَنْ يُرِيدُ أَنْ يُعَرِّفَهَا سَنَةً، ثُمَّ يَتَمَلَّكَهَا، كَمَا فِي بَاقِي الْبِلَادِ، بَلْ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِمَنْ يُعَرِّفُهَا أَبَدًا، وَلَا يَتَمَلَّكُهَا، وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَابْنُ مَهْدِيٍّ وَأَبُو عَمِيدٍ وَغَيْرُهُمْ، وَقَالَ مَالِكٌ: «يَجُوزُ تَمَلُّكُهَا بَعْدَ تَعْرِيفِهَا كَمَا فِي سَائِرِ الْبِلَادِ»، وَبِهِ قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ، وَيَتَأَوَّلُونَ الْحَدِيثَ بِتَأْوِيلَاتٍ ضَعِيفَةٍ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «فَقَامَ أَبُو شَاهٍ» (أبو شاه) بهاءٌ؛ تَكُونُ هَاءٌ فِي الْوَقْفِ وَالذَّرَجِ، وَلَا يُقَالُ بِالتَّاءِ، قَالُوا: وَلَا يُعَرَّفُ اسْمُهُ، وَإِنَّمَا يُعَرَّفُ بِكُنْيَتِهِ.

قوله: «اُكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ» فِيهِ جَوَازُ كِتَابَةِ الْعِلْمِ، وَكَذَلِكَ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ، وَجَاءَتْ أَحَادِيثُ<sup>(٤)</sup> بِالنَّهْيِ عَنْ كِتَابَةِ غَيْرِ الْقُرْآنِ، فَمِنَ السَّلَفِ مَنْ مَنَعَ كِتَابَةَ الْعِلْمِ، وَقَالَ جَمْهُورُهُمْ بِجَوَازِهِ<sup>(٥)</sup>، ثُمَّ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ بَعْدَهُمْ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ، وَأَجَابُوا عَنْ أَحَادِيثِ النَّهْيِ بِأَنَّهَا مَنْسُوخَةٌ، أَوْ بِأَنَّهُ نَهْيٌ تَزْيِيهِ لِمَنْ وَثِقَ بِحِفْظِهِ، وَخِيفَ إِبْطَالُهُ عَلَى الْكِتَابَةِ، وَالْإِذْنُ لِمَنْ لَمْ يَثِقْ بِحِفْظِهِ<sup>(٦)</sup>.

قوله: «وَلَا يُعْضَدُ شَجَرَاؤُهَا» شَجَرَاءُ جَمْعُ شَجَرَةٍ، وَلَهُ نَظَائِرٌ قَلِيلَةٌ ذَكَرَهَا الْجَوْهَرِيُّ، وَقِيلَ: شَجَرَةٌ وَشَجَرَاءُ وَاحِدٌ.

(١) «صحيح البخاري» (١٨٣٢).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢٨-١٢٩).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢٦-١٢٧).

(٤) قوله: وجاءت أحاديث. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٥) في «م»: يجوز. والمثبت من الأصل.

(٦) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢٩-١٣٠).

(١٣٥٧) قوله: «فَقَالَ: اقْتُلُوهُ» إنما قَتَلَهُ؛ لأنه ارتدَّ عن الإسلام، وقَتَلَ مُسْلِمًا [١٥٢/ب] كان يَخْدُمُهُ، وكان يَهْجُو النَّبِيَّ ﷺ وَيَسُبُّهُ، وكانت له قَيْتَانِ تُغَيَّانِ بهجاءِ المسلمين، فإن قيل: ففي الحديث الآخر: «مَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَهُوَ آمِنٌ»<sup>(١)</sup>، فكيف قَتَلَهُ؟

فالجواب: أنه لم يَدْخُلْ في الأمانِ، بل استثناه هو وابنُ أبي سَرْحٍ، وأمر بقتله، وإن وُجِدَ مُتَعَلِّقًا بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ، كما قد جاء مصرحًا به.

واسمُ ابنِ خَطَلٍ عَبْدُ الْعَزْزِيِّ، وقيل: عَبْدُ اللَّهِ، وقيل: غَالِبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بنِ عَبْدِ مَنَافٍ بنِ أَسْعَدَ بنِ جَابِرٍ بنِ كَثِيرٍ بنِ إِبْرَاهِيمَ بنِ غَالِبٍ، والذي قَتَلَهُ سَعِيدُ بْنُ حُرَيْثٍ، قاله أهلُ السَّيَرِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سُودَاءُ» فيه جوازُ لُبْسِ السَّوَادِ فِي الْخُطْبَةِ، وإن كان الْأَبْيَضُ أَفْضَلَ مِنْهُ كَمَا ثَبَتَ: «خَيْرُ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضُ»<sup>(٣)</sup> وأما لِبَاسُ السَّوَادِ فِي حَالِ الْخُطْبَةِ فَجَائِزٌ، لَكِنَّ الْأَفْضَلَ الْبَيَاضُ<sup>(٤)</sup>.

(١٣٥٩) قوله: «قَدْ أَرَخَى طَرْفَيْهَا» قال الشيخُ محيي الدين: «أَرَخَى طَرْفَيْهَا» كَذَا فِي جَمِيعِ نُسَخِ بِلَادِنَا بِالتَّثْنِيةِ، وَكَذَا ذَكَرَهُ الْحَمِيدِيُّ فِي «جَمْعِهِ»<sup>(٥)</sup>، وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ الصَّوَابَ الْمَعْرُوفَ «طَرْفُهَا» بِالْإِفْرَادِ، وَأَنَّ بَعْضَهُمْ رَوَاهُ بِالتَّثْنِيةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(٦)</sup>.

(١) رواه أبو داود (٣٠٢٢).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣١-١٣٢).

(٣) رواه أبو داود (٣٨٧٨، ٤٠٦١)، والترمذي (٩٩٤) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه (١٤٧٢)،

(٣٥٦٦) من حديث ابن عباس.

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣٣/٩).

(٥) «الجمع بين الصحيحين» (٣١١١).

(٦) «إكمال المعلم» (٤٧٩/٤).

(١٣٦١) قوله: «مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا» اللابتان: الجرّتان، واحدهما لابةٌ ولوبةٌ ونوبةٌ بالنون، ثلاث لغاتٍ وجمعها في القلّةِ لاباتٌ، وفي الكثرةِ لَابٌ ولوبٌ، واللابّةُ: الأرضُ الملبّسةُ حجارةً سوداءً.

وقوله: «مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا» معناه اللابتان وما بينهما؛ والمراد: تحرّيمُ المدينةِ ولابَتَيْها، كذا قال الشيخُ محيي الدين<sup>(١)</sup>.

(١٣٦٢) قوله: «لَا يُقَطَّعُ عِضَاهُهَا» العِضَاءُ بكسر العين والقصرِ وتخفيفِ الضادِ [١٥٣/أ] كلُّ شجرٍ فيه شوْكٌ، واحدها عِضاةٌ وعِضيّةٌ.

(١٣٦٣) قوله: «لَأَوَائِهَا وَجَهْدِهَا» اللأواءُ بالمدِّ: الشدّةُ والجوعُ، والجهْدُ: المَشَقَّةُ، وهو بفتح الجيم، وفي لغةٍ قليلةٍ تُضَمُّ، وأما الجُهدُ -بمعنى الطاقة- فبالضَمِّ، وحُكِيَ الفتحُ.

قوله: «كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا أَوْ شَهِيدًا» (أو) هنا ليست للشكِّ؛ لأنه رَوَاهُ جابرٌ، وسعدُ بنُ أبي وقاصٍ، وابنُ عمرَ، وأبو سعيدٍ، وأبو هريرةَ، وأسماءُ بنتُ عُميسٍ، وصفيةُ بنتُ أبي<sup>(٢)</sup> عبيدٍ عن النبي ﷺ بهذا اللفظِ، وَيَبْعُدُ اتِّفَاقُهُمْ عَلَى الشكِّ، بل الأظهرُ أنه قاله عليه السلام هكذا.

فإما أن يَكُونَ أَعْلَمَ بِهذهِ الجملةِ هكذا، وإما أن تَكُونَ (أو) للتقسيمِ، وَيَكُونُ شَهِيدًا لِبَعْضِ أَهْلِ المَدِينَةِ وَشَفِيعًا لِبَاقِيهِمْ، وإما شَفِيعًا لِلْعَاصِينَ وَشَهِيدًا لِلْمُطِيعِينَ، وإما شَهِيدًا لِمَن مَاتَ فِي حَيَاتِهِ، وَشَفِيعًا لِمَن مَاتَ بَعْدَهُ، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ.

(١) المصدر السابق (٩/ ١٣٥-١٣٦).

(٢) قوله: أبي. ليس في الأصل، و«م». وأثبتناه من «إكمال المُعَلِّم» (٤/ ٢٥٠)، و«الديباج على صحيح مسلم للسيوطي» (٣/ ٤٠٦)، و«شرح الزرقاني على الموطأ» (٤/ ٣٤٧). وصفية بنت أبي عبيد الثقفية ترجمتها في «تهذيب الكمال» (٣٥/ ٢١٢).

قال القاضي: «وهذه خصوصية زائدة على الشفاعة للمُذْنِبِينَ أو للعالمين في القيامة، وعلى شهادته على جميع الأمة»، ثم قال: «وقد يَكُونُ (أو) بمعنى الواو؛ فيكون شفيعاً وشهيداً لأهل المدينة»<sup>(١)</sup>.

قال: «وروي: «إِلَّا كُنْتُ شَهِيدًا، أَوْ لَهُ شَفِيعًا»، قال: «وإذا جعلنا (أو) للشك كما قاله المشايخ، فإن كانت اللفظة الصحيحة (شهِيدًا)؛ اندفع الاعتراض يعني في كونه لم يخص ساكني المدينة بالشفاعة، مع عموم شفاعته، وأدخاره إيّاها لأُمَّتِهِ؛ لأنها زائدة -يعني الشهادة- على الشفاعة المدخّرة المجردة لغيرهم، وإن كانت اللفظة الصحيحة (شفيعًا)؛ فاختصاص أهل المدينة بهذا مع ما جاء من عمومها وأدخارها لجميع الأمة، أن هذه شفاعَةٌ أُخْرَى غيرُ العامّة التي هي [١٥٣/ب] لإخراج أُمَّتِهِ من النار ومعافة بعضهم منها لشفاعته في القيامة، وتكون هذه لأهل المدينة برفع الدرجات، وتخفيف الحساب، أو بما شاء الله من ذلك»<sup>(٢)</sup>.

(١٣٦٥) قوله: «..»<sup>(٣)</sup> في هذا الحديث دلالة لقول الشافعي القديم: «إِنْ مَن صَادَ فِي حَرَمِ الْمَدِينَةِ أَوْ قَطَعَ مِنْ شَجَرِهَا أُخِذَ سَلْبُهُ» وبه قال سعد بن أبي وقاص وجماعة من الصحابة.

قال القاضي: «ولم يقل أحدٌ بعد الصحابة به إلا الشافعي في القديم وخالفه أئمة الأمصار»<sup>(٤)</sup>.

قال الشيخ محيي الدين: «قلت: ولا تضرُّ مخالفتهم إذا كانت السنّة معه، وهذا القول القديم هو المختارُ لثبوت الحديث به، وعملُ

(٢) «إكمال المُعَلِّم» (٤/٤٨٣).

(١) «إكمال المُعَلِّم» (٤/٤٨٣).

(٤) «إكمال المُعَلِّم» (٤/٤٨٥).

(٣) «بياض في م» بمقدار سطر.



الصحابه على وفقه، ولم يثبت له دافع، وإذا قلنا بالقديم، على كيفية الضمان وجهان؛ أحدهما: يضمن الصيد والشجر والكلاً كضمان حرم مكة.

وأصحهما وبه قطع جمهور المفسرين على هذا القول: أنه يسلب الصائد وقاطع الشجر والكلاً، وعلى هذا القول؛ فما المراد بالسلب؟ وجهان؛ أحدهما: ثابته فقط، وأصحهما وبه قطع الجمهور أنه كسلب القتل من الكفار.

وفي مصرف السلب أوجه:

أصحها<sup>(١)</sup>: للسلب.

الثاني: لمساكين المدينة.

والثالث: لبيت المال.

وإذا سلب أخذ جميع ما عليه إلا ساتر العورة، وقيل: يؤخذ الساتر أيضاً، قال الأصحاب: ويسلب<sup>(٢)</sup> بمجرد الاصطيد، سواء أتلفه أم لا<sup>(٣)</sup>.

(١٣٦٦) قوله: «مَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا، أَوْ آوَى مُحْدَثًا» معناه: مَنْ أتى فيها إثمًا أو آوى مَنْ أتاه، وضمه إليه وحماه، ويُقال فيه: آوى بالمد والقصر في اللازم والمتعدي جميعاً، لكن القصر [١٥٤/أ] في اللازم أشهر وأفصح، والمد في المتعدي أشهر وأفصح، وبالأفصح جاء القرآن العظيم.

(١) في «م»: «أصحهما». والمثبت من الأصل.

(٢) في «م»: يسلب. والمثبت من الأصل.

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/١٣٨-١٣٩).

قوله: «مُحَدَّثًا» قال المَازِرِيُّ<sup>(١)</sup>: «رُويَ بوجهين: فتح الدالِ وكسرها»، قال: «فَمَنْ فتح أراد الإحداثَ نفسه، ومن كسر أراد فاعلَ الحدث»<sup>(٢)</sup>.

(١٣٧٠) قوله: «لا يَقْبَلُ اللهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا» الصرفُ: الفريضة، والعدلُ: النافلة؛ هذا قولُ الجمهور، وقال الحسنُ عكسَ ذلك، وقيل: الصرفُ التوبة، والعدلُ الفدية؛ ورُويَ ذلك عن النبي ﷺ، وقيل: الصرفُ الاكتسابُ، والعدلُ الفدية، قاله يونس، وقيل: العدلُ: الحيلة، وقيل: العدلُ: المثل، وقيل: الصرفُ: الدية، والعدلُ: الزيادة<sup>(٣)</sup>.

قال القاضي: «وقيل: معناه: لا تُقْبَلُ فريضته ولا نافلته قَبُولَ رَضَى، وإن قُبِلَتْ قَبُولَ جزاءٍ، وقيل: يَكُونُ الْقَبُولُ هنا بمعنى تكفيرِ الذنبِ لها».

قال: «وقد يَكُونُ معنى الفدية هنا أن لا يَجِدَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فداءً يَفْتَدِي به، بخلافِ غيره من المُذْنِبِينَ الذين يَتَقَصَّلُ اللهُ على مَنْ يَشَاءُ مِنْهُمْ بأن يَفْدِيَهُ بيهوديٍّ أو نصرانيٍّ كما ثَبَتَ في الصحيح»<sup>(٤)</sup>.

(١٣٦٦) قوله: «قَالَ ابْنُ أَنَسٍ»: كذا في أكثرِ النسخ، ووقع في بعضها بحذفِ (ابن).

(١٣٧٠) قوله: ..<sup>(٥)</sup>.

في هذا تصريحٌ من عليٍّ بإبطالِ ما تدَّعيه الرافضةُ والشيعةُ ويخترِعونه من قولهم: إن عليًّا أوصى إليه النبي عليه السلام بأمورٍ كثيرةٍ من

(١) تحرف في «م» إلى: الماوردي. والمثبت من الأصل.

(٢) «المعلم» (١١٨/٢).

(٣) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣٨/٩-١٣٩).

(٤) «إكمال المُعْلِم» (٤/٤٨٧).

(٥) بياض في «م» بمقدار سطر.

أسرار العلم، وقواعد الدين، وكنوز الشريعة، وأنه عليه السلام حصَّ أهل البيت بما لم يطلِّع عليه غيرهم، وهذه دَعْوَى [١٥٤/ ب] باطلةٌ فاسدةٌ لا أصل لها، ويكفي في إبطالها قولُ عليٍّ (عليه السلام).

قوله: «مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى ثَوْرٍ» (عير) بفتح العين المهملة<sup>(١)</sup>، وإسكانِ المثناة تحت: جبلٌ معروفٌ، قال القاضي: «قال مصعبُ الزبيريُّ وغيره: ليس بالمدينة عيرٌ ولا ثورٌ، قالوا: وإنما ثورٌ بمكة، وقال الزبير: عيرٌ: جبلٌ بناحية المدينة».

قال القاضي: «أكثرُ الرواةِ في (خ) ذكروا (عير)، وأما (ثور) فمنهم من كنى عنه بـ (كذا)، ومنهم من ترك مكانه بياضاً؛ لأنهم اعتقدوا ذَكَرَ (ثور) هنا خطأ، قال المازريُّ: قال بعضُ العلماء: (ثورٌ) هنا وَهُمْ من الرواة، وإنما (ثورٌ) بمكة، قال: والصحيحُ: (إلى أُحُدٍ)»، قال القاضي: «كذا قال أبو عبيدٍ أصلُ الحديث: (مِنْ عَيْرٍ إِلَى أُحُدٍ)»، قال الحازميُّ وغيره من الأئمة: «إن أصله: (مِنْ عَيْرٍ إِلَى أُحُدٍ)<sup>(٢)</sup>».

قال الشيخُ محيي الدين: «قلتُ: ويَحْتَمِلُ أن ثوراً كان اسماً لجبلٍ هناك؛ إما أُحُدٌ، وإما غيره، فخفي اسمه، والله أعلم»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «إلى أُحُدٍ» جاء ذلك في «الطبراني الكبير» من حديث عبد الله بن سلام، وقد ذكر البكريُّ عن أبي عبيدٍ أنه بالمدينة، فلعله رجع آخرًا. قال شيخنا متع الله بحياته: «وقد ذكر بعضُ مشايخي فيما قرأته عليه أن الإمامَ أبا محمدٍ عبدَ السلام بن مَزْرُوع البصريَّ لمَّا خرج رسولاً من صاحبِ المدينة إلى العراقِ كان معه دَلِيلٌ يَذْكُرُ له الأماكن

(١) قوله: المهملة. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٢) «إكمال المُعَلِّم» (٤/ ٤٨٩).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ١٤٣).

والأجيلة، فلمَّا وَصَلَ إِلَى أَحَدٍ، إِذَا بَقْرَبِهِ جُبَيْلٌ صَغِيرٌ، فَسَأَلَهُ: مَا اسْمُ هَذَا الْجَبَلِ؟ قَالَ: هَذَا يُسَمَّى ثَوْرًا.

قال شيخنا متع الله بحياته: «قلت: فصَحَّ الحديث، والله الحمد». وقال المحبُّ الطبريُّ: «هو جبلٌ بالمدينة رأيتُه غيرَ مرَّةٍ، وحدَّدته، وقد تعقَّبَ ياقوتٌ قولَ عياضٍ، وأثبتَه بها، والله أعلم»<sup>(١)</sup> انتهى. ثم قال شيخنا متع الله بحياته: «ورأيتُ أنا كلامَ المحبِّ الطبريِّ في «أحكامِه» و«منسكِه»، وقد ذَكَرَ عن أبي محمدٍ عبدِ السلامِ ذلك». [١٥٥/أ]

(١٣٧١) قوله: «فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا» أي: نَقَضَ عَهْدَه. (١٣٧٤) قوله: «إِلَى بَعْضِ الرِّيفِ» (الريفُ) بكسرِ الرَّاءِ: هي الأرضُ التي فيها زَرْعٌ وَخَصْبٌ، والجمعُ أريافٌ. قوله: «لِخُلُوفٍ» هو بضمِّ الخاءِ؛ أي: ليس عندهم رجالٌ، ولا مَنْ يَحْمِيهِمْ.

قوله: «فَتَرَحَّلُ» (ترحل) بسكونِ الرَّاءِ، وتخفيفِ الحاءِ؛ أي: يُشَدُّ عليها رَحْلُها.

قوله: «ثُمَّ لَا أَحِلُّ لَهَا عَقْدَةً» يعني: أُوَصِّلُ السَّيْرَ. قوله: «مَا بَيْنَ مَازِمَيْهَا» المَازِمُ بهمزةٌ بعدَ الميمِ، وكسرِ الزَّايِ؛ الجبلُ، وقيل: المضيَّقُ بَيْنَ جَبَلَيْنِ ونحوه<sup>(٢)</sup>، والأوَّلُ الصَّوابُ هنا. قوله: «إِلَّا لِعَلْفٍ» العلفُ هنا بإسكانِ اللَّامِ؛ لأنَّه مصدرٌ، وأما الحشيشُ والتبنُ وغيرُهما مما تَأْكُلُهُ الدَّابَّةُ فِيفْتَحِ اللَّامُ.

(١) ينظر «التوضيح» لابن الملقن (١٢/٥٠٣).

(٢) قوله: ونحوه. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

قوله: «مَا مِنَ الْمَدِينَةِ شَعْبٌ وَلَا نَقَبٌ» الشَّعْبُ: الْفَتْحُ بَيْنَ الْجَبَلَيْنِ، وَقِيلَ: الطَّرِيقُ فِي الْجَبَلِ، وَالنَّقَبُ بَفَتْحِ النُّونِ عَلَى الْمَشْهُورِ، وَحَكَى الْقَاضِي ضَمَّهَا؛ هُوَ مَثَلُ الشَّعْبِ، وَقِيلَ: الطَّرِيقُ فِي الْجَبَلِ، قَالَ الْأَخْفَشُ: «أَنْقَابُ الْمَدِينَةِ: طُرُقُهَا»<sup>(١)</sup>.

قوله: «أَعَارَ عَلَيْنَا بَنُو عُبَيْدِ اللَّهِ» وَقَعَ فِي النَّسْخِ (عَبْدُ اللَّهِ) مَكْبَرًا، وَوَقَعَ فِي أَكْثَرِهَا مَصْغَرًا، وَالْأَوَّلُ الصَّوَابُ، بِلَا خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ هَذَا الْفَنِّ.

قَالَ الْقَاضِي: «حَدَّثَنَا بِهِ مَكْبَرًا أَبُو مُحَمَّدٍ الْخُسْنِيُّ عَنِ الطَّبْرِيِّ عَنْ الْفَارَسِيِّ: «بَنُو عَبْدِ اللَّهِ»، عَلَى الصَّوَابِ، وَوَقَعَ عِنْدَ سَائِرِ شَيْوِخِنَا فِي نَسْخِ (م) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ مَاهَانَ، وَمِنْ طَرِيقِ [١٥٥/ب] الْجُلُودِيِّ: «بَنُو عُبَيْدِ اللَّهِ» مَصْغَرٌ، وَهُوَ خَطَأٌ.

قَالَ: «وَكَانَ يُقَالُ لَهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ: بَنُو عَبْدِ الْعُزَّى، فَسَمَّاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ؛ فَسَمَّيْتُهُمُ الْعَرَبُ: بَنِي مُحَوَّلَةٍ لِتَحْوِيلِ أَسْمِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»<sup>(٢)</sup>.  
قوله: «وَمَا يَهِيْجُهُمْ» أَي: يُحَرِّكُهُمْ.

قوله: «لِيَالِيِ الْحَرَّةِ» يَعْنِي الْفِتْنَةَ الْمَشْهُورَةَ الَّتِي نُهِبَتْ فِيهَا الْمَدِينَةُ سَنَةً ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ.

قوله: «فِي الْجَلَاءِ» (الْجَلَاءُ) بَفَتْحِ الْجِيمِ، وَبِالْمَدِّ: الْفِرَارُ مِنْ بَلَدٍ إِلَى غَيْرِهِ.

(١٣٧٦) قوله: «وَهِيَ وَبَيْئَةٌ» (وَبَيْئَةٌ) بِهَمْزَةٍ مَمْدُودَةٍ، يَعْنِي: ذَاتُ وَبَاءٍ، بِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ، وَيُقَالُ: (وَبَيْئَةٌ) عَلَى فَعْلَةٍ، ذَكَرَهَا فِي «الصَّحَاحِ»<sup>(٣)</sup>

(١) انظر: «إِكْمَالُ الْمُعْلِمِ» (٨/٤٨٩).

(٢) «إِكْمَالُ الْمُعْلِمِ» (٤/٤٩٥-٤٩٦).

(٣) «الصَّحَاحُ» (١/٧٩).

وغيره، والوباء: الموتُ الذريعُ، ويُطْلَقُ أيضًا على الأرضِ الوخمةِ التي تكثرُ بها الأمراضُ لا سيَّما الغرباءُ، فإن قيل كيف قدِّمُوا على الوباءِ، والنهيُّ عنه معروفٌ؟

فالجوابُ: أن هذا كان قبلَ النهيِّ؛ لأن الذي كان في المدينة بعدَ استطابتها الثاني، لكنَّ المنهيَّ عنه هو القدومُ على الوباءِ الذريعِ والطاعونِ، وأما الذي كان بالمدينة فإنما كان وَخْمًا يَمْرُضُ بسببه كثيرٌ من الغُرباءِ، والله أعلمُ<sup>(١)</sup>.

قوله: «وَحَوْلُ حُمَاهَا إِلَى الْجُحْفَةِ» قال الخطَّابِيُّ: «كان ساكنوها يَهْودًا إِذْ ذَاكَ»<sup>(٢)</sup>.

(١٣٧٧) قوله: «عَنْ يُحَنَسَ مَوْلَى الزُّبَيْرِ» (يُحَنَسَ) بضمِّ المثناة تحت، وفتح الحاءِ المهملة، وكسرِ النونِ وفتحها، وبالسينِ المهملة، وقوله هنا: «مَوْلَى الزُّبَيْرِ»، وفي الرَّوَايةِ [١٥٦/أ] الثانية: «مَوْلَى مُصْعَبٍ» فهو مولى أحدهما مجازٌ<sup>(٣)</sup>، والآخر حقيقةً.

قوله: «أَفْعُدِي لَكَاعٍ» (لَكَاعٍ) بفتح اللامِ، وكسرِ العينِ، ورجلٌ لُكْعٌ، بضمِّ اللامِ، وفتح الكافِ، يُطْلَقُ على اللَّيِّمِ<sup>(٤)</sup> والعبدِ والغبيِّ الذي لا يَهْتَدِي لِكَلَامٍ ولا<sup>(٥)</sup> غيره، وعلى الصغيرِ.

(١٣٧٨) قوله: «سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الْقَرَّاطَ» أبو عبدِ اللهِ القَرَّاطُ اسمُه دينارٌ، والقراطُ بالقافِ والظاءِ المعجمة، وكذا هو مسمًى بعدَ هذا.

(١) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/١٥٠).

(٢) انظر: «إكمال المُعَلِّم» (٤/٤٩٦).

(٣) هكذا في الأصل، و«م»، ولعله خبر ثانٍ للمبتدأ (هو)، أو خبر لمبتدأ محذوف.

(٤) في «م»: «اليتيم». والمثبت من الأصل.

(٥) قوله: ولا غيره. في «م»: وغيره. والمثبت من الأصل.

(١٣٨٢) قوله: «أُمِرْتُ بِقَرْيَةٍ تَأْكُلُ الْقُرَى» أي: أُمِرْتُ بِالْهَجْرَةِ إِلَيْهَا، وَذَكَرُوا فِي أَكْلِهَا الْقُرَى مَعْنِينَ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا مَرْكَزُ جِيوشِ الْإِسْلَامِ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ فَمِنْهَا فُتِحَتْ.

وَالثَّانِي: أَنَّ أَكْلَهَا وَمِيرَتَهَا تَكُونُ مِنَ الْقُرَى الْمُفْتَحَةِ، وَإِلَيْهَا تُسَاقُ غَنَائِمُهَا.

قوله: «يَقُولُونَ يَثْرِبُ، وَهِيَ الْمَدِينَةُ» يعني أن بعض الناس من المنافقين وغيرهم يُسَمُّونَهَا يَثْرِبُ، وَإِنَّمَا اسْمُهَا الْمَدِينَةُ وَطَابَةُ وَطَيْبَةُ؛ ففِي هَذَا كَرَاهَةٌ تَسْمِيَّتُهَا يَثْرِبُ.

وَفِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ»: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ سَمَى الْمَدِينَةَ يَثْرِبَ فَلَيْسَتْ غُفْرَ اللَّهِ، هِيَ طَابَةُ، هِيَ طَابَةُ»<sup>(١)</sup>.

وَحُكِيَ عَنْ عِيسَى بْنِ دِينَارٍ: أَنَّ مَنْ سَمَّاها يَثْرِبَ كُتِبَ عَلَيْهِ خَطِيئَةٌ؛ وَسَبَبُ كَرَاهَةِ تَسْمِيَّتِهَا بِيَثْرِبَ لِمَا فِيهِ مِنْ لَفْظِ<sup>(٢)</sup> التَّثْرِيبِ؛ وَهُوَ التَّوْبِيخُ وَالْمَلَامَةُ<sup>(٣)</sup>.

(١٣٨٣) قوله: «وَيَنْصَعُ طَيْبُهَا» نَصَعَ الشَّيْءُ: خَلَصَ.

(١٣٨٥) قوله: «وَهَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ» وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخ: «وَأَبُو كُرَيْبٍ» [١٥٦/ب] بَعْدَ هَنَادٍ، وَفِي أَكْثَرِهَا حَذْفُهُ.

(١٣٨٦) قوله: «أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ» وَقَعَ فِي بَعْضِ نُسَخِ الْمَغَارِبَةِ: «أَخْبَرَنِي عُيَيْدُ اللَّهِ» مَصْغَرًا، وَهُوَ غَلَطٌ.

(١) «مُسْنَدُ أَحْمَدَ» (١٨٥١٩).

(٢) قوله: لَفْظُ. لَيْسَ فِي «م». وَالْمَثْبُتُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥٤/٩).

قوله: «عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْقَرَّاطِ» بالطاء المعجمة منسوبٌ إلى القَرَّاطِ الذي يُدْبَغُ به<sup>(١)</sup>، قال ابنُ أبي حاتم: «لأنه كان يَبِيعُهُ»<sup>(٢)</sup>، واسمُه دينارٌ، وقد سَمَّاهُ فيما يأتي قريبًا.

(١٣٨٧) قوله: «بِدَهْمٍ» بفتح الدال، وسكونِ الهاء؛ أي: بغائلةٍ وأمرٍ عظيمٍ.

(١٣٨٨) قوله: «يُبْسُونُ» بفتح المثناة تحت، وبعدها موحدة، تُضَمُّ وتُكْسَرُ، ويقالُ أيضًا: بضمِّ المثناة مع كسرِ الموحدة، واللفظة ثلاثيةٌ ورباعيةٌ؛ ومعناها: يَتَحَمَّلُونَ بأهلِيهِمْ، وقيل: معناه: يَسْوُقُونَ، والبسُّ: سوقُ الإبل، وقيل غيرُ ذلك.

(١٣٨٩) قوله: «يَنْعِقَانِ» أي: يَصِيحَانِ.

قوله: «وَحْشًا» أي: خلَاءً، والصحيحُ: ذاتٌ وحشٍ.

(١٣٩٠) قوله: «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ» يعني: أن هذا المكانَ بعينه يُنْقَلُ إلى الجنة، وقيل: العبادة فيه تُؤدِّي إلى الجنة، والمُرَادُ بالبيتِ هنا القبرُ كما جاء مفسرًا، والثاني: بيتُ سُكْنَاهُ على ظاهره، وجاء: «مَا بَيْنَ حُجْرَتِي وَمَنْبَرِي».

قال الطبريُّ: والقولانِ مُتَّفِقَانِ؛ لأنَّ قبره في حَجْرَتِهِ، وهي بيته<sup>(٣)</sup>.

(١٣٩٤) قوله: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنَ الْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ» قال الشيخُ محيي الدين في «شرح مسلم»: «واعلم أن هذه الفضيلةَ مختصةٌ بنفسِ مَسْجِدِ [١٥٧/أ] النَّبِيِّ ﷺ الذي

(١) قوله: به. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٢) «الجرح والتعديل» (٣/٤٣٠).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/١٦١).



كان في زمانه دُونَ ما زِيدَ فيه بَعْدَه؛ فَيَنْبَغِي أَنْ يَحْرِصَ الْمُصَلِّي عَلَى ذلك، وَيَتَفَقَّنَ لِمَا ذَكَرْتُهُ، وَقَدْ نَبَّهْتُ عَلَى هَذَا فِي كِتَابِ الْمَنَاسِكِ<sup>(١)</sup>.

وقال المُحِبُّ الطَّبْرِيُّ في «أحكامه»: «إِنَّ التَّضْعِيفَ يَتَعَلَّقُ بِالمَجْمُوعِ»، وَأُورِدَ فِي ذلك حَدِيثًا مَرْفُوعًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَثَرًا عَنْ عُمَرَ، وَعَزَّاهُمَا إِلَى ابْنِ النُّجَّارِ فِي «تاريخ المدينة»، وقال إنه ذَكَرَ ذلك في «مناسكه».

قال شيخنا متع الله بحياته: «وقد رَأَيْتُهُ في «مناسكه»<sup>(٢)</sup>.

وقال الإمام أحمدُ في «مسنده»: حَدَّثَنَا يُونُسُ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا حَبِيبُ الْمُعَلَّمِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنَ الْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِائَةِ صَلَاةٍ فِي هَذَا»<sup>(٣)</sup>.

قال الشيخُ في «شرحه» لهذا الكتابِ في الكلامِ على الحديثِ الذي ذَكَرَهُ (م): «واعلم أن مَذْهَبَنَا أَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ هَذَا التَّفْضِيلُ بِالصَّلَاةِ فِي هَذَيْنِ الْمَسْجِدَيْنِ بِالْفَرِيضَةِ، بَلْ يَعُمُّ الْفَرَضَ وَالنَّفْلَ جَمِيعًا، وَبِهِ قَالَ مَطَرٌ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ، وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: يَخْتَصُّ بِالْفَرَضِ، وَهَذَا مُخَالَفٌ لِإِطْلَاقِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»<sup>(٤)</sup>.

(١) «شرح صحيح مسلم» (١٦٦/٩).

(٢) قال محقق «التوضيح» في تعليق (٢٣٥/٩): «ورد بهامش الأصل: كذا قاله النووي، وخالفه المحب الطبري وذكر لما قاله حديثًا من عند ابن النجار صاحب «تاريخ المدينة» البغدادي، وأثرا عن عمر رضي الله عنه وكذا ذكره في «مناسكه» كما ذكره في «أحكامه».

(٣) «مسند أحمد» (ح: ١٦١١٧).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦٤/٩).

(١٣٩٦) قوله: «عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ امْرَأَةً اشْتَكَتْ شَكْوَى...» إِلَى آخِرِهِ. قَالَ الْحُفَاطُ: ذَكَرُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِيهِ وَهُمْ، وَصَوَابُهُ: «عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مِيمُونَةَ» هَكَذَا الْمُحْفَوظُ مِنْ رِوَايَةِ اللَّيْثِ، وَكَذَا رَوَاهُ (خ) فِي «صَحِيحِهِ»: «عَنِ اللَّيْثِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مِيمُونَةَ»<sup>(١)</sup> لَمْ يَذْكُرِ ابْنَ عَبَّاسٍ.

قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ»: «وَقَدْ [١٥٧/ب] رَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مِيمُونَةَ، وَلَيْسَ يَثْبُتُ»<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ (خ) فِي «تَارِيخِهِ الْكَبِيرِ»: «إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ ابْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عَنْ أَبِيهِ، وَمِيمُونَةَ»، وَذَكَرَ حَدِيثَهُ هَذَا مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ وَابْنِ جُرَيْجٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ ابْنَ عَبَّاسٍ، ثُمَّ عَقَّبَهُ بِأَنَّهُ وَرَدَ بِذِكْرِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مِيمُونَةَ، قَالَ (خ): «وَلَا يَصِحُّ فِيهِ ابْنُ عَبَّاسٍ»<sup>(٣)</sup>.

(١٣٩٧) قوله: «وَمَسْجِدُ إِبِلْيَاءَ» (إِيلْيَاءُ) هُوَ بَيْتُ الْمُقَدَّسِ، وَفِيهِ لُغَاتٌ: أَفْصَحُهُنَّ الْوَاقِعَةُ هُنَا (إِيلْيَاءُ) بِكسْرِ الهمزة وَالسَّلَامُ وَبِالْمَدِّ، وَالثَّانِيَةُ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ مَقْصُورٌ، وَالثَّلَاثَةُ: بِحَذْفِ الْيَاءِ وَبِالْمَدِّ.

(١٣٩٩) قوله: «كَانَ يَزُورُ قُبَاءً» (قُبَاءُ) يُمَدُّ وَيُقْصَرُ، وَيُؤَنَّثُ وَيُذَكَّرُ، وَيُصْرَفُ وَلَا يُصْرَفُ، فَالْفَصِيحُ فِيهِ الْمَدُّ وَالتَّذْكِيرُ وَالصَّرْفُ.

قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو مَعْنٍ» اسْمُهُ زَيْدُ بْنُ زَيْدٍ أَبُو مَعْنٍ الرَّقَاشِيُّ الْبَصْرِيُّ، كَمَا قَالَه (م)، عَنْ مَعْتَمِرٍ وَغُنْدَرٍ، وَعَنْهُ (م)، وَالْحُسَيْنُ بْنُ إِسْحَاقَ التَّسْتَرِيِّ، ثَقَّةٌ<sup>(٤)</sup>.

(١) بل رواه في «التاريخ الكبير» (٣٠٢/١) والله أعلم.

(٢) «علل الدارقطني» (٤٩/٩).

(٣) «التاريخ الكبير» (٣٠٢/١).

(٤) ينظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (١١٩/١٠).

كِتَابُ النِّكَاحِ  
وَأَحْكَامُ الدَّاعِي



## كِتَابُ النِّكَاحِ وَإِجَابَةُ الدَّاعِي

(١٤٠٠) قوله: «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ» في الباءة أربع لغات؛ الفصيحة المشهورة: الباءة بالمد، والثانية: الباءة بلا مد، والثالثة: الباءة بالمد بلا هاء، والرابعة: بهاءين بلا مد، وأصلها في اللغة: الجماع، وقيل غير ذلك، واختلف في المراد بها هنا، فقيل: الجماع، والثاني أنه <sup>(١)</sup> مؤونة النكاح.

(١٤٠١) قوله: «فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سِتِّي فَلَيسَ مِنِّي» معناه: مَنْ تَرَكَهَا إِعْرَاضًا عَنْهَا غَيْرَ مَعْتَقِدٍ لَهَا عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ. [١٥٨/أ]

(١٤٠٢) قوله: «رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ التَّبْتُلَ» (التبتل) هو الانقطاع عن النساء وترك النكاح إلى العبادَةِ، وأصله القطع؛ ومنه مريمُ البَتُولُ، وفاطمةُ البَتُولُ لانقطاعهما عن نساءِ زمانهما دينًا وفضلاً ورغبةً في الآخرة.

وقال الطبري: «التبتل ترك لذات الدنيا وشهواتها، والانقطاع إلى الله بالتفرغ للعبادة» <sup>(٢)</sup>.

قوله: «وَلَوْ أَدْنَى لَهُ لَاخْتَصَيْنَا» يَحْرُمُ خِصَاءُ الْحَيَوَانِ الَّذِي لَا يُؤْكَلُ، وأما المأكولُ فَيَجُوزُ فِي صِغَرِهِ، وَيَحْرُمُ فِي كِبَرِهِ، وأما ابنُ الْمُنْذَرِ فَمَنْعُهُ فِي الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، وأما الْآدَمِيُّ فَيَحْرُمُ خِصَاؤُهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا.

(١٤٠٣) قوله: «وَهِيَ تَمْعَسُ مَنِيَّةً لَهَا» (منية) بفتح الميم، وكسر النون، مهموزٌ ممدودٌ: وهو الجلدُ في الدباغ، وهي وزنٌ صغيرةٌ وكبيرةٌ، والمعسُ: التليينُ.

(١) قوله: أنه. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٢) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/٥٢٩-٥٣٠).

قوله: «تَقْبَلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، وَتُدْبِرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ» إِلَى آخِرِهِ. معناه: الإشارةُ إِلَى الْهَوَى والدَّعَاءِ إِلَى الْفِتْنَةِ بِهَا؛ لِمَا جَعَلَ اللَّهُ فِي نَفُوسِ الرِّجَالِ مِنَ الْمِيلِ إِلَى النِّسَاءِ وَالْإِتِّدَادِ بِنَظَرِهِنَّ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِنَّ، فَهِنَّ شَبِيهَاتٌ بِالشَّيْطَانِ فِي دُعَائِهِ إِلَى الشَّرِّ وَوَسْوَستِهِ.

(١٤٠٤) قوله: «ثُمَّ قَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾<sup>(١)</sup>» فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ كَانَ يَعْتَقِدُ إِبَاحَتَهَا؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْهُ نَسْخُهُ.

(١٤٠٥) قوله: «عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ» وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ بَعْدَهُ: «عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ»، [١٥٨/ب] وَسَقَطَ ذِكْرُ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ مِنْ بَعْضِهَا، وَذَكَرَ الْمَازِرِيُّ أَيْضًا أَنَّ النُّسخَ اخْتَلَفَتْ فِيهِ، وَأَنَّهُ ثَبَتَ ذِكْرُ الْحَسَنِ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاهَانَ، وَسَقَطَ فِي رِوَايَةِ الْجُلُودِيِّ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «اسْتَمْتَعْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ حَتَّى نَهَى عَنْهُ عُمَرُ» مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ الَّذِي اسْتَمْتَعَ لَمْ يَبْلُغْهُ النَّاسِخُ، وَقَوْلُهُ: «حَتَّى نَهَانَا عَنْهُ عُمَرُ»: يَعْنِي: حِينَ بَلَغَهُ النَّاسِخُ.

قوله: «بِالْقُبْضَةِ» (الْقُبْضَةُ) بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ، وَالضَّمُّ أَفْصَحُ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: «الْقُبْضَةُ بِالضَّمِّ مَا قَبِضْتَ عَلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ»، ثُمَّ قَالَ: «وَرَبِّمَا فَتَحُوا»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ أُوطَاسٍ فِي الْمُتْعَةِ ثَلَاثًا ثُمَّ نَهَى عَنْهَا» اَعْلَمْ أَنَّ الصَّوَابَ أَنَّ التَّحْرِيمَ وَالْإِبَاحَةَ كَانَا مَرَّتَيْنِ، وَكَانَتْ حَلَالًا قَبْلَ خَيْرٍ، ثُمَّ حُرِّمَتْ يَوْمَ خَيْرٍ، ثُمَّ أُبِيحَتْ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ، وَهُوَ يَوْمُ أُوطَاسٍ لَا تُصَالِيهِمَا، ثُمَّ حُرِّمَتْ يَوْمَئِذٍ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ تَحْرِيمًا مُؤَبَّدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَاسْتَمَرَ التَّحْرِيمُ.

(٢) «المعلم» (١٣٢/٢).

(١) سورة المائدة، الآية (٨٧).

(٣) «الصحاح» (١١٠٠/٣).

ولا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْإِبَاحَةَ مُخْتَصَّةٌ بِمَا قَبْلَ خَيْرٍ، وَالتَّحْرِيمُ يَوْمَ خَيْرٍ لِلتَّأْيِيدِ، وَأَنَّ الَّذِي كَانَ يَوْمَ الْفَتْحِ [مَجَرَّدَ التَّحْرِيمِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيمِ إِبَاحَةِ يَوْمِ الْفَتْحِ] <sup>(١)</sup>، كَمَا اخْتَارَهُ الْمَازِرِيُّ وَالْقَاضِي؛ لِأَنَّ الرُّوَايَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا مُسْلِمٌ فِي الْإِبَاحَةِ يَوْمَ الْفَتْحِ صَرِيحَةٌ فِي ذَلِكَ، فَلَا يَجُوزُ إِسْقَاطُهَا، وَلَا مَانِعٌ يَمْنَعُ مِنْ تَكْرِيرِ الْإِبَاحَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، هَذَا كَلَامُ الشَّيْخِ مُحْيِي الدِّينِ <sup>(٢)</sup>.

وَلَا بِنِ الْقِيَمِ كَلَامٌ حَسَنٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي «الْهَدْيِ» <sup>(٣)</sup>، وَفِيهِ مَوْأَخَذَةٌ لِمَنْ يَقُولُ حُرِّمَتْ مَرَّتَيْنِ، فَاَنْظُرْهُ تَجِدْهُ بِفَوَائِدَ، وَسَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ السَّهْلِيُّ [١٥٩/أ] فِي «رَوْضِهِ» <sup>(٤)</sup>.

و(أَوْطَاسٌ) وَادٍ بِالطَّائِفِ يُصْرَفُ وَلَا يُصْرَفُ.

(١٤٠٦) قَوْلُهُ: «كَانَهَا بِكَرَّةٍ عَيْطَاءُ» الْبَكْرَةُ: الْفَتْيَةُ مِنَ الْإِبْلِ أَيْ: الشَّابَّةُ الْقَوِيَّةُ، وَالْعَيْطَاءُ بَفَتْحِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ، وَإِسْكَانِ الْمَشْنَأَةِ تَحْتُ، وَبَطَاءٍ مَهْمَلَةٍ، وَبِالْمَدِّ: هِيَ طَوِيلَةُ الْعُنُقِ فِي اعْتِدَالٍ، وَحُسْنِ قَوَامٍ، وَالْعَيْطُ بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَالْيَاءِ: طَوِيلُ الْعُنُقِ.

قَوْلُهُ: «الَّتِي يَتَمَتَّعُ بِهِنَّ» أَيْ: (بِهَا)، حُذِفَتْ لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهَا، أَوْ أَوْقَعَ (يَتَمَتَّعُ) مَوْقِعَ مُبَاشَرَتِهَا <sup>(٥)</sup> حُذِفَ الْمَفْعُولُ؛ وَهَذَا عَلَى الْقَوْلِ بِسُقُوطِ <sup>(٦)</sup> (بِهِنَّ)، وَأَمَّا عَلَى ثَبُوتِهَا فَلَا يَجِيءُ هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَيْنِ لَيْسَ فِي «م». وَالْمُثَبَّتُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/١٨٠-١٨١).

(٣) «زاد المعاد» (٣/٤٠٦).

(٤) «الروض الأثف للسهيلى» (٧/٩٩-١٠٠).

(٥) فِي «م»: مُبَاشَرَتِهَا. وَالْمُثَبَّتُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٦) قَوْلُهُ: بِسُقُوطِ. لَيْسَ فِي «م». وَالْمُثَبَّتُ مِنَ الْأَصْلِ.

قوله: «وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الدَّمَامَةِ» (الدَّمَامَةُ) بفتح الدال المهملة: القبح في الصورة.

قوله: «مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَّا بُرْدٌ؛ فَبُرْدِي خَلَقٌ» وقع هذا الحديث بنحوه في «مسند أحمد»، والذي في «المسند»<sup>(١)</sup>: أن سبرة بُردَه جديداً، وأن ابنَ عمِّه<sup>(٢)</sup> برده خَلَقٌ، وفيه: أن ابنَ عمِّه<sup>(٣)</sup> هو الذي استمتع بها، على العكس مما هنا، فالظاهر أنهما قضيتان، والله أعلم.

قوله: «مِثْلُ الْبَكْرَةِ الْعَنْطَنْطَةِ» (الْعَنْطَنْطَةُ) بفتح العين المهملة، وبنونين الأولى مفتوحة، وبالطاءين المهملتين، وهي العيطاء، وسبق بيانها، وقيل: هي الطويلة فقط، والمشهور الأول.

قوله: «هَذَا خَلَقٌ مَخٌّ» المَخُّ بفتح الميم، وبالحاء المهملة المشددة: البالي، ومنه مَخَّ الكتابُ إذا بَلِيَ ودرَسَ.

قوله: «عَيْطَاءٌ» هي: طويلة العُنُقِ في اعتدالٍ، وقيل: الحسنَةُ القَدِّ القويمة، وتقدم تفسيرها. [١٥٩/ب]

قوله: «فَأَمَرْتُ» (أمرت) بهمزة ممدودة؛ أي: شاورت.

قوله: «يُعَرِّضُ بَرَجُلٍ» يعني يُعَرِّضُ بَابِنِ عَبَّاسٍ.

قوله: «فَقَالَ: إِنَّكَ لَجِلْفٌ جَافٌ» الْجِلْفُ بكسر الجيم: وهو الجافي، وجمع بينهما توكيداً لاختلاف اللفظ، والجافي: الغليظ الطبع، القليل الفهم والعلم والأدب؛ لبعده عن أهل ذلك<sup>(٤)</sup>.

قوله: «فَأَخْبَرَنِي خَالِدُ بْنُ الْمُهَاجِرِ بْنِ سَيْفِ اللَّهِ» هو خالد بن الوليد المخزومي، سمَّاه بذلك رسولُ اللَّهِ ﷺ لأنه يَنكأُ في أعداءِ اللَّهِ.

(١) «مسند أحمد» (ج: ١٥٣٧٦).

(٢) في م: عمر. والمثبت من الأصل.

(٣) في م: عمر. والمثبت من الأصل.

(٤) في م: «م»: الأدب. والمثبت من الأصل.



(١٤٠٧) قوله: «وَعَنْ أَكْلِ الْحُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ» (الإنسية) ضُبِطَتْ بوجهين؛ أحدهما: كسر الهمزة وإسكان النون، والثاني: فتحهما جميعاً، وصرَّح القاضي بترجيح الفتح، وأنه رواية الأكثرين<sup>(١)</sup>.  
(١٤٠٧) قوله: «إِنَّكَ رَجُلٌ تَائِهٌ» (التائه): الحائر الذاهب عن الطريق المستقيم.

(١٤٠٨) قوله: «لَا يَخْطُبُ وَلَا يَسُومُ» كذا هو في جميع النسخ: (يخطب) مرفوعٌ، و(يسوم) بالواو، ولفظه لفظُ الخبر، والمرادُ النهي، وهو أبلغُ في النهي؛ لأنَّ خبرَ الشارع لا يَتَصَوَّرُ وَقُوعٌ خلافه، والنهي قد تَقَعُ مخالفتُه.

قوله: «وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةَ» يَجُوزُ فِي (تَسْأَلُ) الرفعُ والكسرُ؛ فالأوَّلُ: على الخبر الذي يُرَادُ بِهِ النهي، وهو المناسبُ لقوله: «لَا يَخْطُبُ وَلَا يَسُومُ»، والثاني: على النهي الحقيقي. [١٦٠/أ]

(١) لم أجد القاضي يصرح بترجيح الفتح فقد قال في «إكمال المُعْلِم» (٤/٥٤٤): «كذا ضبطناه عنهم بفتح الهمزة والنون، ورواه جماعة: «الإنسية». والأنس، بفتحها: الناس، وكذلك: «الإنس» بكسر الهمزة».

بل قد صرح في موضع آخر بأن كسر الهمزة رواية أكثر الشيوخ فقال في «الإكمال» (٦/١٨٣): «كذا ضبطناه بفتح الهمزة والنون هنا عن بعضهم، وكذا قيَّده بعض اللغويين منسوبة إلى الإنس. والإنس: الناس. رواه أكثر الشيوخ: الإنسية بكسر الهمزة وسكون النون، منسوبة إلى الإنس، وكلاهما بمعنى صحيح».

وقال في «مشارق الأنوار» (١/٤٤): «الأنسية بفتح النون والهمزة كذا ضبطناه على أبي بحر في مسلم وكذا قيَّده الأصيلي وابن السكن وفي رواية ابن السكن وأبي ذر وخرجه الأصيلي في حاشيته، قال البخاري: كان ابن أبي أويس يقول الأنسية بفتح الألف والنون وأكثر روايات الشيوخ فيه الإنسية بكسر الهمزة وسكون النون وكلاهما صحيح والإنس بالفتح الناس وكذلك الإنس والجانب الإنسي والإنسي معا الأيمن قاله أبو عبيد».

قوله<sup>(١)</sup>: «طَلَقَ أُخْتَهَا» المرادُ بِأُخْتِهَا غَيْرُهَا، سواءَ كانت أُخْتَهَا من النسبِ، أو أُخْتَهَا في الإسلامِ، أو كافرةً.

(١٤٠٩) قوله: «بُنْتُ شَيْبَةَ» قال ابنُ بَشْكُوَال: «اسمُهَا أُمَةُ الحَمِيدِ، سَمَّاهَا الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ»<sup>(٢)</sup>، وساق إليه سندًا بذلك، وكذا عزاه الشيخُ محيي الدين إلى الزُّبَيْرِ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «فَأَرْسَلَ إِلَى أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ» أَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ لَهُ عَنْ أَبِيهِ فِي هَذَا «الصَّحِيحِ» حَدِيثٌ<sup>(٤)</sup>: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ وَلَا يُنْكَحُ»<sup>(٥)</sup>.

وذكر ابنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي كِتَابِ «الْمَراسِيلِ» عَنْ أَبِي بَكْرِ الْأَثَرَمِ أَنَّهُ سَأَلَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ: أَبَانَ سَمِعَ مِنْ أَبِيهِ؟ قَالَ: لَا، مَنْ أَيْنَ يَسْمَعُ مِنْهُ؟<sup>(٦)</sup>

وَانْظُرْ فِي طَرِيقِ الْحَدِيثِ هُنَا؛ فَإِنَّهُ صَرَّحَ بِالسَّمَاعِ غَيْرَ مَرَّةٍ وَبِالْإِخْبَارِ، وَفِي (ت) فِي «سَنَنِهِ» عَقَبَ هَذَا الْحَدِيثَ أَنَّهُ حَسَنٌ صَحِيحٌ<sup>(٧)</sup>.

قوله: «وَلَا يُنْكَحُ، وَلَا يَخْطُبُ» معناه: لَا يُزَوِّجُ امْرَأَةً بُولَايَةٍ وَلَا وَكَالَةٍ.

قوله: «عَنْ أَيُّوبَ...» إِلَى آخِرِهِ. (أَيُّوبُ) وَالثَّلَاثَةُ بَعْدَهُ تَابِعِيُّونَ.

قوله: «عِرَاقِيًّا جَافِيًّا» كَذَا فِي النُّسخِ، وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهُ وَقَعَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ: (عِرَاقِيًّا)، وَفِي بَعْضِهَا: (أَعْرَابِيًّا)، قَالَ: «وَهُوَ الصَّوَابُ؛ أَيُّ: جَاهِلًا بِالسَّنَةِ، وَالْأَعْرَابِيُّ هُوَ سَاكِنُ الْبَادِيَةِ».

(١) كُتِبَ بِحَاشِيَةِ «م»: السَّابِعُ مِنَ التَّعْلِيقِ عَلَى مُسْلِمٍ.

(٢) «غَوَامِضُ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ» (١/ ٢٦٢).

(٣) «شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ لِلنُّوَيْ» (٩/ ١٩٦).

(٤) قَوْلُهُ: حَدِيثٌ. لَيْسَ فِي «م». وَالْمُثَبَّتُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٥) «صَحِيحُ مُسْلِمٍ» (ح: ١٤٠٩).

(٦) «الْمَراسِيلُ لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ» (ص: ١٦).

(٧) «جَامِعُ التِّرْمِذِيِّ» (ح: ٨٤٠).

قال: «و(عراقيًا) هنا خطأ، إلا أن يَكُون عُرِفَ من مذهب أهل الكوفة حيثُ جوازُ نكاح المحرم؛ فيصح (عراقيًا) أي: آخذًا بمذهبهم في هذا جاهلاً بالسنة»<sup>(١)</sup>.

(١٤١٠) قوله: «عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ» [ب/١٦٠] رَوَى أَكْثَرُ الصَّحَابَةِ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ.

قال القاضي<sup>(٢)</sup>: ولم يُرَوْ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا مُحْرِمًا إِلَّا ابْنُ عَبَّاسٍ وَحْدَهُ، وَرَوَتْ مَيْمُونَةُ وَأَبُو رَافِعٍ وَغَيْرُهُمَا أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا حَلَالًا، وَهُمَا أَعْرَفُ بِالْقِصَّةِ لِعَلَّتْهُمْ بِهَا بِخِلَافِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَأَنَّهُمْ أَضْبَطُ.

وَأُجِيبَ عَنْهُ بِجَوَابِ آخَرٍ وَهُوَ: أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا فِي الْحَرَمِ وَهُوَ حَلَالٌ، وَيُقَالُ لِمَنْ هُوَ فِي الْحَرَمِ مُحْرِمٌ، وَإِنْ كَانَ حَلَالًا، وَهِيَ لُغَةٌ شَائِعَةٌ.

وَجَوَابُ آخَرٍ وَهُوَ: أَنَّ الْقَوْلَ وَالْفِعْلَ تَعَارَضَا، وَالصَّحِيحُ عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ تَرْجِيحُ الْقَوْلِ لَتَعَدِّيهِ، بِخِلَافِ الْفِعْلِ فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ قَاصِرًا. وَجَوَابُ آخَرٍ قَالَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ: أَنَّهُ مِنَ الْخِصَائِصِ، وَهُوَ أَصَحُّ الْوُجْهِينَ عِنْدَهُمْ، وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ حَرَامٌ عَلَيْهِ لِغَيْرِهِ<sup>(٣)</sup>.

(١٤١٢) قوله: «خِطْبَةُ أَخِيهِ» قَالَ الْخَطَّابِيُّ<sup>(٤)</sup> وَغَيْرُهُ: ظَاهِرُهُ اخْتِصَاصُ التَّحْرِيمِ بِمَا إِذَا كَانَ الْخَاطِبُ مُسْلِمًا، فَإِنْ كَانَ كَافِرًا فَلَا يَحْرُمُ، وَبِهِ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ.

(١) «إِكْمَالُ الْمُعْلِمِ» (٥٥٤/٤)، وانظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٩٦-١٩٧).

(٢) قوله: قال القاضي. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٣) «إِكْمَالُ الْمُعْلِمِ» (٥٥٢/٤)، و«شرح صحيح مسلم للنووي» (١٩٤/٩).

(٤) «معالم السنن» (١٩٥/٣).

وقال جمهور العلماء: تَحَرُّمُ الْخِطْبَةِ عَلَى خُطْبَةِ الْكَافِرِ، وَلَهُمْ أَنْ يُجِيبُوا عَنِ الْحَدِيثِ بِأَنَّ التَّقْيِيدَ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ؛ فَلَا يَكُونُ لَهُ مَفْهُومٌ يُعْمَلُ بِهِ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِمَّنْ إِمْلَقَ﴾<sup>(١)</sup>، وَقَوْلِهِ ﴿وَرَبِّبْكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> وَنَظَائِرِهِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْخَاطِبُ فَاسِقًا أَوْ غَيْرُهُ، وَقَالَ ابْنُ [الْقَاسِمِ الْمَالِكِي] <sup>(٣)</sup>: «تَجُوزُ عَلَى الْفَاسِقِ»<sup>(٤)</sup>.

(١٤١٣) قَوْلُهُ: «عَنْ أَبِيهِمَا»<sup>(٥)</sup> كَذَا صَوْرَتُهُ فِي جَمِيعِ النُّسَخِ، وَأَبُو الْعَلَاءِ غَيْرُ أَبِي سُهَيْلٍ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: (عَنْ أَبِيهِمَا)، وَصَوَابُهُ: (عَنْ أَبِيهِمَا). قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: «وَيَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: عَنْ (أَبِيهِمَا) بَفَتْحِ الْبَاءِ، عَلَى لُغَةٍ مَنِ قَالَ فِي تَثْنِيَةِ الْأَبِ: (أَبَانِ)، كَمَا قَالَ فِي تَثْنِيَةِ الْيَدِ: (يَدَانِ) فَتَكُونُ الرَّوَايَةُ صَحِيحَةً، لَكِنَّ الْبَاءَ مَفْتُوحَةً»<sup>(٦)</sup>. [١٦١/ أ]

(١٤١٥) قَوْلُهُ: «نَهَى عَنِ الشَّغَارِ» (الشَّغَارُ) بِكَسْرِ الشَّيْنِ، وَبَعْدَهَا غَيْرُ مَعْجَمَتَيْنِ: هُوَ الرِّفْعُ، وَقِيلَ: مِمَّنْ شَغَرَ الْبَلَدُ، إِذَا خَلَا؛ لَخُلُوهُ عَنِ الصَّدَاقِ، وَفِي الشَّرْعِ هُوَ كَمَا فَسَّرَهُ فِي الْحَدِيثِ.

(١٤١٩) قَوْلُهُ: «لَا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ» (الْأَيِّمُ): الثَّيِّبُ كَمَا فَسَّرَتْهُ الرَّوَايَةُ الْأُخْرَى.

(١) سُورَةُ الْأَنْعَامِ، آيَةُ (١٥١).

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ، آيَةُ (٢٣).

(٣) تَحَرَّفَ فِي «م» إِلَى: الْقِيمِ الْمَالِكِ. وَالْمَثْبُتُ مِنَ الْأَصْلِ، انْظُرْ: «شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمَ لِلنَّوَوِيِّ» (١٩٨/٩)، وَ«طَرَحُ التَّشْرِيبِ» (٩٣/٦).

(٤) انْظُرْ: «شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمَ لِلنَّوَوِيِّ» (١٩٨/٩).

(٥) (أَبِيهِمَا) كَذَا ضَبَطَهُ فِي «م» بَفَتْحِ الْبَاءِ عَلَى لُغَةٍ مَنِ قَالَ: (أَبَانِ) فِي تَثْنِيَةِ الْأَبِ، وَهُوَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمَ» (٣/ ١٣٤): «عَنْ أَبِيهِمَا» بِكَسْرِ الْبَاءِ عَلَى مَا لَمْ يَجُوزْهُ الْمُصَنِّفُ.

(٦) «إِكْمَالُ الْمُعْلِمِ» (٥/ ١٣٧)، وَ«شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمَ لِلنَّوَوِيِّ» (٩/ ١٩٩).

(١٤٢١) قوله: «صُمَاتُهَا» الصُّمَاتُ بضم الصاد: السكوتُ.

(١٤٢٢) قوله: «وَجَدْتُ فِي كِتَابِي» معناه: أنه وَجَدَهُ فِي كِتَابِهِ، ولم يَذْكُرْ أنه سَمِعَهُ، ومثلُ هذا تَجَوُّزُ رِوَايَتِهِ عَلَى الصَّحِيحِ وَقَوْلِ الْجُمْهُورِ، وَلَمْ يَقْتَصِرْ مُسَلِّمٌ عَلَيْهِ بَلْ ذَكَرَهُ مُتَابِعَةً لغيره.

قوله: «تَزَوَّجَنِي... لِسِتِّ سِنِينَ» هنا: «تَزَوَّجَنِي... لِسِتِّ سِنِينَ»، وفي الرِّوَايَةِ الْآتِيَةِ: «سَبْعِ سِنِينَ»، وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا: أَنَّهُ كَانَ لَهَا سِتٌّ وَكُسْرٌ. قوله: «فَوُعِكْتُ» الوَعْكُ: أَلَمُ الْحُمَى.

قوله: «فَوَفَى شَعْرِي جُمَيْمَةً» هُوَ تَصْغِيرُ جُمَيْمَةٍ؛ وَهِيَ الشَّعْرُ النَّازِلُ إِلَى الْأَذْنَيْنِ وَنَحْوِهِمَا.

قوله: «فَأَتَنِي أُمُّ رُومَانَ» (أُمُّ رُومَانَ) هِيَ أُمُّ عَائِشَةَ، وَهِيَ بضمِّ الرَّاءِ عَلَى الْمَشْهُورِ، وَحَكَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الضَّمَّ وَالْفَتْحَ فِي «اسْتِعَابِهِ»، وَرَجَّحَ الْفَتْحَ<sup>(١)</sup>، وَفِيهِ نَظَرٌ، بَلِ الرَّاجِحُ مَا ذَكَرَهُ الْجُمْهُورُ، وَهُوَ الضَّمُّ، وَاسْمُ أَبِيهَا عَامِرُ بْنُ عُيُومِرِ الْكِنَانِيِّ، تُوفِّيَتْ فِي ذِي الْحِجَّةِ سَنَةَ سِتٍّ، وَقِيلَ: ٥، وَقِيلَ: ٤، وَنَزَلَ الشَّارِعُ فِي قَبْرِهَا، وَاسْتَغْفَرَ لَهَا، وَكَانَتْ حَيَّةً فِي الْإِفْكِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وَأَنَا عَلَى أَرْجُوْحَةٍ» الْأَرْجُوْحَةُ بضمِّ الهمزة: خَشْبَةٌ يَلْعَبُ عَلَيْهَا الصَّبِيَّانُ وَالْجَوَارِي الصَّغَارُ، يَتَرَكُونُ وَسَطَهَا عَلَى مَكَانٍ مَرْتَفِعٍ، وَيَجْلِسُونَ [١٦١/ب] عَلَى طَرَفَيْهَا وَيُحَرِّكُونَهَا؛ فَيَرْتَفِعُ جَانِبٌ مِنْهَا، وَيَنْزِلُ جَانِبٌ.

قوله: «هَهْ هَهْ» هُوَ بِإِسْكَانِ الْهَاءِ الثَّانِيَةِ، وَهِيَ هَاءُ السَّكْتِ، وَهِيَ كَلِمَةٌ يَقُولُهَا الْمَبْهُورُ حَتَّى يَتَرَجَّعَ إِلَى حَالِ سُكُونِهِ.

(١) لم أجده رَجَحَ شَيْئًا بَلْ قَالَ فِي الْمَطْبُوعِ مِنْ «الاستيعاب» (٤/ ١٩٣٥): «يَقَالُ بِفَتْحِ الرَّاءِ وَضَمِّهَا».

(٢) انظر: «التوضيح» (١٩/ ٤٣٧).

قوله: «وَعَلَى خَيْرِ طَائِرٍ» الحظُّ من الخير والشرِّ.

قوله: «فَلَمْ يَرُعْنِي» أي: لم يَفْجَأْنِي ويأتني بَغْتَةً إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ.

قوله: «صُحِّي» فيه جوازُ الرفافِ نهارًا.

قوله: «وَلَعَبُهَا مَعَهَا» المرادُ باللُّعْبِ: البناتُ التي تَلْعَبُ بها الجواري الصغارُ، ومعناه: التنبيهُ على صِغَرِ سنِّها.

قال القاضي: «وفيه جوازُ اتِّخَاذِ اللَّعْبِ، وإباحةُ لَعِبِ الجواري بهنَّ، وقد جاء في الحديثِ الْآخِرِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى ذَلِكَ فَلَمْ يُنْكِرْهُ، قالوا: وَسَبَبُهُ تَدْرِيبُهُنَّ لِتَرْبِيَةِ الْأَوْلَادِ، وإصلاحِ شَأْنِهِنَّ وَبَيوتِهِنَّ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يُنْكِرْهُ»<sup>(١)</sup> انتهى.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَخْصُوصًا مِنْ أَحَادِيثِ النَّهْيِ عَنْ اتِّخَاذِ الصُّورِ؛ لَمَّا ذَكَرَهُ مِنَ الْمَصْلَحَةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْهَا عَنْهُ، وَكَانَ لَعِبُ عَائِشَةَ فِي أَوَّلِ الْهَجْرَةِ قَبْلَ تَحْرِيمِ الصُّورِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(٢)</sup>.

قوله: (١٤٢٣) «وَكَانَتْ عَائِشَةُ تَسْتَحِبُّ أَنْ يُدْخَلَ عَلَى نِسَائِهَا فِي شَوَّالٍ» فِي هَذَا الْحَدِيثِ اسْتِحْبَابُ الدُّخُولِ فِي شَوَّالٍ، وَقَدْ اسْتَحَبَّهُ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ، وَفِيهِ رَدٌّ مَا كَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ عَلَيْهِ، وَمَا يَتَخَيَّلُهُ بَعْضُ الْعَوَامِّ مِنْ كِرَاهَةِ الزَّوْاجِ فِي شَوَّالٍ، وَالدُّخُولِ فِيهِ، وَهَذَا بَاطِلٌ لَا أَصْلَ لَهُ، وَهُوَ مِنْ آثَارِ الْجَاهِلِيَّةِ [١٦٢ / أ] كَانُوا يَتَطَيَّرُونَ بِذَلِكَ<sup>(٣)</sup> لَمَّا فِي اسْمِ شَوَّالٍ مِنَ الْإِشَالَةِ وَالرَّفْعِ<sup>(٤)</sup>.

(١) «إِكْمَالُ الْمُعْلَمِ» (٤/ ٥٧٤-٥٧٥).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ٢٠٨).

(٣) قوله: يتطيرون بذلك. في «م»: ينظرون في ذلك. والمثبت من الأصل، انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ٢٠٩).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ٢٠٩).

(١٤٢٤) قوله: «فَإِنَّ فِي أَعْيُنِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا» كذا الرواية (شيئًا) بالهمز؛ وهو واحدُ الأشياءِ، قيل: المرادُ: صِغَرٌ، وقيل: زُرْقَةٌ، وقيل: عَمَشٌ، وقَدَّمَهُ النُّوويُّ في «تهذيبه»<sup>(١)</sup>، وقيل: ضَعْفٌ في الْأَجْفَانِ، وقيل: بَيَاضٌ في الْأَجْفَانِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «مِنْ عُرْضِ هَذَا الْجَبَلِ» العُرْضُ بضم العين: الجانبُ.

(١٤٢٥) قوله: «فَصَعَدَ النَّظَرَ فِيهَا» أي: رَفَعَ.

قوله: «خَاتَمٌ» كذا هو في النسخ، وفي بعضها: «خَاتَمًا» وهو واضح، والأوَّلُ صحيحٌ أيضًا؛ أي: ولو حَضَرَ خَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ.

قوله: «وَلَوْ خَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ» في هذا الحديث جَوَازُ اتِّخَاذِ خَاتَمِ الْحَدِيدِ، وفيه خِلَافٌ لِلْسَلَفِ حَكَاهُ الْقَاضِي<sup>(٣)</sup>، ولأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ فِي كِرَاهِيَتِهِ وَجْهَانِ: أَصَحُّهُمَا: لَا يُكْرَهُ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ فِي النِّهْيِ عَنْهُ ضَعِيفٌ.

قوله: «مُلْكُتَهَا» كذا في معظم النسخ، وكذا نقله القاضي عن رواية الأكثرين: «مُلْكُتَهَا» بضم الميم، وكسر اللام المشددة، على ما لم يُسَمِّ فَاعِلُهُ، وفي بعض النسخ: «مَلَكْتُكَهَا» بكافين، وكذا رَوَاهُ (خ)<sup>(٤)</sup>، وفي الرواية الأخرى: «رَوَّجْتُكَهَا».

قال القاضي: «قال الدارقطني: مَنْ رَوَى (مُلْكُتَهَا)؛ فَقَدْ وَهَمَ، والصوابُ رواية مَنْ رَوَى (رَوَّجْتُكَهَا)»<sup>(٥)</sup>، [قال: وهو أكثر وأحفظ]<sup>(٦)</sup>.

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» (٣/ ١٧٠).

(٢) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ٢١٠).

(٣) «إكمال المعلم» (٤/ ٥٧٩-٥٨٠).

(٤) «صحيح البخاري» (٥٠٣٠).

(٥) «إكمال المعلم» (٤/ ٥٨٣).

(٦) ليس في «م». ومثبت من الأصل.

قال الشيخ محيي الدين: «قلت: ويَحْتَمِلُ صَحَّةُ اللَّفْظَيْنِ، وَيَكُونُ جَرَى لَفْظُ التَّزْوِيجِ أَوْ لَا فَمَلَكَهَا، ثُمَّ قَالَ: أَذْهَبَ فَقَدْ مُلْكَتْهَا بِالتَّزْوِيجِ السَّابِقِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»<sup>(١)</sup>. [١٦٢/ب]

(١٤٢٦) قوله: «كَانَ صَدَاقُهُ لَأَزْوَاجِهِ ثِنْتِي عَشْرَةَ أُوقِيَّةً» صدَّقَ النَّبِيُّ ﷺ لَأَمِّ حَبِيبَةَ كَانَ أَرْبَعَةَ آلَافِ دِرْهَمٍ أَوْ<sup>(٢)</sup> أَرْبَعِمِائَةَ دِينَارٍ، وَلَكِنْ هَذَا الْقَدَرُ تَبَرَّعَ بِهِ النَّجَاشِيُّ مِنْ مَالِهِ إِكْرَامًا لِلنَّبِيِّ ﷺ لَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذَاهُ وَعَقَدَ بِهِ.

(١٤٢٧) قوله: «رَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَثَرُ صُفْرَةٍ» (أَثَرُ الصُّفْرَةِ) تَعَلَّقَ بِعَبْدِ الرَّحْمَنِ مِنْ طِيبِ الْعُرُوسِ، وَلَمْ يَقْصِدْهُ وَلَا تَعَمَّدَ التَّرْغُفْرَ، لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ النَّهْيُ عَنِ التَّرْغُفْرِ لِلرِّجَالِ، وَكَذَا نَهَى الرِّجَالُ عَنِ الْخُلُوقِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ شَعَارِ النِّسَاءِ، وَقَدْ نَهَى الرِّجَالُ عَنِ التَّشَبُّهِ بِالنِّسَاءِ، فَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ، وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَالْمُحَقِّقُونَ، كَمَا قَالَهُ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ<sup>(٣)</sup>.

وَنَقَلَ الْقَاضِي التَّرْخِصَ فِي ذَلِكَ لِلْعُرُوسِ، قَالَ: «وَقِيلَ: لَعَلَّهُ كَانَ يَسِيرًا فَلَمْ يُنْكِرْهُ، وَقِيلَ: كَانَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ مَنْ تَزَوَّجَ لَيْسَ ثَوْبًا مَصْبُوغًا عَلَامَةً لِسُرُورِهِ وَزَوَاجِهِ»، قَالَ: «وَهَذَا غَيْرُ مَعْرُوفٍ».

قَالَ: «وَقِيلَ: يَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ فِي ثِيَابِهِ دُونَ بَدَنِهِ، وَمَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ جَوَازُ لُبْسِ الثِّيَابِ الْمَزْعُورَةِ، وَحَكَاهُ مَالِكٌ عَنْ عُلَمَاءِ الْمَدِينَةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ عُمَرَ وَغَيْرِهِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِلرَّجُلِ»<sup>(٤)</sup>.

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢١٤/٩).

(٢) في «م»: و. وكتب بالحاشية: لعله أو. والمثبت من الأصل.

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢١٦/٩).

(٤) «إكمال المعلم» (٥٨٥-٥٨٦/٤).



قوله: «عَلَى وَزْنِ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ» قال القاضي: «قال الخطابي: النواة اسمٌ لِقَدْرٍ معروفٍ عندهم، فسَرُّوها بخمسة دراهم من ذهب»، قال القاضي: «وكذا فسَرُّها أكثرُ العلماء، وقال الإمام أحمد: بينَ ثلاثة دراهم، وقيل: المرادُ نواةُ التمر؛ أي: وزنها من ذهب، والصحيحُ الأول، وقال بعضُ المالكية: النواة ربعُ دينارٍ [١٦٣/أ] عند أهل المدينة، وظاهرُ كلام أبي عبيد أنه دفع خمسة دراهم، قال: ولم يَكُنْ هناك ذَهَبٌ، وإنما هي خمسة دراهم تُسمَّى نواةً كما تُسمَّى الأربعون أُوقيةً»<sup>(١)</sup>.

(١٣٦٥) قوله: «وَالْخَمِيسُ» (الخميس): هو الجيش، وُسِّمِيَ الجيشُ خميساً؛ لأنه خمسة أقسام: مُقَدِّمَةٌ، وساقَةٌ، وميمنةٌ، وميسرةٌ، وقَلْبٌ، وقيل: لتخميس الغنائم، وأُبْطِلَ؛ لأن هذا الاسم كان معروفاً في الجاهلية، ولم يَكُنْ لهم تخميسٌ.

قوله: «عَنُوةٌ» أي: قهراً.

قوله: «فَأَخَذَ صَفِيَّةً» (صفية) هذا كان اسمها قبل السبي، وقيل: كان اسمها زينب، فُسِّمَتْ بعد السبي والاصطفاء صفيةً<sup>(٢)</sup>.

قوله: «خُذْ جَارِيَةً مِنَ السَّبْيِ غَيْرَهَا» قال المازري: «يَحْتَمِلُ مَا جَرَى مَعَ دَحِيَّةَ وَجْهَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ رَدُّ الْجَارِيَةِ بِرِضَاهِ وَأَذْنِ لَهُ فِي غَيْرِهَا، والثاني: أَنَّهُ أَذِنَ لَهُ فِي جَارِيَةٍ مِنْ حَشْوِ السَّبْيِ لَا أَفْضَلَهُنَّ، فَلَمَّا رَأَى النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ أَخَذَ أَنْفُسَهُنَّ وَأَجُودَهُنَّ نَسَبًا وَشَرَفًا فِي قَوْمِهَا وَجَمَالًا اسْتَرْجَعَهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْذَنْ فِيهَا وَرَأَى فِي إِبْقَائِهَا لَدَحِيَّةَ مَفْسَدَةً لَتُمِيزَهُ بِمَثَلِهَا عَلَى بَاقِي الْجَيْشِ».

(١) «إكمال المعلم» (٤/ ٥٨٧).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/ ٢٢٠).

ولما فيه من انتهاكها مع مَزَيْتِهَا، وكونها بنت سيدهم، ولما يخاف من استعلائها على دحية؛ بسبب مَزَيْتِهَا، وربما ترتب على ذلك شقاق أو غيره، فكان أخذه إياها قاطعاً لهذه المفسد المتخوفة، ومع هذا فعوض دحية عنها<sup>(١)</sup>.

قوله: «وَبَسَطَ نِطْعًا» في النطع أربع لغات: فتح النون وكسرها [ب/١٦٣] مع فتح الطاء وإسكانها، أفصحهن كسر النون مع فتح الطاء. (١٣٦٥) قوله: «وَمَكَاتِلُهُم» المكاتل: القفأ.

قوله: «وَمُرُورِهِم» المروز: المساحي، وقيل: الجبال الذي يَصْعَدُونَ بها النخل، واحداً مرّاً بفتح الميم وكسرها. قوله: «فَاشْتَرَاهَا» أي: أعطاه بدلها سبعة أنفسٍ تطيباً لقلبه، لا أنه جرى عقد بيع، وعلى هذا تتفق الروايات.

قوله: «فُحِصَتِ الْأَرْضُ أَفَاحِيصَ» (فُحِصَتْ<sup>(٢)</sup>) بضم الفاء، وكسر الحاء المهملة المخففة؛ أي: كشف التراب عن أعلاها، والأفاحيص جمع أفحوص.

قوله: «جَعَلُوا مِنْ ذَلِكَ سَوَادًا» أي: شخصاً، يعني: كوماً شاخصاً مرتفعاً. قوله: «هَشَّنَا إِلَيْهَا» بفتح الهاء، وتشديد الشين المعجمة، ثم نون، وفي بعض النسخ «هَشَّشْنَا» بكسر الشين في الماضي، وفتحها في المضارع، وذكر القاضي الروائين السابقتين، قال: «والرواية الأولى على الإدغام لالتقاء المثلين، وهي لغة من قال: هَزَزْتُ سَيْفِي، وهي لغة بكر بن وائل».

(١) «المعلم» (٢/١٥١-١٥٢).

(٢) كذا في الأصل، «م». وهو وجه جاز في العربية إن أريد به اسم للجمع منه، ويبدو أنها اختياريه، وإن كان حقه «التي».

(٣) في «م»: «فحيصت». والمثبت من الأصل.

قال: «وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ «هَشَنًا» بِكسْرِ الهاءِ، وإِسْكَانِ الشينِ، وهو من هاش يهيشُ بمعنى هَشَّ<sup>(١)</sup>، وأما الروايتان السابقتان فمعناهما نَشِطْنَا، وانبَعَثَتْ نُفُوسُنَا إِلَيْهَا»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «فَخَرَجَ جَوَارِي نِسَائِهِ» أي: صغيراتُ الأَسنانِ من نِسائِهِ.

قوله: «يَشْمَتَنَّ» هو بفتح الياءِ والميمِ. [١٦٤/أ]

(١٤٢٨) قوله: «اذْكُرْهَا عَلَيَّ» أي: اخطبُها لي مِنْ نَفْسِهَا، قال ابنُ القَطَاعِ في «الأفعال»: «وذكرْتُ الشيءَ ذَكْرًا أَعْلَمْتُكَ بِهِ...» إلى أن قال: «والمَرأةَ خَطَبْتُهَا»<sup>(٣)</sup> انتهى.

قال شيخنا متع الله بحياته: «فعلى هذا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هَمْزَةٌ وَصْلٍ؛ لَأَنَّهُ ثَلَاثِيٌّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

قوله: «مَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَنْظُرَ إِلَيْهَا أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ذَكَرَهَا» (أَنْ) بفتحِ الهمزة، وسكونِ النونِ؛ أي: من أَجْلِ ذَلِكَ.

قوله: «رَأَيْتُنَا أَنْ رَسُولَ اللَّهِ» هو بفتحِ الهمزة من (أَنْ).

قوله: «فَإِنَّهُ ذَبَحَ شَاةً» يَحْتَمِلُ أَنْ سَبَبَ ذَلِكَ الشُّكْرُ لِنِعْمَةِ اللَّهِ فِي أَنْ اللَّهُ زَوَّجَهُ إِيَّاهَا بِالْوَحْيِ، لَا بَوْلِيٍّ وَلَا شَهْوَدٍ، بِخِلَافِ غَيْرِهَا، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ الْمَشْهُورُ الصَّحِيحُ صَحَّةُ نِكَاحِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِلَا وَلِيٍّ وَلَا شَهْوَدٍ وَلَا مَهْرٍ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ فِي حَقِّهِ، وَهَذَا الْخِلَافُ فِي غَيْرِ زَيْنَبَ، أَمَّا زَيْنَبُ فَمَنْصُوصٌ عَلَيْهَا.

(١) في «م»: بش. والمثبت من الأصل. انظر «مشارك الأنور» (٢/٢٧٢).

(٢) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/٥٩٦-٥٩٧).

(٣) «الأفعال» لابن القطاع الصقلي (١/٣٨٥-٣٨٦).

قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو مَجْلَزٍ» هو بكسر الميم، وإسكان الجيم، وفتح اللام<sup>(١)</sup>، وبعدها زاي، وحكي فتح الميم، واسمُه لاحقٌ بن حميد، وليس في الكتب الستة من أول اسمه لام ألف إلا هو، وقد روى له الستة أيضًا. قوله: «فَجَعَلْتُهُ فِي تَوْرٍ» التور بالمشناة من فوق المفتوحة، ثم واو ساكنة: إناءٌ نحو القدح.

قوله: «رُهَاءٌ» بضم الزاي، وبالمد؛ أي: نحو ثلاثمائة.

قوله: «يَا أَنَسُ هَاتِ التَّوْرَ» (هات) بكسر التاء للأمر، كما كسرت [١٦٤/ب] الطاء من (أعط)، كذا قاله النووي<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وَزَوَّجْتُهُ مُوَلِّيَةً» كذا هو في جميع النسخ: (وزوجته) بالتاء، وهي لغة قليلة تكررت في الحديث والشعر، والمشهور حذفها. قوله: «قَدْ ثَقَلُوا» هو بضم القاف المخففة.

(١٢٤٩) قوله: «اتَّبُوا الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ» (الدعوة) هنا بفتح الدال؛ وهي دعوة الطعام، ودعوة النسب بكسرها، هذا قول جمهور العرب، وعكسه تيمُّ الرِّبَابِ بكسر الراء، وأما قول قطرب في «مثلته»: أن دعوة الطعام بالضم، فغلطوه فيه<sup>(٣)</sup>.

قوله: «إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُجِبْ» قيل صوابه: (أخوه)؛ فعلى هذه (أحدكم) يَكُونُ منصوبًا.

قوله: «إِذَا دُعِيتُمْ إِلَى كُرَاعٍ فَأَجِيبُوا» المراد بالكُرَاع عند جماهير العلماء: كُرَاعُ الشَّاةِ، وهو فوق الظلف وتحت الساق، وغلطوا من

(١) قوله: اللام. ليس في «م». ومثبت من الأصل.

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/٢٣٢).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم» (٩/٢٣٣).

حملَه على كُرَاعِ الْعَيْمِ<sup>(١)</sup>، وهو موضعٌ بينَ مَكَّةَ والمَدِينَةِ على مراحِلَ من المَدِينَةِ.

(١٤٣١) قوله: «فَلْيُصَلِّ» اختلفوا في معنى (فليصل) فقال الجمهور: معناه: فليدعُ لأهل الطعام بالمغفرة والبركة، وأصل الصلاة الدعاء، وقيل: المراد الصلاة الشرعية ذات الركوع والسجود؛ أي: يشتغل بالصلاة ليحصلَ لهم فضلها<sup>(٢)</sup>.

قال شيخنا متع الله بحياته: «ورأيتُ بخطَّ لا أعرفُ صاحبه في حاشية، ولفظها لأبي الشيخ من حديث ابن مسعود مرفوعاً: «وإن كان صائماً فليدعُ بالبركة»<sup>(٣)</sup> انتهت.

(١٤٣٢) قوله: «بِئْسَ الطَّعَامُ...» إلى آخره. معناه: الإخبار بما يقع بين الناس بعده عليه السلام من مُراعاة الأغنياء في الولائم ونحوها، وتخصيصهم بالدعوة، [١٦٥/أ] وإيثارهم بطيب الطعام، ورفع مجالسهم، وتقديمهم، وغير ذلك، كما هو الغالب في الولائم، والله المستعان.

(١٤٣٢) قوله: «سَمِعْتُ ثَابِتًا» ثابتٌ هو ابنُ عِيَاضٍ الْأَعْرَجُ الْأَحْنَفُ الْقُرَشِيُّ الْعَدَوِيُّ، مولى عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، [وقيل: مولى عمر بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب]<sup>(٤)</sup> وقيل: اسمه ثابت بن الأحنف بن عِيَاضٍ، صدوق، روى له (خ م د س)<sup>(٥)</sup>.

(١) تحرف في «م» إلى: الغنم. والمثبت من الأصل.

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم» (٢٣٦/٩).

(٣) قال محقق «التوضيح» (٥٢٧/٢٤) تعليقاً على هذا الموضع: «ورد في هامش (س): في هامش أصله لأبي الشيخ من حديث ابن مسعود مرفوعاً: «وإن كان صائماً فليدعُ بالبركة».

(٤) ليس في «م». ومثبت من الأصل.

(٥) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٣٦٧/٤).

(١٤٣٣) قوله: «فَبَتَّ طَلَاقي» أي: طَلَّقَنِي ثلاثًا.

قوله: «عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الزَّيْرِ» (الزَّيْرُ) بفتح الزاي، وكسر الموحدة، بلا خلاف، ابن باطا، وقيل: باطيا، وعبد الرحمن صحابي، وأبوه قُتِلَ كافرًا يهوديًا في غزوة بني قريظة، قتله الزَّيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ، وهذا المشهور أن عبد الرحمن بن الزَّيْرِ بن باطا القرظي هو الذي تزوج امرأة رفاعَةَ، والذي ذكره المحققون.

وقال ابن منده وأبو نعيم الأصبهاني في كتابيهما «معرفة الصحابة»: «إنما هو عبد الرحمن بن الزَّيْرِ بن زيد بن أمية بن زيد بن مالك بن عوف بن عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس»، والصواب الأول<sup>(١)</sup>.

قوله: «مِثْلُ هُدْبَةٍ» هُدْبَةُ الثوبِ بضم الهاء، وإسكان الدال: طرفه الذي لم يُنسَج.

قوله: «حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ» العُسَيْلَةُ بضم العين: تصغيرُ عَسَلَةٍ؛ كناية عن الجماع، وفي العسل التذكير والتأنيث، وقيل: أنشأ على إرادة النطفة، وضَعَفَ؛ لأن الإنزال لا يُشترط<sup>(٢)</sup>.

(١٤٣٤) قوله: «لَمْ يَضُرَّهُ» أي: لا يَصْرَعُهُ شيطان، وقيل: لا يَطْعَنُ فيه عند [١٦٥/ب] ولادته، بخلاف غيره، ولم يَحْمِلْهُ أَحَدٌ على العموم في جميع الضرر والوسوسة والإغواء، قاله القاضي<sup>(٣)</sup>.

(١٤٣٥) قوله: «أَنَّ يَهُودَ كَانَتْ...» (يَهُودُ) غيرُ مصروف؛ لأن المراد قبيلة اليهود، فامتنع للتأنيث والعلمية.

(١) «معرفة الصحابة» (٤/١٨٠٤).

(٢) انظر «شرح مسلم» للنووي (١٠/٣).

(٣) «إكمال المعلم» (٤/٦١٠).

قوله: «مُجَبِّةٌ، وَإِنْ شَاءَ غَيْرُ مُجَبِّةٍ» هو بضم الميم، ثم جيم مفتوحة، ثم باءٌ موحدَةٌ مشدّدةٌ مكسورة، ثم ياءٌ مثناةٌ من تحت؛ أي: مكبوبةٌ على وجهها.

قوله: «فِي صِمَامٍ وَاحِدٍ» الصِّمَامُ الثَّقْبُ، والمراد: القُبْلُ.

(٢٥٢٦) قوله: «إِنَّ مِنْ شَرِّ النَّاسِ» المذكورُ هنا (إِنَّ شَرَّ)، وقد ذكر القاضي أن الرواية (أشْر) بالألف، قال: «وأهل النحو يقولون لا يَجُوزُ أَشْرٌ وأخيرٌ، وإنما يُقالُ: هو خيرٌ منه وشرٌّ منه».

قال: «وقد جاءتِ الأحاديثُ<sup>(١)</sup> الصحيحةُ باللغتين جميعاً، وهي حجةٌ في جوازِهما جميعاً، وهما لُغَتَانِ»<sup>(٢)</sup>.

(١٤٣٨) قوله: «غَزْوَةٌ بَلْمُصْطَلِقٍ» أي: بني المصْطَلِقِ؛ وهي غزوةُ المُرَيْسِعِ، قال القاضي: «قال أهل الحديث: هذا أولى من رواية موسى بن عقبة أنه كان في غزوة أوطاسٍ»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «فَسَبَيْنَا كَرَائِمَ الْعَرَبِ» أي: النفيساتِ منهم.

(١٤٣٩) قوله: «وَسَانَيْتُنَا» أي: التي تَسْتَقِي لَنَا، شَبَّهَهَا بِالْبَعِيرِ فِي ذَلِكَ.

قوله: «إِنَّ الْجَارِيَةَ قَدْ حَبَلَتْ...» إلى آخره. فيه دلالةٌ على لحاق النسبِ مع العزلِ؛ لأنَّ الماءَ قد يَسْقِي.

قوله: «حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ حَسَّانَ قَاضِي أَهْلِ مَكَّةَ» قال صاحبُ «المطالع»: «وسعيدُ [١٦٦/أ] بَنُ حَسَّانَ قَاصٌّ أَهْلِ مَكَّةَ، وكذا في نسخة ابن عيسى عن مسلم بخطه، ويُقالُ له: «قَاضِي»، وكذا رَوَاهُ بعضُهم، والأوَّلُ هو المعروفُ والصوابُ»<sup>(٤)</sup>، وكذا ذكر غيرُه أنه قَاصٌّ؛ يعني بالإهمالِ.

(٢) «إكمال المُعَلِّم» (٤/ ٦١٤).

(١) في م: «الحديث». والمثبت من الأصل.

(٤) «مطالع الأنوار» (٥/ ٤٢٥).

(٣) «إكمال المُعَلِّم» (٤/ ٦١٥).

(١٤٤١) قوله: «أَنَّهُ أَتَى بِامْرَأَةٍ مُجَحِّ» أي: حاملٍ مُقَرَّبٍ<sup>(١)</sup>، قاله أبو عبيد<sup>(٢)</sup>، وهي بميمٍ مضمومةٍ، ثم جيمٍ مكسورةٍ، ثم حاءٍ مهملةٍ مشددةٍ. قوله: «عَلَى بَابِ فُسْطَاطٍ» هو نحوُ بَيْتِ الشَّعْرِ. قوله: «أَنْ يُلَمَّ بِهَا» أي: يَطْرُهَا.

قوله: «كَيْفَ يُورَّثُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ؟...» إلى آخره. معناه: أنه قد تَأَخَّرُ ولادتها ستةَ أشهرٍ؛ بحيثُ يَحْتَمِلُ كونُ الولدِ مِنْ هذا السَّابِي، وَيَحْتَمِلُ أنه كان مَمَّنْ قبلَه؛ فعلى تقديرِ كونه مِنْ السَّابِي يَكُونُ وَلَدًا لَهُ، وَيَتَوَارَثَانِ، وعلى تقديرِ كونه مِنْ غيرِ السَّابِي لَا يَتَوَارَثُ هُوَ وَالسَّابِي لِعَدَمِ الْقَرَابَةِ، بل لَهُ اسْتِخْدَامُهُ؛ لِأَنَّهُ مَمْلُوكُهُ.

وتقديرُ الحديثِ أنه قَدْ يَسْتَلْحِقُهُ وَيَجْعَلُهُ ابْنًا لَهُ، وَيُورَّثُهُ مَعَ أنه لَا يَحِلُّ لَهُ تَوْرِيثُهُ؛ لكونه ليس منه، فَلَا يَحِلُّ تَوْرِيثُهُ وَمَزَاحِمَتُهُ لِبَاقِي الْوَرِثَةِ، وَقَدْ يَسْتَخْدِمُهُ<sup>(٣)</sup> اسْتِخْدَامَ الْعَبِيدِ، وَيَجْعَلُهُ عَبْدًا لَهُ يَتَمَلَّكُهُ، مَعَ أنه لَا يَحِلُّ لَهُ ذَلِكَ؛ لكونه منه، إِذَا وَضَعْتَهُ لِمَدَّةٍ مُحْتَمِلَةٍ كونه مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْامْتِنَاعُ مِنْ وَطْئِهَا خَوْفًا مِنْ هَذَا الْمُحْظُورِ، فَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ، وَقَدْ نَظَرَهُ الْقَاضِي بِشَيْءٍ فِيهِ نَظَرٌ<sup>(٤)</sup>. [١٦٦/ب]

(١٤٤٢) قوله: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهَى عَنِ الْغِيلَةِ» (الْغِيلَةُ) بِكسْرِ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ، وَيُقَالُ لَهَا: (الْغَيْلُ) بِالْفَتْحِ مَعَ حَذْفِ الْهَاءِ، وَ(الْغَيْالُ) بِكسْرِ الْغَيْنِ، كَمَا ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ فِيمَا يَأْتِي، وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ:

(١) (حامل مقرب): أي: امرأة حامل قرئت ولادتها، انظر «إكمال المعلم» (٤/٦٢١).

(٢) «غريب الحديث» (٢/٨١).

(٣) في الأصل، و«م»: «استخدمه». والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/١٤).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/١٥).



(الغيلة) بالفتح المرّة الواحدة، وبالكسر الاسم من الغيل، وقيل: إن أريد بها وطء المَرَضِع جازَ الفتح والكسر، وهي وطء المَرَضِع، وقيل: وطء المرأة الحامل<sup>(١)</sup>.

قال العلماء: سببُ هَمَّتِه بالنهي عنه أنه يَخَافُ منه ضررَ الولد الرضيع، قالوا: والأطباء يقولون أن ذلك اللبن داءٌ، والعربُ تَكْرَهُهُ وتَتَّقِيهِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «عَنْ عَائِشَةَ عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهَبٍ أُخْتِ عُكَّاشَةَ» قولُها: «أُخْتِ عُكَّاشَةَ»، وفي الراوية الأولى: «جُدَامَةُ بِنْتُ وَهَبٍ».

قال القاضي: «قال بعضهم: لعله أخى<sup>(٣)</sup> عكاشة على قول من قال إنها جُدَامَةُ بِنْتُ وَهَبٍ بنِ مِحْصَنٍ، وقال آخرون: أختُ رجل آخر يُقَالُ له عكاشة بنُ وَهَبٍ ليس ابنُ مِحْصَنٍ المشهور، وقال الطبري: هي جُدَامَةُ بِنْتُ جَنْدَلٍ هاجرت، قال: والمحدثون قالوا فيها: جُدَامَةُ بِنْتُ وَهَبٍ<sup>(٤)</sup> انتهى».

قال النووي: «والمختار أنها جُدَامَةُ بِنْتُ وَهَبٍ الأسيديَّةُ أُخْتُ عكاشة بنِ مِحْصَنٍ المشهور الأسيدي، وتكونُ أختَه من أمِّه، وفي عكاشة لغتان: تشديدُ الكافِ وتخفيفُها، والأوَّلُ أفصحُ وأشهرُ»<sup>(٥)</sup> انتهى.

(١) هكذا بالأصل: «وطء المرأة وهي حامل»، وما جاء عن ابن السكيت أن الغيل هو أن ترضع المرأة وهي حامل، نقله عنه القاضي عياض في «إكمال المُعْلِم» (٦٢٣/٤)، وكذا نقله عنه النووي في «شرح على مسلم» (١٦/١٠).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/١٠).

(٣) كذا في الأصل، و«م»: أخى عكاشة. وفي «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/١٠): أخت عكاشة. وفي «إكمال المُعْلِم» (٦٢٥/٤): «أخو عكاشة».

(٤) «إكمال المُعْلِم» (٦٢٥/٤).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/١٠).

قال شيخنا متع الله بحياته: «وقد رأيتُ الحافظَ الذهبيَّ<sup>(١)</sup> صرَّحَ بأنها أختُ عكَّاشَةَ لأمِّه».

قوله: «فَإِذَا هُمْ يُغِيلُونَ» مِنْ أَغَالٍ رَبَاعِيٍّ.

قوله: «ذَلِكَ الْوَأْدُ الْخَفِيُّ» (الوَأْدُ) بِالْهَمْزِ: دَفْنُ الْبَنَتِ وَهِيَ حَيَّةٌ<sup>(٢)</sup>، [١٦٧/أ] وَكَانَتِ الْعَرَبُ تَفْعَلُهُ خَشْيَةَ الْإِمْلَاقِ، وَرَبِمَا فَعَلُوهُ خَوْفَ الْعَارِ، وَالْمَوْءُودَةُ الْبَنْتُ الْمَدْفُونَةُ حَيَّةً، يُقَالُ مِنْهُ وَأَدَتِ الْمَرْأَةُ وَلَدَهَا وَأَدَا، قِيلَ: سَمَّيْتُ مَوْءُودَةً لِأَنِّهَا تَثْقُلُ بِالتُّرَابِ.

وقوله: «وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُيِّتَتْ»<sup>(٣)</sup> معناه: أَنْ الْعَزْلَ يُشَبِّهُ<sup>(٤)</sup> الْوَأْدَ الْمَذْكُورَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ.

(١٤٤٣) قوله: «حَدَّثَنِي عِيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ» هَذَا الْقَتَبَانِيُّ، وَقَتَبَانُ قَبِيلَةٌ مِنْ رُعَيْنٍ، وَعِيَّاشُ الْأَوَّلُ: بِالْمِثْلَةِ تَحْتُ، وَالشَّيْنُ الْمَعْجَمَةُ، وَالثَّانِي: بِالْمَوْحَدَةِ وَالْمَهْمَلَةِ.

قوله: «عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ...» إِلَى آخِرِهِ. هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ مُسْنَدِ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، رَوَاهُ عَنْهُ عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ.

قوله: «مَا ضَرَّ<sup>(٥)</sup> ذَلِكَ» (ضَار) كَذَا فِي نَسَخَةٍ، وَالشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ شَرَحَ عَلَيْهِ فَقَالَ: «بِتَخْفِيفِ الرَّاءِ، أَيِ: ضَرَّهُمْ، يُقَالُ: ضَارَهُ يُضِيرُهُ ضِيرًا وَضَرَّهُ<sup>(٦)</sup> يَضُرُّهُ ضُرًّا»<sup>(٧)</sup>.

(١) «الكاشف» للذهبي (٢/ ٥٠٤).

(٢) قوله: البنت وهي حية. في «م»: الميت وهو حي. والمثبت من الأصل.

(٣) سورة التكاوير، الآية (٨).

(٤) قوله: العزل يشبه. في «م»: العرب تشبه. والمثبت من الأصل.

(٥) كذا في «م»، ونسخة مسلم التي عليها حاشية السبط: «ما ضَرَّ ذلك».

(٦) في «م»: وضاره. والمثبت من الأصل.

(٧) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ١٨).

(١٤٤٤) قوله: «أَرَاهُ فُلَانًا» (أراه) بضم الهمزة؛ أي: أظنه.

قوله: «لَوْ كَانَ فُلَانٌ حَيًّا لِعَمَّهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ»، وفي الحديث الآخر: «أَنَّ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ جَاءَ يَسْتَأْذِنُ».

اختلف العلماء في عمِّ عائشة المذكور؛ فقال القابسي: «هما عمَّان لعائشة من الرِّضَاعَةِ؛ أحدهما: أخو أبيها أبي بكرٍ من الرِّضَاعَةِ، ارتضع هو وأبو بكرٍ من امرأةٍ واحدةٍ، والثاني: أخو أبيها من الرِّضَاعَةِ الذي هو أبو القعيسٍ أبوها من الرِّضَاعَةِ، وأخوه أفلحٌ عمُّها».

وقيل: هو عمُّ واحدٌ، وهذا غلطٌ، فإن عمَّها في الحديث الأولِ ميّتٌ، وفي الثاني حيٌّ جاء يَسْتَأْذِنُ، فالصوابُ ما قاله [١٦٧/ ب] القابسي.

وذكر القاضي القولين، ورجَّح قولَ القابسي؛ فقال: «إنَّه أشبهٌ؛ لأنه لو كان واحدًا فهِمَّتْ حُكْمُهُ مِنَ الْمَرَّةِ الْأُولَى؛ وَلَمْ تَحْتَجِبْ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ».

فإن قيل: فإذا كانا عمَّين فكيف سألَتْ عن الميّتِ، وأعلَمَهَا النَّبِيُّ ﷺ أنه عمٌّ لها يَدْخُلُ عَلَيْهَا، واحتجبت عن عمِّها الآخرِ أخي أبي القعيسِ حتَّى أعلَمَهَا النَّبِيُّ ﷺ بأنه عمُّها يَلْجُ عَلَيْهَا، فهلَا اكْتَفَتْ بِأَحَدِ السَّوَالَيْنِ؟ فالجوابُ: أنه يَحْتَمِلُ أَنْ أَحَدَهُمَا كَانَ عَمًّا مِنْ أَحَدِ الْأَبْوَيْنِ وَالْآخَرَ مِبْهَمًا، أَوْ عَمًّا أَعْلَى وَالْآخَرَ أَدْنَى، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْاِخْتِلَافِ، أَوْ تَكُونُ<sup>(١)</sup> الْإِبَاحَةُ مُخْتَصَّةً بِصَاحِبِ الْوَصْفِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ أَوَّلًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «ابن البريد» البريدُ بفتح الموحدة، وكسر الراءِ، ثم مثناة تحت ساكنة، ثم دالٍ مهملة.

(١) قوله: أو تكون. في «م»: وتكون. والمثبت من الأصل.

(٢) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/ ٢٠-٢١).

(١٤٤٥) قوله: «أَفْلَحَ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ جَاءَ يَسْتَأْذِنُ»، وفي رواية: «أَفْلَحَ بَنَ أَبِي الْقُعَيْسِ»، وفي رواية: «اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ أَبُو الْجَعْدِ، فَرَدَّدْتُهُ، فَقَالَ لِي هِشَامٌ: إِنَّمَا هُوَ أَبُو الْقُعَيْسِ»، وفي رواية: «أَفْلَحَ بَنُ قُعَيْسٍ».

قال الحفظ: الصوابُ الروايةُ الأولى، وهي التي ذكرها مسلمٌ في أحاديثِ الباب، وهي المعروفةُ في كُتُبِ الحديثِ وغيرها: أن عمَّها من الرِّضَاعَةِ هو أَفْلَحُ أخو أبي القُعَيْسِ، وكنيةُ أَفْلَحَ: أبو الجعدِ، والقُعَيْسُ بضمِّ القافِ، وفتحِ العينِ المهملة<sup>(١)</sup>.

(١٤٤٦) قوله: «مَا لَكَ تَنَوَّقُ فِي قُرَيْشٍ» (تنوق) أي: تتابعُ في الاختيارِ، وأصله من هذا من النيقة، وهي الخيارُ، وقد رَوَى هذه اللفظةُ أكثرهم، وعند العُدْرِيِّ وابنِ الحَدَّاءِ: «تَنَوَّقُ»<sup>(٢)</sup> من التوقِ؛ أي: تَمِيلُ وتَشْتَهِي. معنى «المطالع»<sup>(٣)</sup>، واللفظُ الأوَّلُ: بفتحِ المثناةِ فوقَ، ثم نونٍ مفتوحةٍ أيضًا، ثم واوٍ مفتوحةٍ مشدَّدةٍ، ثم قافٍ.

قوله: «بِنتُ حَمْزَةَ» يَحْتَمِلُ أن تكونَ أُمَامَةً، ويُقَالُ: أُمَةُ اللَّهِ، أو أُمُّ الفضلِ، [١٦٨/أ] أو سلمى، أو عَمَّارَةٌ، والأصحُّ: أن عَمَّارَةَ ابنٌ، أو فاطمةٌ، وقيل: إن فاطمةَ دَرَجَتٌ صَغِيرَةٌ.

قال شيخنا متع الله بحياته: «وقد أخذتُ هذا الخلافَ»<sup>(٤)</sup> من المخاصمِ فيها في الحضائنة، والله أعلم، فنقلته إلى هذه لأني لا أعرفُ

(١) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢١/١٠).

(٢) هكذا جاءت مضبوطة في الأصل، و«م» بالتشديد وفتح التاءين، ونص النووي في شرحه وكذا السيوطي، على أنه بتاءين وبضم التاء الثانية منهما «تَنَوَّقُ»، انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢٣/١٠)، و«شرح السيوطي على مسلم» (٥٦/٤).

(٣) «مطالع الأنوار» (٣١٤/١).

(٤) قوله: الخلاف. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

له غيرهنَّ، ثم إنِّي رأيتُ ابنَ الجوزيَّ قال في «تلقيح فهوم الأثر»<sup>(١)</sup>:  
«أُمامَةُ بنتُ حمزة، قال: ويُقالُ: اسمُها عُمارة»<sup>(٢)</sup>، انتهى ما قاله  
ابنُ الجوزيِّ، وقد تقدَّم ما في عُمارة.

قوله: «أريد» هو بضمِّ الهمزة، وكسرِ الراء، ومعناه: قيل له يَتَزَوَّجُهَا.

قوله: (١٤٤٧) «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ مِهْرَانَ الْقُطَيْبِيُّ» بطنٌ  
من زبيدٍ، وزبيدٌ من مدحجٍ، وهو بضمِّ القاف، وفتحِ الطاءِ المهملةِ.  
قوله: «وَفِي رِوَايَةٍ بِشْرِ بْنِ عُمَرَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ» يعني في  
روايةٍ بشرٍ أن قتادة قال: «سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ»، وهذا مما يُحْتَاجُ  
إلى بيانه؛ لأن قتادة مدلسٌ؛ لا يُحْتَجُّ بعننته، حتَّى يثبتَ سماعه لذلك  
الحديث، فنبه (م) على ثبوته.

قوله: (١٤٤٨) «أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ ..» إلى آخره.  
بكيرٌ هو ابنُ عبدِ الله بنِ الأشجِّ، وعبدُ الله بنُ مسلمٍ الزُّهريُّ المشهورُ  
أخو الزهريِّ ومحمدُ بنُ مسلمٍ الزهريُّ، وَحَمِيدٌ تابعيُّون أربعةٌ،  
بعضُهم عن بعض.

قوله: (١٤٤٩) «هَلْ لَكَ فِي أُخْتِي» أَخْتُهُ اسمُهَا عَزَّةٌ بفتحِ العينِ،  
وقد سمَّاها في الروايةِ الأخرى.

قوله: «لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيةٍ» (مُخْلِية) بضمِّ الميم، وإسكانِ الخاءِ  
المعجمةِ؛ أي: [١٦٨/ب] لَسْتُ أَخْلَى لَكَ بِغَيْرِ ضَرَّةٍ، كذا قاله الشيخُ  
محيي الدين في «شرحه»<sup>(٣)</sup>.

(١) كذا في الأصل، و«م»، وهو كتاب: «تلقيح فهوم أهل الأثر».

(٢) «تلقيح فهوم أهل الأثر» (ص ٢٨).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/٢٥).

قوله: «أَنَّكَ تَخْطُبُ ذَرَّةً بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ» (ذَرَّةٌ) بضم الدال المهملة وتشديد الراء، بلا خلاف، وصحَّف بعضهم فقال: ذَرَّةٌ.

قوله عليه السلام: «لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ...» إلى آخره. معناه: أنها حرامٌ عليَّ بشيئين: كونها ربيبةً، وكونها بنتَ أخٍ، فلو فُقِدَ أحدُ الشيئين حُرِّمَتْ بِالْآخَرِ.

(١٤٥١) قوله: «الْحُدْثَى» بضم الحاء المهملة وإسكان الدال؛ أي: الجديدة.

قوله: «لَا تُحَرِّمُ الْإِمْلَاجَةَ» (الإملاجة) بكسر الهمزة وبالجم المخفضة: هي المصَّة، يُقال: ملَجَ الصبي وأملجته أمه.

(١٤٥٢) قوله: «يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ» (يقرأ) بضم الياء، ومعنى هذا الكلام أن النسخَ بخمسِ رضعاتٍ تأخر إنزاله جدًّا، حتَّى إنه ﷺ توفِّي وبعضُ الناسِ يقرأُ خمسَ رضعاتٍ، ويجعلها قرآنًا متلوًّا؛ لكونه لم يبلغه النسخُ لقربِ عهدِهِم، فلمَّا بلغهم بعد ذلك رجعوا عن ذلك، وأجمعوا على أنه لا يُتلى.

(١٤٥٣) قوله: «قَالَتْ: وَكَيْفَ<sup>(١)</sup> أَرْضِعُهُ وَهُوَ رَجُلٌ كَبِيرٌ» اختلف العلماءُ في رَضَاعَةِ الْكَبِيرِ:

فَقَالَتْ عَائِشَةُ وَدَاوُدُ: تَثْبُتُ حُرْمَةُ الرِّضَاعِ بِرِضَاعِ الْبَالِغِ، كَمَا تَثْبُتُ بِرِضَاعِ الطِّفْلِ لِهَذَا الْحَدِيثِ.

وَقَالَ سَائِرُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَعُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ إِلَى الْآنِ: لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِارِضَاعِ مَنْ لَهُ دُونَ<sup>(٢)</sup> سِتِّينَ، إِلَّا أَبَا حَنِيفَةَ فَقَالَ: سِتِّينَ وَنِصْفٍ، وَقَالَ زُفَرٌ: ثَلَاثُ سِنِينَ، وَعَنْ مَالِكٍ رَوَايَةُ سِتِّينَ وَأَيَّامٍ. [١٦٩/أ]

(١) في «م»: قال كيف. والمثبت من «صحيح مسلم» (١٤٥٣).

(٢) قوله: دون. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

احتجَّ الجمهورُ بقوله تعالى: ﴿وَالْوَلَدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَدَهُنَّ﴾ إلى ﴿الرَّضَاعَةُ﴾<sup>(١)</sup>، وبالحديث الذي ذكره (م): «إِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ»<sup>(٢)</sup> وبغيره، وحملوا حديثَ سهولةٍ على الخصوصيةِ بها وبسالم، وكذا رَوَى (م) عن أمِّ سلمةَ وسائرِ أزواجِ رسولِ الله ﷺ أَنَّهُنَّ خَالَفنَ عَائِشَةَ في هذا<sup>(٣)</sup>.

قال السَّهْلِيُّ في «رَوْضِهِ» في هجرةِ عمرَ وعبَّاسٍ: «فإن قيل: كيف جاز له أن ينظرَ إلى ثديها؟ فقد رَوِيَ في ذلك أنها جعلتْ له في مُسْعَطٍ<sup>(٤)</sup> وشربَ اللَّبَنَ. ذكرَ ذلك محمدُ بنُ حبيبٍ. انتهى»<sup>(٥)</sup>.

قوله: «رَهْبَتُهُ»: قال في «المطالع»: «(رَهْبَتُهُ) كذا لأبي عليٍّ، ولأبي بحرٍ (رَهْبَتُهُ) مصدرًا؛ أي: من أجلِ رهْبَتِهِ»، ورواه بعضهم: (وهْبَتُهُ) من الهَيْبَةِ»<sup>(٦)</sup>.

قوله: «إِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْكَ<sup>(٧)</sup> الْغُلَامُ الْأَيْفَعُ» (الأيفع) بالمشاة من تحت وبالفاء: الذي قارب البلوغ ولم يُبْلَغْ.

(١٤٥٦) قوله: «عَنْ صَالِحِ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ أَبِي عُلْقَمَةَ الْهَاشِمِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ» قال ابنُ حزمٍ أبو محمدٍ في «مُحَلَّلَاهُ» في نكاحِ المشركاتِ حينَ ذَكَرَ هذا الحديثَ من عندِ مسلمٍ: «فَصَحَّ أَنَّ أَبَا الْخَلِيلِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي عُلْقَمَةَ»<sup>(٨)</sup>.

(١) سورة البقرة، الآية (٢٣٣).

(٢) «صحيح مسلم» (١٤٥٥).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠ / ٣٠-٣١).

(٤) المُسْعَطُ: الإناء يجعل فيه السعوط. «لسان العرب» (سعط).

(٥) «الروض الأنف» (١٩٧ / ٤).

(٦) «مطالع الأنوار» (١٩٢ / ٣).

(٧) في الأصل: «عليه»، انظر «صحيح مسلم» (١٦٩ / ٤).

(٨) «المحلى بالآثار لابن حزم» (١٦ / ٩).

كذا قال، ولعله لم يَسْمَعْ من أبي سعيد؛ لأن المِرِّيَّ قال: «إنه عن أبي سعيد مرسل»<sup>(١)</sup>، وسيأتي ذلك.

قوله: «وَالْمُحْصَنَاتُ» أي: المزوجات.

قوله: «إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» أي: بالسبابة.

قوله: «إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ» أي: استبرأوهن، وهي بوضع الحمل من الحامل، وبحيضة من الحائِل، كما جاءت به الأحاديثُ الصحيحة، واعلم أن مذهبَ الشافعيِّ ومَن قال بقوله من العلماء أن المسيبة من عبدة الأوثان وغيرهم من الكفار الذي<sup>(٢)</sup> لا كتابَ لهم لا يحِلُّ وطؤها بملك اليمين حتى تُسَلِّمَ، فما دامت على دينها فهي مُحَرَّمَةٌ؛ وهؤلاء المشركاتُ كُنَّ من مُشْرِكِي العربِ عبدة الأوثان؛ فَيَتَأَوَّلُ هذا الحديثُ وشبهه على أنهم أسلمن.

قال الشيخُ محيي الدين: «وهذا التأويلُ لا بدَّ منه، والله أعلم»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ» كذا في الأصول (أبو الخليل عن أبي سعيد) هنا وهو مرسل كما قاله المِرِّيُّ في «تهذيبه»<sup>(٤)</sup> وقد تعرَّض أبو عليٍّ لهذا، وذكر أن في نسخة ابنِ الحذاء عن أبي علقمة، قال أبو عليٍّ: ولا أدري ما صوابه<sup>(٥)</sup>، قال القاضي: «قال غيرُ الغسانيِّ إثباتُ أبي علقمة هو الصواب»<sup>(٦)</sup>.

(١) «تهذيب الكمال» (٩٠/١٣).

(٢) هكذا في الأصل، و«م». وقد سبق الكلام على مثلها، وأنها جائزة على وجه، بأنه أراد الجمع منه، وهذا تأكد لدي أنه اختياره، وإن كان حقه (الذين).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/٣٥-٣٦).

(٤) «تهذيب الكمال» (٩٠/١٣).

(٥) «تقييد المهمَل» (٣/٨٥٤).

(٦) «إكمال المُعَلِّم» (٤/٦٤٧).



قال النووي: «قلتُ وَيَحْتَمِلُ أَنْ إِثْبَاتَهُ وَحَذْفُهُ كِلَاهُمَا صَوَابٌ، وَيَكُونُ أَبُو الْخَلِيلِ سَمِعَ بِالْوَجْهِينِ فَرَوَاهُ تَارَةً كَذَا، وَتَارَةً كَذَا»<sup>(١)</sup>. وهذا الموعود<sup>(٢)</sup> بذكره.

(١٤٥٧) قوله: «فِي غُلَامٍ» هو عبدُ الرحمن بنُ زمعة صحابيٌّ رضي الله عنه.

قوله: «وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ» (العاهرُ) الزَّانِي، ومعنى (له الْحَجَرُ): أي: الخيبةُ، ولا حَقَّ له في الولدِ، وقيل: بالحجرِ الرِّجْمُ، وهو ضعيفٌ؛ لأنه ليس كلُّ زانٍ يُرْجَمُ.

(١٤٥٩) قوله: «تَبْرُقُ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ» (تَبْرُقُ) أي: تُضِيءُ، والأساريرُ: الخُطُوطُ التي في الجبهة، واحداً سِرٌّ وسُرُرٌ، وجمعه أسرارٌ، وجمعُ الجمعِ أساريِرٌ، قاله في «المطالع»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «أَنَّ مُجَزَّزًا نَظَرَ أَنْفًا»<sup>(٤)</sup> إِلَى زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَأُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، فَقَالَ: إِنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْأَقْدَامِ لَمِنْ بَعْضٍ

قال النووي: «قال القاضي: قال المازريُّ: كانتِ الجاهليَّةُ تَقْدَحُ فِي نَسَبِ أُسَامَةَ [١٧٠/أ] بكونه أسودَ شديد السوادِ، وكان زيدٌ أبيضٌ، كذا قال (د) عن أحمد بن صالح، فلما قُضِيَ هذا القائفُ بِالْحَاقِ نَسَبُهُ مَعَ اخْتِلَافِ اللَّوْنِ، وَكَانَتِ الْجَاهِلِيَّةُ تَعْتَمِدُ قَوْلَ الْقَائِفِ؛ فَرِحَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليه وآله وسلم لكونه زاجراً لهم عن الطَّعْنِ فِي النَّسَبِ.

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/٣٤-٣٥).

(٢) أي: الذي قال عنه قبل قليل يأتي ذكره.

(٣) «مطالع الأنوار» (٥/٤٧٧).

(٤) كتب بحاشية «م»: حاشية: أنفًا أي: قريباً.

قال القاضي: «قال غيرُ أحمدَ بنِ صالح: كان زيدُ أزهَرَ اللَّوْنِ، وأمُّ أسامةَ هي أمُّ أيمنَ، واسمُها بركةٌ، وكانت حبشيَّةً سوداءَ، قال القاضي: هي بركةُ بنتُ مِحْصَنِ بنِ ثعلبةَ بنِ عمرو بنِ حصينِ بنِ مالكِ بنِ سلمةِ بنِ عمرو بنِ النعمانِ، واللهُ أعلمُ»<sup>(١)</sup>.

(١٤٦٠) قوله: «عَنْ أَبِي بَكْرٍ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ» هذا مرسلٌ، أبو بكرٍ بنِ عبدِ الرحمنِ تابعيٌّ، وقد ذكره قبله مسندًا، ويأتي في آخرِ طُرُقِهِ كذلك، وقد انفرد به (م) دونَ (خ)، وقد أخرجه (د س ق) مسندًا، وإنما أراد مسلمٌ بذكره لِيُبَيِّنَ الاختلافَ الواقعَ في إسناده من رُواتِهِ، ويَخْرِجُ من عَهْدِهِ.

وقد أوردَه (خ) في «تاريخه» من حديثِ الثوريِّ، كما أوردَه (م)، ثم قال عَقِبَهُ: «قَالَ: أَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي مَالِكٌ»، وذكرَ الإسنادَ الذي قدَّمناه عنه مرسلًا، ثم قال: «الصحيحُ هذا»<sup>(٢)</sup>.

قال الرَّشِيدُ: «وقد حكى بعضُ العلماءِ عن الدَّارَقُطَنِيِّ أَنَّهُ حَكَّمَ بِصَحَّةِ حَدِيثِ الثوريِّ الذي أسنَدَه، ولو لم يَكُنْ كذلك لما أخرجه مسلمٌ، والله عزَّ وجلَّ أعلمُ بالصوابِ»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «عَنْ أَبِي بَكْرٍ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ» هذا مرسلٌ، أبو بكرٍ تابعيٌّ [١٧٠/ب] وقد ذكره قبلَ الذي قبله مسندًا.

(١) «إكمال المُعَلِّم» (٦٥٦/٤)، و«شرح صحيح مسلم» (٤١/١٠).

(٢) «التاريخ الكبير» (٤٧/١).

(٣) «غرر الفوائد المجموعة» (ص ٢٩٤).

(١٤٦١) قوله: «السُّنَّةُ كَذَلِكَ» هو كقولهِ فيما يأتي «مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يُقِيمَ»، وهو مرفوعٌ على الصحيح<sup>(١)</sup>، هذا مذهبُ الشافعيِّ، والمُحَدِّثِينَ، وجماهيرِ السلفِ والخلفِ، وجعلهُ بعضهم موقوفًا، وليس بشيءٍ. ولما كان الصحيحُ أَنه مرفوعٌ؛ قال خالدٌ: «وَلَوْ قُلْتُ رَفَعَهُ لَصَدَّقْتُ»، وفي الروايةِ الأخرى: «وَلَوْ شِئْتُ...» إلى آخره، يعني أَن قوله من السُّنَّةِ صريحٌ في رفعه؛ فلو شِئْتُ أَن أقولَها بناءً على الرواية بالمعنى لقلتُها<sup>(٢)</sup>.

(١٤٦٢) قوله: «تِسْعُ نِسْوَةٍ» هن اللَّاتِي تُوفِّي عَنْهُنَّ ﷺ وهن: عائِشةُ، وحَفْصَةُ، وسَوْدَةُ، وزَيْنَبُ، وأُمُّ سَلَمَةَ، وأُمُّ حَبِيبَةَ، ومِمْوَنَةُ، وجُوَيْرِيَّةُ، وصفِيَّةُ.

قوله: «فَمَدَّ يَدُهُ إِلَيْهَا، فَقَالَتْ: هَذِهِ زَيْنَبُ» أما مدُّ رسولِ الله ﷺ إلى زينبَ، وقولُ عائِشةَ: «هَذِهِ زَيْنَبُ» فقليل: إنه لم يَكُنْ عَمْدًا، بل ظَنُّها عائِشةُ صاحبةَ النُوبَةِ؛ لأنَّه كان في الليل، وليس في البيوتِ مصابيحُ، وقيل: كان يَفْعَلُ مِثْلَ هذا بِرِضَاهُنَّ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «حَتَّى اسْتَحْتَبَا» كَأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ حَثَّتْ في وجهِ الأخرى التُّرَابَ، هذه روايةُ السَّمَرَقَنْدِيِّ، ولسائرِهِم: «حَتَّى اسْتَحَبَّتَا» من السَّخْبِ؛ وهو ارتفاعُ الأصواتِ واختلاطُ الكلامِ، بالسَّيْنِ والصادِ.

وَيُصَحِّحُهُ قولُ أَبِي بَكْرٍ: «اِحْثُ فِي أَفْوَاهِهِنَّ التُّرَابَ» أنكرَ عليهما رفعَ الصوتِ وكثرةَ الكلامِ، ونقلَ الشيخُ محيي الدينِ في «شرحهِ» زيادةً

(١) قوله: الصحيح. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤٦/١٠).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤٧/١٠).

على ذلك: «اسْتَحْبَبْنَا» بشاءٍ مَثَلثةٍ؛ وهو الكلامُ الرديءُ، و«اسْتَحْيَا» من الاستحياء<sup>(١)</sup>. [١٧١/أ]

(١٤٦٣) قوله: «فِي مِسْلَاخِهَا» المِسْلَاخُ بكسرِ الميمِ وبالحاءِ المعجمة: هو الجلدُ؛ ومعناه: أن أكونَ أنا هي.

قوله: «مِنْ امْرَأَةٍ فِيهَا حِدَّةٌ» (من) للبيان، والحِدَّةُ بكسرِ الحاءِ: وهي قوَّةُ النفسِ وجودةُ القريحة، ولم تُردَّ عائشةُ عَيَبَ سودةَ بذلك، بل وصفتها.

قوله: «لِعَائِشَةَ يَوْمَيْنِ» يعني يَوْمَهَا وَيَوْمَ سَوْدَةَ، ومعناه: أنه كان يكون<sup>(٢)</sup> عندَ عائشةَ في يَوْمِهَا، وَيَكُونُ أَيضًا عِنْدَهَا فِي يَوْمِ سَوْدَةَ، لا أنه يُوالِي اليومين، والأصحُّ عندَ الشافعيةِ أنه لا يَجُوزُ الموالاةُ<sup>(٣)</sup> للموهوبِ إلَّا بِرِضَى الباقياتِ، وجَوَّزَه بعضُ أصحابِ الشافعيِّ.

قوله: «وَكَانَتْ أَوَّلَ امْرَأَةٍ تَزَوَّجَهَا بَعْدِي» كذا ذكره (م) مِنْ روايةِ يُونُسَ عن شريكٍ أنه عليه السلامُ تَزَوَّجَ عائشةَ قَبْلَ سَوْدَةَ، وكذا ذكره يُونُسُ أَيضًا عن الزُّهريِّ، وعن عبدِ اللهِ محمد بنِ عَقِيلٍ، وَرَوَى عَقِيلُ بنُ خَالِدٍ عن الزُّهريِّ أنه تَزَوَّجَ سَوْدَةَ قَبْلَ عائشةَ، قالَ ابنُ عبدِ البرِّ: «هذا قولُ قتادةَ وأبي عُبَيْدَةَ»<sup>(٤)</sup>.

قال النَّوويُّ: «قُلْتُ: قاله أيضًا محمدُ بنُ إِسْحَاقَ، ومحمدُ بنُ سَعْدٍ كاتبُ الواقديِّ، وابنُ قَتَيْبَةَ، وآخرونَ»<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «مطالع الأنوار» (٢/٢٣٢).

(٢) قوله: يكون. ليس في «م». ومثبت من الأصل.

(٣) في «م»: الموالاة. والمثبت من الأصل.

(٤) «الاستيعاب» (٤/١٨٦٧).

(٥) «شرح صحيح مسلم» (١٠/٤٩).

قوله: «بِسَرَفٍ» مكانٌ بقربِ مَكَّةَ، بينها وبين مَكَّةَ سِتَّةُ أميالٍ<sup>(١)</sup>،  
وقيل: ٧، وقيل: ٩، وقيل: ١٣<sup>(٢)</sup>.

(١٤٦٥) قوله: «قَالَ عَطَاءٌ: الَّتِي لَا يَقْسِمُ لَهَا صَفِيَّةٌ» قال النَّوَوِيُّ  
عن العلماء: قولُ [١٧١/ب] عطاءٍ: «الَّتِي كَانَ لَا يَقْسِمُ لَهَا صَفِيَّةٌ»  
وهم من ابنِ جُرَيْجٍ الرَّاوي عنه، وإنما الصوابُ سودةٌ كما سبق<sup>(٣)</sup>.  
قال شيخنا متع الله بحياته: «ورأيتُ في كتابِ لابنِ قَيِّمٍ الجوزيَّةِ ما  
لفظه: ووقع في «صحيحِ مسلمٍ» من قولِ عطاءٍ أن التي لم يَكُنْ يَقْسِمُ  
لها هي صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ، وهو غَلَطٌ من عطاءٍ رَحِمَهُ اللهُ وإنما هي سودةٌ،  
فإنما لما كَبُرَتْ وَهَبَتْ يومَها لعائشةَ، وكان رسولُ اللهِ ﷺ يَقْسِمُ لعائشةَ  
يومَها ويومَ سودةَ».

وسببُ هذا الوهمِ والله أعلمُ أن رسولَ اللهِ ﷺ كان قد وجد على  
صَفِيَّةٍ في شيءٍ، فقالت لعائشة: هل لك أن تُرَضِّي رسولَ اللهِ ﷺ عني،  
وأهبُ لك يومِي، فقالت: نَعَمْ؛ فقعدت عائشةُ إلى جنبِ النبي ﷺ  
في يومِ صَفِيَّةٍ؛ فقال: «إِلَيْكَ عَنِّي يَا عَائِشَةُ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ يَوْمُكَ»، فقالت:  
«ذَلِكَ فَضْلُ اللهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ»، وأخبرته بالخبرِ فَرْضِي عنها، وإنما  
كانت قد وَهَبَتْ لها ذلك اليومَ وتلكَ النوبةَ الخاصَّةَ؛ وَيَتَعَيَّنُ ذلك،  
وإلا كان يَكُونُ الْقَسَمُ لسبعِ مِنْهُنَّ، وهو خلافُ الحديثِ الصحيحِ  
الذي لا ريبَ فيه: أن الْقَسَمَ كان لثمانٍ، والله أعلمُ<sup>(٤)</sup> انتهى.

(١) زاد بعده في «م»: وقيل ٦. والمثبت من الأصل.

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤٦/٨).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٥١/١٠).

(٤) «زاد المعاد» (١٤٧/١ - ١٤٨).

قوله: «كَانَتْ آخِرُهُنَّ مَوْتًا؛ مَاتَتْ بِالْمَدِينَةِ» يَحْتَمِلُ أَنْ قَوْلَهُ: «مَاتَتْ بِالْمَدِينَةِ» يَعْنِي صَفِيَّةَ، وَلَفْظُهُ فِيهِ صَحِيحٌ يَحْتَمِلُهُ، أَوْ ظَاهِرٌ فِيهِ، وَلَا وَهْمٌ حِينَئِذٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قال الحافظ الدِّمِيَّاطِيُّ: «هذه الزيادة فيها خللٌ، إن عَنَى بقوله: «آخِرُهُنَّ مَوْتًا» ميمونةً، وهو الظاهرُ، فإنها لم تَمُتْ بالمدينة، وإنما ماتت [١٧٢/أ] بِسَرَفٍ، على أميالٍ من مكَّةَ وإن عَنَى به <sup>(١)</sup> صَفِيَّةٌ؛ لم تكن صَفِيَّةُ آخِرُهُنَّ مَوْتًا، مَاتَتْ صَفِيَّةُ سَنَةَ ٥٠، وماتت ميمونة بعد ٥٠، وقيل بعد ٦٠» انتهى.

قال الذهبيُّ في ترجمة أم سلمة: «هي آخرُ أمَّهاتِ المؤمنين وفاءً، إلا ما تقدَّم من قولِ الواقديِّ»، فذكره وأبطله <sup>(٢)</sup>.

(٧١٥) قوله: «وَلَعَابِهَا» (لِعَاب) بالكسرِ، وَرَوَاهُ أَبُو الْهَيْثَمِ بِالضَّمِّ، وَرَجَّحَ فِي «المطالع» <sup>(٣)</sup> الثاني هَذَا فِي (خ)، وَأَمَّا فِي (م)، فَقَالَ الْقَاضِي: «إِنهَا، أَعْنَى الرِّوَايَةَ، بِالْكَسْرِ لَا غَيْرَ، وَهُوَ مِنَ الْمُلَاعَبَةِ مُصْدَرٌ لَاعَبَ مُلَاعَبَةً» <sup>(٤)</sup>.  
قوله: «تُمَشِّطُهُنَّ» هو بفتحِ المَثَنَاءِ فَوْقَ، وَضَمُّ الشَّيْنِ.

قوله: «وَتَسْتَحِدُّ الْمُغْيِبَةَ» (المغيبة) بضمِّ الميمِ، وَكسرِ الغينِ المعجمة، وَإِسْكَانِ الياءِ: وَهِيَ الَّتِي غَابَ زَوْجُهَا، فَإِنْ حَضَرَ زَوْجُهَا فَهِيَ مُشْهَدٌ بِغَيْرِ هَاءٍ.

(١) قوله: به. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٢) انظر: «العبر في خبر من غير للذهبي» (٤٨/١)، و«سير أعلام النبلاء للذهبي» (٢/٢١٠).

(٣) «مطالع الأنوار» (٣/٤٤٠).

(٤) لم ينف القاضي كونها بغير الكسر، فعبارته في «إكمال المُعَلِّم» (٤/٦٧٤): وَرَوَايَتُنَا فِي كِتَابِ مُسْلِمَ: «لَعَابَهَا» بِكسر اللام، وَهُوَ مُصْدَرٌ لَاعَبَ، مِنَ الْمُلَاعَبَةِ، وَانظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/٥٢).

قوله: «الْكَيْسُ الْكَيْسُ» (الكيس) الجماع، والكيسُ العقل، والمرادُ حُثُّه على ابتغاء الولد.

قوله: «بِمُخْجَنِهِ» المحجنُ: بكسر الميم عَصَى فيها تعقُفٌ يَلْتَقِطُ بها الراكبُ ما سقط منه.

قوله: «وَأَنَا عَلَى نَاضِحٍ» الناضحُ: البعيرُ الذي يُسْتَسْقَى عليه الماء.

(١٤٦٨) قوله: «وَبِهَا عَوْجٌ» العَوْجُ ضَبَطَهُ هُنَا بَعْضُهُمْ بِفَتْحِ الْعَيْنِ، وَبَعْضُهُمْ بِكَسْرِهَا.

قال النَّوَوِيُّ: «وَلَعَلَّ الْفَتْحَ أَكْثَرُ»، قال: «وَضَبَطَهُ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ عَسَاكِرٍ وَآخَرُونَ بِالْكَسْرِ، وَهُوَ الْأَرْجَحُ عَلَى مَا سَنَقُلُهُ عَنْ أَهْلِ اللُّغَةِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ». [١٧٢/ب]

قال أهلُ اللُّغَةِ: الْعَوْجُ<sup>(١)</sup> فِي كُلِّ شَيْءٍ مُتَّصِبٍ كَالْحَائِطِ وَالْعُودِ وَشَبِهِهِ، وَبِالْكَسْرِ فِي كُلِّ مَا كَانَ فِي<sup>(٢)</sup> بَسَاطٍ، أَوْ أَرْضٍ، أَوْ مَعَاشٍ، أَوْ دِينٍ، وَيُقَالُ: فَلَانٌ فِي دِينِهِ عَوْجٌ بِالْكَسْرِ، هَذَا كَلَامُ أَهْلِ اللُّغَةِ.

قال في «المطالع»: قال أهلُ اللُّغَةِ الْعَوْجُ بِالْفَتْحِ فِي كُلِّ شَخْصٍ مَرْتِيٍّ، وَبِالْكَسْرِ فِيمَا<sup>(٣)</sup> لَيْسَ بِمَرْتِيٍّ؛ كَالرَّأْيِ، وَالْكَلَامِ، قال: وَانْفَرَدَ عَنْهُمْ أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ<sup>(٤)</sup> فَقَالَ: كِلَاهُمَا بِالْكَسْرِ، وَمَصْدَرُهُمَا بِالْفَتْحِ<sup>(٥)</sup>.

(١) في «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥٧/١٠): الْعَوْجُ بِالْفَتْحِ.

(٢) قوله: فِي. ليس في «م». والمثبت من الأصل

(٣) في «م»: فِي كُلِّ. والمثبت من الأصل.

(٤) في «م»: والشَّيْبَانِيُّ. والمثبت من الأصل.

(٥) انظر لما سبق: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥٧/١٠).

(١٤٦٩) قوله: «لَا يَفْرُكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً» (يفرك) بفتح الأول والثالث، فَرَكَتِ المرأةُ زوجها تَفْرَكُهُ وَتَفْرِكُهُ فَرَكَاً؛ إِذَا أَبْغَضَتْهُ.

قال الشيخ محيي الدين: «المعروف في الروايات إسكان الكاف، يعني في (يَفْرُكُ)»<sup>(١)</sup>، وللعذري: «لَا يَفْرُكُ مُؤْمِنٌ مِنْ مُؤْمِنَةٍ».

قال في «المطالع»: «و(من) هنا وهم»<sup>(٢)</sup>.

(١٤٧٠) قوله: «لَوْ لَا حَوَاءٌ» حَوَاءٌ بِالْمَدِّ، وعن ابن عباس قال: «سُمِّيَتْ حَوَاءٌ؛ لِأَنَّهَا أُمُّ كُلِّ حَيٍّ»، قيل: إنها وَلَدَتْ لآدَمَ أَرْبَعِينَ وَلِداً فِي عَشْرِينَ بَطْنًا، كُلُّ بَطْنٍ ذَكَرٌ وَأُنْثَى، وَاخْتَلَفُوا مَتَى خُلِقَتْ مِنْ ضِلْعِهِ، فَقِيلَ: قَبْلَ دُخُولِهِ الْجَنَّةَ؛ فَدَخَلَهَا، وَقِيلَ: فِي الْجَنَّةِ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «وَلَمْ يَخْنَزِ» هو بفتح أوله، وكسر النون وفتحها، وفي الماضي كَسَرَهَا وَفَتَحَهَا<sup>(٤)</sup>.



(١) «شرح صحيح مسلم» (٥٨/١٠-٥٩).

(٢) «مطالع الأنوار» (٢١٤/٥).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥٩/١٠).

(٤) في الأصل: «وفتح».



# کتاب الطلاق



## كِتَابُ الطَّلَاقِ

(١٤٧١) قوله: «عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ» هذه المرأة اسمها آمنَةُ بنتُ غِفَارٍ، كذا قاله الذهبيُّ في «تجريدِهِ»<sup>(١)</sup> نقلًا عن النَّوَوِيِّ في «مبهماتِهِ» يعني المبهماتِ التي في كتابِ «تهذيبِ الأسماءِ واللُّغاتِ» لا المبهماتِ التي اختصرها من كتابِ [١٧٣/أ] الخطيبِ البغداديِّ، وقد نقله النَّوَوِيُّ في «تهذيبِهِ»<sup>(٢)</sup> عن ابنِ باطيشٍ. قوله: «أَمَّا أَنْتَ» قيل: إنه بفتحِ الهمزةِ من (أَمَّا) أي: أَمَّا إِنْ كُنْتَ، فحذِّفُوا الفعلَ الذي يلي (إِنَّ) وجعلُوا ما عوضًا من الفعلِ، وفتحُوا (إِنَّ)، وأدغمُوا النونَ في (ما)، وجاءوا بأنْتَ مكانَ العلامةِ في (كنتَ) ويدلُّ عليه قوله بعده: «وَإِنْ كُنْتَ طَلَّقْتَهَا ثَلَاثًا، فَقَدْ حُرِّمَتْ عَلَيْكَ»، قاله القاضي مع استشكلِهِ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «حَتَّى لَقِيتُ أَبَا غَلَّابٍ» (أَبُو غَلَّابٍ) قال في «المطالع»: «بتخفيفِ اللَّامِ، كذا سَمِعْنَاهُ مِنْ أَبِي بَحْرٍ، وَعَنْ الْجَيَّانِيِّ، وَكَذَا قَيَّدَهُ أَصْحَابُنَا عَنْ الْقَاضِي الصَّدْفِيِّ، وَقَيَّدْتُهُ أَنَا عَنْهُ عَنِ الْعُذْرِيِّ بِتَشْدِيدِ اللَّامِ، وَبِهِ قَيَّدَهُ أَبُو نَصْرِ الْحَافِظُ فِي «إِكْمَالِهِ»<sup>(٤)</sup>، وَكَذَا لِبَعْضِ رُوَاةِ مُسْلِمٍ»<sup>(٥)</sup>. وقال الشيخُ محيي الدين: «إِنَّ الْجُمْهُورَ قَيَّدُوهُ بِالتَّشْدِيدِ»<sup>(٦)</sup>.

(١) «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٢٤٣).

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/٣٧٣) ووقع فيه أمية بدلًا من آمنَة، ولم نجد من ذكرها أمية. والله أعلم.

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٥/١٥-١٦).

(٤) «الإكمال» (٧/٢٣).

(٥) «مطالع الأنوار» (٥/١٨٢).

(٦) «شرح صحيح مسلم» (١٠/٦٦).

قوله: «وَكَانَ ذَا ثَبَتٍ» بفتح المثلثة والموحدة؛ أي: مُثَبَّتًا، قاله النَّوَوِيُّ بمعناه<sup>(١)</sup>.

قوله: «فَمَهُ» أي: كُفَّ، كأنه زَجَرَ القائل.

وقوله: «إِنْ عَجَزَ» أي: عن الرَّجْعَةِ، وفَعَلَ فِعْلَ الْأَحْمَقِ، وقائلُ هذا الكلام ابنُ عمر.

قوله: «فِي قُبُلٍ عَدَّتْهَا» (قُبُلٌ) بضم القاف والباءِ الموحدة؛ أي: في وقتٍ تَسْتَقْبِلُ فِيهِ الْعِدَّةُ، وَتَشْرَعُ فِيهَا، وهو الطُّهْرُ.

قوله: «قَالَ لَمْ أَسْمَعْهُ يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ لِأَيِّهِ» قائل: (لَأَيِّهِ)، هو ابنُ جُرَيْجٍ، وأراد تفسيرَ الضميرِ في قولِ ابنِ طاووسٍ: «لَمْ أَسْمَعْهُ» وَاللَّامُ زَائِدَةٌ؛ ومعناه يَعْنِي أَبَاهُ، وَأَوْضَحُ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ؛ أي: قال ابنُ طاووسٍ: «لَمْ أَسْمَعْ أَبِي طَاوُوسًا» [١٧٣/ب] يَزِيدُ عَلَى هَذَا الْقَدْرِ مِنَ الْحَدِيثِ.

قوله: «فِي قُبُلٍ عَدَّتْهُنَّ» هذه قراءةُ ابنِ عَبَّاسٍ وابنِ عمرَ، وهي شاذَّةٌ لَا تَثْبُتُ قُرْآنًا إجماعًا، وَلَا يَكُونُ لَهَا حَكْمٌ خِبر الواحدِ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَمُحَقِّقِي الْأَصُولِينَ<sup>(٢)</sup>، وَالَّذِي فِي نَصِّ الشَّافِعِيِّ: الْاِحْتِجَاجُ بِالْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ<sup>(٣)</sup>، وَكَذَلِكَ الْاِحْتِجَاجُ بِهَا فِي كَلَامِ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ حَتَّى الرَّافِعِيِّ<sup>(٤)</sup>.

(١٤٧٢) قوله: «أَنَاءٌ» بفتح الهمزة؛ أي: مُهَلَّةٌ.

قوله: «قَالَ لَابْنِ عَبَّاسٍ: هَاتِ مِنْ هَنَاتِكَ» (هَاتِ) بِكسرِ التاءِ، وَقَوْلُهُ: «مِنْ هَنَاتِكَ»: أي: مِنْ أَخْبَارِكَ وَأُمُورِكَ الْمُسْتَعْرَبَةِ.

(١) انظر «شرح صحيح مسلم» (١٠/٦٦).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (١٠/٦٩).

(٣) «الأم للشافعي» (٥/١٩٣).

(٤) انظر: «فتح العزيز بشرح الوجيز للرافعي» (٣/٣٢٧).

قوله: «تَتَابَعِ النَّاسُ» (تتابع) هو بمثناةٍ تحتُ بعدَ الألفِ، وقبلَ العينِ، كذا للجمهور، ولبعضهم بالباءِ الموحدة، والأولى إنما تُستعملُ في الشرِّ، والموحدة تُستعملُ<sup>(١)</sup> فيهما، والمثناة أجودُ هنا<sup>(٢)</sup>.

(١٤٧٣) قوله: «عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي الْحَرَامِ: يَمِينٌ يُكْفَرُهَا» في مسألة ما إذا قال لزوجته: أنت عليّ حرامٌ أربعة عشر مذهباً للناس:

مذهبُ الشافعيّ: إن نَوَى طلاقاً؛ فطلاقاً، أو ظهاراً فظهاراً، أو تحريمَ عينها<sup>(٣)</sup> بلا طلاقٍ ولا ظهارٍ، فكفارةٌ يمينٍ، ولا يَكُونُ ذلك يميناً، وإن لم ينو شيئاً فقولان: أصحُّهما: تَلَزَمَهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، والثاني: لغوٌ، لا يَتَرْتَبُ عليه شيءٌ من الأحكام، وحكى ابنُ قَيِّمِ الجوزية في «الهُدَى»<sup>(٤)</sup> أقوالاً زائدة على أربعة عشر. [١٧٤/أ]

(١٤٧٤) قوله: «فَتَوَاطَيْتُ» كذا في النسخ، وأصله بالهمز؛ أي: اتَّفَقْتُ.

قوله: «مَعَاوِيرَ» المَعَاوِيرُ بفتح الميم، وبغينٍ معجمةٍ وفاءً، وبعدَ الفاءِ مثناةٌ تحتُ، كذا في الموضعِ الأوَّلِ، وأما الآخرانِ فوقع في بعضِ النسخِ بحذفِ المثناةِ.

قال القاضي: «والصوابُ إثباتُها، وهو صمغٌ حلٌّ كالناطفِ، وله رائحةٌ كريهةٌ؛ يَنْصَحُهُ شَجَرٌ يُقَالُ له: العُرْفُطُ»<sup>(٥)</sup>.

(١) قوله: تستعمل. ليس في الأصل. والمثبت من «م».

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/٧٢).

(٣) في «م»: عنها. والمثبت من الأصل.

(٤) «زاد المعاد» (٥/٢٧٤-٢٧٥).

(٥) في «م»: ويقال. والمثبت من الأصل، «إكمال المعلم».

(٦) «إكمال المعلم» (٥/٢٧).

قوله: «شَرِبْتُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ..» إلى آخره. ذكر مسلمٌ من حديثِ حَجَّاجٍ عن ابنِ جَرِيحٍ أَنَّ الَّتِي شَرِبَ عِنْدَهَا الْعَسْلَ زَيْنَبُ، وَأَنَّ الْمَتَظَاهِرَتَيْنِ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ، وَكَذَلِكَ هُوَ ثَابِتٌ فِي حَدِيثِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَدْ ذَكَرَ مُسْلِمٌ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ أَبِي أَسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ أَنَّ حَفْصَةَ هِيَ الَّتِي شَرِبَ عِنْدَهَا، وَأَنَّ عَائِشَةَ وَسُودَةَ وَصَفِيَّةَ تَظَاهَرْنَ. قال القاضي: «وَالأَوَّلُ أَصَحُّ، قَالَ (س): إِسْنَادُ حَدِيثِ حَجَّاجٍ صَحِيحٌ جَيِّدٌ غَايَةً، قَالَ الْأَصِيلِيُّ: حَدِيثُ حَجَّاجٍ أَصْلَحُ، وَهُوَ أَوْلَى بِظَاهِرِ كِتَابِ اللَّهِ، وَأَكْمَلُ فَائِدَةٍ يَرِيدُ: ﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾<sup>(١)</sup> فَهُمَا ثَنَانٍ لَا ثَلَاثُ.

وقد انقلبتِ الأسماءُ على الواقديِّ في الروايةِ الأخرى، كما أَنَّ الصَّحِيحَ فِي نَزْوِلِ الْآيَةِ أَنَهَا نَزَلَتْ فِي قِصَّةِ الْعَسَلِ لَا فِي قِصَّةِ مَارِيَّةَ الْمُرُوءِيِّ فِي غَيْرِ الصَّحِيحِينَ، وَلَمْ تَأْتِ قِصَّةُ مَارِيَّةَ مِنْ طَرِيقِ صَحِيحٍ، قَالَ (س): إِسْنَادُ حَدِيثِ عَائِشَةَ فِي الْعَسَلِ جَيِّدٌ صَحِيحٌ غَايَةً<sup>(٢)</sup>.

قال القاضي: «الصَّوَابُ أَنَّ شُرْبَ الْعَسَلِ كَانَ عِنْدَ زَيْنَبَ»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ الْحُلُوءَ» المرادُ بِالْحُلُوءِ كُلُّ شَيْءٍ حَلِوٍ. [١٧٤/ب]

قوله: «فَدَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ، فَاحْتَبَسَ عِنْدَهَا...» إلى آخره. فِي هَذَا مَقَالًا، وَقَدْ تَقَدَّمَ.

قوله: «لَقَدْ حَرَمْنَاهُ» حَرَمْتُهُ وَأَحْرَمْتُهُ، وَالْأَوَّلُ أَفْصَحُ، وَهُوَ بِتَخْفِيفٍ، وَ(أَحْرَمْنَاهُ) أَي: مَنَعْنَاهُ.

(١) سورة النحر، الآية (٤).

(٢) «سنن النسائي الكبرى» (٥٥٨٤).

(٣) «إكمال المعلم» (٣٠/٥).

قوله: «قَالَ إِبْرَاهِيمُ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بَشْرِ ثَنَا أَبُو أُسَامَةَ بِهِذَا»  
معناه أن إبراهيم صاحب مسلم ساوى مسلماً في إسناد هذا الحديث<sup>(١)</sup>.

قوله: «خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ نَعُدَّهُ طَلَقًا» في هذا  
الحديث والأحاديث الباقية دلالة لمذهب مالك والشافعي وأبي  
حنيفة وأحمد وجماهير العلماء أن من خير زوجته؛ فاختارته لم يكن  
ذلك طلاقاً، ولا يقع به فُرْقَةٌ، ورُوِيَ عن عليٍّ وزيد بن ثابت والحسن  
والليث بن سعد أن نفس التخيير يقع به طلاقٌ بائنه؛ اختارته أم لا،  
وحكاه الخطابي والنقاش عن مالك.

قال القاضي: «لا يصحُّ هذا عن مالك، ثم هو مذهبٌ ضعيفٌ  
مردودٌ بالأحاديث المذكورة، ولعلَّ القائلين لم تبلغهم الأحاديثُ،  
والله أعلم»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وَاجِمًا» الواجمُ: الساكتُ حزنًا.

قوله: «فَوَجَأْتُ» أي: طَعَنْتُ عَنْقَهَا.

قوله: «أَبِي زُمَيْلٍ» أبو زُمَيْلٍ بضمِّ الزاي، وفتح الميم.

قوله: «يَنْكُثُونَ بِالْحَصَى» (يَنْكُثُونَ) بقاءٌ مثناةٌ بعد الكافِ؛ أي:  
يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ كَفَعَلِ الْمَهْمُومِ الْمُفْكَرِ. [١٧٥/أ]

قوله: «بِعَيْبَتِكَ» بفتح العين المهملة، ثم مثناةٌ تحت ساكنة، ثم باءٌ  
موحدةٌ؛ أي: عليك بوعظِ بنتِكَ حفصةً.

قوله: «فِي الْمَشْرُبَةِ» (المشربةٌ) بضمِّ الراءِ وفتحها؛ هي الغرفةُ.

قوله: «قَاعِدًا عَلَى أُسْكُفَّةِ الْمَشْرُبَةِ» (الأُسْكُفَّةُ) العتبةُ السُّفْلَى.

(١) قوله: الحديث. ليس في الأصل. والمثبت من «م».

(٢) «إكمال المُعْلِم» (٣٣/٥)، وانظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/٧٩-٨١).

قوله: «عَلَى نَقِيرٍ مِنْ خَشَبٍ» النقييرُ بفتح النون، ثم قافٍ مكسورة، هذا الصحيح، وذكر القاضي أنه بالفاء بدل النون<sup>(١)</sup>، وهو فعيلٌ بمعنى مفعول؛ وهو جذعٌ فيه دَرَجٌ.

قوله: «وَإِذَا أَفِيقٌ مُعَلَّقٌ» الأفِيقُ: هو الجلدُ الذي لم يتم دباغُه.

قوله: «حَتَّى تَحَسَّرَ الْغَضَبُ» أي: تَكَشَّفَ.

قوله: «وَحَتَّى كَشَرَ» هو بفتح الشين المعجمة المخففة؛ أي: أبدى أسنانه تبسُّمًا، ويُقَالُ في الغَضَبِ.

قوله: «أَتَشَبَّثُ» أي: أَسْتَمْسِكُ.

قوله: «فِي أَمْرٍ أَتَمَرُهُ» أي: أَشَاوُرُ فيه نَفْسِي.

قوله: «حَتَّى أَدْخَلَ» هو برفع اللام، قاله النووي<sup>(٢)</sup>، وهو ظاهرٌ.

قوله: «رَغِمَ أَنْفُ حَفْصَةَ» الأَفْصَحُ في «رَغِمَ» الفَتْحُ؛ أي: لَصِقَ بِالرَّغَامِ، وهو الترابُ، هذا أصلُه، ثم اسْتَعْمِلَ في الذَّلِّ والانقيادِ كُرْهًا.

قوله: «يَرْتَقِي إِلَيْهَا بِعَجَلَةٍ» قال ابنُ قُرْطُوبٍ: «(بِعَجَلِهَا) كَذَا لِلْكَافَةِ، وفي [١٧٥/ب] نسخة التَّمِيمِيِّ من مسلم<sup>(٣)</sup>: (بعجلة)، وهو الصواب»<sup>(٤)</sup> انتهى.

قوله: «أَهْبَأَ» بفتح الهمزة والهاء، وبضمِّهما جمعُ إِهَابٍ، وهو الجلدُ قبل الدِّبَاغِ عَلَى قولِ الأكثرين، وقيل: الجلدُ مطلقًا<sup>(٥)</sup>.

(١) «إكمال المُعَلِّم» (٤١/٥).

(٢) «شرح النووي على صحيح مسلم» [٨٦/١٠] ووقع فيه بالفتح، ولعله تحريف.

ووقع في نسخة مسلم التي عليها حاشية المؤلف بالضم مصححاً عليه.

(٣) قوله: من مسلم. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٤) «مطالع الأنوار» (٣٨٥/٤).

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨٧/١٠).



قوله: «مَصْبُورًا» أي: مَجْمُوعًا صَبْرُهُ.

قوله: في عُيَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ أَنَّهُ مَوْلَى الْعَبَّاسِ. كذا في جميع النُّسخ، وهو قول سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، قال (خ): «لَا يَصِحُّ قَوْلُ ابْنِ عَيْنَةَ»، وقال <sup>(١)</sup> مالِكُ: «مَوْلَى آلِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ»، وقال مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ هو مولى <sup>(٢)</sup> بني زُرَيْقٍ <sup>(٣)</sup>، قال القاضي وغيره: «الصَّحِيحُ عِنْدَ الْحُفَاطِ وَغَيْرِهِمْ قَوْلُ مَالِكٍ» <sup>(٤)</sup>.

قوله: «أَنَّ كَانَتْ جَارَتُكَ» هو بفتح همزة (أَنْ)، و(جَارَتُكَ) أي: ضَرَّتُكَ.

قوله: «هِيَ أَوْسَمَ» أي: أَحْسَنَ.

قوله: «تُنْعِلُ» هو بضم التاء.

قوله: «عَلَى رَمْلٍ حَصِيرٍ» (رمل) بفتح الرَّاءِ، وإسكان الميم، كذا قيَّده غيرُ واحدٍ، يُقَالُ: رَمَلْتُ الْحَصِيرَ وَأَرَمَلْتُهُ؛ إِذَا نَسَجْتُهُ.

(١٤٧٥) قوله: «إِنَّ الشَّهْرَ تِسْعَ وَعِشْرُونَ» أي: هذا الشهر.

قوله: «قَالَ مَعْمَرٌ: فَأَخْبَرَنِي أَيُّوبُ أَنَّ عَائِشَةَ» أَيُّوبُ لَمْ يُدْرِكْ عَائِشَةَ؛ لِأَنَّ مَوْلِدَهُ سَنَةَ ٦٦ مِنَ الْهَجْرَةِ، وَقِيلَ: سَنَةَ ٦٨، وَتَوَفَّيَتْ عَائِشَةُ سَنَةَ ٥٨، وَقِيلَ: سَنَةَ ٥٧، وَالْأَوَّلُ أَشْهَرُ، وَمُسْلِمٌ أَخْرَجَ الزِّيَادَةَ، تَبَعًا لِلْحَدِيثِ الْمُسْنَدِ، [١٧٦/أ] الَّتِي وَقَعَتْ فِي آخِرِهِ، وَلَمْ يَرِ اخْتِصَارُهَا مِنْهُ عَلَى عَادَتِهِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَالزِّيَادَةُ مُتَّصِلَةٌ فِي كِتَابِهِ فِي حَدِيثِ التَّخْيِيرِ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ؛ فَتَبَّتْ اتِّصَالُهَا فِي مُسْلِمٍ <sup>(٥)</sup>، انْتَهَى.

(٢) في «م»: قول. والمثبت من الأصل.

(١) في «م»: قال. والمثبت من الأصل.

(٤) «إِكْمَالُ الْمُعْلِمِ» (٥/٤٥).

(٣) «المعلم» (٢/٢٠١).

(٥) «غرر الفوائد المجموعة» (ص ٢٣٧-٢٣٨).

ولكن أبو الزبير مدلسٌ، وقد عنعن، وعننته ليست من طريق الليث، فاعلمه، ولكن مسلمٌ أخرج غير حديثٍ عنه بالعننة، وليس فيها الليث، والله أعلم.

(١٤٨٠) قوله: «أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَفْصٍ» كذا قاله الجمهور، وقيل: إنه أبو حفص بن عمرو، وقيل: أبو حفص بن المغيرة، واختلف في اسمه؛ فالأكثر على أن اسمه عبد الحميد، وقال (س): «اسمه أحمد»، وقال آخرون: كنيته اسمه<sup>(١)</sup>، وسيأتي الاختلاف في اسمه.

قوله: «طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ، وَهُوَ غَائِبٌ» هذا الصحيح أنها طلقها، وهو الذي رواه الحُفَاطُ، وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ الثَّقَاتُ، وجاء في آخر «صحيح (م)» في حديثِ الْجَسَّاسَةِ ما يُوهِمُ أَنَّهُ مَاتَ عَنْهَا، وَوُهِمَتْ هَذِهِ الرَّوَايَةُ.

وقوله في رواية: «أَنَّهُ طَلَّقَهَا<sup>(٢)</sup> ثَلَاثًا»، وفي رواية: «طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ»، وفي أخرى: «ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ»، وفي رواية: «طَلَّقَهَا<sup>(٣)</sup> طَلْقَةً كَانَتْ بَقِيَتْ مِنْ طَلَاقِهَا»، وفي رواية: «طَلَّقَهَا» ولم يذكر عدداً<sup>(٤)</sup>.

والجمعُ أنه كان طلقها ثنتين قبل ذلك، ثم طلقها واحدة، فمن روى أنه طلقها مُطلقاً، أو طلقها واحدة، أو طلقها آخر ثلاثِ تطليقاتٍ؛ فهو ظاهرٌ، ومن روى (البتة) فمراده: طلاقاً صارت به مبتوتةً بالثلاث، ومن روى ثلاثاً أراد تمامَ الثلاث.

قوله: «أُمُّ شَرِيكِ» هي قرشيَّة عامريَّة، وقيل: أنصاريَّة، وقد وقع ذلك [١٧٦/ب] في حديثِ الْجَسَّاسَةِ في (م)، واسمها غُزَيَّة، وقيل:

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/٩٤-٩٥).

(٢) قوله: أَنَّهُ طَلَّقَهَا. في «م»: طلقا. والمثبت من الأصل.

(٣) قوله: طَلَّقَهَا. ليس في «م». والمثبت من الأصل.

(٤) انظر: «المعلم» (٢/٢٠٢) وما بعدها، و«شرح صحيح مسلم» (١٠/٦٦).

غَزِيلَةُ، بَغِيْنٍ مَعْجَمَةٍ مَضْمُومَةٍ، ثُمَّ زَايٍ فِيهِمَا، بِنْتُ دَاوُدَ بْنِ عَوْفِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَامِرِ بْنِ رَوَاحَةَ بْنِ حُجْرٍ بْنِ عَبْدِ بْنِ مُعَيْصٍ بْنِ عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ بْنِ غَالِبٍ، وَقِيلَ فِي نَسَبِهَا غَيْرُ هَذَا، قِيلَ: إِنَّهَا الَّتِي <sup>(١)</sup> وَهَبَتْ نَفْسَهَا، وَقِيلَ غَيْرُهَا <sup>(٢)</sup>.

قوله: «فَاذِنِي» أَي: أَعْلِمْنِي.

قوله: «أَمَّا أَبُو الْجَهْمِ» أَي: حُذِيفَةُ.

قوله: «لَا يَضَعُ الْعَصَا عَنْ عَاتِقِهِ» قِيلَ: كَثِيرُ الْأَسْفَارِ، وَقِيلَ: ضَرَّابٌ لِلنِّسَاءِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ بِدَلِيلِ الرِّوَايَةِ الْآتِيَةِ.

قوله: «نَفَقَةٌ دُونِ» هُوَ بِإِضَافَةِ (نَفَقَةٍ) إِلَى (دُونِ)، وَالِدُونُ: الْحَقِيرُ الرَّدِيُّ.

قوله: «فَأَمَرَهَا أَنْ تَنْتَقِلَ إِلَى ابْنِ <sup>(٣)</sup> أُمِّ مَكْتُومِ الْأَعْمَى» هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ أَذِنَ لَهَا فِي الْإِنْتِقَالِ لِعُذْرِ وَهُوَ الْبِدَاءَةُ عَلَى أَحْمَائِهَا، أَوْ خَوْفُهَا أَنْ يُقْتَحَمَ عَلَيْهَا، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ.

قوله: «عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَفْصٍ بْنِ الْمُغِيرَةِ».

قَالَ الرَّشِيدُ: «وَفِي سَمَاعِ عُبَيْدِ اللَّهِ هَذَا مِنْ أَبِي عَمْرِو بْنِ حَفْصٍ نَظَرٌ، وَقَدْ ذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ غَيْرُ مُتَّصِلٍ» <sup>(٤)</sup>.

(١) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ، وَ«م»: «الَّذِي». وَالْمُثَبِّتُ الصَّوَابُ.

(٢) «شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٠/٩٦).

(٣) قوله: ابن. ليس في «م». وَالْمُثَبِّتُ مِنْ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٤٨٠).

(٤) «غَرَرُ الْفَوَائِدِ» (ص ١٩٩).

قال شيخنا متع الله بحياته: «قلت: وهذا حديث انفرد به (م) دون (خ)، وأخرجه في «صحيحه» مُتَّصِلًا من عِدَّةِ طُرُقٍ من حديث الشعبي وأبي سلمة وغيرهما عن فاطمة بنت قيس، ولو سلَّمنا أنه مُنْقَطِعٌ من هذا الوجه، فقد بيَّنَّا أنه مُتَّصِلٌ في كتاب (م) من عِدَّةِ أوجه.

وقد أخرجه [١٧٧/أ] (س) في «سننه» من هذا الوجه الذي ذكرناه؛ فأورده من حديث شعيب بن أبي حمزة؛ ومحمد بن الوليد الزُّبَيْدِيُّ، كلاهما عن الزُّهْرِيِّ عن عُبيد الله بن عبد الله بن عُتبة أَنَّ عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفَّان طَلَّقَ ابنةَ سعيد بن زيد البتَّةَ، فأمر بها خالتها فاطمة بنت قيس بالانتقال من بيت عبد الله بن عمرو، فسمع ذلك مروان فأرسل إليها أن تَرْجِعَ إلى مسكنها، وساق الحديث.

وأورده الحافظ أبو القاسم الدمشقي في «أطرافه» في ترجمة عبيد الله بن عبد الله عن فاطمة بنت قيس، ولم يذكُر أنه لم يَسْمَعْ منها، وعادته في هذا الكتاب أنه إذا ذكر راويًا عن الصحابي لم يَكُنْ سَمِعَ منه يَقُولُ: فلان عن فلان، ولم يَسْمَعْ منه.

واختُلِفَ في اسم أبي عمرو بن حفص المخزومي هذا<sup>(١)</sup>؛ ف قيل: عبد الحميد، وقيل: أحمد، وقيل: اسمه كنيته، فإن ثَبِتَ أَنَّ اسمه أحمد، فلا أَعْلَمُ في الصحابة رضي الله عنهم من اسمه أحمد سواه، كذا قال<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر بعض الحُفَّاظِ أحمد بن جعفر بن أبي طالب تفرَّد بذكره الواقدي، فقال: وَلَدَتْ أَسْمَاءُ بالحِشَّةِ لجعفر: عبد الله، وعونًا،

(١) في «م»: «هنا»، والمثبت من الأصل.

(٢) ينظر «غرر الفوائد المجموعة» (ص ١٩٩-٢٠٢) فقد نقله المصنف عنه بتمامه.

ومحمّداً، وأحمد، نقله عبد الرحمن ابن منده<sup>(١)</sup>، وقد ذكر الحافظ الذهبي في «تجريد» أحمد بن حفص، وكذلك ذكره في الكنى في الكتاب المذكور، فقال: اسمه أحمد، وقيل: عبد الحميد<sup>(٢)</sup>.

قوله: «سَنَأْخُذُ بِالْعِصْمَةِ» يعني بالثقة والأمر القوي الصحيح، وفي بعض النسخ: «بالقضية»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «وَمُجَالِدٌ»<sup>(٤)</sup> مُجَالِد (م متبعة ٤) بالجيم هو ابن سعيد الهمداني، عن الشعبي وقيس بن أبي حازم، وعنه ابنه إسماعيل وشعبة<sup>(٥)</sup> والقطان، ضعفه ابن معين<sup>(٦)</sup>، [١٧٧/ب] وقال (س): «ليس بالقوي»<sup>(٧)</sup>، وقال مرة: «ثقة»<sup>(٨)</sup>، تُوَفِّي سنة ١٤٤، رَوَى له (م متبعة ٤) و(٤).

قوله: «فَخَاصَمْتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ» أي: خاصمت وكيّله.

قوله: «فَاتَّخَفْتَنَا بِرُطَبِ ابْنِ طَابٍ» أي: ضيقتنا، و(رطب ابن طاب) نوع من الرطب الذي بالمدينة، وأنواعها مائة وعشرون نوعاً، قاله الشيخ محيي الدين في «شرح»<sup>(٩)</sup>.

(١) «المستخرج من كتب الناس للتذكرة والمستطرف من أحوال الرجال للمعرفة» لأبي القاسم ابن منده (١/٧-٨).

(٢) «تجريد أسماء الصحابة» (١/٩) و(٢/١٨٩).

(٣) في «م»: بالقوية. والمثبت من الأصل. ينظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/١٠٢).

(٤) كتب فوّه: «متبعة (م ٤) وسينص عليها المصنف في آخر الفقرة هنا لذلك لم أثبتها في المتن كما أثبت مثيلاتها في موضع سابق.

(٥) في «م»: «شعبة». والمثبت من الأصل.

(٦) «تاريخ ابن معين برواية الدوري» (٤/٩٥).

(٧) قال في «الضعفاء والمتروكين» (ص ٢٣٦): مجالد بن سعيد كوفي ضعيف. وانظر: «تهذيب الكمال» (٢٧/٢٢٣)،

(٨) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٧/٢٢٣).

(٩) «شرح صحيح مسلم» (١٠/١٠٢-١٠٣).

قوله: «حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ رُزَيْقٍ» (رزيق) بتقديم الراء على الزاي.  
 قوله: «وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا» قال الدارقطني: قوله: «وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا» «هذه زيادةٌ غيرُ محفوظة، لم يذكُرْها جماعةٌ من الثقات»<sup>(١)</sup> انتهى، وقد ثبتَ هذا اللفظُ في (خ م د ت)، ولكن لم يذكُرْها جماعةٌ من الثقات كما قال.  
 قوله: «عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْجَهْمِ بْنِ صُخَيْرِ الْعَدَوِيِّ» في نسخة: «عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي الْجَهْمِ بْنِ<sup>(٢)</sup> صُخَيْرٍ» وعلى (ابن) ضبَّةٌ، فيبقى الكلامُ: ابنُ أبي الجهمِ صخيرٌ.

قال الحافظُ<sup>(٣)</sup> الدِّمِياطِيُّ: «الصوابُ في نسبه أبو بكر بن عبد الله بن أبي الجهم عبيدٌ، وقيل عامر بن حذيفة»، وساق إلى كعب بن لؤي، ولم يذكُرْ في نسبه صخيرٌ، وفي نسخة مسلم بخط الدِّمِياطِيِّ بين أبي الجهم وصخيرِ صفةٌ ضبَّةٌ على ابن.

ثم قال الدِّمِياطِيُّ: «ولأبي الجهم تسعة أولادٍ»، وعدَّهم: «عبدُ الله؛ وأسلم يومَ الفتح، وقُتِلَ بأجنادين شهيداً، وعبيدُ الله، وعبدُ الرحمن، ومحمَّدٌ، وحميدٌ، وسليمانٌ، وزكريَّا، وصخرٌ، وصخيرٌ»، ثم قال: «وكانت فيه شراسةٌ وعرامةٌ».

قوله: «تَرِبَ» بفتح المثناة فوق، وكسرِ الراء أي: فقير. [١٧٨/أ]  
 قوله: «تُلْقِي تَوْبَكَ» كذا في النسخ أجمع (تُلْقِي)، وهي لغةٌ صحيحةٌ، والمشهورُ في اللغة (تُلْقِينَ).

قوله: «وَأَبُو الْجَهْمِ فِيهِ شِدَّةٌ» قال الشيخُ محيي الدين: «وَأَبُو جُهَيْمٍ فِيهِ شِدَّةٌ» قال: «كذا في النسخ، وأبو الجهم بضم الجيم مصغرٌ،

(١) «علل الدارقطني» (٢/١٤١).

(٢) ضبَّبَ عليه في الأصل، و«م».

(٣) قوله: الحافظ. ليس في الأصل. والمثبت من «م».

والمشهور أنه بفتحها مكبَّرٌ، وهو المعروف في باقي الروايات، وفي كتب الأنساب، وغيرها<sup>(١)</sup> انتهى، وما في النسخة هو الصواب، وإن كان في غيرها من النسخ خلافه.

(١٤٨٤) قوله: «فَلَمْ تَنْشُبْ» أي: تَمْكُثْ.

قوله: «فَدَخَلَ عَلَيْهَا أَبُو السَّنَابِلِ» قال الذهبي: «اسم أبي السنانبل حبة؛ يعني بالباء الموحدة»، كذا في «المشتبه» له، وقال فيه: «وقيل: بالنون، ولا يصح»<sup>(٢)</sup> انتهى، وجده اسمُه الحجاج، وقيل: اسمُه عمرو، ورجح، والحجاج هو ابن الحارث بن السباق بن عبد الدار، كذا نسبه ابن الكلبي وابن عبد البر، وقيل في نسبه غير هذا<sup>(٣)</sup>.

(١٤٨٥) قوله: «بِلَيَالٍ» قيل: شهرٌ، وقيل: خمسة وعشرون<sup>(٤)</sup> ليلة، وقيل: دون ذلك<sup>(٥)</sup>، والله أعلم.

(١٤٨٦) قوله: «خَلُوقٌ أَوْ غَيْرُهُ» هو برفع (خلوق)، ويرفع (غيره) أي: دَعَتْ بِصُفْرَةٍ، وهي خَلُوقٌ أَوْ غَيْرُهُ، والخَلُوقُ بفتح الخاء المعجمة طيبٌ مُخَلَّطٌ.

قوله: «تُحَدِّدُ» يُقَالُ: حَدَّتْ وَأَحَدَّتْ، قال الأصمعي: «لا يُقَالُ إِلَّا أَحَدَّتْ رُبَاعِيًّا»<sup>(٦)</sup>.

قوله: «وَعَشْرًا» أي: عَشْرَةَ أَيَّامٍ بلياليها. [١٧٨/ب]

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/١٠٥-١٠٦).

(٢) «المشتبه في الرجال» للذهبي (١/٢١١).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/١١٠-١١١).

(٤) في الأصل، و«م»: «وعشرين»، والمثبت الصواب، ينظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/١١١).

(٥) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/١١١).

(٦) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/١١١).

(١٤٨٨) قوله: «اشْتَكَّتْ عَيْنُهَا» (عينها) برفع النون، ووقع في بعض الأصول (عينها) قاله النووي<sup>(١)</sup>، وضبطه غيره بضمّ النون وفتحها، ورجّح بعضهم أيضاً ضمّ النون، وبعضهم فتحها، والله أعلم.

قوله: «أَفَنَكُحُلُهَا» بضمّ الحاء، كذا قاله النووي<sup>(٢)</sup>، وهو المعروف.

(١٤٨٩) قوله: «دَخَلْتُ حِفْشًا» الحفش بكسر الحاء المهملة، وإسكان الفاء، وبالشين المعجمة؛ أي: بيتاً صغيراً حقيراً قريب السّمك.

قوله: «تَقْتَضُ بِهِ» أي: تَمَسَحُ بِهِ قُبْلَهَا، وقيل غير ذلك، ومن غريب ما قيل في ضبطه ما ذكره الأزهرى عن الشافعي أنه رواه (تَقْبُصُ بِهِ) بالقاف والصاد المهملة والموحدة، مأخوذاً من القبص؛ وهو القبض بإطباق الأصابع<sup>(٣)</sup>.

(١٤٨٨) قوله: «فِي أَحْلَاسِهَا» الأحلاس بفتح الهمزة، وسكون الحاء المهملة، جمع جلس بكسر الحاء؛ والمراد في شرّ ثيابها.

قوله: «أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ..» إلى آخره (المرأة السائلة)<sup>(٤)</sup> عاتكة بنت عبد الله بن نعيم العدوي، كذا قاله ابن بشكوال في «مبهمات»، وقال: إن المتوفى المغيرة المخزومي<sup>(٥)</sup>.

(١٤٨٦) قوله: «نَعِيَّ أَبِي سُفْيَانَ» (نَعِيَّ) بكسر العين مع تشديد الياء، وإسكانها مع التخفيف في الياء؛ أي: خبر موته.

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/١١٣).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/١١٤).

(٣) «الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي للأزهري» (ص ٢٢٩).

(٤) في «م»: «هذه المرأة»، والمثبت من الأصل.

(٥) «غوامض الأسماء المبهمة» (١/٣٥٣-٣٥٤).



(٩٣٨) قوله: «إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ» العَصَبُ بَعِينٌ مَفْتُوحَةٌ، ثُمَّ صَادٍ سَاكِنَةٌ مَهْمَلَتَيْنِ: وَهِيَ بَرُودُ الْيَمَنِ الَّتِي يُعَصَّبُ غَزْلُهَا، ثُمَّ يُصَبَغُ مَعْصُوبًا، ثُمَّ يُنْسَجُ. [١٧٩/أ]

قوله: «نُبْذَةُ مِنْ قُسْطٍ، أَوْ أَظْفَارٍ» النُّبْذَةُ بَضْمُ النُّونِ: الْقِطْعَةُ وَالشَّيْءُ الْيَسِيرُ، وَالْقُسْطُ بَضْمُ الْقَافِ، وَيُقَالُ بِالْكَافِ بَدَلَ الْقَافِ، وَتَاءٌ مُثَنَّاةٌ فَوْقَ بَدَلِ الطَّاءِ؛ وَهُوَ وَالْأَظْفَارُ نَوْعَانِ مَعْرُوفَانِ مِنَ الْبُخُورِ، وَلَيْسَا مِنْ مَقْصُودِ الطَّيِّبِ.





# كِتَابُ اللَّعَانِ



### كِتَابُ اللَّعَانِ

(١٤٩٢) قوله: «كَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسَائِلَ وَعَابَهَا» أي: المسائل التي لا يُحْتَاجُ إليها، لا سيما ما كان فيه هَتَكٌ سِتْرِ مُسْلِمٍ أو مُسْلِمَةٍ، أو إشاعةٌ فاحشةٌ، أو شناعةٌ على مُسْلِمٍ أو مُسْلِمَةٍ.

قوله: «قَدْ أَنْزَلَ فِيكَ» اختلف الناس في نزول آية اللعان: هل هي بسبب عُيُومِرٍ أم بسبب هلال بن أمية؟

فقال بعضهم: بسبب عُيُومِرٍ؛ واستدلَّ بقوله عليه السلام: «قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ»، وقال جمهور العلماء: سبب نزولها هلال بن أمية؛ واستدلَّ بالحديث الذي ذكره (م) في قصة هلال بعد هذا، وكان أوَّلَ رجلٍ لاعن في الإسلام.

قال الماوردي في «حاويه»: «قال الأكثرون: قصة هلال أسبق من قصة العجلاني»، قال: «والنقل فيها مشتبّه مُخْتَلَفٌ»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن الصبّاغ في «شامله»: «قصة هلال تُبَيِّنُ أن الآية نزلت فيه أوَّلًا»، قال: «وأما قوله عليه السلام لعُيُومِرٍ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَنْزَلَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ»؛ فمعناه: ما نزل في قصة هلال؛ لأنَّ ذلك حُكْمٌ عامٌّ لجميع المسلمين».

قال النووي: «قلت: ويَحْتَمِلُ أنها نزلت فيهما جميعًا، فلعلَّهما سألَا في [١٧٩/ب] وقتين مُتْقَارِبَيْنِ؛ فنزلت الآية فيهما، وسبق هلال باللعان؛ فيصدق أنها نزلت في ذا وفي ذاك، وأن هلالًا أوَّلَ مَنْ لَاعَنَ، والله أعلم».

قالوا: وكانت قصة اللعان في شعبان سنة تسع من الهجرة، وممن نقله القاضي عن ابن جرير الطبري<sup>(٢)</sup> انتهى.

(١) «الحاوي» [٥/١١].

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/١١٩-١٢٠).

قوله: «ثُمَّ جَرَبَتِ السُّنَّةُ...» إلى آخره. قال ابن القيم في «الهدى» ما معناه: «يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مُدْرَجًا مِنْ كَلَامِ ابْنِ شِهَابٍ، وَهُوَ الظَّاهِرُ»<sup>(١)</sup> انتهى، قال ذلك في اللعان.

(١٤٩٣) قوله: «إِنَّهُ قَائِلٌ» من القيلولة.

قوله: «قَالَ: ابْنُ جُبَيْرٍ؟» (ابن) مرفوعٌ أي: (أَنْتَ ابْنُ جُبَيْرٍ).

قوله: «عَنْ عَزْرَةَ» (عزرة) هذا هو ابن عبد الرحمن، وثقة ابن معين<sup>(٢)</sup>.

قوله: «بِشْرِيكَ بْنِ سَحْمَاءَ» (شريك بن سحماء) هو بسين مفتوحة، ثم حاء مهملتين، وبالمد، وشريك هذا صحابي بلوي<sup>(٣)</sup> حليفٌ للأَنْصَارِ.

قال القاضي: «قَوْلُ مَنْ قَالَ إِنَّهُ يَهُودِيٌّ بَاطِلٌ»<sup>(٤)</sup>.

وسحماء أمه، واسم أبيه عبدة بن مُعْتَبٍ، ويُقَالُ مُغِيثُ بْنُ الْجَدِّ بْنِ الْعَجْلَانِ بْنِ حَارِثَةَ بْنِ صُبَيْعَةَ بَضْمُ الضَّادِ الْمَعْجَمَةِ، وهو ابن عم معن، وعاصم بن عدي بن الجد، قيل: إنه شهد مع أبيه أحدًا، قال الخطيب: «شهد أبوه عبدة بدرًا»<sup>(٥)</sup>.

(١٤٩٦) قوله: «قَضِيَ الْعَيْنَيْنِ» يعني فاسدهما، وهو بهمزة ممدودة على وزن فَعِيلٍ، قاله النَّوَوِيُّ<sup>(٦)</sup>، وقال الدِّمِيَّاطِيُّ: «وَزْنُ حَذِرٍ»، كذا قال.

(١) «زاد المعاد» (٥/٣٥٧).

(٢) «تاريخ ابن معين» (٤/١٥٨).

(٣) في «م»: «يكون». والمثبت من الأصل.

(٤) «إكمال المعلم» (٥/٨٩).

(٥) انظر «التوضيح» لابن الملقن (١٦/٦٣٢).

(٦) «شرح صحيح مسلم» (١٠/١٢٩).

وفي «القاموس»: (قَضِيَ السَّقَاءُ) كَفَرِح؛ فَسَدَ وَعَفِنَ وَتَهَافَتَ،  
والعينُ احمرَّت واسترخَتْ مَاقِيهَا [١٨٠/أ] وفسدت<sup>(١)</sup> انتهى<sup>(٢)</sup>.

فهذا شاهدٌ لما قاله الدِّمِيَّاطِيُّ، وعبارة ابن الأثير أخذ بعضها  
الدِّمِيَّاطِيُّ ولفظه: «يُقَالُ: قَضِيَ مِثْلُ حَذَرٍ يَحْذَرُ، فهو حَذَرٌ»<sup>(٣)</sup>.

قوله: (١٤٩٧) «خَدَلًا» بفتح الخاء المعجمة، وسكون الدالِ  
المهملة: وهو الممتلئ الساق.

(١٤٩٩) قوله: «غَيْرُ مُضْفِحٍ» هو بكسر الفاء؛ أي: ضاربٌ بصفح  
السيف، وهو جانبُه، بل أَضْرِبُهُ بِحَدِّهِ، وفي «المطالع»: بكسر الفاء  
وفتحها<sup>(٤)</sup>.

قوله: «الْمِدْحَةُ» بكسر الميم: المدح.

(١٥٠٠) قوله: «جَاءَ رَجُلٌ مِنْ فَرَازَةَ» الرجلُ ضَمُضٌ بَنُ قِتَادَةَ،  
قاله عبدُ الغنيِّ بَنُ سعيدِ الأزديِّ وساق له شاهدًا، وفيه زيادةٌ وهي:  
«فَقَدِمَنَ عَجَائِزُ مِنْ بَنِي عَجَلٍ، فَأَخْبَرَنَ أَنَّهُ كَانَ لِلْمَرْأَةِ جَدَّةٌ سَوْدَاءُ»<sup>(٥)</sup>.

قوله: «أَوْرَقَ» الأورق: الذي سواده ليس بصافٍ.

قوله: «عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزْعُهُ عِرْقٌ» العرقُ هنا الأصلُ من النسبِ.

قوله: «وَإِنِّي أَنْكَرْتُهُ» أي: استغربتُ أَنْ يَكُونَ مِنِّي.

(١) «القاموس المحيط» (ص ٤٩).

(٢) كتب بحاشية «م»: التاسع عشر من التعليق على مسلم.

(٣) «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٤/٧٦).

(٤) «مطالع الأنوار» (٤/٣٠٠).

(٥) «الغوامض والمبهمات» (ص ١٦٥).

قوله: «بَنَحَوْ حَدِيثَهُمْ» يعني حديثًا قبله، وهو حديث ابن عينة ومعمّر وغيرهما عن الزُّهري عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة: «جَاءَ رَجُلٌ» وهو حديث مُتَّصِلٌ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَخْرَجَهُ (م) أَيْضًا وَحْدَهُ مِنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مُتَّصِلًا، ثُمَّ أَرَدَفَهُ بِحَدِيثِ عُقَيْلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.

وإنما أوردّه [١٨٠/ب] (م) هكذا في الشواهد آخر الباب؛ لِيُكْثَرَ طَرَقَ الْحَدِيثِ، وَلِيُنَبِّهَ عَلَى مَخَالَفَةِ عُقَيْلٍ لِلْجَمَاعَةِ الَّذِينَ رَوَوْهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَجَوَّدُوا إِسْنَادَهُ<sup>(١)</sup>.



(١) انظر «غرر الفوائد المجموعة» (ص ٢٣٨-٢٣٩).



# كِتَابُ الْحَقِّ وَالْوَلَاءِ



## كِتَابُ الْحَقِّ وَالْوَلَاءِ

(١٥٠١) قوله: «قِيَمَةُ الْعَدْلِ» بفتح العين؛ لا زيادة ولا نقص.

قوله: «وَالْأَفَقْدُ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ» الظاهر أنه من كلام النبي ﷺ وكذلك رَوَاهُ مَالِكٌ وَعَبِيدُ اللَّهِ الْعُمَرِيُّ؛ فوصلاه بكلام النبي عليه السلام، وجعلناه منه، ورواه أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ، فقال: «قال نافع: وَالْأَفَقْدُ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ» ففصله من الحديث، وجعله من قول نافع، وقال أَيُّوبُ مَرَّةً: «لا أَذْرِي هُوَ مِنَ الْحَدِيثِ أَمْ شَيْءٌ قَالَهُ نَافِعٌ؟»، ولهذه الرواية قال ابنُ وَضَّاحٍ: «ليس هذا من كلام النبي عليه السلام».

قال القاضي: «وما قاله مَالِكٌ وَعَبِيدُ اللَّهِ الْعُمَرِيُّ أَوْلَى، وقد جَوَّدَاهُ، وهما في نافع أثبت من أَيُّوبَ عند أهل هذا الشأن، كيف وقد شكَّ أَيُّوبُ فيه كما ذكرناه، وقد رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ نَافِعٍ، وقال في هذا الموضوع: «ولا فقد جاز ما صنع، فَأَتَى بِهِ عَلَى الْمَعْنَى»، قال: «وهذا كُلُّهُ يَرُدُّ قَوْلَ مَنْ قَالَ بِالِاسْتِسْعَاءِ»<sup>(١)</sup>.

(١٥٠٣) قوله: «شَقْصًا» الشَّقْصُ بكسر الشين المعجمة: النصيب، قليلاً كان، أو كثيراً.

قوله: «اسْتَسْعَى» قال القاضي: «في ذِكْرِ الاستسعاء هنا خلافٌ بين الرواة، قال الدارقطني: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ شَعْبَةُ وَهْشَامٌ عَنْ قَتَادَةَ، وهما أثبت، فلم يذكُرا فيه الاستسعاء، ووافقهما هَمَّامٌ، ففصل الاستسعاء من الحديث؛ فجعله من [١٨١/أ] رأي قَتَادَةَ».

(١) «إكمال المُعَلِّم» (٥/ ١٠٤).

قال: «وعلى هذا أخرجه (خ)<sup>(١)</sup>، وهو الصواب، قال الدارقطني: وسمعت أبا بكر النيسابوري يقول: أحسن ما رواه همّام وضبطه؛ ففصل قول قتادة من الحديث».

قال القاضي: «قال الأصيلي وابن القصار وغيرهما: من أسقط السعاية من الحديث أولى ممن ذكرها؛ ولأنها ليست في الأحاديث الأخر من رواية ابن<sup>(٢)</sup> عمر، وقال<sup>(٣)</sup> ابن عبد البر: من لم يذكر السعاية أثبت ممن ذكرها، قال غيره: وقد اختلف فيها عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة؛ فتارة ذكرها، وتارة لم يذكرها؛ فدل على أنها ليست عنده من متن الحديث، كما قال غيره<sup>(٤)</sup>» هذا آخر كلام القاضي، والله أعلم.

قال العلماء: ومعنى الاستسعاء في هذا الحديث أن العبد يكلف الاكتساب والطلب حتى تحصل قيمة نصيب الشريك الآخر، فإذا دفعها إليه عتق، وكذا فسره جمهور القائلين بالاستسعاء، وقال

(١) قوله: «وعلى هذا أخرجه البخاري...» يقصد بدون ذكر الاستسعاء، وليس كما قال - والله أعلم -؛ إذ قد روى البخاري الحديث من روايتي ابن عمر وأبي هريرة، كما أخرجه مسلم من روايتهم، فرواية ابن عمر التي ليس فيها ذكر الاستسعاء في «صحيح البخاري» في الشركة، باب تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل (ح: ٢٤٩١) وردت في «صحيح مسلم» أيضا بدون ذكر الاستسعاء، وأما رواية أبي هريرة التي فيها ذكر السعاية في «صحيح مسلم» فقد وردت عند البخاري أيضا بذكر السعاية؛ كما في «صحيح البخاري» في الشركة، باب الشركة في الرقيق، (ح: ٢٥٠٤) بلفظ: «من أعتق شقصا له في عبد، أعتق كله، إن كان له مال، وإلا يستع غير مشقوق عليه». والله تعالى أعلم.

(٢) قوله: ابن. ليس في «م»، والمثبت من الأصل.

(٣) في «م»: «قال»، والمثبت من الأصل.

(٤) «إكمال المعلم» (٩٨/٥).

بعضهم: هو أن يَخْدُمَ سَيِّدَهُ الذي لم يَعْتِقْ بِقَدْرِ مَالِهِ فِيهِ مِنَ الرِّقِّ؛ فعلى هذا تَتَّفِقُ الأحاديثُ<sup>(١)</sup>.

قال شيخنا متع الله بحياته: «قوله: وعلى هذا أخرجه»<sup>(٢)</sup> (خ)، فيه نظر، ولم أره فيه، والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

(١٥٠٤) قوله: «شَرَطَ اللهُ أَحَقَّ» قيل: المرادُ به قوله تعالى: ﴿فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، وقوله: ﴿وَمَاءَ أُنْثَى فَخْذُوهُ﴾<sup>(٥)</sup>، الآية<sup>(٦)</sup>.

قال القاضي: «وعندي أنه قوله ﷺ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»<sup>(٧)</sup>.

(١٥٠٧) قوله: «عُقُولُهُ» هو بضمَّ العين والقاف، ونصب اللام مفعول [١٨١/ب] «كَتَبَ»، والهَاءُ ضميرُ «البطن»، والعُقُولُ: الدِّيَاتُ، واحداً عَقْلٌ كفلس وفلوس؛ ومعناه: إن الدية في قتل الخطي تَجِبُ على العاقلة، وهم العصابات<sup>(٨)</sup> سوى الآباء والأبناء، وإن عَلُوا (وسفلوا)<sup>(٩)</sup>.

(١٥٠٨) قوله: «مَنْ تَوَلَّى قَوْمًا بغيرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ» احتجَّ به قومٌ على جواز ذلك بإذنهم.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/١٣٦).

(٢) في «م»: «أخرجه»، والمثبت من الأصل.

(٣) بل هو فيه بروايته عن أبي هريرة وابن عمر، كما سبق أن بينا في التعليق على كلام القاضي عياض رَحِمَهُ اللهُ.

(٤) سورة الأحزاب، الآية (٥).

(٥) سورة الحشر، الآية (٧).

(٦) في «م»: «إلا أنه»، والمثبت من الأصل.

(٧) «إكمال المُعَلِّم» (٥/١١١).

(٨) في «م»: «العصابات»، والمثبت من الأصل.

(٩) في «م»: «وإن سفلوا»، والمثبت من الأصل.

قال النووي: «والصحيح الذي عليه الجمهور أنه لا يجوز، وإن أذنوا كما لا يجوز الانتساب<sup>(١)</sup> إلى غير أبيه، وإن أذن أبوه فيه، وحملوا التقييد في الحديث على الغالب؛ لأن غالب ما يقع هذا بغير إذن الموالي، فلا يكون له مفهوم يُعمل به.

ونظيره قوله تعالى: ﴿وَرَبِّبْكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، وكذا قوله: ﴿وَلَا تَقْنُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِّنْ إِمْلَاقٍ﴾<sup>(٣)</sup>، وغيرهما من الآيات التي قيد فيها بالغالب، وليس لها مفهوم يُعمل به<sup>(٤)</sup>.

(١٥٠٩) قوله: «بِكُلِّ إِرْبٍ مِنْهَا<sup>(٥)</sup> إِرْبًا مِنْهُ» الإرب بكسر الهمزة، وسكون الراء: العضو.

قوله: «حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ» هو بضم الراء.

(١٥١٠) قوله: «لَا يَجْزِي وَلَدٌ وَالِدًا» (لا يجزي) بفتح الياء<sup>(٦)</sup>؛ أي: لا يكافئه بإحسانه وقضاء حقه.



(١) في «م»: «والانتساب». والمثبت من الأصل، انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/١٤٩).

(٢) سورة النساء، الآية (٢٣).

(٣) سورة الأنعام، الآية (١٥١).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/١٤٩).

(٥) في «م»: «منه». والمثبت من «صحيح مسلم».

(٦) في «م»: «الثاني»، والمثبت من الأصل.

# فهرس الموضو عات





## فہرست الموضوعات

ترجمة سبط ابن العجمي	۷
البحث الأول: اسمه وكنيته ولقبه ونسبه:	۷
البحث الثاني: مولده	۹
البحث الثالث: عائلته	۱۰
البحث الرابع: نشأته العلمية	۱۲
البحث الخامس: رحلاته	۱۴
البحث السادس: شيوخه	۱۵
البحث السابع: تلاميذه	۲۱
البحث الثامن: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه	۲۳
البحث التاسع: جهوده في نشر العلم	۲۷
البحث العاشر: عقيدته ومذهبه	۲۹
البحث الحادي عشر: مؤلفاته	۳۲
البحث الثاني عشر: وفاته رحمه الله	۳۸
* التعريف بكتاب «تحفة المُنجد» وبيان أهميته	۳۹
منهج العمل في تحقيق الكتاب	۴۱
توثيق اسم الكتاب ونسبته	۴۴
وصف النسخ الخطية النسخة (م)	۴۵
النسخة الأصل	۴۸
نماذج من النسخ الخطية للكتاب	۵۰
تَحْفَةُ الْمُتَّحِدِ وَالْمُتَّحِدِ فِي غَرِيبِ صَحِيحِ مُسْلِم	۵۵
كتاب الإيمان	۸۷
كتاب الطَّهَّارَةِ	۱۵۷
كتاب الصَّلَاةِ	۱۹۱

٢٢١.....	بَابُ التَّطْبِيقِ فِي الرُّكُوعِ
٢٨١.....	كِتَابُ الْجُمُعَةِ
٣٠٧.....	كِتَابُ الْجَنَائِزِ
٣٢٧.....	كِتَابُ الزَّكَاةِ
٣٦٣.....	كِتَابُ الصَّيَامِ
٣٨٩.....	كِتَابُ الْحَجِّ وَالْمَنَاسِكِ
٤٧١.....	كِتَابُ النِّكَاحِ وَإِجَابَةِ الدَّاعِي
٥٠٩.....	كِتَابُ الطَّلَاقِ
٥٢٧.....	كِتَابُ اللَّعَانِ
٥٣٣.....	كِتَابُ الْعِتْقِ وَالْوَلَاءِ
٥٣٩.....	فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)

**[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)**

رَفَع

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)

رَفَع

بِجَدِّ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
أَسْلَمَ الْإِسْلَامَ الْفَرُوقِي  
www.moswarat.com

سلسلة عمود التراث  
الحدوث (١)

# تحفة المنجد والمنهج

في

## غرائب صحيح مسلم

لإمام الحرم المكي

إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي سبط ابن العجمي

٨٤١ هـ

رئاسة ومفتي

علاء الدين الشافعي والشافعية

وشراف

مجدد الفقه الحنفي في القرنين

أبو القاسم الشافعي

رئيس الأول مرة مختصا على منعتين فطنتين إماما بطل البرهان

المسألة الثاني

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)

# علم الأحياء التراث والحفاظ على القيم

تحفة المنجد والمفهر  
في  
غريب صحيح مسلم



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## جميع الحقوق محفوظة

جميع الحقوق محفوظة لشركة علم لإحياء التراث والخدمات الرقمية ، ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو نقله بأي وسيلة من الوسائل سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك النسخ أو التصوير أو المسح الضوئي أو التسجيل أو التخزين بما يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه ولا يسمح باقتباس أي جزء منه أو ترجمته إلى أي لغة دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر .

1438 هـ 2017 م

2017 / 23119

978 - 977 - 56358 - 1 5

الطبعة الأولى:

رقم الإيداع المحلي :

رقم الإيداع الدولي :



لإحياء التراث والخدمات الرقمية

International library of manuscripts (ILM)

1155726

للتواصل مع:

Info@ilmarabia.co.uk

0020112799511

15-978-977-56365-1 ISBN



> 9 789778 536515

علم لإحياء التراث والخدمات الرقمية

التجمع الخامس - الحي الثالث

المنطقة الأولى خلف مسجد فاطمة

الشربتلي فلا ١٥٢

# تَحْفَةُ الْمُنْجِدِ وَالْمُنْهَبِ

فِي  
غَرِيبٍ صَحِيحٍ مُسْتَلِمٍ

تَأَلَفَ

الإمام المحدث المافظ المبرر

برهان الدين بن محمد بن عبد الله الشافعي

سنة ٨٤١ هـ

دراسة وتحقيق

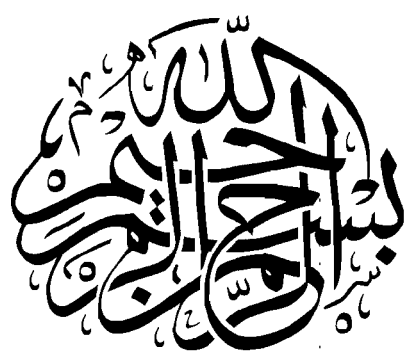
علاء الدين الشاذلي الخليلي

إشراف

عبد العاطي محمد الشاذلي

أبي يعقوب الأزهرقي

يطبع لأول مرة محققاً على نسختين خطيتين أحدهما بخط المؤلف



کتاب النبوة



(١١٣٨) قوله: «قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ» كذا في جميع النسخ، وذكر القاضي أنه وقع في نُسخَتِهِم من طريق عبد الغافر عن نافع عن محمد بن يحيى [١٨٢/أ] بزيادة نافع، قال: «وهو غلطٌ، وليس لنافع ذكرٌ في هذا الحديث، ولم يذكُر مالكٌ في «الموطأ» نافعاً في هذا الحديث»<sup>(١)</sup>.

(١٥١٣) قوله: «نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ» هو أن يَقُولَ: بعْتُك من هذه الأبوابِ ما تَقَعُ هذه الحصاةُ عليه، أو بعْتُك من هذه الأرضِ من هنا إلى ما انتهت إليه هذه الحصاةُ.

التأويلُ الثاني: أن يَقُولَ بعْتُك -ولك الخيارُ- إلى زمنِ هذه الحصاةِ. التأويلُ الثالثُ: أن يَجْعَلَ نَفْسَ الرميِّ بيعاً فيقولُ: إذا رميتُ هذا بالحصاةِ؛ فهو بيعٌ منك بكذا.

قوله: «حَبَلُ الْحَبْلَةِ» بفتح الحاءِ والباءِ فيهما، قال القاضي: «ورواه بعضهم بإسكانِ الباءِ في الأولى، وهو غَلَطٌ، والصوابُ الفتحُ»<sup>(٢)</sup>.

(١٥١٥) قوله: «عَنْ أَبِيهِمَا» ينبغي أن يُقْرَأَ بفتحِ الباءِ الموحدة؛ ويكونُ تشيةً أبٍ على لُغَةٍ مَن قال: هذان أبان، ورأيتُ أئين، وقد سبق مثله في النكاح.

قال القاضي: «الروايةُ فيه عندَ جميعِ شيوخنا بكسرِ الباءِ»، قال: «وليس بصوابٍ؛ لأنهما ليسا أخوين»، قال: «ووقع في بعضِ الروايات: «عن أبييهما»»<sup>(٣)</sup>.

(١) «إكمال المعلم» (١٢٦/٥).

(٢) «إكمال المعلم» (١٣٣/٥).

(٣) «إكمال المعلم» (١٣٧/٥).

قوله: «سِيَمَةُ أَخِيهِ» قال النووي: «هي بكسر السين، وإسكان المثناة تحت، وهي لغة في السوم، ذكرها الجوهري وغيره من أهل اللغة»<sup>(١)</sup>.

(١٥١٩) قوله: «الْقَرْدُوسِيَّ» بضم القاف والدال، والراء ساكنة بينهما، نسبة إلى القرايس قبيلة معروفة من دوس، وقيل من الأزدي.  
[١٨٢/ب]

(١٥٢٤) قوله: «لَا سَمَرَاءَ» السمراء بالسين المهملة: الحنطة.

قوله: «لِقَحَّةً» اللقحة بكسر اللام وفتحها: الناقة القريبة العهد بالولادة، نحو شهرين أو ثلاثة، والكسر أفصح.

(١٥٢٥) قوله: «مُرَجَّى» أي: مؤخر، ويجوز همزه، وترك همزه.

(١٥٢٧) قوله: «جَزَافًا» الجزاف مثلث الجيم، الكسر أفصح وأشهر.

(١٥٢٨) قوله: «أَحْلَلْتَ بَيْعَ الصَّكَاكِ» الصكاك جمع صك، وهو الورقة المكتوبة بدين، وتجمع على صكوك، والمراد هنا: الورقة التي تخرج من ولي الأمر بالرزق لمستحقه بأن يكتب فيها للإنسان كذا وكذا من طعام أو غيره؛ فيبيع صاحبها ذلك لإنسان قبل أن يقبضه.

وقد اختلف الناس في ذلك: والأصح عند الشافعية وغيرهم: جواز بيعها، والثاني: منعها، والمنع مستند إلى قول أبي هريرة، والمجيز تأول قصة أبي هريرة على أن المشتري ممن خرج له الصك باعه الثالث قبل أن يقبضه المشتري، فكان النهي عن بيع الثاني لا عن الأول؛ لأن الذي خرجت له ملك لذلك ملكًا مستقرًا، وليس هو بمشتري، فلا يمتنع بيعه قبل القبض كما لا يمتنع بيعه ما ورثه قبل قبضه.

وقد تأوله القاضي على نحو ما ذكر، ثم قال: «وكذا جاء الحديثُ مُفسِّراً في «الموطأ»: «أَنَّ صُكُوكًا خَرَجَتْ لِلنَّاسِ فِي زَمَنِ مَرْوَانَ، فَتَبَايَعَ النَّاسُ تِلْكَ الصُّكُوكَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفُوَهَا»، وفي «الموطأ» ما هو أبين من هذا، وهو: «أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ ابْتَعَ طَعَامًا أَمَرَ بِهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه فَبَاعَ حَكِيمُ الطَّعَامَ الَّذِي اشْتَرَاهُ [١٨٣/أ] قَبْلَ قَبْضِهِ»، والله أعلم»<sup>(١)</sup>.

(١٥٣١) قوله: «هُنْيَهَ» أي: شيئاً يسيراً، وفي بعض النسخ: «هُنْيَهَ»؛ وهو بتشديد الياء غير مهموز.

قوله: «لَا بَيْعَ بَيْنَهُمَا» أي: بيعٌ لازمٌ.

(١٥٣٣) قوله: «لَا خِلَابَةَ، وَكَانَ إِذَا بَايَعَ يَقُولُ: لَا خِلَابَةَ» الخلابة بخاء معجمة مكسورة، وتخفيف اللام وبالباء الموحدة، وأما خيابة فهي بياء مثناة تحت بدل اللام، ورؤي: «خِيَانَةً» بالنون، وهو تصحيفٌ، وفي غير مسلم: «خِذَانَةً» بالذال المعجمة، والصواب الأول، وكان الرجل ألغ فلا يُمكنه أن يقول: (خلابة)، ومعنى (خلابة) لا خديعة؛ أي: لا يحل لك خديعتي.

وهذا الرجل جبانٌ، وقيل: بل والدُّه<sup>(٢)</sup> منقذٌ، وكان قد بلغ مائة وثلاثين سنةً، والصحيح أنه والدُّه منقذٌ، وقد اقتصر عليه (خ) في «تاريخه»<sup>(٣)</sup>، وأما ابنُ عبد البر<sup>(٤)</sup> فذكر القولين، ورجح أنه منقذٌ، والله أعلم<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «إكمال المعلم» (٥/١٥٢)، و«شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/١٧١-١٧٢).

(٢) في «م»: ولده. والمثبت الصواب كما في «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/١٧٧).

(٣) «التاريخ الكبير» (٨/١٧).

(٤) «الاستيعاب» (٤/١٤٥١).

(٥) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/١٧٧).



(١٥٣٥) قوله: «يَرْهُو»<sup>(١)</sup> بفتح الياء؛ أي: يَظْهَرُ، وَأَزْهَى يُزْهَى إِذَا احْمَرَّ أَوْ اصْفَرَّ.

قال الأصمعي: «لَا يُقَالُ فِي النَخْلِ أَزْهَى، إِنَّمَا يُقَالُ زَهَا»، وَأَنْكَرَ الْخَطَّابِيُّ «يَرْهُو» وَقَالَ: «صَوَابُهُ: يُزْهَى»<sup>(٢)</sup>، وَفِيهِ نَظَرٌ<sup>(٣)</sup>.  
قوله: «حَتَّى يَبْيُضَّ» يَعْنِي يَشْتَدَّ حَبُّهُ، وَهُوَ بُدُوُ صَلَاحِهِ.

(١٥٣٦) قوله: «حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، وَاللَّفْظُ لَهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ» يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ الْقَارِئُ بَعْدَ (رَوْح): «قَالَا»؛ لِأَنَّ أَبَا عَاصِمٍ وَرَوْحًا يَرَوِيَانِ عَنْ زَكَرِيَاءَ، فَلَا بَدَّ مِنْ هَذَا. [١٨٣/ب]

(١٥٣٧) قوله: «عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ» أَبُو الْبَخْتَرِيُّ بفتح الموحدة، وَإِسْكَانِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ، وَفَتْحِ الْمَثْنَةِ فَوْقَ، وَاسْمُهُ سَعِيدُ بْنُ عِمْرَانَ، وَيُقَالُ: ابْنُ أَبِي عِمْرَانَ، وَيُقَالُ: ابْنُ فَيْرُوزَ الطَّائِي مَوْلَاهُمُ الْكُوفِيُّ، وَلَمْ يَذْكُرِ الذَّهَبِيُّ فِي «كَاشِفِهِ»<sup>(٤)</sup> غَيْرَ ابْنِ فَيْرُوزَ مَعَهُ.

قوله: «حَتَّى يُحْزَرَ» بِتَقْدِيمِ الزَّايِ عَلَى الرَّاءِ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ الْأَصُولِ بِتَقْدِيمِ الرَّاءِ عَلَى الزَّايِ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(١٥٣٩) قوله: «عَنْ ابْنِ أَبِي النُّعْمِ» اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، رَوَى لَهُ (ع).

قوله: «عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ»، «وَأَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَسُولٍ» مَرْسَلٌ، وَاعْلَمْ أَنَّ عَادَةَ (م) أَنْ يُورَدَ الْحَدِيثُ كَمَا

(١) فِي «م»: «يَرْهُونَ»، بِضَمِيرِ الْجَمَاعَةِ. وَالْمَثْبُتُ مِنْ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ».

(٢) «مَعَالِمُ السَّنَنِ» (٨٣/٣).

(٣) انْظُرْ: «شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ لِلنَّوَوِيِّ» (١٧٨/١٠).

(٤) «الْكَاشِفُ» (٤٤٢/١)، وَ(٤٠٧/٢).

سَمِعَهُ، وَكَانَ هَذَا عِنْدَهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَافِعٍ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ، فَأُورِدَهُ  
كَمَا سَمِعَهُ مِنْهُ، وَلَمْ يَحْتَجْ بِالْمُرْسَلِ، وَإِنَّمَا احْتَجَّ بِمَا فِي آخِرِهِ مِنَ  
الْمُسْنَدِ؛ وَهُوَ حَدِيثُ سَالِمٍ عَنْ زَيْدٍ.

وَاعْلَمْ أَنَّ لِلنَّاسِ خِلَافًا فِي تَقْطِيعِ الْحَدِيثِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَذْهَبَهُ عَدَمُ  
الْجَوَازِ إِذَا لَمْ يَقُلْ فِيهِ: مِثْلُ حَدِيثِ فُلَانٍ أَوْ نَحْوِهِ.

وَالْمُرْسَلَانِ مُسْنَدَانِ؛ أَمَّا مُسْنَدُ سَعِيدٍ: فَأَخْرَجَهُ هُوَ مِنْ حَدِيثِ  
سَهْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَمِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ مِينَاءَ وَأَبِي  
الزُّبَيْرِ، كِلَاهُمَا عَنْ جَابِرٍ؛ فَتَبَّتْ اتِّصَالُهُ، وَأَمَّا مُرْسَلُ سَالِمٍ: فَأَخْرَجَهُ  
هُوَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ  
بِنَحْوِهِ، وَأَخْرَجَهُ (خ) فِي «صَحِيحِهِ» مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي أَرْسَلَهُ مِنْهُ (م)  
مُتَّصِلًا<sup>(١)</sup>.

(١٥٤٠) قَوْلُهُ: «مِنْ أَهْلِ الدَّارِ»<sup>(٢)</sup> الْمُرَادُ بِالْأَرْوَاقِ الْمَحَلَّةُ.

قَوْلُهُ: «الزَّيْنُ» بَفَتْحِ الزَّيِّ، ثُمَّ بَاءٍ مَوْحَدَةٍ سَاكِنَةٍ، ثُمَّ نُونٍ، وَأَصْلُ  
الزَّيْنِ [١٨٤/ أ] الدَّفْعُ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَدَفَّعُونَ فِي مَخَاصِمَتِهِمْ بِسَبِيهِ، لِكَثْرَةِ  
الْغَرَرِ وَالْخَطَرِ.

قَوْلُهُ: «عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ» اسْمُ أَبِي حَثْمَةَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَاعِدَةَ،  
وَكَنْيَةُ سَهْلٍ أَبُو يَحْيَى، وَيُقَالُ: أَبُو مُحَمَّدٍ، تُوفِّيَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ ابْنُ  
ثَمَانٍ سَنِينَ.

قَالَ الذَّهَبِيُّ: «وَالْأَصَحُّ بَلِ الْمَجْزُومُ بِهِ أَنَّ تَارِيخَ مَوْلِدِهِ غَلَطٌ؛ فَإِنَّهُ  
شَهِدَ أَحَدًا وَالْحَدِيثِيَّةَ.

(١) انظر: «غرر الفوائد المجموعة» (ص ٢٧٩-٢٨٠).

(٢) في «م»: الدارة. والمثبت من «صحيح مسلم».

رَوَى عَنْهُ بَشْرُ بْنُ يَسَارٍ، وَصَالِحُ بْنُ خَوَاتٍ، وَعُرْوَةُ، وَنَافِعُ بْنُ جَبْرِ، وَجَمَاعَةٌ؛ وَهَذَا يَرُدُّ عَلَى الْوَاقِدِيِّ قَوْلَهُ أَنَّهُ وُلِدَ سَنَةَ ثَلَاثٍ<sup>(١)</sup>.  
قَوْلُهُ: «نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ» الْأُولَى بِالْمَثَلَةِ، وَالثَّانِيَةُ بِالْمَثَنَةِ؛ وَمَعْنَاهُ الرُّطْبُ بِالثَّمَرِ، وَلَيْسَ الْمَرَادُ كُلَّ الثَّمَارِ؛ فَإِنَّ الثَّمَارَ يَجُوزُ بَيْعُهَا بِالثَّمَرِ.

(١٥٤١) قَوْلُهُ: «عَنْ أَبِي سُفْيَانَ مَوْلَى بْنِ أَبِي أَحْمَدَ» قَالَ النَّوَوِيُّ: «قَالَ الْحَاكِمُ أَبُو أَحْمَدَ: أَبُو سُفْيَانَ هَذَا مَمَّنْ لَا يُعْرَفُ اسْمُهُ»<sup>(٢)</sup>.

قَالَ شَيْخُنَا مَتَعَ اللَّهُ بِحَيَاتِهِ: «وَقَدْ رَأَيْتُ أَنَا بِخَطِّ الدِّمِّيَاطِيِّ أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَافِظِ عَلَى حَاشِيَةِ نَسَخَتِهِ بِصَحِيحِ (خ)، وَغَالِبُ الصَّحِيحِ خَطُّهُ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ الْحَوَاشِي؛ أَنَّ اسْمَهُ وَهَبٌ، وَقِيلَ: قُرْمَانٌ» انْتَهَى، وَكَذَا ذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَذْهِيبِهِ»<sup>(٣)</sup>.

قَوْلُهُ: «فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ» الْأَوْسُقُ جَمْعُ وَسْقٍ بَفَتْحِ الْوَوِ وَكسرها، وَالْأَوَّلُ أَفْصَحُ، وَقَدْرُهُ سِتُّونَ صَاعًا، وَالصَّاعُ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ، وَالْمُدُّ رَطْلٌ وَثُلُثُ رَطْلٍ بَغْدَادٍ، وَرَطْلٌ بَغْدَادَ مِائَةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ، وَقِيلَ: بِلَا أَسْبَاعٍ، وَقِيلَ: وَثَلَاثُونَ<sup>(٤)</sup>. [١٨٤/ب]  
قَوْلُهُ: «هُوَ الْبَسْطَامِيُّ» الْبَسْطَامِيُّ بِفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ إِلَى الْبَلَدِ.

(١٥٤٣) قَوْلُهُ: «أَبْرَتْ» قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: أَبْرَتْ النَخْلَ أَبْرَهُ أَبْرًا بِالتَّخْفِيفِ، وَأَبْرَتْهُ بِالتَّشْدِيدِ، وَمَصْدَرُهُ تَأْبِيرًا؛ وَهُوَ شَقٌّ طَلَعَ النَخْلَةَ لِيَذَرَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ طَلَعِ ذَكَرِ النَخْلِ<sup>(٥)</sup>.

(١) «تَجْرِيدُ أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ» (١/٢٤٣).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨٧/١٠).

(٣) «تَذْهِيبُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ لِلذَّهَبِيِّ» (٩/٣٩٨).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨٧-١٨٨).

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٩٠/١٠).

(١٥٣٦) قوله: «حَتَّى تُطْعِمَ» بضم المشاء من فوق، وكسر العين المهملة؛ أي: يَبْدُو صلاحها.

قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ» هو سعيد بن ميناء المذكور في الرواية الآتية، كذا قاله عبد الغني بن سعيد، وقد بينه (خ) في «تاريخه»<sup>(١)</sup>، وقال ابن أبي حاتم: «أبو الوليد هذا اسمه يسار بن عبد الرحمن»<sup>(٢)</sup>، وكذا قال الحاكم أبو عبد الله النسابوري، والصحيح ما قاله عبد الغني، بل الصواب، والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

قوله: «بَيْعُ السَّنِينَ» معناه: أن يبيع ثمر الشجر عامين أو ثلاثة أو أكثر، فسمي بيع المعاومة وبيع السنين، وهو باطل بالإجماع كما نقله ابن المنذر وغيره؛ للأحاديث، وللغرض؛ لأنه بيع معدوم ومجهول، غير مقدور على تسليمه وغير مملوك للعاقدة<sup>(٤)</sup>.

قوله: «وَعَنِ الثُّنْيَا» (الثُنْيَا) الاستثناء؛ أي: الاستثناء في البيع، وفي رواية (ت)<sup>(٥)</sup> وغيره بإسناد صحيح: «نَهَى عَنِ الثُّنْيَا إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ» فمثال الثنْيَا المبطل للبيع: بعثك هذه الصبرة إلا بعضها؛ فلا يصح؛ لأن المستثنى مجهول، فلو قال: بعثك هذه الصبرة إلا ثلثها أو هذه الأشجار إلا هذه الشجرة؛ فهو بيع صحيح بالاتفاق<sup>(٦)</sup>.

(١) «التاريخ الكبير» (٣/٥١٢).

(٢) قال في «الجرح والتعديل»: (يسار بن عبد الرحمن أبو الوليد روى عن جابر بن عبد الله روى عنه زيد بن أبي أنيسة)، وقد ترجم لسعيد بن ميناء هذا في «الجرح والتعديل» أيضاً (٤/٦١) وقال: روى عن جابر بن عبد الله وأبي هريرة روى عنه أيوب السخيتاني وسليم بن حيان وحظلة بن أبي سفيان وزيد بن أبي أنيسة.

(٣) انظر: «إكمال المعلم» (٥/١٩١-١٩٢).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/١٩٣).

(٥) «جامع الترمذي» (١٢٩٠).

(٦) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/١٩٥).

قوله: «فَنَصِيبٌ مِنَ الْقَصْرِىِّ» (القصري) هو التَّيْنُ وما أَشْبَهَهُ [١٨٥/أ] من حُثَالَةِ الطَّعَامِ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ «النَّبَاتِ» وَأَبُو عُبَيْدٍ أَيْضًا، وَهُوَ بِكَسْرِ الْقَافِ، ثُمَّ صَادٍ مَهْمَلَةٍ سَاكِنَةٍ، ثُمَّ رَاءٍ مَكْسُورَةٍ، ثُمَّ يَاءٍ مُشَدَّدَةٍ عَلَى وَزْنِ الْقِبْطِيِّ، كَذَا ضَبَطَنَاهُ، وَكَذَا ضَبَطَهُ الْجُمْهُورُ، وَعَنْ الطَّبْرِىِّ: بِفَتْحِ الْقَافِ وَالرَّاءِ مَقْصُورٌ، وَعَنْ ابْنِ الْحَدَّاءِ: بَضَمُّ الْقَافِ مَقْصُورٌ، وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ؛ وَهُوَ مَا بَقِيَ مِنَ الْحَبِّ فِي السَّنْبِلِ بَعْدَ الدِّيَاسِ، وَيُقَالُ لَهُ: الْقُصَارَةُ بَضَمُّ الْقَافِ، وَهَذَا الْأِسْمُ أَشْهُرُ مِنَ الْقَصْرِىِّ» انتهى معنى كلام النووي رحمه الله تعالى<sup>(١)</sup>.

قوله: «بِالْمَآذِيَّاتِ» يَأْتِي تَفْسِيرُهَا بَعْدُ.

قوله: (١٥٤٧) «بِالْخَبْرِ» (الخبر) بِكَسْرِ الْخَاءِ وَفَتْحِهَا، وَالْكَسْرُ أَفْصَحُ وَأَشْهُرُ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْجَوْهَرِيُّ وَآخَرُونَ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ غَيْرَهُ، وَحَكَى الْقَاضِي<sup>(٢)</sup> الْكَسْرَ وَالْفَتْحَ وَالضَّمَّ، وَرَجَّحَ الْكَسْرَ، ثُمَّ الْفَتْحَ؛ وَهُوَ بِمَعْنَى الْمَخَابَرَةِ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «زَادَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ» كَذَا لَجَمَاعَةٍ رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَعِنْدَ السَّمَرَقَنْدِيِّ: «عُلْيَّةٌ» بِاللَّامِ.

قال في المطالع: «وَهُوَ وَهْمٌ»<sup>(٤)</sup>.

قوله: «بِالْبَلَاطِ» (البلاط) بِفَتْحِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ؛ مَكَانٌ مَعْرُوفٌ بِالْمَدِينَةِ مُبْلَطٌ بِالْحِجَارَةِ، وَهُوَ قَرَبُ مَسْجِدِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/١٩٩-٢٠١).

(٢) «إكمال المعلم» (٥/١٩٥).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/٢٠١-٢٠٢).

(٤) «مطالع الأنوار» (٥/١٠٥).

قوله: «كَانَ يَأْجُرُ الْأَرْضَ»، في بعض النسخ: «كَانَ يَأْخُذُ الْأَرْضَ» بالخاء والذال المعجمتين، وفي أكثر النسخ كما في الأصل (يَأْجُرُ) بالjim المضمومة، والراء في آخره في الموضعين، قال القاضي وصاحب «المطالع»: «هذا هو الصواب»، وهو [١٨٥/ب] المعروف بجمهور رِوَاة (م)<sup>(١)</sup>.

قال صاحب «المطالع»: «والأوّل تصحيف»، وفي بعض النسخ (يُؤَاجِرُ)، وهو صحيح بل ذكر صاحب «المطالع» عقب (يَأْجُرُ) و(يَأْخُذُ)، فقال: «وقيل: صوابه (يُؤَاجِرُ)»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «كَانَ يُكْرِي أَرْضَهُ»، في بعض النسخ «أَرْضِيهِ»: بفتح الراء، وكسر الضاد على الجمع، وفي بعضها كما في الأصل (أرضه) على الأفراد، وكلاهما صحيح.

(١٥٤٨) قوله: «عَنْ أَبِي النَّجَاشِيِّ عَنْ رَافِعٍ أَنَّ ظَهِيرَ بْنَ رَافِعٍ، قَالَ أَتَانِي ظَهِيرٌ، فَقَالَ: لَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ النُّسخِ، وَهُوَ صَحِيحٌ؛ وَتَقْدِيرُهُ: عَنْ رَافِعٍ أَنَّ ظَهِيرًا عَمَّهُ حَدَّثَهُ بِحَدِيثٍ، قَالَ رَافِعٌ فِي بَيَانِ ذَلِكَ الْحَدِيثِ: أَتَانِي ظَهِيرٌ، فَقَالَ: «لَقَدْ نَهَى...»، وَهَذَا التَّقْدِيرُ دَلٌّ عَلَيْهِ فَحَوَى الْكَلَامَ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ: «أَنْبَأَنِي»، وَالْمُنْتَظَمُ (أَتَانِي) مِنَ الْإِتْيَانِ.

(١٥٤٧) قوله: «عَلَى الْمَازِيَّاتِ» (المَازِيَّات) بذال معجمة مكسورة، ثم ياء مثناة تحت، ثم ألف، ثم نون، ثم ألف، ثم مثناة فوق، هذا المشهور، وحكى القاضي عن بعضهم فتح الدال في غير

(١) «إكمال المعلم» (١٩٥/٥)، و«مطالع الأنوار» (١/٢٠٤-٢٠٥).

(٢) «مطالع الأنوار» (١/٢٠٤-٢٠٥).

مسلم، وهو مسایل الماء، وقيل: ما يَنْبُتُ على حافَتِي مسيل الماء، وقيل: ما يَنْبُتُ حول السواقي، وهي لفظةٌ معرَّبةٌ ليستْ عَرَبِيَّةٌ<sup>(١)</sup>.

قوله: «وَأَقْبَالِ الْجَدَاوِلِ» (أقبال) بفتح الهمزة؛ أي: أوائلها ورؤوسها، والجداولُ الأنهارُ الصغارُ.

(١٥٥٠) قوله: «فَاسْمِعْ» رُوِيَ بوصل الهمزة مجزوماً على الأمر، وبقطْعِها مرفوعاً [١٨٦/أ] على الخبر، وكلاهما صحيح، والأوَّلُ أجودُ.

قوله: «لَأَنْ يَمْنَحَ الرَّجُلُ أَخَاهُ» (يمنح) بفتح الياء المثناة تحت، وكسر النون وفتحها؛ أي: يَجْعَلُهَا له مَنِيحَةً؛ أي: عاريةً.

قوله: «خَرَجًا» أي: أُجْرَةً.

(١٥٥١) قوله: «إِلَى تَيْمَاءَ وَأَرِيحَاءَ» ممدودان قريتان معروفتان، وفي إجلائهم إلى تَيْمَاءَ وَأَرِيحَاءَ دليلٌ على أن مراد النبي ﷺ بإخراجهم من جزيرة العرب: إخراجهم من بعضها، وعنقِ الحجازِ خاصَّةً؛ لأن تَيْمَاءَ من جزيرة العرب، لكنَّها ليست من الحجاز، والله أعلم.

(١٥٥٢) قوله: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا إِلَّا كَانَ مَا أَكَلَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ...» إلى آخره. اختلف النَّاسُ في أطيَبِ المكاسبِ وأفضْلِها؛ فقليل: التجارة، وقيل: الصنعة باليد، وقيل: الزراعة، والصحيحُ الأخيرُ، واختار بعضُ العلماء أن أطيَبَ المكاسبِ الغنِمةُ؛ لأنَّ الجهادَ حُرْفَتُهُ عليه السلام ومن الغنِمةِ كان أكلُهُ؛ فهو أطيَبُ المكاسبِ.

قوله: «وَلَا يَرْزَوْهُ» هو براء، ثم زاي، بعدها همزة؛ أي: يُنْقِصُهُ وَيَأْخُذُ مِنْهُ.

(١) «إكمال المعلم» (٥/١٩٧-١٩٨)، وانظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/١٩٨).

قوله: «دَخَلَ عَلَى أُمِّ مَعْبِدٍ أَوْ أُمِّ مُبَشِّرٍ» قال الحُفَاطُ: المعروف في رواية الليث (أم مبشر) بلا شك، ووقع في رواية غيره (أم معبد)، كما ذكره (م) بعد هذا، ويُقال فيها أيضًا: أُمُّ بَشِيرٍ؛ فَحَصَلَ أَنَّهُ يُقَالُ لَهَا: أُمُّ مُبَشِّرٍ، وَأُمُّ مَعْبِدٍ، وَأُمُّ بَشِيرٍ، فَقِيلَ: اسْمُهَا خُلِيدَةُ بِالْخَاءِ؛ يَعْنِي الْمَعْجَمَةُ، قَالَ النُّوويُّ: [١٨٦ / ب] «وَلَمْ يَصَحَّ، وَهِيَ امْرَأَةُ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ، أَسْلَمَتْ، وَبَايَعَتْ»<sup>(١)</sup>.

قوله: «أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ» قال أبو مسعود الدمشقي: «هَكَذَا وَقَعَ فِي نَسْخٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ (عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ)، وَالْمَعْرُوفُ فِيهِ (أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ)»<sup>(٢)</sup>.

وقد ذَكَرَ الْمِزِّيُّ هَذَا الْحَدِيثَ فِي «مُسْنَدِ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ»، وَقَالَ فِيهِ: «قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: هَكَذَا يَقُولُ مُسْلِمٌ، وَقَدْ رَوَاهُ الْأَزْهَرُ عَنْ رَوْحٍ هَكَذَا، وَالْحَدِيثُ أَيْضًا عَنْ رَوْحٍ عَنْ زَكَرِيَّا عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ»<sup>(٣)</sup> انتهى.

قوله: «عَنْ عَمَّارٍ، وَأَبُو بَكْرٍ» كَذَا وَقَعَ (أَبُو بَكْرٍ)، وَهُوَ وَهْمٌ، وَالصَّوَابُ: (أَبُو كُرَيْبٍ)؛ يَدُلُّ عَلَيْهِ ذِكْرُهُ فِي أَوَّلِ السَّنَدِ، كَذَا صَوَّبَهُ الْقَاضِي عِيَّاضٌ<sup>(٤)</sup>.

(١٥٥٥) قوله: «عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى تُزْهِىَ» إِلَى آخِرِهِ. قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «هَذَا وَهُمْ فِيهِ ابْنُ عَبَّادٍ عَنِ الدَّرَّأَوْرَدِيِّ، أَوِ الدَّرَّاءِ أَوْ رَدِي حِينَ سَمِعَهُ ابْنُ عَبَّادٍ مِنْهُ؛ لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ بْنَ حَمْزَةَ

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠ / ٢١٤).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠ / ٢١٤).

(٣) «تحفة الأشراف» (٢ / ٢٥٢).

(٤) «إكمال المعلم» (٥ / ٢١٦).



رَوَاهُ عَنْ الدَّرَاوَرْدِيِّ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ: «نَهَى النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى تَزْهِيَ، قُلْنَا لِأَنَسٍ: مَا زَهْوُهُ؟ قَالَ: يَحْمَرُّ، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ، [فَبِمَ] <sup>(١)</sup> يَسْتَحِلُّ مَالُ أَخِيهِ»، وهذا هو الصواب.

وَأَمَّا ابْنُ عَبَّادٍ فَإِنَّهُ أَسْقَطَ كَلَامَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَتَى بِكَلَامِ أَنَسٍ، فَرَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ، وَهَذَا خَطَأٌ قَبِيحٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ <sup>(٢)</sup>.

أَقَرَّهُ عَلَيْهِ النَّوَوِيُّ <sup>(٣)</sup> مَعَ كَثْرَةِ مَخَالَفَتِهِ لَهُ.

(١٥٥٦) قَوْلُهُ: «أُصِيبَ رَجُلٌ» هُوَ مَعَاذُ بَنِي جَبَلٍ، قَالَهُ النَّوَوِيُّ فِي «شُرْحِهِ» <sup>(٤)</sup>. [١٨٧/أ]

(١٥٥٧) قَوْلُهُ: «حَدَّثَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا...» إِلَى آخِرِهِ. قَالَ الرَّشِيدُ الْعَطَّارُ: «وَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ ثَابِتٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ» <sup>(٥)</sup>، يَعْنِي الَّذِي قَالَ فِيهِ (م): «وَحَدَّثَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا»، أَخْرَجَهُ (خ) فِي «صَحِيحِهِ» <sup>(٦)</sup> أَيْضًا؛ فَرَوَاهُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ هَذَا ثِقَةً، وَلَا يُظَنُّ بِمُسْلِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ أَبْهَمَ اسْمَ شَيْخٍ مِنْ شُيُوخِهِ لِقَدَحٍ فِيهِ، فَإِنَّهُ كَانَ أَعْلَمَ وَأَتَقَى لِلَّهِ مِنْ ذَلِكَ، وَمَنْ ظَنَّ بِهِ هَذَا الظَّنَّ فَقَدْ أَثِمَ.

وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ ذَكَرَ الْحَافِظُ أَبُو الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرٍ الْمَقْدِسِيُّ عَنْ بَعْضِ مُشَايَخِهِ أَنَّ قَوْلَ مُسْلِمٍ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ: «حَدَّثَنِي

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفِينَ فِي «م»: (فِيهِمْ مِنْ)، وَالْمُثَبَّتِ مِنْ «الْإِلْزَامَاتِ» (ص ٤٨٤).

(٢) «الْإِلْزَامَاتِ» (ص ٤٨٣-٤٨٤).

(٣) يَعْنِي: أَقَرَّ النَّوَوِيُّ الدَّارِقُطَنِيَّ عَلَى كَلَامِهِ مَعَ كَثْرَةِ مَخَالَفَتِهِ لَهُ فِيمَا يَنْتَقِدُهُ، انْظُرْ: «شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ لِلنَّوَوِيِّ» (١٠/٢١٨).

(٤) انْظُرْ: «شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ لِلنَّوَوِيِّ» (١٠/٢١٨)، وَ«غُرَرُ الْفَوَائِدِ» (ص ١٥١) وَمَا بَعْدَهَا.

(٥) لَمْ أَجِدْهُ فِي «غُرَرِ الْفَوَائِدِ».

(٦) «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ» (٢٧٠٥).

غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا» أنه محمد بن إسماعيل البخاري، وإنما كُنِيَ عن اسمِهِ؛ يعني أن البخاريَّ أحدٌ من حدَّث مسلماً به، ولو سلَّمنا أنه مُنْقَطِعٌ في (م)، فقد بيَّنا أنه مُتَّصِلٌ في (خ)، ثم ساقه إلى (خ)، وساق لفظه.

وقد تعرَّض الشيخ محيي الدين لهذا وذكر ما ذكره ابن طاهر نفقها، ولكن لو قال مسلمٌ: «حدَّثني بعض مشايخي» كان هذا جواباً، إلا أنه قال: «غَيْرُ وَاحِدٍ»، فلا بدَّ أن يَكُونَ المُحدِّثُ زيادةً على واحد، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

قوله: «يَسْتَوْضِعُ الْآخَرَ وَيَسْتَرْفِقُهُ» أي: يَطْلُبُ منه وضعَ شيءٍ ويرْفُقُ به.

(١٥٥٨) قوله: «حَتَّى كَشَفَ سِجْفَ حُجْرَتِهِ» السِّجْفُ بكسر السينِ وفتحها، وإسكان الجيم: السِّتْرُ، وقيل: لا يُسَمَّى سِجْفًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَشْقُوقًا فِي الْوَسْطِ كَالْمِصْرَاعَيْنِ.

قوله: «وَرَوَى اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ...» إلى آخره. قال الرشيد: «وهذا أيضًا حديثٌ صحيحٌ ثابتٌ متَّفَقٌ عليه من حديث الزُّهْرِيِّ عن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه عن النبي ﷺ، أخرجه (خ م) في صحيحَيْهِمَا [١٨٧/ب] من غير طريقٍ عنه، وأوردَه (م) من حديث يونس بن يزيد عن الزُّهْرِيِّ مُتَّصِلًا، ثم أَرَدَفَهُ بِقَوْلِهِ «وَرَوَى اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ»؛ فذكر الإسناد الذي قدَّمناه مقطوعاً على طريق المتابعة.

ولا يَخْفَى على مَنْ لَهُ معرفةٌ بالحديث وطَّرِقَهُ أن الحديث إذا كان مُتَّصِلًا من وجهٍ صحيح، ثم ذكر رواته لذلك الحديث طريقاً آخرَ مقطوعاً على وجه التعريف بالمتابعة؛ أي: ذلك لا يؤثر في اتِّصَالِهِ.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم» (١٠/٢١٩-٢٢٠).

ولعلَّ مسلماً لم يَقَعْ له حديثٌ الليثُ هذا بالسمع المُتَّصِلُ عنه، فأوردَه مقطوعاً على وجهِ المُتَّابِعةِ، كما ذكرناه، ومع ذلك فقد أخرجَه (خ) في «صحيحه» من حديثِ الليثِ بنِ سعدٍ عن جعفرِ بنِ ربيعة<sup>(١)</sup>، وقد تعرَّضَ الشيخُ محيي الدين لهذا الحديثِ أيضاً<sup>(٢)</sup>.

(١٥٥٩) قوله: «حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ... إِلَى آخِرِهِ. يَحْيَى وَالثَّلَاثَةُ بَعْدَهُ تَابِعِيُّونَ، بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضِهِمْ، وَلَهُ نَظَائِرُ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ. قوله: «مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بِعَيْنِهِ عِنْدَ رَجُلٍ [قَدْ] أَفْلَسَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ» اختلف العلماءُ فيمن اشترى سلعةً؛ فأفلس أو مات، قبل أن يُودِّيَ ثَمَنَهَا، ولا وفاءَ عنده، والسلعةُ باقيةٌ بحالِها؛ فقال الشافعيُّ وطائفةٌ: «بائعُها بالخيار؛ إن شاء تركها وصارت مع الغرماءِ بَثْمَها، وإن شاء رجعَ فيها بعينِها في صورةِ الإفلاسِ والموتِ»، واحتجَّ الشافعيُّ بهذه الأحاديثِ مع حديثِ الموتِ في (د)<sup>(٤)</sup> وغيره.

وتأولَها أبو حنيفةٌ بتأويلاتٍ؛ قال الشيخُ محيي الدين: «ضعيفةٌ»، قال: «وتعلَّقَ بشيءٍ يُروى عن عليٍّ وابنِ مسعودٍ، وليس بثابتٍ عنهما»<sup>(٥)</sup>. [١٨٨/أ]

قوله: «حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ» قال شيخُنَا متع الله بحياته: «وفي نسخةٍ سمعناها على شيخِنَا العراقيِّ: «حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ»<sup>(٦)</sup>، وعليها علامةُ نُسخَةِ الدِّمَاطِيِّ، وفي نسخةٍ في الهامش: «ابنُ نُمَيْرٍ»، وعليها

(١) «غرر الفوائد» (ص ١٥٣-١٥٥).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/٢٢٠).

(٣) ما بين المعكوفين ليس في «م»، وزدته من «صحيح مسلم» (٥/٣١).

(٤) «سنن أبي داود» (٣٥٢١).

(٥) «شرح صحيح مسلم» (١٠/٢٢١-٢٢٢).

(٦) وكذا هو في المطبوع من «صحيح مسلم»: (ابن أبي عمر).

علامة المؤيد الطوسي، وقد راجعت «أطراف»<sup>(١)</sup> المزني، قد ذكر الحديث من طريق شيخ مسلم (ابن أبي عمر)، ولم يذكر (ابن نمير) بالكلية انتهى.

قوله: «حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ، وَحَدَّثَنَا سَعِيدٌ» كذا في نسخ بلادنا في الإسناد الأول: (شعبة) بضم الشين المعجمة؛ وهو شعبة بن الحجاج، وفي الثاني: (سعيد) بفتح السين المهملة؛ وهو سعيد بن أبي عروبة، وكذا نقله القاضي عن رواية الجلودي، قال: «ووقع في رواية ابن ماهان في الثاني (شعبة) بضم الشين»، قال: «والصواب الأول»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «قَالَ حَجَّاجٌ: مَنْصُورٌ بْنُ سَلَمَةَ» معناه أن أبا سلمة الخزاعي هذا اسمه منصور بن سلمة، فذكره محمد بن أبي أحمد بن أبي خلف بكنيته، وذكره حجاج باسمه، وهذا صحيح، وذكر القاضي أن<sup>(٣)</sup> وقع في معظم نسخ بلادهم ولعامة روايتهم: «قَالَ حَجَّاجٌ: حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ بْنُ سَلَمَةَ» فزاد لفظة (حدثنا).

قال القاضي: «والصواب حذف لفظة (حدثنا)، كما وقع لبعض<sup>(٤)</sup> الرواة»، قال: «وَيُمْكِنُ تَأْوِيلُ الثَّانِي عَلَى مُوَافَقَةِ الْأَوَّلِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ كَنَاهُ وَحَجَّاجٌ سَمَّاهُ»<sup>(٥)</sup>.

قوله: (١٥٦٠) «فِتْيَانِي» أي: غلmani.

قوله: «فَكُنْتُ أَقْبَلَ الْمَيْسُورَ وَاتَّجَاوَزْتُ عَنِ الْمَعْسُورِ» أي: أخذ ما تيسر، وأسامح بما تعسر.

(١) «تحفة الأشراف» (٤٢٧/١٠). (٢) «إكمال المعلم» (٢٢٧/٥).

(٣) هكذا في «م» بلا هاء الشان، وإن كان حقه (أنه) ليظهر المراد.

(٤) قوله: لبعض. ليس في «م». ومثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي».

(٥) «إكمال المعلم» (٢٢٨/٥). وانظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢٢٣/١٠).

قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ .. إِلَى آخِرِهِ. قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ [١٨٨/ب] أَبِي خَالِدٍ الْأَحْمَرِ عَنْ أَبِي مَالِكٍ عَنْ رَبِيعٍ عَنْ حُذَيْفَةَ: «أَتَجَاوَزُ عَنِ الْمُعْسِرِ»، فَقَالَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ وَابْنُ مَسْعُودٍ: «هَذَا وَهُمْ فِيهِ أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، وَرَوَاهُ أَصْحَابُ أَبِي مَالِكٍ عَنْهُ، وَتَابَعَهُمْ نَعِيمٌ بْنُ أَبِي هَنْدٍ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمِيرٍ، وَمَنْصُورٌ، وَغَيْرُهُمْ عَنْ رَبِيعٍ عَنْ حُذَيْفَةَ: «فَقَالَ عُقْبَةُ بْنُ عَمِيرٍ وَأَبُو مَسْعُودٍ»<sup>(١)</sup>. قوله: «فَقَالَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ الْجُهَنِيُّ وَأَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ» صوابه: «ابْنُ عَمِرٍ»، و«ابْنُ عَامِرٍ» وَهُمْ، كَذَا قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَبْدُ الْحَقِّ، وَذَكَرَ الدَّارَقُطْنِيُّ أَنَّ الْوَهْمَ مِنْ أَبِي خَالِدٍ الْأَحْمَرِ، وَهِيَ هُوَ كَلَامُهُ أَوَّلَ الصَّفْحَةِ أَعْلَاهُ<sup>(٢)</sup>.

قال شيخنا متع الله بحياته: «وقال خلفٌ في «أَطْرَافِهِ» كما نقله بعضُ مشايخي فيما قرأته عليه بالقاهرة: عقبةُ بْنُ عَامِرٍ وَهُمْ، لَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ غَيْرَهُ -يعني الأشجَّ- والحديثُ إنما يُحْفَظُ من حديثِ عُقْبَةَ بْنِ عَمِرٍ وَأَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ»<sup>(٣)</sup> انتهى.

(١٥٦٣) قوله: «مِنْ كَرْبٍ يَوْمِ الْقِيَامَةِ» (كرب) بضم الكاف، وفتح الراء؛ جمعُ كُربةٍ.

(١٥٦٤) قوله: «فَلْيَتَّبِعْ» هذا وجهُ الكلام، وكذا قيَّده الجيانيُّ بخطه عن أبي مَرْوَانَ فِي بَعْضِ أَصُولِهِ؛ وَلِذَا حَدَّثَنَا ابْنُهُ عَنْهُ، وَكَذَا الرِّوَايَةُ عِنْدَ عَامَّةِ شَيْوَحْنَا، وَكَذَا قَيَّدهُ الْأَصِيلِيُّ وَأَبُو ذَرٍّ وَغَيْرُهُمَا، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ: (فَلْيَتَّبِعْ) انتهى من «المطالع»<sup>(٤)</sup>.

(٢) «الإلزامات» (ص ٤٦٨).

(٤) «مطالع الأنوار» (٢/٨).

(١) «الإلزامات» (ص ٤٦٨).

(٣) «التوضيح» (١٤/١٣٣).

قال الشيخُ مُحْيِي الدينِ بعدَ أن حَكَى أن بعضَهُم رَوَاه كَذَا وبعضُهُم رَوَاه كَذَا: «إِنَّ سُكُونَ التَّاءِ هُوَ الصَّوَابُ الْمَشْهُورُ، ثُمَّ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِلشَّخْصِ إِذَا أُحِيلَ عَلَى مَلْيٍّ قَبُولُ الْحَوَالَةِ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ - قَالَ شَيْخُنَا مَتَعَ اللهُ بِحَيَاتِهِ: وَفِي حَفْظِي أَنَّهُ الْمَاورِدِيُّ - إِلَى الْإِبَاحَةِ»<sup>(١)</sup>.

وعَلَّتْهُ [١٨٩/أ] أَنَّهُ أَمْرٌ وَرَدَ بَعْدَ الْحَظَرِ، وَالْحَظَرُ النَّهْيُ عَنِ [الْكَالِيِّ بِالْكَالِي] <sup>(٢)</sup> وَهُوَ بَيْعُ الدَّيْنِ بِالْدَّيْنِ، وَأَخَذَ دَاوُدُ وَغَيْرُهُ بِالْوَجُوبِ <sup>(٣)</sup> فِي الْحَوَالَةِ.

(١٥٦٥) قَوْلُهُ: «عَنْ بَيْعِ ضِرَابِ الْجَمَلِ» ضِرَابُهُ هُوَ الْعَسْبُ الْمَذْكُورُ فِي حَدِيثٍ آخَرَ، قِيلَ فِي الْعَسْبِ: أَنَّهُ ضِرَابُهُ، وَقِيلَ أَجْرُهُ ضِرَابُهُ، فَيَحْرُمُ ثَمَنُ مَائِهِ، وَكَذَا أُجْرَتُهُ فِي الْأَصَحِّ <sup>(٤)</sup>.

قَوْلُهُ: «وَالْأَرْضُ لِيُتَحَرَّتْ» مَعْنَاهُ: نَهَى عَنِ إِجَارَتِهَا لِلزَّرْعِ، وَالْجُمْهُورُ يُجَوِّزُونَ إِجَارَتَهَا بِالْدِّرَاهِمِ وَالْدَنَانِيرِ وَغَيْرِهِمَا، وَيَتَأَوَّلُونَ النَّهْيَ بِتَأْوِيلَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ نَهَى تَنْزِيهِه [لِيُعْتَادُوا] <sup>(٥)</sup> إِعَارَتَهَا وَإِرْفَاقَ بَعْضِهِمْ بَعْضًا.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى إِجَارَتِهَا عَلَى أَنْ يَكُونَ لِمَالِكِهَا قِطْعَةٌ مُعَيَّنَةٌ مِنَ الزَّرْعِ، وَحَمَلَهُ الْقَائِلُونَ بِمَنْعِ الْمُزَارَعَةِ عَلَى إِجَارَتِهَا بِجَزءٍ مِمَّا <sup>(٦)</sup> يَخْرُجُ مِنْهَا.

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/٢٢٨).

(٢) فِي «م»: «الْكَافِي بِالْكَافِي»، انظر «مطالع الأنوار» (٣/٣٥٩).

(٣) فِي «م»: «فَالْوَجُوبُ بِالْحَوَالَةِ»، وَلَا يَسْتَقِيمُ الْكَلَامُ، انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/٢٢٨).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/٢٣٠).

(٥) فِي «م»: «لِيُعَادُوا». وَالْمَثْبُوتُ مِنْ «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/٢٢٩).

(٦) فِي «م»: «كَمَا». وَالْمَثْبُوتُ مِنْ «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/٢٢٩).

(١٥٦٦) قوله: «لِيُمنَعَ بِهِ الْكَلَاءُ» (الكلأ) مهموزٌ مقصورٌ، وهو النبات رطبًا ويابسًا.

(١٥٦٧) قوله: «عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ» ما وَرَدَ في النهي عن ثمنِ الكلبِ إلا كلبَ صيدٍ، وفي رواية: «إِلَّا كَلْبًا ضَارِيًا»، وأن عثمانَ غَرَّمَ إنسانًا ثمنَ كلبٍ قتلَه عشرينَ بغيرًا، وعن أبي عمرو بن العاصِ التغريمُ في إتلافه، كلها ضعيفةٌ، قال النووي: «باتِّفَاقِ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ»، وقد أَوْضَحَهَا في بابِ ما يَجُوزُ بيعُهُ في شرحِ «المَهْذَبِ»<sup>(١)</sup>.

قوله: «وَمَهْرُ الْبَغِيِّ» هو ما تَأْخُذُهُ الزانيةُ على الزنى، وسَمَاءُ مَهْرًا لكونه على صورته، وهو حرامٌ إجماعًا.

قوله: «وَحُلُوانِ الْكَاهِنِ» هو ما يُعْطَاهُ على كهانته، وهو حرامٌ بالإجماع. [١٨٩/]

(١٥٦٨) قوله: «وَكَسْبُ الْحَجَّامِ» اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ في كَسْبِ الْحَجَّامِ؛ فقال الأكثرون سلفًا وخلفًا: لَا يَحْرُمُ كَسْبُهُ وَلَا أَكْلُهُ، لَا على الْحُرِّ وَلَا الْعَبْدِ، وهو المشهورُ من مذهبِ أحمدَ، وفي روايةٍ عنه - قال<sup>(٢)</sup> بها فقهاءُ المحدثين: يَحْرُمُ على الْحُرِّ دُونَ الْعَبْدِ، معتمدين هذه الأحاديثَ وشبهها.

واحتجَّ الجمهورُ بحديثِ ابنِ عَبَّاسٍ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ اِخْتَجَمَ وَأُعْطِيَ الْحَجَّامُ أَجْرَةً»<sup>(٣)</sup> ولو كان حرامًا لَمْ يُعْطِهِ، وحملوا هذه الأحاديثَ على التنزيه والارتفاع<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/٢٣٣).

(٢) في «م»: (فقال)، انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/٢٣٣).

(٣) رواه البخاري (٢٢٧٨)، ومسلم (١٢٠٢).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/٢٣٣).

(١٥٦٩) قوله: «عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَالسَّنَّورِ» النهي عن ثمنِ السَّنَّورِ، قال النووي: «إنه محمولٌ على ما لا يُتَّعَقُّ به، أو إنه نهى تنزيهه، حتَّى يَعْتَادَ النَّاسُ هَبْتَهُ وَعَارِيَتَهُ وَالْمَسَامَحَةَ بِهِ، كما هو الغالبُ، فإن كان مما يُتَّعَقُّ به وباعه صحَّ بيعه، وكان الثمنُ حلالاً، هذا مذهبنا ومذهبُ العلماءِ كافَّةً، إلا ما حكى ابنُ المُنْذِرِ عن أبي هريرةَ وجابرِ بنِ زيدٍ من عدم الجوازِ مُحْتَجِّجِينَ بالحديثِ».

وأجاب عنه الجمهورُ بما ذُكِرَ، وقد ذَكَرَ الْخَطَّابِيُّ وابنُ عبدِ البرِّ أنه لم يروِ هذا الحديثَ عن أبي الزبيرِ عن حمَّادِ بنِ سلمةَ، وهو غَلَطٌ؛ لأن مسلماً رواه كما تَرَى من روايةِ مَعْقِلِ بنِ عبدِ الله عن أبي الزُّبَيْرِ<sup>(١)</sup>.

(١٥٧٢) قوله: «عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ الْبَهِيمِ ذِي النُّقْطَتَيْنِ<sup>(٢)</sup>» (البهيم) الخالصُ السَّوَادِ، وَأَمَّا النُّقْطَتَانِ فهُمَا نَقْطَتَانِ مَعْرُوفَتَانِ فَوْقَ عَيْنَيْهِ مَشَاهِدَةٌ مَعْرُوفَةٌ.

قوله: «فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ» احتجَّ به الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلٍ، وبعضُ أصحابِ الشافعيِّ في أنه لا يَجُوزُ صَيْدُ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ، وَلَا يَحِلُّ إِذَا قَتَلَهُ؛ لَأَنَّهُ شَيْطَانٌ، وَإِنَّمَا أُحِلَّ كَلْبُ [١٩٠/أ]<sup>(٣)</sup> الصَّيْدِ.

وقال الشافعيُّ ومالكٌ وجماهيرُ العلماءِ: «يَحِلُّ صَيْدُهُ لغيره، وليس المرادُ بالحديثِ إخراجُه عن جنسِ الكلابِ؛ ولهذا لو يَلْغُ في إناءٍ وغيرِه وَجَبَ غَسْلُهُ لغيرِه»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/٢٣٣-٢٣٤).

(٢) في «م»: «النقضتين». وكذا المواضع التالية. والمثبت الصواب كما في «صحيح مسلم».

(٣) كتب بحاشية «م»: العشرون من التعليق على مسلم.

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/٢٣٧).



(١٥٧٣) قوله: «مَا بِالْهُمِّ وَبِالْكِلابِ؟» أي: ما شأنهم وشأن الكلابِ.

(١٥٧٤) قوله هنا: «قَيْرَاطَانٍ»، وفي أخرى: «قيراطٌ» فقليل: يَحْتَمِلُ أنه نوعان من الكلابِ؛ وأحدهما أكبرُ أذى من الآخر، أو لمعنى فيهما، أو يكونُ ذلك مختلفاً باختلافِ المواضع؛ فَيَكُونُ القيراطانِ في المدينةِ خاصّةً لزيادةِ فضلها، والقيراطُ في غيرها، أو القيراطانِ في المدائنِ، ونحوها من القرى، والقيراطُ في البوادي، أو يَكُونُ ذلك في زمنين؛ فذَكَرَ القيراطَ أولاً، ثُمَّ زاد التعليلَ، فذَكَرَ القيراطين.

قال الرُّويانيُّ من أصحابِ الشافعيِّ في «بحره»: «اختلفوا في المراد بما يَنْقُصُ منه؛ فقليلٌ: يَنْقُصُ مِمَّا مَضَى مِنْ عَمَلِهِ، وقيل: من مستقبله»، قال: «واختلفوا في محلِّ القيراطين؛ فقليلٌ: يَنْقُصُ قيراطٌ من عملِ الليل، وآخرٌ من عملِ النهار، وقيل: قيراطٌ من عملِ الفرضِ وآخرٌ من عملِ النفل، واللهُ أَعْلَمُ»<sup>(١)</sup>.

واختلف العلماءُ في سببِ نُقصانِ الأجرِ باقتناءِ الكلبِ؛ فقليلٌ لا تمتنعِ الملائكةُ من دخولِ بيته بسببه، وقيل: لِمَا يَلْحَقُ المَارِينَ من الأذى من ترويعِ الكلبِ لهم، وقيل: إن ذلك عقوبةٌ لا تُتَّخَذُ ما نُهي عن اتِّخَاذِهِ، وعصيانُهُ في ذلك، وقيل: لما يُتَّكَلَى به من وُلُوغِهِ في غَفْلَةٍ صاحِبِهِ، ولا يَغْسِلُهُ بالماءِ والتُّرابِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «إِلَّا كَلْبَ ضَارِيَةٍ» تقديرُهُ: إلَّا كلبَ ذي كلابٍ ضاريةٍ، والضاري هو المَعْلَمُ للصيْدِ المعتادُ له، يُقَالُ منه: ضَرِيَ الكلبُ يَضْرِي كَشْرَبَ يَشْرَبُ [ب/١٩٠] ضَرِيَّ وَضَرَاوَةً، وَأَضْرَاهُ صاحِبُهُ؛ أي: عَوَّدَهُ ذلك.

(١) «بحر المذهب» (٨٩/٥).

(٢) انظر لما سبق: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٠/٢٣٩-٢٤١).

(١٥٧٦) قوله: «عَنْ أَبِي الْحَكَمِ» هو عبد الرحمن بن أبي نعيم البجلي.

قوله: «الشَّائِي» هو منسوب إلى أزد شَنُوَّةَ.

(١٥٧٧) قوله: «حَجَمَهُ أَبُو طَيِّبَةَ» اسم أبي طيبة: نافع، وقيل غير ذلك.

قوله: «بِالْغَمَزِ» الغمز بفتح الغين المعجمة، وبعدها ميم ساكنة، ثم زاي؛ معناه: لا تغمزوا حلق الصبي بسبب العذرة؛ وهي وجع الحلق، بل داووه بالقسط البحري؛ وهو العود الهندي.

(١٥٧٩) قوله: «ابْنِ وَعَلَةَ» هو بفتح الواو، وسكون العين المهملة.

قوله: «السَّبْيِي» بسين مهملة مفتوحة، ثم باء موحدة ثم همزة، منسوب إلى سبأ.

قوله: «فَسَارَ إِنْسَانًا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» المسار الذي خاطبه النبي عليه السلام هو الذي أهدى الراوية، كذا جاء مبيّنًا في غير هذه الرواية، وأنه رجل من دوس، قال القاضي: «وغلط بعض الشارحين فظن أنه رجل آخر»<sup>(١)</sup>.

(١٥٨٠) قوله: «فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمَسْجِدِ فَحَرَّمَ التَّجَارَةَ فِي الْخَمْرِ» قال القاضي وغيره: «تحريم الخمر في سورة المائدة، وهي نزلت قبل آية الرّبا بمدة طويلة، فإن آية الرّبا آخر ما أنزل، أو من آخر ما أنزل؛ فيحتمل أن يكون هذا النهي عن التجارة متأخرًا عن تحريمها، ويحتمل أنه أخبر بتحريم التجارة حين حرمت الخمر، ثم أخبر به مرة أخرى بعد نزول آية الرّبا تأكيدًا ومبالغة في إشاعته، ولعله حضر المجلس من لم يكن [١٩١/أ] بلغه تحريم التجارة فيها قبل ذلك، والله أعلم»<sup>(٢)</sup>.

(١) إكمال المعلم (٥/٢٥١).

(٢) إكمال المعلم (٥/٢٥٣)، وانظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/٥-٦).

(١٥٨١) قوله: «لَا، هُوَ حَرَامٌ» فمعناه: لَا تَبِعُوهَا؛ فَإِنَّ بَيْعَهَا حَرَامٌ، فالضميرُ في (هو) يَعُودُ عَلَى الْبَيْعِ لَا إِلَى الْإِنْتِفَاعِ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بِشُحُومِ الْمَيْتَةِ فِي طَلْيِ الشُّفْنِ، وَالِاسْتِصْبَاغِ بِهَا، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ بِأَكْلٍ، وَلَا فِي بَدَنِ الْآدَمِيِّ، وَهَذَا أَيْضًا قَالَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ وَابْنُ جَرِيرٍ.

وَقَالَ الْجُمْهُورُ: لَا يَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ فِي شَيْءٍ أَصْلًا لِعُمُومِ النَّهْيِ عَنِ الْإِنْتِفَاعِ بِالْمَيْتَةِ، إِلَّا مَا خُصَّ؛ وَهُوَ الْجِلْدُ الْمَدْبُوعُ.

وَأَمَّا الزَّيْتُ وَالسَّمْنُ وَنَحْوُهُمَا مِنَ الْأَدْهَانِ الَّتِي أَصَابَتْهَا نَجَاسَةٌ؛ فَهَلْ يَجُوزُ الْإِسْتِصْبَاغُ بِهَا وَنَحْوُهُ مِنَ الْإِسْتِعْمَالِ غَيْرِ الْأَكْلِ، وَفِي غَيْرِ الْبَدَنِ أَوْ يُجْعَلُ مِنَ الزَّيْتِ صَابُونًا، أَوْ يُطْعَمُ الْعَسَلُ الْمَتَنَجِّسَ لِلنَّحْلِ، أَوْ يُطْعَمُ الْمَيْتَةَ لِكَلَابِهِ، أَوْ الطَّعَامُ النَّجَسَ لِدَوَابِّهِ؟

فِيهِ خِلَافٌ السَّلَفِ؛ الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ جَوَازُ الْجَمِيعِ، وَنَقَلَهُ الْقَاضِي عَنْ مَالِكٍ، وَكَثِيرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَالشَّافِعِيِّ، وَالثَّوْرِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابِهِ، وَاللِّيثِ.

قَالَ: «وَرُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَمْرٍ، وَأَبِي مُوسَى، وَالْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَسَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ»، قَالَ: «وَأَجَازَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُ، وَاللِّيثُ، وَغَيْرُهُمْ بَيْعَ الزَّيْتِ النَّجَسِ إِذَا بَيَّنَّتهُ، وَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ الْمَاجِشُونُ وَأَحْمَدُ<sup>(١)</sup> وَأَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ: لَا يَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «أَجْمَلُوهُ» أَي: أَذَابُوهُ.

(١) يقصد: الإمام أحمد بن محمد بن حنبل رَحِمَهُمُ اللَّهُ، انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧/١١).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧/١١-٦).

(١٥٨٢) قوله: «سَمْرَةَ» هو ابنُ جُنْدَبٍ<sup>(١)</sup>، وكذا ذكره الخطيبُ في كتابه «المبهمات»<sup>(٢)</sup> [١٩١/ب] وتابعه النووي.

قال شيخنا متع الله بحياته: «وكذا ذكره بعضُ شيوخي فيما قرأته عليه، وزاد على ذلك أن المُحِبَّ الطبريَّ قال في «أحكامه»: «أنه جابرُ بنِ سَمْرَةَ»، فاعلمه».

قال شيخنا: «ثم أني رأيته في «أحكام المحب» وعن الخطابي أن سَمْرَةَ لم يبعها بعينها، وإنما خللها متاولاً ثم باعها، وإلا فلا يخفى عليه ذلك، وكان والياً على البصرة، وقيل في الجواب غير ذلك، والله أعلم»<sup>(٣)</sup>.

(١٥٨٤) قوله: «وَلَا تُشْفُوا» بضمّ التاء، وكسرِ الشينِ المعجمة، وتشديد الفاء؛ أي: لا تُفَضِّلُوا والشفُّ بكسرِ الشينِ الزيادة، ويُطْلَقُ على النقصانِ أيضاً؛ فهو من الأضداد، ويُقَالُ شَفَّ الدَرَهْمُ بفتحِ الشينِ يَشْفُ بكسرها، إذا زاد وإذا نَقَصَ، وأشفَّ غيره يَشْفُهُ.

قوله: «وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ» الناجزُ الحاضرُ، والغائبُ المؤجَّلُ.  
قوله: «وَزَنَّا بِوزْنٍ، مَثَلًا بِمَثَلٍ، سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ»: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الجمعُ بينَ هذه الألفاظِ تأكيداً ومبالغةً في الإيضاح.

(١٥٨٦) قوله: «إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ» فيها لغتانِ المدُّ والقصرُ، والأوَّلُ أشهرُ وأفصحُ، وأصلُّه (هاك) فأبدلتِ المدَّةُ من الكافِ؛ ومعناه: خذْ هذا، ويقولُ صاحبه مثله، والمدَّةُ مفتوحةٌ، ويُقَالُ بالكسرِ، وفيهما لغاتٌ أخرى.

(١) في «م»: حبيب. تصحيف، والمثبت من «الأسماء المبهمة» (٢/ ١١٠).

(٢) «الأسماء المبهمة» (٢/ ١١٠).

(٣) «التوضيح» لابن الملقن (١٤/ ٥٥٨).

قوله: «الرَّبْعِيُّ» بفتح الراء والباء، نسبةً إلى بني ربيعة.

(١٥٨٨) قوله: «أَلْوَانُهُ» الألوانُ المرادُ بها هنا الأجناسُ، كما صرَّح به في الأحاديثِ الباقية.

(١٥٩١) قوله: «عُلَيَّ بْنَ رَبَاحٍ» هو بضمَّ العينِ على المشهور، ويُقالُ بفتحها، وقيل: يُقالُ بالوجهينِ فالفتحُ اسمٌ، والضمُّ لَقَبٌ<sup>(١)</sup>. [١٩٢/ أ]

قوله: «عَنِ الْجَلَّاحِ» هو بجيمٍ مضمومة، وتخفيفِ اللَّامِ، وآخرُه حاءٌ مهملةٌ، عن حنشٍ وأبي سلمة، وعنه الليثُ، وابنُ أبي جعفرٍ، وابنُ لهيعة، قضى بالإسكندرية، تُوفِّي سنة ١٢٠، رَوَى له (م د ت س)، واسمُ أبي الجَلَّاحِ: عبدُ الله.

قوله: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا وَزْنًا بِوَزْنٍ» الظاهرُ أن مراده أنهم كانوا يَتَبَايَعُونَ الأوقيةَ من الذهبِ وخرزٍ وغيره بدينارين أو ثلاثة، وإلا فالأوقيةُ زنةُ أربعين درهماً، ومعلومٌ أن أحداً لا يبتاع<sup>(٢)</sup> هذا القدرَ من ذهب<sup>(٣)</sup> خالصٍ بدينارين أو ثلاثة.

قوله: «فَطَارَتْ إِلَيَّ» أي: حصلَ لنا من القسمة.

قوله: «فِي كِفَّةٍ» هي بكسرِ الكافِ، وكذلك كُلُّ مُسْتَدِيرٍ، وكُفَّةُ الثوبِ والصائدِ بضمِّها، وكذلك كُلُّ مُسْتَطِيلٍ، وقيل بالوجهين فيهما معاً.

(١٥٩٢) قوله: «يُضَارِعُ» يعني: يُشَابِهُ؛ استدلالُ مالكٌ بهذا الحديثِ أن الحِظَّةَ والشعيرَ صنفٌ واحدٌ، والجمهورُ على خلافه؛ ودليلُ الجمهورِ

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/١١).

(٢) في «م»: يمنع. والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/١١).

(٣) في «م»: وذهب. والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/١١).

إِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَجْنَاسُ: «فَيَعُونَا كَيْفَ شِئْتُمْ» مع ما نقله (د س) في حديث عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، وحديثُ معمرٍ لا حُجَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُصَرِّحْ بِأَنَّهُمَا جَنْسٌ وَاحِدٌ، وَإِنَّمَا خَافَ مِنْ ذَلِكَ فَتَوَرَّعَ عَنْهُ احتياطاً<sup>(١)</sup>.

(١٥٩٣) قوله: «بَعَثَ أَخَا بَنِي عَدِيٍّ [مِنَ الْأَنْصَارِ]<sup>(٢)</sup> فَاسْتَعْمَلَهُ عَلَى خَيْرٍ فَقَدِمَ بِتَمَرٍ جَنِيبٍ» الجَنِيبُ: نَوْعٌ مِنَ التَّمَرِ جَيِّدٌ، وَفِي «مَبْهَمَاتِ» الْخَطِيبِ وَابْنِ يَشْكُوَالِ<sup>(٣)</sup> أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ سَوَادُ ابْنِ غَزِيَّةِ الْأَنْصَارِيِّ وَمَجِئُهُ فِي [١٩٢/ب] «الصَّحَابَةِ» لِابْنِ السَّكَنِ.

قال الخطيب: «وقيل: مالك بن صعصعة الخزرجي»<sup>(٤)</sup>.

قوله: «مِنَ الْجَمْعِ» (الجمع) بفتح الجيم، وإسكان الميم: تَمَرٌ رَدِيٌّ.

(١٥٩٤) قوله: «أَوْه» بهمزة مفتوحة، وواوٍ مشددة، وهاء ساكنة، ويقال بنصب الهاء منونة، ويقال: «أَوْه» بإسكان الواو، كسر الهاء منونة وغير منونة، ويقال: «أَوْ» بتشديد الواو مكسورة منونة بلا هاء، ويُقال: «آه» بمدّ الهمزة، وتنوين الهاء ساكنة من غير واو، وهي كلمة توجع وتحزن<sup>(٥)</sup>.

(١٥٩٤) قوله: ..<sup>(٦)</sup>.

قال أبو عبيد: «معنى هذا الحديث عند العلماء أنه خُرجَ على جوابٍ سائلٍ سأل عن الذهب بالورق، أو البُرِّ<sup>(٧)</sup> بالتمر، أو نحو ذلك

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢٠/١١).

(٢) في «صحيح مسلم»: «الأنصاري» (٤٧/٥).

(٣) «غوامض الأسماء المبهمة» (١/١٦٥).

(٤) «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمّة» (٥/٣٧٤).

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢٢/١١).

(٦) وقع هنا في «م» بياض بمقدار سطر واحد.

(٧) في «م» بالبر. والمثبت من «التوضيح» لابن الملحن (١٤/٤٤٦).

مَمَّا هُوَ جِنْسَان؛ فقال رسول الله ﷺ: «لَا رَبًّا إِلَّا فِي النِّسْيَةِ»، فسمع أسامةُ كلامَ رسولِ الله ﷺ ولم يَسْمَعْ سُؤَالَ السَّائِلِ، فقال ما سمع؛ والدليلُ على ذلك إجماعُ الناسِ عليه ما عدا ابنَ عَبَّاسٍ، وما صحَّ عنه عليه السلام: «الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ؛ وَالدَّرْهَمُ بِالدَّرْهَمِ»<sup>(١)</sup>.

وقيل: إن حديثَ أسامةٍ منسوخٌ، وقد أجمعَ المسلمونَ على تركِ العملِ بظاهِرِهِ، فهذا يَدُلُّ على نسخِهِ، وقد أُوِّلَ بتأويلاتٍ؛ منها: أنه محمولٌ على غيرِ الربويَّاتِ؛ كييعَ الدِّينَ مؤجَّلاً، بأن يَكُونَ له عنده ثوبٌ موصوفٌ، فيبيعه بعبءٍ موصوفٍ مؤجَّلاً، فإن باعه به حالاً جاز، وآخر: أنه مُجْمَلٌ، وحديثُ عبادةَ وأبي سعيدٍ وغيرهما مبينٌ؛ فوجب العملُ بالمبينِ، وهذا جوابُ الشافعيِّ، وقيل غيرُ ذلك<sup>(٢)</sup>. [١٩٣/أ]

(١٥٩٧) قوله: «شَبَاكَ» بشينٍ معجمةٍ مكسورةٍ، ثم موحَّدةٍ مخفَّفةٍ، وثَّقَ، مات شابًّا، رَوَى عن إبراهيمَ والشَّعْبِيِّ، وعنه مغيرةٌ وغيرُهُ، رَوَى له (د ق).

(١٥٩٩) قوله: «وَأَهْوَى النُّعْمَانُ بِإِصْبَعَيْهِ إِلَى أُذُنَيْهِ» فيه التصريحُ بسماعِ النعمانِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وهذا هو الصوابُ الذي قاله أهلُ العراقِ وجماهيرُ العلماءِ.

قال القاضي: «وقال يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: إن أهلَ المدينة لا يَحْتَجُّونَ بسماعِ النعمانِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وهذه حكايةٌ ضعيفةٌ، أو باطلةٌ، واللهُ أعلمُ»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «التوضيح» لابن الملقن (١٤/٤٤٥-٤٤٦).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/٢٥-٢٦).

(٣) «إكمال المعلم» (٥/٢٨٩)، وانظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/٢٩).

قوله: «اسْتَبْرَأْ لِدِينِهِ» أي: حَصَلَ الْبَرَاءَةُ لِدِينِهِ مِنَ الذِّمِّ الشَّرْعِيِّ، وَصَانَ عِرْضَهُ عَنْ كَلَامِ النَّاسِ فِيهِ.

قوله: «مُضَغَّةٌ» أي: قِطْعَةٌ لَحْمٍ.

قوله: «إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ» (صَلَحَ) وَ(فَسَدَ) بَفَتْحِ اللَّامِ وَالسَّيْنِ، وَيُقَالُ بَضَمَهُمَا، وَالْأَوَّلُ أَفْصَحُ وَأَشْهَرُ.

قوله: «وَأَكْبَرُ» قَالَ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ: «هُوَ بِالْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ»، قَالَ: «وَفِي كَثِيرٍ مِنَ النُّسخِ بِالمَثَلَةِ»، قَالَ: «وَهُوَ أَحْسَنُ»<sup>(١)</sup>.

قوله: «يُوشِكُ»: بَضَمَ أَوَّلَهُ؛ أَي: يَقْرُبُ وَيُسْرِعُ.

(٧١٥) قوله: «بِوُقْيَةٍ» (وَقِيَّةٌ) لُغَةٌ فَصِيحَةٌ، وَالْأَشْهَرُ أَوْقِيَّةٌ.

قوله: «حُمْلَانَةٌ» بَضَمَ الحَاءِ الْمَهْمَلَةَ؛ أَي: الْحَمْلُ عَلَيْهِ.

قوله: «مَا كَسْتُكَ» الْمُمَاكَسَةُ: الْمَكَالِمَةُ فِي النِّقْصِ مِنَ الثَّمَنِ<sup>(٢)</sup>. [١٩٣/ب]

قوله: «يَوْمَ الْحَرَّةِ» يَعْنِي: يَوْمَ حَرَّةِ الْمَدِينَةِ، كَانَ فِيهِ قِتَالٌ وَنَهْبٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ سَنَةَ ٦٣ مِنْ الْهَجْرَةِ.

قوله: «حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمِ الْعَمِّيِّ» (مُكْرَمٌ) هُوَ بَضَمَ الْمِيمِ، وَسَكُونِ الْكَافِ، وَفَتْحِ الرَّاءِ، وَ(الْعَمِّيُّ) بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ مَنْسُوبٌ إِلَى بَنِي الْعَمِّ بَطْنٌ مِنْ تَمِيمٍ.

قوله: «النَّاجِي» هُوَ بِالنُّونِ وَالْجِيمِ مَنْسُوبٌ إِلَى بَنِي نَاجِيَّةٍ، وَهُمْ مِنْ سَامَةَ بْنِ لُؤَيٍّ، وَقَالَ الْغَسَّانِيُّ: «إِنَّهُمْ أَوْلَادُ نَاجِيَّةٍ، امْرَأَةٌ كَانَتْ تَحْتَ سَامَةَ بْنِ لُؤَيٍّ»<sup>(٣)</sup>.

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣٠ / ١١) وليس فيه: (وهو أحسن).

(٢) في «م»: اليمين. والمثبت من «إكمال المعلم» (٢٩٢ / ٥).

(٣) «تقييد المهمل» (٣١١ / ٢).



قوله: «صِرَارًا» هو بكسر الصاد المهملة وبفتحها أيضًا، والأوّل أفصح وأشهر، ولم يذكر الأكثرون غيره، وهو موضع قريب من المدينة.  
وقال الخطّابي: بئر قديمة على ثلاثة أميال من المدينة<sup>(١)</sup> على طريق العراق<sup>(٢)</sup>.

قال القاضي: «والأشبه عندي أنه موضع لا بئر»، قال: «وضبطه بعض الرواة لمسلم و(خ) بالصاد المعجمة، وهو خطأ»، ووقع في بعض النسخ المعتمدة: «فلما قدم صِرَارَ» غير مصروف، والمشهور صرفه<sup>(٣)</sup>.

(١٦٠٠) قوله: «بكرًا» البكر بفتح الباء: الصغير من الإبل؛ كالغلام من الآدميين، والرّباع هو الذي استكمل ست سنين، ودخل في السابعة، والأنثى رباعية بتخفيف الياء، وكذلك رباعيًا.

قوله: «فقدمت عليه إبل الصدقة...» إلى آخره. هذا مما يُستشكل؛ فيقال: كيف قضى من إبل الصدقة أجود من الذي يستحقه الغريم مع أن الناظر في الصدقات لا يجوز تبرّعه منها؟

والجواب: أنه عليه السلام اقترض لنفسه، فلما جاءت إبل [١٩٤/أ] الصدقة اشترى بغيراً رباعياً ممّن استحقّه؛ فملكه عليه السلام بثمنه، وأوفاه متبرّعاً بالزيادة من ماله؛ ويدل على ذلك رواية أبي هريرة الآتية: «أن النبي عليه السلام قال: اشترُوا له سنًا» فهذا هو الجواب المعتمد، وقد قيل فيه أجوبة غير هذا<sup>(٤)</sup>.

(١) قوله: من المدينة. في «م»: مدينة. والمثبت من «غريب الحديث» للخطابي (٢/٥٤).

(٢) «غريب الحديث» للخطابي (٢/٥٤).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/٣٥).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/٣٧-٣٨).

قوله: «مَحَاسِنُكُمْ قَضَاءٌ» أي: ذوو المحاسن، قال القاضي: «وقيل هو جمعٌ مَحْسَنٍ بفتح الميم، وأكثر ما يَجِيءُ أَحَسَنُ جمعَ أَحْسَنَ»<sup>(١)</sup>.  
 (١٦٠٣) قوله: «اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا بِنَسِيئَةٍ، فَأَعْطَاهُ دِرْعًا لَهُ» هذه الدرْعُ هي ذاتُ الفضولِ، قاله غيرُ واحدٍ<sup>(٢)</sup> واليهوديُّ: أبو الشحم.

(١٦٠٤) قوله: «مَنْ أَسْلَفَ فِي تَمْرٍ، فَلْيُسْلِفْ» في أكثرِ الأصولِ «تَمْرٌ» بالمشاة، وفي بعضها بالمثلثة كما هنا.  
 قوله: «عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ» كذا في روايةِ الجُلُودِيِّ، وفي روايةِ ابنِ ماهانَ: «عَنِ ابْنِ عَلِيَّةَ» يعني إسماعيلَ.  
 قال العَسَانِيُّ وغيرُه: «الصوابُ روايةُ ابنِ ماهانَ»<sup>(٣)</sup>.

قالوا: «وَمَنْ تَأَمَّلَ البابَ عَرَفَ ذلك؛ وذلك لأن أحاديثَ ابنِ عُيَيْنَةَ عن [ابن] <sup>(٤)</sup> أبي نَجِيحٍ فيه ذِكْرُ الأجلِ، وحديثُ عبدِ الوارثِ عن [ابن] <sup>(٥)</sup> أبي نَجِيحٍ، فليس فيه ذِكْرُ الأجلِ، وذكرَ حديثُ ابنِ عَلِيَّةَ عن [ابن] <sup>(٦)</sup> أبي نَجِيحٍ، وقال بمثلِ حديثِ عبدِ الوارثِ، ولم يَذْكُرْ «إِلَى أَجَلٍ»، ثم ذَكَرَ حديثَ الثوريِّ عن ابنِ أبي نَجِيحٍ، وقال بمثلِ حديثِ ابنِ عُيَيْنَةَ فذَكَرَ فيه الأجلَ، والله أعلمُ»<sup>(٧)</sup>.

(١) «إكمال المعلم» (٣٠٠/٥).

(٢) انظر: «التوضيح» لابن الملقن (١١٤/١٤).

(٣) «تقييد المهمل» (٨٩٣/٣).

(٤) قوله: ابن. ليس في «م». ومثبت من «إكمال المعلم» (٣٠٨/٥).

(٥) قوله: ابن. ليس في «م». ومثبت من «إكمال المعلم» (٣٠٨/٥).

(٦) قوله: ابن. ليس في «م». ومثبت من «إكمال المعلم» (٣٠٨/٥).

(٧) انظر «إكمال المعلم» (٣٠٨-٣٠٩).

(١٦٠٥) قوله: «فَهُوَ خَاطِئٌ» أي: عاصٍ.

قوله: «فَقِيلَ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: فَإِنَّكَ تَحْتَكِرُ، قَالَ سَعِيدٌ: إِنَّ مَعْمَرًا الَّذِي يُحَدِّثُ هَذَا الْحَدِيثَ كَانَ يَحْتَكِرُ» ما ذُكِرَ هنا أن سعيداً ومعمراً كانا يَحْتَكِرَانِ، قال ابنُ عبدِ البرِّ وآخرون: «إنهما كانا [١٩٤/ب] يَحْتَكِرَانِ الزَّيْتَ، وَحَمَلَا الْحَدِيثَ عَلَى الْقَوْتِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ وَالْغَلَاءِ، وَكَذَا حَمَلَهُ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَآخَرُونَ، وَهُوَ الصَّحِيحُ»<sup>(١)</sup>.

قوله: «حَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا» قال الرشيد: «وهذا أيضاً حديثٌ صحيحٌ ثابتٌ من حديثِ سعيدِ بنِ المسيَّبِ عن معمرِ بنِ أبي معمرٍ، ويُقال: معمرُ بنُ عبدِ الله عن النبي ﷺ أَخْرَجَهُ (م) فِي «صَحِيحِهِ» مُنْفَرِداً بِهِ، فَأَوْرَدَهُ مِنْ طَرِيقَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ؛ وَهُمَا مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ، وَطَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ، كِلَاهُمَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، ثُمَّ أَرَدَفَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «وَحَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنْ عَمْرٍو بْنِ عَوْنٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ» فَذَكَرَ الْإِسْنَادَ.

ثم قال: «وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنْ حَدِيثُ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَذْكُورَ عَنْ عَمْرٍو بْنِ يَحْيَى قَدْ أَخْرَجَهُ (د) فِي «سُنَنِ»، فَرَوَاهُ عَنْ وَهْبِ بْنِ بَقِيَّةٍ الْوَاسِطِيِّ، وَهُوَ أَحَدُ الثَّقَاتِ الَّذِي رَوَى عَنْهُمْ (م) فِي «صَحِيحِهِ» عَنْ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَهُوَ الطَّحَّانُ بِإِسْنَادِهِ الْمَذْكُورِ مُتَّصِلاً؛ فَثَبَّتَ اتِّصَالَهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ الْآخِرِ»<sup>(٢)</sup>.

(١٦٠٦) قوله: «مَنْفَقَةٌ لِلْسَّلْعَةِ مَمْحَقَةٌ لِلرِّبْحِ» (مَنْفَقَةٌ) وَ(مَمْحَقَةٌ)

بِفَتْحِ أَوَّلِهِمَا وَثَالِثِهِمَا، وَإِسْكَانِ ثَانِيهِمَا.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤٣/١١).

(٢) النص في «غرر الفوائد» (ص ١٥٦-١٥٧) مختصراً.

(١٦٠٨) قوله: «فِي رُبْعَةٍ» الرُبْعَةُ والرُّبْعُ بفتح الرَّاءِ، وإِسْكَانِ الموحَّدة؛ وهي الدَّارُ والمَسْكَنُ ومُطْلَقُ الأَرْضِ، والرَّبْعَةُ تَأْنِيثُ الرُّبْعِ، وقيل: واحدةٌ، والجمعُ الذي هو اسمُ جنسٍ رُبْعٌ، كتمرَّةٍ وتمرٍّ.

(١٦٠٩) قوله: «خَشَبَةٌ» قال القاضي: «رُؤِينَا قَوْلَهُ: «خَشَبَةٌ» فِي (م) وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَصُولِ (خَشَبَةٌ) [١٩٥/أ] بِالْإِفْرَادِ وَ(خَشَبَةٌ) بِالْجَمْعِ».

قال: «وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ عَنْ رَوْحِ بْنِ الْفَرَجِ: سَأَلْتُ أَبَا زَيْدٍ وَالْحَارِثَ بْنَ مَسْكِينٍ وَابْنَ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْهُ، فَقَالُوا كُلُّهُمْ: (خَشَبَةٌ) بِالتَّنْوِينِ عَلَى الْإِفْرَادِ»، قَالَ عَبْدُ الْغَنِيِّ: «كَانَ النَّاسُ يَقُولُونَ بِالْإِفْرَادِ إِلَّا الطَّحَاوِيُّ»<sup>(١)</sup>.

قوله: «بَيْنَ أَكْتَفَاكُمُ» بِالمُثَنَّاةِ فَوْقَ؛ أَي: بَيْنَكُمُ، وَلِبَعْضِ رُؤَاةِ «المَوْطَأِ» بِالنُّونِ؛ وَمَعْنَاهُ أَيْضًا بَيْنَكُمُ، وَالْكَنْفُ: الْجَانِبُ<sup>(٢)</sup>.

(١٦١٠) قوله: «أَرْضَيْنِ» قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الْأَرْضُونُ بِفَتْحِ الرَّاءِ، وَفِيهَا لُغَةٌ قَلِيلَةٌ بِسُكُونِهَا، حَكَاهَا الْجَوْهَرِيُّ<sup>(٣)</sup> وَغَيْرُهُ<sup>(٤)</sup>.

(١٦١٢) قوله: «قَيْدَ شِبْرٍ» بِكسْرِ الْقَافِ، وَإِسْكَانِ المَثَنَّاةِ تَحْتُ؛ أَي: قَدَرِ شِبْرٍ، يُقَالُ: قَيْدَ وَقَادَ وَقَيْسَ وَقَاسَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ.



(١) «إِكْمَالُ الْمَعْلَمِ» (٣١٧/٥).

(٢) قوله: الجانب. ليس في «م». ومثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤٧/١١).

(٣) «الصَّحَاحُ» (١٠٦٣/٣).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤٨/١١).



# كتاب الفرائض



قوله: «مَاشِيَيْنَ»، وفي بعض النسخ: «مَاشِيَانِ»: وتقديره: وهما ماشيان.

قوله: ﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾<sup>(١)</sup>: الكلالة: الوارث إذ لم يكن للميت ولد ولا والد، وقيل: اسمٌ للميت الذي ليس له ولد، ذكرًا كان الميت أم أنثى، وقيل: اسمٌ للورثة الذين ليس فيهم ولد ولا والد، وقيل: اسمٌ للمال الموروث<sup>(٢)</sup>.

قوله: «فَنَزَلَتْ: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِي مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾»<sup>(٣)</sup>: قال الحافظ أبو محمد عبد المؤمن بن خلف الدميّطي في حواشيه على «صحيح البخاري» في هذا المكان في التفسير: «وَهُم ابْنُ جَرِيحٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَالَّذِي نَزَلَ فِي جَابِرٍ [١٩٥/ب] الْآيَةُ الْأَخِيرَةُ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾»<sup>(٤)</sup>، كذلك رَوَاهُ شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ وَابْنُ عِينَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ قَوْلُ جَابِرٍ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا يَرِثُنِي كَلَالَةٌ»، وَالْكَالَةُ مَنْ لَا وَلَدَ لَهُ وَلَا وَالِدَ، وَلَمْ يَكُنْ لَجَابِرٍ حِينَئِذٍ لَا وَلَدٌ وَلَا وَالِدٌ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾، فَإِنَّمَا نَزَلَتْ فِي وَرَثَةِ سَعْدِ بْنِ الرَّيْعِ، قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ... إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

قوله: «مَا أَغْلَظَ لِي فِي شَيْءٍ مَا أَغْلَظَ لِي فِيهِ» لعلَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا أَغْلَظَ لَهُ خَوْفًا مِنْ اتِّكَالِهِ وَاتِّكَالِ غَيْرِهِ عَلَى مَا

(١) سورة النساء، الآية (١٧٦).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/٥٨).

(٣) سورة النساء، الآية (١١).

(٤) سورة النساء، الآية (١٧٦).



نَصَّ عَلَيْهِ صَرِيحًا، وَتَرَكِهِمُ الْاِسْتِنْبَاطَ مِنَ النُّصُوصِ؛ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ...﴾<sup>(١)</sup> الْآيَةُ، وَالْاِعْتِنَاءُ بِالْاِسْتِنْبَاطِ مِنْ أَكْدِ الْوَاجِبَاتِ الْمَطْلُوبَةِ.

(١٦١٨) قَوْلُهُ: «عَنْ أَبِي السَّفَرِ» اسْمُهُ سَعِيدُ بْنُ يُحْمَدَ، وَ«يَحْمَدُ» بَضْمُ الْمَثْنَاءِ تَحْتُ، وَسُكُونِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ، وَكُسْرِ الْمِيمِ كَذَا ضَبَطَهُ الْعَسَانِيُّ فِي «تَقْيِيدِهِ»، وَذَكَرَ عَنِ الدَّارِقُطَنِيِّ حِكَايَةَ فَتْحِ الْيَاءِ عَنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَالْفَاءُ فِي السَّفَرِ بِالْفَتْحِ وَبِالسُّكُونِ<sup>(٢)</sup>.

(١٦١٩) قَوْلُهُ: «ضَيَاعًا» الضَّيَاعُ وَالضَّيْعَةُ بِفَتْحِ الضَّادِ؛ وَهُمْ الْعِيَالُ الْمَحْتَاجُونَ ذِي [ضَيَاعٍ]<sup>(٣)</sup> لَا شَيْءَ لَهُمْ.

قَوْلُهُ: «وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا» الْكُلُّ: بِفَتْحِ الْكَافِ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُ: «الْمَرَادُ بِهِ الْعِيَالُ، وَأَصْلُهُ الثَّقْلُ»<sup>(٤)</sup>.



(١) سُورَةُ النِّسَاءِ، الْآيَةُ (٨٣).

(٢) «تَقْيِيدُ الْمَهْمَلِ» (٣٠٥ / ٢).

(٣) فِي «م»: صِنَاعَةٌ. وَالْمَثْبُتُ مِنْ «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ لِلنَّوَوِيِّ» (٦١ / ١١).

(٤) انْظُرْ: «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ لِلنَّوَوِيِّ» (٦١ / ١١).

# كِتَابُ الْوَصَايَا



(١٦٢٠) قوله: «حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ عَتِيقٍ» معناه: تصدقتُ به ووهبته [١٩٦/أ] لمن يُقَاتِلُ عليه في سبيلِ الله، والعتيقُ: الفرسُ النفيسُ الجوادُ السابقُ.

قوله: «فَأَضَاعَهُ» أي: قَصَرَ في القيامِ بِعَلْفِهِ وَمُؤَنَّتِهِ.

قوله: «لَا تَبْتَغُهُ» ذَهَبَ الْجُمْهُورُ مِنْهُمْ الشَّافِعِيَّةُ إِلَى أَنَّ<sup>(١)</sup> هَذَا النِّهْيَ لِلتَّنْزِيهِ، وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ: لِلتَّحْرِيمِ<sup>(٢)</sup>.

(١٦٢٢) قوله: «أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ فَاطِمَةَ» هُوَ أَبُو جَعْفَرٍ الْبَاقِرُ، وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ زَيْنُ الْعَابِدِينَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.  
(١٦٢٣) قوله: «إِنِّي نَحَلْتُ» نَحَلَ يَنْحَلُ ك (ذَهَبَ يَذْهَبُ) بِفَتْحِ الْحَاءِ.  
قوله: «فَالْتَوَى بِهَا» أي: مَطَّلَهَا.

قوله: «قَارِبُوا» قَالَ الْقَاضِي: «رُؤِينَاهُ بِالْبَاءِ مِنَ الْمَقَارِبَةِ، وَبِالنُّونِ مِنَ الْمَقَارِنَةِ، وَمَعْنَاهُمَا صَحِيحٌ؛ أَيِ سَوَّوْا بَيْنَهُمْ فِي أَصْلِ الْعَطَاءِ وَفِي قَدْرِهِ»<sup>(٣)</sup>.  
(١٦٢٥) قوله: «فَهِيَ لَهُ بَثْلَةٌ» أي: عَطِيَّةٌ مَاضِيَةٌ غَيْرُ رَاجِعَةٍ إِلَى الْوَاهِبِ.  
قوله: «فَاخْتَصَمُوا إِلَى طَارِقٍ» هُوَ ابْنُ عُمَرَ وَلَآهُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ الْمَدِينَةَ بَعْدَ إِمَارَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(١٦٢٨) قوله: «قَالَ لَا، الثُّلُثُ» قَالَ الْقَاضِي مَا مَعْنَاهُ: «يَجُوزُ نَصْبُ الثُّلُثِ الْأَوَّلِ وَرَفْعُهُ؛ أَمَا النِّصْبُ: فَعَلَى الْإِغْرَاءِ أَوْ عَلَى تَقْدِيرِ فَعَلْ؛ أَيِ: أَعْطِ الثُّلُثَ، وَأَمَا الرِّفْعُ: فَعَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ؛ أَيِ: يَكْفِيكَ الثُّلُثُ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ حُذِفَ خَبَرُهُ أَوْ عَكْسُهُ»<sup>(٤)</sup>.

(١) قوله: أن. ليس في «م» وأثبتها ليستقيم بها النص.

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/٦٢).

(٣) «إكمال المعلم» (٥/٣٥٣).

(٤) «إكمال المعلم» (٥/٣٦٤).

قوله: «كَثِيرٌ» ضَبَّطَ هُنَا بِالْمَثَلَةِ وَالْمَوْحَدَةِ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ.  
[١٩٦/ب]

قوله: «يُرِثِي لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ» قَالَ الْعُلَمَاءُ: هَذَا مِنْ كَلَامِ الرَّاوي مُدْرَجًا، وَاخْتَلَفَ فِي قَائِلِهِ؛ فَقِيلَ: سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، وَقَدْ جَاءَ مَفْسَّرًا فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ.

قَالَ الْقَاضِي<sup>(١)</sup>: «وَأَكْثَرُ مَا جَاءَ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ الزُّهْرِيِّ».

قَالَ: «وَاخْتَلَفُوا فِي قِصَّةِ سَعْدِ بْنِ خَوْلَةَ؛ فَقِيلَ: لَمْ يُهَاجِرْ مِنْ مَكَّةَ حَتَّى مَاتَ بِهَا، قَالَهُ عَيْسَى بْنُ دِينَارٍ وَغَيْرُهُ، وَذَكَرَ (خ) أَنَّهُ هَاجَرَ وَشَهِدَ بَدْرًا، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى مَكَّةَ، وَمَاتَ بِهَا» انْتَهَى.

أَمَّا شُهُودُهُ بَدْرًا فَفِي (م) أَيْضًا فِي عِدَّةِ الْحَامِلِ حَدِيثُ سُبَيْعَةَ وَكَانَتْ تَحْتَ سَعْدِ بْنِ خَوْلَةَ، وَكَانَ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا، فَتُوفِّيَ عَنْهَا فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

قَالَ: «وَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ: أَنَّهُ هَاجَرَ إِلَى الْحَبَشَةِ الْهَجْرَةَ الثَّانِيَةَ، وَشَهِدَ بَدْرًا وَغَيْرَهَا، وَتُوفِّيَ بِمَكَّةَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ سَنَةَ عَشْرٍ، وَقِيلَ: تُوفِّيَ بِهَا سَنَةَ سَبْعٍ فِي الْهُدْنَةِ، خَرَجَ مُجْتَازًا مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ.

فَعَلَى هَذَا وَقَوْلِ ابْنِ دِينَارٍ: سَبَبُ بُوْسِهِ سُقُوطُ هَجْرَتِهِ لِرَجُوعِهِ مُجْتَازًا وَمَوْتُهُ بِهَا.

وَعَلَى قَوْلِ الْآخَرِينَ: سَبَبُ بُوْسِهِ مَوْتُهُ بِمَكَّةَ عَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِاخْتِيَارِهِ لِمَا فَاتَهُ مِنَ الْأَجْرِ وَالثَوَابِ الْكَامِلِ بِالْمَوْتِ فِي حَالِ الْهَجْرَةِ وَالْغُرْبَةِ عَنْ وَطَنِهِ الَّذِي هَجَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى».

قال القاضي: «وقد رُوِيَ في هذا الحديث أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَلَفَ مَعَ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَجُلًا، وقال: «إِنْ مَاتَ بِمَكَّةَ فَلَا تَدْفِنُهُ بِهَا»، وقد ذَكَرَ (م) في الرواية الأخرى أنه كان يَكْرَهُ أَنْ يَمُوتَ فِي الْأَرْضِ الَّتِي هَاجَرَ مِنْهَا، وفي أخرى له: قال سعدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ: «خَشِيتُ أَنْ أَمُوتَ بِالْأَرْضِ الَّتِي هَاجَرْتُ مِنْهَا كَمَا مَاتَ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ»<sup>(١)</sup>. [١٩٧/أ]

قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ» (الْحَفَرِيُّ) بحاءٍ مهملةٍ ثم فاءٍ مفتوحتين منسوبٌ إِلَى الْحَفَرِ بفتحهما أيضًا: مَحَلَّةٌ بِالْكَوْفَةِ كَانَ يَسْكُنُهَا أَبُو دَاوُدَ، واسمُهُ عَمْرُ بْنُ سَعْدٍ، ثَقَفٌ، صَالِحٌ، تُوَفِّيَ سَنَةَ ٢٠٣<sup>(٢)</sup>، وقيل: ٢٠٦، رَوَى لَهُ (م) ٤.

قوله: «حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمَيْرِيِّ عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ...» إِلَى آخِرِهِ. قال الدارقطني: «هذا الحديث مرسلٌ، وأسنده الثَّقَفِيُّ عَنْ أَيُّوبَ».

وهذا الحديث وإن كان مرسلًا من هذا الوجه، فإنه مُتَّصِلٌ فِي (م) وَغَيْرِهِ مِنْ حَدِيثِ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ أَبِيهِ، وَمِنْ حَدِيثِ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ أَيْضًا عَنْ أَبِيهِ، وَأَخْرَجَهُ (خ د س) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ بِنْتِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهَا أَيْضًا كَذَلِكَ، وَالطَّرِيقُ الَّتِي أَوْرَدَهَا الدارقطني أنها مرسلةٌ إنما أَوْرَدَهَا (م) فِي الشَّوَاهِدِ.

ومع هذا فقد أخرجها في كتابه مُتَّصِلَةً مِنْ وَجْهِ آخَرَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ عَنْ أَيُّوبَ بِإِسْنَادِهِ الْمُتَقَدِّمِ، وَقَالَ فِيهَا: «عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ كُلُّهُمْ يُحَدِّثُهُ عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى سَعْدٍ؛ فَتَبَّتْ

(١) «إكمال المعلم» (٣٦٦-٣٦٨).

(٢) يعني: (٢٠٣).

اتَّصَالُهُ فِيهِ مِنْ حَدِيثِ أَيُّوبَ أَيُّضًا، وَإِنَّمَا أَوْرَدَهُ مُسْلِمٌ مِنَ الْوَجْهِينِ الْمَذْكُورَيْنِ عَنْ أَيُّوبَ لِيُبَيِّنَ الْاِخْتِلَافَ عَلَيْهِ فِي إِسْنَادِهِ.

وَبَنُو سَعْدٍ سَبْعَةٌ فِيمَا ذَكَرَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ؛ وَهُمْ: مُصْعَبٌ، وَعَامِرٌ، وَمُحَمَّدٌ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَعَمْرُو، وَيَحْيَى، وَعَائِشَةُ، وَذَكَرَ أَبُو الزُّرْعَةِ الدِّمَشَقِيُّ أَنَّهُمْ ثَمَانِيَةٌ فَعَدَّ هَذِهِ السَّبْعَةَ، وَزَادَ إِسْحَاقَ، أَنْتَهَى مَعْنَى كَلَامِ «الْغُرَرِ» لِلرُّشَيْدِ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ الدِّمِّيَّاطِيُّ فِي أَوْلَادِ سَعْدٍ فِي حَاشِيَةِ (خ): «عَامِرٌ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَإِسْحَاقُ، وَعَمْرٌ، وَمُصْعَبٌ، [١٩٧/ب] وَمُوسَى، وَمُحَمَّدٌ، وَإِسْمَاعِيلُ، وَإِسْحَاقُ الْأَصْغَرُ، وَعَبْدُ اللَّهِ الْأَكْبَرُ وَالْأَصْغَرُ، وَعَمِيرُ الْأَكْبَرُ وَالْأَصْغَرُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ وَسِتُّ عَشْرَةَ<sup>(٢)</sup> أَخْتًا» أَنْتَهَى.

وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنِّ فِي «شَرْحِ (خ)»: «عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ، وَهُوَ ابْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، لَهُ أَرْبَعَةٌ عَشَرَ أَخًا وَسِتُّ عَشْرَةَ<sup>(٣)</sup> أَخْتًا»<sup>(٤)</sup>؛ فَيُحَرَّرُ مَا قَالَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١٦٢٩) قَوْلُهُ: «أَبُو كُرَيْبٍ ثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ» كَذَا فِي جَمِيعِ نَسَخِ بِلَادِنَا، كَذَا قَالَ النَّوَوِيُّ<sup>(٥)</sup>، قَالَ: «وَهِيَ مِنْ رِوَايَةِ الْجُلُودِيِّ، وَقَالَ الْقَاضِي: «إِنَّهُ وَقَعَ فِي نَسَخَةِ ابْنِ مَاهَانَ: (أَبُو كُرَيْبٍ) كَمَا ذَكَرَ، وَفِي نَسَخَةِ الْجُلُودِيِّ: «أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ» بَدَلَ أَبِي كُرَيْبٍ، وَالصَّوَابُ مَا قَدَّمْنَاهُ»<sup>(٦)</sup>.

(١) «غُرَرُ الْفَوَائِدِ» (ص ٣٢٠-٣٢١).

(٢) فِي «م»: عَشْر.

(٣) فِي «م»: عَشْر.

(٤) «التَّوْضِيحُ شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ» (١٤/٣٦٨).

(٥) «شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمَ لِلنَّوَوِيِّ» (١١/٨٣).

(٦) «إِكْمَالُ الْمَعْلَمِ» (٥/٣٧٠).

(١٦٣٠) قوله: «أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ أُمِّي» هذا الرجل فيما يَظْهَرُ هو سعدُ بنُ عبادَةَ، وإذا كان كذلك، فأُمُّه صحابيَّةٌ، واسمُها عَمْرَةُ بنتُ مسعودٍ.

(١٠٠٤) قوله: «افْتَلَتَتْ نَفْسُهَا» بالفاءِ وَضَمُّ التاءِ؛ أي: ماتت فجأةً، و(نَفْسُهَا) بالرفعِ والنصبِ، كذا ضَبِطَ، وهما صحيحان؛ الرفعُ: على ما لم يُسَمَّ فاعلهُ، والنصبُ: على المفعولِ الثاني.

(١٦٣٢) قوله: «غَيْرُ مُتَأَثِّلٍ مَالًا» أي: غيرِ جامعٍ.

(١٦٣٤) قوله: «أَوْصَى بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى» أي: أوصى بالعملِ بما فيه.

(١٦٣٧) قوله: «اتُّوْنِي أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَابًا» اختلف العلماءُ في الكتابِ الذي همَّ به النبي ﷺ؛ ف قيل: أراد أن يُنصَّ على الخلافِ في إنسانٍ معيَّنٍ؛ لئلا يَفْعَ نزاعٌ، وقيل: [١٩٨/أ] أراد أن يَكْتُبَ كتابًا فيه مُهِمَّاتُ الأحكامِ ملخَّصةٌ؛ ليرتفعَ النزاعُ فيها، ويحصلَ الاتفاقُ على المنصوصِ عليه.

وكان عليه السلام همَّ بالكتابِ حتَّى ظهرَ له أنه مصلحةٌ، أو أَوْحَى اللهُ بذلك، ثم ظهرَ له أن المصلحةَ تَرْكُهُ، أو أَوْحَى إليه بذلك، ونُسَخَ الأمرُ الأوَّلُ.

وأما كلامُ عمرَ فقد اتَّفَقَ العلماءُ والمتكلِّمون في شرح الحديثِ أنه من دلائلِ فقهِ عمرَ ودقيقِ نظره؛ لأنه خَشِيَ أن يَكْتُبَ النبي عليه السلام أمورًا، ربَّما عَجَزُوا عنها، واستَحَقُّوا العُقوبةَ عليها؛ لأنها مَنصُوصَةٌ لا مجالَ للاجتهادِ فيها.



فقال عمر: «حَسْبُنَا كِتَابُ اللَّهِ» لقوله تعالى: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾<sup>(١)</sup>، وقوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ...﴾<sup>(٢)</sup> الآية، وكان عمر أفقه من ابن عباس؛ لأنه أَمِن الضلالَ على الأُمَّة، وأراد تَرْفِيَةَ رسولِ الله<sup>(٣)</sup>.

قوله: «أَهْجَرَ؟» كذا هو في (م) وغيره على الاستفهام، وهو أصحُّ من رواية مَنْ رَوَى «هَجَرَ» و«يَهْجُرُ»؛ لأن هذا كله لا يصحُّ منه؛ لأن معنى (هجر) هَذَى، وإنما جاء هذا مِنْ قَائِلِهِ استفهامًا لِلإِنْكَارِ عَلَى مَنْ قَالَ: لَا تَكْتُبُوا؛ أَي لَا تَتْرَكُوا أَمْرَ رسولِ اللَّهِ ﷺ وَتَجْعَلُوهُ كَأَمْرِ مَنْ هَجَرَ فِي كَلَامِهِ؛ لَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَام لَا يَهْجُرُ.

وإن صَحَّتِ الرُّوَايَاتُ الْآخَرُ، كانت خطأً مِنْ قَائِلِهَا، فَإِنَّهَا بغيرِ تَحْقِيقٍ، بل لما أَصَابَهُ مِنَ الْحَيْرَةِ وَالذَّهْشَةِ لِعَظِيمِ مَا شَاهَدَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ هَذِهِ الْحَالَةِ الدَّالَّةِ عَلَى وَفَاتِهِ، وَعَظِيمِ الْمُصَابِ بِهِ، وَخَوْفِ الْفِتَنِ وَالضَّلَالِ بَعْدَهُ، وَأَجْرَى الْهَجَرَ مَجْرَى شِدَّةِ الْوَجَعِ.

وقولُ عمر: «حَسْبُنَا كِتَابُ اللَّهِ» رُدُّ عَلَى مَنْ نَازَعَهُ لَا عَلَى أَمْرِ الشَّارِعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَلِلْحَافِظِ ابْنِ دَحِيَّةَ كَلَامٌ حَسَنٌ مُفْرَدٌ عَلَى «أَهْجَرَ؟ اسْتَفْهَمُوهُ»، وَهُوَ بَدِيعٌ فِي بَابِهِ<sup>(٤)</sup>. [١٩٨ / ب]

قوله: «أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ» هِيَ مَا بَيْنَ أَقْصَى عَدَنَ إِلَى رَيْفِ الْعِرَاقِ طَوْلًا وَعَرْضًا، فَمِنْ جُدَّةَ وَمَا وَلَاهَا إِلَى أَطْرَافِ الشَّامِ.

(١) سورة الأنعام، الآية (٣٨).

(٢) سورة المائدة، الآية (٣).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩٠ / ١١).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩٢ / ٩٣ - ٩٣).

وقال أبو عبيد: «ما بينَ حَفَرِ أَبِي مُوسَى إِلَى أَقْصَى الْيَمَنِ طَوْلًا،  
وَعَرْضًا مَا بَيْنَ رَمْلٍ يَبْرِينَ إِلَى مُنْقَطَعِ السَّمَاءِ»<sup>(١)</sup>.

وَحَفَرُ أَبِي مُوسَى بِفَتْحِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالْفَاءِ أَيْضًا.

وَحَكَى الْهَرَوِيُّ عَنْ مَالِكٍ أَنَّ جَزِيرَةَ الْعَرَبِ الْمَدِينَةُ، وَالصَّحِيحُ  
الْمَعْرُوفُ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهَا مَكَّةُ وَالْمَدِينَةُ وَالْيَمَامَةُ وَالْيَمَنُ<sup>(٢)</sup>.

قَوْلُهُ: «وَسَكَتَ عَنِ الثَّلَاثَةِ» قَالَ النَّوَوِيُّ: [السَّاكْتُ ابْنُ عَبَّاسٍ]<sup>(٣)</sup>،  
و[النَّاسِي]<sup>(٤)</sup> ابْنُ جُبَيْرٍ، قَالَ الْمُهَلَّبُ: الثَّلَاثَةُ تَجْهِيْزُ جَيْشِ أَسَامَةَ، قَالَ  
الْقَاضِي: وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا قَوْلُهُ: «لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِى وَتَنَا يُعْبَدُ»<sup>(٥)</sup>، فَقَدْ ذَكَرَ  
مَالِكٌ مَعْنَاهُ مَعَ إِجْلَاءِ الْيَهُودِ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ<sup>(٦)</sup>.

قَالَ شَيْخُنَا مَتَعَ اللَّهُ بِحَيَاتِهِ: «وَفِيهِ شَيْءٌ ذَكَرْتُهُ فِي تَعْلِيْقِي عَلَى (خ)،  
فَانْظُرُوهُ».



(١) «غريب الحديث» (٦٧/٢).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩٣/١١).

(٣) في «م»: الثالث ابن عنبس. والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩٤/١١).

(٤) في «م»: الثاني. والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩٤/١١).

(٥) رواه أحمد (٧٥٦١) من حديث أبي هريرة مرفوعاً «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِى وَتَنَا لَعْنَ اللَّهُ قَوْمًا  
اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ».

(٦) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩٤/١١).



کتابُ الْإِيمَانِ  
وَالنُّذُورِ



(١٦٣٨) قوله: «اسْتَفْتَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نَذْرٍ كَانَ عَلَى أُمِّهِ» قال القاضي ما معناه: «اختلفوا في نذر أم سعد هذا؛ فقيل: كان نذراً مطلقاً، وقيل: كان صوماً، وقيل: عتقاً، وقيل: صدقةً، واستدل كل قائل بأحاديث جاءت في قصة أم سعد».

قال: «وَيَحْتَمِلُ أَنْ النَّذْرَ كَانَ عَنْ مَا وَرَدَ فِي تِلْكَ الْأَحَادِيثِ»، قال: «وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ كَانَ نَذْرًا فِي الْمَالِ<sup>(١)</sup> أَوْ نَذْرًا مَبْهَمًا، وَيُعْضَدُهُ مَا رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ: «فَقَالَ لَهُ (يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ): اسْقِ عَنْهَا الْمَاءَ»، وَأَمَّا حَدِيثُ الصُّومِ عَنْهَا؛ فَقَالَ: أُعِلَّ بِالْاضْطِرَابِ وَغَيْرِهِ، وَأَمَّا حَدِيثُ الْعَتَقِ فَمُوافِقُهُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَمْوَالِ، وَلَيْسَ فِيهِ قَطْعٌ بِأَنَّهُ كَانَ عَلَيْهَا عَتَقٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»<sup>(٢)</sup>. [١٩٩/أ]

(١٦٣٩) قوله: «أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا يَنْهَانَا عَنِ النَّذْرِ» أَبْدَى الْمَازِرِيُّ فِي سَبَبِ النِّهْيِ أَحْتِمَالَاتٍ.

قال القاضي: «وَيَحْتَمِلُ أَنْ النِّهْيَ لكونه قد يَظُنُّ بَعْضُ الْجَهْلَةِ أَنَّ النَّذْرَ يَرُدُّ الْقَدَرَ، وَيَمْنَعُ مِنْ حُصُولِ الْمُقَدَّرِ؛ فَنَهَى عَنْهُ خَوْفًا مِنْ جَاهِلٍ ذَلِكَ، وَسَيَأْتِي الْحَدِيثَ يُؤَيِّدُ هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ» معناه: لَا يَرُدُّ شَيْئًا مِنَ الْقَدَرِ.

(١٦٤١) قوله: «عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ» اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو، وَقِيلَ: مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرِو، وَقِيلَ بِالْعَكْسِ، وَقِيلَ: النَّضْرُ بْنُ عَمْرِو الْجَرْمِيُّ الْأَزْدِيُّ الْبَصْرِيُّ، ثِقَةٌ، رَوَى لَهُ (م ٤).

(١) في «م»: الملك. انظر «إكمال المعلم» (٣٨٥/٥).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩٧/١١).

(٣) انظر: «إكمال المعلم» (٣٨٧/٥).

قوله: «بِمَ أَخَذْتَ سَابِقَةَ الْحَاجِّ» هي العضباء؛ والعضباء والجدعاء والقصواء، هل هنَّ ثلاثٌ أم واحدة؟ فيه كلامٌ. انتهى.

قال شيخنا متع الله بحياته: «والذي ظهر لي أنهم ثنتان، والله أعلم».

قوله: «لَوْ قُلْتَهَا وَأَنْتَ تَمْلِكُ أَمْرَكَ أَفْلَحْتَ كُلَّ الْفَلَاحِ» معناه: لو قلت كلمة الإسلام قبل الأسر كنت مالك أمرك، أفلحت كل الفلاح؛ لأنه لا يجوزُ أسرك، لو أسلمت قبل الأسر فكنت فزت بالإسلام وبالسلامة من الأسر، وأما إذا أسلمت بعد الأسر<sup>(١)</sup> فَيَسْقُطُ الْخِيَارُ فِي قَتْلِكَ، وَيَبْقَى الْخِيَارُ بَيْنَ الْاِسْتِرْقَاقِ وَالْمَنْ وَالْفِدَاءِ.

قوله: «مُتَوَقَّةٌ» بضم الميم، وفتح النون، والواو المشددة؛ أي: مذلةٌ.

قوله: «وَنَذِرُوا بِهَا» بفتح النون، وكسر الذال المعجمة؛ أي: علموا.

قوله: «مُجَرَّسَةً» المجرسة المعتادة للركوب. [١٩٩/ب]

قوله: «مُدْرَبَةً» أي: مذلةٌ.

(١٦٤٦) قوله: «ذَاكِرًا» معناه: قائلًا لها من قبل نفسي.

قوله: «وَلَا آثَرًا» هو بالمد، ومعناه: ولا حاكياً عن غيري.

(١٦٤٨) قوله: «بِالطَّوَاعِي» هي الأصنام، واحداً طاغيةً.

(١٦٤٩) قوله: «عُرِّ الذَّرَى» أي: بيض، و(الذَّرَى) جمع ذُرْوَةٍ؛ وهي

أعلى الشيء، والمعنى بيض الأسنمة.

قوله: «حُذِّهَئِْنِ الْقَرِيَيْنِ» القرينان البعيران المقرون أحدهما بصاحبه.

قوله: «عَنْ زَهْدِمَ» بفتح الزاي، وسكون الهاء، وبالذال المهملة

المفتوحة، واسم أبيه مُضَرَّبٌ، ثقةٌ، رَوَى له (خ م د س).

(١) قوله: بعد الأسر. ليس في «م»، واستدركته من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/١٠٠) حتى يستقيم الكلام.

قوله: «بِثَّهَبٍ إِبِلٍ» النهبُ بفتح النون، والجمعُ نهبٌ بكسرِها، ونُهوبٌ بضمِّها؛ وهو مصدرٌ بمعنى المنهوبِ كالخلقِ بمعنى المخلوقِ. قال شيخنا متع الله بحياته: «وإنما قيَّدته بالفتح؛ لأنِّي رأيتُ جماعاتٍ يَنْطِقُونَ فيه بالكسر».

قوله: «حَدَّثَنَا الصَّعْقُ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَطَرُ الْوَرَّاقُ» قال الدَّرَاقُطِيُّ: «في هذا الإسنادِ الذي أخرجَه مسلمٌ الصَّعْقُ ومَطَرٌ، وليسا بالقَوَّيْنِ، ومع ذلك فمَطَرٌ لم يَسْمَعْهُ من زَهْدَمَ، وإنما رَوَاهُ عن القاسمِ بنِ عاصمٍ عنه، قال ذلك ثابتٌ بنُ حَمَّادٍ عن مَطَرٍ»<sup>(١)</sup>.

وهذا الحديثُ أيضًا قد أخرجَه (م) في صحيحه من طريقِ صحاحِ مُتَّصِلَةٍ عن زَهْدَمَ عن أبي موسى، وطريقُ مَطَرٍ التي انْتَقَدَهَا الدَّارِقُطِيُّ، إنما أَوْرَدَهَا (م) في الشواهدِ لا في الأصولِ، وإذا كان الحديثُ ثابتًا مُتَّصِلًا من وجهٍ صحيح، ثم رُوِيَ من وجهٍ آخر [٢٠٠/أ] دُونَهُ في الصَّحَّةِ وفي اتِّصَالِهِ نظرٌ؛ فلا يُوَثَّرُ ذلك في ثبوته واتِّصَالِهِ من الأوجهِ الأخرِ<sup>(٢)</sup>.

على أن مَطَرًا قال فيه: «حَدَّثَنَا زَهْدَمٌ»، وليس هو ممَّن يُتَّهَمُ بالكذبِ، لكنَّهُ سَيِّئُ الحَفِظِ عندهم، وقد سُئِلَ عنه ابنُ معينٍ، فقال: صالحٌ، وكذلك قال أبو حاتمِ الرَّاظِيُّ<sup>(٣)</sup>، وَيَحْتَمِلُ أن يَكُونَ مَطَرٌ سَمِعَهُ من القاسمِ بنِ عاصمٍ عن زَهْدَمَ كما ذَكَرَهُ الدَّارِقُطِيُّ، ثم لَقِيَ زَهْدَمًا فسمِعَهُ منه فحدَّثَ به تارةً هَكَذَا، وتارةً هَكَذَا، والله أعلمُ<sup>(٤)</sup>.

(١) «الإلزامات» (ص ٢٧٤).

(٢) كتب بحاشية «م»: الحادي والعشرون من التعليق على مسلم.

(٣) «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٨٨).

(٤) «غرر الفوائد» (ص ٢٤٨).



والصَّعِقُ؛ قال فيه يحيى بن سعيد وأبو زُرْعَةَ: ثَقَّةٌ، وقال أبو حاتم: ما به بأسٌ<sup>(١)</sup>، وقال هؤلاء الثلاثة في مطرٍ: صالِحٌ، وإنما ضَعَفُوا رَوَاتِبَهُ عن عطاءٍ خاصَّةٍ، والصَّعِقُ بفتح الصادِ المهملة، وكسرِ العينِ المهملة أيضًا وإسكانها، والأوَّلُ أشهرُ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «عَنْ ضُرَيْبِ بْنِ نُقَيْرٍ» (ضُرَيْب) بضادٍ معجمةٍ مضمومة، مصغَّرٌ، و(نُقَيْر) بضمِّ النون، وفتح القاف، وآخره راءٌ، هذا المشهورُ، ورواه بعضهم بالفاء، وقيل: نُفَيْلٌ، بالفاء، وآخره لامٌ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «أَبُو السَّلِيلِ» بفتح السينِ المهملة، وكسرِ اللامِ؛ هو ضُرَيْبُ بْنُ نُقَيْرٍ.

(١٦٥٢) قوله: «وُكِلَتْ» كذا في أكثرِ النُّسخ، وفي بعضها: «أُكِلَتْ» بالهمزة.

(١٦٥٣) قوله: «المُسْتَحْلِفِ» هو بكسرِ اللامِ.

(١٦٥٤) قوله: «كَانَ لِسُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ سِتُونُ امْرَأَةٍ» هنا: «سِتُونُ امْرَأَةٍ»، وفي رواية: «سَبْعُونَ»، وأخرى: «تِسْعُونَ»، وفي غير (م): «تِسْعُ وَتِسْعُونَ»، وفي رواية: «مِائَةٌ»، وذا كُلُّهُ ليس بمتعارضٍ؛ لأنه ليس في ذكرِ القليلِ نفْيُ الكثيرِ، ومفهومُ العددِ ليس بمعمولٍ به عندَ جماهيرِ الأصوليين. [٢٠٠/ب]

قوله: «فَوَلَدَتْ نِصْفَ إِنْسَانٍ» قيل: هو الجسدُ الذي ذكره الله تعالى أنه أَلْقَى على كرسِيَّه، قاله النووي<sup>(٤)</sup>.

(١) «الجرح والتعديل» (٤/٤٥٦).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/١١٣).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/١١٣).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/١٢٠).

قوله: «فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ أَوْ الْمَلِكُ» قيل: المرادُ بِصَاحِبِهِ الْمَلِكُ، وهو الظاهرُ من لفظِهِ، وقيل: القرينُ، وقيل: صاحبٌ له آدميٌّ<sup>(١)</sup>.

قوله: «وَنَسِيَ» ضَبَطَهُ بَعْضُ الْأَئِمَّةِ فِيمَا قَالَهُ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ بَضْمَ النُّونِ، وَتَشْدِيدِ السِّينِ، قَالَ: «وَهُوَ ظَاهِرٌ حَسَنٌ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «لَا طُوفَنَ» طَافَ وَأَطَافَ، وَهَذِهِ النُّسخَةُ عَلَى اللُّغَةِ الْآخَرَى.

(١٦٥٥) قوله: «وَاللَّهِ لَأَنْ يَلْجَأَ أَحَدُكُمْ بِيَمِينِهِ فِي أَهْلِهِ، أَثَمَّ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ...» إِلَى آخِرِهِ. (لَأَنْ) بَفَتْحِ اللَّامِ، وَهِيَ لَامُ الْقَسَمِ، وَ(يَلْجَأُ) بَفَتْحِ الْيَاءِ الْمَثْنَاءِ تَحْتُ، وَفَتْحِ اللَّامِ أَيْضًا، وَتَشْدِيدِ الْجِيمِ؛ وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ يَمِينًا تَعَلَّقَ بِأَهْلِهِ، وَيَتَضَرَّرُونَ بِعَدَمِ حِنْثِهِ؛ يَكُونُ الْحِنْثُ لَيْسَ بِمَعْصِيَةٍ، فَيُنَبِّغِي لَهُ أَنْ يَحْنَثَ؛ فَيَفْعَلْ ذَلِكَ الشَّيْءَ، وَيَكْفُرَ عَنْ يَمِينِهِ.

فَإِنْ قَالَ: لَا أَحْنَثُ بَلْ أَتَوَرَّعُ عَنْ ارْتِكَابِ الْحِنْثِ وَأَخَافُ الْإِثْمَ؛ فَهُوَ مُخْطِئٌ بِهَذَا الْقَوْلِ، بَلْ اسْتِمْرَارُهُ فِي عَدَمِ الْحِنْثِ وَإِدَامَةُ الضَّرَرِ عَلَى أَهْلِهِ أَكْثَرُ إِثْمًا مِنَ الْحِنْثِ، وَاللُّجَاجُ فِي اللُّغَةِ هُوَ الْإِصْرَارُ عَلَى الشَّيْءِ، فَهَذَا مُخْتَصَرٌ بَيَانٍ مَعْنَى الْحَدِيثِ.

قَالَ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ: «وَلَا بَدَّ مِنْ تَنْزِيلِهِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْحِنْثُ لَيْسَ بِمَعْصِيَةٍ»<sup>(٣)</sup>.

وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ: «أَثَمٌ» هُوَ بِمَدِّ الهمزة، وَثَاءٌ مِثْلُثَةٌ؛ أَي: أَكْثَرُ إِثْمًا.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ١٢٠).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ١٢٠-١٢١).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/ ١٢٣).

(١٦٥٦) قوله: «فَقَالَ: لَمْ يَعْتَمِرْ مِنْهَا» محمولٌ على أنه نفى علمه، أنه لم يعلم، وقد ثبت أنه [٢٠١/أ] عليه السلام اعتمر منها، والإثبات مقدّم على النفي، وقد ذكر (م) في كتاب الحج أنه عليه السلام اعتمر منها عام حنين من رواية أنس<sup>(١)</sup>.

(١٦٥٧) قوله: «مَا فِيهِ مِنَ الْأَجْرِ<sup>(٢)</sup> مَا يُسَاوِي» هذا في بعض النسخ: «يُسَاوِي»، وفي المعظم: «يَسَوَى»، وقد أنكرت، وقال بعض العلماء: إنها تعبيرٌ من الراوي عن ابن عمر، لا أن ابن عمر نطق بها.

ومعنى كلام ابن عمر: أنه ليس في إعتاقه أجر المعتق تبرعاً، وإنما اعتقه كفارةً لضربه، وقيل: هو استثناءٌ منقطعٌ، وقيل: بل هو متصلٌ؛ ومعناه: ما اعتقته إلا لأني سمعتُ كذا<sup>(٣)</sup>.

(١٦٥٨) قوله: «امْتَثِلْ» قيل: معناه: عاقبه قصاصاً، وقيل: افعل به مثل ما فعل بك، قيل: إن هذا محمولٌ على تطيب النفس؛ لأنه لا يجبُ القصاصُ في اللطمة ونحوها، وإنما واجبها التعزير<sup>(٤)</sup>.

قوله: «حُرٌّ وَجْهَهَا» بضم الحاء المهملة، وهو صفحة<sup>(٥)</sup> الوجه، وما<sup>(٦)</sup> رَقٍّ من بشرته، وحُرٌّ كلُّ شيءٍ: أفضله وأرفعُه، ومعنى هذا الكلام: عَجَزَتْ ولم تجدْ أين تضربُ إلا حُرَّ وجهها.

قوله: «أَبُو شُعْبَةَ» هو مولى سويد، يعني في أهل الحجاز، وثق أبو شعبة، (م س).

(١) «صحيح مسلم» (ح: ١٢٥٣).

(٢) قوله: الأجر. ليس في «م». ومثبت من «صحيح مسلم».

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/١٢٨).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/١٢٨).

(٥) في «م»: منفحة، انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/١٢٩).

(٦) في «م»: ومن، ولا يستقيم لعوده على غير عاقل، إلا إن أريد به التشبيه بما يعقل.

(١٦٥٩) قوله: «وَهُوَ الْمَعْمَرِيُّ» نُسِبَ لِمَعْمَرِ بْنِ رَاشِدٍ لِرَحْلَتِهِ إِلَيْهِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ كَانَ يَتَّبِعُ أَحَادِيثَهُ.

قوله: «فَتَرَكَهُ»: قَالَ الْعُلَمَاءُ: لَعَلَّهُ لَمْ يَسْمَعْ اسْتِعَاذَتَهُ الْأُولَى لَشِدَّةِ غَضَبِهِ، كَمَا لَمْ يَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَوْ يَكُونُ لَمَّا اسْتَعَاذَ بِرَسُولِ اللَّهِ تَبَّهَ لِمَكَانِهِ<sup>(١)</sup>.

(١٦٦٠) قوله: «مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ بِالزَّنَى أَقَامَ عَلَيْهِ الْحَدَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» فِي هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى [٢٠١/ب] أَنَّهُ لَا حَدَّ عَلَى قَاذِفِ الْعَبْدِ فِي الدُّنْيَا، وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، لَكِنْ يُعَزَّرُ قَاذِفُهُ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ لَيْسَ بِمُحَصَّنٍ، وَسَوَاءٌ فِي هَذَا الْكَامِلِ الرِّقُّ وَالْمَدْبَرُّ وَالْمَكَاتِبُ وَالْمَبْعُوضُ.

(١٦٦١) قوله: «كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنْ إِخْوَانِي» أَي: مِنْ الْمُسْلِمِينَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ عَبْدٌ، قِيلَ: إِنَّهُ بِلَالٌ، وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ بَشْكُوَالٍ<sup>(٢)</sup>.  
قوله: «فَلْيُعْنَهُ»، فِي رَوَايَةٍ: «فَلْيُعْنَهُ» الثَّانِيَةُ هِيَ الصَّوَابُ الْمُوَافَقَةُ لِمَا فِي الرِّوَايَاتِ.

(١٦٦٣) قوله: «فَإِنْ كَانَ الطَّعَامُ مَشْفُوعًا» الْمَشْفُوعُ الَّذِي قَدْ كَثُرَتْ عَلَيْهِ الشِّفَاءُ، وَهُوَ قَلِيلٌ، وَقَالَ أَبُو مُسْلِمٍ السَّرَّاجُ لِلْعَجَّاجِ وَقَدْ سَأَلَهُ شَيْئًا، فَقَالَ: الْمَالُ مَشْفُوعٌ بِالْجُنْدِ<sup>(٣)</sup>؛ يَعْنِي قَلَّ بِكَثْرَتِهِمْ.

قوله: «قَلِيلًا»: أَي: قَلِيلًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ.

(١٦٦٥) قوله: «وَبَلَّغْنَا...» إِلَى آخِرِهِ. الْمُرَادُ بِالْحَجِّ هُنَا حُجُّ التَّطَوُّعِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ قَدْ حَجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ فِي زَمَنِ الرَّسُولِ ﷺ فَقَدَّمَ

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/١٣١).

(٢) «غوامض الأسماء المبهمة» (٢/٨٤٨).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/١٣١).

بِرَّهَا لَهُ - لَأَنَّهُ فَرَضَ - عَلَى حَجِّ التَّطَوُّعِ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ:  
أَنَّ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ مَنَعَ الْوَلَدِ مِنْ حَجِّ التَّطَوُّعِ دُونَ الْفَرْضِ.

(١٦٦٦) قوله: «مُزْهِدٍ» بضم الميم، وزاي ساكنة؛ قليل المال.

(١٦٦٧) قوله: «نِعَمًا» فيه لغات ثلاث قُرئ بها في السبع، قال  
القاضي: «وَرَوَاهُ الْعَذْرِيُّ: (نُعْمًا) بضم النون منونًا، وهو صحيح؛ أي:  
لَهُ مَسْرَّةٌ وَقُرَّةٌ عَيْنٍ»<sup>(١)</sup>.

(١٥٠١) قوله: «لَا وَكَسَ وَلَا شَطَطًا» الوكس: الغش، والشطط:  
الجور. [٢٠٢/أ]

(١٥٠٣) قوله: «اسْتَسْعَى الْعَبْدُ» الاستسعاء لا يصح عن النبي ﷺ،  
وهو من رأي قتادة، قاله المقرئ عن همام عن قتادة.  
قال الدارقطني: «وقد رواه شعبة وهشام، وهما أثبت من روى عن  
قتادة، فلم يذكر في الاستسعاء»<sup>(٢)</sup>.

وغمز البخاري ومسلمًا في إخراجهما حديث سعيد<sup>(٣)</sup> بن أبي عروبة  
وجريير بن حازم، وهما ذكرا الاستسعاء في الحديث<sup>(٤)</sup>.  
(١٦٦٨) قوله: «فَجَزَّأَهُمْ» بتشديد الزاي وتخفيفها، لغتان ذكرهما  
ابن السكيت وغيره<sup>(٥)</sup>.

قوله: «وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا» الظاهر أنه ما جاء في رواية أخرى:  
«لَوْ عَلِمْنَا مَا صَلَّيْنَا عَلَيْهِ» انتهى.

(١) «إكمال المعلم» (٤٣٨/٥).

(٢) «الإلزامات» (ص ١٥٠).

(٣) في «م»: شعبة. وهو ظاهر التصحيف.

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣٥/١١-١٣٦).

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤٠/١١).

وفي (دس) عن أبي زيد: «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَوْ شَهِدْتُهُ قَبْلَ أَنْ يُدْفَنَ لَمْ يُدْفَنَ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ»<sup>(١)</sup>.

قوله: «عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ» قال الدارقطني: «هَذَا لَمْ يَسْمَعْهُ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، إِنَّمَا أَرْسَلَهُ عَنْهُ، وَإِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ عَنْ أَبِي قُلابَةَ عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ عَنْ عِمْرَانَ، قَالَه ابْنُ الْمَدِينِيِّ عَنْ مُعَاذِ بْنِ مُعَاذٍ عَنْ أَشْعَبَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ».

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ لَابْنَ سِيرِينَ عَنْ عِمْرَانَ حَدِيثَيْنِ آخَرَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا فِيهِ: «أَنَّ رَجُلًا غَضَّ يَدَ رَجُلٍ، فَانْتَزَعَ يَدَهُ؛ فَسَقَطَتْ ثَنِيَّتُهُ»<sup>(٢)</sup>، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ سَمَاعًا مِنْهُ، وَالْآخَرُ: «يَدْخُلُ الْجَنَّةَ سَبْعُونَ أَلْفًا»<sup>(٣)</sup>، وَلَيْسَ فِيهِ سَمَاعُ مُحَمَّدِ بْنِ عِمْرَانَ وَهُوَ يَقُولُ فِي غَيْرِ حَدِيثٍ نُبِّئْتُ عَنْ عِمْرَانَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَلَمْ يُخْرِجِ الْبُخَارِيُّ لَابْنَ سِيرِينَ عَنْ عِمْرَانَ شَيْئًا»<sup>(٤)</sup>.

(٩٧٧) قوله: «أَنَّ رَجُلًا» هُوَ أَبُو مَذْكُورٍ. [٢٠٢/ب]

قوله: «أَعْتَقَ غُلَامًا» الْغُلَامُ يَعْقُوبُ.

قوله: «ابْنُ النَّحَامِ» كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ، أَيِ النَّحَامِ، قَالُوا: وَهُوَ غَلَطٌ، وَصَوَابُهُ: فَاشْتَرَاهُ النَّحَامُ؛ فَإِنَّ الْمَشْتَرِيَ هُوَ نُعَيْمٌ، وَهُوَ النَّحَامُ؛ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِقَوْلِهِ ﷺ: «دَخَلْتُ الْجَنَّةَ، فَسَمِعْتُ فِيهِ نَحْمَةً لِنُعَيْمٍ»، وَالنَّحْمَةُ: الصَّوْتُ، وَقِيلَ: هِيَ السَّلْعَةُ، وَقِيلَ: النَّحْنَحَةُ<sup>(٥)</sup>.

(١) «سنن أبي داود» (ح: ٣٩٦٠)، و«السنن الكبرى للنسائي» (ح: ٤٩٥٤).

(٢) رواه مسلم (١٦٧٣).

(٣) رواه مسلم (٢١٨).

(٤) «الإلزامات» (ص ٢٨٨-٢٩٠).

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/١٤٢).

(١٦٦٩) قوله: «وَمَحِيصَةَ بَنِ مَسْعُودٍ» (مُحِيصَةَ) و(حُويصَةَ) بتشديد الياءِ فيهما وتَخْفِيفُهَا، لغتانِ مشهورتان، أشهرُهما الأولى.

قوله: «كُبْرَ، لِلْكُبْرِ فِي السَّنِّ» (الكبر) منصوبٌ على إضمارِ يريدُ أو نحوها، وفي بعضِ النسخ: «لِلْكَبْرِ» بِاللَّامِ، وهو صحيحٌ كما هنا.

قوله: «فَقَالَ لَهُمْ: أَتَحْلِفُونَ...» إلى آخره. كَيْفَ عَرْضَتِ الْيَمِينُ عَلَى الثَّلَاثَةِ، وإنما يَكُونُ الْيَمِينُ لِلْوَارِثِ خَاصَّةً، والوارثُ عَيْدُ الرَّحْمَنِ، وهو أخو القَتِيلِ، وأما الْآخَرَانِ فابْنَا عَمِّهِ؛ لا ميراثَ لهما مَعَ وجودِ الأخ؟

والجوابُ: أنه كان معلوماً عندهم أن الْيَمِينِ مَخْتَصٌّ بِالْوَارِثِ، فأطلقَ الْخَطَابَ لَهُمْ؛ والمرادُ: مَنْ تَخَتَّصُ بِهِ الْيَمِينُ؛ واحتملَ ذلكَ لكونه معلوماً لِلْمَخَاطِبِينَ، كما سمعَ كلامَ الْجَمِيعِ فِي صُورَةِ قَتْلِهِ، وكَيْفِيَّةِ مَا جَرَى لَهُ، وإن كانت حَقِيقَةُ الدَّعْوَى وَقَتَ الْحَاجَةِ مَخْتَصَّةً بِالْوَارِثِ<sup>(١)</sup>.

قوله: «كَبَّرِ الْكُبَرَاءُ» الذي فِي النسخِ: «كَبَّرِ الْكُبَرُ»، وهو جمعُ أَكْبَرٍ؛ مثلُ: أَحْمَرُ وَحُمْرُ.

قوله: «بِرُمَّتِهِ» الرُّمَةُ بضمِّ الرَّاءِ: الْحَبْلُ؛ والمرادُ هنا: الْحَبْلُ الَّذِي يُرْبِطُ بِهِ فِي رَقَبَةِ الْقَاتِلِ، وَيُسَلَّمُ إِلَى وَلِيِّ الْقَتِيلِ. [٢٠٣/أ]

قوله: «فَوَدَّاهُ» أَي: أَعْطَى دِيَّتَهُ، وهو بالتخفيفِ.

قوله: «مِرْبَدٍ» الْمِرْبَدُ بِكسرِ الْمِيمِ، وَفَتْحِ الْبَاءِ: الْمَوْضِعُ الَّذِي تَجْتَمِعُ فِيهِ الْإِبِلُ وَتُحْبَسُ.

قوله: «فَرَكَضْتَنِي» أَي: رَفَسْتَنِي.

قوله: «فِي شَرَبَةِ» الشَّرْبَةُ: حَفِيرٌ يُدَارُ حَوْلَ النَّخْلَةِ لِيُشْرَبَ مِنْهُ، وهو بفتح الشين المعجمة والراء، والجمع شَرَبٌ؛ كَثْمَرَةٍ وَثَمَرٍ.  
قوله: «حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ» (سعيدٌ) هذا يُكْنَى أبا الهذيل، وأخوه عقبه بِنُ عبيدٍ يُكْنَى أبا الرَّحَالِ<sup>(١)</sup>.

قوله: «مِنْ إِبْلِ الصَّدَقَةِ» قال بعض العلماء: هو غَلَطٌ مِنْ بعضِ الرُّوَاةِ؛ لأنَّ الصَّدَقَةَ المفروضة لَا تُصَرَفُ هَذَا الْمَصْرَفَ، بل هي لأَصْنَافٍ سَمَّاهُمُ اللَّهُ، وقال أبو إسحاق المروزيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ: «يَجُوزُ صرفُها»<sup>(٢)</sup> مِنْ إِبْلِ الزَّكَاةِ؛ أَخْذًا بِظَاهِرِ هَذَا الْحَدِيثِ، وقال جمهورُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِمْ: معناه: اشْتَرَاهَا مِنْ إِبْلِ الصَّدَقَةِ بَعْدَ أَنْ مَلَكَوْهَا، ثُمَّ دَفَعَهَا تَبَرُّعًا إِلَى أَهْلِ الْقَتِيلِ.

وحكى القاضي عن بعض العلماء أنه يَجُوزُ صرفُ الزَّكَاةِ فِي الْمَصَالِحِ الْعَامَّةِ، وتَأَوَّلَ هَذَا الْحَدِيثَ عَلَيْهِ، وتَأَوَّلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّ أَوْلِيَاءَ الْقَتِيلِ كَانُوا مُحْتَاجِينَ، مِمَّنْ يُبَاحُ لَهُمُ الزَّكَاةُ، وهذا باطلٌ؛ لأنَّ هَذَا قَدَرٌ كَثِيرٌ لَا يُدْفَعُ إِلَى الْوَاحِدِ مِنَ الزَّكَاةِ، بخلافِ أَشْرَافِ الْقَبَائِلِ، ولأنَّه سَمَّاهُ دِيَّةً.

وتَأَوَّلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّهُ دَفَعَهُ مِنْ سَهْمِ الْمُؤَلَّفَةِ مِنَ الزَّكَاةِ اسْتِثْلَافًا لِلْيَهُودِ، لَعَلَّهُمْ يُسَلِّمُونَ، وهو ضَعِيفٌ؛ لأنَّ الزَّكَاةَ لَا يَجُوزُ صرفُهَا إِلَى كَافِرٍ، فَاَلْمَخْتَارُ وَمَا حُكِيَ عَنِ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ إِبْلِ الصَّدَقَةِ<sup>(٣)</sup>.

(١٦٧١) قوله: «عُرْيَنَةٌ» بضمَّ العين المهملة، وفتحِ الرَّاءِ، وآخِرُهَا نُونٌ، ثم هاءٌ؛ قَبِيلَةٌ مَعْرُوفَةٌ. [٢٠٣/ب]

(١) في «م»: المرجال. تحريف، والمثبت من مصادر ترجمته، انظر «تهذيب الكمال» (٣٣/٣١٠).

(٢) في «م»: يصرفها، ولا تستقيم، انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/١٤٨).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/١٤٨).



قوله: «فَاجْتَوَوْهَا» اجتووا بالجيم، والمثناة من فوق؛ أي: استوخموا، كما في الرواية الأخرى، وهو مشتق من الجوى؛ وهو داء في الجوف.

قوله: «إِنْ شِئْتُمْ أَنْ تَخْرُجُوا إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ» هنا: «إِبِلِ الصَّدَقَةِ»، وفي غير (م) أنها: لِقَاحٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ، وكلاهما صحيح؛ وكان بعض الإبل للصدقة، وبعضها للنبي ﷺ<sup>(١)</sup>.

قوله: «وَأَبْوَالُهَا» استدلل به أصحاب مالِك وأحمد على أن بَوْلَ ما يُؤْكَلُ لحمه وروثه طاهران، وأجاب القائلون بالنجاسة بأن شُرْبَهُم الأبوال كان للتداوي، وهو جائز بكلِّ النجاسات، سوى الخمر والمُسكِرات.

فإن قيل: كَيْفَ أَذِنَ لَهُمْ فِي شُرْبِ لَبَنِ الصَّدَقَةِ، فالجواب: أن ألبانها للمُحْتَاجِينَ من المسلمين؛ وهؤلاء إذاً كانوا منهم<sup>(٢)</sup>.

قوله: «بِلِقَاحِ» اللقاح جمع لقحة بكسر اللام وفتحها: وهي الناقة ذات الدر.

قوله: «وَلَمْ يَحْسَبْنَهُمْ» أي: لم يَكُوهُم، والحسم في اللغة: كَيُّ العرق بالنار؛ لينقطع الدَّم.

قوله: «الْمُومُ، وَهُوَ الْبِرْسَامُ» (الموم) بضم الميم، وإسكان الواو، و(البرسام) بكسر الباء؛ وهو نوع من اختلال العقل، ويُطْلَقُ على ورم الرأس وورم الصدر، معرَّب، وأصلها سِرْيَانِي.

قوله: «قَائِفًا» القائف الذي يتبع الآثار يُمَيِّزُهَا.

(١) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/١٥٤).

(٢) المصدر السابق (١١/١٥٤).

(١٦٧٢) قوله: «عَلَى أَوْضَاحِ الْأَوْضَاحِ الْحُلِيِّ، قَالَ ابْنُ هَرَمَةَ<sup>(١)</sup>:  
 أَلَمْ تَأْرُقْ لِضَوْءِ<sup>(٢)</sup> الْبَرْقِ فِي أَسْحَمِ<sup>(٣)</sup> لَمَّاحٍ  
 بِأَعْنَاقِ نِسَاءِ الْهِنْدِ إِذْ قَدْ شَبَّتْ بِأَوْضَاحِ [٢٠٤/أ]

(١٦٧٣) قوله: «قَالَ يَعْلى» قوله هنا: أن يعلّى صاحبُ القصّة، وفي  
 الرواية الثانية والثالثة: أن صاحبَ القصّة أجيره لا يعلّى، قال الحفاظُ:  
 الصحيحُ المعروفُ أن صاحبَ القصّة أجيرٌ يعلّى لا يعلّى، ويَحْتَمِلُ  
 أَنَّهُمَا قَضِيَّتَانِ لِيَعْلَى ولأجيره في وقتٍ أو وقتين<sup>(٤)</sup>.

(١٦٧٤) قوله: «ابْنُ مُنِيَّةٍ أَوْ أُمِّيَّة» (منية) أم يعلّى، وقيل: جدّته،  
 وأما (أُمِّيَّة) فهو أبوه؛ فيصحُّ أن يُقالَ: ابنُ مُنِيَّةٍ وابنُ أُمِّيَّة.

(١٦٧٣) قوله: «فَاسْتَعْدَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ» (استعدى عليه) إذا رفع  
 أمره إليه لينصّره، وأعداه: نصّره.

(١٦٧٥) قوله: «أَنَّ أُخْتَ الرَّبِيعِ أُمَّ حَارِثَةَ جَرَحَتْ إِنْسَانًا» في الحديثِ  
 مخالفةٌ لما رواه (خ) في صحيحه من وجهين:

أحدهما: أن هنا: أن الجارية أختُ الربيع، وفي (خ): أنها الربيعُ  
 بنفسها، وقد علّق: «أَنَّ أُخْتَ الرَّبِيعِ جَرَحَتْ إِنْسَانًا» في الديّات.

الثاني: أن هنا: الحالفُ أمُ الربيعِ بفتحِ الرَّاءِ، وفي (خ): أنسُ بنُ النضرِ.

قال العلماءُ: المعروفُ في الرواياتِ روايةُ (خ)، وقد ذكرها من  
 طرقه الصحيحة، وكذا رواه أصحابُ كتبِ السننِ، ولعلّهما قضيّتان.

(١) البتان من الهزج، وهما لا بن هرمّة كما ذكر المصنف، انظر: «شعر ابن هرمّة» (ص ٩٤)،  
 و«الحيوان للجاحظ» (٦/١٢٦).

(٢) في «م»: (تمنح بضوء)، والمثبت من مصادر التخريج.

(٣) في «م»: (في أنجم)، والمثبت من مصادر التخريج.

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/١٦٠).

وأما الجارحةُ في رواية (خ) وأختُ الجارحةِ في (م): بضَمِّ الرَّاءِ، وفتحِ الباءِ الموحَّدةِ، وتشديدِ الياءِ، وأما أُمُّ الرَّبِيعِ الحالفُ هنا: فبفتحِ الرَّاءِ، وكسرِ الباءِ، وتخفيفِ الياءِ<sup>(١)</sup>.

قال الذهبيُّ في «تجريدِهِ»: «إِنَّ أُمَّ الرَّبِيعِ هِيَ الرَّبِيعُ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «الْقَصَاصُ، الْقَصَاصُ» منصوبان؛ أي: أدوا القصاصَ، وسلَّموه إلى مستحقِّه.

قوله: «أُمُّ الرَّبِيعِ» بفتحِ الرَّاءِ، ضَبَطَهَا الشَّيْخُ محيي الدين<sup>(٣)</sup>. [٢٠٤ / ب]

(١٦٧٧) قوله: «كِفْلٌ» بكسرِ الكافِ؛ الجزءُ والنصيبُ، وقال الخليلُ: «الضَّعْفُ»<sup>(٤)</sup>.

(١٦٧٨) قوله: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ» ليس هذا مخالفاً لما في السُّنَنِ: «أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ صَلَاتُهُ»؛ لأن هذا الثاني فيما بينَ العبدِ وبينَ الله، والذي في الأصلِ فيما بينَ العبادِ. (١٦٧٩) قوله: «عَنْ أَبِي بَكْرَةَ» قال الرشيدُ: «اسمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، ثَقَّةٌ، مَتَّقٌ عَلَيْهِ، بَيَّنَ ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَوْنٍ وَغَيْرُهُ فِي رِوَايَتِهِمْ لِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ أُيُوبَ.

وبنو أبي بكرةٍ ستَّةٌ - فيما ذكر ابنُ المَدِينِيِّ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ<sup>(٥)</sup>، ومسلم<sup>(٦)</sup>، وعبدُ العزيز<sup>(٧)</sup>، ويزيدُ، وعبيدُ الله، وداودُ، وزادَ غيرُهُ: كَيْسَةُ<sup>(٨)</sup> بنتُ أبي بكرةٍ؛ وهي بفتحِ الكافِ، وتشديدِ الياءِ المثناةِ تحتُ، وسينٌ مهملةٌ.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/١٦٣). (٢) «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٣١٩).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/١٦٣). (٤) «العين» (٥/٣٧٣).

(٥) كُتِبَ فوقه في «م»: (ع). (٦) كُتِبَ فوقه في «م»: (م د ت س).

(٧) كُتِبَ فوقه في «م»: (م د ت ق). (٨) كُتِبَ فوقها في «م»: (د).

إلى أن قال: «فأما عبدُ الرحمنِ فاتفقا على إخراجِ حديثه عن أبيه، وأما مسلمٌ<sup>(١)</sup> فانفرد به مسلمٌ، وأما عبدُ العزيزِ فأخرج له (د ت ق)، وأما كيَّسَةُ فأخرج لها (د) عن أبيها، والباقون لم يُخرِّجْ لهم شيءٌ في الكتبِ الستة فيما أعلمُ.

وقد ذكر عبدُ الغنيِّ بنُ سعيدٍ كيَّسَةَ هذه، وقيدَها كما ذكرنا إلا أنه قال بإسكانِ الياءِ، وبالتشديدِ قيدَها الأميرُ، وذكر أن غيرَ ذلك تصحيفٌ<sup>(٢)</sup> انتهى.

قال شيخنا متع الله بحياته: «وعبدُ العزيزِ أخرج له (م) أيضًا، والباقي كما ذكر، والله أعلمُ».

قوله: «ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ» بفتحِ القافِ والحاءِ وكسرِهما، والأفصحُ فتحُ القافِ وكسرِ الحاءِ.

قوله: «وَأَخَذَ إِنْسَانٌ بِخَطَامِهِ» هو أبو بكرة، وشاهدُه في «مستخرجِ الإسماعيليِّ [٢٠٥/أ] من حديثه، قال: «خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى رَاحِلَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ، فَأَمْسَكَتُ أَنَا بِخُطَامِهَا أَوْ بِزِمَامِهَا».

قوله: «ثُمَّ انْكَفَأَ إِلَى كَبْشَيْنِ...» إلى آخره. قال الدارقطني: «هذا الكلامُ وهمٌ من ابنِ عونٍ فيما يُقالُ، وإنما رواه ابنُ سيرينَ عن أنسٍ، قاله أيوبُ عنه، قال: فقد أخرج البخاريُّ حديثَ ابنِ عونٍ ولم يُخرِّجْ هذا الكلامَ فيه، فقطعه<sup>(٣)</sup>، ولعله عنده أنه وهمٌ<sup>(٤)</sup>.

(١) هو مسلم بن أبي بكرة المذكور آنفًا، في تعداده أبناء أبي بكرة.

(٢) «غرر الفوائد» (ص ٢٦٦-٢٦٨).

(٣) في «الإلزاعات»: قطعه.

(٤) «الإلزاعات» (ص ٣٥٢).

قال القاضي: «والأشبه أن هذه الزيادة إنما هي في حديث آخر في خطبة عيد الأضحى؛ فوهم فيها الراوي، فذكرها مضمومة في خطبة الحجّة<sup>(١)</sup>، أو هما حديثان ضمَّ أحدهما<sup>(٢)</sup> إلى الآخر، وقد ذكر (م) بعد هذا في كتاب الضحايا من حديث أثوب وهشام عن ابن سيرين عن أنسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى، ثُمَّ خَطَبَ فَأَمَرَ مَنْ كَانَ دَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَنْ يُعِيدَ»، ثم قال في آخر الحديث: «وَأُنْكَفَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ، فَدَبَحَهُمَا، فَقَامَ النَّاسُ إِلَى غَنِيمَةٍ فَتَوَزَّعُوها»، فهذا هو الصحيح، وهو رافع<sup>(٣)</sup> للإشكال<sup>(٤)</sup>.

(وَأُنْكَفَأَ): أَي: انْقَلَبَ.

قوله: «وَالِى جُزَيْعَةٍ» الجزيعَةُ الزَّايِ تصغيرُ جزعةٍ؛ وهي القطعةُ من الغنم، ورواه بعضهم بفتح الجيم وكسر الزَّاي، وكلُّهُ صحيحٌ، والأوَّلُ المشهورُ.

(١٦٨٠) قوله: «نَخْتَبِطُ» نَجْمُ الْخَبْطِ، وهو ورقُ الثمر، بَأَن يَضْرِبَ الشَّجَرَةَ بِالْعَصَى؛ فَيَسْقُطُ وَرْقُهَا، فيجمعه علفًا.

قوله: «عَلَى قَرْنِهِ» الْقَرْنُ جَانِبُ الرَّأْسِ. [٢٠٥/ب]

قوله: «إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ» الصحيحُ في تأويله أنه مثله؛ أي: في أنه لا فضل ولا منَّة لأحدهما على الآخر؛ لأنه استوفى حقه منه، بخلاف ما لو عفا، فإنه كان له الفضل والمنَّة وجزيل ثواب الآخرة؛ فهو مثله في أنه قاتلٌ، وإن اختلفا في التَّحريم والإباحة.

(١) كذا في «م»، وفي «إكمال الكمال» (٥/٤٨٤): (الحج).

(٢) قوله: أحدهما. ليس في «م». ومثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/١٧١).

(٣) في «م»: (رفع). والمثبت من «إكمال المعلم» (٥/٤٨٤).

(٤) «إكمال المعلم» (٥/٤٨٤).

قوله: «أَمَا تُرِيدُ أَنْ يُبْوءَ بِإِثْمِكَ وَإِثْمِ صَاحِبِكَ» قيل معناه: يَتَحَمَّلُ إِثْمَ الْمُقْتُولِ؛ لِإِتْلَافِهِ مُهْجَتَهُ، وَإِثْمَ الْوَلِيِّ؛ لَكُونِهِ فَجَعَهُ فِي أَخِيهِ، وَيَكُونُ قَدْ أَوْحَى إِلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِذَلِكَ فِي هَذَا الرَّجُلِ خَاصَّةً.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ مَعْنَاهُ: يَكُونُ عَفْوُكَ عَنْهُ سَبَبًا لِسُقُوطِ إِثْمِكَ وَإِثْمِ صَاحِبِكَ الْمُقْتُولِ، وَالْمُرَادُ إِثْمُهُمَا السَّابِقُ بِمَعَاصٍ لِهَمَا مُتَقَدِّمَةٌ، وَلَا تَعْلُقَ لَهَا بِهَذَا الْقَاتِلِ؛ فَيَكُونُ مَعْنَى: «يُبْوءُ» يَسْقُطُ وَأُطْلِقَ عَلَيْهِ هَذَا اللَّفْظَ مَجَازًا قَالَهُ النَّوَوِيُّ<sup>(١)</sup>.

قال ابنُ قَيِّمٍ الْجَوْزِيَّةُ فِي «مَعَالِمِ الْمَوْقِعِينَ» فِي آخِرِهِ: «فَإِثْمُ الْوَلِيِّ مُظْلَمَتُهُ بِقَتْلِ أَخِيهِ، وَإِثْمُ الْمُقْتُولِ إِرَاقَةُ دَمِهِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَحْمَلُ خَطَايَاكَ وَخَطَايَا أَخِيكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «الْقَاتِلُ وَالْمُقْتُولُ فِي النَّارِ» لَيْسَ الْمُرَادُ فِي هَذَيْنِ، وَكَيْفَ تَصِحُّ إِرَادَتُهُمَا مَعَهُ أَنَّهُ إِنَّمَا أَخَذَهُ بِأَمْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، بَلِ الْمُرَادُ غَيْرُهُمَا، وَهُوَ إِذَا تَقَى الْمُسْلِمَانِ بَسِيقَتَهُمَا فِي الْمَقَاتِلَةِ الْمُحَرَّمَةِ، وَالْمُرَادُ التَّعْرِيفُ.

قوله: «أَنَّ أَمْرَاتَيْنِ مِنْ هَذَيْنِ رَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى فَطَرَحَتْ جَنِينَهَا» اسْمُ الْمَرْأَةِ ذَاتِ الْجَنِينِ: مُلْكَةُ بِنْتُ عُوَيْمِرٍ، وَالضَّارِبَةُ يُقَالُ لَهَا: أُمُّ عَفِيفٍ بِنْتُ مَسْرُوحٍ، وَكَذَا فِي «غَوَامِضِ» عَبْدِ الْغَنِيِّ<sup>(٣)</sup>، وَالرَّجُلُ حَمَلٌ<sup>(٤)</sup> مَعْرُوفٌ، وَفِي النَّسَائِيِّ<sup>(٥)</sup> تَسْمِيَةُ الْمَرْأَتَيْنِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ كَذَا قَالَهُ النَّوَوِيُّ<sup>(٦)</sup>، فَاعْلَمْهُ. [٢٠٦/أ]

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/١٧٣).

(٢) «إعلام الموقعين» (٤/٢٠٧).

(٣) «الغوامض والمبهمات» (ص ١٣٤).

(٤) يعني حمل بن مالك.

(٥) «سنن النسائي» (٤٨٢٨).

(٦) لم أجد النووي ذكر ذلك، فلعله أراد شيخه ابن الملقن فقد ذكره في «التوضيح» (٣٠/٥٠٣).

(١٦٨١) قوله: «بُغْرَةَ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ» هو بتنوين (غَرَّة)، وكذا قيده العلماء.

قال القاضي: «الرواية فيه: (غرة) بالتنوين، وما بعده بدل منه»، قال: «ورواه بعضهم بالإضافة، والأوّل أوجه وأقيس»<sup>(١)</sup>، كذا قال ابن قُرقُول أن الصواب رواية التنوين<sup>(٢)</sup>، وفي (خ) ما يؤيِّده، وهو: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْغُرَّةِ عَبْدًا أَوْ أَمَةً»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «أَوْ أَمَةٍ» وجاء في بعض الروايات في غير الصحيح: «بُغْرَةَ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ أَوْ فَرَسٍ أَوْ بَعْلٍ»، وهي رواية باطلة، وقد أخذ بها بعض السلف<sup>(٤)</sup>.  
قوله: «لِحَيَّانٍ» بكسر اللّام المشهور، ويجوز فتحها، ولحيان بطن من هذيل.

قوله: «قَضَى عَلَيْهَا» (على) بمعنى اللّام.

قوله: «عَلَى عَصَبَتِهَا» أي: عصبه القاتلة.

قوله: «حَمَلُ بَنٍ النَّابِغَةِ» نَسَبَ حَمَلًا إِلَى جَدِّهِ، وهو حَمَلُ بَنٍ مَالِكِ بْنِ النَّابِغَةِ.

قوله: «يُطَلُّ» قال الخطّابي: «عَامَّةُ الْمُحَدِّثِينَ يَرَوْنَهُ: (بطل) من البطلان، ورواه بعضهم: (يُطَلُّ) أي: يُهْدَرُ، وهو خيرٌ في هذا الموضع»<sup>(٥)</sup>.

(١) «إكمال المعلم» (٥/٤٨٩).

(٢) «مطالع الأنوار» (٥/١٣٧).

(٣) «صحيح البخاري» (٦٥٠٩).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/١٧٦).

(٥) «غريب الحديث» (٣/٢٥١).

قوله: «إِنَّمَا هُوَ مِنْ إِخْوَانِ الْكُفَّانِ، مِنْ أَجْلِ سَجْعِهِ الَّذِي سَجَعَ» قال النووي حكايةً عن العلماء: «إِنَّمَا ذَمَّ الشَّارِعُ سَجْعَهُ لوجهين:

أحدهما: أنه عارض به حكم الشرع ورام إبطاله. والثاني: تكلفه في مخاطبته، وهذان الوجهان من السجع مذمومان، بخلاف غيره من السجع، الذي ليس فيه هذا، بل هو حسن»<sup>(١)</sup> انتهى معناه.

(١٦٨٥) قوله: «حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْمُسَوَّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ» قال الدارقطني: «هذا وهم فيه وكيع، وخالفه أصحاب هشام؛ ابن وهب، وزائدة، [٢٠٦/ب] وأبو معاوية، وعبيد الله بن موسى، وأبو أسامة؛ فلم يذكروا المسور، وهو الصواب.

وفي حديث هشام عن أبيه: سَمِعَ الْمَغِيرَةَ، وكذا قال أبو الزناد عن عُرْوَةَ عن المغيرة، وَلَمْ يُخْرِجْ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup> غيرَ حديثِ وكيع، وهو وَهْمٌ، وأخرج البخاريُّ أحاديثَ مَنْ خالفه، وأتى بالصواب<sup>(٣)</sup>.

(١٦٨٩) قوله: «فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ» قال النووي: «(إملاص) كذا في نسخ (م) بكسر الميم، وتخفيف اللام، وبصا د مهملة، وهو جنين المرأة»، قال: «والمعروف في اللغة (إملاص) بهمزة مكسورة»<sup>(٤)</sup>.

(١٦٨٦) قوله: «وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ» في «الأطراف» للمزي كما هنا، «وعبدُ الله» مُكَبَّرًا<sup>(٥)</sup>، وقال بعض الحفاظ: صوابه مصغَّرٌ، وقد روى مسلمٌ للمكَبَّرِ مقروناً، وهنا هو مقرونٌ.

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/١٧٨).

(٢) في «م»: «هشام». والمثبت من «الإلزاعات» (ص ٣٥٠).

(٣) «الإلزاعات» (ص ٣٥٠).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/١٨٠).

(٥) في المطبوع من «صحيح مسلم» (٣/١٣١٤)، و«تحفة الأشراف» (٦/٥٥): (عبيد الله) مصغراً.



قوله: «حَبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» (حَبُّ) بكسر الحاء؛ أي: محبوبه.

قوله: «كَانَتْ أَمْرًا» اسمُ المرأةِ فاطمةُ بنتُ أبي الأسود، أو ابنِ الأسود، وقيل: بنتُ الأسود بن عبد الأسد<sup>(١)</sup>.

قوله: «تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجْحَدُهُ...» إلى آخره. قال العلماء: المراد أنها قُطِعَتْ بالسَّرقَةِ، وإنما ذُكِرَتِ العاريةُ تعريفًا لها ووصفًا، لا أنها سببُ القطع.

وقد ذُكِرَ (م) هذا الحديثُ في سائرِ الطرقِ المصرَّحةِ بأنها سُرقت، وقُطِعَتْ بسببِ السَّرِقَةِ؛ فتعيَّنَ حملُ هذه الروايةِ على ذلك جمعًا بين الرواياتِ، [٢٠٧/٢] فإنها قصَّةٌ واحدةٌ مع أن جماعةً من الأئمةِ قالوا: إن هذه الروايةُ شاذَّةٌ؛ لأنها مخالفةٌ لجماهيرِ الرواةِ، والشاذُّ لا يُعْمَلُ به. قال العلماء: وإنما لم يذُكِرِ السَّرِقَةُ في هذه الروايةِ؛ لأنَّ المقصودَ منها عندَ الراوي ذِكْرُ منعِ الشفاعةِ في الحدودِ لا الإخبارِ عن السَّرِقَةِ، قال جماهيرُ العلماءِ وفقهاءُ الأمصارِ: لا قطعَ على من جَحَدَ العاريةَ، وتأوَّلوا هذا الحديثَ بنحوِ ما ذكرتهُ، وقال أحمدٌ وإسحاقُ: يَجِبُ القطعُ في ذلك، انتهى كلامُ النوويِّ رَحِمَهُ اللهُ<sup>(٢)</sup>.

وأبعدُ عن التأويلِ ممَّا ذكره، ما رَوَاهُ (س) بسندٍ صحيح: «أَنَّ أَمْرًا كَانَتْ تَسْتَعِيرُ الْحُلِيَّ، ثُمَّ تُمْسِكُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَتَسُبَّ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَتَرُدَّ مَا تَأْخُذُ عَلَى الْقَوْمِ»، ثم قال: «فَمَا بِلَالٌ فَخُذْ بِيَدِهَا فَاقْطَعْهَا»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «التوضيح» (٣١/٦١).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/١٨٨).

(٣) «سنن النسائي» (ح: ٤٨٨٩)، و(ح: ٤٨٩٠).

وما رَوَاهُ أَيضًا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: «أَنَّ امْرَأَةً اسْتَعَارَتْ مِنْ امْرَأَةٍ حُلِيًّا، فَسَأَلَتْهَا حُلِيَّهَا، فَأَنْكَرَتْ أَنْ تَكُونَ اسْتَعَارَتْهُ، فَجَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَدَعَاَهَا، فَقَالَتْ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا اسْتَعَارْتُ مِنْهَا شَيْئًا، فَقَالَ: اذْهَبُوا فَخُذُوهُ مِنْ تَحْتِ فِرَاشِهَا، فَأَخَذَ، وَأَمَرَ بِهَا فَقُطِعَتْ» رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بِسَنَدٍ عَلَى شَرَطِيهِمَا<sup>(١)</sup>.

(١٦٩٠) قوله: «فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا» إشارة إلى قوله تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾<sup>(٢)</sup>.

قوله: «الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ» اختلف العلماء في جلد الثيب مع رجمه؛ فقالت طائفة: يَجِبُ الجمعُ بينهما، وبه قال عليُّ بنُ أبي طالبٍ والحسنُ بنُ راهويه، وداودُ، وبعضُ [٢٠٧/ب] أصحابِ الشافعيِّ، وقال الجماهيرُ: الواجبُ الرجمُ وحده.

وحكى القاضي عن طائفةٍ من أهل الحديث أنه يَجِبُ الجمعُ إذا كان الزاني شيخًا ثيبًا، فإن كان شابًا ثيبًا اقتصر على الرجم، وهذا مذهبُ باطلٌ كما قاله النوويُّ، وحُجَّةُ الجمهورِ اقتصاره عليه السلام على الرجم في أحاديث كثيرةٍ منها قصَّةُ ماعزٍ والغامديةِ، وقصَّةُ أنيسٍ في قوله: «اغْدُ يَا أَنِيسُ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا» قالوا: وحديثُ الجمعِ بينَ الجلدِ والرجمِ منسوخٌ، فإنه كان في أوَّلِ الأمرِ، كذا قالوا<sup>(٣)</sup>.

قوله: «كُرِبَ لِدَلِكْ، وَتَرَبَّدَ لَهُ» (كُرِبَ) بضم الكاف وكسر الراءِ، و(تَرَبَّدَ وجهه) أي: علته غبرةً، والترُّدُّ: تغيُّرُ البياضِ إلى السوادِ، وإنما حصل ذلك لِعَظَمِ موقعِ الوحي.

(١) «مصنف عبد الرزاق» (ح: ١٨٨٣٢).

(٢) سورة النساء، الآية (١٥).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/١٨٩).

(١٦٩١) قوله: «آيَةُ الرَّجْمِ» أراد بها: «الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنِيَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ» وهذا مما نُسِخَ لفظُهُ، وبَقِيَ حُكْمُهُ، وقد وَقَعَ نُسْخُ لَفْظٍ دُونَ حُكْمٍ، وقد وَقَعَ نُسْخُهُمَا جَمِيعًا، فَمَا نُسِخَ لَفْظُهُ لَيْسَ لَهُ حُكْمُ الْقُرْآنِ فِي تَحْرِيمِهِ عَلَى الْجُنُبِ، وَكَانَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي سُورَةِ الْأَحْزَابِ، كَمَا أَخْرَجَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ.

قوله: «أَوْ كَانَ الْحَبْلُ وَالْإِعْتِرَافُ» أَمَا (الْحَبْلُ) وَحْدَهُ؛ فَمَذْهَبُ عَمْرِو وَحْدَهُ وَجُوبُ الْحَدِّ بِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا زَوْجٌ أَوْ سَيِّدٌ، وَتَابَعَهُ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ؛ فَقَالُوا: «إِذَا حَبَلَتْ، وَلَا يُعَلِّمُ لَهَا زَوْجٌ وَلَا سَيِّدٌ، وَلَا عَرَفْنَا إِكْرَاهَهَا؛ لَزِمَهَا الْحَدُّ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ غَرِيبَةً طَارِئَةً وَتَدَّعِي أَنَّهُ مِنْ زَوْجٍ أَوْ سَيِّدٍ، قَالُوا: وَلَا تُقْبَلُ دَعْوَاهَا الْإِكْرَاهُ، إِذَا لَمْ تَقُمْ بِذَلِكَ مُسْتَغِيثَةً عِنْدَ الْإِكْرَاهِ قَبْلَ ظَهْرِ الْحَمْلِ».

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالْجَمَاهِيرُ: «لَا حَدٌّ عَلَيْهَا بِمَجَرَّدِ الْحَبْلِ، سِوَاءَ كَانَ لَهَا زَوْجٌ أَوْ سَيِّدٌ أَمْ لَا، سِوَاءَ الْغَرِيبَةِ وَغَيْرِهَا، [٢٠٨/أ] وَسِوَاءَ أَدَّعَتِ الْإِكْرَاهَ أَمْ سَكَتَتْ، فَلَا حَدٌّ عَلَيْهَا مُطْلَقًا، إِلَّا بَيِّنَةٌ أَوْ اعْتِرَافٌ؛ لِأَنَّ الْحُدُودَ تَسْقُطُ بِالشُّبُهَاتِ»<sup>(١)</sup>.

قوله: «حَتَّى ثَنَى» قَالَ النُّوَوِيُّ: «هُوَ بِتَخْفِيفِ النُّونِ؛ أَي: كَرَّرَهُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «أَذْلَقْتَهُ» بِالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ وَالْقَافِ؛ أَي: أَصَابَتْهُ بِحَدِّهَا.

قوله: «وَرَوَاهُ اللَّيْثُ أَيْضًا» قَالَ الرَّشِيدُ عِنْدَ قَوْلِ (م) هَذَا: «وَهَذَا أَيْضًا حَدِيثٌ مُتَّصِلٌ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ طَرِيقٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَرَوَاهُ (م)

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/١٩٢).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/١٩٣).

عن عبد الملك بن شعيب بن الليث عن أبيه عن جدّه عن عُقيل عن الزُّهري، بإسناده المذكور مُتَّصِلًا.

ثم قال: ورواه الليث أيضًا عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن ابن شهاب بهذا الإسناد مثله.

ثم قال: «إن عبد الرحمن بن خالد هذا ليس من شرط مسلم، فلا يلزمه إخراج حديثه، وإن كان ثقةً أخرج له (خ) في صحيحه واحتجّ بحديثه، إلا أن لكل واحدٍ منهما اجتهادًا يرجع إليه، وانتقادًا في الرجال يُعوّل عليه، ومع ذلك فالحديث متّصلٌ في صحيح (خ) من طريق الليث بن سعد عن عبد الرحمن بن خالد...» ثم ساق سنده إلى صحيح (خ)، وذكر الحديث.

والرجل المُبهمُ اسمه في هذا الحديث هو ماعز بن مالك الأسلمي، وقد جاء مسمًى هكذا في الصحيح من حديث أبي سعيد وبريدة بن الحصيب وغيرهما، وذكر بعض العلماء أنه لا خلاف بين أصحاب الحديث في ذلك.

وقيل: إن ماعزًا لقَبٌ، واسمُه غريبٌ بن مالك، حكى ذلك الحافظ أبو القاسم خلف بن عبد الملك القرطبي، وعزاه إلى الحافظين أبي علي بن السّكن وأبي الوليد الفرضي، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

وتجاء هذا الكلام بخط الرشيد: «هكذا وجدت [٢٠٨/ب] هذا الاسم من كتاب<sup>(٢)</sup> «غوامض الأسماء» لابن بشكّوآل ليس في النسخة التي رأيتها منه تقييدًا<sup>(٣)</sup>.

(١) «غور الفوائد» (ص ١٧٠-١٧٣).

(٢) كتب فوقه في «م»: كذا، ثم كتب بهامش المخطوط: «لعله: في كتاب».

(٣) انظر: «غوامض الأسماء المبهمة» (١/٢٠٤).

قال شيخنا متع الله بحياته: «وأنا أيضًا رأيته في نسخة كذلك».

ثم قال: «قال الرشيد: وقول الزُّهري: «فَأَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، يَقُولُ: فَكُنْتُ فِيمَنْ رَجَمَهُ» يَدْخُلُ فِي بَابِ الْمَقْطُوعِ عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يَرَى ذَلِكَ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُخْبِرُ لِلزُّهريِّ هُوَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ لِأَنَّهُ مُسْلِمًا أَخْرَجَ بَعْدَ حَدِيثِ عُقَيْلٍ عَنِ الزُّهريِّ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا حَدِيثَ يُونُسَ وَمَعْمَرٍ وَغَيْرِهِمَا عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَالَ نَحْوُ<sup>(١)</sup> حَدِيثِ عُقَيْلٍ عَنِ الزُّهريِّ عَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»<sup>(٢)</sup>.

(١٦٩٢) قوله: «أَعْضَلُ» بِالضَادِ الْمَعْجَمَةِ؛ أَي: مُشْتَدُّ الْخَلْقِ.

قوله: «الْأَخْرُ» بِهَمْزَةٍ مَقْصُورَةٍ، وَخَاءٍ مَعْجَمَةٍ مَكْسُورَةٍ؛ أَي: الْأَرْذَلُ وَالْأَبْعَدُ وَالْأَدْنَى، وَقِيلَ: اللَّثِيمُ، وَقِيلَ: الشَّقِيُّ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «لَهُ نَيْبٌ» هُوَ صَوْتُ النَّفْسِ عِنْدَ السَّعَارِ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «الْكُثْبَةُ» الْقَلِيلُ مِنَ اللَّبَنِ وَغَيْرِهِ.

قوله: «ذِي عَضَلَاتٍ» الْعَضَلَةُ: كُلُّ لَحْمَةٍ صُلْبَةٍ.

قوله: «يَنْبٌ» بَفَتْحِ الْمَثْنَاءِ تَحْتُ، وَكسْرِ النُّونِ، وَتَشْدِيدِ الْمَوْحَدَةِ.

(١٦٩٣) قوله: «لِمَاعِيزٍ: أَحَقُّ مَا بَلَغَنِي عَنْكَ؟» كَذَا وَقَعَ، وَالْمَشْهُورُ

فِي بَاقِي الرِّوَايَاتِ: «أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ، فَقَالَ طَهَّرْنِي»، قَالُوا: لَا تَنَاقُضْ؛ فَيَكُونُ قَدْ جِيءَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ غَيْرِ اسْتِدْعَاءٍ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) قوله: وقال نحو. في «م»: «قال ونحو»، انظر «غرر الفوائد المجموعة» (ص ١٧٤).

(٢) انظر: «غرر الفوائد» (ص ١٧٤-١٧٥).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/١٩٥).

(٤) كَذَا فِي «م»: «السَّعَارُ»، وَفِي «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/١٩٥): السَّفَادُ، وَالسَّفَادُ قَرِيبُ الْمَعْنَى مِنَ السَّعَارِ.

وقد جاء في غير (م) أن قومه أرسلوه، فقال النبي ﷺ [٢٠٩ / أ] للذي أرسله: «لَوْ سَتَرْتَهُ بِثَوْبِكَ يَا هَذَا لَكَانَ خَيْرًا لَكَ»، فقال النبي ﷺ لِمَاعِزٍ بعد أن ذكروا له الذين حضروا ما جرى له: «أَحَقُّ مَا بَلَغَنِي...؟» إلى آخره<sup>(١)</sup>.

(١٦٩٤) قوله: «وَالْحَرْفِ» هو فَلَقُ الْفَخَّارِ.

قوله: «بِجَلَامِيدَ» الجلاميدُ الحجارةُ الكبارُ، واحدها جلمدٌ وجلمودٌ، الأولُ بفتح الجيم والميم، والثاني بضم الجيم.

قوله: «حَتَّى سَكَتَ» المشهورُ في الروايات: «سَكَبَ» بالباء، ورواه بعضهم بالنون، والأوّلُ أصوبُ، ومعناها مات.

قوله: «فَمَا اسْتَغْفَرَ لَهُ وَلَا سَبَّهُ» أما تركُ السبِّ؛ فلأنَّ الحدَّ كفارةٌ، وأما تركُ الاستغفار؛ فلئلاَّ يَغْتَرَّ غيره، فيَقَعَ في الزنى اتِّكالا على استغفاره عليه السلام.

(١٦٩٥) قوله: «حَدَّثَنَا يَعْلَى بْنُ الْحَارِثِ الْمُحَارِبِيُّ عَنْ غِيلَانَ» ذكرَ النسائيُّ في كتابِ الرِّجْمِ فقال: «حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ، قَالَ: ثَنَا يَحْيَى بْنُ يَعْلَى بْنِ الْحَارِثِ، ثَنَا أَبِي، ثَنَا غِيلَانُ بْنُ جَامِعٍ» وقال عبدُ الغنيِّ الحافظُ: «كُذِّبَ فِي نَسْخَةِ الْوَزِيرِ كَمَا فِي نَسْخَةِ أَبِي الْعَلَاءِ بْنِ مَاهَانَ عَنْ غِيلَانَ نَفْسِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ بَيْنَهُمَا أَبَا يَعْلَى فِي تَعْلِيْقِ ابْنِ السَّكَنِ.

قال: وَرِوَايَتُهُ فِي غَيْرِ رِوَايَةٍ مُسْلِمٍ هَذَا إِلَّا أَنْ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ذَكَرَهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ غِيلَانَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِسَرِّ هَذَا الْحَدِيثِ».

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/١٩٦-١٩٧).

وقال البخاري في «التاريخ»: «يحيى بن يعلى سمع أباه وزائدة بن قدامة»، والوزير الذي أشار إليه عبد الغني هو أبو الفضل جعفر بن الفضل بن جعفر بن ..<sup>(١)</sup>.

وأخرج أبو داود [٢٠٩/ب] في «سننه» عن محمد بن أبي بكرة بن أبي شيبة عن يحيى بن يعلى بن الحارث عن أبيه عن غيلان بالإسناد المتقدم: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَنَكَهَ مَا عَزَّ أَفْقَطُ»<sup>(٢)</sup> وكأنه طرف من هذا الحديث، فثبت اتصاله من الوجهين المذكورين؛ أعني من (س د)، والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

قوله: «جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ» اسمها سُبَيْعَةُ، وقيل: أمية، ذكرهما الخطيب<sup>(٤)</sup>.

قوله: «مِنْ غَامِدٍ» (غامد) بالغين المعجمة، والدال المهملة: بطن من جهينة.

قوله: «بَشِيرُ بْنُ الْمُهَاجِرِ» (بشير) بفتح الموحدة، وكسر الشين المعجمة، ثم مشاة تحت ساكنة، روى عن عكرمة وابن بريدة، وعنه أبو نعيم وخلاَّد بن يحيى وطائفة، فيه شيء.

قال (س): «لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ»<sup>(٥)</sup>، وقال أحمد: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، يَجِيءُ بِالْعَجَبِ»<sup>(٦)</sup>، وقال أبو حاتم: «لَا يُحْتَجُّ بِهِ»<sup>(٧)</sup>، وقال ابن عدي: «فيه بعض الضعف»<sup>(٨)</sup>.

(١) بياض في «م» بمقدار كلمة واحدة. وهو جعفر بن الفضل بن جعفر بن محمد بن موسى بن الحسن بن الفرات البغدادي، ابن حنزاية. ترجمته في «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٧/١٦٦).

(٢) «سنن أبي داود» (٤٤٣٣).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/٢٠٠).

(٤) «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» (٥/٣٦١) وفيه: واسم هذه المرأة: سبيعة، وقيل: ابنة فرج.

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٤/١٧٧). وفي «الضعفاء والمتروكون» (ترجمة ٨١): ليس بالقوي.

(٦) انظر «الجرح والتعديل» (٢/٣٧٩).

(٧) «الجرح والتعديل» (٢/٣٧٩).

(٨) «الكامل في ضعفاء الرجال» (ترجمة ٢٥٨).

وقال (خ): «رَأَى أَنَسًا، حَدَّثَنِي خَلَّادٌ، ثَنَا بَشِيرُ بْنُ الْمُهَاجِرِ، فَسَمِعْتُ ابْنَ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: رَأْسُ مِائَةِ سَنَةٍ يَبْعَثُ اللَّهُ رِيحًا بَارِدَةً يَقْبِضُ فِيهَا رُوحَ كُلِّ مُسْلِمٍ<sup>(١)</sup>».

قوله: «حُفِرَ لَهُ حُفْرَةٌ» قال ابنُ قَيِّمِ الجوزِيَّةِ في أواخرِ «معاليمِ الموقَّعين»: «هي غَلَطٌ من روايةِ بشيرِ بنِ المهاجرِ، والثَّقَّةُ قد يَغْلَطُ على أن أحمدَ وأبا حاتمِ الرازيَّ قد تكلَّما فيه، وإنما حصلَ الوهمُ من حفرةِ الغامديَّةِ فسرى إلى ماعزٍ، واللهُ أَعْلَمُ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «إِمَّا لَا» بِكَسْرِ هَمْزَةٍ (إِمَّا)، وتشديدِ الميمِ، وبالإِمالَةِ؛ ومعناه: إذا أبيتَ أن تَسْتُرِي على نَفْسِكَ وتَتَوَيَّ وتَرْجِعِي عن قولِكَ، فاذْهَبِي حَتَّى تَلِدِي، فترْجَمِي بعدَ ذلك، وتقدِّمِ الكلامَ على هذه اللفظةِ قبلَ ذلك. [أ/٢١٠]

قوله<sup>(٣)</sup>: «فَتَنْضَحَ» رُويَ بالحاءِ المهملةِ، وبالحاءِ المعجمةِ، والأكثرُونَ على الإهمالِ؛ ترشَّشَ وانصَبَّ.

(١٦٩٧) قوله: «إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا» العسيفُ: الأجيرُ.

قوله: «وَاعْغُدْ يَا أُنَيْسُ» هو ابنُ الضَّحَّاكِ الأَسْلَمِيُّ، معدودٌ في الشَّامِيِّينَ، وقال ابنُ عبدِ البرِّ: «هو أُنَيْسُ بْنُ مَرْثَدٍ»، والأوَّلُ الصَّحِيحُ المشهورُ، تُوفِّيَ الثاني سنةَ عشرين<sup>(٤)</sup>.

(١) «التاريخ الكبير» (٢/١٠١-١٠٢).

(٢) «إعلام الموقَّعين» (٤/٢٨١).

(٣) كتب بحاشية «م»: الثاني والعشرون من التعليق على مسلم.

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/٢٠٧).



(١٦٩٩) قوله: «وَيَهُودِيَّةٌ» قال السَّهْلِيُّ: «هذه اليهودية اسمها بَرَّةٌ»<sup>(١)</sup>.

قوله: «وَنَحْمَمُهُمَا» أي: نَسَوْدُ وجوهَهُمَا بِالْحَمَمِ بضم الحاء المهملة، وفتح الميم؛ وهو الفحم، وهذه الرواية ضعيفة؛ لأنه قال قَبْلَهَا: «نَسَوْدُ وَجُوهَهُمَا»، ورواية: «نَحْمَلُهُمَا» أي: نَحْمِلُهُمَا على جملِ جُمْلَةٍ، و«نَجْمَلُهُمَا» أي: على جملٍ، أقوى من التي في الأصل. قوله: «وَضَعَ الْفَتَى الَّذِي يَقْرَأُ» هو عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صُورِيَّاء، قيل: إنه أَسْلَمَ، ذكره السَّهْلِيُّ عن النقاش<sup>(٢)</sup>، واللَّهُ أَعْلَمُ، كذا سَمَّاهُ ابْنُ بَشْكُوَال<sup>(٣)</sup>.

(١٧٠١) قوله: «وَأَمْرَاتُهُ» أي: صاحِبَتَهُ التي زَنَى بها.

(١٧٠٣) قوله: «وَلَا يَثْرَبُ» التَّثْرِبُ: التَّوْبِيخُ.

(١٧٠٥) قوله: «وَلَمْ يُحْصَنْ» قال الطَّحَاوِيُّ: «لَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنَ الرُّوَاةِ قَوْلَهُ: «لَمْ يُحْصَنْ» غَيْرَ مَالِكٍ»، وأشار بذلك إلى تَضْعِيفِهَا واستندَ إلى حديثِ عَلِيِّ الْآتِي حِينَ خُطِبَ؛ فقال: «أَيُّهَا النَّاسُ أَقِيمُوا الْحَدَّ عَلَى أَرْقَائِكُمْ مَنْ أَحْصَنَ مِنْهُمْ، وَمَنْ لَمْ يُحْصَنْ».

وقد أَنْكَرَ الْحُقُاطُ عَلَى الطَّحَاوِيِّ قَوْلَهُ: «لَمْ يَرَوْهَا غَيْرُ مَالِكٍ»، بل رَوَاهَا أَيْضًا ابْنُ عُيَيْنَةَ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، كَمَا قَالَ مَالِكٌ<sup>(٤)</sup>.

(١) لم أجده في «الروض الأنف» له.

(٢) «إعلام الموقعين» (٤/١٩٨-١٩٩).

(٣) «غوامض الأسماء المبهمة» (٢/٧٢٨).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/٢١٣).

(١٧٠٦) قوله: «فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ» في (م) وغيره أن عبد الرحمن هو الذي أشار بها، وفي «الموطأ» وغيره أنه عليُّ بنُ أبي طالب، وكلاهما صحيح، وأشارا جميعاً، ولعلَّ عبد الرحمن بدأ بهذا القول، فوافق عليٌّ<sup>(١)</sup>. [٢١٠/ب]

قوله: «أَخَفَّ» منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ؛ أي: اجلدُ كأخفَّ الحدود.  
قوله: «مِنَ الرَّيْفِ» (الريف) المواضعُ التي فيها المياه، وهي قريبةٌ منها.

(١٧٠٧) قوله: «الدَّانَاجُ» هو بالفارسيَّة العالمُ، ويُقالُ له: الدَّانَا، بلا جيم، والدَّانَاهُ بالهاءِ.

قوله: «حَدَّثَنَا حُضَيْنٌ» (حُضَيْنٌ) بالضادِ المعجمة، قال النووي: «وليس في الصحيحين (حُضَيْنٌ) بالمعجمة غيرَه»<sup>(٢)</sup> انتهى.

قال شيخنا متع الله بحياته: «قلت: بل ولا في رواية العلم من اسمه (حُضَيْنٌ) سِوَاهُ، والله أعلم».

قوله: «حَارَّهَا» الضميرُ عائدٌ إلى الخلافةِ والولاية.

قوله: «حَتَّى بَلَغَ أَرْبَعِينَ» هو مخالفٌ لِمَا رَوَاهُ (خ) في صحيحه في مناقبِ عثمان، وقولُه: «فَجَلَدَهُ ثَمَانِينَ»، وكما هنا رواه (دق) من حديثِ عبد العزيز بنِ المختارِ بسنَدِهِ إلى عليٍّ، فذكره كما هنا<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢٢٠/١١).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢١٩/١١).

(٣) «سنن أبي داود» (ح: ٤٤٨٠)، و«سنن ابن ماجه» (ح: ٢٥٧١).

لكن أعاده (خ) في هجرة الحبشة بعد ذلك على الصواب من حديث معمر عن الزهري، وقال فيه: «فَجَلَدَ الْوَلِيدَ أَرْبَعِينَ»<sup>(١)</sup>.

قوله: «أَرْبَعِينَ» أي: سنة يعمل بها.

قوله: «عَنْ أَبِي حَصِينٍ» (أبو حصين) بفتح الحاء، وكسر الصاد المهملتين؛ اسمه عثمان ابن عاصم الأسدي الكوفي.

(١٧٠٨) قوله: «لَا يَجْلِدُ» بفتح المشاة تحت وكسر اللام، ووجه ثانٍ: بضم المشاة وفتح اللام، وكلاهما صحيح.

(١٧٠٩) قوله: «وَلَا يَعْضُ» بفتح المشاة تحت، وسكون العين المهملة، وفتح [٢١١/أ] الضاد المعجمة؛ أي: لَا يَسْخَرُ، وقيل: لَا يَأْتِي بِيَهْتَانٍ، وقيل: لَا يَأْتِي بَنَمِيمَةٍ<sup>(٢)</sup>.

(١٧١٠) قوله: «الْعَجَمَاءُ» بالمد: كُلُّ حَيَوَانٍ سِوَى الْإِنْسَانِ.

قوله: «جَبَّارٌ» بضم الجيم، وتخفيف الباء؛ أي: هَدَرٌ.



(١) «صحيح البخاري» (٣٨٧٢).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١/٢٢٣).

کتاب القضاء

والشهادات



(١٧١١) قوله: «عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ»  
هكذا رَوَى هذا الحديث (خ م) مرفوعاً من رواية ابنِ عَبَّاسٍ عَنِ  
النَّبِيِّ ﷺ، وكذا ذكره أصحابُ «السنن» وغيرهم.

قال القاضي عياض: «قال الأَصِيلِيُّ: لا يَصِحُّ مرفوعاً، إنما هو قولُ  
ابنِ عَبَّاسٍ، كذا رَوَاهُ أَيُوبُ وَنَافِعُ الْجَمَحِيُّ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنِ ابْنِ  
عَبَّاسٍ»، قال القاضي: «قد رَوَاهُ (خ م) من رواية ابنِ جُرَيْجٍ مرفوعاً»<sup>(١)</sup>.  
قال النووي: «قلتُ: وقد رَوَاهُ (د ت) بإسناديهما عن نافع بنِ عمرِ  
الْجَمَحِيِّ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مرفوعاً، قال  
(ت): حديثٌ حسنٌ صحيحٌ».

وجاء في رواية البيهقي<sup>(٢)</sup> وغيرها بإسنادٍ حسنٍ أو صحيحٍ زيادةً عن  
ابنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَدَعَى قَوْمٌ دِمَاءَ  
قَوْمٍ، وَأَمْوَالَهُمْ، لَكِنَّ الْيَنَّةَ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»<sup>(٣)</sup>.

(١٧١٣) قوله: «الْحَنَ» بالحاء المهملة؛ أي: أعلم وأبلغ بالحُجَّةِ.  
قوله: «لَجَبَةً» بفتح اللام والجيم وبالباء الموحدة، والجلبة واللجة  
هنا اختلاطُ الأصوات.

(١٧١٤) قوله: «مَسِيكٌ» ضَبُّ بوجهين: أحدهما: بفتح الميم  
وكسر السين المخففة، [٢١١/ب] والثاني: بكسر الميم وتشديد  
السين، والثاني أشهرُ في رواياتِ المُحَدِّثِينَ، والأوَّلُ أصحُّ عند أهلِ  
العريَّة؛ أي: شحيحٌ وبخيلٌ.

(١) «إكمال المعلم» (٥/٥٥٥).

(٢) «السنن الكبير» (١٠/٢٥٢).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/٣).

(١٧١٥) قوله: «أَنْ يَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ» الحبلُ العهدُ.

(٥٩٣) قوله: «وَوَادُّ النَّبَاتِ» (وَادُّ النَّبَاتِ) بالهمز: هو دفنهنَّ بالحياة.

قوله: «حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ شَيْبَانَ عَنْ مَنْصُورٍ» أخرجه البخاري<sup>(١)</sup> عن سعد<sup>(٢)</sup> بن حفص عن شيبان عن المسيب بن رافع عن ورَّادٍ عن المغيرة.

قال الدارقطني: «هذا غيرُ محفوظٍ عن المسيب<sup>(٣)</sup>، والذي عند منصورٍ عن المسيب عن ورَّادٍ غيرُ هذا، وهو: «كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ الصَّلَاةِ الدُّعَاءَ»، ولعلَّه اشتبهه على سعد<sup>(٤)</sup> بن حفص».

قال: «وقد أخرجه (م) من حديث عبيد الله بن موسى على الصواب»<sup>(٥)</sup>.

قوله: «عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ...» إلى آخره. خالدُ الحذاءُ، وسعيدُ بنُ عمرو بن أشوع، والشعبيُّ، وورَّادُ كاتبُ المغيرة؛ أربعةٌ تابعيون. (١٧١٦) قوله: «عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ...» إلى آخره. هو والثلاثة بعده تابعيون.

(١) «صحيح البخاري» (٥٩٧٥).

(٢) في «م»: «سعيد». والمثبت من «صحيح البخاري» (٥٩٧٥). وهو سعد بن حفص الطلحي أبو محمد الكوفي (١٠/٢٦٠).

(٣) في «م»: «عن ابن المسيب». والمثبت من «الإلزامات» (ص ٣٤٦).

(٤) في «م»: «سعيد». وهو تحريف سبق التنبيه عليه الهامش قبل السابق. وانظر «الإلزامات» (ص ٣٤٧).

(٥) «الإلزامات» (ص ٣٤٦-٣٤٧).

(١٧١٩) قوله: «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ» إِلَى آخِرِهِ. هُوَ وَالثَّلَاثَةُ بَعْدَهُ تَابِعِيُونَ.

قوله: «عَنِ ابْنِ أَبِي عَمْرَةَ» اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو بْنِ مِحْصَنٍ.  
(١٧٢١) قوله: «قَالَ الَّذِي شَرَى الْأَرْضَ» كَذَا هُوَ فِي أَكْثَرِ النُّسخ:  
(شَرَى) بِغَيْرِ أَلِفٍ، وَفِي بَعْضِهَا: (اشْتَرَى)، قَالَ الْعُلَمَاءُ: الْأَوَّلُ أَصَحُّ،  
(وَشَرَى) هُنَا بِمَعْنَى بَاعَ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ  
بَخْسٍ﴾<sup>(١)</sup>، وَلِهَذَا قَالَ: «فَقَالَ الَّذِي شَرَى الْأَرْضَ: إِنَّمَا بَعْتُكَ»، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ<sup>(٢)</sup>. [٢١٢/أ]

(١٧٢٢) قوله: «جَاءَ رَجُلٌ» هُوَ بِلَالٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.  
قوله: «عِفَاصَهَا» الْعِفَاصُ الْوِعَاءُ.  
قوله: «وَوَكَاءَهَا» الْوَكَاءُ الْخِيْطُ الَّذِي يُرْبِطُ بِهِ.  
قوله: «فَشَأْنُكَ» هُوَ بِنَصْبِ النُّونِ، قَالَهُ النَّوَوِيُّ.  
قوله: «فَضَالَّةُ الْغَنَمِ» قَالَ الْأَزْهَرِيُّ<sup>(٣)</sup> وَغَيْرُهُ: «لَا يَتَّعُ اسْمُ الضَّالَّةِ  
إِلَّا عَلَى الْحَيَّوَانِ، بِخِلَافِ الْأَمْتَعَةِ، فَيُقَالُ لَهُ: لُقْطَةٌ لَا ضَالَّةٌ»، وَقَالَ  
أَيْضًا هُوَ وَغَيْرُهُ: أَنَّهُ يُقَالُ لِلضَّوَالِّ الْهُوَامِيِّ وَالْهُوَافِيِّ<sup>(٤)</sup>.  
قوله: «وَحِذَاؤُهَا» أَيُّ: أَخْفَافُهَا.  
قوله: «وَجَتَّاسُهَا» الْوَجْنَةُ مِثْلُ الثَّلَاثَةِ الْوَائِ، وَيُقَالُ: أَجْنَةُ بِالْهَمْزِ؛ وَهُوَ  
اللَّحْمُ الْمَرْتَفَعُ مِنَ الْخَدَّيْنِ.

(١) سُورَةُ يُوسُفَ، الْآيَةُ (٢٠).

(٢) انْظُرْ: «شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمَ لِلنَّوَوِيِّ» (١٢/١٩-٢٠).

(٣) «تَهْذِيبُ اللَّغَةِ» (٤/٢٩).

(٤) انْظُرْ: «شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمَ لِلنَّوَوِيِّ» (١٢/٢١).



(١٧٢٣) قوله: «عَرَّفَهَا حَوْلًا» في حديث أَبِي بِنِ كَعْبٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ بِتَعْرِيفِهَا ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ»، وفي رواية: «سَنَةً»، وفي رواية شك الراوي؛ قال: «لَا أَدْرِي قَالَ حَوْلًا وَاحِدًا، أَوْ ثَلَاثَةً»، وفي رواية: «عَامَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً».

قال القاضي: قيل في الجمع بين الروايات قولان: أحدهما: أن يُطْرَحَ الشك والزيادة؛ وَيَكُونُ المراد (سنة) في رواية الشك، وتُرَدُّ الزيادة لمخالفتها لما في الأحاديث.

والثاني: أنهما قضيتان؛ فرواية زيد -يعني الحديث الذي قبل ذلك- في التعريف سنة محمولة على أقل ما يُجْزَى، ورواية أَبِي في التعريف ثلاثة سنين محمولة على الورع وزيادة الفضلة.

وقد أجمع العلماء على الاكتفاء بتعريف سنة، ولم يَشْتَرِطْ أحدٌ تعريفَ ثلاثة أعوام، [٢١٢/ب] إلا ما رُوِيَ عن عمر بن الخطاب، ولعلّه لم يَثْبُتْ عنه<sup>(١)</sup>.

(١٧٢٤) قوله: «عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ» هذا أسلم يوم بيعة الرضوان، رَوَى عنه ابنه عثمان ومعاذُ وابنُ المنكدر، وقُتِلَ مع ابنِ الزبير، كان يُسَمَّى شاربَ الذهب، أخرج له (م د س).

قوله: «نَهَى عَنْ<sup>(٢)</sup> لُقْطَةِ الْحَاجِّ» يعني التقاطها للملك، أما التقاطها للحفظ فلا منع منه، وقد أوضح ذلك النبي عليه السلام ولا تَحِلُّ لُقْطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/٢٦-٢٧).

(٢) قوله: عن. ليس في «م». ومثبت من «صحيح مسلم».

(١٧٢٦) قوله: «مَشْرُبَتُهُ» المشربةُ الغرفةُ.

قوله: «يُتَشَلُّ» بالثاءِ المثلثة قبل اللام؛ يُشْرُ كُلُّهُ وَيُرْمَى.

(١٧٢٧) قوله: «إِنْ نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ فَأَمَرُوا لَكُمْ بِمَا يَنْبَغِي لِلضَّيْفِ؛ فَأَقْبَلُوا، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا؛ فَخُذُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ الَّذِي يَنْبَغِي لَهُمْ» حَمَلَ هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى ظَاهِرِهِ أَحْمَدُ وَاللَّيْثُ، وَتَأَوَّلَهُ الْجُمْهُورُ عَلَى أَوْجِهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُضْطَرِّينَ، فَإِنْ ضَيَّاقَتْهُمْ وَاجِبَةٌ؛ فَإِنْ لَمْ يُضَيِّقُوهُمْ؛ فَلَهُمْ أَنْ يَأْخُذُوا حَاجَتَهُمْ مِنْ مَالِ الْمُتَمَتِّعِينَ.

الثَّانِي: أَنَّ الْمُرَادَ: لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِنْ أَعْرَاضِهِمْ بِالسَّتِيكُمُ، وَتَذْكُرُوا لِلنَّاسِ لُؤْمَهُمْ وَبُخْلَهُمْ، وَذَمُّهُمْ.

الثَّالِثُ: أَنَّ هَذَا كَانَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، وَكَانَتِ الْمَوَاسَاةُ وَاجِبَةً، فَلَمَّا اتَّسَعَ الْإِسْلَامُ نُسِخَ ذَلِكَ، كَذَا حَكَاهُ الْقَاضِي عِيَّاضٌ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: «وَهُوَ تَأْوِيلٌ ضَعِيفٌ أَوْ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ هَذَا الَّذِي ادَّعَاهُ قَائِلُهُ لَا يُعْرَفُ»<sup>(١)</sup>.

الرَّابِعُ: مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ مَرَّ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ الَّذِينَ شُرِطَ عَلَيْهِمْ ضِيَافَةٌ مِنْ يَمُرُّ بِهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: «وَهُوَ أَيْضًا ضَعِيفٌ؛ إِنَّمَا صَارَ هَذَا مِنْ زَمَنِ عُمَرَ»<sup>(٢)</sup>.

[٢١٣/أ]

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/٣٢).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/٣٢).

(١٧٢٩) قوله: «كَرْبُضَةِ الْعَنْزِ» قال في «المطالع»: «رَبْضَةٌ» بفتح الرّاء، ضَبَطْنَاهُ عَلَى أَبِي بَحْرٍ، وَحَكَاهُ ابْنُ دُرَيْدٍ بِكسْرِهَا، وَكَذَا قَيَّدْنَاهُ عَلَى ابْنِ السَّرَّاجِ، وَكَذَا لِلتَّمِيمِيِّ فِي كِتَابِهِ؛ وَمَعْنَاهُ: كَجُثَّةِ الْعَنْزِ إِذَا بَرَّكَتْ<sup>(١)</sup>.

قوله: «فِيهَا نُطْفَةٌ مَاءٍ» أَي: قَلِيلٌ.

قوله: «كُلُّنَا<sup>(٢)</sup> نُدْغِفُهُ» أَي: نَصَبُهُ صَبًّا شَدِيدًا.



(١) «مطالع الأنوار» (٣/ ١١٠).

(٢) في «م»: كُنَا. والمثبت من «صحيح مسلم».

کتاب الجنائز



(١٧٣٠) قوله: «وَهُمْ غَارُونَ» بالغين المعجمة، وتشديد الراء؛ أي: غافلون.

(١٧٣١) قوله: «سَرِيَّةٌ» السرية القطعة من الجيش، تَخْرُجُ منه تُغِيرُ، وَتَرْجِعُ إليه.

وقال إبراهيم الحربي: «الخيْلُ التي تَبْلُغُ أربعَ مائةٍ ونحوها»<sup>(١)</sup>.

قوله: «ثُمَّ ادْعُهُمْ» قال القاضي: «صوابُ الروايةِ (ادْعُهُمْ) بغيرِ (ثم)».

قال: «وقد جاء بإسقاطها على الصوابِ في كتابِ أبي عبيد، وفي (د) وغيرهما؛ لأنه تفسيرٌ للخصالِ الثلاثِ وليست غيرها».

وقال المازري: «(ثم) هنا زائدةٌ، بل دخلتْ لاستفتاحِ الكلامِ والأخذ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «أَنْ تَخْفِرُوا دِمَتَكُمْ» أخفرتُ الرجلَ إذا نقضتُ عهده، وخفرتُه إذا وفيتُ له بعهده.

قوله: «عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْوَلِيدِ» أخرجه البخاريُّ في «التاريخ» في بابِ الحسين، قال: «حسينُ بنُ الوليدِ أبو عليٍّ النيسابوريُّ القرشيُّ»<sup>(٣)</sup> مات سنة ثلاثٍ ومائتين<sup>(٤)</sup>. [٢١٣ / ب]

قال صاحبُ «المطالع»: «كذا لأبي بحرٍ والجَيَّانيُّ»، يعني مُصَغَّرًا.

قال: «وعندَ الصديِّ الحسنُ بنُ الوليدِ»، قال: «والصوابُ بالتصغيرِ»، وكذا ذكره (خ) وابنُ أبي حاتمٍ<sup>(٥)</sup>.

(١) «إكمال المعلم» (٣١ / ٦).

(٢) «المعلم» (٧ / ٣).

(٣) قوله: القرشي. غير واضح في «م». ومثبت من «التاريخ الكبير» (٣٩١ / ٢).

(٤) في «م»: «وثلاثين». والمثبت من «التاريخ الكبير» (٣٩١ / ٢).

(٥) «مطالع الأنوار» (٣٩٨ / ٢).

قوله: «هَيْصَمٌ» بفتح الهاء والصاد المهملة، وثَّق<sup>(١)</sup>، رَوَى له (م د س ق).

(١٧٣٣) قوله: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو» قال الدارقطني: «لَا يُتَابَعُ ابْنُ عَبَّادٍ عَلَيْهِ، وَلَا يَصْحَحُ هَذَا عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ»<sup>(٢)</sup>، وقد ذَكَرْنَا فِي الْأَشْرِيَةِ بِأَكْثَرٍ مِنْ هَذَا.

(١٧٣٥) قوله: «وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ» هُوَ أَبُو قَدَامَةَ السَّرْحَسِيِّ، الْيَشْكُرِيُّ، مَوْلَاهُمْ.

قوله: «لِوَاءٌ» اللِّوَاءُ: الرَايَةُ الْعَظِيمَةُ، لَا يُمَسِّكُهَا إِلَّا صَاحِبُ جَيْشِ الْحَرْبِ، أَوْ صَاحِبُ دَعْوَةِ الْجَيْشِ.

(١٧٣٩) قوله: «خَدَعَةٌ» فِيهَا ثَلَاثُ لُغَاتٍ: أَفْصَحُهُنَّ: فَتَحُ الْخَاءِ وَإِسْكَانُ الدَّالِّ، قَالَ ثَعْلَبٌ وَغَيْرُهُ: «وَهِيَ لُغَةُ النَّبِيِّ»<sup>(٣)</sup>، وَالثَّانِيَةُ: ضَمُّ الْخَاءِ مَعَ إِسْكَانِ الدَّالِّ، وَالثَّلَاثَةُ: ضَمُّ الْخَاءِ مَعَ فَتَحِ الدَّالِّ.

(١٧٤٢) قوله: «عَنْ أَبِي النَّضْرِ عَنْ كِتَابِ رَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ» قَالَ الدارقطني: «هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ، وَحُجَّةٌ فِي جَوَازِ الْإِجَازَةِ وَالْمَكَاتِبَةِ؛ لِأَنَّ أَبَا النَّضْرِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى، وَإِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ كِتَابِهِ»<sup>(٤)</sup>، وَقَدْ اجْتَمَعَا عَلَى إِخْرَاجِهِ.

(١٧٤٥) قوله: «يُيَسِّتُونَ» أَي: يُغَارُّ عَلَيْهِمْ لَيْلًا.

قوله: «وَذَرَارِيهِمْ» الذَّرَارِيُّ بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ وَتَخْفِيفِهَا؛ وَهُمْ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ.

(١) زاد بعده في «م»: مسلم. ولعل هنا سقط في النسخة، وهو مسلم بن هيصم العبدي ترجمته في «تهذيب الكمال» (٢٧/٥٤٧).

(٢) «الإلزامات» (ص ٢٦٨).

(٣) انظر: «إكمال المعلم» (٦/٤٢).

(٤) «الإلزامات» (ص ٤٦٤).

(١٧٤٦) قوله: «حَرَقَ» بتشديد الراء. [٢١٤/أ]

قوله: «الْبُؤَيْرَةُ» بضمُّ الْمُوحَّدة؛ وهي موضعُ نخلِ بني النضير.

قوله: «مِنْ لَيْسَةٍ»<sup>(١)</sup> اللينةُ أنواعُ التمرِ كُلُّها إلا العجوة، وقيل: كرامُ النخيل، وقيل: كلُّ النخل، وقيل: كلُّ الأشجار<sup>(٢)</sup>.

قوله:

وَهَانَ عَلَى سَرَاةِ بَنِي لُؤَيٍّ حَرِيقٌ بِالْبُؤَيْرَةِ مُسْتَطِيرٌ  
السَّارَةُ بفتح السين: أشرافُ القومِ ورؤساؤهم، والمستطيرُّ المنتشرُ.  
(١٧٤٧) قوله: «بُضْعَ امْرَأَةٍ» بضمُّ الباء: فرجها.

قوله: «أَوْ خَلِفَاتٍ» الخلفاتُ بفتح الخاء المعجمة، وكسر اللام؛ وهي الحواملُ.

قوله: «فَأَدْنَى لِلْقَرْيَةِ» كذا هو في جميع النسخ: (فأدنى) رباعيٌّ؛ إما أن يَكُونَ تعديَّةً لِدَنَّا؛ أي: قُرْب؛ فمعناه: أدنى جيوشَه وجموعَه للقريَّة، وإما أن يَكُونَ (أدنى) بمعنى حان؛ أي: قُرْب فتحها من قولهم: أدنتِ الناقةُ إذا حانَ نتاجُها، ولم يَقُولُوهُ في غيرِ الناقةِ.

قوله: «اللَّهُمَّ احْبِسْهَا عَلَيَّ شَيْئًا، فَحَبِسْتَ عَلَيْهِ» الذي حَبِسْتَ عليه الشمسُ يُقالُ: إنه يُوشَعُ بَنُ نُونٍ.

قال القاضي: «وقد رَوَى أَن نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا ﷺ حَبِسَتْ لَهُ الشَّمْسُ مَرَّتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا: يَوْمَ الْخَنْدَقِ حِينَ شُغِلُوا عَنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ، فَرَدَّهَا اللَّهُ تَعَالَى حِينَ صَلَّى الْعَصْرَ، رَوَى ذَلِكَ الطَّحَاوِيُّ، وَقَالَ: «رَوَاتُهُ ثَقَاتٌ».

(١) سورة الحشر، الآية (٥).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/٥٠).



والثانية: صبيحة يوم الإسراء حين انتظر العير التي أخبر بوصولها مع شروق الشمس، ذكره يونس بن بكير في زيادة على سيرة ابن إسحاق، انتهى.

وعن [٢١٤/ب] كتاب «النجوم» للخطيب البغدادي: أنها حُيِّسَتْ لِدَاوُدَ أَيضاً<sup>(١)</sup>، وَحَبَسُهَا عَلِيٌّ<sup>(٢)</sup> الحديث فيه مقال.

قال شيخنا متع الله بحياته: «وقد حُيِّسَتْ لغير مَنْ ذَكَرَ هُنَا، كَمَا ذَكَرْتُهُ فِي تَعْلِيقِي عَلَى (خ)، فَانْظُرْهُ إِنْ أَرَدْتَهُ».

قوله: «وَهُوَ بِالصَّعِيدِ» وَجْهُ الْأَرْضِ.

(١٧٤٨) قوله: «نَزَلَتْ فِي أَرْبَعِ آيَاتٍ...» إِلَى آخِرِهِ. لَمْ يَذْكَرْ مِنَ الْأَرْبَعِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَقَدْ ذَكَرَ (م) الْأَرْبَعِ فِي الْفَصَائِلِ؛ وَهِيَ: بَرُّ الْوَالِدَيْنِ، وَتَحْرِيمُ الْخَمْرِ، ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، وَآيَةُ الْأَنْفَالِ.

قوله: «كَمْ مِنْ لَا غَنَاءَ لَهُ» الْغِنَاءُ بَفَتْحِ الْغَيْنِ، وَبِالْمَدِّ؛ وَهِيَ الْكَفَايَةُ.

(١٧٤٩) قوله: «أُنْنِي عَشْرَ بَعِيرًا»، فِي بَعْضِ النُّسخِ: «أُنْنَا عَشْرَ بَعِيرًا» وَوَجْهُهُ أَنَّهُ عَلَى لُغَةٍ مَنْ يَجْعَلُ الْمُثْنَى بِالْأَلْفِ سَوَاءً كَانَ مَرْفُوعًا أَوْ

(١) «القول في علم» النجوم للخطيب البغدادي (ص ١٩٩)، وقد ضعف الخطيب هذا الحديث؛ فقال: في إسناده هذا الحديث غير واحد مجهول، وما ذكر من علم القوم بأوقات آجالهم وغير ذلك من غالب أحوالهم غير مقبول، وحبس الله تعالى الشمس على داود ليس بصحيح، لأن في رواية أبي هريرة، عن النبي ﷺ «أَنَّ الشَّمْسَ لَمْ تَحْبَسْ عَلَى أَحَدٍ، إِلَّا عَلَى يَوْشَعَ بْنِ نُونٍ لِيَالِي سَارٍ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدَسِ».

(٢) يقصد ما ذكره الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٦/ ٢٢١-٢٢٢) بقوله: «وروى الطحاوي والطبراني في الكبير والحاكم والبيهقي في الدلائل عن أسماء بنت عميس أنه ﷺ دعا لما نام على ركبة علي ففاتته صلاة العصر فَرُدَّتِ الشَّمْسُ حَتَّى صَلَّى عَلَيَّ ثُمَّ غَرَبَتْ».

(٣) سورة الأنعام، الآية (٥٢).

منصوبًا أو مجرورًا، وهي لغة أربع قبائل من العرب، وقد كثرت في كلام العرب؛ ومنها: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَجَرٌ﴾<sup>(١)</sup>.

(١٧٥٠) قوله: «حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ عَنْ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ...» إلى آخره.

قال الدارقطني: «خَالَفَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ ابْنَ الْمُبَارِكِ وَابْنَ وَهْبٍ، وَهُمَا أَحْفَظُ مِنْهُ، وَرَوَاهُ عَنْ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: بَلَّغَنِي عَنْ ابْنِ عَمْرٍ».

قال: «وَالْقَوْلُ قَوْلُهُمَا؛ وَلَوْ كَانَ<sup>(٢)</sup> الزُّهْرِيُّ سَمِعَهُ مِنْ سَالِمٍ لَمْ يَكُنْ غَيْرَ اسْمِهِ»<sup>(٣)</sup>.

وعبدُ الله الذي وصله ثقةٌ وصدوقٌ عند أهل النقل، إلا أن الفلاسَ نسبته إلى كثرة الغلط، لكنَّ ابْنَ الْمُبَارِكِ وَابْنَ وَهْبٍ مُقَدَّمَانِ عَلَيْهِ كَأَنَّكَ<sup>(٤)</sup>، ومسلمٌ أوردَه في الشواهد، وكيفيه ما رواه أولاً عن نافع عن ابْنِ عُمَرَ: «بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ [٢١٥/أ] سَرِيَّةً، وَأَنَا فِيهِمْ»<sup>(٥)</sup> وهو متفقٌ عليه<sup>(٦)</sup>.

قوله: «وَالشَّارِفُ الْمُسْنُ الْكَبِيرُ» قال ابْنُ قُرْقُولَ: «الشارفُ: الْمُسْنُ من النُّوقِ، وفُسِّرَ في مسلمٍ بأنه الْمُسْنُ الْكَبِيرُ، والمعروفُ في ذلك أنه من النُّوقِ خَاصَّةً، لا من الذكور، وحكى الحربيُّ عن الأصمعيِّ أنه يُقَالُ: شَارِفٌ لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَيُجْمَعُ عَلَى شُرْفٍ»<sup>(٧)</sup>.

(١) سورة طه، الآية (٦٣).

(٢) قوله: ولو كان. في «م»: فإن. والمثبت من «الإلزامات» (ص ٤٥٣).

(٣) «الإلزامات» (ص ٤٥٣).

(٤) قوله: كأن كان. كذا في «م». وفي «غرر الفوائد»: مقدمان عليه في الحفظ عندهم.

(٥) رواه البخاري (٣١٣٤)، ومسلم (١٧٤٩).

(٦) «غرر الفوائد» (ص ٢٢٠).

(٧) «مطالع الأنوار» (٦/٣٤).

قوله: «وَالْخُمْسُ فِي ذَلِكَ وَاجِبٌ كُلُّهُ» (كلُّهُ) مجرورٌ توكيداً لقوله: «فِي ذَلِكَ»، قاله الشيخُ محيي الدين رَحِمَهُ اللهُ<sup>(١)</sup>.

(١٧٥١) قوله: «عَنْ يَحْيَى...» إلى آخره. يحيى والاثنان بعده تابعيون.

قوله: «عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيِّ» أبو محمد اسمُه نافعُ بنُ عَبَّاسٍ الأقرعُ، المدنيُّ، الأنصاريُّ، ثقةٌ.

قوله: «وَأَقْتَصَّ الْحَدِيثَ»، وكذا قوله في الثاني: «وَسَاقَ الْحَدِيثَ» يَعْنِي بهما الحديثَ المذكورَ في الطريقِ الثالثِ المذكورِ بعدهما؛ وهو قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ»، وهذا غريبٌ من عادةِ مسلمٍ.

قال النوويُّ: «فافهم ما حققته لك، فقد رأيتُ بعضَ الكِبَارِ غَلِطَ فيه، وتوهم أنه مُتَعَلَّقٌ بالحديثِ السابقِ قبلَهُمَا، كما هو في الغالبِ المعروفِ من عادةِ مسلمٍ، حتَّى إن هذا المُشَارَ إليه تَرَجَّمَ له بِأَبَا مُسْتَقْفَلًا، وترجَمَ للطريقِ الثالثِ بِأَبَا آخَرَ».

قال النوويُّ: «وهذا غلطٌ فاحشٌ، فاحذَرُهُ، وإذا تَدَبَّرْتَ الطريقَ المذكورةَ تَيَقَّنْتَ ما حققته لك، والله أعلمُ»<sup>(٢)</sup>.

قال شيخنا متع الله بحياته: «وهو كما قال رَحِمَهُ اللهُ».

قوله: «جَوْلَةٌ» بفتح الجيم؛ أي: انهزامٌ.

قوله: «قَدْ عَلَا رَجُلًا» أي: ظهر عليه.

قوله: «عَلَى حَبْلِ عَاتِقِهِ» حَبْلُ العاتِقِ: ما بين العاتِقِ والكَتِفِ.

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥٧/١٢).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥٨/١٢).

قوله: «فَقَالَ: مَا بَالُ النَّاسِ؟ فَقُلْتُ: أَمَرُ اللَّهِ» في «صحيح البخاري» أنه هو سأل عمرَ بن الخطَّابِ، وأن عمرَ أجابه بما أجاب عمرُ به هنا<sup>(١)</sup>.

قوله: «لَا هَا لِلَّهِ إِذَا» صوابه: «لَا هَا لِلَّهِ ذَا» كذا قال أبو عبد الله<sup>(٢)</sup> المازري<sup>(٣)</sup> وغيره، وحكي عن القاضي<sup>(٤)</sup>.

قوله: «مَخْرَفًا» هو بفتح الميم وكسر الرَّاءِ أكثرُ، ومنهم من يَفْتَحُها، ومنهم من يَعْكِسُ الأوَّلَ؛ وهو حائطُ النخلِ، وقَدَّمَ النوويُّ الثاني، وجعله المشهورَ؛ وهو البستانُ<sup>(٥)</sup>.

قوله: «فَإِنَّهُ لَأَوَّلُ مَالٍ تَأْتَلْتُهُ» أي: اتَّخَذْتُهُ أصلًا.

قوله: «كَأَنَّ لَا يُعْطِيهِ أَصْبِغَ مِنْ قُرَيْشٍ» أصبِغٌ وأصبِغٌ، وبالصاد والغينِ أصحُّ.

قال أبو علي: «قال لي أبو مروان بن السراج: كأنه عيَّره بلونه، وكأنه رآه على لونٍ ليس بالمحمودِ عندَ العربِ»<sup>(٦)</sup>، وأما (أصبِغٌ) [فكأنه أصغرُ على غيرِ أكبره، صُغِرَ وزاد في الكلمة، أشار إلى أنه تصغيرُ ضبيع]<sup>(٧)</sup>، والروايةُ الأولى أقوى عنده.

(١) «صحيح البخاري» (ح: ٤٣٢٢).

(٢) في «م»: (أبو عثمان) وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه.

(٣) «المعلم» (١٣/٣).

(٤) «إكمال المعلم» (٦٣/٦).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/٦١).

(٦) «مشارك الأنوار» (٣٩/٢).

(٧) ما بين المعكوفين نصه في «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/٦١): «هو تصغير ضبيع على غير قياس كأنه لما وصف أبا قتادة بأنه أسد صغر هذا بالإضافة إليه». فلعله أوضح للمعنى.

(١٧٥٢) قوله: «أَصْلَحَ»<sup>(١)</sup> قال في «المطالع»: «(أصلح) أي: أقوى، وأشدُّ، كذا لأبي الهيثم والمستملي وعند الكافي: «أصلح»، والأوَّلُ أوجه»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «سَوَادِي سَوَادُهُ» أي: شخصي شخصه. [٢١٦/ أ]

قوله: «فَلَمْ أَنْشَبْ» أي: أَلَبْتُ.

قوله: «يَزُولُ» يَتَحَرَّكُ، والزوالُ القَلْقُ، ومعنى (يزول): أي: يَغْسِلُ ثِيَابَهُ أو دَرَعَهُ.

قوله: «وَالرَّجُلَانِ مُعَاذُ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْجُمُوحِ وَمُعَاذُ ابْنُ عَفْرَاءَ» كذا في (خ م) من رواية يوسف بن الماجشون، وجاء في (خ) من حديث إبراهيم بن سعيد أن الذي ضربَه ابناً عفراء، وذكره أيضاً من رواية ابن مسعود أن ابني عفراء ضرباه حتَّى بَرَدَ، وذكره (م) بعد هذا في قتل أبي جهل من حديث أنس، وذكر غيرهما أن ابن مسعود هو الذي أَجْهَزَ عليه وأَخَذَ رَأْسَهُ، وكان وَجَدَهُ وبه رَمَقٌ، وله معه خبرٌ معروفٌ.

قال النوويُّ: «قُلْتُ: يُحْمَلُ عَلَى أَنَّ الثَّلَاثَةَ اشْتَرَكُوا فِي قَتْلِهِ، وَكَانَ الْإِثْنَانُ مِنْ مُعَاذِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْجُمُوحِ، وَجَاءَ ابْنُ مَسْعُودٍ بَعْدَ ذَلِكَ، وَفِيهِ رَمَقٌ، فَحَزَّ رَقَبَتَهُ»<sup>(٣)</sup>.

(١٧٥٣) قوله: «تَارَكُوا» كذا في معظم النسخ، وهي لغةٌ معروفةٌ، وبها جاءت أحاديث كثيرةٌ؛ منها قوله: «لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا».

(١) في «م»: (أطلع). والمثبت من «صحيح مسلم».

(٢) «مطالع الانوار» (٤/ ٣٤٠).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ٦٣).

قوله: «فَصَفُوهُ لَكُمْ» الصفوُ بفتح الصاد لا غير، فإذا قال: «صفوة» كان مُثَلَّثًا.

قوله: «فِي عَزْوَةٍ مُؤْتَةٍ» ذكر هذه ثعلبٌ في «الفصيح»<sup>(١)</sup>، ومؤتة قريةٌ معروفةٌ في طرفِ الشامِ عندَ الكركِ، كانت سنة ثمانٍ.

(١٧٥٤) قوله: «نَحْنُ نَتَضَحَّى» أي: نتغذى مأخوذٌ من الضَّحَاءِ بالمدِّ وفتحِ الضادِ؛ وهو بعدَ امتدادِ النهارِ وفوقَ الضُّحَى. [٢١٦/ب] قوله: «طَلَقًا» قال النووي: «الطَّلَقُ بفتحِ الطاءِ واللامِ والقافِ: العِقالُ من جلدٍ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «مِنْ حَقْبِهِ» الحَقَبُ بفتحِ الحاءِ والقافِ: حبلٌ يُشَدُّ على حَقْوِ البعيرِ.

قال القاضي: «لَمْ يُرَوْ هَذَا الْحَرْفُ إِلَّا بفتحِ الْقَافِ»، قال: «وكان بعضُ شيوخنا يقولُ: صوابُه بإسكانِها؛ أي مما: اِحتَقَبَ خلفَه وجعلَه في حَقِيبَتِهِ، وهي الرِفاذَةُ في مؤخَّرِ الرِّحْلِ، ووقعَ هذا الحَرْفُ في (د): «حَقْوُهُ» وفسَّرَهُ: مؤخَّرٌ».

قال القاضي: «وَالْأَشْبَهُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ حَقْوُهُ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ حُجْرَتُهُ وَحِزَامُهُ».

والحقْوُ معقِدُ الإزارِ من الرِّجْلِ، ووقعَ في رِوَايَةِ السَّمَرَقَنْدِيِّ في (م): «جُعْبَتِهِ» بالجيمِ والعينِ، فإنَّ صَحَّ، ولم يَكُنْ تَصْحِيفًا؛ فله وجهٌ بأنَّ عَلَقَهُ بِجُعْبَةٍ سَهَامِهِ، أو أدخله فيها<sup>(٣)</sup>.

(١) قال في «الفصيح» (ص ٣٠١): «وَمُؤْتَةٌ بِالْهَمْزِ: أَرْضٌ بِالشَّامِ وَهِيَ الَّتِي قَتَلَ بِهَا جَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ (عليه السلام)».

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/٦٦).

(٣) «إكمال المعلم» (٦/٦٩).

قوله: «ضَعْفُهُ»: ضُبِطَ بوجهين: الصحيح المشهور ورواية الأكثرين: بفتح الصاد وإسكان العين؛ أي: حاله ضعيفٌ، وصوبه القاضي<sup>(١)</sup>، والثاني: بفتح العين جمعٌ، وفي بعض النسخ بحذف الهاء. قوله: «وَرَقَاءَ» أي: لونها سوادٌ كالغبرة.

(١٧٥٥) قوله: «القَشْعُ» بفتح القاف وكسرِها، قاله في «المطالع»<sup>(٢)</sup>. (١٧٥٧) قوله: «عَنِ الزُّهْرِيِّ» سَقَطَ الزُّهْرِيُّ، وإثباته الصواب، وكذا ذكره خلفٌ وغيره، وسقوطه غَلَطٌ من بعض الناقلين عن (م)؛ لأنه قد قال في الإسناد الثاني: «عَنِ الزُّهْرِيِّ» بهذا الإسناد، فدلَّ على أنه قد ذكره [١٧ / ٢ / أ] في الإسناد الأول، والصواب إثباته<sup>(٣)</sup>.

قوله: «رُمَالِهِ» هو بضمِّ الرَّاءِ وكسرِها، وهو ما يُنْسَجُ من سعفِ النخل ونحوه؛ لِيُضْطَجَعَ عليه.

قوله: «يَا مَالُ» ترخيمُ مالِك.

قوله: «إِنَّهُ قَدْ دَفَّ» الدَّفُّ المشيُّ بسرعة.

قوله: «بِرَضْخِ» الرَضْخُ بسكونِ الضادِ؛ العطيةُ القليلةُ.

قوله: «يَا مَالُ» ترخيمُ مالِك، وقد تقدَّم آنفاً.

قوله: «يُرْفَا» بفتح المِثْثَةِ تحت، وإسكانِ الرَّاءِ، وبالفاءِ غيرُ مهموزٍ، كذا ذكره الجمهورُ، ومنهم من همزَه، وفي «سنن البيهقي» في بابِ الفياءِ: اليرفا بالالفِ واللامِ<sup>(٤)</sup>؛ وهو حاجبٌ عمر.

(١) «إكمال المعلم» (٧٠ / ٦).

(٢) «مطالع الأنوار» (٣٩٨ / ٥).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧٠ / ١٢).

(٤) «السنن الكبير» (٣٥٤ / ٦).

قوله: «أَفْضِلْ بَيْنِي وَبَيْنَ هَذَا الْكَاذِبِ الْآثِمِ الْغَادِرِ الْحَاثِنِ» أي: إن لم يُنْصَفْ.

قوله: «أَنْشُدْكُمْ بِاللَّهِ» أي: أسألكم بالله، مأخوذ من النشيد؛ وهو رفع الصوت، يُقَالُ: نَشَدْتُكَ اللَّهَ وبِاللَّهِ.

قوله: «صَدَقَةٌ» مرفوعة، و(ما) بمعنى: الذي تَرَكْنَاهُ صَدَقَةً.

(١٧٥٩) قوله: «فَهَجَرْتُهُ» معناه: انقَبَضَتْ عن لقائه، وليس هذا من الهُجْرَانِ الْمُحَرَّمِ، الذي هو تركُ السلام<sup>(١)</sup>، والإعراضُ عِنْدَ اللَّقَاءِ.

قوله: «فَلَمْ تُكَلِّمَهُ» أي: في هذا الأمر.

قوله: «سِتَّةَ أَشْهُرٍ» هذا الصحيحُ أنها عاشت بعده صلوات الله وسلامه عليه [٢/١٧ ب] سِتَّةَ أَشْهُرٍ، وقيل: ثمانية أَشْهُرٍ، وقيل: ثلاثة، وقيل: شهرين، وقيل: سبعين يوماً، فعلى الصحيح قالوا: تُوفِّيتُ لثلاثِ مَضِيْنٍ من شهرِ رَمَضَانَ سنةَ إحدى عشرةَ عن خمسٍ وعشرين سنةَ بِاللَّهِ <sup>(٢)</sup>.

قوله: «نَنْفَسُ» بفتح الفاء؛ وهو قريبٌ من معنى الحسدِ.

قوله: «شَجَرَ» معناه شَجَرَ الاختلافَ والمنازعةَ.

قوله: «لَمْ أَلْ» أي: لم أَقْصُرْ.

قوله: «مَوْعِدُكَ الْعَشِيَّةَ» العشيَّةُ والعشيُّ من زوالِ الشمسِ.

(١٧٦٣) قوله: «يَوْمَ بَدْرٍ» (بدرٌ) ماءٌ معروفٌ، وقريةٌ عامرةٌ على

نحوِ أربعِ مراحلٍ من المدينة، بينها وبين مكة.

(١) في «م»: الإسلام. تحريف، انظر «إكمال المعلم» (٦/٨١).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/٧٧).



قال ابنُ قتيبة: «بدرٌ بئرٌ كانت لرجل يُسمَّى بدرًا، فسُمِّيَتْ باسمه»، وقال أبو اليقظان: «كانت لرجل<sup>(١)</sup> من بني غفار، وكانت الوقعة يوم الجمعة لسبع عشرة خلَّت من شهر رمضان، في السنة الثانية من الهجرة». وروى ابنُ عساكر بإسنادٍ ضعيفٍ في «تاريخه» أنها يومُ الاثنين، ثم قال: «والمحفوظ أنها كانت يوم الجمعة<sup>(٢)</sup>»، وفي (خ) من حديث ابن مسعود أن يومَ بدرٍ كان يومًا حارًّا<sup>(٣)</sup>.

قوله: «فَجَعَلَ يَهْتِفُ» أي: يَصِيحُ وَيَسْتَعِيثُ بالدُّعَاءِ.

قوله: «إِنْ تَهْلِكُ» ضَبَطَ (تَهْلِكُ) بفتح التاء وضمِّها؛ فعلى الأوَّل: برفع (العصاة) على أنها فاعلٌ، وعلى الثاني: تُنْصَبُ على أنها مفعولةٌ، والعصاة الجماعةُ.

قوله: «كَفَّاكَ مُنَاشِدَتَكَ» ضبطوا (مناشدتك) بالرفع والنصب، [٢١٨/أ] والثاني أشهر.

قال القاضي: «مَنْ رَفَعَهُ جَعَلَهُ فاعلاً بـ (كفاك)، ومن نصبه فعلى المفعول بما في (حسبك) و (كفاك)، و (كذاك)، يعني على رواية مَنْ رَوَى (كذاك) من معنى الفعل من الكف»<sup>(٤)</sup>.

قوله: ﴿مُمِدُّكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> أي: مُعِينُكُمْ.

قوله: ﴿مُرْدِفِينَ﴾<sup>(٦)</sup> أي: مُتَابِعِينَ.

(١) قوله: كانت لرجل. في «م»: كان رجل. والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨٤/١٢).

(٢) «تاريخ دمشق» (٦٩/٣).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨٤/١٢).

(٤) «إكمال المعلم» (٩٥/٦).

(٥) سورة الأنفال، الآية (٩).

(٦) سورة الأنفال، الآية (٩).

قوله: «قَالَ أَبُو زَمِيلٍ» اسْمُ أَبِي زَمِيلٍ سِمَاكَ بْنُ الْوَلِيدِ الْحَنْفِيُّ، صدوقٌ، قاله أبو حاتم<sup>(١)</sup>.

قوله: «أَقْدَمَ حَيْرُومٌ» قال ابنُ دُرَيْدٍ: «المَحْدَثُونَ يَقُولُونَ: (إِقْدَمُ) بِكَسْرِ الْأَلْفِ، وَالصَّوَابُ (أَقْدَمُ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْإِقْدَامِ»<sup>(٢)</sup>.

قال في «المطالع» «(إِقْدَمُ حَيْرُومٌ) بِضَمِّ الدَّالِ، كَذَا ضَبَطَنَاهُ عَلَى أَبِي بَحْرٍ، وَفِي كِتَابِ مُسْلِمٍ بِالْكَسْرِ: (أَقْدَمُ)، يُقَالُ: قَدِمَ الْقَوْمُ يَقْدُمُهُمْ؛ إِذَا تَقَدَّمَهُمْ، وَقَدْ ضَبَطَنَاهُ عَنِ التَّمِيمِيِّ وَأَبِي الْحُسَيْنِ عَنْ أَبِيهِ (إِقْدَمُ)، وَكَذَا حَكَاهُ ابْنُ دُرَيْدٍ عَلَى الْأَمْرِ مِنَ الْإِقْدَامِ، وَقَالَ ثَابِتٌ: (أَقْدِمُ) بِكَسْرِ الدَّالِ»<sup>(٣)</sup>.

و«حَيْرُومٌ» رُوِيَ بِالْمِيمِ وَالنُّونِ، وَالْأُولَى أَكْثَرُ، بَلْ أَصُوبُ، وَلَمْ يَرَوْهَا بِالنُّونِ إِلَّا الْعَذْرِيُّ، وَ«حَيْرُومٌ» اسْمٌ لِفَرَسِ الْمَلِكِ، وَهُوَ مُنَادَى مُحذُوفُ الْحَرْفِ؛ أَي: يَا حَيْرُومُ.

قوله: «فَأَخْضَرَ ذَلِكَ أَجْمَعُ» كَذَا لَهُمْ، وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ عَنْ رِوَاةٍ (م): «فَأَخْضَى ذَلِكَ أَجْمَعُ»، وَهُوَ وَهْمٌ، وَلَوْ صَحَّ، لَكَانَ مَعْنَاهُ: فَأَخْضَى رِوَايَتَهُ؛ لَمَا ذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ، وَحَفِظَهُ أَجْمَعُ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «فَهَوِيَ» بِكَسْرِ الْوَاوِ؛ أَي: أَحَبَّ ذَلِكَ وَاسْتَحْسَنَهُ. [٢١٨ / ب]

قوله: «يُثْخِنُ» أَي: يُكْثِرُ الْقَتْلَ وَالْقَهْرَ.

قوله: «ذَا دَمٌ» مَعْنَاهُ: صَاحِبُ دَمٍ، لَدَمِيهِ مَوْقِعٌ؛ لِرِثَاسَتِهِ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: تَقْتُلُ مَنْ عَلَيْهِ دَمٌ وَمَطْلُوبٌ بِهِ، فَلَا عُتْبَ عَلَيْكَ فِي قَتْلِهِ، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ

(١) «الجرح والتعديل» (٤ / ٢٨٠).

(٢) «جمهرة اللغة» (٢ / ٦٧٥ - ٦٧٦).

(٣) «مطالع الأنوار» (٥ / ٣١٨).

(٤) انظر: «مطالع الأنوار» (٢ / ٣٢٩).

في (د) وغيره: «ذمٌّ» بالذال المعجمة وتشديد الميم؛ أي: ذا ذمامٍ وحرمةٍ في قومِهِ، وضعفها القاضي.

وقال الشيخ محيي الدين: «يُمْكِنُ تصحيحُها وتفسيرُها»<sup>(١)</sup> على ذلك»<sup>(٢)</sup>.

(١٧٦٤) قوله: «إِلَى نَحْلٍ» بالخاء المعجمة؛ أي: انطلق إلى نخل فيه ماءٌ، فاغتسل منه، وقال بعضهم: صوابه (نَجْل) بالجيم، وهو الماء القليل المنبعث، وقيل: الجاري، والصواب الأول؛ لأن الروايات صحت به، ولم يُروَ إلا هكذا، فلا يجوزُ العدولُ عنه<sup>(٣)</sup>، وما ذكرته عن بعضهم هو ابنُ ذُرَيْدٍ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «أَصَبَوْتُ؟» كذا في الأصول، وهي لغةٌ، والمشهورُ: «أَصَابْتُ» بالهمز، وعلى الأول: جاء قومٌ صُباةٌ؛ كقاضٍ وقضاةٍ.

(١٧٦٦) قوله: «وَأَقَرَّ فُرِيظَةً وَمَنْ عَلَيْهِمْ حَتَّى حَارَبَتْ فُرِيظَةً بَعْدَ ذَلِكَ فَقَتَلَ رِجَالَهُمْ»<sup>(٥)</sup> وَقَسَمَ نِسَاءَهُمْ وَأَوْلَادَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ»، ووقع في نسخة الرازي: «وَسَبَى نِسَاءَهُمْ وَأَوْلَادَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ»، وفي الحاشية الصوابُ: «وَقَسَمَ أَمْوَالَهُمْ».

قوله: «قَيْنُقَاعٌ» بفتح القاف، والنونُ مثلثةٌ.

(١) قوله: وتفسيرها. اضطرب رسمه في «م». والمثبت الأقرب لرسمها ولمعنى ما ذكره النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٢/٨٨).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/٨٨).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/٨٨-٨٩).

(٤) انظر: «التوضيح» لابن الملقن (٥/٥٩٩).

(٥) ما بين المعكوفين موضعه بياض في «م» بمقدار سطر. والمثبت من «صحيح مسلم».

(١٧٦٨) قوله: «فَلَمَّا دَنَا قَرِيبًا مِنَ الْمَسْجِدِ» كذا هو في (خ م): «دَنَا مِنَ الْمَسْجِدِ» من رواية شُعبَةَ.

قال القاضي: «وأراه وهمًا، إن كان أراد مسجدَ الرسول ﷺ [٢١٩/أ] لأن سعدَ بنَ معاذٍ جاء منه، فإنه كان فيه كما صرَّح به في الروايات الثابتة. وإنما كان النبي عليه السلام حينَ أرسلَ إليه نازلاً على بني قريظة، ومن هناك أرسلَ إليه ليأتيه، فإن كان الراوي أراد مسجدًا اختصَّه النبي ﷺ هناك، كان يُصَلِّي فيه مدَّةً مُقامِهِ، قال: والصحيحُ ما جاء في غير (م)»<sup>(١)</sup>. قال: «(فَلَمَّا دَنَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ)، أو (فَلَمَّا طَلَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)، كذا وقع في ابنِ أبي شيبةً و(د)»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «الْمَلِكِ» بكسر اللام على المشهور؛ وهو الله، ويؤيِّدُه: «لَقَدْ حَكَمْتَ بِحُكْمِ اللَّهِ»، قال القاضي: «ورؤينا في (م) بكسر اللام بلا خلاف، وضبطه بعضهم في (خ) بكسرها وفتحها، فإن صحَّ الفتح؛ فالمرادُ به جبريلُ، وتقديرُه: بالحُكم الذي جاء به الملكُ عن الله»<sup>(٣)</sup>.

(١٧٦٩) قوله: «وَرَمَاهُ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ، يُقَالُ لَهُ<sup>(٤)</sup>: ابْنُ الْعَرِقَةِ» يُقَالُ: إنه حَبَّانُ ابْنُ الْعَرِيقَةِ، وَحَبَّانُ بكسر الحاءِ، (الْعَرِيقَةُ) بفتح العينِ المهملة، وكسرِ الرَّاءِ، ثم قافٍ؛ وهي أم حَبَّانَ بنِ قيسِ بنِ علقمةَ بنِ عبدِ منافِ بنِ الحارثِ بنِ سعدٍ، واسمُ الْعَرِيقَةِ: قِلَابَةُ بنتُ سعيدِ بنِ سهلِ بنِ عبدِ منافِ بنِ الحارثِ، وسمَّيتَ بِالْعَرِيقَةِ لطيبِ ريحِها، وكنيتُها أُمُّ فَاطِمَةَ.

قوله: «تَحَجَّجَرَ» أي: يَبْسَ.

(١) «إكمال المعلم» (١٠٤/٦).

(٢) انظر: «إكمال المعلم» (١٠٤/٦).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩٤/١٢).

(٤) قوله: يُقَالُ لَهُ. ليس في «م». ومثبت من «صحيح مسلم».

قوله: «وَأَجْعَلْ مَوْتِي فِيهَا» هذا ليس مِنْ تَمَنَّى الموتِ المنهِي عنه؛ لأن ذلك فيمن تَمَنَّاه لُضْرُ نزل به، وهذا إنما تَمَنَّى انفجارَها لِيَكُونَ شهيداً. [٢١٩/ب]

قوله: «فَأَنْفَجَرَتْ مِنْ لَبَّتِهِ» كذا للرازي<sup>(١)</sup>، ولا بنِ ماهانَ في روايته عن الجلودِيّ: «مِنْ لَبَّتِهِ»، وصَوَّبها القاضي حكايةً عن غيره، وفيها روايةٌ أخرى؛ وهي: «لَبَّتِهِ» بكسر اللام، وبعدها مُثْنَةٌ تحتُ ساكنةً<sup>(٢)</sup>. والليُّتُ: صفحةُ العُنُقِ، و(لَبَّتِهِ) أي: مَنَحَرِهِ.

قوله: «يَغْذُ جُرْحُهُ دَمًا» كذا في معظمِ الأصولِ المعتمَدةِ بفتحِ المَثْنَةِ تحتُ، وكسرِ الغينِ وتشديدِ الذالِ المعجمَتَيْنِ، وفي بعضها: «يَغْذُ» ويأسكانِ الغينِ، وضمِّ الذالِ المعجمَتَيْنِ، وكلاهما صحيحٌ، ومعناه: يَسِيلُ.

قوله:

أَلَا يَا سَعْدُ سَعْدَ بَنِي مُعَاذٍ فَمَا فَعَلْتَ قُرَيْظَةً وَالنَّضِيرُ  
قوله: «فَمَا فَعَلْتَ» كذا في معظمِ النسخِ، وفي بعضها: «لِمَا فَعَلْتَ» باللام بدلَ الفاءِ.

قال النوويُّ: «وهو الصوابُ والمعروفُ في السِّيرِ»<sup>(٣)</sup>.

قوله:

تَرَكْتُمْ قَدْرَكُمْ لَا شَيْءَ فِيهَا وَقَدَرُ الْقَوْمِ حَامِيَةٌ تَفُورُ  
هذا مَثَلٌ لعدمِ الناصرِ، وأراد بقوله: «قَدْرَكُمْ» الأوسَ لِقَلَّةِ حُلَفَائِهِمْ، وهم قريظةٌ، و«قَدَرُ الْقَوْمِ» هم الخزرُجُ؛ لشفاعَتِهِمْ في بني قينقاعَ.

(١) كذا في «م»: للرازي، وفي «إكمال المعلم» (١٠٧/٦) وغيره: الأسدي.

(٢) «إكمال المعلم» (١٠٧/٦).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩٦/١٢).

قوله:

وَقَدْ قَالَ الْكَرِيمُ أَبُو حُبَابٍ أَقِيمُوا قَيْنُقَاعَ وَلَا<sup>(١)</sup> تَسِيرُوا

(أبو حباب) هو عبد الله بن أبي ابن سلول المنافق، و(قينقاع) بفتح القاف، والنون مثلثة، وقد تقدّم.

قوله:

وَقَدْ كَانُوا بِبَلَدَتِهِمْ ثِقَالًا كَمَا ثَقُلَتْ بِمَيْطَانَ الصُّحُورُ

(ميطان) بلاد بني مُزَيْنَةَ بالحجاز، قاله البكري<sup>(٢)</sup>، وضبطه بكسر أوله<sup>(٣)</sup>، وكذا [٢٢٠/أ] رَوَاهُ بَعْضُ رُؤَاةٍ (م)، وعند الدولابي<sup>(٤)</sup>: (منطار) بنون بعد الميم المفتوحة، وراء في آخره<sup>(٥)</sup>.

قال في «المطالع»: «وكذا قيّدته عن بعض أصحابه، وعن غيره (ممنطار) بميمين، وعند ابن مهران (بحيطان)، وكلّه خطأ إلا الأوّل»<sup>(٦)</sup>.

(١٧٧٠) قوله: «حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ عَنْ مَالِكٍ<sup>(٧)</sup> عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ» قوله في هذا السند: «عن مالك»<sup>(٨)</sup>، ولهذا ضيّب عليه<sup>(٩)</sup>، وصوابه: «جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ»، وكذا عمّله

(١) في «م»: لا. والمثبت من «صحيح مسلم».

(٢) «معجم ما استعجم» (٤/١٢٨٤).

(٣) وضبطه بفتحها ياقوت في «معجم البلدان» (٥/٢٤٣).

(٤) كذا في «م»، وفي المطبوع من: «مطالع الأنوار» (١/٣٩٤): (الدلاني)، ونسبها القاضي في «مشارك الأنوار» (١/٣٩٤) للعدري.

(٥) كتب بحاشية «م»: الثالث والعشرون من التعليق على مسلم.

(٦) «مطالع الأنوار» (٤/٨٥).

(٧) قوله: عن مالك. ضبب في «م».

(٨) كذا في «م»، ولعل سقط هنا كلمة: خطأ.

(٩) زاد بعده في «م» كلمة رسمها: القائل. كذا!

المِزِّيُّ في «أطرافه»<sup>(١)</sup> في مسند جويرية عن نافع عن ابن عمر، لا في مسند مالك عن نافع عن ابن عمر، والله أعلم، وكذا هو في «صحيح البخاري» في الخوف والمغازي به<sup>(٢)</sup>.

قوله: «لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُ الظُّهْرِ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ» وفي (خ): «العصر» في صلاة الخوف من رواية ابن عمر.

والجمع بينهما أن الأمر بعد دخول وقت الظهر بالمدينة، وقد صلى بعضهم دون بعض؛ فقليل للذين لم يُصَلُّوا الظهر: لا تُصَلُّوا الظهر إلا في بني قريظة، وقيل للذين صلُّوها: لا تُصَلُّوا العصر إلا في بني قريظة، ويَحْتَمَلُ أنه قيل للجميع لا تُصَلُّوا العصر ولا الظهر إلا في بني قريظة، ويَحْتَمَلُ أنه قيل للذين ذهبوا أولاً: لا تُصَلُّوا الظهر إلا في كذا، وللذين ذهبوا بعدهم لا تُصَلُّوا العصر إلا في كذا<sup>(٣)</sup>.

قال الدِّمِيَّاطِيُّ: «وَهُم مُسْلِمٌ فِي قَوْلِهِ: (الظهر)، وإنما هو (العصر)، كذلك رَوَاهُ (خ) فِي عِدَّةِ مَوَاضِعَ عَنِ الضُّبَعِيِّ شَيْخِ مُسْلِمٍ، وَهُوَ الَّذِي أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ السِّيَرِ» انتهى.

قوله: «قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: كَانَ مِنْ شَأْنِ أُمِّ أَيْمَنَ...» إِلَى آخِرِهِ. هَذِهِ الزِّيَادَةُ مُتَضَمِّنَةٌ [٢٢٠/ب] عِتَقَ النَّبِيِّ ﷺ لِأُمِّ أَيْمَنَ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَهِيَ مَرْسَلَةٌ كَمَا تَرَى، وَقَدْ أَخْرَجَ (خ) هَذَا الْحَدِيثَ فِي «صَحِيحِهِ»، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ هَذِهِ الزِّيَادَةَ؛ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ إِبْرَادِ مُسْلِمٍ لِلْحَدِيثِ بِتَمَامِهِ مِنْ غَيْرِ اخْتِصَارٍ لَهُ فِي الْغَالِبِ<sup>(٤)</sup>.

(١) «تحفة الأشراف» (٦/٨٧).

(٢) «صحيح البخاري» (ح: ٩٤٦، ٤١١٩).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/٩٨).

(٤) «غرر الفوائد» (ص ٣٠٧-٣٠٨).

واسم أم أيمن بركة، وقد نسبها الناس فقالوا: أم أيمن بركة بنت  
محسن بن ثعلبة بن عمرو بن حفص بن مالك بن سلمة بن عمرو  
بن النعمان أخرج لها ابن ماجه وأحمد، وتوفيت كما قال الزهري:  
[بعد النبي بخمسة أشهر]<sup>(١)</sup>، وقيل: بعد النبي بستة أشهر، حكاه ابن  
الأثير مع قول الزهري<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر الواقدي: أنها بقيت إلى خلافة عثمان، وهذا اقتصر عليه  
الذهبي في «الكاشف» نقلاً عنه<sup>(٣)</sup>، ورده الشيخ محيي الدين النووي  
في «تهذيبه»<sup>(٤)</sup> ردًا فاحشًا، وذكر أحمد بن سعيد الصديقي أنها كانت  
سوداء.

قال القاضي عياض ما معناه: «ولم أره لغيره»<sup>(٥)</sup>.

(١٧٧٣) قوله: «في المدة التي كانت بيني وبين رسول الله» يعني:  
الصلح يوم الحديبية، وكانت الحديبية في أواخر سنة ست من الهجرة.

قوله: «هَرْقُل» بكسر الهاء، وفتح الراء، وإسكان القاف، هذا  
المشهور، وحكى الجوهرى لغة أخرى؛ وهي: (هَرْقُل) بكسر الهاء،  
وإسكان الراء، وكسر القاف<sup>(٦)</sup>؛ وهو اسم علم له، ولقبه قيصر، وكذا  
كل من ملك الروم يُقال له: قيصر.

(١) ما بين المعكوفين ليس في «م». واستدركناه من «تهذيب الأسماء واللغات» (٣٥٨/٢).

(٢) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (٣٥٨/٢).

(٣) «الكاشف» (٥٢٠/٢).

(٤) «تهذيب الأسماء واللغات» (٣٥٨/٢).

(٥) «إكمال المعلم» (٦٥٦/٤).

(٦) «الصحاح» (١٨٤٩/٥).



قوله: «وَأَجْلَسُوا أَصْحَابِي خَلْفِي» قال بعض العلماء: إنما أجلس أصحابه خلفه ليكون أهون عليهم في تكذيبه، إن كذب؛ لأن مقابله بالكذب في وجهه صعبة، بخلاف ما إذا لم يستقبله<sup>(١)</sup>.

قال شيخنا متع الله بحياته: [١٢١/أ] «وجاء ذلك في بعض طرق الحديث من كلام هرقل».

قوله: «كَيْفَ حَسْبُهُ» أي: نسبه.

قوله: «سَجَالًا» أي: نوبًا.

قوله: «يَعْدِرُ» بكسر الدال؛ وهو ترك الوفاء بالعهد.

قوله: «فِي مُدَّةٍ» يعني بذلك صلح الحديبية.

قوله: «الْعَفَافُ» ترك المحارم وخوارم المروءة.

قوله: «أَدْعُوكَ بِدَاعِيَةٍ<sup>(٢)</sup> الْإِسْلَامِ» (دعاية) بكسر الدال؛ أي: دعوته، وهي كلمة التوحيد.

قوله: «الْأَرِيسِينَ» قال شيخنا متع الله بحياته: في ضبطه كلام تركته اختصارًا، وفي معناه أقوال: أشهرها: الْأَكَاوُنُ؛ أي: الفلاحون ومعناه: أن عليك إثم رعاياك الذين يتبعونك ويتقادون إلي بانقيادك، فإذا أسلمت أسلموا، وإذا امتنعت امتنعوا، وقد جاء هذا مصرح<sup>(٣)</sup> به في «الدلائل» للبيهقي وفي غيره: «فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الْأَكَاوِينَ»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/١٠٤).

(٢) كذا في «م»، وهو الموافق للرواية الأخرى في «صحيح مسلم».

(٣) هكذا في «م» جاء مرفوعًا، وإن كان حقه النصب على الحال، إلا أنه يجوز على لغة القطع إلى الرفع، فيكون مرفوعًا خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: هو مصرح به.

(٤) «دلائل النبوة» (٤/٣٨٤).

قوله: «وَكَثُرَ اللَّغَطُ» اللَّغَطُ: اختلافُ الأصواتِ.

قوله: «لَقَدْ أَمَرَ» أي: عَظُمَ.

قوله: «ابن أبي كبشة» رجلٌ من خزاعة، كان يَعْبُدُ الشُّعْرَى، ولم يُوافِقه أحدٌ من العربِ في عبادتها، فشبَّهوا النبي ﷺ لمخالفته [١٢١/ب] إِيَّاهُمْ في دينهم به، كما خالفَهُم ابنُ أبي كبشة ولم يردَّ عَيْنَهُ، وإنما أراد التشبيهَ.

وقيل: إن أبا كبشة جدُّ النبي ﷺ من قَبْلِ أُمِّهِ، قاله ابنُ قُتَيْبَةَ وغيره، وقيل: هو أبوه من الرِّضَاعَةِ، وهو الحارثُ بنُ عبدِ العزَّى السَّعْدِيُّ، حكاه ابنُ بَطَّالٍ، وقيل غير ذلك<sup>(١)</sup>.

قوله: «لَيَخَافُهُ مَلِكُ بَنِي الْأَصْفَرِ» قال الحربيُّ إبراهيمُ أبو إسحاق: «بنو الأصفرِ بنُ الرُّومِ بنِ عِيصُو بنِ إسحاق بنِ إبراهيم».

قال القاضي: «وهو أشبهُ من قولِ ابنِ الأنباري؛ يعني أنه سُمُّوا بذلك لأن جيشاً من الحبشة غَلَبَ على بلادهم في وقتِ فَوْطَيْ نساءهم؛ فولدُوا أولاداً صُفْراً من سوادِ الحبشة وبياضِ الرُّومِ»<sup>(٢)</sup>.

(١٧٧٤) قوله: «كِسْرَى» بكسرِ الكافِ وفتحِها، لقبٌ لكلِّ مَنْ مَلَكَ الفُرْسَ، و(قَيْصَرٌ) لَقَبٌ لِمَنْ مَلَكَ الرُّومَ، و(النجاشيُّ) لِمَنْ مَلَكَ الحبشةَ، و(خاقانٌ) لِمَنْ مَلَكَ التُّرْكَ، و(فرعونٌ) لِمَنْ مَلَكَ القِبْطَ، و(العزیزُ) لِمَنْ مَلَكَ مصرَ، و(تَبَّعٌ) لِمَنْ مَلَكَ حميرَ.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/١١٠).

(٢) «إكمال المعلم» (٦/١٢٢-١٢٣).

(١٧٧٥) قوله: «أَبُو سُفْيَانَ» هو ابنُ عَمِّ رسولِ اللَّهِ ﷺ واسمُهُ كُنْيَتُهُ، وقيل: اسمُهُ المَغِيرَةُ<sup>(١)</sup>.

قوله: «عَلَى بَغْلَةٍ لَهُ بَيْضَاءُ أَهْدَاهَا لَهُ فَرْوَةُ بْنُ نُفَّاثَةَ» قال النووي: «هي الدُّلْدُلُ، قال العلماء: لَا يُعْرَفُ لِلنَّبِيِّ ﷺ بَغْلَةٌ سِوَاهَا، وهي الشَّهْبَاءُ»<sup>(٢)</sup>، كذا قال.

وكان للنَّبِيِّ عليه السلام سِتُّ بَغَلَاتٍ، كذا قاله بعضُ الحُفَاطِ، وسيأتي ذكرُ بَغَلَاتِهِ عليه السلام وإنما البَغْلَةُ التي أَهْدَاهَا لَهُ فَرْوَةُ بْنُ نُفَّاثَةَ: فَضَةٌ، والدُّلْدُلُ أَهْدَاهَا لَهُ الْمُقَوَّقُسُ. [٢٢٢/أ]

قوله: «فَرْوَةُ بْنُ نُفَّاثَةَ الْجَذَامِيُّ» قال في «المطالع»: «كذا للجماعة، وفي حديثِ أَبِي الطَّاهِرِ مِنْ طَرِيقِ الْبَاجِي: «فَرْوَةُ بْنُ نُفَّاثَةَ»، وقال في حديثِ إِسْحَاقَ: «فَرْوَةُ بْنُ نَعَامَةَ»، والأوَّلُ هو المشهور»<sup>(٣)</sup>.

وفي كُتُبِ الصَّحَابَةِ: «فَرْوَةُ بْنُ عَامِرٍ»، وقيل: ابنُ عَمْرِو، وقيل: ابنُ نُفَّاثَةَ، وقيل: ابنُ نَعَامَةَ، اسْتَشْهَدَ فِي حَيَاتِهِ ﷺ، كذا قاله الذهبيُّ في «تجريدِهِ»<sup>(٤)</sup>، ولم يَذْكُرْ فِي إِسْلَامِهِ خِلَافًا، وَذَكَرَهُ غَيْرُهُ، وَنُونُ (نُفَّاثَةَ) مَضْمُومَةٌ.

قوله: «نَادِ أَصْحَابَ السَّمُرَةِ» يعني أَهْلَ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ؛ وهي الشَّجَرَةُ التي بَايَعُوا تَحْتَهَا يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ.

قوله: «فَقَالَ عَبَّاسٌ وَكَانَ رَجُلًا صَيِّتًا» ذَكَرَ الْحَازِمِيُّ فِي «مُؤْتَلَفِهِ» أَنَّ الْعَبَّاسَ كَانَ يَقِفُ عَلَى سَلْعٍ فَيُنَادِي غِلْمَانَهُ فِي آخِرِ اللَّيْلِ، وَهُمْ فِي الْغَابَةِ؛ فَيُسَمِعُهُمْ، وَبَيْنَ سَلْعٍ وَالْغَابَةِ ثَمَانِيَةُ أَمْيَالٍ<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/١١٣).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/١١٣).

(٣) «مطالع الأنوار» (٤/٢٤٧-٢٤٨).

(٤) «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٦).

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/١١٥).

قوله: «وَالْكَفَّارَ» أي: مع الكفار.

قوله: «وَالدَّعْوَةَ» الاستغاثة.

قوله: «الْوُطَيْسُ» أي: التَّنُورُ، بفتح الواو، وكسر الطاء، وبالسين المهملتين، وهو مثلٌ لشدة الحرب، وقيل: إنه غيرُ التَّنُورِ، وهو من فصيح الكلام الذي لم يُسمَعْ من أحدٍ قبل النبي عليه السلام.

قوله: «فَمَا زِلْتُ أَرَى حَدَّهْمَ» بفتح الحاء المهملة؛ أي: ما زلتُ أرى قُوتَهُمْ ضعيفاً.

(١٧٧٦) قوله: «رَشَقًا» هو بفتح الرَّاء، وهو مصدرٌ، وضبطه القاضي بالكسر<sup>(١)</sup>، وضبطه [٢٢٢/ب] غيره بالفتح، وهو الأجود، وإن كانا جيدين<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَغْلَتِهِ الْبَيْضَاءِ» هذه البغلة هي فضةٌ التي أهداها له فروة بنُ نفاثة، قاله أبو الفتح في «سيرته»<sup>(٣)</sup>.

وللنبي ﷺ بغالٌ: شهابٌ يُقالُ لها: الدُّلدُلُ، أهداها له المقوقس، وأخرى يُقالُ لها: فضةٌ، أهداها له فروة فوهبها أبا بكر، وأخرى: أهداها له ابنُ العَلَمَاءِ، وبعثَ صاحبُ دومة الجندلِ بغلةً، وقيل: إن كسرى أهدى له بغلةً، ولا يثبت، وعن ابنِ عباسٍ: «أَهْدَى النَّجَاشِيُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَغْلَةً، فَكَانَ يَرْكَبُهَا»<sup>(٤)</sup> فهذه ستُّ؛ وفي هذا ردُّ<sup>(٥)</sup> على ما سبق من كلام القاضي والنووي.

(١) «إكمال المعلم» (٦/ ١٣٠).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ١١٨).

(٣) «عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير» (٢/ ٢٦٧).

(٤) رواه الحاكم في «المستدرک» (٣/ ٦٢٣).

(٥) في «م» يرد. وما أثبتناه هو ما يستقيم به السياق.

قوله: «المَصِصِيُّ» بكسر الميم، وتشديد الصاد الأولى، هذا المشهور، ويقال بفتح الميم وتخفيف الصاد.

قوله: «بِرِشْقٍ مِنْ نَبَلٍ» هو بكسر الرَّاء لا غير، وهو اسمٌ للسَّهام التي ترميها الجماعة دفعة واحدة.

قوله: «فَانْكَشَفُوا» أي: انهزموا.

قوله: «إِذَا أَحْمَرَ الْبَأْسُ» احمرارُ البأسِ كناية عن شدَّة الحرب.

(١٧٧٧) قوله: «مُنْهَزَمًا» حالٌ من ابنِ الأكوع، كما صرَّحَ أولاً بانهزامه، ولم يُرد أن النبي ﷺ انهزم، وقد قالت الصحابةُ كلُّهم: ما انهزم، ولم ينقل أحدٌ قط أنه انهزم، وقد نقل الإجماع على أنه لا يجوز أن يُعتقد أنه [٢٢٣/أ] انهزم، ولا يجوز ذلك عليه، بل كان العباسُ وأبو سفيانَ أخذين بلجام بغلته يكفانها عن إسراع التقدم إلى العدو، قد صرَّح بذلك البراء في حديثه السابق.

(١٧٧٨) قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ...» إلى آخره. كذا جعله ابنُ أبي شيبة من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص في مسنده.

والحميديُّ وحامدُ بنُ يحيى البلخيُّ وغيرُهما من أصحابِ ابنِ عُلَيَّة يقولون: «عن عبد الله بن عمر بن الخطَّاب»، وإلى قولِ حامدٍ رجع عليُّ بنُ المدينيِّ.

قال ..<sup>(١)</sup>: «صوابه عمرُ بنُ الخطَّابِ، وهي رواية ..<sup>(٢)</sup>»، وذكره

(١) هنا بياض في «م» بمقدار كلمة.

(٢) هنا بياض في «م» بمقدار كلمة. ولعله «الحميدي» ينظر «علل الدارقطني» (١٢/٤٣١)، و«شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/١٢٣).

خلف في مسنديهما، وأضافه إلى (خ م)، وأنكره، وذكره أبو مسعود  
الدمشقي في مسند ابن الخطّاب مضافاً إلى (خ م)<sup>(١)</sup>.

(١٧٧٩) قوله: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَاوَرَ حِينَ بَلَغَهُ إِقْبَالُ أَبِي سُفْيَانَ...»  
إلى آخره. قال العلماء: إنما فَضَّلَ ﷺ اختيار الأنصار؛ لأنه لم يكن  
بايعهم على أن يخرجوا معه للقتال وطلب الغزو، وإنما بايعهم على أن  
يَمْنَعُوهُ مِمَّنْ يَقْصِدُهُ، فلما عرض الخروج لعير أبي سفيان أراد أن يَعْلَمَ  
أنهم موافقوه على ذلك؛ فأجابوه أحسن جواب بالمُوافقة التامة<sup>(٢)</sup>.

قوله: «فَقَامَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ» قال ابن سيّد الناس في «سيرته» في  
غزوة بدر، في سعد بن عبادة: «وَلَمْ يَصِحَّ شَهِودُهُ بَدْرًا»<sup>(٣)</sup>، وذكر غيره  
قولين في شهوده.

قوله: «بَرَكِ الْغِمَادِ» بفتح الموحدة، وإسكان الراء، وقيل: صوابه  
كسر الراء، [٢٢٣/ب] وكذا قيّد في (خ)، ونقل القاضي عن الأصميلي  
والمستملّي والحمويّ الكسر، وذكره جماعة من أهل اللغة بالكسر لا  
غير، واتفقوا الجميع على سكون الراء، إلا ما حكاه القاضي<sup>(٤)</sup> عن  
الأصميليّ أنه ضبطه بالسكون والفتح، وهو غريب ضعيف.

و(الغِمَادُ) بالغين المعجمة فيه، مكسورة ومضمومة؛ وهو موضع  
من وراء مكة بخمس ليالٍ بناحية الساحل، وقيل: بلد يمان، وقيل:  
بأقاصي هجر، وقيل غير ذلك<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/١٢٣).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/١٢٤).

(٣) «عيون الأثر» (١/٢٨٩).

(٤) «مشارك الأنوار» (١/١١٥).

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/١٢٤-١٢٥).

قوله: «لَتَضْرِبُوهُ إِذَا صَدَقَكُمْ، وَتَتْرَكُوهُ إِذَا كَذَبَكُمْ» كذا شرحه النوويُّ على أنه محذوفُ النونِ في الموضعين (لَتَضْرِبُوهُ) و(تَتْرَكُوهُ)، وقال: هي لغة - أعني حذفُ النونِ - لغيرِ ناصبٍ ولا جازمٍ<sup>(١)</sup>.

(١٧٨٠) قوله: «الْمُجَنَّبَتَيْنِ» بضمِّ الميمِ، وفتحِ الجيمِ، وكسرِ النونِ؛ وهما الميمنةُ والميسرةُ.

قوله: «الْحُسْرِ» بضمِّ الحاءِ المهملةِ، وفتحِ السينِ المهملةِ المشددةِ؛ أي: الذين لا دُرُوعَ لهم.

قوله: «زَادَ غَيْرُ شَيْئَانِ: اهْتَفَ لِي بِالْأَنْصَارِ» قال الرشيدُ: «هذه الزيادةُ غيرُ مُتَّصِلَةٍ أَيضًا في الكتابِ، والله أعلمُ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وَوَبَّشَتْ قُرَيْشٌ أَوْبَاشًا» أي: جمعوا جمعًا من قبائلِ شَتَّى، وهو بالباءِ الموحدةِ المشددةِ.

قوله: «خَضْرَاءُ قُرَيْشٍ» أي: جماعتهم وأشخاصهم.

قوله: «إِلَّا الضَّنَّ» أي: الشُّحُّ، وهو بكسرِ الضادِ. [٢٢٤/أ]

قوله: «بِسِيَةِ الْقَوْسِ» طرفه المنعطفُ، وهي بسينٍ مهملةٍ مكسورةٍ، وتخفيفِ المثناة تحتُ.

قوله: «الْبَيَازِقَةُ» الرَّجَالَةُ، وهم أيضًا أصحابُ رِكابِ الملكِ الْمُتَصَرِّفُونَ لَهُ.

قوله: «وَأَخْفَى<sup>(٣)</sup> بِيَدِهِ» قال ابنُ قُرْقُولَ: «وَأَخْفَى بِيَدِهِ عَلَى الْأُخْرَى» أي: أشار إلى استِصْصَالِ الْقَطْعِ، والمُبَالِغَةِ فِي الْقَتْلِ، كما يَفْعُلُ

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/١٢٦).

(٢) «غرر الفوائد» (ص ٣٠٤).

(٣) في المطبوع من «صحيح مسلم»: «وَأَخْفَى» بالخاء المعجمة.

حاصدُ الزَّرْعِ إذا حصده، ورواه بعضهم: (وَأَكْفَأَ بِيَدِهِ) أي: أَمَالَ وَقَلَبَ، وهما بمعنًى واحدٍ، وفي بعضها: (أَخْفَى بِيَدِهِ) بالخاء المعجمة، ولا وجهَ له<sup>(١)</sup> انتهى.

(١٧٨١) قوله: «نُضِبًا» النَّضْبُ الصَّنَمُ.

(١٧٨٢) قوله: «لَا يُقْتَلُ قُرَيْشِي صَبْرًا» الحديثُ معناه: أن قُرَيْشًا يُسَلِّمُونَ كُلَّهُمْ، ولا يرتدُّ منهم أحدٌ، كما ارتدَّ غيرُهُمْ بعده ﷺ ممَّنْ حُورِبَ وَقُتِلَ صَبْرًا، وليس المرادُ أنهم لَا يُقْتَلُونَ ظُلْمًا صَبْرًا، وقد جَرَى على قُرَيْشٍ بعدَ ذلك ما هو معلومٌ.

قوله: «وَلَمْ يَكُنْ أَسْلَمَ أَحَدٌ مِنْ عَصَاةِ قُرَيْشٍ غَيْرَ مُطِيعِ بْنِ الْأَسْوَدِ، وَكَانَ اسْمُهُ الْعَاصِي» (عَصَاةٌ) جمعٌ لعاصي من الأسماء الأعلام، لا من الصفات؛ أي: ما أَسْلَمَ ممَّنْ كان اسمُهُ الْعَاصِي؛ مثلُ: الْعَاصِي بنِ وائِلِ السَّهْمِيِّ، وَالْعَاصِي بنِ هِشَامِ أَبُو الْبَخْتَرِيِّ، وَالْعَاصِي بنِ سَعِيدِ بنِ الْعَاصِي بنِ أُمَيَّةَ، وَالْعَاصِي بنِ أُمَيَّةَ، وَالْعَاصِي بنِ هِشَامِ بنِ الْمُغِيرَةِ الْمُخْزُومِيِّ، وَالْعَاصِي بنِ مُبَيَّهِ بنِ الْحَجَّاجِ، وغيرِهِمْ سِوَى الْعَاصِي بنِ الْأَسْوَدِ الْعَدَوِيِّ، وإلا فقد أَسْلَمَتْ عَصَاةُ قُرَيْشٍ وَعُتَاتُهُمْ كُلُّهُمْ بِحَمْدِ اللَّهِ.

لكنه تَرَكَ أَبَا جَنْدَلٍ بنِ سُهَيْلِ بنِ عَمْرِو، وهو ممَّنْ أَسْلَمَ [٢٢٤/ب] واسمُهُ أَيْضًا الْعَاصِي، فإذا صَحَّ؛ فَيَحْتَمِلُ أن هذا غَلَبَتْ عَلَيْهِ كُنْيَتُهُ، وَجُهِلَ اسْمُهُ، وَلَمْ يَعْرِفْهُ الْمُخْبِرُ بِاسْمِهِ، فَلَمْ يَسْتَثْنِهِ كما اسْتَثْنَى مُطِيعَ بنِ الْأَسْوَدِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١٧٨٣) قوله: «عِنْدَ الْبَيْتِ» كذا في جميع نسخ بلادنا، قاله النووي، وقال: «وكذا نقله القاضي عن جميع الرواة سوى ابنِ الحدَّاءِ، فإنَّ في روايته: (عَنِ الْبَيْتِ)، وهو الوجه»<sup>(١)</sup> انتهى.

قوله: «فَأَقَامَ بِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ» لم يَقَعْ هذا في صَلَاحِ الْحُدَيْيَةِ، وإنما وَقَعَ في السَّنَةِ الثَّانِيَةِ، وهي عُمَرَاةُ الْقَضَاءِ، وكانوا شَارَطُوا النَّبِيَّ ﷺ في عامِ الْحُدَيْيَةِ أَنْ يَجِيءَ في العامِ الْمُقْبِلِ، فَيَعْتَمِرَ، وَلَا يُقِيمَ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، فَجَاءَ في العامِ الْمُقْبِلِ فَأَقَامَ إِلَى أَوَاخِرِ الْيَوْمِ الثَّالِثِ، فَقَالُوا لِعَلِيِّ هَذَا الْكَلَامُ، فَاخْتَصَرَ هَذَا الْحَدِيثَ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْإِقَامَةَ، وَهَذَا الْكَلَامُ كَانَ في العامِ الْمُقْبِلِ، وَاسْتَعْنَى عَنْ ذِكْرِهِ بِكَوْنِهِ مَعْلُومًا، وَقَدْ جَاءَ مُثَبَّتًا في رواياتٍ أُخَرَ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ أَعْلَمَ<sup>(٢)</sup> أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَدْخُلْ مَكَّةَ عَامَ الْحُدَيْيَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١٧٨٥) قوله: «سِيَاهٍ» بسينٍ مهملةٍ مكسورةٍ، ثم مَثْنَاءٍ تَحْتُ، ثم الفِ، ثم هَاءٍ؛ تَكُونُ هَاءٌ وَقَفًا وَدَرْجًا، عَلَى وَزْنِ: (مِيَاهٍ) وَ(شِيَاهٍ).

قوله: «الدَّيَّيَّةُ» بفتحِ الدَّالِ المهملةِ، وكسرِ النونِ، وتشديدِ المَثْنَاءِ تَحْتُ؛ أَي: النقيصةُ والحالةُ الناقصةُ، وَقَدْ ضُبِطَ بِالْهَمْزِ أَيْضًا.

قوله: «يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ» اسْمُ أَبِي جَنْدَلٍ الْعَاصِي بْنِ سَهِيلِ بْنِ عَمْرِو.

قوله: «مَا فَتَحْنَا» قِيلَ: صَوَابُهُ: (مَا سَدَدْنَا)، وَهُوَ ظَاهِرٌ. [٢٢٥/ أ]

قوله: «مِنْهُ» الضَّمِيرُ في (منه) عَائِدٌ إِلَى قَوْلِهِ: «اتَّهَمُوا رَأْيَكُمْ»، وَمَعْنَاهُ: مَا أَصْلَحْنَا مِنْ رَأْيِكُمْ وَأَمْرِكُمْ هَذَا نَاحِيَةً إِلَّا انْفَتَحَتْ أُخْرَى.

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣٦/١٢).

(٢) قوله: أعلم. ليس في «م». والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣٨/١٢).

(١٧٨٧) قوله: «أَنَا وَأَبِي حُسَيْلٌ<sup>(١)</sup>» أبو حذيفة حُسَيْلٌ، ويُقَالُ: حِسِلٌ، واليمانُ لقبٌ له، والمشهورُ في استعمالِ المحدثينَ (اليمانُ) من غيرِ ياءٍ بعدها، وهي لغةٌ قليلةٌ، والصحيحُ إثباتُ الياءِ، وكذا ابنُ العاصي<sup>(٢)</sup> وابنُ أبي المَوالي وابنُ الهادي: «الصحيحُ إثباتُها في الكلِّ»<sup>(٣)</sup>.

(١٧٨٨) قوله: «وَقُرَّ» القُرُّ بضمِّ القافِ: البردُ.

قوله: «تَدْعُرُهُمْ» هو يفتحُ المثناةَ فوقُ، وبالذَّالِ المعجمة؛ ومعناه: لا تَفْزِعُهُمْ، وقيل: لا تُنْفِرُهُمْ.

قوله: «كَأَنَّمَا أَمْشِي فِي حَمَامٍ» يعني بذلك: أن الله أذهبَ عنه البردَ بركةِ إرسالِ النبي ﷺ إِيَّاهُ، أو أَنَّهُ دعا الله لِيُذْهِبَ عنه البردَ.

ومثل ذلك ما رُوِيَ عن بلالٍ، قال: «أَذْنْتُ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ فَلَمْ يَأْتِ أَحَدٌ، فَقَالَ: يَا بِلَالُ مَا لَهُمْ؟ فَقُلْتُ: كَبَدَهُمُ الْبَرْدُ، قَالَ: فَلَقَدْ رَأَيْتُهُمْ يَتَرَوَّحُونَ فِي الضُّحَاءِ»<sup>(٤)</sup> (كَبَدَهُمْ) يعني: غَلَبَهُمْ وشَقَّ عليهم، وإنما صاروا يَتَرَوَّحُونَ لشدَّةِ حرِّ الهواءِ؛ يُريدُ أن رسولَ الله ﷺ دعا لهم؛ فانكشَفَ البردُ عنهم.

(١) في «م» في هذا الموضع والموضعين التاليين: «حسيك» بالكاف، والمثبت من «صحيح مسلم».

(٢) قوله: ابن العاصي. في «م»: القاضي. والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤٤/١٢).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤٤/١٢).

(٤) أخرجه البزار في «مسنده» (ح: ١٣٥٦)، والعقيلي في الضعفاء في ترجمة أيوب بن سيار (ح: ٥١٧)، والشاشي في «مسنده» (ح: ٩٤٨)، والطبراني في الكبير (ح: ١٠٦٦)، وابن عدي في الكامل في ترجمة أيوب بن سيار (ح: ٢١٦٥)، ومن طريقه البيهقي في دلائل النبوة (٦/٢٢٤)، وأبو نعيم في دلائل النبوة (ح: ٣٩٢)، والأصبهاني في دلائل النبوة (ح: ١٩٤)، وابن الجوزي في الموضوعات في الصلاة (٢/٩٤)، وأبو طاهر السلفي في معجم السفر (ح: ٨٨٨) كلهم من طريق أيوب بن سيار، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله، عن بلال به.

قال ابن الجوزي: «قال العقيلي: ليس لإسناده أصل، ولا يحفظ إسناده ولا متنه، وقد بينَّا الطعن في أيوب».

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٤١/٢): «وفيه أيوب بن سيار وهو متروك».

قوله: «رَأَيْتُ أَبَا سُفْيَانَ يَصَلِّي ظَهْرَهُ بِالنَّارِ» (يُصَلِّي) بفتح الياء، وإسكان الصاد؛ أي: يُدَوِّنُهُ وَيُدْنِيهِ مِنْهَا.

قوله: «قُرِّرْتُ» أي: بَرَدْتُ، وهو بضم القاف، وكسر الراء.

قوله: «قُمْ يَا نَوْمَانُ» النومان بفتح النون، وإسكان الواو: كثير النوم. [٢٢٥/ب]

(١٧٨٩) قوله: «رَهَقُوهُ» بكسر الهاء؛ أي: غَشَوْهُ.

قوله: «مَا أَنْصَفْنَا أَصْحَابَنَا» يعني: مَا أَنْصَفْتُ قَرِيشَ الْأَنْصَارِ؛ لَكُونَ الْقَرَشِيِّينَ لَمْ يَخْرُجَا.

(١٧٩٠) قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ»: قَالَ النَّوَوِيُّ: «(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ ثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِيهِ) فِي جَمِيعِ نُسَخِ بِلَادِنَا، وَكَذَا ذَكَرَهُ أَصْحَابُ الْأَطْرَافِ، وَذَكَرَ الْقَاضِي عَنْ بَعْضِ رُؤَاةِ (م) أَنَّهُمْ قَالُوا: «أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ» بَدَلَ «يَحْيَى بْنُ يَحْيَى»، قَالَ: وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ»<sup>(١)</sup>.

(١٧٩١) قوله: «وَكُسِرَتْ رِبَاعِيَّتُهُ» الرِّبَاعِيَّةُ بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ: السَّنُّ الَّتِي تَلِي الثَّنِيَّةَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ، وَلِلْإِنْسَانِ أَرْبَعُ رِبَاعِيَّاتٍ، وَالرِّبَاعِيَّةُ الْمَكْسُورَةُ يَوْمَئِذٍ هِيَ الْيُمْنَى السُّفْلَى.

قال ابن هشام: «وَذَكَرَ لِي رُبَيْحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: أَنَّ عُبَّةَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ رَمَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ؛ فَكَسَرَ رِبَاعِيَّتَهُ الْيُمْنَى السُّفْلَى وَجَرَحَ شَفَتَهُ السُّفْلَى، وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ شَهَابٍ الزُّهْرِيَّ شَجَّهَ فِي وَجْهِهِ، وَأَنَّ ابْنَ قَمِيَّةَ جَرَحَ وَجْتَهُ، فَدَخَلَ حَلَقَتَانِ مِنَ الْمَغْفَرِ فِي وَجْتِهِ»<sup>(٢)</sup> انتهى.

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/١٤٨).

(٢) «سيرة ابن هشام» (٢/٨٠).

(١٧٩٤) قوله: «سَلَا جَزُورِ بَنِي فَلَانٍ» السَّلَا بفتح السين مقصورٌ: اللَّفَافَةُ التي يَكُونُ فيها الولدُ.

قوله: «فَانْبَعَثَ أَشْقَى الْقَوْمِ» هو عقبَةُ بَنِ أَبِي مُعَيْطٍ، وهو مذكورٌ في الحديثِ الثاني. [٢٢٦/أ]

قوله: «مَنْعَةٌ» بفتح النون، وحُكِّيَ إسكانُها، وهو شاذٌّ؛ أي: قُوَّةٌ.

قوله: «وَالْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ» كذا في جميع نسخ (م): (عقبَةُ) بالقافِ، وَاتَّفَقَ العلماءُ على أَنه غَلَطُ، وَأَن صوابه: (الوليدُ بْنُ عُقْبَةَ) بالباءِ كما ذَكَرَهُ (م) في روايةِ أَبِي بَكْرٍ بنِ أَبِي شَيْبَةَ بعدَ هذا، وقد ذَكَرَهُ (خ) في صحيحِهِ وغيرُهُ من أئمةِ الحديثِ على الصوابِ.

وقد نَبَّهَ عليه إبراهيمُ بْنُ سَفِيانَ في آخرِ الحديثِ، فقال: «الوليدُ بْنُ عُقْبَةَ في هذا الحديثِ غَلَطٌ»، قال العلماءُ: الوليدُ بْنُ عُقْبَةَ بالقافِ، وهو ابنُ أَبِي مُعَيْطٍ، لَمْ يَكُنْ ذلكَ الوقتَ موجودًا، أو كانَ طفلًا صغيرًا جدًا، فقد أُتِيَ به النبيُّ ﷺ يومَ الفتحِ، وقد نَاهَزَ الحُلُمَ؛ لِيَمْسَحَ على رأسِهِ<sup>(١)</sup>، وفي هذا نَظَرٌ.

قال ابنُ عبدِ البرِّ: «لا خِلافَ بينَ أَهلِ<sup>(٢)</sup> العلمِ بتأويلِ القرآنِ فيما عَلِمْتُ أَن قولَهُ عزَّ وجلَّ: ﴿إِنْ جَاءَكَ كُفْرًا فاسِقُ بَنِي﴾<sup>(٣)</sup> آيةٌ، نَزَلَتْ في الوليدِ بنِ عُقْبَةَ حينَ بعثَهُ رسولُ اللَّهِ ﷺ مُصَدِّقًا إلى بني المِصْطَلِقِ».

قال: «ومما يَرُدُّ قولَ مَنْ قال: كانَ صغيرًا، أَن الزبيرِ بنَ بَكَّارٍ وغيرِهِ منَ علماءِ السَّيَرِ ذَكَرُوا أَن الوليدَ وعُمارةَ ابني عُقْبَةَ خَرَجَا من مَكَّةَ لِيَرُدَّا

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/١٥٢).

(٢) قوله: أَهل. ليس في «م». ومثبت من «الاستيعاب».

(٣) سورة الحجرات، الآية (٦).

أَخْتَهُمَا أُمَّ كَلْثُومٍ عَنِ الْهَجْرَةِ، وَكَانَتْ هَجَرْتُهَا فِي الْهَدْنَةِ يَوْمَ الْحُدَيْيَةِ قَبْلَ الْفَتْحِ، فَمَنْ كَانَ صَغِيرًا يَوْمَ الْفَتْحِ لَا يَقْوَى لِرَدِّ أَخْتِهِ قَبْلَ ذَلِكَ»<sup>(١)</sup>.

قوله: «وَذَكَرَ السَّابِعُ، وَلَمْ أَحْفَظْهُ» فِي (خ) تَسْمِيَّتُهُ، وَأَنَّهُ عُمَارَةُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَعُمَارَةُ لَمْ يُقْتَلْ بِبَدْرٍ، وَإِنَّمَا نَفَخَ فِي إِحْلِيلِهِ النَّجَاشِيُّ سِحْرًا، فَهَامَ مَعَ الْوَحْشِ، وَكَذَلِكَ عَقَبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ، لَمْ يُقْتَلْ بِبَدْرٍ، وَإِنَّمَا حُمِلَ مِنْهَا أُسَيْرًا، وَقَتْلَهُ رَسُولُ اللَّهِ [٢٢٦/ب] ﷺ صَبْرًا بَعْدَ انْصِرَافِهِ مِنْ بَدْرٍ بِعَرْقِ الظُّبَيْيَةِ، وَالظُّبَيْيَةُ بَطَاءٌ مَعْجَمَةٌ مَضْمُومَةٌ، ثُمَّ مُوَحَّدَةٌ سَاكِنَةٌ، ثُمَّ مَثَاةٌ تَحْتُ، ثُمَّ هَاءٌ؛ وَهِيَ مِنَ الرُّوحَاءِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ مِمَّا يَلِي الْمَدِينَةَ.

قوله: «قَالَ مُسْلِمٌ: الْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ»: غَلَطُ صَوَائِهِ: «قَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَفْيَانَ»، لَا مُسْلِمٌ، فَاعْلَمْهُ.

قوله: «يُسْتَحَبُّ» بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ كَذَا فِي النِّسْخِ، قَالَ الْقَاضِي: «وَرَوَى بِالْمُوَحَّدَةِ وَبِالْمُثَلَّثَةِ»، قَالَ: «وَهُوَ الْأَظْهَرُ»؛ وَمَعْنَاهُ: الْإِلْحَاحُ فِي الدَّعَاءِ<sup>(٢)</sup>.

(١٧٩٥) قوله: «إِلَّا بِقَرْنِ الثَّعَالِبِ» هُوَ قَرْنُ الْمَنَازِلِ، وَهُوَ مِيقَاتُ أَهْلِ نَجْدٍ، وَهُوَ عَلَى مَرَحَلَتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ.  
قوله: «الْأَخْشَبَيْنِ» أَبُو قُبَيْسٍ وَالَّذِي يُقَابِلُهُ.

(١٧٩٦) قوله: «فِي غَارٍ» كَذَا فِي الْأَصُولِ، قَالَ الْقَاضِي: «قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ الْكِنَازِيُّ: لَعَلَّهُ: (غَارِيًّا)، فَتَصَحَّفَ كَمَا فِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى:

(١) «الاستيعاب» (٤/ ١٥٥٣).

(٢) «إكمال المعلم» (٦/ ١٦٨).

(فِي بَعْضِ الْمَشَاهِدِ)، وكما جاء في (خ): (بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ يَمْشِي إِذْ أَصَابَهُ حَجَرٌ)، قال القاضي: «وقد يُرادُّ بالغارِ هنا الجيشُ والجمعُ، لا الغارُ الذي هو الكهفُ؛ فيُوافقُ روايةَ: (بَعْضِ الْمَشَاهِدِ)»<sup>(١)</sup>.

(١٧٩٧) قوله: «فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ» هي امرأةُ أبي لهب، كذا رَوَى الحاكمُ في «المستدرَكِ» من حديثِ زيدِ بنِ أرقمَ، وكنيتُها أُمُّ جميلِ بنتِ حربٍ، أختُ أبي سفيانَ، واسمُها العوراءُ.

وفيه عِلَّةٌ ذَكَرَهَا الحاكمُ<sup>(٢)</sup>. وفي تفسيرِ سُنيِّدِ أنها غيرُها.

قال شيخنا متع الله بحياته: «وفيه نظرٌ؛ إذ الذي عَزِيَ ذلك إليها مدنيَّةٌ والسورةُ [٢٢٧/أ] مَكِّيَّةٌ»، وقال أبو عبدِ الله محمدُ بنُ عليٍّ بنِ عسكِرٍ: «إنَّها أحدُ<sup>(٣)</sup> عَمَّاتِهِ»، وقيل: امرأةٌ من أهلِهِ، أو من قومِهِ، وذَكَرَهُ ابنُ جريرٍ، وقيل غيرُ ذلك<sup>(٤)</sup>، والأوَّلُ أقوى.

قوله: «قَرِيبَكَ» بكسرِ الراءِ، والمضارعُ بفتحِها.

قوله: «قَطِيفَةٌ فَدَكِيَّةٌ» منسوبٌ إلى «فدكِ» بلدٌ معروفٌ على مرحلتينِ أو ثلاثٍ من المدينة.

(١٧٩٨) قوله: «وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ عَبْدُ اللَّهِ» أي: يُظْهِرَ الإسلامَ، وإلَّا فما زال كافِرًا في الباطنِ منافقًا، ومات على كُفْرِهِ.

قوله: «فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ» هو عبدُ الله بنُ رَوَاحَةَ.

قوله: «حَتَّى بَرَدَ» أي: مات.

(١) «إكمال المعلم» (١٧٠/٦): بنحوه، وانظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥٦/١٢).

(٢) «المستدرَك» (٥٧٣/٢) قال: «هذا حديث صحيح كما حدثناه هذا الشيخ إلا أني وجدت له علة».

(٣) كذا في «م»، و«التوضيح» لابن الملقن (٣٤/٩)، والجادة: إحدى.

(٤) انظر «التوضيح» (٣٤/٩).

(١٨٠٠) قوله: «أَنْتَ أَبُو جَهْلٍ؟ فَقَالَ: وَهَلْ فَوْقَ رَجُلٍ قَتَلْتُمُوهُ» في صحيح البخاري: «حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ثَنَا إِسْمَاعِيلُ ثَنَا قَيْسٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ أَتَى أَبَا جَهْلٍ، وَبِهِ رَمَقٌ يَوْمَ بَدْرٍ، فَقَالَ لَهُ أَبُو جَهْلٍ: هَلْ أَعَمَدُ مِنْ رَجُلٍ قَتَلْتُمُوهُ»<sup>(١)</sup>.

قوله: «هَلْ أَعَمَدُ» أي: هل زاد على رجل قتلَه قومه، ذكره صاحب كتاب «العين»<sup>(٢)</sup>، وهو معنى قوله: «وَهَلْ فَوْقَ رَجُلٍ قَتَلْتُمُوهُ». قوله: «فَلَوْ غَيْرُ أَكَّارٍ قَتَلَنِي» (الأكَّارُ): الفلاح والزراع، وهو عند العرب ناقص.

(١٨٠١) قوله: «قَدْ عَنَّا» هذا من التعريض الجائز، بل المُستَحَبُّ؛ لأنَّ معناه في الباطن أدبنا بأداب الشرع التي فيها تعبٌ، لكنَّه تعبٌ في مرضاة الله؛ [٢٢٧/ب] فهو محبوبٌ، والذي فهم منه المخاطبُ العناء الذي ليس بمحبوبٍ.

قوله: «يُسَبُّ» كذا في الروايات المعروفة في (م) وغيره، (يُسَبُّ) بضمُّ المُشَاةِ تحت، وفتح السين المهملة من السبِّ، وحكى القاضي<sup>(٣)</sup> عن رواية بعض رواة (م): (يُسَبُّ) بفتح المُشَاةِ تحت، وكسر الشين المعجمة، من الشباب، والصواب الأول<sup>(٤)</sup>.

قوله: «وَوَعَدَهُ»<sup>(٥)</sup> أَنْ يَأْتِيَهُ بِالْحَارِثِ وَأَبِي عَبْسٍ (الحارث) هو ابنُ أوسِ ابنِ أخي سعدِ بنِ عبادَةَ، و(أبو عبس) اسمه عبدُ الرحمن،

(١) «صحيح البخاري» (ح: ٣٩٦١).

(٢) «العين» (٢/٥٩).

(٣) «إكمال المعلم» (٦/١٧٧).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/١٦٢).

(٥) في «صحيح مسلم» (٥/١٨٤): «وَوَاعَدَهُ» بالمد بعد الواو.

وقيل: عبدُ الله، والأوَّلُ الصحيحُ، ابنُ جبر، ويُقال: ابنُ جابرٍ أنصاريٍّ، من كبارِ الصحابةِ، شهد بدرًا والمشاهدَ كُلَّها، وكان اسمُه عبدَ العُزَّى، و(أبو عيسٍ) بالواوِ في بعضِ النسخِ، و(أبي عيسٍ) بالياءِ، وهو ظاهرٌ، والأوَّلُ يَكُونُ معطوفًا على الضميرِ في (يأتيه).

قوله: «كَأَنَّهُ صَوْتُ دَمٍ» أي: طالبُ دَمٍ.

قوله: «وَرَضِيعُهُ وَأَبُو نَائِلَةٍ» كذا في النسخِ، قال القاضي: «قال شيخنا القاضي الشهيد: صوابه أن يَقُولَ: إنما هو محمدٌ ورضيعُه أبو نائلةٍ، وكذا ذكره أهلُ السَّيَرِ: أن أبا نائلةٍ كان رضيعًا لمحمدَ بنِ مسلمةٍ، ووقع في (خ): (وَرَضِيعِي أَبُو نَائِلَةٍ)»، قال: «وهذا عندي أوجهٌ، إن صحَّ أنه كان رضيعًا لكعبٍ»<sup>(١)</sup>.

(١٣٦٥) قوله: «قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: مُحَمَّدٌ<sup>(٢)</sup> وَالْخَمِيسُ (الخَمِيسُ): الجيشُ، وسُمِّيَ خميسًا؛ لأنه خمسةُ أقسامٍ: ميمنةٌ، وميسرةٌ، ومقدِّمةٌ، ومؤخِّرةٌ، وقلبٌ.

قال القاضي: «وَرَوَيْنَا (الخَمِيسُ) بالرفعِ عطْفًا على (محمدٍ)، وبالنصبِ على مفعولٍ معه»<sup>(٣)</sup>. [٢٢٨/أ]

قوله: «وَأَصْبَنَاهَا عَنُودَةً» أي: فَهْرًا.

قوله: «وَمَكَاتِلُهُمْ» المكاتِلُ القِفَافُ.

قوله: «وَمُرُورِهِمْ» المرُّ المِسْحَاةُ، ويُجْمَعُ على مَرُورٍ.

(١٨٠٢) قوله: «مِنْ هُنَيْهَاتِكَ» أي: من أراجيزِكَ، والهَنَةُ تَقَعُ على

كُلِّ شَيْءٍ.

(١) «إكمال المعلم» (١٧٧/٦-١٧٨).

(٢) قوله: محمد. ليس في «م». ومثبت من «صحيح مسلم».

(٣) «إكمال المعلم» (١٨٠/٦).



قوله: «اللَّهُمَّ لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا» (اللَّهُمَّ) كذا الرواية، قالوا: وصوابه في الوزن: (لَا هُمْ)، أو (تَاللهِ)، أو (والله)، كما في الحديث الآخر: «لَوْلَا اللهُ»<sup>(١)</sup>.

قوله: «فَاغْفِرْ فِدَاءَ لَكَ مَا اقْتَفَيْنَا» قوله: «فِدَاءَ لَكَ» بالمد والقصر، والفاء مكسورة، فأما المصدر فبالمد لا غير، وحكى الفراء (فدى) بالفتح والقصر، ورؤي: «فِدَاءٌ» بالرفع على الابتداء والخبر؛ أي: لك نفسي فداءً، أو نفسي فداؤك، وبالنصب على المصدر، و(اقتفينا) أي: اكتسبنا<sup>(٢)</sup>.

قوله: «إِنَّا إِذَا صِيحَ بِنَا أَتَيْنَا» في نسخ بلادنا كما قال الشيخ محيي الدين بالمشنة في أوله، وذكر القاضي<sup>(٣)</sup> أنه رؤي بالمشنة وبالموحدة؛ فمعنى المشنة: إذا صيح بنا للقتال ونحوه من المكارم أتينا، ومعنى الموحدة: أيينا الفرار والامتناع<sup>(٤)</sup>.

قوله: «الْإِنْسِيَّةُ» فيها لغتان وروايتان:

أشهرها: كسر الهمزة وسكون النون، وهي رواية أكثر الشيوخ، كما قاله القاضي.

والثانية: فتحها؛ وهما نسبة إلى الإنس، وهم الناس<sup>(٥)</sup>.

قوله: «إِنَّهُ لَجَاهِدٌ» الجاهد: الجاد في عمله، والمجاهد معروف.

[٢٢٨/ب]

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/١٦٦).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/١٦٦-١٦٧).

(٣) «إكمال المعلم» (٦/١٨١).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/١٦٦).

(٥) انظر: «إكمال المعلم» (٦/١٨٣).

قوله: «قَاتَلَ أَخِي قِتَالًا شَدِيدًا» قال هنا: (أخي)، وفي حديث عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي الآتي في آخره: (عَمِّي)<sup>(١)</sup>، وسيأتي هناك الجمع. (١٨٠٦) قوله: «وَكَانَتْ لِقَاحُ رَسُولِ اللَّهِ» اللَّقَاحُ جمعُ لِقْحَةٍ بكسر اللّام وفتحها؛ وهي ذات اللَّبَنِ قريبةُ العهدِ بالولادة.

قوله: «ذِي قَرْدٍ» بفتح القاف والراء، وبالدال المهملة؛ وهو ماءٌ على نحو يومٍ من المدينة، وحكى السُّهيليُّ فيه ضمَّ القاف والراء عن أبي عليّ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وَالْيَوْمُ يَوْمُ الرُّضْع» أي: يومُ هلاكِ اللّثامِ.

قوله: «فَأَسْجَحُ» بهمزة قطع، ثم سينٌ مهملةٌ ساكنةٌ، ثم جيمٌ مكسورةٌ، ثم حاءٌ مهملةٌ؛ أي: ارفُق وسَهِّل.

(١٨٠٧) قوله: «جَبَا الرِّكْيَةُ» (جبا) مفتوحُ الجيمِ مقصورًا: ما حولَ فمِ البئرِ، هكذا ذكره الحربيّ والخطّابيّ في هذا الحديث بعينه، والجبيُّ بكسرِ الجيمِ: ما جُمِعَتْ في الحوضِ من الماءِ جمعُ جَبِيَّةٍ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «وَرَأْنِي عَزَلًا» وكان حالي عَزَلًا، بكسرِ الزاي قيْدناه، والمعروفُ (أعزلٌ) وهو الذي لا سلاحَ له<sup>(٤)</sup>، وقِيْدَه الجَيَّانِي: (عُزَلًا) بضمِّ العين والزاي، وكذا ذكره الهَرَوِيُّ، قال: «وجمعه أعزالٌ؛ مثلُ: جَمَلٌ فُنُقٌ وَنَاقَةٌ عُلُطٌ»<sup>(٥)</sup>.

(١) «صحيح مسلم» (٣/ ١٤٣٣).

(٢) «الروض الأنف» (٥/ ٧).

(٣) انظر: «إكمال المعلم» (٦/ ١٩٠).

(٤) قوله: له. ليس في «م». ومثبت من «مطالع الأنوار».

(٥) «الغريبين» (٤/ ١٢٧١) وانظر: «مطالع الأنوار» (٤/ ٤٢٧).

قوله: «لَقَيْتَنِي عَمِّي عَامِرٌ» تقدّم قبله أن عامراً أخوه، وسيأتي الجواب بعد هذا.

قوله: «رَأْسُونَا» معناه: راسلونا. [٢٢٩/ أ]

قوله: «وَكُنْتُ تَبِعًا لَطَلْحَةَ» أي: خادماً.

قوله: «فَاخْتَرْتُ سَيْفِي» أي: سلّلت.

قوله: «فَجَعَلْتُهُ ضِعْثًا» أي: حُزْماً.

قوله: «مِنَ الْعَبَلَاتِ» (العَبَلَاتُ) بَطْنٌ مِنْ بَنِي أُمَيَّةِ الصَّغْرَى مِنْ قُرَيْشٍ، سُمُّوا بِاسْمِ أُمِّ لَهُمْ يُقَالُ لَهَا عَبْلَةٌ.

قوله: «عَلَى فَرَسٍ مُجَجَفٍ» صوابه: (مُجَبَّبٍ) بالباءين، قال أبو عبيدة معمر بن المثنى: «وَأَمَّا الْمُجَبَّبُ؛ فَيُقَالُ: فَرَسٌ مُجَبَّبٌ، إِذَا لَمْ يَبْلُغْ بَيَاضَ يَدَيْهِ وَرَجْلَيْهِ جَبَةً رَكَبَتِي الْيَدَيْنِ، وَعُرْقُوبَي الرَّجْلَيْنِ مِنْ أَرْسَاغِهِمَا، وَهُوَ أَكْثَرُ بَيَاضًا مِنَ التَّحْجِيلِ وَأَوْسَعُ»<sup>(١)</sup>، وإنما قالوا: (مجَبَّبٌ) من أجل الجَبَّة؛ لأنها مَوْصَلُ الْوَظِيفِ فِي الدَّرَاعِ.

قوله: «وَنَاهُ» أي: عَوَدَهُ ثَانِيَةً، وَالْمَثْلَةُ فِي (نَآه) مَكْسُورَةٌ.

قوله: «وَهُمْ» ضُبِطَ بَوَجهين؛ أَحَدُهُمَا: (وَهُمْ) مُبْتَدَأٌ وَ(الْمَشْرُكُونَ) الْخَبَرُ، وَالثَّانِي: (وَهُمْ) بَفَتْحِ الْهَاءِ، وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ؛ أَي: هُمُومًا بِالنَّبِيِّ ﷺ.

قوله: «أُبْدِيهِ» كَذَا ذَكَرَهُ الْقُتَيْبِيُّ؛ أَي: أَبْرَزَهُ إِلَى مَوْضِعِ الْكَلَامِ وَالرَّعْيِ، وَكُلُّ شَيْءٍ أَظْهَرْتَهُ فَقَدْ أَبْدَيْتَهُ، وَقَالَ أَبُو عبيدة: «(أُنْدِيهِ) بِالنُّونِ»، وَالصَّوَابُ رَوَايَةُ الْجُمْهُورِ (أُنْدِيهِ) بِالنُّونِ، وَهِيَ رَوَايَةُ جَمِيعِ الْمُحَدِّثِينَ، وَمَعْنَى رَوَايَةِ الْجُمْهُورِ: أَي: يُورِدُهُ إِلَى الْمَاءِ سَاعَةً، ثُمَّ يُرَدُّ إِلَى الْمَرْعَى سَاعَةً، ثُمَّ إِلَى الْمَاءِ<sup>(٢)</sup>. [٢٢٩/ ب]

(١) انظر: «تهذيب اللغة للأزهري» (٤/ ١٤٥).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ١٧٨).

قوله: «أَرْدِيهِمْ» أي: أَرَمِيهِمْ بالحجارة، وهو بفتح الهمزة، كذا في «المطالع»<sup>(١)</sup>، وقال الشيخ محيي الدين: «(أَرْدِيهِمْ) بضم الهمزة، وفتح الراء، وتشديد الدال؛ أي: أَرَمِيهِمْ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «آرَامًا» بهمزة ممدودة، ثم راء مفتوحة؛ وهي الأعلام، وهي حجارة تُجْمَعُ وتُنَصَّبُ في المفاوز يُهْتَدَى بها، واحدها إِرَامٌ؛ كَعِنَبٍ وأَعْنَابٍ.

قوله: «رَأْسِ قَرْنٍ» القَرْنُ بفتح القاف، وسكون الراء؛ جبلٌ صغيرٌ منقطعٌ عن الجبل الكبير.

قوله: «الْأَخْرَمُ الْأَسَدِيُّ» اسمه مُحَرَّرُ بْنُ نُضَلَّةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ أَبُو نُضَلَّةَ الْأَسَدِيُّ، يُعْرَفُ بِالْأَخْرَمِ، بدرى، قُتِلَ سَنَةَ سِتٍّ، وَسَمَّاهُ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ: مُحَرَّرُ بْنُ وَهَبٍ، وَيُلَقَّبُ فَهَيْرَةً، وفي حاشيته على «الاستيعاب» وهما بخط ابن الأمين تجاه «فَهَيْرَةَ» ما لفظه: «قال العدوي: يُلَقَّبُ (قُمَيْرٌ)»، وكذلك في كتاب «الأموي» عن ابن إسحاق.

قوله: «يُقَالُ لَهُ ذَا قَرْدٍ» كذا هو في أكثر النسخ الْمُعْتَمَدَةِ بِالْأَلْفِ، وفي بعضها: «ذُو قَرْدٍ» بالواو، وهو الوجه.

قوله: «فَحَلَيْنَهُمْ عَنْهُ» أي: طردتهم.

قوله: «نُغْضِ كَتِفَهُ» نغض الكتف: عَظِيمٌ رَقِيقٌ على طرفِ الكَتِفِ؛ سُمِّيَ بذلك لِتَحَرُّكِه.

قوله: «أَكْوَعُهُ» بضم العين؛ أي: أَنْتَ الْأَكْوَعُ الَّذِي كُنْتَ بُكْرَةً.

[أ/٢٣٠]

(١) «مطالع الأنوار» (٣/ ١٤١).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (١٢/ ١٧٩).

قوله <sup>(١)</sup>: «بُكَرَةٌ» منصوبٌ غيرُ مَنْوَنٍ؛ لأنه أراد بُكَرَةً بعينها.

قوله: «وَأَزْدُوا فَرَسَيْنِ»: روايةُ الجمهورِ بالدَّالِ الْمُهْمَلَةِ، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ بِالْمَعْجَمَةِ؛ فَبِالْمَعْجَمَةِ معناه: خَلَّفُوهُمَا، وَبِالْمُهْمَلَةِ معناه: أَهْلَكُوهُمَا وَأَتَعَبُوهُمَا حَتَّى أَسْقَطُوهُمَا وَتَرَكُوهُمَا، وَمِنْهُ التَّرْدِيَةُ.

قوله: «بِسَطِيحَةٍ» هي إِنْاءٌ مِنْ جُلُودٍ.

قوله: «فِيهَا مَذَقَةٌ» المَذَقَةُ هُنَا الشَّيْءُ الْقَلِيلُ مِنَ اللَّبَنِ الْمَمْزُوجِ بِالْمَاءِ.

قوله: «حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ» النَوَاجِذُ الْأَنْيَابُ، وَقِيلَ: الْأَضْرَاسُ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ، قَالَه النَّوَوِيُّ.

قوله: «لَا يُسْبِقُ شَدًّا» يَعْنِي: عَدُوًّا عَلَى الرَّجُلَيْنِ.

قوله: «رَبَطْتُ عَلَيْهِ»: معناه: حَبَسْتُ نَفْسِي عَنِ الْجَرِيِّ الشَّدِيدِ.

قوله: (٩٨٧) «شَرَفًا» هُوَ مَا ارْتَفَعَ مِنَ الْأَرْضِ.

قوله: (١٨٠٨) «فَجَعَلَ عَمِّي عَامِرٌ» هُنَا قَالَ: (عَمِّي)، وَتَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ أَبِي الطَّاهِرِ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ أَنَّهُ قَالَ: (أَخِي)، فَلَعَلَّهُ كَانَ أَخَاهُ مِنَ الرِّضَاعَةِ، وَعَمَّهُ مِنَ النِّسَبِ.

قوله: «شَاكِي السَّلَاحِ بَطْلٌ مُجَرَّبٌ» (شَاكِي السَّلَاحِ) أَي: تَامَّ السَّلَاحِ.

قوله: «بَطْلٌ مُغَامِرٌ» أَي: نَزَلَتْ غَمَرَاتُ الْحَرْبِ.

قوله: «يَسْفُلُ» أَي: يَضْرِبُهُ مِنْ أَسْفَلِهِ، وَهُوَ بَفَتْحِ الْيَاءِ، وَإِسْكَانِ السِّينِ، وَضَمِّ الْفَاءِ، قَالَه النَّوَوِيُّ. [٢٣٠/ب]

قوله: «أَنَا الَّذِي سَمَّيْتُ أُمِّي حَيْدَرَةً» (حَيْدَرَةٌ) اسْمٌ لِلْأَسَدِ، وَكَانَ عَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ سَمَّى أَسَدًا فِي أَوَّلِ وَلَادَتِهِ، وَكَانَ مَرَحَبٌ قَدْ رَأَى فِي الْمَنَامِ

(١) كتب بحاشية «م»: الرابع والعشرون من التعليق على مسلم.

أَنَّ أَسَدًا يَقْتُلُهُ، فَذَكَرَهُ عَلِيٌّ بِذَلِكَ لِيُخَيِّفَهُ، وَكَانَتْ أُمُّ عَلِيٍّ سَمَّتْ عَلِيًّا  
أَوَّلَ وَلَدَتِهِ (أَسَدًا) بِاسْمِ جَدِّهِ - أَبِيهَا؛ لِأَنَّهَا فَاطِمَةُ بِنْتُ أَسَدِ بْنِ هَاشِمِ  
بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ، وَكَانَ أَبُو طَالِبٍ غَائِبًا، فَلَمَّا قَدِمَ سَمَّاهُ عَلِيًّا.

وَقَالَ السُّهَيْلِيُّ فِي قَوْلِهِ: «سَمَّيْتَنِي أُمِّي حَيْدَرَهُ» ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ ذَكَرَهَا  
قَاسِمُ بْنُ ثَابِتٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ اسْمَهُ فِي الْكُتُبِ الْمُتَقَدِّمَةِ (أَسَدٌ)، وَالْأَسَدُ هُوَ الْحَيْدَرَةُ.

وَالثَّانِي: أَنَّ أُمَّهُ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَسَدٍ حِينَ وَلَدَتْهُ كَانَ أَبُوهَ غَائِبًا، فَسَمَّيْتُهُ  
بِاسْمِ أَبِيهَا أَسَدٍ، فَقَدِمَ أَبُوهَ فَسَمَّاهُ عَلِيًّا.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ كَانَ لُقَّبَ فِي صِغَرِهِ حَيْدَرَةً؛ لِأَنَّ الْحَيْدَرَةَ الْمُتَمَلِّئُ لِحَمًا  
مَعَ عَظَمٍ، وَكَذَلِكَ كَانَ عَلِيٌّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) <sup>(١)</sup>.

قَوْلُهُ: «أَوْفِيهِمْ بِالصَّاعِ كَيْلَ السَّنْدَرَةِ» (السَّنْدَرَةُ) مِكْيَالٌ وَاسِعٌ،  
وَقِيلَ: هِيَ الْعَجَلَةُ؛ أَيِ: أَقْتُلُهُمْ قَتْلًا عَاجِلًا.

وَقَالَ السُّهَيْلِيُّ فِي «رَوْضِهِ»: «وَالسَّنْدَرَةُ شَجَرَةٌ يُصْنَعُ مِنْهَا <sup>(٢)</sup> مَكَايِلُ  
عِظَامٍ» <sup>(٣)</sup>.

قَوْلُهُ: «قَالَ الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ» هُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سُفْيَانَ الرَّائِي  
عَنْ مُسْلِمٍ، عَلَا لَهُ الْحَدِيثَانِ <sup>(٤)</sup> مِنْ هَذَيْنِ الطَّرِيقَيْنِ اللَّذَيْنِ سَاقَهُمَا  
مُسْلِمٌ بِرَجُلٍ عَنِ الطَّرِيقَيْنِ اللَّذَيْنِ قَبْلَ هَذِهِ.  
قَوْلُهُ: «غَرَّةٌ» أَيِ: غَفْلَةٌ.

(١) «الروض الأنف» (٧/١٠٧).

(٢) قَوْلُهُ: مِنْهَا. لَيْسَ فِي «م». وَثَبِتَ مِنْ «الروض الأنف».

(٣) «الروض الأنف» (٧/١٠٧).

(٤) فِي «م»: (الْحَدِيثَيْنِ). وَالثَّبُوتُ هُوَ الْجَادَةُ.

قوله: «فَأَخَذَهُمْ سَلْمًا» قال في «المطالع»: «(سَلْمًا) بفتح السين واللام، ذكره بعضهم [٢٣١/أ] وضبطناه عن الأكثر بسكون اللام، يعني مع كسر السين وفتحها، والأوّل أشبه؛ ومعناه: أسَرَهُمْ، والسَّلْمُ: الأسير»<sup>(١)</sup>.

(١٨٠٩) قوله: «يَوْمَ حُنَيْنٍ» في النسخ المعتمدة كما هنا: (يَوْمَ حُنَيْنٍ)، وفي بعضها: (يَوْمَ خَيْبَرٍ) بفتح الخاء المعجمة، والأوّل الصواب.  
قوله: «بَقَرْتُ بِهِ بَطْنَهُ» أي: شَقَقْتُ.

قوله: «الطُّلُقَاءُ» بضم الطاء، وفتح اللام؛ وهم الذين أسلموا من أهل مكة يوم الفتح؛ لأن النبي عليه السلام منّ عليهم وأطلقهم، وكان في إسلامهم ضعف، واعتقدت أم سليم أنهم منافقون وأنهم استحقوا القتل بانهمزأهم وغيره.

(١٨١١) قوله: «الْمِنْقَرِيُّ» بكسر الميم، وإسكان النون، وفتح القاف، وراء<sup>(٢)</sup> مكسورة؛ منسوب إلى منقَر بن عبيد بن مُقَاعِسٍ.  
قوله: «الْجَعْبَةُ» بفتح الجيم.

قوله: «حَدَمَ سُوقَهُمَا» (الخدم) بفتح الخاء والدال المهملة، واحدتها خدمة؛ وهي الخلخال، وهذا كان قبل نزول الحجاب؛ لأنه يوم أحد، ولم يتعمد النظر، وإنما كان ذلك اتفاقاً.

(١٨١٢) قوله: «نَجْدَة» هو ابن عامر - وقد جاء مسمًى فيما يأتي - الحنفي الحروري الخارجي، من رءوس الخوارج، وكان ابن عباس يكرهه لبدعته؛ ولهذا قال: «لَوْ لَا أَكْتُمُ عِلْمًا مَا كُتِبَتْ إِلَيْهِ» وهذا السؤال كان سنة بضع وستين. [٢٣١/ب]

(١) «مطالع الأنوار» (٥/٤٩٧).

(٢) قوله: وراء. ليس في «م»، وبه يستقيم الكلام.

قوله: «يُحَذِّينَ» هو بضم المثناة تحت، وسكون الحاء المهملة، وفتح الذال المعجمة؛ أي: يُعْطِينَ، وهذه العطية تُسَمَّى الرِّضْخَ.

قوله: «أُحْمَوْقَةٍ» الأحموقة بضم الهمزة؛ أي: أفعال الحمقى.

قوله: «نَتْنٍ» النتن: الفعل القبيح، وكلُّ مستفبحٍ نَتْنٌ.

قوله: «نُعْمَةٍ» بفتح النون وضمها؛ أي: مسرة عين.

قوله: «وَالْبَأْسُ» بالموحدة: الشدة، والمراد هنا الحرب.

(١٨١٤) قوله: «تِسْعَ عَشْرَةَ غَزْوَةً» ذكر ابن سعد<sup>(١)</sup> وغيره غزواته ﷺ

مرتبة، فبلغت سبعا وعشرين غزاة وستا وخمسين سرية، قاتل في تسع من غزواته؛ وهي: بدر، وأحد، والمريسيع، والخندق، وقريظة، وخيبر، والفتح، وحنين، والطائف، كذا عدوا الفتح فيها، وهو جارٍ على قول أن مكة فتحت عنوة، وقد قال الشافعي وآخرون فتحت صلحا<sup>(٢)</sup>.

(١٢٥٤) قوله: «حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ»

قال النووي: «في أكثر نسخ بلادنا: (يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ)، وفي بعضها: (زُهَيْرٌ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ)، ونقل القاضي الاختلاف فيه، قال: قال عبد الغني: الصواب (زهير)، وأما (وهيب) فخطأ، قال: لأنَّ وهيبا لم يلقَ أبا إسحاق، وذكره خلف في «الأطراف» فقال: (زهير)، ولم يذكرْ وهيبا<sup>(٣)</sup>، وصوبَ زهيراً صاحب «المطالع»<sup>(٤)</sup>.

قوله: «سَبْعَ عَشْرَةَ غَزْوَةً» صوابه: (تِسْعَ عَشْرَةَ). [٢٣٢/أ]

(١) «الطبقات الكبرى» (٥/٢).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/١٩٥).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/١٩٥-١٩٦).

(٤) «مطالع الأنوار» (٣/٢٥٦).



(١٨١٣) قوله: «لَمْ أَشْهَدْ بَدْرًا وَلَا أُحَدًّا» قال أبو عبيد: «إنه شهد بدرًا»، وقال ابن الكلبي: «شهد أُحَدًّا».

قال ابن عبد البر: «الصحيح أنه لم يشهدْهُمَا»<sup>(١)</sup>.

(١٨١٦) قوله: «نَقَبْتُ» بفتح النون، وكسر القاف؛ أي: قَرَحْتُ من الحفَاء.

قوله: «كُنَّا نُلْفُ عَلَى أَرْجُلِنَا الْخِرْقَ؛ فَسُمِّيتْ غَزْوَةُ ذَاتِ الرَّقَاعِ» هذا الصحيح في سبب تسميتها، وقيل: سُمِّيتْ بجبل هناك فيه بياض وسوادٌ وحمرةٌ، وقيل: باسم شجرة هناك، وقيل: كان في أَلْوِيَتِهِمْ<sup>(٢)</sup> رقاعٌ، وَيَحْتَمِلُ أنها سُمِّيتْ بالمجموع<sup>(٣)</sup>.

(١٨١٧) قوله: «الْوَبْرَةَ» بفتح الموحدة، كذا نقله القاضي عن جميع رِوَاةٍ (م)، قال: «وَضَبَطَهُ بَعْضُهُمْ بِإِسْكَانِهَا؛ وَهُوَ مَوْضِعٌ عَلَى نَحْوِ أَرْبَعَةِ أَمْيَالٍ مِنَ الْمَدِينَةِ»<sup>(٤)</sup>، وفي «المطالع»: «على ثلاثة أَمْيَالٍ»<sup>(٥)</sup>.

قوله: «أَدْرَكَهُ رَجُلٌ» هذا الرجل اسمُه خُبَيْبُ بْنُ يَسَافٍ، أَسْلَمَ وَحَسَنَ إِسْلَامُهُ، قاله الواقديُّ في «مغازيه» عن أشياخه، ذَكَرَهُ ابْنُ بَشْكُوَالٍ في «كتابِه»<sup>(٦)</sup>، وهو الحديث ٥٣.

قوله: «كُنَّا» يَحْتَمِلُ أَنْ عَائِشَةَ خَرَجَتْ مَعَ الْمُؤَدِّعِينَ؛ فَرَأَتْ ذَلِكَ، أَوْ أَنَّهَا أَرَادَتْ بِقَوْلِهَا: (كُنَّا): كَانَ الْمُسْلِمُونَ.

(١) «الاستيعاب» (١/ ٢٢٠).

(٢) في (م): «أُولِيَتِهِمْ». والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي».

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/ ١٩٧).

(٤) «إكمال المعلم» (٦/ ٢١٣).

(٥) «مطالع الأنوار» (٢/ ٣٨٧).

(٦) «غوامض الأسماء المبهمة» (١/ ٢٠٩-٢١٠).

(١٨٢١) قوله: «صَمَّيْنَهَا» بفتح الصاد المهملة، وتشديد الميم المفتوحة؛ أي: أسكتوني عن السؤالِ عنها، وفي عدَّة نسخ: «صَمَّيْنَهَا»، والضبط كالضبط، إلا أنه محذوفُ المثناة فوق؛ أي: أصموني عنها، فلم أسمعها لكثرة الكلام. [٢٣٢/ب]

(١٨٢٢) قوله: «عَصِيَّةٌ» العَصِيَّةُ تصغيرُ عَصِيَّةٍ؛ وهي الجماعة.

قوله: «أَنَا الْفَرَطُ عَلَى الْحَوْضِ» (الْفَرَطُ) بفتح الرَّاء؛ أي: السابقُ إليه.

(١٦٥٢) قوله: «وَكُلِّتَ» كذا في بعض النسخ، وفي بعضها: «أُكِّلْتَ» بالهمزة، قال القاضي: «والصوابُ بالواو؛ ومعناه أُسْلِمَتْ إليها»<sup>(١)</sup>.

(١٧٣٣) قوله: «حَرَصَ عَلَيْهِ» (حَرَصَ) بفتح الرَّاء وكسرها، الفتح أفصح، وبه جاء القرآن، قال الله: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٢)</sup>.

(١٨٢٥) قوله: «عَنْ بَكْرِ بْنِ عَمْرٍو» كذا وقع في هذا الإسناد في جميع نسخ بلادنا، كما قاله النووي، وكذا نقله القاضي<sup>(٣)</sup> عن الجلودي، ووقع عند ابن مهران: (وَبَكْرٍ) بواو العطف، والأوَّل الصواب، قاله عبدُ الغني. قال الشيخُ محيي الدين: ولم يذكُرْ خَلْفُ في «أطرافه» غيره<sup>(٤)</sup>.

وابن حُجيرة<sup>(٥)</sup> بحاءٍ مهملةٍ مضمومة، ثم جيمٍ مفتوحةٍ؛ واسمُه عبدُ الرحمن، واسمُ أبي حبيبٍ يزيدٌ، وفي هذا الإسناد أربعةٌ تابعيون، بعضهم عن بعضهم، أوَّلُهم يزيدٌ.

(١) «إكمال المعلم» (٦/٢٢٢).

(٢) سورة يوسف، الآية (١٠٣).

(٣) «إكمال المعلم» (٦/٢٢٥).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/٢٠٩-٢١٠).

(٥) في «م»: أبو حجير. والمثبت من «صحيح مسلم». وانظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (١٧/٥٤).

(١٨٢٨) قوله: ..<sup>(١)</sup> اختلفوا في صفة قتل محمدٍ هذا؛ قيل: قُتِلَ في المعركة، وقيل: بل قُتِلَ أسيراً بعدها، وقيل: بل وُجِدَ بعدها في خربةٍ في جوفِ حمارٍ ميتٍ؛ فأحرقوه، وكان قتله سنة ثمانٍ وثلاثين بمصر<sup>(٢)</sup>.

(١٨٢٩) قوله: «أَخْبَرَنَا رَجُلٌ سَمَّاهُ» الرجل المبهم هو ابنُ لهيعة.

(١٠٥٠) قوله: «ابنُ أَبِي الْأَسْوَدِ» اسمُ أَبِي الْأَسْوَدِ مُسْلِمُ بْنُ مَخْرَاقٍ الْمَازَنِيُّ. [٢٣٣/أ]

قوله: «الْغُلُولُ» الخيانةُ مُطْلَقًا، ثم غلبَ اختصاصُه في الاستعمالِ بالخيانةِ في الغنِمةِ.

(١٨٣١) قوله: «لَهُ رُعَاءٌ» الرُّعَاءُ صَوْتُ البعيرِ.

قوله: «لَا أَلْفَيْنَ» بهمزة مضمومة، وفاءٍ مكسورةٍ؛ أي: لا أَجْدُ.

قال القاضي: «وفي رواية العذريِّ: (أَلْقَيْنَ) بهمزة مفتوحة، وبالْقَافِ، وله وجهٌ، والمشهورُ الأوَّلُ»<sup>(٣)</sup>.

(١٨٣٢) قوله: «يُقَالُ لَهُ ابْنُ اللَّتِيَّةِ» قال ابنُ دُرَيْدٍ: «بَنُو لَتْبِ بَطْنٍ مِنَ الْعَرَبِ، مِنْهُمْ ابْنُ اللَّتِيَّةِ، رَجُلٌ مِنَ الْأَزْدِ لَهُ صَحْبَةٌ»<sup>(٤)</sup>.

و(اللَّتِيَّةُ) بضم اللَّام، وسكونِ المِثَالَةِ فوق، ومنهم مَنْ فَتَحَهَا، وَخُطِّئَ، ومنهم مَنْ يَقُولُ الْأَتِيَّةَ بفتحها، وَخُطِّئَ أَيْضًا، وَالصَّوَابُ: اللَّتِيَّةُ بِإِسْكَانِهَا، وَابْنُ اللَّتِيَّةِ اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ، وَكَذَا وَقَعَ مَسْمًى فِي (خ) مِنْ رِوَايَةِ أَبِي زَيْدٍ الْمَرْوَزِيِّ.

(١) بياض في «م» بمقدر نصف سطر.

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢١٢/١٢).

(٣) «إكمال المعلم» (٢٣٣/٦).

(٤) «جمهرة اللغة» (٢٥٦/١).

قوله: «تَيْعَرُ» قال الشيخ محيي الدين: «إن العين فيه مكسورة ومفتوحة؛ أي: تَصِيحُ»<sup>(١)</sup>.

قوله: «رَأَيْنَا عُفْرَتِي إِبْطِيَه» أي: بياض إبطيه.

قوله: «بَصَرَ عَيْنِي وَسَمِعَ أُذُنِي» قال في «المطالع»: «(بَصَرَ ... ) بسكون الصاد والميم»<sup>(٢)</sup>، وفتح الراء والعين، كذا ضبطه أكثرهم، والرفع في الحديث الأول أوجه، قال سيبويه: العرب تقول: سَمِعُ أُذُنِي زيداً، ورأى عَيْنِي، يقول: ذا بضم آخرهما، وأما الذي في كتاب الحيل؛ فوجهه النصب على المصدر؛ لأنه لم يذكر المفعول بعده»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ ...» إلى قوله «قَالَ عُرْوَةُ: فَقُلْتُ لِأَبِي حُمَيْدٍ ...».

كذا في أكثر النسخ لم يذكر أبا حميد، ووقع في جماعة نسخ: «عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ»، وهذا واضح، وأما الأول فهو مُتَّصِلٌ أيضاً لقول عروة: «فَقُلْتُ لِأَبِي حُمَيْدٍ». [٢٣٣/ب]

قوله: «فَجَاءَ بِسَوَادٍ» يعني: بأشياء كثيرة.

(١٨٣٣) قوله: «مَخِيطًا» المخيط بكسر الميم، وسكون الحاء المعجمة؛ الإبرة.

(١٨٣٨) قوله: «سَمِعْتُ جَدَّتِي» جدته هي أم الحصين بنت إسحاق الأحمسيَّة، وسيأتي قريباً تبينها.

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/٢١٩).

(٢) أي: ميم «سمع».

(٣) «مطالع الأنوار» (١/٥٢٣).

(١٨٤٠) قوله: «وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا» قال بعضهم: هو عبدُ الله بنُ حذافة السَّهْمِيُّ، وهذا ضعيفٌ؛ لأنه قال في الرواية التي بعدها أنه رجلٌ من الأنصار؛ فدلَّ على أنه غيره، قاله النووي رحمه الله<sup>(١)</sup>.

(١٧٠٩) قوله: «كُفِّرَ بُوَاخًا» أي: كفرًا ظاهرًا.

(١٨٤٤) قوله: «يَنْتَضِلُّ» المناضلة المُرَامَةُ بالنَّشَابِ.

قوله: «وَمِنَّا مَنْ هُوَ فِي جَشْرِهِ» ذكرَ الحربيُّ في هذا الحديثِ عن الأصمعيِّ: «يُقَالُ جَشْرُنَا دَوَابَّنَا؛ أَخْرَجْنَاهَا مِنَ الْقَرْيَةِ تَرَعَى قَرِيبًا مِنْهَا، وَأَصْبَحَ بَنُو فُلَانٍ جَشْرًا<sup>(٢)</sup>؛ إِذَا كَانُوا يَأْوُونَ مَكَانَهُمْ فِي الْإِبِلِ لَا يَرِجْعُونَ إِلَى الْبُيُوتِ، وَمَالُ جَشْرٍ؛ إِذَا كَانَ لَا يَأْوِي إِلَى أَهْلِهِ»<sup>(٣)</sup>.

وذكرَ بإسناده عن أبي الدَّرْدَاءِ: قال: «مَنْ تَرَكَ الْقُرْآنَ شَهْرَيْنِ لَمْ يَقْرَأْهُ؛ فَقَدْ جَشَرَ» أي: تركه وتباعد عنه.

قوله: «الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ» (الصلاة) منصوبٌ على الإغراء، و(جامعة) على الحالِ.

قوله: «فَيَدْفُقُ» (يدفق) بسكون الدالِ المهملة، وكسرِ الفاءِ؛ أي: يَدْفَعُ وَيَصُبُّ، والدْفُقُ الصَّبُّ.

قوله: «فَإِنْ جَاءَ آخَرُ يُنَازِعُهُ فَاضْرِبُوا عَنْقَ الْآخِرِ» معناه: ادْفَعُوا الثاني؛ [٢٣٤/أ] فإنه خارجٌ على الإمام، فإن لم يندفع إلا بحربٍ و قتالٍ، فقاتلوه، فإن دعتِ الْمُقَاتَلَةُ إلى قتلِهِ جاز قتله، ولا ضمانَ فيه؛ لأنه ظالمٌ مُتَعَدِّ في قتالِهِ.

(١) «شرح صحيح مسلم» (١٢/٢٢٦-٢٢٧).

(٢) في «م»: «جشروا»، والمثبت الصواب، انظر «الصحيح» (ج ش ر) (٢/٦١٤).

(٣) انظر: «مشارك الأنوار» (١/١٦٠).

قوله: «فَقُلْتُ: هَذَا ابْنُ عَمِّكَ مُعَاوِيَةُ يَأْمُرُنَا...» إلى آخره. المقصود بهذا الكلام أن هذا القائل لما سمع كلامَ عبدِ الله وذَكَرَهُ الحديثَ في تحريمِ منازعةِ الخليفةِ الأوَّلِ، والثاني يُقْتَلُ؛ فاعتقدَ هذا القائلُ هذا الوصفَ في معاويةَ لمنازعتهِ عليًّا، وكانت قد سَبَقَتْ بيعةُ عليٍّ.

فرأى هذا أن نفقةَ معاويةَ على أجناده وأتباعه في حربِ عليٍّ، ومنازعتهِ ومقاتلتهِ إيَّاه من أكلِ المالِ بالباطلِ ومن قتلِ النفسِ؛ لأنه قتالٌ بغيرِ حقٍّ، فلا يَسْتَحِقُّ أَحَدٌ مَالًا في مُقَاتَلَتِهِ.

قوله: «الصَّائِدِيَّ» كذا في جميعِ النسخِ، قال القاضي: «وصوابه: (العائذي) بالعين، يعني المهملة، والذال المعجمة، قاله ابنُ الحُبَابِ النسابة»<sup>(١)</sup> انتهى.

وقد ذكره (خ) في «تاريخه»<sup>(٢)</sup>، والسَّمْعَانِيُّ في «أنسابه» كما في الأصلِ: «الصَّائِدِيَّ»، ولم يذكُرْ غيرَ ذلك، فقد اتَّفَقَ (خ م) والسَّمْعَانِيُّ على (الصَّائِدِيَّ).

قال السَّمْعَانِيُّ: «منسوبٌ إلى صائدٍ بطنٌ من همدان، قالوا: وهو اسمُ كعبِ بنِ شَرَحْبِيلَ بنِ شراحيلَ بنِ عمرو بنِ جُشَمَ بنِ حاشدِ بنِ جُشَمَ بنِ خِيَوَانَ»<sup>(٣)</sup>.

(١٨٤٧) قوله: «هَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرُّ مِنْ خَيْرٍ» قال القاضي: «قيل: المرادُ بالخيرِ بعدَ الشرِّ عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ»<sup>(٤)</sup>.

وقوله بعده: «تَعْرِفُ وَتُنَكِّرُ» المرادُ: الأمرُ بعدَ عمرِ بنِ عبدِ العزيزِ رضي الله عنه.

(١) «إكمال المعلم» (٦/ ٢٥٧).

(٢) «التاريخ الكبير» (٥/ ٣١٩).

(٣) «الأنساب» (٨/ ٢٦٤).

(٤) «إكمال المعلم» (٦/ ٢٥٥).

قوله: «عَنْ أَبِي سَلَامٍ، قَالَ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ» قال الدارقطني: «هذا عندي مرسل؛ أبو سَلَامٍ لم يَسْمَعْ من حذيفة، ولا من نظرائه الذين نزلوا العراق؛ لأن حذيفة [٢٣٤/ب] تُوفِّي قبل عثمان بليال، وقد قال فيه: حذيفة، فهذا يدل على إرساله»<sup>(١)</sup>.

قوله: «عَنْ أَبِي<sup>(٢)</sup> قَيْسِ بْنِ رِيَّاحٍ» (رياح) بكسر الراء، وبالمثناة تحت، وهو زياد بن رياح القيسي بالقاف، ويُقال في والديه (رَبَاح) بفتح الراء، وبالموحدة، ثقة<sup>(٣)</sup>.

قوله: «مِثَّةً جَاهِلِيَّةً» (مِثَّة) بكسر الميم؛ أي: على صفة موتهم.

قوله: «عَمِيَّة» بكسر العين المهملة وضمها لغتان، والميم مكسورة مشددة، وكذلك المثناة تحت، وهي الأمر الأعمى الذي لا يَسْتَبِينُ وجهه.

قوله: «يَعْصِبُ لِعَصْبَةٍ...» إلى آخره. (يَعْصِبُ) في الأماكن الثلاثة بالعين والصاد المهملتين، هذا الصواب، وحكى القاضي عن رواية العذري أنه بالعين والصاد المعجمتين في الثلاثة، ومعناه: يُقاتِلُ لشهوة نفسه وغضبة لها<sup>(٤)</sup>.

(١٨٥٢) قوله: «هَنَاتٌ» جمع هنة، وتُطْلَقُ على كل شيء، والمراد بها هنا الفتن والأمر الحادثة.

قوله: «فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ» أي: إن لم يَنْدَفِعْ إِلَّا بذلك.

(١) «الإلزامات» (ص ٢٩٧).

(٢) قوله: أبي. ليس في «م». ومثبت من «صحيح مسلم».

(٣) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٩/٤٦٢).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢/٢٣٨-٢٣٩).

قوله: «وَرَجُلٌ سَمَّاهُ كُلُّهُمْ عَنْ زِيَادٍ» رَوَاهُ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ لَيْثٍ عَنْ زِيَادٍ عَنْ عَرْفَجَةَ، فَلَعَلَّ الرَّجُلَ لَيْثٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: «فَاقْتُلُوهُ» معناه: إذا لم يَنْدَفِعْ إِلَّا بِذَلِكَ.

قوله: «فَاقْتُلُوا الْآخِرَ مِنْهُمَا» معنى هذا: إذا لم يَنْدَفِعْ إِلَّا بِقَتْلِهِ فَاقْتُلُوهُ.

قوله: «فَمَنْ عَرَفَ بَرِيٍّ» أي: فَمَنْ عَرَفَ الْمُنْكَرَ، وَلَمْ يَشْتَبِهْ عَلَيْهِ، فَقَدْ صَارَتْ لَهُ طَرِيقٌ إِلَى الْبَرَاءَةِ مِنْ إِثْمِهِ وَعَقُوبَتِهِ، بِأَنْ يُغَيِّرَهُ بِيَدِهِ أَوْ بِلِسَانِهِ، فَإِنْ عَجَزَ، فَلْيُكْرِهْهُ بِقَلْبِهِ. [٢٣٥/أ]

قوله: «فَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ بَرِيٍّ» أي: فَمَنْ كَرِهَ ذَلِكَ الْمُنْكَرَ؛ فَقَدْ بَرِيٍّ مِنْ إِثْمِهِ.

قوله: «رُزِيقُ بْنُ حَيَّانٍ» قَالَ فِي «المطالع»: «زُرَيْقُ بْنُ حَيَّانَ بِتَقْدِيمِ الزَّيَّ، يَقُولُهُ أَهْلُ مِصْرَ وَالشَّامِ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: وَهُمْ أَعْلَمُ بِهِ»، وَكَذَلِكَ ذَكَرَهُ أَبُو مَسْعُودٍ الدَّمَشْقِيُّ، وَكَذَا اللَّحْيَانِيُّ فِي «الموطَّأ»، وَعِنْدَ ابْنِ عَتَّابٍ بِتَقْدِيمِ الرَّاءِ، وَكَذَا لَابِنْ حَمْدِينَ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْعِرَاقِ، وَهُوَ الَّذِي حَكَاهُ الْحُفَّاطُ، وَأَصْحَابُ الْمُؤْتَلَفِ، وَالبخاري<sup>(١)</sup> انْتَهَى، وَقَدْ حَكَى الْوَجْهَيْنِ الذَّهَبِيَّ، وَرَجَّحَ تَقْدِيمَ الرَّاءِ<sup>(٢)</sup>.

(١٨٥٥) قوله: «وَرَوَاهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُسْلِمٍ بْنِ قَرْظَةَ عَنْ عَوْفٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ» قَالَ الرَّشِيدُ الْعَطَّارُ: «وَهَذَا

(١) «مطالع الأنوار» (٢/٣١٢).

(٢) «الكاشف» (١/٣٩٦).



حديثٌ مُتَّصِلٌ فِي كِتَابِ (م)، ثُمَّ قَالَ: «وَذَكَرُ الْمَتَابَعَةِ»<sup>(١)</sup> بَعْدَ إِيرَادِهِ مُتَّصِلًا يُؤَيِّدُهُ، وَلَا يُوهِّنُهُ»<sup>(٢)</sup>.

(١٨٥٦) قَوْلُهُ: «كُنَّا فِي الْحَدِيثِ أَلْفًا وَأَرْبَعِمِائَةٍ» أَكْثَرُ الرِّوَايَاتِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُمْ كَانُوا أَلْفًا وَأَرْبَعِمِائَةٍ، وَكَذَا قَالَهُ الْبَيْهَقِيُّ<sup>(٣)</sup>.

قَوْلُهُ: «جَدُّ بَنِ قَيْسٍ» ابْنُ صَخْرِ بْنِ خَنْسَاءَ بْنِ سِنَانِ بْنِ عُيَيْدِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ غَنْمِ بْنِ كَعْبِ بْنِ سَلَمَةَ، الْأَنْصَارِيُّ السُّلَمِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ عَمِّ الْبَرَاءِ بْنِ مَعْرُورٍ.

رَوَى عَنْهُ جَابِرٌ وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَكَانَ يُزَنُّ بِالنِّفَاقِ، وَيُقَالُ فِيهِ نَزَلَتْ: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَكْفُرُ أَتَذُنَ لِي وَلَا تَفْتَحِي﴾<sup>(٤)</sup>؛ لَأَنَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ قِيلَ: نَغْزُوا الرُّومَ وَنَنَالُ بَنَاتِ الْأَصْفَرِ، فَقَالَ الْجَدُّ: قَدْ عَلِمَتِ الْأَنْصَارُ أَنِّي إِذَا رَأَيْتُ النِّسَاءَ لَمْ أَصْبِرْ حَتَّى أُفْتَنَ، وَلَكِنْ أَعَيْنَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ بِمَالِي؛ فَتَزَلَّتِ الْآيَةُ.

وَكَانَ قَدْ سَادَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ [٢٣٥/ب] جَمِيعَ بَنِي سَلَمَةَ، فَنَزَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ مِنْهُ، بِقَوْلِهِ: «يَا بَنِي سَلَمَةَ مَنْ سَيِّدُكُمْ؟»، قَالُوا: الْجَدُّ بْنُ قَيْسٍ، قَالَ: «بَلْ سَيِّدُكُمْ عَمْرُو بْنُ الْجُمُوحِ»، وَكَانَ الْجَدُّ يَوْمَ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ اسْتَتَرَ تَحْتَ بَطْنِ رَاحِلَتِهِ، وَلَمْ يُبَايِعْ كَمَا تَرَاهُ هُنَا، وَقِيلَ: إِنَّهُ تَابَ وَحَسَّنَ إِسْلَامَهُ، وَتُوَفِّيَ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ.

(١) فِي «م»: «الْمَبَالِغَةُ». وَالْمَثْبُتُ مِنْ «غُرَرِ الْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةِ».

(٢) «غُرَرِ الْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةِ» (ص ١٧٦-١٧٨).

(٣) انْظُرْ: «شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ لِلنَّوَوِيِّ» (٢/١٣).

(٤) سُورَةُ التَّوْبَةِ، الْآيَةُ (٤٩).

(١٨٥٩) قوله: «فَخَفِصِي عَلَيْنَا مَكَانَهَا» قال العلماء: سبب خفائها ونسيانها أن لا يُفْتَنَّ النَّاسُ بِهَا لِمَا جَرَى تَحْتَهَا مِنَ الْخَيْرِ وَنَزُولِ الرِّضْوَانِ وَالسَّكِينَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَلَوْ بَقِيَتْ ظَاهِرَةً مَعْلُومَةً؛ لَخِيفَ تَعْظِيمُ الْأَعْرَابِ وَالْجُهَّالِ إِيَّاهَا، وَعِبَادَتُهُمْ لَهَا، وَكَانَ إِخْفَاؤُهَا رَحْمَةً مِنَ اللَّهِ<sup>(١)</sup>.  
(١٨٦٥) قوله: «مِنْ وَرَاءِ الْبَحَارِ» أي: الْقُرَى.

قوله: «يَتَرَكُ»: بكسر المثناة فوق؛ معناه: لَنْ يُنْفَصِّكَ مِنْ ثَوَابِ عَمَلِكَ شَيْئًا حَيْثُ كُنْتَ.

(١٨٦٦) قوله: «مَا مَسَّ يَدَهُ امْرَأَةٌ قَطُّ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا» الاستثناء منقطع، وتقدير الكلام: مَا مَسَّ امْرَأَةً قَطُّ لَكِنْ يَأْخُذُ عَلَيْهَا الْبَيْعَةُ بِالْكَلامِ، فَإِذَا أَخَذَهَا بِالْكَلامِ، قَالَ: اذْهَبِي فَقَدْ بَايَعْتُكِ؛ وَهَذَا التَّقْدِيرُ مُصَرِّحٌ بِهِ فِي الرَّوَايَةِ الْأُولَى، وَلَا بَدَّ مِنْهُ.

(١٨٧٠) قوله: «مِنَ الْحَفِيَاءِ، وَكَانَ أَمْدُهَا ثَنِيَّةُ الْوَدَاعِ» بَيْنَ الْحَفِيَاءِ وَثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ خَمْسَةُ أَمْيَالٍ، قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ، وَقَالَ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ: «سِتَّةٌ أَوْ سَبْعَةٌ»، وَثَنِيَّةُ الْوَدَاعِ عِنْدَ الْمَدِينَةِ، وَالْحَفِيَاءُ بَفَتْحِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ، وَفَاءٍ سَاكِنَةٍ، وَبِالْمَدِّ وَبِالْقَصْرِ، وَالْأَوَّلُ الْمَشْهُورُ<sup>(٢)</sup>، [٢٣٦/أ] وَفِي «الْمَطَالَعِ» أَنَّ بَعْضَهُمْ ضَبَطَ الْحَاءَ بِالضَّمِّ، وَهُوَ غَلَطٌ<sup>(٣)</sup>، وَيُقَالُ فِيهَا أَيْضًا الْحَفِيَاءُ بِتَقْدِيمِ الْمَثْنَاءِ عَلَى الْفَاءِ، وَالْمَشْهُورُ الْأَوَّلُ.

قوله: «بَنِي زُرَيْقٍ» (زُرَيْقٌ) بِتَقْدِيمِ الزَّايِ، وَبَنُو زُرَيْقٍ مِنَ الْخَزَرَجِ.  
قوله: «طَقَّفَ بِي الْفَرَسُ الْمَسْجِدَ» أي: وَتَبَّ.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥/١٣).

(٢) الذي في «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/١٤): «القصر أشهر».

(٣) «مطالع الأنوار» (٢/٣٨٤).

(١٨٧٣) قوله: «عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ» بِالْمَوْحَدَةِ وَالْقَافِ مَنْسُوبٌ إِلَى بَارِقٍ، جَبَلٌ بِالْيَمَنِ نَزَلَتْهُ الْأَرْضُ فَتُسَبَّوْا إِلَيْهِ، وَقِيلَ: إِلَى بَارِقِ بْنِ عَوْفِ بْنِ عَدِيٍّ، وَيُقَالُ لَعُرْوَةَ: عُرْوَةُ بْنُ الْجَعْدِ، وَابْنُ أَبِي الْجَعْدِ، وَعُرْوَةُ بْنُ عِيَاضِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ<sup>(١)</sup>.

(١٨٧٥) قوله: «وَالشَّكَالُ: أَنْ يَكُونَ الْفَرَسُ فِي رِجْلِهِ الْيُمْنَى بَيَاضٌ، وَفِي يَدِهِ الْيُسْرَى، أَوْ فِي يَدِهِ الْيُمْنَى وَرِجْلِهِ الْيُسْرَى» التفسير الذي ذكره هنا في (الشكال) هو أحد الأقوال فيه، وقال أبو عبيد وجمهور أهل اللُّغَةِ والغَرِيبِ<sup>(٢)</sup>: «هُوَ أَنْ يَكُونَ ثَلَاثُ قَوَائِمَ مِنْهُ مُحَجَّلَةٌ وَوَاحِدَةٌ مُطْلَقَةٌ تَشْبِيهَا بِالشَّكَالِ الَّذِي<sup>(٣)</sup> تُشَكَّلُ بِهِ الْخَيْلُ، فَإِنَّهُ يَكُونُ فِي ثَلَاثِ قَوَائِمَ، قَالَ أَبُو عَبِيدٍ: «وَقَدْ يَكُونُ الشَّكَالُ ثَلَاثَ قَوَائِمَ مُطْلَقًا وَوَاحِدَةً مُحَجَّلَةً».

قال: «وَلَا تَكُونُ الْمُطْلَقَةُ مِنَ الْأَرْجْلِ أَوْ الْمُحَجَّلَةُ إِلَّا الْأَرْجَلَ»، وقال ابنُ دُرَيْدٍ: «الشَّكَالُ أَنْ يَكُونَ مُشَكَّلًا مِنْ شَقٍّ وَاحِدٍ فِي يَدِهِ وَرِجْلِهِ، فَإِنْ كَانَ مُخَالَفًا؛ قِيلَ: شِكَالٌ مُخَالَفٌ».

وقال القاضي عن أبي عمرو المَطَرَزِ: «قِيلَ: الشَّكَالُ بَيَاضُ الرَّجْلِ الْيُمْنَى وَالْيَدِ الْيُمْنَى، وَقِيلَ: بَيَاضُ الْيَدِ الْيُسْرَى وَالرَّجْلِ الْيُسْرَى، وَقِيلَ: بَيَاضُ الْيَدَيْنِ، وَقِيلَ: بَيَاضُ الرَّجْلَيْنِ وَيَدٌ وَاحِدَةٌ، وَقِيلَ: بَيَاضُ الْيَدَيْنِ وَرِجْلٍ وَاحِدَةٍ».

(١) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/١٧-١٨).

(٢) في «م»: «العرب». والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/١٨).

(٣) قوله: بالشكال الذي. في «م»: «قال كمال الدين»، وهو تصحيف، انظر «غريب الحديث للقاسم بن سلام» (٣/١٨)، و«إكمال المعلم» (٦/٢٩١)، و«شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/١٨).

قال العلماء: إنما [٢٣٦/ب] كَرِهَهُ؛ لأنه على صورة المشكول<sup>(١)</sup>،  
وقيل: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَدْ جُرِّبَ ذَلِكَ الْجِنْسُ فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ نَجَابَةٌ، قال  
بعض العلماء: إذا كان مع ذلك أغرَّ زالت الكراهة لزوال الشكال<sup>(٢)</sup>.



(١) في «م»: «الشكوك». والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/١٣).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/١٣-١٩).

## بَابُ التَّرْغِيبِ فِي الْجِهَادِ وَفَضْلِهِ

(١٨٧٦) قوله: «تَضَمَّنَ اللَّهُ» أي: تَكَفَّلَ.

قوله: «إِلَّا جِهَادٌ فِي سَبِيلِي، وَإِيمَانٌ بِي»<sup>(١)</sup>، وَتَصْدِيقٌ بِرُسُلِي» قال الشيخُ محيي الدين: «(إِلَّا جِهَادًا) كذا في جميع النسخ (جِهَادًا) بالنصب، وكذا قال بعده: (إِيمَانًا بِي، وَتَصْدِيقًا)، ونصبه على أنه مفعولٌ له، وتقديره: لا يُخْرِجُهُ الْمُخْرَجُ، وَيُحَرِّكُهُ الْمُحَرِّكُ إِلَّا لِلجِهَادِ وَالْإِيمَانِ وَالتَّصْدِيقِ»<sup>(٢)</sup> انتهى.

وفي هذه النسخ: (جِهَادٌ وَإِيمَانٌ وَتَصْدِيقٌ)، وهو ظاهرٌ.

قوله: «هُوَ عَلَيَّ ضَامِنٌ» أي: مضمونٌ، أو ذو ضمانٍ.

قوله: «مَنْ أَجَرَ أَوْ غَنِمَ» قالوا: معناه: مع ما حصل له مِنَ الأجرِ بلا غنيمَةٍ إِنْ لَمْ يَغْنَمْوا، أَوْ مِنَ الأجرِ والغنيمَةِ معًا إِنْ غْنِمُوا، وقيل: إِنْ (أَوْ) هنا بمعنى الواو، وكذا وَقَعَ بها في رواية (د)، وكذا وَقَعَ في (م) من رواية يحيى بن يحيى بعد هذه<sup>(٣)</sup>.

قوله: «مَا مِنْ كَلِمٍ» الكَلِمُ الجُرْحُ.

قوله: «مَنْ أَجَرَ أَوْ غَنِمَ» أَكْثَرُ النُّسخِ على حذفِ الألفِ في (أَوْ غَنِمَ).

قوله: «يَتَعَبُّ» بفتحِ المثناة تحت، وفتحِ العينِ المهملة، وإسكانِ المثلثة بينهما؛ ومعناه: يَجْرِي.

(١) قوله: بي. ليس في «م». ومثبت من «صحيح مسلم».

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٢٠ / ١٣).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢١ / ١٣).

قوله: «إِذْ طُعِنَتْ» قال الشيخ محيي الدين: «(إِذَا طُعِنَتْ) بالالف بعد الذال، [٢٣٧/أ] كذا هو في جميع النسخ»<sup>(١)</sup>. فاعلمه، فإنه في الأصل بغير ألف قد أزيلت.

(١٨٧٧) قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ وَحُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ» ظاهره أن شعبة يرويه عن قتادة وحמיד جميعاً عن أنس، قال الغساني: «وصوابه: أن أبا خالد يرويه عن حميد عن أنس، ويرويه أيضاً أبو خالد عن شعبة عن قتادة عن أنس، وكذا قاله عبد الغني بن سعيد».

قال القاضي: «فيكون (حميد) معطوفاً على (شعبة) لا على (قتادة)»، قال: «وقد ذكر ابن أبي شيبة في كتابه عن أبي خالد عن حميد وشعبة»<sup>(٢)</sup> عن قتادة عن أنس فيبينه، وإن كان فيه أن حميداً يرويه عن قتادة»<sup>(٣)</sup>.

(١٨٧٩) قوله: «فَقَالَ رَجُلٌ: مَا أَبَالِي إِلَّا أَعْمَلَ عَمَلًا...» إلى آخره. قال الخطيب: «القائل الأول: العباس بن عبد المطلب، وكان على السقاية، والقائل الثالث: علي بن أبي طالب، والقائل الثاني: عثمان بن أبي طلحة، أو شيبة بن عثمان؛ وهما صحابيان من بني عبد الدار يلبان حجابة البيت، وقد ذكر أنهما»<sup>(٤)</sup> جميعاً تكلفاً في ذلك»<sup>(٥)</sup>»<sup>(٦)</sup>.

(١) «شرح صحيح مسلم» (٢٢/١٣).

(٢) قوله: وشعبة. ليس في «م». ومثبت من «إكمال المعلم» (٦/٢٩٧).

(٣) قال النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٣/٢٣): وليس المراد كذلك بل المراد أن حميداً يرويه عن أنس.

(٤) قوله: ذكر أنهما. في «م» «ذكرها». والمثبت من «الأسماء المبهمة».

(٥) قوله: في ذلك. ليس في «م». ومثبت من «الأسماء المبهمة».

(٦) «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» (٧/٤٧٣).

قوله: «حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، ثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ»، وفي نسخة أبي العلاء بن ماهان: «ثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ» والصواب الأول كما في الأصل، أفاده الغساني<sup>(١)</sup>.

(١٨٨٥) قوله: «إِلَّا الدِّينَ» فيه تنبيه على جميع حقوق الآدميين، [وأن الجهاد والشهادة وغيرهما من أعمال البر لا يكفر حقوق الآدميين]<sup>(٢)</sup>، وإنما يكفر حقوق الله تعالى.

قوله: «قَالَ: وَحَدَّثَنَا ابْنُ عَجَلَانَ» القائل هو سُفْيَان.

(١٨٨٦) قوله: «عَنْ عِيَّاشٍ، وَهُوَ ابْنُ عَبَّاسٍ الْقِتْبَانِيُّ» (عِيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ) الأول بالمعجمة، والثاني بالمهملة، و(القِتباني) بقاء مكسورة، ثم مثناة فوق ساكنة، ثم موحددة؛ [٢٣٧/ب] منسوب إلى قِتبَانَ بطن من رُعَيْن.

(١٨٨٧) قوله: «سَأَلْنَا عَبْدَ اللَّهِ» قال المازري: «كذا جاء (عبد الله) غير منسوب»<sup>(٣)</sup>.

قال الغساني عن أبي مسعود: «من الناس من نسبته؛ فيقول: عبد الله بن عمرو»<sup>(٤)</sup>.

وفي مسند ابن مسعود ذكره أبو مسعود.

قال القاضي: ووقع في بعض النسخ «عبد الله بن مسعود»<sup>(٥)</sup>.

(١) «تقييد المهملة» (٨٨٨/٣).

(٢) ما بين المعكوفين ليس في «م»، واستدركناه من «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢٩/١٣) ليستقيم المعنى.

(٣) «المعلم بفوائد مسلم» (٦٣/٣).

(٤) «تقييد المهملة» (٨٨٨/٣).

(٥) «إكمال المعلم» (٣٠٦/٦).

قال النووي: «وَكَذَا وَقَعَ فِي بَعْضِ نُسخِ بِلَادِنَا المَعْمَدَةِ، وَلَكِنْ لَمْ يَقَعْ مَنسُوبًا فِي مَعْظَمِهَا، وَذَكَرَهُ خَلْفُ الوَاسِطِيِّ وَالْحُمَيْدِيُّ<sup>(١)</sup> وَغَيْرُهُمَا فِي مَسْنَدِ ابْنِ مَسْعُودٍ؛ فَهُوَ الصَّوَابُ»<sup>(٢)</sup>.

(١٨٨٩) قوله: «عَنْ بَعْجَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرٍ الْجَهَنِّيِّ، وَقَدْ نَسَبَهُ فِيمَا يَأْتِي، ثِقَةً، رَوَى لَهُ (خ م ت س ق).

قوله: «هَيْعَةً» أَي: صَوْتًا.

قوله: «وَفَرَزَعَةً» النُّهْوضُ إِلَى الْعَدُوِّ.

قوله: «شَعْفَةً» الشَّعْفَةُ أَعْلَى الْجَبَلِ، وَهُوَ بَفَتْحِ الشَّيْنِ.

(١٨٩١) قوله: «لَا يَجْتَمِعَانِ فِي النَّارِ اجْتِمَاعًا يَضُرُّ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، قِيلَ: مَنْ هُمَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: مُؤْمِنٌ قَتَلَ كَافِرًا ثُمَّ سَدَّدَ» رَأَى بَعْضُهُمْ أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ تَغَيَّرَ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ، وَأَنَّ صَوَابَهُ: «مُؤْمِنٌ قَتَلَهُ كَافِرٌ ثُمَّ سَدَّدَ»، وَيَكُونُ مَعْنَى قَوْلِهِ: «لَا يَجْتَمِعَانِ فِي النَّارِ اجْتِمَاعًا يَضُرُّ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ» لَا يَدْخُلَانِهَا لِلْعِقَابِ، وَيَكُونُ هَذَا اسْتِثْنَاءً مِنْ اجْتِمَاعِ الْوُرُودِ وَتَخَاصُّمِهِمْ عَلَى جِسْرِ جَهَنَّمَ، هَذَا مِنْ كَلَامِ الْقَاضِي<sup>(٣)</sup>.

قوله: «أُبْدِعَ» بِهَمْزَةٍ مُضْمُومَةٍ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: «بُدِّعَ بِي» بِحَذْفِ الهمزة، وَتَشْدِيدِ [٢٣٨/أ] الدَّالِ، وَنَقَلَهُ الْقَاضِي عَنْ جَمْهُورِ رُوَاةِ (م)، قَالَ: «وَالأَوَّلُ الصَّوَابُ، وَمَعْرُوفٌ فِي اللُّغَةِ، وَكَذَا رَوَاهُ (د) وَآخَرُونَ بِالْأَلِفِ؛ وَمَعْنَاهُ هَلَكْتَ دَائِبَتِي»<sup>(٤)</sup>.

قوله: «الْمَهْرِيَّ» بِالرَّاءِ، وَهَذَا الرَّجُلُ سَالِمٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

(١) «الجمع بين الصحيحين» (٢٤٥/١).

(٢) انظر لما سبق: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣١/١٣).

(٣) انظر: «إكمال المعلم» (٣١٣-٣١٤).

(٤) «إكمال المعلم» (٣١٦/٦).



(١٨٩٦) قوله: «بَعَثَ إِلَى بَنِي لَحْيَانَ: لِيَخْرُجَ مِنْ كُلِّ رَجُلَيْنِ رَجُلٌ»<sup>(١)</sup>  
معناه: بعث إلى بني لحيان، ثم قال: يَخْرُجُ؛ لأن بني لحيان كُفَّارٌ.

(١٨٩٧) قوله: «عَنْ قَعْنَبٍ» (قَعْنَبٌ) (م د س) التميمي<sup>(٢)</sup>، صالح،  
أُرِيدَ عَلَى الْقَضَاءِ فَأَبَى.

(١٨٩٩) قوله: «قَالَ رَجُلٌ» قال الخطيب: «الرَّجُلُ عُمَيْرُ بْنُ الْحَمَامِ  
الْأَنْصَارِيُّ، وَكَانَتْ قَصَّتُهُ هَذِهِ يَوْمَ بَدْرٍ، لَا يَوْمَ أُحُدٍ»<sup>(٣)</sup>.

(١٩٠٠) قوله: «مِنْ بَنِي النَّبِيتِ» بنو النَّبِيتِ بفتح النون، ثم موَحَّدَةٌ،  
ثم مَثْنَاءٌ تَحْتَ سَاكِنَةٍ، ثم مَثْنَاءٌ فَوْقَ؛ قَبِيلٌ: مِنَ الْأَنْصَارِ كَمَا ذَكَرَ فِيهِ.

(١٩٠١) قوله: «بُسَيْسَةٌ» كَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ النُّسخِ بِمُوَحَّدَةٍ مُضْمُومَةٍ،  
وَبَسَيْنَيْنِ مَهْمَلَتَيْنِ مَفْتُوحَتَيْنِ، بَيْنَهُمَا مَثْنَاءٌ تَحْتَ سَاكِنَةٍ.

قال القاضي: «هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ النُّسخِ»، قال: «وَكَذَا رَوَاهُ (د)  
وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ».

قال: «وَالْمَعْرُوفُ فِي كُتُبِ السَّيْرِ»<sup>(٤)</sup>: (بَسْبَسٌ) بِيَاءَيْنِ مُوَحَّدَتَيْنِ  
مَفْتُوحَتَيْنِ بَيْنَهُمَا سَيْنٌ سَاكِنَةٌ، وَهُوَ بَسْبَسُ بْنُ عَمْرٍو، وَيُقَالُ: ابْنُ بَشِيرٍ  
مِنَ الْأَنْصَارِ مِنَ الْخَزَرَجِ، وَيُقَالُ: حَلِيفٌ لَهُمْ»<sup>(٥)</sup>.

قال النووي: «يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ اللَّفْظَيْنِ اسْمًا وَالْآخَرُ لِقَبًا»<sup>(٦)</sup>،  
انتهى.

(١) قوله: رجلين رجل. في «م»: رجل رجلين. والمثبت من «صحيح مسلم».

(٢) في «م»: «اليمني». والمثبت الصواب كما في ترجمته في «تهذيب الكمال» (٢٣ / ٦٢٤).

(٣) «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» (٣ / ٢٠٤).

(٤) في «م»: «السنن». والمثبت من «إكمال المعلم» (٦ / ٣٢٢).

(٥) «إكمال المعلم» (٦ / ٣٢٢).

(٦) «شرح صحيح مسلم» (١٣ / ٤٤).

قال الذهبي في «تجريدِهِ»: «(بُسَيْسَةُ<sup>(١)</sup> بَنُ عَمْرٍو) بعثه رسولُ الله ﷺ عيناَ للعَيرِ، [٢٣٨/ب] والأصحُّ (بُسَيْسٌ)<sup>(٢)</sup> أو (بُسَيْسَةُ)<sup>(٣)</sup>.

قوله: «عَيْنًا» أي: رقيقًا.

قوله: «لَنَا طَلَبَةٌ» أي: شيئًا نطلبُهُ.

قوله: «فِي ظَهْرَانِهِمْ» أي: مَرَكُوبًا لَهُمْ.

قوله: «قَرْنِهِ» بفتح القافِ والرَّاءِ؛ أي: جعَبَتِهِ.

(١٩٠٢) قوله: «جَفَنَ سَيْفُهُ» بفتح الجيمِ وسكونِ الفاءِ؛ غمَدُهُ.

(٦٧٧) قوله: «يَجِئُونَ بِالْمَاءِ فَيَضَعُونَهُ فِي الْمَسْجِدِ» معناه يَضَعُونَهُ فِي الْمَسْجِدِ مُسَبَّلًا لِمَنْ أَرَادَ اسْتِعْمَالَهُ لَطَهَارَةٍ أَوْ شُرْبٍ أَوْ غَيْرِهِمَا.

(١٩٠٣) قوله: «وَاهَا» كلمةٌ تَحْنِنٌ وَتَلَهْفٌ.

(١٩٠٥) قوله: «نَاتِلٌ» بالنونِ فِي أَوَّلِهِ، وَبَعْدَ الْأَلْفِ مُثَنَاءٌ فَوْقَ، وَهُوَ

نَاتِلٌ بَنُ قَيْسِ الْجَذَامِيِّ الشَّامِيِّ مِنْ أَهْلِ فِلَسْطِينَ، وَهُوَ تَابِعِيٌّ، وَكَانَ أَبُوهُ صَحَابِيًّا.

(١٩٠٦) قوله: «عَنْ أَبِي هَانِيٍّ» أَبُو هَانِيٍّ حَمِيدُ بْنُ هَانِيٍّ، عَنْهُ حَيَوَةٌ

بَنُ شُرَيْحٍ، وَاللَيْثُ، وَابْنُ لَهِيْعَةَ، وَابْنُ وَهَبٍ، ثَقَفٌ، رَوَى لَهُ (م ٤)، تُوفِّيَ سَنَةَ ١٤٣، وَلَا عِبْرَةَ بِمَنْ قَالَ: إِنَّهُ مَجْهُولٌ.

قوله: «مَا مِنْ غَازِيَةٍ تَغْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُضَيَّبُونَ الْغَنِيْمَةَ...» إِلَى

آخِرِهِ. قَالَ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ: «الصَّوَابُ الَّذِي لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ أَنْ

(١) كَذَا فِي «م»، وَفِي «تَجْرِيدِ أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ» (١/٤٩): (بُسَيْسَةُ).

(٢) كَذَا فِي «م»، وَفِي «تَجْرِيدِ أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ» (١/٤٩): (بُسَيْس).

(٣) «تَجْرِيدِ أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ» (١/٤٩).

معناه: أَنْ الْغَزَاةَ إِذَا سَلِمُوا وَعَنِمُوا، تَكُونُ أَجُورُهُمْ أَقَلَّ مِنْ أَجْرِ مَنْ لَمْ يَسَلَمْ، أَوْ سَلِمَ وَلَمْ يَعْنَمْ، [٢٣٩/أ] وَأَنَّ الْغَنِيمَةَ فِي مَقَابِلَةِ جِزءٍ مِنْ أَجْرِ غَزْوِهِمْ، وَإِذَا حَصَلَتْ لَهُمْ، فَقَدْ تَعَجَّلُوا ثُلثِي أَجُورِهِمْ الْمَرْتَبَ عَلَى الْغَزْوِ، وَتَكُونُ هَذِهِ الْغَنِيمَةُ مِنْ جُمْلَةِ الْأَجْرِ، وَهَذَا مُوَافِقٌ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمَشْهُورَةِ عَنِ الصَّحَابَةِ<sup>(١)</sup>.

قوله: «أَوْ سَرِيَّةٌ تُخَفَّقُ» قَالَ أَهْلُ اللَّغَةِ: الْإِخْفَاقُ أَنْ يَغْزُوا وَلَا يَغْنَمُوا شَيْئًا<sup>(٢)</sup>.

(١٩٠٩) قوله: «أَبُو شَرِيحٍ» اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شَرِيحٍ الْمُعَافِرِيُّ الْإِسْكَدْرَانِيُّ.

(١٩١٢) قوله: «كَانَ يَدْخُلُ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ» قَالَ النَّوَوِيُّ: «اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهَا -يَعْنِي أُمُّ حَرَامٍ- كَانَتْ مُحَرَّمًا لَهُ، وَاخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَّةِ ذَلِكَ؛ فَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرُهُ: كَانَتْ إِحْدَى خَالَاتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الرِّضَاعَةِ، وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ كَانَتْ خَالَةً لِأَبِيهِ؛ لِأَنَّ عَبْدَ الْمُطَّلِبِ كَانَتْ أُمُّهُ مِنْ بَنِي النَّجَّارِ»<sup>(٣)</sup>.

وَاللَّذِمِّيَّ فِي ذَلِكَ كَلَامٌ، وَحَاصِلُهُ إِنْكَارُ أَنْ تَكُونَ خَالَتَهُ أَوْ بَيْنَهُمَا رِضَاعٌ مُحَرَّمٌ.

قوله: «تَبَجَّ هَذَا الْبَحْرُ» التَّبَجُّ بَفَتْحِ الْمِثْلَةِ وَالْمَوْحَدَةِ، ثُمَّ جِيمٌ: هُوَ وَسَطُهُ وَظَهْرُهُ.

قوله: «فِي زَمَانٍ مُعَاوِيَّةَ» اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ مَتَى جَرَتْ هَذِهِ الْغَزْوَةُ الَّتِي تُؤْفِقَتْ فِيهَا أُمُّ حَرَامٍ؛ فَهَذَا أَنَّ ذَلِكَ زَمَنُ مُعَاوِيَةَ.

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/٥٢).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/٥٢).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/٥٨).

قال القاضي: «قال أكثر أهل السير والأخبار: إن ذلك كان في خلافة عثمان؛ فإن فيها ركبٌ أم حرام وزوجها إلى فرسٍ فصرعت عن دابتها هناك، فتوفيت هناك؛ وعلى هذا يكون قوله: «في زمن معاوية» معناه في زمن غزوه في البحر، لا في أيام خلافته».

قال: «وقيل: كان ذلك في خلافته»، قال: «وهو الأظهر في دلالة قوله: [٢٣٩/ب] في زمانه»<sup>(١)</sup> انتهى.

قال شيخنا متع الله بحياته: «وقد رأيت أنا في غير مصنف أنها توفيت سنة سبع وعشرين، وهذا زمن عثمان بلا شك، وقد قال غير واحد: إنها توفيت بفرس، وفيه نظر، ويرد عليه أشياء منها في بعض الروايات في (خ) فيمن يصرع في سبيل الله فمات فهو منهم: «فلما انصرفوا من غزوتهم قافلين، فنزلوا الشام، فقربت إليها دابة لتركبها، فصرعت فماتت»، وقد يكون منها فصرعت عن دابتها حين خرجت من البحر، فهلكت».

قوله: «وحدثنا محمد بن رُمح بن المهاجر، أنا الليث عن يحيى بن سعيد» قال النووي: «كذا هو في نسخ بلادنا»، قال: «ونقل القاضي عن بعض نسخهم: (حدثنا محمد بن رُمح ويحيى بن يحيى، أخبرنا الليث)، فزاد (يحيى بن يحيى) مع (محمد بن رُمح)»<sup>(٢)</sup>.

(١٩١٣) قوله: «عن عبد الرحمن بن بهرام» قال النووي: «(بهرام) بفتح الباء وكسر ها»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥٩/١٣).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/٦٠-٦١).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/٦١).

قوله: «عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ<sup>(١)</sup> شَرْحِيلٍ» في سماع مكحول من شرحبيل نظر؛ فإن شرحبيل معدود في الصحابة، وتقدمت وفاته، فقيل: سنة ٣٦، وقيل: سنة ٤٥، ومكحول توفي سنة ١١٨ على قول، وقيل: سنة ١٢، وقيل سنة: ١٣، وقيل: ١٤، واختلف في عدد الصحابة الذين لقيهم مكحول، وسمع منهم، فلم يذكر فيهم شرحبيل<sup>(٢)</sup>.

وذكر ابن أبي حاتم في «المراسيل»، قال: «سمعت أبي، وذكر حديثاً رَوَاهُ الْوَلِيدُ بِسَنَدِهِ عَنْ مَكْحُولٍ، قَالَ: جَالَسْتُ شَرِيحًا سَنَةَ [٢٤٠/أ] أَشْهَرٍ، فَقَالَ أَبِي: لَمْ يُدْرِكْ مَكْحُولٌ شَرِيحًا، وَهَذَا وَهُمْ<sup>(٣)</sup>».

وإذا لم يُدْرِكْ مَكْحُولٌ شَرِيحًا، وكانت وفاته سنة ٧٦ من الهجرة، وقيل: سنة ٧٨، وقيل: سنة ٨٥، فإدراكه شرحبيل أبعد؛ لأنه توفي سنة ٣٦، وقيل: سنة ٤٥، ويَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِالْإِدْرَاكِ اللَّقَاءَ، وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ الَّذِي بَعْدَهُ الْإِتِّصَالُ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «وَأَمِنْ الْفَتَانِ» (أَمِنْ) بفتح الهمزة، وكسر الميم من غير واو، والثاني: بفتح الهمزة وبواو.

قوله: «عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ» اسمه مُرَّةٌ، قاله ابن يونس، نقله الرشيد في «غُرَرِهِ»<sup>(٥)</sup>.

(١٩١٥) قوله: «أَشْهَدُ عَلَى أَبِيكَ» وَقَعَ فِي بَعْضِ النَّسَخِ: «عَلَى أَخِيكَ<sup>(٦)</sup>»، والصواب ما هنا، كذا صَوَّبَهُ الْقَاضِي<sup>(٧)</sup>.

(١) فوق (عن) في «م» ما يشبه الضبة.

(٢) «غرر الفوائد المجموعة» (ص ٢٢٩-٢٣٠).

(٣) «المراسيل لابن أبي حاتم» (ص ٢١٣).

(٤) كتب بحاشية «م»: الخامس والعشرون من التعليق على مسلم.

(٥) «غرر الفوائد المجموعة» (ص ٢٣٢).

(٦) في «م»: (أختك). والمثبت الصواب، انظر: «إكمال المعلم» (٦/٣٤٥)، و«مطالع الأنوار» (١/٤٠٨).

(٧) «إكمال المعلم» (٦/٣٤٥).

(١٩١٦) قوله: «مَاتَ يَحْيَى بْنُ أَبِي عَمْرَةَ» هو يحيى بن سيرين أخو محمد بن سيرين، يُكْنَى أبا عَمْرَةَ، قاله البخاري<sup>(١)</sup>.

قال شيخنا متع الله بحياته: «الذي يُكْنَى أبا عَمْرَةَ سيرين نفسه».

(١٠٣٧) قوله: «نَاوَأَهُمْ» بهمزة بعد الواو؛ أي: عَادَاهُمْ.

(١٩٢٤) قوله: «ابْنُ مُخَلَّدٍ» هو بضم الميم، وفتح الخاء المعجمة، وتشديد اللام مفتوحة، ثم دال مهملة.

(١٩٢٥) قوله: «لَا يَزَالُ أَهْلُ الْغَرْبِ» قال علي بن المديني: «(أهل الغرب) العرب».

قال: «والمُرَادُ بالغرب الدلو الكبيرة، لاختصاصهم بها غالباً، وقال آخرون: [٢٤٠/ب] المرادُ به الغربُ من الأرض، قال معاذ: هم بالشام، وجاء في حديث آخر: هم بيت المقدس، وقيل: هم أهل الشام وما وراء ذلك».

قال القاضي: «وقيل: المرادُ بأهل الغربِ أهلُ الشَّدَّةِ والجَلْدِ، وغربُ كُلِّ شيءٍ: حدُّه، والله أعلم»<sup>(٢)</sup>.

(١٩٢٦) قوله: «الْخِصْبِ» بكسر الخاء: كثرة العُشْبِ.

قوله: «نَقِيَّهَا» النقي بكسر النون، وإسكان القاف: المُخُّ.

(١٩٢٨) قوله: «كَيْلًا» بفتح اللام، وإسكان المثناة تحت؛ أي: في الليل.



(١) قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٢٧٥/٨): «يحيى بن سيرين، قال مسدد وهو يحيى بن أبي عمرة وسيرين يكنى أبا عمرة. أهد فجعل البخاري (أبو عمرة) كنية سيرين نفسه.

(٢) «إكمال المعلم» (٣٤٨/٦).



كِتَابُ الصَّيْدِ

وَالذَّبَابِ





(١٩٢٩) قوله: «بِالْمَعْرَاضِ» (المعراض) بكسر الميم، وبالعين المهملة؛ خشبة ثقيلة أو عصا في طرفها حديدة، وقد تكون غير حديدة، هذا الصحيح في تفسيره.

قوله: «فَإِنَّهُ وَقِيدٌ» الوقيد والموقوذة: الذي يُقْتَلُ بِغَيْرِ مُحَدِّدٍ مِنْ عَصَا أَوْ حَجَرٍ أَوْ غَيْرِهِمَا.

قوله: «دَخِيلًا وَرَبِيطًا» الدخيل الذي يُدَاخِلُ الْإِنْسَانَ وَيُخَالِطُهُ فِي الصُّورَةِ، وَالرَّبِيطُ بِمَعْنَى الْمُرَابِطِ، وَالْمُرَادُ هُنَا رَبَطَ نَفْسَهُ عَلَى الْعِبَادَةِ فِي الدُّنْيَا.

(١٩٣١) قوله: «فَكُلُّهُ مَا لَمْ يُتَنَّنْ» قَالَ الشَّافِعِيُّ: النَّهْيُ عَنْ أَكْلِ الْمُتَنَّنِ لِلتَّنْزِيهِ لَا لِلتَّحْرِيمِ، وَكَذَا سَائِرُ اللَّحُومِ وَالْأَطْعَمَةِ الْمُتَنَّنَةِ يُكْرَهُ أَكْلُهَا، وَلَا يَحْرُمُ، إِلَّا أَنْ يُخَافَ مِنْهَا الضَّرَرُ خَوْفًا مُعْتَمَدًا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَحْرُمُ، قَالُوا: وَهُوَ ضَعِيفٌ<sup>(١)</sup>.

قوله: «عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ<sup>(٢)</sup> أَبِي ثَعْلَبَةَ» فِي سَمَاعٍ مَكْحُولٍ مِنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ نَظَرٌ، لَكِنَّهُ [٢٤١/أ] مُعَاصِرٌ لَهُ بِالسَّنِّ وَالْبَلَدِ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِقِيَاهُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرْسَلَ عَنْهُ كَعَادَتِهِ، وَهُوَ يُدَلِّسُ أَيْضًا.

وَمُسْلِمٌ أَوْ رَدَّ حَدِيثَ أَبِي ثَعْلَبَةَ هَذَا مِنْ طَرِيقٍ ثَابِتَةٍ الْإِتِّصَالِ وَهُوَ قَوْلُهُ: «إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ فَعَابَ عَنْكَ...» الْحَدِيثُ، انْفَرَدَ بِهِ (م) دُونَ (خ).

(١٩٣٣) قوله: «عَنْ عَبِيدَةَ» هُوَ بَفَتْحِ الْعَيْنِ، وَكسْرِ الْمُوَحَّدَةِ، وَثَقَّةٌ (س)، رَوَى لَهُ (م) (٤).

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/٨١).

(٢) ضُيِّبَ فَوْقَهُ فِي «م».

قوله: (١٩٣٤) «عَنْ مَيْمُونٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ» صَحَّ سَمَاعٌ مَيْمُونٍ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَأَعْلَمَهُ.

قوله: «وَعَنْ كُلِّ ذِي مِخْلَبٍ» الْمِخْلَبُ بِكسْرِ الميمِ، وَفَتْحِ اللَّامِ؛ وَهُوَ لِلطَّيْرِ وَالسَّبَاعِ بِمَنْزِلَةِ الظُّفْرِ لِلْإِنْسَانِ.

قوله: (١٩٣٥) «يَمْصُهَا» بَفَتْحِ الميمِ، وَيَجُوزُ ضَمُّهَا، وَالْفَتْحُ أَفْصَحُ وَأَشْهَرُ.

قوله: «وَقَبٍ» بَفَتْحِ الواوِ، وَإِسْكَانِ الْقَافِ، ثُمَّ مَوْحَدَةٍ؛ هُوَ دَاخِلُ الْعَيْنِ وَنُقِرَتْهَا.

قوله: «وَشَائِقٌ» بِالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ، وَالْقَافِ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: «هُوَ اللَّحْمُ يُؤْخَذُ فَيُغْلَى، إِغْلَاءَةً، وَلَا يَنْضَجُ، وَيُحْمَلُ فِي الْأَسْفَارِ»<sup>(١)</sup>، الْوَاحِدَةُ وَشَيْقَةٌ، وَقِيلَ: الْوَشَيْقَةُ الْقَدِيدَةُ.

قوله: «ثَابَتٌ أَجْسَامُنَا» أَي: رَجَعَتْ إِلَى الْقُوَّةِ.

قوله: «فِي حَجَاجٍ عَيْنِهِ نَفَرٌ» حَجَاجُ الْعَيْنِ: بِكسْرِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَفَتْحِهَا، ثُمَّ جِيمٌ مَخْفَفَةٌ؛ وَهُوَ وَقَبُ الْعَيْنِ.

قوله: «إِنَّ رَجُلًا» هَذَا الرَّجُلُ هُوَ قَيْسُ بْنُ سَعْدِ بْنِ عَبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَذَا قَالَه النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(٢)</sup>. [٢٤١/ب]

قوله: «إِلَى سَيْفِ الْبَحْرِ» هُوَ بِكسْرِ السَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ، وَإِسْكَانِ الْمُثَنَاءِ تَحْتِ؛ سَاحِلُهُ.

قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو الْمُؤَذَّرِ» إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَسَنِ، صَدُوقٌ.

(١) «غريب الحديث» (٤/٤٠٣).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (١٣/١٨٨).

قوله: «الْقَرَّازُ» قال النووي: «في بعض نسخ بلادنا: (الْقَرَّازُ) بالقاف، وفي أكثرها: (الْبَرَّازُ) بالباء، وذكر القاضي أيضًا اختلاف الرواة فيه، والأشهر بالقاف<sup>(١)</sup>».

(١٩٣٧) قوله: «إِذْ نَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ» المنادي هو أبو طلحة، كذا يأتي في بعض الطرق، وفي «(س) الصغير» أنه عبد الرحمن بن عوف<sup>(٢)</sup>، والنبي عليه السلام أرسلهما ليناديا بذلك، والله أعلم.

قوله: «اُكْفُتُوا الْقُدُورَ» قال القاضي: «ضبطناه بألف الوصل، وفتح الفاء من (كفأت) ثلاثي، ومعناه قَلَبْتُ»، قال: «وَيَصِحُّ قَطْعُ الْأَلْفِ وكسر الفاء من (أَكْفَأْتُ) رباعي، وهما لغتان بمعنى عند الأكثرين»<sup>(٣)</sup>، قال الأصمعي: «لا يُقَالُ: (أَكْفَأْتُ) بالألف»<sup>(٤)</sup>.

(١٩٣٨) قوله: «عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: قَالَ الْبَرَاءُ» قال الرشيد: «قال الحافظ أبو مسعود الدمشقي: لهذا الحديث تعليل في «مستند الحسن بن سفيان»، وهو أنه مرسل، قلت: يعني أن أبا إسحاق لم يسمعه من البراء؛ ولذلك قال فيه: (قَالَ الْبَرَاءُ)، فإن ثبت إرساله من هذا الوجه، فإنه مُصَلِّ في كتاب (م) من رواية الشعبي وغيره عن البراء بنحوه وبالله التوفيق»<sup>(٥)</sup>.

قوله: «نَيْتَةً» بكسر النون، وبالهمزة؛ أي: غير مطبوخة.

(١٩٤٥) قوله: «فَاتِي بِضَبِّ مَحْنُودٍ» أي: مشوي، وقيل: المشوي على الرِّضْفِ؛ وهي الحجارة المَحْمَاة. [٢/٢٤٢]

(١) «شرح صحيح مسلم» (١٣/٨٩).

(٢) «سنن النسائي» (ح: ٤٣٤١).

(٣) «إكمال المعلم» (٦/٣٨٠).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/٩٣).

(٥) «غرر الفوائد المجموعة» (ص ٣٣٢-٣٣٣).

(١٩٤٦) قوله: «قَدِمْتُ بِهِ أُخْتُهَا حُفَيْدَةً» هنا (حُفَيْدَةً)، وفي الرواية الأخرى (أُمُّ حُفَيْدٍ)، وفي بعض النسخ (أُمُّ حُفَيْدَةٍ) بالهاء، وفي رواية أبي بكر بن النضر (أُمُّ حُفَيْدٍ)، وفي بعضها (أُمُّ حُفَيْدَةٍ)، وكلُّه بضمِّ الحاءِ مصغرٌ. قال القاضي وغيره: «والأصوبُ الأشهرُ (أُمُّ حُفَيْدٍ) بلا هاءٍ، واسمُها هُزَيْلَةٌ وكذا ذكرها ابنُ عبدِ البرِّ وغيره في الصحابة»<sup>(١)</sup> انتهى. واسمُ أبيها الحارثُ بنُ حَزْنٍ، الهَلَالِيَّةُ، قال شيخنا متع الله بحياته: «وفي حفظي أن في «الموطأ» جاءت مُسَمَّاةً هُزَيْلَةً في حديثِ الضَّبِّ، والله أعلم»<sup>(٢)</sup>.

(١٩٥١) قوله: «أَنَا بِأَرْضٍ مَضْبَّةٍ» قال سيبويه: «هذا البابُ تَكُونُ (مُفْعَلَةً) لازمةً لها الهاءُ والفتحةُ، وذلك إذا أردت أن تُكثِّرَ الشيءَ بالمكانِ؛ وذلك قولك: أَرْضٌ مَسْبَعَةٌ وَمَأْسَدَةٌ وَمَذَابَةٌ وَمَفْعَاءَةٌ وَمَحْيَاءَةٌ فيها أفاعٌ وحياتٌ، وإنما [اِخْتَصَّوْا بِهَا]<sup>(٣)</sup> بناتِ [الثلاثةِ]<sup>(٤)</sup> لِحِفَّتِهَا، ولو قلتُ: مِنْ بناتِ الأربعةِ على قولك: مَأْسَدَةٌ، لقلتُ: مُثْلَبَةٌ»، وقال ابنُ دريدٍ: «(مُضْبَّةٌ) بضمِّ الميمِ وكسرِ الضادِ»<sup>(٥)</sup>.

قوله: «فِي غَائِطٍ» الغائطُ الأرضُ المَطْمَئِنَّةُ.

قوله: «ثُمَّ نَادَاهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ» قال شيخنا متع الله بحياته: «في نسخة: ثُمَّ نَادَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ولعلَّها الصوابُ»<sup>(٦)</sup>.

(١) «إكمال المعلم» ٦/ ٣٨٨.

(٢) انظر «التوضيح» لابن الملقن ٢٦/ ٥٣٨.

(٣) قوله: اِخْتَصَّوْا بِهَا. في «م»: «اِخْتَصَرْ هَذَا». انظر «الكتاب» لسيبويه ٤/ ٩٤.

(٤) ما بين المعكوفين في «م»: «الثلاث»، انظر: «الكتاب» لسيبويه ٤/ ٩٤.

(٥) انظر: «إكمال المعلم» ٦/ ٣٨٧، و«مطالع الأنوار» ٤/ ٣٢٤.

(٦) وهي التي في المطبوع من «صحيح مسلم» ٦/ ٧٠.

(١٩٥٢) قوله: «عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ» أبو يعفور هو الأصغر، واسمُه عبد الرحمن [٢٤٢/ب] بن عبيد بن [نِسْطَاسَ] <sup>(١)</sup> قاله النووي <sup>(٢)</sup>، وأما الأكبر فاسمُه وَقْدَانُ، وقيل: واقد.

واعلم أن هذا الحديث ذكره المِزِّي في «أطرافه» في ترجمة أبي يعفور الكبير، واسمُه وَقْدَانُ <sup>(٣)</sup>، وهو في (خ م د ت س)، ولم يذكُر في مسند عبد الله ابن أبي أوفى لأبي يعفور الصغير عبد الرحمن شيئاً بالكلية، والله أعلم.

(١٩٥٣) قوله: «فَاسْتَنْفَجْنَا» أي: أثرتنا ونقرنا.

قوله: «بِمَرِّ الظَّهْرَانِ» مكان قريب من مكة.

قوله: «لَغَبُوا» بفتح الغين وكسرِها، الأولُ أشهر، وربما أنكر الثاني؛ أي: أَعْيُوا وکَلُّوا.

قوله: «كَانَ يَنْهَى عَنِ الْخَذْفِ» (الخذف) بالخاء، والذال المعجمتين؛ وهو رمي الإنسان بحصاة أو نواة ونحوهما، يجعلُهما بين إصبعيه السَّبَابَتَيْنِ أو السبابة والإبهام.

(١٩٥٤) قوله: «يَنْكَأُ» بفتح المُنَّة تحت، وبالهمزة في آخره، كذا في الروايات المشهورة.

وقال القاضي: «كذا رويناه»، قال: «وفي بعض الروايات (يَنْكِي) بفتح الياء، وكسر الكاف، غير مهموز».

(١) في «م»: «قسطاس»، انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/١٠٣).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/١٠٣).

(٣) «تحفة الأشراف» (٤/٢٨٩).

قال: «وهو أوجهٌ هنا؛ لأن المشهور إنما هو مِن (نَكَأْتُ القُرْحَةَ)، وليس هذا موضعه، إلا على تَجَوُّزٍ، وإنما هذا من النكايَةِ، يقال: نَكَيْتُ العدوَّ وَأَنْكَيْتُهُ نكايَةً، ونَكَأْتُ بالهمز: لغةٌ فيه».

قال: «فعلى هذه اللُّغة [تَتَوَجَّهُ]»<sup>(١)</sup> روايةُ شيوخنا»<sup>(٢)</sup>.

(١٩٥٦) قوله: «أَنْ تُصْبِرَ الْبَهَائِمُ» (صبرُ البهائم) هو حَبْسُها وهي حيَّةٌ؛ لِتُقْتَلَ بِالرَّمْيِ ونحوه. [٢٤٣/أ]

(١٩٥٨) قوله: «طَيْرًا» جمعٌ، والواحد طائرٌ، ولكنَّ هذا جاء على لغةٍ قليلةٍ<sup>(٣)</sup> أن الواحد أيضًا يُقال له طيرٌ.  
قوله: «خَاطِئَةٌ» الأَفْصَحُ مُخْطِئَةٌ.

(١٩٦١) قوله: «إِنَّ هَذَا يَوْمُ اللَّحْمِ فِيهِ مَقْرُومٌ» أي: مُشْتَهَى، وإما (مكروهٌ) قال القاضي: «قال بعضُ شيوخنا: (اللَّحْمُ) بفتح الحاء، كذا صوابه»، قال القاضي: «قال لي الأستاذ أبو عبد الله بن سلمان: معناه ذبحُ ما لا يُجْزَى في الأضحية، مما هو لحمٌ مكروهٌ؛ لمخالفةِ السنة»<sup>(٤)</sup> انتهى.

وقال الحافظُ أبو موسى: «معناه هذا يومٌ طلبُ اللحم فيه مكروهٌ وشاقٌّ، قال النووي: «وهذا حسنٌ»<sup>(٥)</sup>.

(١) في «م»: «مفتوحة»، انظر «مشارك الأنوار» (٣٩٣/٦).

(٢) «إكمال المعلم» (٣٩٤/٦).

(٣) قال النووي: والمشهور في اللغة أن الواحد يقال له طائر والجمع طير وفي لغة قليلة إطلاق الطير على الواحد وهذا الحديث جارٍ على تلك اللغة، وبهذا تستقيم عبارة المصنف رَحِمَهُ اللهُ.

انظر: شرح صحيح مسلم للنووي ١٠٨/١٣

(٤) «إكمال المعلم» (٤٠٥/٦).

(٥) «شرح صحيح مسلم» (١١٣/١٣).

قوله: «إِنَّ عِنْدِي عَنَاقَ لَبَنٍ» العناق: الأنثى من المعز إذا قويت ما لم تستكمل سنة.

قوله: «مِنْ مُسِنَّةٍ» المُسننة: الثنية؛ وهي أكبر من الجذعة بسنة. (١٩٦٢) قوله: «وَذَكَرَ هَنَةً» أي: حاجة.

قوله: «لَا أَذْرِي أَبْلَغْتَ رُخْصَتَهُ مِنْ سِوَاهُ أَمْ لَا؟» هذا الشك بالنسبة إلى علم أنس، وقد صرح النبي ﷺ في حديث البراء السابق أنه لا تبلغ غيره ولا يُجزئ عن أحد بعده.

قوله: «أَنْ يُعِيدَ ذَبْحًا» اتفقوا على ضبطه بكسر الدال؛ أي: حيواناً يُذبح. (١٩٦٣) قوله: «لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً» المسنة الثنية من الإبل والبقر والغنم فما فوقها.

قوله: «جَذَعَةٌ» الجذعة من الضأن: ماله سنة تامة، هذا الأصح، وقيل: ستة أشهر، وقيل: سبعة، وقيل: ثمانية وقيل: عشرة؛ وهو غريب، وقيل غير ذلك<sup>(١)</sup>. [٢٤٣/ب]

قوله: «مِنَ الضَّأْنِ» ظاهر هذا الحديث محكي عن ابن عمر، والزهرى، والجمهور حملوه على الاستحباب.

(١٩٦٥) قوله: «فَبَقِيَ عَتُودٌ فَقَالَ: ضَحَّ بِهِ أَنْتَ» العتود من أولاد المعز خاصة، وهو ما رعى وقوى.

قال الجوهري وغيره: «هو ما بلغ سنة»، وهذا خاص بعقبة كما رواه البيهقي بسنده الصحيح عن عقبة بن عامر، قال: «أَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَنَمًا أَقْسَمَهَا ضَحَايَا بَيْنَ أَصْحَابِي، فَبَقِيَ عَتُودٌ مِنْهَا، فَقَالَ: ضَحَّ بِهِ أَنْتَ، وَلَا رُخْصَةَ فِيهَا لِأَحَدٍ بَعْدَكَ».

(١) انظر: «إكمال المعلم» (٤٠٨/٦).



قال البيهقي: وعلى هذا يُحْمَلُ أَيْضًا ما رُوِيَناهُ عن زيد بن خالد، قال: «قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَصْحَابِهِ غَنَمًا، فَأَعْطَانِي عَتُودًا جَذَعًا، فَقَالَ: ضَحَّ بِهِ، فَقُلْتُ إِنَّهُ جَذَعٌ مِنَ الْمَعَزِ أَضْحَى بِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ ضَحَّ بِهِ، قَالَ: فَضَحَّيْتُ بِهِ»<sup>(١)</sup>.

هذا كلامُ البيهقي، وهذا الحديثُ رَوَاهُ (د)<sup>(٢)</sup> بإسنادٍ حسنٍ، وليس في رواية (د): «مِنَ الْمَعَزِ»، ولكنَّهُ معلومٌ<sup>(٣)</sup>.

(١٩٦٦) قوله: «صَفَا حِمَامًا» صَفْحَةُ الْعُنُقِ: جَانِبُهُ.

قوله: «بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ» الأَمْلَحُ الأَبْيَضُ الْخَالِصُ، وقيل: الأَبْيَضُ الَّذِي يَشُوبُهُ شَيْءٌ مِنْ سَوَادٍ، وقيل: الَّذِي يُخَالِطُ بَيَاضَهُ حُمْرَةً، وقيل: الْأَسْوَدُ تَعْلُوهُ حُمْرَةٌ، وقيل: الَّذِي فِيهِ سَوَادٌ وَبَيَاضٌ، وَالبَيَاضُ أَكْثَرُ، وقيل: الْأَبْيَضُ الَّذِي فِي خَلَلٍ صُوفِهِ طَبَقَاتٌ سَوَدٌ، وقيل غَيْرُ ذَلِكَ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «صَفَا حِمَامًا» صَفْحَةُ الْعُنُقِ جَانِبُهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ آنِفًا.

(١٩٦٧) قوله: «يَطَأُ فِي سَوَادٍ، وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ، وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ»

يَعْنِي أَنْ قَوَائِمَهُ وَبَطْنَهُ وَمَا حَوْلَ عَيْنَيْهِ أَسْوَدٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [٢٤٤/أ]

قوله: «أَشْحَذِيهَا» هُوَ بِالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ، وَالحَاءِ الْمُهْمَلَةِ الْمَفْتُوحَةِ، وَبِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ؛ أَي: حَدَّيْهَا.

(١) «السنن الكبير» (٩/ ٢٧٠).

(٢) «سنن أبي داود» (٢٧٩٨).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ١١٨-١١٩).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ١٢٠).

قوله: «أَعْجَلُ» بكسر الجيم، وقد رَوَاهُ بَعْضُهُمْ بِكَسْرِ  
الهمزة وفتح الجيم، وقد تقدّم.

قوله: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ» أي: أَسَالَ.

قوله: «لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ» (السِّنُّ وَالظُّفْرُ) منصوبان على الاستثناء بليس.

قوله: «سَأُحَدِّثُكَ...» إلى قوله: «الْحَبَشَةُ» قال بعضهم: موقوفٌ.

قوله: «فَنَدَّ مِنْهَا بَعِيرٌ» (نَدَّ) أي: شَرَدَ.

قوله: «أَوَابِدُ» النفورُ والتوَحُّشُ، جمعُ أَبَدٍ بِمَدِّ الألفِ، وكسرِ الباءِ  
المخففة، يُقَالُ منه: (أَبَدْتُ) بفتح الباءِ، و(تَأَبَّدَ) بضمِّها وكسرِها،  
وتَأَبَّدْتُ؛ ومعناه نَفَرْتُ مِنَ الْإِنْسِ وتَوَحَّشْتُ.

قوله: «بِذِي الْحُلَيْفَةِ مِنْ يَهَامَةَ» هذه مكانٌ مِنْ يَهَامَةَ بَيْنَ حَاذَةَ وَذَاتِ  
عَرِيقٍ، وليست بِذِي الْحُلَيْفَةِ مِيقَاتِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وكذا ذَكَرَهُ الْحَازِمِيُّ فِي  
«مُؤْتَلَفِهِ»، لَكِنَّهُ قَالَ: (الْحُلَيْفَةُ) مِنْ غَيْرِ (ذِي)، وَالَّذِي فِي (خ م): «بِذِي  
الْحُلَيْفَةِ»، فَكَأَنَّهُ قَالَ بِالْوَجْهِينِ<sup>(١)</sup>.

قوله: «فَكَفَّتَتْ» أي: قَلَبَتْ.

قوله: «بِالْلَيْطِ» (الْلَيْطُ) قَشُورُ الْقَصَبِ.

قوله: «وَهَصْنَاهُ» مَنْ رَوَاهُ بِالْوَاوِ؛ معناه: دَقَّقْنَاهُ مِنَ الْوَهْصِ، وَهُوَ  
الدَّقُّ، وَمَنْ رَوَى «رَهْصْنَاهُ» بِالرَّاءِ؛ معناه: حَبَسْنَاهُ، مِنَ الرِّهْصِ، وَهُوَ  
الَّذِي لَا يَنْبُعْثُ، قَالَهُ ابْنُ السَّرَّاجِ.

قال النووي: «وفي غير (م) بالراء يعني (رهصناه): أي: حبسناه»<sup>(٢)</sup> انتهى.

(١) «الأماكن ما اتفق لفظه واختلف معناه» (ص ٣٧٧-٣٧٨).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/١٢٨).

(١٩٦٩) قوله: «حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ...» إلى آخره. قال الدارقطني: [٢٤٤/ب] «هذا مما وَهَمَ فِيهِ عَبْدُ الْجَبَّارِ؛ لَأَنَّ الْحُمَيْدِيَّ، وَعَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ، وَأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقَ بْنَ رَاهُوِيَةَ، وَأَبُو بَكْرِ<sup>(١)</sup> بْنَ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبَا خَيْثَمَةَ، وَابْنَ أَبِي عَمْرٍ، وَقُتَيْبَةَ ابْنَ سَعِيدٍ، وَأَبَا عُبَيْدٍ اللَّهِ، وَغَيْرَهُمْ وَقَفُّوه عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

وَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ خَفِيَ عَلَى (م) أَنَّ ابْنَ عُيَيْنَةَ يَرَوِيهِ مَوْقُوفًا، لِأَنَّهُ لَعَلَّهُ لَمْ يَقْعُ عِنْدَهُ إِلَّا مِنْ رَوَايَةِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، وَلَأَنَّ الْحَدِيثَ صَحِيحٌ عَنْ الزَّهْرِيِّ، رَفَعَهُ صَالِحٌ، وَمَعْمَرٌ، وَيُونُسٌ، وَابْنُ أَخِي الزَّهْرِيِّ، وَمَالِكٌ مِنْ رَوَايَةِ جَوْرِيتَةَ وَالزَّهْرِيِّ، قَالَ: «وَأَمَّا الْبُخَارِيُّ فَأَخْرَجَهُ مِنْ حَدِيثِ يُونُسَ»<sup>(٢)</sup>.

(١٩٧١) قوله: «وَيُجْمَلُونَ» بفتح المَثْنَاءِ تَحْتُ، وَأَمَّا الْمِيمُ فَمَكْسُورَةٌ وَمُضْمُومَةٌ، وَيُقَالُ أَيْضًا بضمِّ المَثْنَاءِ وَكسرِ المِيمِ؛ أَي: يُذَيَّبُونَ. قوله: «مِنْ أَجْلِ الدَّافَةِ» قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الدَّافَةُ: قَوْمٌ يَسِيرُونَ جَمِيعًا سِيرًا خَفِيفًا، وَهِيَ بِالذَّالِ الْمُهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الْفَاءِ<sup>(٣)</sup>.

(١٩٧٢) قوله: «قَالَ: نَعَمْ» قَالَ فِي (خ): «قَالَ: لَا» بَدَلَ قَوْلِهِ هُنَا: «نَعَمْ»، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ نَسِيَ فِي وَقْتٍ؛ فَقَالَ: لَا، وَذَكَرَ فِي وَقْتٍ؛ فَقَالَ: نَعَمْ<sup>(٤)</sup>. قوله: «عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو» عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو هَذَا هُوَ الرَّقِّيُّ رَوَى لَهُ (ع)، تُوفِّيَ سَنَةَ ١٨٥.

(١) (أبو بكر) كَذَا جَاءَ فِي «م» عَلَى الْحِكَايَةِ بِالْوَاوِ، وَإِنْ كَانَ حَقُّهُ النَّصَبُ لِلْعُطْفِ عَلَى اسْمِ (إِنْ)، وَهَذَا أَجْرَاهُ عَلَى مَا بَعْدَهُ كَمَا فِي: (أَبَا خَيْثَمَةَ)، وَ(أَبَا عُبَيْدٍ).

(٢) «الْإِلْزَامَات» (ص ٤٣٩).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣٠/١٣).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣٢/١٣).

(١٩٧٣) قوله: «حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ» قال النووي: «في نسخ بلادنا: سعيد عن قتادة عن أبي نضرة، وكذا ذكره الغساني والقاضي في نسخة عن الجلوديّ، والكسائي في نسخة ابن مهران: عن سعيد عن أبي نضرة من غير ذكر قتادة، [٢٤٥/أ] وكذا ذكره أبو مسعود الدمشقي وخلف، قال الغساني: «وهذا هو الصواب عندي، والله أعلم»<sup>(١)</sup>.

قوله: «وَحَشَمًا» الحشمُ بفتح الحاء المهملة والشين المعجمة: اللَّائِذُونَ بِالْإِنْسَانِ<sup>(٢)</sup>.

(١٩٧٤) قوله: «كَانَ النَّاسُ فِيهِ بِجَهْدٍ» الجهدُ الفاقة.

قوله: «أَنْ يَفْشَوْ» أي: يَشِيعَ لَحْمُ الْأَضَاحِي فِي النَّاسِ، وفي (خ): «أَنْ يُعِينُوا» من الإعانة.

قال القاضي في «شرح (م)»: الذي في مسلم أشبه<sup>(٣)</sup>، وقال في «المشارك»: «كلاهما صحيح، والذي في خ أوجه، والله أعلم»<sup>(٤)</sup>.

(١٩٧٦) قوله: «لَا فَرَعَ، وَلَا عَتِيرَةَ» الْفَرَعُ بفتح الفاء والراء، ثم عين مهملة، ويُقَالُ فِيهِ: الْفَرَعَةُ بِالْهَاءِ.

وَالْعَتِيرَةُ: ذَبِيحَةٌ كَانُوا يَذْبَحُونَهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ رَجَبٍ، وَيُسَمُّونَهَا الرَّجَبِيَّةَ أَيْضًا، وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَفْسِيرِ الْعَتِيرَةِ هَذَا.

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/١٣٢)

(٢) تمة العبارة عند النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٣/١٣٣): «اللائدون بالإنسان يخدمونه ويقومون بأموره».

(٣) «إكمال المعلم» (٦/٤٢٨).

(٤) «مشارك الأنوار» (٢/١٦٥) بنحوه.

وأما الفَرَعُ فقد فسَّروه هنا؛ فإنه أَوَّلُ التَّاجِ، وكانوا يَذْبَحُونَهُ، وقيل غير ذلك، والصحيحُ عندَ الشافعيَّةِ، والذي نصَّ عليه الشافعيُّ استحبابَ الفَرَعِ والعَتِيرَةِ، وأجابوا عن حديث: «لا فَرَعٌ وَلَا عَتِيرَةٌ» بأجوبةٍ ثلاثة:

أحدها: جوابُ الشافعيِّ: أن المراد نفْيُ الوجوبِ.

والثاني: نفْيُ ما كانوا يَذْبَحُونَهُ لأصنامِهِم.

والثالث: أنهما ليسا<sup>(١)</sup> كالأضحية في الاستحباب في ثواب إراقة الدَّمِ.

فأمَّا تفرقة اللحم على المساكين<sup>(٢)</sup> فبرٌّ وصدقةٌ، وقد نصَّ الشافعيُّ في سُنَنِ حَرَمَلَةَ أنها إن تيسَّرت<sup>(٣)</sup> في كلِّ شهرٍ فكان حسناً، وادَّعى القاضي أن جماهير العلماء على نسخِ الفَرَعِ والعَتِيرَةِ<sup>(٤)</sup>.

(١٩٧٧) قوله: «عَنْ عُمَرَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ» كذا رواه (م) عن عمرَ بضمَّ العينِ في [٢٤٥/ب] كلِّ هذه الطرقِ إلا طريقَ حسنِ بنِ عليِّ الحُلَوَانِيِّ، ففيها (عَمَرُو) بفتح العينِ، وإلا طريقَ أحمدَ بنِ عبدِ الحكمِ ففيها (عَمَرُو أو عمرُ)، قال العلماء: الوجهان منقولان عن اسمه، انتهى كلامُ النووي<sup>(٥)</sup>.

والصوابُ في حديثِ حَجَّاجٍ (عُمَرُ) بضمَّ العينِ، لا كما في الأصلِ (عَمَرُو) بفتحها، وكذا في حديثِ عبيدِ الله، لكن المتأخرون جعلوه في (عَمَرُو) بفتح العينِ، فاعلمه.

(١) قوله: ليسا. ليس في «م». ومثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي».

(٢) في «م»: «المسافر». والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي».

(٣) في «م»: «منسوب». والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي».

(٤) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/١٣٥-١٣٧).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/١٣٩).

قوله: «أَهْلٌ» مبني لما لم يُسمَّ فاعله، قاله الجوهري، وقال غيره: إنه يجوزُ على بنائه للفاعل وللمفعول، و(هَلٌّ) أيضًا.

قوله: «قَاطَلَى فِيهِ أَنَاسٌ» معناه: أزالوا شعرَ العانةِ بالنَّورَةِ، والحمَّامُ مُذَكَّرٌ، وقد نقل ابنُ عبدِ البرِّ عن ابنِ المسيَّبِ جوازَ الإطلاءِ في الشعرِ بالنَّورَةِ، فإن صحَّ هذا عنه فهو محمولٌ على أنه أفتى به إنسانًا لا يُريدُ التَّضْحِيَّةَ<sup>(١)</sup>.

قوله: «الْجُنْدَعِيُّ» هو بضمِّ الجيم، وسكونِ النون، وفتحِ الدالِ المهملةِ وضمِّها، وجُنْدَعٌ بطنٌ من بني لَيْثٍ، فاعْلَمْهُ.

(١٩٧٨) قوله: «مُحَدِّثًا» المُحَدِّثُ مَنْ يَأْتِي بِفَسَادٍ فِي الْأَرْضِ.

قوله: «فِي قِرَابِ سَيْفِي» قِرَابُ السَّيْفِ بكسرِ القافِ: وعاءٌ من جِلْدٍ، الطَّفُّ مِنَ الْجِرَابِ، يَدْخُلُ فِيهِ السَّيْفُ بِغَمْدِهِ وما خَفَّ من الآلَةِ.



(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ١٤٠).



# کتابُ الإِشْرَاقِ





(١٩٧٩) قوله: «أَصَبْتُ شَارِفًا» الشارِفُ الناقَةُ المُسِنَّةُ. [٢٤٦/أ]

قوله: «مَعَهُ قَيْنَةٌ» القَيْنَةُ المغْنِيَةُ.

قوله: «أَلَا يَا حَمَزَ لِلشُّرْفِ النَّوَاءُ» وقد جاء تمامٌ هذا الشعرِ في غيرِ (م):

أَلَا يَا حَمَزَ لِلشُّرْفِ النَّوَاءُ      فَهِنَّ مُعَقَّلَاتٌ بِالْفِنَاءِ  
ضَعَّ السَّكَّيْنِ فِي اللَّبَاتِ مِنْهَا      وَضَرَّجَهُنَّ حَمَزَةٌ بِالْدَّمَاءِ  
وَعَجَّلَ مِنْ أَطَائِبِهَا الشَّرْبَ      قَدِيدًا مِنْ طَبِيخٍ أَوْ شَوَاءِ

(الشُّرْفُ) جمعُ شارِفٍ: الناقَةُ المُسِنَّةُ، و(النَّوَاءُ) بكسرِ النونِ وتخفيفِ الواوِ وبالمدِّ؛ أي السَّمَانُ.

قوله: «فَتَارَ إِلَيْهِمَا حَمَزَةٌ بِالسَّيْفِ فَجَبَّ أَسْنِمَتَهُمَا، وَبَقَرَ حَوَاصِرَهُمَا» قال الشيخُ محيي الدين: «إن في كتابِ عُمَرَ بنِ شَبَّهٍ من روايةِ أبي بكرِ بنِ عِيَّاشٍ أن النبيَّ ﷺ غَرَّمَ حَمَزَةَ النَّاقَتَيْنِ»<sup>(١)</sup>.

قوله: «فِي شَرْبٍ» الشَّرْبُ بفتحِ الشينِ، وإسكانِ الراءِ؛ الجماعةُ الشاربون.

قوله: «ثَمَلٌ» بفتحِ المثَلَّةِ، وكسرِ الميمِ؛ أي: سكرانٌ.

(١٩٨٠) قوله: «فِي سِكَكِ الْمَدِينَةِ» السِّكْكُ الطَّرْقُ.

قوله: «وَأَبَا دُجَانَةَ» اسمُ أبي دُجَانَةَ سِمَاكُ بنُ خَرَشَةَ، وقيل: ابنُ أوسِ بنِ خَرَشَةَ، خزر جيّ ساعديّ.

(١٩٨٥) قوله: «عَنْ أَبِي كَثِيرٍ» أبو كثيرٍ بالمثلثةِ، وليس في (خ م)

و«الموطأ» كبيرٌ بالباءِ الموحَّدةِ اسمًا ولا كنيةً، والله أعلم.

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/١٤٥).

(١٩٨٨) قوله: «وَالزَّهْوُ» (الزهو) بفتح الزاي وضمها لغتان مشهورتان، وهو [٢٤٦/ب] البُسْرُ المَلُونُ الذي بدا فيه حمرةٌ وُصْفَرَةٌ، وطابَ.

(١٩٨٩) قوله: «وَهُوَ أَبُو كَثِيرٍ الْغُبَرِيُّ» (الغبريُّ) بضم الغين المعجمة، وفتح الموحدة، وأبو كثيرٍ بالمثلثة.

(١٩٩٠) قوله: «جُرَشٌ» بضم الجيم، وفتح الراء: بلدٌ باليمن.

(١٩٩٣) قوله: «وَالْحَتَمُ الْمَزَادَةُ الْمَجْبُوبَةُ» كذا في جميع النسخ ببلاذنا، كما قاله النووي، وكذا قاله القاضي عن جماهير رُواةٍ صحيح (م)، ومعظم النسخ.

قال: ووقع في بعض النسخ: (والحتم والمزادة المجبوبة)<sup>(١)</sup>.

قال: «وهذا هو الصواب، والأوّلُ تغييرٌ ووهم».

قال: «وكذا ذكره (س): (وعن الحتم وعن المزادة المجبوبة)<sup>(٢)</sup>، وفي (د): (والحتم والدُّبَاءُ وَالْمَزَادَةُ الْمَجْبُوبَةُ)<sup>(٣)</sup>».

قال: «وضبطناه في جميع هذه الكتب (المجبوبة) بالجيم والباء الموحدة المُكْرَرَةَ، ورواه بعضهم: (المخنوثة) بخاءٍ معجمة، ثم نون، وبعد الواو ثاءٌ مثلثة، كأنه أخذَه من اختِنَاثِ الْأَسْقِيَةِ المذكورة في حديثٍ آخر، وهذه الرواية ليست بشيء، والصواب الأوّل، أنها بالجيم».

(١) «إكمال المعلم» (٤٥٥/٦).

(٢) «سنن النسائي الكبرى» (٥١٣٦).

(٣) «سنن أبي داود» (٣٦٩٣).

قال إبراهيمُ الحربيُّ وثابتٌ: «هي التي قُطِعَ رأسُها فصارتْ كهيئةِ الدَّنِّ، وأصلُ الجَبِّ القطْعُ، وقيل: التي قُطِعَ رأسُها وليس لها عزلاءٌ من أسفلها يَتَنَفَّسُ الشرابُ منها فيَصِيرُ شرابُها مُسْكِرًا، ولا يُدْرَى به»<sup>(١)</sup>.

قوله: (١٩٩٥) «يَعْنِي ابْنَ الْفَضْلِ» وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ (المُفَضَّل) بزيادةِ ميمٍ، وهو خطأ، فاعلمه.

قوله: (١٩٩٧) «تُنْسَخُ نَسَخًا» قال في «المطالع»: «بالحاءِ المهملة؛ أي: تُقَشَّرُ ويُخَفَّرُ فيها، وقد تَصَحَّفَ هذا على بعضهم على ما يأتي»<sup>(٢)</sup>. قال في الاختلاف: «(تُنْسَخُ نَسَخًا) يُنَحَّى قَشْرُهَا عنها وتُمَلَّسُ [٢٤٧/أ] وتُخَفَّرُ، وفي كثيرٍ من نسخ (م): (تُنْسَخُ نَسَجًا) بالجيم، وكذا ذكره الترمذيُّ، وهو تصحيفٌ، وكذا عند ابنِ الحدَّاءِ: (تُبْقَرُ) بالباءِ»<sup>(٣)</sup>، وكذا قال القاضي أن الجيمَ تصحيفٌ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «عَبْدُ الْخَالِقِ بْنِ سَلَمَةَ»<sup>(٥)</sup> بفتح اللَّامِ وكسرها، ذكره ابنُ مأكولا وغيره<sup>(٦)</sup>.

قوله: (١٩٩٩) «مُعَرِّفٌ» بفتح الرَّاءِ وكسرها، وهو الأكثرُ، وحُكي أن الحاكمَ قال فيه: «معروفٌ»<sup>(٧)</sup>.

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/١٥٩).

(٢) «مطالع الأنوار» (٤/٢١٣).

(٣) «مطالع الأنوار» (٤/٢١٦).

(٤) «مشارك الأنوار» (٢/٢٦)، و«إكمال المعلم» (٦/٤٥٩).

(٥) (سلمة) رُسِمَتْ مضبوطة في «م» بكسر اللام وفتحها.

(٦) «الإكمال» (٤/٣٣٦)، وانظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/١٦٥).

(٧) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/١٦٨).

قوله: «فِي ظُرُوفِ الْأَدَمِ» هذه الرواية فيها تغييرٌ من بعضِ الرواة، وصوابه: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الْأَشْرَبَةِ إِلَّا فِي ظُرُوفِ الْأَدَمِ»، فحذف لفظة (إلا) التي للاستثناء، ولا بدَّ منها.

قال<sup>(١)</sup>: والرواية الأولى -يعني قوله: «نَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّبِيذِ إِلَّا فِي سِقَاءٍ فَاشْرَبُوا فِي الْأَسْقِيَةِ كُلِّهَا وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا» فيها تغييرٌ أيضًا، وصوابها: «فَاشْرَبُوا فِي الْأَوْعِيَةِ كُلِّهَا» لأنَّ الأسقية وظروفَ الأدم لم تزل مباحةً مأذونًا فيها، وإنما نهى عن غيرها من الأوعية، كما قال في الرواية الأولى: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الْإِنْتِبَازِ إِلَّا فِي سِقَاءٍ».

فالحاصل أن صوابَ الروایتين: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الْإِنْتَبَازِ إِلَّا فِي سِقَاءٍ، فَاتَّبِعُوا وَاشْرَبُوا فِي كُلِّ وِعَاءٍ»، وما سوى هذا تغييرٌ من الرواة، والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي عُمَرَ» في نسخة ابنِ الحَدَّاءِ: (عَمْرُو)، وهو الصواب، وهو كذلك لابنِ ماهانَ والجُلُودِيِّ.

(٢٠٠١) قوله: «الْبَيْعِ» بموحدةٍ مكسورة، ثم مثناةٌ فوق ساكنةٍ، ثم عينٍ مهملةٍ: نَبِيذُ الْعَسَلِ، ويُقالُ أيضًا بفتحِ المِثْنَةِ، قاله الجَوْهَرِيُّ<sup>(٣)</sup>.

(١٧٣٣) قوله: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو...» إلى آخره. قال الدارقطني: [٢٤٧/ب] «وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادٍ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ<sup>(٤)</sup> عَنْ عَمْرِو عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ حَدِيثٌ:

(١) القائل هو القاضي عياض، انظر «إكمال المعلم» (٦/٤٦٥).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/١٦٧-١٦٨).

(٣) «الصحاح» (٢/٨١٦)، (٣/١١٨٣).

(٤) في «م»: عليه. والمثبت من «الإلزامات والتتبع»، و«صحيح مسلم».

«يَسْرًا وَلَا تُعَسِّرًا»<sup>(١)</sup>، ولم يُتابع ابن عَبَّادٍ عليه، ولا يَصِحُّ هذا عن عمرو بن دينار، وقد رَوَى عن ابن عُيَيْنَةَ<sup>(٢)</sup> عن مِسْعَرٍ عن سعيد بن أبي بُرْدَةَ، ولا يُثَبِّتُ أيضًا، ولم يُخَرِّجْهُ البُخَارِيُّ من حديث ابن عُليَّة<sup>(٣)</sup>.

قوله: «يَعْقِدُ» بفتح المُنْثَنَاءِ تحْتُ، وكسر القافِ.

(٢٠٠٢) قوله: «أَنَّ رَجُلًا» قال ابنُ بَشْكُوَالٍ في «مبهماتِه»: «دِلْمُ الْجِيْشَانِي»<sup>(٤)</sup> انتهى، وهو ديلمُ بنُ فيروزَ الجَمِيرِيُّ الْجِيْشَانِيُّ، وقيل: اسمه فيروزُ، ولقبه ديلمُ، له وفادَةٌ، ونَزَلَ مصرَ.

وقال ابنُ عبدِ البرِّ: «دِلْمُ الْجَمِيرِيُّ»، ويقالُ: ديلمُ بنُ أبي ديلمٍ، ويقال: ديلمُ بنُ فيروزَ، وقيل: ديلمُ بنُ الهوشعِ، رَوَى عن مرثدِ اليزَنِيِّ<sup>(٥)</sup>.

قوله: «مُسَاءٌ» بضمِّ الميمِ وكسرِها، الضمُّ أرجحُ، قاله النووي<sup>(٦)</sup>.

(٢٠٠٤) قوله: «عَنْ زَيْدٍ عَنْ يَحْيَى النَّخَعِيِّ» زيدٌ هو ابنُ أبي أنيسةَ، ويحيى النخعيُّ هو البهْرَانِيُّ المذكورُ قبلَه.

(٢٩١٤) قوله: «يَعْنِي ابْنَ الْمُفْضَلِ» «الفضلُ» في كتابِ ابنِ الحاجِّ، وهو الصوابُ - أي ما في كتابِ ابنِ الحاجِّ - وقد سبق التنبيهُ عليه قبلَ ذلك، بل حكى النوويُّ اتِّفَاقَ جميعِ النُّسخِ هنا على حذفِ الميمِ<sup>(٧)</sup>، وإنما وَقَعَ الغلطُ هناك، فاعلمه.

(١) رواه البخاري (٣٠٣٨)، ومسلم (١٧٣٣).

(٢) في «م»: عليّة. والمثبت من «الإلزامات والتتبع»، و«صحيح مسلم».

(٣) «الإلزامات والتتبع» (ص ١٦٤).

(٤) انظر: «غوامض الأسماء المبهمة» (٢/ ٥٢٥).

(٥) «الاستيعاب» (٢/ ٣٦٤).

(٦) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ١٧٥).

(٧) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/ ١٦٠).

قوله: (٢٠٠٥) «الْحُدَانِيَّ» بضم الحاء، وتشديد الدال المهملتين، منسوبٌ إلى بني حُدَّان، وليس من أنفسهم، ولكن نَزَلَ فيهم، وكان من بني الحارث بن مالك. [٢٤٨/أ]

قوله: «جَارِيَةٌ حَبَشِيَّةٌ» قال الذهبي: «لعلها بُرَيْرَةٌ»، ومن قبله قاله المزيُّ<sup>(١)</sup>.

قوله: «عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أُمِّهِ» الحسنُ هو البصريُّ، وأُمُّه اسمُها خَيْرَةٌ، وكانت مولاةً لأم سلمة زوج النبي ﷺ رَوَى عنها ابنها الحسن وسعيدٌ، ومعاوية بن قُرة، رَوَى لها (م ٤).

قوله: «وَلَهُ عَزْلَاءٌ» الثَّقبُ الذي يَكُونُ في أسفلِ القِربةِ والمَزَادَةِ.

قوله: (٢٠٠٦) «أَبُو أُسَيْدٍ» اسمُه مالكٌ.

قوله: «أَنْقَعَتْ» كذا في الأصولِ (أَنْقَعَتْ)، وهو صحيحٌ، يُقَالُ: أَنْقَعَتْ وَنَقَعَتْ.

قوله: «فِي تَوْرٍ» إِنْاءٌ من حجارةٍ أو صُفْرٍ<sup>(٢)</sup> وَنَحْوَهُمَا.

قوله: «أَمَاتَتْهُ» (مات) و(أَمَات) لُغَتَانِ، خِلَافًا لِمَنْ أَنْكَرَ (أَمَات)، وحكى القاضي أن بعضهم رَوَاهُ (أَمَاتَتْهُ) بتكريرِ المشأَةِ<sup>(٣)</sup>.

(٢٠٠٧) قوله: «أُجْمٌ» بضم الهمزة والجيم؛ وهو الحصنُ، وجمعه آجَامٌ بالمدِّ، كعُنُقٍ وأَعْنَاقٍ، قال أهلُ اللُّغَةِ: والآجَامُ: الحُصُونُ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «أَعَدْتُكَ» أي: تَرَكْتُكَ.

(١) «تحفة الأشراف» (١١٢/١٣).

(٢) أي نُحاس أو نحوه. انظر: «تاج العروس» ٣٢٦/١٢.

(٣) نقله القاضي في «إكمال المعلم» (٤٧٣/٦) عن المازري.

(٤) انظر: «المخصص لابن سيده» (٥٠٧/١)، و«شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧٨/١٣).

(٢٠٠٩) قوله: «مَرَرْنَا بِرَاعِي» كذا في الأصول (براعي) بالياء، وهي لغة، والأشهرُ (براع) بحذفها.

قوله: «كُتِبَتْ» الكُتِبَتْ بضم الكاف، وسكون المثناة، ثم موحدة: الشيء القليل.

قوله: «سَاخَتْ» بالسين المهملة، وبعد الألف خاء معجمة؛ ومعناه: نزلت في الأرض.

(١٦٨) قوله: «غَوَتْ» ضَلَّتْ وَاثَمَكَتْ في الشرِّ. [٢٤٨/ب]

قوله: «مِنَ الْبَيْعِ» (البَيْعُ) بالباء حكاها القاضي<sup>(١)</sup> وصاحب «المطالع»، والصحيحُ الأشهرُ الذي قاله الخطابيُّ والأكثرُ بالنون، وهو موضعُ بوادي العقيق، وهو الذي حمّاه عليه السلام<sup>(٢)</sup>.

(٢٠١١) قوله: «عَنْ أَبِي سُفْيَانَ» أبو سفيان هذا طلحةُ بْنُ نَافِعٍ تابعيٌّ، قال جماعةٌ: ليس به بأسٌ، وقال شعبةٌ: «حديثُه عن»<sup>(٣)</sup> جابرٍ صحيفةً<sup>(٤)</sup>، رَوَى له (خ) مقروناً و(م ٤).

(٢٠١٢) قوله: «فَإِنَّ الْفَوَيْسِقَةَ تَضُرُّمُ» (الفويسقة) الفأرة، و(تَضُرِّمُ) أي: تَحْرِقُ.

قوله: «تَعْرِضُ الْعُودُ» فيه تَسْمُحٌ في العبارة، والوجهُ أن يُقَالَ: ولم يَذْكُرْ عَرَضَ الْعُودِ.

قوله: «جُنْحُ اللَّيْلِ» بضم الجيم وكسرها، لغتان مشهورتان.

(١) «إكمال المعلم» (٦/٤٧٨).

(٢) «مطالع الأنوار» (١/٥٨٤).

(٣) في «م»: غير. تصحيف، انظر: «تاريخ ابن معين» (٤/٢٩٣)، و«ميزان الاعتدال» (٢/٣٤٢).

(٤) «تاريخ ابن معين» (٤/٢٩٣)، و«ميزان الاعتدال» (٢/٣٤٢).



(٢٠١٣) قوله: «لَا تُرْسِلُوا فَوَاشِيَكُمْ حَتَّى تَذْهَبَ فَحْمَةُ الْعِشَاءِ»

الفواشي: كُلُّ شَيْءٍ يَنْتَشِرُ مِنَ الْمَالِ، مَثَلُ: الْغَنَمِ السَّائِمَةِ وَالْإِبِلِ وَغَيْرِهَا، وَ(فَحْمَةُ الْعِشَاءِ): شِدَّةُ سَوَادِ اللَّيْلِ وَظُلُمَتُهُ، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي أَوَّلِهِ حَتَّى إِذَا سَكَنَ فَوْرُهُ، قَلَّتِ الظُّلْمَةُ.

قال في «المطالع» زيادةً على تفسيرِ الفحمة: «قال أبو عبيد: المحدثون يُسَكِّنُونَ حَاءَهُ، والصوابُ فتحها، قال غيره: يُقَالُ: فَحْمَةٌ وَفَحْمَةٌ»<sup>(١)</sup>.

(٢٠١٤) قوله: «فِي كَانُونِ الْأَوَّلِ» (كانون) غيرُ مصروفٍ؛ لأنه عَلَمٌ عَجَمِيٌّ، وهو الشهرُ المعروفُ.

(٢٠١٧) قوله: «عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ خَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي حُذَيْفَةَ عَنْ حُذَيْفَةَ الْأَعْمَشِ، وَخَيْثَمَةُ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، الْعَبْدُ الصَّالِحُ، وَأَبُو حُذَيْفَةَ، اسْمُهُ سَلَمَةُ بْنُ صُهَيْبٍ، وَقِيلَ: ابْنُ صُهَيْبَةَ، وَقِيلَ: ابْنُ<sup>(٢)</sup> صُهَيْبَانَ، وَقِيلَ: ابْنُ صُهَيْبَةَ، وَقِيلَ: ابْنُ أَبِي صُهَيْبٍ الْهَمْدَانِيُّ الْأَرْحَبِيُّ بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَبِالْمَوْحَدَةِ، [٢٤٩/أ] ثَلَاثَةٌ تَابِعِيُونَ، بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «يَسْتَحِلُّ الطَّعَامَ» معناه: يَتِمَكَّنُ مِنْ أَكْلِهِ.

(٢٠٢٠) قوله: «عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ جَدِّهِ ابْنِ عُمَرَ» قال الرشيد: «قال الدارقطني: لَمْ يَسْمَعْ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، إِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْ عَمِّهِ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) «مطالع الأنوار» (١٩٦/٥ - ١٩٧).

(٢) قوله: ابن. ليس في «م». ومثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/١٨٨).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/١٨٨).

قلت: وقد تابع مالكا على روايته كذلك: عبيد الله بن عمر وسفيان بن عيينة، وفي إسناده اختلاف بين روايته، وقد أخرجه (م) من حديث الليث عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله الأنصاري بنحوه، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

(٢٠٢١) قوله: «إِنَّ رَجُلًا» هو بُسْرُ ابْنِ رَاعِي الْعَيْرِ، وبُسْرٌ بالباءِ الموحَّدة المضمومة، وبعدها سينٌ مهملةٌ، والعيرُ بفتح العين وبالمثناة تحت، الأشجعي، كذا ذكره ابنُ منده<sup>(٢)</sup> وأبو نعيم<sup>(٣)</sup> وابنُ مأكولا<sup>(٤)</sup> وآخرون، وهو صحابيٌّ مشهورٌ، عدّه هؤلاء وغيرهم في الصحابة<sup>(٥)</sup>.

وأما قولُ القاضي: «إِنَّ قَوْلَهُ: «مَا مَنَعَهُ إِلَّا الْكِبَرُ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مُنَافِقًا»، فقال النووي: «وليس بصحيح، فإن مجرد الكبر والمخالفة لا يَقْتَضِي النفاق والكفر، ولكنه معصيةٌ، إن كان الأمرُ أمرًا إيجابيًا<sup>(٦)</sup>».

(٢٠٢٢) قوله: «تَطْيِشُ فِي الصَّحْفَةِ» (تَطْيِشُ) أي: تتحرك وتضطرب، و(الصَّحْفَةُ) دون القَصْعَةِ، فإن الكسائي قال: «إِنَّ الصَّحْفَةَ تُشَبِّحُ خُمْسَةً، والقَصْعَةُ تُشَبِّحُ عَشْرَةً»، وقيل: هما سواء<sup>(٧)</sup>.

(٢٠٢٤) قوله: «حَدَّثَنَا سَعِيدٌ» هو ابنُ أبي عروبة.

قوله: «أَشْرٌ» هو لغةٌ، والفصيحُ (شَرٌّ) بغير ألف. [٢٤٩/ب]

(١) «غرر الفوائد المجموعة» (ص ٣١٥-٣١٦).

(٢) الذي في «معركة الصحابة» له (١/٢٣٢) بالشين المعجمة.

(٣) «معركة الصحابة» (١/٣٩٤).

(٤) «الإكمال» (١/٢٦٩).

(٥) انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/١٩٢).

(٦) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/١٩٢).

(٧) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/١٩٣).

(٢٠٢٥) قوله: «عَنْ أَبِي عَيْسَى الْأُسْوَارِيِّ<sup>(١)</sup>» أَبُو عَيْسَى لَا يُوقَفُ عَلَى اسْمِهِ، رَوَى عَنْهُ: قَتَادَةُ وَعَاصِمُ بْنُ سَلِيمَانَ الْأَحُولُ.

وَقَالَ الْمَيْمُونِيُّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: «لَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى عَنْ أَبِي عَيْسَى الْأُسْوَارِيِّ غَيْرَ قَتَادَةَ».

وَقَالَ الطَّبْرَانِيُّ: «هُوَ بَصْرِيٌّ ثِقَّةٌ».

وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى الْأُسْوَارِ، وَهُوَ الْوَاحِدُ مِنْ أُسَاوِرَةِ الْفَرَسِ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: «قَالَ أَبُو عبيدة<sup>(٢)</sup>: هُمُ الْفَرَسَانُ».

قَالَ: وَالْأُسَاوِرَةُ<sup>(٣)</sup> أَيْضًا قَوْمٌ مِنَ الْعَجَمِ بِالْبَصْرَةِ نَزَلُوهَا قَدِيمًا<sup>(٤)</sup>.

وَالْأُسْوَارُ بَضْمٌ الْهَمْزَةُ وَكسرها، وَلَمْ يَذْكُرِ السَّمْعَانِيُّ وَالْقَاضِي وَابْنُ قُرْقُولٍ سِوَى الْبَضْمِ<sup>(٥)</sup>.

(٢٠٢٦) قوله: «أَخْبَرَنِي أَبُو غَطَفَانَ الْمُرِّيُّ» (الْمُرِي) بَضْمٌ الْمِيمِ، وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ.

قَالَ النُّوويُّ: «وَلَا يُعْرَفُ اسْمُهُ»<sup>(٦)</sup>.

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: «يُقَالُ: سَعْدٌ، وَاسْمُ أَبِيهِ طَرِيفٌ، وَيُقَالُ: مَالِكٌ، ثِقَّةٌ»<sup>(٧)</sup>.

(١) ضبط في «م» بضم الهمزة وكسرها، وكتب فوقها: معًا.

(٢) في «م»: عبيد. والمثبت من «الصحاح».

(٣) «الصحاح» (٢/ ٦٩٠).

(٤) في «م»: والأساور. والمثبت من «الصحاح».

(٥) «مشارك الأنوار» (١/ ٧٠)، و«الأنساب للسمعاني» (ص ٢٥٠)، و«مطالع الأنوار» (١/ ٤١٤).

(٦) «شرح صحيح مسلم» (١٣/ ١٩٧-١٩٨).

(٧) «المقتنى في سرد الكنى للذهبي» (٢/ ٧).

(٢٠٢٨) قوله: «عَنْ أَبِي عَاصِمٍ» صوابه عصامٌ، وسيأتي بُعِيدُهُ على الصواب.

قوله: «وَأَبْرَأُ وَأَمْرَأُ» مهموزان، ومعنى (أبرأ) أي: أبرأ من ألم العطش، وقيل: أي: أسلم من مرضٍ أو أذى يَحْصُلُ بسببِ الشربِ في نفسٍ واحدٍ، ومعنى (أمرأ) أي: أكمل انسياغاً<sup>(١)</sup>.

قوله: عَنْ أَبِي عِصَامٍ، هو خالد بن عبيد.

(٢٠٢٩) قوله: «وَكُنْ أُمَّهَاتِي» هذا على لغة: (أَكْلُونِي الْبَرَاعِيثُ).

قوله: «دَاجِنٌ»: الداجنُ التي تُعْلَفُ في البيوت.

قوله: «الْأَيْمَنُ فَالْأَيْمَنُ» ضَبِطَ بالنصب والرفع، وهما صحيحان؛ النصب: على تقدير: أعطِ الأيمنَ، والرفع: على تقدير: الأيمنُ أحقُّ، ونحو ذلك، وفي الرواية الأخرى: «الْأَيْمَنُونَ»، وهو<sup>(٢)</sup> يُرَجِّحُ الرَّفْعَ. [أ/٢٥٠]

قوله<sup>(٣)</sup>: «أَبِي طَوَالَةَ» هو عبدُ الله بنُ عبدِ الرحمن.

(٢٠٣٠) قوله: «فَقَالَ الْغُلَامُ» هو عبدُ الله بنُ عَبَّاسٍ، وخالد بنُ الوليد من الأشياخ، وكونُ الغلام هو ابنُ عَبَّاسٍ عَزَى ذلك النووي في «شرحه» إلى «مسندِ أبي بكر بنِ أبي شيبة»، أنه عبدُ الله ابنُ عَبَّاسٍ<sup>(٤)</sup>.  
قوله: «فَتَلَّهُ» أي: وضعه.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٩٩/١٣).

(٢) قوله: وهو. ليس في «م»، واستدركته من «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢٠٢/١٣).

(٣) كتب بحاشية «م»: السادس والعشرون من التعليق على مسلم.

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢٠١/١٣).

- (٢٠٣٣) قوله: «أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ» (الحفري) بفتح الحاء المهملة؛ واسمه عمر بن سعد، منسوب إلى حَفَرٍ موضع بالكوفة.
- قوله: «عَنْ أَبِي سُفْيَانَ» اسمُ أبي سفيان طَلْحَةَ بنُ نَافِعٍ.
- قوله: «نَسَلْتُ» بفتح النون، وضم اللام؛ تَمَسَّحَ.
- (٢٠٣٧) قوله: «يَتَذَافَعَانِ» أي: يَمْشِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي أَثَرِ صَاحِبِهِ.
- (٢٠٣٨) قوله: «فَأَتَى رَجُلًا» هذا الرجلُ هو أبو الهيثم بن التَّيَّهَانِ الأنصاري، واسمُ أبي الهيثم مالِكٌ، وقيل: هو أبو أيوب الأنصاري، وامراته أم أيوب، ذكره وما قبله ابنُ بَشْكُوَالٍ، وساق لكلِّ شاهدًا<sup>(١)</sup>، وذكر القولين أيضًا الخطيبُ في «كتابه»<sup>(٢)</sup>.
- قوله: «ذَهَبَ يَسْتَعْدِبُ» أي: يَطْلُبُ الماءَ العذبَ.
- قوله: «فَانْطَلَقَ فَجَاءَ بِعَذْقٍ» كذا وقع، ولعله: «بِعَرَقٍ»؛ والعَرَقُ: المِكَتَلُ.
- قوله: «إِيَّاكَ وَالْحُلُوبَ» هي ذات اللَّبَنِ.
- قوله: «أَخْبَرَنَا هِشَامٌ - يَعْنِي الْمُغِيرَةَ بْنَ سَلَمَةَ - قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ» صوابه [٢٥٠/ب] «أَبُو هَاشِمٍ الْمُغِيرَةُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ» هكذا في طَرَّةِ كِتَابِ ابْنِ الْحَدَّاءِ بِخَطِّهِ، والذي قال صوابٌ إن شاء الله.
- قال الجياني: «لا بُدَّ من إثبات عبد الواحد، ولا يتَّصِلُ الحديثُ إلا به، وكذلك خرَّجه أبو مسعودٍ الدمشقيُّ في «الأطراف» عن مسلمٍ عن إسحاقٍ عن مغيرةٍ عن عبد الواحدٍ عن يزيدٍ بن كيسانٍ عن أبي حازمٍ عن أبي هريرة.

(١) «غوامض الأسماء» (٢/٦٢٨-٦٣٠).

(٢) «الأسماء المبهمة» (٤/٢٨٢).

(٣) ضبب عليه في «م».

قال الجيّاني: «وما وقع في رواية ابن ماهان وغيره من إسقاطه خطأ، وفي «أطراف الواسطي» بإسقاط عبد الواحد».

قال النووي: «والذي يقتضيه حال مغيرة ويزيد أنه<sup>(١)</sup> لا بد من إثبات عبد الواحد كما قاله الجيّاني، والله أعلم»<sup>(٢)</sup>، وتوفي المغيرة سنة مائتين. قوله: (٢٠٣٩) قوله: «ميناء» بالمد والقصر.

قوله: «بُهَيْمَةٌ دَاجِنٌ» (بهيمة) تصغير بهيمة؛ وهي الصغيرة من أولاد الضأن، وتطلق على الذكر والأنثى، والداجن: ما ألفت البيوت.

قوله: «سُورًا» بالفارسية: المأدبة، والسور بضم السين، وسكون الواو، غير مهموز، بخلاف البقية؛ فإنه السور مهموز، وهو عربي. قوله: «قَالَ: ادْعُونِي حَابِزَةً» لابن الحذاء: (ادعي)، وهو الصواب.

قوله: «وَأَفْدَحِي» أي: اغربي.

(٢٠٤٠) قوله: «آدَمَتُهُ» بمد الهمز وقصرها؛ أي: جعلت فيه إدامًا.

قوله: «إِنَّمَا كَانَ شَيْءٌ يَسِيرٌ» هكذا في الأصول، وهو صحيح، و«كان» هنا تامة لا تحتاج خبراً.

قوله: «سَمِعْتُ جَرِيرَ بْنِ زَيْدٍ» هو عم جرير بن حازم، يروي عن سالم [٢٥١/أ] عن عبيد الله بن عمر، ووقع لابن ماهان (يزيد)، وهو وهم.

(٢٠٤١) قوله: «فِيهِ دُبَاءٌ» الدُّبَاءُ: الیقطين، وهو بالمد، وحكى القاضي القصر أيضاً<sup>(٣)</sup>.

(١) قوله: أنه. ليس في «م». والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/٢١٥).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/٢١٤-٢١٥).

(٣) «إكمال المعلم» (٦/٥٢٢).

(٢٠٤٢) قوله: «حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ...» إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ: ذَكَرَهُ الْبَزَّازُ عَلَى غَيْرِ اللَّفْظِ الَّذِي ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ، فَقَالَ: «ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ نَا<sup>(١)</sup> مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: ثَنَا شُعْبَةُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ خَمِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ السُّلَمِيِّ، قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَبِي وَهُوَ عَلَى بَعْلَةٍ بَيْضَاءَ، فَأَخَذَ بِلِجَامِهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تَنْزُلُ عِنْدَنَا، فَنَزَلَ عِنْدَهُ ﷺ فَجَاءَهُ بِحَيْسٍ، فَأَكَلَ، ثُمَّ جَاءَهُ بَتْمَرٍ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ يَأْكُلُ، وَيَقُولُ: بِالنَّوَى هَكَذَا، وَصَمَّ شُعْبَةُ أَصْبَعِيهِ، ثُمَّ أَتَى بِشَرَابٍ فَشَرَبَ، ثُمَّ نَاولَ الَّذِي عَنْ يَمِينِهِ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِيمَا رَزَقْتَهُمْ وَاغْفِرْ لَهُمْ وَارْحَمْهُمْ»<sup>(٢)</sup>.

فاختلف البزار ومسلم كما ترى، وهما يرويان عن شيخ واحد، وقوله: «فَجَاؤُهُ بِحَيْسٍ» هو يعنِي الوطبة التي ذكر مسلم، والوطبة: التمر يُلقَى نواه، ثم يُعْجَنُ بِاللَّبَنِ.

(٢٠٤٤) قوله: «مُقْعِيًا» الْمُقْعِي: الْجَالِسُ عَلَى وَرِكَهِ نَاصِبًا سَاقِيَهُ.

قوله: «وَهُوَ مُحْتَفِرٌ» أَي: مُسْتَعْجِلٌ.

قوله: «أَكَلًا ضَرِيْعًا» صَوَابُهُ: (ذَرِيْعًا).

قوله: «أَكَلًا حَثِيْنًا» معناه: مُسْتَعْجِلًا.

(٢٠٤٥) قوله: «نَهَى عَنِ الْإِقْرَانِ» الْقِرَانُ فِي التَّمْرِ، وَجَاءَ فِي أَحَادِيثِ

فِي الصَّحِيحَيْنِ: (الْإِقْرَانُ)، وَالْمَعْرُوفُ الْأَوَّلُ.

قال شيخنا متع الله بحياته: «ولكنني رأيت في حواشي [١٥١/ب]

زكي الدين عبد العظيم المُنْذِرِيَّ عَنْ أَبِي بَكْرِ الْمُعَاوِرِيَّ أَنَّهُ يُقَالُ: قَرَنَ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، وَأَقْرَنَ إِذَا جَمَعَ بَيْنَهُمَا»<sup>(٣)</sup>.

(١) ما بين المعكوفين ليس في «م». ومثبت من «مسند البزار» (٣٤٩٦).

(٢) «مسند البزار (البحر الزخار)» (ح: ٣٤٩٦).

(٣) انظر «التوضيح» لابن الملقن (١٥/٦١١).

قوله: «قَالَ شُعْبَةُ: لَا أَرَى هَذِهِ الْكَلِمَةَ إِلَّا مِنْ كَلِمَةِ ابْنِ عُمَرَ يَعْنِي  
الْإِسْتِثْنَانِ» قَالَ النَّوَوِيُّ: «الَّذِي قَالَهُ شُعْبَةُ لَا يُوَثِّرُ فِي رَفْعِ الْإِسْتِثْنَانِ  
إِلَى الشَّارِعِ؛ لِأَنَّهُ نَفَاهُ لظَنِّ أَوْ حُسْبَانٍ، وَقَدْ أَثْبَتَهُ سُفْيَانُ فِي الرَّوَايَةِ  
الثَّانِيَةِ؛ فَثَبَّتَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»<sup>(١)</sup> انتهى.

في (خ): «قَالَ شُعْبَةُ: الْإِذْنُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ».

(٢٠٤٦) قوله: «طَحْلَاءَ» بفتح الطاء، وإسكانِ الحاءِ المهملتين،  
وبالمد.

قوله: «عَنْ أَبِي الرَّجَالِ» أَبُو الرَّجَالِ لِقَبِّ لَهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ لَهُ عَشْرَةُ  
أَوْلَادٍ رَجَالًا.

قوله: «عَنْ أُمِّهِ» هِيَ عَمْرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

(٢٠٤٧) قوله: «لَا بَتِّيْهَا» اللَّابِتَانِ: الْحَرَّتَانِ.

قوله: «سُمُّ» مَثَلُ السَّيْنِ، الْفَتْحُ أَفْصَحُ، وَيَلِيهِ الضَّمُّ.

(٢٠٤٨) قوله: «إِنَّ فِي عَجْوَةِ الْعَالِيَةِ» هِيَ نَوْعٌ جَيِّدٌ مِنَ التَّمْرِ.

قوله: «الْعَالِيَةِ» مَا كَانَ مِنَ الْحَوَائِطِ وَالْقُرَى وَالْعِمَارَاتِ مِنْ جِهَةِ  
الْمَدِينَةِ الْعُلْيَا مِمَّا يَلِي نَجْدًا، وَالسَّافِلَةَ مِنَ الْجِهَةِ الْأُخْرَى مِمَّا  
يَلِي تَهَامَةً.

قال القاضي: «وَأَدْنَى الْعَالِيَةِ ثَلَاثَةُ أَمْيَالٍ، وَأَبْعَدُهَا ثَمَانِيَةُ مِنْ  
الْمَدِينَةِ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «أَوَّلُ الْبُكَرَةِ» (أَوَّلُ) مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ.

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣/٢٢٩).

(٢) «إكمال المعلم» (٦/٥٣١).



(٢٠٤٩) قوله: «مِنَ الْمَنِّ» أي: يَحْصُلُ بِلَا تَعَبٍ كَالْمَنِّ، وقيل غير ذلك، وهو أنها من المَنَّ الذي أنزل الله على بني إسرائيل حقيقة. [٢٥٢/أ]

(٢٠٥٠) قوله: «كَأَنَّكَ رَعَيْتَ الْغَنَمَ، قَالَ: نَعَمْ، وَهَلْ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ رَعَاهَا» الحكمة في رعاية الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه لها ليأخذوا أَنْفُسَهُمْ بالتواضع وتَصَفَّى قُلُوبُهُمْ بِالْخُلُوعِ، وَيَتَرَقَّوْا مِنْ سِيَاسَتِهَا بِالنَّصِيحَةِ إِلَى سِيَاسَةِ أُمَمِهِمْ بِالْهُدَايَةِ وَالشَّفَقَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢٠٥١) قوله: «الْوَحَاطِيُّ» بضم الواو، وتخفيف الحاء المهملة، وبالطاء المعجمة، نسبة إلى وُحَاطَةٍ قَبِيلَةٍ مِنْ حِمِيرٍ، كذا قاله غير واحد، قال القاضي: «وقال أبو الوليد الباجي بفتح الواو»<sup>(١)</sup>.

(٢٠٥٢) قوله: «فَأَخْرَجَ إِلَيْهِ فَلَقَا» أي: كسرٌ من خبز.

قوله: «نَبِيٍّ» بنون مفتوحة، ثم موَحَّدة مكسورة، ثم ياء مشَّاة مشدَّدة، وفَسَّرُوهُ بِمَائِدَةٍ مِنْ خُوصٍ، ونَقَلَ الْقَاضِي عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الرُّوَاةِ أَوْ الْأَكْثَرِينَ أَنَّهُ (بَتِيٍّ) بياءٌ موَحَّدة مفتوحة، ثم مشَّاة فوق مكسورة مشدَّدة<sup>(٢)</sup>، ثم مشَّاة تحت مشدَّدة، والبتُّ: كساءٌ من صوفٍ أو وبرٍ، فَلَعَلَّهُ مَنْدِيلٌ وَضِعَ عَلَيْهِ الطَّعَامُ، قال: «وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ بِضَمِّ الْمُوَحَّدة، وبعدها نونٌ مكسورة مشدَّدة، قال: قال القاضي الكِنَانِيُّ: هذا هو الصَّوَابُّ، وهو طبقٌ من خُوصٍ» انتهى من كلام النُّووي<sup>(٣)</sup>.

(٢٠٥٣) قوله: «أَبُو النَّعَمِ» صوابه (النُّعْمَانُ)، وهو أبو النعمان عارمُ بنُ الفضل، مشهورٌ.

(١) «إكمال المعلم» (٥٣٩/٦).

(٢) قوله: مشددة. ليس في الأصل. والمثبت من «إكمال المعلم» (٥٣٩/٦).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/١٤).

قوله: «أَبُو زَيْدٍ» وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ: «أَخُو زَيْدٍ»، وَهُوَ غَلَطٌ، وَصَوَابُهُ (أَبُو زَيْدٍ).

قوله: «فِي السُّفْلِ وَأَبُو أَيُّوبَ فِي الْعُلُوِّ» (السُّفْلُ) وَ(الْعُلُو) بضمٍّ أُولَهُمَا وَكسره، لغتان.

قوله: «يُؤْتَى» مَعْنَى (يُؤْتَى) أَي: تَأْتِيهِ الْمَلَائِكَةُ وَالْوَحْيُ. [٢٥٢/ب]  
(٢٠٥٤) قوله: «جَاءَ رَجُلٌ» هَذَا الرَّجُلُ هُوَ أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ شَيْخُنَا مَتَّعَ اللَّهُ بِحَيَاتِهِ: «كَذَا عَزَاهُ بَعْضُ شَيْوَخِي إِلَى «أَوْسَطِ الْمَعَاجِمِ» لِلطَّبْرَانِيِّ<sup>(١)</sup>.

قوله: «إِنِّي مَجْهُودٌ» أَي: أَصَابَنِي الْجُهْدُ وَالْمَشَقَّةُ وَالْحَاجَةُ.  
قوله: «فَقَامَ رَجُلٌ» قَالَ الْخَطِيبُ: «هَذَا الرَّجُلُ ثَابِتُ بْنُ قَيْسِ بْنِ شِمَّاسٍ، وَقِيلَ: أَبُو طَلْحَةَ»، قَالَ: «وَلَا أَرَاهُ أَبَا طَلْحَةَ زَيْدَ بْنَ سَهْلٍ، بَلْ آخَرُ يُكْنَى أَبَا طَلْحَةَ»<sup>(٢)</sup>، وَسَيَأْتِي أَنَّ الرَّجُلَ يُقَالُ لَهُ: أَبُو طَلْحَةَ.

(٢٠٥٥) قوله: «مِنَ الْجُهْدِ» (الْجُهْدُ) بضمٍّ الْجِيمِ؛ الْجَوْعُ وَالْمَشَقَّةُ.  
قوله: «الْبَرَعَةِ» بضمٍّ الْجِيمِ وَفَتْحِهَا، حَكَاهُمَا ابْنُ السَّكَيْتِ<sup>(٣)</sup> وَغَيْرُهُ؛ الْحَسَوَةُ مِنَ الْمَشْرُوبِ، وَالْفِعْلُ مِنْهُ (جَرَعْتُ) بِكسرِ الرَّاءِ، وَفَتْحِ الْجِيمِ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «فَلَمَّا وَغَلَتْ» أَي: دَخَلَتْ.

قوله: «فَإِذَا هِيَ حَافِلٌ» الْحَافِلُ: هِيَ مَمْتَلِئَةُ الصُّرْعِ مِنَ اللَّبَنِ.

(١) «المعجم الأوسط» (٣٢٧٢). وانظر «التوضيح» (٩١/٢٦).

(٢) «الأسماء المبهمة» (٦/٣٩٩-٤٠٠).

(٣) «إصلاح المنطق» (ص ٩٠).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/١٤).

قوله: «رَغَوَةٌ» الرغوةُ مثلثةُ الرَاءِ: زَبَدُ اللَّبَنِ الَّذِي يَعْلُوهُ.

قوله: «إِحْدَى سَوَاتِكَ يَا مِقْدَادُ» أي: إنك فعلت سوءةً مِنَ الْفِعْلَاتِ، فما هي؟.

قوله: (٢٠٥٦) «مُشْعَانُ» المشعانُ بضمِّ الميم، وإسكانِ الشين المعجمة، وتشديدِ النونِ؛ أي: مُتَتَفِّشُ الشَّعْرِ وَمَتَفَرِّقُهُ.

قوله: «بِسَوَادِ الْبَطْنِ» يَعْنِي الْكَبَدَ.

قوله: (٢٠٥٧) «بِثَلَاثَةٍ» كذا هنا، وفي (خ) (بثالثٍ)، وهي ظاهرةٌ، وتَوَوَّلَ هذه [٢٥٣/أ] بتمامِ ثلاثةٍ؛ لأنَّ ظاهرَ هذه صيرورتهم خمسةً، وحينئذٍ لَا يُمَسِّكُ رَمَقٌ أَحَدٍ، بخلافِ الاثنينِ، واللهُ أَعْلَمُ، ونَبَّهَ عليه أيضًا القاضي، وأوَّلَ النوويُّ كما وقعَ هنا بمثلِ ما تقدَّم<sup>(١)</sup>.

قوله: «حَتَّى نَعَسَ» (نَعَسَ) بفتحِ العينِ.

قوله: «يَا عُثْرُ» (عُثْرٌ) بغيرِ معجمةٍ مضمومةٍ، ثم نونٍ ساكنةٍ، ثم مثلثةٌ مفتوحةٌ ومضمومةٌ، لغتان، هذا المشهورُ في ضبطه؛ ومعناه: الثَّقِيلُ الْوَحْمُ، وقيل: الجاهلُ، وقيل: السفِيهُ، وقيل: اللئيمُ، وحكى القاضي عن بعضِ الشيوخ: (عُثْرٌ) بفتحِ الغينِ والثاءِ، ورَوَاهُ الْخَطَّابِيُّ وَطَائِفَةٌ: (عُتْرٌ) بغيرِ مهملةٍ ومثناةٍ فوقٍ مفتوحتين، قالوا: وهو الذبابُ، وقيل: هو الْأَزْرَقُ منه، شَبَّهَهُ بِهِ تَحْقِيرًا لَهُ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «لَا، وَقُرَّةَ عَيْنِي» قال ابنُ قُرْقُولَ: «يعني النَّبِيُّ ﷺ»، قاله الدَّأُوْدِيُّ؛ يعني: أَقْسَمْتُ بِهِ»، وقد قال فيه قَبْلَ ذَلِكَ شَيْئًا غَيْرَ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>.

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/١٧).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/١٩).

(٣) «مطالع الأنوار» (٥/٣٣٢-٣٣٣).

قوله: «فَعَرَفْنَا الْأَجَلَ» <sup>(١)</sup> فَجَاءَ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا <sup>(٢)</sup> قال شيخنا متع الله بحياته: «إِنَّمَا عُمِلَتِ الضَّبَّةُ عَلَى (الْأَجْلِ) لَأَنَّهُ لَيْسَ فِي نَسْخَةٍ صَحِيحَةٍ، وَهُوَ فِي نَفْسِهِ غَيْرُ ظَاهِرٍ، وَلَا هُوَ فِي (خ)».

قوله: «فَعَرَفْنَا» كَذَا فِي مَعْظَمِ النُّسخ: (فَعَرَفْنَا) بِالْعَيْنِ، وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ؛ أَيْ جَعَلْنَاهُمْ عُرَفَاءَ، وَفِي كَثِيرٍ مِنَ النُّسخ: «فَقَرَفْنَا» بِالْفَاءِ الْمَكْرُورَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَبِقَافٍ مِنَ التَّفْرِيقِ؛ أَيْ: جَعَلَ كُلُّ رَجُلٍ مَعَ اثْنَيْ عَشَرَ فِرْقَةً، فَهُمَا صَحِيحَانِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْقَاضِي غَيْرَ الْأَوَّلِ <sup>(٣)</sup>.

قوله: «حَتَّى يَحْيَى أَبُو مَنْزِلَنَا» أَبُو الْمَنْزِلِ صَاحِبُهُ. [٢٥٣/ب]

قوله: «قَدْ أَتَيْتُهُمْ بِقِرَائِهِمْ» قِرَاهُمْ بِكسْرِ الْقَافِ، وَبِالْقَصْرِ مَا يُصْنَعُ لِلضَّيْفِ مِنْ مَأْكُولٍ وَمَشْرُوبٍ.

قوله: «أَلَا تَقْبَلُونَا عَنَّا قِرَائَتُكُمْ» قَالَ الْقَاضِي: «(أَلَا) بِتَخْفِيفِ اللَّامِ عَلَى الْاسْتِفْتَاكِحِ، كَذَا رَوَاهُ الْجَمْهُورُ»، قَالَ: «وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ بِالنَّشْدِيدِ، وَمَعْنَاهُ: مَا لَكُمْ لَا تَقْبَلُونَا عَنَّا قِرَائَتَكُمْ، وَأَيُّ شَيْءٍ مَنَعَكُمْ ذَلِكَ، وَأَخَوَجَكُم إِلَى تَرْكِهِ» <sup>(٤)</sup>.

قوله: «وَأَخِيرُهُمْ» كَذَا فِي النُّسخ (أَخِيرُهُمْ)، وَهِيَ لُغَةٌ.

(٢٠٦٢) قوله: «حَدَّثَنَا يَزِيدُ عَنْ جَدِّهِ» هُوَ يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى.

(١) ضَبَّ عَلَيْهِ فِي «م».

(٢) كَذَا فِي «م»، وَفِي الْمَطْبُوعِ مِنْ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»: فَمَضَى الْأَجَلَ فَعَرَفْنَا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا.

(٣) انْظُرْ: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/٢٠).

(٤) انْظُرْ: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/٢١).

(٢٠٦٣) قوله: «وَهُوَ كَافِرٌ» هو ثَمَامَةُ بْنُ أَثَالٍ، وقيل: جَهْجَاهُ الْغِفَارِيُّ، وقيل: بَصْرَةُ بْنُ أَبِي بَصْرَةَ الْغِفَارِيُّ، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

وقيل: نَضْلَةُ بْنُ عَمْرِو، وقيل: أَبُو غَزْوَانَ، ذَكَرَهُمَا ابْنُ بَشْكُوَالٍ فِي «مُبْهَمَاتِهِ»<sup>(٢)</sup> مَعَ أَبِي بَصْرَةَ وَثَمَامَةَ، وَفِي «مُبْهَمَاتِ الْخَطِيبِ»، كَمَا قَالَ النَّوَوِيُّ، هَذَا الرَّجُلُ هُوَ أَبُو بَصْرَةَ الْغِفَارِيُّ، وَاسْمُهُ حُمَيْلٌ بَضَمَ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةَ، وَقِيلَ: جَمِيلٌ بَفَتْحِ الْجِيمِ، قَالَ (خ): «هُوَ وَهُمْ، وَصَوَابُهُ بِالْحَاءِ»<sup>(٣)</sup>.

قَالَ شَيْخُنَا مَتَعَ اللَّهُ بِحَيَاتِهِ: «وَقَدْ رَأَيْتُ أَنَا ذَلِكَ فِي «الْمُسْنَدِ» مِنْ حَدِيثِهِ، قَالَ أَحْمَدُ فِيهِ: «حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ [قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ لَهِيْعَةَ]<sup>(٤)</sup> عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَبِيرَةَ عَنْ أَبِي تَمِيمٍ<sup>(٥)</sup> الْجَيْشَانِيِّ عَنْ أَبِي بَصْرَةَ الْغِفَارِيِّ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ»<sup>(٦)</sup>.

قوله: «حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ عَنْ<sup>(٧)</sup> الْأَعْمَشِ» صَوَابُهُ حَذْفُ (عَنْ)؛ لِأَنَّ سُلَيْمَانَ هُوَ الْأَعْمَشُ. [٢٥٤/أ]

(٢٠٦٤) قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي يَحْيَى» قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «خَالَفَ أَبَا مُعَاوِيَةَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ: شُعْبَةُ، وَالثَّوْرِيُّ، وَزُهَيْرٌ، وَزَائِدَةُ، وَجَرِيرٌ، وَعُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ رَوَوْهُ عَنِ الْأَعْمَشِ

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢٦/١٤).

(٢) «غوامض الأسماء» (١/٢٢٨-٢٢٩).

(٣) «الأسماء المهمة» (٥/٣٤٩-٣٥٠، ٣٨٦).

(٤) ما بين المعكوفين ليس في «م». ومثبت من «مسند أحمد» (ح: ٢٧٢٢٦).

(٥) في «م»: «تيممة». والمثبت من «مسند أحمد» (ح: ٢٧٢٢٦).

(٦) «مسند أحمد» (ح: ٢٧٢٢٦).

(٧) ضبب في «م» علامة الضبية.

عن أبي حازم عن أبي هريرة، ويُقال: إن أبا معاوية كان يروي مرة عن أبي حازم، ومرة عن أبي يحيى، وقد أخرج مسلم الوجهين، وأما البخاري فأخرجه عن شعبة والثوري، ولم يُخرجه عن أبي معاوية<sup>(١)</sup>.

(٢٠٦٥) قوله: «الَّذِي يَشْرَبُ فِي آيَةِ الْفِضَّةِ إِنَّمَا يَجْرُجُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ» تُرَوَّى (نارٌ) بالرفع، وإلى هذا أشار أبو عبيد، قال الخطابي عن بعض أهل اللغة: «إنما هو بنصب الراء»<sup>(٢)</sup>.

والجر جرة: الصَّبُّ، يُقَالُ: جَرَجَرَ الْمَاءَ فِي بَطْنِهِ، وَاتَّفَقَ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ وَاللُّغَةِ عَلَى الْجِيمِ الثَّانِيَةِ مِنْ (يَجْرُجُ)، وَأَمَّا النَّارُ فَالصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ الَّذِي جَزَمَ بِهِ الْأَزْهَرِيُّ وَآخَرُونَ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ وَرَجَّحَهُ الرَّجَاجُ وَالْأَكْثَرُونَ النَّصْبَ، وَتَوَيَّدَهُ الرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ «نَارًا مِنْ جَهَنَّمَ» فَعَلَى النَّصْبِ الشَّارِبُ الْفَاعِلُ، وَعَلَى الرَّفْعِ النَّارُ فَاعِلُهُ؛ وَمَعْنَاهُ تَصَوَّتُ النَّارُ فِي بَطْنِهِ، وَالْجَرَجَرَةُ: التَّصْوِيتُ، وَسُمِّيَ الْمَشْرُوبُ نَارًا؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَيْهَا<sup>(٣)</sup>.

(٢٠٦٦) قوله: «وَتَسْمِيَتِ الْعَاطِسِ» التَّسْمِيَةُ بِالْإِعْجَامِ وَالْإِهْمَالِ.

قوله: «وَعَنِ الْمَيَاثِرِ» (المياثر) جمعٌ مِثْرَةٍ بكسر الميم؛ وهي وطاءٌ كانتِ النِّسَاءُ تَصْنَعُهُ لِأَزْوَاجِهِنَّ عَلَى السُّرُوجِ، وَكَانَ مِنْ مَرَكَبِ الْعَجَمِ، وَيَكُونُ مِنَ الْحَرِيرِ، وَيَكُونُ مِنَ الصُّوفِ، وَقِيلَ: هُوَ أَغْشِيَةُ السُّرُوجِ يُتَّخَذُ مِنَ الْحَرِيرِ، وَقِيلَ: [٢٥٤/ب] هي سُرُوجٌ مِنَ الدِّيَابِجِ، وَقِيلَ: شَيْءٌ كَالْفَرَّاشِ الصَّغِيرِ يُتَّخَذُ مِنْ حَرِيرٍ، وَيُحْشَى بِقُطْنٍ أَوْ صُوفٍ، يَجْعَلُهَا الرَّكَّابُ عَلَى الْبَعِيرِ تَحْتَهُ فَوْقَ الرَّحْلِ.

(١) «الإيضاحات» (ص ٢٤١).

(٢) «غريب الحديث» (٣/ ٢٦٤).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ٢٧-٢٨).

والمثثرة مهموزة، ثم إن كانت المثثرة حريراً؛ فهي حرامٌ على الرجال، وإن كانت حمراء من غير الحرير؛ فَلَيْسَتْ بِحَرَامٍ، وفي كراهتها كلامٌ؛ حكى القاضي كراهتها عن بعض العلماء؛ لثلاً<sup>(١)</sup> يَظُنُّهَا الرَّائِي حَرِيرًا، وفي (خ)<sup>(٢)</sup> عن يزيد بن رومان: أن المراد بالمثثرة جلود السباع، قال النووي: «وهذا قولٌ باطلٌ، مخالفٌ لما [أطبَق]»<sup>(٣)</sup> عليه أهل اللغة والحديث، وسائر العلماء»<sup>(٤)</sup>.

قوله: «وَعَنِ الْقَسِّيِّ» (الْقَسِّيُّ) بفتح القاف، وكسر السين المهملة المشددة، وحكي كسر القاف، وهي ثيابٌ مُصْلَعَةٌ يُؤْتَى بها من مصر والشام، فيها شبه الأترج، كذا ذكره (م) في باب النجم في الوسطى<sup>(٥)</sup>، وفي (خ): «فِيهَا حَرِيرٌ أَمْثَالُ الْأَتْرَجِ»<sup>(٦)</sup>.

قال أهل الغريب: هي ثيابٌ مُصْلَعَةٌ بالحرير، تُعْمَلُ بالقَسِّ بفتح القاف، وهو موضعٌ من بلاد مصر، وهي قريةٌ على ساحل البحر قريبةٌ من تنيس، وقيل: ثيابٌ كَتَانٍ مخلوطٌ بحرير، وقيل: هي ثيابٌ من القَزِّ، وأصله قَزِيٌّ بالزاي منسوبٌ إلى القَزِّ، وهو رَدِيٌّ الحرير، فأبدل من الزاي سين<sup>(٧)</sup>.

قوله: «وَالِإِسْتَبْرَقِ» هو غليظٌ الدِّبَاجِ.

قوله: «وَزَادَ» الضميرُ فيه يَعُودُ إِلَى الشَّيْبَانِي الرَّائِي عَنْ أَشْعَبَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ. [٢٥٥/أ]

(١) في «م»: لأن. والمثبت الألبق بالسياق.

(٢) «صحيح البخاري» قبل حديث (٥٨٣٨).

(٣) في «م»: «أطلق»، انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣٣/١٤).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣٣/١٤).

(٥) «صحيح مسلم» (٥٨٣٨).

(٦) «صحيح البخاري» قبل حديث (٥٨٣٨).

(٧) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣٤-٣٣/١٤).

(٢٠٦٧) قوله: «فَجَاءَهُ دِهْقَانٌ» الدَّهْقَانُ بكسر الدال، وحكي ضمُّها، وفي نسخ من «صَاحِجِ الْجَوْهَرِيِّ» أو بعضها مفتوح الدال، وهو غريبٌ؛ هو زعيمٌ فلاحِي<sup>(١)</sup> العجم، وقيل: زعيمُ القرية ورئيسُها، وهو معنى الأول؛ عجميٌّ مُعَرَّبٌ، قيل: النونُ أصليةٌ مأخوذةٌ من الدَّهْقَنَةِ؛ وهي الرياسةُ، وقيل: زائدةٌ من الدهقِ وهو الامتلاء، وفي «الصَّحاح» فيه كلامٌ في دهقن، فراجعهُ<sup>(٢)</sup>.

(٢٠٦٨) قوله: «رَأَى حُلَّةً سِيرَاءً» (حُلَّةٌ) بالتَّوِينِ، و(سِيرَاءٌ) صفةٌ، وَضُبِّطَتْ أَيْضًا بِغَيْرِ تَوِينٍ عَلَى الإِضَافَةِ، وَالمُتَقِنُونَ يَخْتَارُونَ الإِضَافَةَ، وهي بَرُودٌ يُخَالِطُهَا حَرِيرٌ، وهي مُضْلَعَةٌ بِالْحَرِيرِ، وكذا فَسَّرَهَا فِي (د)، وقيل: مُضْلَعَةٌ بِالْقَزِّ، وقيل: مُخْتَلَفَةٌ الأَلْوَانِ، وقيل غَيْرُ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «أَخَاهُ» قال الحافظُ الدَّمِيَّاطِيُّ: «الذي أَرْسَلَهُ إِلَيْهِ عَمْرُ الحُلَّةِ لَمْ يَكُنْ أَخَاهُ، إِنَّمَا هُوَ أَخُو أَخِيهِ زَيْدُ بْنُ الخَطَّابِ لِأُمِّهِ أَسْمَاءَ بِنْتِ وَهَبِ بْنِ حَبِيبِ بْنِ الحَارِثِ بْنِ عَبْسِ بْنِ قُعَيْنٍ مِنْ بَنِي أَسَدِ بْنِ خُزَيْمَةَ.

وهي أَيْضًا أُمُّ عَثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ<sup>(٤)</sup> أَخُو خَوْلَةَ، ابْنُ أُمَيَّةَ بْنِ حَارِثَةَ بْنِ الأَوْقَصِ بْنِ مَرَّةَ بْنِ هَلَالِ بْنِ فَالَجِ بْنِ ذَكْوَانَ بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ بَهْثَةَ بْنِ سُلَيْمٍ، وَبَنَتْهُ أُمُّ سَعِيدِ بْنِ عَثْمَانَ، وَلَدَتْ سَعِيدَ بْنَ المَسِيَّبِ.

(١) في «م»: فلاحين. والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤ / ٣٥).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤ / ٣٥).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤ / ٣٧٠-٣٨).

(٤) كتب فوقه في «م»: «كذا».



وخولُهُ، وَيُقَالُ: حَوِيلَةُ بِنْتُ حَكِيمٍ، أُمُّ<sup>(١)</sup> السَّائِبِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنِي عَثْمَانَ بْنِ مِظْعُونٍ، وَأَخُوهَا مِنْ حُلَفَاءِ بَنِي أُمَيَّةَ، وَمُلَخَّصُ ذَلِكَ أَنَّ أَخَا أَخِيهِ هُوَ عَثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ. [٢٥٥/ب]

قوله: «يُقِيمُ فِي الشُّوقِ حُلَّةً» أَي: يَعْزُضُهَا لِلْبَيْعِ.

قوله: «خُمَرًا» بضم الميم، وَيَجُوزُ إِسْكَانُهَا، جَمْعُ خِمَارٍ، وَهُوَ الْخِمَارُ الَّذِي عَلَى رَأْسِ الْمَرْأَةِ.

(٢٠٦٩) قوله: «فِي لَبْنَةِ الثَّوْبِ» اللَّبْنَةُ: رَقْعَةٌ فِي جَبِيهِ، وَهِيَ بِكَسْرِ اللَّامِ وَسُكُونِ الْبَاءِ، قَالَ فِي «المطالع»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «الْأَرْجَوَانِ» بضم الهمزة والجيم، وفي «شرح القاضي» فِي مَوْضِعَيْنِ مِنْهُ أَنَّهُ بَفَتْحِ الهمزة وَضَمِّ الْجِيمِ<sup>(٣)</sup>، وَهُوَ غَلَطٌ مِنَ النَّسَاجِ، فَإِنَّ فِي «المشارك» بضمها<sup>(٤)</sup>.

وَالْأَرْجَوَانِ صَبْغٌ أَحْمَرٌ شَدِيدُ الْحُمْرَةِ، وَقِيلَ هُوَ كُلُّ لَوْنٍ أَحْمَرٍ، وَقِيلَ: هُوَ الصُّوْفُ الْأَحْمَرُ.

وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: شَجَرٌ لَهُ نَوْرٌ أَحْمَرٌ أَحْسَنُ مَا يَكُونُ، وَهُوَ مُعَرَّبٌ<sup>(٥)</sup>، وَقَالَ غَيْرُهُ: عَرَبِيٌّ<sup>(٦)</sup>.

(١) فِي «م»: «ابن»، وخولة بنت حكيم هي زوجة عثمان بن مظعون أبي السائب وعبد الرحمن، انظر «الطبقات الكبرى» (٣/٣٩٣).

(٢) «مطالع الأنوار» (٣/٤١٤).

(٣) «إكمال المعلم» (٦/٥٦٨).

(٤) «مشارك الأنوار» (١/٢٦).

(٥) «الصحاح» (٦/٢٣٥٣).

(٦) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/٤٢).

قوله: «فَأَخْرَجْتُ إِلَيَّ جَبَّةَ طِيَالِسَةٍ كَسْرَوَانِيَّةٍ» (جبة طيالسنة) بإضافة جَبَّةَ إلى طيالسنة، والطيالسنة جمعُ طيلسان، وكَسْرَوَانِيَّةٌ بكسرِ الكاف وفتحها، والسين ساكنة، والراء مفتوحة.

وقال القاضي: «إن جمهور الرواة رَوَوْهُ بكسرِ الكاف، وهي نسبة إلى كسرى ملكِ الفُرس»<sup>(١)</sup>.

قوله: «لَهَا لَبْنَةٌ» اللَّبْنَةُ بكسرِ اللَّام وبإسكانِ الْمُوحَّدَةِ: رُقْعَةٌ في جيبِ القميص، وقد تقدّم.

قوله: «وَفَرَجَيْهَا مَكْفُوفَيْنِ» كذا هما منصوبان بفعل محذوف؛ أي: ورأيتُ، والمكفوفُ الذي حصل له كُفَّةٌ بضمِّ الكاف؛ وهو [٢٥٦/أ] ما يُكْفُ به ذواتها ويُعْطَفُ عليها، ويَكُونُ ذلك في الذيلِ في العرض وفي الكُمَيْنِ، وهو الذي تُسمِّيهِ الناسُ اليومَ السَّجَافَ.

قوله: «أَبِي ذُبْيَانٌ» بضمِّ الذَّالِ المعجمة وكسرِها.

قوله: «أَلَا لَا تُلْبِسُوا نِسَاءَكُمْ الْحَرِيرَ» هذا مذهبُ ابنِ الزبير، وأجمعوا بعده على إباحةِ الحريرِ للنساءِ.

قوله: «لَمْ يَلْبِسْهُ فِي الْآخِرَةِ» في «مستدرک الحاكم» مثله من حديث أبي سعيدٍ مرفوعاً بزيادة: «وإنْ دَخَلَ الْجَنَّةَ لَبِسَهُ أَهْلُ الْجَنَّةِ، وَلَمْ يَلْبِسْهُ هُوَ»، ثم قال: صحيح<sup>(٢)</sup>، وأخرجه ابنُ حبانٍ في «صحيحه»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «لَيْسَ مِنْ كَذِّكَ» الكَذُّ: التعبُّ.

قوله: «وَزَيُّ أَهْلِ الشَّرْكِ، وَلَبَّوسُ الْحَرِيرِ» الزَّيُّ بكسرِ الزَّاي، و«لَبَّوسٍ» بفتح اللَّام وضمِّ الباءِ.

(١) «إكمال المعلم» (٥٨١/٦).

(٢) «المستدرک» (٢١٢/٤).

(٣) «صحيح ابن حبان» (٥٤٣٧).

قوله: «عَتَمْنَا» هو بعينٍ مهملةٍ مفتوحة، ثم تاءٍ مثناةٍ من فوقٍ مشددةٍ مفتوحة، ثم ميمٍ ساكنةٍ، ثم نونٍ؛ ومعناه: ما أبطأنا في معرفته، أنه أراد الإعلام، يقال: عَتَمَ الشيءُ إذا أبطأ وتأخر.

قوله: «خَطَبَ بِالْجَايَةِ» الجايئةُ من أرضِ الشام، قال النووي: «وهي على ثلاثة أميالٍ من نَوَى من الجانبِ الشَّمالِ»<sup>(١)</sup>.

قوله: «مَوْضِعَ أَصْبُعَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ» وفي أبي داود «ثَلَاثَةٌ أَوْ أَرْبَعَةٌ»<sup>(٢)</sup>، والظاهرُ أنه ليس بشكٍّ من الرَّاوي، وإنما هو تفصيلٌ للإباحة، كما يُقال: خُذْ [٢٥٦/ب] واحداً أو اثنين أو ثلاثة؛ يعني ما شئتَ من ذلك.

قوله: «الرُّزْيُ» براءٍ مضمومة، ثم زايٍ مشددة.

(٢٠٧١) قوله: «أَكِيدَر» بضمِّ الهمزة، وفتحِ الكاف، وهو أكيدرُ بنُ عبدِ الملكِ الكِندي<sup>(٣)</sup>.

قال الخطيبُ في «مبهماته»: «إنه كان نصرانياً، ثم أسلم»، قال: «وقيل: مات نصرانياً»، وقال ابنُ منده وأبو نُعيم الأصفهانيُّ في كتابيهما «معرفة الصحابة»: «أما الُهدنةُ والمُصالحةُ فصحيحان، وأما الإسلامُ فغلطٌ».

قال: «لأنه لم يُسَلِّم بلا خلافٍ بينَ أهلِ السَّيرِ، ومَن قال: «أسلم» أخطأ خطأً فاحشاً».

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» (٦٠/٣).

(٢) هكذا في «م»، والذي في «سنن أبي داود» (ح: ٤٠٤٢) بلفظ: «أصبعين وثلاثة وأربعة» بالعطف بالواو، لا بـ «أو».

(٣) في «م»: الكندري. والمثبت الصواب كما في مصادر ترجمته انظر «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٤٥/٦٥)، و«الوافي بالوفيات» (٢٠٢/٩).

قال: «وكان أكيدر نصرانيًا، فلمَّا صالح النبي ﷺ عاد إلى حصنه، وبقي فيه، ثم حاصره خالد بن الوليد في زمن أبي بكر الصديق، فقتله مشركًا نصرانيًا؛ يعني لنقض العهد».

وقال: «وذكر البلاذري أنه لما قدم على النبي عليه الصلاة والسلام أسلم وعاد إلى دومة، فلمَّا تُوفي النبي عليه السلام ارتدَّ، فلمَّا سار خالد من العراق إلى الشام، قتله»، وعلى هذا القول لا ينبغي أيضًا أن يُثبت في الصحابة<sup>(١)</sup>.

قوله: «دومة» بفتح الدال وضمها، خلافًا لابن دريد حيث أنكر الفتح على المُحدَّثين<sup>(٢)</sup>، بلدَّ قَرَبَ تبوك.

قوله: «بَيْنَ الْفَوَاطِمِ» (الفواطم): فاطمة بنت رسول الله ﷺ وفاطمة بنت أسد أم عليٍّ رضي الله عنهما وفاطمة بنت حمزة بن عبد المطلب، وذكر عبد الغني بن سعيد<sup>(٣)</sup> وابن عبد البر بإسنادهما [٢٥٧/أ] أن عليًا قسمه بين الفواطم الأربع، وذكر الثلاث المذكورات.

قال القاضي: «يُشبه أن تكون الرابعة فاطمة بنت شيبه بن ربيعة، امرأة عقيل بن أبي طالب لا اختصاصها لعليٍّ بالمصاهرة وهي من المبايعات، شهدت مع النبي عليه السلام حنينًا، ولها قصة مشهورة في الغنائم تدلُّ على ورعها»<sup>(٤)</sup> انتهى.

وأُنكر أن تكون فاطمة بنت شيبه زوجة عقيل، فاعلمه، إنما زوجه فاطمة بنت عتبة بن ربيعة، كذا قاله ابن أبي ليلى، وذكر الأولى الذهبي، زوج عقيل فيما قيل، ولا يصحُّ<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/٤٩-٥٠).

(٢) «جمهرة اللغة» (٢/٦٨٤).

(٣) «الغوامض والمهمات» (ص ١٧٥).

(٤) «إكمال المعلم» (٦/٥٧٨-٥٧٩).

(٥) «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٢٩٤).

قال المحبُّ الطبريُّ بعد أن عَزَى هذا الحديثَ لِمَنْ خَرَجَهُ ما لفظُهُ: «وأخرجهُ أبو بكرُ ابنُ أبي الدنيا، وزاد: «فَشَقَّقْتُ مِنْهَا أَرْبَعَةَ خُمْرٍ؛ خِمَارًا لِلْفَاطِمَةِ بِنْتِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَخِمَارًا لِلْفَاطِمَةِ بِنْتِ أَسَدٍ، وَخِمَارًا لِلْفَاطِمَةِ بِنْتِ حَمْزَةَ»، ونَسِيَ الرَّاوي الرَّابِعَةَ»<sup>(١)</sup> انتهى.

(٢٠٧٢) قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصَمِّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصَمِّ أَبُو بَكْرٍ الْعَبْدِيُّ، سَمِعَ مِنْهُ الثَّوْرِيُّ وَأَبُو عَوَانَةَ، قَالَ ابْنُ سِيرِينَ: «أَوَّلُ مَنْ جَعَلَ أَصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ فِي الْأَذَانِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصَمِّ»<sup>(٢)</sup>.

(٢٠٧٥) قوله: «فَرُوجُ حَرِيرٍ» (فروج) بفتح الفاء، وضمَّ الرَّاءِ المشدَّدة، هذا هو الصحيحُ المشهورُ، ولم يذكُرِ الجمهورُ غيره، وحكيَ ضَمُّ الفاءِ، وحكى القاضي في «الشرح»<sup>(٣)</sup> و«المشارك»<sup>(٤)</sup> تخفيفَ الرَّاءِ وتشديدَها، والتخفيفُ غريبٌ ضعيفٌ، كما قاله النوويُّ<sup>(٥)</sup>.

وهو قَبَاءٌ لَهُ شَقٌّ مِنْ خَلْفِهِ، هذا كان قبلَ تحريمِ لبسِ الحريرِ على الرجالِ، ولعلَّ أَوَّلَ النهيِّ والتحريمِ كان حينَ نَزَعِهِ، وفي حديثِ جابرٍ قبلَ هذا ما يُقَوِّي هذا<sup>(٦)</sup>. [٢٥٧/ ب]

(٢٠٧٧) قوله: «عَنْ يَحْيَى...» إلى آخره. هو ابنُ سعيدٍ، ومحمدُ بنُ إبراهيمَ هو التيميُّ، وخالدٌ وجبيرٌ أربعةٌ تابعيون، بعضهم عن بعضٍ. قوله: «أَمَلَكَ أَمْرُكَ بِهَذَا» معناه: أنه من لباسِ النِّسَاءِ وَزِيَّهِنَّ وَأَخْلَاقِهِنَّ.

(١) انظر: «التوضيح» لابن الملتن (٢٧/ ٦٦٨).

(٢) انظر «التاريخ الكبير للبخاري» (٥/ ٢٥٩).

(٣) «إكمال المعلم» (٦/ ٥٨٤).

(٤) «مشارك الأنوار» (٢/ ١٥٠).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ٥٢).

(٦) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ٥٢).

(٢٠٧٩) قوله: «الْحَبْرَةُ» بكسر الحاء المهملة، وفتح الموحدة؛ ثيابٌ من كَتَّانٍ أو قطنٍ مُحَبَّرَةٌ؛ أي: مُزَيَّنَةٌ، يقال: ثوبٌ حبرةٌ على الوصف، وثوبٌ حبرةٌ على الإضافة، وهو أكثرُ استِعْمَالًا.

(٢٠٨٠) قوله: «يُسَمُّونَهَا الْمَلْبَدَةَ» الملبدُ المرقعُ، يقال: لَبَدْتُ ولبَدْتُ مخفَّفًا ومُشَدَّدًا.

(٢٠٨١) قوله: «وَعَلَيْهِ مِرْطٌ مُرَحَّلٌ» المِرْطُ بكسر الميم، وإسكانِ الرَّاءِ؛ كساءٌ يكونُ تارَةً من صوفٍ، وتارَةً من شعرٍ، وتارَةً من كَتَّانٍ أو خَزٍّ، قيل: هو كِساءٌ يُؤْتَرُزُّ به، وقيل: لا يَكُونُ إلا درعًا، ولا يَلْبَسُهُ إلا النساءُ، ولا يَكُونُ إلا أخضرَ<sup>(١)</sup>.

و(مُرَحَّلٌ) بفتح الرَّاءِ، وفتح الحاء المهملة، هذا هو الصوابُ، وحكى القاضي أن بعضهم رواه بالجيم؛ أي: عليه صورُ الرِّجالِ، والصوابُ الأوَّلُ، ومعناه: عليه صورُ رجالِ الإبلِ، ولا بأسَ بهذه الصورة، إنما يحُرِّمُ تصويرُ الحيوانِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «أَنْمَاطًا» الأنماطُ بفتح الهمزة جمعُ نَمَطٍ بفتح النون والميم: ظهارةُ الفِراشِ، وقيل: ظهرُ الفِراشِ، ويُطْلَقُ أيضًا على بساطٍ لطيفٍ [٢٥٨/أ] له خَمَلٌ يُجْعَلُ على الهوادجِ، وقيل: يُجْعَلُ سِتْرًا<sup>(٣)</sup>.

(٢٠٨٣) قوله: «أَتَخَذْتُ أَنْمَاطًا؟»<sup>(٤)</sup> هي أَلْفٌ وصل دخلت عليها أَلْفُ الاستفهامِ، فذهبت أَلْفُ الوصلِ، وبقيت أَلْفُ الاستفهامِ

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥٧/١٤).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥٨-٥٧/١٤).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥٩-٥٨/١٤).

(٤) ما بين المعكوفين بياض في «م» بمقدار نصف السطر، استدركته من كلام المصنف نفسه في آخر القول.

مفتوحة، ولا يَجُوزُ المَدُّ، كما لا يَجُوزُ في قوله: ﴿أَسْتَغْفِرُ لَهُمْ﴾<sup>(١)</sup>، وهو مِثْلُ قوله: «أَتَّخَذْتُ أُنْمَاطًا؟».

قوله: (٢٠٨٥) «أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ» هو عمرو بن محمد بن يزيد بن عمر بن الخطاب، روى هذا الحديث عن أبيه وسالم ونافع، ثلاثتهم عن ابن عمر. قوله: «الْخِيَلَاءُ» بالمد: البطر والكِبَرُ.

قوله: «ابن يَنَاقٍ» هو بمشاة تحت مفتوحة، ثم نون مشددة، وبالقف، غير مصروف، قاله النووي<sup>(٢)</sup>.

قوله: (٢٠٩١) «وَكَاَنَ يَجْعَلُ فَصَّهُ» الفص بفتح الفاء، ويجوز كسرُها.

قوله: «بِشْرِ أَرِيْسٍ» (أريس) مصروف، وحكي عدم الصرف.

قوله: (٢٠٩٢) «خَاتَمًا حَلَقَةً» (حلقة) بدل من خاتم، وهي بسكون اللام، وفي لغة حكاها الجوهرِيُّ بفتحها<sup>(٣)</sup>.

قوله: (٢٠٩٣) «فَطَرَحَ النَّاسُ خَوَاتِمَهُمْ» قال القاضي: «قال جميع أهل الحديث: هذا وهم من ابن شهاب، فوهم من خاتم الذهب إلى خاتم الفضة الورق، والمعروف في روايات أنس من غير طريق ابن شهاب اتخاذه عليه السلام خاتم فضة، ولم يطرحة، وإنما طرح خاتم الذهب، كما ذكره (م) في باقي الأحاديث. [٢٥٨/ب]

ومنهم من تأوّل حديث ابن شهاب، وجمع بينه وبين الروايات<sup>(٤)</sup>؛ فقال: لما أراد النبي ﷺ تحريم خاتم الذهب اتخذه خاتمًا من فضة،

(١) سورة المنافقون، الآية (٦).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/٦٣).

(٣) «الصحاح» (٤/١٤٦٢).

(٤) ما بين المعكوفين كتب فوقه في «م»: «كذا الأحاديث».

فَلَمَّا لَبَسَ خَاتَمَ الْفِضَّةِ رَأَاهُ النَّاسُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ لِيُعْلَمَهُمْ إِبَاحَتَهُ، ثُمَّ طَرَحَ خَاتَمَ الذَّهَبِ، فَأَعْلَمَهُمْ تَحْرِيمَهُ، فَطَرَحَ النَّاسُ خَوَاتِمَهُمْ مِنَ الذَّهَبِ؛ فَيَكُونُ قَوْلُهُ: «فَطَرَحَ النَّاسُ خَوَاتِمَهُمْ» أَي: خَوَاتِمَ الذَّهَبِ، وَهَذَا التَّأْوِيلُ هُوَ الصَّحِيحُ، وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَا يَمْنَعُهُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «فَصَنَعَ النَّاسُ الْخَوَاتِمَ مِنَ الْوَرَقِ، فَلَبِسُوهَا» ثُمَّ قَالَ: «فَطَرَحَ خَاتَمَهُ، فَطَرَحُوا خَوَاتِمَهُمْ» فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ لَمَّا عَلِمُوا أَنَّهُ <sup>(١)</sup> عَلَيْهِ السَّلَامُ يَصْطَنِعُ لِنَفْسِهِ خَاتَمَ فِضَّةٍ اصْطَنَعُوا لَأَنْفُسِهِمْ خَوَاتِمَ فِضَّةٍ، وَبَقِيَتْ مَعَهُمْ خَوَاتِمُ الذَّهَبِ كَمَا هِيَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى أَنْ طَرَحَ خَاتَمَ الذَّهَبِ، وَاسْتَبَدَّلَ الْفِضَّةَ، فَطَرَحُوا <sup>(٢)</sup> الذَّهَبَ، وَاسْتَبَدَّلُوا الْفِضَّةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ <sup>(٣)</sup>.

(٢٠٩٤) قَوْلُهُ: «حَبَشِيًّا» يَعْنِي حَجَرًا حَبَشِيًّا؛ أَي: مِنْ جَزَعٍ أَوْ عَقِيقٍ، فَإِنَّ مَعْدِنَهُمَا بِالْحَبْشَةِ وَالْيَمَنِ، وَقِيلَ: لَوْنُهُ حَبَشِيٌّ؛ أَي: أَسْوَدٌ، وَجَاءَ فِي (خ) مِنْ رَوَايَةِ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ أَيْضًا: فَضَّهُ مِنْهُ <sup>(٤)</sup>.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «هَذَا أَصَحُّ» <sup>(٥)</sup> وَقَالَ غَيْرُهُ: كِلَاهُمَا صَحِيحٌ؛ وَكَانَ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَاتَمٌ فِضَّةٌ فَضَّهُ مِنْهُ، وَفِي وَقْتِ خَاتَمِ فَضَّهُ حَبَشِيٌّ، وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: «فَضَّهُ مِنْ عَقِيقٍ» <sup>(٦)</sup>.

قَوْلُهُ: «عَنْ يُونُسَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَبَسَ خَاتَمَ فِضَّةٍ فِي يَمِينِهِ» قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ مَحْفُوظٌ عَنْ

(١) قَوْلُهُ: أَنَّهُ. لَيْسَ فِي «م». وَثَبِتَ مِنْ «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤ / ٧٠).

(٢) فِي «م»: وَطَرَحُوا. وَالثَّبُوتُ مِنْ «شرح صحيح مسلم للنووي».

(٣) انْظُرْ: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤ / ٧١).

(٤) «صحيح البخاري» (٥٨٧٠).

(٥) «التمهيد» (١٧ / ١٠٨).

(٦) انْظُرْ: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤ / ٧١).



يونس، حدث به الليث وابن وهب [٢٥٩/أ] وعثمان بن عمرو وغيرهم، لم يذكروا «في يمينه»، والليث وابن وهب أحفظ من سليمان ومن طلحة بن يحيى، ومع ذلك فالراوي له عن سليمان إسماعيل؛ وهو ضعيف فلا يُحتج بروايته إذا انفرد عن سليمان، ولا عن غيره.

وأما طلحة بن يحيى فشيخ، والليث وابن وهب ثقتان متقنان صاحبَا كتاب، فلا تُقبل زيادة ابن أبي<sup>(١)</sup> أويس عن سليمان إذا انفرد بها.

وقد رَوَاهُ جماعة عن الزهري، حفاظ لم يقل أحد منهم: «في يمينه»، منهم عقيل وشعيب وابن مسافر وإبراهيم بن سعد وموسى بن عقبة وابن أبي عتيق وابن أخي الزهري<sup>(٢)</sup>.

(٢٠٧٨) قوله: «في هذه أو التي تليها» في غير (م): «السبابة والوسطى».

(٢٠٩٧) قوله: «ولِينْعِلُهُمَا» بضم الياء، كذا قاله النووي<sup>(٣)</sup>.

قال شيخنا متع الله بحياته: «والذي أعرفه في كتب اللغة أنه يُقال: أنعلتُ الفرسَ ونعلتها على قلة، وأما في الآدمي فيقال: نعلتُ رجلي، ولم أقف على أنعلتُ قدمي في كتاب، إلا في كلام المصنف في شرح مسلم، والله أعلم».

ثم رأيتُ في «الأفعال» لابن القطّاع ما لفظه: «وأنعلتُ الدابةَ والسيفَ والقدمَ وغيرها، جعلتُ لها نعلًا، ونعلتها لغة»<sup>(٤)</sup> انتهى؛ فثبتت اللغة.

(١) قوله: أبي. ليس في «م». ومثبت من «الإلزامات» (ص ٤٧٣).

(٢) «الإلزامات» (ص ٤٧٣-٤٧٥).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/٧٤).

(٤) «الأفعال» (٣/٢٢٦-٢٢٧).

(٢٠٩٨) قوله: «عَنْ أَبِي رُزَيْنٍ» اسمُ أَبِي رُزَيْنٍ مسعودُ بْنُ مالِكِ الأَسَدِيِّ الكوفيُّ، كان عالِمًا، رَوَى لَهُ (م ٤)، وقد صَرَّحَ بأنه سَمِعَ هذا من أَبِي هُرَيْرَةَ؛ فلا التَّفَاتَ إِلَى ما قاله الغَسَّانِيُّ في الثاني: «إنه إنما رَوَاهُ عن أَبِي صَالِحٍ عن أَبِي هُرَيْرَةَ»<sup>(١)</sup>. [٢٥٩/ب]

قوله: «شِسْعٌ» بشينٍ معجمةٍ مكسورةٍ، ثم سينٍ مهملةٍ ساكنةٍ، أحدُ سَيُورِ النعلِ، وهو الذي يَدْخُلُ بَيْنَ الأصْبَعَيْنِ، وَيَدْخُلُ طَرْفُهُ في الثَّقَبِ الذي في صَدْرِ النعلِ المشدودِ في الزِّمامِ، والزِّمامُ هو السَّيْرُ الذي يُعْقَدُ فيه الشِّسْعُ، وجمعه شِسْعٌ.

(٢٠٩٩) قوله: «وَأَنْ يَشْتَمَلَ الصَّمَاءُ» اشتَمَالَ الصَّمَاءُ أَنْ يَشْتَمَلَ بالثوبِ حَتَّى يُجَلَّلَ به جَسَدُهُ، وَلَا يَرْفَعُ مِنْهُ جَانِبًا، فلا يَبْقَى ما يُخْرِجُ مِنْهُ يَدَهُ، هذا قولُ أَكْثَرِ أَهْلِ اللُّغَةِ، قال ابنُ قُتَيْبَةَ: «سُمِّيَتْ صَمَاءٌ؛ لَأَنَّهُ سَدَّ الْمَنَافِذَ كُلَّهَا كَالصَّخْرَةِ الصَّمَاءِ التي ليس فيها خَرَقٌ ولا صَدْعٌ»<sup>(٢)</sup>.

قال أبو عُبَيْدٍ: «وَأما الفقهاءُ فيقولون: هو أَنْ يَشْتَمَلَ بثوبٍ ليس عليه غَيْرُهُ، ثم يَرْفَعُهُ من أَحَدِ جانِبَيْهِ، فيَضَعُهُ على أَحَدِ مَنْكِبَيْهِ».

قال العلماءُ: تَفْسِيرُ أَهْلِ اللُّغَةِ: يُكْرَهُ الاشتِمَالُ المذكورُ؛ لئَلَّا تَعْرِضَ لَهُ حَاجَةٌ من دَفْعِ بَعْضِ الهَوَامِّ ونحوِها أو غيرِ ذلك؛ فيَعُسِّرُ عليه أو يَتَعَذَّرُ، فيُلْحَقُهُ الضَّرَرُ، وعلى تَفْسِيرِ الفقهاءِ يَحْرُمُ الاشتِمَالُ المذكورُ، إِنْ انْكَشَفَ بَعْضُ العَوْرَةِ، وإِلَّا فَيُكْرَهُ.

وأما الاحتباءُ بالمدِّ فهو أَنْ يَقْعُدَ الإنسانُ على أَلْيَتَيْهِ، وَيَنْصَبَ سَاقَيْهِ، وَيَحْتَوِي عليهما بثوبٍ أو نحوهٍ أو بيده، وهذه القعدةُ يقالُ لها: الحُبُوءَةُ

(١) «تقييد المَهْمَلِ» (٩٠٢/٣).

(٢) «غريب الحديث» لابن قُتَيْبَةَ (١٨٢/١).

بضم الحاء وكسرهما، وكان هذا الاحتباء عادة العرب في مجالسهم، فإن انكشف معه شيء من عورته، فهو حرام، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

(٢١٠٠) قوله: «وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ كَذَا فِي جَمِيعِ نُسَخِ بِلَادِنَا، كَمَا قَالَ النَّوَوِيُّ<sup>(٢)</sup>، وَكَذَا ذَكَرَهُ الْغَسَّانِيُّ عَنْ رِوَايَةِ الْجُلُودِيِّ وَالْكِسَائِيِّ<sup>(٣)</sup> [٢٦٠/أ].

قال: «وَكَذَا ذَكَرَهُ أَبُو مَسْعُودٍ عَنْ (م)، وَقَالَ: وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاهَانَ «إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ» بَدَلَ «إِسْحَاقَ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ»<sup>(٤)</sup>.

قال الغساني: «الْأَوَّلُ هُوَ الَّذِي أَعْتَقَدُ صَوَابَهُ لِكَثْرَةِ مَا يَجِيءُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدٌ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ مَقْرُونِينَ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، وَإِنْ كَانَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ أَيْضًا يَرْوِي عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ»<sup>(٥)</sup>.

وهذا الذي صَوَّبَهُ الْغَسَّانِيُّ هُوَ الصَّوَابُ، كَمَا قَالَ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ، قَالَ: وَكَذَا حَكَاهُ خَلْفُ الْوَاسِطِيِّ فِي «الْأَطْرَافِ» عَنْ مُسْلِمٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(٦)</sup>.

(٢١٠٢) قوله: «أُنْبِئِي بِأَبِي قُحَافَةَ» أَبُو قُحَافَةَ وَالِدُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ، وَاسْمُهُ عَثْمَانُ، أَسْلَمَ يَوْمَ الْفَتْحِ، قَالَ الْذَهَبِيُّ فِي «تَجْرِيدِهِ»: «تُوفِّيَ بَعْدَ ابْنِهِ»<sup>(٧)</sup>، وَذَكَرَ فِي مَكَانٍ آخَرَ مِنْ «تَجْرِيدِهِ» أَنَّهُ تُوُفِّيَ سَنَةَ ١٤<sup>(٨)</sup>.

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/٧٦-٧٧).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/٧٨).

(٣) كتب بحاشية «م»: السامع والعشرون من التعليق على مسلم.

(٤) «تقييد المhemل» (٣/٩٠٣).

(٥) «تقييد المhemل» (٣/٩٠٣-٩٠٤).

(٦) «شرح صحيح مسلم» (١٤/٧٨).

(٧) «تجريد أسماء الصحابة» (٢/١٩٤).

(٨) «تجريد أسماء الصحابة» (١/٣٧٤).

قوله: «الثَّغَامَةُ» بفتح المثناة، ثم غين معجمة مخففة: نبت أبيض الزهر يشبه بياض الشيب، وقيل: شجرة تبيض كأنها الملح.

(٢١٠٣) قوله: «لَا يَصْبُغُونَ» صبغ يصبغ بفتح الباء في المضارع وضمها وكسرهما، ذكره الهروي في «غريبه»<sup>(١)</sup>.

(٢١٠٤) قوله: «فَإِذَا جَرُّوْ كَلْبٍ» الجرؤ مثلث الجيم.

(٢١٠٥) قوله: «وَاجِمًا» الواجم الساكت الذي يظهر عليه الهم.

قوله: «حَتَّى إِنَّهُ يَأْمُرُ بِقَتْلِ كَلْبِ الْحَائِطِ الصَّغِيرِ، وَيَتْرُكُ كَلْبَ الْحَائِطِ الْكَبِيرِ» (الحائط): البستان، وفرق بين الحائطين؛ لأن الكبير تدعو الحاجة إلى حفظ جوانبه، ولا يتمكّن الناطور من المحافظة على ذلك، بخلاف الصغير، والأمر [٢٦٠/ب] بقتلها منسوخ، قاله النووي<sup>(٢)</sup>.

وفي «الأم» أن قتلها يجوز، وإنما نسخ الوجوب، وبقي الجواز، ذكر ذلك الشافعي في باب الخلاف في ثمن الكلب<sup>(٣)</sup>.

(٢١٠٧) قوله: «فَرَأَى النَّمَطَ» (النمط) هنا بساط صغير لطيف له حمل.

قوله: «كُلَّمَا دَخَلْتُ فَرَأَيْتُهُ ذَكَرْتُ الدُّنْيَا» هذا محمول على أنه كان قبل تحريم اتخاذ ما فيه صورة، فلهذا كان الشارع عليه السلام يدخل ويراه، ولا ينكره قبل هذه المرة الأخيرة.

قوله: «وَقَدْ سَتَرْتُ عَلَى بَابِي دُرُنُوكًا» (سترت) بتشديد التاء الأولى، والدرونوك بضم الدال وفتحها، والنون مضمومة لا غير، والجمع درانك، ويقال فيه: درموك بالميم؛ وهو ستر له حمل.

(١) «الغريبين» (١/٢٨٣).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (١٤/٨٥).

(٣) «الأم للشافعي» (٣/١٢).

قوله: «وَأَنَا مُتَسَرِّةٌ بِقِرَامٍ» القِرَامُ: السَّترُ الرقيق، مكسورُ القافِ.

قوله: «سَهْوَةٌ» السهْوَةُ كَالصَّفَةِ، وقيل غير ذلك.

قوله: «اشْتَرَيْتُ نُمْرَقَةً» النمرقة بضمَّ النونِ والرَّاءِ، ويقال بكسرِها، ويقال بضمَّ النونِ وفتح الرَّاءِ، ثلاثُ لُغاتٍ، ويقال: نمرقٌ بلا هاءٍ، وهي وسادةٌ صغيرة، وقيل: هي مِرْفَقَةٌ<sup>(١)</sup>.

(٢١١٠) قوله: «يَجْعَلُ» بفتحِ المِثْنَةِ تحتُ، والفاعلُ اللهُ سبحانه، أَضْمَرَ للعلم به.

(٢١١٥) قوله: «أَرَى» بضمَّ الهمزة؛ يعني: أَظُنُّ.

(٢١١٨) قوله: «أَنَّ نَاعِمًا» (ناعمٌ) بنُ أَجِيلٍ (م س)، ثقةٌ، مات سنة ٨٥، وأَجِيلٌ [٢٦١/أ] بهمزة مضمومة، وبعدها جيمٌ مفتوحةٌ، بعدها مِثْنَةٌ تحتُ، ثم لامٌ.

قوله: «فَوَاللَّهِ لَا أَسْمُهُ إِلَّا فِي»<sup>(٢)</sup> أَقْصَى شَيْءٍ مِنَ الْوَجْهِ» القائلُ هذا الكلامُ قال القاضي: «إنه العَبَّاسُ بنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، كما ذكره في (د)، وكذا صرَّح به (خ) في «تاريخه».

قال القاضي: «وهو في (م) مُشْكِلٌ يُوهِمُ أنه من قولِ النَّبِيِّ عليه السلام والصوابُ أنه العَبَّاسُ»<sup>(٣)</sup>.

قال النووي: «وقوله: (أنه يُوهِمُ أنه من قولِ النَّبِيِّ عليه السلام) ليس هو بظاهر فيه، بل ظاهره أنه من كلامِ ابنِ عَبَّاسٍ، وحينئذٍ يَجُوزُ أن تكونَ الْقَضِيَّةُ جَرَتْ لِلْعَبَّاسِ وابنه»<sup>(٤)</sup>.

قوله: «فَهُوَ أَوَّلُ مَنْ كَوَى الْجَاعِرَتَيْنِ» رَقَمَتَانِ يَكْتَنِفَانِ ذَنْبَ الْحَمَارِ.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩٠/١٤).

(٢) قوله: في. ليس في «م». ومثبت من «صحيح مسلم».

(٣) «إكمال المعلم» (٦/٦٤٤-٦٤٥).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩٧/١٤).

(٢١١٩) قوله: «وَعَلَيْهِ خَمِيصَةٌ» الخَمِيصَةُ: كِسَاءٌ مِنْ خَزٍّ أَوْ صَوْفٍ أَوْ نَحْوِهِمَا، مَرْقَعٌ لَهُ أَعْلَامٌ.

قوله: «حُوْنِيَّةٌ» وهو (حُوْنِيَّةٌ) كَذَا ضَبَطَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُفَرِّجٍ بِخَطِّهِ، وَوَقَعَ فِي الْبَخَارِيِّ (حُرَيْثِيَّةٌ)، وَفِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ ضَبَطُ كَثِيرٌ مُخْتَلِفٌ اخْتِلَافًا كَثِيرًا.

قال القاضي في «المشارك»: «هذه الروايات كلها تصاحيفُ إلا رِوَايَتَيْنِ؛ (جَوْنِيَّةٌ) و(حُرَيْثِيَّةٌ) بِالرَّاءِ وَالْمَثَلَّةِ، فَأَمَّا (الْجَوْنِيَّةُ) بِالْجِيمِ فَمَنْسُوبَةٌ إِلَى بَنِي الْجَوْنِ، قَبِيلَةٌ مِنَ الْأَزْدِ، أَوْ إِلَى كَوْنِهَا مِنَ السَّوَادِ أَوْ الْبَيَاضِ أَوْ الْحُمْرَةِ؛ لِأَنَّ كُلَّ لَوْنٍ مِنْ هَذِهِ تَسْمِيَةُ الْعَرَبِ جَوْنًا»<sup>(١)</sup> انتهى.

وأما الروايةُ التي في الأصل فهي: «حُوْنِيَّةٌ» بِالْحَاءِ، وَالْوَاوِ، ثُمَّ الشَّاءِ الْمَثَلَّةِ، ثُمَّ نُونٍ؛ قِيلَ: مَعْنَاهَا مَكْفُوفَةُ الْهُدْبِ. [٢٦١/ب]

قوله: «يَسْمُ الظَّهَرُ» أَي: الْإِبْلُ.

قوله: «فِي مِرْبَدٍ» الْمِرْبَدُ الْمَوْضِعُ الَّذِي تُحْبَسُ فِيهِ الْإِبْلُ.

قوله: «وَأَكْثَرُ عِلْمِي» بِالْمَثَلَّةِ وَبِالْمَوْحَدَةِ، قَالَهُ النَّوَوِيُّ<sup>(٢)</sup>.

(٢١٢٠) قوله: «بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْقَزَعِ» إِنَّمَا كُرِهَ الْقَزَعُ؛ لِأَنَّهُ زِيٌّ إِلَى الْيَهُودِ كَذَا فِي (د)<sup>(٣)</sup>، وَقِيلَ: الْعِلَّةُ غَيْرُ ذَلِكَ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُثْمَانَ الْغَطَفَانِيُّ» هُوَ قَاضِي الْبَصْرَةِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، وَابْنِ جُدْعَانَ، وَعَنْهُ: أَحْمَدُ وَمُحَمَّدُ بْنُ مُثَنَّى، وَثَّقَهُ أَحْمَدُ<sup>(٥)</sup>.

(١) «مشارك الأنوار» (١/١٦٦).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (١٤/٩٩).

(٣) «سنن أبي داود» (٤١٩٧).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم» (١٤/١٠١).

(٥) «العلل ومعرفة الرجال» (٣/١٤٩).

(٢١٢٢) قوله: «فَأَصَابَتْهَا حَصْبَةٌ» هي بإسكانِ الصادِ وفتحِها وكسْرِها.

قوله: «فَتَمَرَّقَ شَعْرُهَا» قال الخَطَّابِيُّ: «تَمَرَّقَ الشَّعْرُ: سَقُوطُهُ مِنْ عِلَّةٍ، وَمِثْلُهُ التَّمَرُّطُ»، وهو بالراءِ، ولم يذكرِ القاضي في «شرحهِ»<sup>(١)</sup> لهذا الكتابِ إلا الراءَ، وحكاه في «المشارك» عن جمهورِ الرواةِ، وحكى عن جماعةٍ من رُواةِ «صحيحِ مسلمٍ» أنه بالزايِ المعجمةِ. قال: «وهذا وإن كان قريباً من معنى الأوَّلِ، ولكنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي الشَّعْرِ فِي حَالِ الْمَرَضِ»<sup>(٢)</sup>.

(٢١٢٣) قوله: «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ» الواصِلَةُ: التي تَصِلُ شَعْرُهَا، والمستَوْصِلَةُ: التي تَطْلُبُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ بِهَا، ويُقَالُ لَهَا مَوْصُولَةٌ.

(٢١٢٥) قوله: «أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ» رأى رجلاً من الصحابةِ، وسمِعَ أبا الطُّفَيْلِ، فهو تابعيٌّ، ومنصورٌ وإبراهيمٌ وعلقمةٌ تابعيُّون، بعضهم عن بعضٍ. [٢٦٢/أ]

قوله: «وَالْمُتَمَمَّاتِ» النامصةُ بالصادِ المهملةِ: التي تُزِيلُ الشَّعَرَ مِنْ الْوَجْهِ.

قوله: «أَمَّا لَوْ كَانَ ذَلِكَ لَمْ أَجَامِعْهَا» يعني: لم أَصَاحِبْهَا، بل كُنْتُ أَطْلُقُهَا وَأَفَارِقُهَا، قال القاضي: «وَيَحْتَمِلُ أَنْ مَعْنَاهُ لَمْ أَطَاهَا».

قال الشيخُ محيي الدين: «وهذا ضعيفٌ، والصحيحُ ما سبق»<sup>(٣)</sup>.

(١) «إكمال المعلم» (٦/٦٥١).

(٢) «مشارك الأنوار» (١/٣٧٨).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/١٠٧).

قوله: «حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ» قال الدارقطني: «لَمْ يُسْنِدْهُ عَنْ الْأَعْمَشِ غَيْرُ<sup>(١)</sup> جَرِيرٍ، وَخَالَفَهُ أَبُو معاوية وأبو عبيدة بنُ معين وغيرهما عن الأعمش، قالوا: عن إبراهيم عن عبد الله مرسلًا، وهو صحيحٌ من حديث: منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله<sup>(٢)</sup>».

(٢١٢٧) قوله: «قُصَّةٌ» الْقُصَّةُ: شَعْرٌ مُقَدَّمُ الرَّأْسِ الْمُقْبِلِ عَلَى الْجَبْهَةِ، وَقِيلَ: شَعْرُ النَّاصِيَةِ.

(٢١٢٨) قوله: «كَأَسْنِمَةِ الْبُخْتِ» يعني: يُكَبِّرَنَّ رُءُوسَهُنَّ بِلَفٍّ عِمَامَةٍ أَوْ عَصَابَةٍ أَوْ نَحْوِهَا.

(٢١٢٩) قوله: «حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَعَبْدَةُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ» قال الدارقطني: «هَذَا لَا يَصِحُّ، وَالصَّوَابُ عَنْ عَبْدِ وَوَكَيْعٍ وَغَيْرِهِ عَنْ<sup>(٣)</sup> فَاطِمَةَ عَنْ أَسْمَاءَ<sup>(٤)</sup>».

يعني: أَنَّ هِشَامًا يَرَوِيهِ عَنْ فَاطِمَةَ.

وقال (س): «إِنَّهُ خَطَأٌ، وَالصَّوَابُ حَدِيثُ أَسْمَاءَ»، وَفِي «أَطْرَافِ الْمِزِّي»: «أَخْرَجَهُ يَعْنِي (م) أَيْضًا بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ هِشَامِ بْنِ<sup>(٥)</sup> عُرْوَةَ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ عَنْ أَسْمَاءَ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ، وَحَدِيثُ عَائِشَةَ غَرِيبٌ<sup>(٦)</sup>» أَنْتَهَى.



(١) فِي «م»: «عَنْ». وَالمُثَبَّتُ مِنَ «الْإِلْزَامَاتِ» (ص ٣٦٨).

(٢) «الْإِلْزَامَاتِ» (ص ٣٦٨).

(٣) قَوْلُهُ: عَنْ. لَيْسَ فِي «م». وَالمُثَبَّتُ مِنَ «الْإِلْزَامَاتِ» (ص ٥٤٢).

(٤) «الْإِلْزَامَاتِ» (ص ٥٤٢).

(٥) فِي «م»: عَنْ. وَالمُثَبَّتُ مِنَ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ».

(٦) «تَحْقِيقُ الْأَشْرَافِ» (١٢/ ١٨٠).





كتاب الآداب



(٢١٣٧) قوله: «إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعٌ فَلَا تَزِيدُنَّ عَلَيَّ» قال المحبُّ الطبريُّ في «أحكامه» في ذكر ما يُكره من الأسماء: «إنه من قولِ سُمُرَةَ، فيريدُ إِنَّمَا رَوِيَتْ وَسَمَّيْتُ أَرْبَعَةَ أَسْمَاءٍ فَقَطْ»<sup>(١)</sup> انتهى.

وفي «شرح مسلم للنووي» ما معناه: أنها من قولِ الراوي، والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

(٢١٣٨) قوله: «أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَنْتَهَى أَنْ يُسَمَّى بِمُقْبِلٍ»<sup>(٣)</sup> في معظم نسخ بلادنا: (يَيْعَلَى)، وفي بعضها: (بِمُقْبِلٍ) بدل (يَيْعَلَى)، وفي «جمع الحميدي»: (يَيْعَلَى)<sup>(٤)</sup>، وذكر القاضي أن في أكثر النسخ: (بِمُقْبِلٍ)، وفي بعضها: (يَيْعَلَى)، قال: «والأشبه أنه تصحيف»، قال: «والمعروفُ (بِمُقْبِلٍ)»<sup>(٥)</sup>.

قال النووي<sup>(٦)</sup>: «وهذا الذي أنكره القاضي ليس بمُنْكَرٍ، بل هو المشهور، وهو الصحيحُ في الرواية والمعنى، وروى (د) هذا الحديث في «سننه»: عن أبي سفيان عن جابر، قال رسول الله ﷺ: «إِنْ عِشْتُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْتَهَى أُمَّتِي أَنْ يُسَمُّوا نَافِعًا وَأَفْلَحَ وَبَرَكَه»<sup>(٧)</sup>.

(١) «غاية الأحكام في أحاديث الأحكام» (٥/٤٠٢).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/١١٨).

(٣) في «صحيح مسلم» (٦/١٧٢): «يَيْعَلَى».

(٤) «الجمع بين الصحيحين» (٢/٣٩٠).

(٥) «مشارك الأنوار» (٢/٣٠٦).

(٦) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/١١٨).

(٧) «سنن أبي داود» (٤٩٦٠).

(٢٣١٩) قوله: «أَنَّ ابْنَةَ لِعُمَرَ كَانَ يُقَالُ لَهَا عَاصِيَةٌ» قال الدِّمِطَاطِيُّ: «لَمْ يَكُنْ لِعُمَرَ ابْنَةٌ اسْمُهَا عَاصِيَةٌ، وَإِنَّمَا هِيَ زَوْجَتُهُ»<sup>(١)</sup> عَاصِيَةُ بِنْتُ ثَابِتٍ أُخْتُ عَاصِمِ بْنِ ثَابِتٍ حَمِيٍّ الدَّبَرِ<sup>(٢)</sup>، تَزَوَّجَهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ سَنَةَ ٧ مِنَ الْهَجْرَةِ، وَوَلَدَتْ لَهُ عَاصِمُ بْنُ عُمَرَ قَبْلَ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ بِسِتِّينَ، وَمَاتَ عَاصِمٌ قَبْلَ أَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ سَنَةَ ٧٥.

وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ عَنِ الطَّلْحِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ غَنَامٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ بِسَنَدِهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ أُمَّ عَاصِمٍ كَانَتْ يُقَالُ لَهَا عَاصِيَةٌ، فَسَمَّاها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَمِيلَةً»، فَتَعَيَّنَ الْوَهْمُ مِنْ مُسْلِمٍ لَا مِنْ فَوْقَ.

وَقَدْ رَوَاهُ ابْنُ الْحَدَّادِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْكَجِّيِّ عَنْ حَجَّاجِ بْنِ مَنْهَالٍ عَنْ حَمَّادٍ [٢٦٣/أ] بْنِ سَلَمَةَ بِسَنَدِهِ، قَالَ: «كَانَتْ أُمُّ عَاصِمٍ تُسَمَّى عَاصِيَةً، فَسَمَّاها النَّبِيُّ ﷺ جَمِيلَةً» انتهى.

وَقَدْ سَبَقَهُ إِلَى التَّوْهِيمِ ابْنُ الْأَثِيرِ<sup>(٣)</sup>، وَكَذَا الذَّهَبِيُّ أَيْضًا ذَكَرَ أَنَّهُ وَهْمٌ، وَلَكِنَّ الذَّهَبِيَّ لَمْ يَنْسِبِ الْوَهْمَ إِلَى مُسْلِمٍ، وَمَا أُسْتُخْصِرَ لَفْظُ ابْنِ الْأَثِيرِ الْآنَ، قَالَه شَيْخُنَا مَتَعَ اللَّهُ بِحَيَاتِهِ.

(٢١٤٢) قوله: «قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ<sup>(٤)</sup> عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو...» إِلَى آخِرِهِ. رَوَاهُ الْمِصْرِيُّونَ يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ وَعِيسَى بْنُ حَمَّادٍ رُغْبَةً عَنِ اللَّيْثِ عَنْ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ عِيسَى.

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفِينَ كُتِبَ فَوْقَهُ فِي «م»: «كَذَا».

(٢) الدَّبَرُ: جَمَاعَةُ النَّحْلِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْمَشْرُكِينَ لَمَّا قَتَلُوهُ أَرَادُوا أَنْ يُمَثِّلُوا بِهِ، فَسَلَطَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الزَّنَابِيرَ الْكِبَارَ تَأْبِرُ الدَّارِعَ، فَارْتَدَّ عَوَاثُهُ حَتَّى أَخَذَهُ الْمُسْلِمُونَ فَدَفَنُوهُ. انْظُرْ «الصَّحَاحَ» ٢/ ٦٥٢.

(٣) «أَسَدُ الْغَايَةِ» (٥٦/٧).

(٤) ضَبَبَ عَلَيْهِ فِي «م».

وفي بعض نسخ «أطراف أبي مسعود الدمشقي» أن مسلماً روى هذا الحديث عن الناقد عن هاشم عن الليث عن ابن إسحاق عن محمد بن عمرو، كما رواه المصريون عن الليث، فلعلّه سقط في كتاب مسلم في بعض النسخ ذكر ابن إسحاق<sup>(١)</sup>.

إنني ما رأيته في حاشية نسخة من مسلم، وأظنها من كلام الدميّاطي، وفي «أطراف المزي» عزوه لمسلم وفيه إثبات ابن إسحاق<sup>(٢)</sup>، وكذا هو في (د) بمقتضاه<sup>(٣)</sup>، والله أعلم، قاله شيخنا متع الله بحياته.

(٢١٤٣) قوله: «سألت أبا عمرو» أراه أبا عمرو الشيباني صاحب الغريب، واسم أبي عمرو إسحاق بن مرار بالكسر والتخفيف.

قال شيخنا متع الله بحياته: «قال شيخنا العراقي فيما قرأته عليه: (مرار) بكسر الميم عند عبد الغني بن سعيد، وعند الدارقطني بالفتح<sup>(٤)</sup>، وبعضهم شدد الراء على وزن (عمار)، ثم ما قاله شيخنا العراقي في كلام النووي من غير عزو<sup>(٥)</sup>».

وأبو عمرو هذا لغوي نحوي مشهور، وليس بأبي عمرو الشيباني، [٢٦٣/ب] ذلك تابعي، توفي قبل ولادة أحمد بن حنبل رحمهما الله<sup>(٦)</sup>.

قوله: «وعن أخنع، فقال: أوضع» معني (أوضع) يعني أشدّ ذلاً وصغاراً يوم القيامة، والمراد صاحب الاسم، ويدلّ له الرواية الثانية: «أغيظ رجل»، ويقال: أخنع أفجر وقيل: أقبح<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: «غرر الفوائد» (ص ٢٥٩).

(٢) «تحفة الأشراف» (١١/٣٢٤).

(٣) «سنن أبي داود» (ح: ٤٩٥٣).

(٤) «المؤتلف والمختلف» (٤/٢١٢٧).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/١٢٢).

(٦) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/١٢٢).

(٧) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/١٢١).

(٢١٤٤) قوله: «يَهْنَأُ بَعِيرًا لَهُ» هَنَأْتُ الْبَعِيرَ أَهْنَأُهُ إِذَا طَلَيْتُهُ بِالْهِنَاءِ؛ وَهُوَ الْقَطِرَانُ، بِكَسْرِ الْهَاءِ وَبِالْمَدِّ.

قوله: «يَتَلَمَّظُهُ» أَي: يُحَرِّكُ لِسَانَهُ لِيَتَلَعَ مَا فِي فِيهِ مِنْ آثَارِ التَّمْرِ.

قوله: «حُبُّ الْأَنْصَارِ التَّمَرِ» (حُبُّ) ضَبِطَ بِكَسْرِ الْحَاءِ وَضَمِّهَا؛ فَأَمَّا الْكُسْرُ: فَمَعْنَاهُ: مَحْبُوبُ الْأَنْصَارِ، وَعَلَى هَذَا فَالْمَوْحَدَةُ مَرْفُوعَةٌ، وَأَمَّا مَنْ ضَمَّ الْحَاءَ: فَهُوَ مُصَدِّرٌ، وَفِي الْمَوْحَدَةِ عَلَى هَذَا وَجْهَانِ: النَّصْبُ وَهُوَ الْأَشْهُرُ، وَالرَّفْعُ؛ فَمَنْ نَصَبَ فَتَقْدِيرُهُ: انْظُرُوا حُبَّ الْأَنْصَارِ التَّمَرِ، فَتَنْصِبُ التَّمَرَ أَيْضًا، وَمَنْ رَفَعَ قَالَ: هُوَ مُبْتَدَأٌ حُذِفَ خَبَرُهُ؛ أَي: حُبُّ الْأَنْصَارِ التَّمَرِ لَازِمٌ، أَوْ نَحْوُ هَذَا.

قوله: «عَنِ ابْنِ سِيرِينَ» هُوَ أُنْسٌ، كَذَا فِي (خ) <sup>(١)</sup>.

قوله: «فَقَبِضَ الصَّبِيَّ» هُوَ أَبُو عَمِيرٍ، صَاحِبُ النَّغِيرِ.

قوله: «وَارْثُوا الصَّبِيَّ» أَي: ادْفِنُوا.

قوله: «فَقَالَ أَعْرَسْتُمُ اللَّيْلَةَ؟» (أَعْرَسْتُمُ) كِنَايَةٌ عَنِ الْجَمَاعِ، يُقَالُ: أَعْرَسَ إِذَا دَخَلَ بِامْرَأَتِهِ، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: «وَلَا يُقَالُ فِيهِ: (عَرَسَ) بِالتَّشْدِيدِ»، وَقَالَ صَاحِبُ «التَّحْرِيرِ»: «وَفِي لُغَةٍ يُقَالُ: (عَرَسَ) يَعْنِي (أَعْرَسَ)»، قَالَ: «لَكِنْ قَالَ أَهْلُ [٢٦٤/أ] اللُّغَةِ (أَعْرَسَ) أَفْصَحُ مِنْ (عَرَسَ)» <sup>(٢)</sup>.

قوله: «وَسَمَّاهُ عَبْدَ اللَّهِ» اسْتَجَابَ اللَّهُ دُعَاءَ نَبِيِّهِ لِهَمَّا بِالْبَرَكَةِ، وَجَاءَتْ بِهِذَا الْوَلَدِ عَبْدَ اللَّهِ ابْنُ أَبِي طَلْحَةَ، وَجَاءَ مِنْ أَوْلَادِ عَبْدِ اللَّهِ إِسْحَاقُ وَإِخْوَتُهُ السَّبْعَةُ، صَالِحُونَ عُلَمَاءُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(١) «صحيح البخاري» (ح: ٥٤٧٠).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/١٢٤).

(٢١٤٦) قوله: «وَأَنَا مُتِمُّ» أي: مُقَابِرَةُ الْوَلَادَةِ.

قوله: «وَكَانَ أَوَّلَ مَوْلُودٍ فِي الْإِسْلَامِ» يعني مِنْ أَوْلَادِ الْمُهَاجِرِينَ بِالْمَدِينَةِ، وَإِلَّا فَالْتُّعْمَانُ ابْنُ بَشِيرِ الْأَنْصَارِيِّ وَلِدَ قَبْلَهُ بَعْدَ الْهَجْرَةِ، وَكَذَا الْأَوْلَادُ الَّذِينَ وَلِدُوا لِلْمُهَاجِرِينَ بِالْحَبْشَةِ.

(٢١٤٩) قوله: «ابْنُ أَبِي أُسَيْدٍ» الصَّوَابُ فِي هَمْزَةِ (أُسَيْدٍ) الضَّمُّ، وَاسْمُهُ مَالِكُ بْنُ رَبِيعَةَ.

قوله: «فَلَهِيَ النَّبِيُّ ﷺ» رُوِيََتْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَا فِي الْأَصْلِ (فَلَهِيَ) بِكَسْرِ الْهَاءِ وَبِالْيَاءِ، وَهِيَ لُغَةٌ الْأَكْثَرِينَ.

وَالثَّانِي: (فَلَهَا) بِفَتْحِ الْهَاءِ، وَهِيَ لُغَةٌ طَيِّبٍ؛ وَمَعْنَاهُ: اشْتَغَلَ بِشَيْءٍ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَأَمَّا اللَّهْوُ (فَلَهَا) بِالْفَتْحِ لَا غَيْرَ (يَلْهُو)، وَالْأَشْهُرُ فِي الرِّوَايَةِ هُنَا كَسْرُ الْهَاءِ، وَقَدْ اتَّفَقَ أَهْلُ الْغَرِيبِ وَالشَّرَّاحُ أَنَّ مَعْنَاهُ: اشْتَغَلَ<sup>(١)</sup>.

قوله: «أَقْلَبْنَاهُ» لُغَةٌ قَلِيلَةٌ، وَالْمَشْهُورُ (قَلْبْنَاهُ).

قوله: «لَكِنْ اسْمُهُ<sup>(٢)</sup> الْمُنْذَرُ، فَسَمَّاهُ يَوْمَئِذٍ الْمُنْذَرُ» سَبَبُ تَسْمِيَةِ الشَّارِعِ ﷺ هَذَا الْمَوْلُودَ الْمُنْذَرُ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَمِّ أَبِيهِ الْمُنْذَرُ بْنُ عَمْرِو [٢/٢٤٦ ب] كَانَ قَدْ اسْتَشْهَدَ فِي<sup>(٣)</sup> بَيْتٍ مَعُونَةٍ، وَكَانَ أَمِيرَهُمْ، فَتَفَاءَلَ النَّبِيُّ ﷺ بِكَوْنِهِ خَلْفًا مِنْهُ، قَالَهُ النَّوَوِيُّ<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢٧/١٤).

(٢) في «م»: سَمِيَهُ. وَالْمُثَبَّتُ مِنْ «صحيح مسلم».

(٣) قوله: في. ليس في «م»، وَضُبُّ مَكَانِهِ، وَكُتِبَ فِي الْحَاشِيَةِ: لَعَلَّهُ سَقَطَ: فِي.

(٤) «شرح صحيح مسلم» (١٢٨/١٤).



(٢١٥١) قوله: «يَا بُنَيَّ» يَجُوزُ فِي الْيَاءِ الْمَشْدَدَةِ مِنْ (بَنِي) فَتَحُّهَا وَكسْرُهَا، وَقُرِئَ بِهِمَا فِي السَّبْعِ.

(٢١٥٣) قوله: «فَهَا وَإِلَّا فَلَا جَعَلَنَّاكَ<sup>(١)</sup> عِظَةً» أَي: فَهَاتِ الْبَقِيَّةَ.

قوله: «الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ» أَي: التَّجَارَةُ وَالْمُعَامَلَةُ فِي الْأَسْوَاقِ.

(٢١٥٤) قوله: «يَا أَبَا الطُّفَيْلِ» لِأَبِي الطُّفَيْلِ كُنَيْتَانِ: أَبُو الطُّفَيْلِ، كَنَاهَا عَمْرُ، وَأَبُو الْمُنْذِرِ كَنَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

(٢١٥٦) قوله: «أَنَّ رَجُلًا أَطَّلَعَ الْمُطَّلِعُ الْحَكَمُ بْنُ أَبِي الْعَاصِ، قَالَ ابْنُ بَشْكُوَالٍ فِي «مُبْهَمَاتِهِ»: «سَمِعْتُ شَيْخَنَا أَبَا الْحَسَنِ بْنِ مُغِيثٍ يَقُولُ ذَلِكَ، وَلَمْ يَأْتِ عَلَيْهِ بِشَاهِدٍ»<sup>(٢)</sup>.

وَالْحَدِيثُ فِي «الْمُبْهَمَاتِ» عَنْ أَنَسٍ، وَهُوَ الْحَدِيثُ التَّاسِعُ وَالتَّسْعُونَ بَعْدَ الْمِائَةِ، فَاسْتَفْهَدَ.

قَالَ شَيْخُنَا مَتَعَ اللَّهُ بِحَيَاتِهِ: «قَالَ ابْنُ شَيْخِنَا الْعِرَاقِيُّ: هُوَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» لِابْنِ عَسَاكِرَ<sup>(٣)</sup>».

قوله: «فِي جُحْرٍ» أَي: خَرَقٍ.

قوله: «مِدْرَى يَحْكُ بِهَا رَأْسَهُ» الْمِدْرَى بِمِيمٍ مَكْسُورَةٍ، وَإِسْكَانٍ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ وَبِالْقَصْرِ: حَدِيدَةٌ يُسَوَّى بِهَا شَعْرُ الرَّأْسِ، وَقِيلَ: هِيَ سِنُّ الْمُشْطِ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

(١) فِي «م»: «وَلَا جَعَلْتَنكَ. وَالْمُثَبَّتُ مِنْ «صَحِيحِ مُسْلِمَ».

(٢) «غَوَامِضُ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ» (٢/٥٨٨).

(٣) «تَارِيخُ دِمَشْقَ» (٥/٥٧).

قوله: (٢١٥٧) «فَقَامَ إِلَيْهِ بِمَشْقَصٍ» الْمَشْقَصُ: نَصْلٌ عَرِيضٌ لِلْسَهْمِ.

قوله: «يُخْتَلُّ» أَي: يَسْتَغْفَلُهُ. [٢٦٥/أ]

(٢١٦١) قوله: «بِالْأَفْنِيَةِ» جَمْعُ فَنَاءٍ بِالْكَسْرِ وبِالْمَدِّ؛ وَهُوَ حَرِيمُ الدَّارِ وَمَا كَانَ حَوْلَ جَوَانِبِهَا.

قوله: «الصُّعْدَاتِ» الطَّرَقَاتُ.

قوله: «إِمَامًا» بِكَسْرِ الهمزة، وبِالْإِمَالَةِ؛ مَعْنَاهُ: إِنْ لَمْ تَتَرَكُوهَا فَأَدُّوا حَقَّهَا.

(٢١٦٢) قوله: «وَتَشْمِيتُ الْعَاطِسِ» (تَشْمِيتٌ) بِالْإِعْجَامِ وَالْإِهْمَالِ.

(٢١٦٣) قوله: «إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ» قَالَ الْخَطَّابِيُّ: «عَامَّةُ الْمُحَدِّثِينَ يَرُوءُونَ هَذَا الْحَدِيثَ: (وَعَلَيْكُمْ) بِالْوَاوِ، وَكَانَ ابْنُ عُيَيْنَةَ يَرُويهِ بِغَيْرِ وَاوٍ»، قَالَ: «وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حَذَفَ الْوَاوَ صَارَ كَلَامُهُمْ بَعَيْنُهُ مَرْدُودًا عَلَيْهِمْ خَاصَّةً، فَإِذَا ثَبَّتَ الْوَاوَ اقْتَضَى الْمَشَارَكَةَ مَعَهُمْ فِيمَا قَالُوهُ»<sup>(١)</sup> انْتَهَى.

وَالصَّوَابُ: إِثْبَاتُهَا، وَحَذْفُهَا ثَابِتٌ، وَإِثْبَاتُهَا أَكْبَرُ، وَلَا مَفْسَدَةَ؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ عَلَيْنَا وَعَلَيْهِمْ.

(٢١٦٥) قوله: «وَالذَّامُ» هُوَ بِذَالٍ مَعْجَمَةٍ، وَتَخْفِيفِ الْمِيمِ، الذَّمُّ يُقَالُ بِالْهَمْزِ، وَالْأَشْهُرُ تَرْكُهُ.

قَالَ النُّوويُّ<sup>(٢)</sup>: «رُويَ بِالذَّالِ الْمَهْمَلَةِ، وَمَنْ ذَكَرَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) «معالم السنن» (٤/١٥٤).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/١٤٥).

(٣) «النهاية في غريب الحديث» (٢/١٥١).

(٢١٦٩) قوله: «وَأَنْ تَسْتَمَعَ سَوَادِي» السَّوَادُ بِكسْرِ السَّيْنِ المَهْمَلَةِ، وبالدَّالِ، قال العلماء: المرادُ به السَّرَارُ، وهو السرُّ<sup>(١)</sup>.

قوله: «حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنِ الْحَسَنِ» قال الدارقطني: «تابعَ عبدُ الواحدِ بنُ زيادٍ وعبدُ الله<sup>(٢)</sup> بنُ إدريسَ زائدةٌ وحفصُ بنُ غِيَاثٍ وجريُّ كلُّهم عن الحسنِ بنِ عبيدِ الله بإسنادٍ مُتَّصِلًا، وخالفَهُم الثَّوْرِيُّ؛ رَوَاهُ عن الحسنِ بنِ عبيدِ الله عن إبراهيمَ بنِ سويدٍ عن عبيدِ الله مُرْسَلًا، والحكمُ -فوجب- أَنْ يَكُونَ القَوْلُ [٢٥٦/ب] قولَ مَنْ أَرَادَ<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّهُم خَمْسَةُ ثِقَاتٍ»<sup>(٤)</sup>.

(٢١٧٠) قوله: «تَفَرُّعُ النَّسَاءِ» (تَفَرُّعٌ) بفتح المَشَاءِ فوق، ثم فاء ساكنة، ثم راء مفتوحة، ثم عين مهملية؛ أي: تَطَوَّلُهُنَّ فَتَكُونُ أَطْوَلَ مِنْهُنَّ، والفارُعُ المرتفعُ العالي.

قوله: «فِي يَدِهِ عَرَقٌ» العَرَقُ: العَظْمُ بما عليه من بَقِيَّةِ اللَّحْمِ، بفتح العينِ المَهْمَلَةِ، وسكونِ الرَّاءِ، ثم قافٍ، وقيل: القِطْعَةُ مِنَ اللَّحْمِ.

قوله: «قَالَ هِشَامٌ: يَعْنِي الْبَرَّازَ» في الروايةِ (البراز) بفتح الباءِ: الموضعُ الواسعُ، وبكسرِ الباءِ: الغائطُ، قال النَّوَوِيُّ: «وهذا أشبهُ أَنْ يَكُونَ هُنَا»<sup>(٥)</sup>.

قوله: «وَهُوَ صَعِيدٌ أَفِيحٌ» الأفِيحُ المكانُ الواسعُ، وهو بالياءِ.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/١٥٠).

(٢) في «م» عبد الله. بلا واو. والمثبت من «الإلزامات» (ص ٣٧٤-٣٧٥).

(٣) في «م»: أَرَادَ. والفعل (زاد) يتعدَّى بنفسه بلا همزة، فهو لازم ومتعدٍّ. والمثبت من «الإلزامات».

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (ص ٣٧٤-٣٧٥).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/١٥١).

(٢١٧١) قوله: «لَا يَبِينَنَّ رَجُلٌ عِنْدَ امْرَأَةٍ ثِيْبٌ» إنما خَصَّ الثِيْبَ بالذكر لكونها يُدْخَلُ عليها غالبًا، وأما البكرُ فمصونةٌ في العادة مجانبةُ الرجال.

(٢١٧٢) قوله: «أَفَرَأَيْتَ الْحَمُوَ، قَالَ: الْحَمُوُ الْمَوْتُ» معناه: أن الخوفَ منه أكثرُ من غيره.

(٢١٧٣) قوله: «مُغْيِيَّةٌ» المغيئة: التي غاب عنها زوجها.

قوله: «إِلَّا وَمَعَهُ رَجُلٌ أَوْ اثْنَانِ» ظاهرُ هذا الحديث جوازُ خلوة الرجلين أو الثلاثة بالأجنبيَّة، والمشهورُ عند الشافعيَّة تحرِيمُهُ، وتأوَّلَهُ النَّوَوِيُّ<sup>(١)</sup> على جماعةٍ يَبْعُدُ وقوعُ المواطأةِ منهم على الفاحشة لصلاحهم ومروءتهم أو غير ذلك، وقد أشار القاضي<sup>(٢)</sup> إلى نحو ذلك. [٢/٢٦٦]

(٢١٧٧) قوله: «حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ» صوابه: عبدُ الله.

(٢١٧٥) قوله: «عَلَى رِسْلِكُمَا» بكسرِ الرَّاءِ وفتحِها؛ أي: على هَيْتِكُمَا في المشي، فما هنا شيءٌ تَكَرَّهَانِهِ.

(٢١٨٠) قوله: «بَابُ الزَّجْرِ عَنِ دُخُولِ الْمُخَنَّثِينَ عَلَى النِّسَاءِ» المخنثُ بكسرِ النونِ وفتحِها: الذي يُشَبَّهُ بالنساءِ في أخلاقه وكلامه وحركاته، وتارةً يَكُونُ هذا من خلقه من الأصل، وتارةً بتكَلُّفٍ.

قوله: «أَنَّ مُحَنَّثًا كَانَ عِنْدَهَا» اسمُهُ (هَيْتٌ) بكسرِ الهاءِ، وسكونِ

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/١٥٥).

(٢) «إكمال المعلم» (٧/٦١).

المُثَنَّاةُ تَحْتُ، ثُمَّ مُثَنَّاةٌ فَوْقُ، وَقِيلَ: صَوَابُهُ (هَنْبٌ) بِالنُّونِ وَالْبَاءِ  
الْمُوَحَّدَةِ، قَالَه ابْنُ دُرُسْتَوِيهِ، وَقَالَ: «مَا سَوَاهُ تَصْحِيفٌ»، قَالَ: «وَالْهَنْبُ  
الْأَحْمَقُ»، وَقِيلَ: مَا تَعُ بِالْمُثَنَّاةِ فَوْقُ مَوْلَى فَاحْتَةَ الْمَخْزُومِيَّةِ<sup>(١)</sup>.  
قَوْلُهُ: «فَإِنِّي أَدُلُّكَ عَلَى بِنْتِ غَيْلَانَ» اسْمُ بِنْتِ غَيْلَانَ بَادِيَةٌ،  
وَقِيلَ: بَادِنَةٌ<sup>(٢)</sup>.

(٢١٨٢) قَوْلُهُ: «وَأَخْرُزُ غَرْبَهُ» الْغَرْبُ بَفَتْحِ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ،  
وَسَكُونِ الرَّاءِ؛ الدَّلَلُ الْعَظِيمَةُ.



(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/١٦٣).

(٢) قال ابن عبد البر في: «التمهيد» (٢٢/٢٧٧): يقال بادية ابنة غيلان بالياء، وبادية بالنون والصواب عندهم بالياء بادية.

# كتاب الطب



(٢١٨٥) قوله: «بِاسْمِ اللَّهِ يُبْرِيكَ» بَرَأَتْ مِنَ الْمَرَضِ، وَبَرَأَتْ بِهِمْ،  
قَالَ ابْنُ دَرِيدٍ<sup>(١)</sup>.

(٢١٨٨) قوله: «وَأَحْمَدُ بْنُ خِرَاشٍ» كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ، وَهُوَ  
الصَّوَابُ، وَهُوَ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ خِرَاشٍ أَبُو جَعْفَرٍ الْبَغْدَادِيُّ،  
نُسِبَ إِلَى جَدِّهِ.

وَقَالَ الْقَاضِي: «هَكَذَا فِي الْأَصُولِ بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ»، قَالَ: «قِيلَ:  
إِنَّهُ وَهْمٌ، وَصَوَابُهُ أَحْمَدُ بْنُ جَوَّاسٍ، بَفَتْحِ الْجِيمِ، وَبَوَاوٍ مُشَدَّدَةٍ وَسِينٍ  
مَهْمَلَةٍ»<sup>(٢)</sup> انْتَهَى.

وَهَذَا غَلْطٌ، قَالَ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ. [٢٦٦ / ب]

قَالَ: «وَلَا خِلَافَ أَنَّ الْمَذْكُورَ فِي (م) بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَالرَّاءِ وَالشَّيْنِ  
الْمَعْجَمَةِ، وَهُوَ الرَّاوي عَنْ مُسْلِمٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَأَمَّا  
ابْنُ جَوَّاسٍ لَا يَرْوِي عَنْ مُسْلِمٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ»<sup>(٣)</sup>.

قَوْلُهُ: «الْعَيْنُ حَقٌّ، وَلَوْ كَانَ شَيْءٌ سَابِقَ الْقَدَرِ سَبَقَتْهُ الْعَيْنُ، وَإِذَا  
اسْتُغْسِلْتُمْ فَاغْسِلُوا» وَرَدَّ الشَّرْعُ بِالْوُضوءِ، لِهَذَا الْأَمْرِ فِي حَدِيثِ سَهْلِ  
بْنِ حُنَيْفٍ لَمَّا أُصِيبَ بِالْعَيْنِ عِنْدَ اغْتِسَالِهِ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
عَائِنَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ، رَوَاهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ»<sup>(٤)</sup>.

وَصِفَةُ وَضوءِ الْعَائِنِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ أَنْ يُؤْتَى بِقَدَحِ مَاءٍ، وَلَا يَوْضَعُ  
الْقَدَحُ فِي الْأَرْضِ، فَيَأْخُذُ مِنْهُ غَرْفَةً فَيَتَمَضَّمُضُ بِهَا، ثُمَّ يَمْجُجُهَا فِي  
الْقَدَحِ، ثُمَّ يَأْخُذُ مِنْهُ مَا يَغْسِلُ بِهِ وَجْهَهُ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِشِمَالِهِ مَا يَغْسِلُ بِهِ

(١) «جمهرة اللغة» (٢/ ١٠٢٠).

(٢) «إكمال المعلم» (٧/ ٨٥).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (١٤/ ١٧٣).

(٤) «الموطأ» (٢٧٠٧).



كَفَّهُ الْيُمْنَى، ثُمَّ بِيَمِينِهِ مَا يَغْسِلُ بِهِ كَفَّهُ الْيُسْرَى، ثُمَّ بِشِمَالِهِ مَا يَغْسِلُ بِهِ مِرْفَقَهُ الْأَيْمَنَ، ثُمَّ بِيَمِينِهِ مَا يَغْسِلُ بِهِ مِرْفَقَهُ الْأَيْسَرَ، وَلَا يَغْسِلُ مَا بَيْنَ الْمِرْفَقَيْنِ وَالْكَفَّيْنِ ثُمَّ يَغْسِلُ قَدَمِيهِ الْيُمْنَى ثُمَّ الْيُسْرَى عَلَى الصِّفَةِ الْمَتَقَدِّمَةِ، وَكُلُّ ذَلِكَ فِي الْقَدَحِ، ثُمَّ دَاخِلَةَ إِزَارِهِ، وَهُوَ الطَّرْفُ الْمُتَدَلِّي الَّذِي عَلَى حَقْوِهِ الْأَيْمَنَ.

وَقَدْ ظَنَّ بَعْضُهُمْ أَنَّ دَاخِلَةَ الْإِزَارِ كُنَايَةٌ عَنِ الْفَرْجِ، وَجَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ.

فَإِذَا اسْتَعْمَلَ هَذَا صَبَّه مِنْ خَلْفِهِ عَلَى رَأْسِهِ، وَهَذَا الْمَعْنَى لَا يُمَكِّنُ تَعْلِيلُهُ وَمَعْرِفَةُ وَجْهِهِ، وَلَيْسَ فِي قُوَّةِ الْعَقْلِ الْإِطْلَاعُ عَلَى أَسْرَارِ جَمِيعِ الْمَعْلُومَاتِ، وَلَا يُدْفَعُ هَذَا بِأَنْ لَا يُعْقَلَ مَعْنَاهُ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْعَائِنِ: هَلْ يُجْبَرُ عَلَى الْوُضُوءِ لِلْمَعِينِ أَمْ لَا؟ وَاحْتِجَّ مَنْ أَوْجَبَهُ بِرَوَايَةِ مُسْلِمٍ: «فَاغْسِلُوا» وَبِرَوَايَةِ «الْمَوْطَأِ» الْأَمْرُ بِالْوُضُوءِ، وَالْأَمْرُ لِلْوُجُوبِ. [٢٦٧/أ]

قَالَ الْمَازِرِيُّ: «وَالصَّحِيحُ عِنْدِي الْوُجُوبُ، وَيَبْعُدُ الْخِلَافُ إِذَا خَشِيَ عَلَى الْمُعِينِ الْهَلَاكُ، وَكَانَ وَضُوءُ الْعَائِنِ مِمَّا جَرَتْ الْعَادَةُ بِالْبُرْءِ بِهِ، أَوْ كَانَ الشَّرْعُ أَخْبَرَ بِهِ خَبَرًا عَامًّا، وَلَمْ يَكُنْ زَوَالُ الْهَلَاكِ إِلَّا بِوُضُوءِ الْعَائِنِ، فَإِنَّهُ يَصِيرُ مِنْ بَابِ مَنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ إِحْيَاءُ نَفْسٍ مُشْرِفَةً عَلَى الْهَلَاكِ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهُ يُجْبَرُ عَلَى بَذْلِ الطَّعَامِ لِلْمُضْطَّرِّ، فَهَذَا أَوْلَى، وَبِهَذَا النِّقْدِ يَرْتَفِعُ الْخِلَافُ فِيهِ»<sup>(١)</sup> هَذَا آخِرُ كَلَامِ الْمَازِرِيِّ، وَفِي كَلَامِ الْقَاضِي مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ هُنَا، فَرَاغَهُ، فَإِنَّهُ مُهِمٌّ.

قوله: «فَجَاءَنِي رَجُلَانِ» الرجلان هما جبريل وميكائيل، كذا في «سيرة» الدِّمَاطِيِّ.

قوله: «فِي مُشْطٍ وَمُشَاطَةٍ» المُشَاطَةُ الشعرُ الذي يَسْقُطُ من الرأسِ واللَّحْيَةِ عِنْدَ تَسْرِيجِهِ بِالْمُشْطِ.

قوله: «وَجُفٌّ طَلْعَةٌ ذَكَرُ» الجُبُّ والجُفُّ بمعنى، وهو وعاءُ طلعِ النخل، وهو الغِشَاءُ الذي يَكُونُ عليه.

قوله: «فِي بئرِ ذِي أَرْوَانَ» بئرٌ في المدينة في بُسْتَانِ بَنِي زُرَيْقٍ.

قوله: «أَنَّ امْرَأَةً يَهُودِيَّةً» اسمُها زَيْنَبُ بِنْتُ الْحَارِثِ، أُخْتُ مَرْحَبِ الْيَهُودِيِّ، كَذَا جَاءَتْ مَسْمَاءٌ فِي «مَغَازِي مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ»، وَفِي «الدَّلَائِلِ» لِلْبَيْهَقِيِّ<sup>(١)</sup>.

قوله: «قَالُوا: أَلَا نَقْتُلُهَا؟ قَالَ: لَا» كَذَا وَقَعَ هُنَا، وَمِثْلُهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَجَابِرٍ، وَعَنْ جَابِرٍ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي سَلَمَةَ: أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَتَلَهَا، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ دَفَعَهَا إِلَى أَوْلِيَاءِ بَشْرِ بْنِ الْبَرَاءِ بْنِ مَعْرُورٍ، وَكَانَ أَكَلُ مِنْهَا فَمَاتَ بِهَا، فَقَتَلُوهَا.

وقال [ب/٢٦٧] ابنُ سَحْنُونٍ: «أَجْمَعَ أَهْلُ الْحَدِيثِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَتَلَهَا».

قال القاضي: «وَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَ الرِّوَايَاتِ وَالْأَقَاوِيلِ أَنَّهُ لَمْ يَقْتُلْهَا أَوَّلًا حِينَ اطَّلَعَ عَلَى سُمِّهَا، وَقِيلَ لَهُ: نَقْتُلُهَا؟ فَقَالَ: لَا، فَلَمَّا مَاتَ بَشْرُ بْنُ الْبَرَاءِ مِنْ ذَلِكَ سَلَّمَهَا لِأَوْلِيَائِهِ فَقَتَلُوهَا قِصَاصًا؛ فَيَصِحُّ قَوْلُهُمْ: لَمْ يَقْتُلْهَا؛ أَي: فِي الْحَالِ، وَيَصِحُّ قَوْلُهُمْ: قَتَلَهَا؛ أَي: بَعْدَ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»<sup>(٢)</sup>.

(١) «دلائل النبوة» (٤/٢٦٣).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم» (١٤/١٧٩).

قوله: «فَمَا زِلْتُ أَعْرِفُهَا فِي لَهَوَاتِ رَسُولِ اللَّهِ» اللّهوات: جمعُ لهاءٍ، وهي اللَّحْمَةُ الحمراء المعلقةُ في أسفلِ الحنكِ.

قال الأصمعيُّ: «وقيل: اللحماَتُ اللَّوَاتِي فِي سَقْفِ أَقْصَى الْفَمِ»<sup>(١)</sup>.

(٢١٩١) قوله: «لَا يُغَادِرُ» أي: لَا يَبْقَى.

(٢١٩٣) قوله: «بَابُ الرُّقِيَّةِ مِنْ كُلِّ ذِي حُمَةٍ» الحُمَةُ بتخفيفِ الميمِ؛ أي: لدغةِ ذِي حُمَةٍ، كالعقربِ وشبهها، والحُمَةُ قَوْعَةُ السَّمِّ، وقيل: السَّمُّ نَفْسُهُ، والقَوْعَةُ حَدَّتُهُ وحرارَتُهُ<sup>(٢)</sup>.

(٢١٩٤) قوله: «..»<sup>(٣)</sup> معنى الحديث أن الراقي يَأْخُذُ رِيْقَ نَفْسِهِ عَلَى إصْبَعِهِ السَّبَّابَةِ، ثُمَّ يَضَعُهَا عَلَى التَّرَابِ، فَيَعْلَقُ بِهَا شَيْءٌ، فَيَمْسَحُ بِهِ عَلَى الْمَوْضِعِ الْجَرِيحِ أَوِ الْعَلِيلِ، وَيَقُولُ هَذَا الْكَلَامَ.

المرادُ بِأَرْضِنَا هُنَا: جَمْلَةُ الْأَرْضِ، وقيل: أَرْضُ الْمَدِينَةِ خَاصَّةً.

وَالرِّيْقَةُ أَقْلٌ مِنَ الرِّيْقِ.

(٢١٩٦) قوله: «وَالنَّمْلَةُ» (النملة): قُرُوحٌ تَخْرُجُ فِي الْجَنْبِ.

(٢١٩٧) قوله: «مِنَ النَّظَرَةِ» (النظرة): الْعَيْنُ، وقيل غَيْرُهَا.

(٢١٩٨) قوله: «أَرَى أَجْسَامَ بَنِي أَخِي ضَارِعَةً» الضَارِعَةُ: النَحِيفَةُ،

وَالْمَرَادُ بِبَنِي أَخِيهِ أَوْلَادُ جَعْفَرٍ [٢٦٨ / أ] ابْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَأَوْلَادُ جَعْفَرٍ مِنْ أَسْمَاءَ ثَلَاثَةٌ: عَبْدُ اللَّهِ وَمُحَمَّدٌ وَعَوْنٌ، وَالْعَقْبُ لِعَبْدِ اللَّهِ.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم» (١٧٩/١٤).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم» (١٨٣/١٤).

(٣) بياض في «م» بمقدار نصف سطر.

(٢٢٠١) قوله: «فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: نَعَمْ» قيل: إنه أبو سعيد الخدري، كذا جاء مبيناً في غير (م)، كذا قاله النووي<sup>(١)</sup>، وقد ذكره الخطيب في كتابه، وتابعه ابن الصلاح.

وفي كونه الخدري نظراً؛ وذلك لما جاء في بعض هذا الحديث هنا من حديثه: «فَقَامَ مَعَهَا رَجُلٌ مِّنَّا مَا كُنَّا نَنْظُرُهُ يُحَسِّنُ رُقِيَّةً» وفيه: «فَقُلْنَا: أَكُنْتَ تُحَسِّنُ رُقِيَّةً؟...» الحديث، وفيه: «فَقُلْنَا: أَكُنْتَ تُحَسِّنُ رُقِيَّةً؟ قَالَ: مَا رُقِيَّتُهُ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»، وفي رواية: «مَا كُنَّا نَأْبَهُ بِرُقِيَّةٍ»، وهذا ظاهرٌ في أنه غيره، إلا أن يقال إن ذلك وقع مرتين، مرةً له، ومرةً لغيره<sup>(٢)</sup>.

قوله: «قَطِيعًا» المراد بالقطيع هنا ثلاثون شاةً، كما جاء مبيناً.

قوله: «إِنَّ سَيِّدَ الْحَيِّ سَلِيمٌ لُدَغَ» أي: لديدغ.

قوله: «مَا كُنَّا نَأْبَهُ» الباء مكسورة ومضمومة.

قوله: ..<sup>(٣)</sup>. قال الدارقطني: «رَوَاهُ عِثْمَانُ بْنُ الْحَكَمِ عَنْ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ نَافِعٍ بْنِ جُبَيْرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعِثْمَانَ ... مُرْسَلًا»<sup>(٤)</sup>.

(٢٢٠٣) قوله: «يَلْبِسُهَا عَلَيَّ» أي: يخلطها.

قوله: «يُقَالُ لَهُ خَنْزَبٌ» (خَنْزَبٌ) بخاء معجمة، ثم نون ساكنة، ثم زاي مكسورة ومفتوحة، ويُقال أيضًا بفتح الخاء والزاي، ويُقال أيضًا بضم الخاء وفتح الزاي، حكى ما قيد القاضي، وحكى هذا ابن الأثير في «نهایته»<sup>(٥)</sup>. [٢٦٨/ب]

(١) «شرح صحيح مسلم» (١٤/١٨٧).

(٢) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» للعراقي (٢/٢٨٩-٢٩٠).

(٣) بياض في «م» بمقدار نصف سطر.

(٤) «الإيضاحات» (ص ٢٦١).

(٥) «النهاية في غريب الحديث» (٢/٨٣). وانظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/١٩٠).

(٢٢٠٤) قوله: «لِكُلِّ ذَا دَوَاءٍ» الدواء بفتح الدال والمد، وحكى الجوهري كسر الدال، وكذا ابن قُرقُول في «مطالعه».

قال القاضي: «هي لغة الكِلاليين، وهي شاذَّة»<sup>(١)</sup>.

(٢٢٠٥) قوله: «فَلَمَّا رَأَى تَبْرُمَهُ» أي: تَصْجُرُهُ.

(٢٢٠٧) قوله: «أَبِيَّ» هو بضم الهمزة، وهو أَبِيُّ بْنُ كَعْبٍ المذكور، قيل هذا، وصحَّفه بعضهم بأبي بفتح الهمزة وكسر الباء، وهو عَلَطٌ فاحش؛ لأن أبا جابر استشهد يوم أُحُدٍ قبل الأحزاب بأكثر من سنة.

(٢٢٠٩) قوله: «مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ» فيح وفور بفتح الفاء فيهما: شِدَّةُ الْحَرِّ.

قوله: «فَابْرُدُوها» هو بهمزة وصل، وضمّ الراء، هذا الصحيح الفصيح المشهور في الروايات وكتب اللغة.

وقال القاضي في «مشاركه»: «يُقَالُ بهمزة قطع وكسر الراء في لغة، وقد حكّاها الجوهري وقال: هي لغة رديئة»<sup>(٢)</sup>.

(٢٢١٤) قوله: «أَعْلَقْتُ عَلَيْهِ» قيل: الصواب: «أَعْلَقْتُ عَنْهُ»، كذا صوبه الخطابي وغيره، وقد حكّاها بعضهم لُعْتَيْنِ؛ ومعناه عالجت رفع لهاته<sup>(٣)</sup>.

قوله: «مِنْ الْعُذْرَةِ» (العدرة): وجع الحلق.

قوله: «تَدْعَرْنَ» الدَّعْرُ: غمز الحلق بإصبعٍ ونحوها.

(١) «إكمال المعلم» (١١١/٧).

(٢) «الصحاح» (٤٤٥/٢).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢٠٠/١٤).

قوله: «العَلَّاق» بفتح العين، كذا قيَّده النووي في «شرحه»، وفي الرواية الأخرى: (الإِعْلَاق)، وهو الأشهرُ عند أهل اللغة حتَّى زعم بعضهم أنه الصواب، وأن العَلَّاق لا يَجُوزُ، قالوا: والإِعْلَاقُ معالجةُ عُذْرَةِ الصَّبِيِّ؛ وهي وجعُ حلِقِه.

قال ابنُ الأثير: «وَيَجُوزُ [٢٦٩/ أ] أن يَكُونَ العَلَّاقُ هو الاسمُ منه»<sup>(١)</sup>.

قوله: «عَلَامَةٌ» كذا في جميع النسخ بهاء، وهي هاءُ السكتِ تُثَبِّتُها في الدَّرَجِ.

(٢٢١٥) قوله: «الحَبَّةُ السَّودَاءُ، الشُّونِيزُ» هذا الصوابُ المشهورُ الذي ذكره الجمهورُ، وذكر القاضي عن الحربي عن الحسن أنها الخردلُ، قال: «وقيل: هي الحَبَّةُ الخضراءُ، وهي البطمُ»<sup>(٢)</sup>.

(٢٢١٦) قوله: «بَابُ التَّلْبِيسَةِ» (التلينة) حساءٌ من دقيقٍ أو نُخَالَةٍ، قالوا: وربما جُعِلَ فيها عسلٌ.

قوله: «مُجَمَّةٌ» بفتح الجيم وكسرِها مع فتح الميم، فإن ضُمَّتِ الميمُ كسرتِ الجيمُ لا غير، قاله في «المطالع»<sup>(٣)</sup>؛ ومعناه: مُرِيحَةٌ.

(٢٢١٧) قوله: «إِنَّ أَخِي عَرَبَ بَطْنَةٍ» قال أبو زيد: «يُقَالُ: عَرَبَتْ مَعْدَتُهُ إِذَا تَغَيَّرَتْ عَرَبًا وَذَرَبَتْ ذَرَبًا، فَهِيَ عَرَبَةٌ وَذَرِبَةٌ، إِذَا فَسَدَتْ»<sup>(٤)</sup>، بفتح العين وكسرِ الرَّاءِ.



(١) «النهاية في غريب الحديث» (٣/ ٢٨٨).

(٢) «إكمال المعلم» (٧/ ١٢٠٢٠).

(٣) «مطالع الأنوار» (٢/ ١٤٢).

(٤) انظر: «غريب الحديث للخطابي» (١/ ٣٣٨).



كِتَابُ الطَّاعُونَِ  
وَالطَّيِّرَةِ وَالْكُهَّانَةِ





(٢٢١٨) قوله: «لَا يُخْرِجُكُمْ إِلَّا فِرَارًا مِنْهُ» وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ «إِلَّا فِرَارًا» بِالرَّفْعِ، وَفِي بَعْضِهَا بِالنَّصْبِ، وَكِلَاهُمَا مُشْكِلٌ مِنْ حَيْثُ الْعَرَبِيَّةُ وَالْمَعْنَى.

قال القاضي: «هذه الرواية ضعيفةٌ عندَ أهلِ العربيةِ مفسدةٌ للمعنى؛ لأنَّ ظاهرها المنعُ من الخروجِ لكلِّ سببٍ إِلَّا لفرارٍ، فلا مَنَعَ منه، وهذا ضدُّ المرادِ، وقال جماعةٌ: أن لفظةً (إلا) هنا غلطٌ من الراوي، والصوابُ حذفُها كما هو المعروفُ في سائرِ الرواياتِ».

قال القاضي: «وخرَجَ بَعْضُ مُحَقِّقِي الْعَرَبِيَّةِ لروايةِ النَّصْبِ وَجْهًا، فقال: هو منصوبٌ على الحالِ، قال: وَلَفْظَةُ (إِلَّا) هُنَا لِلإِيجَابِ لَا لِلإِسْتِثْنَاءِ، وَتَقْدِيرُهُ: لَا تَخْرُجُوا إِذَا لَمْ يَكُنْ خُرُوجُكُمْ إِلَّا فِرَارًا مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»، انتهى كلامُ الشَّيْخِ محيي الدين<sup>(١)</sup>. [٢٦٩/ب]

قوله: [...] <sup>(٢)</sup>: فِي هَذِهِ الطَّرِيقِ وَالثَّانِي بَعْدَهَا مَا يَقْتَضِي أَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ سَعْدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قال القاضي وغيره: «وهذا وهمٌ، إنما هو مِنْ رِوَايَةِ سَعْدٍ عَنْ أَسَامَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ» <sup>(٣)</sup>.

(٢٢١٩) قوله: «حَتَّى إِذَا كَانَ بِسَرْعٍ» (سَرْعٌ) سَاكِنُ الرَّاءِ، وَعَنْ ابْنِ وَصَّاحٍ بِتَحْرِيكِهَا، وَقَالَ ابْنُ وَصَّاحٍ: مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ عَشَرَ مَرَحَلَةً، قَالَ ابْنُ مَكِّيٍّ: «الصَّوَابُ سَكُونُ الرَّاءِ»، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ عَنْ مَالِكٍ: «قَرْيَةُ بُوَادِي تَبُوكَ مِنْ طَرِيقِ الشَّامِ، وَهِيَ آخِرُ عَمَلِ الْحِجَازِ الْأَوَّلِ»، مِنْ «الْمَطَالَعِ» <sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢٠٧/١٤ - ٢٠٨).

(٢) بياض في «م» بمقدار نصف سطر.

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢٠٨/١٤).

(٤) «مطالع الأنوار» (٥٨٧/٥).

قوله: «أَهْلُ الْأَجْنَادِ» وفي غير هذه الرواية: «أَمْرَاءُ الْأَجْنَادِ»، والمراد بالأجناد هنا مُدُنُ الشَّامِ الخمسُ: فلسطين، والأردن، ودمشق، وحمص وقنسرين، واعلم أن فلسطين اسمٌ لِناحيةِ بَيْتِ المقدسِ، والأردن اسمٌ لِناحيةِ بيسانَ وطَبْرِيَّةَ وما يَتَعَلَّقُ بهما، ولا يضرُّ إطلاقُ اسمِ المدينةِ عليه.

قوله: «عُدْوَتَانِ» العُدوةُ بضمِّ العينِ وكسرِها: جانبُ الوادي.

قوله: «أَكُنْتَ مُعَجَّزُهُ» بفتحِ العينِ، وتشديدِ الجيمِ؛ أي: يَنْسُبُهُ إِلَى الْعَجْزِ.

قوله: [...] <sup>(١)</sup>: قال الدارَقُطْنِيُّ: «اختلف مالِكٌ ويونسُ على الزُّهريِّ في حديثِ الطاعونِ، والحديثُ صحيحٌ على اختلافِهم في إسناده» <sup>(٢)</sup>.

(٢٢٢٠) قوله: «وَلَا هَامَةٌ» (هامة) بالتخفيفِ، وحكى القاضي عن أبي زيدٍ الأنصاريِّ الإمامِ في اللغةِ بتشديدِها، وقاله غيره <sup>(٣)</sup>.

(٢٢٢١) قوله: «وَلَا يُورَدُ مُمَرِّضٌ عَلَى مُصِحٍّ» (يوردُ) هو بكسرِ الرَّاءِ، وقولُه: (مُمَرِّضٌ) و(مُصِحٌّ) بضمِّ الميمِ فيهما، وكسرِ الرَّاءِ [٢٧٠/أ] والصادِ، ومفعولُ (يوردُ) محذوفٌ؛ أي: لا يُورَدُ إِلَيْهِ الْمَرِاضُ <sup>(٤)</sup>.

(٢٢٢٢) قوله: «قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ»، في روايةِ الطبريِّ: «أَبُو هُرَيْرَةَ»، والصوابُ ما في الأصلِ.

(١) بياض في «م» بمقدار نصف السطر.

(٢) «الإلزامات» (ص ٤٤٨).

(٣) «إكمال المعلم» (٧/ ١٤٣).

(٤) كتب بحاشية «م»: الثامن والعشرون من التعليق على مسلم.

(٢٢٢٨) قوله: «فَيَقْرُهَا» بفتح الياء، وضم القاف، وتشديد الراء؛ أي: يَرُدُّهَا، وفي «المطالع» في هذا اللفظ ضبط آخر، وهو: ضم الياء وكسر القاف؛ ومعناه [فَيُضِبُّهَا]<sup>(١)</sup>.

(٢٢٢٩) قوله: «وَلَكِنَّهُمْ يَقْرِفُونَ» أي: يَخْلُطُونَ فيه الكذب.

قوله: «يُرْقُونَ فِيهِ» قال القاضي: «ضبطناه -أي: (يرقون)- عن شيوخنا بضم الياء، وفتح الراء<sup>(٢)</sup>، وتشديد القاف».

قال: «ورواه بعضهم بفتح الياء وإسكان الراء وفتح القاف».

قال: «وكذا ذكره الخطابي، قال: ومعناه: يَزِيدُونَ، يُقَالُ: رَقِيَ فُلَانٌ إِلَى الْبَاطِلِ بِكسرِ الْقَافِ؛ أي: رفعه، وأصله من الصعود؛ أي: يَدْعُونَ فيه فوقَ مَا سَمِعُوا».

قال القاضي: «وقد تصحَّ الرواية الأولى على تضعيف هذا الفعل وتكثيره»<sup>(٣)</sup>.

(٢٢٣٠) قوله: «بَابُ مَنْ آتَى عَرَّافًا» العَرَّافُ: الذي يَتَعَاطَى معرفةَ مكانِ المسروق، ومكانِ الضَّالَّةِ، ونحوهما، وقيل غير ذلك.

قوله: «لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةُ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً» معناه: لا ثوابَ له فيها.



(١) بياض في «م» بمقدار كلمة واحدة، استدركته من «مطالع الأنوار» (٥/ ٣٣٠).

(٢) في «م»: «الزاي». والمثبت من «مشارك الأنوار» (١/ ٢٩٩).

(٣) «إكمال المعلم» (٧/ ١٥٩).



كِتَابُ قِتْلِ  
الْحَيَّاتِ وَغَيْرِهَا



(٢٢٣٣) قوله: «فَابْصَرَهُ أَبُو لُبَابَةَ» اسمُ أَبِي لُبَابَةَ: بَشِيرٌ، ويقالُ: رِفَاعَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُنْذِرِ بْنِ زُبَيْرِ الْأَنْصَارِيِّ الْأَوْسِيِّ، بَقِيَ بَعْدَ عَثْمَانَ. قوله: «وَأَقْتُلُوا ذَا الطُّفَيْتَيْنِ» قال أبو عُبَيْدٍ: «الطُّفَيْةُ» خَوْصَةُ الْمُقْلِ، [٢٧٠/ب]، وَجَمَعُهَا طُقَى.

قال: «وَأَرَاهُ شَبَّهَ الْخَطَيْنِ اللَّذَيْنِ عَلَى ظَهْرِهِ بِخَوْصَتَيْنِ مِنْ خَوْصِ الْمُقْلِ»<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ غَيْرُهُ: الْأَبْتَرُ: الْقَصِيرُ الذَّنْبِ مِنَ الْحَيَّاتِ.

قوله: «نَهَى عَنْ قَتْلِ الْجِنَانِ» (الْجِنَانُ) بِكسْرِ الْجِيمِ، وَنُونٍ مَفْتُوحَةٍ؛ الْحَيَّاتُ، جَمْعُ جَانٍّ؛ وَهِيَ الْحَيَّةُ الصَّغِيرَةُ، وَقِيلَ: الدَّقِيقَةُ، وَقِيلَ: الدَّقِيقَةُ الْبِضَاءُ.

قوله: «هَذِمَ» الْهَذْمُ بَفَتْحِ الدَّالِ: مَا انْهَدَمَ، قَالَه صَاحِبُ «المَطَالَعِ»<sup>(٢)</sup>.

(٢٢٣٦) قوله: «بِأَنْصَافِ النَّهَارِ» (أَنْصَافُ النَّهَارِ) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ؛ أَيِ: مُتَّصِفُهُ، وَكَأَنَّهُ وَقْتُ لَأَخِرِ النِّصْفِ الْأَوَّلِ، وَأَوَّلِ النِّصْفِ الثَّانِي؛ فَجَمَعَهُ. قوله: ..<sup>(٣)</sup>. قال المَازَرِيُّ والقَاضِي: «لَا تُقْتَلُ حَيَّاتُ مَدِينَةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَّا بِإِذْنٍ»، وَأَمَّا حَيَّاتُ غَيْرِ الْمَدِينَةِ فِي جَمِيعِ الْأَرْضِ وَالْبُيُوتِ وَالْأُورِ فَيُنْدَبُ قَتْلُهَا مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ لِعُمُومِ الْأَحَادِيثِ فِي الْأَمْرِ بِقَتْلِهَا.

وَخَصَّتِ الْمَدِينَةُ بِالْإِذْنِ لِلْحَدِيثِ الْوَاردِ فِيهَا، وَسَبَبُهُ مَا صُرِّحَ بِهِ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ أَسْلَمَ طَائِفَةٌ مِنَ الْجَنِّ بِهَا، وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى عُمُومِ الْحَدِيثِ فِي حَيَّاتِ الْبُيُوتِ بِكُلِّ بَلَدٍ حَتَّى يُنْذَرُوا، وَأَمَّا مَا لَيْسَ فِي الْبُيُوتِ، فَقِيلَ مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ، قَالَ مَالِكٌ: «يُقْتَلُ مَا وَجَدَ فِي الْمَسَاجِدِ».

(١) «غريب الحديث» (١/ ٥٥).

(٢) «مطالع الأنوار» (٦/ ١١٦).

(٣) بياض في «م» بمقدار ما يقارب نصف السطر.



قال القاضي: «وقال بعض العلماء: الأمرُ بقتل الحياتِ مطلقاً مخصوصٌ بالنهي عن حياتِ البيوتِ إلا الأبتَرُ وذا الطُفَيْتَيْنِ، فإنه يُقتلُ على كُلِّ حالٍ، سواءً كان في البيوتِ أو غيرها، وإلا ما ظهر منها بعد الإنذارِ». قال: «وَيَخْتَصُّ مِنَ النِّهْيِ [٢٧١/أ] عن قتلِ حَيَّاتِ البيوتِ، الأبتَرُ وذو الطُفَيْتَيْنِ، والله أعلم».

وأما صفةُ الإنذارِ فقال القاضي: «رَوَى ابنُ حبيبٍ عن النبي ﷺ: أَنشَدُكُمْ بِالْعَهْدِ الَّذِي أَخَذَ عَلَيْكُمْ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ لَا تُوْذُونَا وَأَنْ تَظْهَرْنَ لَنَا»<sup>(١)</sup>.

قال مالكٌ: «يَكْفِيهِ أَنْ يَقُولَ: أَخْرِجْ عَلَيْكُمْ بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ لَا تَبْدُوا لَنَا وَلَا تُوْذُونَا»، ولعلَّ مالكا أخذَ لفظَ التحريجِ ممَّا وَقَعَ فِي (م): «فَحَرِّجُوا عَلَيْهَا ثَلَاثًا»، والله أعلم<sup>(٢)</sup>، وسيأتي الكلامُ على التحريجِ. قوله: «حَرِّجُوا عَلَيْهَا» تَأَوَّلَهُ مَالِكٌ أَنْ يَقُولَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ: «أَخْرِجْ عَلَيْكَ أَنْ لَا تَبْدُوا لَنَا، وَلَا تُوْذِينَا»، وغيره يتأوَّلُ أَنْ ذَلِكَ يَجُوزُ لِكُلِّ لَفْظٍ فِيهِ تَضْيِيقٌ عَلَيْهَا، وَمَنَاشِدَةٌ لَهَا بِأَلْفَاظِ الْحَرْجِ وَالْعَهْدِ الْمُضِيقَةِ<sup>(٣)</sup>.

(٢٢٣٧) قوله: «الْوَزْغَانِ» الوزغةُ في كلامِ العربِ: الارتعاشُ والاضطرابُ، وَرَوَى أَنْ الْحَكَمَ بْنَ أَبِي الْعَاصِي كَانَ يَحْكِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي مِشْيَتِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ سَلِّطْ عَلَيْهِ

(١) قوله: لا. ليس في «م». ومثبت من «إكمال المعلم» (٧/ ١٦٧).

(٢) رواه أبو داود (٥٢٦٠)، والترمذي (١٤٨٥) وقال: حديث حسن غريب، والنسائي في «الكبرى» ١٠٧٣٨.

(٣) «إكمال المعلم» (٧/ ١٧٠-١٧١).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤/ ٢٣٠).

الْوَزَغَةَ» فكان بعد ذلك يَرْعَشُ، وبه سُمِّيَ هذا الحيوان؛ لأنك إذا مَسِسْتَهُ ارتعش واضطرب شديداً.

(٢٢٤٠) قوله: «حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ» عند الرَّازِي: «حَدَّثَنِي أَخِي»، ورواه أبو داود السجستاني عن محمد بن الصَّبَّاح حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَّا عَنْ سُهَيْلٍ، قال: «حَدَّثَنِي أَخِي أَوْ أَخِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ» على الشكِّ، ووقع في نسخة ابنِ مَهاَن: «حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ»، وروايةُ الجُلُودِيِّ أصحُّ، وروايةُ (أبي) خطأ، قاله القاضي، وقال: «أختُ سهيلٍ سودةٌ، وأخواه هشامٌ وعبدٌ، والله أعلم»<sup>(١)</sup>. [٢٧١/ب]

(٢٢٤١) قوله: «بَابُ فِيمَنْ قَتَلَ نَمْلَةً» قتل النمل حرامٌ، وكذا إخراجُه، وفي (د) بإسنادٍ على شرطيهما عن ابنِ عَبَّاسٍ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ أَرْبَعٍ مِنَ الدَّوَابِّ؛ النَّمْلَةِ، وَالنَّحْلَةِ، وَالْهُذُودِ، وَالصُّرَدِ»<sup>(٢)</sup>.

والحديثُ الذي في الأصلِ محمولٌ على أن شَرَعَ ذلك النبيُّ كان فيه جوازُ قتلِ النملِ، وجوازُ الإحراقِ بالنارِ، ولم يَعتَبْ في الأصلِ القتلُ والإحراقُ<sup>(٣)</sup>، بل في الزيادةِ على نملةٍ واحدةٍ.

والنبيُّ هو عَزِيزٌ، قاله غيرُ واحدٍ، وفي كلامِ المُحِبِّ الطبريِّ عن الحكيمِ الترمذيِّ أنه موسى<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «إكمال المعلم» (١٧٤/٧).

(٢) «سنن أبي داود» (ح: ٥٢٦٧).

(٣) (٣) في شرح النووي على مسلم (٢٣٩/١٤): ولم يعتب عليه في أصل القتل والإحراق.

(٤) انظر: «التوضيح» لابن الملقن (٣٨٥/١٢).

قوله: «فَهَلَّا نَمَلَّةٌ» أي: فهلأ عاقبت نملة واحدة.

(٢٢٤٢) قوله: «تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ» (خشاش) مثلث الخاء؛ هوامُّ الأرض، ورُويَ بالحاء المهملة، والمعجمة أصوب، قاله النووي<sup>(١)</sup>.

(٢٢٤٤) قوله: «فَإِذَا كَلَبٌ يَلْهَثُ» (لَهَثَ) بكسر الهاء وفتحها، والمضارع بالفتح فقط، لَهَثًا بِإِسْكَانِهَا، وَالْأَسْمُ اللَّهَثُ بفتحها، وَاللَّهَاتُ بضم اللام؛ وهو الذي أخرج لسانه من شدة العطش والحر. (٢٢٤٥) قوله: «قَدْ قَدْ أَدْلَعَ لِسَانَهُ» أدلَعَ لسانه ودلعه لغتان؛ أي: أخرجه من شدة العطش.

قوله: «مُوقَهَا» الموق الخف، فارسيٌّ مُعَرَّبٌ.

قوله: «إِذْ رَأَتْهُ بَغِيٌّ» أي: زانية.

(٢٢٤٦) قوله: «وَأَنَا الدَّهْرَ» بفتح الراء، هذا الصواب الذي قاله الشافعي [٢٧٢/أ] وأبو عبيد وجماهير المتقدمين والمتأخرين.

وقال أبو بكر محمد بن داود الأصبهاني الظاهري: «إنما هو بالنصب على الظرف؛ أي: أنا مُدَّةُ الدَّهْرِ»، وحكى ابن عبد البر هذه الرواية عن بعض أهل العلم.

وقال النحاس: «يَجُوزُ النَّصْبُ؛ أي: فَإِنَّ اللَّهَ مُقِيمٌ أَبَدًا لَا يَزُولُ»، وقيل: منصوبٌ على الاختصاص، والظرفُ أصحُّ وأصوب<sup>(٢)</sup>.

(٢٢٤٨) قوله: «الْحَبَلَةَ» بفتح الباء وإسكانها.

(٢٢٥٠) قوله: «لَقِستُ» معناه: خَبِثْتُ، وَإِنَّمَا كَرِهَ الشَّارِعُ لَفْظَ الْخَبِثِ، وَمَعْنَى خَبِثْتُ: عَثْتُ.

(١) «شرح صحيح مسلم» (١٤/٢٤٠).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/٢-٣).

(٢٢٥٢) قوله: «فَاتَّخَذْتُ رَجُلَيْنِ مِنْ خَشَبٍ» أَمَّا اتَّخَذَ الْمَرْأَةُ الْقَصِيرَةَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ خَشَبٍ، فَحُكِّمَ فِي شَرْعِنَا أَنَّهَا إِنْ قَصَدَتْ بِهِ مَقْصُودًا صَحِيحًا؛ بَأَن قَصَدَتْ سَتَرَ نَفْسَهَا لئَلَّا تُعْرَفَ فُتُقْصَدَ بِالْأَذَى أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَإِنْ قَصَدَتْ بِهِ التَّعَاضُّمَ وَالتَّشَبُّهَ بِالْكَامِلَاتِ تَزْوِيرًا عَلَى الرِّجَالِ وَغَيْرِهِمْ، فَهُوَ حَرَامٌ.

(٢٢٥٣) قوله: «فَلَا يَرُدُّهُ» هُوَ بَرَفِ الدَّالِ عَلَى الصَّحِيحِ الْمَشْهُورِ، وَأَكْثَرُ مَا يَسْتَعْمَلُهُ مَنْ لَا يُحَقِّقُ الْعَرَبِيَّةَ بَفَتْحِهَا، وَكَذَا: «إِنَّا لَمْ نَرُدُّهُ عَلَيْكَ»، وَنَظَائِرُهُ<sup>(١)</sup>.

قوله: «الْمَحْمِلُ» بِكسْرِ الميم<sup>(٢)</sup>، والمرادُ به الحملُ ليس بثَقِيلٍ.

(٢٢٥٤) قوله: «أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةٌ عَنْ أَبِيهِ» (مَخْرَمَةٌ عَنْ أَبِيهِ) فِيهِ الْكَلَامُ الْمَعْرُوفُ، وَهُوَ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ عَلَى الصَّحِيحِ.

قوله: «غَيْرُ مُطَرَّاةٍ» أَي: غَيْرَ مُلَطَّخٍ بِطَيِّبٍ، بَلْ هُوَ بَاقٍ عَلَى أَصْلِهِ، عَوْدٌ صَرَفٌ، وَأَصْلُهُ مَنْ: طَرَزْتُ الْحَائِطَ أَطْرًا، إِذَا غَشَّيْتَهُ بِجَصٍّ وَنَحْوِهِ، فَالْأَصْلُ مَطْرَرَةٌ، وَقَدْ تَكُونُ (مُطَرَّاةً) بِمَعْنَى مَطْيَبَةٍ مُحَسَّنَةٍ، مِنْ الْإِطْرَاءِ، وَهُوَ الْمَبَالِغَةُ فِي حُسْنِ الثَّنَاءِ. [٢٧٢/ب]

قوله: «مَعَ الْأَلْوَةِ» الْعَوْدُ الَّذِي يُتَبَخَّرُ بِهِ، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: «أَرَاهَا فَارْسِيَّةً مَعْرَبَةً، وَفِي هَمْزَتِهِ الْفَتْحُ وَالضَّمُّ»، وَحَكَى الْأَزْهَرِيُّ كَسَرَ اللَّامِ، وَفِيهِ لُغَاتٌ أُخْرَى<sup>(٣)</sup>.



(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩/١٥).

(٢) يقصد به الميم الثانية من (محمل)، والميم الأولى مفتوحة، لا خلاف في ذلك.

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/١٠).



رقعة

مجمع المصنفين  
أسكنه الفردوس  
www.moswarat.com

# كِتَابُ الشَّعْرِ وَالْإِنْشَادِ



(٢٢٥٥) قوله: «عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ» (الشريد) بفتح الشين المعجمة، وكسر الراء مخففة؛ هو الشريد بن سويد الثقفي.

قوله: «أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ» اسم أبي الصلت: عبد الله بن ربيعة بن عوف بن عبدة بن غيرة - بكسر الغين المعجمة - بن<sup>(١)</sup> عوف بن قيس - وهو ثقيف - الثقفي.

كان أُمَيَّةُ يُتَعَبَّدُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَيُؤْمَنُ بِالْبَعْثِ، وَيُنْشَدُ فِي آيَاتِهِ الشَّعَرُ الْمَلِيحَ، وَأَدْرَكَ الْإِسْلَامَ، وَلَمْ يُسْلِمَ.

قوله: «شَيْئًا» بالنصب في معظم النسخ، وفي بعضها كما هنا، وتقديره على النَّصْبِ: معك منه فتنشدني شيئًا؟.

(٢٢٥٦) قوله: «كَلِمَةُ لَيْدٍ» هو لَيْدُ بْنُ رَبِيعَةَ بْنِ عَامِرٍ، وَيُقَالُ: لَيْدُ بْنُ رَبِيعَةَ بْنِ مَالِكِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ كِلَابِ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ عَامِرِ بْنِ صَعْصَعَةَ بْنِ مَعَاوِيَةَ بْنِ بَكْرِ بْنِ هِوَاظَ بْنِ مَنْصُورِ بْنِ خَصْفَةَ بْنِ قَيْسِ غَيْلَانَ، الْعَامِرِيُّ، ثُمَّ الْجَعْفَرِيُّ، أَبُو عَقِيلِ الشَّاعِرِ الْمَشْهُورِ، وَقَدْ فِي وَفْدِ بَنِي جَعْفَرِ بْنِ كِلَابٍ، فَأَسْلَمَ، وَحَسُنَ إِسْلَامُهُ، وَلَمْ يَقُلْ شِعْرًا مِنْذُ أَسْلَمَ، تُوْفِيَ بِالْكُوفَةِ، وَلَهُ مِائَةٌ وَخَمْسُونَ سَنَةً، وَقِيلَ: مِائَةٌ وَأَرْبَعَةٌ وَخَمْسُونَ سَنَةً، وَقِيلَ: وَسَبْعَةٌ وَخَمْسُونَ، فِي أَوَّلِ خِلَافَةِ عُثْمَانَ، وَقِيلَ: فِي أَوَّلِ خِلَافَةِ مَعَاوِيَةَ<sup>(٢)</sup>، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ.

قوله: «بَاطِلٌ» أي: فَإِنَّ مُضْمَحِلًّا<sup>(٣)</sup>.

(١) قوله: بن. ليس في «م». ومثبت من «تاريخ دمشق لابن عساكر» (٩/٢٥٥).

(٢) انظر: «الاستيعاب» (٣/١٣٣٨).

(٣) قوله: مضمحل. غير واضح في «م». واستدركناه من «إكمال المعلم» (٧/١٩٨).



(٢٢٥٧) قوله: «لَأَنْ يَمْتَلِيَ جَوْفَ الرَّجُلِ قَيْحًا يَرِيَهُ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَمْتَلِيَ شَعْرًا» (يَرِيَهُ) بفتح الياء، وكسر الراء، مِنْ الْوَرِي؛ وهو داءٌ يُفْسِدُ الجوفَ، ومعناه: [٢٧٣/أ] قَيْحًا يَأْكُلُ جَوْفَهُ وَيُفْسِدُهُ.

قال أبو عبيدة<sup>(١)</sup>: «قال بعضهم: المراد بهذا الشعرِ شعرٌ هَجِي بِهِ ﷺ».

قال: «وهذا تفسيرٌ فاسدٌ؛ لأنه يَقْتَضِي أن المذمومَ من الهجاء أن يَمْتَلِيَ منه دونَ قليله»، وقد أجمعَ المسلمون على أن الكلمة الواحدة من هجائه عليه السلام موجبةٌ للكفر، والصواب: أن المراد أن يَكُونَ الشعرُ غالبًا عليه، بحيث يَشْغَلُهُ عن القرآن وغيره من العلوم الشرعية وذكر الله<sup>(٢)</sup>.

(٢٢٥٩) قوله: «يُحَنَسُ» بضمّ المثناة تحت، وفتح الحاء المهملة، وتشديد النون مكسورةً ومفتوحةً، ثقةٌ، رَوَى له (م س)، وهو غيرُ مصروفٍ.

قوله: «الْعَرَجُ» بفتح العين المهملة، وإسكانِ الراء، وبالجيَمِ: قريةٌ جامعةٌ من عملِ الفرعِ على نحوِ ثمانيةٍ وسبعين ميلاً من المدينة.

(٢٢٦٠) قوله: «بِالنَّزْدِشِيرِ» بفتح الدال، قاله الإسنويُّ في «مهماتِه»، كما أمضاه كلامُ القاضي عياضٍ في «مشاركه» مع الراء<sup>(٣)</sup>.



(١) في «شرح صحيح مسلم للنووي»: عبيد.

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/١٤).

(٣) «مشارك الأتوار» (٨/٢).

كتاب الرقيا



(٢٢٦١) قوله: «وَالْحُلُمُ مِنَ الشَّيْطَانِ» (الحُلُم) بضمّ الحاء المهملة، وإسكان اللام، والفعل منه (حَلَمَ) بفتح اللام.

قوله: «أُعْرَى» أي: أحمّ.

قوله: «أَنِّي لَا أُرْمَلُ» أي: أُعْطِيَ.

قوله: «فَلْيُشَرِّ» قال الشيخ محيي الدين: «فليشر: بضمّ الياء، وبعدّ باءً موحّدة ساكنة، من البشارة»<sup>(١)</sup>.

(٢٢٦٣) قوله: «إِذَا اقْتَرَبَ الزَّمَانُ» معناه: قال الخطّابي وغيره: «قيل: المراد: اعتدال ليله ونهاره، وقيل: المراد: إذا قارب يوم القيامة.

قال النووي: «والأوّل أشهر عند أهل الرؤيا، وجاء في حديث ما يؤيد الثاني»<sup>(٢)</sup> انتهى.

قوله: «مِنْ خَمْسَةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ التُّبُوَّةِ» المشهور: «مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ» وسيأتي، وفي رواية هنا أيضًا: «مِنْ سَبْعِينَ»، وفي غير (م) من رواية ابن عباس: «مِنْ أَرْبَعِينَ»، وفي رواية: «تِسْعَةٍ وَأَرْبَعِينَ»: وفي رواية العباس<sup>(٣)</sup>: «مِنْ خَمْسِينَ»، ومن رواية ابن عمر: «مِنْ سِتَّةٍ وَعَشْرِينَ»، ومن رواية غيره: «مِنْ أَرْبَعَةٍ وَأَرْبَعِينَ».

قال القاضي: «أشار الطبري إلى أن هذا الاختلاف راجع إلى حال الرائي؛ فالمؤمن الصالح تَكُونُ رؤياه جزءًا من ستّة وأربعين، والفاسق جزءًا من سبعين»، وقيل: المراد: أن الخفّي منها جزء من سبعين، والجليّ جزء من ستّة وأربعين.

قال الخطّابي وغيره: «قال بعض العلماء: أقام النبيّ يوحى إليه ثلاثًا وعشرين سنة، منها بالمدينة عشرة، وبمكة ثلاث عشرة، وكان قبل ذلك

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٩/١٥).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢٠/١٥).

(٣) قوله: العباس. موضعه بياض في «م». والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢١/١٥).

سِتَّةَ أَشْهُرٍ يَرَى فِي الْمَنَامِ الْوَحْيَ، وَهِيَ جِزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جِزْءًا»،  
وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>. [٢٧٣/ب]

قوله: «وَأَحَبُّ الْقَيْدِ وَأَكْرَهُ الْغُلِّ» إِنَّمَا أَحَبُّ الْقَيْدِ؛ لِأَنَّهُ فِي الرَّجْلِ؛ وَهُوَ  
كَفٌّ عَنِ الْمَعَاصِي وَالشُّرُورِ، وَأَمَّا الْغُلُّ فَوَضْعُهُ لِلْعُنُقِ، وَهُوَ صِفَةُ أَهْلِ النَّارِ.  
(٢٢٦٩) قوله: «أَرَى اللَّيْلَةَ فِي الْمَنَامِ ظُلَّةً تَنْطِفُ» الظُّلَّةُ: السَّحَابَةُ،  
و«تَنْطِفُ» تَقْطُرُ.

قوله: «يَتَكَفَّفُونَ»: ..<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وَأَرَى سَبَبًا» أَي: حَبَلًا.

قوله: «أَصَبْتُ بَعْضًا وَأَخْطَأْتُ بَعْضًا» قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ وَآخَرُونَ: «مَعْنَاهُ:  
أَصَبْتُ فِي بَيَانِ تَفْسِيرِهَا وَحَقِيقَةِ تَأْوِيلِهَا، وَأَخْطَأْتُ فِي مِبَادِرَتِكَ لِتَفْسِيرِهَا  
مِنْ غَيْرِ أَنْ أَمُرَّكَ بِهِ»، وَقَالَ آخَرُونَ: مَا قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ وَمُوافِقُوهُ فَاسِدٌ؛  
لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَذِنَ لَهُ فِي ذَلِكَ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا أَخْطَأْتُ فِي تَرْكِ تَفْسِيرِهِ بَعْضَهَا، فَإِنَّ الرَّائِي رَأَى ظُلَّةً  
تَنْطِفُ السَّمْنَ وَالْعَسْلَ، فَفَسَّرَهُ بِالْقُرْآنِ حَلَاوَتِهِ وَلِينِهِ، وَهَذَا تَفْسِيرُ الْعَسْلِ  
فَقَطْ، وَتَرَكَ السَّمْنَ، وَتَفْسِيرُهُ السَّنَةُ، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: الْقُرْآنُ وَالسَّنَةُ،  
وَإِلَى هَذَا أَشَارَ الطَّحَاوِيُّ<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ آخَرُونَ: وَقَعَ الْخَطَأُ فِي خَلْعِ عَثْمَانَ لِأَنَّهُ ذَكَرَ فِي الْمَنَامِ أَنَّهُ أَخَذَ  
بِالسَّبَبِ، فَانْقَطَعَ بِهِ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى انْخِلَاعِهِ بِنَفْسِهِ، وَفَسَّرَهُ الصَّدِيقُ  
بِأَنَّهُ يَأْخُذُ بِهِ رَجُلٌ فَيَنْقَطِعُ، ثُمَّ يُوصَلُ لَهُ، فَيَعْلُو بِهِ، وَعَثْمَانُ خَلِعَ قَهْرًا،

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/٢٠-٢١).

(٢) هنا كلام وقع في طي المخطوط، والكلام غير واضح، ولعله: «أي: يسألون الناس بأكفهم».

انظر «تهذيب اللغة» للأزهري باب (ك ف ف) (٩/٣٣٦).

(٣) «شرح معاني الآثار» (٢/١٥٠).

وَقُتِلَ وَوَلِيَّ غَيْرُهُ، فَالْصَّوَابُ فِي تَفْسِيرِهِ: أَنْ يُحْمَلَ وَصْلُهُ عَلَى وَلايَةِ غَيْرِهِ مِنْ قَوْمِهِ، قَالَ آخَرُونَ: الْخَطَأُ فِي سَوْأِلِهِ لِيَعْبُرَهَا<sup>(١)</sup>.

(٢٢٧٠) قوله: «مِنْ رُطَبِ ابْنِ طَابٍ» (ابن طاب) رجلٌ من أهل المدينة، و(رطب ابن طاب) نوعٌ من التمر يُضافُ إلى هذا الرجل.

(٢٢٧١) قوله: «أَرَانِي» بهمزة مفتوحة؛ لأنها من رؤية العين، قاله في «المطالع»<sup>(٢)</sup>.

(٢٢٧٢) قوله: «فَذَهَبَ وَهَلِيَ إِلَى أَنَّهَا الْيَمَامَةُ أَوْ هَجَرَ» الوهلُ بفتح الهاء؛ ومعناه: وهَمِي واعتقادي، و(هجر) مدينةٌ معروفةٌ، وهي قاعدة البحرين.

قوله: «وَرَأَيْتُ فِيهَا بَقْرًا» في غير (م): «بَقْرًا تُنَحَّرُ»، وفي رواية: «مُنَحَّرَةٌ»، وكلاهما في «المسند»<sup>(٣)</sup> من حديث جابر، وبهذه الزيادة يتم تأويل الرؤيا بما ذُكِرَ: فنحَرُ البقر هو قتلُ الصحابة. <sup>(٤)</sup> [٢٧٤/أ]

قوله: «وَاللَّهُ خَيْرٌ» و«بَعْدُ يَوْمَ بَدْرٍ» قال القاضي: «ضَبَطْنَا هَذَا الْحَرْفَ عَنْ جَمِيعِ الرِّوَاةِ (وَاللَّهُ خَيْرٌ) بَرَفْعِ الْهَاءِ وَالرَّاءِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ، وَ(بَعْدُ يَوْمَ بَدْرٍ) بِضَمِّ الدَّالِّ فِي (بَعْدُ)، وَنَصَبُ يَوْمٍ»، قالوا: وَرُويَ بِنَصَبِ الدَّالِّ، قالوا: ومعناه ما جاء الله به يومَ بدرٍ الثانية من تثبيتِ قلوبِ المؤمنين؛ لأنَّ النَّاسَ جَمَعُوا لَهُمْ وَخَوَّفُوهُمْ، فزادهم إيمانًا، وقالوا: حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ، فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمَسُّهُمْ سُوءٌ، وَتَفَرَّقَ الْعَدُوُّ عَنْهُمْ هَيَّئَةً لَهُمْ<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩٢/١٥).

(٢) «مطالع الأنوار» (١٠٢/٣).

(٣) في «المسند» (ح: ١٤٧٨٧) رواية «بقراً منحرته»، ولم أجد فيه: «بقراً تنحر».

(٤) كتب في هامش هذه الصفحة من اللوح: قوله: «وَاللَّهُ خَيْرٌ» يُنْظَرُ أَوَّلُ الْوَرَقَةِ الْمَكْتَنَفَةِ.

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣٢/١٥).

(٢٢٧٣) قوله: «وَلَنْ أَتَعَدَّى أَمْرَ اللَّهِ فِيكَ» وفي (خ): «وَلَنْ تَعْدُوا أَمْرَ اللَّهِ فِيكَ»، وهما صحيحان، فمعنى الرواية هنا: لن أعددوا أن أبلغ ما أنزل الله إليّ، وأدفع أَمْرَكَ بآلتي هي أحسن، ومعنى تلك: ولن تعدوا أنت أمر الله فيما سبق من شقاوتك<sup>(١)</sup>.

قوله: «وَلَيْتُنْ أَدْبَرْتَ لِيَعْقِرَنَّكَ اللَّهُ» العقرُ القتل.

قوله: «فَأَوَّلَتْهُمَا كَذَابَيْنِ يَخْرُجَانِ بَعْدِي» معنى (يَخْرُجَانِ بَعْدِي): أي: تَظْهَرُ شَوْكَتُهُمَا [٢٧٤/ب] ومحاربتُهُما ودعواهُما النبوة، وإلا فقد كانا في زمنه.

(٢٢٧٤) قوله: «هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا» هي نسخة من نحو مائة وخمسين حديثاً يُخَرِّجُهَا مُسْلِمٌ على هذا النص، وربما خرَّج البخاريُّ منها، ولم يقل: «فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا»، وأحاديثُ هذه النسخة مذكورة في «مسند الإمام أحمد».

قوله: «فَوَضَعَ فِي يَدَيَّ أُسْوَارَيْنِ» في جميع النسخ (أُسْوَارَيْنِ)، فيكون (وضع) بفتح الواو والضاد، وفيه ضميرُ الفاعل؛ أي: وضع الآتي بخزائن الأرض في يدي أُسْوَارَيْنِ، فهذا هو الصواب، وضبطه بعضهم (فَوُضِعَ) بضم الواو، وهو ضعيفٌ لنصب السوارين، وإن كان يتخرَّج على وجهٍ ضعيفٍ. وفي (السُّوَارِ) ثلاث لغات: ضمُّ السين، وكسرُها، وبالهمزِ المضموم، كذا قيده النوويُّ من أنه بالهمزِ المضموم، وفي «المطالع» حكى كسر السين وضمَّها، وكسر الهمزة<sup>(٢)</sup>، واجتمع أربع لغات، فأعلمه. [٢٧٥/أ]



(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/٣٣).

(٢) «مطالع الأنوار» (٥/٥٤٧).

# كتاب المناقب





## كتاب المناقب<sup>(١)</sup>

(٢٢٧٧) قوله: «إِنِّي لَأَعْرِفُ حَجْرًا بِمَكَّةَ» رُوِيَ أَنَّهُ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ.

(٢٢٧٨) قوله: «وَأَوَّلُ شَافِعٍ وَأَوَّلُ مُشَفِّعٍ» إِنَّمَا ذَكَرَ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَشْفَعُ اثْنَانِ فَيُشَفِّعُ الثَّانِي مِنْهُمَا قَبْلَ الْأَوَّلِ.

(٢٢٧٩) قوله: «بِقَدْحٍ رَحْرَاحٍ» الرَّحْرَاحُ: الْوَاسِعُ الْقَصِيرُ الْجِدَارِ، وَهُوَ بَفَتْحِ الرَّاءِ وَإِسْكَانِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ، وَيُقَالُ: لَهُ رَحْرَحٌ بِحَذْفِ الْأَلِفِ.

قوله: «مِنْ عِنْدِ آخِرِهِمْ» مِنْ هُنَا بِمَعْنَى إِلَى.

قوله: «وَالْمَسْجِدُ فِيمَا ثَمَّةَ» وَقَعَ عِنْدَ ابْنِ مَاهَانَ: «وَالْمَسْجِدُ..»<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

قوله: «رُهَاءَ» بَضْمُ الزَّايِ وَالْمَدُّ؛ أَي: قَدَّرَ.

(٢٢٨٠) قوله: «مَا زَالَ قَائِمًا» أَي: مَوْجُودًا حَاضِرًا.

(٢٢٨١) قوله: «تَبَضُّ» بَفَتْحِ الْمَثَنَةِ فَوْقَ، وَكُسْرِ الْمَوْحَدَةِ، وَتَشْدِيدِ الضَّادِ الْمَعْجَمَةِ، وَنَقْلِ الْقَاضِي الْإِتِّفَاقَ عَلَيْهِ هُنَا، وَمَعْنَاهُ: يَسِيلُ، وَاخْتَلَفَ فِي ضَبْطِهِ فِي الصَّلَاةِ، فَضَبَطَهُ<sup>(٣)</sup> بَعْضُهُمْ بِالْمَعْجَمَةِ، وَبَعْضُهُمْ بِالْمَهْمَلَةِ؛ أَي: تَبَرَّقُ، وَالشُّرَاكُ بِكُسْرِ الشَّيْنِ: سَيْرُ النَعْلِ، وَمَعْنَاهُ: مَاءٌ قَلِيلٌ جَدًّا<sup>(٤)</sup>.

(١) كتب بحاشية «م»: التاسع والعشرون من التعليق على مسلم.

(٢) كلمة غير مقروءة في «م» رسمها بدون نقط: «بيانه»، ولم نجد من نبه على رواية مخالفة في هذه اللفظة عند ابن مآهان ولا غيره، بل قال النووي: (والمسجد فيما ثمة) هكذا هو في جميع النسخ (ثمة).

(٣) في «م»: «فضبطهم»، ولا يستقيم، حيث الضمير يعود على لفظ مفرد وهو (تبض).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤١/١٥).

قوله: «مُنْهَمِرٍ» أي: كثيرِ الصَّبِّ والدَّفْعِ.

قوله: «قَدْ مُلِيَ جَنَانًا» أي: بساتين وعُمران<sup>(١)</sup>.

(١٣٩٢) قوله: «بِجَبَلَيْ طَيِّيٍّ» جبلا طَيِّيٍّ مشهوران، يُقَالُ لِأَحَدِهِمَا: (أَجَأَ) بفتح الهمزة والجيم والهمزة، والآخر (سَلَمَى) بفتح السين. [٢٧٥/ب]

قوله: «وَأَهْدَى لَهُ بَغْلَةً بَيْضَاءَ» وهذه البغلة هي (الدُّلدُلُ) المعروفة، وظاهرُ هذا أنه أهداها له في غزوة تبوك، وكانت الغزوة سنة تسع، وقد كانت هذه البغلة عند النبي عليه السلام قبل ذلك وحضر عليها غزاة حنين، وكانت حنين عَقِيبَ فتح مكة سنة ثمان.

قال القاضي: «ولم يُرَوْ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ لَهُ بَغْلَةٌ غَيْرَهَا»، قال: «فِيَحْمَلُ قَوْلُهُ عَلَى أَنَّهُ أَهْدَاهَا لَهُ قَبْلَ ذَلِكَ، وَقَدْ عَطَفَ الْإِهْدَاءَ عَلَى الْمَجِيءِ بِالْوَاوِ، وَهِيَ لَا تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»<sup>(٢)</sup>.

قال شيخنا متع الله بحياته: «قال بعضُ الحفاظ: وفي هذا نظرٌ، وبغلةُ ابنِ العَلَمَاءِ<sup>(٣)</sup> ليست بالدُّلدُلِ، و(الدُّلدُلُ) أهداها المقوقسُ، والتي ركبها يومَ حنين (فضةً) وقيل: إنها الدُّلدُلُ».

قوله: «ثُمَّ دَارُ بَنِي الْحَارِثِ» قال القاضي: «إنه وَقَعَ فِي النِّسْخِ: (ثُمَّ دَارُ بَنِي عَبْدِ الْحَارِثِ)»، قال: «وهو خطأٌ مِنَ الرُّوَاةِ، وَصَوَابُهُ: (بَنِي الْحَارِثِ) بِحذفِ لَفْظَةِ «عَبْدٍ»<sup>(٤)</sup>، يَعْنِي كَمَا وَقَعَ فِي هَذِهِ النِّسْخَةِ.

(١) (١) كذا في «م» ولغة ربيعة حذف التنوين من المنصوب عند الوقف.

(٢) «إكمال المعلم» (٧/ ٢٤٤).

(٣) العَلَمَاءُ هي أمه، بفتح العين وسكون اللام. انظر «إرشاد الساري» للقسطلاني (٣/ ٦٨).

(٤) «إكمال المعلم» (٧/ ٢٤٤).

(٨٤٣) قوله: «كَثِيرُ الْعِضَاءِ الْعِضَاءُ: كُلُّ شَجَرٍ ذَاتُ شَوْكٍ.

قوله: «إِنَّ رَجُلًا أَتَانِي» هو غُورثُ بْنُ الْحَارِثِ، بفتح الغين المعجمة وضمَّها، ومثلثة في آخره، وصَوَّبَ الْقَاضِي الْفَتْحَ، وَضَبَطَهُ بِعُضْ رُوَاةِ الْبُخَارِيِّ بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ.

قال القاضي: «وَالصَّوَابُ الْإِعْجَامُ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ: هُوَ غُورِثٌ أَوْ غُورِثٌ، عَلَى التَّصْغِيرِ وَالشُّكِّ».

قال القاضي: «وَقَدْ جَاءَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ مِثْلُ هَذَا، وَسُمِّيَ الرَّجُلُ فِيهِ دُعُورٌ»<sup>(١)</sup>.

(٢٢٨٢) قوله: «فَأَنْبَتَ الْكَلَاءُ وَالْعُشْبُ» [العشبُ] وَالْكَلَاءُ [وَالْحَشِيشُ كُلُّهَا أَسْمَاءٌ لِلنَّبَاتِ لَكَنَّ] <sup>(٢)</sup> الْحَشِيشُ مُخْتَصٌّ بِالْيَابِسِ، وَالْخَلَا <sup>(٣)</sup> وَالْعُشْبُ مُخْتَصَّانِ بِالرَّطْبِ، وَ(الْكَلَاءُ) بِالْهَمْزِ يَقَعُ عَلَى الْيَابِسِ وَالرَّطْبِ، انْتَهَى <sup>(٤)</sup>. [٢٧٦/أ]

و«الخلا» أَيضًا يُطْلَقُ عَلَى الْيَابِسِ، قَالَهُ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ <sup>(٥)</sup>.

قوله: «مِنْهَا أَجَادِبُ» الْأَجَادِبُ: الْأَرْضُ الَّتِي لَا تُنْبِتُ كَلَاءً.

(١) «إكمال المعلم» (٢٤٧/٧). ودعور حقه التنوين نصبًا وقد يخرج على لغة ربيعة من حذف التنوين من المنصوب عند الوقف.

(٢) ما بين المعكوفين وسابقيهما ليس في «م»، واستدركناه من «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤٦/١٥) حتى يستقيم النص.

(٣) (الخلا): هو المذكور في قول النبي ﷺ يوم فتح مكة: «إن الله حرم مكة... لا يختلي خلاها...».

أخرجه البخاري في غير موضع من «صحيحه» بألفاظ مختلفة (ح: ١٣٤٩)، (ح: ١٨٣٣)، (ح: ١٨٣٤)، (ح: ٢٠٩٠)، وأخرجه مسلم في «صحيحه» (ح: ٢٣٥٣).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤٦/١٥).

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤٦/١٥).

قوله: «إِنَّمَا هِيَ قِيَعَانٌ» جمعُ قاع، الأرضُ المستوية، وقيل: الملساء، وقيل: التي لا نبات فيها، وهذا هو المراد<sup>(١)</sup>.

قوله: «فَقَّة»<sup>(٢)</sup> الأكثرُ الضَّمُّ في قافٍ (فَقَّة).

(٢٢٨٣) قوله: «فَالنَّجَاءُ» أي: انجوا النَّجَاءَ، قال القاضي: «والمعروفُ في النَّجَاءِ إِذَا أُفْرِدَ الْمَدُّ»، وحكى أبو زيد<sup>(٣)</sup> فيه القصرَ أيضًا، وأما إِذَا كُرِّرَ<sup>(٤)</sup> ففيه المدُّ والقصرُ معًا<sup>(٥)</sup>.

قوله: «عَلَى مُهْلِهِمْ» بضمِّ الميمِ وإسكانِ الهاءِ وتاءٍ بعدَ اللَّامِ وفي الجمعِ بينَ الصحيحين: «مَهْلِهِمْ» بحذفِ التاءِ وفتحِ الميمِ وهما صحيحان<sup>(٦)</sup>.

(٢٢٨٤) قوله: «آخِذٌ» هو اسمُ فاعِلٍ بكسرِ الخاءِ، وتنوينِ الذالِ، وفيه ضبطٌ ثانٍ؛ وهو «آخِذٌ»: فعلٌ مضارعٌ، والأوَّلُ أَشْهَرُ، وهما صحيحان.

قوله: «يُحْجَزُكُمُ» الحُجْزُ جمعُ حُجْزَةٍ، وهو معقِدُ الإزارِ والسراويلِ.

(٢٢٨٥) قوله: «حَدَّثَنَا سُلَيْمَانٌ» صوابه (سَلِيمٌ)، وعندَ الصَّدْفِيِّ: (سُلَيْمَانٌ)، وهو وهَمٌّ، وهو (سَلِيمٌ)، يعني ابنَ جَبَّانَ، بفتحِ السينِ وكسرِ اللَّامِ، نَبَّهَ على ذلك صاحبُ «المطالع»<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤٧/١٥).

(٢) ضبط في «م» بضم القاف وكسرها.

(٣) في «م»: ابن دريد. والمثبت من «إكمال المعلم» (٢٥٢/٧)، و«شرح صحيح مسلم» (٤٩/١٥).

(٤) يعني قيل: (النَّجَاءُ النِّجَاءُ)، انظر: «إكمال المعلم» (٢٥٢/٧).

(٥) «إكمال المعلم» (٢٥٢/٧).

(٦) «الجمع بين الصحيحين» (٣٠٥/١).

(٧) «مطالع الأنوار» (٥٧٢/٥).

قوله: «تَفَلَّتُونَ» بفتح المثناة فوق، والفاء واللام المشددة، وفيه ضبط آخر، وهو ضمُّ المثناة وإسكان الفاء وكسر اللام المخففة، وكلاهما صحيح، يقال: أفلت منه وتفلت.

(٢٢٨٨) قوله: ..<sup>(١)</sup>. روى هذا الحديث جماعة من الثقات عن إبراهيم بن سعيد الجوهري عن أبي أسامة؛ منهم: أبو بكر البزار الحافظ، ومحمد بن المسيب الأرغاني، وأحمد بن الحسن بن إبراهيم بن فيل البالسي، وغيرهم.

ورواه عن الأرغاني هذا جماعة؛ منهم: محمد بن إسحاق بن خزيمة إمام الأئمة، وهو من أقرانه، وإبراهيم بن محمد بن يحيى، قال شيخنا متع الله بحياته: «أظنه المزكي»، وأبو أحمد محمد بن عيسى الجلودي راوي هذا الكتاب وغيرهم، وقد أسنده الرشيد من طريقين صحيحين في «غُرَره»<sup>(٢)</sup>.

قال شيخنا متع الله بحياته: «ورأيت في حاشية أصلنا بمسلم بعد أن ذكر شيخ الجلودي فيه حتى أوصله: (ثنا إبراهيم بن سعيد)، ثم قال: (وروى أبو نعيم محمد بن إبراهيم عن أبي يعلى وأبي عروبة ومحمد بن علي بن جرير القاضي، قالوا: ثنا إبراهيم الجوهري ثنا أبو أسامة) انتهى، ولم يخرج أحد من أصحاب الكتب سوى مسلم».

(٢٢٨٩) قوله: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ» الفَرَطُ بفتح الفاء والراء؛ هو الذي يَتَقَدَّمُ الواردين؛ لِيُصْلِحَ لَهُمُ الْحِيَاضَ وَالِدَّلَاءَ وَنَحْوَهَا، فمعناه هنا: سَابِقُكُمْ إِلَيْهِ، كَالْمُهَيَّيْ لَهُ.

(١) بياض في «م» بمقدار ثلاثة أرباع السطر، وهو حديث: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا أَرَادَ رَحْمَةً أُمَّةً مِنْ عِبَادِهِ، قَبَضَ نَبِيَّهَا قَبْلَهَا، فَجَعَلَهَا فَرَطًا وَسَلَفًا بَيْنَ يَدَيْهَا»، انظر «غُرر الفوائد» (ص ١٥٨).

(٢) «غُرر الفوائد» (ص ١٥٨-١٦٠).

قوله: «سُحْقًا سُحْقًا» أي: بُعْدًا بُعْدًا، فنصّبَه على المصدرِ، وكرّره للتوكيد.

(٢٢٩١) قوله: «وَعَنِ النَّعْمَانِ»: قائل: (وَعَنِ النَّعْمَانِ) هو أبو حازم، رواه عن سهل، ثم رواه عن النعمان.

(٢٢٩٤) قوله: «حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَلِيمٍ...» إلى آخره. قال الدارقطني: «تابع يحيى بن سليم في حديث الحوض وهيب بن<sup>(١)</sup> خالد، رواه عن ابن خثيم مثله، قاله ابن حنبل عن عفان عنه، قال أبو الحسن: وابن خثيم ضعيف، وخالفه نافع بن عمر عن ابن أبي مُليكة<sup>(٢)</sup> عن أسماء بنت أبي بكر، وعن ابن عمرو<sup>(٣)</sup>».

قوله: «ابن خثيم» اسمه عبد الله بن عثمان بن خثيم.

(٢٢٩٥) قوله: «الْقَاسِمُ بْنُ عَبَّاسٍ» بالموحّدة، والسين المهملة، وثق، روى له (م د ت ق).

قوله: «كُفِّي رَأْسِي» أي: ضَمِّي شَعْرَهُ بَعْضَهُ إِلَى بَعْضٍ.

(٢٢٩٦) قوله: «فَصَلَّى عَلَى أَهْلِ أَحَدِ صَلَاتِهِ عَلَى الْمَيِّتِ» أي: دعا لهم بدعاء صلاة الميّت.

(٢٢٩٨) قوله: «الْأَوَانِي» يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ جَمْعُ الْجَمْعِ، كما يُقَالُ: سَقَاءٌ وَأَسْقِيَةٌ وَأَسَاقِي فِي جَمْعِ الْجَمْعِ.

(١) في «م»: عن. والمثبت من «الإلزامات» (ص ٥٥١).

(٢) قوله: (عن ابن أبي مليكة) ليس في «م». ومثبت من «الإلزامات» (ص ٥٥١).

(٣) «الإلزامات» (ص ٥٥١).

(٢٢٩٩) قوله: «كَمَا بَيْنَ جَرْبَا وَأَذْرَحَ» قَصُرُ (جربا) هو الصواب المشهور، وصوابه: «كَمَا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ جَرْبَا وَأَذْرَحَ»، كذا وقع في «المعجم الكبير» للطبراني، قاله صلاح الدين العلائي<sup>(١)</sup>.

قال شيخنا متع الله بحياته: «وفي «القاموس» لشيخنا مجيد الدين الفيروزآبادي: أن (جربا) قرية بجنب أذرح، وغَلَطَ مَنْ قال: (بينهما ثلاثة أيام)، وإنما الوهم من رواية الحديث، من إسقاط لفظة ذكرها الدارقطني، وهي: «مَا بَيْنَ نَاحِيَتِي حَوْضِي كَمَا بَيْنَ الْمَدِينَةِ وَجَرْبَا وَأَذْرَحَ»<sup>(٢)</sup> انتهى، وسيأتي من كلام نافع أن: (بينهما ثلاث ليالٍ)، وقد علمت ما فيه.

(٢٣٠٠) قوله: «أَلَا فِي اللَّيْلَةِ الْمُظْلِمَةِ» (ألا) مخففة، وهي التي للاستفتاح. [٢٧٧/ب]

قوله: «آيَةُ الْجَنَّةِ» ضَبَطَ بَعْضُهُمْ (آية) بالرفع، وبعضهم بالنصب، وهما صحيحان؛ أما الرفع: فخيرٌ مبتدأً محذوف؛ أي: هي آيةُ الجنة، وَمَنْ نَصَبَ: فبإضمارٍ أعني أو نحوه.

قوله: «آخِرَ» بالنصب، قيده النووي<sup>(٣)</sup>.

(١) لم أجد العلائي نسب هذا اللفظ للطبراني، ولم أجد الطبراني خرجه لا في المعجم الكبير ولا في غيره من كتبه التي بين يدي، ولكن وجدت العلائي نسبه للضياء المقدسي؛ فقال في «التنبيهات المجملّة على المواضع المشكّلة» (ص ٥١): «وقد روى الحافظ ضياء الدين في الكتاب المذكور [يقصد كتاباً جمع فيه الضياء أحاديث الحوض] بسند جيد إلى سليمان بن بلال، ثنا إبراهيم بن أبي أسيد، عن جده، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أنا هلكت فإني فرطكم على الحوض» قيل: يا رسول الله، وما الحوض؟ قال: «عرضه مثل ما بينكم وبين جرباء وأذرح، بياضه بياض اللبن ...». وذكر بقية الحديث.

وكذلك نسبه للضياء المقدسي في كتابه المذكور الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١١/٤٧٢).

(٢) «القاموس المحيط» (ص ٦٦).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (١٥/٦٠).



قوله: «مَا بَيْنَ عَمَّانَ إِلَى أَيْلَةَ» (عَمَّان) بفتح العين المهملة، وتشديد الميم؛ وحُكِيَ تخفيفُها في «المطالع» بلدةٌ باللقاء من الشام<sup>(١)</sup>.

قوله: «إِلَى عَمَّانَ» (عمان) مفتوحة العين، مخففة الميم، وبعضهم يُشَدِّدُ الميمَ، قاله أبو سليمان الخطَّابي<sup>(٢)</sup>، و(عَمَّان) بالفتح قرية بالشَّام، و(عُمان) بالضمُّ قريةٌ بالبحرين في ناحية اليمن، وبالفتح صوابه في هذا الحديث؛ لأنه ﷺ إنما أراد القرية التي بالشَّام<sup>(٣)</sup>.

(٢٣٠١) قوله: «لِبُعْقَرٍ حَوْضِي» عُقْر الحوض بضم العين، وسكون القاف: مَوْقِفُ الإبل منه، وقيل: مُؤَخَّرُهُ<sup>(٤)</sup>.  
قوله: «يَعْتُ» أَي: يَدْفُقُ.

(٢٣٠٣) قوله: «مَا بَيْنَ لَابَتَي حَوْضِي» اللَّابَتَانِ: الناحيتان.

(٢٣٠٦) قوله: «عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبرَاهِيمَ» إبراهيم هو ابن عبد الرحمن بن عوف، كذا هو في الطريق الثاني، وليس بإبراهيم بن سعد بن أبي وقاص.  
(٢٣٠٧) قوله: «وَجَدْنَاهُ بَحْرًا» أَي: واسع الجري.

قوله: «يُقَالُ لَهُ مَنْدُوبٌ» وَقَعَ في هذا الحديث تسمية هذا الفرس [٢٧٨/أ] مندوبًا.

قال القاضي: «وقد كان في أفراسِ النبي عليه السلام مندوبٌ، فلعلَّه صار إليه بعد أبي طلحة».

قال النووي: «وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُمَا فَرَسَانِ اتَّفَقَا فِي الْاسْمِ»<sup>(٥)</sup>.

(١) «مطالع الأنوار» (٦٣/٥).

(٢) «غريب الحديث» (٢٣٥/٣).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥٧-٥٨).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٦٢/١٥).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٦٨/١٥).

(٢٣٠٨) قوله: «وَكَانَ أَجُودٌ» رُوِيَ بِرَفْعِ (أَجُود) وَنَصْبِهِ، وَالرَّفْعُ أَصَحُّ وَأَشْهَرُ، قَالَه النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(١)</sup>.

قوله: «فِي كُلِّ سَنَةٍ» فِي عَامَّةِ الرِّوَايَاتِ وَالنُّسَخِ: «فِي كُلِّ سَنَةٍ»، وَفِي بَعْضِهَا: «فِي كُلِّ لَيْلَةٍ» بَدَل (سَنَةٍ).

قال القاضي: «وهو المحفوظ، لكنه بمعنى الأول»<sup>(٢)</sup>.

(٢٣٠٩) قوله: «تِسْعَ سِنِينَ» فِي أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ: «عَشَرَ سِنِينَ»، وَهَذَا: «تِسْعَ سِنِينَ» وَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ تِسْعُ سِنِينَ وَأَشْهَرُ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَامَ بِالْمَدِينَةِ عَشَرَ سِنِينَ تَحْدِيدًا، لَا تَزِيدُ وَلَا تَنْقُصُ، وَخَدَمَهُ أَنْسٌ فِي السَّنَةِ الْأُولَى، فَفِي رِوَايَةِ التَّسْعِ لَمْ يَحْسَبِ الْكَسْرَ بَلِ اعْتَبَرَ السِّنِينَ الْكَوَامِلَ، وَفِي رِوَايَةِ الْعَشْرِ حَسَبَهَا سَنَةً عَاشِرَةً، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ.

(٢٣١٠) قوله: «أَحْسَنَ النَّاسِ خُلُقًا» قَالَ الْقَاضِي: «وَأَمَّا فِي حَدِيثِ أَنْسٍ فَرُويَاهُ يَعْنِي: (خُلُقًا) بِالضَّمِّ؛ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ عَنْ حَسَنِ مُعَاشَرَتِهِ»<sup>(٣)</sup>.

(٢٣١١) قوله: «وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى» كَذَا فِي جَمِيعِ نُسَخِ بِلَادِنَا عَلَى مَا قَالَه النَّوَوِيُّ، وَكَذَا نَقَلَهُ الْقَاضِي عَنْ رِوَايَةِ الْجُلُودِيِّ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاهَانَ: «مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ»، وَكَذَا ذَكَرَهُ أَبُو مَسْعُودٍ الدَّمَشَقِيُّ وَخَلَفُ الْوَاسِطِيِّ<sup>(٤)</sup>.

(٢٣١٢) قوله: «أَنَّ رَجُلًا» هُوَ صَفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةَ، ذَكَرَهُ أَبُو الْفَتْحِ الْيَعْمَرِيُّ فِي «سِيرَتِهِ»، [٢٧٨/ب] فِي ذِكْرِ جُمَلٍ مِنْ أَخْلَاقِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي آخِرِهَا، فَانْظُرْهُ<sup>(٥)</sup>.

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/٦٩).

(٢) «إكمال المعلم» (٧/٢٧٣).

(٣) «إكمال المعلم» (٧/٣٠٧).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/٧١-٧٢).

(٥) «عيون الأثر» (٢/٣٩٨).

(٢٣١٥) قوله: «ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَى أُمِّ سَيْفٍ» قال القاضي: «أبو سيفٍ اسْمُهُ الْبَرَاءُ، وَأُمُّ سَيْفٍ اسْمُهَا خَوْلَةُ بِنْتُ الْمَنْذَرِ الْأَنْصَارِيَّةُ، كُنِيَها أُمُّ سَيْفٍ وَأُمُّ بُرْدَةَ»<sup>(١)</sup>.

وفي «سيرة» أبي الفتح بن سيد الناس عن أبي إسحاق بن الأمين أنه اسْتَدْرَكَ عَلَى أَبِي عُمَرَ خَوْلَةَ هَذِهِ، وَقَالَ: «إِنَّمَا أَرْضَعَتِ النَّبِيَّ ﷺ»<sup>(٢)</sup>.

وفي «تجريد» الذهبي ما قَدْ يَشْهَدُ لَهُ<sup>(٣)</sup>، وَقَدْ ذَكَرَ الْذَهَبِيُّ فِي أُمِّ بُرْدَةَ بِنْتِ الْمَنْذَرِ بْنِ زَيْدٍ، فَقَالَ: «يُقَالُ: أَرْضَعَتْ إِبْرَاهِيمَ بْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهِيَ خَوْلَةُ أُمِّ بَشِيرٍ بِنْتُ عَمْرِو بْنِ عَلْقَمَةَ مِنَ الْمُبَايَعَاتِ»<sup>(٤)</sup>.

قوله: «قَيْنٍ» القَيْنُ بفتح القافِ: الْحَدَّادُ.

قوله: «يَكِيدُ بِنَفْسِهِ» بفتح الياء؛ أَي: يَجُودُ بِهَا، وَمَعْنَاهُ: وَهُوَ فِي النَّزْعِ.

(٢٣١٦) قوله: «وَإِنَّ لَهُ لَظُرَيْنِ» الظُّرُّ يَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَمَعْنَى «تُكْمِلَانِ رِضَاعَهُ» أَي: تُتِمَّانِ لَهُ سَتَيْنِ؛ فَإِنَّهُ تُؤْفَى لَهُ سَتَةٌ عَشَرَ شَهْرًا أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ، فَتُرْضِعَانِهِ بَقِيَّةَ السَّتَيْنِ، وَهَذَا الْإِتْمَامُ لِإِرْضَاعِ إِبْرَاهِيمَ يَكُونُ عِنْدَ مَوْتِهِ؛ فَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ مُتَّصِلًا بِمَوْتِهِ، فَيَتِمُّ فِيهَا رِضَاعُهُ؛ كَرَامَةً لَهُ وَلِأَيِّهِ.

(٢٣١٩) قوله: «وَأَبِي ظَبْيَانَ» ضَبَطَ النَّوَوِيُّ الظَّاءَ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحَ<sup>(٥)</sup>.

(١) «إكمال المعلم» (٧/٢٨١).

(٢) «عيون الأثر» (١/٤٦).

(٣) قال الذهبي في «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٢٦٥): «خَوْلَةُ بِنْتُ الْمَنْذَرِ بْنِ زَيْدٍ مَرْضُوعَةٌ إِبْرَاهِيمَ بْنِ النَّبِيِّ ﷺ، ذَكَرَهَا الْعَدَوِيُّ».

(٤) «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٣١٣).

(٥) «شرح صحيح مسلم» (١٥/٧٧).

(٢٣٢٣) قوله: «رُوَيْدَكَ» منصوبٌ على الصفةِ لمصدرٍ مفتوحٍ؛ أي: سَوَقًا رُوَيْدًا، ومعناه: الرفقُ.

قوله: «سَوَقًا» منصوبٌ بإسقاطِ الجارِّ؛ أي: أرفق في سَوَقِكَ. [٢٧٩ / أ]

قوله: «سَوَقَكَ» منصوبٌ بنزعِ الخافضِ؛ أي: في سَوَقِكَ.

(٢٣٢٧) قوله: «مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمًا» هذا فيما إذا خيَّره الكفَّارُ والمنافقون، فأما إذا كان التخييرُ من الله أو من المسلمين؛ فيكون الاستثناءُ منقطعًا.

(٢٣٢٨) قوله: «إِلَّا أَنْ تُتْهَكَ» استثناءٌ منقطعٌ؛ معناه: لَكِنْ إِذَا تُتْهَكَ حَرَمَةُ اللَّهِ، انتَقَمَ مِمَّنْ ارْتَكَبَ ذَلِكَ.

(٢٣٢٩) قوله: «صَلَاةُ الْأُولَى» يعني: الظهرَ.

قوله: «كَأَنَّمَا أَخْرَجَهَا مِنْ جُؤْنَةٍ» الجُؤْنَةُ بضمِّ الجيم، وهمزةٌ بعدها ساكنةٌ، وَيَجُوزُ تركُ الهمزِ بقلبِها واوًا، وهي السَّقَطُ الذي فيه متاعُ العطارِ، وقيل غيرُ ذلك.

(٢٣٣٠) قوله: «شَمِئْتُ» بكسرِ الميمِ الأولى على المشهورِ، وحكى أبو عبيدٍ وابنُ السَّكَيْتِ والجَوْهَرِيُّ وغيرُهم فتحها<sup>(١)</sup>.

قوله: «أَزْهَرَ اللَّوْنَ» الأزهرُ: هو الأبيضُ المستنيرُ، وهو أحسنُ الألوانِ.

قوله: «تَكَفَّأَ» بالهمزِ وتركِها، وزعم كثيرون أنَّ كثيرًا ما يُروى بلا همزٍ، وليس كما قالوا؛ ومعناه: مال يمينًا وشمالًا، هذا قولُ شَمِيرٍ، وخطأهُ الأزهرِيُّ؛ لأنَّ هذه صفةُ المُخْتَالِ، وإنما معناه أنه يَمِيلُ إلى سَمْتِهِ وقصدِ مشيِّه، كما قال في الرواية الأخرى: «كَأَنَّمَا يَنْحَطُّ مِنْ صَبَبٍ»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم» (١٥ / ٨٦).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم» (١٥ / ٨٦).

قال القاضي: «لا بُدَّ فيما قاله شَمِرٌ؛ إذا كان خِلْقَةً وَجِبَلَةً، والمذمومُ منه ما كان مستعملاً مقصوداً»<sup>(١)</sup>.

(٢٣٣١) قوله: «فَقَالَ عِنْدَنَا» أي: نام للقليلولة. [٢٧٩/ب]

قوله: «عَتِيدَتَهَا» العتيدة: الدُّرُجُ تَجْعَلُ فِيهِ الْمَرْأَةُ طَيِّبَهَا وما تُعَدُّ مِنْ أَمْرِهَا، وعِبَارَةٌ بَعْضُهُمْ كَالصَّنْدُوقِ الصَّغِيرِ، وهما سواءٌ، وهي بفتح العين المهملة، ثم مثناة فوق، ثم مثناة تحت.  
قوله: «فَفَزَعٌ» أي: استيقظ من نومه.

(٢٣٣٢) قوله: «أَدُوفٌ» بالدال المهملة وبالمعجمة، والأكثرُونَ عَلَى الْأَوَّلِ؛ ومعناه: أَخْلِطُ.

(٢٣٣٣) قوله: «وَابْنُ بَشِيرٍ» هو مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ، وهو مسمًى منسوبٌ بُعِيدَ هَذَا.

قوله: «مِثْلَ صَلَصلَةِ الْجَرَسِ» الصلصلة: الصوتُ الْمُتَدَارِكُ.

(٢٣٣٤) قوله: «تَرَبَّدَ» تَغَيَّرَ كَلَوْنِ الرَّمَادِ.

(٢٣٣٥) قوله: «أُتْلِيَ» بهمزة، ومثناة فوق ساكنة ولام وياء؛ أي: ارتفع عنه الوحي، هكذا فسرهُ صَاحِبُ «التَّحْرِيرِ» وَغَيْرُهُ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ: «أُجْلِيَ» بِالْجِيمِ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاهَانَ: «أُنْجَلَى» وَمَعْنَاهُمَا أُزِيلَ عَنْهُ وَأُزَال عَنْهُ، وَفِي رِوَايَةِ (خ): «أُنْجَلَى»<sup>(٢)</sup>.

والهمزة مضمومة؛ لأنَّ صَاحِبَ «المَطَالَعِ» قَالَ: «بوزنِ (أُعْطِيَ)»، ذَكَرَهُ فِي الْهَمْزَةِ مَعَ التَّاءِ الْمَثَنَاءِ فَوْقَ، وَذَكَرَ الْاِخْتِلَافَ فِيهِ مَطَوَّلًا<sup>(٣)</sup>.

(١) «إكمال المعلم» (٢٩٦/٧).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨٩/١٥).

(٣) «مطالع الأنوار» (١٨٩/١).

(٢٣٣٦) قوله: «يَسْدِلُونَ أَشْعَارَهُمْ» قال القاضي: «سَدَّلُ الشَّعْرَ إِرْسَالُهُ؛ والمرادُ هنا عندَ العلماء: إِرْسَالُهُ عَلَى الْجَبِينِ وَاتِّخَاذُهُ كَالْقُصَّةِ»<sup>(١)</sup>.

(٢٣٣٧) قوله: «وَأَحْسَنَهُمْ خَلْقًا» قال القاضي: «ضَبَطْنَاهُ (خَلْقًا) بَفَتْحِ الْخَاءِ، وَإِسْكَانِ اللَّامِ هُنَا، أَي: فِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ؛ لِأَن مَرَادَهُ صِفَاتُ جَسَمِهِ»<sup>(٢)</sup>.

قال: «وَأَمَّا فِي حَدِيثِ [٢٨٠/أ] أَنَسٍ فُرُوِينَاهُ بِالضَّمِّ؛ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ عَنْ حُسْنِ مَعَاشِرَتِهِ»<sup>(٣)</sup>.

(٢٣٣٨) قوله: «رَجَلًا» بكسر الجيم وفتح الرَّاءِ؛ هُوَ الَّذِي بَيْنَ الْجَعُودَةِ وَالسَّبُوطَةِ، قَالَهُ الْأَصْمَعِيُّ وَغَيْرُهُ»<sup>(٤)</sup>.

(٢٣٣٩) قوله: «ضَلِيعَ الْفَمِ» أَي: عَظِيمَ الْفَمِ، وَالْعَرَبُ تَتَمَادَحُ بِهِ، وَتَذُمُّ<sup>(٥)</sup> صِغَرَ الْفَمِ.

قوله: «قُلْتُ: مَا أَشْكَلُ الْعَيْنِ؟ قَالَ: طَوِيلُ شَقٍّ» هَذَا التَّفْسِيرُ مِنْ سَمَائِكَ أَنْفَرَدَ بِهِ، وَالْمَعْرُوفُ الَّذِي اتَّفَقَ عَلَيْهِ أَهْلُ اللُّغَةِ أَنَّ الشَّكْلَةَ حَمْرَةٌ فِي بَيَاضِ الْعَيْنَيْنِ، وَهُوَ مَحْمُودٌ، وَ(شَهْلَةٌ) بِالْهَاءِ حَمْرَةٌ فِي سَوَادِهَا»<sup>(٦)</sup>.

قوله: «مَا مَنَّهُوْسُ الْعَقَبِ؟ قَالَ: قَلِيلٌ<sup>(٧)</sup> لَحْمِ الْعَقَبِ» الْمَنَّهُوْسُ بِالشَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ، ضَبَطَهُ الْجُمْهُورُ، وَقَالَ صَاحِبُ «التَّحْرِيرِ» وَابْنُ

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣٠٢/٧).

(٢) في «م»: «حسنه». والمثبت من «إكمال المعلم» (٣٠٧/٧).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩٢/١٥).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩٢-٩٣/١٥).

(٥) في «م»: «تلزم»، والمثبت الصواب، انظر «القاموس المحيط» (ض ل ع) (٧٤٢/١).

(٦) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩٣/١٥).

(٧) قوله: قليل. ليس في «م». ومثبت من «صحيح مسلم».

الأيثر<sup>(١)</sup>: «بمعجمة وبمهملة»؛ ومعناه: قليل لحم العقب<sup>(٢)</sup>.

(٢٣٤٠) قوله: «مَاتَ أَبُو الطُّفَيْلِ، وَكَانَ آخِرَ مَنْ مَاتَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» وما قاله الحافظُ أبو الحسين في سنَّه ووفاته وكونه آخر الصحابة موتاً، فهو كذلك، إلا أن خليفة بن خياط قال في غير رواية الحاكم: أنه تُوفِّيَ سنة اثنتين ومائة، وجزم ابنُ جَبَّان<sup>(٣)</sup> وابنُ قانع وابنُ زُبَيْر وأبو زكريَّا بنُ منده أنه تُوفِّيَ سنة سبع ومائة.

وقد روى وهبُ بنُ جريرٍ بن حازم عن أبيه، قال: «كُنْتُ بِمَكَّةَ سنة عشر ومائة، فرأيتُ جنازةً، فسألتُ عنها، فقالوا: هذا أبو الطفيل»، وهذا صحَّحه الذهبيُّ في «الوفيات» وغيرها، وأما كونه آخر الصحابة موتاً، فقد جزم به مسلمٌ هنا، ومصعبُ [٢٨٠/ب] بن عبد الله بن الزبير وأبو زكريَّا بن منده والمزيُّ أبو الحجاج وغيرهم.

قال شيخنا متع الله بحياته: «ورؤينا في هذا الكتاب هنا عن أبي الفضل، قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَمَا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ رَجُلٌ رَأَاهُ غَيْرِي» يُبَيِّنُ أَنَّهُ آخِرُهُمْ موتاً على الإطلاق، ومات بمكة، فهو آخر مَنْ مات بها من الصحابة كما جزم به ابنُ جَبَّان وأبو زكريَّا بن منده، وكذا ذكر عليُّ بن المديني أنه مات بمكة.

وأما ما ذكره بعض المتأخرين من أشياخ أشياخي عن ابنِ دُرَيْدٍ في «اشتقاقه» من أن عكراش بن ذؤيب تأخر بعد ذلك، وأنه عاش بعد الجمل مائة سنة<sup>(٤)</sup>، فهذا باطل لا أصل له، والذي أوقع ابن دُرَيْدٍ في

(١) «النهاية في غريب الحديث» (١٣٦/٥).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩٣/١٥).

(٣) «الثقات» (٢٩١/٣).

(٤) «الاشتقاق» (ص ٢٤٩).

ذلك ابنُ قُتَيْبَةَ؛ فقد سبقَ إلى ذلك في «معارفه»<sup>(١)</sup>، وما قاله إما باطلٌ أو مؤوَّلٌ بأنه استكملَ بعدَ الجملِ مائةَ سنةٍ، لا أنه بقيَ بعدها مائةَ سنةٍ، وابنُ دُرَيْدٍ لا يُرجعُ إليه في ذلك، وابنُ قُتَيْبَةَ كثيرُ الغلطِ، ومع ذلك فالحكايةُ بغيرِ إسناده، والله أعلمُ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «مُقَصَّدًا» قال الحربيُّ: «المُقَصَّدُ من الرجالِ: الذي ليس بجسيمٍ ولا نحيفٍ ولا طويلٍ ولا قصيرٍ». وقال شَمُورٌ: «هو نحوُ الرَّبْعَةِ»، والمُقَصَّدُ بفتحِ الصادِ المهملةِ المشدَّدةِ<sup>(٣)</sup>.

(٢٣٤١) قوله: «وَالكْتَمَ» بفتحِ الكافِ والمثناةِ من فوقِ المخففةِ، هذا المشهورُ، وقال أبو عبيدٍ: «هو بتشديدِ المثناةِ»<sup>(٤)</sup>، وحكاه غيره؛ وهو نباتٌ يُضْبَغُ به الشعرُ يَكْسِرُ بياضَه إلى الدُّهْمَةِ. [٢٨١/أ] قوله: «لَوْ شِئْتُ أَنْ أَعْدَّ شَمَطَاتٍ كُنَّ فِي رَأْسِهِ فَعَلْتُ» (شمطاته)، وفي الروايةِ الأخرى: «كَانَ قَدْ شَمِطَ» اتَّفَقَ العلماءُ على أن المراد بالشَمِطِ هنا: ابتداءُ الشيبِ<sup>(٥)</sup>.

قوله: «بَحْتًا» أي: خالصًا لم يخلطه بغيره. قوله: «نُبَذُ» بضمِّ النونِ، وفتحِ الموحدةِ، وَضِبُطٌ أيضًا بفتحِ النونِ، وإسكانِ الباءِ، وبه جزمُ القاضي، ومعناه: شَعَرَاتٌ متفرقةٌ<sup>(٦)</sup>. قوله: «حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ أَبُو دَاوُدَ» هو أبو داودَ الطيالسيُّ سليمانُ بنُ داودَ.

(١) «المعارف» (ص ٣١٠).

(٢) انظر لما سبق: «التقييد والإيضاح» (ص ٢١٢-٢١٣)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (١٤٦/٢-١٤٧).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩٤/١٥).

(٤) انظر: «إكمال المعلم» (٣١١/٧).

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩٥/١٥).

(٦) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩٦/١٥).



قوله: «أَبَا إِيَّاسٍ» أَبُو إِيَّاسٍ هُوَ مُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ.

(٢٣٤٦) قوله: «فَقُلْتُ: أَسْتَغْفِرُكَ لَكَ النَّبِيُّ ﷺ؟» (أَسْتَغْفِرُ) هِيَ أَلْفُ الْوَصْلِ دَخَلَتْ عَلَيْهَا أَلْفُ الْأَسْتَفْهَامِ، فَذَهَبَتْ أَلْفُ الْوَصْلِ وَبَقِيََتْ أَلْفُ الْأَسْتَفْهَامِ، وَتَقَطَّعُهَا فِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ، وَلَا تَرَهَا، وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾<sup>(١)</sup> وَمَا أَشْبَهَهُ.

(٢٣٥٠) قوله: «فَغَفَّرَهُ» أَي: قَالَ: غَفَرَ اللَّهُ لَهُ أَوْ نَحْوُهَا.

قوله: «إِنَّمَا أَخَذَ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ» الشَّاعِرُ هُوَ أَبُو قَيْسٍ صِرْمَةُ بْنُ أَبِي أَنَسٍ بْنِ صِرْمَةَ بْنِ مَالِكِ الْخَزْرَجِيِّ الْبُخَارِيُّ، وَاسْمُ أَبِيهِ قَيْسٌ. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «كَانَ قَدْ تَرَهَّبَ، وَفَارَقَ الْأَوْثَانَ، وَلَيْسَ الْمُسَوِّحُ، وَاغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَهَمَّ بِالنِّصْرَانِيَّةِ، ثُمَّ جَاءَ الْإِسْلَامُ فَأَسْلَمَ، وَهُوَ شَيْخٌ كَبِيرٌ، وَلَهُ شَعْرٌ كَثِيرٌ، كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَخْتَلِفُ إِلَيْهِ يَأْخُذُ عَنْهُ، لَهُ ذِكْرٌ فِي الصُّومِ، وَالشَّعْرُ الْمُسْتَنْدُ إِلَيْهِ: [٢٨١/ب]

نَوَى فِي قُرَيْشٍ بَضْعَ عَشْرَةَ حِجَّةً يُذَكِّرُ لَوْ يَلْقَى خَلِيلًا مُوَاتِيًا<sup>(٢)</sup> وَقَدْ وَقَعَ هَذَا الْبَيْتُ فِي مُعْظَمِ نُسْخِ (م)، كَذَا قَالَه النَّوَوِيُّ، قَالَ: «وَلَيْسَ هُوَ فِي عَامَّتِهَا»<sup>(٣)</sup>.

(٢٣٥٤) قوله: «وَأَنَا الْمَاحِي» قَالَ الْعُلَمَاءُ: الْمَرَادُ مَحْوُ الْكُفْرِ مِنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ وَسَائِرِ بِلَادِ الْعَرَبِ، وَمَا زُوِيَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْأَرْضِ، وَوَعَدَ أَنْ يَبْلُغَهُ مَلِكُ أُمَّتِهِ، وَيَحْتَمِلُ الْمَحْوُ الْعَامَّ بِمَعْنَى الظُّهُورِ بِالْحُجَّةِ وَالْغَلْبَةِ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة المنافقون، الآية (٦).

(٢) «الاستيعاب» (٢/ ٧٣٧-٧٣٨).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ١٠٢).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/ ١٠٤-١٠٥).

قوله: «قَدَمِي» ضُبِطَ بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ عَلَى الْإِفْرَادِ، وَبِتَشْدِيدِهَا عَلَى الثَّنِيَّةِ.

(٢٣٥٧) قوله: «فِي شِرَاجِ الْحَرَّةِ» (شراج) بالشين المعجمة المكسورة، والجيم: مسایل الماء، واحدها: شرجة، و«الحرّة»: الأرض الملبسة حجارة سودًا.

قوله: «أَنْ كَانَ» (أَنْ) بفتح الهمزة؛ أي: فعلت هذا لكونه ابن عمّتك. قوله: «يَرْجِعَ إِلَى الْجَدْرِ» (الجدْر) بفتح الجيم وكسرهما، وبالذال المهملة: الجدار، والمراد: أصل الحائط.

(٢٣٥٨) قوله: «وَنَقَرَّ عَنْهُ» أي: بالغ في البحث عنه.

(٢٣٥٩) قوله: «وَلَهُمْ خَيْنٌ» الخين بالخاء المعجمة: البكاء مع صوت؛ هو بالمعجمة في معظم النسخ، ولمعظم الرواة، ولبعضهم بالحاء المهملة، وممن ذكر الوجهين القاضي وصاحب «التحريز» وآخرون، قالوا: ومعناه بالمعجمة كما تقدّم أولاً، قالوا: وأصل (الخين) بالخاء خروج الصوت من الأنف، وبالمهملة من الفم، وقيل غير ذلك<sup>(١)</sup>.

قوله: «فِي عَرْضِ هَذَا الْحَائِطِ» عرض الحائط بضم العين: جانبه. [٢٨٢/أ]

قوله: «قَدْ قَارَفْتُ» أي: عملت سوءاً، والمراد: الزنى.

قوله: «الْجَاهِلِيَّةُ» هم ما قبل النبوة، سُمُوا بذلك لكثرة جهالاتهم.

قوله: «لَوْ الْحَقْنِي بَعْدَ أَسْوَدَ لِلْحَقْنَةِ» قد يُقال: هذا لا يُتصوّر؛ لأن الزنى لا يثبت به النسب، ويُجاب عنه: بأنه يحتمل وجهين:

أحدهما: أن ابن حذافة ما كان بلغه هذا الحكم، وكان يظن أن ولد الزنى يلحق الزاني، وقد خفي على أكبر منه؛ وهو سعد بن أبي وقاص حين خاصم في ابن وليدة زمعة، وظن أنه يلحق أخاه بالزنى.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/١١٢-١١٣).

والثاني: يُتَصَوَّرُ الإِلْحَاقُ بَعْدَ وَطْئِهَا بِشَبْهَةٍ، فُتَبِتَ النِّسْبُ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: «الْمَعْنِيَّ» بكسر النون، وتشديد الياء، قال السمعاني: «منسوب إلى معن بن زائدة»<sup>(١)</sup>، وكذا قال العسائي<sup>(٢)</sup>.

قوله: «أَرْمُوا» بفتح الرَّاء وتشديد الميم المضمومة؛ أي: سكتوا.

قوله: «كَانَ يُلَاحِى» أي: يُخَاصِمُ.

(٢٣٦١) قوله: «يُلَقِّحُونَهُ» أي: يَجْعَلُونَ شَيْئًا مِنْ طَلْعِ الذِّكْرِ فِي طَلْعِ الْأُنْثَى، فَتَعَلَّقَ بِإِذْنِ اللَّهِ.

(٢٣٦٢) قوله: «الْمَعْقِرِيُّ» يُقَالُ: بفتح الميم، وسكون العين المهملة، وكسر القاف، ويُقَالُ: بضم الميم، وفتح العين، وكسر القاف مشددة؛ وهي ناحية من اليمن، ويُقَالُ فِيهَا أَيْضًا: بكسر الميم، وسكون العين، وفتح القاف.

قوله: «فَتَفَضَّتْ» بِالْفَاءِ وَالضَّادِ الْمَعْجَمَةُ؛ أي: أَسْقَطَتْ ثَمَرَهَا.

(٢٣٦٣) قوله: «شَيْصًا» الشَّيْصُ بكسر الشين المعجمة، وإسكان المثناة تحت، [٢٨٢/ب] وبالصاد المهملة، وهو البُسْرُ الرديء الذي إذا يَبَسَ صار حَشَفًا، وقيل: أَرْدَأُ البُسْرِ، وقيل: ثَمَرُ رَدِيءٍ، وهو مُتَقَارِبٌ<sup>(٣)</sup>.

(٢٣٦٤) قوله: «لِيَأْتِيَنَّ عَلَى أَحَدِكُمْ يَوْمٌ لَا يَرَانِي، ثُمَّ لَأَنْ يَرَانِي أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ» تقديرُ الكلام: يَأْتِي عَلَى أَحَدِكُمْ يَوْمٌ لَأَنْ يَرَانِي فِيهِ لِحِظَةٌ لَا يَرَانِي بَعْدَ هَذَا، أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ جَمِيعًا، وَهُوَ مُقَدَّمٌ وَمُؤَخَّرٌ، كَمَا قَالَ فِي الْأَصْلِ.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١٥/١٥).

(٢) «تقييد المهمل» (٤٦٤/٢).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١١٨/١٥).

(٢٣٦٥) قوله: «أَوْلَادُ عَلَاتٍ» بفتح العين، وتشديد اللام؛ هو الأخوة لأبٍ مِنْ أُمَّهَاتٍ شَتَّى، وأما الإخوةُ مِنَ الأبوين فيقالُ لَهُمُ الْأَعْيَانُ، ومعنى الحديث: أصلُ دينهم واحدٌ، وشرائعُهم مختلفةٌ؛ فإنهم مُتَّفِقُونَ في أصولِ التوحيد، وأما فروعُ الشرائعِ فوقعَ فيها الاختلافُ.

(٢٣٦٦) قوله: «إِلَّا ابْنُ مَرْيَمَ وَأُمُّهُ» ظاهرُ الحديثِ اختصاصُ مريمَ وابنها بذلك، وأشار القاضي إلى أن جميعَ الأنبياءِ يُشَارَكُونَ فيها<sup>(١)</sup>.  
(٢٣٦٧) قوله: «نَزْعَةٌ» أي: نخسةٌ وطعنةٌ.

(٢٣٧٠) قوله: «وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِينَ سَنَةً» وقعَ هنا: «وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِينَ»، ووقعَ في «الموطأ»: «وَهُوَ ابْنُ مِائَةٍ وَعِشْرِينَ سَنَةً» موقوفاً على أبي هريرة، وهو ما دلَّ بأن روايةَ (ثمانون) لم يُحْتَسَبْ فيها ما قبلَ البعثة، ومن قال: (مائة وعشرين) حَسَبَهَا<sup>(٢)</sup>.

قوله: «بِالْقُدُومِ»<sup>(٣)</sup> روايةٌ مسلمٌ مُتَّفِقُونَ على تخفيفِ القُدوم، وهي الآلةُ، ووقعَ في (خ) الخلافُ في التشديدِ والتخفيفِ، وآلةُ النَّجَارِ بالتخفيفِ [٢٨٣/أ] لا غير، وحكى بعضهم التشديدَ، وهو في صحيح (خ)، وأما المكانُ الذي بالشامِ ففيه التخفيفُ والتشديدُ، والأكثرُ على التخفيفِ في الروايةِ<sup>(٤)</sup>.

(٢٣٧١) قوله: «يَا بَنِي مَاءِ السَّمَاءِ» قيل المرادُ ببني ماءِ السماءِ العربُ كُلُّهم لخلُوصِ نسبهم وصفائِهِ.

(١) قال القاضي في «إكمال المعلم» (٣٣٨/٧): «ظاهره أنه منع من ذلك إجابة لدعوة زكريا عليهما السلام وأيضاً فإن الأنبياء معصومون من الشيطان بكل وجه».

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢٢/١٥).

(٣) رُسمت في «م» بوضع علامة الضبة عليها.

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢٢/١٥).

قال القاضي: «والأظهرُ عندي أنه أراد بذلك الأنصارَ خاصَّةً، ونسبهم إلى جدِّهم عامرِ بنِ حارثةَ بنِ امرئِ القيسِ بنِ ثعلبةَ بنِ مازنِ بنِ الأزْدِ، وكان يُعرَفُ بماءِ السماءِ مشهورٌ بذلك، والأنصارُ كلُّهم من ولدِ حارثةَ بنِ ثعلبةَ بنِ عمرو بنِ عامرِ المذكورِ<sup>(١)</sup>.

(٣٣٩) قوله: «آدُر» بهمزة ممدودة، ودالٍ مهملة مفتوحة، ثم راء؛ وهو عظيمُ الخَصِيَّتَيْنِ.

قوله: «نَدْبًا» بفتح النون والدال، وأصله: أثر الجرح إذا لم يَرْتَفِعْ عن الجلد.

قوله: «مُؤِيَّة» بضم الميم، وفتح الواو، وإسكان الياء، تصغير ماء، كذا في جميع نسخ بلادنا، كما قاله النووي ومعظم غيرها (مؤيه). قال القاضي: «ووقع في بعض النسخ (مويه)، وفي معظمها (مَشْرَبَةٌ) بفتح الميم وإسكان الشين»<sup>(٢)</sup>.

(٢٣٧٢) قوله: «تَوَارَتْ» كذا في جميع النسخ؛ ومعناه: وارت وسترَتْ.

قوله: «فَيَضَعُقُ» أي: يَهْلِكُ وَيَمُوتُ.

(٢٣٧٣) قوله: «أَنَا خَيْرٌ» الضميرُ في (أنا) يعودُ على النبي ﷺ وقيل: يعودُ على القائل، ويُؤَيِّدُه: «لَا يَنْبَغِي لِعَبْدٍ» الروايةُ التي قبلَ ذلك<sup>(٣)</sup>.

(٢٣٧٨) قوله: «مَعَادِنِ الْعَرَبِ» أصولُها. [٢٨٣/ب]

قوله: «إِذَا فَقَّهُوا» هو بضم القاف على المشهور، وحكي كسرُها؛ أي: صاروا فقهاء عالمين بالأحكام الشرعية الفقهية.

(١) «إكمال المعلم» (٣٤٧/٧).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٢٧/١٥).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣٢/١٥).

(٢٣٨٠) قوله: «بَابُ فِي قِصَّةِ مُوسَى مَعَ الْخَضِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ»  
اِخْتَلَفَ فِي حَيَاةِ الْخَضِرِ، فَقَالَ النَّوَوِيُّ: «الْجَمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ حَيٌّ بَيْنَ  
أَظْهَرِنَا»، وَحُكِيَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ الصَّلَاحِ أَيْضًا، وَنُقِلَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَابْنِ  
الصَّلَاحِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ نَبِيٌّ، وَاخْتَلَفَ فِي إِرْسَالِهِ، وَقِيلَ: هُوَ وَلِيُّي.

وَالْمَاورِدِيُّ حَكَى ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ فِي تَفْسِيرِهِ: نَبِيٌّ، وَلِيُّي، مِنَ الْمَلَائِكَةِ،  
وَقِيلَ: إِنَّهُ لَا يَمُوتُ حَتَّى يُرْفَعَ الْقُرْآنُ، وَهَلْ كَانَ فِي زَمَنِ إِبْرَاهِيمَ أَمْ  
بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ أَمْ بِكَثِيرٍ؟ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ حَكََاهَا الشَّعْلَبِيُّ.

وَأَسْمُ الْخَضِرِ بَلِيًّا بَفَتْحِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ، وَسَكُونِ اللَّامِ، ثُمَّ مَثْنَاءٌ تَحْتُ،  
ابْنُ مَلْكَانَ بَفَتْحِ الْمِيمِ، وَإِسْكَانِ اللَّامِ، وَقِيلَ: كَلِيلًا، وَكُنْيَتُهُ أَبُو الْعَبَّاسِ.  
قَالَ ابْنُ قَتَيْبَةَ فِي «مَعَارِفِهِ» عَنْ وَهْبِ بْنِ مُنْبِهٍ: «أَسْمُ الْخَضِرِ بَلِيًّا بَنْ  
مَلْكَانَ بَنْ فَالِغِ بَنْ عَابِرِ بَنْ شَالِحِ بَنْ أَرْفَخْشَدَ بَنْ سَامِ بْنِ نُوحٍ»<sup>(١)</sup>.

وَاخْتَلَفَ فِي تَلْقِيهِ بِالْخَضِرِ؛ قَالَ الْأَكْثَرُونَ: لِأَنَّهُ جَلَسَ عَلَى فُرُوعِ  
بَيْضَاءٍ فَاهْتَزَّتْ تَحْتَهُ خَضِرَاءٌ، وَالْفُرُوعُ وَجْهُ الْأَرْضِ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ كَانَ  
إِذَا صَلَّى اخْضَرَ مَا حَوْلَهُ، وَالْأَوَّلُ الصَّوَابُ، وَقَدْ ثَبَتَ مَرْفُوعًا فِي (خ)  
مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ<sup>(٢)</sup>.

قَوْلُهُ: «إِنْ نَوَفًا الْبِكَالِيِّ» (البكالي) بِكسْرِ الْبَاءِ، وَتَخْفِيفِ الْكَافِ، وَرَوَاهُ  
بَعْضُهُمْ بِفَتْحِهَا، وَتَشْدِيدِ الْكَافِ، وَالثَّانِي ضَبُّ أَكْثَرِ الشُّيُوخِ، وَالْأَوَّلُ  
الصَّوَابُ، وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى بَكَالٍ بَطْنٌ مِنْ حِمِيرٍ، وَقِيلَ: مِنْ هَمْدَانَ.  
وَنَوْفٌ هَذَا هُوَ ابْنُ فُضَّالَةَ، [٢٨٤/أ] كَذَا قَالَهُ ابْنُ دُرَيْدٍ وَغَيْرُهُ،  
وَهُوَ ابْنُ امْرَأَةٍ كَعْبِ الْأَحْبَارِ، وَقِيلَ: ابْنُ أَخِيهِ، وَالْأَوَّلُ الْمَشْهُورُ،

(١) «المعارف» (ص ٤٢).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/١٣٦).

وكنيته أبو يزيد، ويُقال: أبو رشيد، وكان عالماً حليماً قاضياً وإماماً لأهل دمشق<sup>(١)</sup>.

قوله: «بِمَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ» (مجمع البحرين) بَحْرِيْ فَارِسَ وَالرُّومَ مِمَّا يَلِيْ فَارِسَ وَالرُّومَ، وحكى الثعلبي عن أبي بن كعب أنه بإفريقية، وقيل: بحر الأردن وبحر القلزم<sup>(٢)</sup>.

قوله: «فِي مِكَتَلٍ» المِكَتَلُ: الْقَفَّةُ.

قوله: «فَتَاةٌ» أي: صاحبه.

قوله: «ابْنُ نُونٍ» مصروفٌ كنوح، واسم أبي نون: إفرام بن يوسف.

قوله: «الصَّخْرَةَ» هي التي دون نهر الرين بالمغرب، وقال أبي بن كعب: «إفريقية»، وقال مجاهد: «بين البحرين»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «وَلَيْلَتُهُمَا» قال النووي: «(لَيْلَتُهُمَا) ضَبِطَ بِنَصْبِهَا وَجَرَّهَا، كَذَا قَالَ»<sup>(٤)</sup>.

قوله: «إِذَا غُلَامٌ يَلْعَبُ» اسمُ الغلام حَيْسُورٌ بحاءٍ مهملةٍ مفتوحةٍ، ثم مشاةٌ تحت ساكنةٍ، ثم سينٌ مهملةٍ، وقيل: (جَيْسُورٌ) بالجيم المفتوحة، والباقي كما ذكر.

ذكره بالجيم ابنُ مأكولا<sup>(٥)</sup>، وذكره بهما غير واحدٍ، وقد سمَّاه (خ) في «صحيحه»، واختلف الرواة: هل هو بالإهمال أو الإعجام؟ وقيل:

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/١٣٦-١٣٧).

(٢) انظر: «التوضيح» لابن الملقن (٣/٦١٨-٦١٩).

(٣) انظر: «التوضيح» (٣/٦٢٠)، وفيه: (نهر الزيت) بدلاً من (نهر الرين)، وفي موضع آخر منه (٣/٣٧٦): (نهر الرين) على الصواب.

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/١٣٨).

(٥) «الإكمال» (٢/٣٣٧).

هو حبتور، وقيل: بالنون، ذكرهما مع الإهمال والإعجام ابنُ قُرْظُولٍ في «مطالعه»<sup>(١)</sup>.

قوله: ﴿حَقَّ إِذَا نِيَّا أَهْلَ قَرِيَّةٍ﴾<sup>(٢)</sup> قال الثعلبي: «قال ابنُ عَبَّاسٍ: هي أنطاكية». [٢٨٤/ب] وقال ابنُ سيرين: «الأيلة، وهي أبعدُ الأرض من السماء»، وقيل: بركة<sup>(٣)</sup>.

قوله: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا﴾<sup>(٤)</sup> قال وهبُ بنُ مُنَبِّهٍ: «كان طولُ الجدار إلى السماء مائة ذراع»، وذكر الثعلبي أن سُمكَ الجدار مائتا ذراع بذلك الذراع الذي بذلك القرن، وطوله على وجه الأرض خمسمائة ذراع، وعرضه خمسون ذراعاً، قال شيخنا متع الله بحياته: «كذا نقله شيخنا في شرحه البخاري عنه»<sup>(٥)</sup>.

قوله: «مَلِكٌ» الملكُ سُمِّيَ في صحيح (خ) هُدَدُ بنُ بُدَدٍ<sup>(٦)</sup> وزنُ زُفَرٍ، فأعلمه.

قوله: «فَعُمِّي عَلَيْهِ» وقع في بعضِ الأصولِ بفتحِ العينِ المهملةِ وكسرِ الميمِ، وفي بعضها بضمِّ العينِ وتشديدِ الميمِ، وفي بعضها بالعينِ المعجمة. قوله: «حُلَاوَةُ الْقَفَا» مثلثةُ الحاءِ، أفصحُها الضمُّ.

قوله: «مَجِيءٌ مَا جَاءَ بِكَ» [أَتَتْ لِي الْحَجَرُ]<sup>(٧)</sup> لا قبله؛ لأنَّ العربَ

(١) «مطالع الأنوار» (٢/٢٠٤).

(٢) سورة الكهف، الآية (٧٧).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/١٤١).

(٤) سورة الكهف، الآية (٧٧).

(٥) انظر: «التوضيح» لابن الملقن (٣/٦٢٨).

(٦) «صحيح البخاري» (٦/٨٩).

(٧) كذا هذه الجملة في «م» بدون نقط، ولعل كلمة (الحجر) مصحفة من كلمة الخبر، ويكون التقدير:

أتت (لي) الخبر، أي: مجي ما لي جاء بك، ويفسره قوله بعدها: أن العرب تبتدئ بالنكرات.



تَبْتَدِئُ بِالنِّكَرَاتِ فِي أَوَّلِ كَلَامِهَا، حَكَاهُ (س)، وَمِنْ هَذَا: «مَجِيءٌ مَا جَاءَ بِكَ»، وَ(مَجِيءٌ) عَنْ بَعْضِهِمْ مَرْفُوعٌ غَيْرُ مَنْوَّنٍ، وَعَنْ بَعْضِهِمْ مَنْوَّنٌ، وَهُوَ أَظْهَرُ؛ أَيُّ: أَمْرٌ عَظِيمٌ جَاءَ بِكَ<sup>(١)</sup>.

قَوْلُهُ: «انْتَحَى عَلَيْهَا» أَيُّ: اعْتَمَدَ عَلَيْهَا، وَقَصَدَ خَرْقَهَا.

قَوْلُهُ: «بَادَى الرَّأْيِ» أَيُّ: مَسَارَعًا إِلَى قَتْلِهِ مِنْ غَيْرِ فِكْرٍ، وَمَنْ لَمْ يَهْمَزْ (بَادَى) فَمَعْنَاهُ: ظَهَرَ لَهُ رَأْيٌ فِي قَتْلِهِ.

قَوْلُهُ: «ذِمَامَةٌ» قَالَ صَاحِبُ «الْعَيْنِ»: «ذَمَّتْهُ ذِمَامَةً؛ يَعْنِي: لُمَّتْهُ مَلَامَةً، وَقِيلَ: اسْتَحْيَا، وَالثَّانِي الْمَشْهُورُ<sup>(٢)</sup>. [أ/٢٨٥]

قَوْلُهُ: «رَكَاتَةٌ» الْمُرَادُ بِالزَّكَاتِ هُنَا: الْإِسْلَامُ، وَقِيلَ: الصَّلَاحُ وَالرَّحِمُ وَالرَّحْمَةُ<sup>(٣)</sup>.

(٢٣٨٣) قَوْلُهُ: «كُلُّ خِلٍّ مِنْ خِلِّهِ» (خِلٌّ) الْأَوَّلُ مَتَّفَقٌ عَلَى كَسْرِ خَائِهِ؛ وَهُوَ بِمَعْنَى الْخَلِيلِ، وَأَمَّا الثَّانِي فَبِكْسَرِ الْخَاءِ عِنْدَ جَمِيعِ الرُّوَاةِ فِي جَمِيعِ النُّسخِ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ، وَكَذَا نَقَلَهُ الْقَاضِي. قَالَ الْقَاضِي: «وَالصَّوَابُ الْأَوْجَهُ فَتَحُّهَا»، قَالَ: «وَالْخُلَّةُ وَالْخِلُّ وَالْخِلَالُ وَالْمُخَالَلةُ وَالْخِلَالَةُ وَالْخُلُولَةُ<sup>(٤)</sup> الصَّدَاقَةُ وَالْإِخَاءُ».

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤٣/١٥).

(٢) انظر: «مطالع الأنوار» (٧٨/٣).

(٣) كتب بحاشية «م»: الثلاثون من التعليق على مسلم.

(٤) كذا في «م»، وقد وردت في «إكمال المعلم» (٣٨٦/٧)، و«شرح صحيح مسلم للنووي»

(١٥٣/١٥): (الخلوة)، ولا أظن لها موقعاً هنا، بل (الخلولة) هي الصواب؛ قال الجوهري في

«الصحاح» (١٦٨٧/٤): «وَالْخُلَّةُ: الْخَلِيلُ، يَسْتَوِي فِيهِ الْمَذْكُورُ وَالْمَوْثُ، لِأَنَّهُ فِي «م» مُصَدَّرٌ

قَوْلُكَ خَلِيلٌ بَيْنَ الْخِلَّةِ وَالْخُلُولَةِ».

وقال ابن سيده في «المحكم والمحيط الأعظم» (٥١٦/٤): «وَالْخِلَّةُ: الصَّدَاقَةُ الْمُخْتَصَّةُ الَّتِي

لَيْسَ فِيهَا خِلَلٌ، ... وَجَمَعَهَا خِلَالٌ، وَهِيَ الْخِلَالَةُ وَالْخِلَالَةُ وَالْخُلُولَةُ».

قال النووي في الكسر: «صحيحٌ أيضًا كما جاءت به الروايات؛ أي: أبرأ إليه من مخالفتي إياه، وذكر ابن الأثير أنه روي بكسر الخاء وفتحها، وأنها بمعنى الخلّة بالضم»<sup>(١)</sup>.

(٢٣٨٤) قوله: «ذَاتِ السَّلَاسِلِ» السلاسل بفتح السين الأولى وكسر الثانية؛ ماءً لبني حذام بناحية الشام، وحكى ابن الأثير ضم السين الأولى، ولعله استنبطه من كلام الجوهري والمشهور فتحها، وكانت هذه الغزوة في جمادى الآخرة سنة ثمانٍ من الهجرة، وكانت مؤتة قبلها في جمادى الأولى من السنة أيضًا، ونقل ابن عساكر أن مؤتة قبلها عن أهل المغازي إلا ابن إسحاق<sup>(٢)</sup>.

(١٠٢٨) قوله: «مَنْ عَادَ مِنْكُمْ الْيَوْمَ مَرِيضًا؟ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَنَا» قال ابن بشكوال في «مبهماتة»: «المريض عبد الرحمن بن عوف»، وساق له شاهدين<sup>(٣)</sup>.

قال شيخنا متع الله بحياته: «وأظنُّ الأوَّلَ من كتاب الزهد لأسد بن موسى، والثاني من كتاب البزار»<sup>(٤)</sup>.

قوله: «إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ» أي: بلا حساب ولا مجازاة على قبيح الأعمال، وإلا فمجرد الإيمان يقتضي دخول الجنة بفضل الله تعالى. [٢٨٥/ب]

(٢٣٨٩) قوله: «عَلَى سَرِيرِهِ» السرير: النعش.

(١) «النهاية في غريب الحديث» (٢/٣٨٩).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/١٥٣).

(٣) «غوامض الأسماء المبهمة» (٢/٥٦٣-٥٦٥).

(٤) هو كما قال، انظر: «غوامض الأسماء المبهمة» (٢/٥٦٤-٥٦٥).

(٢٣٩٢) قوله: «فَنَزَعَ مِنْهَا ذَنْبًا» الذنوب: الدلو المملوءة.

قوله: «ثُمَّ اسْتَحَالَتْ غَرْبًا» الغرب: الدلو العظيمة.

قوله: «فَلَمْ أَرِ عَبْقَرِيًّا» العبقرى: السيّد.

قوله: «ضَرَبَ النَّاسَ بِعَطَنِ» أي: رؤوا إبلهم.

(٢٣٩٣) قوله: «بَكْرَةً» بفتح الكاف وسكونها، وبالإضافة والبدل، والأوّل منهما أكثر.

(٢٣٩٥) قوله: «عَنْ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ...» إلى آخره. صالح والثلاثة بعده تابعيون، بعضهم عن بعض، وقد رأى عبد الحميد ابن عباس.

(٢٣٩٦) قوله: «يَسْتَكْثِرُنَّ» يَطْلُبْنَ كثيرًا من كلامه، وجوابه بجوابهنّ وفتاويهنّ.

قوله: «فَجَا» الفج: الطريق الواسعة.

(٢٤٠١) قوله: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُضْطَجِعًا...» إلى آخره. روى الإمام أحمد بسنده: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ جَالِسًا كَاشِفًا عَنْ فَخْدِهِ، فَاسْتَأْذَنَ أَبُو بَكْرٍ»، فذكر الحديث<sup>(١)</sup>، وروى الإمام أحمد أيضًا عن حفصة بنت عمر، قالت: «دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، فَوَضَعَ ثَوْبَهُ بَيْنَ فَخْدَيْهِ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ يَسْتَأْذِنُ، فَأَذِنَ لَهُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى هَيْئَتِهِ»، فذكر نحو حديث عائشة، وفيه: «فَلَمَّا جَاءَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، فَاسْتَأْذَنَ فَجَلَّلَ ثَوْبَهُ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «فَلَمْ تَهْتَشْ لَهُ وَلَمْ تُبَالِهْ» الهشاشة والبشاشة بمعنى: طلاقة الوجه وحسن [٢٨٦/أ] اللقاء، ومعنى (لم تُبَالِهْ): لم تكثر وتحتفل لدخوله.

(١) «مسند أحمد» (ح: ٢٤٣٣٠).

(٢) «مسند أحمد» (ح: ٢٦٤٦٦، ٢٦٤٦٧).

(٢٤٠٢) قوله: «لَابِسُ مِرْطَ عَائِشَةَ» المرطُ الكساءُ من صوفٍ، وقيل: من صوفٍ وَكْتَانٍ وغيرهما، وقيل: الإزار<sup>(١)</sup>.

قوله: «فَرِغْتَ» بالزَّاي، والعينُ المهملة، هكذا روايةُ الأكثرين، قال القاضي: «وَضَبَطَهُ بَعْضُهُمْ (فرغت) بالراءِ والغينِ المعجمة، وهو قريبٌ من معنى الأوَّل، ومعنى (فَرِغْتَ) اهْتَمَمْتَ<sup>(٢)</sup>.

(٢٤٠٣) قوله: «فِي حَائِطٍ مِنْ حِيطَانِ الْمَدِينَةِ» الحائطُ: البستانُ.

قوله: «بِئْرٍ أَرِيسٍ» مصروفٌ، وبعدمِ الصرفِ أيضًا.

قوله: «وَتَوَسَّطَ قُبَّهَا» القُفُّ: البناءُ حولَ البئرِ.

قوله: «وَدَلَّاهُمَا» يُقَالُ: أدلى ودلَّى، والأوَّلُ أفصحُ.

قوله: «وَجَاهَهُمْ»<sup>(٣)</sup> أي: قَبَالَهُمْ.

(٢٤٠٤) قوله: «فَاسْتَكْتَنَّا» بتشديد الكافِ؛ أي: صُمَمْنَا.

(٢٤٠٥) قوله: «فَتَسَاوَرَتْ» بالسینِ المهملة، وبالواوِ، ثم الراءُ؛ أي:

تَطَاوَلَتْ كما في الرواية الأخرى.

(٢٤٠٦) قوله: «يَدُوْكَوْنَ» أي: يَخُوضُونَ.

(٢٤٠٨) قوله: «وَعُمَرُ بْنُ مُسْلِمٍ» اختلف الرواةُ في (عمر بن

مسلم)؛ فمنهم مَنْ قال: عمرُّو، ومنهم من قال: عُمَرُ، وهو الأكثرُ، وقد أخرجهُ الذهبيُّ في عمرو بالواوِ<sup>(٤)</sup>، تبعًا للمِزِّي<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦٩/١٥).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦٩/١٥).

(٣) (وجاههم) رُسِمَتْ في «م» مضبوطة بضمّة على الواو وكسرة تحتها.

(٤) «تجريد أسماء الصحابة» (٤١٨/١).

(٥) «تهذيب الكمال» (٢٤٠/٢٢).

قوله: «خُمًا» بضم الخاء المعجمة، وتشديد الميم، اسمٌ لغِيْظَةٍ على ثلاثة أميالٍ من الجُحْفَةِ، عندها غديرٌ مشهورٌ يُصَافُ إلى الغِيْظَةِ، فيُقَالُ: غَدِيرُ خُحْمٍ. [٢٨٦/ب]

قوله هنا: «أَلَيْسَ نِسَاؤُهُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ؟ قَالَ: نِسَاؤُهُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ» وفي الرواية الآتية: «فَقُلْنَا: مَنْ أَهْلُ بَيْتِهِ نِسَاؤُهُ؟ قَالَ: لَا» ظاهرُهما التناقضُ، والمعروفُ في الرواياتِ في غيرِ (م) أنه قال: «نِسَاؤُهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ» فتسأَلُ هذه الروايةُ على أن المرادَ أَنَّهُنَّ من أهلِ بَيْتِهِ الذين يُسَاكِنُونَهُ وَيَعُولُهُمْ<sup>(١)</sup>.

قوله: «حَبْلُ اللَّهِ» أي: عَهْدُهُ، وقيل: السببُ الموصِّلُ إلى رضا ورحمته، وقيل: هو نورُهُ الذي يَهْدِي بِهِ<sup>(٢)</sup>.

(٢٤٠٩) قوله: «فَلَمْ يَقُلْ عِنْدِي» من القيلولة، وهي: النومُ نصفَ النهارِ.

(٢٤١٠) قوله: «أَرَقَ» بفتح الهمزة، وكسرِ الرَّاءِ، وتخفيفِ القافِ؛ أي: سهرَ، ولم يأتِهِ نومٌ.

قوله: «غَطِيطَةٌ» هو صوتُ النَّائمِ المرتفعُ.

(٢٤١٢) قوله: «جَنْبُهُ» بالجيمِ والنونِ كذا في معظمِ النُّسخِ، وفي بعضها: «حَبْتُهُ» بحاءٍ مهملةٍ وباءٍ موحدةٍ مشددةٍ ثم مثناةٌ فوقَ؛ أي: حبةٌ قلبه.

قوله: «نَوَاجِذُهُ» أنيابه، وقيل: أضرأسه.

قوله: «فِي الْقَبْضِ» بفتحِ القافِ والموحدةِ، وبالضادِ المعجمةِ: هو الموضعُ الذي تُجْمَعُ فِيهِ الغنائمُ.

قوله: «فِي حَشٍّ» الحشُّ بفتحِ الحاءِ وضمِّها.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨٠/١٥).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨١/١٥).

قوله: «وَأَخَذَ<sup>(١)</sup> رَجُلٌ أَحَدَ» وَقَعَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ: «وَأَخَذَ رَجُلٌ مِنْهُمْ» بِزِيَادَةِ (مِنْهُمْ).

قال ابنُ بَشْكُوَالٍ: «الرَّجُلُ الْأَنْصَارِيُّ عِتْبَانُ بْنُ مَالِكٍ»، وَسَاقَ لَهُ [٢٨٧/أ] شَاهِدًا.

قال: «وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، ذَكَرَهُ فَتْحُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي الطَّيِّبِ الْجَرِيرِيِّ الْبَغْدَادِيِّ صَاحِبِ مُحَمَّدِ بْنِ جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ، وَاسْمُ أَبِي الطَّيِّبِ أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ»<sup>(٢)</sup>، فَأَعْلَمَهُ.

(١٧٤٨) قوله: «شَجَرُوا فَاهَا بِعَصَا، ثُمَّ أَوْجَرُوهَا» أَي: فَتَحُوهُ ثُمَّ صَبُّوا فِيهِ الطَّعَامَ، وَإِنَّمَا شَجَرُوهُ بِالْعَصَا؛ لِئَلَّا تُطْبِقَهُ، فَيَمْتَنِعَ وَصُولُ الطَّعَامِ جَوْفَهَا، وَ«شَجَرُوا» بِالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَالْجِيمِ وَالرَّاءِ، كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ.

قال القاضي: «وَرُوي (شَحَوَا) بِالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ ثُمَّ حَاءٍ مُهْمَلَةٍ وَحَذَفِ الرَّاءِ»، وَمَعْنَاهُ قَرِيبٌ مِنَ الْأَوَّلِ؛ أَي: أَوْسَعُوهُ وَفَتَحُوهُ، وَيُقَالُ: أَوْجَرَهُ وَوَجَرَهُ لَغْتَانِ، الْأَوَّلَى أَفْصَحُ وَأَشْهَرُ<sup>(٣)</sup>.

(٢٤١٥) قوله: «نَدَبَ رَسُولُ اللَّهِ النَّاسَ» أَي: دَعَاهُمْ إِلَى الْجِهَادِ وَحَرَّضَهُمْ عَلَيْهِ، فَأَجَابَ الزُّبَيْرُ.

قوله: «لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيٌّ، وَحَوَارِيُّ الزُّبَيْرِ» (حواري) الثَّانِيَةُ ضَبَطَهُ الْمُحَقِّقُونَ بِفَتْحِ الْيَاءِ؛ كَمَصْرَحِيٍّ، وَضَبَطَهُ أَكْثَرُهُمْ بِكَسْرِهَا، وَالْحَوَارِيُّ: النَّاصِرُ، وَقِيلَ: الْخَاصَّةُ<sup>(٤)</sup>.

(١) فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٢٦/٧): (فَأَخَذَ).

(٢) «غَوَامِضُ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ» (٢/٥٦١-٥٦٢).

(٣) انْظُرْ: «شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ لِلنَّوَوِيِّ» (١٨٧/١٥).

(٤) انْظُرْ: «شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ لِلنَّوَوِيِّ» (١٨٨-١٨٩/١٥).

(٢٤١٦) قوله: «فِي أُطْمٍ حَسَنَ» الْأُطْمُ بضم الهمزة والطاء: الحصن.

(٢٤١٧) قوله: «فَمَا عَلَيْكَ إِلَّا نَبِيٌّ، أَوْ صَدِيقٌ، أَوْ شَهِيدٌ» عمر وعثمان استشهدوا، وذلك معروفٌ، وقُتِلَ الزُّبَيْرُ بِوَادِي السَّبَاعِ بِقَرْبِ البصرةِ مَنْصَرَفًا تَارِكًا لِلْقِتَالِ، وَكَذَلِكَ طَلْحَةُ اعْتَزَلَ النَّاسَ تَارِكًا لِلْقِتَالِ فَأَصَابَهُ سَهْمٌ فَقَتَلَهُ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ مَنْ قُتِلَ ظُلْمًا فَهُوَ شَهِيدٌ؛ أَي: فِي أَحْكَامِ الْآخِرَةِ.

قوله: «وَعَلَيْهِ النَّبِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَطَلْحَةُ» قَالَ شَيْخُنَا مَتَّعَ اللَّهُ بِحَيَاتِهِ: [٢٨٧/ب] «وَفِي أَصْلَانَا بِمُسْلِمٍ: (وَعَلِيٌّ) قَبْلَ طَلْحَةَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا سَقَطَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

قوله: «وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ» أَمَا ذَكَرَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَعْدًا فِي الشَّهَدَاءِ، فَقَالَ الْقَاضِي: «إِنَّمَا سُمِّيَ شَهِيدًا؛ لِأَنَّهُ مَشْهُودٌ لَهُ بِالْجَنَّةِ»<sup>(١)</sup>.  
وَقَالَ فِي «الشِّفَا»: «إِنَّهُ طَعِنَ»<sup>(٢)</sup> أَي: مَاتَ مَطْعُونًا.

(٢٤٢٠) قوله: «حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ...» إِلَى آخِرِهِ. قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «رَوَاهُ إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ صَلَّةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَلَا يَثْبُتُ قَوْلُ إِسْرَائِيلَ»<sup>(٣)</sup>.

(٢٤٢١) قوله: «فِي طَائِفَةٍ مِنَ النَّهَارِ» أَي: قِطْعَةٍ.

قوله: «قَيْنُقَاعٌ» نُونٌ قَيْنُقَاعٌ مَثَلَةٌ.

قوله: «خِبَاءَ فَاطِمَةَ» الْخِبَاءُ الْمَنْزَلُ.

قوله: «أَتَمَّ لُكْعُ» اللَّكْعُ هُنَا الصَّغِيرُ.

(١) «إِكْمَالُ الْمَعْلَمِ» (٧/٤٣٠).

(٢) «الشِّفَا فِي التَّعْرِيفِ بِحَقِّقِ الْمَصْطَفَى» (١/٣٤٤).

(٣) «الْإِزَامَاتُ» (ص ٢٩٥).

(٢٤٢٢) قوله: «عَنْ عَدِيِّ» وهو ابنُ ثابتٍ قال الدِّمِيَّاطِيُّ: «صَوَابُهُ عَدِيٌّ بْنُ أَبَانَ بْنِ ثَابِتٍ»<sup>(١)</sup> انتهى، قال شيخنا متع الله بحياته: «وقد يَكُونُ نُسْبَ إِلَى جَدِّهِ، وَلَا يَكُونُ خَطَأً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

(٢٤٢٤) قوله: «وَعَلَيْهِ مِرْطٌ مُرَحَّلٌ مِنْ شَعْرِ الْمِرْطِ الْكِسَاءُ، وَالْمُرَحَّلُ بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ؛ هُوَ الْمَنْقُوشُ عَلَيْهِ صُورَةُ رِحَالِ الْإِبِلِ، وَبَعْضُ الرُّوَاةِ بِالْجِيمِ؛ وَمَعْنَاهُ: فِيهِ صُورَةُ الْمَرَاكِجِ؛ وَهِيَ الْقُدُورُ. قوله: ﴿لِيَذْهَبَ عَنْكُمْ الرَّجْسُ﴾<sup>(٢)</sup> (الرجس) هنا قيل: الشك، وقيل: العذاب، وقيل: الإثم.

قال الأزهريُّ: «الرجس اسمٌ لكلِّ مستَقْدَرٍ مِنْ عَمَلٍ»<sup>(٣)</sup>. [٢٨٨/أ]

(٢٤٢٧) قوله: «قَالَ: نَعَمْ، فَحَمَلْنَا وَتَرَكَكَ» معناه: قال ابنُ جعفرٍ: «(فَحَمَلْنَا وَتَرَكَكَ)، وَتَوَضَّعَ الرُّوَايَاتُ بَعْدَهُ»، وقد تَوَهَّمَ الْقَاضِي أَنَّ الْقَائِلَ: (فَحَمَلْنَا) هُوَ ابْنُ الزُّبَيْرِ، وَجَعَلَهُ غَلَطًا فِي رِوَايَةِ (م)، وَلَيْسَ كَمَا قَالَ، بَلِ الصَّوَابُ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، مَعْنَى كَلَامِ النَّوَوِيِّ<sup>(٤)</sup>.

(٢٤٣١) قوله: «كَمَلَّ» مَثَلْتُ الْمِيمَ، الْكُسْرُ ضَعِيفٌ.

(٢٤٣٢) قوله: «مِنْ قَصَبٍ» الْقَصَبُ اللَّوْلُؤُ الْمَجُوفُ.

قوله: «لَا صَخَبَ فِيهِ وَلَا نَصَبَ» الصَّخَبُ الصِّيَاخُ، وَالنَّصَبُ التَّعَبُ.

(٢٤٣٥) قوله: «قَبْلَ أَنْ يَتَزَوَّجَنِي» أَي: قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِي لَا قَبْلَ الْعَقْدِ، وَإِنَّمَا كَانَ قَبْلَ الْعَقْدِ بِنَحْوِ سَنَةٍ وَنَصْفٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) «إكمال تهذيب الكمال» (٣/٩١)، (٩/٢٠٣).

(٢) سورة الأحزاب، الآية (٣٣).

(٣) قال الأزهري في «تهذيب اللغة» (١٠/٥٨٠): «والرجس بفتح الراء: شدة الصوت، فكأن

الرجس: العمل الذي يقبح ذكره ويرتفع في القبح».

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥/١٩٦-١٩٧).



(٢٤٣٧) قوله: «حَمَرَاءِ الشُّدْقَيْنِ» معناه تَسَاقَطَتْ أَسْنَانُهَا مِنَ الْكَبِيرِ، وَلَمْ يَبْقَ بِشَدَقِهَا بَيَاضُ شَيْءٍ مِنْ أَسْنَانِهَا، وَإِنَّمَا بَقِيَ فِيهِ حَمْرَةٌ لثَاتُهَا.

(٢٤٣٨) قوله: «فِي سَرَقَةٍ مِنْ حَرِيرٍ» السَّرَقَةُ بَفَتْحِ السِّينِ الْمَهْمَلَةِ وَالرَّاءِ: الشُّقُّ<sup>(١)</sup> الْبِضَاءُ مِنَ الْحَرِيرِ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ<sup>(٢)</sup> وَغَيْرُهُ، وَيُقَالُ: الشُّقَّةُ<sup>(٣)</sup>.

(٢٤٣٩) قوله: «قَالَ: وَجَدْتُ فِي كِتَابِي عَنْ أَبِي أُسَامَةَ» كَتَبَ بَعْضُهُمْ حَاشِيَةً عَلَى مَكَانٍ مِثْلَ هَذَا سَيِّئَاتِي بَعْدَ هَذَا: لَكِنْ خَرَّجَهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي كُرَيْبٍ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ عَقِيبَ الطَّرِيقِ الثَّانِيَةِ الَّتِي هِيَ نَظِيرُ تِلْكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَقَدْ تَعَقَّبَ شَيْخُنَا مَتَعَ اللَّهُ بِحَيَاتِهِ الْحَاشِيَةَ، وَسَيِّئَاتِي أَيْضًا.

(٢٤٤٠) قوله: «يَنْقَمِعْنَ» أَي: يَتَغَيَّبْنَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ حَيَاءً مِنْهُ وَهَيْبَةً.

قوله: «يُسَرَّبُهُنَّ» بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ؛ أَي: يُرْسَلُهُنَّ. [٢٨٨/ب]

(٢٤٤٢) قوله: «مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ» هُم ثَلَاثَةُ إِخْوَةٍ: أَبُو بَكْرٍ، وَمُحَمَّدٌ، وَعَكْرُمَةُ، سَمِعَ مِنْهُمْ الزُّهْرِيُّ، وَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَعَبْدِ الْمَلِكِ وَعُمَرَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ.

قوله: «مَا عَدَا سَوْرَةَ» السَّوْرَةُ بَفَتْحِ السِّينِ الْمَهْمَلَةِ، ثُمَّ وَاوٍ سَاكِنَةٍ، ثُمَّ رَاءٍ، ثُمَّ هَاءٍ: الثَّوْرَانُ وَعَجَلَةُ الْغَضَبِ، وَأَمَّا الْجِدَّةُ فَهِيَ شِدَّةُ الْخُلُقِ وَثَوْرَانُهُ، وَمَعْنَى الْكَلَامِ أَنَّهَا كَامِلَةٌ الْأَوْصَافِ، إِلَّا أَنَّ فِيهَا شِدَّةَ خُلُقٍ وَسُرْعَةَ غَضَبٍ.

(١) فِي «م»: الشَّقَّةُ. وَالْمَثْبُتُ مِنْ «إِكْمَالِ الْمَعْلَمِ» (٤٤٦/٧)، وَ«شرح صحيح مسلم» (٢٠٢/١٥).

(٢) «غريب الحديث» (٢٤١/٤).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢٠٢/١٥).

قوله: «مِنْهَا الْمَيْتَةُ» أي: الرجوع.

قوله: «فَلَمْ أَنْشَبْهَا» أي: أمهلها.

قوله: «حَتَّى<sup>(١)</sup> أَنْحَيْتُ» يُقَالُ: أَنْحَيْتُ؛ أي: اعتمدتها وقصدتها بالمعارضة.

قوله: «أَنْحَيْتُهَا» أي: قهرتها.

قوله: «غَلَبَةً» كذا في بعض النسخ بالعين المعجمة، وفي بعضها (عليه) بالعين المهملة والمشاة من تحت.

(٢٤٤٣) قوله: «قَالَ: وَجَدْتُ فِي كِتَابِي عَنْ أَبِي أَسَامَةَ» كذا في حاشية هذا داخل في باب المقطوع ولم يُحَرِّجْهُ في كتابه إلا في هذا الموضع وحده، ورواه (خ) عن إسماعيل عن سليمان عن هشام وعن محمد بن جرير عن يحيى بن أبي زكريا عن هشام، انتهت.

قال شيخنا متع الله بحياته: «والذي ظَهَرَ لي أن هذا ليس من هذا الباب، وإنما هو من باب مَنْ وَجَدَ في كتابه حديثاً سمعه، وهو غيرُ ذاكِرٍ له، فذهب أبو حنيفة [٢٨٩/أ] أنه لا يَجُوزُ له روايته، وإليه ذهب بعض أصحاب الشافعي، وخالف أبو حنيفة في ذلك أصحابه محمد بن الحسن و[أبا يوسف]<sup>(٢)</sup>، فذهبوا إلى الجواز، وإليه ذهب الشافعي وأكثر أصحابه، وتفقه فيه ابن الصلاح تفقُّهاً حسناً، ذكره في «علومه» والله أعلم<sup>(٣)</sup>، انتهى.

(١) كذا في «م»، و«صحيح مسلم» (١٣٦/٧)، وقال القاضي في «إكمال المعلم» (٤٥١/٧): ويروى: «حين أنحيت عليها» وهو أشبه هنا وأوجه، ومعناه: حين قصدتها واعتمدتها بمعارضتها وبجواب كلامها.

(٢) هكذا في «م»: «أبا يوسف»، بالألف مقصورة وهي مرفوعة، ولعله أتى بها على لغة من يقصر الأسماء الخمسة على الألف رفعاً ونصباً وجراً، ولكنه فيما سبقها، قال: فذهب أبو حنيفة، بالواو، وقد يكون أراد الجمع بين اللغتين.

(٣) «مقدمة ابن الصلاح» (ص ٢١٣).

وهذا هو الموعودُ بذكره في الورقة التي قبل هذه.

قوله: «بَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي» السَّحْرُ بفتح السينِ وضمِّها، وإسكانِ الحاءِ؛ ومعناه: الرئةُ وما يَتَعَلَّقُ بها.

قال القاضي: «وقيل: إنما هو شَجَرِي بالشينِ المعجمةِ والجيمِ»، وشَبَّكَ هذا القائلُ أصابعه وأومأ إلى أنها ضَمَّتْهُ إلى نحرها مشبَّكةً يدها عليه، والصوابُ الأوَّلُ وهو المعروف<sup>(١)</sup>.

(٢٤٤٤) قوله: «وَأَخَذَتْهُ بَحَّةٌ» البَحَّةُ بضمِّ الباءِ الموحَّدة، وتشديدِ الحاءِ المهملة: غلظٌ في الصوت.



(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢٠٨/١٥).

## ذَكَرَ حَدِيثِ أُمِّ زَرْعٍ

(٢٤٤٨) قوله: «قَالَتِ النَّائِيَةُ» قال ابنُ بَشْكُوَالٍ: «اسْمُ الثَّانِيَةِ عَمْرَةُ بِنْتُ عَمْرِو»<sup>(١)</sup>، وكذا سَمَّاهَا الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «قَالَتِ الثَّلَاثَةُ» اسْمُ الثَّلَاثَةِ حُيِّي<sup>(٣)</sup> بِنْتُ كَعْبٍ، حُيِّي كَذَا فِي «الْمَبْهَمَاتِ»<sup>(٤)</sup>.

قوله: «قَالَتِ الرَّابِعَةُ» اسْمُ الرَّابِعَةِ مَهْدُ<sup>(٥)</sup> بِنْتُ أَبِي هَزُومَةَ<sup>(٦)</sup>، هَزُومَةُ كَذَا فِي «الْمَبْهَمَاتِ» لِلنُّوِيِّ<sup>(٧)</sup>.

قوله: «قَالَتِ الْخَامِسَةُ» اسْمُ الْخَامِسَةِ كَبْشَةُ.

قوله: «إِنْ دَخَلَ فَهَذَا» تَصِفُهُ إِذَا دَخَلَ الْبَيْتَ بِكَثْرَةِ النَّوْمِ وَالْغَفْلَةِ فِي مَنْزِلِهِ.

قوله: «قَالَتِ السَّادِسَةُ» اسْمُ السَّادِسَةِ هَنْدُ. [٢٨٩/ب]

(١) «غوامض الأسماء المبهمة» (٥٣٩/٢).

(٢) «الأسماء المبهمة» (٥٢٩/٨).

(٣) (حبي) بالمشناة، كذا في «الأسماء المبهمة» (٥٢٩/٨)، و«تلقيح فهموم أهل الأثر» لابن الجوزي (ص ٥٢٤)، وفي «المعجم الكبير» (١٧٦/٢٣): «حُبَّاءُ»، وفي «التوضيح» (٥٦٦/٢٤): (حَيَّيْ)، وفي «غوامض الأسماء» (٥٣٩/٢): «حُبِّي» بالموحدة، وفي «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢١٢/١٥): (حني بنت نعب) وأظنه تصحيحاً.

(٤) انظر: «الأسماء المبهمة» (٥٢٩/٨)، و«غوامض الأسماء» (٥٣٩/٢).

(٥) في «المعجم الكبير» (١٧٦/٢٣): (هدد)، و«التوضيح» (٥٦٧/٢٤): (مهرة).

(٦) في «م»: «هزومة»، وفي «المعجم الكبير» (١٧٦/٢٣): (هرومة)، وفي «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢١٢/١٥): (مرزومة)، وفي «التوضيح» (٥٦٧/٢٤): (مرومة)، وما أثبتته موافق لما في المطبوع من «الأسماء المبهمة» للخطيب البغدادي (٥٢٩/٨).

(٧) لم أجده في «مبهمة النووي» التي في كتاب «تهذيب الأسماء واللغات»، ووجدته في «شرح صحيح مسلم» (٢١٢/١٥) قد نسبته لمبهمة البغدادي.

قوله: «قَالَتِ السَّابِعَةُ» اسمُ السَّابِعَةِ حُيِّيٌّ<sup>(١)</sup> بِنْتُ علقمة، حيي كذا في «مبهمات» النووي<sup>(٢)</sup>.

«قَالَتِ الثَّامِنَةُ»: اسمُ الثَّامِنَةِ بِنْتُ<sup>(٣)</sup> أوس<sup>(٤)</sup> بنِ عبدٍ، وفي «الكبير»: أسماءُ بِنْتُ عبدٍ<sup>(٥)</sup>.

قوله: «قَرِيبُ الْبَيْتِ مِنَ النَّادِي» (النَّادِي) يُوقَفُ بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ، وَقَدْ يَجُوزُ حَذْفُهَا، وَثَبُوتُ الْيَاءِ هُوَ الْفَصِيحُ، لَكِنَّ الْمَشْهُورَ فِي الرِّوَايَةِ حَذْفُ الْيَاءِ لِيَتِمَّ السَّجْعُ.

قوله: «قَالَتِ الْعَاشِرَةُ» اسمُ الْعَاشِرَةِ: كَبْشَةُ بِنْتُ الْأَرْقَمِ، ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ بَشْكُوَال<sup>(٦)</sup>، وَلَمْ يَذْكُرِ الْأَوَّلَى وَلَا التَّاسِعَةَ، وَفِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» بِالتَّصْغِيرِ<sup>(٧)</sup>.

قوله: «قَالَتِ الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ» هِيَ أُمُّ زَرْع بِنْتُ أَكْهَلِ بْنِ سَاعِدَةَ، ذَكَرَ ذَلِكَ النُّوويُّ عَنِ الْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ، وَذَكَرَ أَيْضًا تَسْمِيَةَ مَنْ ذَكَرَتْهُ مِنْ غَيْرِ مُخَالَفَةً<sup>(٨)</sup>، وَالَّذِي ذَكَرَهُ هَؤُلَاءِ جَاءَ فِي حَدِيثٍ فِي «الطَّبْرَانِيِّ الْكَبِيرِ»<sup>(٩)</sup>، وَفِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ»: «بِنْتُ أَكْهَلٍ»<sup>(١٠)</sup>.

(١) كتب فوقها في «م»: «كذا».

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢١٢ / ١٥) وفيه: (حني) بدلا من (حيي)، وفي «المعجم الكبير» (١٧٧ / ٢٣): (حُبَا).

(٣) بياض في «م» بمقدار كلمة واحدة، استدركته من «الأسماء المبهمة» للخطيب البغدادي (٥٢٩ / ٨).

(٤) في «م»: «دوس»، انظر «الأسماء المبهمة» للخطيب البغدادي (٥٢٩ / ٨).

(٥) «المعجم الكبير» (١٧٧ / ٢٣).

(٦) «غوامض الأسماء» (٥٣٩ / ١٢).

(٧) «المعجم الكبير» (١٧٦ / ٢٣).

(٨) في «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢١٢ / ١٥): (بنت أكهل بن ساعد).

(٩) لم أجد ذلك في أي من كتب الطبراني التي بين يدي، فلم أجد إلا الرواية الآتية بعده.

(١٠) في «المعجم الكبير» (١٧٧ / ٢٣): الأكهل.

وقال القاضي عياض عن ابن دُرَيْدٍ في «الوشاح»: «إِنَّ اسْمَهَا عَاتِكَةُ»<sup>(١)</sup>.

قوله: «بَجَحْنِي» أي: فَرَحَنِي.

قوله: «فَبَجَحْتُ» أي: فَرِحْتُ.

قوله: «رَجُلًا سَرِيًّا» بالسين المهملة على المشهور، وحكى القاضي عن ابن السكيت أنه حكي فيه الإعجام والإهمال<sup>(٢)</sup>؛ أي: سيِّداً.

قوله: «وَأَخَذَ خَطِيئًا» المشهور في خاء (خَطِيئًا) الفتح.

قوله: «وَلَا تَنْقُثُ» (تنقث) هنا بفتح التاء، وإسكان النون. [٢٩٠/أ]

قوله: «مَنْ كُلِّ ذَابِحَةٍ رَوْجًا» قال النووي: «هكذا هو في جميع النسخ (ذابحة) بالذال والباء الموحدة؛ أي: من كل ما يجوز ذبحه من الإبل والبقر والغنم وغيرها، وهي فاعلة بمعنى مفعولة»<sup>(٣)</sup> انتهى.

(٢٤٤٩) قوله: «حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ»<sup>(٤)</sup> عبد الله بن عبيد الله بن أبي مُلَيْكَةَ، الثاني مصغراً، كذا صوابه، والله أعلم.

قوله: «ابْنَتُهُمْ» الابنة هي العوراء بنت أبي جهل، قاله ابن بشكوال، وساق له شاهداً<sup>(٥)</sup>، والظاهر أنه من «مسند ابن المُقرئ» عن سفيان، وفي اسمها قولان، أي: في اسم ابنة أبي جهل: قيل: العوراء، وقيل: جويرية، والله أعلم.

(١) انظر: «التوضيح» (٥٦٧/٢٤).

(٢) «إكمال المعلم» (٤٦٩/٧).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢٢١/١٥).

(٤) في «م» مضبياً عليه: (عبد الله). والمثبت من «صحيح مسلم».

(٥) «غوامض الأسماء المبهمة» (٣٤٠/١).

قوله: «وَأَنَا يَوْمَئِذٍ مُحْتَلِمٌ» كذا وقع: «وَأَنَا يَوْمَئِذٍ مُحْتَلِمٌ»، وهو وهم، فَإِنَّ مَسُورَ<sup>(١)</sup> مَمَّنْ وُلِدَ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ بَعْدَ مَوْلِدِ ابْنِ الزُّبَيْرِ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، فَلَمْ يُدْرِكْ مِنْ حَيَاتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَّا نَحْوَ ثَمَانِيَةِ أَعْوَامٍ، وَلَا يُعَدُّ مَنْ كَانَتْ هَذِهِ سِنُهُ مُحْتَلِمًا.

وَقَدْ رَوَى الْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، ثَنَا يَحْيَى بْنُ مُعِينٍ عَنْ يَعْقُوبَ، فَذَكَرَهُ بِسَنَدِهِ، وَفِيهِ عَنِ الْمَسُورِ: «وَأَنَا يَوْمَئِذٍ كَأَلْمُحْتَلِمِ» يَعْنِي فِي ثَبْتِهِ وَحَفَظِهِ مَا يَسْمَعُهُ، فَبَيَّنَتْ هَذِهِ الرِّوَايَةُ الصَّوَابَ.

وَدَارَ الْحَمْلُ عَلَى مَنْ دُونَ يَعْقُوبَ بَيْنَ أَحْمَدَ وَمُسْلِمٍ، قَالَ ابْنُ سَيِّدِ النَّاسِ فِي «سِيرَتِهِ» فِي أَوْلَادِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَوَجَدْتُ الطَّبْرَانِيَّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» قَدْ رَوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ أَبِيهِ كَرَوَايَةٍ [٢٩٠/ب] مُسْلِمٌ؛ فَبَرِيءٌ مُسْلِمٌ مِنْ عُهُدَتِهِ أَيْضًا كَمَا بَرِيءُ يَعْقُوبُ وَمَنْ فَوْقَهُ، وَقَدْ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَرَمِيِّ عَنْ يَعْقُوبَ كَرَوَايَةٍ مُسْلِمٍ عَنْ أَحْمَدَ، وَهُوَ حَدِيثٌ اخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى يَعْقُوبَ، جَوَّدَهُ يَحْيَى بْنُ مُعِينٍ» أَنْتَهَى كَلَامُ ابْنِ سَيِّدِ النَّاسِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «فَذَكَرَ صَهْرًا لَهُ» هُوَ أَبُو الْعَاصِي بْنِ الرَّبِيعِ زَوْجُ زَيْنَبَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا يَأْتِي.

(٢٤٥٠) قوله: «أَوْ مَرَّتَيْنِ» شَكٌّ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ، وَالصَّوَابُ حَذْفُهَا كَمَا فِي بَاقِي الرُّوَايَاتِ.

(١) كَذَا فِي «م» عَلَى الْحِكَايَةِ، وَإِنْ كَانَ حَقُّهُ أَنْ النَّصْبُ بِنَتَوَيْنِ الْفَتْحِ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ اسْمًا لِأَنَّ.

(٢) «عَيُونُ الْأَثَرِ» (٢/٣٥٩).

(٢٤٥١) قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو عُمَانَ عَنْ سَلْمَانَ، قَالَ: لَا تَكُونَنَّ إِنْ اسْتَطَعْتَ...» إِلَى آخِرِهِ. قَالَ الْمَحَبُّ الطَّبْرِيُّ فِي «أَحْكَامِهِ» فِي الْيُوسُفِ فِي هَذَا الْمَوْقُوفِ عَلَى سَلْمَانَ: «لَا تَكُونَنَّ إِنْ اسْتَطَعْتَ...» إِلَى «... رَأَيْتَهُ» «أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ هَكَذَا مَرْفُوعًا، وَأَخْرَجَهُ مُسَلَّمٌ مَوْقُوفًا عَلَى سَلْمَانَ»<sup>(١)</sup> انتهى.

قال الشيخ محيي الدين عُقَيْبُ الْمَوْقُوفِ عَلَى سَلْمَانَ فِي «رِيَاضِ الصَّالِحِينَ»: وَرَوَاهُ الْبَرْقَانِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» عَنْ سَلْمَانَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَكُنْ أَوَّلَ مَنْ يَدْخُلُ السُّوقَ، وَلَا آخِرَ مَنْ يَخْرُجُ مِنْهَا، فِيهَا بَاضُ الشَّيْطَانِ وَفَرَخٌ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «يُخْبِرُ خَبَرَنَا» تصحيفٌ، وصوابه: «يُخْبِرُ خَبَرَ جَبْرِيلَ»، وكذلك وَقَعَ فِي الْبُخَارِيِّ<sup>(٣)</sup>.

(٢٤٥٢) قوله: «السَّيْنَانِيُّ» بسينٍ مهملةٍ مكسورةٍ، بعدها مثناةٌ تحتٌ، ثم نونٌ، وسينانٌ فِي زَيْدِ بْنِ مَذْحِجٍ، وَالْفَضْلُ مَوْلَى مِنْ زَيْدٍ، وَقِيلَ: مَنْسُوبٌ إِلَى قَرْيَةٍ مِنْ قُرَى مَرْوٍ. [٢٩١/أ]

قوله: «فَكَانَتْ أَطْوَلُنَا يَدًا» وَقَعَ فِي (خ) فِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي الزَّكَاةِ لَفْظُ يُوْهُمُ أَنْ أَسْرَعَهُنَّ لِحَاقًا سَوْدَةً، وَهُوَ بَاطِلٌ إجماعًا<sup>(٤)</sup>.

(٢٤٥٣) قوله: «وَتَذْمُرُ» أَي: تَغَيِّظُ وَتَلَوِّنُ، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: «إِذَا جَعَلَ الرَّجُلُ يَتَكَلَّمُ وَيَتَعَصَّبُ أَثْنَاءَ ذَلِكَ قِيلَ: سَمِعْتُ لَهُ تَذْمُرًا»، وَوَقَعَ

(١) «غَايَةُ الْإِحْكَامِ» (٥/٥٩٢).

(٢) «رِيَاضُ الصَّالِحِينَ» (ص ٥١٠).

(٣) «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ» (٤٩٨٠).

(٤) انظر: «شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمَ لِلنَّوَوِيِّ» (٩/١٦).



لَابِنِ الْحَزَاءِ أَوْ لَغَيْرِهِ [تَذْمُرُ، وَتَذْمُنُ] <sup>(١)</sup> وَلَيْسَا بِشَيْءٍ، وَ(تَذْمُرُ) بَفَتْحِ التَّاءِ، وَإِسْكَانِ الذَّالِ الْمَعْجَمَةِ، وَضَمِّ الْمِيمِ، وَيُقَالُ: بَفَتْحِ التَّاءِ وَالذَّالِ وَالْمِيمِ؛ أَي: يَتَذَمَّرُ، وَمَعْنَاهُ: يَتَكَلَّمُ بِالْغَضَبِ <sup>(٢)</sup>.

(٢٤٥٥) قَوْلُهُ: «إِلَّا أُمُّ سُلَيْمٍ» قِيلَ: إِنَّ أُمَّ سَلِيمٍ كَانَتْ خَالَةَ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الرِّضَاعَةِ، وَقِيلَ خَالَةُ أَبِيهِ، وَفِيهِمَا نَظَرٌ ذَكَرَهُ الْحَافِظُ أَبُو مُحَمَّدٍ الدِّمِيَاطِيُّ شَيْخُ شَيْوْخِ شَيْخِنَا <sup>(٣)</sup>.

(٢١٤٤) قَوْلُهُ: «مَاتَ ابْنُ لَأْبِي طَلْحَةَ» هُوَ أَبُو عَمِيرٍ صَاحِبُ النُّعَيْرِ.

(٢٤٦٢) قَوْلُهُ: «حَلَقَ» بَفَتْحِ الْحَاءِ وَاللَّامِ، وَيُقَالُ: بَكَسَرِ الْحَاءِ، وَفَتْحِ اللَّامِ، وَقَالَهَا الْحَرَبِيُّ بَفَتْحِ الْحَاءِ، وَإِسْكَانِ اللَّامِ؛ كَتَمَرَةٍ وَتَمَرٍ <sup>(٤)</sup>.

(٢٤٦٥) قَوْلُهُ: «وَأَبُو زَيْدٍ» سَعْدُ بْنُ عُبَيْدٍ بْنِ النُّعْمَانِ الْأَوْسِيِّ مِنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، بَدْرِيٌّ، يُعْرَفُ بِسَعْدِ الْقَارِي، اسْتَشْهَدَ بِالْقَادِسِيَّةِ سَنَةَ خَمْسَ عَشْرَةٍ فِي أَوَّلِ خِلَافَةِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «هَذَا قَوْلُ أَهْلِ الْكُوفَةِ، وَخَالَفَهُمْ غَيْرُهُمْ؛ فَقَالُوا: هُوَ قَيْسُ بْنُ السَّكَنِ الْخَزَرَجِيُّ مِنْ بَنِي عَدِيٍّ بْنِ النَّجَّارِ»، قَالَ مُوسَى بْنُ عَقْبَةَ: «اسْتَشْهَدَ يَوْمَ جَسْرِ أَبِي عُبَيْدٍ بِالْعِرَاقِ سَنَةَ خَمْسَ عَشْرَةٍ أَيْضًا» <sup>(٥)</sup>.

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفِينَ فِي «م»: كَلِمَةٌ تَشْبَهُ بِشِبْهِ (بَنِي سَانَ)، انْظُرْ: «مَطَالِعُ الْأَنْوَارِ» (٧٧/٣) وَعِبَارَتُهُ:

«وَوَقَعَ لِلْعَذْرَى عِنْدَ بَعْضِهِمْ: «وَتَذْمُرُ» وَلَابِنِ الْحَزَاءِ: «وَتَذْمُنُ» وَكِلَاهُمَا لَيْسَ بِشَيْءٍ».

(٢) انْظُرْ: «شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ لِلنَّوَوِيِّ» (٩/١٦).

(٣) يَقْصِدُ أَنَّ هَذَا النَّظَرَ هُوَ مَا ذَكَرَهُ الدِّمِيَاطِيُّ؛ قَالَ ابْنُ الْمَلْقَنِ فِي «التَّوْضِيحِ» (٤٨٢/١٣) (بَعْدَ مَا ذَكَرَ هَذِهِ

الْخِثْلَةَ الْمَذْكُورَةَ: «وَأَنكَرَهُ الدِّمِيَاطِيُّ وَقَالَ: إِنَّهَا خِثْلَةٌ بَعِيدَةٌ لَا تُثَبِّتُ حَرَمَةً، وَلَا تُنَمِّنُ نِكَاحًا».

(٤) انْظُرْ: «شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ لِلنَّوَوِيِّ» (١٦/١٦).

(٥) انْظُرْ: «شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ لِلنَّوَوِيِّ» (٢٠/١٦).

وفي الأوّل نظر؛ وذلك [٢٩١/ب] لأن أنسا قال: «أَحَدُ عُمُوْمَتِي»،  
والأوّل أُويس، وأنس خزرجي نجاري، وقيل: اسم أبي زيد - الذي  
جمع - أوس، وقيل: معاذ، وقيل: ثابت بن زيد.

(٢٤٧٠) قوله: «فَأَحْجَمَ الْقَوْمُ» يُقَالُ: أَحْجَمَ وَأَجَحَمَ؛ يعني: بتقديم  
الحاء على الجيم وتأخيرها، وهما روايتان، وادّعى القاضي أن الرواية  
بتقديم الجيم على الحاء.

قال النووي: «ولم يذكُرْهُ غَيْرُهُ، لكنَّهما لغتان؛ ومعناهما: تَأَخَّرُوا  
وكَفُّوا»<sup>(١)</sup>.

(٢٤٧١) قوله: «مُثِلَ بِهِ» بضم الميم، وكسر المثناة وتخفيفها، يُقَالُ:  
مَثَلَ بِالْقَتِيلِ وَالْحَيَوَانَ كَقَتَلَ يَقْتُلُ قَتْلًا، إِذَا قَطَعَ أَطْرَافَهُ أَوْ أَنْفَهُ أَوْ أُذُنَيْهِ أَوْ  
مَذَاكِرَهُ وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَأَمَّا (مُثَّلٌ) فَهُوَ لِلْمَبَالِغَةِ، وَالرَّوَايَةُ هُنَا بِالتَّخْفِيفِ.

قوله: «وَجَعَلْتُ فَاطِمَةَ بِنْتُ عَمْرٍو تَبْكِيهِ» أذكر فاطمة بنت عمرو  
بن حرام في الصحابة، فإن أبا عمر لم يذكُرْها.

قوله: «عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرٍ»، «عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ  
عَنْ جَابِرٍ» كذا وقع لابن ماهان<sup>(٢)</sup>، ومحمد بن علي هو ابن الحسين  
بن علي بن أبي طالب، والصواب ما في الأصل؛ أعني: محمد بن  
المنكدر عن جابر، وكذا صوّبه القاضي<sup>(٣)</sup>، وهو الذي ذكره أبو  
مسعود الدمشقي<sup>(٤)</sup>.

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢٤ / ١٦).

(٢) زاد بعده في «م»: الأسعري. ولا وجه لها هنا. والله أعلم

(٣) «إكمال المعلم» (٥٠١ / ٧).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢٦ / ١٦).

قوله: «كَانَ فِي مَغْرَى» أي: في سفر غزو.

قوله: «نَنَا» بنون، ثم ثاءٌ مثلثة؛ أي: أشاعه وأفشاه.

قوله: «صِرْمَتَنَا» الصِّرْمَةُ: القطعة القليلة من الإبل، وقيل: هي ما دون الأربعين<sup>(١)</sup>. [٢٩٢/أ]

قوله: «فَنَافَر» المنافرة: المحاكمة، وتَنَافَرْنَا إلى فلانٍ تحاكمنا أيّنا أعزُّ نفرًا.

قوله: «كَأَنِّي خِفَاءٌ» قد فسّره أبو عبيد، قال: «الخِفَاءُ ممدودٌ بكسر الخاء، هو الغِطَاءُ، وكلُّ شيءٍ غَطِيْتَهُ بشيءٍ؛ فذلك الغِطَاءُ هو الخِفَاءُ، وجمعه أخفية»<sup>(٢)</sup>.

قال القاضي: «ورواه بعضهم عن ابنِ ماهانَ: (جَفَاءٌ) بالجيَم المضمومة؛ وهو غُثَاءُ السَّيْلِ»<sup>(٣)</sup>، والصوابُ الأوَّلُ، وهو المعروف. قوله: «فَرَأَتْ» أي: أَبْطَأَ.

قوله: «كَأَنِّي نُصَبُّ أَحْمَرَ» يعني حجرًا يذبحُ عليه أهلُ الجاهليّة من جراحةٍ جرحوه وأدّموه.

قوله: «سَخْفَةٌ»<sup>(٤)</sup> جُوعٌ بفتح السين؛ وهي رِقَّةٌ وضعفه وهزّاله.

قال الهَرَوِيُّ عن أبي عمرو: «السَّخْفُ: رِقَّةُ العيش، بالفتح، وبالضمّ: رِقَّةُ العقل».

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥٠/٧).

(٢) «غريب الحديث» (٣٩/٤).

(٣) «إكمال المعلم» (٥٠٥/٧).

(٤) ضبط في «م» بضم السين وفتحها.

قال في «المطالع»: «وقد ضبطناه بالوجهين في الحديث المتقدم»<sup>(١)</sup>  
يعني هذا.

قوله: «تُولُو لَانِ» الولولة الدعاء بالويل.

قوله: «كَلِمَةً تَمْلَأُ الْفَمَ» أي: عظمة لا شيء أقبح منها.

قوله: «قَالَ: وَعَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ» فيه دليل لأحد الوجهين في مذهب الشافعي؛ أنه إذا قال في الرد: (وعليك) كفى، والأصح خلافه، وأنه لا يكفي إلا بزيادة السلام، وهو المشهور من أحواله عليه السلام وأحوال السلف<sup>(٢)</sup>.

قوله: «فَقَدَعَنِي» أي: كَفَنِي، يُقَالُ: قَدَعَهُ وَأَقْدَعَهُ إِذَا كَفَّهُ وَمَنَعَهُ، بدالٍ مهملة. [٢٩٢/ب]

قوله: «غَبَرْتُ مَا غَبَرْتُ» أي: بَقِيْتُ مَا بَقِيْتُ.

قوله: «أَرَاهَا» ضبطوها بضم الهمزة، وفتحها.

قوله: «إِيمَاءٌ» بهمزة مكسورة في أوله، وحكى القاضي ضمها، يعني مع القصر، وأشار إلى ترجيحها، وليس بإرجح، وفي آخره همزة ممدودة<sup>(٣)</sup>.

قوله: «شَنِفُوا لَهُ وَتَجَهَّمُوا» شَنِفُوا بكسر النون؛ أي: أَبْغَضُوهُ، وَالشَّنَفُ مفتوحة النون ومكسورة: البغض، و«تَجَهَّمُوا»: أي: قَابَلُوهُ بما يكره وقطبوا له وجوههم.

قوله: «تَوَجَّهَ» بفتح التاء والجيم، وفي بعض النسخ بضم التاء وكسر الجيم، وكلاهما صحيح.

(١) «مطالع الأنوار» (٤٦٩/٥).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣٠/١٦).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣١/١٦).

قوله: «يَمْدَحُهُ وَيُنْفِي عَلَيْهِ» صوابه: «يَمْدَحُهُ حَتَّى غَلَبَهُ».

(٢٤٧٤) قوله: «السَّامِيُّ» بالسين المهملة منسوب إلى سامة بن لؤي.

قوله: «شَنَّةٌ» الشَّنَّةُ: القرية البالية.

(٢٤٧٦) قوله: «وَالْكَعْبَةُ الشَّامِيَّةُ» في بعض النسخ: (الْكَعْبَةُ الشَّامِيَّةُ)

بغير واو، وهذا اللفظ فيه إبهام، والمراد: أن ذا الحليفة كانوا يُسَمُّونَهُ الكعبةَ اليمانيَّةَ، فكانتِ الكعبةُ الكريمةُ التي بمكة تُسَمَّى الكعبةُ الشاميَّةُ، فَرَّقُوا بينهما للتمييز، وهذا هو المراد، فَيَتَأَوَّلُ اللفظُ عليه، وتقديره: يقالُ له الكعبةُ اليمانيَّةُ، ويقالُ للتي بمكة الكعبةُ الشاميَّةُ.

قوله: «حُصَيْنُ بْنُ رَبِيعَةَ» في بعض النسخ: (حسين) بالسين، والصادُ الصوابُ.

(٢٤٧٧) قوله: «وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ النَّضْرِ» أبو بكر هذا اسمه أحمد، وقيل: محمد، وقيل: اسمه كنيته، نقله النووي عن السراج.

قال النووي: «وهذا هو المشهور»<sup>(١)</sup>. [٢٩٣/أ]

(٢٤٧٨) قوله: «إِسْتَبْرَقٌ» هو غليظ الديباج.

قوله: «أَرَى» بفتح الهمزة؛ أي: أَعْلَمُهُ وَأَعْتَقَدُهُ صَالِحًا.

(٢٤٧٩) قوله: «خَتَنُ الْفَرِيَابِيِّ» الختنُ زوجُ ابنة الرجل.

(٢٤٨٤) قوله: «عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ» هو بضم العين وتخفيف الباء.

قوله: «وَالْمُنْصَفُ» بكسر الميم، وفتح الصاد، ويُقَالُ بفتح الميم أيضًا، وقد فُسِّرَ في الحديث بالخادم.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣٧/١٦).

قوله: «فَإِذَا أَنَا بِجَوَادَ» (جواد) جمعُ جَادَّةٍ؛ وهي الطريقُ البَيِّنَةُ المسلوكةُ، والمشهورُ في (جواد) تشديدُ الدَّالِ، قال القاضي: «وقد تُخَفَّفُ»، قاله صاحبُ «العين»<sup>(١)</sup>.

قوله: «فَزَجَلْ بِي» (زَجَلْ) بالزَّاي، ثم الجيم: أي: رمى بي.  
 (٢٤٨٥) قوله: «أَيَّدَهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ» هو جبريل عليه السلام.  
 (٢٤٨٧) قوله: «يُنَافِخُ» أي: يُدَافِعُ وَيُنَاضِلُ.  
 (٢٤٨٨) قوله: «يُشَبِّبُ» أي: يَتَغَزَّلُ.

(٢٤٨٩) قوله:

فَإِنَّ سَنَامَ الْمَجْدِ مِنْ آلِ هَاشِمٍ    بَنُو ابْنَةِ مَخْرُومٍ وَوَالِدُكَ الْعَبْدُ  
 بَعْدَ هَذَا الْبَيْتِ بَيْتٌ آخَرُ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ (م)، وَبِهِ تَتِمُّ الْفَائِدَةُ؛ وَهُوَ:  
 وَمَنْ وَلَدَتْ أَبْنَاءُ زُهْرَةَ مِنْهُمْ    كِرَامٌ وَلَمْ يَقْرُبْ عَجَائِزَكَ الْمَجْدُ

(ابنةُ مخزوم) فاطمة بنتُ عمرو بنِ عائذ بنِ عمران بنِ مخزوم، وهي أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ وَالزُّبَيْرِ وَأَبِي طَالِبٍ، وَ(مَنْ وَلَدَتْ أَبْنَاءُ زُهْرَةَ): يَعْنِي حَمْزَةَ وَصَفِيَّةَ، أُمَّهُمَا هَالَةُ بِنْتُ أَهْيَبَ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ [٢٩٣/ب] بِنِ زُهْرَةَ، وَالْعَبَّاسُ وَابْنُ أُمِّهِ ضِرَارُ بْنُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ، أُمُّهُمَا نَتِيلَةُ مِنَ النَّمْرِ بْنِ قَاسِطٍ.  
 قَالَ الْأَثَرُمُ: «وَأُمُّ الْحَارِثِ بْنُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ سُمِّيَتْ بِنْتُ مُوَهَّبٍ بِنِ زَمْعَةَ، وَكَانَتْ سُمِّيَتْ مِنْ بَنِي سِوَاءَ»<sup>(٢)</sup> بِنِ عَامِرِ بْنِ صَعْصَعَةَ، وَكَانَ مُوَهَّبٌ غُلَامًا لِبَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، وَقِيلَ: سُمِّيَتْ أُمُّ أَبِي سُفْيَانَ، وَهُمْ أُمُّ أَبِيهِ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤٤ / ١٦).

(٢) في «م»: «سواد»، انظر «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٧٥ / ١).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤٨-٤٧ / ١٦).

(٢٤٩٠) قوله: «رَشَقٍ بِالنَّبْلِ» (رشق) بفتح الرَّاءِ الرمي، وبكسرِ الرَّاءِ النبل التي يُرمى بها دفعةً واحدةً.

قوله: «الْأَسَدُ الضَّارِبُ بِذَنِبِهِ» المرادُ (بذنبه) لسانه، فشبه نفسه بالأسد في انتقامه وبطشه إذا اغتاظ، وحينئذ يضربُ بذنبه جنبه، كما فعل حسانُ بلسانه حتى أذله، فجعل يُحرِّكه، فشبه نفسه بالأسد، ولسانه بذنبه.

قوله: «لَا فَرِيَّتَهُمْ» أي: لَا مَزَقَّتَهُمْ.

قوله: «هَجَوْتُ مُحَمَّدًا» يُخَاطَبُ أبا سفيانَ بنَ الحارثِ بنِ عبدِ المطلب، وكان قبلَ أن يُسلمَ أبو سفيانَ يَهْجُو النَّبِيَّ ﷺ.

قوله: «بَرًّا حَنِيفًا» البرُّ الخيرُ، والحنيفُ: المستقيمُ، والأصحُّ: أنه المائلُ إلى الخيرِ.

قوله: «شِيمَتُهُ الْوَفَاءُ» أي: خُلُقُهُ.

قوله: «لِعَرَضٍ مُحَمَّدٍ» أي: لنفسِ محمدٍ.

قوله: «تَكَلَّتْ بُنْيَتِي» أي: نفسي، ومعنى (تَكَلَّتْ): فَقَدْتُ. [٢٩٤/أ]

قوله: «تُثِيرُ النَّقْعَ» تُثِيرُ أي: تُهَيِّجُ، و(النقع) الغبار.

قوله: «غَايَتَهَا كَدَاءٌ»، «مَنْ كَنَفَنِي كَدَاءً»: وهذه الرواية فيها إقواء<sup>(١)</sup>.

(١) الإقواء عيب من عيوب الشعر؛ قال محمد بن سلام الجمحي في «طبقات فحول الشعراء» (١/٦٨): «قال يونس: عيوب الشعر أربعة: الزحاف، والسناد، والإقواء، والإيطاء، ... والإقواء هو الإكفاء مهموز، وهو أن يختلف إعراب القوافي؛ فتكون قافية مرفوعة، وأخرى مخفوضة، أو منصوبة، وهو في شعر الأعراب كثير ودون الفحول من الشعراء».

وقيل في تعريفه غير ذلك؛ قال أبو عبيد القاسم بن سلام في «الغريب المصنف» (٣/٦٩٨-٦٩٩): «والإقواء نقصان حرف من الفاصلة كقوله:

أفبعد مقتل مالك بن زهير      ترجو النساء عواقب الأطهار

فنقص من عروضه قوة، والعروض وسط البيت. وكان الخليل يسمي هذا (المقعد). قال: وقال أبو عمرو بن العلاء: الإقواء اختلاف إعراب القوافي».

قوله:

يُبَارِينَ الْأَعِنَّةَ مُضْعِدَاتٍ عَلَى أَكْتَفَاهَا الْأَسْلُ الظَّمَاءُ

(مُضْعِدَاتٍ) أي: مُقْبِلَاتٍ إِلَيْكُمْ، و(الْأَسْلُ) الرَّمَاحُ، و(الظَّمَاءُ) الرِّقَاقُ.

قوله: «نَظَلُّ جِيَادُنَا مَتَمَطَّرَاتٍ» (جِيَادُنَا) أي: خُيُولُنَا، و(مَتَمَطَّرَاتٍ) مَسْرَعَاتٌ يَسْبِقُ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا.

قوله: «عُرِضَتْهَا اللَّقَاءُ» أي: مَقْصُودُهَا.

(٢٤٩١) قوله: «كُنْتُ أَدْعُو أُمِّي» قال ابنُ بَشْكُوَالٍ: «اسْمُ أُمِّ أَبِي

هَرِيرَةَ أُمَيْمَةُ بِنْتُ صُبَيْحِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ دُوسٍ»، ذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ قُتَيْبَةَ<sup>(٢)</sup>.

قال شيخنا متع الله بحياته: «رَأَيْتُ الذَّهْبِيَّ حَكَى فِي «تَجْرِيدِهِ» أَنَّ اسْمَهَا أُمَيْمَةُ، قَالَ: وَقِيلَ: مَيْمُونَةٌ<sup>(٣)</sup>، وَذَكَرَ فِي (مَيْمُونَةَ): مَيْمُونَةُ بِنْتُ صُبَيْحٍ، وَقِيلَ: صُفِيحٌ، لَهَا ذِكْرٌ فِي حَدِيثِ لِأَبِي هَرِيرَةَ ابْنِهَا فِي «الْمُسْنَدِ»<sup>(٤)</sup>.

قوله: «مُجَافٌ» أي: مُغْلَقٌ.

قوله: «يَشْغَلُهُمْ» بَفَتْحِ الْيَاءِ، وَحُكِّيَ صَمُّهَا، وَهُوَ غَرِيبٌ، حَكَاهُ النَّوَوِيُّ وَاسْتَعْرَبَهُ أَيضًا<sup>(٥)</sup>.

= والمراد هنا هو التعريف الذي ذكره ابن سلام، والثاني من النوعين اللذين ذكرهما أبو عبيد، وهو اختلاف إعراب القوافي؛ فالقافية في الأبيات كلها مضمومة، وفي (من كنفني كداء) مكسورة.

(١) قوله: أبو. ليس في «م». ومثبت من «غوامض الأسماء».

(٢) «غوامض الأسماء» (١/٤٧٨).

(٣) «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٢٤٨).

(٤) «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٣٠٧).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/٥٤).



(٢٤٩٤) قوله: «رَوْضَةُ خَاخ» (خاخ) بخاءَيْنِ معجمَتَيْنِ، هذا الصوابُ، ووقع في (خ) من رواية أبي عوانة: (حاج) بحاءٍ مهملةٍ وجيمٍ، واتفق العلماء على أنه غلطٌ من أبي عوانة، وإنما اشتبه عليه بذاتِ حاجٍ؛ موضعٌ بينَ المدينة والشَّامِ على طريقِ الحجيجِ.

وأما «روضة» فبينَ مَكَّةَ والمدينةِ بقربِ المدينة، وقال صاحبُ «المطالع»: «قال [٢٩٤/ب] الصائدي: هي بِقُرْبِ مَكَّةَ»، والصوابُ الأوَّلُ<sup>(١)</sup>.

قوله: «فَإِنَّ بِهَا ظَعِينَةً» أي: جاريةً، واسمُ هذه الظعينة أمُّ سارةَ مولاةُ لابنِ أبي صيفي القرشيِّ، كذا قال الخطيبُ، وتابَعَه النوويُّ في «اختصاره» لكتابه، وفي «تهذيبِ النوويِّ»<sup>(٢)</sup> كذلك، وفي «شرح هذا الكتاب» قال: «اسمُها سارة»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «يُخْبِرُهُمْ بِبَعْضِ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ» قال شيخنا متع الله بحياته: «في حفظي أن السُّهيليَّ قال: وقد قيل إنه كان في الكتاب: أن رسولَ اللَّهِ ﷺ قد توجَّهَ إليكم بجيشٍ كالليل، يَسِيرُ كالسيل، وأقسِمُ بالله لو صار إليكم وحده لنصره الله عليكم، فإنه منجزٌ له ما وعده».

قال: وفي «تفسير ابنِ سلام» أنه كان في الكتاب: أن محمداً قد نَفَرَ؛ فإمَّا إليكم وإمَّا إلى غيرِكم، فعليكم الحذرُ»، وقد ذكَّر شيخنا متع الله بحياته في «تعليقه» على البخاريِّ في ذلك غيرَ ما ذكَّر هنا<sup>(٤)</sup>.

(١) «مطالع الأنوار» (٢/٤٩٦).

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/٦٣٣).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/٥٥).

(٤) انظر: «التوضيح» لابن الملقن (١٨/١٦٢-١٦٣).

قوله: «قَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ» قال العلماء: معناه الغفران لهم في الآخرة، وإلا فلو تَوَجَّهَ على أحدٍ منهم حدٌّ أو غيره أُقِيمَ عليه في الدنيا، ونقل القاضي الإجماع على إقامة الحدِّ، وأقامه عمرٌ على بعضهم، وقال: «وَضَرَبَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِسْطَحًا الْحَدَّ، وَكَانَ بَدْرِيًّا»<sup>(١)</sup>.

قوله: «بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبَا مَرْثَدٍ» اسمُ أبي مرثدٍ كَنَازُ بْنُ الْحُصَيْنِ بْنِ يَرْبُوعٍ حَلِيفُ حَمْزَةَ، بَدْرِيٌّ كَبِيرٌ. وقال ابنُ الجوزيِّ في «تَلْقِيحِهِ»: «اسْمُهُ أَيْمَنُ»<sup>(٢)</sup>، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ.

وَعَلِمَ أَنَّ الرِّوَايَةَ الْأُولَى: قَالَ عَلِيُّ: «بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ [٢٩٥/أ]»<sup>(٣)</sup> وَأَنَا وَالزُّبَيْرُ وَالْمِقْدَادُ، وَهَذَا: قَالَ: «بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبَا مَرْثَدٍ الْغَنَوِيُّ وَالزُّبَيْرُ»، وَلَا مَنَافَاةَ، بَلْ بَعَثَ الْأَرْبَعَةَ.

(٢٤٩٥) قوله: «أَنَّ عَبْدًا لِحَاطِبٍ» اسمُ الْعَبْدِ سَعْدٌ، قَالَه ابْنُ بَشْكُوَالٍ فِي «مَبْهَمَاتِهِ»، وَسَاقَ لَهُ شَاهِدًا<sup>(٤)</sup>، وَهُوَ مَعْدُوذٌ فِي الصَّحَابَةِ لَهُ فِي مَعْجَمِ ابْنِ قَانِعٍ<sup>(٥)</sup>.

قال شيخنا متع الله بحياته: وكذا رأيت ابن سيّد الناسِ سَمَاءَ سَعْدًا بِخَطِّهِ فِي حَاشِيَةِ عَلَى «الاستيعاب» عِنْدَ ذِكْرِ هَذَا الْحَدِيثِ.

(٢٤٩٨) قوله: «وَبَعَثَنِي مَعَ أَبِي عَامِرٍ» أَبُو عَامِرٍ اسْمُهُ عُبَيْدُ بْنُ سُلَيْمٍ بْنِ خَضَارٍ.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/٥٦-٥٧).

(٢) «تلقيح فهوم أهل الأثر» (ص ١١٨).

(٣) كتب بحاشية «م»: الحادي والثلاثون من التعليق على مسلم.

(٤) «غوامض الأسماء المبهمة» (١/٢٥٠).

(٥) «معجم الصحابة» لابن قانع (١/٢٥٩).

قوله: «رَمَاهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي جُشَمٍ» قال ابنُ إسحاق: «يَرْعُمُونَ أَنْ سَلَمَةَ بْنِ دُرَيْدٍ هُوَ الَّذِي رَمَى أَبَا عَامِرٍ»<sup>(١)</sup>.

قوله: «فَنَزَامَنُ الْمَاءُ» (نزا) بالنون والزاي؛ أي: ظَهَرَ وَارْتَفَعَ وَلَمْ يَنْقُطِعْ.

قوله: «عَلَيْهِ فِرَاشٌ» كذا وَقَعَ فِي (خ م)، قال القاضي: «الَّذِي أَحْفَظُ فِي غَيْرِ هَذَا السَّنَدِ: (مَا عَلَيْهِ فِرَاشٌ)»، قال: «وَأُظِنُّ لَفْظَةً (مَا) سَقَطَتْ، وَالصَّوَابُ إِثْبَاتُهَا»، وَقَدْ جَاءَ فِي حَدِيثِ عُمَرَ فِي التَّخْيِيرِ: «عَلَى رِمَالِ سَرِيرٍ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ فِرَاشٌ قَدْ أَثَّرَ الرِّمَالُ بِجَنْبَيْهِ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «رِمَالِ السَّرِيرِ» بكسرِ الرَّاءِ وَضَمِّهَا.

(٢٤٩٩) قوله: «وَمِنْهُمْ حَكِيمٌ» اخْتَلَفَ فِي (حَكِيمٍ) هَذَا؛ هَلْ هُوَ اسْمٌ عَلِمَ أَمْ صِفَةٌ مِنَ الْحِكْمَةِ؟ فَقَالَ الْجَيَّانِيُّ بِالْأَوَّلِ، وَقَالَ الصَّدْفِيُّ بِالثَّانِي<sup>(٣)</sup>.

(٢٥٠٠) قوله: «أَزْمَلُوا» فَقَدُوا زَادَهُمْ. [٢٩٥/ب]

(٢٥٠١) قوله: «الْمَعْقَرِيُّ» بفتحِ الميمِ، وَسَكُونِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ، وَكسْرِ الْقَافِ؛ نِسْبَةً إِلَى مَكَانٍ بِالْيَمَنِ.

قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو زُمَيْلٍ» هُوَ بَضْمُ الزَّايِ، وَفَتْحُ الْمِيمِ، وَإِسْكَانُ الْمُثَنَاءِ تَحْتُ؛ وَاسْمُهُ سَمَّاكُ بْنُ الْوَلِيدِ الْحَنْفِيُّ الْيَمَانِيُّ، ثُمَّ الْكُوفِيُّ.

(٢٥٠١) قوله: «..»<sup>(٤)</sup> هَذَا لَا يَصِحُّ إِنَّمَا تَزَوَّجَهَا رَسُولُ اللَّهِ بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ، وَهَذَا الْكَلَامُ -أَعْنِي كَلَامَ أَبِي سَفْيَانَ- كَانَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ، وَإِنَّمَا

(١) «سيرة ابن هشام» (٢/٤٥٥).

(٢) «إكمال المعلم» (٧/٥٤٤).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/٦١).

(٤) «بياض في م» بمقدار نصف السطر، وهو حديث مسلم: «عِنْدِي أَحْسَنُ الْعَرَبِ وَأَجْمَلُهُ، أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ أَبِي سَفْيَانَ، أَزَوَّجَهَا».

أُسْلِمَ لَيْلَةَ يَوْمِ فَتْحِ مَكَّةَ سَنَةً ثَمَانٍ، وَتَزَوَّجَ الشَّارِعُ أُمَّ حَبِيبَةَ قَبْلَ ذَلِكَ بِزَمَانٍ؛ فَقِيلَ: سَنَةً سِتًّا، وَعَلَيْهِ الْجَمْهُورُ، وَقِيلَ: سَنَةً سَبْعٍ.

وَاخْتَلَفَ: هَلْ تَزَوَّجَهَا فِي الْمَدِينَةِ بَعْدَ قُدُومِهَا مِنَ الْحَبَشَةِ؟ وَقَالَ الْجَمْهُورُ: بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ، وَاخْتَلَفَ فِيمَنْ عَقَدَ عَلَيْهَا، فَقِيلَ: عُثْمَانُ، وَقِيلَ: خَالِدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِي بِإِذْنِهَا، وَقِيلَ: النَّجَاشِيُّ؛ لِأَنَّهُ كَانَ أَمِيرَ الْمَوْضِعِ وَسُلْطَانَهُ.

قَالَ الْقَاضِي: «وَالَّذِي فِي (م): أَنَّهُ زَوَّجَهَا<sup>(١)</sup> أَبُو سَفْيَانَ، غَرِيبٌ جَدًّا، وَخَبَرَهَا مَعَ أَبِي سَفْيَانَ حِينَ وَرَدَ الْمَدِينَةَ فِي حَالِ كُفْرِهِ مَشْهُورٌ»، وَلَمْ يَزِدِ الْقَاضِي عَلَى هَذَا.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَافِظُ: «هَذَا الْحَدِيثُ وَهُمْ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ؛ لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ النَّاسِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ أُمَّ حَبِيبَةَ قَبْلَ الْفَتْحِ بِدَهْرٍ، وَهِيَ بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ، وَأَبُوهَا كَافِرٌ».

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ<sup>(٢)</sup> أَبِي مُحَمَّدٍ ابْنِ حَزْمٍ أَنَّهُ مَوْضُوعٌ، قَالَ: «وَالْآفَةُ فِيهِ مِنْ عِكْرَمَةَ بْنِ عَمَّارٍ الرَّأَوِيِّ عَنْ أَبِي زُمَيْلٍ».

وَأَنْكَرَ أَبُو عَمْرٍو ابْنَ الصَّلَاحِ هَذَا عَلَى ابْنِ حَزْمٍ، وَبَالَغَ فِي الشَّنَاعَةِ عَلَيْهِ، قَالَ: «وَهَذَا الْقَوْلُ [٢٩٦/أ] مِنْ جَسَارَتِهِ؛ فَإِنَّهُ كَانَ هَجُومًا عَلَى تَخْطِئَةِ الْأَثَمَةِ الْكِبَارِ، وَإِطْلَاقِ اللِّسَانِ فِيهِمْ».

قَالَ: «وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ أَثَمَةِ الْحَدِيثِ نَسَبَ عِكْرَمَةَ بْنِ عَمَّارٍ إِلَى وَضْعِ الْحَدِيثِ، وَقَدْ وَثَّقَهُ وَكَيْعٌ وَابْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُهُمَا، وَكَانَ مُجَابِبَ الدَّعْوَةِ».

(١) فِي «م»: «تَزَوَّجَهَا». وَالْمَثْبُتُ مِنْ «إِكْمَالِ الْمَعْلَمِ» (٥٤٦/٧)، وَانْظُرْ «شَرْحَ صَحِيحِ مُسْلِمٍ لِلنَّوَوِيِّ» (٦٣/١٦).

(٢) فِي «م»: «غَيْرِ». وَالْمَثْبُتُ مِنْ «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ لِلنَّوَوِيِّ» (٦٣/١٦).

قال: «وما تَوَهَّمَهُ ابْنُ حَزْمٍ مِنْ مَنَافَاةِ هَذَا الْحَدِيثِ لِتَقَدُّمِ زَوَاجِهَا غَلَطٌ مِنْهُ وَغَفْلَةٌ وَجَهْلٌ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ سَأَلَهُ تَجْدِيدَ عَقْدِ النِّكَاحِ تَطْيِيبًا لِقَلْبِهِ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا كَانَ يَرَى عَلَيْهِ غَضَاضَةً مِنْ رِيَاسَتِهِ وَنَسِبِهِ أَنَّهُ تَزَوَّجَ بِنْتَهُ بِغَيْرِ رِضَاهِ، أَوْ أَنَّهُ ظَنَّ إِسْلَامَ الْآبِ فِي مِثْلِ هَذَا يَقْتَضِي تَجْدِيدَ الْعَقْدِ، وَقَدْ خَفِيَ أَوْضَحُ مِنْ هَذَا عَلَى أَكْبَرِ رَتَبَةٍ مِنْ أَبِي سَفْيَانَ مِمَّنْ كَثُرَ عِلْمُهُ وَطَالَتْ صُحْبَتُهُ».

هَذَا كَلَامُهُ عَلَى مَا نَقَلَهُ النَّوَوِيُّ<sup>(١)</sup>، وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ الشَّارَعَ جَدَّدَ الْعَقْدَ، وَلَا قَالَ لِأَبِي سَفْيَانَ أَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى تَجْدِيدٍ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: «فَلَعَلَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «نَعَمْ» أَنَّ مَقْصُودَكَ يَحْصُلُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِحَقِيقَةٍ<sup>(٢)</sup> عَقْدًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»<sup>(٣)</sup>.

وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ الْقَيِّمِ هَذَا الْحَدِيثَ فِي «الْهَدْيِ»، فَقَالَ: «هَذَا الْحَدِيثُ غَلَطٌ ظَاهِرٌ لَا خَفَاءَ بِهِ» وَذَكَرَ كَلَامَ أَبِي مُحَمَّدٍ ابْنِ حَزْمٍ، ثُمَّ قَالَ: «قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: هَذَا وَهُمْ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ، لَا شَكَّ فِيهِ وَلَا تَرَدُّدٍ، وَقَدْ اتَّهَمُوا بِهِ عِكْرَمَةَ بْنَ عَمَّارٍ»، وَذَكَرَ كَلَامًا آخَرَ.

ثُمَّ قَالَ: «وَأَيْضًا فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَالَ لَهُ: «وَتَوَمَّرْنِي حَتَّى أَقَاتِلَ الْكُفَّارَ، كَمَا كُنْتُ أَقَاتِلُ الْمُسْلِمِينَ؛ فَقَالَ: نَعَمْ».

قَالَ: «وَلَا يُعْلَمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ الْبَتَّةَ، وَقَدْ أَكْثَرَ النَّاسُ الْكَلَامَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَتَعَدَّدَتْ طُرُقُهُمْ فِي وَجْهِهِ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الصَّحِيحُ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ الْفَتْحِ لِهَذَا، وَلَا يُرَدُّ [٢٩٦/ب] هَذَا بِنَقْلِ الْمُؤَرِّخِينَ، وَهَذِهِ طَرِيقَةٌ بَاطِلَةٌ»، وَشَنَعَ عَلَى قَائِلِهَا.

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/٦٣-٦٤).

(٢) فِي «م»: وَالْمَثْبُوتُ مِنْ «شرح مسلم» لِلنَّوَوِيِّ (١٦/٦٢).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (١٦/٦٤).

وقالت طائفة: بل سأله أن يُجَدِّدَ له العقدَ تطيباً لقلبه، قال: «وهذا أيضاً باطل».

ثم قال: «وقالت طائفةٌ منهم البيهقي والمُنذري: يَحْتَمِلُ أن تَكُونَ هذه المسألةُ منه وَقَعَتْ في بعضِ خراجاته إلى المدينة وهو كافرٌ، حين سَمِعَ نَعْيَ زوجِ أُمِّ حَبِيبَةَ بالحِشَّةِ، فلمَّا وَرَدَ على هؤلاء ما لا<sup>(١)</sup> حيلةَ لهم في دفعه من سؤاله أن يُؤَمِّرَهُ حَتَّى يُقَاتِلَ الكُفَّارَ، وأن يَتَّخِذَ ابنَه كاتبًا، قالوا: لعلَّ هاتين المسألتين وَقَعَتْ منه بعدَ الفتحِ، فجمع الراوي ذلك كله في حديثٍ. والتعسفُ والتكلفُ الشديدُ الذي في هذا الكلام يُغْنِي عن رَدِّهِ».

قال: «وقالت طائفةٌ: لمعنى الحديثِ محمَلٌ صحيحٌ، وهو أن يَكُونَ المعنى: أَرَضَى أن تَكُونَ زَوْجَتُكَ الآنَ، فإني قَبْلُ لم أَكُنْ راضياً بذلك، والآنَ قد رَضِيتُ؛ فأسألك أن تَكُونَ زَوْجَتُكَ. وهذا وأمثاله لولا أنه سُودَّتْ به الأوراقُ، وصُنِّفَتْ فيه الكُتُبُ، وحَمَلَه الناسُ؛ لكان الأوَّلَى بنا الرغبةُ عنه لضيقِ الزمانِ عن كتابتهِ وسَماعِهِ والاشتغالِ به، فإنه مِن رَبِّكَ الصَّادِقِ، لا مِن زَبَدِهَا».

قال: «وقالت طائفةٌ: لما سَمِعَ أبو سفيان أنه عليه السلام طَلَّقَ نِسَاءَهُ لما آلى منهن، أَقْبَلَ إلى المدينة، وقال ما قال ظَنَّ منه أنه طَلَّقَهَا فِيمَن طَلَّقَ. وهذا من جنسِ ما قَبْلَهُ، وقالت طائفةٌ: بل الحديثُ صحيحٌ، ولكن وَقَعَ الغَلَطُ والوهْمُ من أَحَدِ الرُّوَاةِ في تسميةِ أُمِّ حَبِيبَةَ، وإنما سَأَلَهُ أن يُزَوِّجَهُ أختَهَا رَمْلَةً، ولا يَبْعُدُ خفاءُ تحريمِ الجمعِ عليه، فقد خَفِيَ على ابنتِهِ، وهي أَفْقَهُ منه وأَعْلَمُ حينَ قالت: [٢٩٧/أ] «هَلْ لَكَ فِي

(١) قوله: لا. ليس في «م». ومثبت من «زاد المعاد» (١/١٠٧).

أُخْتِي ابْنَةُ أَبِي سُفْيَانَ؟» فهذه التي عرضها أبو سفيان عليه، عليه السلام فسمّاها الرَّاوي أُمَّ حَبِيبَةَ، وقيل: بل كانت كُنيتها أيضًا أُمَّ حَبِيبَةَ.

قال: «وهذا الجواب حسنٌ، لولا قوله فيه: «فَأَعْطَاهُ رَسُولُ اللَّهِ مَا سَأَلَ»، فيُقَالُ حينئذٍ: هذه اللفظة حينئذٍ وهم من الرَّاوي، فإنه أعطاه بعض ما سأل، فقال الرَّاوي: أعطاه ما سأل أو أطلقها اتكالا على فهم المُخاطَبِ أنه أعطاه ما يجوزُ إعطاؤه ممّا سأل، والله أعلم»<sup>(١)</sup> ملخص منه.

(٢٥٠٢) قوله: «أَصْغَرُهُمَا» الوجه: أصغرَ منهما.

قوله: «فَأَسْهَمَ لَنَا أَوْ قَالَ: أَعْطَانَا» الإسهامُ أو الإعطاءُ محمولٌ على أنه برضى الغانمين، وقد جاء في (خ) ما يؤيدُه، وفي رواية للبيهقيّ التصريحُ بأن النبي ﷺ كلّم المسلمين وأشركوهم في سهامهم<sup>(٢)</sup>.

(٢٥٠٣) قوله: «أَرْسَالًا» بفتح الهمزة؛ أي: أفواجًا.

(٢٥٠٤) قوله: «أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ أَتَى عَلَى سَلْمَانَ وَصُهَيْبٍ وَبِلَالٍ» هذا الإتيانُ في الهدنة، وأبو سفيان كافرٌ بعدُ.

قوله: «يَا أُخِيَّ» (أخي) بضم الهمزة مصغرا تحبيبا، وفي بعض النسخ بفتح الهمزة.

(٢٥٠٨) قوله: «مُمَثَّلًا» بضم الميم الأولى، وإسكان الثانية، وفتح المثلثة وكسرها، كذا رُوي بالوجهين، وهما مشهوران.

قال القاضي: «جمهورُ الرواةِ على الفتح، وصححه بعضهم»، قال: «ولبعضهم هنا وفي (خ) بالكسر؛ ومعناهما: قائما منتصبًا».

(١) «زاد المعاد» (١/١٠٦-١٠٨).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/٦٤).

قال: «وعند [٢٩٧/ب] بعضهم: (مُقبِلًا)، وضبطه بعض المتقين: (مُمْتَنًا)»<sup>(١)</sup>.

(٢٥١٠) قوله: «الأنصارُ كَرِشي» أي: جماعتي وخاصتي.

قوله: «وَأَعْفُو عَنْ مُسِيئِهِمْ» يعني: في غير الحدود.

(٢٥١١) قوله: «عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ» أبو أُسَيْدٍ بضم الهمزة، وفيه خلافٌ سيأتي.

قوله: «خَيْرَ دُورِ الْأَنْصَارِ» قال ابنُ قُتَيْبَةَ<sup>(٢)</sup>: «الدُّورُ ههنا القبائلُ»، ويَدُلُّكَ على ذلك الحديثُ الآخرُ: «مَا بَقِيَتْ دَارٌ إِلَّا بُنِيَ فِيهِ مَسْجِدٌ» أي: مَا بَقِيَتْ قَبِيلَةٌ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «سَمِعْتُ أَبَا أُسَيْدٍ» أبو أُسَيْدٍ بضم الهمزة، وحكى القاضي عن ابنِ مهديٍّ فتحها، وهو شاذٌّ ضعيفٌ<sup>(٤)</sup>، وهذا هو الموعودُ بذكره قُبَيْلَ هذا.

قوله: «عِنْدَ ابْنِ عُتْبَةَ» (ابنُ عتبة) هو الوليدُ بنُ عتبة بنِ أَبِي سُفْيَانَ عاملٌ عمُّه معاويةَ على المدينة.

(٢٥١٩) قوله: «مَنْ كَانَ مِنْ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ مَوَالِيٍّ» قال القاضي: «المرادُ ببني عبدِ الله: بنو عبدِ العزَّى بنِ غطفان، سمَّاهُم النبيُّ ﷺ ببني عبدِ الله، فسمَّتهم العربُ ببني مُحَوَّلَةٍ؛ لتحويلِ اسمِ أبيهم»<sup>(٥)</sup>.

(١) «إكمال المعلم» (٥٥٠/٧).

(٢) كذا نسبه هنا لـ (ابن قتيبة) وقد نسبه القاضي في «إكمال المعلم» (٥٥٢/٧) للهروي، ولم أجده لابن قتيبة بل وجدته بنصه للهروي في «الغريبين» (٦٥٦/٢).

(٣) انظر: «الغريبين» (٦٥٦/٢).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٦٩/١٦).

(٥) «إكمال المعلم» (٥٥٨/٧).



(٢٥٢٢) قوله: «لَا خَيْرَ» كذا في جميع النسخ، وهي لغة قليلة، وقد أنكرها أهل العربية، والصواب إثباتها لغة، وأنها قليلة.

قوله: «سَيِّدُ بَنِي تَمِيمٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الضَّبِّيُّ» قال القاضي: «كذا وقع هنا، وضبة لا يَجْتَمِعُ مع تميم إنما ضبة بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر، وفي قريش أيضا ضبة [٢٩٨/أ] بن الحارث بن فهر».

قال: «وقد نسبته (خ) في «التاريخ» كما وقع في (م)»<sup>(١)</sup>.

قال النووي: «قلت: وفي هذيل أيضا ضبة بن عمرو بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل، فيجوز أن يكون ضبياً بالحلف أو مجازاً لمقارنته بني ضبة، فإن تميمًا تجتمع هي وضبة قريباً»<sup>(٢)</sup> انتهى.

(٢٥٢٥) قوله: «عَنِ الْحَارِثِ» هو الحارث بن يزيد<sup>(٣)</sup> العُكْلِيُّ، من فقهاء الكوفة، ليس له ذكر في الصحيحين إلا في هذا الحديث.

قوله: «سَبِيَّةٌ» غير مهموز.

قوله: «الْمَلَا حِم» معارك القتال.

(٢٥٢٦) قوله: «تَحْدُونُ النَّاسَ مَعَادِنُ» المعادن الأصول.

قوله: «فَقُهِوْا» بضم القاف على المشهور، وحكي كسرهما؛ أي: صاروا فقهاء علماء.

(٢٥٢٩) قوله: «لَا حِلْفَ فِي الْإِسْلَامِ» المراد به: أي: لا موارثة بالحلف والمؤاخاة؛ لأنه منسوخ بقوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾<sup>(٤)</sup>، وإنما المؤاخاة في الإسلام والمخالفة على طاعة الله تعالى،

(١) «إكمال المعلم» (٧/ ٥٦١).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ٧٦-٧٧).

(٣) في «م»: «زين». والمثبت من مصادر ترجمته، انظر «التاريخ الكبير للبخاري» (٢/ ٢٨٥).

(٤) سورة الأنفال، الآية (٧٥)، وسورة الأحزاب، الآية (٦).

والتناصرُ في الدين، والتعاونُ على البرِّ والتقوى، وإقامة الحقِّ، فهذا باقٍ لم يُسَخَّ، وهذا معنى قوله في هذه الأحاديث: «وَأَيُّمَا حَلْفٍ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لَمْ يَزِدْهُ الْإِسْلَامُ إِلَّا شِدَّةً»<sup>(١)</sup>.

(٢٥٣١) قوله: «النُّجُومُ أَمَنَةٌ لِلسَّمَاءِ» الأمانةُ الأمانُ، ومعنى هذا الكلام أن النجومَ ما دامت باقيةً، فالسَّمَاءُ باقيةٌ، وإذا انكَدَرَتِ النُّجُومُ وتناثرتْ في القيامةِ؛ ذهبَتِ السماءُ.

قوله: «أَتَى أَصْحَابِي مَا يُوعَدُونَ» أي: من الحروبِ والفِتَنِ وارتدادِ [ب/٢٩٨] مَنْ ارتدَّ من الأعرابِ.

قوله: «فِتْنَامُ» الفِتْنَامُ بكسرِ الفاءِ، ثم همزةٌ؛ أي: الجماعةُ، وفيه لغةٌ أخرى (فيامٌ) بلا همزٍ، ولغةٌ أخرى بفتحِ الفاءِ، والمشهورُ الأوَّلُ.

(٢٥٣٣) قوله: «عَبِيدَةُ» بفتحِ العينِ.

(٢٥٣٤) قوله: «السَّمَانَةُ» بفتحِ السينِ؛ السمنُ.

(٢٥٣٦) قوله: «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْبَهِيِّ عَنْ عَائِشَةَ...» إلى آخره. غَمَزَ الدارقطنيُّ مسلمَ بنَ الحجاجِ في إخراجِه حديثَ البهيِّ عن عائشةَ هذا، وقال: «البهيُّ إنما يروِي عن عُروَةَ عن عائشةَ، واللهُ أعلمُ»<sup>(٢)</sup>.

قال القاضي: «قد صحَّحوا روايتَهُ عن عائشةَ، وذكر (خ) روايتَهُ عن عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «فَوَهَلَ النَّاسُ» بفتحِ الهاءِ؛ أي: غَلِطُوا، أو ذَهَبَ وَهُمْهُمْ إِلَى خِلَافِ الصَّوَابِ، وَأَمَّا بِكسرِ الهاءِ؛ فمعناه: فَرَعَ.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨٢/١٦).

(٢) «الإلزَامَات» (ص ٥٦٠).

(٣) «إكمال المعلم» (٥٧٥/٧).

(٢٥٣٧) قوله: «وَرَوَاهُ اللَّيْثُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ» هذا الحديث مُتَّصِلٌ من طريقين عن الزُّهْرِيِّ بإسناده؛ وهما: طريقُ معمرٍ، وطريقُ شعيبٍ، وقد ذَكَرَ حديثَ الليثِ على وجهِ المتابعةِ، وعبدُ الرَّحْمَنِ ليس من شرطِ (م) فلا يَلْزَمُهُ إخراجُ حديثه.

ومَعَ ذلكَ فقد أخرجَه (خ) في «صحيحه»<sup>(١)</sup> مُتَّصِلًا من حديثِ الليثِ عن عبدِ الرحمنِ بنِ خالدٍ هذا قال (خ): حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ، ثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَالِمٍ وَأَبِي بَكْرٍ بَنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ<sup>(٢)</sup>، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ [٢٩٩/أ] فَلَمَّا قَامَ، فَقَالَ: أَرَأَيْتُكُمْ... الحديث، فَثَبِتَ اتِّصَالُهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَيْضًا، وَهَذَا مَا أَخْرَجَهُ (خ) فِي بَابِ السَّمْرِ فِي الْعِلْمِ<sup>(٣)</sup>.

(٢٥٣٨) قوله: «مِنْ نَفْسٍ مَنُفُوسَةٍ الْمَنُفُوسَةُ الْمُتَوَلِّدَةُ، وَفِي هَذَا احْتِرَازٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ.

قوله: «وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ» قائلٌ: (وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) صَاحِبِ السَّقَايَةِ، هُوَ سُلَيْمَانُ وَالِدُ مَعْمَرٍ، فَسُلَيْمَانُ يَرْوِيهِ بِإِسْنَادِ (م) إِلَيْهِ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ صَاحِبِ السَّقَايَةِ، كِلَاهُمَا عَنْ جَابِرٍ.

(٢٥٤٢) قوله: «الْقَرْنِيُّ» بفتح القافِ والراءِ، منسوبٌ إلى بطنٍ من مُرَادٍ، وَقَدْ غَلِطَ الْجَوْهَرِيُّ فِي نَسَبِهِ إِلَى قَرْنِ الْمَنَازِلِ، وَفِي حِكَايَتِهِ فِي قَرْنِ الْمَنَازِلِ الْفَتْحُ مُقْتَصَرًا عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «أَمْدَادُ»: الْأَمْدَادُ الْجَمَاعَاتُ الْغَزَاةُ الَّذِينَ يَمْدُدُونَ جِيوشَ الْإِسْلَامِ فِي الْغَزْوِ، وَاحِدُهُمْ مَدَدٌ.

(١) «صحيح البخاري» (١١٦).

(٢) في «م»: «خيشمة». والمثبت من «صحيح البخاري» (١١٦).

(٣) انظر: «غُرَرُ الْفَوَائِدِ» (ص ١٦٣-١٦٥).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩٤/١٦).

قوله: «غَبْرَاءُ النَّاسِ» بفتح الغين المعجمة، وإسكان الباء الموحدة، وبالرَاء؛ ضعفاؤهم وصعاليكهم.

(٢٥٤٣) قوله: «سَتَفْتَحُونَ أَرْضًا يَذْكُرُونَ فِيهَا الْقِيرَاطُ» القيراطُ جزءٌ من أجزاء الدرهم والدينار وغيرهما، وكان أهل مصر يُكثِرُونَ مِنْ استعماله.

قال شيخنا متع الله بحياته: وقد رأيتُ في «الآثار» للطحاوي أنه السَّبَابُ بِلَغْتِهِمْ، وهو غريبٌ جدًا.

وقد ذكر ابن الأثير الحديث ثم قال ما لفظه: القيراطُ جزءٌ من أجزاء الدينار، وهو نصفُ عُشرِهِ في أكثرِ البلاد، وأهل الشام<sup>(١)</sup> يَجْعَلُونَهُ جزءًا من أربعة وعشرين، [٢٩٩/ب] والياءُ فيه بدلٌ من الرء، فإن أصله قراط، وقد تكرر في الحديث.

وأراد بالأرضِ المستفتحة مصرَ، وخصَّها بالذكر، وإن كان القيراطُ مذكورًا في غيرها؛ لأنه كان يَغْلِبُ على أهلها أن يقولوا: أعطيتُ فلانًا قرايطَ، إذا أسمعَهُ ما يكرهُهُ، واذهب لا أعطيك قرايطك؛ أي: سبَّك وإسماعك المكروه، ولا يُوجدُ ذلك في كلام غيرهم<sup>(٢)</sup>.

قوله: «فَإِنَّ لَهُمْ ذِمَّةً» أي: حُرْمَةً.

قوله: «وَرَحِمًا» هو كونُ هاجرَ أمِّ إسماعيلَ منهم.

قوله: «عَنْ أَبِي بَصْرَةَ» أبو بصرة بالموحدة، ثم الصاد المهملة، فاعلمه.

قوله: «وَصِهْرًا» الصَّهْرُ: هو كونُ ماريةَ أمِّ إبراهيم بن رسول الله ﷺ منهم.

(١) في «م»: البلاد. والمثبت من «النهاية في غريب الحديث» (٤٢/٤).

(٢) «النهاية في غريب الحديث» (٤٢/٤).

(٢٥٤٤) قوله: «عُمَانٌ» بضم العين وتخفيف الميم؛ مدينة بالبحرين.

(٢٥٤٥) قوله: «عَنْ عَقَبَةِ الْمَدِينَةِ» يعني مكة.

قوله: «أَبَا حُبَيْبٍ» لابن الزبير ثلاث كُنَى: أبو حُبَيْبٍ بالخاء المعجمة المضمومة، وأبو بكرٍ، وأبو بَكِيرٍ، ذكرهنَّ (خ) في «تاريخه»<sup>(١)</sup>.

قوله: «لَقَدْ كُنْتُ أَنَّهُكَ» أي: عن المنازعة الطويلة.

قوله: «بِقُرُونِكَ» أي: بصفائك.

قوله: «أَرُونِي سَبْتِي» النعل التي لا شعر عليها. [٣٠٠/أ]

قوله: «يَتَوَدَّفُ» أبو عمرو: «ذاف يَدُوفٌ؛ وهي مشيةٌ في تقاربٍ وتَفَحُّجٍ»، حكاه يعقوبُ ابنُ السَّكَيْتِ<sup>(٢)</sup>، وهذا لا يَصِحُّ إلا على القلب<sup>(٣)</sup>.

قوله: «حَدَّثَنَا أَنَّ فِي ثَقِيفٍ كَذَّابًا وَمُبِيرًا» يُرِيدُ بِالكَذَّابِ الْمُخْتَارَ بْنَ أَبِي عُبَيْدِ الثَّقَفِيِّ، كان شديد الكذب؛ ومن أقبحه: دَعَاَهُ أَنْ جَبْرِيلُ يَأْتِيهِ، وَاتَّقَى الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِالكَذَّابِ الْمُخْتَارُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، وَبِالْمُبِيرِ الْحَجَّاجُ بْنُ يُوسُفَ.

وقال (ت) في «جامعه»: «وَيُقَالُ: الْكَذَّابُ الْمُخْتَارُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، وَالمُبِيرُ الْحَجَّاجُ بْنُ يُوسُفَ»، ثم ذكره بسنده إلى هشام بن حسان، قال: «أَحْصَوْا مَا قَتَلَ الْحَجَّاجُ صَبْرًا، فَبَلَغَ مِائَةَ أَلْفٍ وَعِشْرِينَ أَلْفًا»<sup>(٤)</sup>.

(١) «التاريخ الكبير» (٦/٥).

(٢) «الألفاظ» لابن السَّكَيْتِ (ص ١٩٥).

(٣) انظر: «إكمال المعلم» (٧/٥٨٩).

(٤) «جامع الترمذي» (٢٢٢٠).

(٢٥٥٠) قوله: «المُومَسَاتِ» بضم الميم الأولى، وكسر الثانية: الزواني.

قوله: «وَكَانَ رَاعِي ضَانٍ» قال ابنُ بَشْكُوَالٍ في «مبهماتِه»: «اسمُ الراعي صهيبٌ»، وساق له شاهداً، وهذا الحديث هو الحديث الحادي والتسعون في «المبهمات»<sup>(١)</sup>.

قوله: «وَشَارَةَ حَسَنَةَ» الشارةُ الهيئةُ واللباسُ.

قوله: «اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِثْلَهَا» أي: سالماً من المعاصي كما هي سالمة.

(٢٥٥١) قوله: «رَغِمَ» مفتوح الغين، وبكسرِها، والأوَّلُ أكثرُ.

(٢٥٥٢) قوله: «أَهْلَ وُدٍّ» بضم الواو؛ أهلُ مودَّتِه ومحبَّتِه.

(٢٥٥٣) قوله: «عَنِ النَّوَاسِ بْنِ سَمْعَانَ الْأَنْصَارِيِّ» الكِلَابِيُّ هو المشهورُ.

وقال أبو عليّ الجيّانيُّ: قوله: «الأنصاريُّ» وهم، وصوابُه الكِلَابِيُّ، فإنَّ النَّوَاسَ كِلَابِيَّ مشهورٌ<sup>(٢)</sup>.

قال المَازِرِيُّ [٣٠٠/ب] والقاضي: «المشهورُ أنه كِلَابِيٌّ، ولعلَّه حليفُ الأنصارِ».

قالا: «وهو النَّوَاسُ بْنُ سَمْعَانَ بْنِ خَالِدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ قُرْطِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ كِلَابٍ»، كذا نسبُه الغلابِيُّ عن يحيى بن معينٍ<sup>(٣)</sup>.  
و«سَمْعَانُ» بفتح السين وكسرِها<sup>(٤)</sup>.

(٢٥٥٧) قوله: «يُنْسَأُ فِي أَثَرِهِ» (ينسأ) مهموز؛ أي: يؤخَّرُ، والأثرُ الأجلُ.

(١) «غوامض الأسماء المبهمة» (٢/٥٦٩).

(٢) «تفقيذ المهمل» (٣/٩٢٠).

(٣) «المعلم» (٣/٢٨٦)، و«إكمال المعلم» (٨/١٧).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/١١٠-١١١).

قوله: (٢٥٥٨) «الْمَلَّ» بفتح الميم: الرماذ الحارّ.

قوله: «وَحَدَّثَنِيهِ عَلِيُّ بْنُ نَصْرِ» كذا هو في جميع نسخ بلادنا، وكذا نقله الجياني<sup>(١)</sup> والقاضي<sup>(٢)</sup> وغيرهما من الحفاظ، وفي بعض النسخ: «نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ» بالعكس، قالوا: وهو غلط، والصواب: «عَلِيُّ بْنُ نَصْرِ» وهو أبو الحسن عليّ بن نصر بن عليّ بن نصر الجهمي، تُوفِّي بالبصرة هو وأبوه سنة ٢٥٠، مات الأب في شهر ربيع الأول، ومات الابن في شعبان تلك السنة.

وقال القاضي: «اتَّفَقَ الْحِفَاطُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، وَأَنَّ الصَّوَابَ «عَلِيُّ بْنُ نَصْرِ»، دُونَ عَكْسِهِ، مَعَ أَنَّ مُسْلِمًا رَوَى عَنْهُمَا، إِلَّا أَنَّ يَكُونُ لِنَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ سَمَاعٌ مِنْ وَهَبِ بْنِ جَرِيرٍ، وَلَيْسَ هَذَا مَذْهَبَ (م)، فَإِنَّهُ يَكْتَفِي بِالْمُعَاصِرَةِ وَإِمَّاكَانِ اللَّقَاءِ؛ فَفِي نَفِيهِمْ لِرَوَايَةِ تِلْكَ الشُّخْرِ الَّتِي فِيهَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ نَظَرَ» هذا كلام القاضي<sup>(٣)</sup>.

قال النووي: «وَالَّذِي قَالَهُ الْحِفَاطُ هُوَ الصَّوَابُ، وَهُمْ أَعْرَفُ بِمَا انْتَقَدُوهُ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ سَمَاعِ الْإِبْنِ مِنْ وَهَبِ سَمَاعِ الْأَبِ مِنْهُ، وَلَا يُقَالُ: يُمَكِّنُ الْجَمْعُ؛ فَكِتَابُ (م) وَقَعَ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ، وَالَّذِي نَقَلَهُ الْأَكْثَرُونَ هُوَ الْمَعْتَمَدُ، لَا سِيَّمَا وَقَدْ صَوَّبَهُ الْحِفَاطُ»<sup>(٤)</sup>. [٣٠١/أ]

قوله: (٢٥٦٣) «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ» المرادُ النهي عن ظنِّ الشَّوْءِ.

قوله: (٢٥٦٤) «ابن كُرَيْزٍ» هو بضم الكاف.

قوله: «حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ» هو بضم الباء، وإسكان الرَّاءِ.

(١) «تقييد المهمل» (٣/ ٩٢٠).

(٢) «إكمال المعلم» (٨/ ٢٩).

(٣) «إكمال المعلم» (٨/ ٢٩-٣٠).

(٤) «شرح صحيح مسلم» (١٦/ ١١٦-١١٧).

(٢٥٦٥) قوله: «ارْكُوا» بسكونِ الرَّاءِ، وضمِّ الكافِ، والهمزةُ في أوَّلِهِ همزةٌ وصل؛ أي أَخْرُوا، قال صاحبُ «التحريض»: «وَيَجُوزُ أَنْ يُرَوَى بقطعِ الهمزةِ المفتوحةِ من قولهم: أَرَكَيْتُ الأمرَ، إذا أَخْرْتَهُ»، وذكر غيرُهُ أنه رُوِيَ بقطعِها ووصلِها<sup>(١)</sup>.

قوله: «حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ...» إلى آخره. قال الدارقطني: «هذا لم يَرْفَعْهُ عن مالكٍ غيرُ ابنِ وهبٍ، وأصحابِ «الموطأ» وغيرهم يَقْفُوهُ، [وقال الحُمَيْدِيُّ عنه: رَفَعَهُ مَرَّةً، ووقَّفه]<sup>(٢)</sup> سعيدُ بنُ منصورٍ وإسحاقُ بنُ أبي إسرائيل وغيرهما<sup>(٣)</sup>.

(٢٥٦٧) قوله: «فَأَرْصَدَ اللَّهُ» أي: أَقْعَدَ.

قوله: «مَدْرَجَتِهِ» بفتحِ الميمِ والرَّاءِ؛ الطريقُ.

(٢٥٦٨) قوله: «عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ» وفي الأخرى: «أَبُو قِلَابَةَ عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ» قال (ت): «سَأَلْتُ (خ) عَنْ إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ؛ فَقَالَ: أَحَادِيثُ أَبِي قِلَابَةَ كُلُّهَا عَنْ أَبِي<sup>(٤)</sup> أَسْمَاءَ، لَيْسَ بَيْنَهَا أَبُو الْأَشْعَثِ، إِلَّا هَذَا الْحَدِيثُ»<sup>(٥)</sup>.

(٢٥٧١) قوله: «إِنَّكَ لَتَوْعَكَ وَعَكَا شَدِيدًا» الوَعَكُ بإسكانِ العينِ: الحُمَّى، وقيل: أَلْمَهَا، وقد وَعَكَ الرَّجُلُ يُوْعَكَ فهو مَوْعوكٌ.

(٢٥٧٢) قوله: «طُنْبٌ فُسْطَاطٌ» الطُنْبُ بضمِّ النونِ وإسكانِها: الجبلُ الذي يُشَدُّ به [٣٠١/ب] الفُسْطَاطُ؛ وهو الخِباءُ ونحوه.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم» (١٦/١٢٢).

(٢) ما بين المعكوفين في «م»: «ووقفهن ابن عيينة. وليس له معنى. والمثبت من «الإلزامات» (ص ٢٣٦).

(٣) «الإلزامات» (ص ٢٣٦).

(٤) قوله: أبي. ليس في «م». ومثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي».

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/١٢٥).



(٢٥٧٣) قوله: «وَصَبَّ» الوصبُ: الوجعُ اللازمُ.

قوله: «يَهْمُهُ» بضم الياء، وفتح الهاء على ما لم يُسمَّ فاعله، وضبط أيضًا بفتح الياء، وضم الهاء؛ أي: يغمُّه.

(٢٥٧٤) قوله: «هُوَ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَيْصِنٍ»<sup>(١)</sup> في بعض النسخ: «هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ»، وكذا نقله القاضي عن بعض الرواة، وهو غلط، والصواب ما في الأصل: «عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ».

و«مُحَيْصِنٌ» بالنون في آخره، ووقع في بعض نسخ المغاربة بحذفها، وهو تصحيف<sup>(٢)</sup>.

(٢٥٧٥) قوله: «تُزْفِرِينَ» الزفرةُ الحركة، ويُقال: زَفَرَتِ الرِّيحُ الحشيشَ، إذا حَرَّكَتْهُ، والزفازفُ: النعامُ يُزْفِرُ في طيرانه؛ أي: يُحَرِّكُ جَنَاحِيهِ، و«تُزْفِرِينَ» بزاءين معجمتين، وفاءين، والمثناة مضمومة.

قال القاضي: «تُضَمُّ وتُفْتَحُ»، وهذا هو المشهورُ الصحيحُ في ضبط هذه اللفظة، وادَّعى القاضي أنها روايةُ جميعِ رواة (م)، ووقع في بعض نسخ بلادنا كما قاله النوويُّ بالراء والفاء، ورواه بعضهم في غير (م) بالراء والقاف، ومعناه مُتَحَرِّكِينَ حركةً شديدةً؛ أي: تُرْعِدِينَ<sup>(٣)</sup>.

(٢٥٧٦) قوله: «أَلَا أُرِيكَ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ» هذه المرأةُ هي أُمُّ زُفَرٍ، كذا وَرَدَتْ مُكَنَّاةً في صحيح (خ)<sup>(٤)</sup>.

وقال ابنُ الملقن: «اسمُها سَعِيرَةُ الأَسَدِيَّةُ، ويُقال: سَتِيرَةُ»<sup>(٥)</sup> انتهى.

(١) ضبب عليه في «م».

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦ / ١٣٠).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦ / ١٣١).

(٤) «صحيح البخاري» (٥٦٥٢).

(٥) «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (٢٧ / ٢٨٠).

قال الذهبي: «سُعيْرَةُ الأَسَدِيَّةُ كَانَتْ تُصْرَعُ»، قال ابنُ خُزَيْمَةَ: «في إسنَادِ حَدِيثِهَا إِبْرَاءُ مِنْ عَهْدِهِ هَذَا الْإِسْنَادِ» انتهى.

قال ابن الملقن: «الذي ذكره [٣٠٢/أ] أبو موسى (سُكَيْرَةُ) وفيه قال جعفر: في إسنَادِ حَدِيثِهَا نَظَرٌ»<sup>(١)</sup> انتهى.

(٢٥٧٧) قوله: «كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ» وفي الحديث الآخر: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ» يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْأَوَّلِ وَصْفَهُمْ بِمَا كَانُوا عَلَيْهِ قَبْلَ مَبْعَثِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَيْهِمْ، أَوْ أَنَّهُمْ لَوْ تَرَكُوا وَمَا فِي طَبَاعِهِمْ مِنْ إِثَارِ الشَّهَوَاتِ وَالرَّاحَةِ، وَإِهْمَالِ النَّظَرِ لَضُلُوعِهِمْ، وَهَذَا الثَّانِي أَظْهَرُ، قَالَه الْمَازَرِيُّ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «تُخَطِّئُونَ» بضم التاء، ورُوي بفتحها وفتح الطاء مِنْ خَطِئَ يَخْطِئُ، إِذَا فَعَلَ مَا يَأْتُمُّ بِهِ، فَهُوَ خَاطِئٌ.

قوله: «الْمُخِيطُ» بكسر الميم، وفتح الياء: الإبرة.

(٢٥٨٤) قوله: «غُلَامٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، وَغُلَامٌ مِنَ الْأَنْصَارِ» المهاجريُّ جَهْجَاهُ بْنُ مَسْعُودٍ، وَهُوَ مَدَنِيٌّ شَهِدَ بَيْعَةَ الرِّضْوَانِ، وَكَأَنَّهُ أُطْلِقَ عَلَيْهِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ أَجِيرُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَهُوَ مِنْ بَنِي غِفَّارٍ، وَالْأَنْصَارِيُّ سَنَانُ بْنُ وَبَرَةَ الْجُهَنِيُّ حَلِيفُ بَنِي عَوْفٍ بْنِ الْخَزْرَجِ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمَصْطَلِقِ، وَهِيَ غَزْوَةُ الْمُرَيْسِعِ، وَفِي هَذِهِ الْغَزْوَةِ كَانَ كَلَامُ أَهْلِ الْإِفْكِ.

قوله: «فَكَسَعَ أَحَدَهُمَا الْآخَرَ» الْكَسْعُ بَسِينٌ مَهْمَلَةٌ مَخْفَفَةٌ؛ أَيِ: ضَرَبَ دُبْرَهُ وَعَجِيزَتَهُ بِيَدٍ أَوْ رِجْلٍ أَوْ سَيْفٍ أَوْ غَيْرِهِ.

(١) «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (٢٧/ ٢٨٠-٢٨١).

(٢) «المعلم» (٣/ ٢٩١).

(٢٥٨٩) قوله: «بَهْتَةٌ» بفتح الهاء مخففة؛ ومعناه: قُلْتُ فِيهِ الْبَهْتَانِ.

(٢٥٩١) قوله: «أَنَّ رَجُلًا» هذا الرجلُ عُيْنَةُ بْنُ حَصْنٍ، وَلَمْ يَكُنْ أَسْلَمَ حِينَئِذٍ، وَإِنْ كَانَ [٣٠٢/ب] قَدْ أَظْهَرَ الْإِسْلَامَ، وَاسْمُهُ حَذِيفَةُ، وَلَقَبُهُ عُيْنَةُ؛ لَشْتَرٍ فِي عَيْنِهِ، وَقِيلَ: مَخْرَمَةُ بْنُ نُوْفَلٍ، وَقَدَّمَ هَذَا الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيَّ وَغَيْرَهُ<sup>(١)</sup>.

(٢٥٩٣) قوله: «الْعُنْفُ» مَثَلْتُ الْعَيْنَ، حَكَاهُ الْقَاضِي وَصَاحِبُ «المطالع»، وَعُزِّيَ ذَلِكَ إِلَى أَبِي مَرْوَانَ بْنِ سَرَّاجٍ<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ ضِدُّ الرَّفِقِ. (٢٥٩٥) قوله: «وَرَقَاءُ» الْوَرَقَاءُ بِالْمَدِّ؛ وَهُوَ أَنْ يُخَالِطَ بَيَاضُهَا سَوَادًا، وَالذَّكَرُ أَوْرَقٌ، وَقِيلَ: الْوَرَقَاءُ السُّودَاءُ، وَقِيلَ: الَّتِي لَوْنُهَا كَلَوْنِ الرَّمَادِ<sup>(٣)</sup>.

(٢٥٩٦) وَلَهُ: «حِلٌّ» كَلِمَةُ زَجَرٍ لِلْإِبِلِ يُقَالُ: (حِلٌّ حِلٌّ) بِإِسْكَانِ اللَّامِ فِيهِمَا، قَالَ الْقَاضِي: «وَيُقَالُ بِكسْرِ اللَّامِ فِيهِمَا، بِالتَّنْوِينِ وَبِغَيْرِ تَنْوِينٍ»<sup>(٤)</sup>.

(٢٥٩٨) قوله: «فَدَعَا خَادِمَهُ» قَالَ فِي «المطالع»: «(بِخَادِمٍ) كَذَا لَابِنْ مَاهَانَ، وَعِنْدَ الْجُلُودِيِّ: (بِأَنْجَادٍ) جَمْعُ نَجْدٍ؛ وَهُوَ مَتَاعُ الْبَيْتِ مِنْ فَرَشٍ وَسُتُورٍ وَنِمَارِقٍ، وَمِنْهُ يُقَالُ: بَيْتٌ مُنَجَّدٌ»<sup>(٥)</sup>، وَ(الْأَنْجَادُ) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ، وَبَعْدَهَا نُونٌ، ثُمَّ جِيمٌ؛ جَمْعُ (نَجْدٍ) بَفَتْحِ النُّونِ وَالْجِيمِ، وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ بِإِسْكَانِ الْجِيمِ، قَالَ: «وَجَمْعُهُ نَجُودٌ»، وَعَنْ أَبِي عُبَيْدٍ فِيهِمَا لَغَتَانِ<sup>(٦)</sup>.

(١) «الْأَسْمَاءُ الْمُبْهَمَةُ» (٣٧٣/٥)، وانظر: «التوضيح» (٣٤٤/٢٨).

(٢) «إِكْمَالُ الْمَعْلَمِ» (٦٤/٨)، و«مطالع الأنوار» (٧/٥).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٤٨/١٦).

(٤) «إِكْمَالُ الْمَعْلَمِ» (٦٧/٨).

(٥) «مطالع الأنوار» (٤١٧/٢).

(٦) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥٠-١٤٩/١٦).

(٢٦٠٠) قوله: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ» وفي الرواية الثانية: «فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أَغْضَبُ كَمَا يَغْضَبُ الْبَشَرُ» قد يُقَالُ: ظاهره أن السبَّ ونحوه كان بسبب الغضب، وجوابه: ما ذكره المازري.  
قال: «يَحْتَمِلُ أَنَّهُ ﷺ أَرَادَ أَنْ دُعَاءَهُ وَسَبَّهُ وَجَلَدَهُ كَانَ مِمَّا خَيْرٌ فِيهِ بَيْنَ أَمْرَيْنِ:

أحدهما: هذا الذي فعله. والثاني: زَجْرُهُ بِأَمْرِ [٣٠٣/أ] آخَرَ؛ فحمله الغضبُ لله تعالى على أحدِ الأمرين المخيرَ فيهما، وهو سبُّه أو لعنه أو جَلَدُهُ ونحو ذلك، وليس ذلك خارجاً عن حكم الشرع، والله أعلم»<sup>(١)</sup>.  
(٢٦٠١) قوله: «وَهِيَ لُغَةٌ أَبِي هُرَيْرَةَ» معناه: أن لغة أبي هريرة (جَلَدُهُ) بتشديد الدال على إدغام المثليين، وهو جائز، ولغة النبي ﷺ، وهي المشهورة لعامة العرب «جَلَدَتْهُ» بالتاء.

قوله: «النَّصْرِيَّينَ» بالنون والصاد المهملة.

(٢٦٠٣) قوله: «وَهِيَ أُمُّ أَنَسٍ» يعني: أُمُّ سُلَيْمٍ هِيَ أُمُّ أَنَسٍ.

قوله: «تَلَوْتُ» بالثاء المثناة في آخره، أي: تُدِيرُهُ عَلَى رَأْسِهَا.

قوله: «فَإَيُّمَا عَبْدٍ دَعَوْتُ عَلَيْهِ مِنْ أُمَّتِي بِدَعْوَةٍ لَيْسَ لَهَا بِأَهْلٍ...» إلى آخره. إن قيل: كيف يدعُو على مَنْ ليس هو أَهْلٌ للدُّعَاءِ عَلَيْهِ أو يَسُبُّهُ أو يَلْعَنُهُ؟

فالجواب: ما أجاب به العلماء، ومختصره وجهان:

أحدهما: أنه ليس بأهل لذلك عند الله وفي باطن الأمر، ولكنه في الظاهر استوجب له؛ فيظهر له عليه السلام استحقاقه لذلك بأماره شرعية، ويكون في باطن الأمر ليس أهلاً لذلك، وهو عليه السلام مأمور بالحكم بالظاهر، والله يتولَّى السرائر.

والثاني: أن ما وقع من سبه ودعائه ونحوه ليس بمقصود، بل هو ما جرت به عادة العرب في وصل كلامها بلا نيّة؛ كقوله: «تَرَبْتُ يَمِينُكَ»، و«عَقَرَى حَلْقِي»، و«لَا كَبَرْتُ سِنُّكَ»، وفي حديث معاوية: «لَا أَشْبَعَ اللَّهُ بَطْنُكَ»، ونحو ذلك لا يَقْصِدُونَ [٣٠٣/ب] بذلك الدعاء؛ فخاف عليه السلام أن يُصَادِفَ شيءٌ من ذلك إجابةً، فسأل ربّه أن يجعل ذلك رحمةً وكفارةً وقربةً وطهوراً وأجرًا، وإنما كان يَقَعُ منه هذا نادرًا<sup>(١)</sup>.

(٢٦٠٤) قوله: «عَنْ أَبِي حَمْزَةَ» أبو حمزة بالحاء والزاي، واسمُه عمرانُ بنُ أبي عطاءٍ الأسديّ الواسطيّ القصابُ بَيَّاعُ الْقَصَبِ، قالوا: وليس له عن ابنِ عَبَّاسٍ إلى النبيّ عليه السلام غيرَ هذا الحديث، وله عن ابنِ عَبَّاسٍ من قوله: يُكْرَهُ مُشَارَكَةُ الْمُسْلِمِ الْيَهُودِيَّ، وكلُّ ما في الصحيحين «أبو حمزة عن ابنِ عَبَّاسٍ» فهو بالجيم والراء؛ وهو نصرُ بنُ عمرانَ الضَّبْعِيُّ، إلا هذا القصابُ، وله في (م) هذا الحديث وحده، ولا ذَكَرَ له في (خ)، بل ولم يُخَرِّجْ له في بقيّة الكتب الستّة.

قوله: «فَحَطَّائِي حَطْأَةً» حطّائي بفتح الحاء والطاء المهملتين، وبعدهما همزةٌ، وأما «حَطْأَةً» فبفتح الحاء وإسكانِ الطاء، بعدهما همزةٌ، وهو الضربُ باليدِ مبسوطةً بينَ الكَتِفَيْنِ، وإنما فعل النبيّ عليه السلام ذلك ملاطفةً ومؤانسةً وتأنيسًا بابنِ عَبَّاسٍ.

قوله: «قَفَدَنِي قَفْدَةً» قال الخليل: «قَفَدْتُهُ قَفْدًا صَفَعْتُ قَفَاءً»<sup>(٢)</sup>، وهو بقافٍ، ثم فاءٍ، ثم دالٍ مهملة.

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٥٢/١٦).

(٢) في «العين» (١٢٠/٥): القفد: صفع الرأس يسط الكف من قبل القفا، تقول: قفدته قفدًا.

(٢٦٠٦) قوله: «العِصَّةُ» كذا ضبطناه؛ مثل: عِدَّةٍ، وَهَبَةٍ، وَصِلَةٍ، وعندَ الجَيَّانِي: «مَا الْعِصَّةُ» يعني: بفتح العين، وإسكانِ الضادِ، على وزنِ الوَجْهِ، والثاني أشهرُ، والأوَّلُ أشهرُ في كتبِ اللغةِ، وهو الشجرُ، وقيل: الرميُّ بالبُهتانِ، والمرادُ به في هذا الحديثِ مفسرٌ، فأغنى عن ذكره. [٣٠٤/أ]

(٢٦٠٨) قوله: «مَا تَعُدُّونَ الرَّقُوبَ فِيكُمْ؟ قُلْنَا: الَّذِي لَا يُوَلِّدُ لَهُ» إلى آخره. أجابوه بمقتضى اللَّفْظِ في اللغةِ، وأراد هو ﷺ مقتضاه في المعنى؛ أي: مصيبةٌ مَنْ فَقَدَ أَجَرَ الْوَلَدِ فِي الْآخِرَةِ أَعْظَمُ مِمَّنْ فَقَدَ نَفْعَهُ وَالتَّمَتُّعَ بِتَرْبِيَّتِهِ فِي الدُّنْيَا، وهذا من التحويل للكلام؛ كقوله: «الْمُفْلِسُ مَنْ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ...» الحديث، «وَالْمَحْرُوبُ مَنْ حُرِبَ دِينُهُ»، من «المطالع»<sup>(١)</sup>.

(٢٦١١) قوله: «أَجُوفَ» أي: صاحبَ جوفٍ.

قوله: «خُلِقَ خَلْقًا لَا يَتَمَالَكُ» أي: لَا يَمْلِكُ نَفْسَهُ، والمرادُ: جنسُ بني آدم.

(٢٦١٢) قوله: «سَمِعَ أَبَا أَيُّوبَ» أَبُو أَيُّوبَ سَيَّاتِي مَسْمًى فِي آخِرِ طَرَفِ هَذَا الْحَدِيثِ بِيَحْيَى بْنِ مَالِكٍ الْمَرَاغِي، فاعلمه.

قوله: «الْمَرَاغِيُّ» بفتح الميم، وبالغينِ المعجمةِ منسوبٌ إلى المِراغةِ بطنٌ من الأزدِ، لا إلى البلدةِ المعروفةِ بالمِراغةِ من بلادِ العجمِ، وهذا الضبطُ، وكونُه منسوبًا إلى بطنٍ من الأزدِ هو الصحيحُ المشهورُ، ولم يَذْكُرِ الْجُمُهورُ غيرَه، وذكر ابنُ جريرِ الطبريُّ أنه منسوبٌ إلى موضعٍ بناحيةِ عُمَانَ، وذكر الحافظُ عبدُ الغنيِّ المقدسيُّ أنه «الْمَرَاغِيُّ»

(١) «مطالع الأنوار» (٣/ ١٨١).

بضم الميم، ولعله تصحيفٌ من الناسخ، والمشهورُ الفتح، وهو الذي صرح به الغساني<sup>(١)</sup> والقاضي في «مشاركه»<sup>(٢)</sup> والسَّمْعَانِي في «أنسابه»<sup>(٣)</sup>، وخلائقٌ منهم ابنُ قُفُولٍ.

قال السَّمْعَانِي: «وقيل: إنه بكسر الميم»، وقال: «والمشهورُ الفتح»<sup>(٤)</sup>، وهو أبو أيوب المذكورُ قبله. [ ٣٠٤/ب ]

(٢٦١٣) قوله: «الْأَبْطَاطِ» هم فَلَاخُو الْعَجَمِ.

قوله: «عَمِيرُ بْنُ سَعِيدٍ» هذا من الصحابة، من الأنصارِ من بني عمرو بن عوفٍ، كان يُقَالُ له: نَسِيجٌ وَحْدَهُ<sup>(٥)</sup>، ولأه عمرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو عميرُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ النُّعْمَانِ الْأَنْصَارِيِّ، وقيل: عميرُ بْنُ سَعْدِ بْنِ شَهِيدِ بْنِ عَمْرِو، وفي معظمِ النُّسخِ (عميرُ بْنُ سَعْدٍ) بالتصغيرِ في (عمير)، وإسكانِ العينِ في (سَعْدٍ)، وفي بعضها (ابنُ سَعِيدٍ) بكسرِ العينِ، وزيادة ياءٍ.

قال القاضي: «الأوَّلُ هو الموجودُ، ولأكثرِ شيوخنا وفي أكثرِ النسخِ وأكثرِ الرواياتِ، وهو الصوابُ»<sup>(٦)</sup>.

قوله: «فِلِسْطِينَ» بكسرِ الفاءِ، وفتحِ اللَّامِ؛ وهي بلادُ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ وما حولها.

(١) «تقييد المهمَل» (٢/ ٤٦١).

(٢) «مشارك الأنوار» (١/ ٤٠٣).

(٣) «الأنساب» (١٢/ ١٧٢).

(٤) «الأنساب» (١٢/ ١٧٢).

(٥) قوله: وحده. ليس في «م». والمثبت من مصادر ترجمته، انظر «أسد الغابة» (٤/ ٢٨٠)،

و«الاستيعاب في معرفة الأصحاب» (٣/ ١٢١٥)، و«إكمال المعلم» (٨/ ٩٢).

(٦) «إكمال المعلم» (٨/ ٩٢).

قوله: «فَخُلُّوا» ضُبِطَ بوجهين؛ بالخاء المعجمة وبالحاء المهملة، والإعجام أشهر وأحسن.

(٢٦١٥) قوله: «سَدَدْنَاها» بالسين المهملة، وفي بعض الروايات بالشين، وقوله: «بَعْضُنَا»، وفي بعض الروايات: «بَعْضُهَا» بالهاء، قال صاحب «المطالع»: «وكُلُّهُ خطأ»<sup>(١)</sup>؛ يعني: إعجام السين، والهاء في (بعضنا).

(٢٦١٦) قوله: «حَتَّى وَإِنْ كَانَ أَخَاهُ» (حَتَّى) كذا في بعض النسخ، والظاهر صحة هذه اللفظة، أعني (حَتَّى)، وفيه محذوف؛ أي: حَتَّى يَدَعَهُ، وكذا وقع في بعض النسخ.

(٢٦١٧) قوله: «لَا يُشِيرُ أَحَدُكُمْ» نَهَى بلفظ الخبر، وهو أبلغ من لفظ النهي.

قوله: «يَنْزِعُ فِي يَدِهِ» أي: يَرْمِي كأنه يَدْفَعُ يَدَهُ وَيُحَقِّقُ إِشَارَتَهُ، وَمَنْ رَوَاهُ بِالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ، فَمَعْنَاهُ يُغْرِيه وَيَحْمِلُهُ عَلَى تَحْقِيقِ الضَرْبِ عِنْدَ مَا يَجْذِبُ عِنْدَ اللَّعِبِ وَالْهَزْلِ، وَ«نَزَعُ الشَّيْطَانِ» إِغْرَاؤُهُ وَإِغْوَاؤُهُ، وَقَدْ عَزَى الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ الْإِهْمَالُ إِلَى (م)، وَالْإِعْجَامُ إِلَى غَيْرِهِ<sup>(٢)</sup>.

(٢٦١٨) قوله: «صَمْعَةٌ» بِالصَّادِ الْمَهْمَلَةِ الْمَفْتُوحَةِ، ثُمَّ مِيمٌ سَاكِنَةٌ، ثُمَّ عَيْنٌ مَهْمَلَةٌ، قِيلَ: إِنَّ أَبَانَا هَذَا وَالِدُ عُبَّةَ، الْغَلَامُ الزَّاهِدُ الْمَشْهُورُ<sup>(٣)</sup>.  
قوله: «حَدَّثَنِي أَبُو الْوَزَاعِ» هُوَ بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ؛ اسْمُهُ جَابِرُ بْنُ عَمْرٍو [٣٠٥/أ] الرَّاسِبِيُّ بِكسْرِ السِّينِ الْمَهْمَلَةِ، وَبَعْدَهَا مَوْحَدَةٌ، نِسْبَةٌ إِلَى رَاسِبٍ قَبِيلَةٌ نَزَلَتْ الْبَصْرَةَ، فَاعْلَمَهُ<sup>(٤)</sup>.

(١) «مطالع الأنوار» (٥/ ٤٧٠).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ١٧٠-١٧١).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/ ١٧١).

(٤) كتب بحاشية «م»: الثاني والثلاثون من التعليق على مسلم.



قوله: «وَأَمْرٌ» كذا في معظم النسخ، وكذا نقله القاضي عن عامة الرواة بتشديد الراء؛ ومعناه: أزلُّه، وفي بعضها: (أَمِرٌ) بزاي مخففة، وهو معنى الأول<sup>(١)</sup>.

(٢٦١٩) قوله: «تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ» الخشاش مثلث الخاء: الهوام.

قوله: «تُرْمَرُ» بضم التاء، وكسر الراء الثانية، وفي بعضها: (تُرْمَمُ) بضم التاء، وكسر الميم الأولى، وراء واحدة، وفي بعضها: تَرْمَمُ<sup>(٢)</sup> بفتح التاء والميم<sup>(٣)</sup>.

(٢٦٢١) قوله: «يَتَأَلَّى» أي: يَحْلِفُ.

قوله: «وَأَحْبَبْتُ عَمَلَكَ» مذهب أهل السنة أن الأعمال لا تحبُّ إلا بالكفر، ويُتَأَوَّلُ حبوطُ عمل هذا على أنه أُسْقِطَتْ حسناته في مقابلة سيئاته، فسُمِّيَ إحباطًا مجازًا، ويَحْتَمِلُ أنه جرى منه أمر آخر أوجب الكفر، ويَحْتَمِلُ أن هذا كان في شرع من قبلنا، وكان هذا حكمهم، قاله النووي<sup>(٤)</sup>.

(٢٦٢٣) قوله: «فَهُوَ أَهْلَكُهُمْ» رُوِيَ برفع الكاف ونصبها، والرفع أشهر، ويؤيده أنه جاء في رواية في «حلية الأولياء» في ترجمة سفيان

(١) «إكمال المعلم» (٩٨/٨).

(٢) في «م»: «ثرم»، والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/١٧٣)، و«شرح السيوطي على مسلم» (٥/٥٤٢).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/١٧٣).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/١٧٤).

الثوري: «فَهُوَ مِنْ أَهْلِكِهِمْ»، قال الحميدي في «جمعه»: «الرفع أشهر؛ ومعناه: أشدُّهم هلاكًا، ومعنى رواية النصب: جعلهم هالكين؛ لأنهم هلكوا في الحقيقة»<sup>(١)</sup>.

(٢٦٢٦) قوله: «أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ يَعْنِي الْخَزَّازُ» اسمُ أبي عامر صالح بن رستم، والخزاز بالمعجمات. [٣٠٥/ب]

قوله: «طَلِقَ» رُوِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ؛ إِسْكَانُ اللَّامِ وَكسْرِهَا، وَ(طَلِيقٌ) بزيادة ياءٍ؛ ومعناه: سهلٌ منبسطٌ.

(٢٦٢٨) قوله: «أَنْ يُحْذِيكَ» يُعْطِيكَ؛ بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ، وَالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ، يُقَالُ حَذِيْتُهُ وَأَحْذِيْتُهُ، إِذَا أُعْطِيْتُهُ.

(٢٦٢٩) قوله: «بِهَرَامٍ» بفتح الباء وكسرها، قاله النووي في «شرحه»<sup>(٢)</sup>.

(٢٦٣٠) قوله: «بَنِ أَبِي زِيَادٍ» اسمُه ميسرة.

قوله: «مَوْلَى ابْنِ عِيَّاشٍ» (عِيَّاشٌ) بِالْمَثَنَاءِ تَحْتُ، وَبِالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ.

(٢٦٣٢) قوله: «أَوْ ائْتَيْنِ» وجاء في غير (م): «وَوَاحِدٍ» في غير هذا الحديث، قال شيخنا متع الله بحياته: «وفي حفظي أنه في (ت)، وقال: غريبٌ، وهو من حديث أبي عبيدة عن أبيه، ولم يسمع منه، ومع ذلك ففي السند مجهولٌ، وهو في (ق)<sup>(٣)</sup> أيضًا<sup>(٤)</sup>».

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/١٧٥).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/١٧٩).

(٣) «سنن ابن ماجه» (ح: ١٦٠٣-١٦٠٤).

(٤) ينظر «التوضيح» لابن الملقن (٩/٤٣١).

(٢٦٣٥) قوله: «دَعَامِيضُ» جمعُ دَعَمَوْصٍ، وهي دَابَّةٌ تَكُونُ فِي الْمَاءِ؛ معناه صغارُ أهلِ الْجَنَّةِ.

قوله: «صِنْفَةُ ثَوْبِكَ» (صنفَة) بفتحِ الصادِ، وكسرِ النونِ: طرفُ الثوبِ، ويُقَالُ لَهَا أَيْضًا: صِنْفَةٌ.

(٢٦٣٧) قوله: «وَهُوَ عَلَى الْمَوْسِمِ» أي: أَمِيرُ الْحَجَّاجِ.

(٢٦٣٩) قوله: «يَذْكُرُ كَثِيرًا» (كثير) في المواضعِ كُلِّهَا بِالمِثْلَةِ، وبِالمَوْحَدَةِ، وهما صحيحان.

قوله: «عِنْدَ سُدَّةِ الْمَسْجِدِ» السُّدَّةُ: الظَّلَالُ الْمُسَقَفَةُ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ. [٣٠٦/أ]

(٢٦٤٠) قوله: «حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ قَرْمٍ» (قَرْم) بفتحِ القافِ، وسكونِ الرَّاءِ، وسُلَيْمَانُ ضَعِيفٌ، وَلَمْ يُحْتَجَّ بِهِ (م) هُنَا، بَلْ ذَكَرَهُ مُتَابِعَةً.



# كتاب القدر



(٢٦٤٣) قوله: «إِنَّ أَحَدَكُمْ» (إن) بكسر الهمزة على حكاية لفظه عليه السلام.

قوله: «يَكْتُبُ» بالموحَّدة في أوَّله على البدل من (أربع).

قوله: «وَشَقِيٌّ، أَوْ سَعِيدٌ» خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ؛ أي: وهو شقيٌّ أو سعيدٌ.

(٢٦٤٤) قوله: «ابنِ أَسِيدٍ» (أسيد) بفتح الهمزة.

(٢٦٤٥) قوله: «عَنْ أَبِي سَرِيحَةَ» هو بفتح السين المهملة، وكسر الراء، وبالحاء المهملة.

قوله: «يَتَصَوَّرُ» بالصاد كذا في جميع نسخ بلادنا كما قاله النووي، وذكره القاضي (يَتَسَوَّرُ) بالسين، قال: «والمرادُ بـ(يَتَسَوَّرُ) يَنْزِلُ، وهو استعارَةٌ من تسَوَّرَتِ الدَّارُ إذا نزلتَ فيها من أعلاها، ولا يَكُونُ التَّسَوُّرُ إلا من فوق»<sup>(١)</sup>.

قال النووي: «فِيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الصَّادُ الواقعةُ في نسخ بلادنا مبدلةً من السين»<sup>(٢)</sup> انتهى، ولم يذكُر هذه اللفظة صاحبُ «المطالع» إلا في السين<sup>(٣)</sup>، فاعلمه.

(٢٦٤٧) قوله: «نَكَّسَ» بالتشديد والتخفيف، لغتان فصيحَتان.

(٢٦٥٠) قوله: «عَنْ يَحْيَى بْنِ عُقَيْلٍ» هو عُقَيْلٌ بضم العين، بَضْرِيٌّ جليلٌ.

قوله: «وَيَكْدَحُونَ» الكدحُ: السعيُّ.

(١) «إكمال المعلم» (٨/١٢٥).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/١٩٤).

(٣) «مطالع الأنوار» (٥/٥٤٨).

(٢٦٥٢) قوله: «فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى» هو برفع (آدم)، وهو فاعل؛ أي: غلبه بالحُجَّة، وظَهَرَ عليه بها، و(آدم) مرفوعٌ كذا الروايةُ في جميع كتب الحديث باتِّفاقِ الناقلين والرُّوَاةِ والشُّرَاحِ وأهلِ الغريب<sup>(١)</sup>. [٣٠٦/ب]

(٢٦٥٣) قوله: «كَتَبَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ» قال العلماء: المرادُ تحديدُ وقتِ الكتابةِ في اللُّوحِ المحفوظِ أو غيره لا أصلَ التقدير، فإن ذلك أزلِّي لا أوَّلَ له<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وَعَرَّشُهُ عَلَى الْمَاءِ»: قبلَ خلقِ السمواتِ والأرضِ.

(٢٦٥٥) قوله: «حَتَّى الْعَجْزُ وَالْكَيْسُ»: قال القاضي: «رُويَناه برفعِ (العجز والكيس) عطفاً على (كُلُّ)، وبجرِّهما عطفاً على (شيءٍ)»<sup>(٣)</sup>.

(٢٦٥٨) قوله: «حِصْنِيَّةٌ» أي: جَنِيَّةٌ، وقيل: خَاصَرَتِيَّةٌ، قال القاضي: وَرَوَاهُ ابْنُ مَاهَانَ: (حِصْنِيَّةٌ) بالخاءِ المعجمة، والصادِ المهملة؛ وهو الأَثْنَانِ، قال: «وَأَظُنُّ هَذَا وَهْمًا بِدَلِيلِ: «إِلَّا مَرِيَمَ وَأَبْنَهَا»<sup>(٤)</sup>.

(٢٦٦١) قوله: «مَسْقَلَةٌ» بالسين، كذا هو في جميع النسخ، وهو صحيحٌ، يُقَالُ: بالسينِ والصادِ.

(٢٦٦٣) قوله: «قَبْلَ حِلِّهِ» ضُبِطَ بفتحِ الحاءِ وكسرها في الأماكنِ الخمسة، وذكر القاضي أن جميعَ الرُّوَاةِ على الفتحِ.

قال الشيخُ محيي الدين: «ومراؤه رُوَاةٌ بلادِهِم، وإلا فالأشهرُ عندَ رُوَاةِ بلادِنَا الكسْرُ، وهما لغتان»<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/٢٠١-٢٠٢).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/٢٠٣).

(٣) «إكمال المعلم» (٨/١٤٣).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨/١٥١).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/٢١٣).

(٢٦٦٤) قوله: «اخرض» بكسر الراء، ويجوز فتحها.

قوله: «تعجز» بكسر الجيم، ويجوز فتحها.

(٢٦٦٥) قوله: «التستري» بضم التاء الأولى، وأما الثانية فالصحيح المشهور فتحها، ولم يذكر السمعاني في «أنسابه» والحازمي في «مؤتلفه» سواء، وكذا غيرهما، [٣٠٧/أ] وذكر صاحب «المشارك» أنها مضمومة كالأولى<sup>(١)</sup>، وكذا ذكره صاحب «المطالع»، وذكر - أعني المتأخران<sup>(٢)</sup> - فتحها<sup>(٣)</sup>.

قال السمعاني: «هي بلدة من كور الأهواز من بلاد خوزستان، يقول لها الناس: «تشت»<sup>(٤)</sup>، وبها قبر البراء بن مالك الصحابي أخي أنس<sup>(٥)</sup>».

(٢٦٦٨) قوله: «الألد» شديد الخصومة، و«الخصم» بفتح الخاء وكسر الصاد: الحاذق بالخصومة.

(٢٦٦٩) قوله: «سنن» بفتح السين والنون: هو الطريق.

قوله: «حدثنني عدة من أصحابنا عن سعيد بن أبي مريم» هذا الحديث أحد الأحاديث التي ذكرها الغساني، وهو حديث ثابت متصل في (خ م) من حديث زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار، رواه عنه رجلان ثقتان؛ أبو عمر حفص بن ميسرة الصنعاني، وأبو غسان محمد بن مطرف المدني، واتفق الإمامان على إخراجهما عن حديثهما عنه.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢١٧/١٦).

(٢) قوله: المتأخران. كذا في «م» بالألف على لغة من يلزم المثنى الألف رفعاً ونصباً وجراً.

(٣) «مطالع الأنوار» (٤٠/٢).

(٤) كذا في «م»، وإحدى نسخ «الأنساب». وفي بقية نسخ الأنساب: شوشتر.

(٥) «الأنساب» (١٥٢/٣).



فأما حديثُ حفصٍ: فرَواه (خ) عن محمد بن عبد العزيز الرَّمْلِيِّ،  
ورَواه (م) عن سويد بن سعيدِ الحَدَثَانِيّ، كلاهما عنه، وأما حديثُ  
أبي غَسَّانَ: فرَواه (خ) عن سعيد بن أبي مريمِ المصريّ، وقال (م):  
«حَدَّثَنِي عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ».

وقد وصله أيضًا إبراهيم بنُ سفيان هنا، فرَواه محمد بنُ يحيى  
الذُّهْلِيُّ عن ابنِ أبي مريمٍ كذلك، فلعلَّ (خ) أحدُ العِدَّةِ الذين سَمِعَ  
منهم (م) هذا الحديث، ولم يُسمِّهم، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

(٢٦٧٠) قوله: «هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ» التنطُّعُ في الكلام: التَّنَمُّقُ، ذَكَرَ  
ذلك صاحبُ «العين»<sup>(٢)</sup>، وقال صاحبُ «المطالع»: «يعني الغالين،  
وهم الْمُتَعَمِّقُونَ المُبَالِغُونَ في الأمور»<sup>(٣)</sup>.



(١) «غرر الفوائد» (ص ١٦٥-١٦٩).

(٢) قال في «العين» (١٦/٢): «والتنطع في الكلام تعمق واشتقاق».

(٣) «مطالع الأنوار» (٤/١٥٣).

کتاب العلم



(٢٦٧١) قوله: [٣٠٧/ب] «وَيَذْهَبَ الرَّجَالُ» سَبَبُ ذَهَابِهِمُ الْقَتْلُ.

(١٥٧) قوله: «حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ» قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «تَابَعَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَبْدَ الْأَعْلَى عَنْ مَعْمَرٍ، وَخَالَفَهُمَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، فَلَمْ يَذْكُرْ أَبَا هُرَيْرَةَ وَأَرْسَلَهُ، وَيُقَالُ: إِنَّ مَعْمَرًا حَدَّثَ بِهِ بِالْبَصْرَةِ، وَكَانَ يُحَدِّثُهُمْ مِنْ حَفْظِهِ هُنَاكَ، وَحَدَّثَ بِالْبَصْرَةِ أَحَادِيثَ عَدَدٍ، وَهَمَّ فِي بَعْضِهَا، وَقَدْ خَالَفَ مَعْمَرًا شَعِيبٌ وَيُونُسُ وَاللَيْثُ وَابْنُ أَخِي<sup>(١)</sup> الزُّهْرِيُّ يَرَوُهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَمِيرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ مَعْمَرٍ أَيْضًا<sup>(٢)</sup>».

(٢٦٧٣) قوله: «رُءُوسًا» ضَبُّ بُوْجِهَيْنِ فِي (خ)؛ أَحَدُهُمَا: بَضْمُ الْهَمْزَةِ وَبِالتَّنْوِينِ، جَمْعُ رَأْسٍ، وَضَبُّ طَوِّهِ فِي (م) بُوْجِهَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: هَذَا، وَالثَّانِي: (رُؤُوسَاءَ) جَمْعُ رَئِيسٍ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ، وَالْأَوَّلُ أَشْهُرُ. قوله: و«أَرَاهُ» بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ، كَذَا قَالَهُ النَّوَوِيُّ<sup>(٣)</sup>.



(١) فِي «م»: «أَبِي». وَالمُثَبَّتُ مِنْ «الْإِلْزَامَاتِ» (ص ٢١٠).

(٢) «الْإِلْزَامَاتِ» (ص ٢١٠).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٦/٢٢٥).



# كِتَابُ الذِّكْرِ



(٢٦٧٥) قوله: «أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي» قال القاضي: «معناه: بالغُفرانِ إذا استغفَرَ، والقبولِ إذا تاب، والإجابة إذا دعا، والكفاية إذا طَلَبَ الكفاية»<sup>(١)</sup>، وقيل: المرادُ الرجاءُ وتأميلُ العفو، وهذا أصحُّ<sup>(٢)</sup>.

(٢٦٧٦) قوله: «يُقَالُ لَهُ: جُمْدَانُ» وَقَعَ فِيهِ تَصْخِيفٌ لِيَزِيدَ بَنِ هَارُونَ وَهُوَ أَنَّهُ قَالَهُ بِالنُّونِ، وَصَحَّفَهُ بَعْضُ رَوَاةِ هَذَا الْكِتَابِ فَقَالَ: (حُمْرَانُ)، وَالصَّوَابُ [أ / ٣٠٨] فِيهِ مَا هُنَا، وَهُوَ بَيْنَ قُدَيْدَ وَعُسْفَانَ.

قوله: «الْمُفْرِدُونَ» بفتح الفاء، وكسر الراءِ مشددةً، وكذا نقله القاضي عن مُتَقْنِي شيوخهم، وذكره غيره أنه رُوِيَ بِتَخْفِيفِهَا، وَإِسْكَانِ الْفَاءِ<sup>(٣)</sup>.

(٢٦٨٠) قوله: «عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، وَأَنَسٌ يَوْمٌ مِئْدٌ حَيٌّ» معنى هذا: أَنَّ النَّضَرَ حَدَّثَ بِهِ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ.

(٢٦٨٥) قوله: «إِذَا شَخَّصَ الْبَصَرَ» شَخَّصَ بفتح الخاء؛ ارتفع، وقيل: امتدَّ ولم يَطْرَفْ وكذلك شَخَّصَ فِي الْحَاجَةِ وَأَشَخَّصَ بَصَرَهُ مُدَّةً وَلَمْ يَطْرَفْ.

قال أبو زيد: «شَخَّصَ الْبَصَرَ يَشَخَّصُ بِالْفَتْحِ فِيهِمَا شَخْوصًا، وَلَا أَعْرِفُ الْكُسْرَ، وَإِنَّمَا الْكُسْرُ إِذَا عَظُمَ شَخْصُهُ»<sup>(٤)</sup>.

قوله: «وَحَشَرَجَ الصَّدْرُ» هو تَرَدُّدُ النَّفْسِ.

قوله: «وَأَقْشَعَرَ الْجِلْدُ» قام شعره.

قوله: «وَتَشَنَّبَتِ الْأَصَابِعُ» أَي: تَقَبَّضَتْ.

(١) «إكمال المعلم» (١٧٢ / ٨).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢ / ١٧).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤ / ١٧).

(٤) انظر: «مطالع الأنوار» (٢٠ / ٦).



(٢٦٨٧) قوله: «قُرَابِ الْأَرْضِ» هو بضم القافِ على المشهور: وهو ما يُقَارِبُ مَلَأَهَا.

(٢٦٨٩) قوله: «فُضِّلُ» ضُبِطَ بِأَوْجِهٍ:

أَرْجَحُهَا وَأَشْهَرُهَا: فِي بِلَادِنَا كَمَا قَالَهُ النَّوَوِيُّ (فُضَّلًا) بضم الفاءِ والضَّادِ.

وَالثَّانِيَةُ: بضم الفاءِ، وإسكانِ الضَّادِ، وَرَجَّحَهَا بَعْضُهُمْ، وَادَّعَى أَنَّهَا أَكْثَرُ وَأَصَوَّبُ.

وَالثَّالِثَةُ: بفتح الفاءِ وإسكانِ الضَّادِ، قَالَ الْقَاضِي: «هَكَذَا الرِّوَايَةُ عِنْدَ جَمْعِهِ شَيْوِخِنَا فِي (خ)».

وَالرَّابِعَةُ: (فُضِّلُ) بضم الفاءِ والضَّادِ، وَرَفَعَ اللَّامَ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ.

وَالْخَامِسَةُ: (فُضَّلَاءُ) جَمْعُ [٣٠٨/ب] فَاضِلٍ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: عَلَى جَمِيعِ الرِّوَايَاتِ مَعْنَاهُ: أَنَّهُمْ زَائِدُونَ عَلَى الْحِفْظَةِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْمَرْتَبِينَ مَعَ الْخَلَائِقِ، فَهَؤُلَاءِ السَّيَارَةُ<sup>(١)</sup>.

قَوْلُهُ: «يَتَّبِعُونَ» بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ مِنَ التَّتَبُّعِ، وَهُوَ الْبَحْثُ عَنِ الشَّيْءِ، وَالثَّانِي: بِالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ مِنَ الْإِبْتِغَاءِ، وَهُوَ الطَّلَبُ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ.

(١) لَمْ يَكْمَلِ الْمَصْنُفُ الْجُمْلَةَ الْأَخِيرَةَ، وَتَمَّتْهَا فِي «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤/١٧):

«فهؤلاء السَّيَارَةُ لَا وظيفَةَ لَهُمْ وَإِنَّمَا مَقْصُودُهُمْ حَقِّقَ الذِّكْرَ».

قوله: «وَحَطَّى»<sup>(١)</sup> في كثيرٍ من نُسخِ بلادنا: (وَحَفَّ) بالفاء، وفي بعضها: (وَحَضَّ) بالضادِ المعجمة، أي: حَتَّ على الحضور، وحكى القاضي عن بعضِ رواتهم: (وَحَطَّ) بالطاءِ المهملة، واختاره القاضي، وقال: «معناه: أشار بعضهم إلى بعضٍ بالنزول، أو أشار إليه بالنزول»<sup>(٢)</sup>.

وأما ما في الأصل فقال شيخنا متع الله بحياته: «لا أعرفه، وأصله تصحيفٌ من (وَحَطَّ) التي ذكرها القاضي، والله أعلم».

(٢٦٩٣) قوله: «عَنِ الشَّعْبِيِّ...» إلى آخره. الشعبيُّ والثلاثة بعده تابعيون، يَرْوِي بَعْضُهُمْ عن بعضٍ.

قوله: «ابْنُ أَبِي لَيْلَى» اسمُ ابنِ أبي ليلى: عبدُ الرحمن.

(٢٦٩٦) قوله: «اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا» انتَصَبَ (كَبِيرًا) بفعلٍ مُضْمَرٍ دَلَّ عليه صدرُ الكلام، كأنه قال: ذكرتُ كبيرًا، أو عَهِدْتُ كَبِيرًا.



(١) كذا في «م».

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/١٤-١٥).



رفع

جس الرحيم (التجدي)  
أسكنه الفردوس  
www.moswarat.com

# کتاب الدعاء



(٢٦٩٨) قوله: «وَيَحِطُّ عَنْهُ الْفُ خَطِيئَةً» في عامّة نسخ (م): (أَوْ يُحِطُّ)، وفي بعضها كما هو: (وَيَحِطُّ) بغير ألف.

قال الحميدي في «جمعه»: «كذا هو في (م): (أَوْ يُحِطُّ) بأو»، [٣٠٩/أ] وقال البرقاني: «ورواه شعبة وأبو عوانة ويحيى القطان عن يحيى الذي رواه (م) من جهته، فقالوا: (وَيَحِطُّ) بالواو»<sup>(١)</sup>، معنى كلام النووي<sup>(٢)</sup>.

(٢٧٠١) قوله: «تُهِمَّةٌ» بفتح الهاء وإسكانها.

(٢٧٠٢) قوله: «إِنَّهُ لِيُغَانُ عَلَى قَلْبِي» قال أبو عبيدة: «يعني أنه يَتَغَشَّى القلب ما يُلبَسُهُ»، وقال غير أبي عبيدة: كأنه يعني من السهو، وكذلك كل شيء يَتَغَشَّى حَتَّى يُلبَسُهُ فقد غِنَ عليه، من الأول من شرح أبي عبيد<sup>(٣)</sup>.

قوله: «حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ الْأَغَرَّ» قال الدارقطني: «وأخرج مسلمٌ حديثَ الْأَغَرِّ من حديثِ عمرو بن مُرَّةَ وثابتٍ عن أبي بُرْدَةَ، وهما صحيحان، وإن كان أبو إسحاق قد قال عن أبي بُرْدَةَ عن أبيه، وتابعه مغيرة بن أبي الحر عن سعيد عن<sup>(٤)</sup> أبي بُرْدَةَ، فأبو إسحاق ربما دلّس، ومغيرة بن أبي الحر شيخ، وثابت وعمر بن مُرَّةَ حافظان، وأبو إسحاق ومغيرة بن أبي الحر سلكا به الطريق السهل»<sup>(٥)</sup>.

(١) «الجمع بين الصحيحين» (١/١٩٩).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/٢٠).

(٣) «غريب الحديث» لأبي عبيد (١/١٣٧).

(٤) في «م»: «بن». والمثبت من «الإلزامات» (ص ٤٨٥).

(٥) «الإلزامات» (ص ٤٨٥).

(٢٧٠٤) قوله: «ارْبِعُوا» بهمزة وصل، وفتح الباء؛ أي: ارفقوا.

(٢٧١٠) قوله: «إِذَا أَخَذْتَ مَضْجَعَكَ» المضجعُ بفتح الجيم.

قوله: «وَأَنْتَ عَلَى الْفِطْرَةِ»: الفطرةُ الإسلامُ.

(٢٧١٤) قوله: «دَاخِلَةٌ إِزَارِهِ» داخلةُ الإزارِ أطرافه.

(٢٧١٦) قوله: «حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ...» إلى آخره. قال

الدارقطني: «هذا حديثُ [٣٠٩/ب] لم يُسْنِدْهُ غَيْرُ وَكِيعٍ، وخالفه الوليدُ بنُ مسلمٍ والوليدُ بنُ مزيدٍ<sup>(١)</sup> وأبو المغيرة وابنُ أبي العشرين، وغيرهم عن الأوزاعي عن عبدة عن هلال: «سُئِلْتُ عَائِشَةُ...»، لم يذكروا فيه فروة<sup>(٢)</sup>.

(٢٧١٨) قوله: «أَسْحَرَ» قام في السَّحَرِ.

قوله: «سَمِعَ» ضَبَطَ بوجهين؛ أحدهما: بكسر الميم وتخفيفها.

والثاني: بتشديد الميم وفتحها، واختار غير واحدٍ التشديد؛ ومعناه بالتشديد: بَلَّغَ، وبالتخفيف: شهد.

(٢٧١٩) قوله: «كَانَ يَدْعُو بِهِذَا الدُّعَاءَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي...» إلى

آخره. هذا الدعاءُ قاله عليه السلام وكذا غيره من الأدعية المماثلة له مع أنه مغفورٌ له ما تَقَدَّمَ من ذنبه وما تأخر؛ هو من بابِ التواضع، ولأنَّ الدعاءَ عبادةً.

(٢٧٢٣) قوله: «الْكِبَرِ» بإسكانِ الموحَّدة وفتحها، والإسكانُ

بمعنى: التعظيم، والفتحُ بمعنى: الهَرَمِ.

(١) في «م»: يزيد. والمثبت من «الإلزامات» (ص ٥٦١).

(٢) «الإلزامات» (ص ٥٦١).

قال القاضي: «وهذا أظهر وأشبه»، يعني الفتح، قال: «وبالفتح ذكره الهَرَوِيُّ، وبالوجهين ذكره الخطَّابِيُّ، وصَوَّبَ الفتح، وتُعَصَّدُهُ رواية (س): «سوء العُمَرِ»<sup>(١)</sup>.

(٢٧٢٦) قوله: «عَنْ جُوَيْرِيَةَ» هي أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ بِنْتُ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي ضِرَارٍ بْنِ حَبِيبٍ الْخُزَاعِيَّةُ الْمُصْطَلِقِيَّةُ.

وقال ابنُ حَبَّانٍ في «الأنواع»: «إنها جويرية ابنة الحارث بن عبد المطلب عم النبي ﷺ»<sup>(٢)</sup> كذا قال، وإنما هي [٣١٠/أ] أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، وقد رواه ابنُ عَبَّاسٍ عنها، نبّه على ذلك الذهبي في «تجريد»<sup>(٣)</sup>، وكذا المزيّ ذكر الحديث في «أطرافه»<sup>(٤)</sup> في مسندها، والله أعلم، وفي «أبي داود»<sup>(٥)</sup> ما يُرْشِدُ إلى أنها أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ.

قوله: «عَنْ أَبِي رَشْدِينَ» هو كَرِيبٌ.

(٢٧٢٧) قوله: «قَدَمِهِ» كذا في (م) في جميع النسخ، وفي (خ): «قَدَمَيْهِ» بالتثنية، وهي زيادة ثقة لا تخالف الأولى.

قوله: «قِيلَ: وَلَا لَيْلَةَ صَفِين» القائل هو ابنُ الكَوَّاءِ، كذا في «المسند»<sup>(٦)</sup>.

(١) «سنن النسائي» (٥٤٩٧).

(٢) «صحيح ابن حبان» (٨٣٢).

(٣) «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٢٥٧).

(٤) «تحفة الأشراف» (١٥٧٨٨).

(٥) «سنن أبي داود» (ح: ١٥٠٣): «خرج رسول الله ﷺ من عند جويرية، وكان اسمها برة، فحول اسمها».

قال ابن الملقن في التوضيح (٣٣/٥٩٣): «وهذا منه دال على أن جويرية هي بنت الحارث أم المؤمنين كما سلف، فإنها التي كان اسمها برة، وحُولَ إلى جويرية، ولم يذكر ابن الأثير الأولى وذكر ثلاثة غيرها: أم المؤمنين، وبنت المجمل زوج الحاطب بن الحارث، وبنت أبي جهل التي خطبها عليّ ﷺ».

(٦) «مسند أحمد» (ح: ٨٣٨)، و(ح: ٦٥٥٤).



قال شيخنا متع الله بحياته: «وقد أخرج الهيثمي شيخنا في «الزوائد» في الذكر عقب الصلاة<sup>(١)</sup>، وسيأتي أن قائل ذلك هو ابن أبي ليلي، فيَحْتَمِلُ أنهما قالاه في مجلس أو مجلسين».

(٢٧٣٠) قوله: «حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُوسُفُ» قال الدارقطني [في حديث<sup>(٢)</sup>] حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: «[وقد خالف<sup>(٣)</sup>] مهديُّ بْنُ ميمونٍ عن يوسفَ بنِ الحارثِ فَأَرْسَلَهُ»<sup>(٤)</sup>.

قوله: «حَزَبَةُ» بجاءٍ مهملةٍ وزايٍ مفتوحتين؛ أي: نابه وألم به.

(٢٧٣١) قوله: «عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَسْرِيِّ» اسمُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ حميدُ بْنُ بَشِيرٍ، صوابه: حَمِيرِيٌّ، وَالْجَسْرِيُّ منسوبٌ إلى فخذٍ من عنزة، وهو جَسْرُ بْنُ تَمِيمٍ بنِ يَقْدُمَ بنِ عنزة، يَبْنِيهُ مسلماً وضبطه بعضهم بكسرِ الجيم، وصوابه الفتح، قاله الأصمعي، وأما الجسرُ القنطرةُ فباللغتين من «المطالع»<sup>(٥)</sup>، وقد أُطْلِقَ أيضًا النوويُّ فِيهِ اللَّغَتَيْنِ<sup>(٦)</sup>. [٣١٠/ب]

قوله: «أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ» وروايةٌ: «أَيُّ الْكَلَامِ أَفْضَلُ؟» هذا محمولٌ على كلامِ الأدميِّ، وإلا فالقرآنُ أَفْضَلُ من التسبيحِ والتَهْلِيلِ المطلقِ، وأما المأثورُ في أوقاتٍ أو حالٍ ونحو ذلك فالاشتغالُ به أَفْضَلُ.

(٢٧٣٢) قوله: «ابْنِ كَرِيزٍ» (كريز) بفتح الكاف.

قوله: «ظَهَرَ الْغَيْبِ» هو كونُ الدعاءِ في غيبةِ المدعولِ، وفي سرٍّ؛ لأنه أَبْلَغُ في الإخلاصِ.

(١) «مجمع الزوائد» (١٠/١٠٠).

(٢) ما بين المعكوفين ليس في «م». ومثبت من «الإلزامات» (ص ٥٣٤).

(٣) «الإلزامات» (ص ٥٣٤).

(٤) «مطالع الأنوار» (٢/٢٠٩).

(٥) «شرح صحيح مسلم» (١٧/٤٨).

قوله: «سَرَوَان» يُقَالُ: ثَرَوَانٌ وَسَرَوَانٌ، ذَكَرَ النُّوويُّ وَالْمِزِّيُّ وَغَيْرُهُمَا كَالْغَسَانِيِّ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ يُقَالُ: (سَرَوَانٌ) أَعْنِي بِالْإِهْمَالِ، وَبِالْمَثَلَةِ، وَبِالْفَاءِ<sup>(١)</sup>، انْتَهَى.

قوله: «حَدَّثَنِي سَيِّدِي» سَيِّدُهَا هُوَ أَبُو الدَّرْدَاءِ، وَأُمُّ الدَّرْدَاءِ هَذِهِ الصُّغْرَى التَّابِعِيَّةُ وَاسْمُهَا هُجَيْمَةٌ، وَقِيلَ: جُهَيْمَةٌ<sup>(٢)</sup>.

قوله: (٢٧٣٣) «وَكَاثَتْ تَحْتَهُ الدَّرْدَاءُ» وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ: (أُمُّ الدَّرْدَاءِ)، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَالصَّوَابُ مَا هُنَا.

قوله: (٢٧٣٤) «الْأَكْلَةُ» (الْأَكْلَةُ) هُنَا بَفَتْحِ الهمزة، وَهِيَ الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ مِنَ الْأَكْلِ.

قوله: (٢٧٣٥) «فَيَسْتَحْسِرُ» حَسَرَ وَاسْتَحْسَرَ إِذَا أَعْيَا وَانْقَطَعَ عَنِ الشَّيْءِ، وَالْمَرَادُ هُنَا: يَنْقَطِعُ عَنِ الدَّعَاءِ.

قوله: (٢٧٣٦) «الْجَدُّ» بَفَتْحِ الْجِيمِ، قِيلَ الْمَرَادُ أَصْحَابُ الْبَخْتِ وَالْحِظِّ فِي الدُّنْيَا، وَالْغِنَى وَالْوَجَاهَةَ بِهَا، وَقِيلَ: الْمَرَادُ أَصْحَابُ الْوَلَايَاتِ؛ وَمَعْنَاهُ: مُحْبُوسُونَ [٣١١/أ] لِلْحِسَابِ أَوْ لَيْسَبِقَهُمُ الْفُقَرَاءُ بِخَمْسِ مِائَةٍ عَامٍ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ<sup>(٣)</sup>.

قوله: (٢٧٣٩) «أَبُو زُرْعَةَ» هُوَ حَافِظُ الْإِسْلَامِ، لَمْ يَرَوْ لَهُ (م) فِي هَذَا الْكِتَابِ إِلَّا هَذَا الْمَكَانَ الْوَاحِدَ، وَهُوَ مِنْ أَقْرَانِ (م)، تُؤَفِّي بَعْدَ (م) بِثَلَاثِ سِنِينَ، سَنَةً أَرْبَعَ وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ، فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنَ السَّنَةِ، وَمُنَاقِبُهُ كَثِيرَةٌ؛ مِنْهَا: أَنَّ إِسْحَاقَ بْنَ رَاهَوِيَةَ قَالَ: «كُلُّ حَدِيثٍ لَا يَعْرِفُهُ أَبُو زُرْعَةَ

(١) انظر: «تقييد المهمل» (١/١٥٤)، و«شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/٤٩-٥٠).

(٢) انظر: «تحفة الأشراف» (٨/٢٣٩) و(١١/١٠٨)، و«شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/٥٠).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/٥٢-٥٣).

فليس له أصل<sup>(١)</sup>، وقد أدخل (م) حديثه في النساء، وكان من حقه أن يُقدِّمه عليها كلها.

(٢٧٤٣) قوله: «يَتَضَاعُونَ» أي: يصيحون من الجوع.

قوله: «فَأَفْرُجُ» عن ابن التين أنه بضم الراء في أكثر الأمهات، يعني بالبخاري، وذكر الجوهرِيُّ أنه من الغم بكسر الراء<sup>(٢)</sup>.

قال شيخنا متع الله بحياته: «وإنما ذكرت كلامَ الجوهرِيِّ؛ لأنِّي رأيتُ هذه اللفظة مضبوطةً بخط الدُّمِيَّاطِيِّ بكسرِ الراء».

قوله: «فَرَقَ» الفَرَقُ بفتح الراء وسكونها، الأوَّلُ أجود؛ إناءٌ يسعُ ثلاثة أصع، والصاع أربعة أمداد، والمُدُّ رطلٌ وثلاثُ بالبغدادِيّ، والرطلُ مائةٌ وثمانيةٌ وعشرون درهماً وأربعة أسباعٍ درهم، وقيل: بلا أسباع، وقيل: ثلاثون، والله أعلم.

قوله: «ابنُ بهرامٍ» بفتح الباء وكسرها، ذكره النووي في «شرحِه» في بابِ الإحسانِ إلى البناتِ وغيره<sup>(٣)</sup>. [٣١١/ب]

قوله: «أَغْبِقُ» بفتح الهمزة، وضمَّ الموحدة، ولا يجوزُ غيره، والغَبُوقُ: شرابُ العشاء، والصَّبُوحُ: شرابُ أوَّلِ النَّهارِ.

قوله: «ارْتَعَبَتْ» بالعين المهملة، ثم الجيم؛ أي: كبرت حتَّى ظهرت حرَّكتها واضطربَّها وموجَّ بعضها في بعض؛ لكثرتها، والارتعاجُ الاضطرابُ والحركة.



(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٣/٧١).

(٢) انظر: «التوضيح» لابن الملقن (١٤/٥٣٠).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (١٦/١٧٩).

# كتاب التوبة



(٢٦٧٥) قوله: «لَلَّهِ أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ» وَيُرْوَى: «لَلَّهِ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ الْعَبْدِ» أَي: أَشَدُّ رِضَى بِهَا وَقَبُولًا لَهَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كُلَّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾<sup>(١)</sup>؛ أَي: رَاضُونَ.

(٢٧٤٤) قوله: «حَدِيثًا عَنْ نَفْسِهِ، وَحَدِيثًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» قَدْ ذَكَرَ الْحَدِيثَ الَّذِي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَذْكُرْ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ نَفْسِهِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ (خ) فِي «صَحِيحِهِ»<sup>(٢)</sup>، وَ(ت) فِي «سُنَنِهِ»<sup>(٣)</sup>، وَغَيْرَهُمَا، وَهُوَ قَوْلُهُ: «الْمُؤْمِنُ يَرَى ذُنُوبَهُ كَأَنَّهُ قَاعِدٌ تَحْتَ جَبَلٍ يَخَافُ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ، وَالْفَاجِرُ يَرَى ذُنُوبَهُ كَذُبَابٍ مَرَّ عَلَى أَنْفِهِ»، فَقَالَ بِهِ هَكَذَا.

قوله: «دَوِّيَّةٌ» بفتح الدال، وتشديد الواو والياء جميعًا، وذكر مسلم الرواية التي بعد هذه رواية ابن أبي شيبة: «أَرْضٌ دَاوِيَّةٌ» بزيادة ألف، وهي بتشديد الياء أيضًا، وكلاهما صحيح، قال أهل اللغة: الأَرْضُ الدَوِّيَّةُ: الْفَقْرُ وَالْفَلَاةُ الْخَالِيَةُ، وَقِيلَ: الْمَفَازَةُ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «مَهْلَكَةٌ» بفتح الميم، وبفتح اللام وكسرها؛ موضع خوف الهلاك. [٣١٢/أ]

قوله: «مِنْ رَجُلٍ» كَذَا فِي النُّسخِ (مِنْ) بِالنُّونِ السَّاكِنَةِ، وَهُوَ الصَّوَابُ، قَالَ الْقَاضِي: «وَوَقَعَ فِي بَعْضِهَا (مَر) بِالرَّاءِ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، كَمَا قَالَه النَّوَوِيُّ، قَالَ: «لَأَنَّ مَقْصُودَ (م) أَنْ يُبَيِّنَ الْخِلَافَ فِي (دَاوِيَّةٍ)، وَأَمَّا لَفْظُهُ (مِنْ) فَمَتَّقَ عَلَيْهَا»<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة المؤمنون، الآية (٥٣)، وسورة الروم، الآية (٣٢).

(٢) «صحيح البخاري» (ح: ٦٣٠٨).

(٣) «سنن الترمذي» (ح: ٢٤٩٧).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/٦١).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/٦٢).

(٢٧٤٥) قوله: «وَمَزَادَةُ» المَزَادُ بفتح الميم، قال القاضي: «كأنه اسمُ جنسٍ للمَزَادَةِ، وهي القَرَبَةُ العَظِيمَةُ، سُمِّيَتْ بذلك؛ لأنه يُزَادُ فيها من جلدٍ آخَرَ»<sup>(١)</sup>.

(٢٧٤٦) قوله: «وَجَعْفَرُ بْنُ حَمِيدٍ» كذا صوابه: (ابنُ حميدٍ)، وقد صُحِّفَ في بعضِ النُّسخِ، قال الحُفَّاظُ: وليس لمسلمٍ في «صحيحه» عن جعفرٍ هذا غيرُ هذا<sup>(٢)</sup>.

قوله: «بِحِذْلِ شَجَرَةٍ» هو بكسر الجيمِ وفتحها، وبالدَّالِ المعجمة؛ وهو أصلُ الشجرةِ القائمُ.

(٢٧٤٧) قوله: «اسْتَيْقِظَ عَلَى بَعِيرِهِ» كذا في جميعِ النُّسخِ، واتفق عليه الرُّوَاةُ، قال بعضهم: وهو وهمٌ، وصوابه: سَقَطَ.

(٢٧٤٨) قوله: «عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ قَاضِيٍّ» في «المطالع»: «مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ قَاصٍّ أَوْ قَاضِيٍّ» بالشكِّ، وذكر أبو إسحاق: «كان قَاصًّا، يُقَالُ: قَصَصْتُ عَلَى عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي إِمَارَتِهِ بِالْمَدِينَةِ»، وهذا يُصَحِّحُ إحدَى الرِّوَايَتَيْنِ، وقد ذكر الوجهين معًا (خ) في «تاريخه»<sup>(٣)</sup>.

(٢٧٥٠) قوله: «الْأُسَيْدِيُّ» ضَبَّطَ بوجهين؛ أَصَحُّهُمَا وَأَشْهُرُهُمَا: ضَمُّ الهمزة [٣١٢/ب] وفتح السين، وكسر الياءِ المشدَّدة. والثاني: كذلك إلا أنه بإسكانِ الياءِ، ولم يذكر القاضي إلا هذا الثاني، وهو منسوبٌ إلى بني أُسَيْدٍ، بطنٌ من تميمٍ.

(١) «إكمال المعلم» (٢٤٤/٨).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٦٣/١٧).

(٣) «مطالع الأنوار» (٥/٤٢٥-٤٢٦).

قوله: «رَأَيْ عَيْنٍ» قال القاضي: «ضَبَطْنَاهُ بِالرَّفْعِ؛ أَي: كَانَا بِحَالٍ مَنِ يَرَاهَا بِعَيْنِهِ»، قال: «وَيَصِحُّ النَّصْبُ عَلَى الْمَصْدَرِ: رَأَيْ مَنِ يَرَاهَا رَأْيَ عَيْنٍ»<sup>(١)</sup>.

قوله: «عَافَسْنَا» أَي: حَاولْنَا.

(٢٧٥١) قوله: «سَبَقْتُ» معناه: غَلَبْتُ، وَالْغَلَبَةُ هُنَا الْكَثْرَةُ وَشُمُولُ الرَّحْمَةِ.

قوله: «طَبَاقٌ» أَي: مِلْؤُهَا.

(٢٧٥٤) قوله: «تَبَتَّغِي» مِنَ الْإِبْتِغَاءِ، وَهُوَ الطَّلَبُ، قَالَ الْقَاضِي: «هَذَا وَهْمٌ، وَصَوَابُهُ مَا فِي رِوَايَةِ (خ) بِالسِّينِ مِنَ السَّعْيِ».

قال النووي: «كِلَاهُمَا صَوَابٌ، لَا وَهْمَ فِيهِ، فَهِيَ سَاعِيَةٌ وَطَالِبَةٌ وَمُبْتَغِيَةٌ لِابْنِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»<sup>(٢)</sup>.

(٢٧٥٥) قوله: «قَنَطٌ» بِفَتْحِ النُّونِ يَقْنِطُ بِكَسْرِهَا، وَيَجُوزُ فِي الْمَاضِي الْكَسْرُ، وَفِي الْمَضَارِعِ الْفَتْحُ.

(٢٧٥٦) قوله: «لَمْ يَعْمَلْ حَسَنَةً قَطُّ» فِي «الْمُسْنَدِ»: «لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ إِلَّا التَّوْحِيدُ»<sup>(٣)</sup>.

(٢٧٥٧) قوله: «رَاشَةٌ» بِأَلْفٍ سَاكِنَةٍ غَيْرِ مَهْمُوزَةٍ، وَبَشِينٍ مَعْجَمَةٍ، وَرُؤْيَتْ بِوَجْهِ آخَرَ؛ وَهُوَ بِسِينٍ مَهْمَلَةٍ، وَهَمْزَةٍ.

قال القاضي: الْأَوَّلُ هُوَ الصَّوَابُ، وَهُوَ رِوَايَةُ الْجُمْهُورِ<sup>(٤)</sup>، وَمَعْنَاهُ: أَعْطَاهُ اللَّهُ مَا لَا وَوَلَدًا».

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٦٦/١٧).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧٠/١٧).

(٣) أخرجه أحمد في «مسنده» مرفوعاً وموقوفاً؛ مرفوعاً في (ح: ٨٠٤٠) عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، وموقوفاً في (ح: ٣٧٨٥) على عبدالله بن مسعود.

(٤) «إكمال المعلم» (٢٥٨/٨).



قال: «ولا وجه للمهملة هنا»، وكذا قال غيره: لا وجه لها هنا<sup>(١)</sup>.

[٣١٣/أ]

قوله: «لَمْ أَبْتَهَر» أي: أقدم.

قوله: «رَعَسَهُ» بالغين المعجمة، ثم السين المهملة؛ أي: أعطاه.

قوله: «حَدَّثَنَا هَمَّامٌ» «هشام» كذا في نسخة لا غير<sup>(٢)</sup>، والصواب: هَمَّامٌ كما في هذا الأصل، وهو هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى، وقد أخرج (خ) كذلك في التوحيد عن أحمد بن إسحاق عن عمرو بن عاصم، وعن محمد بن عبد الله بن رجاء، كلاهما عن هَمَّامِ بْنِ يَحْيَى عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن عبد الرحمن هذا به<sup>(٣)</sup>، وليس في الكتب الستة أحد يُقال له هَمَّامُ ابْنُ يَحْيَى سوى هذا، وواحد روى له (ق)، وهو تابعي، وهذا من أتباع التابعين، والله أعلم.

(٢٧٦٣) قوله: «أَنَّ رَجُلًا» هذا الرجل اسمه كعب بن عمرو أبو اليسر، وقيل: إنه عمرو بن غزيرة بن عمرو الأنصاري أبو حبة التَّمَار، وقيل: ابن مُعْتَبٍ رجل من الأنصار، وقيل: أبو مقبل عامر ابن قيس الأنصاري، وقيل نَبْهَانُ التَّمَار، وقيل: عبَّاد.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/٧٣).

(٢) كذا في «م» (لا غير)، ولعلها صحفت عن (ابن أسد)، قال الجبائي في «تقييد المهملة» (٢/٧٣٠): «وفي نسخة أبي محمد ابن أسد عن ابن السكن: هشام عن قتادة، بدل همام، وليس بشيء» وأما في المطبوع من «التوضيح» (٢٨/٤٤) فنقلها عن الجبائي (وفي نسخة أبي محمد بن راشد...).

(٣) لم نجده في كتاب التوحيد من «صحيح البخاري»، ولكن وجد في كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل (ح: ٣٤٦٤).

قوله: «فَقَالَ رَجُلٌ: هَذَا لَهُ خَاصَّةٌ» القائل: «لَهُ خَاصَّةٌ» قيل: أبو اليسر أيضًا، وقيل: معاذٌ، وقيل: عمرٌ، ذكر ذلك الخطيبُ البغداديُّ<sup>(١)</sup>، وسيأتي أنه معاذٌ في هذا «الصحيح» قريبًا.

(٢٧٦٦) قوله: «نَصَفَ» بتخفيفِ الصادِ؛ أي: بلغ نصفها.

قوله: «نَأَى بِصَدْرِهِ» أي: نَهَضَ، وَيَجُوزُ تقديمُ الهمزة على الألفِ، وعكسه.

(٢٧٦٧) قوله: «فَكَأَكَّكَ» الفكَّاكُ بفتحِ الفاءِ، وَيَجُوزُ كسرُها، والأوَّلُ أفصحُ وأشهرُ. [٣١٣/ب]

قوله: «هَذَا فَكَأَكَّكَ مِنَ النَّارِ» ذكر القُرْطُبِيُّ في «تَذَكُّرَتِهِ» حديثين من عند ابنِ ماجه، وهذا الحديث من عند (م)، والرواية التي بعده، ثم قال: «قال علماءونا: هذه الأحاديثُ ظاهرةُ الإطلاقِ والعُمومِ، وليست كذلك، وإنما هي في أناسٍ مذنبين، تَفَضَّلَ اللهُ عليهم برحمته ومغفرته، فأعطى كلَّ واحدٍ منهم فكاكًا من النارِ من الكُفَّارِ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وَيَضَعُهَا» أي: يَضَعُ عليهم مثلها بذنوبهم، فيُدْخِلُهُم النارَ بأعمالهم لا بذنوب المسلمين، ولا بدَّ من هذا التأويلِ؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾<sup>(٣)</sup>.

وقوله: «وَيَضَعُهَا» مَجَازٌ؛ أي: يَضَعُ عَلَيْهِمْ مِثْلَهَا، لكن لما أسقطها؛ أي: السيئاتِ عن المسلمين أبقى على الكفارِ سيئاتهم صاروا في معنى مَنْ حَمَلَ إِثْمَ الْفَرِيقَيْنِ؛ لكونهم حَمَلُوا الإِثْمَ الْبَاقِي، وهو إِثْمُهُمْ،

(١) قال الخطيب في «الأسماء المبهمة» (٤٣٩/٦): «وقد اختلف في الرجل، فقيل: هو عمر بن الخطاب، وقيل: معاذ بن جبل، وقيل: إنه صاحب القصة أبو اليسر قال: يا رسول الله ألي خاصة؟».

(٢) «التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة» (ص ٩٠٦).

(٣) سورة الأنعام، الآية (١٦٤).

وَيَحْتَمِلُ أَنْ الْمَرَادَ آثَامًا كَانَتْ لِلْكَفَّارِ سَبَبٌ فِيهَا بِأَنْ سَنُّوْهَا؛ فَتَسْقُطُ  
عَنِ الْمُسْلِمِينَ بِعَفْوِ اللَّهِ، وَيُوضَعُ عَلَى الْكَفَّارِ مِثْلُهَا؛ لَكُونَهُمْ سَنُّوْهَا.  
(٢٧٦٨) قوله: «كَتَفَهُ» بفتح النونِ السُّتْرِ.

(٢٧٦٩) قوله: «لَيْلَةَ الْعَقَبَةِ» الْعَقَبَةُ هِيَ الَّتِي يُضَافُ إِلَيْهَا جَمْرَةُ  
الْعَقَبَةِ، وَكَانَتْ بَيْعَةُ الْعَقَبَةِ مَرَّتَيْنِ فِي سَتَيْنِ؛ الْأُولَى: كَانُوا اثْنِي عَشَرَ،  
وَفِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ: كَانُوا سَبْعِينَ، كُلُّهُمْ مِنَ الْأَنْصَارِ، بَايَعَ الْأَنْصَارُ فِيهِمَا  
عَلَى الْإِسْلَامِ، وَأَنْ يَنْصُرُوهُ وَيُؤْوُوهُ.

وَفِي «سِيرَةِ ابْنِ سَيِّدِ النَّاسِ»<sup>(١)</sup> جَعَلَ الْعَقَبَاتِ ثَلَاثًا؛ أُولَى: وَكَانُوا  
[٣١٤/أ] سِتَّةً نَفَرٍ وَعَدَدُهُمْ: أَسْعَدُ بْنُ زُرَّارَةَ (١)، وَعُوفُ بْنُ الْحَارِثِ (٢)،  
وَرَافِعُ بْنُ مَالِكِ بْنِ الْعَجْلَانِ (٣)، وَقُطْبَةُ بْنُ عَامِرٍ بْنِ حَدِيدَةَ (٤)، وَعَقَبَةُ  
بْنِ عَامِرٍ بْنِ نَابِئٍ (٥)، وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاطٍ (٦).

وَجَعَلَ الثَّانِيَةَ: اثْنِي عَشَرَ، كَمَا جَعَلَهَا الْجَمَاعَةُ، لَكِنْ قَالُوا: هِيَ الْأُولَى.

وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ: فَكَانُوا ثَلَاثَةً وَسَبْعِينَ رَجُلًا، أَنْ كَانَ فِيهِمْ: عِمَارُ  
وَأَمْرَاتَيْنِ<sup>(٢)</sup>؛ أُمُّ عِمَارَةَ نُسَيْبَةُ بِنْتُ كَعْبٍ، وَأَسْمَاءُ بِنْتُ عَمْرِو أُمِّ عِمَارَةَ<sup>(٣)</sup>.  
قوله: «جَلَا» بِتَخْفِيفِ اللَّامِ؛ أَي: كَشَفَ.

قوله: «فَأَخْبَرَهُمْ بِوَجْهِهِمْ»<sup>(٤)</sup>؛ أَي: مَقْصُودِهِمْ.

قوله: «الدِّيَّوَانُ» بِكسْرِ الدَّالِ عَلَى الْمَشْهُورِ، وَحُكِّيَ فَتَحُهَا، وَهُوَ  
فَارْسِيٌّ مُعَرَّبٌ، وَقِيلَ: عَرَبِيٌّ<sup>(٥)</sup>.

(١) «عيون الأثر» (١/١٩١-١٩٥).

(٢) كَذَا فِي «م»: «أَمْرَاتَيْنِ»، وَلَا يَسْتَقِيمُ؛ إِلَّا عَلَى جَعْلِ الْوَاوِ لِلْمَعْيَةِ وَإِلَّا فَإِنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَرْفُوعٍ  
اسْمًا لَكَانَ، فَحَقَّقَهَا الرِّفْعَ.

(٣) هَكَذَا بِالْأَصْلِ كَتَبَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عَمْرِو بِأَمِّ عِمَارَةَ، وَفِي «أَسَدِ الْغَابَةِ» (٧/١٢) وَغَيْرِهِ مَكْنَاءَةٌ بِأَمِّ مَنِيعٍ.

(٤) فِي «م»: «بِوَجْهِتِهِمْ». وَالْمَثْبُتُ مِنْ «صَحِيحِ مُسْلِمَ».

(٥) انْظُرْ: «شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمَ لِلنَّوَوِيِّ» (١٧/٨٨).

قوله: «يَظُنُّ» كذا في جميع نسخ (م)، وصوابه: (أَلَا يَظُنُّ)، كما هو في (خ).

قوله: «تَفَارَطَ الْغَزْوُ» أي: تَقَدَّمَ الْغَزَاُ وَسَبَقُوا وَفَاتُوا.

قوله: «مَغْمُوصًا» أي: مُتَّهَمًا بِهِ.

قوله: «تَبَوَّكَأ» كذا في أكثر نسخ (م)، وكذا في (خ) مصروفًا، فكأنه أراد الموضع دُونَ الْبَقْعَةِ<sup>(١)</sup>.

قوله: «مُبَيَّضًا» أي لابس ثياب بياض، وهو بكسر الياء، وقد ضُبِطَ بالكسر والفتح.

قال ابن قُرْقُول: «وهو أَوْجَهُ؛ لَأَنَّهُ قَصَدَ إِلَى صِفَتِهِ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «أَبَا خَيْثَمَةَ» أبو خَيْثَمَةَ هَذَا اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خَيْثَمَةَ، وقيل: مالك [ب/٣١٤] بن قيس، قال بعض الحُفَاطِ كَمَا قَالَه النُّووي، وليس في الصحابة من يُكْنَى أبا خَيْثَمَةَ إِلَّا اثْنَانِ، هَذَا أَحَدُهُمَا، وَالْآخَرُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي سَبْرَةَ الْجُعْفِيُّ، بَقِيَ أَبُو خَيْثَمَةَ الْمَذْكُورُ فِي الْحَدِيثِ إِلَى خِلَافَةِ يَزِيدَ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «حِينَ لَمَرَهُ الْمُنَافِقُونَ» أي: عَابُوهُ وَاحْتَقَرُوهُ.

قوله: «تَبَسَّمَ الْمُغْضَبِ» أي: الْغَضْبَانُ.

قوله: «جَدَلًا» الْجَدْلُ الْقُوَّةُ فِي الْفَصَاحَةِ وَالْبَرَاةِ.

قوله: «مَا زَالُوا يُؤْتِبُونَنِي» أي: يَلُومُونَنِي أَشَدَّ اللَّوْمِ.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٨٩/١٧).

(٢) انظر: «مطالع الأنوار» (٥٦٢/١).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩٠/١٧).

قوله: «ابنُ رِبْعَةَ» الربيعُ، ويقالُ: (ربِعةٌ)، وقال ابنُ الكلبي: «مُرارةُ بنُ ربِعيٍّ»، وقولُه في الأصلِ: (ربِعةٌ)، كذا في نسخِ (م)، وفي (خ): (الربيعُ).

قال ابنُ عبدِ البرِّ: «يُقَالُ بالوجهين»<sup>(١)</sup>.

قوله: «العَامِرِيُّ» هذا منكَرٌ، وصوابُه: (العَمَرِيُّ) بفتح العين وإسكانِ الميم، من بني عمرو بنِ عوفٍ، وكذا ذَكَرَه (خ) وابنُ إسحاق وابنُ عبدِ البرِّ وغيرُهم.

قال القاضي: «هذا الصوابُ، وإن كان القابسيُّ قال: «لا أعرفُه إلا العامريِّ»، والذي قاله الجمهور أصحُّ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «الوَاقِفِيُّ» بقافٍ ثم فاءٍ، منسوبٌ إلى واقفٍ بطنٌ من الأنصارِ.

قوله: «شَهِدَ بَدْرًا» قال ابنُ القيم في «الهدى»: «هذا وهمٌ من الزُّهريِّ، فإنه لا يُحْفَظُ عن أحدٍ من أهلِ المغازي والسَّيَرِ البتَّةَ ذَكَرَ هذينِ الرَّجُلَيْنِ في أهلِ بدرٍ؛ لا ابنُ إسحاق، ولا موسى بنِ عقبة، ولا الأُمويُّ، ولا الواقديُّ، [٣١٥/أ] ولا أحدٌ ممن عدَّ أهلَ بدرٍ»<sup>(٣)</sup>.

ولكن يَنْبَغِي أن لا يكونا من أهلِ بدرٍ؛ فإنَّ النبيَّ ﷺ لم يَهْجُرْ حاطبًا، ولا عاقبَه، وقد جَسَّ عليه، وقال لعمرٍ لما همَّ بقتلِه: «وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّ اللَّهَ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ، فَقَالَ: اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ»، وأين ذَنْبُ التَّخْلُفِ من ذَنْبِ الجَسِّ؟!

(١) «الاستيعاب» (٣/١٣٨٢).

(٢) «إكمال المعلم» (٨/٢٧٧).

(٣) كتب بحاشية «م»: الثالث والثلاثون من التعليق على مسلم.

قال ابن الجوزي: ولم أزل حريصاً على كشف ذلك وتحقيقه، حتى رأيت أبا بكر الأثرم قد ذكر الزُّهري وذكر فضله وحفظه وإتقانه، وأنه لا يكاد يُحفظُ عنه غلطٌ، إلا في هذا الموضع، فإنه قال: إن مُرارةَ بنَ الربيع وهلالَ بنَ أُمَيَّةَ شهدا بدرًا، وهذا لم يَقُلْهُ أَحَدٌ غيرَه، والغلطُ لا يُعَصِّمُ منه إنسانٌ<sup>(١)</sup>، انتهى لفظه بحروفه، وهو مكانٌ حسنٌ.

قوله: «أَيُّهَا الثَّلَاثَةُ» بالرفع، ومحله نصبٌ على الاختصاصِ.

قوله: «اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ» قال القاضي: «لعلَّ أبا قتادة لم يَقْصِدْ بهذا تكليمه؛ لأنه منهى عن كلامه، وإنما قال ذلك لنفسه لما ناشده الله، فقال أبو قتادة مظهرًا لاعتقاده لا لِيُسَمِّعَهُ، ولو حلف رجلٌ لا يُكَلِّمُ رجلًا، فسأله عن شيء، فقال: الله أعلم، يريدُ بذلك إسماعه وجوابه، حَيْثُ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «مَضِيعَةٌ» فيها لغتان: سكون الضادِ وفتح الياءِ، والثانية: كسرُ الضادِ وسكون الياءِ.

قوله: «تِيَاَمَمْتُ» لغةٌ في تِيَمَّمْتُ.

قوله: «سَلَعٌ» هو جبلٌ معروفٌ بالمدينة. [٣١٥/ب]

قوله: «فَلَمَّا جَاءَنِي الَّذِي سَمِعْتُ صَوْتَهُ يُبَشِّرُنِي، نَزَعْتُ لَهُ ثَوْبِي» الذي بَشَّرَ كعبًا فكساه ثوبه قال الذهبي في «تذهيبه»: «يَقَالُ: إنه حمزةُ بنُ عمرو الأسلمي»<sup>(٣)</sup>، ذكر ذلك في ترجمته.

(١) «زاد المعاد» (٣/ ٥٠٥-٥٠٦).

(٢) «إكمال المعلم» (٨/ ٢٧٩).

(٣) لم نجده فيه، وهو في «الوافي بالوفيات» للصفدي (١٣/ ١٠٥).

قال شيخنا متع الله بحياته: «ونقله ابنُ شيخنا العراقي أبو زُرْعَةَ عن الواقديِّ محمد بنِ عمر»<sup>(١)</sup>.

قوله: «بِخَيْرِ يَوْمٍ مَرَّ عَلَيْكَ مُنْذُ وَلَدْتُكَ أُمَّكَ» معناه: سوى يومِ إسلامِكَ، وإنما لم يَسْتَتِنْهُ لأنه معلومٌ لا بدَّ منه.

قوله: «أَنْ لَا أَكُونَ كَذْبُتُهُ» كذا هو في نسخ (م)، وكثير من نسخ (خ)، قال العلماء: لفظةُ (لا) زائدةٌ، ومعناه: أَنْ أَكُونَ كَذْبُتُهُ؛ كقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾<sup>(٢)</sup>.

قوله هنا: «أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ» مُصَغَّرًا، وكذا في روايةٍ معقل الآتية بعدها، وفي روايةٍ يونس المذكورة أوَّل الحديث: (عبدُ الله) بفتح العين مكبَّرًا، قال الدارقطني: «والصوابُ (عبدُ الله) بفتح العين مكبَّرًا»، ولم يذكُر (خ) في «الصحيح» إلا روايةَ (عبدِ الله) مكبَّرًا مع تكرار الحديث<sup>(٣)</sup>.

قوله: «يَزِيدُونَ عَلَى عَشْرَةِ آلَافٍ» كذا هنا، قال أبو زُرْعَةَ الرازي: «كانوا سبعين ألفًا»، وقال ابنُ إسحاق: «ثلاثين»، وهذا أشهرُ، وقيل في عددهم غيرُ ذلك، وجمع بينهما بعضُ الأئمة، فإن أبا زُرْعَةَ عدَّ التابعَ والمتبوعَ، وابنُ إسحاقَ عدَّ المتبوعَ فقط<sup>(٤)</sup>.

(٢٧٧٠) قوله: «أَهْلُ الْإِفْكِ» قيل: إِنَّ أَهْلَ الْإِفْكِ: حَسَّانُ، وأبو أحمدَ، وعبدُ الله، [٣١٦/أ] وحمنة بنتُ جحشٍ، ومسطحٌ، وعبدُ الله بنُ أَبِي المنافقِ، وآخرُ ذكرته في غيرِ هذه المواضع؛ وهو زيد بنُ رفاعَةَ، وذكرَ في آخرِ الحديثِ غالبُهُم، كذا عدَّ عبدُ الله بنُ جحشٍ فيهم، وفيه نظرٌ؛ لأنه استشهدَ بأحدٍ، والإفكُ بعدَ ذلك، والله أعلمُ.

(١) «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» (١٢٩٦/٢).

(٢) سورة الأعراف، الآية (١٢).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٩٩/١٧).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٠٠/١٧).

قوله: «حَدَّثَنَا جَبَّانُ بْنُ مُوسَى» (جَبَّانُ) بكسر الحاء، وليس له في (م) إلا هذا الحديث، وأكثر عنه (خ) في «صحيحه».

قوله: «أَذَنَ» بالمدِّ وتخفيفِ الذَّالِ، وبالقصرِ وتشديدِها؛ أي: أعلم.

قوله: «مِنْ جَزَعِ ظَفَّارٍ» الجزعُ خرزُ يمانٍ، و(ظفَّارٌ) قريةٌ باليمن.

قوله: «يَرْحَلُونَ» بفتحِ الياءِ، وإسكانِ الرَّاءِ، وفتحِ الحاءِ المخففةِ؛ أي: يَجْعَلُونَ الرحلَ على البعيرِ، وَرَحَلُوا بتخفيفِ الحاءِ.

قوله: «يُهَبِّلَنَ» ضَبَطَ بأوجهٍ؛ أشهرُها: ضمُّ الياءِ، وفتحِ الهاءِ والباءِ المشدَّدةِ؛ أي: يَثْقُلْنَ باللحمِ والشَّحمِ. والثاني: بفتحِ الياءِ والباءِ، وإسكانِ الهاءِ بينهما. والثالثُ: بفتحِ الياءِ، وضمِّ الباءِ الموحَّدةِ، وَيَجُوزُ ضمُّ أولِّه، وإسكانِ الهاءِ، وكسرُ الموحَّدةِ.

قوله: «ابْنُ الْمُعْطَلِ» هو بفتحِ الطاءِ بلا خلافٍ، كذا ضبطه أبو هلالٍ العسكريُّ والقاضي في «مشاركه»<sup>(١)</sup> وآخرُونَ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «سَوَادُ إِنْسَانٍ» أي: شخصَ إنسانٍ.

قوله: «مُوغْرِينَ» الموغرُ بالغينِ المعجمةِ النازلُ في وقتِ الوغرةِ، بفتحِ الواوِ وإسكانِ الغينِ؛ وهي شدةُ الحرِّ. [٣١٦/ب]

قوله: «نَحْرُ الظَّهْرَةِ» وقتِ القائلَةِ.

قوله: «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي ابْنِ سَلُولٍ» (أبي) أبو عبد الله، و(سلولٌ) أمُّ عبدِ الله، فهو منسوبٌ لأبيه وأمه، فالصوابُ فيه أن يُنَوَّنَ (أبي)، وَيُكْتَبُ (ابنٌ) بالألفِ، ويكونُ إعرابهُ إعرابَ (عبد).

قوله: «اللُّطْفُ» لُطْفٌ وَلُطْفٌ لغتان.

(١) «مشارك الأنوار» (٣٩٩/١).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٧/١٠٥).



قوله: «نَقِهْتُ» نَقَهَ مِنَ الْمَرَضِ يَنْقَهُ بِالْفَتْحِ، وَنَقِهْتُ الْحَدِيثَ فَهِمْتُهُ بِالْكَسْرِ، وَيُقَالُ أَيْضًا فِي نَقَهَ مِنَ الْمَرَضِ مَكْسُورُ الْقَافِ، وَلَكِنَّ الْمُضَارِعَ فِي الْحَالِينِ مَفْتُوحٌ.

قوله: «قَبْلَ الْمَنَاصِعِ» (المناصعُ) مواضعٌ خارجُ المدينة كانوا يَتَبَرَّرُونَ فِيهَا.

قوله: «الْأَوَّلِ»: بَضَمُ الهمزة، وفتح الواوِ مخففةً، وفيه وجهٌ آخر: وهو فتحُ الهمزة، وتشديدُ الواوِ، وكلاهما صحيحٌ.

قوله: «أُمُّ مِسْطَحٍ» اسمُهَا سَلْمَى، وَ(مِسْطَحٌ) لِقَبٌّ، وَاسْمُهُ عَامِرٌ، وَقِيلَ: عَوْفٌ، كُنِيَّتُهُ أَبُو عَبَّادٍ، وَقِيلَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ ٣٧، وَقِيلَ: ٣٤<sup>(١)</sup>، وَقِيلَ: رَئِطَةٌ.

قال شيخنا متع الله بحياته: «ورأيتُ في غيرِ مؤلَّفٍ رائِطَةٌ بِالْأَلْفِ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «تَعَسَّ مِسْطَحٌ» قال ابنُ الأثيرِ ما معناه: إن «تَعَسَّ» هَلَكٌ، قال: «وقد تُفْتَحُ الْعَيْنُ»<sup>(٣)</sup>، فمفهومُهُ أَنَّهَا مَكْسُورَةٌ أَكْثَرُ، لَكِنْ فِي «الصَّحاحِ» الْفَتْحُ فَقَطْ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «أَيُّ هَتَاءٍ» بِإِسْكَانِ النُّونِ وَفَتْحِهَا، وَالْإِسْكَانُ أَشْهُرُ، قال صاحبُ «النهاية»: «وَتَضَمُّ الْهَاءِ الْأَخِيرَةُ وَتَسْكُنُ»، وَذَكَرَ فِيهَا أَشْيَاءَ أُخَرَ<sup>(٥)</sup>. [٣١٧/ أ]

قوله: «وَضِئَةٌ» أَي: جَمِيلَةٌ.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ١٠٧).

(٢) قال ابن الملقن في «التوضيح» (ص ٥٣٤): «وذكر أبو نعيم فيما نقل من خطه أن اسمها رائطة بنت صخر أخت أم الصديق».

(٣) «النهاية في غريب الحديث» (١/ ١٩٠).

(٤) «الصَّحاح» (٣/ ٩١٠).

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ١٠٧).

قوله: «فَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ بَرِيرَةَ» قد استشكل هذا؛ فإن (بريرة) إنما كاتبت وعُتِقَتْ بعدَ ذلك بمُدَّةٍ طويلةٍ، وكان العَبَّاسُ إذ ذاك في المدينة، والعَبَّاسُ إنما قَدِمَ المدينةَ بعدَ الفتح؛ ولهذا قال له النبي ﷺ وقد شَفَعَ إلى بَرِيرَةَ، فأبَتْ أَنْ تُرَاجَعَ زَوْجَهَا: «يَا عَبَّاسُ أَلَا تَعْجَبُ مِنْ بُغْضِ بَرِيرَةَ مُغِيثًا وَحِبَّهُ لَهَا»، ففي قصة الإفك لم تكن بَرِيرَةُ عندَ عائشةَ، وهذا الذي ذَكَرُوهُ - إن كان لازماً - فيكونُ الوهمُ من تسميته الجارية بَرِيرَةَ، ولم يَقُلْ له عليٌّ: سل بَرِيرَةَ، وإنما قال: فسل الجاريةَ، فظنَّ بعضُ الرُّوَاةِ أنها بَرِيرَةُ، فسمَّاها بذلك، وإن لم يلزمَ بَأَن يَكُونَ طَلُبُ مُغِيثٍ لَهَا استمر إلى بعدَ الفتح، ولم يُباين منها، وزال الإشكالُ، واللهُ أَعْلَمُ، قاله ابنُ القَيِّمِ في «الهِدْيِ»<sup>(١)</sup>.

قوله: «أَغْمَصُهُ» أي: أعيبه.

قوله: «الدَّاجِنُ» هي الشاةُ التي تَأْلَفُ الْبَيْتَ.

قوله: «فَقَامَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ مُشْكَلٌ؛ وذلك لأن الإفك في المريسيع سنة ٦ فيما قاله ابنُ إِسْحَاقَ، وسَعْدٌ تُوُفِّيَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ سنة ٤ بالاتِّفَاقِ، إلا ما قاله الواقدي وحدهُ.

قال القاضي: «قال بعضُ شيوخنا ذَكَرُ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ فِي هَذَا وَهْمٌ، وَالْأَشْبَهُ أَنَّهُ غَيْرُهُ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرْهُ ابْنُ إِسْحَاقَ [٣١٧/ب] فِي «السِّيرِ»، وَإِنَّمَا قَالَ: إِنْ الْمُتَكَلَّمُ أَوَّلًا وَآخِرًا أُسِيدُ بْنُ الْحَضِيرِ».

قال القاضي: «وقد ذَكَرَ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ أَنَّ غَزْوَةَ الْمَرِيسِيِّ كَانَتْ سَنَةَ ٤، وَهِيَ سَنَةُ الْخَنْدَقِ، وَقَدْ ذَكَرَ (خ) اخْتِلَافَ ابْنِ إِسْحَاقَ وَابْنِ عُقْبَةَ».

قال القاضي: «فِيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمَرِيسِيَّ وَحْدَيْهِ الْإِفْكُ سَنَةَ ٥، وَكَانَتْ الْخَنْدَقُ وَقَرِيطَةُ بَعْدَهُمَا».

(١) «زاد المعاد» (٣/ ٢٣٩-٢٤٠).

وذكر القاضي إسماعيل الخلاف في الإفك، وقال: «الأولى أن تكون المريسيع قبل الخندق»، وقال القاضي: «وهذا الذي ذكره سعد في قصة الإفك، وكانت في المريسيع، فعلى هذا<sup>(١)</sup> يستقيم فيه ذكر سعد بن معاذ، وهو الذي في الصحيحين، وقول غير ابن إسحاق في وقت المريسيع أصح» هذا معنى كلام القاضي<sup>(٢)</sup>، والمسألة فيها كلام لأبي عمر وابن حزم وابن العربي وغيرهم<sup>(٣)</sup>.

قوله: «قَلَصَ» بفتح القاف واللام؛ ارتفع.

قوله: «الْبُرْحَاءُ» بضم الموحدة، وفتح الراء، وبالحاء المهملة، والمدّة؛ الشدة.

قوله: «مِثْلُ الْجَمَانِ» (الجمان) اللؤلؤ.

قوله: «وَكَانَ يَنْفِقُ عَلَى مِسْطَحٍ لِقَرَابَتِهِ مِنْهُ» أمه سلمى بنت صخر بن عامر، ابنة خالة أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قوله: «تُسَامِينِي» ذكر المطرزي أن المساماة المفاخرة.

قوله: «مُوَعِّزِينَ» بعين مهملة وزاي، ورواه بعضهم بالراء، ولا وجه له ههنا، وصوابه ما في الروايات الأخر (موغرين) بغين معجمة وراء، وفسره عبد الرزاق كما تراه، معنى كلام «المطالع»<sup>(٤)</sup>.

قوله: «أَبْنُوا» بموحدة مفتوحة مخففة ومشددة، ورؤي [٣١٨/أ] هنا بالوجهين، والتخفيف أشهر، ومعناه: اتهموا.

(١) قوله: هذا. ليس في «م». والمثبت من «إكمال المعلم» (٨/٣٠١).

(٢) «إكمال المعلم» (٨/٣٠١-٣٠٣).

(٣) انظر: «التوضيح» (١٦/٥٨٣).

(٤) «مطالع الأنوار» (٦/٢٢٦).

قوله: «أَسْقَطُوا لَهَا بِهِ» سُئِلَ أَبُو مَرْوَانَ بْنُ سَرَّاجٍ عَنْ هَذَا، فَقَالَ: «أَسْقَطَ الرَّجُلُ إِذَا أَتَى بِسَقَطٍ مِنَ الْقَوْلِ بِهِ؛ أَيْ: بِالسُّؤَالِ وَالِانْتِهَارِ»<sup>(١)</sup>.

(٢٧٧١) قوله: «أَنَّ رَجُلًا كَانَ يَتَّهَمُ» هُوَ مَأْبُورُ الْخِصْيِ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ، قَالَه ابْنُ بَشْكُوَالٍ فِي «مَبْهَمَاتِهِ»<sup>(٢)</sup>.

(٢٧٧٢) قوله: «مِنْ حَوْلِهِ» بِكسْرِ [الميم]<sup>(٣)</sup>، وَجَرَّ اللَّامَ مِنْ (حَوْلِهِ)، وَاحْتَرَزَ بِذَلِكَ عَنِ الْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ: (مَنْ حَوْلَهُ) بِالْفَتْحِ.

(٢٧٧٣) قوله: «الْأَزْدِيُّ» قَالَ مَكِّيُّ بْنُ عَبْدِانَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «أَنَا أَزْدِيٌّ، وَأُمِّي سُلَمِيَّةٌ».

(٢٧٧٥) قوله: «فُرَشِيَّانٍ وَثَقْفِيٍّ، أَوْ ثَقَفِيَّانٍ وَقُرَشِيٍّ» ذَكَرَ ابْنُ بَشْكُوَالٍ فِي «مَبْهَمَاتِهِ» هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ: «الْقُرَشِيُّ هُوَ الْأَسْوَدُ بْنُ عَبْدِ يَغُوثَ، وَالثَّقَفِيُّ الْوَاحِدُ: الْأَخْنَسُ بْنُ شَرِيْقٍ»<sup>(٤)</sup> انْتَهَى.

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ ابْنُ الْمُثَنَّى الْقَاهِرِيُّ عَنِ الثَّعْلَبِيِّ: «إِنَّ الثَّقَفِيَّ اسْمُهُ عَبْدُ يَالِيلَ بْنِ عَمْرِو بْنِ عُوَيْمِرٍ، وَخَتْنَاهُ رُبْعَةٌ وَصَفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةَ، وَفِي «تَفْسِيرِ الْجَوْزِيِّ» نَزَلَتْ فِي صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ وَرُبْعَةَ وَحَبِيبَ بْنِ عَمْرِو الثَّقَفِيِّينَ»<sup>(٥)</sup> انْتَهَى كَلَامُهُ.

قوله: «بَابٌ فِي ذِكْرِ الْمُنَافِقِينَ وَعُدَّتِهِمْ» تَسْمِيَةُ الْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ كَانُوا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ حَبِيبٍ الْهَاشِمِيُّ

(١) انظر: «إكمال المعلم» (٨/ ٣٠٠).

(٢) «غوامض الأسماء» (١/ ٤٩٧).

(٣) في «م»: «الجيم»؛ وَلَا يَسْتَقِيمُ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ لَا يَوْجَدُ حَرْفَ الْجِيمِ، انظر «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/ ١٢٠).

(٤) «غوامض الأسماء» (٢/ ٧١٣).

(٥) «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (٢٣/ ٢٠٢).

وغيره فيما ذكره ابنُ الجوزيِّ في «تلقِيحه»: (الجُلَّاسُ) و(الحَارِثُ) ابنا سويد بن [٣١٨/ب] الصامت، ويُقال: إن الجُلَّاسَ تاب، فحَسُنَتْ توبته، (أبو حبيبة) بنُ الأزعر، وكان ممَّن بنى مسجدَ الضرار، (ثعلبة) بنُ حاطب، وهو الذي عاهد الله لئن آتانا من فضله، (مُعْتَبُ) بنُ قشير، وهو القائل: لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَهْنَا، (ابنُ عمرو) بنُ مُجَمِّع، وبنوه (مُجَمِّع) و(يزيد) و(زيد)، كذا قال ابنُ حبيب<sup>(١)</sup>.

وقال الدارقطني: «هو جارية بنُ عامر، وكان منافقًا، فأما ابناه مُجَمِّعٌ ويزيدُ فلهما استقامةٌ وصحبةٌ»<sup>(٢)</sup>.

و(عَبَّادُ) بنُ حبيب، (سعدُ) بنُ حنيف، (خِذَامُ) بنُ خالد، ويُقال: ابنُه وديعة، (رافعُ وبشرُ) ابنا زياد، (قيسُ) بنُ رفاعَة، (دَرِيُّ) بنُ الحارث، (قيسُ) بنُ زيد، (بجاذُ) بنُ عثمان، (عبدُ الله) بنُ نَبْتَل، (رافعُ) بنُ زيد، (حاطبُ) بنُ أمية، (أوسُ) بنُ قَيْظِي، (الضَحَّاكُ) بنُ خليفة، (سعدُ) بنُ زُرَّارة، (عقبةُ) بنُ كريم، (زيدُ) بنُ عمرو، (النعمانُ) بنُ أوفى، (رافعُ) ابنُ حُرَيْمِلَة، ويُقال: ابنُ حرملة، وهو الذي قال فيه النبي ﷺ: «مَاتَ الْيَوْمَ مُنَافِقٌ عَظِيمُ النَّفَاقِ»، (رفاعةُ) بنُ زيد بنِ التابوت، وهو عمُّ قتادة بنِ النُّعمان، وقد ذكر عنه قتادةُ أنه رأى منه ما يدلُّ على صحَّةِ إسلامه، (سلسلةُ) بنُ بُرْهام، (كِنانةُ) بنُ صَوَيْرَا<sup>(٣)</sup>، (قُرْمانُ)، (مِرْبَعُ) بنُ قَيْظِي، وقيل: ابنُ قَطَنِ<sup>(٤)</sup>.

(١) «المحبر» لمحمد بن حبيب (ص ٤٦٧-٤٦٨).

(٢) «المؤتلف والمختلف» (١/٤٣٧-٤٣٨).

(٣) في «م»: «صعيرا». والمثبت من «المحبر» (ص ٤٦٧).

(٤) «المحبر» (ص ٤٦٩-٤٧٠).

وقال الدارقطني: «كان مِرْبَعٌ أَعْمَى منافقًا، وهو الذي سلك النبي ﷺ في حائطه لَمَّا خَرَجَ إِلَى أُحُدٍ، فَجَعَلَ يَحْثِي التُّرَابَ فِي وَجْهِهِ الْمُسْلِمِينَ، وَيَقُولُ: إِنْ كُنْتَ نَبِيًّا فَلَا تَدْخُلْ حَائِطِي»<sup>(١)</sup>.

(بُشَيْرٌ) بْنُ أَبِي رِزْقٍ أَبُو طُعْمَةَ الظَّفَرِيُّ، ذَكَرَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَقَالَ: «لَهُ أَخْوَانٌ بَشَرٌ وَمُبَشَّرٌ، وَالنِّفَاقُ كَانَ فِي بُشَيْرٍ، وَهُوَ [٣١٩/أ] سَارِقُ الدَّرْعَيْنِ، عَمُّ قَتَادَةَ بْنِ النُّعْمَانِ»<sup>(٢)</sup>.

وقال غيرُ الدارقطني: هو (بُشَيْرٌ)، قَيْسُ بْنُ عَمْرِوٍ جَدُّ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ، (الْجَدُّ) بْنُ قَيْسٍ، وَهُوَ الْقَائِلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أُنْذَنْ لِي وَلَا تَقْتَنِي، (عُدِيٌّ) بْنُ رَبِيعَةَ وَكَانَ أَعْمَى، وَابْنُهُ (سَوِيدٌ) بْنُ عَدِيٍّ، (عَبْدُ اللَّهِ) بْنُ أَبِي ابْنِ سُلُوكٍ رَأْسُ الْمُنَافِقِينَ، (سَوِيدٌ) وَ(دَاعِسٌ) مِنَ الْيَهُودِ، (مَالِكٌ) بْنُ أَبِي نَوْفَلٍ، (زَيْدٌ) بْنُ اللَّصِيصِ، (نَبْتَلُ) ابْنُ الْحَارِثِ مِنْ بَنِي لَوْذَانَ بْنِ عَمْرِوٍ، قَالَهُ ابْنُ إِسْحَاقَ<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو سليمان الدمشقي: «جَمَلَةُ الْمُنَافِقِينَ فِي قَوْلِ ابْنِ زَيْدٍ اثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ، وَقَدْ تَابَ مِنْهُمْ خَمْسَةٌ، وَالْبَاقُونَ مَضَوْا عَلَى النِّفَاقِ؛ فَأُولَئِهِمْ وَرَأْسُهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي، وَأَصْحَابُ الْعُقْبَةِ، وَهِيَ عُقْبَةُ تَبُوكَ<sup>(٤)</sup>، مِنْهُمْ خَمْسَةٌ عَشَرَ، تَابَ ثَلَاثَةٌ، وَمَضَى اثْنَا عَشَرَ عَلَى النِّفَاقِ؛ مِنْهُمْ: (مُعْتَبٌ) بْنُ قُشَيْرٍ، وَ(وَدِيعَةُ) بْنُ ثَابِتٍ، وَ(رِفَاعَةُ) بْنُ التَّابُوتِ، وَ(سَوِيدٌ)، وَ(دَاعِسٌ)، وَ(جَدُّ) بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَبْتَلٍ، وَ(الْحَارِثُ) بْنُ يَزِيدِ الطَّائِيِّ،

(١) «المؤتلف والمختلف» (٤/٢٠٢١).

(٢) انظر: «الروض الأنف» (٤/٢١٣).

(٣) انظر: «البداية والنهاية» (٥/١٢-١٣).

(٤) سيذكرها المصنف قريبًا.

و(أَوْسُ) بَنُ قَيْظِيٍّ، و(سَعْدُ) بَنُ زُرَّارَةَ، و(قَيْسُ) بَنُ عَمْرِو بْنِ سُهَيْلٍ، و(زَيْدُ) بَنُ اللَّصِيَّتِ - كَذَا قَالَ أَبُو سَلِيمَانَ، وَغَيْرُهُ يَقُولُ: اللَّصِيَّتُ - وَكَانَ يَهُودِيًّا مَنَافِقًا، وَ(سَلَالَةُ) بَنُ الْحُمَامِ، وَ(الْجُلَّاسُ) بَنُ سُوَيْدٍ، وَقِيلَ: وَ(كَعْبُ) وَ(أَبُو لُبَابَةَ)، وَتَابَ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ.

وَأَصْحَابُ الْمَسْجِدِ الضَّرَارِ؛ وَهَمُ عَشْرَةٌ: (جَارِيَةُ) بَنُ عَامِرِ بْنِ الْعَطَّافِ، وَابْنُهُ (زَيْدُ) بَنُ جَارِيَةَ الْمُحَرَّقِ الْأَلْيَةِ، وَابْنُهُ (يَزِيدُ) بَنُ جَارِيَةَ، وَهُوَ إِمَامُهُمْ، وَقَدْ تَابَ هَذَا بَعْدُ، وَ(نَجَادُ) ابْنُ عَثْمَانَ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، وَ(خِذَامُ) بَنُ خَالِدٍ، وَمِنْ دَارِهِ أَخْرَجَ الْمَسْجِدَ، وَهُوَ الَّذِي قَالَ فِيهِ <sup>(١)</sup> النَّبِيُّ ﷺ: «زِمَامٌ [٣١٩/ب] خَيْرٌ مِنْ خِذَامٍ»، وَابْنُهُ (وَدِيعَةُ) وَ(أَبُو حَبِيبَةَ) بَنُ الْأَزْعَرِ، وَ(ثَعْلَبَةُ) بَنُ حَاطِبٍ، وَ(عَبَّادُ) بَنُ حَبِيبٍ، أَخُو سُهَيْلٍ، وَوَدِيعَةُ بَنُ ثَابِتٍ، وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ الْعَقْبَةِ.

وَالْمَنَافِقُونَ غَيْرُ هَؤُلَاءِ: (نَعْمَانُ) بَنُ عَمْرِو، وَ(رَافِعُ) بَنُ حَرْمَلَةَ، وَ(مَالِكُ) بَنُ أَبِي نُوْفَلٍ، وَهَؤُلَاءِ بَطَانَةُ ابْنِ أَبِي، وَالَّذِينَ نَزَلُوا فِي قَبْرِهِ، وَ(الْجِدُّ) بَنُ قَيْسٍ مِنْ بَنِي سَلَمَةَ، وَ(مَحْشِيُّ) ابْنُ الْحُمَيْرِ، حَلِيفٌ لَهُمْ، وَتَابَ وَحُسْنَتْ تَوْبَتُهُ، وَ(عَدِيُّ) بَنُ رِبْعَةَ مِنْ بَنِي سَاعِدَةَ، وَابْنُهُ (سُوَيْدُ) بَنُ عَدِيِّ، وَ(الْحَارِثُ) بَنُ سُوَيْدِ بْنِ صَامِتٍ، وَ(حُدَيْرُ) بَنُ أَبِي حُدَيْرٍ، وَ(مَرْبَعُ) بَنُ قَيْظِيٍّ مِنْ بَنِي حَارِثَةَ، أَعْمَى، وَ(أَبُو طُعْمَةَ) بَنُ أَبِي رِقٍ، وَاسْمُهُ بَشِيرٌ، وَأَخَوَاهُ بَشَرٌ وَمُبَشَّرٌ، وَ(حَاطِبُ) بَنُ أَبِي أُمَيَّةَ بْنِ نَافِعٍ، وَ(الضَّحَّاكُ) بَنُ خَلِيفَةَ، وَ(سَعْدُ) بَنُ حَنِيفٍ مِنْ بَنِي قَيْنِقَاعَ، أَسْلَمَ، ثُمَّ نَافَقَ.

(١) قوله: فيه. ليس في «م». أثبتناها ليستقيم الكلام.

فَجُمِّلَتْهُمْ اثنانِ وأربعون، تاب منهم خمسة: الجلاس بن سويد، وكعب بن مالك، وأبو لبابة بن عبد المنذر، ويزيد بن حارثة، ومحشي بن الحمير، وفي هؤلاء نزل القرآن.

قال المصنف: «وقول أبي سليمان من أهل العقبة ليس يعني به عقبة مكة، وإنما هم قوم وقفوا لرسول الله ﷺ على عقبة تبوك، عني: ليفتكو به».

قال ابن عباس: «كان المنافقون من الرجال ثلثمائة، ومن النساء مائة وسبعين»، وهؤلاء المذكورون منهم من اشتهر بالنفاق، فلم يذكر في أصحاب النبي عليه السلام كعبد الله بن أبي، ومنهم جماعة قد ذكرهم العلماء في الصحابة، قد كان سُمع منهم ما يدل على النفاق، ولعل فيهم من تغير عن حاله، وفيما ذكرنا: (ثعلبة) بن حاطب، و(معتب) بن قشير [٣٢٠/أ] وكلاهما قد شهدا بدرًا، وقد علم حال أهل بدر، وإنما ذكرت هذا الكلام لئلا يطلق لسان في ذم جماعتهم إلا من تحقق نفاقه كابن أبي. انتهى كلام ابن الجوزي<sup>(١)</sup>.

(٢٧٧٩) قوله: «أصحابي» أي: الذين يُنسبون إلى صحبتي.

قوله: «سَمَّ الْخِيَاطِ» مثلث السين، الفتح أشهر، وبه قرأ السبعة، وهو ثقب الإبرة.

قوله: «الدَّبِيلَةُ» بدالٍ مهملة مضمومة، ثم موحدة مفتوحة، وقد فسرت في الحديث.

(١) ليس في «تلفيح فهم أهل الأثر» كما ذكر المصنف في تصدير كلامه، ولم أعر عليه فيما بين يدي من كتب ابن الجوزي، وانظر: «التوضيح» (٢١/٥٨٧-٥٨٨).



قوله: «يَنْجُمُ» بضم الجيم؛ ومعناه: يَظْهَرُ، وفي «المطالع»: ضمُّ الجيم وكسرُها<sup>(١)</sup>.

قوله: «مِنْ أَهْلِ الْعَقَبَةِ» (العقبة) ليست العقبة المشهورة للأنصار بِمَنْى، وإنما هذه عقبةٌ على طريقِ تبوكَ اجتمع المنافقون في غزوةِ تبوكَ في القُفُولِ منها للغدرِ برسولِ الله ﷺ فعَصَمَهُ اللهُ مِنْهُمْ.

قوله: «رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْعَقَبَةِ» في «الطبراني الكبير»: أنه ثابتُ بنُ ودِيعَةَ، وفي آخرِ الحديثِ ودِيعَةُ مَرَّتَيْنِ، وفي سَنَدِهِ الْوَاقِدِيُّ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «كُنَّا نَخْبِرُ أَنَّهُمْ أَرْبَعَةَ عَشَرَ» ذَكَرَهُمْ ابْنُ إِسْحَاقَ اثْنَيْ عَشَرَ، وَعَدَدَهُمْ، وَقَدْ ذَكَرَهُمْ عَنْهُ ابْنُ إِمَامِ الْجَوْزِيِّ فِي «الْهَدْيِ» مُسَمِّينَ عَنْهُ، وَذَكَرَ لَهُ فِي الْقِصَّةِ عِدَّةَ أَوْهَامٍ، فَإِنْ أَرَدْتَهُمْ فَانْظُرْ غَزْوَةَ تَبُوكَ مِنْ «الْهَدْيِ» لِابْنِ الْقَيِّمِ<sup>(٣)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢٧٨٠) قوله: «ثَنِيَّةُ الْمُرَارِ» (الْمُرَارِ) بضم الميم وتخفيفِ الرَّاءِ، وَفِي الثَّانِيَةِ: (المرار) بضم الميم وفتحها على الشكِّ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ بضمُّها أو كسرُها، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَ(المرارُ) شَجَرٌ مَرٌّ، وَهَذِهِ عِنْدَ الْحُدَيْبِيَّةِ، قَالَ الْحَازِمِيُّ: «قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: مَهِيْطُ الْحُدَيْبِيَّةِ»<sup>(٤)</sup> انْتَهَى. [٣٢٠/ب]  
وَفِي «المطالع»: ذَكَرَهَا مُسْلِمٌ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَعَاذٍ بضم الميم، وَشكَّ فِي ضَمِّهَا وَكسرِهَا فِي حَدِيثِ ابْنِ حَبِيبٍ الْحَارِثِيِّ<sup>(٥)</sup>، انْتَهَى.

(١) انظر: «مطالع الأنوار» (٤/١٢٥).

(٢) كذا في «م» (ثابت بن ودِيعَةَ)، وَفِي «المعجم الكبير» فِي تسمية أصحاب العقبة (ح: ٣٠١٦): (ودِيعَةُ بن ثابت).

(٣) «زاد المعاد» (٣/٤٠-٤٣) وَلَيْسَ فِي ذِكْرِ غَزْوَةِ تَبُوكَ كَمَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ.

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/١٢٦).

(٥) «مطالع الأنوار» (٤/٨٥).

قوله: «كَانَ رَجُلٌ يَنْشُدُ ضَالَّةً» قاله القاضي: «هذا الرجل هو الجَدُّ بنُ قيسِ المنافق»<sup>(١)</sup>.

(٢٧٨١) قوله: «قَصَمَ اللَّهُ عُنْقَهُ» أي: أهلكه.

(٢٧٨٢) قوله: «تَذْفِنُ» بالفاء والنون كذا في جميع النسخ؛ أي: تُعَيِّبُهُ عن الناس، وتذهبُ به لِشِدَّتِهَا.

قوله: «فَإِذَا مُنَافِقٌ عَظِيمٌ مِنَ الْمُنَافِقِينَ قَدْ مَاتَ» لعَلَّه ما قاله ابنُ الجوزيِّ في «تَلْفِيحِهِ» في تسميته المنافقين الذين كانوا على عهدِ رسولِ الله ﷺ فذكر جماعةً، ثم قال: «رافعُ بنُ حريملة، ويُقال: ابنُ حرملة، وهو الذي قال فيه النبي ﷺ وهو بتبوك: «مَاتَ الْيَوْمَ مُنَافِقٌ عَظِيمٌ النَّفَاقِ»<sup>(٢)</sup> انتهى.

وفي «سيرة أبي الفتح اليعمرِي» عن ابنِ إسحاق عن عاصمِ بنِ عمرِ بنِ قتادة وعبدِ الله ابنِ أبي بكرٍ ومحمَّد بنِ يحيى بنِ جَبَّان: «فَلَمَّا رَاحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ هَبَّتْ عَلَى النَّاسِ رِيحٌ شَدِيدَةٌ، أَذْنُهُمْ وَتَخَوَّفَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَخَافُوهَا فَإِنَّهَا هَبَّتْ لِمَوْتِ عَظِيمٍ مِنْ عُظَمَاءِ الْكُفَّارِ، فَلَمَّا قَدِمُوا الْمَدِينَةَ وَجَدُوا رِفَاعَةَ بْنَ زَيْدٍ ابْنَ التَّائِبِ أَحَدَ بَنِي قَيْنِقَاعَ، وَكَانَ مِنْ عُظَمَاءِ الْيَهُودِ، وَكَهْنًا لِلْمُنَافِقِينَ مَاتَ ذَلِكَ الْيَوْمَ»، ذكر ذلك في غزوة بني المصطلق<sup>(٣)</sup>، وهذا أشبه بالحديث الذي في مسلم، فلعله هو، والله أعلم. [٣٢١/أ]

(١) «إكمال المعلم» (٨/٣١٢).

(٢) سبق.

(٣) «عيون الأثر» (٢/١٣١).

(٢٧٨٣) قوله: «المُقَفِّينِ» أي المُولَّيْنِ.

قوله: «مِنْ أَصْحَابِهِ» سَمَّاهُمَا مِنْ أَصْحَابِهِ؛ لإظهارهما الإسلامَ والصُّحْبَةَ، لَا أَنَّهُمَا مِمَّنْ نَالَتْهُ فَضِيلَةُ الصُّحْبَةِ.

(٢٧٨٤) قوله: «العَائِرَةُ» الْمُتَرَدِّدَةُ.



كِتَابُ صِفَةِ الْقِيَامَةِ  
وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ



(٢٧٨٦) قوله: «جَاءَ حَبْرٌ» الحبرُ بفتح الحاء وكسرِها، الفتح أفصح؛ هو العالم.

قوله: «نَوَاجِذُهُ» النواجدُ الأنيابُ، وقيل: الأضرأسُ، قاله النووي<sup>(١)</sup>.

قوله: «بِشَمَالِهِ» فائدة: قال القرطبي في «تذكرته»: «قيل: هو مما انفرد به عمرُ بنُ حمزة عن سالم، وقد روى هذا الحديث نافعٌ وعبدُ الله بنُ مِقْسَمٍ عن ابنِ عمر، لم يذكروا فيه الشمال، ورواه أبو هريرة وغيره عن النبي ﷺ ولم يذكُر فيه واحدٌ منهم الشمال.

قال البيهقي: ويروى ذكُرُ الشمالِ في حديثٍ آخر<sup>(٢)</sup> غير هذه القصة، إلا أنه ضعيفٌ بمرة، تفرد بأحدهما جعفرُ بنُ الزبير، وبالأخر يزيدُ الرقاشي، وهما متروكان، وكيف يصحُّ ذلك، وصحيحٌ عن النبي ﷺ أنه سمى كلتا يديه يمينين؟ وكأن من قال ذلك أرسله من لفظه على ما وقع له، أو على عادة العرب في ذكر الشمال في مقابلة اليمين.

قال الخطابي: ليس فيما يُضافُ إلى الله عز وجل من صفة اليد الشمال؛ لأن الشمال محلُّ النقص والضعف، وقد روي: «كِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ»<sup>(٣)</sup>. [٣٢١/ب]

(٢٧٨٩) قوله: «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِيَّ»

قال (خ) في «التاريخ»: «حدّث به أبو هريرة عن كعب، وهو أصحُّ»<sup>(٤)</sup>.

قال شيخنا متع الله بحياته: «أفادني ذلك شيخنا العراقي، يعني موقوفاً على كعب، والحديث المذكور في (م س) بهذه الطريق»<sup>(٥)</sup>.

(١) «شرح صحيح مسلم» (١٢/١٨٢). (٢) كتب فوقه في «م»: كذا.

(٣) «التذكرة» (ص ٤٧٤-٤٧٥). (٤) «التاريخ الكبير» (١/٤١٣-٤١٤).

(٥) «صحيح مسلم» (ح: ٢٧٨٩)، و«السنن الكبرى للنسائي» (ح: ١٠٩٤٣).

قال المِزِّي عُقِيبَ طَرِيقِهِ: «قال (خ) في «التاريخ»: وقال بعضهم: أبو هريرة عن كعبٍ وهو أصحُّ»<sup>(١)</sup> انتهى، وقد أخرجَه أيضًا مرفوعًا نسائي في «التفسير» لكن من رواية ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة<sup>(٢)</sup>.

قوله: «النُّور»: بالرَّاءِ، وفي رواية قاسم بن أصبغ: «النون» بالنون، وكذا رواه بعضُ رُوَاةِ (م)؛ وهو الحوت، ولا منافاة، فكِلَاهُمَا خُلِقَ يومَ الأربعاء.

(٢٧٩٠) قوله: «عَفْرَاءَ» بالعين المهملة؛ بياض إلى حمرة.

قوله: «عَلَمٌ» أي: علامةٌ سُكِنِي ولا بناء ولا أَثَر.

(٢٧٩٢) قوله: «يَكْفُوْهَا» بالهمز؛ أي يُمِيلُهَا من يَدٍ إلى يَدٍ حَتَّى تَجْتَمِعَ وَتَسْتَوِيَ.

قوله: «خُبْزَةٌ» هي الطُّلْمَةُ<sup>(٣)</sup> توضع في المَلَّةِ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «نُزْلًا» النُّزْلُ بضم النون والزَّي، وَيَجُوزُ إِسْكَانُ الزَّاي؛ وهو ما يُعَدُّ لِلضَّيْفِ عِنْدَ نَزْوِلِهِ.

(١) «تحفة الأشراف» (١٠/١٣٣).

(٢) لم أجده في «المجتبى» والذي في «السنن الكبرى» في التفسير، باب قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَنْزَالِ﴾ (١٠٩٤٣): «أخبرنا هارون بن عبد الله، ويوسف بن سعيد واللفظ له، حدثنا حجاج، عن ابن جريج، قال: أخبرني إسماعيل بن أمية، عن أيوب بن خالد، عن عبد الله بن رافع، عن أبي هريرة، قال: أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال: «خلق الله التربة يوم السبت، وخلق الجبال يوم الأحد، وخلق الأشجار يوم الاثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم يوم الجمعة بعد العصر، آخر الخلق آخر ساعات النهار». فليس من طريق ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة كما قال المصنف هنا، فالله أعلم.

(٣) في «م»: «الكلمة»، وفي «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/١٣٥): «الطلمة»، انظر: «إكمال المعلم» (٧/٥٣٢)، و«مطالع الأنوار» (٣/٤٢٩)، و«التوضيح» (٣٠/١٠).

(٤) الملة: اسم الحفرة التي تمل فيها الطلمة أو الخبزة. انظر: «الصحاح» (٥/١٩٧٦)، و«التوضيح» (٣٠/١٠).

قوله: «بِالْأَمِّ» بِمَوْحَدَةٍ مَفْتُوحَةٍ، وَتَخْفِيفِ اللَّامِ، وَمِيمٍ مَرْفُوعَةٍ غَيْرِ مَنْوَنَةٍ، وَفِي مَعْنَاهُ أَقْوَالٌ مُضْطَرِبَةٌ، الصَّحِيحُ أَنَّهَا عِبْرَانِيَّةٌ؛ وَمَعْنَاهَا بِهَا: ثَوْرٌ، وَفَسَّرَهُ بِهِ؛ وَلِهَذَا سَأَلُوا الْيَهُودِيَّ عَنْ تَفْسِيرِهَا، وَلَوْ كَانَتْ عَرَبِيَّةً لَعَرَفَهَا الصَّحَابَةُ، [٣٢٢/أ] وَلَمْ يَحْتَاجُوا إِلَى سَوَالِهِ عَنْهَا، فَهَذَا الْمَخْتَارُ فِي بَيَانِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ.

(٢٧٩٣) قوله: «لَوْ تَابَعْنِي عَشْرَةٌ مِنَ الْيَهُودِ» قَالَ صَاحِبُ «التَّحْرِيرِ»: «الْمَرَادُ عَشْرَةٌ مِنْ أَجْبَارِهِمْ» <sup>(١)</sup> انْتَهَى، قَالَ شَيْخُنَا مَتَعَ اللَّهُ بِحَيَاتِهِ: «قَالَ شَيْخِي الْعِرَاقِيُّ: الْمَرَادُ عَشْرَةٌ مُعَيَّنُونَ، وَكَذَا جَاءَ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ». (٢٧٩٤) قوله: «عَسِيبٌ» جَرِيدَةُ نَخْلٍ.

قوله: «مَا رَابِكُمْ» أَي: دَعَاكُمْ، قَالَهُ النَّوَوِيُّ <sup>(٢)</sup>، وَقَالَ ابْنُ قُرْقُولَ: «(مَا رَابِكُمْ إِلَيْهِ) قَيْدُهُ الْأَصِيلِيُّ بِبَاءٍ، وَعَنْ الْقَابَسِيِّ بِبَاءٍ مِنَ الرَّأْيِ، قَالَ الْوُقَشِيُّ: صَوَابُهُ (مَا إِرْبُكُمْ)؛ أَي: حَاجَتُكُمْ» <sup>(٣)</sup>.

قَالَ الْقَاضِي: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى (رَابِكُمْ): مَا شَكَّكُمْ فِي أَمْرِهِ؟ يَعْنِي: الرُّوحَ الَّذِي سَأَلُوا عَنْهُ، أَوْ مَا الرِّبُّ الَّذِي رَابِكُمْ مِنْهُ حَتَّى احْتَجْتُمْ إِلَى مَعْرِفَتِهِ وَالسَّوَالِ عَنْهُ؟ وَمَا دَعَاكُمْ إِلَى تَعَرُّفِ شَيْءٍ قَدْ يَسْوَوْكُمْ عُقْبَاهُ؟ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ: «لَا يَسْتَقْبِلَنَّكُمْ بِشَيْءٍ تَكْرَهُوْنَهُ» <sup>(٤)</sup> انْتَهَى.

وَفِي «النِّهَايَةِ»: «مَا رَابِكُمْ إِلَيْهِ»: أَي: مَا إِرْبُكُمْ وَحَاجَتُكُمْ إِلَى سَوَالِهِ؟» <sup>(٥)</sup> انْتَهَى.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣٦/١٧).

(٢) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣٧/١٧).

(٣) «مطالع الأنوار» (٢٠٦/٣).

(٤) «إكمال المعلم» (٣٢٥/٨).

(٥) «النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (٢٨٧/٢).



وقال الخطَّابِيُّ<sup>(١)</sup> كما نقله ابنُ المُلقِّن عنه: «رَأَيْتُكُمْ إِلَيْهِ» يَقُولُ الْعَامَّةُ، وَإِنَّمَا هُوَ (مَا إِرْبُكُمْ إِلَيْهِ): أَي: مَا حَاجْتُكُمْ؟<sup>(٢)</sup> انْتَهَى.

قوله: «قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ إِدْرِيسَ يَقُولُ: سَمِعْتُ الْأَعْمَشَ...» إِلَى آخِرِهِ. قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «أَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ ابْنِ إِدْرِيسَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ عَنْ مَسْرُوقٍ [عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: «مَرَّ بِهِ»]<sup>(٣)</sup> نَفَرٌ مِنَ الْيَهُودِ»، وَرَوَاهُ أَصْحَابُ الْأَعْمَشِ؛ مِنْهُمْ: عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، وَعِيسَى بْنُ يُونُسَ، وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، وَوَكَيْعٌ، وَغَيْرُهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ [٣٢٢/ب] عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عُلُقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَهُوَ الصَّوَابُ<sup>(٤)</sup>.

(٢٧٩٥) قوله: «فَيْنَا» أَي: حَدَادًا.

(٢٧٩٧) قوله: «يَنْكُصُ» بِكَسْرِ الْكَافِ.

(٢٧٩٨) قوله: «عِنْدَ أَبْوَابِ كِنْدَةَ» هُوَ بَابٌ بِالْكَوْفَةِ.

قوله: «سَنَّةٌ» الْقَحْطُ وَالْجَدْبُ.

قوله: «كَسَنِي» بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ.

قوله: «وَجَهْدٌ»<sup>(٥)</sup> أَي: مُشَقَّةٌ.

قوله: «خَمْسٌ قَدْ مَضَيْنَ: الدُّخَانُ وَاللِّزَامُ...» إِلَى آخِرِهِ. فَسَرَّهَا كُلُّهَا فِي الْكِتَابِ إِلَّا اللَّزَامَ، وَالْمُرَادُ بِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا﴾<sup>(٦)</sup>؛ أَي: يَكُونُ عَذَابُهُمْ لَازِمًا، وَهُوَ مَا جَرَى عَلَيْهِمْ يَوْمَ بَدْرٍ مِنَ الْقَتْلِ وَالْأَسْرِ، وَهِيَ الْبَطْشَةُ الْكُبْرَى.

(١) فِي «م»: الْجَيَانِي. وَالْمُثَبِّتُ مِنْ «التَّوْضِيحِ» (١٥٨/٢٢).

(٢) «التَّوْضِيحُ لشرح الجامع الصحيح» (١٥٨/٢٢).

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْكَوفِينَ لَيْسَ فِي «م». وَثَبَّتْ مِنَ «الْإِلْزَامَاتِ» (ص ٣٧٣).

(٤) «الْإِلْزَامَاتِ» (ص ٣٧٣).

(٥) (جهد) رُسِمَتْ فِي «م» مُضْبُوطَةٌ بِفَتْحِ الْجِيمِ وَضَمِّهَا.

(٦) سُورَةُ الْفِرْقَانِ، الْآيَةُ (٧٧).

(٢٨٠٠) قوله: «حَدَّثَنَا مِنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ، [أَخْبَرَنَا ابْنُ مُسْهِرٍ]»<sup>(١)</sup>  
هو عليُّ بنُ مُسْهِرٍ، وكنيته أبو الحسن.

(٢٨٠١) قوله: «بِإِسْنَادِ ابْنِ مُعَاذٍ» كذا هو في عامَّةِ النسخ، وفي بعضها: «بِإِسْنَادِي مُعَاذٍ».

قال القاضي وغيره: «وهذا أشبه بالصحة؛ لأنه ذكر لمعاذٍ إسنادين»<sup>(٢)</sup>، قيل: هذا والأوَّل أيضًا صحيح؛ لأن الإسنادين من رواية ابن معاذٍ عن أبيه.

(٢٨٠٢) قوله: «مَرَّتَيْنِ» المرَّاتُ يُرادُ بها الأفعالُ تارةً، والأعيانُ تارةً، وأكثرُ ما يُستعملُ في الأفعالِ، وأما الأعيانُ فكقوله في الحديث: «انْشَقَّ الْقَمَرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَرَّتَيْنِ»؛ أي: شَقَّتَيْنِ وَفَلَقَتَيْنِ، ولما [٣٢٢/ب] خفي هذا على مَنْ لم يحظَ به علماً، زعم أن الانشقاق وقع مرَّةً بعدَ مرَّةٍ في زمانين، وهذا مما يَعْلَمُ أهلُ الحديثِ وَمَنْ له خِبْرَةٌ بأحوالِ الرسولِ وسيرته، أنه غلطٌ، وأنه لم يَقَعِ الانشقاقُ إلا مرَّةً واحدةً، قاله ابنُ القيم في «إغاثة اللهفان» في مسألة الطَّلَاقِ<sup>(٣)</sup>. قال شيخنا متع الله بحياته: قال شيخي العراقي في «سيرته» المنظومة ما معناه: إنه انشقَّ مَرَّتَيْنِ، وإن هذا مُجْمَعٌ عليه متواترٌ<sup>(٤)</sup>.

(١) ما بين المعكوفين ليس في «م». ومثبت من «صحيح مسلم».

(٢) «إكمال المعلم» (٨/٣٣٣).

(٣) لابن القيم رحمه الله كتابان بعنوان: «إغاثة اللهفان» أحدهما: «إغاثة اللهفان في حكم طلاق الغضبان»، والآخر: «إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان»، وكلام المصنف يومهم أن المراد الأول، وليس كذلك، بل هو الثاني «إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان» (١/٣٠٠-٣٠١).

(٤) قال العراقي «ألفية السيرة النبوية (نظم الدرر السنية الزكية)» (ص ٥٩).

وَإِذْ بَغَتْ مِنْهُ قَرِيشٌ أَنْ يَرَى      آيَا، أَرَاهُمْ انْشِقَاقَ الْقَمَرِ  
فَصَارَ فَرَقَتَيْنِ: فَرَقَةً عَلَتْ      وَفَرَقَةً لِلطُّودِ مِنْهُ نَزَلَتْ  
وَذَاكَ مَرَّتَيْنِ بِالْإِجْمَاعِ      وَالنَّصُّ وَالتَّوَاتُرُ السَّمَاعِي

ثم قال شيخنا متع الله بحياته: «وقد راسلته في ذلك، وذكرت له كلام ابن القيم المذكور أعلاه، فلم يردَّ جواباً».

(٢٨٠٥) قوله: «أَرَدْتُ» معنى (أَرَدْتُ) طلبتُ وأمرتُ، وقد أوضحه في الروايتين الأخريين بقوله: «قَدْ سُلِّتَ أَيْسَرَ» فتعَيَّن تأويل «أَرَدْتُ» جمعاً بين الروايتين؛ لأنه يَسْتَحِيلُ عند أهل الحق أن يُريدَ الله شيئاً فلا يَقَعُ، ومذهب أهل الحق أنه سبحانه مريدٌ لجميع الكائنات خيراًها وشرّها، ومنها الإيمان والكفر، فهو سبحانه مريدٌ لإيمان المؤمن، ومريدٌ لكفر الكافر، خلافاً للمعتزلة.

(٢٨٠٧) قوله: «صَبَغَةً» بفتح الصاد؛ أي: يُغَمَسُ غَمَسَةً.

قوله: «بُؤْسًا» البؤسُ الشدة.

(٢٨٠٩) قوله: «تَسْتَحْصِدُ» بفتح أوله، وكسر الصاد، كذا رواية الأكثرين، وعن بعضهم: بضم أوله، وفتح الصاد على ما لم يُسمَّ فاعله، والأوَّل أجود.

(٢٨١٠) قوله: «الْحَامَةِ» بالخاء المعجمة، وتخفيف الميم؛ الطاقة الغضة اللَّيْنَةُ من الزرع، وألفها منقلبة عن واو.

قوله: «تُفِيئُهَا الرِّيحُ» أي: تُبِيلُهَا.

قوله: «وَتَعْدِلُهَا» أي: ترفعها.

قوله: «الْأَرْزَةِ» بفتح الهمزة، وسكون الراء، ثم زاي، هذا المشهور في ضبطها، وذكر الجوهري وصاحب «النهاية» أنها تقال أيضاً بفتح الراء، قال في النهاية: «وقال بعضهم: (الْأَرْزَةِ) بالمد، وكسر الراء على

وزن فاعلة»، وأنكرها أبو عبيد، وكان إنكاره إنما وقع لروايتها، لا لأنها لغة، وهي شجرة معروفة، وهي الصَّنَوْبَرُ بفتح الصاد<sup>(١)</sup>.

قوله: «الْمُجْدِبَةُ» أي: المنتصبة، فقال جدا وأجذى إذا انتصب قائماً.

قوله: «انْجَعَفَهَا» الانجعاف الانقطاع.

(٢٨١١) قوله: «أَوْرُوعِي» الرُّوعُ بضم الرَّاء: القلبُ والنفسُ والخلدُ.

قوله: «فَإِذَا أَسْنَانُ الْقَوْمِ» أي: كبارهم وشيوخهم.

قوله: «فَأَتَيْ بِجُمَارٍ» الْجُمَارُ بضم الجيم، وتشديد الميم؛ هو الذي يُؤْكَلُ من قلب النخلة، يَكُونُ لِنَا.

قوله: «حَدَّثَنَا سَيْفٌ، سَمِعْتُ مُجَاهِدًا» كذا صوابه، قال القاضي<sup>(٢)</sup>:

«ووقع في نسخة: (سُفْيَانُ)، وهو غلطٌ، بل هو (سَيْفٌ)، قال (خ):

وكيع يقول: سيفٌ أبو سليمان، وابنُ المبارك: يقول: سيفٌ بنُ أبي

سليمان، ويحيى القطان: يقول: سيفٌ بنُ سليمان»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «لَا يَتَحَاتُّ» أي: يَتَنَازَرُ.

قوله: «تُؤْتِي أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ» قال شيخنا متع الله بحياته: «في أصل

سماعي [٣٢٤/أ] على العراقي ما لفظه: قال إبراهيم: لعلَّ مُسْلِمًا

قال: «وَتُؤْتِي أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ»، وكذا وجدت عند غيري أيضًا: «وَلَا

تُؤْتِي أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/١٥٢ - ١٥٣).

(٢) «إكمال المعلم» (٢/٢٩٥).

(٣) «التاريخ الكبير» (٤/١٧١).

(٤) هذا بنصه في المطبوع من «صحيح مسلم» (٤/٢١٦٦).

ثم قال متع الله بحياته: «معنى هذا أنه وقع في رواية إبراهيم بن سفيان صاحب مسلم ورواية غيره أيضًا عن مسلم: «لَا يَنْحَاتُ وَرْقُهَا، وَلَا تُؤْتِي أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ»، واستشكل إبراهيم بن سفيان هذا لقوله: (وَلَا تُؤْتِي أَكْلَهَا) خلاف باقي الروايات، فقال: لعل مسلمًا رواه: (وَتُؤْتِي) بإسقاط (لا)، ونكون أنا وغيري غلطنا»<sup>(١)</sup>.

قال القاضي: «وليس هو بغلط كما توهمه، بل لفظه (لا) متعلقة بمحذوف؛ تقديره: لَا يَنْحَاتُ وَرْقُهَا، وَلَا، وَلَا، مكرراً؛ أي: لَا يُصَيِّبُهَا كَذَا، وَلَا يُصَيِّبُهَا كَذَا، ثم ابتداءً فقال: (تُؤْتِي أَكْلَهَا)»<sup>(٢)</sup> انتهى.

قوله: (٢٨١٣) «نَعَمْ» بكسر النون، وإسكان العين؛ وهي (نعم) التي وُضِعَتْ لِلْمَدْحِ.

قوله: (٢٨١٤) «فَأَسْلَمَ» بضم الميم وفتحها رويناه، فبالضم: يَسْلَمُ النبي عليه السلام وبالفتح: أَسْلَمَ القرين<sup>(٣)</sup>؛ أي: آمَنَ بالله ورسوله، وقد رُوِيَ في غير هذه الكتب: (فاستسلم) انتهى كلام «المطالع»<sup>(٤)</sup>.

وكأنه أشار إلى ترجيح الفتح بما رُوِيَ في غير هذه الكتب، وقد رَجَّحَ الْخَطَّابِيُّ الرَّفْعَ، وَالْقَاضِي الْفَتْحَ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ<sup>(٥)</sup>.

قوله: (٢٨١٥) «حَدَّثَنَا أَبُو صَخْرٍ عَنْ ابْنِ قُسَيْطٍ» (قسيط) بضم القاف، وفتح السين المهملة، وإسكان المثناة تحت، واسمه يزيد بن عبد الله بن قُسيط بن أسامة بن عمرو، اللَّيْثِيُّ، الْمَدَنِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ التَّابَعِيُّ، وَأَبُو صَخْرٍ اسْمُهُ أَحْمَدُ بْنُ زِيَادٍ الْخَرَّاطُ، الْمَدَنِيُّ، سَكَنَ مِصْرَ.

(١) انظر: «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (٢٢/٥٠٤).

(٢) «إكمال المعلم» (٨/٣٤٧).

(٣) في «م»: الفرس. والمثبت من «مطالع الأنوار» (٥/٤٩٩).

(٤) «مطالع الأنوار» (٥/٤٩٨-٤٩٩).

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/١٥٧-١٥٨).

(٢٨١٦) قوله: «لَنْ يُنَجِّيَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ» إن قيل: فما الجمعُ بينَ هذا وبينَ قولِهِ تعالى: [٣٢٤/ب] ﴿أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، ونحوها من الآياتِ الدَّالَّةِ على أن الأعمالَ يُدْخَلُ بها الجَنَّةُ؟

فالجمعُ: أن دخولَ الجَنَّةِ بسببِ الأعمالِ، ثم التوفيقُ للأعمالِ والهدايةُ للإخلاصِ فيها، وقبولُها برحمةِ الله تعالى وفضلُهُ؛ فيصَحُّ أنه لم يَدْخُلِ الجَنَّةَ بمجردِ العملِ، انتهى.

وقد جُمِعَ بغيرِ ذلك، وفي كلامِ ابنِ هشامِ المتأخِّرِ في «المُغْنِي فِي النَحْوِ» جوابٌ عن ذلك، وهو حسنٌ لكنه جوابٌ عن<sup>(٣)</sup>.

(٢٨٢٠) قوله: «حَتَّى تَفْطَرَ رِجْلَاهُ» تَفْطَرُ؛ أي: تَشَقُّقُ.

(٢٨٢١) قوله: «يَتَخَوَّلُنَا» يَتَعَهَّدُنَا، هذا المشهورُ، وقيل: يُصْلِحُنَا، وقال ابنُ الأعرابيِّ: يَتَخَذُنَا خَوَلًا، وقيل: بها، وقيل: يُدَلِّلُنَا، وقيل: يَحْبِسُنَا، و(يَتَخَوَّلُنَا) بالخاءِ المعجمةِ عندَ الجميعِ، إلا أبا عمرو فقال: «بالمهملة؛ أي: يَطْلُبُ حالاتِهِم وأوقاتِ نشاطِهِم»<sup>(٤)</sup>.

قوله: «مَخَافَةُ السَّامَةِ»: السَّامَةُ بالمدِّ: المَلَلُ.

(١) سورة النحل، الآية (٣٢).

(٢) سورة الزخرف، الآية (٧٢).

(٣) كذا في «م».

قال ابن هشام في «مغني اللبيب عن كتب الأعراب» (ص ١٤١): «والثامن المقابلة وهي الداخلة على الأعواض نحو اشترته بألف وكافات إحسانه بضعف وقولهم هذا بذاك ومنه ﴿أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ وإنما لم نقدرها باء السببية كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع في لن يدخل أحدكم الجنة بعمله لأن المعطي بعوض قد يعطي مجانا وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب وقد تبين أنه لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف محملي الباءين جمعا بين الأدلة».

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/١٦٤).

(٢٨٢٢) قوله: «وَحُفَّتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ» المراد بالشهوات: الشهوات المحرّمة؛ كالخمر، والزنى، والنظر إلى الأجنبية، والغيبة، واستعمال الملاهي، ونحو ذلك، وأما الشهوات المباحة فلا تدخل في هذا، لكن يُكره الإكثار منها مخافة أن تجرّ إلى المُحرّمة، وتُقسّي القلب، ويُشغّل عن الطاعات.

(٢٨٢٤) قوله: «بَلَّة» أي: دَعُ عنك كأنه إضرابٌ عما ذكره لاستحقاقه في جنب ما لم يُذكر، وقيل: معنى ذلك: كيف ما اطلّعتُم عليه؟، انتهى من «المطالع»<sup>(١)</sup>، وقيل معناه غيره.

(٢٨٢٥) قوله: «حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو صَخْرٍ أَنَّ أَبَا حَازِمٍ حَدَّثَهُ، قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ، قَالَ ابْنُ وَهْبٍ»<sup>(٢)</sup> [٣٢٥/أ] قال الدارقطني: «أخرج مسلمٌ حديث ابن وهبٍ عن أبي صخرٍ عن أبي حازمٍ عن سهلٍ في وصف الجنة، ولم يُتابع عليه، وغيره أثبت منه»<sup>(٣)</sup> «(٤)».

(٢٨٢٨) قوله: «الْمُضْمَرُ» بفتح الضاد، وفتح الميم، قال القاضي: «وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ بِكَسْرِ الْمِيمِ الثَّانِيَةِ» صفةً لِلرَّائِبِ الْمُضْمَرِ لِفَرَسِهِ»<sup>(٥)</sup>، والمعروف هو الأوّل، قاله النووي في «شرح»<sup>(٦)</sup>.

(١) «مطالع الأنوار» (١/٤٩٨).

(٢) كتب بحاشية «م»: الرابع والثلاثون من التعليق على مسلم.

(٣) في «م»: «أثبتته»، انظر: «الإلزامات» (ص ٣٢٧).

(٤) «الإلزامات» (ص ٣٢٧).

(٥) «إكمال المعلم» (٨/٣٦٠).

(٦) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/١٦٧-١٦٨).

(٢٨٣٣) قوله: «الْعَابِرَ مِنَ الْأَفْقِ» أي: الذاهب الماضي الذي تَدَلَّى للغروبِ وَبَعْدَ عَنِ الْعَيُونِ، وَقَدْ رَوَاهُ الْأَصِيلِيُّ: «الْعَارِبَ»: أي: البعيد، وقال قومٌ: معناه الغائب، وَلَا يَحْسُنُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَعِنْدَ أَبِي الْهَيْثَمِ: «الْعَابِرَ» وَلَا بِنِ الْحَذَاءِ: «الْعَايِرَ»<sup>(١)</sup>.

قوله: «كُلُّ جُمُعَةٍ» أي: مقدارَ كُلِّ جمعةٍ؛ أي: أسبوعٍ، وليس هناك حقيقةً أسبوعٌ لفقدِ الشمسِ وَاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ.

قوله: «الشَّمَالِ» بفتح الشين والميم، بغيرِ همزٍ، كذا الروايةُ، قال صاحبُ «العين»<sup>(٢)</sup>: «هي (الشَّمَالُ) و(الشَّمَالُ) بِاسْكَانِ الميمِ مَهْمُوزٌ، و(الشَّامِلُ) بِهَمْزَةٍ قَبْلَ الميمِ، و(الشَّمْلُ) بفتحِ الميمِ بغيرِ أَلِفٍ، و(الشَّمُولُ) بفتحِ الشينِ، وَضَمُّ الميمِ؛ وهي التي مِنْ دُبُرِ الْقِبْلَةِ، وَخَصَّ رِيحَ الْجَنَّةِ بِالشَّمَالِ لِأَنَّهَا رِيحُ الْمَطَرِ عِنْدَ الْعَرَبِ كَانَتْ تَهْبُّ مِنْ جِهَةِ الشَّمَالِ، وَبِهَا يَأْتِي سَحَابُ الْمَطَرِ، وَكَانُوا يَرْجُونَ السَّحَابَةَ الشَّامِيَّةَ، وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ تَسْمِيَةُ هَذِهِ الرِّيحِ (الْمُثِيرَةِ)؛ أي: الْمُحَرِّكَةِ؛ لِأَنَّهَا تُثِيرُ فِي وَجْهِهِمْ مَا تُثِيرُهُ مِنْ مَسْكِ أَرْضِ الْجَنَّةِ وَغَيْرِهِ مِنْ نَعِيمِهَا»<sup>(٣)</sup>.

(٢٨٣٤) قوله: «عَزَبَ»، «أَعَزَبَ» كذا في جميعِ نسخِ بلادنا كما قاله النوويُّ بِالْأَلِفِ، [٣٢٥/ب] وهي لغةٌ، وَالْمَشْهُورُ فِي اللُّغَةِ حَذْفُهَا، وَنَقَلَ الْقَاضِي أَنَّ جَمِيعَ رُؤَايَاهُمْ رَوَوْهُ (عَزَبٌ) بِغَيْرِ أَلِفٍ، إِلَّا الْعَذْرِيُّ فَرَوَاهُ بِهَا، قَالَ الْقَاضِي: «وَلَيْسَ بِشَيْءٍ، وَ(الْعَزْبُ) مَنْ لَا زَوْجَةَ لَهُ»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/١٦٩-١٧٠)، و«التوضيح» (٨٨/٣٠).

(٢) «العين» (٦/٢٦٥).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/١٧٠-١٧١).

(٤) «إكمال المعلم» (٨/٣٦٥).



قال القاضي: «وظاهرُ هذا الحديثِ أنَّ النساءَ أكثرُ ولدِ آدمَ».

قوله: «عَلَى خَلْقٍ» بفتح الخاءِ، وسكونِ اللَّامِ للكافَةِ عن البخاريِّ، وبضمِّ الخاءِ واللامِ عن النسفيِّ، وفي كتابِ مسلمٍ الوجهانِ جميعاً؛ السكونُ معَ الفتحِ عن أبي كُريبٍ، والضمُّ فيهما عن ابنِ أبي شيبةَ، وكلاهما صحيحٌ، وبالضمِّ أوجهٌ؛ لقوله: «أَخْلَقَهُمْ»: أي: أنهم على خُلُقٍ واحدٍ من التودُّدِ، وفي الروايةِ الأخرى يَكُونُ المعنى: أنهم على صورةِ أبيهم آدمَ، و(الخلُقُ) عن أبي كُريبٍ وابنِ أبي شيبةَ في الحديثِ الآتي بعده، من «المطالع»<sup>(١)</sup>.

قوله: «سَيِّحَانُ وَجَيِّحَانُ» غيرُ سيحونَ وجيحونَ، وسَيِّحَانُ وَجَيِّحَانُ اللَّذَانِ هما من أنهارِ الجنةِ هما من بلادِ الأرمنِ؛ فجَيِّحَانُ نهرٌ الْمُصَيِّصَةُ<sup>(٢)</sup>، وسَيِّحَانُ نهرٌ إِذْنَةُ، وهما نهرانِ عظيمانِ جدًّا، أكبرُهُما جيحانُ، هذا هو الصوابُ في موضعيهما.

وأما قولُ الجَوْهَرِيِّ في «صحاحه»: «جَيِّحَانُ نَهْرٌ بِالشَّامِ»<sup>(٣)</sup>، إما غلطٌ، وإما أرادَ المجازَ؛ من حيثُ إنه ببلادِ الأرمنِ، وهي مجاورةُ الشامِ. وقالَ الحَازِمِيُّ: «سَيِّحَانُ نَهْرٌ عِنْدَ الْمُصَيِّصَةِ»، قال: «وهو غيرُ سيحونَ»<sup>(٤)</sup>.

وقال في «النهاية»: «سَيِّحَانُ وَجَيِّحَانُ نَهْرَانِ عِنْدَ الْمُصَيِّصَةِ وَطَرَسُوسَ»<sup>(٥)</sup>.

(١) «مطالع الأنوار» (٢/٤٤٨-٤٤٩).

(٢) «الصحاح» (٥/٢٠٩١).

(٣) تصحَّف في «م» هذا الموضع والمواضع التالية: «المصيفة»، انظر «النهاية في غريب الحديث» (١/٣٢٣).

(٤) «الأماكن» (ص ٥٦١).

(٥) «النهاية في غريب الحديث» (١/٣٢٣).

وَاتَّفَقُوا كُلُّهُمْ عَلَى أَنَّ جِيحُونَ بِالْوَاوِ نَهْرٌ وَرَاءَ خُرَاسَانَ عِنْدَ بَلَخَ،  
وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ جَيْحَانَ، وَأَمَّا قَوْلُ الْقَاضِي عِيَاضٍ: «هَذِهِ الْأَنْهَارُ  
الْأَرْبَعَةُ أَكْبَرُ أَنْهَارِ الْإِسْلَامِ؛ فَالنَّيْلُ بِمِصْرَ، وَالْفَرَاتُ بِالْعِرَاقِ، وَسَيْحَانُ  
[٣٢٦/أ] وَجِيحَانُ - وَيُقَالُ سَيْحُونَ وَجِيحُونَ - بِلَادِ خُرَاسَانَ»<sup>(١)</sup>،  
فَفِي كَلَامِهِ نَظَرٌ مِنْ أَوْجِهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّ الْفَرَاتَ بِالْعِرَاقِ بَلْ هِيَ فَاصِلَةٌ بَيْنَ الشَّامِ وَالْجَزِيرَةِ.

وَالثَّانِي: قَوْلُهُ: «سَيْحَانُ وَجِيحَانُ - وَيُقَالُ: سَيْحُونَ وَجِيحُونَ -»:   
فَجَعَلَ الْأَسْمَاءَ مُتَرَادِفَةً، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ سَيْحَانُ غَيْرُ سَيْحُونَ،  
وَجِيحَانُ غَيْرُ جِيحُونَ، بِاتِّفَاقِ النَّاسِ كَمَا سَبَقَ.

الثَّلَاثُ: أَنَّهُ قَالَ: «بِلَادِ خُرَاسَانَ»، وَإِنَّمَا سَيْحَانُ وَجِيحَانُ بِلَادِ  
الْأَرَمَنِ بِقُرْبِ الشَّامِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ تَابَعَ الْقَاضِي ابْنُ قُرْقُولَ فِي «مِطَالَعِهِ» فَقَالَ: «سَيْحَانُ وَجِيحَانُ،  
وَيُقَالُ: سَيْحُونَ وَجِيحُونَ مِنَ الْأَنْهَارِ الْأَرْبَعَةِ»، ذَكَرَ ذَلِكَ فِي الْجِيمِ  
وَالسَّيْنِ مَعْرِفَتَيْنِ، وَجَعَلَ جِيحَانَ نَهْرًا بِمَدِينَةِ بَلَخَ مِنْ خُرَاسَانَ<sup>(٣)</sup>.

(٢٨٤٠) قَوْلُهُ: «حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ، قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ...»  
إِلَى آخِرِهِ. قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «لَمْ يَتَّبِعْ أَبُو النَّضْرِ عَلَى وَصْلِهِ عَنْ أَبِي

(١) «إِكْمَالُ الْمُعْلَمِ» (٨/٣٧٢).

(٢) انْظُرْ: «شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمَ لِلنَّوَوِيِّ» (١٧/١٧٦-١٧٧).

(٣) «مِطَالَعُ الْأَنْوَارِ» (٥/٥٨٨).

هريرة، والمعروف عن إبراهيم بن سعد، عن <sup>(١)</sup> أبيه، عن أبي سلمة مرسلًا، كذا رواه يعقوب وسعد ابن إبراهيم، وغيرهما عن إبراهيم بن سعد، والمرسل هو الصواب <sup>(٢)</sup>.

قوله: «حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ -يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ- قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ» الزُّهْرِيُّ ليس في نسخة ابن الحذاء، وإسقاطه الصواب؛ لأن سعد بن إبراهيم قاضي المدينة يزوي عن أبي سلمة، وثبت الزُّهْرِيُّ في نسخة الرَّازِيِّ والكسائي، ولم يكن في النسخة المقرّوة على الجُلُودِيِّ.

قوله: «مِثْلُ أَفْئِدَةِ الطَّيْرِ» قيل: مثلها رِقَّةٌ وضعفًا، وقيل: في الخوف والهيبة <sup>(٣)</sup>. [٣٢٦/ب]

(٢٨٤٢) قوله: «حَدَّثَنَا أَبِي عَنِ <sup>(٤)</sup> الْعَلَاءِ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» قال الدارقطني: «رفعه وهم، رواه الثوري ومروان وغيرهما عن العلاء بن خالد موقوفًا» <sup>(٥)</sup>.

(٢٨٤٤) قوله: «وُجِبَةُ» الوجهة بفتح الواو، وإسكان الجيم؛ السقطة.

قوله: «هَذَا <sup>(٦)</sup> وَقَعَ فِي أَسْفَلِهَا» أي: هذا حجرٌ وقع، أو هذا حين وقع، تقديره حُذِفَ للدلالة عليه.

(١) قوله: عن. ليس في «م». ومثبت من «الإلزاعات» (ص ٢٢٠).

(٢) «الإلزاعات» (ص ٢٢٠).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/١٧٧).

(٤) قوله: عن. ليس في «م». ومثبت من «صحيح مسلم» (٨/١٤٩).

(٥) «الإلزاعات» (ص ٣٥٩).

(٦) في «م»: «كذا». والمثبت من «صحيح مسلم» (٨/١٥٠).

(٢٨٤٥) قوله: «حُجَزَتِه» الحجزَةُ بضم الحاء المهملة، وإسكان الجيم: معقَدُ الإزارِ والسرَّاولِ.

قوله: «إِلَى تَرْقُوتِهِ» التَّرْقُوتُ بفتح التاء، وضم القاف؛ العظمُ الذي بَيْنَ ثَغْرَةِ النَّحْرِ والعَاتِقِ، وفي رواية: «حَقُوتِهِ» بفتح الحاء وكسرِها؛ وهما معقَدُ الإزارِ، والمرادُ: [ما يُحَاذِي] <sup>(١)</sup> ذلك الموضعَ من جنبه <sup>(٢)</sup>.

(٢٨٤٦) قوله: «سَقَطُهم» بفتح السين والقاف؛ أي: ضعفاؤهم.

قوله: «عَجَزُهم» بفتح العين والجيم، جمعُ عاجزٍ؛ أي: العاجزون عن طلبِ الدنيا.

قوله: «غَرَّتْهم» رُوي على ثلاثة أوجه:

أحدها: بغينٍ معجمةٍ مفتوحةٍ، وراءٍ مفتوحةٍ، وتاءٍ مثَلثةٍ، وهي روايةُ الأكثرينَ من شيوخنا، كما قاله القاضي؛ ومعناه: أهلُ الحاجةِ والفاقةِ.

والثاني: «عَجَزَتْهم» بعينٍ مهملةٍ مفتوحةٍ، وجيمٍ، وزايٍ، وتاءٍ، جمعُ عاجزٍ.

والثالثُ: «غَرَّتْهم» بغينٍ معجمةٍ مكسورةٍ، وراءٍ مشدَّدةٍ، وتاءٍ مثناةٍ فوقَ، قال النووي: «وهذا الأشهرُ في نسخِ بلادنا؛ ومعناه: البُلَّةُ الغافلون الذين ليس لهم حذقٌ في الدنيا وأمورها» <sup>(٣)</sup>. [٣٢٧/أ]

قوله في الحديث: «رِجْلُهُ» زعم الإمام أبو بكرٍ بنِ فوركٍ أنها غيرُ ثابتةٍ عندَ أهلِ النقلِ، وانظرَ فقد رواها مسلمٌ وغيرُه؛ فهي صحيحةٌ،

(١) في «م»: «بالحاوي»، ولا يستقيم. والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/١٨٠).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/١٨٠-١٨١).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/١٨١).

والكلامُ فيها كالكلامِ في القدم<sup>(١)</sup>.

(٢٨٤٩) قوله: «يَشْرَبُونَ» أي: يَرْفَعُونَ رُءُوسَهُمْ إِلَى الْمُنَادِي.

(٢٨٥٣) قوله: «مُتَضَعِّفٍ» بفتح العين وكسرِها، الفتحُ المشهورُ، ولم يذكُرِ الأكثرون غيرَه؛ ومعناه: يَسْتَضَعِفُهُ النَّاسُ، وأما الكسرُ؛ فمعناه: مُتَذَلِّلٌ خاضِعٌ.

قوله: «كُلُّ عَتَلٍ جَوَاطٍ» العَتَلُ بضم العين والتاء؛ الجافي الشديدُ الخصومةِ بالباطل، والجَوَاطُ بفتح الجيم وتشديد الواو وبالظاء المعجمة الجَمُوعُ المَنُوعُ، وقيل: كثيرُ اللحمِ المختالُ في مشيته، وقيل: القصيرُ البَطْنُ، وقيل: الفاخرُ بالخاء<sup>(٢)</sup>.

قوله: «زَنِيمٌ» الزَنِيمُ: الدَّعِيُّ النسبِ المُلصَقُ بالقومِ، وليس منهم، شبهَ بزئمةِ الشاةِ.

(٢٨٥٥) قوله: «الَّذِي عَقَرَهَا» اسمُ الذي عَقَرَهَا قُدَارِ بْنُ سَالِفٍ، واسمُ أمِّه قَدِيرَةٌ، ويُقالُ: شاركه فيها مِصْدَعٌ.

قوله: «عَارِمٌ» اسمُ فاعِلٍ من (عَرَمَ) مثَلَّثُ الرِّاءِ، والعينُ مفتوحةٌ في كلِّ حالٍ؛ وهو الشريرُ المُفْسِدُ، وقيل: الجاهلُ الشرُّسُ<sup>(٣)</sup>، واسمُ الذي عَقَرَهَا قُدَارِ بْنُ سَالِفٍ، وقد تقدَّم أعلاه.

(٢٨٥٦) قوله: «ابنِ قِمَمَةَ ابْنِ خَنْدِفٍ» قال شيخنا متع الله بحياته: «قال الدَّمِيَّاطِيُّ كما رأيته عنه: ذَكَرُ قِمَمَةَ [٣٢٧/ب] ابنِ خَنْدِفٍ وهم، وصوابه عمرو بنُ لُحَيٍّ، واسمُه ربيعةُ بنُ حارثةَ بنِ عمرو بنِ مُزَيْقِيَا، جدُّ الأنصارِ.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/١٨٣) وسبق الكلام عن مسألة التأويل للصفات.

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/١٨٨).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/١٨٨).

و(قِمَّة) ضَبَطَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ: أَشْهَرُهَا: بِكسْرِ الْقَافِ وَفَتْحِ الْمِيمِ الْمَشْدَدَةِ، وَالثَّانِي: كَسْرُ الْقَافِ وَالْمِيمِ الْمَشْدَدَةِ، وَالثَّلَاثُ: بِفَتْحِ الْقَافِ وَإِسْكَانِ الْمِيمِ، وَالرَّابِعُ: فَتْحُ الْقَافِ وَالْمِيمِ جَمِيعًا وَتَخْفِيفُ الْمِيمِ. قَالَ الْقَاضِي: «وَهَذِهِ رَوَايَةُ الْأَكْثَرِينَ»<sup>(١)</sup>.

و(خِنْدِفٌ) بِكسْرِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَالذَّالِ، هَذَا الْمَشْهُورُ، وَحَكَى الْقَاضِي فِي «مَشَارِقِهِ»<sup>(٢)</sup> وَجْهَيْنِ: أَرْجَحُهُمَا: هَذَا، وَالثَّانِي: كَسْرُ الْخَاءِ وَفَتْحُ الذَّالِ؛ وَهِيَ أُمُّ الْقَبِيلَةِ، وَلَا تَنْصَرِفُ، وَاسْمُهَا لَيْلَى بِنْتُ عَمْرَانَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ قُضَاعَةَ<sup>(٣)</sup>.

قَوْلُهُ: «أَخَا بَنِي كَعْبٍ» صَوَابُهُ (أَبَا)، وَهِيَ رَوَايَةُ الْأَكْثَرِ<sup>(٤)</sup>.  
قَوْلُهُ: «يَجُرُّ قُضْبَهُ» الْقُضْبُ الْأَمْعَاءُ.

قَوْلُهُ: «عَمْرَو بْنَ عَامِرٍ» قَالَ الْقَاضِي: «الْمَعْرُوفُ فِي نَسَبِهِ عَمْرُو بْنُ لُحَيٍّ بْنِ قِمَّةٍ، كَمَا تَقَدَّمَ»<sup>(٥)</sup>، وَفِيهِ مَا رَأَيْتُهُ عَنِ الدَّمِيَّاطِيِّ، فَأَعْلَمَهُ.  
(٢١٢٨) قَوْلُهُ: «قَوْمٌ مَعَهُمْ سَيَاطٌ» هُمْ غِلْمَانُ وَالِي الشَّرْطَةِ، وَنَحْوِهِ.  
(٢٨٥٨) قَوْلُهُ: «تَرْجِعُ» ضَبَطَ بِالْمَثْنَاءِ فَوْقَ، وَبِالْمَثْنَاءِ تَحْتُ، وَالْأَوَّلُ الْمَشْهُورُ.

(٢٨٥٩) قَوْلُهُ: «غُرْلًا» الْغُرْلُ بِضَمِّ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَإِسْكَانِ الرَّاءِ؛ وَمَعْنَاهُ غَيْرُ مَخْتُونَيْنِ، جَمْعُ أَغْرَلٍ.

قَوْلُهُ: «وَإِبْنُ أَبِي عُمَرَ وَإِبْنُ نُمَيْرٍ» قَالَ شَيْخُنَا مَتَعَ اللَّهُ بِحَيَاتِهِ: «كَذَا

(١) «إِكْمَالُ الْمَعْلَمِ» (٨/ ٣٨٥).

(٢) «مَشَارِقُ الْأَنْوَارِ» (١/ ٢٥١).

(٣) انْظُرْ: «شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمَ لِلنَّوَوِيِّ» (١٧/ ١٨٩).

(٤) وَكَذَا هِيَ رَوَايَةُ الْمَطْبُوعِ مِنْ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٨/ ١٥٥): (أَبَا).

(٥) «إِكْمَالُ الْمَعْلَمِ» (٨/ ٣٨٥).

وَقَعَ فِي أَصْلِ سَمَاعِنَا بِصَحِيحِ مُسْلِمٍ عَلَى الْعِرَاقِيِّ، وَالصَّوَابُ كَمَا هُنَا، وَذَكَرَهُ خَطَأً، [٣٢٨/أ] وَقَدْ رَاجَعْتُ «أَطْرَافَ» الْمِزِّيِّ فَلَمْ أَجِدْهُ ثَابِتًا هُنَا» انْتَهَى.

(٢٨٦١) قَوْلُهُ: «يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى ثَلَاثِ طَرَائِقَ...» إِلَى آخِرِهِ. قَالَ الْعُلَمَاءُ: هَذَا الْحَشَرُ فِي آخِرِ الدُّنْيَا قَبِيلَ الْقِيَامَةِ، وَقِيلَ: النَّفْخُ فِي الصُّورِ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: «وَتَحْشَرُ بَقِيَّتُهُمُ النَّارُ تَبِيتُ مَعَهُمْ...» إِلَى آخِرِهِ. وَهَذَا الْحَشَرُ آخِرُ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ، كَمَا ذَكَرَهُ (م) بَعْدَ هَذَا فِي آيَاتِ السَّاعَةِ، قَالَ: «وَأَخِرُ ذَلِكَ نَارٌ تَخْرُجُ مِنْ قَعْرِ عَدَنَ تَرْحَلُ النَّاسُ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «تَطْرُدُ النَّاسَ إِلَى مَحْشَرِهِمْ»، وَالْمَرَادُ بِثَلَاثِ طَرَائِقَ: ثَلَاثُ فِرَقٍ<sup>(١)</sup>. (٢٨٦٥) قَوْلُهُ: «حُنَفَاءَ» أَيِ: مُسْلِمِينَ.

قَوْلُهُ: «اجْتَالَتْهُمْ» عِنْدَ أَكْثَرِ شَيْوِخِنَا فِي (م)، وَعِنْدَ الصَّدَفِيِّ بِالْخَاءِ، وَمَعْنَاهُ: خَدَعُوهُمْ، وَالْخَتْلُ الْخَدِيعَةُ، وَقَدْ يَكُونُ مَعْنَاهُ: حَبَسَتْهُمْ وَصَدَّتْهُمْ، قَالَ الْفَرَّاءُ: «الْخَاتِلُ الرَّاعِي لِلشَّيْءِ الْحَافِظُ لَهُ»، وَالرِّوَايَةُ الْأُولَى أَشْهَرُ وَأَعْرَفُ، كَمَا أَنَّ التَّفْسِيرَ الْأَوَّلَ أَبِينُ، مِنْ «الْمَطَالَعِ»<sup>(٢)</sup>، وَمَعْنَى (اجْتَالَتْهُمْ): اسْتَخَفُّوهُمْ فَذَهَبُوا بِهِمْ.

قَوْلُهُ: «لَا يَغْسِلُهُ الْمَاءُ» أَيِ: مُحْفُوظٌ فِي الصَّدُورِ لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الدَّهَابُ، بَلْ يَبْقَى عَلَى مَمَرِّ الزَّمَانِ.

قَوْلُهُ: «يَتَلَعَّوْا رَأْسِي فَيَدْعُوهُ حُبْرَةً» (يَتَلَعَّوْا) بِالشَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ؛ أَيِ:

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/١٩٥).

(٢) «مطالع الأنوار» (٢/١٨٦).

يُشْجُوهُ وَيُشْدُّخُوهُ كَمَا يُشْدَخُ الْخَبْزُ؛ أَي: يُكْسَرُ.

قوله: «وَاغْزُهُمْ نُغْزَكَ» أَي: نُعِنِكَ.

قوله: «وَمُسْلِمٍ» مجرورٌ معطوفٌ على (ذِي قُرْبَى).

قوله: «الضَّعِيفُ الَّذِي لَا زَبْرَ لَهُ» الزَّبْرُ بفتح الزَّي، وسكونِ الموحدة؛ [٣٢٨/ب]

أَي: لَا عَقْلَ لَهُ يَمْنَعُهُ مِمَّا لَا يَنْبَغِي.

قوله: «الشَّنْظِيرُ» قيل: هُوَ سَيِّئُ الْخُلُقِ، وقيل: الْفَاحِشُ<sup>(١)</sup>.

قوله: «يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ» أَبُو عَبْدِ اللَّهِ هُوَ مَطْرَفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَالْقَائِلُ لَهُ هُوَ أَبُو قَتَادَةَ.

قوله: «وَاللَّهُ لَقَدْ أَدْرَكْتَهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ» يَرِيدُ أَوْ آخِرَ أَمْرِهِمْ وَأَثَارَ الْجَاهِلِيَّةِ، وَإِلَّا فَمَطْرَفٌ صَغِيرٌ عَنِ إِدْرَاكِهِ زَمَنَ الْجَاهِلِيَّةِ حَقِيقَةً وَهُوَ يَعْقِلُ.

(٢٨٦٧) قوله: «حَادَثٌ» مَالَتْ عَنِ الطَّرِيقِ.

(٢٨٧٠) قوله: «خَضِرًا» ضَبِطَ بوجهين، أَصَحُّهُمَا: فَتَحُ الْخَاءِ وَكَسْرُ الضَّادِ الْمَعْجَمَتَيْنِ، وَالثَّانِي: بضمَّ الْخَاءِ وَفَتْحِ الضَّادِ، وَالْأَوَّلُ أَشْهَرُ.

(٢٨٧٢) قوله: «إِلَى آخِرِ الْأَجَلِ» يَعْنِي إِلَى سِدْرَةِ الْمُتَهَيِّ، قَالَه الْقَاضِي، قَالَ: «وَيَحْتَمِلُ أَنْ الْمُرَادَ: إِلَى انْقِضَاءِ أَجَلِ الدُّنْيَا فِي الْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «إكمال المعلم» (٨/٣٩٧).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/٢٠٥).



قوله: «إِلَى آخِرِ الْأَجَلِ» يعني: إلى سَجِّين، قاله القاضي<sup>(١)</sup>.

قوله: «رَبِطَةً» الرَبِطَةُ الثوبُ الرقيقُ.

(٢٨٧٣) قوله: «حَدِيدَ الْبَصَرِ» بالحاءِ المهملة؛ أي: نافذه.

(٢٨٧٤) قوله: «وَقَدْ جَيَّفُوا» أي: صارُوا جِفًّا.

(٢٨٧٥) قوله: «فَأُلْقُوا فِي طَوِيٍّ» الطَوِيُّ البئرُ المطويةُ بالحجارة.

(٢٨٧٦) قوله: «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَائِشَةَ» استدرك هذا

الحديث الدارقطني على (خ م)، قال: «وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ فِيهِ عَلَى ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ؛ فَرُوي عَنْهُ عَنْ عَائِشَةَ، [٣٢٩/أ]، وَرُوي عَنْهُ عَنْ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ»<sup>(٢)</sup>، وهذا استدراكٌ ضعيفٌ؛ لأنه محمولٌ أنه سَمِعَ مِنَ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ، وَسَمِعَهُ أَيْضًا مِنْهَا بِلَا وَاسِطَةٍ، فَرَوَاهُ بِالْوَجْهِينِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) كذا في «م» كرر المصنف الحديث عن (إلى آخر الأجل) وأتى بجزء من كلام القاضي في المرة الأولى، وجزء من نفس كلام القاضي في المرة الثانية، انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٧/٢٠٥).

(٢) عبارته في «الإلزامات» (ص ٥٤٧): «وَأَخْرَجَا جَمِيعًا: حَدِيثُ أَيُّوبَ، وَعُثْمَانُ بْنُ الْأَسْوَدِ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: «مَنْ حَوْسَبَ عَذْبًا». وَزَادَ الْبُخَارِيُّ: نَافِعُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ. وَأَخْرَجَا أَيْضًا: حَدِيثُ حَاتِمٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ مِثْلَهُ، عَلَى اخْتِلَافِهِمَا».

كِتَابُ الْفِتَنِ  
وَأَشْرَاطُ السَّاعَةِ



(٢٨٨٠) قوله: «وَعَقَدَ سُفْيَانُ بِيَدِهِ عَشْرَةً»، وبعده: «وَحَلَقَ بِأَصْبَعِيهِ الْإِبْهَامَ وَالَّتِي تَلِيهَا»، وبعده في حديث أبي هريرة: «وَعَقَدَ بِيَدِهِ تِسْعِينَ» فالأوليَّانِ مُتَّفَقَتَانِ فِي الْمَعْنَى، وَرَوَايَةُ أَبِي هُرَيْرَةَ مُخَالِفَةٌ لِهَمَا؛ لِأَنَّ عَقْدَ التَّسْعِينَ أَضْيَقُ مِنَ الْعَشْرَةِ.

قال القاضي: «لَعَلَّ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ مُتَقَدِّمٌ، فزاد قدر الفتح بعد هذا القدر»، قال: «وَيَكُونُ الْمُرَادُ التَّقْرِيبَ بِالْتَّمِثِ لَا حَقِيقَةَ التَّحْدِيدِ»<sup>(١)</sup>.  
قوله: «إِذَا كَثُرَ الْخَبْتُ» أي: الْفِسْقُ وَالْفَجُورُ.

قوله: «عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ عَنْ حَبِيبَةَ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ» صحابيَّاتٌ<sup>(٢)</sup> أربعٌ؛ ربيتان للنبي عليه السلام وزوجتان له.

قال النووي: «وَلَا يُعْلَمُ حَدِيثُ اجْتِمَاعٍ فِيهِ أَرْبَعُ صَحَابِيَّاتٍ بَعْضُهُنَّ عَنْ بَعْضٍ غَيْرُهُ، وَأَمَّا اجْتِمَاعُ أَرْبَعَةِ صَحَابَةٍ أَوْ أَرْبَعَةِ تَابِعِينَ<sup>(٣)</sup>، بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، فَوُجِدَتْ مِنْهُ أَحَادِيثٌ، فَجُمِعَتْهَا فِي جُزْءٍ».

ثم قال: «وَحَبِيبَةُ هِيَ بِنْتُ أُمِّ حَبِيبَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ، وَلَدَتْهَا مِنْ زَوْجِهَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَحْشٍ الَّذِي كَانَتْ عِنْدَهُ قَبْلَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ»<sup>(٤)</sup> انتهى.

وقد جَمَعَ الْحَافِظُ ابْنُ خَلِيلٍ «جُزْءًا» فِيهِ أَحَادِيثُ أَرْبَعَةِ صَحَابَةٍ، يَرَوِي بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، وَآخِرُ حَدِيثٍ فِيهِ عَنْ خَمْسَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣/١٨).

(٢) قوله: (صحابيات) كرر في «م» في آخر السطر وأول تاليه.

(٣) (تابعون) هكذا في «م» على الرفع، وإن كان حقه الجر لأنه تمييز العدد (أربعة)، وتمييزه جمع مجرور، وقد يكون للرفع وجه على تقدير: أربعة هم تابعيون، أو أنه أتى به على لغة مَنْ يُلْزَمُ جمع المذكر الواو رفعًا ونصبًا وجرًا، والله أعلم.

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢/١٨).

قال شيخنا متع الله بحياته: «وقد رويته»<sup>(١)</sup>. [٣٢٩/ب]

(٢٨٨٢) قوله: [دَخَلَ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ صُفْوَانَ وَأَنَا مَعَهُمَا، عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، فَسَأَلَاهَا عَنِ الْجَيْشِ الَّذِي يُخْصَفُ بِهِ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي أَيَّامِ ابْنِ الزُّبَيْرِ]<sup>(٢)</sup> قال أبو الوليد الكتاني: «هذا ليس بصحيح؛ لأن أُمَّ سَلَمَةَ تُوفِّيَتْ فِي خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ، قَبْلَ وَفَاتِهِ بِسَنَةٍ، سَنَةَ تِسْعٍ وَخَمْسِينَ، وَلَمْ تُدْرِكْ أَيَّامَ ابْنِ الزُّبَيْرِ، وَقَدْ ذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ الطَّبْرِيُّ وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ أَنَّهَا تُوفِّيَتْ أَيَّامَ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ فِي أَوَّلِهَا، وَهِيَ آخِرُ أُمَمَاتِ الْمُؤْمِنِينَ وَفَاتَهُ، أَدْرَكَتْ مَقْتَلَ الْحُسَيْنِ، وَكَانَ فِي أَوَّلِ سَنَةِ إِحْدَى وَسِتِّينَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ»<sup>(٣)</sup>.

(٢٨٨٣) قوله: «ابن مَاهَكَ» بفتح الهاء، غير مصروفٍ.

قوله: «بَنِ سَابِطٍ» بالسین المهملة، وكسر الموحدة.

(٢٨٨٤) قوله: «الْحُدَانِيُّ» حُدَّانٌ فِي الْأَزْدِ.

قوله: «عَبَثَ»: أي: اضطرب بجسمه، وقيل: حرَّك أطرافه كمن يَأْخُذُ شَيْئًا أَوْ يَدْفَعُهُ.

قوله: «الْمُسْتَبْصِرُ وَالْمَجْبُورُ وَابْنُ السَّيْلِ» (المستبصر) المستبينُ القاصدُ عمدًا، و(المجبور) المُكْرَهُ و(ابنُ السَّيْلِ) سالكُ الطريقِ معَهُم، وليس منهم.

(٢٨٨٥) قوله: «عَلَى أَطْمٍ» الْأَطْمُ بضم الهمزة والطاء؛ الْقَصْرُ وَالْحَصْنُ.

(١) ينظر «ثبت السبط» (٥٧ب-٥٨أ).

(٢) ما بين المعكوفين مكانه بياض في «م» بمقدار نصف السطر، استدركناه من «صحيح مسلم» (١٦٦/٨)، وهو الجزء الذي شرحه النووي، وهو الشرح الذي نقله المصنف هنا.

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/٤-٥).

(٢٨٨٦) قوله: «مَنْ تَشَرَّفَ لَهَا تَسْتَشْرِفُهُ» (من تشرف) رُوِيَ عَلَى وجهين؛ أحدهما: بفتح التاء المثناة فوق والشين والراء المشددة، والثاني: بضم التاء وإسكان الشين وكسر الراء.

قوله: «مَلَجَأً»: أي: عاصمًا. [٣٣٠/أ]

(٢٨٨٨) قوله: «حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَنْصُورٍ» غَمَزَ الدارقطني مسلمًا في إخراجِه حديثَ شعبةَ عن منصورٍ: «إِذَا تَقَى الْمُسْلِمَانِ»، قال: «ولم يرفعهُ الثوريُّ عن منصورٍ، وعلَّقَه البخاريُّ، وقال: قال عُندَرٌ وَشَبَابَةُ»<sup>(١)</sup>.

قوله: «عَلَى جُرْفٍ جَهَنَّمَ» (جرف) بالجيم وضم الراء وإسكانها، كذا في معظم النسخ، وفي بعضها (حرف) بالحاء، وهما مُتَقَارِبَانِ؛ ومعناه: على طرفها قريبٌ من السقوط فيها.

(٢٨٨٩) قوله: «بِيَضَتُهُمْ» أي: جماعتُهُمْ وأصلُهُمْ، والبيضةُ أيضًا العِزُّ والمُلْكُ.

قوله: «بِسَنَةِ عَامَّةٍ» أي: بقحطٍ عامٍّ، بل إن وقع بقحطٍ يَكُونُ في ناحيةٍ يسيرةٍ بالنسبة إلى باقي البلاد.

(٢٨٩٠) قوله: «مَسْجِدِ بَنِي مُعَاوِيَةَ» ابنُ مالكٍ بنِ عوفٍ بنِ عمرو بنِ عوفٍ بنِ مالكٍ بنِ الأوسِ كانوا قبيلاً على حدة، وفي هذا المسجد صَلَّى رسولُ اللَّهِ ﷺ على أبي الربيع عبدِ اللَّهِ بنِ عبدِ اللَّهِ بنِ ثابتٍ بنِ قيسٍ بنِ هিশةٍ بنِ الحارثِ بنِ أميةَ بنِ معاويةَ، وكان شهدَ أحداً، وكان في أهلِ هيشةَ صلاحٌ ودينٌ، وعنه عليه السلام: «نِعَمَ أَهْلُ الْبَيْتِ هَيْشَةُ»، انتهى كلامُ الدِّمَاطِيِّ نقلته عنه، قاله شيخنا.

(٢٨٩٢) قوله: «حَدَّثَنِي أَبُو زَيْدٍ» هو عمرو بنُ أخطب جدُّ عروة بنِ ثابتٍ.

(٢٨٩٣) قوله: «يَوْمَ الْجَرَعَةِ» قال في «المطالع»: «(يَوْمُ الْجَرَعَةِ) بفتح الجيم موضعُ بقربِ البصرة، ذكره (م)»<sup>(١)</sup>، وقال في أسماءِ المواضع: «الْجَرَعَةُ موضعٌ بجهةِ الكوفةِ [٣٣٠/ب] على طريقِ الحيرةِ، بفتح الجيم والراءِ والعينِ، وقيدناه عن الصَّدْفِيِّ بِإِسْكَانِ الرَّاءِ، وأصلُ الْجَرَعَةِ المكانُ الذي فيه سهولةٌ ورمْلٌ، يقالُ: جَرَعُ وَجَرَعُ وَأَجْرَعُ وَجَرَعَاءُ، وإليه يُضَافُ «يَوْمُ الْجَرَعَةِ» المذكورُ في كتابِ مسلمٍ، وهو يومٌ خرج فيه أهلُ الكوفةِ إلى سعيدِ بنِ المُعَلَّى<sup>(٢)</sup>، قَدِمَ والياً من عثمانَ رضي الله عنه فرُدُّوه وولُّوا أبا موسى، وسألوا عثمانَ تقديمه فأقرَّه» انتهى ما قاله في «المطالع»<sup>(٣)</sup>.

قال شيخنا متع الله من حياته: «ورأيتُ في نسختين: (ابنُ المُعَلَّى)، ورأيتُ بخطِّي في نسختين بالمطالعِ بخطِّي ضَبَّةً على (المُعَلَّى)، وقد كتبتُ صوابه: العاصي بنُ أميَّة» انتهى، فيبقى سعيدُ بنُ العاصي بنِ أميَّة.

ثم قال متع الله بحياته: «وقد رأيتُ نحوَ ما صَوَّبْتُهُ في كلامِ أبي عمرَ في «الاستيعابِ» في ترجمةِ سعيدِ بنِ العاصي بنِ سعيدِ بنِ العاصي بنِ أميَّة<sup>(٤)</sup>، وقد ذكَّروه في الصحابة؛ لأنه وُلِدَ عامَ الهجرة، وقيل: وُلِدَ سنةَ إحدى، ولمَّا ذكره الذهبيُّ في «التذهيبِ» قال: «وكأنَّه رآه،

(١) «مطالع الأنوار» (٢/ ١١٠).

(٢) ضُبب عليه في «م».

(٣) «مطالع الأنوار» (٢/ ١٩٧).

(٤) «الاستيعاب» (٢/ ٦٢١) وما بعدها.

وأرسل عنه»<sup>(١)</sup>؛ يعني فهو تابعي له رواية، والله أعلم، أو أنه صحابي، ولم تكن له رواية عنه ﷺ فأرسل.

(٢٨٩٤) قوله: «تَحْسِرُ» بفتح المثناة فوق، وكسر السين؛ أي: يَكْشِفَ لَذَهَابِ مَائِهِ.

(٢٨٩٥) قوله: «أَعْنَاقُهُمْ» الأعناق هنا الرؤساء والكبار، وقيل: الجماعات، قال القاضي: «وقد تكون الأعناق أنفسها، وعبر بها عن أصحابها، لا سيما وهي التي بها التطلع والتشوف للأشياء»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «أُجْمُ» بضم الهمزة والجيم؛ وهو الحصن، والجمع آجام. [أ/٣٣١]

(٢٨٩٦) قوله: «مُذِيهَا» المُذِي مائة مُدٍّ، واثنان وتسعون مُدًّا بمُدِّ النبي ﷺ، وهو ستُّ وياتٍ بمصر، والوَيْبَةُ أَرْبَعُ أَرْبَاعٍ<sup>(٣)</sup>، وقيل: عشرون مُدًّا، والمُذِي أَيْضًا: صَاعٌ لأهل الشام معروفٌ يَسَعُ تِسْعَةَ عَشَرَ مَكُوكًا، والمَكُوكُ صَاعٌ ونصف، والصاعُ أَرْبَعَةُ أُمْدَادٍ، وهذا خلافُ الحسابِ الأوَّلِ، من «المطالع»<sup>(٤)</sup>.

قوله: «مَنْعَتْ مِصْرُ إِرْدَبَهَا وَدَيْنَارَهَا» كذا لهم، وعند العذري (وَدَسَادِرَهَا)، وهو وهمٌ، ولا وجه له، من «المطالع»<sup>(٥)</sup>.

(١) «تذهيب التهذيب» (٤/١٤).

(٢) «إكمال المعلم» (٨/٤٣٣).

(٣) كذا والصواب أربعة أرباع، والخلط في باب العدد كثير في كلام المصنف، وقد نهنا عليه في كل موضع من الكتاب.

(٤) «مطالع الأنوار» (٤/٢٤).

(٥) «مطالع الأنوار» (٣/٥٠).



قوله: (٢٨٩٧) «الْأَعْمَاقُ» بفتح الهمزة، وبالعين المهملة.

قوله: «أَوْ بِدَابِقٍ» (دابق) بفتح الباء، قاله في «المطالع»<sup>(١)</sup>، انتهى، وبالكسر أيضًا، وهو الصحيح المشهور، ولم يذكر الجمهور غيره، والقاضي اقتصر على الفتح كالمطالع، والأغلب على (دابق) التذكير والصرف؛ لأنه في الأصل اسم نهر، وقد يؤنث ولا يُصرف (دابق) و(الأعماق) موضعان بالشام بقرب حلب<sup>(٢)</sup>.

قوله: «جَيْشٌ مِنْ»<sup>(٣)</sup> الْمَدِينَةِ قال شيخنا متع الله بحياته: «قال صاحب كمال الدين ابن العديم في أوائل «تاريخه» فيما نقلته بخطه: إن هذه المدينة حلب، ثم شرع يذكر ما أخذ ذلك»<sup>(٤)</sup>.

قوله: «قُسْطَنْطِينَةَ» بضم الطاء الأولى، كذا قيدناه عن أهل هذا الشأن، وفي رواية السَّجَرِيِّ: (قُسْطَنْطِينِيَّة) بزيادة ياء مشددة، والأول أكثر، انتهى، وهي مدينة مشهورة من أعظم مدُن الرُّوم. من «المطالع»<sup>(٥)</sup>.

قوله: (٢٨٩٨) «حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ» عَلِيُّ بْنُ رِبَاحٍ وَالْدُّمُوسَى، مُصَغَّرٌ، وَيُقَالُ مُكَبَّرًا، [٣٣١/ب] وهو الصحيح، وبالتصغير رويناه في كتاب مسلم، وكان ابنه يُحَرِّجُ عَلَى مَنْ يُصَغِّرُهُ،

(١) «مطالع الأنوار» (٣/ ٦١).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٢١).

(٣) قوله: من. ليس في «م». ومثبت من «صحيح مسلم».

(٤) «بغية الطلب في تاريخ حلب» (١/ ٣٩).

(٥) «مطالع الأنوار» (٥/ ٤٢٢).

(٦) قوله: موسى بن. ليس في «م». ومثبت «صحيح مسلم».

انتهى من «المطالع»<sup>(١)</sup>، وذكره الذهبي في المصغّر، ثم قال ما معناه: «وكان يكره تصغير اسمه»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «حَدَّثَنِي أَبُو شُرَيْحٍ أَنَّ عَبْدَ الْكَرِيمِ حَدَّثَهُ أَنَّ الْمُسْتَوْدَ» قال الدارقطني: «عبد الكريم لم يُدْرِك المستورد، والحديث مرسل، والله أعلم»، ونقل هذا الكلام عن الدارقطني العلائي في «المراسيل»<sup>(٣)</sup>، والجواب عن مسلم: أنه هذا في المتابعات؛ فهو مغتفر.

(٢٨٩٩) قوله: «هَجِيرَى» بكسر الهاء والجيم؛ ومعناه: عادته ودأبه، ويُقال: (إهجير) بكسر الهمزة، من «المطالع»<sup>(٤)</sup>.

قوله: «رَدَّةٌ» بفتح الرَّاء؛ أي: عطفةٌ وشدةٌ؛ من «المطالع»<sup>(٥)</sup>.

قوله: «شُرْطَةٌ لِلْمَوْتِ» قال في «المطالع»: «هو بضمّ الشين، وسكون الرَّاء؛ أوّل طائفة من الجيش تشهد الواقعة، وتقدّم الجيش»<sup>(٦)</sup>.

قوله: «نَهْدَ إِلَيْهِمْ» أي: نهضوا وتقدّموا، من «المطالع»<sup>(٧)</sup>.

قوله: «الدَّبْرَةُ» بفتح الدال والتاء: الهزيمة.

قوله: «إِذْ سَمِعُوا بِنَاسٍ هُمْ أَكْثَرُ» (ببأس) بالموحدة فيه وفي (أكبر)، كذا نسخ بلادنا كما قاله النووي، وعن بعضهم: (بناس) بالنون،

(١) «مطالع الأنوار» (٥ / ٧٠).

(٢) تشبه في «م»: (أبيه)، والصواب ما أثبتته، انظر: «تذهيب التهذيب» (٦ / ٤٥٦)، وهو الذي يدل عليه السياق أيضا حيث قال المصنف هنا: «وذكره الذهبي في المصغّر»، والذي يصغر اسمه هو الأب علي لا ابنه موسى.

(٣) «جامع التحصيل» (ص ٢٢٩).

(٤) «مطالع الأنوار» (٦ / ١١٠).

(٥) «مطالع الأنوار» (٣ / ١٣٧).

(٦) «مطالع الأنوار» (٦ / ٣٠).

(٧) «مطالع الأنوار» (٤ / ٢٢٦).

(أكثر) بالمثلثة، كما في الأصل، والصواب الأول، ويُؤيده رواية (د): «سَمِعُوا بِأَمْرِ أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ»<sup>(١)</sup>.

(٢٩٠١) قوله: «ابن أسيد» هو بفتح الهمزة.

قوله: «الدُّخَانُ» هذا الحديث يُؤَيِّدُ قَوْلَ مَنْ قَالَ: الدُّخَانُ دُخَانٌ [٣٣٢/أ] يَأْخُذُ بِأَنْفَاسِ الْكُفَّارِ، وَيَأْخُذُ الْمُؤْمِنُ مِنْهُ كَهَيْئَةِ الزُّكَّامِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بَعْدُ، وَإِنَّمَا يَكُونُ قَرِيبًا مِنْ قِيَامِ السَّاعَةِ، وَقَدْ أَنْكَرَ ابْنُ مَسْعُودٍ هَذَا فِيمَا تَقَدَّمَ عَلَى قَائِلِهِ، وَقَدْ وَافَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ جَمَاعَةً، وَهَذَا الْقَوْلُ قَالَ بِهِ غَيْرُ مَنْ أَنْكَرَ عَلَيْهِ ابْنُ مَسْعُودٍ؛ وَمِنْهُمْ: حَذِيفَةُ، وَابْنُ عَمْرٍ، وَالحَسَنُ، وَرواه حَذِيفَةُ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَنَّهُ يَمُكُّثُ فِي الْأَرْضِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُمَا دُخَانَانِ جَمْعًا بَيْنَ الْأَثَارِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وَالدَّابَّةُ» دَابَّةٌ عَظِيمَةٌ تَخْرُجُ مِنَ الصَّفَا، وَقِيلَ: الْجَسَّاسَةُ، قَالَه ابْنُ<sup>(٣)</sup> عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «مِنْ قُفْرَةِ عَدَنَ» أَي: أَقْصَى، وَ(قُفْرَةُ) بَضْمٌ الْقَافِ وَبِالْهَاءِ، قَالَه النَّوَوِيُّ<sup>(٥)</sup>.

قوله: «تَرَحَّلُ النَّاسَ» أَي: تَأْخُذُهُمُ بِالرَّحِيلِ، وَهُوَ بَفَتْحِ التَّاءِ، وَإِسْكَانِ الرَّاءِ، وَفَتْحِ الْحَاءِ الْمُخَفَّفَةِ، كَذَا ضَبَطَهُ الْجُمْهُورُ.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢٦/١٨).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢٧/١٨).

(٣) قوله: ابن. ليس في «م». انظر: «إكمال المعلم» (٥٠٠/٨)، و«شرح صحيح مسلم للنووي» (٧٨/١٨).

(٤) في «إكمال المعلم» (٥٠٠/٨): «عبد الله بن عمرو بن العاص»، وفي «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧٨/١٨): «عبد الرحمن بن عمرو بن العاص».

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢٨/١٨).

قوله: «عَنْ فُرَاتٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الطُّفَيْلِ عَنْ أَبِي سَرِيحَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ الدارقطني: «لَمْ يَرْفَعْهُ غَيْرُ فُرَاتٍ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ مِنْ وَجْهِ يَصْحُحُ، وَرَوَاهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ رُفَيْعٍ وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَيْسَرَةَ مَوْقُوفًا، قَالَه زَيْدُ بْنُ أَبِي أَنْيَسَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ»<sup>(١)</sup>.

(٢٩٠٢) قوله: «تُضْيءُ أَعْنَاقَ الْإِبِلِ» (أعناق) منصوبٌ، وهو مفعولٌ (تُضْيءُ)، يُقَالُ: أَضَاءَتِ النَّارُ، وَأَضَاءَتْ غَيْرُهَا، وَالنَّصَبُ فِي (أَعْنَاق) هُوَ الرَّوَايَةُ.

(٢٩٠٣) قوله: «إِهَابٌ أَوْ يَهَابٌ» (إِهَابٌ) بهمزة مكسورة، و(يَهَابٌ) بكسر الياء عند كافة الشيوخ، وبعض الرواة قال: (نِهَابٌ) بالنون، قال في «المطالع»: «وَلَمْ أَجِدْ هَذَا الْحَرْفَ فِي غَيْرِ هَذَا الْحَدِيثِ»<sup>(٢)</sup> انتهى.

قال شيخنا متع الله بحياته: [٣٣٢/ب] «وَرَأَيْتُ أَنَا الْفَتْحَ وَالْكَسَرَ فِي الْيَاءِ فِي كَلَامِ الشَّيْخِ مُحْيِي الدِّينِ النَّوَوِيِّ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْقَاضِي فِي «شَرْحِهِ»<sup>(٣)</sup> وَ«مُشَارِقِهِ» وَكَذَا ابْنُ قُرْقُولَ فِي «مُطَالَعِهِ»<sup>(٤)</sup> إِلَّا الْكَسَرَ.

(٢٩٠٥) قوله: «قَرْنُ الشَّيْطَانِ» أُمَّتُهُ الْمُتَّبِعُونَ لِرَأْيِهِ مِنْ أَهْلِ الضَّلَالِ وَالْكَفْرِ، وَقِيلَ: قَوَّتُهُ وَانْتَشَارُهُ وَتَسَلَّطُهُ، وَقِيلَ: أَرَادَ قَرْنِي رَأْسَهُ، وَهَمَا جَانِبَاهُ، وَأَرَادَ بِهِ حَيْثُذِي: يَتَسَلَّطُ، وَمِنْ هُنَاكَ يَتَحَرَّكُ، وَيَدُلُّ عَلَى صَحَّةِ هَذَا وَكَوْنِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ قَوْلُهُ: «فَإِذَا اسْتَوَتْ قَارِنَاهَا، وَإِذَا ارْتَفَعَتْ قَارِقَاهَا»<sup>(٥)</sup>.

(١) «الإلهامات» (ص ٢٩٩).

(٢) «مطالع الأنوار» (١/ ٣٧٢).

(٣) «إكمال المعلم» (٨/ ٤٤٦).

(٤) «مطالع الأنوار» (١/ ٣٧٢).

(٥) انظر: «مطالع الأنوار» (٥/ ٣٤٠).

(٢٩٠٦) قوله: «حَتَّى تَضْطَرِبَ أَلْيَاتُ نِسَاءِ دَوْسٍ» (أَلْيَاتُ) بفتح الهمزة واللام، واضطربها هو بالطوافِ حولَ ذي الخَلَصَةِ؛ أي: يَكْفُرُونَ وَيَرْجِعُونَ إِلَى عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ.

قوله: «ذِي الْخَلَصَةِ» بَيْتُ صَنْمٍ بِلَادِ دَوْسٍ.

قوله: «تَبَالَةً» (تَبَالَةً) بِمَثَلَةٍ فَوْقَ مَفْتُوحَةٍ، ثُمَّ مَوْحَدَةٌ مُخَفَّفَةٌ؛ مَوْضِعٌ بِالْيَمَنِ، وَلَيْسَ تَبَالَةً الَّتِي يُضْرَبُ بِهَا الْمَثَلُ، تِلْكَ بِالطَّائِفِ.

(٢٩٠٨) قوله: «هُوَ يَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ» كَذَا فِي النُّسخِ، وَ(يَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ) هُوَ أَبُو إِسْمَاعِيلَ، وَفِي الْكَلَامِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ، وَمِرَادُهُ فِي رَوَايَةِ ابْنِ أَبَانَ: «قَالَ: عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ هُوَ يَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ»، وَظَاهِرُ اللَّفْظِ يُؤْهِمُ أَنَّ يَزِيدَ بْنَ كَيْسَانَ يَرْوِيهِ عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ، وَهُوَ غَلَطٌ، بَلْ يَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ هُوَ أَبُو إِسْمَاعِيلَ، وَقَدْ وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ: «عَنْ يَزِيدَ بْنِ كَيْسَانَ يَعْنِي أَبَا إِسْمَاعِيلَ»، وَهَذَا يَوْضَحُ الْكَلَامَ.

قال [٣٣٣/أ] العَسَانِيُّ: «اعْلَمْ أَنَّ يَزِيدَ بْنَ كَيْسَانَ يُكْنَى أَبُو إِسْمَاعِيلَ، وَأَنَّ بَشِيرَ بْنَ سُلَيْمَانَ يُكْنَى أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْأَسْلَمِيُّ، وَكِلَاهُمَا يَرْوِي عَنْ أَبِي حَازِمٍ، وَقَدْ اشْتَرَكَا فِي أَحَادِيثَ، مِنْهَا هَذَا الْحَدِيثُ، رَوَاهُ (م) أَوَّلًا عَنْ يَزِيدَ بْنِ كَيْسَانَ، ثُمَّ رَوَاهُ مِنْ رَوَايَةِ أَبِي إِسْمَاعِيلَ الْأَسْلَمِيِّ، إِلَّا فِي رَوَايَةِ ابْنِ أَبَانَ فَإِنَّهُ جَعَلَهُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ كَيْسَانَ أَبِي<sup>(١)</sup> إِسْمَاعِيلَ، وَلِهَذَا لَمْ يُذَكِّرِ الْأَسْلَمِيُّ فِي نَسَبِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»<sup>(٢)</sup>.

(١) فِي «م»: ابْن. وَالمُثَبَّت من «شرح صحيح مسلم للنووي».

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/٣٤-٣٥).

(٢٩٠٩) قوله: «السُّوَيْقَتَيْنِ» تصغيرُ ساقِي الإنسان؛ لَرَقَّتَهُمَا، وهو صفةُ سُوقِ السُّودَانِ غالبًا، ولا يُعارضُ هذا قوله تعالى: ﴿حَرَمَاءَ امْنَاءَ﴾<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ معناه إلى قُربِ القيامةِ وخرابِ الدنيا.

(٢٩١٠) قوله: «حَتَّى يَخْرُجَ رَجُلٌ مِنْ قَحْطَانَ يَسُوقُ النَّاسَ بِعَصَاهُ» هذا كنايةٌ عن استقامةِ الناسِ وانقيادِهِم إليه واتِّفاقِهِم عليه، ولم يردْ نَفْسُ العصا، وإنما ضربَهَا مَثَلًا لطَاعَتِهِم لَهُ واستيلائِهِ عَلَيْهِم، إلا أن في ذِكْرِهَا دليلًا على خشوَتِهِ عَلَيْهِم وَعُنفِهِ بِهِم، وقد قيل: إنه يسوقُهُم بعصاه كما يُسَاقُ الإِبِلُ وَالْمَاشِيَةُ؛ وذلك لشدَّةِ عُنفِهِ وَعُدْوَانِهِ، ولعلَّ هذا الرجلُ القحطانيُّ يُقالُ له: الجَهْجَاهُ، نقله القُرْطُبِيُّ عن ابنِ دحية<sup>(٢)</sup>.

(٢٩١١) قوله: «الْجَهْجَاهُ» بفتح الجيم، وإسكانِ الهاءِ، وفي بعضِ النُّسخ: (الجهجَاهُ) بهاءَين، وفي بعضِها: (الْجَهْجَا) بحذفِ الهاءِ التي بعدَ الألفِ، والأوَّلُ هو المشهورُ، قال القُرْطُبِيُّ في «التذكرة»: «في غيرِ مسلمٍ: رَجُلٌ مِنَ الْمَوَالِي يُقَالُ لَهُ جَهْجَاهُ»، فسقطَ من رواية [٣٣٣/ب] الجُلُودِيَّ، وهو خطأ<sup>(٣)</sup> انتهى.

(٢٩١٢) قوله: «كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ الْمَجَانُّ الْمُطْرَقَةُ» (الْمَجَانُّ) جمعُ مَجْنٍ بكسرِ الميمِ، والجمعُ بفتحِ الميمِ وتشديدِ النونِ، والمَجْنُ التُّرسُ، و(الْمُطْرَقَةُ) بإسكانِ الطاءِ وتخفيفِ الرَّاءِ، هذا الصحيحُ المشهورُ، وحكي فتحُ الطاءِ وتشديدُ الرَّاءِ؛ ومعناه: تُشَبَّهُ وَجُوهَ التُّرُكِ في عُرْضِهَا وَتَنُورِ وَجَنَاتِهَا<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة القصص، الآية (٥٧)، وسورة العنكبوت، الآية (٦٧).

(٢) «التذكرة» (ص ١٢٣٥)، ولم أرفه ذكر ابن دحية.

(٣) «التذكرة» (ص ١٢٣١).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣٦/١٨).

قوله: «ذُلْفَ الْأَنْفِ» (ذَلَفَ) بِإِعْجَامِ الدَّالِ وَإِهْمَالِهَا، وَرَوَايَةُ الْجُمْهُورِ بِالْإِعْجَامِ، وَالصَّوَابُ الْمَعْجَمَةُ، وَالذَّالُ مَضْمُومَةٌ، وَبَعْدَهَا لَامٌ سَاكِنَةٌ؛ وَمَعْنَاهُ: فُطِسَ الْأَنْفُ قِصَارُهَا مَعَ انْبِطَاحٍ، وَقِيلَ: غَلِظَ فِي أَرْبَةِ الْأَنْفِ، وَقِيلَ: تَطَّأَنَّ فِيهَا، وَكُلُّهُ مُتْقَارِبٌ<sup>(١)</sup>.

(٢٩١٤) قوله: «مِنْ خُلَفَائِكُمْ خَلِيفَةٌ» هُوَ الْمَهْدِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

قوله: «يَحْثُو الْمَالَ حَثِيًّا» فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَصْدَرُ لُغَةٍ عَلَى فِعْلِ لُغَةٍ أُخْرَى؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: حَثَيْتُ أَحْثِي، وَحَثَوْتُ أَحْثُو، أَوْ مَصْدَرُ الْأَوَّلَى: حَثِيًّا، وَالثَّانِيَةِ: حَثَوًّا، وَلِهَذَا نَظِيرٌ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ بِأَنَاءٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

(٢٩١٥) قوله: «وَيْسَ» بَفَتْحِ الْوَاوِ، وَإِسْكَانِ الْمَشَاءَةِ تَحْتُ، وَوَقَعَ فِي (خ): «وَيْحَ»، وَ(وَيْحَ) كَلِمَةٌ تَرْحُمُ، وَ(وَيْسَ) تَصْغُرُهَا؛ أَي: أَقْلُ مِنْهَا فِي ذَلِكَ.

قَالَ الْهَرَوِيُّ: «(وَيْحَ) يُقَالُ لِمَنْ وَقَعَ فِي هَلَكَةٍ لَا يَسْتَحِقُّهَا؛ فَيَتَرَحَّمُ بِهَا عَلَيْهِ وَيُرْتَى لَهُ».

وَقَالَ الْفَرَّاءُ: «(وَيْحَ) وَ(وَيْسَ) بِمَعْنَى (وَيْلَ)»، وَعَنْ عَلِيٍّ: «(وَيْحَ) بَابُ رَحْمَةٍ، وَ(وَيْلَ) بَابُ عَذَابٍ».

قَالَ [٣٣٤/أ] سَيِّوَيْهِ: «(وَيْحَ) كَلِمَةٌ زَجَرٍ لِمَنْ أَشْرَفَ عَلَى الْهَلَكَةِ، وَ(وَيْلَ) لِمَنْ وَقَعَ فِيهَا»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٣٧/١٨).

(٢) سورة نوح، الآية (١٧).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤٠/١٨).

(٢٩١٨) قوله: «مَاتَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ» قال الشافعي وسائر العلماء: «فلا كسرى بعده بالعراق، ولا قيصر بالشام، كما كان في زمنه عليه السلام فأعلمنا انقطاع ملكيهما في هذين الإقليمين فكان كما قال عليه السلام فأما كسرى: فانقطع ملكه وزال بالكُلِّيَّة من جميع الأرض، وتمزق بدعوة النبي عليه السلام وأما قيصر: فانهزم من الشام، ودخل أقاصي بلاده، فافتتح المسلمون بلادهما، واستقرت للمسلمين، والله الحمد»<sup>(١)</sup>.

(٢٩٢٠) قوله: «مِنْ بَنِي إِسْحَاقَ» كذا في جميع الأصول، قال بعضهم: المعروف والمحفوظ: «مِنْ بَنِي إِسْمَاعِيلَ»، وهو الذي يدلُّ عليه الحديث وسياقه؛ لأنه إنما أراد العرب، وهذه المدينة هي القسطنطينية<sup>(٢)</sup>.



(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤٢ / ١٨).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤٣ - ٤٤).



## بَابُ فِي قِصَّةِ ابْنِ صَيَّادٍ، وَأَنَّهُ الدَّجَالُ

(٢٩٢٤) قوله: «أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ: لَا، بَلْ تَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ» إن قيل لِمَ لَمْ يَقْتُلْهُ عليه السلام مع أنه ادَّعى النبوة بحضرته عليه السلام؟ فالجواب من وجهين ذكرهما البيهقي وغيره:

أحدهما: أنه كان غير بالغ، واختار القاضي هذا الجواب، والثاني: أنه كان في أيام مهادنة اليهود وحلفائهم، وجزم به الخطابي في «معالمه»<sup>(١)</sup> قال: «لأن النبي عليه السلام بعد قدومه المدينة كتب بينه وبين اليهود كتاب صلح على أن لا يهاجروا ويتركوا على أمرهم، وكان [٣٣٤/ب] ابن صياد منهم، أو دخيلاً فيهم»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «فَقَالَ: دُخٌّ» الدُّخُّ بضم الدال، وتشديد الخاء المعجمة، وهو لغة في الدخان، وحكى صاحب «النهاية» فيه فتح الدال وضمها<sup>(٣)</sup>، والمشهور الضم، وكان النبي عليه السلام خبأ له الدخان، فقال النبي: «أَحْسَأُ، فَلَنْ تَعُدُّوا قَدْرَكَ» أي: لا تتجاوز قدرك، وقدر أمثالك من الكهَّان الذين يحفظون من إلقاء الشيطان كلمة واحدة من جملة كثيرة، بخلاف الأنبياء فإنه يوحي إليهم من علم الغيب فيكون واضحاً، وبخلاف ما يُلهمه الله تعالى الأولياء من الكرامات.

وقال الدَّأُوْدِيُّ<sup>(٤)</sup>: «وقيل: كانت سورة الدخان مكتوبة في يده،

(١) «شرح معالم السنن» (٤/ ٣٤٩).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٤٨).

(٣) «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ١٠٧).

(٤) في «م» الواقدي. والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٤٩).

وقيل: كَتَبَ الْآيَةَ فِي يَدِهِ<sup>(١)</sup>.

(٢٩٢٥) قوله: «لَيْسَ» بضم اللام، وتخفيف الموحدة؛ أي: خِلَطَ.

(٢٩٢٧) قوله: «فَلَبَسَنِي» بالتخفيف؛ أي: جعلني التَّيْسُ في أمره وأشكُّ فيه.

قوله: «ذِمَامَةٌ» الذِّمَامَةُ بفتح الدال المعجمة، ثم ميم مخففة؛ أي: حياءٌ وإشفاقاً من الذِّمِّ [واللوم]<sup>(٢)</sup>.

قوله: «كَادَ أَنْ يَأْخُذَ فِيَّ قَوْلُهُ»<sup>(٣)</sup> يُؤَثِّرُ فِي قَوْلِهِ، بتشديد الياء، و(قوله) مرفوعٌ فاعلٌ (يَأْخُذُ)؛ أي: يُؤَثِّرُ فِيَّ وَأُصَدِّقُهُ فِي دَعْوَاهُ.

قوله: «فَجَاءَ بِعُصٍّ» العُصُّ القَدَحُ الضَّخْمُ، وجمعه عُسَاسٌ بكسر العين، وأعسَاسٌ.

قوله: «تَبَّالِكَ» أي: خُسْرَانًا وهلاكًا، وهو منصوبٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ متروكُ الإظهار.

(٢٩٢٨) قوله: «دَرَمَكَةٌ بَيْضَاءُ، مِسْكٌ» الدَّرَمَكَةُ: الدَّقِيقُ الْخَالِصُ الْبَيَاضُ؛ ومعناه: أَنَّ الْجَنَّةَ [٣٣٥/أ] فِي الْبَيَاضِ دَرَمَكَةٌ، وَفِي الطَّيِّبِ مِسْكٌ، وَقَدْ ذَكَرَ (م) الرَّاوَيْتَيْنِ فِي أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَأَلَ ابْنَ صَيَّادٍ عَنْ تُرْبَةِ الْجَنَّةِ، أَنَّ ابْنَ صَيَّادٍ سَأَلَ<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٤٨/١٨-٤٩).

(٢) في «م»: «واللون»، انظر «مطالع الأنوار» (٧٨/٣).

(٣) قوله: قوله. ليس في «م». ومثبت من «صحيح مسلم».

(٤) كتب بحاشية «م»: الخامس والثلاثون من التعليق على مسلم.

قال القاضي: «قال بعض أهل النظر: الرواية الثانية أظهر»<sup>(١)</sup>.

(٢٩٣٠) قوله: «عند أطم ابن معاوية» وفي بعض النسخ: «بني مغالة»، وهذا المشهور، و(مغالة) بفتح الميم، وتخفيف الغين المعجمة، وفي رواية الحلواني: «بني معاوية»، والمشهور «بني مغالة»، و(أطم بني مغالة) حصن، و(بني مغالة) كل من كان عن يمينك إذا وقفت آخر البلاط مستقبل مسجد رسول الله ﷺ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «رفضة» بالضاد المعجمة في أكثر نسخ بلادنا، قال القاضي: «روايتنا عن الجماعة بالمهملة» انتهى، وفيها غير ذلك من الروايات؛ ومعناه بالمعجمة: ترك سؤاله الإسلام لئاسه منه حينئذ، ثم شرع في سؤاله عما يرى<sup>(٣)</sup>.

قوله: «يختل» ختله خدعه واستغفله، يخله بكسر المثناة فوق.

قوله: «رمزمة» بزاين معجمتين، وفي بعض النسخ براءين مهملتين، ووقع في (خ) بالوجهين، ونقل القاضي عن جميع رواة (م) أنها بالمعجمتين، وله في بعضها: (رمزة) براء أولًا، ثم زاي آخرًا، وحذف الميم الثانية؛ وهو صوت خفي لا يكاد يفهم أو لا يفهم<sup>(٤)</sup>.

قوله: «تعلموا» اتفق الرواة على أنه بفتح العين، وتشديد اللام، كذا ذكره القاضي وغيره عنهم، قالوا: ومعناه: اعلموا وتحققوا، يقال:

(١) «إكمال المعلم» (٨/ ٤٧٢).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٥٣).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٥٣-٥٤).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٥٥).

تَعَلَّمَ بِالْفَتْحِ مُشَدَّدًا، بِمَعْنَى اَعْلَمَ<sup>(١)</sup>.

قوله: «قَدْ نَاهَزَ» أي: قَارَبَ الْبُلُوغَ. [٣٣٥/ب]

(٢٩٣٢) قوله: «السُّكَّةَ» بكسر السين؛ الطريق، وجمعها سِكَكٌ.

قوله: «لَقِيَّةٌ أُخْرَى» قال القاضي في «مشاركه»: «رُويَناه: (لَقِيَّةٌ) بضمّ اللّام»، قال: «وَتَعَلَّبٌ وَغَيْرُهُ يَقُولُونَهُ بِفَتْحِهَا»<sup>(٢)</sup> انتهى.

قال النووي: «والمعروف في اللغة والرواية الفتح»<sup>(٣)</sup>، وكما قاله القاضي قاله ابن قُرْقُول<sup>(٤)</sup>.

قوله: «وَقَدْ بُقِرَتْ» بالموحّدة والقاف؛ أي: شُقَّتْ، قاله المازري، كذا رواه بعض رواة (م)، وضبطه حُذَّاقُ شيوخنا: «نَفَرَتْ عَيْنُهُ» بالنون والفاء، وهي روايتنا عن الصّدْفِيِّ، في الأسدي: أي: وَرِمَتْ، وعند التميمي في أصله: «فُقِرَتْ» و«فُقِئَتْ»، وكُتِبَ عليه: «نُقِرَتْ» بالنون مع القاف ومعنى (فُقِرَتْ) قريبٌ منه؛ أي: اسْتُخْرِجَ ما فيها، وَحْفِرَتْ، إلى آخر كلام «المطالع»<sup>(٥)</sup>.

(٢٩٣٣) قوله: «طَائِفَةٌ» بالهمز وتركه، والمهموزة هي التي ذهب نورها، وغير المهموزة وهي التي نَتَأَتْ وَطَفَتْ مُرْتَفِعَةً، وفيها نورٌ.

(٢٩٣٤) قوله: «جُفَالٌ» أي: كَثِيرُهُ، وهو بضمّ الجيم، وتخفيف الفاء.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/٥٥-٥٦).

(٢) انظر: «مشارك الأنوار» (١/٣٦٢).

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/٥٧).

(٤) انظر: «مطالع الأنوار» (٣/٤٥١).

(٥) «مطالع الأنوار» (١/٥٤٠).

قوله: «أَدْرَكَنَّ» كذا في أكثر النسخ، وفي بعضها: «أَدْرَكَهُ»، وهو ظاهرٌ من حيث العربية، وأما الأولُ فغريبٌ من حيثها؛ لأن هذه النون لا تدخل على الماضي، ولعلّه «فَإِمَّا يُدْرِكَنَّ»، فغيره بعض الرواة، والله أعلم.

قوله: «يَرَاهُ» بفتح الياء وضمها، كذا ضبطه الشيخ محيي الدين<sup>(٦)</sup>.

قوله: «ظَفَرَةٌ» بفتح الفاء والطاء؛ لحمَةٌ تَبَّتْ عند المآقي كالعَلَقَةِ، وقيل: [٣٣٦/أ] جِلْدَةٌ تَغْشَى البصرَ، وعند ابنِ الحَدَّاءِ: «ظَفَرَةٌ» بضمّ الطاء وإسكانِ الفاء، وليس بشيء<sup>(٧)</sup>.

قوله: (٢٩٣٧) «خَفَضَ وَرَفَعَ» بتشديدِ الفاء فيهما؛ ومعناه خَفَضَ أمره؛ أي: حَقَرَهُ، ومن تحقيره أنه أعورٌ، و(رَفَعَ): أي: عَظَّمَ فَتَنَتَهُ، وقيل: خَفَضَ من صوته في حال الكثرة ما تكلّم فيه، فخَفَضَ بعد طولِ الكلام والتعب؛ لِيَسْتَرِيحَ، ثم رَفَعَ لِيَبْلُغَ صوته بإعلاءٍ كاملاً مُفَحِّمًا.

قوله: «أَخَوْفُنِي عَلَيْكُمْ» هي لغةٌ معروفةٌ؛ يعني: أَخَوْفُ مِنِّي عَلَيْكُمْ، وفيه لغةٌ: «أَخَوْفِي» بياءٍ الإضافة لا نونَ معها.

قوله: «قَطَطٌ» بفتح القاف والطاء؛ أي: شديدُ جعودةِ الشعرِ.

قوله: «طَافِئَةٌ» يَهْمَزُ وَلَا يَهْمَزُ من «المطالع»<sup>(٨)</sup>.

قوله: «خَلَّةٌ» بفتح الخاء المعجمة، وتشديد اللام، وتنوين الهاء، والمشهور في هذه اللفظة «خَلَّةٌ»: أي: سَمْتُ ذَلِكَ وَقُبَالَتُهُ، ورواه بعضهم «حَلَه»: أي: نزولُه، ومعنى «خَلَّةٌ» بالخاء المعجمة وتشديد اللام: هو الطريقُ بينَ البلدين.

(٦) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨ / ٦١).

(٧) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨ / ٦٢-٦٣).

(٨) «مطالع الأنوار» (٣ / ٢٧٧).

قوله: «فَعَاثٍ... وَعَاثٍ» على وزنٍ (قاضي) اسمُ فاعلٍ من (عَثَا)، وفيه: «عَاثَ... وَعَاثَ» فعلٌ ماضٍ، وبالوجهين قيَّده الجياني، وقدَّم «المطالع» الماضي وأخَّر اسمَ الفاعلِ<sup>(١)</sup>.

قوله: «يَعَاسِبُ» ذكورُ النحلِ.

قوله: «جَزَلَتَيْنِ» أي: قطعتين، وقاله ابنُ دُرَيْدٍ بالكسر، من «المطالع»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «رَمِيَّةُ الْغَرَضِ» أي: أنه يَجْعَلُ بَيْنَ الْجَزَلَتَيْنِ مقدارُ زمنٍ الغرض، وقيل غيرُ ذلك. [ب / ٣٣٦]

قوله: «مَهْرُودَتَيْنِ»<sup>(٣)</sup> بالذَّالِ المعجمة والمهملة، والثاني أكثر؛ ومعناه: لابسٌ مهرودتين؛ أي: ثوبين مصبوغين بالورس، ثم بالزَّعْفَرَانِ.

قوله: «جُمَانٌ» حباتٌ من الفضة تُصْنَعُ على هيئة اللؤلؤ الكبارِ.

قوله: «بِبَابٍ لُدٍّ» (لُدٌّ) جبلٌ بالشام، ويؤيِّدُ هذا ما جاء في كُتُبِ أهل الكتاب: أن عيسى عليه السلام يَقْتُلُ الدَّجَالَ بجبل الزيتون، وفي القاموس: «قريةٌ بفلسطين»<sup>(٤)</sup>، وذكر لُدًّا صاحبُ «الجمهرة»<sup>(٥)</sup>، ولم يَقُلْ فيه شيئاً من ذلك، وقال غيره: لُدٌّ بضم اللام، وتشديد الدالِ مصروفٌ بلدةٌ قريبةٌ من بيت المقدس<sup>(٦)</sup>.

قوله: «فَيْرَسَلُ عَلَيْهِمُ النَّعْفُ فِي رِقَابِهِمْ، فَيُصْبِحُونَ فَرَسَى» (فرسى)

(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٥ / ٦٠).

(٢) «مطالع الأنوار» (٢ / ١٢٠).

(٣) كُتِبَ بحاشية «م»: «حاشية:» قال في «المطالع»: إن ابن الأنباري قاله بالبدال والذال.

(٤) «القاموس المحيط» (ص ٣١٧).

(٥) «جمهرة اللغة» (١ / ١١٤).

(٦) انظر: «إكمال المعلم» (٨ / ٤٨٦).

جمع فريس؛ أي: قَتَلِي، فَرَسَ الذئبُ الشاةَ، وافتَرَسَهَا، إِذَا أَخَذَهَا، وَأَمَّا «النَّغْفُ» فَهُوَ دَوْدٌ فِي أَعْنَاقِهِمْ، وَالنَّغْفُ دَوْدٌ فِي أَنْوْفِ الْأَنْعَامِ، كَذَا عِنْدَ الْعَرَبِ وَكَوْنُهُ دَوْدٌ<sup>(١)</sup> وَرَدَ مَفْسَّرًا فِي الْحَدِيثِ.

قوله: «كَالزَّلْفَةِ» وَيُرْوَى بِالْقَافِ، وَبِالْوَجْهِينِ ضَبَطْنَاهُ عَنْ مُتَّقِنِي شَيْوِخِنَا، وَبِهِمَا ذَكَرَهُ أَهْلُ اللُّغَةِ، وَفَسَّرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ بِالْمَرَاةِ، وَقَالَ ثَعْلَبٌ وَأَبُو زَيْدٍ، وَقَالَ آخَرُونَ: «هُوَ بِالْفَاءِ الْإِجَانَةُ الْخَضِرَاءُ»، وَقِيلَ: الصَّحْفَةُ، وَقِيلَ: الْمَحَارَةُ، وَقِيلَ: الْمَصَانِعُ الْمَمْتَلِئَةُ مَاءً، مِنْ «الْمَطَالَعِ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «تَأْكُلُ الْعَصَابَةُ مِنَ الرُّمَانَةِ» (العصَابَةُ) الْجَمَاعَةُ، وَ(الرُّمَانَةُ) الْجَمَاعَةُ الْكَثِيرَةُ.

قوله: «حَتَّى إِنَّ اللَّقْحَةَ» هِيَ الْقَرِيبَةُ الْعَهْدِ بِالْوِلَادَةِ. [٣٣٧/ أ]

قوله: «الْفَخْذُ» الْجَمَاعَةُ مِنَ الْأَقَارِبِ، بِإِسْكَانِ الْخَاءِ فَقَطْ بِخِلَافِ الْعِضْوِ، كَذَا قِيلَ، وَفِيهِ نَظَرٌ، قَالَ شَيْخُنَا مَتَعَ اللَّهُ بِحَيَاتِهِ.

قوله: «يَهَّارُ جُونٌ فِيهَا تَهَارُجُ الْحُمُرِ»<sup>(٣)</sup> أَي: يُجَامِعُ الرِّجَالُ النِّسَاءَ<sup>(٤)</sup> بِحَضْرَةِ النَّاسِ، كَمَا تَفْعَلُ الْحُمُرُ، وَالْهَرْجُ بِإِسْكَانِ الرَّاءِ: الْجِمَاعُ، يُقَالُ: هَرَجَ زَوْجَتُهُ جَامِعَهَا، يَهْرِجُهَا بِكُسْرِ الرَّاءِ وَضَمِّهَا.

قوله: «جَبَلُ الْخَمْرِ» بَخَاءٍ مَعْجَمَةٍ وَمِيمٍ مَفْتُوحَتَيْنِ، وَالْخَمْرُ الشَّجَرُ الْمَلْتَفُّ الَّذِي يَسْتُرُ مَنْ فِيهِ.

(٢٩٣٨) قوله: «نِقَابُ الْمَدِينَةِ» النِقَابُ الطَّرْقُ، بِكُسْرِ النُّونِ.

(١) (دود) هكذا ورد في «م» على الحكاية، ولكنه منصوب خبراً لـ (لاكونه).

(٢) «مطالع الأنوار» (٢٣١/ ٣).

(٣) قوله: الحمر. ليس في «م». ومثبت من «صحيح مسلم».

(٤) في «م»: «الناس». والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧٠/ ١٨).

قوله: «قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: هَذَا الرَّجُلُ هُوَ الْخَضِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ» أَبُو إِسْحَاقَ هَذَا هُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُفْيَانَ رَاوِي مُسْلِمٍ، وَكَذَا قَالَ مَعْمَرٌ فِي «مُسْنَدِهِ» أَثَرَ هَذَا الْحَدِيثِ، كَذَا قَالَ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي «تَذَكُّرَتِهِ» فِي أَوَاخِرِهَا بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْحَدِيثَ: «قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ السَّبَّيْعِيُّ: يُقَالُ: إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ هُوَ الْخَضِرُ»<sup>(٢)</sup> انْتَهَى، فَلْيَحَرَّرْ هَذَا، قَالَاهُ أَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا، وَالتَّبَسُّ بِالْآخِرِ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ الْحَدِيثَ، وَقَالَ عَقَبَهُ: «قَالَ مَعْمَرٌ: يَرَوْنَ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ الَّذِي يَقْتُلُهُ الدَّجَالُ ثُمَّ يُحْيِيهِ هُوَ الْخَضِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَخْرَجَهُ أَبُو حَاتِمٍ» انْتَهَى، فَالظَّاهِرُ أَنَّ أَبَا حَاتِمٍ أَخْرَجَ كَلَامَ مَعْمَرٍ عُقَيْبَ الْحَدِيثِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: «عَنْ أَبِي حَمْرَةَ» هُوَ أَبُو حَمْرَةَ السُّكْرِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ مَيْمُونٍ.

قوله: «مَسَالِحُ» جَمْعُ مَسْلَحَةٍ، وَهُمْ الْقَوْمُ بِالسَّلَاحِ فِي طَرَفِ الثَّغْرِ، وَقَدْ تُسَمَّى أَيْضًا الثَّغُورُ (مَسَالِحَ) كَذَلِكَ، وَمِنْهُ فِي حَدِيثِ الْهَجْرَةِ: «وَكَانَ مَسْلَحَةً لَهُمْ»، مَعْنَى «الْمَطَالَعِ»<sup>(٣)</sup>. [٣٣٧/ب]

قوله: «يُشَبِّحُ» بِشَيْنٍ مَعْجَمَةٍ، ثُمَّ مَوْحَدَةٍ، ثُمَّ حَاءٍ مَهْمَلَةٍ؛ أَي: يُمَدُّ عَلَى بَطْنِهِ.

قوله: «يُوسَعُ» بِاسْكَانِ الْوَاوِ، وَفَتْحِ السِّينِ الْمَهْمَلَةِ.

قوله: «يُؤْشَرُ بِالْمُشَارِ» بِالْهَمْزِ فِيهِمَا، وَ«يُوشَرُ بِالْمِشَارِ» بِالْوَاوِ فِي الْأَوَّلِ، وَالْيَاءِ فِي الثَّانِي، وَ«يُنْشَرُ بِالْمُنْشَارِ» بِالنُّونِ فِيهِمَا.

(٢٩٣٩) قوله: «يُنْصَبُكَ» بِضَمِّ الْمَثْنَاءِ تَحْتُ؛ أَي: يُنْعَبُكَ، عَلَى

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/٧٢).

(٣) «مطالع الأنوار» (٥/٤٩٥).

(٢) «التذكرة» (ص ١٢٨٩).



اللُّغَةُ الْمَشْهُورَةُ، يَقَالُ: نَصَبَهُ وَأَنْصَبَهُ.

قوله: «هُوَ أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ ذَلِكَ» معنى هذا أي: هو أهونُ من أن يجعلَ ما خلقه على يده مُضِلًّا للمؤمنين، ومُشَكِّكًا لقلوبهم، بل إنما جعله الله ليزدادَ الذين آمنوا إيمانًا، وتَبَيَّنَتِ الْحُجَّةُ عَلَى الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ.

(٢٩٤٠) قوله: «كَبِدُ جَبَلٍ» كَبِدُ الْجَبَلِ وَسَطُهُ وَدَاخِلُهُ.

قوله: «فِي خِفَّةِ الطَّيْرِ وَأَحْلَامِ السَّبَاعِ» معناه: يَكُونُونَ فِي سُرْعَتِهِمْ إِلَى الشَّرِّ وَقَضَاءِ الشَّهَوَاتِ وَالْفَسَادِ كَطَيْرِ الْبُحَارِ، وَفِي الْعُدْوَانِ وَظَلَمِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا فِي أَخْلَاقِ السَّبَاعِ الضَّارِيَةِ.

قوله: «لَيْتَا» اللَّيْتُ صَفْحَةُ الْعُنُقِ، قَالَ ثَابِتٌ: «وَهُوَ مَوْضِعُ الْحُجَامَةِ مِنَ الْإِنْسَانِ»<sup>(١)</sup>.

قوله: «الطَّلُّ» الْمَطَرُ الرَّقِيقُ، وَمِنْهُ: «وَيُنْزِلُ اللَّهُ مَطَرًا كَأَنَّهُ الطَّلُّ أَوْ الظَّلُّ» كَذَا الرُّوَايَةُ فِي الْأَوَّلِ بِالْمُهْمَلَةِ، وَالثَّانِي بِالْمَعْجَمَةِ الْمَكْسُورَةِ، وَالْأَصَحُّ اللَّفْظَةُ الْأُولَى لِقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ: «كَمَنِّي الرَّجَالِ»<sup>(٢)</sup>.

(٢٩٤٢) قوله: «فَأُصِيبَ» أَي: أُصِيبَ بِجِرَاحَةٍ أَوْ شَيْءٍ غَيْرِ الْقَتْلِ، وَوَفَاتَهُ [٣٣٨/أ] كَانَتْ مَعَ عَلِيٍّ بِالْيَمَنِ عَقَبَ طَلَاقِهَا الْبَائِسِ، وَقِيلَ: بَلْ عَاشَ إِلَى خِلَافَةِ عُمَرَ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «تَأَيَّمْتُ» أَي: صَارَتْ أَيْمًا، وَهِيَ الَّتِي لَا زَوْجَ لَهَا.

قوله: «مِنَ الْأَنْصَارِ» أَنْكَرَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ، وَقَالَ: إِنَّمَا هِيَ

(١) انظر: «مطالع الأنوار» (٣/ ٣٧٦).

(٢) انظر: «مطالع الأنوار» (٣/ ٢٦٨).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٧٩).

قُرَشِيَّةٌ مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ، وَاسْمُهَا غُزَيَّةٌ<sup>(١)</sup>، وَقِيلَ: غُزَيْلَةٌ<sup>(٢)</sup>،  
وَقَالَ آخَرُونَ: هُمَا ثَتَانِ قُرَشِيَّةٌ وَأَنْصَارِيَّةٌ<sup>(٣)</sup>.

قوله: «اتَّقِلِي إِلَى ابْنِ عَمِّكَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ» عمرو  
أبوه وأُمُّ مَكْتُومٍ أُمُّهُ فَنُسِبَ إِلَيْهِمَا؛ فَيَنْبَغِي كِتَابَةُ «ابْنُ مَكْتُومٍ» بِالْأَلْفِ؛  
لأنه صفةٌ لعبدِ اللَّهِ لا لعمرو، وقد نسبته إلى أبيه وإلى أمِّه.

قوله: «الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ» منصوبان؛ الأوَّلُ: على الإغراء، والثاني:  
على الحال.

قوله: «أَقْرَبُ السَّفِينَةِ» قال صاحبُ «المطالع»: «(أَقْرَبُ السَّفِينَةِ)  
قالوا: جمعُ قَارِبٍ بفتحِ الرَّاءِ وكسرها على غيرِ قياسٍ، وهي  
صغارُها»<sup>(٤)</sup>.

قوله: «الْجَسَّاسَةُ» بفتحِ الجيم، وتشديدِ السينِ المهملة؛ سُمِّيَتْ  
بذلك لِتَجَسُّسِهَا الْأَخْبَارَ عَنِ الدَّجَالِ، وجاءَ عن عبدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ  
العاصِ أَنَّهَا دَابَّةُ الْأَرْضِ الْمَذْكُورَةُ فِي الْقُرْآنِ.

قوله: «اغْتَلَمَ» أي: هاجَ وجاوزَ الحدَّ.

قوله: «دَابَّةٌ أَهْلَبُ» الأهلَبُ: هو كثيرُ الشعرِ، كذا فسَّره فيه،  
وبعضُهم قيَّدَ الكثرةَ بِالْغَلَطِ.

(١) في شرح صحيح مسلم للنووي (٧٩/١٨): غربة. انظر: «إكمال المعلم» (٥٧/٥)،  
و«مطالع الأنوار» (٤١٨/١).

(٢) في شرح صحيح مسلم للنووي (٨٠/١٨): غربة. انظر: «إكمال المعلم» (٥٧/٥)،  
و«مطالع الأنوار» (٤١٨/١).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٧٩/١٨-٨٠).

(٤) «مطالع الأنوار» (٣٢٦/٥).

قوله: «عَيْنِ زُغَرَ» موضعٌ بالشَّامِ، أعني: بلدةٌ معروفةٌ في الجانبِ القِبْلِيِّ من الشَّامِ. [٣٣٨/ب]

قوله: «صَلَّتَا» بفتح الصادِ وضمِّها؛ أي: مسلوًّا.

قوله: «أَلَا إِنَّهُ فِي بَحْرِ الشَّامِ أَوْ بَحْرِ الْيَمَنِ» قال القُرْطُبِيُّ في أواخرِ «تَذَكُّرَتِهِ»: «شكُّ أو ظنُّ منه ﷺ أو قَصْدُ الْإِبْهَامِ عَلَى السَّامِعِ، ثُمَّ نَفَى ذَلِكَ، وَأَضْرَبَ عَنْهُ بِالْحَقِيقِ؛ فَقَالَ: «لَا، بَلْ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ»، ثُمَّ أَكَّدَ ذَلِكَ بِمَا الزَّائِدَةُ، وَبِالتَّكَرُّارِ اللَّفْظِيِّ فَمَا زَائِدَةٌ لَا نَافِيَةٌ، فَاعْلَمْ ذَلِكَ»<sup>(١)</sup>.

قوله: «سَبْعُونَ» بالسَّينِ، ثُمَّ الْمَوْحَدَةُ، كَذَا عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ، وَعِنْدَ ابْنِ مَا هَانَ: (تِسْعُونَ) بِالتَّاءِ الْمُثَنَاءِ، ثُمَّ السَّينِ، وَالصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ الْأَوَّلُ.

قوله: «أَمْرٌ أَكْبَرُ مِنَ الدَّجَالِ» أي: أكبرُ فِتْنَةً وَأَعْظَمُ شَوْكَةً.

قوله: «أَوْ خَاصَّةٌ أَحَدِكُمْ، أَوْ أَمْرُ الْعَامَّةِ» قال هشامُ الدُّسْتَوَائِيُّ: خَاصَّةٌ أَحَدِكُمْ: الْمَوْتُ، وَأَمْرُ الْعَامَّةِ: الْقِيَامَةُ، ذَكَرَهُ عَنْهُ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «الْعَيْشِيُّ» بِالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ، وَقَبْلَهَا مُثَنَاءٌ تَحْتُ، وَصَوَّبَهُ بَعْضُهُمْ: (الْعَاشِيُّ).

قوله: «ابْنِ رِيَّاحٍ» بِكَسْرِ الرَّاءِ، وَبِالْمُثَنَاءِ تَحْتُ، أَكْثَرُ [مَا]<sup>(٣)</sup> يُقَالُ: (رَبَاحٌ) بِفَتْحِ الرَّاءِ وَبِالْمَوْحَدَةِ.

(١) «التذكرة» (ص ١٣٤٤).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨ / ٨٧).

(٣) ما بين المعكوفين زيادة على «م» يستقيم بها المعنى.

قال في «المطالع»: «(رباح) هو بباءٍ بواحدةٍ إلا زيادَ بنَ رباحٍ أبو قيسٍ عن أبي هريرةٍ في أشرارِ الساعةِ بالياءِ، كأنه جَمْعُ رِيحٍ كذا قيّدناه عن جميعهم، وحكى البخاريُّ فيه الوجهين الباء والياء»<sup>(١)</sup>.

(٢٩٤٨) قوله: «في الهَرْجِ» (الهَرْجُ) هنا الفتنة واختلاطُ أمورِ الناسِ.

(٢٩٥٠) قوله: «أَنَا وَالسَّاعَةُ» رُوِيَ بنصبِ الساعةِ ورفعِها. [٣٣٩/ أ]

(٢٩٥٤) قوله: «يَلِيطُ» كذا في معظمِ النُّسخِ بفتحِ المِثَالَةِ تحتُ، وكسرِ اللَّامِ، وتخفيفِ الطاءِ، وفي بعضها: «يَلِيطُ» بزيادةِ ياءٍ، وفي بعضها: «يَلُوطُ»، ومعناها واحدٌ؛ وهو أن يُطَيَّنَهُ وَيُصْلِحَهُ، وعن نسخةِ الدِّمَاطِيِّ: «يَلِيطُ» بفتحِ المِثَالَةِ تحتُ، وضمِّ اللَّامِ، وتشديدِ الطاءِ، فأعلّمهُ.

(٢٩٥٥) قوله: «أَبِيتُ» معناه: أبيتُ أن أجْزِمَ بأن المرادَ أربعونَ يوماً أو سنةً أو شهراً، بل الذي أجْزِمُ به أربعونَ مجمله، وقد جاءت مفسرةً في روايةٍ غيرِ (م): «أَرْبَعُونَ سَنَةً»<sup>(٢)</sup>، وقد ذكر القُرْطُبِيُّ في «تذكريته» في قوله: «أَبِيتُ» تأولين:

أحدهما: معنى ما سبق، والثاني: وهو أوْلُهُما عنده: امتنعْتُ من بيان ذلك وتفسيره.

قال: «وعلى هذا كان عنده علمٌ من ذلك؛ أي<sup>(٣)</sup>: سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ...»، إلى أن قال: «والأوَّلُ أَظْهَرُ»<sup>(٤)</sup>.



(١) «مطالع الأنوار» (٣/ ٢١١).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ٩١-٩٢).

(٣) قوله: أي. ليس في «م». ومثبت من «التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة» (١/ ٤٥٢).

(٤) «التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة» (ص ٤٥٢-٤٥٣).



# کتاب الزهد والرقائق



قوله: «كَفَتَيْهِ» أي: جانبيهِ.

قوله: «أَسْكَ» الأسْكُ صغيرُ الأذُنَيْنِ.

قوله: «السَّامِي» بالسِينِ المهملة.

(٢٩٥٩) قوله: «فَاقْتَنَى» أي: ادَّخَرَ، وفي بعضِ النُّسخِ: «فَاقْنَى»:

أي: أَرْضَى.

(٢٩٦٢) قوله: «ابْنُ سَوَادٍ» بتشديدِ الواوِ، وبالدَّالِ المهملةِ في آخره.

قوله: «كَمَا أَمَرَنَا اللَّهُ» معناه: نَحْمَدُهُ وَنَشْكُرُهُ وَنَسْأَلُهُ الْمَزِيدَ مِنْ

فَضْلِهِ. [٣٣٩/ب]

(٢٩٦٣) قوله: «أَجْدَرُ» أي: أَحَقُّ.

قوله: «لَا تَزْدُرُوا» أي: تَحْتَقِرُوا.

(٢٩٦٤) قوله: «عُشْرَاءَ» الحاملُ قريبةُ الولادةِ.

قوله: «وَالِدَا» وَضَعَتْ وَلَدَهَا وَهُوَ مَعَهَا.

قوله: «فَأُنْتِجَ» كذا الروايةُ: (فَأُنْتِجَ) رباعيٌّ، وهي لغةٌ قليلةٌ،

والمشهورُ (نُتِجَ) ثلاثيٌّ، ومَمَّنَ حكاهاُما الأَخْفَشُ، ومعناه: تَوَلَّى

الولادة<sup>(١)</sup>، و«وُلِدَ» بتشديدِ اللَّامِ أُنتِجَ، والناِتِجُ لِلإِبِلِ، والمولَدُ لِلْغَنَمِ

وغيرها كالقابلةِ لِلنِّسَاءِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «تَقَطَّعَتْ بِي الْجِبَالُ» الجبالُ بالحاءِ المهملةِ: وهي الأسبابُ،

وقيل: الطُّرُقُ، وفي بعضِ نُسَخِ البخاريِّ: (الْجِبَالُ) بالجيمِ، ورُوي:

(الْحَيْلُ) جمعُ حيلةٍ، وكلُّهُ صحيحٌ<sup>(٣)</sup>.

(١) في «م»: وولادتها. والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩٨/١٨).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩٨/٩٩-٩٨).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (٩٨/٩٩).



قوله: «كَابِرًا عَنْ كَابِرٍ»: أي: عن آبائي الذين ورثوه من أجدادي الذين ورثوه من آبائهم كبيرًا عن كبيرٍ في العزِّ والشرفِ والثروة.

قوله: «لَا أَحْمَدُكَ» روايةُ الجمهورِ: «لَا أَجْهَدُكَ» بالجيمِ والهاءِ، وفي روايةِ ابنِ ماهانَ: «أَحْمَدُكَ» بالحاءِ والميمِ، ووقع في (خ) بالوجهين، لكنَّ الأشهرَ في (م) بالجيمِ، وفي (خ) بالحاءِ، ومعنى الجيمِ: لا أَشَقُّ عليك بردَّ شيءٍ تَأْخُذُهُ أو تَطْلُبُهُ من مالي، والجَهْدُ المشقَّةُ، ومعناه بالحاءِ: لا أَحْمَدُكَ بتركِ شيءٍ تَحْتَاجُ إليه أو تُرِيدُهُ؛ فَتَكُونُ لفظَةُ التَّركِ محذوفةً<sup>(١)</sup>.

[١/٣٤٠]

(٢٩٦٥) قوله: «الْغَنِيُّ الْخَفِيُّ» المرادُ بِالْغَنِيِّ هنا غَنِيُّ النَّفْسِ، وَأَمَّا (الْخَفِيُّ) فبالحاءِ المعجمةِ، ثم الفاءِ، كذا أَكْثَرُ الرِّوَايَاتِ، وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ بَعْضَ رُؤَاةِ (م) رَوَاهُ بِالْمُهْمَلَةِ، وَمَعْنَاهُ بِالْمُعْجَمَةِ: الْخَامِلُ الْمُنْقَطِعُ إِلَى الْعِبَادَةِ، وَبِالْمُهْمَلَةِ: الْوُصُولُ لِلرَّحِمِ، اللَّطِيفُ بِهِمْ وَبِغَيْرِهِمْ مِنَ الضُّعَفَاءِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ بِالْمُعْجَمَةِ<sup>(٢)</sup>.

(٢٩٦٦) قوله: «بَنُو أَسَدٍ» الْمُرَادُ بِبَنِي أَسَدٍ بَنُو الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ بْنِ خُوَيْلِدِ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى.

(٢٩٦٧) قوله: «أَدَنْتُ» أي: أَعْلَمْتُ.

قوله: «بِصَرْمٍ» أي: بانقطاع.

قوله: «وَوَلَّتْ حَدَاءً» أي: مُدْبِرَةً سَرِيعَةً خَفِيَّةً، وَهُوَ بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ، ثُمَّ الذَّالِ الْمُعْجَمَةِ مُشَدَّدَةً، وَالْفِ مَمْدُودَةٌ.

قوله: «إِلَّا صُبَابَةً» بَقِيَّةُ يَسِيرَةٍ.

قوله: «يَتَصَابَهَا» يَشْرَبُهَا

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/٩٩-١٠٠).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/١٠٠-١٠١).

قوله: «كَظِيظٌ» الكظيظُ المُمْتَلِئُ.

قوله: «قَرَحَتْ» أي: صار فيها قُرُوحٌ.

قوله: «وَأَتَزَرَ سَعْدٌ» هو سعدُ بنُ أبي وقَّاصٍ.

(٢٩٦٨) قوله: «فُلٌ» بضمّ الفاء، وإسكانِ اللَّامِ؛ ومعناه: فلانٌ،

ترخيّمٌ على خلافِ القياسِ، و(فُل) هي لغةٌ بمعنى فلانٍ، انتهى معنى كلامِ النووي<sup>(١)</sup>.

وفي «النهاية»: «ما معناه: (يا فلانُ)، [٣٤٠/ب] وليس ترخيماً؛ لأنه لا يُقَالُ إلا بسكونِ اللَّامِ، ولو كان ترخيماً لفتحوها، أو ضمُّوها...» إلى أن قال: «وقال قومٌ: إنه ترخيّمُ فلانٍ، حُذِفَتِ النونُ للترخيّمِ، والألفُ لسكونِها، وتُفْتَحُ اللَّامُ وتُضَمُّ على مذهبِ الترخيّمِ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وَتَرَبَّعُ» كذا للجلودي؛ أي: تَأْكُلُ المِربَاعَ، قال: «وَيَحْتَمِلُ عِنْدِي (وتربعُ)؛ أي: تَتَوَدَّعُ مَقِيمًا فِي ظِلِّ نِعْمَتِي لَا تَحُوجُ إِلَى حَرَكَةٍ فِي نُجْعَةٍ، مِثْلُ النَّازِلِ المِربَعِ فِي زَمَانِ الرِّبْعِ، أَوْ مِنْ قَوْلِهِمْ: اِرْبَعْ عَلَى نَفْسِكَ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاهَانَ: «وَتَرْتَعُ»: أي: تَتَنَعَّمُ وَتَلْهُو، وَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى الْأَوَّلِ كَمَا قِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَرْتَعُ وَيَلْعَبُ﴾<sup>(٣)</sup>، قِيلَ: يَلْهُو أَوْ يَأْكُلُ، انْتَهَى مِنْ «المطالع»<sup>(٤)</sup>.

قوله: «فَإِنِّي قَدْ أَنْسَاكَ» أي: أَمْنَعَكَ الرِّحْمَةَ كَمَا امْتَنَعْتَ مِنَ الطَّاعَةِ.

قوله: «إِذْنٌ» رواه بعضهم: «إِذْنٌ» أي: اثْبُتْ مَكَانَكَ حَتَّى تَقْتَضِحَ فِي دَعْوَاكَ، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ: «أُذْنٌ» مِنَ الدُّنُوِّ.

(١) «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٨/١٠٣).

(٢) «النهاية في غريب الحديث» (٣/٤٧٣-٤٧٤).

(٣) سورة يوسف، الآية (١٢).

(٤) «مطالع الأنوار» (٣/١١٥).

قال في «المطالع»: «والأَوَّلُ أَصَحُّ في المراد بالحديث ومفهومي»<sup>(١)</sup>.

قوله: «فِيُخْتَمُ عَلَى فِيهِ، وَيُقَالُ لِفَخِذِهِ انْطَقِي...» إلى آخره. في «مسند الإمام أحمد» من حديث عقبة بن عامر مرفوعاً: «إِنَّ أَوَّلَ عَظْمٍ مِنَ الْإِنْسَانِ يَتَكَلَّمُ يَوْمَ يُخْتَمُ عَلَى الْأَفْوَاهِ فَخِذُهُ مِنَ الرَّجُلِ الشَّمَالِ»<sup>(٢)</sup>.

(١٠٥٥) قوله: «رِزْقٌ»<sup>(٣)</sup> آل مُحَمَّدٍ قُوتًا أي: كفافاً من غير إسراف، وقيل: هو سُدُّ الرَّمَقِ. [٣٤١/أ]

(٢٩٧٢) قوله: «حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: وَيَحْيَى بْنُ يَمَانَ...» إلى آخره. المعنى: أَنَّ عَبْدَةَ وَيَحْيَى بْنَ يَمَانَ يَرْوِيَانِ حَدِيثًا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ يَرْوِي عَنْهُمَا.

قوله: «يُعَيِّشُكُمْ» قال النووي: «هو بفتح العين وكسر الياء المشددة»<sup>(٤)</sup> انتهى، ولم يَذْكُرِ الْجَوْهَرِيُّ إِلَّا أَعَاشَهُ اللَّهُ<sup>(٥)</sup>.

(٢٩٧٧) قوله: «وَمَا يَحِدُّ مِنَ الدَّقْلِ» (الدقل): رَدِيءُ التَّمْرِ.

قوله: «الْمُلَائِيُّ» هو أَبُو نَعِيمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي مَوَاضِعٍ سِوَى هَذَا، وَسَيَأْتِي.

(٢٩٨٠) قوله: «لِأَصْحَابِ الْجَبْرِ» أي: فِي شَأْنِهِمْ، وَكَانَ هَذَا فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ.

قوله: «ثُمَّ رَجَرَ فَاسْرَعَ» أي: رَجَرَ نَاقَتُهُ حُدِفَتْ لِلْعِلْمِ؛ وَمَعْنَاهُ: سَاقَهَا.

قوله: «حَتَّى خَلَفَهَا» بِتَشْدِيدِ اللَّامِ؛ أي: جَاوَزَ الْمَسَاكِينَ.

(١) «مطالع الأنوار» (١/٢٣٢).

(٢) «مسند أحمد» (ح: ١٧٣٧٤).

(٣) في «م» إن رزق. والمثبت من «صحيح مسلم».

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/١٠٨).

(٥) «الصحاح» (٣/١٠١٣).

(٢٩٨٣) قوله: «لَهُ أَوْ لِغَيْرِهِ» فالذي له أن يَكُونَ قَرِيبًا لَهُ لَجَدِّهِ، وأُمِّهِ، وَجَدَّتَيْهِ، وأَخِيهِ، وأَخْتَيْهِ، وَعَمِّهِ، وَخَالَهِ، وَعَمَّتَيْهِ، وَخَالَتَيْهِ، وَغَيْرِهِمْ من أَقَارِبِهِ، والذي لغيره أن يَكُونَ أَجْنَبِيًّا.

(٢٩٨٤) قوله: «فَإِذَا شَرَجَةٌ» الشَّرَجَةُ بفتح الشين المعجمة، وإسكان الراء، والجمع شِراخ؛ وهي مسایل الماء.

(٢٩٨٧) قوله: «الْعَلَقِيَّ» بفتح العين المهملة واللام، وبالْقَافِ منسوبٌ إلى العَلَقَةِ بطنٌ من بَجِيلَةٍ. [٣٤١ / ب]

(٢٩٨٩) قوله: «أَتَرُونَ أَنِّي لَا أَكَلَّمُهُ إِلَّا أَسْمِعُكُمْ؟» أَتَظُنُّونَ أَنِّي لَا أَكَلَّمُهُ إِلَّا وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ؟

(٢٩٩٠) قوله: «مُعَافَاةٌ» قال النووي: «كذا في معظم النسخ والأصول المعتمدة: (معافاة) بالهاء في آخره؛ أي: يَعُودُ إِلَى الْأُمَّةِ»<sup>(١)</sup>.

قوله: «إِلَّا الْمُجَاهِرِينَ» هم الذين جَاهَرُوا بِمَعَاصِيهِمْ وَأَظْهَرُوا، وَكَشَفُوا مَا سَتَرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، فَيَتَحَدَّثُونَ بِهَا لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ وَلَا حَاجَةٍ، يُقَالُ: جَهَرَ بِأَمْرِهِ وَأَجْهَرَ وَجَاهَرَ.

قوله: «مِنَ الْهَجَارِ» (الهَجَارُ) بتقديم الهاء، قيل: إنه خلافُ الصواب، وليس كذلك، بل هو صحيحٌ، وَيَكُونُ الْهَجَارُ<sup>(٢)</sup> لُغَةً فِي الْإِهْجَارِ الَّذِي هُوَ الْفُحْشُ وَالْخَنَا وَالْكَلامُ الَّذِي لَا يَنْبَغِي، يُقَالُ فِي هَذَا: أَهْجَرَ إِذَا أَتَى بِهِ، هَكَذَا ذَكَرَهُ الْجَوْهَرِيُّ وَغَيْرُهُ<sup>(٣)</sup>.



(١) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/١١٩).

(٢) في «م»: «الإهجار». والمثبت من «مطالع الأنوار» (٢/١٧٥).

(٣) «الصحاح» (٢/٨٥١).

## بَابُ فِي تَشْمِيتِ الْعَاطِسِ إِذَا حَمِدَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ

(سَمَّتْ وَ سَمَّتْ) بالمعجمة وبالمهملة؛ ومعناه بالمعجمة: أبعد الله عنك الشماتة، وبالمهملة: من السميت وهو القصد والهدى.

(٢٩٩١) قوله: «رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا: عَامِرُ بْنُ الطُّفَيْلِ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يُشَمِّتْهُ، وَالْآخَرُ: وَهُوَ الَّذِي شَمَّتَهُ ابْنُ أَخِي عَامِرِ بْنِ الطُّفَيْلِ، كَمَا رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «مَعْجَمِهِ الْكَبِيرِ»<sup>(١)</sup>.

قال شيخنا متع الله بحياته قال: «هذا من شيخنا، أَبُو زُرْعَةَ ابْنُ الْعِرَاقِيِّ».

(٢٩٩٢) قوله: «فِي بَيْتِ بِنْتِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ» هذه البنت أُمُّ كُلْثُومِ بِنْتِ الْفَضْلِ، امْرَأَةُ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، تَزَوَّجَهَا بَعْدَ فِرَاقِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا [٣٤٢/أ] وَوَلَدَتْ لِأَبِي مُوسَى ابْنَهُ مُوسَى، وَمَاتَ عَنْهَا، فَتَزَوَّجَهَا بَعْدَهُ عِمْرَانُ بْنُ طَلْحَةَ، فَفَارَقَهَا وَمَاتَ بِالْكُوفَةِ، وَدُفِنَتْ بِظَاهِرِهَا.

(٢٩٩٤) قوله: «التَّشَاؤُبُ مِنَ الشَّيْطَانِ» أَي: مَنْ تَكَشَّلَهُ وَتَسَبَّاهُ، وَقِيلَ: أَضِيفَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يُرْضِيهِ، وَفِي (خ): «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعُطَّاسَ، وَيَكْرَهُ التَّشَاؤُبَ»<sup>(٢)</sup> قَالُوا: لِأَنَّ الْعُطَّاسَ يَدُلُّ عَلَى النَّشَاطِ وَخَفَّةِ الْبَدَنِ، وَالتَّشَاؤُبُ بِخِلَافِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ غَالِبًا إِلَّا مَعَ ثِقَلِ الْبَدَنِ وَاسْتِرْخَائِهِ وَمِيلِهِ إِلَى الْكَسَلِ، وَأَضَافَهُ إِلَى الشَّيْطَانِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يَدْعُو إِلَى الشَّهَوَاتِ، وَالْمَرَادُ التَّحْذِيرُ مِنَ السَّبَبِ الَّذِي يَتَوَلَّدُ مِنْهُ ذَلِكَ، وَهُوَ التَّوَسُّعُ فِي الْمَأْكَلِ وَإِكْثَارُ الْأَكْلِ<sup>(٣)</sup>.

(١) «المعجم الكبير» (٣٥٦/٢٠).

(٢) «صحيح البخاري» (٦٢٢٣).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/١٢٢).

(٢٩٩٦) قوله: «مِنْ مَارِجٍ» المَارِجُ اللَّهَبُ المختلِطُ بسوادِ النارِ.

(٢٩٩٧) قوله: «أَلَا تَرَوْنَهَا إِذَا وُضِعَ لَهَا الْبَانُ الْإِبِلِ لَمْ تَشْرَبْهُ»  
معنى هذا أن لحومَ الإبلِ وألبانها محرَّمةٌ على بني إسرائيلِ دُونَ لَحُومِ  
الْغَنَمِ وألبانها؛ فدلَّ امتناعُ الفأرِ من ألبانِ الإبلِ دُونَ الغنمِ على أنها  
مسخٌّ من بني<sup>(١)</sup> إسرائيل<sup>(٢)</sup>، وقد تقدَّم مرفوعاً: أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَمَسِّحْ شَيْئاً،  
وَيَجْعَلُ لَهُ نَسْلاً<sup>(٣)</sup>.

قوله: «أَقْرَأُ التَّوْرَةَ» استفهامٌ إنكارٍ.

(٢٩٩٨) قوله: «يُلْدَغُ» برفعِ الغينِ على المشهورِ، وقال القاضي  
ما معناه: «وَيُرَوَّى بكسرِ الغينِ على النهيِّ»، وسببُ الحديثِ أن النبيَّ  
عليه السلام أسرَ أبا عَزَّةَ الشاعِرَ يومَ بدرٍ، فمَنَّ عليه وعَاهَدَهُ أَنْ لَا  
يُحَرِّضَ عَلَيْهِ وَلَا يَهْجُوهُ، [٣٤٢/ب] فَأُطْلِقَ، فَلَحِقَ بِقَوْمِهِ، ثُمَّ رَجَعَ  
إِلَى التَّحْرِيزِ وَالْهَجَاءِ، ثُمَّ أَسْرَهُ يَوْمَ أُحُدٍ، فَسَأَلَهُ الْمَنُّ؛ فَقَالَ عَلَيْهِ  
السَّلَامُ: «لَا يُلْدَغُ...» الحديث<sup>(٤)</sup>.

(٣٠٠٠) قوله: «وَلَا أَرْكَبِي عَلَى اللَّهِ أَحَدًا» أي: لَا أَقْطَعُ لَهُ عَلَى عَاقِبَةِ  
أَحَدٍ، وَلَا ضَمِيرِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَغِيبٌ هُنَا، وَلَكِنْ أَحْسِبُ، وَأُظَنُّ؛ لَوْجُودِ  
الظَّاهِرِ الْمُقْتَضِي لِذَلِكَ.

(١) قوله: بني. ليس في «م». ومثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/١٢٤).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/١٢٤).

(٣) في «صحيح مسلم» (ح: ٢٦٦٣) بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَهْلِكْ قَوْمًا، أَوْ يَعْذِبْ قَوْمًا، فَيَجْعَلَ لَهُمْ نَسْلاً».

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/١٢٥).

(٣٠٠٢) قوله: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ...» إِلَى آخِرِهِ. أَخَذَ بظَاهِرِ هَذَا الْحَدِيثِ الْمَقْدَادُ وَغَيْرُهُ، وَقَالَ آخَرُونَ: خَيَّبُوهُمْ؛ فَلَا تُعْطَوْهُمْ شَيْئًا لِمَدْحِهِمْ، وَقِيلَ: إِذَا مُدِّحْتُمْ؛ فَادْكُرُوا أَنْكُمْ مِنْ تُرَابٍ، فَتَوَاضَعُوا وَلَا تَعَجَبُوا، وَهَذَا ضَعِيفٌ<sup>(١)</sup>.

قوله: «ابن عَبْدِ الرَّحْمَنِ» قَالَ الْقَاضِي: «وَقَعَ لِأَكْثَرِ شُيُوخِنَا مُكَبَّرًا، وَالصَّوَابُ: أَنَّهُ مُصَغَّرٌ»، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٢)</sup> وَغَيْرُهُ<sup>(٣)</sup>.

(٣٠٠٣) قوله: «أَرَانِي فِي الْمَنَامِ» بفتح الهمزة؛ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ عَمَّا رَأَاهُ فِي الْمَنَامِ، مِنْ «المطالع»<sup>(٤)</sup>.

(٣٠٠٥) قوله: «قَالَ لِلْمَلِكِ: إِنِّي قَدْ كَبُرْتُ؛ فَأَبْعَثْ لِي غُلَامًا أَعْلَمُهُ السَّحْرَ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ غُلَامًا يُعَلِّمُهُ» الْغُلَامُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَامِرٍ، كَذَا قَالَ الدِّمِّيَّطِيُّ عَلَى حَاشِيَةِ نَسْخَتِهِ بِصَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَقَالَ: «إِنَّهُ كَانَ فِي الْفَتْرَةِ، قَبْلَ النَّبِيِّ ﷺ سَبْعِينَ سَنَةً»، وَاسْمُ الْمَلِكِ يُوسُفُ ذُو نُوَّاسٍ بْنِ شُرَحْبِيلَ بْنِ شَرَاخِيلَ مِنْ تَبَعٍ، كَانَ مَلِكًا حَمِيرٍ، وَكَانَ بَنَجْرَانًا.

قَالَ شَيْخُنَا مَتَعَ اللَّهُ بِحَيَاتِهِ: «كَذَا رَأَيْتُ اسْمَ الْمَلِكِ فِي «مَبْهَمَاتِ» ابْنِ بَشْكُوَالٍ، وَفِيهِ اسْمُ الْغُلَامِ كَمَا قَالَ الدِّمِّيَّطِيُّ، وَأَنَّهُ قَبْلَ الْمَوْلِدِ بِسَبْعِينَ سَنَةً».

قال: «وَوَقَعَ ذَلِكَ فِي التفسيرِ الْمُنْسُوبِ [٣٤٣/أ] لِابْنِ عَبَّاسٍ»<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/١٢٨).

(٢) «التاريخ الكبير» (٩٠/٥).

(٣) «إكمال المعلم» (٨/٥٥١).

(٤) «مطالع الأنوار» (٣/١٠٣).

(٥) انظر: «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» لأبي زرعة العراقي (٣/١٧٥٤).

ثم قال متع الله بحياته: «ثم رأيتُ في «سيرة ابن هشام»: قال: أُمِرُ عبدُ الله بنِ الثامرِ، وساق قصَّةَ الأخدودِ، وسمَّى الملكَ، وفي نسختي بالسيرة في حاشيتها، قال الشريف الطاهر النسابة: اسمُ الساحرِ وهو كاهنُ نجرانَ ذو لغانِ بنُ يسرَعَ ذي اللّاحي بنِ عثْكلانَ، وهو عمرو بنُ مالك بنِ زيد بنِ عوف بنِ سعد بنِ عوف بنِ عديّ بنِ مالك بنِ زيد بنِ سدَدِ ابنِ درعة، وهو حميرُ الأصغرُ.

وكتبتُ في حاشية نُسختي: عبدُ الله بنِ الثامرِ، يُقالُ عن الشريفِ النسابة: عبدُ بنِ الثامرِ ابنِ ذي رخاجِ بنِ عمرو ذي كبلانِ بنِ اليسرِ ذي يسحرَ بنِ مالك بنِ زيد بنِ عوف بنِ سعدٍ، المذكورُ آنفاً في نسبِ الساحرِ» انتهى.

قوله: «إِذَا سَلَكَ رَاهِبٌ»<sup>(١)</sup> قال الدِّمِيَاطِيُّ في حاشيةِ نسخته بصحيح مسلم: «اسمُ الرَّاهِبِ فيمنون».

قوله: «إِذَا أَتَى عَلَى دَابَّةٍ» قد ذكرتُ الحديثَ في تفسيرِ سورةِ البروجِ، وفيه: «فقال بعضهم: إِنَّ تِلْكَ الدَّابَّةَ كَانَتْ أَسَدًا»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «بِالْمِشَارِ» (المِشَارُ) بالياءِ، و(الْمِنْشَارُ) بالنونِ، وإذا كان بالياءِ فَيُهَمَزُ وَلَا يُهَمَزُ، وَرُوِيَ هُنَا بِهَنْ كَلْهَنْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: «ذِرْوَتُهُ» ذِرْوَةُ الْجَبَلِ: أَعْلَاهُ، بِكسْرِ الدَّالِ وَضَمِّهَا.

قوله: «فَمَاتَ» وفي (ت) في آخرِ تفسيرِ سورةِ البروجِ في آخرِ هذا الحديثِ [٣٤٣/ب] قال: «فيذكرُ أنه أُخْرِجَ في زمنِ عمرَ بنِ الخطَّابِ

(١) في «م»: الراهب. والمثبت من «صحيح مسلم».

(٢) انظر: «سنن الترمذي» (٤٣٧/٥).



وإصْبَعُهُ عَلَى صُدْغِهِ، كَمَا وَضَعَهَا حِينَ قُتِلَ<sup>(١)</sup>، وَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ هِشَامٍ عَقِيبَ حَدِيثِهِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «فَأَحْمُوهُ» كَذَا فِي عَامَّةِ النُّسخِ بِهَمْزَةٍ قَطْعٍ، بَعْدَهَا حَاءٌ سَاكِنَةٌ، وَنَقَلَ الْقَاضِي اتِّفَاقَ النُّسخِ عَلَى هَذَا، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ: «فَأَقْحِمُوهُ»، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَمَعْنَاهُ: فَاطْرَحُوهُ فِيهَا كُرْهًا، وَمَعْنَى الْأَوَّلَى<sup>(٣)</sup>: أَرْمُوهُ فِيهَا<sup>(٤)</sup>.

قوله: «جَاءَتِ امْرَأَةٌ وَمَعَهَا صَبِيٌّ لَهَا» قَالَ السُّهَيْلِيُّ عَنْ ابْنِ قَتِيْبَةَ: «إِنَّ هَذَا الْغُلَامَ كَانَ ابْنُ سَبْعَةِ أَشْهُرٍ»<sup>(٥)</sup>.

قوله: «فَتَقَاعَسَتْ» أَي: تَوَقَّفَتْ وَلَزِمَتْ مَوْضِعَهَا، وَكَرِهَتْ الدَّخُولَ فِي النَّارِ.

(٣٠٠٦) قوله: «حَزْرَةٌ» بِتَقْدِيمِ الزَّايِ، وَقِيلَ فِيهِ عَنْ ابْنِ الْحَدَّاءِ بِتَقْدِيمِ الرَّاءِ، وَهُوَ وَهْمٌ، مِنْ «الْمَطَالَعِ»<sup>(٦)</sup>.

قوله: «أَبُو الْيُسْرِ» اسْمُهُ كَعْبُ بْنُ عَمْرِو السُّلَمِيِّ، بِدَرِيٍّ كَبِيرٍ.

قوله: «مَعَهُ ضِمَامَةٌ مِنْ صُحُفٍ» أَي: جَمَاعَةٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: صَوَابُهُ: (إِضْمَامَةٌ)، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ تَصَحَّ الرِّوَايَةُ، كَمَا قَالُوا: لُفَافَةٌ لَهَا، وَضِبَارَةٌ، وَفِي «الْعَيْنِ»: إِضْمَامَةُ الْكُتُبِ، مَا لَفَّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَفِي «النِّهَايَةِ»: «الضَّمَامَةُ لُغَةٌ فِي الْإِضْمَامَةِ»<sup>(٧)</sup>.

(١) «جامع الترمذي» (٣٣٤٠).

(٢) انظر: «الروض الأنف» (١/ ١١٨).

(٣) قوله: الأولى. ليس في «م». ومثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ١٣٣).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ١٣٣).

(٥) «الروض الأنف» (١/ ١١٨).

(٦) «مطالع الأنوار» (٢/ ٣٩٣).

(٧) «النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (٣/ ١٠١).

قوله: «وَمَعَا فِرِيٍّ» المَعَا فِرِيٌّ بفتح الميمِ نوعٌ من الثيابِ يُعْمَلُ بقريةٍ يُقَالُ لَهَا مَعَا فِرٌ، وقيل: نسبٌ إلى قبيلةٍ نزلت تلك القرية، والميمُ فيه زائدةٌ<sup>(١)</sup>.

قوله: «سَفْعَةٌ» أي: علامةٌ.

قوله: «الْحَرَامِيَّ» بالزاي، كذا للطبري، وعند ابنِ ماهان: «الْجَذَامِيَّ»، وعند الأكثرين: «الْحَرَامِيَّ» يعني بالرَّاء، مفتوحُ الحاءِ، من «المطالع»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «جَفَرٌ» الجفَرُ الذي قاربَ البلوغَ، وقيل: الذي قَوِيَ على الأكلِ، [٣٤٤/أ] وقيل: ابنُ خمسِ سنين<sup>(٣)</sup>.

قوله: «فَدَخَلَ أَرِيكَةً» الأريكةُ السريرُ في داخلِ الحَجَلَةِ.

قوله: «قُلْتُ: اللَّهُ؟ قَالَ: اللَّهُ» الأوَّلُ: بهمزةٌ ممدودةٌ على الاستفهامِ، والثاني: بلا مدٍّ، والهاءُ فيها مكسورةٌ، هذا المشهورُ.

قال القاضي: «رُوِيَ أَنَّهُ بكَسْرِهَا وَفَتْحِهَا مَعًا»، قال: «وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ لَا يُجِيزُونَ غَيْرَ كَسْرِهَا»<sup>(٤)</sup>.

قوله: «وَأَشَارَ إِلَى نِيَاطٍ قَلْبِهِ» (نِياطٌ) بكسرِ النونِ، وفي بعضِ النسخِ: «مِياطٌ» بالميمِ المفتوحةِ؛ ومعناها: وهو عِرْقٌ معلقٌ بالقلبِ.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣٤/١٨).

(٢) «مطالع الأنوار» (٤٠٠/٢).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣٤/١٨-١٣٥).

(٤) قوله: أهل. ليس في «م». ومثبت من «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٥٦٠/٨).

(٥) «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٥٦٠/٨).

قوله: «بَصْرُ عَيْنِي» (بَصْرُ) بفتح الصاد، ورفع الراء، و«سَمْعُ»: بإسكان الميم، ورفع العين، هذه رواية الأكثرين، ورواه جماعة بضم الصاد وفتح الراء: «عَيْنَايَ هَاتَانِ»، و«سمع» بكسر الميم: «أُذُنَايَ هَاتَانِ»، وكلاهما صحيح، لكن الأول أولى<sup>(١)</sup>.

(٣٠٠٨) قوله: «أَنْ يَدْخُلَ عَلَيَّ الْأَحْمَقُ» أي: الجاهل.

قوله: «فَخَشَعْنَا» بالخاء المعجمة، ورواه الجمهور، ورواه جماعة بالجيم، وكلاهما صحيح؛ فالأول: من الخشوع، وهو الخضوع والتذلل، والثاني: فمعناه الفزع، فإن قرأته بإعجام الخاء فافتح الشين، وإن قرأته بالجيم فاكسر الشين.

قوله: «فَإِنْ عَجَلْتَ بِهِ بِادِرَةً» أي: غَلَبَتْهُ بصفة أو نخامة<sup>(٢)</sup> بدرت منه.

قوله: «أَرْوِنِي عَيْبَرًا» زعفرانٌ وحده، وقيل: هو وغيره<sup>(٣)</sup>. [٣٤٤/ب]

(٣٠٠٩) قوله: «بَوَاطٍ» بضم الباء الموحدة.

قال في «المطالع»: «ورؤينا من طريق الأصيلي والمستملّي والعذري بفتح الباء»، والأول أعرف؛ وهو جبل من جبال جهينة<sup>(٤)</sup>.

قوله: «الْمَجْدِيَّ بْنَ عَمْرٍو» بالميم المفتوحة، وإسكان الجيم، كذا في جميع النسخ عندنا، وكذا نقله القاضي عن عامة الرواة والنسخ، وفي بعضها: «النَّجْدِيَّ» بالنون بدل الميم.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣٥/١٨).

(٢) في «م»: نخاعة. والمثبت من «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٥٦٤/٨).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٣٧/١٨).

(٤) قوله: جهينة. ليس في «م». ومثبت من «مطالع الأنوار» (٥٨٨/١).

قال: «والمعروفُ الأوَّلُ، وهو الذي<sup>(١)</sup> ذَكَرَهُ الْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «فَدَارَتْ عَقْبَةُ» العقبَةُ بضمَّ العين: رُكُوبٌ هَذَا نُبَّةٌ وَهَذَا نُبَّةٌ، وَقَالَ فِي «العين»: «رُكُوبٌ مَقْدَارِ فَرَسَيْنِ»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «فَتَلَدَنَّ عَلَيْهِ» (تَلَدَنَّ): أَي: تَلَكَّأَ وَلَمْ يَنْبَعِثْ.

قوله: «سِرُّ لَعْنِكَ اللَّهُ» كَذَا فِي بَعْضِ النُّسخِ، وَالْأَكْثَرُ: «شَأْ لَعْنِكَ» بِالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ، بَعْدَهَا هَمْزَةٌ، وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ الرُّوَاةَ اخْتَلَفُوا فِيهِ؛ فَرَوَاهُ بَعْضُهُم بِالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ، وَبَعْضُهُم بِالْمَهْمَلَةِ، وَكِلَاهُمَا زَجَرٌ لِلْبَعِيرِ<sup>(٤)</sup>.

(٣٠١٠) قوله: «فَيَمْدُرُ الْحَوْضَ» أَي: يُصْلِحُ وَيُطَيِّنُ.

قوله: «أَفْهَقْنَاهُ» أَي: مَلَأْنَاهُ.

قوله: «شَنَقَ لَهَا» يُقَالُ شَنَقْتُ الْبَعِيرَ أَشْنَقُهُ شَنْقًا، إِذَا جَذَبْتَ خَطَامَهُ إِلَيْكَ وَأَنْتَ رَاكِبُهُ.

قوله: «فَقُجِّتْ» (قُجِّتْ) بِتَشْدِيدِ الْجِيمِ، وَمِنْ طَرِيقِ الْقَابِسِيِّ وَابْنِ مَاهَانَ: (فَشُجِّتْ) بِشَيْنٍ مُعْجَمَةٍ وَتَخْفِيفِ الْجِيمِ، وَضُوبٌ، وَالْفَاءُ أَصْلِيَّةٌ.

قَالَ الْجَبَّارِيُّ فِيمَا [٣٤٥/أ] رَوَاهُ الْقَاضِي التَّمِيمِيُّ: «صَوَابُهُ (فَقَشُجْتُ) بِشَيْنٍ مُخَفَّفَةٍ، وَهُوَ مُصَحَّحٌ، رَوَاهُ ابْنُ مَاهَانَ وَمَنْ مَعَهُ،

(١) قوله: الذي. ليس في «م». ومثبت من «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٥٦٤/٨).

(٢) «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٥٦٤/٨).

(٣) «العين» (١٨٠/١).

(٤) تصحف في «م»: «نلتصغير». والمثبت من «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٥٦٥/٨).

كذا ذكره الهَرَوِيُّ، ومعناه: تفاجت؛ أي: فَتَحَتْ فَخَذَيْهَا لِتَبُولَ، وأنكر بعضهم الجيم، وقال: (فَشَحَتْ) بالحاء؛ يعني المهملة<sup>(١)</sup>.

قال صاحب «المطالع»: «ووجدت أيضا عن الجاني أن صوابه: (شَجَنْتَ) بنونٍ بعد الجيم، وقيل: لعلّه بمعنى: توقفت وأمسكت عن المشي للبول، ومنه: الحديث ذو شجون؛ أي يتمسك بعضه ببعض، ولا يبعد صواب الرواية الأولى؛ أي: صبت بولها، والشج: الصب، ومنه: إنما أثجه ثجبا، يعني الدم»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «كَانَ لَهَا ذَبَابُ» أي: أطراف وأهداب.

قوله: «فَنَكَّسَتْهَا» بتشديد الكاف، وتخفيفها.

قوله: «تَوَاقَصْتُ عَلَيْهَا» أي: أمسكتها بعُنُقِي<sup>(٣)</sup>.

قوله: «حَقَوِكَ» الحقو بفتح الحاء وكسرهما: معقد الإزار.

(٣٠١١) قوله: «يَمَضُّهَا» بفتح الميم، وحكي ضمها.

قوله: «فَأَقْسِمُ»: أي: أَحْلِفُ.

قوله: «أُخْطِئْتُهَا» أي: فاتت.

قوله: «نَنَعَشُهُ» أي: نُقِيمُهُ من شدة الجهد.

(٣٠١٢) قوله: «وَادِيَا أَفِيحَ» الأفيح الواسع.

قوله: «كَالْبَعِيرِ الْمَخْشُوشِ» بالخاء والشين المعجمتين؛ وهو الذي يُجْعَلُ في أنفه خِشَاشٌ بكسر الخاء؛ وهو عودٌ يُجْعَلُ في أنف البعير إذا كان صعبا، ويُشدُّ فيه حبلٌ لِيُقَادَ به.

(١) انظر: «إكمال المعلم» (٥٦٧/٨).

(٢) «مطالع الأنوار» (٤٨/٢).

(٣) وذلك بأن يحني عليها عنقه. «المعلم» (٣٩٢/٣).

قوله: «بِالْمَنْصَفِ» هو بفتح الميم والصاد؛ أي: النصف.

قوله: «أُخْضِرُ» بضمّ الهمزة، وسكون الحاء، وكسر الضاد؛ أي: أَعْدُو [٣٤٥/ب] وأَسْعَى سَعْيًا شَدِيدًا.

قوله: «وَأَشَارَ أَبُو إِسْمَاعِيلَ» وفي بعض النسخ: «ابْنُ إِسْمَاعِيلَ» وهما صحيحان، هو حاتم بن إسماعيل، وكنيته أبو إسماعيل<sup>(١)</sup>.

قوله: «حَشَرْتُهُ»<sup>(٢)</sup> «فَانْدَلَقَ» (حشَرْتُهُ) أي: رَفَّقْتُهُ حَتَّى اِنْدَلَقَ؛ أي: انْحَدَّ، وَذَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ حِدَّةً، وفي بعض النسخ بالسین المهملة، وعليه شرحه الهَرَوِيُّ وَالْخَطَّابِيُّ وَفَسَّرَهُ: أي: قَشَّرْتُهُ، وَادَّعَى الْقَاضِي أَنْ رَوَّاهُ عَنْ جَمِيعِ شُيُوْخِهِمْ لِهَذَا الْحَرْفِ بِالسِّينِ الْمَعْجَمَةِ، وَادَّعَى أَنَّهُ أَصَحُّ. قال النووي: «وليس كما قال»<sup>(٣)</sup>.

(٣٠١٣) قوله: «فِي أَشْجَابٍ لَهُ عَلَى حِمَارَةٍ» الأشجَابُ: أَعْوَادٌ مَرْفُوعَةٌ تُعَلَّقُ عَلَيْهَا الْأَوَانِي بِالْمَاءِ، وَإِنَّمَا شُبِّهَتْ بِمَشْجَبِ الثَّيَابِ، وَالْحِمَارُ مِنْ جَرِيدَةٍ مَثْلَثَةٍ، كَذَا فَسَّرَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُطِيرٍ، وَكَذَا قَالَه الْمَازِرِيُّ أَنَّ الْمُرَادَ بِالأَشْجَابِ الْأَعْوَادُ، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَإِنَّمَا الْأَشْجَابُ جَمْعُ شَجَبٍ بِاسْكَانِ الْجِيمِ؛ وَهُوَ السَّقَاءُ الْخَلْقُ الَّذِي قَدْ صَارَ شَنَاً<sup>(٤)</sup>، وَالْحِمَارَةُ بِكسْرِ الْحَاءِ، وَتَخْفِيفِ الْمِيمِ: هِيَ الْأَعْوَادُ، فَاعْلَمْهُ<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/١٤٤).

(٢) في المطبوع من «صحيح مسلم» (٨/٢٣٥): (حسرتة) بالسین المهملة.

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/١٤٤-١٤٥).

(٤) في «م»: «شَجَنًا»، والمثبت من «مشارق الأنوار» (٢/٢٥٤)، و«شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/١٤٥).

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/١٤٥).

قوله: «إِلَّا قَطْرَةً» أي: شيئًا يسيرًا.

قوله: «عَزْلَاءٍ» فَمُ الْقَرْبَةِ.

قوله: «يَغْمِرُهُ» أي: يُحَرِّكُهُ فِي يَدِهِ وَيَعْصِرُهُ.

(٣٠١٤) قوله: «فَأَتَيْنَا سَيْفَ الْبَحْرِ» أي: سَاحِلَهُ.

قوله: «فَزَخَرَ الْبَحْرُ» أي: علا مَوْجُهُ. [٣٤٦/أ]

قوله: «حَجَاجُ عَيْنِهَا» حَجَاجُ الْعَيْنِ بفتح الحاءِ وكسرِها؛ عَظْمُهَا الْمُسْتَدِيرُ.

قوله: «رَجُلٍ» بِالْجِيمِ فِي رِوَايَةِ الْأَكْثَرِينَ، وَهُوَ الْأَصْحَحُ، رَوَاهُ بَعْضُهُمْ بِالْحَاءِ، وَكَذَا وَقَعَ لِرِوَاةٍ (خ) بِالْوَجْهِينَ<sup>(١)</sup>.

قوله: «وَأَعْظَمَ كِفْلٍ» الْكِفْلُ: هُوَ شَبُهُ الرَّحْلِ الَّذِي جَاءَ فِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى، وَأَصْلُهُ الْكِسَاءُ الَّذِي يُدِيرُهُ الرَّاكِبُ عَلَى سَنَامِ الْبَعِيرِ لِيَرْتَدِفَ عَلَيْهِ الرَّاكِبُ خَلْفَهُ، وَعِنْدَ الصَّدَفِيِّ وَالتَّمِيمِيِّ: «كَفْلٌ»، وَلَا وَجْهَ لِهَذَا<sup>(٢)</sup>.

قوله: «يَتَّقِدُ ثَمَنَهُ» أي: يَسْتَوْفِيهِ.

قوله: «قَامَ قَائِمُ الظَّهِيرَةِ» أي: انْتَصَفَ النَّهَارُ.

قوله: «كُتْبَةٌ» الْكُتْبَةُ قَدْرُ حَلْبَةٍ، وَقِيلَ: الشَّيْءُ الْقَلِيلُ.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/١٤٧).

(٢) انظر: «مطالع الانوار» (٣/٣٨٤).

قوله: «حَتَّى بَرَدَ» هو بفتح الرَّاءِ، وقاله الجَوْهَرِيُّ بضمِّها، والمشهورُ الأوَّلُ<sup>(١)</sup>.

قوله: «فَارْتَطَمَتْ» أي: غاصت.

قوله: «وَوَفَّى لَنَا» هو بتخفيفِ الفاءِ.

قوله: «فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ لَيْلًا» المعروفُ أنه قَدِمَهَا نَهَارًا، واللهُ أَعْلَمُ.

قال شيخنا متع الله بحياته: «ثم إني رأيتُ عن الدُّمِّيَّاطِيِّ ما لفظه: المحفوظُ عندَ أهلِ السَّيْرِ أنهم قَدِمُوا نَهَارًا عندَ الظَّهيرةِ» انتهى.







# كتاب التفسير



قوله: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾<sup>(١)</sup> أي: مسألتنا حِطَّةً، وهو أن يُحَطَّ  
عنا خطايانا. [٣٤٦/ب]

قوله: ﴿يُغْفَرُ لَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> قراءة نافع<sup>(٣)</sup>.

قوله: «لَيْلَةُ جَمْعٍ» كذا في النسخ، وفي نسخة ابنِ ماهان: «لَيْلَةُ جُمُعَةٍ»، وكلاهما صحيح، فمن رَوَى: «لَيْلَةُ جَمْعٍ» فهي ليلةُ  
المزدلفة؛ وهو المراد بقوله: «وَنَحْنُ بِعِرْفَاتٍ فِي يَوْمٍ جُمُعَةٍ»، هي  
عشيَّة يومِ عرفاتٍ، ويَكُونُ المراد بقوله: «لَيْلَةُ جُمُعَةٍ»: يومَ جُمُعَةٍ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «أَنْ يُقْسِطَ» أي: يَعدِلَ.

قوله: «سُتْتِهِنَّ» أي: عَادَتِهِنَّ.

قوله: «فَيَضْرِبُ بِهَا» يقالُ: ضَرَّه وأَضَرَّ به، فالثلاثيُّ بحذفِ الباءِ،  
والرباعيُّ بإثباتِها.

قوله: «فِي الْعَذَقِ» (العَذَقُ) بفتحِ العينِ: النخلةُ.

قوله: «فَسَبُّوهُمْ» قال القاضي: «الظاهرُ أنها قالت هذا  
عندما سمِعت أهلَ مصرَ يَقُولُونَ في عثمانَ ما قالُوا، وأهلَ الشامِ في  
عليٍّ ما قالُوا، والحروريةُ في الجميعِ ما قالُوا»<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة البقرة، الآية (٥٨).

(٢) سورة البقرة، الآية (٥٨).

(٣) وهي قراءة أبي بكر والجعفي والأعمش والحسن وأبان أيضاً، وقرأ ابن كثير وعمرو وعاصم  
وحزمة والكسائي: (نغفر) بالنون، انظر: «حجة القراءات» لابن زنجلة (ص ٩٧)، و«تفسير  
السمرقندي» (١/٥٥-٥٦)، و«تفسير غرائب القرآن» للنيسابوري (١/٢٩٣)، و«معجم  
القراءات» لعبد اللطيف الخطيب (١/١٠٥).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/١٥٣).

(٥) «إكمال المعلم» (٨/٥٨٣).

(٣٠٢٣) قوله: «فَرَحَلْتُ» بالراء والحاء المهملة، هذا هو الصحيح المشهور في الروايات، وفي نسخة ابن مهران: «فَدَخَلْتُ» بالدال والخاء المعجمة، ويُمكنُ تصحيحه بأن يكون معناه: دخلت بعد رحلتي إليه<sup>(١)</sup>.  
 قوله: «أَمَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبَرَى»<sup>(٢)</sup> كذا في جميع النسخ: «عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبَرَى»، قال القاضي: «قال بعضهم: (أَمَرَنِي ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ)». قال [٣٤٧/أ] القاضي: «لا يَمْتَنِعُ أَنْ عَبْدَ الرَّحْمَنِ يَأْمُرُ سَعِيدًا لِيَسْأَلَ لَهُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَمَّا لَا يَعْلَمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، فَقَدْ سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ أَكْبَرَ»<sup>(٣)</sup> منه وأقدمُ صحبةً منه<sup>(٤)</sup>، وصَوَّبَ ما قاله القاضي النووي<sup>(٥)</sup>.  
 قوله: «عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدٍ» كذا في جميع النسخ: (عبد المجيد) بالميم ثم الجيم، إلا نسخة ابن مهران ففيها: (عبد الحميد) بحاء ثم ميم.  
 قال العسائي: «الصوابُ الأول»<sup>(٦)</sup>، وسمَّاه مالكٌ في «الموطأ» من رواية يحيى الأندلسي وغيره: «عبد الحميد» بحاء ثم ميم، وكذا قاله ابنُ عيينة، وسمَّاه (خ): «عبد المجيد» بالميم ثم الجيم، وكذا رواه ابنُ القاسم والقعنبي وجماعةٌ عن مالك.  
 قال ابنُ عبد البر: «يُقَالُ بالوجهين، والأكثرُون بالميم ثمَّ الجيم»<sup>(٧)</sup>.  
 قال القاضي: «فإذا ثبت الخلافُ فيه، لم يُحْكَمْ على أحدِ الوجهين بالخطأ»<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/١٥٩).

(٢) في «م»: «بن أبي أبرى». والمثبت من «صحيح مسلم» (٨/٢٤٢).

(٣) قوله: أكبر. ليس في «م». ومثبت من «مشارك الأنوار» (١/٤٠).

(٤) «إكمال المعلم» (٨/٥٨٥). (٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/١٦١).

(٦) «تقييد المَهْمَل» (٣/٩٣٧). (٧) «الاستدكار» (١٩/١٣٩).

(٨) «إكمال المعلم» (٨/٥٨٦).

(٣٠٢٥) قوله: «لَقِيَ نَاسٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَجُلًا فِي عَزْوَةٍ الرَّجُلُ  
عَامِرُ بْنُ الْأَضْبَطِ الْأَشْجَعِيُّ، كَذَا قَالَهُ ابْنُ بَشْكُوَالٍ فِي «مَبْهَمَاتِهِ»<sup>(١)</sup>،  
وَسَاقُ لَهُ شَاهِدًا.

قال الذهبي في «الصحابة»: «عَامِرُ بْنُ الْأَضْبَطِ الْأَشْجَعِيُّ الَّذِي قَتَلَتْهُ  
سَرِيَّةُ النَّبِيِّ ﷺ يَظُنُّونَهُ مُتَعَوِّذًا بِالشَّهَادَةِ»<sup>(٢)</sup>.

(٣٠٢٦) قوله: «فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ» قال شيخنا متع الله  
بحياته: «قال بعضُ شيوخِي فيما قرأته عليه بالقاهرة هذا الرجل هو  
رِفَاعَةُ بْنُ تَابُونٍ، كَذَا أَخْرَجَهُ عَنْهُ فِي «تَفْسِيرِهِ» عَنْ قَيْسٍ: ابْنُ جَرِيرٍ<sup>(٣)</sup>،  
وَأَخْرَجَ الْحَاكِمُ، وَقَالَ: عَلَى شَرْطِ [٣٤٧/ب] الشَّيْخَيْنِ: أَنَّهُ قُطْبَةُ بْنُ  
عَامِرٍ بْنِ حَدِيدَةَ الْأَنْصَارِيِّ السُّلَمِيِّ»<sup>(٤)</sup>.

(٣٠٢٨) قوله: «كَانَتْ الْمَرْأَةُ تَطُوفُ...» إِلَى آخِرِهِ. الْمَرْأَةُ الَّتِي  
أَنْشَدَتْ الْبَيْتَ هِيَ ضُبَاعَةُ بِنْتُ عَامِرٍ الْقَشِيرِيَّةُ، ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ بَشْكُوَالٍ  
فِي «مَبْهَمَاتِهِ» عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الصَّبَاحِيِّ، أَنْتَهَى<sup>(٥)</sup>.

وَفِي «تَجْرِيدِ» الذَّهَبِيِّ: «ضُبَاعَةُ بِنْتُ عَامِرٍ بْنِ قُرْطٍ الْعَامِرِيَّةُ، لَقِيَتْ<sup>(٦)</sup>  
بِمَكَّةَ، وَهِيَ الْقَائِلَةُ: الْيَوْمَ يَدُّو بَعْضُهُ أَوْ كُلُّهُ»<sup>(٧)</sup> أَنْتَهَى، فَهِيَ صَحَابِيَّةٌ،  
وَقَدْ ذَكَرَهَا بَعْضُهُمْ: أَنَّ ضُبَاعَةَ هَذِهِ خَطَبَهَا عَلَيْهِ السَّلَامُ فَذَكَرَتْ أَنَّهَا  
قَدْ كَبُرَتْ، فَلَمَّا جَاءَ ابْنُهَا إِلَيْهَا، قَالَتْ: ارْجِعْ فَرُوحَةً، فَرَجَعَ إِلَى  
النَّبِيِّ ﷺ فَسَكَتَ عَنْهَا عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(٢) «تجريد أسماء الصحابة» (١/٢٨٢).

(١) «غوامض الأسماء» (١/٤٦٦).

(٤) «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (١٢/٢٦٥-٢٦٦).

(٣) «تفسير الطبري» (٣/٥٥٦).

(٥) «غوامض الأسماء» (٢/٨٤٠).

(٦) فِي بَعْضِ نَسَخِ التَّجْرِيدِ: أَسْلَمَتْ بِمَكَّةَ وَهُوَ الْأَنْسَبُ لِلْسِّيَاقِ.

(٧) «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٢٨٤).

وَأَعْلَمَ أَنَّ السُّهَيْلِيَّ فِي «رَوْضِهِ» لَمَّا ذَكَرَ الْمَرَأَةَ الَّتِي قَالَتْ: (الْيَوْمَ يَبْدُو بَعْضُهُ أَوْ كُلُّهُ) الْبَيْتَيْنِ، قَالَ مَا لَفْظُهُ: «وَيُذَكِّرُ أَنَّ الْمَرَأَةَ ضُبَاعَةٌ بِنْتُ عَامِرٍ مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ صَعْصَعَةَ، ثُمَّ مِنْ بَنِي سَلْمَةَ بْنِ قَشِيرٍ، وَذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ حَبِيبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَهَا فذَكَرَ لَهُ عَنْهَا كِبَرَ، فَتَرَكَهَا، فَقِيلَ: إِنَّهَا مَاتَتْ كَمَدًا وَحُزْنًا عَلَى ذَلِكَ».

قَالَ السُّهَيْلِيُّ: «إِنْ كَانَ صَحَّ هَذَا فَمَا أَخْرَهَا أَنْ تَكُونَ أُمًّا لِلْمُؤْمِنِينَ وَزَوْجًا لِرَسُولِ رَبِّ الْعَالَمِينَ إِلَّا قَوْلُهَا: (الْيَوْمَ يَبْدُو بَعْضُهُ أَوْ كُلُّهُ) تَكْرِمَةً مِنَ اللَّهِ لِنَبِيِّهِ، وَعِلْمًا مِنْهُ بِغَيْرَتِهِ، وَاللَّهُ أَغْيَرُ مِنْهُ»<sup>(١)</sup> انْتَهَى.

قَوْلُهُ: «تَطَوَّافًا» التَّطَوَّافُ بِكَسْرِ التَّاءِ؛ أَي: ثَوْبًا أَطُوفُ بِهِ حَوْلَ الْبَيْتِ، انْتَهَى مِنْ «الْمَطَالَعِ»<sup>(٢)</sup>، وَكَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَطُوفُونَ عُرَاءَ وَيَزْمُونَ ثِيَابَهُمْ، [٣٤٨/أ] وَيَتَرَكُونَهَا مُلْقَاءَ عَلَى الْأَرْضِ، وَلَا يَأْخُذُونَهَا أَبَدًا، وَيَتَرَكُونَهَا تُدَاسُّ بِالْأَرْجْلِ، حَتَّى تَبْلَى، وَتُسَمَّى اللَّقَاءَ، حَتَّى جَاءَ الْإِسْلَامُ، فَأَمَرَ اللَّهُ بِسِتْرِ الْعَوْرَةِ، فَقَالَ: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾<sup>(٣)</sup>، وَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ»<sup>(٤)</sup>.

(٣٠٢٩) قَوْلُهُ: «إِكْرَاهُهُنَّ لَهُنَّ غُفُورٌ رَحِيمٌ» قَالَ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ: «كَذَا وَقَعَ فِي النُّسخِ كُلِّهَا (لَهُنَّ غُفُورٌ رَحِيمٌ)»، قَالَ: «وَهَذَا تَفْسِيرٌ وَلَمْ يُرِدْ أَنَّ لَفْظَةَ (لَهُنَّ) مُنْزَلَةٌ، فَإِنَّهُ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا أَحَدٌ، إِنَّمَا هِيَ تَفْسِيرٌ وَبَيَانٌ أَنَّ الْمَغْفِرَةَ وَالرَّحْمَةَ لَهُنَّ؛ لَكُونِهِنَّ مَكْرَهَاتٌ، لَا لِمَنْ أَكْرَهَهُنَّ»<sup>(٥)</sup>.

(١) «الروض الأنبف» (٢/ ١٩٠).

(٢) «مطالع الأنوار» (٣/ ٢٨٥).

(٣) سورة الأعراف، الآية (٣١).

(٤) رواه البخاري (٣٦٩)، ومسلم (١٣٤٧).

(٥) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/ ١٦٣).

قوله: «مُسَيِّكَةٌ» بضم الميم، وقيل: إنها معاذة وزينب، وقيل: نزلت في ست جوارٍ له، كان يُكرِّهُهُنَّ على الزنى: معاذة، ومسيكة وأميمة، وعمره، وأروى، وقَتِيلَةٌ، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

(٣٠٣٠) قوله: «الزَّمانِيَّ» بكسر الزاي، وتشديد اللام.

قوله: [...] <sup>(٢)</sup>: قال الدارقطني: «وأخرجه البخاريُّ من حديث [التميي] <sup>(٣)</sup> عن أبي مجلَزٍ عن قيسِ بنِ عبادٍ عن عليٍّ».

قال الدارقطني: «قال: «أَنَا أَوَّلُ مَنْ يَجْثُو <sup>(٤)</sup> لِلْخُصُومَةِ»، قال قيس: وفيهم نزلت ﴿هَذَا كِ خَصْمَانِ﴾ <sup>(٥)</sup>، ولم يجاوز به قيسًا، ثم قال البخاريُّ: وقال عثمانُ عن جريرٍ عن منصورٍ عن أبي هاشمٍ عن أبي مجلَزٍ، قوله: «فاضطرب الحديث» <sup>(٦)</sup>.

ولا يلزمُ مما قاله الدارقطنيُّ ضعفُ الحديثِ واضطرابُه؛ لأن قيسًا سمعه من أبي ذرٍّ، وأفتى به أبو مجلَزٍ تارةً، ولم يقل [٣٤٨/ب] أنه من كلام نفسه وروايته، وقد عملت الصحابةُ فَمَنْ بعدهم بمثل هذا، فَيُفْتِي الإنسانُ منهم بمعنى الحديثِ عند الحاجةِ إلى الفتوى، دون الرواية، ولا يَرْفَعُهُ، فإذا كان في وقتٍ آخرَ وقصد الروايةَ رَفَعَهُ <sup>(٧)</sup> وذكر لفظه، ولا يَحْصُلُ بهذا اضطرابٌ، والله أعلمُ، قاله النووي <sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/١٦٣-١٦٤).

(٢) بياض في «م» بمقدار نصف سطر.

(٣) في «م»: «التميي». والمثبت الصواب فهو سليمان التيمي والد معمر. انظر «صحيح البخاري» (٣٩٦٥).

(٤) في «م»: «يحشر». والمثبت من «صحيح البخاري» (٥/٧٥)، و(٩٨/٦).

(٥) سورة الحج، الآية (١٩).

(٦) «الإلزامات» (ص ٥٠٨).

(٧) في «م»: «نفقه». والمثبت من «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/١٦٦).

(٨) «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/١٦٦-١٦٧).



(٣٠٣٣) قوله: «عَنْ أَبِي مَجْلَزٍ» أَبُو مَجْلَزٍ بِكسْرِ الميمِ، وَحَكِي فَتَحُهَا، وَإِسْكَانِ الجيمِ، وَفَتْحِ اللَّامِ، وَاسْمُهُ لَاحِقُ بْنُ حُمَيْدٍ<sup>(١)</sup>.

وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَأْبُ.

وَهَذَا آخِرُ مَا تيسَّرَ جَمْعُهُ مِنَ الْحَوَاشِي الَّتِي وَجَدْتُهَا بِخَطِّ شَيْخِنَا مَتَعَ اللَّهُ بِحَيَاتِهِ وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ بَمَنِّهِ وَكَرَمِهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْوَاجِبُ حَمْدُهُ فِي بَدْءِ الْأَمْرِ وَتَمَامِهِ، وَصَلَوَاتُهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ مَا سَبَّحَ الرَّعْدُ فِي غَمَامِهِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَثَمَّةً دِينِهِ وَأَعْلَامِهِ، صَلَاةً تُظْفَرُ الْعَبْدَ مِنَ الْجَنَّةِ بِغَايَةِ مَرَامِهِ، وَسَلَامٌ تَسْلِيمًا.

وَوَافَقَ الْفِرَاقُ مِنْ تَعْلِيْقِهِ مَسَاءَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ حَادِي عَشَرَ شَهَرَ ذِي الْقَعْدَةِ الْحَرَامِ مِنْ شُهُورِ سَنَةِ سِتِّ عَشْرَةَ وَثَمَانِمِائَةٍ بِحَلَبِ الْمَحْرُوسَةِ، وَكَانَ ابْتِدَائِي فِيهِ ..<sup>(٢)</sup>.

عَلَّقَهُ جَامِعُهُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ الْمُعْتَرِفُ بِالتَّقْصِيرِ الرَّاجِي كَرَمَ رَبِّهِ الْفَتَّاحِ، صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ السَّفَّاحِ الشَّافِعِيِّ الْحَلَبِيِّ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِإِخْوَانِهِ وَلِمَشَايِخِهِ وَلِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَمَنْ نَظَرَ فِيهِ وَاشْتَغَلَ بِهِ، آمِينَ آمِينَ، وَحَسْبُنَا اللَّهُ، وَكَفَى.



(١) انظر: «شرح صحيح مسلم للنووي» (١٨/١٦٦).

(٢) بياض في «م» بمقدار نصف سطر.

# الفهارس العلمية



## فهرس الآيات

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿فَلَقَىٰ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ﴾	البقرة	٣٧	٣٩٥
﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْرَىٰ نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ﴾	البقرة	٤٨-١٢٣	٣٦٧
﴿وَلَا تَلْسُوا الْحَقَّ بِالْبَطْلِ وَتَكْنُوهَا الْحَقَّ﴾	البقرة	٤٢	١٧٠
﴿وَقُولُوا حَقَّ﴾	البقرة	٥٨	١٠٠٣
﴿يُغْفِرْ لَكُمْ﴾	البقرة	٥٨	١٠٠٣
﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾	البقرة	١٢٥	٤٤٧
﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾	البقرة	٢٢٢	١٧٣
﴿فَإِمْسَاكُ يُعْرَفُ أَوْ تَشْرِيحُ بِإِحْسَنِ﴾	البقرة	٢٢٩	٤١٦
﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ﴾	البقرة	٢٣٣	٤٩٩
﴿وَتَبَيَّنَتَا مِنْ أَنْفُسِهِنَّ﴾	البقرة	٢٦٥	٥٩
﴿وَإِنْ تَبَيَّنَ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ﴾	البقرة	٢٧٩	٤١٦
﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ﴾	آل عمران	٣٩	١١٥
﴿وَمَا كَانَ لِشَرِّ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾	آل عمران	٧٩	١٣٨
﴿إِذْ هَمَّتْ طَّائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا﴾	آل عمران	١٢٢	١٤٢
﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾	النساء	٣	٤١٦
﴿يُؤْصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرَّمْتُ حَظَّ الْأُنثَيَيْنِ﴾	النساء	١١	٥٨٣

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّهِنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾	النساء	١٥	٦١٧
﴿وَرَبِّبْكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾	النساء	٢٣	٤٧٤
﴿وَرَبِّبْكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾	النساء	٢٣	٤٨٠ ، ٥٣٨
﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ﴾	النساء	٦٥	٤٠٨
﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ﴾	النساء	٨٣	٥٨٤
﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا﴾	النساء	١٢٢	٢١٠
﴿فِيُظَاهِرُ مِنْ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبِيتٌ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾	النساء	١٦٠	٥٩
﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾	النساء	١٧٦	٢٣١
﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾	النساء	١٧٦	٥٨٣
﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾	النساء	١٧٦	٥٨٣
﴿أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ﴾	المائدة	٣	٥٩٢
﴿فَاعْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾	المائدة	٦	١٩٦
﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾	المائدة	٣٢	٥٩
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَبِيتَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾	المائدة	٨٧	٤٧٤
﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾	الأنعام	٣٨	٥٩٢

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ﴾	الأنعام	٥٢	٦٤٠
﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾	الأنعام	٥٧	٣٥٩
﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِمَّنْ إِمْلَقِي﴾	الأنعام	١٥١	٤٨٠
﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِمَّنْ إِمْلَقِي﴾	الأنعام	١٥١	٥٣٨
﴿وَلَا تُزِرُّ وَازِرَةً وَزَرَ أُخْرَى﴾	الأنعام	١٦٤	٩١٣
﴿مَا مَعَكَ إِلَّا سَجْدَةٌ﴾	الأعراف	١٢	٩١٨
﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾	الأعراف	٣١	١٠٠٦
﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾	الأعراف	١٤٩	٢٧٤
﴿وَأَمْطَرْنَا﴾	الأعراف	١٧٦	٣٠٠
﴿وَإِخْوَانِهِمْ يَمُدُّوهُمْ﴾	الأعراف	٢٠٢	٣٦٦
﴿فَاسْتَمِعُوا لَهُ، وَأَنْصِتُوا﴾	الأعراف	٢٠٤	٢٨٦
﴿وَمَا نَقَمُوا﴾	التوبة	٧٤	٣٣٠
﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَقُولُ أَتَذُنْ لِي وَلَا أَتُحِشِي﴾	التوبة	٤٩	٦٨٨
﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ﴾	هود	١١٤	١٣٩
﴿يَرْقَعُ وَيَلْعَبُ﴾	يوسف	١٢	٩٨٥
﴿وَشَرُّهُ يَبْمِزُ بِحَسِّ﴾	يوسف	٢٠	٦٣١
﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾	يوسف	١٠٣	٦٨١
﴿فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي﴾	إبراهيم	٣٦	٧٥
﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾	النحل	٣٢	٩٤١

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿حَقِّقْ إِذَا أَنْبَأَ أَهْلَ قَرْيَةٍ﴾	الكهف	٧٧	٨٣١
﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا﴾	الكهف	٧٧	٨٣١
﴿أَحْسَنُ أَنْثَا وَرِيًّا﴾	مريم	٧٤	٣٦٧
﴿فَأَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾	مريم	٢٦	٤٤٥
﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾	طه	١٤	١٣٥
﴿إِنْ هَذَا لَسَكْرَيْنِ﴾	طه	٦٣	٦٤١
﴿نَلْقَفْ مَا صَعَوْا﴾	طه	٦٩	٣٩٥
﴿يَبْنُومُ لَا تَأْخُذُ﴾	طه	٩٤	٢٦٠
﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءَ وَذِكْرًا﴾	الأنبياء	٤٨	٢٤٥
﴿وَإِنْ أَدْرَى لَعَلَّهُ فِتْنَةً لَكُمْ وَمَنْعٌ إِلَى حِينٍ﴾	الأنبياء	١١١	٤٤٩
﴿هَذَا خِصْمَانِ﴾	الحج	١٩	١٠٠٧
﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾	المؤمنون	٥٣	٩٠٩
﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾	النور	٣٥	١٣٩
﴿فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا﴾	الفرقان	٧٧	٩٣٦
﴿فَعَلْنَهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾	الشعراء	٢٠	٦٨
﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾	الشعراء	٢١٤	١٥٢
﴿وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾	القصص	٢٣	١٤٢
﴿حَرَمَاءَ امْنًا﴾	القصص	٥٧	٩٦٥
﴿حَرَمَاءَ امْنًا﴾	العنكبوت	٦٧	٩٦٥

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾	الروم	٣٢	٩٠٩
﴿الْعَمَّ ۝ تَنْزِيلُ﴾	السجدة	١	٢٠٥
﴿فَاخْرَجْنَاهُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِكِهِمْ﴾	الأحزاب	٥	٥٣٧
﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾	الأحزاب	٦	٨٦٤
﴿يُلْذِهِبْ عَنْكُمْ الرِّجْسَ﴾	الأحزاب	٣٣	٨٣٩
﴿قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِي وَإِنْ اهْتَدَيْتُ فِيمَا يُرِجِي إِلَيَّ رَبِّي﴾	سبأ	٥٠	٤٤٩
﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾	فاطر	٤١	١٤٢
﴿وَتِلْكَ لِلْجَبِينِ ۝ تَذَانُهُ﴾	الصافات	١٠٣-١٠٤	٢٤٥
﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾	غافر	٤٦	١٢٩
﴿وَالْعَوَافِي﴾	فصلت	٢٦	٢٨٤
﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾	الزخرف	٧٢	٩٤١
﴿هَذَا عَارِضٌ مُّطَرٌ﴾	الأحقاف	٢٧	٣٠١
﴿إِنْ جَاءَ كُرْ فَاسِقُ بَنِي﴾	الحجرات	٦	٦٦٧
﴿وَلَقَدْ رَآهُ﴾	النجم	١٣	١٣٤
﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ﴾	الرحمن	٥٠	١٤٢
﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّخَتَانِ﴾	الرحمن	٦٦	٣٩٨
﴿عُرْبًا آثَرَانِ﴾	الواقعة	٣٧	٢٩٨
﴿مِنْ لَيْسَةٍ﴾	الحشر	٥	٦٣٩



الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿وَمَا آتَيْنَاكَمُ الرَّسُولَ فَخُذُوهُ﴾	الحشر	٧	٥٣٧
﴿أَسْتَغْفِرْتَ لَهُمْ﴾	المنافقون	٦	٧٥٠
﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفِرْتَ لَهُمْ﴾	المنافقون	٦	٨٢٤
﴿وَأِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾	التحریم	٤	٥١٤
﴿فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ﴾	الحاقة	٨	٣٥٦
﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾	نوح	١٧	٩٦٦
﴿قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ﴾	الجن	١	٢٠٣
﴿يَتَأْتِيَ الْمُنِيرُ﴾	المدثر	١	١٢٨
﴿أَلَمْ تَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا﴾	المرسلات	٢٥	٢١١
﴿وَإِذَا الْمَوْءِدَةُ سُيِّتَتْ﴾	التكوير	٨	٤٩٤
﴿وَالْبَلِّ إِذَا عَسْفَسَ﴾	التكوير	١٧	٢٠٦
﴿فَلَا أَقِيمُ بِالْحَسَنِ ١٥ الْجَوَارِ الْكُنَّسِ﴾	التكوير	١٥-١٦	٢٠٩
﴿وَلَقَدْ رَآهُ﴾	التكوير	٢٣	١٣٤
﴿وَأُذِنَتْ لِرَبِّهَا﴾	الانشقاق	٢	٦٧
﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	البينة	١	٣٥٠



## فهرس الأحاديث والآثار

الرقم	الراوي أو القائل	الحديث أو الأثر
١٠٤		أَتَاكُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ
٥٦٣	حذيفة بن اليمان	أَتَجَاوَزُ عَنِ الْمُعْصِرِ
٢٥٤		أَحْسِنُوا أَمَلَاءَكُمْ
٨٠	حذيفة بن اليمان	أَخْبَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ بِمَا هُوَ كَائِنٌ
٢٢٨		الْإِخْتِصَارُ رَاحَةً أَهْلِ النَّارِ
٩٦٨		أَحْسَأُ، فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ
٥٧٣		إِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَجْنَاسُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ
٦١٣		إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ
٨٤	أبو بكرة	إِذَا الْمُسْلِمَانِ حَمَلَ أَحَدُهُمَا عَلَى أَخِيهِ...
١٤٨		إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ فُلْتَيْنِ
٣٧٤		إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ شَدَّ مِئْزَرَهُ
٧٠٥		إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ فَعَابَ عَنْكَ...
١٧٧		إِذَا سَبَقَ مَاءُ الرَّجُلِ مَاءَ الْمَرْأَةِ كَانَ الشَّبَّةُ لَهُ
٢٠٠		إِذَا شَهِدَتِ الْمَرْأَةُ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا تَمَسَّ طَبِيًّا

الرقم	الراوي أو القائل	الحديث أو الأثر
١٧٧		إِذَا عَلَا مَاءُ الرَّجُلِ مَاءَ الْمَرْأَةِ
٤٢٠	عبد الله بن عمر	إِذَا نَظَرَ إِلَى عُرُوشِ مَكَّةَ قَطَعَ التَّلْبِيَّةَ
٦٦٥	بلال بن رباح	أَدْنَتْ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ فَلَمْ يَأْتِ أَحَدٌ، فَقَالَ: يَا بِلَالُ مَا لَهُمْ؟
٦١٧		اذْهَبُوا فَخُذُوهُ مِنْ تَحْتِ فِرَاشِهَا، فَأَخِذْ، وَأَمَرَ بِهَا فَقَطِعتْ
٢٥٩	عبد الله بن عباس	أَرَادَ أَنْ لَا يُخْرِجَ أُمَّتَهُ
٤٤٣	الأسلمي	أَرَأَيْتَ إِنْ أَزَحَفَ عَلَيَّ مِنْهَا شَيْءٌ
٢١٤	أبو الجوزاء	أَرْسَلْتُ رَسُولًا إِلَى عَائِشَةَ أَسْأَلُهَا عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ
٥٩٧		اسْقِ عَنْهَا الْمَاءَ
١١٦		الْإِسْلَامُ يَهْدِمُ مَا قَبْلَهُ
١٩٤	فاطمة بنت قيس	اعْتَدَيْ فِي بَيْتِ ابْنِ عَمِّكَ عَمْرٍو بْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ
٢٤٨		أَعْتَمَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى ذَهَبَ عَامَّةُ اللَّيْلِ
٨١	أبي بن كعب	أَعْطَاكَ اللَّهُ مَا احْتَسَبْتَ
٧١١	عقبة بن عامر	أَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنَّمَا أَقْسَمُهَا ضَحَايَا بَيْنَ أَصْحَابِي
٣١٩		أَعْطَاهُ إِيَّاهَا وَلَكَ فِيهَا عِدْقٌ فِي الْجَنَّةِ

الرقم	الراوي أو القائل	الحديث أو الأثر
٦١٧		اغْدِيَا أُتَيْسُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمَهَا
٨٥	أبو هريرة	أَفْضَلُ الصَّيَامِ بَعْدَ رَمَضَانَ شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمِ
٢١٣	أبو الجوزاء	أَقَمْتُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ اثْنَيْ عَشَرَ سَنَةً
٣٢٢	عائشة	أَلَا أُحَدِّثُكُمْ عَنِّي وَعَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟
٥٦٦		إِلَّا كَلْبًا ضَارِيًا
٤٦٠		إِلَّا كُنْتُ شَهِيدًا، أَوْ لَهُ شَفِيعًا
٥٠٥		إِلَيْكَ عَنِّي يَا عَائِشَةُ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ يَوْمُكَ
٨٣	أنس بن مالك	أَمَرَ أَبُو طَلْحَةَ أُمَّ سُلَيْمٍ: اصْنَعِي طَعَامًا لِلنَّبِيِّ ﷺ
٤٣٨		أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ صَلَّى الْفَجْرَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ بِالْمُزْدَلِفَةِ
٨٤	أبو سعيد الخدري	إِنَّ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةٌ مَنْ صَرَفَ اللَّهُ وَجْهَهُ...
٨٣	أبو مسعود الأنصاري	إِنَّ الْإِيمَانَ هَهُنَا، وَإِنَّ الْقَسْوَةَ وَغِلْظَ الْقُلُوبِ فِي الْفَدَّادِينَ
٨٣	أبو مسعود الأنصاري	إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ
٤١٠		إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ وَلَا لِأَبْنِ مُحَمَّدٍ
١٥٩	الحارث الأشعري	إِنَّ اللَّهَ أَمَرَ بِحَيٍّ بَنَ زَكَرِيَّا بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ
٩٨٩		أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَمَسِّحْ شَيْئًا، وَيَجْعَلْ لَهُ نَسْلًا

الرقم	الراوي أو القائل	الحديث أو الأثر
٩٨٨		إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعُطَاسَ، وَيَكْرَهُ التَّنَاوُبَ
٤٥٤	عبد الله بن عمر	إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيَبَاهِي بِهِمُ الْمَلَائِكَةَ
٥٦٦	عبد الله بن عباس	إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ وَأَعْطَى الْحَجَّامَ أُجْرَهُ
٤٣٩	أبو سعيد الخدري	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَحْرَمَ وَأَصْحَابُهُ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ غَيْرَ عُثْمَانَ وَأَبِي قَتَادَةَ
٦٢٢		أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَنَكَهَ مَا عَزَا فَقَطُ
٤١٨	عبد الله بن عمر	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفَاضَ يَوْمَ النَّحْرِ، فَصَلَّى الظُّهْرَ بِيَمْنَى
٦١٢	أنس بن مالك	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى، ثُمَّ خَطَبَ فَأَمَرَ مَنْ كَانَ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَنْ يُعِيدَ
٧٢١		أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَرَّمَ حَمْزَةَ النَّاقَتَيْنِ
٨١	أبو رافع	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ
٣١٣	عبد الله بن عباس	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ؛ الْحُلَّةُ ثَوْبَانِ، وَقَمِيصُهُ الَّذِي تُوفِّي فِيهِ
٤٤٣	جابر بن عبد الله	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ كَانُوا يَنْحَرُونَ الْبَدَنَةَ مَعْقُولَةَ الْيُسْرَى
٥٧٦	أبو هريرة	أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: اشْتَرَوْا لَهُ سِنًا
٧٦٤	عبد الله بن عمر	أَنَّ أُمَّ عَاصِمٍ كَانَتْ يُقَالُ لَهَا عَاصِيَةٌ، فَسَمَّاها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَمِيلَةً

الرقم	الراوي أو القائل	الحديث أو الأثر
٦١٧		أَنَّ امْرَأَةً اسْتَعَارَتْ مِنْ امْرَأَةٍ حُلِيًّا، فَسَأَلَتْهَا حُلِيَّهَا، فَأَنْكَرَتْ أَنْ تَكُونَ اسْتَعَارَتْهُ
٦١٦		أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تَسْتَعِيرُ الْحُلِيَّ، ثُمَّ تُمِسُّهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
٩٨٦	عقبة بن عامر	إِنَّ أَوَّلَ عَظْمٍ مِنَ الْإِنْسَانِ يَتَكَلَّمُ يَوْمَ يُخْتَمُ عَلَى الْأَفْوَاهِ فَخِذُهُ مِنَ الرَّجُلِ الشَّمَالِ
٨١	أبي بن كعب	أَنَّ رَجُلًا لَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَبْعَدَ بَيْتًا مِنَ الْمَسْجِدِ مِنْهُ
٦٠٥	عمران بن حصين	أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ، فَانْتَزَعَ يَدَهُ؛ فَسَقَطَتْ ثَنِيَّتُهُ
٨٣٤		أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ جَالِسًا كَاشِفًا عَنْ فَخِذِهِ، فَاسْتَأْذَنَ أَبُو بَكْرٍ
٤٣٨	عبد الله بن مسعود	إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يُصَلِّي هَذِهِ السَّاعَةَ إِلَّا هَذِهِ الصَّلَاةَ فِي هَذَا الْمَكَانِ
٤٤١	أنس بن مالك	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا حَلَقَ رَأْسَهُ كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَوَّلَ مَنْ أَخَذَ مِنْ شَعْرِهِ
٤٣٩	أبو سعيد الخدري	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابَهُ حَلَقُوا رُءُوسَهُمْ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ غَيْرَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ
٧٦٣	جابر بن عبد الله	إِنْ عِشْتُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْهَى أُمَّتِي أَنْ يُسَمُّوا نَافِعًا وَأَفْلَحَ وَبَرَكَةَ
٨٤	أبو سعيد الخدري	إِنَّ فِي الْجَنَّةِ شَجَرَةً يَسِيرُ الرَّائِبُ فِي ظِلِّهَا...

الرقم	الراوي أو القائل	الحديث أو الأثر
١٠١	عقبة بن عامر	إِنْ نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ...
١٠٠٧		أَنَا أَوَّلُ مَنْ يَجْتُو لِلْخُصُومَةِ
٧٩٢		أَنْشُدْكَ بِالْعَهْدِ الَّذِي أَخَذَ عَلَيْكُمْ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ لَا تُؤْذُونَا وَأَنْ تَظْهَرَنَا لَنَا
٩٣٧		اِسْتَقَى الْقَمَرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَرَّتَيْنِ
٣٦٧		إِنَّكَ لَعَرِيضُ الْقَفَا
٤٩٩		إِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ
٥٣٧		إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ
٨٧٥		إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ
٢٣٢		إِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَلِبِ سَيِّ وَاحِدٌ
١٦٤	عبد الله بن زيد	أَنَّهُ تَصَدَّقَ عَلَى أَبِيهِ ثُمَّ تَوَفَّيَا، فَرَدَّهُ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ مِيرَاثًا
٢٩٢	أبو رفاعة العدوي	إِنِّي أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ
١١٣		إِنِّي أَتَيْتُكُمْ وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أُخْبِرَكُمْ
٦٥٩	عبد الله بن عباس	أَهْدَى النَّجَاشِيُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَغْلَةً، فَكَانَ يَرْكَبُهَا
٤٢٠	عمر	أَهْلُ الْكُفُورِ أَهْلُ الْقُبُورِ
٤٠٠	عبد الله بن معقل	أَوْ يُطْعِمُ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ صَاعٌ

الرقم	الراوي أو القائل	الحديث أو الأثر
٦٢٤	علي بن أبي طالب	أَيُّهَا النَّاسُ أَقِيمُوا الْحَدَّ عَلَى أَرْقَائِكُمْ مَنْ أَحْصَنَ مِنْهُمْ، وَمَنْ لَمْ يُحْصَنْ
٢٢٨		الْبُزَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ
٦٤١	عبد الله بن عمر	بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ سَرِيَّةً، وَأَنَا فِيهِمْ
٨٥٧	علي بن أبي طالب	بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبَا مَرْثِدَ الْغَنَوِيِّ وَالزُّبَيْرَ
٦٦٩		بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ يَمْشِي إِذْ أَصَابَهُ حَجَرٌ
٨٧٦		تَرَبَّتْ يَمِينُكَ
٧٢	أبو هريرة	تُعَادُ الصَّلَاةُ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ
٢٢٠		تَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ
١٢٩		ثُمَّ أُنْزِلْتُ عَلَى طَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ مَمْلُوءَةٍ حِكْمَةً وَإِيمَانًا
٨٢	أبو مسعود الأنصاري	جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِنَاقَةٍ مَخْطُومَةٍ
٨٢	أبو مسعود الأنصاري	جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّهُ أُبْدِعَ بِي
٢١٤	أبو الجوزاء	جَاوَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فِي دَارِهِ اثْنَيْ عَشَرَ سَنَةً
٢٤٥	البراء بن عازب	حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ
٣٤٦		حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالَهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ



الرقم	الراوي أو القائل	الحديث أو الأثر
٨٩	أبو ذر	حتى وضع يديه على ركبتي رسول الله ﷺ
٨٩	أبو هريرة	حتى وضع يديه على ركبتي رسول الله ﷺ
٤٢٨	جابر بن عبد الله	حَجَّ ثَلَاثَ حَجَجٍ، حَجَّتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُهَاجِرَ وَحَاجَّةً بَعْدَ مَا هَاجَرَ
٢٠٩	عبد الله بن مسعود	حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ
٣٨٤		حديث ابن عمر في القدر
٨٣	عمران بن حصين	حديث إسلام حصين والد عمران
٨٥	رافع بن خديج	حديث المحافلة
٣٨٤		حديث الوصايا عن ثلاثة من ولد سعد
٣٩٦		حديث أن النبي كان يصبغ ثيابه حتى عمامته
٣٩٦	عبد الله بن عمر	حديث تصفير النبي لحيمته بالورس والزعفران
١٦٤	عبد الله بن زيد	حديث حلق النبي رأسه في منى، وقسمة شعره
٣٩٦		حديث صبغ النبي ﷺ
٤٣١		خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ
٤٤٦		خُذُواهَا يَا بَنِي طَلْحَةَ، خَالِدَةَ تَالِدَةَ، لَا يَنْزِعُهَا مِنْكُمْ إِلَّا ظَالِمٌ
٤٢٤	أسماء بنت أبي بكر	خَرَجْنَا مُحْرَمِينَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيُحْلِلْ
٤٠٣		حَمَرُوا وَجْهَهُ، وَلَا تُحَمِّرُوا رَأْسَهُ

الرقم	الراوي أو القائل	الحديث أو الأثر
٤٥٨		خَيْرُ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضُ
٨٣٤	حفصة بنت عمر	دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، فَوَضَعَ ثَوْبَهُ بَيْنَ فَخْذَيْهِ
٦٠٥		دَخَلْتُ الْجَنَّةَ، فَسَمِعْتُ فِيهِ نَحْمَةً لِنُعَيْمٍ
٨٤	تميم الداري	الدِّينُ النَّصِيحَةُ
٥٧٤		الدِّينَارُ بِالْذِّينَارِ؛ وَالذَّرْهَمُ بِالذَّرْهَمِ
٨٢٢	أبو الفضل	رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَمَا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ رَجُلٌ رَأَاهُ غَيْرِي
٩٠	أبو هريرة	رُدُّوا عَلَيَّ الرَّجُلَ
٩٢٦		زِمَامٌ خَيْرٌ مِنْ خِذَامٍ
١٦٣		سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ
١٥٣		سَبْعُونَ أَلْفًا، مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ سَبْعُونَ أَلْفًا
١٩٧	عبد الله بن مسعود	السلام على الله قبل عبادته، السلام على جبريل
٦١٨		الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَبَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ
١٤١	ابن مسعود	الصُّرَّاطُ كَحَدِّ السَّيْفِ
٢٤٠		صَلِّ مَا أَدْرَكْتَ وَأَقْضِ مَا سَبَقَكَ
١٥٥		صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةِ الْفَدِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً

الرقم	الراوي أو القائل	الحديث أو الأثر
٤٦٩	عبد الله بن الزبير	صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنَ الْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ
١٨١		صَلَّى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ
٨٦٦	عبد الله بن عمر	صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا قَامَ، فَقَالَ: أَرَأَيْتُكُمْ
٣٧٦	عبد الله بن عباس	صُومُوا عَاشُورَاءَ، وَخَالِفُوا فِيهِ الْيَهُودَ، وَصُومُوا قَبْلَهُ يَوْمًا وَبَعْدَهُ يَوْمًا
٤٠٧		عَقَرَى حَلْقَى
٣٧٧		فَإِذَا سَأَلُوا الطَّعَامَ أَعْطَيْنَاهُمْ اللَّعْبَةَ تُلْهِهِمْ حَتَّى يُتِمُّوا صَوْمَهُمْ
٢٣٨		فَرَجَعَ فَقَرَأَ الْمُهَاجِرِينَ...
٢٩٤	جابر بن عبد الله	فَصَلَّى ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ، فَلَمَّا فَرَغَ نَزَلَ فَأَتَى النِّسَاءَ
٢٦٥		فَقَامَ إِلَى شَنْ مُعَلَّقٍ
٥٣١		فَقَدِمَنَ عَجَائِزُ مِنْ بَنِي عَجَلٍ، فَأَخْبَرَنَ أَنَّهُ كَانَ لِلْمَرْأَةِ جَدَّةٌ سَوْدَاءُ
٢٢٤		فَمَنْ وَافَقَ خَطُهُ فَذَلِكَ
١٤٤	ابن عمر	فَيَرْقَى هُوَ -يَعْنِي مُحَمَّدًا ﷺ وَأُمَّتُهُ عَلَى كَوْمٍ فَوْقَ النَّاسِ
١٤٤	ابن خديج	فَيَنْطَلِقُ بِهِمْ

الرقم	الراوي أو القائل	الحديث أو الأثر
٣٥٠	أبي بن كعب	قَالَ إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ (القرآن قال: فقرأ عليه): ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾
٥٢٩		قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ
٣٣٨	أسماء بنت أبي بكر	قَدِمْتُ عَلَى أُمِّي رَاغِبَةً فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ، وَهِيَ رَاغِمَةٌ مُشْرِكَةٌ
٧١٢	زيد بن خالد	قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَصْحَابِهِ غَنَمًا، فَأَعْطَانِي عَتُودًا جَذَعًا
٤٤١		قصة الصحيفة المشهورة في مكة
٤٠٣		قصة المحرم الذي وقصته ناقته
٤٢٧		قَصَرْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
٦١٦		قُمْ يَا بِلَالُ فَخُذْ بِيَدِهَا فَاقْطَعْهَا
٤٤٠	عبد الله بن عمر	كَانَ إِذَا اسْتَوَى عَلَى بَعِيرِهِ خَارِجًا إِلَى سَفَرٍ
٣٧٣	عبد الله بن عباس	كَانَ الْفَتْحُ فِي ثَلَاثِ عَشْرَةَ خَلَّتْ مِنْ رَمَضَانَ
٤١١		كَانَ الْمُتَعَةُ فِي الْحَجِّ لِأَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ خَاصَّةً
٨٢	أبو مسعود الأنصاري	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَمْسَحُ مَنَاكِبَهُ فِي الصَّلَاةِ
٣٨٧	بعض أزواج النبي	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُ تِسْعَ ذِي الْحِجَّةِ، وَيَوْمَ عَاشُورَاءَ
٣٨٤	عائشة	كَانَ سِتْرٌ فِيهِ تِمَثَالُ طَيْرٍ

الرقم	الراوي أو القائل	الحديث أو الأثر
٢١٦	أبو هريرة	كَانَ لَأَن يُقِيمَ مِائَةَ عَامٍ خَيْرٌ لَهُ مِنَ الْخُطْوَةِ الَّتِي خَطَاَهَا
٢١٤	عائشة	كَانَ يَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ
٦٣٠		كَانَ يَقُولُ فِي ذِكْرِ الصَّلَاةِ الدُّعَاءَ
٧٦٤		كَانَتْ أُمُّ عَاصِمٍ تُسَمِّي عَاصِيَةَ، فَسَمَّاها النَّبِيُّ ﷺ جَمِيلَةَ
٦٥	حفص بن عاصم	كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا
٩٣٣		كَلَّمَا يَدِيهِ يَمِينٌ
٣١٩		كَمْ مِنْ عَذْقٍ مُعَلَّقٍ فِي الْجَنَّةِ لِأَبِي الدَّحْدَاحِ
٣٥٠	أبو واقد	كُنَّا نَأْتِي النَّبِيَّ ﷺ إِذْ نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ، فَحَدَّثَنَا
٤٤٧	عبد الرحمن بن صفوان	كَيْفَ صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ دَخَلَ الْكَعْبَةَ؟ قَالَ: صَلَّى رَكَعَتَيْنِ
٨٧٦		لَا أَشْبَعَ اللَّهُ بَطْنَكَ
٨٣	أبو مسعود الأنصاري	لَا أَكَادُ أَذْرُكَ الصَّلَاةَ مِمَّا يَطُولُ بِنَا فُلَانٌ
٥٩٣		لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي وَثَنًا يُعْبَدُ
٨٣	أبو مسعود الأنصاري	لَا تُجْزِي صَلَاةٌ لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ فِيهَا صُلْبَهُ
٩٢٩		لَا تَخَافُوهَا إِنَّهَا هَبَّتْ لِمَوْتٍ عَظِيمٍ مِنْ عُظَمَاءِ الْكُفَّارِ
٤٠٣		لَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ وَلَا وَجْهَهُ

الرقم	الراوي أو القائل	الحديث أو الأثر
٦٤٤		لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا
٤٠٢		لَا تَغْطُوا رَأْسَهُ
٨٤٧	سلمان الفارسي	لَا تَكُنْ أَوَّلَ مَنْ يَدْخُلُ السُّوقَ، وَلَا آخِرَ مَنْ يَخْرُجُ مِنْهَا، فِيهَا بَاضُ الشَّيْطَانِ وَفَرَّخَ
٥٧٤		لَا رَبًّا إِلَّا فِي النَّسَبَةِ
٧١٥		لَا فَرَعَ وَلَا عَيَّرَ
٤٧٧		لَا يَخْطُبُ وَلَا يَسُومُ
٥٠٨		لَا يَفْرَكُ مُؤْمِنٌ مِنْ مُؤْمِنَةٍ
٢١٦	عائشة	لَا يَقْطَعُ صَلَاةَ الْمُسْلِمِ شَيْءٌ إِلَّا الْجِمَارُ وَالْكَافِرُ وَالْكَلْبُ وَالْمَرْأَةُ
٤٧٨	أبان بن عثمان	لَا يَنْكُحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ
٨٣	عمران بن حصين	لَا أُعْطِيَ الرَّايَةَ رَجُلًا...
٦١٦		لِتَسُبَّ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَتَرُدَّ مَا تَأْخُذُ عَلَى الْقَوْمِ،
٩٠٩		لَلَّهِ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ الْعَبْدِ
٩١١		لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ إِلَّا التَّوْحِيدَ
٨٣	أم سلمة	لَمَّامَاتُ أَبُو سَلَمَةَ قُلْتُ: غَرِيبٌ، وَفِي أَرْضِ غُرَبَةٍ

الرقم	الراوي أو القائل	الحديث أو الأثر
١٦٣		اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ
٢٠٧		اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ مُنْكَرَاتِ الْأَخْلَاقِ وَالْأَعْمَالِ وَالْأَهْوَاءِ
٧٩٢		اللَّهُمَّ سَلِّطْ عَلَيْهِ الْوَزْعَةَ
٦٠٥	أبو زيد	لَوْ شَهِدْتُهُ قَبْلَ أَنْ يُدْفَنَ لَمْ يُدْفَنَ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ
٣٦٩		لَوْ مَدَّ لَنَا الشَّهْرُ
٦٢٩	عبد الله بن عباس	لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى قَوْمٌ دِمَاءَ قَوْمٍ، وَأَمْوَالَهُمْ
٦٧٨	عبد الله بن عباس	لَوْ لَا أَكْتُمُ عِلْمًا مَا كَتَبْتُ إِلَيْهِ
٤١١		لَوْ لَا الْهَدْيُ لَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً وَتَحَلَّلَ
٤٢٠	أبو هريرة	لَيُخْرِجَنَّكُمْ الرُّومُ مِنْهَا كَفْرًا كَفْرًا
٤١٠		لَيُرِدَّنَّهُ عَلَيَّ سَاعِيهِ
١٠١		لَيْلَةُ الضَّيْفِ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ
٤٦٨		مَا بَيْنَ حُجْرَتِي وَمَنْبَرِي
٤٢٦		مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا وَلَمْ تَحِلْ أَنْتَ؟
٩٢٤		مَاتَ الْيَوْمَ مُنَافِقٌ عَظِيمُ النِّفَاقِ
٣٤٣		مَثَلُ الْمُتَّقِ وَالْمُتَصَدِّقِ

الرقم	الراوي أو القائل	الحديث أو الأثر
٧٣٤	عبد الله بن بسر السلمي	مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَبِي وَهُوَ عَلَى بَغْلَةٍ بَيْضَاءَ، فَأَخَذَ بِلِجَامِهَا
٣٧٧	هند بن أسماء الأسلمي	مُرُّ قَوْمِكَ فَلْيُصُومُوا
٨٢	أبو مسعود الأنصاري	الْمُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ
٨٧٧		الْمُفْلِسُ مَنْ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ
١٢٩		مَقْعَدُكَ حِينَ يَبْعُثُكَ اللَّهُ إِلَيْهِ
٦٨٤	أبو الدرداء	مَنْ تَرَكَ الْقُرْآنَ شَهْرَيْنِ لَمْ يَفْرَأْهُ؛ فَقَدْ جَشَرَ
٤٥٨		مَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَهُوَ آمِنٌ
٣٤٨		مَنْ سَأَلَ النَّاسَ تَكْثُرًا
٤٦٧	البراء بن عازب	مَنْ سَمَى الْمَدِينَةَ يَشْرِبْ فَلْيَسْتَغْفِرِ اللَّهَ، هِيَ طَابَةُ، هِيَ طَابَةُ
٨٤	أبو سعيد الخدري	مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بَاعَدَ اللَّهُ وَجْهَهُ...
٤٦٣		مِنْ عَيْرٍ إِلَى أَحَدٍ
٨٤	أبو شريح	مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُحْسِنْ إِلَى جَارِهِ
٩٠٩	عبد الله بن مسعود	الْمُؤْمِنُ يَرَى ذُنُوبَهُ كَأَنَّهُ قَاعِدٌ تَحْتَ جَبَلٍ يَخَافُ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ
٣٨٠		نَدَبَ إِلَى صَوْمِ الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ، وَرَجَبٌ أَحَدُهَا



الرقم	الراوي أو القائل	الحديث أو الأثر
٢٤٢		نَزَلَ جَبْرِيلُ فَأَمَّنِي
٩٥٧		نِعَمَ أَهْلُ الْبَيْتِ هَيْشَةُ
٤٥٢		نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْحَوْرِ بَعْدَ الْكَوْرِ
٨١	أبو مسعود عقبة بن عمرو	نفقة الرجل على أهله
٥٥٩	أنس بن مالك	نَهَى النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى تَزْهِيَ
٧٩٣	عبد الله بن عباس	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ أَرْبَعٍ مِنَ الدَّوَابِّ؛ النَّمْلَةِ، وَالنَّحْلَةِ، وَالْهُدْهِدِ، وَالصُّرْدِ
٥٥٥		نَهَى عَنِ الثُّنْيَا إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ
٧٠٩	عبد الله بن مغفل	نَهَى عَنِ الْخَذْفِ
١٦٥		هَذَا وَضُؤِي
٢٤١		وَأَقْضُوا مَا فَاتَكُمْ
١٠٤	أبو هريرة	وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَنْتَهَبُ أَحَدُكُمْ...
٤٨٩	عبد الله بن مسعود	وَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيَدْعُ بِالْبَرَكَةِ
٥١١		وَإِنْ كُنْتَ طَلَقْتَهَا ثَلَاثًا، فَقَدْ حَرَّمْتَ عَلَيْكَ
٢١٧		وَأُوتِيَتْ هَذِهِ الْآيَاتِ مِنْ خَوَاتِمِ الْبَقَرَةِ مِنْ كَنْزِ تَحْتَ الْعَرْشِ

الرقم	الراوي أو القائل	الحديث أو الأثر
٨٦٥		وَأَيَّمَا حَلَفٍ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لَمْ يَزِدْهُ الْإِسْلَامُ إِلَّا شِدَّةً
١٨١		وَذَلِكَ ضُحَى
٣٤٧		وَرَجُلٌ مُعَلَّقٌ بِالْمَسْجِدِ إِذَا خَرَجَ مِنْهُ حَتَّى يَعُودَ إِلَيْهِ
١٦٧	أنس بن مالك	وَقَتَّ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَلَقَ الْعَانَةَ
١٤٠	عائشة	وَلِجَهَنَّمَ جِسْرٌ أَدَقُّ مِنَ الشَّعْرَةِ وَأَحَدُهُ مِنَ السَّيْفِ
٩١٦		وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّ اللَّهَ أَطْلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ، فَقَالَ: اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ
٣٩٣		وَمُهْلُ أَهْلِ الْعِرَاقِ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ
٨٩	عبد الله بن عباس	وَوَضَعَ كَفِّهِ عَلَى رِكَبَتَي النَّبِيِّ ﷺ، فَاعْلَمَهُ
٩٧٦		وَيُنَزِّلُ اللَّهُ مَطَرًا كَأَنَّهُ الطَّلُّ أَوْ الظَّلُّ
٢٣٣	عبد الله بن مسعود	يَا رَسُولَ اللَّهِ أَحَدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ؟ قَالَ: وَمَا ذَاكَ؟
٥٨٣	جابر بن عبد الله	يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا يَرِثُنِي كَلَالَةٌ
٤١٢	بلال بن الحارث المزني	يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَسَخُّ الْحَجِّ لَنَا خَاصَّةٌ أَمْ لِلنَّاسِ عَامَّةٌ؟ فَقَالَ: بَلْ لَنَا خَاصَّةٌ
٩٢١		يَا عَبَّاسُ أَلَا تَعْجَبُ مِنْ بَعْضِ بَرِيرَةِ مُغِيثًا وَحِبِّهِ لَهَا

الرقم	الراوي أو القائل	الحديث أو الأثر
٢٠٢		يَجْعَلُ اللهُ صُورَتَهُ صُورَةَ حِمَارٍ
١٠٠		يُحِبُّ لِأَخِيهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ
١٤٤	كعب بن مالك	يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى تَلٍّ وَأُمَّتِي عَلَى تَلٍّ
١٤٤	كعب بن مالك	يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَنَا وَأُمَّتِي عَلَى تَلٍّ
١٥٣	عمران بن حصين	يَدْخُلُ الْجَنَّةَ سَبْعُونَ أَلْفًا
٧٢٥		يَسْرًا وَلَا تُعْسَرًا



## فهرس الرجال المتكلم فيهم

الرقم	القائل	البحر والتعديل	الراوي
٢١٤	الرشيد العطار	من الثقات الذين اتفق البخاري ومسلم على إخراج حديثهم في الصحيحين	إبراهيم بن طهمان الهروي
٢٧١	المصنف	الفقيه، معدود في الطبقة الثانية من تابعي أهل الكوفة، رأى عائشة، وأدرك أنس بن مالك	إبراهيم بن يزيد النخعي
٦٩٧	المصنف	ثقة	ابن وهب
٨١٣	المصنف	ثقة	أحمد بن الحسن بن إبراهيم بن فيل البالسي
٧٧	المصنف	ثقة عالم حافظ	أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي
١٤٠	أبو حاتم الرازي	ثقة رضي	أحمد بن عيسى الوشاء
٥٦٠	المصنف	ثقة	إسماعيل بن أبي أويس
٤٣٧	الدارقطني	ثقة	إسماعيل بن أبي خالد
٧٠٦	المصنف	صدوق	إسماعيل بن عمر بن حسين، أبو المنذر
٢١٣	ابن عبد البر	لم يسمع من عائشة وحديثه عنها مرسل	أوس بن عبد الله الرّبيعي، أبو الجوزاء
٢٤٧	المصنف	صدوق، توفي ١٤٨	البخري

الراوي	الجرح والتعديل	القائل	الرقم
برد بن أبي زياد	ثقة	المصنف	٥٩
بشير بن المهاجر	فيه شيء	المصنف	٦٢٢
بشير بن المهاجر	ليس به بأس	النسائي	٦٢٢
بشير بن المهاجر	منكر الحديث، يجيء بالعجب	أحمد بن حنبل	٦٢٢
بشير بن المهاجر	لا يحتج به	أبو حاتم الرازي	٦٢٢
بشير بن المهاجر	فيه بعض الضعف	ابن عدي	٦٢٢
بعجة بن عبد الله بن بدر، الجهني	ثقة، روى له البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه	المصنف	٦٩٥
بكير بن عبد الله الطويل، الكوفي	روى عنه سلمة بن كهيل أربعة أحاديث	البخاري	٢٦٦
ثابت بن عياض الأعرج الأحنف، القرشي، العدوي	صدوق	المصنف	٤٨٩
جابر بن زيد، أبو الشعثاء	أزدي إمام روى له الجماعة	المصنف	١٧٨
الجراح بن مليح البهراني	صالح الحديث	أبو حاتم الرازي	٧٤
الجراح بن مليح البهراني	لا بأس به	النسائي	٧٤
الجراح بن مليح بن فرس	كان وضاعاً للحديث	يحيى بن معين	٧٣
الجراح بن المنهال	متروك	المصنف	٦٣
جعفر الفريابي	ثقة	المصنف	٢١٤

الراوي	الجرح والتعديل	القائل	الرقم
جعفر بن أبي وحشية إيَّاس، أبو بشر	صدوق، روى له الجماعة	المصنف	١٦٥
جعفر بن الزبير	متروك	البيهقي	٩٣٣
حجاج بن محمد الأعور	ثقة حافظ	النسائي	٣٢٢
حسن بن عياش، أخو أبو بكر بن عياش	وثقه ابن معين، توفي سنة ١٧٢	المصنف	٢٨٦
حكيم بن جبير	ضعيف	يحيى بن سعيد القطان	٧٩
الحكيم بن عبد الله القرشي	صدوق	المصنف	١٦١
حماد بن زيد	حماد بن زيد أثبت في أيوب السختياني من غيره	المصنف	٢٥٨
حميد بن زياد، أبو صخر	مختلف فيه	المصنف	١٦١
حميد بن زياد، أبو صخر	ليس به بأس	أحمد بن حنبل	١٦١
رباح بن أبي معروف	مكي، روى عن مجاهد وعطاء، وعنه العقدي وأبو نعيم	المصنف	٣٩٢
رباح بن أبي معروف	صالح	أبو حاتم الرازي	٣٩٢
رباح بن أبي معروف	ضعيف	يحيى بن معين	٣٩٢
روح بن غطيف	متروك الحديث	النسائي	٧٢
روح بن غطيف	يروى الموضوعات عن الثقات، لا يحل كُتِبُ حديثه	ابن حبان	٧٢

الراوي	الجرح والتعديل	القائل	الرقم
روح بن غطيف	ليس بالقوي، منكر الحديث	أبو حاتم الرزاي	٧٢
زهد بن مُصَرَّب الجرمي	ثقة، روى له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي.	المصنف	٥٩٨
زياد بن رياح القيسي، أبو قيس بن رياح	ثقة	المصنف	٦٨٦
زياد بن فيروز البصري، أبو العالية البراء	ثقة	المصنف	٢٤٩
زيد بن يزيد، أبو معن الرقاشي البصري	ثقة	المصنف	٤٧٠
سعيد بن مرثد الأثدي، أبو مسلمة	ثقة	المصنف	١٤١
سفيان بن موسى	بصري ثقة معروف	النووي	٢٢٩
سفيان بن موسى	هو ثقة، أنكروا على من زعم أنه مجهول	أبو علي الغساني	٢٣٠
سفيان بن موسى	ثقة	الدارقطني	٢٢٩
سلم بن أبي الذئال	ثقة	المصنف	٢١٦
سلمة بن شبيب	ثقة	المصنف	٩٥
سلمة بن كهيل	ثقة	المصنف	٤٣٩
سليم بن جبير، أبو يونس مولي أبي هريرة	ثقة	المصنف	١٠٧، ١٥٤

الراوي	الجرح والتعديل	القائل	الرقم
سليمان بن محمد، أبو داود	صدوق	المصنف	٤٢٥
سَمَاكُ بْنُ الْوَلِيدِ الْحَنْفِيُّ اليَمَانِيُّ، أَبُو زَمِيل	ثقة	المصنف	١٠٧
سماك بن الوليد الحنفي، أبو زميل	صدوق	أبو حاتم الرازي	٦٤٩
شرح حبيب بن سعد	لم يكن أحدٌ أعلم منه بالمغازي	سفيان بن عيينة	٧٨
شرح حبيب بن سعد	بقي الى آخر الزمان حتى اختلط، وليس يحتج به	ابن سعد	٧٨
شقيق الضبي القاضي	ضعيف	النسائي	٧٣
صالح بن بشير المري	بصري قاص، ضَعَفَ	المصنف	٧٥
صالح بن بشير المري	لا يكتب حديثه	أبو داود	٧٥
صدقة الدقيقي	ضَعَفَهُ ابن معين وأبو حاتم الرازي	ابن دقيق العيد	١٦٨
صعق بن حزن	ثقة	يحيى بن سعيد	٦٠٠
صعق بن حزن	ثقة	أبو زرعة الرازي	٦٠٠
صعق بن حزن	ما به بأس	أبو حاتم الرازي	٦٠٠
صعق بن حزن	ليس بالقوي	الدارقطني	٥٩٩
طلحة بن نافع	قال جماعة: ليس به بأس	المصنف	٧٢٧



الرقم	القائل	الجرح والتعديل	الراوي
٧٥٢	المصنف	شيخ	طلحة بن يحيى
١٩٣	أحمد بن حنبل	لين	عامر بن عبد الواحد الأحول
١٩٣	أبو حاتم الرازي	ثقة	عامر بن عبد الواحد الأحول
٧٩	يحيى بن سعيد القطان	ضعيف	عبد الأعلى بن عامر الثعالبي
١٩٧	العلاءي	صح عن عبد الجبار أنه قال: كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبي وهذا ينفي أنه مات أبوه وهو حمل	عبد الجبار بن وائل
١٩٧	النسائي	لم يسمع من أبيه	عبد الجبار بن وائل
١٩٧	ابن عبد البر	لم يسمع عبد الجبار من أبيه فيما يقولون بينهما على علقمة بن وائل	عبد الجبار بن وائل
١٩٧	الترمذي	قال البخاري: لم يسمع من أبيه، ولد بعد موت أبيه بستة أشهر	عبد الجبار بن وائل
٦١٩	الرشيد العطار	ثقة، أخرج له البخاري، واحتج بحديثه	عبد الرحمن بن خالد بن مسافر

الراوي	الجرح والتعديل	القائل	الرقم
عبد الرحمن بن عبيد بن نسطاس، أبو يعفور الأصغر	ثقة	المصنف	١٠٨
عبد الرحمن بن عمرو، وقيل معاوية بن عمرو، وقيل النضر بن عمرو الجرمي الأزدي البصري	ثقة، روى له مسلم، والأربعة	المصنف	٥٩٧
عبد الرحمن بن معاوية بن الحويرث الأنصاري الزرقى المدني	ليس بالقوي عندهم	الحاكم	٧٨
عبد الرحمن بن معاوية بن الحويرث الأنصاري الزرقى المدني	أنكر أحمد قول مالك ليس بثقة، وقال روى عنه شعبة	المصنف	٧٨
عبد الرحمن بن وعلة	روى عن ابن عمر وابن عباس، وعنه زيد بن أسلم ويحيى بن سعيد	المصنف	١٨٦
عبد الرحمن بن وعلة	ثقة	ابن معين	١٨٦
عبد الرحمن بن وعلة	ثقة	النسائي	١٨٦
عبد الرحيم بن سليمان المروزي	ثقة، حافظ، مصنف	المصنف	٣٧٤
عبد القدوس الشامي	متروك الحديث	المصنف	٦٢

الراوي	الجرح والتعديل	القائل	الرقم
عبد الكريم بن يعفور الجُعْفِيُّ البصريُّ، أبو يعفور	ثقة	المصنف	١٠٨
عبد الله بن الحارث النجرائي	ثقة	المصنف	٢٢٠
عبد الله بن رجاء	ثقة، وصدوق عند أهل النقل، إلا أن الفلاس نسبته إلى كثرة الغلط	المصنف	٦٤١
عبد الله بن عبد الجبار العثماني	من المشايخ الثقات	الرشيذ العطار	٢٥١
عبد الله بن محرز	منكر الحديث	البخاري	٦٢
عبد الله بن مسور	كذاب، روى عن التابعين	الذهبي	٦٢
عبيد الله بن عبد الله	لم يدرك عمر بن الخطاب	المصنف	٢٩٧
عبيد الله بن عبد الله	عبيد الله عن عمر مرسل	أبو زرعة الرازي	٢٩٧
عبيد الله بن عبد الرحمن، الأشجعي	كوفي، ثقة، اتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج بحديثه	المصنف	٢٤٦
عبيدة بن سفيان	وثقه النسائي، روى له مسلم وأصحاب السنن	المصنف	٧٠٥
عثمان بن عثمان الغطفاني	ثقة	أحمد بن حنبل	٧٥٧
عزرة بن عبد الرحمن	ثقة	ابن معين	٥٣٠
عطاء بن السائب	ثقة ثقة	أحمد بن حنبل	٥٩
عطاء بن السائب	اختلط بآخره	يحيى بن معين	٥٩

الراوي	الجرح والتعديل	القائل	الرقم
عطاء بن يعقوب، وقيل ابن نافع	ثقة	ابن معين	٤٣٦
علقمة بن وائل	قال ابن معين: لم يسمع من أبيه شيئاً	العلائي	١٩٦
علقمة بن وائل	قال الترمذي: قلت لمحمد: علقمة سمع من أبيه؟ قال نعم	الديماطي	١٩٦
علي بن حفص المدائني	ثقة	يحيى بن معين	٦٥
علي بن المفضل المقدسي الفقيه أبو الحسن	من المشايخ الثقات	الرشيد العطار	٢٤٦
عمر بن صهبان	ضعيف	النسائي	٦٣
عمر بن صهبان	متروك	الدارقطني	٦٣
عمر بن صُهبان	لا يسوى حديثه فلساً	يحيى بن معين	٦٣
عمرو بن خالد	لا تحل الرواية عنه، يروي الموضوعات	ابن حبان	٦٢
عيسى بن أبي عيسى	ضعيف	يحيى بن سعيد القطان	٧٩
قتادة	مدلس، لا يحتج بعننته حتى يثبت سماعه	المصنف	٤٩٧
قتيبة بن سعيد	ثقة	المصنف	٤٣٧
قعب التميمي	صالح	المصنف	٦٩٦

الراوي	الجرح والتعديل	القائل	الرقم
ليث بن أبي سُليم	فيه ضعف يسير من سور حفظه	المصنف	٥٩
الليث بن سعد	ثقة	المصنف	١١١، ١٨٧، ٥١٥، ٥٦١، ٥٦٢، ٦١٩
مجالد بن سعيد الهمداني	ضعيف	ابن معين	٥٢١
مجالد بن سعيد الهمداني	ليس بالقوي	النسائي	٥٢١
مجالد بن سعيد الهمداني	ثقة	النسائي	٥٢١
محمد بن إبراهيم أبي شيبة	ضعيف	المصنف	٧٥
محمد بن أبي عتاب أبو بكر الأعيّن	وثق	المصنف	٧٠
محمد بن المسيب الأرغواني	ثقة	المصنف	٨١٣
محمد بن سليمان الأنباري	ثقة	المصنف	٣٢٤
محمد بن عبّاد بن جعفر	ثقة مأمون	أحمد بن حنبل	٢٠٦
محمد بن عبيد	ثقة	المصنف	٣٢٤
محمد بن كعب بن مالك الأنصاري	يُقال له صحبة، وهو وهم ورد في حديث	الذهبي	١١٩

الراوي	الجرح والتعديل	القائل	الرقم
محمد بن مسلم بن أبي الوصاح المثنى، أبو سعيد المؤدب	وثقه جماعة، وتكلم فيه البخاري ولم يترك	المصنف	١١٨
محمد بن مسلم بن تدرس أبو الزبير	مدلس، حافظ ثقة	المصنف	٩٢
محمد بن مسلم بن تدرس أبو الزبير	لا يحتج به، رأى ابن عباس رؤية ولم يسمع منه، ولم يسمع من عائشة	أبو حاتم الرزاي	٩٢
محمد بن مسلم بن تدرس أبو الزبير	يقولون أبو الزبير لم يسمع من ابن عباس	سفيان بن عيينة	٩٢
محمد بن يزيد بن محمد بن كثير بن رفاعه بن سماعة، أبو هشام	ضعيف	النسائي	٣٤٠
محمد بن يزيد بن محمد بن كثير بن رفاعه بن سماعة، أبو هشام	ضعيف	أبو حاتم الرازي	٣٤٠
مخرمة بن بكير	لم يسمع من أبيه	الدارقطني	١٧٤
مخرمة بن بكير	لم يسمع من أبيه	النسائي	١٧٤
مخرمة بن بكير	سمع من أبيه	مالك بن أنس	١٧٤

الراوي	الجرح والتعديل	القائل	الرقم
مخرمة بن بكير	ذهب جماعة إلى أنه لم يسمع من أبيه منهم أحمد بن حنبل وابن معين وابن أبي خيثمة، وسأله موسى بن سلمة عن سماعة من أبيه؟ فقال: لم أدرك أبي ولكن هذه كتبه	المصنف	١٧٤، ٧٩٣
مخرمة بن بكير	صالح الحديث ان كان سمع من أبيه	أبو حاتم الرازي	١٧٤
مخرمة بن بكير	لا أظنه سمع من أبيه كتاب سليمان بن يسار، لعله سمع اليسير	ابن المديني	١٧٤
مخرمة بن بكير	لم يسمع من أبيه إلا حديث الوتر	أبو داود	١٧٤
مخرمة بن بكير	اختلف في سماعة من أبيه	المصنف	٣٣٠
مخرمة بن بكير	لم يسمع من أبيه إلا حديث الوتر	أبو داود	٣٣٠
مخلد بن خالد الشعيري	روى عنه مسلم وأبو داود ووثقه	المصنف	٣٥٤
مزاحم بن أبي مزاحم زفر الكوفي	ثقة	المصنف	٣٣٦

الراوي	الجرح والتعديل	القائل	الرقم
مسعود بن مالك الأسدي الكوفي، أبو رزين	كان عالمًا، روى له مسلم وأصحاب السنن	المصنف	٧٥٣
مطر بن طهمان الوراق	صالح	يحيى بن معين	٥٩٩
مطر بن طهمان الوراق	صالح	أبو حاتم الرازي	٥٩٩
مطر بن طهمان الوراق	صالح	يحيى بن سعيد	٥٩٩
مطر بن طهمان الوراق	ليس بالقوي	الدارقطني	٥٩٩
مطر بن طهمان الوراق	صالح	أبو زرعة الرازي	٥٩٩
مطر بن طهمان الوراق	هو في عطاء ضعيف	أحمد بن حنبل	٩٠
مطر بن طهمان الوراق	صالح	يحيى بن معين	٩٠
معلي بن عرفان	يكذب	المصنف	٧٧
المغيرة بن سقلاب	تكلم فيه ابن عدي	المصنف	١٤٨
المغيرة بن سقلاب	صالح الحديث	أبو حاتم الرازي	١٤٨
المغيرة بن سقلاب	لا بأس به	أبو زرعة الرازي	١٤٨
منصور بن المعتمر	ثقة لا يخلط ولا يدلس	أبو حاتم الرازي	٦٠
منصور بن المعتمر	ثقة ثبت	العجلي	٦٠



الراوي	الجرح والتعديل	القائل	الرقم
موسى بن الدهقان	ضعيف	يحيى بن سعيد القطان	٧٩
موسى بن دينار	ضعيف	يحيى بن سعيد القطان	٧٩
ناعم بن أُجَيْل	ثقة	المصنف	٧٥٦
نافع بن عباس الأقرع، أبو محمد الأنصاري	ثقة	المصنف	٦٤٢
ثُفَيْع بن الحارث أبو داود	تركوه وكان يترفض	المصنف	٧٥
هشام بن أبي هشام، زيادُ أبي المقداد البصري	ضعفوه	المصنف	٧١
هقل بن زياد، وقيل اسمه محمد، وقيل عبد الله	لا يكتب حديث الأوزاعي عن أوثق من هقل	أحمد بن حنبل	٢١١
هقل بن زياد، وقيل اسمه محمد، وقيل عبد الله	ثقة	يحيى بن معين	٢١١
هيصم	وُثِّقَ، روى له مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه	المصنف	٦٣٨
واصل بن عبد الرحمن، أبو حرة	ثقة	المصنف	٢٦٧
واقد، أبو يعفور الأكبر	ثقة	المصنف	١٠٨
الوليد بن مسلم بن شهاب البصري، العنبري	ثقة	المصنف	٤٠٣

الراوي	الجرح والتعديل	القائل	الرقم
وهيب	من حفاظ البصرة وثقاتهم	المصنف	٢٥٨
يحنس مولى الزبير	ثقة، روى له مسلم والنسائي	المصنف	٨٠٠
يحيى بن سعيد أبو حيان التيمي	من ثقات الكوفيين	المصنف	٩٢
يحيى بن أبي أنيسة	غير ثقة	الجوزجاني	٦٢
يحيى بن أبي أنيسة	ليس ممن يكتب حديث	أحمد بن حنبل	٦٢
يحيى بن أبي أنيسة	ليس بشيء	يحيى بن معين	٦٢
يحيى بن أبي أنيسة	ضعيف	أبو زرعة الرازي	٦٣
يحيى بن أبي أنيسة	ليس بذلك	البخاري	٦٣
يحيى بن أبي أنيسة	متروك الحديث	الدارقطني	٦٣
يحيى بن أبي أنيسة	جزري ضعيف	المصنف	٧٩
يحيى بن أبي أنيسة	ليس بذلك	البخاري	٧٩
يحيى بن أبي أنيسة	ضعيف متروك الحديث	النسائي	٧٩
يحيى بن الجزار	لم يسمع من علي	أحمد بن حنبل	٢٤٥
يحيى بن الجزار	لم يسمع من علي إلا ثلاثة أشياء	شعبة	٢٤٥
يحيى بن بشر الحريري	روى عنه مسلم، وغيره	المصنف	٢٦٢
يزيد الرقاشي	متروك	البيهقي	٩٣٣
يزيد بن أبي زياد	صدوق رديء الحفظ ولم يترك	المصنف	٥٩
يزيد بن حميد، أبو التياح	تابعي بصري ثقة	المصنف	٣٢٠

الراوي	الجرح والتعديل	القاتل	الرقم
يزيد بن عبد الله بن قسيط	ثقة	النسائي	٣٩٧
يعقوب بن مجاهد، أبو حرزرة	ثقة	المصنف	٢٣٠
أبو الأحوص	وثق	المصنف	٦٦
أبو السائب	لا يعرف اسمه وهو ثقة	المصنف	١٩٥
أبو الغيث اسمه سالم؛ مولى عبد الله بن مطيع	حجة	المصنف	١٠٨
أبو المُنَاح: عامر، وقيل: زيد بن أسامة،	هَذَا لِي بَصْرِيٌّ ثَقَّةٌ	المصنف	١٢١
أبو بكر البزار الحافظ	ثقة	المصنف	٨١٣
أبو بكر بن أبي شيبة	ثقة	النوي	٣٢٤
أبو بكرة عبد الرحمن	ثقة، متفق عليه	الرشد العطار	٦١٠
أبو جابر حامد بن أبي القسم الأهوازي	من المشايخ الثقات	الرشد العطار	٢٤٦
أبو زيد مولى عمرو بن حرث	مجهول	المصنف	٢٠٤
أبو سفيان طلحة بن نافع	قال جماعة: ليس به بأس	المصنف	٩٢ ٧٢٧
أبو شعبة، مولى سويد	وثق		٦٠٢
أبو عثمان النهدي	الصحيح أنه تابعي سمع عمر وأبيًا، وعنه أيوب والحذاء	المصنف	٦٥

الراوي	الجرح والتعديل	القائل	الرقم
أبو عقيل يحيى بن المتوكل	ضعفه	المصنف	٦٩
أبو عمر حفص بن ميسرة الصنعاني	ثقة	المصنف	٨٨٧
أبو عيسى الأسواري	لا يوقف على اسمه	المصنف	٧٣٠
أبو عيسى الأسواري	لا أعلم أحدًا روى عنه غير قتادة	أحمد بن حنبل	٧٣٠
أبو عيسى الأسواري	بصري ثقة	الطبراني	٧٣٠
أبو غسان بن مطرف المدني	ثقة	المصنف	٨٨٧
أبو غطفان المري	لا يعرف اسمه	النووي	٧٣٠
أبو غطفان المري	ثقة	الذهبي	٧٣٠
أبو مرواح	ثقة، ولا يوقف له على اسم، واسمه كنيته	ابن عبد البر	١٠٧
أبو معاوية محمد بن خازم الضرير	ثبت في الأعمش، وكان مرجئاً	المصنف	٩٢
أبو معشر العطار	يعرف بالبراء، اتفق عليه البخاري ومسلم	المصنف	٣٧٧
أبو هانئ، حميد بن هانئ	ثقة، روى له مسلم وأصحاب السنن، ولا عبرة بمن قال انه مجهول	المصنف	٦٩٧
أبو يحيى مصدغ	اسمه زياد، صدوق	يحيى بن معين	١٦٤

## فهرس الأعلام الواردة في الكتاب

العلم	الصفحة
إبراهيم بن محمد بن خليل برهان الدين سبط ابن العجمي <sup>(١)</sup>	٥٧
إبراهيم الحربي	١٤٢، ٤٥٢، ٤٥٣، ٦٣٧، ٦٤١، ٦٥٧، ٦٧٣، ٦٨٤، ٧٢٣، ٧٨١، ٨٢٣، ٨٤٨
إبراهيم بن أدهم	١٦٩
إبراهيم بن يزيد النخعي	١١٧، ١٦٩، ١٧٨، ٢٧١
ابن أبي خيثمة	٩٤، ١٤٤، ١١٤، ١٥١، ١٧٤، ٢٤، ٤٠٢، ٩٥٦
ابن أبي ذئب	١٧٢، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٥٩، ٥٩٠، ٦١٣، ٨٧٢، ٩٢٠، ٩٢٣، ٩٣٦
ابن اسحاق	٢١٨، ٣٩١، ٦٤٠، ٦٧٥، ٨٣٣، ٨٥٨، ٩١٦، ٩١٦، ٩١٨، ٩٢١، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٥، ٩٢٨، ٩٢٩
ابن الأعرابي	١٩٨، ٢٢١، ٣١٢، ٤١٧، ٩٤١
ابن النين	٢٧٠، ٣٥٢، ٤٤٢، ٩٠٦

(١) يجدر التنبيه أن اسم المؤلف لم يرد تصريحًا في غير موضع واحد وهو المشار إليه، أما دون ذلك فقد كان تلميذه يقول: قال شيخنا متع الله بحياته، ونحوه.  
كما لم نذكر الأعلام المشهورة التي كانت كتبها موارد المؤلف في كتابه لكثرة مثل النووي في شرحه على مسلم.

العلم	الصفحة
ابن الحذاء	١٢٠، ١٦٢، ١٩٥، ٢٧٧، ٢٩٢، ٣٣٥، ٤٩٦، ٦٦٤، ٧٢٣، ٧٣٢، ٨٤٨، ٩٤٣
ابن السراج	١٠٧، ٧١٣، ٨٥٢
ابن السكن	٢٣٧، ٤٧٧، ٥٧٣، ٦٢١، ٩١٢
ابن الصلاح أبو عمرو	٦١، ٦٣، ٢٦٨، ٨٤١، ٨٥٩
ابن العربي	٩٢٢
ابن الفرصي	١٩٥، ٢٢٧
ابن القاسم المالكي	٤٨٠
ابن القصار المالكي	١١٠، ٥٣٦، ٥٥٦
ابن الكلبي	٥٢٣، ٦٨٠، ٩١٦
ابن الماجشون	٣١٧
ابن المنذر أبو بكر	١٨٥، ٢٥٩، ٣٧٠، ٤٧٣، ٥٥٥، ٥٦٧
ابن بطل	٦٥٧
ابن جريج	٩٥، ١٤٤، ١٨٤، ٢٠٦، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٩٣، ٤٧٠، ٥٠٥، ٥١٢، ٩٣٤
ابن جعفر	٨٣٩
ابن حيان	٢٢٧

العلم	الصفحة
ابن خالويه	٢١٠
ابن دحية	٩٦٥، ٥٩٢، ٣٦٨، ١٤٩، ٧٣
ابن درستويه	٧٧٢
ابن سحنون	٧٧٧
ابن طاهر	٥٦١، ٣٥٥، ١١٩، ١١٣
ابن عتاب	٦٨٧
ابن عدي	٦٢٢، ١٤٨، ٩١
ابن قرقول أبو اسحاق	٢٢٠، ١٩٥، ١٣١، ١٠٣، ٨١، ٨٠، ٥٨ ٣٠٩، ٣٠٤، ٢٧٤، ٢٤٢، ٢٣٣، ٢٢٥ ٣٧١، ٣٦٨، ٣٦٨، ٣٦٥، ٣٥٧، ٣٥٦ ٦١٤، ٥١٦، ٤٣١، ٤٠٨، ٤٠٦، ٣٩٨ ٧٨٠، ٧٣٨، ٧٣٠، ٦٦٢، ٦٤١، ٦١٤ ٩٦٣، ٩٤٥، ٩٣٥، ٩١٥، ٨٧٨، ٨٣١ ٩٧١
ابن ماهان	٣٧٧، ٣٢٤، ٢٩٢، ٢٢٥، ١٩٩، ١٤٧ ٩٩٥، ٩٩٣، ٩٨٥، ٦٩٤، ٦٨١، ٦٥٢
ابن مكّي	٧٨٥
ابن منده أبو عبد الله	٧٢٩، ٥٢١، ٤٩٠، ٣٣٠، ١٦٧، ٩١ ٨٢٢، ٧٤٦

العلم	الصفحة
ابن مهدي	٨٦٣، ٤٥٧، ٦٥، ٥٩
ابن هرمة	٦٠٩
أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي	١٤١، ١٦٥، ١٦٩، ٢٦٣، ٣٣٢، ٣٧٠، ٣٨٣، ٤٠٢، ٦٢٩، ٦٤٠، ٦٨٨، ٧١١، ٧١٢، ٩٣٣، ٩٦٨
أحمد بن حنبل	١٧٤، ١٨٥، ١٩٩، ٥٧٠، ٨١٤
أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، أبو نعيم	١١٣، ١٨٢، ٢١١، ٢١٢، ٢٣٩، ٢٦٢، ٤٩٠، ٧٤٦
أحمد بن عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن إبراهيم الطبري، المكي، الشافعي، المحب الطبري	٢٢٨، ٢٤٥، ٢٧٥، ٢٧٧، ٤٠٠، ٤٥٤، ٤٦٤، ٤٦٩، ٥٧١، ٧٤٨، ٧٩٣
أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي	٩٣، ٩٤، ١٤٤، ١٣٨، ١٥٤، ١٧٩، ٢٠٧، ٢١٥، ٢٢٧، ٢٤٠، ٢٧٠، ٣٥٣، ٣٦٦، ٥١١، ٥٣٠، ٥٧١، ٥٧٣، ٦٢٢، ٦٤٠، ٦٩٣، ٦٩٦، ٧٣٢، ٧٣٧، ٧٤٠، ٧٤٦، ٧٧٩، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٥٦، ٨٧٤، ٩١٣



العلم	الصفحة
أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي أبو بكر المعروف بالبزار	٢٠٧، ٢١٦، ٢٣٩، ٢٨٣، ٣٧٦، ٧٣٤، ٨٣٣، ٨٤٧
أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الباشاني، أبو عبيد الهروي	٩٧، ١٢١، ١٢٢، ١٩٨، ٢١٤، ٢٢٢، ٢٢٨، ٢٧٢، ٢٧٧، ٢٩٦، ٣٨٠، ٣٩٧، ٤١٦، ٥٩٣، ٦٧٣، ٧٥٥، ٨٥٠، ٩٠٣، ٩٦٦، ٩٩٦، ٩٩٧
الأخطل	٢٦٨
الأخفش	١٥٠، ٤٦٥، ٩٨٣
الأزهري	٩٧، ٧٩، ٢٣٣، ٢٨٣، ٢٩٠، ٤٠٧، ٤١٣، ٥٢٤، ٦٣١، ٧٤١، ٧٩٥، ٨١٩، ٨٣٩
إسحاق بن راهويه	٢٥٦، ٧١٤، ٩٠٥
إسماعيل بن حماد الجوهري أبو نصر الفارابي	١٠٣، ١٢٨، ١٣١، ١٤٦، ١٤٨، ١٥٠، ١٦٤، ١٨٧، ٢٠٩، ٢١٣، ٢٩٥، ٣٩٦، ٤٠٠، ٤٠٤، ٤٠٩، ٤١٤، ٤٤٤، ٤٥٧، ٤٧٤، ٥٥٠، ٥٥٦، ٥٧٩، ٦٥٥، ٧١١، ٧١٧، ٩٤٤، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٩٨
أشهب	٢٥٨

العلم	الصفحة
الأصمعي	١٠٣، ١٢١، ١٥٥، ٢٠٠، ٢٧٢، ٢٩٠، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٩، ٤٢٣، ٥٢٣، ٥٥٢، ٦٤١، ٦٨٤، ٧٠٧، ٧٦٦، ٧٧٨، ٧٩٥، ٨٢١، ٨٤٧، ٩٠٤
الأصيلي	
البرقاني	١٢٩، ٨٤٧، ٩٠١
البكري	٤٦٣، ٦٥٣
تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي	١٣٤، ١٥٥، ١٦٥، ١٧٧
الثعلبي	١١٧، ١٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٩٢٣
الحارث بن حاطب	
الحازمي	٤٢٧، ٤٦٣، ٦٥٨، ٧١٣، ٨٨٧، ٩٢٨، ٩٤٤
الحجاج بن يوسف	٨٩، ١٤٧، ٤٤٨، ٨٦٨
الحسن البصري	٧٥، ٨٩، ٩٠، ١٤٧، ٢٠٩، ٢٣٧، ٢٥٦، ٢٧٩، ٤٣١، ٤٦٢، ٥١٥، ٧٢٦، ٧٧٠، ٧٨١

العلم	الصفحة
الحسن بن راهويه	٦١٧
الحسين بن سراج	١٢٣
الحسين بن محمد الغساني الجاني	٧٩، ١٤٠، ١٦٣، ١٧٥، ١٨٠، ٢٠٦، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٣٠، ٥٧٧، ٦٩٤، ٧١٥، ٧٥٣، ٧٥٤، ٨٢٦، ٨٧٨، ٨٨٧، ٩٦٤ ١٠٠٤
الحكيم الترمذي	٧٩٣
حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب أبو سليمان البستي المعروف بالخطابي	٧٢، ٩٧، ١٢٧، ١٣١، ١٥٢، ١٧٢، ١٧٣، ١٨٩، ٢٢٦، ٢٣٩، ٢٥٨، ٢٦٣، ٣٦٧، ٣٧٠، ٣٧٩، ٣٨٣، ٤١١، ٤٢٢، ٤٤٣، ٤٦٦، ٤٧٩، ٤٨٥، ٥١٥، ٥٥٢، ٥٦٧، ٥٧١، ٥٧٦، ٥٨٤، ٦١٤، ٦٧٣، ٧٢٧، ٧٣٨، ٧٤١، ٧٥٨، ٧٦٩، ٧٨٠، ٧٨٧، ٨٠٣، ٨١١، ٨١٦، ٩٠٣، ٩٣٣، ٩٣٦، ٩٤٠، ٩٦٨، ٩٩٥، ٩٩٧
الحميدي	٨٥، ١٠٢، ١٠٩، ٢١٢، ٢٣٦، ٢٩٠، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٥٨، ٣٨٤، ٤١٤، ٤٣٦، ٤٤٩، ٦٩٥، ٨٨١، ٩٠١
خلف الواسطي أبو محمد	٧١٨، ٧٥٤، ٦٩٥، ١٨٩، ١٦٨
خلف بن عبد الملك القرطبي	٦١٩

العلم	الصفحة
خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال الخزر جي الأنصاري الأندلسي	٩٤، ١٠٨، ١١٢، ١١٣، ١١٩، ١٥١، ١٨٧، ١٩٦، ٢٠٧، ٢١٩، ٢٢٦، ٢٣٥، ٢٧٩، ٣٦٨، ٣٧١، ٣٧٦، ٤٧٨، ٥٢٤، ٥٧٣، ٦٠٣، ٦١٩، ٦٢٤، ٦٨٠، ٧٢٥، ٧٣٢، ٧٤٠، ٧٦٨، ٨٣٣، ٨٣٧، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٥٥، ٨٥٧، ٨٦٩، ٩٢٣، ٩٩٠، ١٠٠٥
خليفة بن خياط	٨٢٢
خليل بن كيكليدي بن عبد الله الدمشقي العلائي صلاح الدين أبو سعيد	١٥٩، ١٩٦، ١٩٧، ٨١٥، ٩٦١
الداودي	٢٦٥، ٣١٥، ٣٥٩، ٣٧٨، ٧٣٨، ٩٦٨
الديماطي الحافظ	٥٨، ٧٩، ٩٧، ١١٣، ١٩٦، ٢١١، ٢١٢، ٢٢٣، ٢٣٢، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٧٨، ٢٨٣، ٢٨٦، ٢٩١، ٣١٠، ٣١٥، ٣٢١، ٣٣٣، ٣٤٤، ٣٥٣، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦٥، ٥٠٦، ٥٢٢، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٥٤، ٥٦٢، ٥٨٣، ٥٩٠، ٦٥٤، ٧٤٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٧٧، ٨٣٩، ٨٤٨، ٩٠٦، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٧، ٩٧٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٩
الدولابي	٦٥٣

العلم	الصفحة
الذهبي شمس الدين أبو عبد الله	٦٢، ١٢٢، ١٦٠، ١٧١، ٣٨٤، ٤٩٤، ٥٠٦، ٥١١، ٥٢١، ٥٥٤، ٦٥٨، ٩١٧، ٩٥٨، ٩٦١، ١٠٠٥
الرافعي	٥١٢، ١٧٢
رفاعة بن رافع الأنصاري	٢٤٠
الرملي	٣٢٠
الرويانى	٥٦٨، ٣٣٠
الزبير بن بكار	٦٦٧، ٤٧٨، ٤١٥
زفر	٨٧٢، ٨٣١، ٤٩٨، ٣٣٦
زكي الدين المنذري	٨٦١، ٧٣٤
الزهري	٦٣، ٧٢، ١٠٧، ١٢٤، ١٢٨، ١٦٠، ١٨٤، ٦١٨، ٦٢٠، ٦٤١، ٦٤٦، ٨٩١، ٩١٦، ٩١٧، ٩٤٦
زيد بن الحسن بن زيد أبو اليمن الكندي	١٤٩
السجزي	٩٦٠، ٣٧٤، ٣٣٦
سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماکولا	١٢٠، ٢٣٠، ٤٢٤، ٧٢٣، ٧٢٩، ٨٣٠

العلم	الصفحة
سعيد بن أبي عروبة	٧٢٩، ٦٠٤، ٥٦٣، ٥٣٦، ٤٢١
سعيد بن المسيب	٧٣٤، ٧١٦، ٥٧٨، ٥٥٢، ٥٣٢، ٣١٤
سعيد بن جبير	٤٠٤، ٤٠٣، ٤٠٢، ٢٩٨
سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني	٨٧١، ١٩٩
سفيان بن سعيد بن مسروق أبو عبد الله الثوري الكوفي	٦١، ٢٤٧، ٢٨٥، ٤٣١، ٤٣٧، ٤٥٤، ٥٠٢، ٥٧٠، ٥٧٧، ٥٨٣، ٧٤٠، ٧٤٨، ٧٤١، ٧٧٠، ٨٨١، ٩٤٦، ٩٥٧
سفيان بن عيينة بن ميمون	٤٠، ٧٠، ٧٨، ٩٢، ١٦٣، ٨٧٤،
سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني	٩٨٨، ٧٣٠
سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي أبو داود السجستاني	٦٠، ٦١، ١٠١، ١٨٠، ١٨٢، ٢٤١، ٢٨٨، ٢٩١، ٣٢٤، ٣٥٥، ٣٥٩، ٦٢٢، ٧٦٤، ٧٩٣
سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث الباجي الأندلسي	٧٧، ١٧٧، ٢٦٥، ٣١٥، ٣٣٦، ٣٧٩، ٦٥٨، ٧٣٦
سليمان بن مهران الأعمش أبو محمد	٦٠، ٦٢، ٩٢، ١٠٢، ١٠٩، ١١٧، ١٣٥، ١٩٤، ١٩٩، ٢٥٩، ٢٦٧، ٧٥٩، ٩٣٦

العلم	الصفحة
السمرقندي	٣٣٦، ٣٤٣، ٣٦٦، ٤٢٩، ٥٠٣، ٥٥٦، ٦٤٥
السهيلي	٢٨٧، ٤٧٥، ٤٩٩، ٦٢٤، ٦٧٣، ٦٧٧، ٨٥٦، ٩٩٢، ١٠٠٦
سيبويه	٤٤٥، ٦٨٣، ٩٦٦
الشریف الطاهر النسابة	٩٩١
شعبة	٢٤٥، ٤٢١، ٦٩٣
الشعبي	١٠٦ / ١٤٣، ٣٣٦، ٥٢٢٠، ٥٢١، ٥٧٤، ٨٩٧، ٧٠٧، ٦٣٠
الصائدي	٦٨٥
الصدفي	٩٥، ١٥١، ٣٢٠، ٦٣٧، ٨٥٨، ٩٥٠، ٩٩٨، ٩٥٨
الضبعي	٦٥٤
الطحاوي	٢٧٩، ٣٣٢، ٤٦٩، ٥٧٩، ٦٢٤، ٦٣٦، ٨٠٤، ٦٤٠
الطرطوشي	٤٠٣
عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي المصري	١٠١، ١٢٠

العلم	الصفحة
عبد الرحمن بن الجوزي أبو الفرج	١٠٢، ٢١٥، ٣٢١، ٤٩٧، ٦٦٥، ٨٥٧، ٩٢٧، ٨٦٠
عبد الرحمن بن مهدي	١٦٩، ١٦٨، ٧٦، ٦٥
عبد الرحيم العراقي أبو الفضل زين الدين	٨١، ١٣٦، ١٨٧، ٥٦٢، ٧٦٥، ٧٦٨، ٩١٨، ٩٣٥، ٩٨٨
عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني	٤٥٤
عبد السلام بن مزروع البصري	٤٦٣
عبد الغني بن سعيد بن علي بن بشر بن مروان الأزدي المصري	٩٧، ١٢٠، ٢٧٦، ٣١٧، ٥٣١، ٥٥٥، ٥٧٩، ٦١١، ٦١٣، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٩٣، ٧٤٧، ٧٦٥، ٨٧٧
عبد الكريم بن محمد المروزي الشافعي الحافظ، السمعاني	٨٩، ٩٥، ٩٩، ١٣٥، ٢٥٧، ٢٦٠، ٣٤٨، ٤٢٤، ٤٣٣، ٤٣٦، ٤٣٧، ٦٨٥، ٧٣٠، ٨٢٦، ٨٧٨، ٨٨٧
عبد الله بن المبارك	٦٩
عبد الله بن جدعان	١٧٤، ١٥٣، ٦٨
عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد	٢٥٠، ٢٥١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٣٠٣، ٣١٦، ٦٤٨، ٧٥٣، ٨٠٤، ٨٢٣، ٨٢٣، ٨٢٩، ٨٦٣، ٩٩٢



العلم	الصفحة
عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري أبو محمد	١٣٢
عبد الواحد بن علي بن عمر أبو القاسم الأسدي	٥٩
عبد بن حميد	٩٧٨، ٧٥٤
عبيد الله العمري	٥٣٥
عثمان بن سعيد الدارمي	٢٤٧
العذري	٧١، ٣٢٠، ٣٣٦، ٣٦٩، ٤٤٩، ٤٩٦، ٥١١، ٦٠٤، ٦٤٩، ٦٨٢، ٦٨٦، ٩٤٣
عطاء بن أبي رباح	٥٧٠
علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير	١٤٦، ١٥٠، ١٧٦، ٢٣٢، ٤٠٠، ٤٣٨، ٤٤٦، ٥٣١، ٦٥٥، ٧٦٤، ٧٧٩، ٨٣٣، ٨٦٧، ٩٢٠
علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر	٨٣٣، ٦٤٨، ٥٠٧، ١٦٤، ٧١
علي بن السكن	٦١٩، ٢٤٧
علي بن المديني	١٧٤، ٢١٢، ٥٩٠، ٦٠٥، ٦٦٠، ٧٠١، ٨٢٢، ٧١٤

العلم	الصفحة
علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني	٦٣، ٦٤، ١٢٠، ١٥٩، ١٧٣، ٢٢٩، ٢٣٦، ٢٣٦، ٢٣٣، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٧، ٣٨٤، ٣٩٣، ٤٠٣، ٤١٥، ٤٢١، ٤٣٧، ٤٤٧، ٤٥١، ٤٧٠، ٤٨٣، ٥٠٢، ٥٢٢، ٥٣٥، ٥٨٩، ٥٩٩، ٩٥٧، ٩٦٣، ١٠٠٧
علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالموردي	٤٥٥، ٤٦٢، ٥٢٩، ٥٦٥، ٨٢٩
عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني، العسقلاني الأصل، ثم البلقيني المصري الشافعي، أبو حفص، سراج الدين	١٩٩، ٢٣٧
عمر بن شبة	٧٢١
عمر بن عبد العزيز	٧١، ٢٠٥، ٢٢٧، ٢٤٤، ٢٤٤، ٣٧٠، ٦٨٥، ٩١٠
عيسى بن دينار	٤٦٧، ٥٨٨
الفارسي	١٠٧، ٣٧٩، ٤٥٠، ٤٥٣، ٤٦٥
الفراء	٦٧٢، ٩٥٠، ٩٦٦
الفريري	٢٧٠

العلم	الصفحة
الفضل بن دكين أبو نعيم	٩٨٦، ١٤٧، ٧٧
القاسبي	٧١، ١٢٣، ٣٣٥، ٤٩٥، ٩١٦، ٩٣٥، ٩٩٥
القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي	٧٣، ١٠٣، ٢٢٣، ٢٤٢، ٢٥٤، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٨٤، ٢٩٠، ٣٥٩، ٣٨٣، ٤٠٧، ٤٠٧، ٤١٥، ٤٢٠، ٤٢٦، ٤٥٣، ٤٦٣، ٤٧٧، ٤٩٢، ٥٥٦، ٥٧٣، ٥٩٣، ٦٧٤، ٦٨٠، ٦٨٧، ٦٩٠، ٧٠٦، ٧٢٨، ٧٤١، ٧٥٣، ٧٩١، ٧٩٤، ٨١٩، ٨٢٣، ٨٤٠، ٨٥٠، ٩٣٩
القاسم بن محمد	٥٧٠، ٤٣٣، ١٤٠
القُتَيْبِيُّ	٦٧٤، ٢٩٦
قتيبة بن سعيد	٤٣٧
القعنبي	١٠٠٤، ٤٥٢
القفال الشاشي الكبير	٢٥٨
الكسائي	١٦٦، ٣٦٦، ٤٤٤، ٧١٥، ٧٢٩، ٧٥٤، ٩٤٦
كعب الأحبار	٨٢٩، ١٥٠
الكلاباذي	٣٨٤، ٣٧٩، ٢٦٢، ١٨٨

العلم	الصفحة
الليث بن سعد	١٠١، ١٠٥، ١١١، ١٤٠، ١٧٣، ١٨٧، ١٨٨، ٢١١، ٢٣٨، ٤٧٠، ٥١٨، ٥١٥، ٥٥٩، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٧٠، ٥٧٢، ٦١٨، ٦١٩، ٦٣٣، ٦٩٧، ٨٦٦
المبرد	٢٩٧
مجاهد	٩٧، ٢٣٠، ٢٥٦، ٢٩٨، ٣٠٣، ٣٣٦، ٣٩٢، ٤٣٢، ٤٤٧، ٦٧٢، ٨٣٠، ٩٣٩
محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية	١١٢، ١٦٥، ٤٠٣، ٤١٩، ٤٧٥، ٥٣٠، ٨٦٠، ٩١٦، ٩١٢، ٩٢٨، ٩٣٧
محمد بن أحمد أبو عبد الله القرطبي	١٢٣، ١٤١، ٩١٣، ٩٦٥، ٩٧٥، ٩٧٨، ٩٧٩
محمد بن إدريس بن المنذر بن داود، بن مهران الحنظلي، أبو حاتم الرازي	١١٨، ١٦٨، ٤٤٤، ٥٩٩
محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري	١٣٦، ١٥٩، ١٨٥، ٢٢٨، ٢٦٣، ٢٩٣، ٣٣١، ٧٤٣، ٨١٣، ٨٧٣
محمد بن الحسن	٨٤١

العلم	الصفحة
محمد بن الحسن بن دريد أبو بكر الأزدي	٧٣، ١٧٧، ٣٥٥، ٦٣٤، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٨٢، ٦٩٠، ٧٠٨، ٧٤٧، ٧٧٥، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٩، ٨٤٥، ٨٥٨، ٩٧٣
محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فروة بن قطن بن دعامة الأنباري	٨١، ٣٩٤، ٤٤٥، ٦٥٧
محمد بن المنكدر	٨٤٩، ٦٦٥، ٥٨٣
محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري	٥٢٩، ٥٧٠، ٦٦٩، ٨٣٧، ٨٧٧
محمد بن حبيب	٤٩٩
محمد بن داود بن علي بن خلف الأصبهاني،	٧٩٤
محمد بن سعد بن منيع الهاشمي، ابن سعد	٧٨، ١٦٤، ١٩٧، ٢٣٢، ٢٩١
محمد بن سعد، كاتب الواقدي	٥٠٤
محمد بن سيرين البصري، الأنصاري	٩٦، ٢٣٤، ٢٥٨، ٣٨٤، ٤٤٠، ٤٤١، ٦٠٥، ٦١١، ٦١٢، ٧٠١، ٧٤٨

العلم	الصفحة
محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم أبو عبد الله الحاكم	٢٦٣، ٢٩١، ٢٩٢، ٣١٤، ٣٣١، ٤٠٢، ٥٥٥، ٦٤٠، ٦٦٩، ٧٢٣، ٧٤٥، ٨٢٢، ١٠٠٥
محمد بن عبد الواحد، الضياء المقدسي	٤٤٠
محمد بن علي بن عسكر	٦٦٩
محمد بن علي بن عمر التميمي المازري المالكي	١٢٧، ١٣٦، ٣٨٣، ٣٩٦، ٤٤٥، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٨٥، ٥٠١، ٥٩٧، ٦٣٧، ٦٤٣، ٦٩٤، ٧٢٦، ٧٧٦، ٧٩١، ٨٦٩، ٨٧٣، ٨٧٥، ٩٧١، ٩٩٧
محمد بن عمر بن واقد السهمي الأسلمي بالولاء، المدني، أبو عبد الله الواقدي	١٠٥، ٢١٨، ٢٣٧، ٢٧٩، ٣٢٠، ٥٠٤، ٥٠٦، ٥١٤، ٥٢٠، ٥٥٤، ٦٥٥، ٦٨٠، ٩١٦، ٩١٨، ٩٢١، ٩٢٨
محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، ابن سيد الناس، اليعمري الربيعي، أبو الفتح، فتح الدين	٢٣٥، ٦٦١، ٨١٨، ٨٤٦، ٨٥٧، ٩١٤
محمد بن وضاح بن بزيع أبو عبد الله المرواني القرطبي	٧٦، ٥٣٥، ٧٨٥
محمد بن يحيى الذهلي	٨٨٨
محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله	٩٧، ١٧٠، ٣٩٤

العلم	الصفحة
المزني	١٢٤
المستملي	٩٩٤، ٦٦١، ٦٤٤
مصعب الزبيري	٤٦٣
المطرزي	٩٢٢
معبد بن خالد	٨٩
معبد بن عبد الله بن عكيم الجهني	٨٩
معبد بن عبد الله بن عويمر	٨٩
معمر بن المثنى أبو عبيدة	٢٩٧، ٢٢٣، ١٠٣
مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين	١٩٩، ١٩٧
المهلب	٣٣٠، ٢٣٤، ٢٣٤، ٢٢٠
موسى بن عقبة	٨٤٨، ٧٧٧، ٧٥٢، ٦٧٥، ٤٩١، ٣٣٢، ٩٢١، ٩١٦
المؤيد الطوسي	٥٦٣
النحاس	٧٩٤
النسفي	٩٤٤، ١١٧

العلم	الصفحة
النقاش	٦٢٤، ٥١٥
هشام الدستوائي	١٦٨
الوقشي	٩٣٥، ٣٧٤
الوليد بن مسلم الدمشقي العالم الحافظ	٩٠٢، ٢٠٥، ٢٠٤
الوليد بن مسلم، أبو بشر العنبري البصري التابعي	٢٠٤
وهب بن منبه	٨٣١، ٨٢٩
ياقوت	٦٥٣، ٤٦٤، ٦٠
يحيى بن المتوكل أبو عقيل	٦٩
يحيى بن سعيد القطان	٥٢١، ٤٤٤، ٣٣٠، ٢٨٥، ٩٢، ٧٩، ٧٠، ٩٣٩، ٩٠١
يحيى بن علي رشيد الدين العطار	١٨٩، ١٨٨، ١٨٢، ١٣٠، ٦٥، ٦١، ١٩٦، ٢١٣، ٢١٤، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٦، ٢٤٧، ٣١٤، ٣١٦، ٣٢١، ٣٤٩، ٣٧٣، ٤٠٢، ٤٤٤، ٥٠٢، ٥١٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٧٨، ٦١٠، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢٢، ٦٨٧، ٧٠٠، ٧٠٧، ٧٢٨، ٨١٣



العلم	الصفحة
يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي	٥٩، ٦٢، ٦٣، ٦٥، ٩٠، ١٦٤، ١٦٨، ١٧٤، ١٨٦، ١٩٦، ١٩٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٥٧٤، ٥٩١، ٥٩٩، ٦٤٨، ٧٢٧
يعقوب بن إسحاق ابن السكيت	٩١، ١٦٥، ٢٦٤، ٧٣٧، ٨٦٨
يعقوب بن عبد الرحمن	٢٢٧
يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي	٦٦، ٦٩، ١٠٠، ١٦٩، ١٧٥، ٧٥٩، ٧٦٥، ٨٢٢، ٩٠٣، ٩٠٥، ٩٣٤، ٩٥٠
يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي	١٣٠، ٥٢٣، ٥٣٦، ٥٥١، ٦٢٣، ٦٦٧، ٦٨٠، ٧٠٨، ٧١٧، ٧٩٤، ٨٢٤، ٨٤٨، ٩١٦، ١٠٠٤
أبو أحمد الحاكم	٧٨، ١٦٢، ١٧٨، ٢٢٩
أبو إدريس الخولاني	١٦٣
أبو اسحاق المروزي	٢٥٩، ٦٠٧
أبو البقاء العكبري	١٠٦
أبو الحسن ابن الملقن القاهري	٩٢٣
أبو الزبير	٩٢، ٥١٨، ٥٥٩
أبو الزناد	٦٨، ٢٨٤، ٦١٥
أبو الفضل المقدسي	١٨٨، ٤٤٤

العلم	الصفحة
أبو القاسم الزجاج	١٤٨، ١٧٠، ٢١٠، ٧٤١
أبو الهيثم	٢٣٨، ٤١٩، ٥٠٦
أبو الوليد الفرضي	٦١٩
أبو الوليد الكتاني	٩٥٦
أبو بحر	١٣٢، ٦٣٤، ٦٣٧
أبو بكر الأثرم	٤٧٨، ٨٥٣، ٩١٧
أبو بكر بن أبي الدنيا	٧٤٨
أبو بكر بن أبي خيثمة	٩٥٦
أبو بكر بن عياش	٢٨٦، ٧٢١
أبو بكر بن فورك	٩٤٧
أبو ثور	٤٠٤
أبو جعفر الباقر	٥٨٧
أبو حاتم الرازي	١١٨، ١٦٨، ٤٤٤، ٥٩٩
أبو زرعة ابن العراقي	٩٨٨
أبو زرعة الدمشقي	٣١٦
أبو زرعة الرازي	٩١٨

العلم	الصفحة
أبو زيد الأنصاري	٧٨٦
أبو سليمان الدمشقي	٩٢٥
أبو عبد الله بن مفرج	٧٥٧
أبو عمر الزاهد	٢٩٥
أبو عمرو الأوزاعي	١٩٦، ٢٠٥، ٢١١، ٢١١، ٣٨٣، ٤٥٥، ٤٧٩، ٩٠٢
أبو عمرو الشيباني	٨٢، ١٠٣٠، ٥٠٧
أبو عمرو بن العلاء	١٠٣
أبو عوانة	١٠٩، ١١٨، ٢٢٣، ٤٠٠، ٧٤٨، ٩٠١
أبو محمد الجويني	٤٥١
أبو محمد الخشني	٢٣٦، ٤٦٥
أبو محمد علي بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري	١٣٠، ٤٠٩، ٤١٩، ٤٢٦، ٤٩٩، ٨٥٩، ٨٦٠
أبو مروان بن سراج	٩٢٣
أبو مسعود الدمشقي	١٨٩، ٢٠٨، ٢٣٦، ٢٩٠، ٤٥١، ٥٥٩، ٦٦١، ٦٨٧، ٧٠٧، ٧١٥، ٧٣٢، ٧٦٥، ٨١٧، ٨٤٩

العلم	الصفحة
أبو مسلم السراج	٦٠٣
أبو موسى الأصبهاني الحافظ	١٧١
أبو موسى المديني	٩٥
أبو نصر	٥١١، ٣٥٤، ١٠٥
أبو هلال العسكري	٩١٩
أبو يوسف القاضي، صاحب أبي حنيفة	٨٤١



## فهرس البلدان والقرى والقبائل والبقاع

البلد	الصفحة
الأبطح، ويقال له البطحاء	٤٤١، ٤٠٩.
الأبواء	٣٩٨.
أجأ (جبل)	٨١٠.
أحد (جبل)	٤٦٤، ٤٦٣.
أذرح	٨١٥.
الأردن	٧٨٦.
أرض هذيل	٨٦٤، ٦١٤، ٦١٣، ٢٥٣.
الأرمن	٩٤٥، ٩٤٤.
أريحاء	٥٥٨.
الأزد	٩٥٦، ٨٧٧، ٧٥٧، ٦٩٠، ٦٨٢، ٥٥٠، ١٠٤.
أزد شنوءة	٥٦٩، ٢٨٩.
الأعماق	٩٦٠.
إفريقية	٨٣٠.
الإكام	٣٠١.

الصفحة	البلد
٣٣٦.	الأندلس
٨٣١.	أنطاكية
٨٨٧.	أهواز
٨٣١، ٨١٦.	أيلة
٤٧٠.	إيلياء
٩٧٣.	باب لد
٤٧٨.	البادية
٦٩٠.	بارق، جبل باليمن
٨٣٠.	بحر الأردن
٨٣٠.	بحر القلزم
٨٦٨، ٨١٦، ٨٠٥، ١٤٨.	البحرين
٦٤٨، ٦٤٧، ٤٢٧.	بدر
٨٣١، ٢٧٦.	برقة
٧٣٠، ٥٧١، ٤٢٣، ٢٩٤، ٢٥٨، ١٠٦، ٨٩، ٧٤، ٦٨، ٩٥٨، ٨٩١، ٨٧٩، ٨٧٠، ٨٣٨، ٧٥٧.	البصرة
٥٥٤، ٤٣٣، ٤٢٥، ٣٤٠، ٣٢٩، ٢٢٨، ١١٣.	بغداد

البلد	الصفحة
البيقع	٧٢٧، ٣٢١، ٢٤٨.
بكال	٨٢٩.
البلاط، مكان معروف	٥٥٦.
بلخ	٩٤٥.
بلقاء	٨١٦.
بُنَانَة، قبيلة معروفة	١٢٨.
بني أسيد	٩١٠.
بني الجون	٧٥٧.
بني حمان، قبيلة نزلت الكوفة	٢٦٠.
بني قرة	٤٢٤.
بهراء	١١٢، ١١١.
بواط	٩٩٤.
بيت المقدس	٩٧٣، ٨٧٨، ٧٨٦، ٧٠١، ٤٧٠، ٤٤٦، ١٣٣، ١٤.
بئر أريس	٨٣٥، ٧٥٠.
بئر ذي أروان	٧٧٧.

الصفحة	البلد
٢٥٣.	بئر معونة
٧٨٦.	بيسان
٩٦٤.	تباله
١٠٤، ٧٤٧، ٧٨٥، ٩١٥، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩.	تبوك
٨٨٧.	تشت
١٠٥، ٥٧٥، ٨٦٤، ٩١٠.	تميم
١٠٤، ٣٩٣، ٧١٣، ٧٣٥.	تهامة من أرض اليمن
٥٥٨.	تيماء
١٣٢.	ثنية هرشي، جبل على طريق الشام
٧٤٦.	الجابية
٩٧٣.	جبل الزيتون
٤٦٣.	جبل ثور
٣٠٠، ٦٥٨، ٩١٧.	جبل سلع
٤٦٣.	جبل عير
١٣٢، ٣٩٣، ٤٦٦، ٨٣٦.	الجحفة



الصفحة	البلد
٥٩٢.	جدة
٨١٥.	جربًا
٧٢٢.	جرش
٩٥٨.	الجرعة
٥٩٣، ٥٩٢، ٥٥٨.	جزيرة العرب
٨٩٥.	جمدان
٧١٧.	جندع
٦٨.	الجهاضمة
٩٩٤، ٦٢٢، ٢٩٦، ٨٩.	جهينة
٢٢٥.	الجوَّانيَّة
٩٤٥، ٩٤٤.	جيحان
٧١٣.	حاذة
٨٥٨، ٧٦٧، ٧٥١، ٧١٣، ٦٥٧، ٦٢٦، ٥٨٨، ٥٢٠، ٨٦١، ٨٥٩.	الحبشة
٧٨٥، ٦٥٣، ٦٠٢، ٥٥٨، ٢٠٦.	الحجاز
٢٦٦.	حجر رعين، قبيلة معروفة

الصفحة	البلد
٤٢٤.	الحجون
٩٢٨،٦٨٨.	الحديثة
٣٥٧،١٨٠.	حروراء
٣٦٥.	حرير بلد بالشرق
٧٢٣،٥٩٣،٥٨٩.	حفر
٣٠،٢٩،٢٦،٢٤،٢٣،٢١،١٤،١٢،١١،١٠،٩. ١٠٠٨،٩٦٠،٤٨،٤٥،٣٨.	حلب
٢٦٠،٧٣.	حِمْآن بطن من همدان
١٤.	حماة
٧٨٦،١٥١،١٤.	حمص
٨٢٩،٧٣٦،١٠٠،٧٧.	حمير
٨١٠،٣٥٣.	حنين
٩٥٨.	الحيرة
٩٤٥.	خراسان
٨٣٦.	خُصَّما
٨٨٧.	خوزستان

البلد	الصفحة
خيبر	٥٧٣، ٢٥٨.
دابق	٩٦٠.
دار القضاء	٢٩٩.
دمشق	١٧٦، ١٦٤، ٢٣، ١٤، ١٢.
دورق بلدة بفارس	٧٤.
دوس	٩٦٤، ٥٦٩، ٥٥٠.
دومة	٧٤٧، ٦٥٩.
ذات الرقاع	٦٨٠.
ذات عرق	٧١٣، ٣٩٤، ٣٩٣.
ذو الحليفة	٨٥٢، ٧١٣، ٤٠٥، ٣٩٢.
ذي قرد	٦٧٥، ٦٧٣.
رأس قرن	٦٧٥.
راسب	٨٧٩.
رحبة دمشق	١٧٦.
رعين	٦٩٤، ٤٩٤، ٢٦٦.
الركنان اليمانيان	٣٩٦.

الصفحة	البلد
٣٢٠.	رودس
٨٥٦.	روضة خاخ، ذات حاج
٩٦٠، ٨٣٠، ٦٨٨، ٦٥٧، ٦٥٥، ٣٢٠.	الروم
٣٦١	زبيد
٢٠٩	زحل
٤٣٥	زمنم
١١٢	زهرة
٢٠٩	الزهرة
١٥١	سبأ
٣١٢	سحول قرية باليمن
٧٨٥	سرغ
٥٠٦، ٤٠٦	سَرَف
٨١٠	سلمى، جبل
٩٤٥، ٩٤٤	سيحان

البلد	الصفحة
الشام	١٣٢، ٢٠٤، ٢٣٧، ٢٦١، ٣٩٣، ٥٧٥، ٥٩٢، ٦٢٣، ٦٤٥، ٦٨٧، ٦٩٩، ٧٠١، ٧٤٢، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٨٥، ٧٨٦، ٨١٦، ٨٢٧، ٨٣٣، ٨٥٢، ٨٥٦، ٨٦٧، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦٧، ٩٧٣، ٩٧٨، ١٠٠٣.
صائد	٦٨٥
صرار	٥٧٦
الصفاء	٤٣٤
صفين	٧٧
الصُّنَابِحُ بطن من مراد	٩٨
طابة	٤٦٧
الطائف	٢٣٧، ٢٧٩، ٣٥٥، ٤٧٥، ٦٧٩، ٩٦٤
طبرية	٧٨٦
طرسوس	٣٥٤، ٩٤٤
طيبة	٤٦٧
طَيِّئ	٨١٠
عدن	٥٩٢، ٩٥٠

الصفحة	البلد
٣٥٧، ٣٩٣، ٣٩٤، ٤٤٦، ٤٦٣، ٥٧٤، ٥٧٦، ٥٩٢، ٦٨٦، ٦٨٧، ٧٤٧، ٨٤٨، ٩٤٥، ٩٦٧	العراق
٨٠٠	العرج
٤١٥، ١٠٠٣، ١١٣٥	عرفات
٤١٥	عرفة
٤١٥	عرنة
٢٥٣، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤	عسفان
٣٥٤	عسقلان
٢٠٩	عطارد
٩٢٥، ٩٢٧	عقبة تبوك
٢٠٤	عكاظ
٨١٦، ٨٧٧، ١١٣٦	عمان
٨١٦	عُمان، قرية بالبحرين، ناحية اليمن
٨١٦	عَمان، قرية بالشام
٥٧٥، ٩١٠	العمي بطن من تميم
٩٠٤	عنزة

البلد	الصفحة
العوالي	٢٨٣، ٢٤٣
عين زغر	٩٧٨
غامد	٦٢٢
الغرقد	٣٢١
غطفان	٢٧٨
الغماد	٦٦١
فارس	٨٣٠، ٧٤
فج الروحاء	٤٢٧
فخذ	٩٠٤
فذك	٦٦٩
الفرع	٨٠٠، ٧١٥، ٢٢٥
فلسطين	٩٧٣، ٨٧٨، ٧٨٦، ٦٩٧
القادسية	٨٤٨
القاهرة	١٠٠٥، ٥٦٤، ٣٦٩، ٣٥٢، ٣١٠، ٤٩
قبيلة العقد	٦٧
قتبان	٦٩٤، ٤٩٤

الصفحة	البلد
٤٩٤	قَتَبَان، قَبيلة من رعين
٨٩٥	قديد
٥٥٠	القراديس
٦٦٨	قرن الثعالب
٨٦٦، ٦٦٨، ٣٩٣	قرن المنازل
٩٦٧، ٩٦٠	قسطنطينية
٨٩، ٦٥	قضاة
٤٩٧	قطع، بطن من زبيد
٣٧٩	قطوان
٩٣٧، ٣٨٦، ٣٨٣، ٢٠٩، ٨٣	القمر
٣٠١	قناة
١٠٢	قناة وادٍ من أودية المدينة
٢٢٨	قنطرة البردان
٣٥٨	قنطرة الدبرجان
٤٣٣، ١١٣	قَنْطَرَة بَرْدَانٍ شَرْقِيٍّ بغداد



البلد	الصفحة
قینقاع	٨٣٨، ٦٥٠
كُرَاعِ الغَمِيمِ	٤٨٩، ٣٧٤
الكرک	٦٤٥
الكعبة	٨٥٢، ٤٥٨، ٤٤٨، ٤٤٧، ٤٤٦، ٤٣٥، ٤٣٤، ٣٩١
كندة	١١١
كوخار، موضع باليمن	٤٣٧
الكوفة	٨٩، ١٨٠، ٢٠٨، ٢٦٠، ٢٢٦، ٢٧١، ٣٥٧، ٣٧٤، ٣٧٩، ٤٧٩، ٥٨٩، ٧٣٢، ٧٩٩، ٨٤٨، ٨٦٤، ٩٣٦، ٩٥٨، ٩٥٨
لحيان	٩٦٩، ٦١٤
لِفَت	١٣٢
المبارك	٤٣٥
مجمع البحرين	٨٣٠
المحصب	٤٤١، ٤٢٤، ٤٠٥
المدائن	٥٦٨

الصفحة	البلد
٢٤٤، ٢٢٧، ٢٢٥، ١٨٦، ١٤٨، ١٠٤، ١٠٢، ١٤	المدينة
٣٧٢، ٣٤٨، ٣٢١، ٣١٠، ٣٠٢، ٣٠١، ٣٠٠، ٢٨٣	
٤٥٠، ٤٤٦، ٤٢٩، ٤٠١، ٣٩٨، ٣٩٣، ٣٩٢، ٣٧٥	
٤٦٩، ٤٦٧، ٤٦٦، ٤٦٥، ٤٦٣، ٤٦١، ٤٦٠، ٤٥٩	
٥٨٨، ٥٨٧، ٥٧٦، ٥٧٥، ٥٧٤، ٤٨٩، ٤٨٥، ٤٨٤	
٧٣٥، ٧٢١، ٦٨٩، ٦٨٠، ٦٧٣، ٦٦٩، ٦٦٨، ٥٩٣	
٨٣٥، ٨١٥، ٨٠٠، ٧٩١، ٧٨٦، ٧٨٥، ٧٧٨، ٧٧٧	
٩٢١، ٩٢٠، ٨٦٨، ٨٦٣، ٨٦١، ٨٦١، ٨٥٩، ٨٥٦	
٩٩٩، ٩٧٤، ٩٦٨، ٩٦٧، ٩٦٠، ٩٤٦، ٩٢٩	
٨٤٧، ٤٩٧	مذحج، قبيلة معروفة
٣٥٩، ٩٨	مراد
٨٧٧	المراغة
٦٠٦، ٢٧١	المربد
٨٤٧	مرو
٤٣٤، ٤٣٢، ٤٢٧	المروة
٢٠٩	المريخ
٩٢٢، ٩٢١، ٨٧٣، ٦٧٩، ٤٩١	المريسي
٤٣٨، ٤٣٨، ٤٣٨، ٤٣٥	المزدلفة

البلد	الصفحة
مزينة	٦٥٣
المسجد الأقصى	٢١٧
مسجد الحرس	٤٢٤
المشتري	٢٠٩
مصر	١٦٢، ٢٥٨، ٢٧٦، ٣٩٣، ٦٥٧، ٦٨٢، ٦٨٧، ٧٢٥، ٧٤٢، ٨٦٧، ٩٤٠، ٩٤٥، ٩٥٩، ١٠٠٣
معافر	٩٩٣
المعرّس	٤٢٩
معقر	٢٧٧، ٨٢٦، ٨٥٨
المغرب	٣٢٤
المقاعد	١٦١

الصفحة	البلد
٩٣، ٩٦، ١٠٤، ١١٢، ١٢٣، ١٤٨، ١٩٤، ٢١٥، ٢٢٥، ٢٣٧، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٨٩، ٣١٠، ٣٥٣، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٩٣، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٦، ٤٩، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٤، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٥، ٤٤١، ٤٤٦، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٦١، ٤٦٣، ٤٧٤، ٤٨٩، ٤٩١، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٣، ٦٤٧، ٦٦١، ٦٦٤، ٦٦٧، ٦٧٩، ٧٠٩، ٨٠٣، ٨٠٩، ٨١٠، ٨٢٢، ٨٢٤، ٨٥٢، ٨٥٦، ٨٥٩، ٨٦٨، ٩٢٧، ٩٦٩، ١٠٠٥	مكة
٢١٥، ٤٠٥، ٤١٨، ٤٢٦	منى
٦٤٥	مؤتة
٦٥٣	ميطان
٢٠٥	ناجية
٢٥٣، ٢٧٨، ٣٥٦، ٣٩٣	نجد
٩٩٠، ٩٩١	نجران
٤١٥	نمرة
٦٥	نهد، بطن من قضاة
٩٤٤	نهر المصيبة
١٤٨، ٥٩٢	هجر

البلد	الصفحة
همدان	٧٣، ٧٥، ٣٥٨، ٦٨٥، ٨٢٩،
ودان	٣٩٨
وادي السباع	٨٣٨
وادي العقيق	٧٢٧
واسط	٤٢٥
وحاظة	٧٣٦
يبرين	٥٩٣
يثرب	٦٢٤، ٤٦٧
يحصب، حيّ من اليمن	٣٤٧
يَزَن بطن من حمير	١٠٠
اليمامة	٨٠٥، ٥٩٣
اليمن	١٠٤، ١١٩، ١٩٥، ٢٧٧، ٣١٣، ٣٤٧، ٣٩٦، ٤٢٩، ٤٣٧، ٤٤٣، ٥٢٥، ٥٩٣، ٦٩٠، ٧٥١، ٨١٦، ٨٢٦، ٨٥٨، ٩١٩، ٩٦٤، ٩٧٦



## فهرس الكتب المذكورة

الصفحة	المؤلف	الكتاب
٤٥٥	أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالموردي	الأحكام السلطانية
٢٢٨، ٢٧٥، ٢٧٧، ٤٦٤، ٤٦٩، ٥٧١، ٨٤٧، ٧٦٣	أحمد بن عبد الله بن محمد الطبري	الأحكام = غاية الأحكام في أحاديث الأحكام
١٤٥	أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي	اختلاف الحديث
١٢٠، ١٣٠، ١٩٧، ٤٨١، ٦٧٥	أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي	الاستيعاب في معرفة الأصحاب

الكتاب	المؤلف	الصفحة
أسد الغابة في معرفة الصحابة	أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير	٣٥٦
الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة	أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي	١٥٤، ١٧٩، ٢٠٧، ٧٤٠، ٧٤٦
الإشارات إلى بيان الأسماء المبهمة	أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي	١١٥، ٢١٥، ٣١٧، ٥١١
الاشتقاق	أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي	٨٢٢
إصلاح المنطق	أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكيت	٩١
أطراف الصحيحين	أبو مسعود الدمشقي	٢٩٠، ٥٢٠، ٧٣٢، ٧٦٥

الكتاب	المؤلف	الصفحة
أطراف الصحيحين	خلف بن محمد الواسطي، أبو محمد	٤٥١، ٤٣٦، ٢١٩ ٥٦٤، ٦٨١، ٦٧٩ ٧٥٤، ٧٣٣
أطراف المزي = تحفة الأشراف بمعرفة أطراف	أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي	١٨٩، ١٨٤، ١٨٢، ١٧٥ ٢٦٢، ٢٢٣، ٢١٩، ٢١٢ ٤٣٧، ٣٧٨، ٣٢٥، ٢٩١ ٧٠٩، ٦٥٤، ٦١٥، ٥٦٣ ٩٥٠، ٩٠٣، ٧٦٥، ٧٥٩
الإعلام بوفيات الأعيان	شمس الدين أبو عبد الله الذهبي	٦٠
إغاثة اللفهان في حكم طلاق الغضبان	محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية	٩٣٧، ١٦٥
الأفعال	ابن القطاع	٤٨٧، ٤٠٥، ٣٠٩ ٧٥٢
الإكمال	أبو نصر علي بن مأكولا	٥١١
إكمال المعلم شرح مسلم	القاضي عياض السبتي	٤٠٠، ٣٦١، ٢٧٦ ٩٦٣، ٧٥٨، ٧٤٨، ٧١٥



الكتاب	المؤلف	الصفحة
ألفية السيرة النبوية=نظم الدرر السننية الزكية	أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم العراقي	٩٣٧
الأم	أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي	١٠١، ٣٧٦، ٣٩٤، ٧٥٥
الأمالي	أحمد بن فارس اللغوي	١٧١
الإملاء	أبو عبد الله محمد بن إدريس	٢٢٣
الأنساب	أبو سعد عبد الكريم بن محمد المروزي الشافعي الحافظ، السمعاني	١٣٥، ٣٤٨، ٤٣٦، ٨٨٧، ٨٧٨، ٦٨٥
الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب	أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي	٢١٣
الإيضاح في المناسك	أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي	٤٦٩
البحر	الرويانى	٥٦٨، ٣٣٠

الكتاب	المؤلف	الصفحة
الهدر المنير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير	ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري	١٧٢
البعث والنشور	أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر اليهقي	٣٠٥، ١٤١
بغية الطلب في تاريخ حلب	ابن العديم	٩٦٠
البوطي	أبو عبد الله محمد بن إدريس	٢٢٣
التاريخ	أبو زرعة الدمشقي	٣١٦
تاريخ أصبهان	أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، أبو نعيم	٣٠٥

الكتاب	المؤلف	الصفحة
التاريخ الكبير	أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري	١٨٨، ٧٨، ٧٢، ٦٩، ٤٣٦، ٢٩٢، ٢٣٤، ٢٠٦، ٥٥١، ٥٠٢، ٤٧٠، ٤٤٥، ٨٦٨، ٧٥٦، ٦٨٥، ٥٥٥، ٩١٠
تاريخ المدينة	ابن النجار	٤٧٩
تاريخ دمشق	أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر	٧٦٨، ٦٤٨
تجريد أسماء الصحابة	شمس الدين أبو عبد الله الذهبي	١٧١، ١٦٠، ١١٩، ٥١١، ٣٥٦، ٢٠٧، ٦٥٨، ٦١٠، ٥٢١، ٨١٨، ٧٥٤، ٦٩٧، ١٠٠٥، ٩٠٣، ٨٥٥
التحريير في شرح صحيح مسلم	أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن محمد بن الفضل التميمي الأصبهاني الشافعي	٨٢٠، ٧٦٦، ١٤٩، ٩٣، ٨٧١، ٨٢٥، ٨٢١، ٩٣٥

الكتاب	المؤلف	الصفحة
تحفة المحتاج الى أدلة المنهاج	ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري	٢٤١
تخريج أحاديث الإحياء	أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم العراقي	١٣٦
تذكرة القرطبي = التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة	أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي	١٤١، ٩١٣، ٩٣٣، ٩٦٥، ٩٧٥، ٩٧٨، ٩٧٩
تذهيب التهذيب	شمس الدين أبو عبد الله الذهبي	٦٦، ٦٩، ١٦٠، ٣٨٤، ٥٥٤، ٩١٧، ٩٥٨
الترشيح المذهب في تصحيح المذهب	ابن النقيب، شهاب الدين المصري	١١٧
تسهيل المقاصد لزوار المساجد	شهاب الدين الأقفهسي	٢٥١

الكتاب	المؤلف	الصفحة
التعديل والتجريح	أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث الباجي الأندلسي	٣٧٩
التعليقة	القاضي حسين	٣٣٠
التفسير	ابن سلام	٨٥٦
التفسير = جامع البيان عن تأويل آي القرآن	محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأُملي، أبو جعفر الطبري	١٠٠٥
التقصي لحديث الموطأ	أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي	١٤٥
تقييد المهمل وتمييز المشكل	أبو علي الغساني	١٨٦، ١٩٥، ٢٦٢، ٢٩٢، ٥٨٤
التلقيح	أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي	٢١٥، ٤٩٧، ٨٥٧، ٩٢٤، ٩٢٩

الكتاب	المؤلف	الصفحة
التلقيح لفهم قارئ الصحيح	سبط ابن العجمي	٤٢٧، ٥٩٣، ٦٤٠
التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد	أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي	٢١٣
تهذيب الأسماء واللغات	أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي	١٢٥، ٢٥٣، ٢٨٩، ٣٩٨، ٤٨٣، ٥١١، ٦٥٥
تهذيب الكمال في أسماء الرجال	أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي	٢٤٤، ٢٩١، ٥٠٠
تهذيب اللغة	محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور	٤٠٧
التوضيح شرح الجامع الصحيح	ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري	٢٣٥، ٢٥٩، ٥٩٠

الكتاب	المؤلف	الصفحة
جامع المسانيد	أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي	١٠٢
الجامع المستقصى في فضائل المسجد الأقصى	أبو محمد بن عساكر الحافظ	٧١
الجرح والتعديل	أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم	٤٣٦، ٣٥٥
جزء حديثي فيه أحاديث أربعة من الصحابة يروي بعضهم عن بعض	ابن خليل	٩٥٥
الجمع بين الصحيحين	الحميدي	٢٩٠، ١٠٩، ١٠٢، ٨٥، ٣٨٤، ٣٥٨، ٣٤٢، ٤٥٨، ٤٣٦، ٤١٤، ٩٠١، ٨٨١
الجمع بين الصحيحين	عبد الحق الأشيلي	١٤٣
الجمال الكبرى في النحو	أبو القاسم الزجاج	١٤٨
جمهرة اللغة	أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي	٩٧٣

الكتاب	المؤلف	الصفحة
حادي الأرواح الى بلاد الأفراح	محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية	١٦٥، ١٥٥
حاشية البخاري	الدمياطي	٢٦٣، ٢٦٠، ٥٩٠، ٥٥٤، ٧٦٥
حاشية على الاستيعاب	أبو محمد موسى بن عقبة	٦٧٥
حاشية على الاستيعاب	محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، ابن سيد الناس، اليعمري الربيعي، أبو الفتح، فتح الدين	٨٥٧
حاشية على سنن أبي داود		٢٦١
حاشية على صحيح مسلم	الدمياطي	٢٦٢، ٩٧، ٣٢١، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٣، ٩٩٤
الحاوي الكبير	أبو الحسن الماوردي	٥٢٩
حجة الوادع	أبو محمد علي بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري	٤١٩، ٤٠٩



الكتاب	المؤلف	الصفحة
حلية الأولياء	أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، أبو نعيم	٨٨٠
درة الغواص في أوهام الخواص	القاسم بن علي الحريري البصري	١٠٣
دلائل النبوة	أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي	٧٧٧، ٦٥٦
الرجال	عبد الله بن حنين الأندلسي	٢٢٧
رجال الصحيحين	أبو الفضل ابن طاهر	٣٥٥
الروض الأنف	أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي	٦٧٧، ٤٩٩، ٤٧٥
الروضة	أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي	٣١٨
رياض الصالحين	أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي	٨٤٧

الكتاب	المؤلف	الصفحة
الزهد	أسد بن موسى	٨٣٣
السنن	ابن ماجة القزويني	٨٢
السنن	أبو داود السجستاني	٨٤، ٨٢، ٦٥، ٦١، ٦٢٢، ٥٧٨، ٣٢٤، ٧٦٣
السنن	أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني	٣٣١
السنن	حرمة	٧١٦
السنن الصغرى = المجتبى	أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي	٣٢٢، ٢٤٧، ١٧٤، ٥٢٠، ٣٤٩
السنن الكبير	أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي	٣٨٣
السنن = الجامع	محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى	٩٠٩، ٤٧٨

الكتاب	المؤلف	الصفحة
سيرة ابن سيد الناس = عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير	محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، ابن سيد الناس، اليعمري الربيعي، أبو الفتح، فتح الدين	٢٣٥، ٦٦١، ٦٥٩، ٨١٧، ٨١٨، ٨٤٦، ٩١٤
السيرة النبوية	عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري أبو محمد	٩٩١
الشامل في فروع الشافعية	أبو نصر ابن الصباغ	٥٢٩
شرح الأربعين النووية	أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي	٣٤١
شرح البخاري	قطب الدين الحلبي	٣٨٤
شرح الجمل	أبو الحسين بن خروف	١٢٠
شرح السنة	أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي	٩٠
شرح اللمع	أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن عمر الأسدي	٥٩

الكتاب	المؤلف	الصفحة
شرح المنهاج	ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري	٢٤٠
شرح مشكل الآثار	الطحاوي	٣٣٢
شعب الإيمان	أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي	١٤١
الشفاء في التعريف بحقوق المصطفى	القاضي عياض السبتي	٨٣٨
الصحابة	أبو موسى الأصبهاني	١٧١
الصحابة	أبو علي ابن السكن	٥٧٣
الصحاح	أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي	٤٠١، ٣٤٧، ٣٤٢، ٩٢٠، ٧٤٣، ٤٦٥
صحيح ابن حبان = المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع	محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبُد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي	١٥٩، ٢٩٣، ٧٤٥

الكتاب	المؤلف	الصفحة
صحيح ابن خزيمة = مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي	أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري	١٥٩، ٣٣١.
صحيح البخاري = الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه	أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري	٥، ٢٧، ٣٣، ٣٤، ٣٩، ٨١، ٨٣، ٨٤، ١٠٠، ١٠٤، ١٣١، ١٣٩، ١٤١، ١٨٧، ٢١١، ٢٢٥، ٢٦٠، ٢٧٠، ٢٧٨، ٢٨٨، ٢٩٥، ٣٠٠، ٣٣١، ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٥٩، ٣٧٣، ٣٧٧، ٣٩٤، ٤٠٢، ٤٤٣، ٤٤٧، ٤٥٧، ٤٨٣، ٥٣٦، ٥٦٠، ٥٨٣، ٦١٤، ٦٢٦، ٦٣٠، ٦٤٣، ٦٥٤، ٦٧٠، ٧٤٢، ٧٥١، ٧٦٦، ٨٣١، ٨٤٧، ٨٦٦، ٨٧٢، ٩٠٩، ٩١٢، ١٠٠٧.

الكتاب	المؤلف	الصفحة
صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم	مسلم بن الحجاج النيسابوري أبو الحسين	٦، ٢٧، ٣٤، ٣٦، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٨، ٥٧، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ١٠٠، ١١٤، ١٤٣، ١٥٩، ١٦٧، ١٨٧، ٢٠٧، ٢٤٣، ٤٩٩، ٥٠٥، ٦٠٢، ٧٤٢، ٧٥٨، ٩٣٣.
الصلاة	جعفر الفريابي	٢١٤.
الطبقات الكبير	أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي، ابن سعد	١٦٤، ٢١٨.
علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية	أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني	٤٧٠.
العلم المشهور	ابن دحية الكلبي	٣٨٦.

الكتاب	المؤلف	الصفحة
عمل اليوم والليلة	أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي	١٦٣، ٨٣.
العين	الخليل بن أحمد الفراهيدي	٨٣٢، ٦٧٠، ١٦٦، ٩٥ ٨٥٣، ١٨٨٨، ٩٤٣، ٩٩٢، ٩٩٥.
غرر الفوائد = الغرر المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة	رشيد الدين يحيى بن علي العطار	٦١، ٢٣٨، ٢٥٨، ٧٠٠، ٨١٣.
غريب الجمع	الحميدي	٣٤٢.
غريب الحديث	أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري	٢٩٢.
غريب الحديث	أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي	٩٧، ٩٠١.
غريب الصحيحين	الحميدي	٤٤٩.
الغريب المصنف	أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي	٢٨٤.

الكتاب	المؤلف	الصفحة
الغوامض والمبهمات	عبد الغني بن سعيد المصري	٦١٣
الفصيح	ثعلب، أحمد بن يحيى	٦٤٥
القاموس المحيط	مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي	٥٣١، ٤٠١، ٣٤٧ ٩٧٣، ٨١٥
القصص والأسباب	أبو المطرّف عبد الرحمن بن فطيس القاضي	١١٢
القواعد	أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء	٢٨٩
القول في علم النجوم	أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي	٦٤٠
الكاشف	شمس الدين أبو عبد الله الذهبي	٥٥٢، ١٦٠، ٦٩، ٦٠ ٦٥٥



الكتاب	المؤلف	الصفحة
مبهمات ابن بشكوال = غوامض الأسماء المبهمة	أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال الخزر جي الأنصاري الأندلسي	١١٢، ١٨٧، ١٩٦، ٢٠٧، ٢٣٥، ٢٧٩، ٣٦٨، ٣٧١، ٣٧٦، ٥٢٤، ٦١٩، ٦٨٠، ٧٢٥، ٧٤٠، ٧٦٨، ٨٣٣، ٨٥٧، ٨٦٩، ٩٢٣، ٩٩٠، ١٠٠٥
المثلث في اللغة	محمد بن المستنير، قطرب النحوي	٤٨٨
مجمع الزوائد	أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان لهيثمي	٩٠٤
المجموع شرح المذهب	أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي	٣١٨، ٥٦٦
محاسن الاصطلاح	سراج الدين البلقيني	١٩٩
المحصول في علم الأصول	فخر الدين الرازي	١٤٥

الكتاب	المؤلف	الصفحة
المحكم والمحيط الأعظم	أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي	٤٠٨، ٣٤٢
المحلى	أبو محمد علي بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري	٤٩٩
مختصر العين		٣٤١
المراسيل	أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني	٢٨٨، ١٨٢
المراسيل	أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم	٧٠٠، ٤٧٨
مراسيل العلائي = جامع التحصيل في أحكام المراسيل	صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكليدي بن عبد الله الدمشقي العلائي	٩٦١، ١٩٦، ١٥٩، ٦٦

الكتاب	المؤلف	الصفحة
المرشد شرح مختصر المزني	الجوري	١٠١
المستدرک	أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم	٧٤٥، ٦٦٩
المسند	عبد بن حميد	١٠٠
المسند	أبو عبد الله أحمد بن حنبل	١٣٩، ١٤٨، ١٥١، ١٥٣، ١٧٥، ١٨٩، ٢٠٨، ٢١٦، ٢٢٤، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٧٣، ٣٧٦، ٣٧٧، ٤٣٩، ٤٦٧، ٤٧٦
المسند	أبو عبد الرحمن بقي بن مخلد بن يزيد الأندلسي القرطبي	١١٩
المسند	ابن أبي شيبة	١٨٩، ١٩٦، ٣١٦، ٧٣٠
المسند	ابن رشد بن	٣٧٣

الكتاب	المؤلف	الصفحة
مسند أبي يعلى = المسند الصغير	أبو يعلى الموصلي	١٦٤
مسند البزار = البحر الزخار	أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار	٢٢، ٢٠٧، ٢١٦، ٢٣٩، ٨٨٣
المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم	أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني	١٠٩
المسند المستخرج على صحيح مسلم	أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، أبو نعيم	١٠٤، ١٨٢، ٢١١، ٢١٢، ٢٣٩، ٢٦٢
المسند = المصنف	أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني	٤٥٤

الكتاب	المؤلف	الصفحة
مشارك الأنوار على صاح الآثار	القاضي عياض اليحصبي	٢٦٢، ٢٧٦، ٢٩٩، ٧١٥، ٧٤٤، ٧٤٨، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٨٠، ٨٠٠، ٨٧٨، ٩١٩، ٩٤٩، ٩٦٣، ٩٧١
المشتبه في الأسماء والأنساب، والكنى والألقاب	شمس الدين أبو عبد الله الذهبي	٥٢٣
مطالع الأنوار على صاح الآثار	أبو اسحاق بن قُرْقُول	٦٨، ٧٠، ٧١، ٧٣، ٧٦، ٧٧، ٨١، ٩٥، ٩٦، ١١٥، ١٠٣، ١٢٣، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٨، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٢، ١٦١، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٨، ٢٠٢، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٣٣، ٢٤٢، ٣٦٥، ٧٨٠، ٨٣١، ٩٤٥، ٩٦٣، ٩٧١، ١٠٠٦

الكتاب	المؤلف	الصفحة
المعارف	أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري	٨٢٣، ٨٢٩
معالم السنن	أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي	٩٦٨
معالم الموقعين = أعلام الموقعين عن رب العالمين	محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية	١٧٥، ١٧٧، ٦٢٣
المعجم الأوسط	سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني	١٧٥
معجم الصحابة	ابن قانع	٨٥٧
المعجم الكبير	سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني	٩٨٨
معرفة الصحابة	أبو عبد الله محمد بن منده العبدي	٧٤٦، ٤٩٠

الكتاب	المؤلف	الصفحة
معرفة الصحابة	أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، أبو نعيم	٧٤٦، ٤٩٠
المغازي	محمد بن عمر بن واقد السهمي الأسلمي بالولاء، المدني، أبو عبد الله، الواقدي	٦٨٠، ٢٧٩
المغازي	أبو محمد موسى بن عقبة	٧٧٧
المغني	عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام	٩٤١، ١٧٠
المقتنى في سرد الكنى	شمس الدين أبو عبد الله الذهبي	٢٣٥
المنتقى	أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري	٣٣١

الكتاب	المؤلف	الصفحة
المنسك	أحمد بن عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن إبراهيم الطبري، الشافعي	٤٦٤، ٤٠٠
المهات	جمال الدين الاسنوي الشافعي	٧٩٨
المؤتلف والمختلف في أسماء البلدان	زين الدين أبو بكر الحازمي الهمداني الشافعي	٨٩٠، ٧١٢، ٦٥٦
الموطأ	أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي	١١٥، ١٤٥، ١٦٦، ١٩٤، ٢٢٦، ٤٤٧، ٥٤٩، ٥٥١، ٥٧٩، ٦٢٥، ٦٨٧، ٧٠٨، ٧٢١، ٧٧٥، ٧٧٦، ٨٢٧، ٨٧١، ١٠٠٤
ميزان الاعتدال	شمس الدين أبو عبد الله الذهبي	٣٨١، ١٤٩
النبات		٥٥٦



الكتاب	المؤلف	الصفحة
النهاية في غريب الحديث والأثر	أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير	٩٣٥، ٩٣٨، ٩٤٤، ٩٦٨، ٩٨٥، ٩٩٢
الهدى = زاد المعاد في هدي خير العباد	محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية	١١٢، ١٥٥، ٢٥٦، ٤٠٥، ٤٤١، ٤٧٥، ٥١٣، ٥٣٠، ٨٦٠، ٩١٦، ٩٢٨
الوشاح في الآداب	أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي	٨٤٥

المراجع العلمي



## المراجع العلمية

إبراهيم بن محمد بن سفيان رواياته وزياداته وتعليقاته على صحيح مسلم، المؤلف: عبد الله بن محمد حسن دمفو، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة: الثالثة والثلاثون، العدد ١١١ - ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.

أبو زرعة الرازي وجهوده في السنّة النبويّة، كتاب الضعفاء: لأبي زرعة الرازي، الرسالة العلمية: لسعدي بن مهدي الهاشمي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايمار بن عثمان البوصيري الكناي الشافعي (المتوفى: ٨٤٠هـ)، تقديم: فضيلة الشيخ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، المحقق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم يا سر بن إبراهيم، دار النشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

أحاديث أبي عروبة الحراني برواية أبي أحمد الحاكم، المؤلف: أبو عروبة الحسين بن محمد بن أبي معشر مودود السلمي الجزري الحراني (المتوفى: ٣١٨هـ)، المحقق: د عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الناشر: شركة الرياض - السعودية - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

أحوال الرجال، المؤلف: إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبو إسحاق (المتوفى: ٢٥٩هـ)، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت / سنة النشر: ١٤٠٥.

الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبُد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م.

الأدب المفرد بالتعليقات، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، حققه وقابله على أصوله: سمير بن أمين الزهيري، مستفيداً من تخريجات وتعليقات العلامة الشيخ المحدث: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨ م.

إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (المتوفى: ٩٢٣هـ)، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة السابعة، ١٣٢٣هـ.

أساس البلاغة، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨ م.

استدراكات البعث والنشور، روايات الحافظ: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، جمعه: الشيخ عامر أحمد حيدر، الناشر: دار الفكر - بيروت.

الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار. المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي ٣٦٨هـ - ٤٦٣هـ، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي. الناشر: دار قتيبة - دمشق، دار الوعي - حلب الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

الاستيعاب في معرفة الأصحاب، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

أسد الغابة في معرفة الصحابة، المؤلف: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد ابن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، المحقق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: د. عز الدين علي السيد، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة / مصر، الطبعة: الثالثة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

إصلاح المنطق لابن السكيت، المؤلف: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (المتوفى: ٢٤٤هـ)، الناشر: دار المعارف - القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٤٩، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون.

إصلاح غلط المحدثين، المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ)، المحقق: د. حاتم الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

إعلام الموقعين عن رب العالمين، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

- إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء: لمحمد راغب الطباخ الحلبي. تحقيق: محمد كمال / طبعة: دار القلم العربي - حلب. الطبعة الثانية: ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

- الأعلام = قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: لخَيْر الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي / طبعة: دار العلم للملايين. الطبعة: الخامسة عشر، ٢٠٠٢ م.

الإعلام بوفيات الأعلام، تصنيف الإمام الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق مصطفى بن علي عوض، ورييع أبو بكر عبد الباقي، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ١٩٩٣ م.

إغاثة اللفهان من مصايد الشيطان، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، المحقق: محمد حامد الفقي، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية.

إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

ألفية العراقي المسماة ب: التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، قدم لها وراجعها: فضيلة الشيخ الدكتور عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخضير، تحقيق ودراسة: العربي الدائز الفرياطي، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ.

ألفية السيرة النبوية - نظم الدرر السنية الزكية، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، الناشر: دار المنهاج - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٦ هـ.

الأم، المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، سنة النشر: ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.

الأماكن أو ما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة، المؤلف: أبو بكر محمد بن موسى ابن عثمان الحازمي الهمداني، زين الدين (المتوفى: ٥٨٤هـ)، المحقق: حمد بن محمد الجاسر، الناشر: دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، عام النشر: ١٤١٥ هـ.



أمالى ابن بشران، المؤلف: أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران بن محمد بن بشران بن مهران البغدادي (المتوفى: ٤٣٠هـ)، ضبط نصه: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف العزازي، وأحمد سليمان، الناشر: دار الوطن، الرياض، الجزء الاول الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، الجزء الثاني الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، المؤلف: تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢هـ)، المشهور بابن دقيق العيد، المتوفى سنة ٧٠٢ هـ، تحقيق: سعد بن عبد الله آل حميد، الناشر: دار المحقق للنشر والتوزيع.

الأنساب، المؤلف: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السَّمْعَانِي المروزي، أبو سعد (المتوفى: ٥٦٢هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م.

الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة (بسم الله الرحمن الرحيم) في فاتحة الكتاب من الاختلاف - للإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر المتوفى ٤٦٣ هـ، دراسة وتحقيق عبد اللطيف بن محمد الجيلاني المغربي، أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤١٧ - ١٩٩٧.

الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف، المؤلف: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (المتوفى: ٣١٩هـ)، راجعه وعلق عليه: أحمد بن سليمان بن أيوب، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الفلاح، الطبعة: الأولى ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

إيضاح الإشكال، المؤلف: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ)، المحقق: د. باسم الجوابرة، الناشر: مكتبة المعلا - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨.

البداية والنهاية، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م. سنة النشر: ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣ م.

- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني / طبعة: دار المعرفة - بيروت.

البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، المحقق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م.

- برهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي المعروف بسبط ابن العجمي وجهوده في علم الحديث: لعلي جابر وادع الشيتي. طبعة: جامعة أم القرى مكة المكرمة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨ م.

البعث والنشور للبيهقي، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُو جردى الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨هـ، تحقيق: الشيخ عامر أحمد حيدر، الناشر: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م.

- بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين: لأبي البركات رضي الدين محمد بن أحمد بن عبد الله الغزي. تحقيق: أبو يحيى عبد الله الكندري / طبعة: دار ابن حزم. الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

تاج العروس من جواهر القاموس، المؤلف: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (المتوفى: ١٢٠٥ هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣ هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ - ١٩٧٩.

تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠ هـ)، المحقق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد ابن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨ هـ)، المحقق: الدكتور بشار عوَّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م.

تاريخ الثقات، المؤلف: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (المتوفى: ٢٦١ هـ)، الناشر: دار الباز، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م.

تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، (صلة تاريخ الطبري لعريب بن سعد القرطبي، المتوفى: ٣٦٩هـ)، الناشر: دار التراث - بيروت، الطبعة: الثانية - ١٣٨٧ هـ.

التاريخ الكبير، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

تاريخ المدينة لابن شبة، المؤلف: عمر بن شبة (واسمه زيد) بن عبيدة بن ربيعة النميري البصري، أبو زيد (المتوفى: ٢٦٢هـ)، حققه: فهد محمد شلتوت، طبع على نفقة: السيد حبيب محمود أحمد - جدة، عام النشر: ١٣٩٩ هـ.

تاريخ بغداد، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.

تاريخ دمشق، المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

التبيان في إعراب القرآن، المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

- التبيين لأسماء المدلسين: لأبي الوفاء برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي المعروف بسبط ابن العجمي. تحقيق: يحيى شفيق حسن/ طبعة: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

تجريد أسماء الصحابة، تأليف الحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز الذهبي، الناشر دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.

تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، المؤلف: أبو العلاء محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (المتوفى: ١٣٥٣هـ)، المحقق: عبد الوهاب بن عبد اللطيف، الناشر: المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة: الطبعة الثانية ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣ م.

تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، المؤلف: جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزني (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: عبد الصمد شرف الدين، طبعة: المكتب الإسلامي، والدار القيمة، الطبعة: الثانية: ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣ م.

تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج (على ترتيب المنهاج للنووي)، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، المحقق: عبد الله بن سعاف اللحاني، الناشر: دار حراء - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦.

تذكرة الحفاظ، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور: الصادق بن محمد بن إبراهيم، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ.

تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للإمام الحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق غنيم عباس غنيم، وأيمن سلامة، الناشر: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ - ٢٠١٤.

تفسير السمرقندي، بحر العلوم، المؤلف: أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (المتوفى: ٣٧٣هـ).

تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد ابن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله ابن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، المؤلف: أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (المتوفى: ٧١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، الناشر: دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، المؤلف: محمد بن فتوح بن عبد الله ابن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحميدي أبو عبد الله بن أبي نصر (المتوفى: ٤٨٨هـ)، المحقق: الدكتور: زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، الناشر: مكتبة السنة - القاهرة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ - ١٩٩٥.

تقييد المهمل وتمييز المشكل، المؤلف: أبو علي الحسين بن محمد الغساني الجبالي (٤٩٨ هـ)، المحقق: علي بن محمد العمران، ومحمد عزيز شمس، الناشر: دار عالم الفوائد، الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم ابن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦ هـ)، المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م.

التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤ هـ)، دراسة وتحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير، المؤلف: جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي ٥٠٨هـ - ٥٩٧هـ، الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧.

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي - محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، عام النشر: ١٣٨٧هـ.

التنبيهات المجلدة على المواضع المشككة، المؤلف: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكليدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: مرزوق بن هياس آل مرزوق الوهراني، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ذوالحجة ١٤٠٨هـ.

تهذيب الأسماء واللغات، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، غنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، يطلب من: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

تهذيب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ - ١٩٨٠.



تهذيب اللغة، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، المؤلف: محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (المتوفى: ٨٤٢هـ)، المحقق: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.

التوضيح لشرح الجامع الصحيح، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: دار النوادر، دمشق-سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

- التوقيعات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنيين الإفرنكية والقبطية: لمحمد مختار باشا طبعة: المطبعة الميرية ببولاق - مصر المحمية، الطبعة: الأولى ١٣١١هـ.

جامع التحصيل في أحكام المراسيل، المؤلف: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكليدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ - ١٩٨٦.

جامع المسانيد، تأليف الحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي الحنبلي، تحقيق الدكتور علي حسين البواب، مكتبة الرشد ناشرون.

الجرح والتعديل، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١هـ - ١٩٥٢م.

الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، المؤلف: محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح ابن حميد الأزدي الميورقي الحميدي أبو عبد الله بن أبي نصر (المتوفى: ٤٨٨هـ)، المحقق: د. علي حسين البواب، الناشر: دار ابن حزم - لبنان/ بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

جمهرة اللغة، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، الناشر: مطبعة المدني، القاهرة.

حجة القراءات، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (المتوفى: حوالي ٤٠٣هـ)، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، الناشر: دار الرسالة.

حجة الوداع، المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد ابن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، المحقق: أبو صهيب الكرمي، الناشر: بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨.

حماسة الخالدين = بالأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهليين والمخضرمين، المؤلف: الخالديان أبو بكر محمد بن هاشم الخالدي، (المتوفى: نحو ٣٨٠هـ)، وأبو عثمان سعيد بن هاشم الخالدي (المتوفى: ٣٧١هـ)، المحقق: الدكتور محمد علي دقة، الناشر: وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية، عام النشر: ١٩٩٥.

الحيوان، المؤلف: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، سنة الولادة ١٥٩هـ / سنة الوفاة ٢٥٥هـ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الجيل، سنة النشر: ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، مكان النشر: لبنان/ بيروت.

الدر المثور، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت.

درء تعارض العقل والنقل، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

- دُرر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة: لأبي العباس تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر المقرئزي. تحقيق: محمود الجليلي/ طبعة: دار الغرب الإسلامي-بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة: لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن عليّ ابن حَجَر العسقلاني. تحقيق: محمد عبد المعيد صان/ طبعة: مجلس دائرة المعارف العثمانية- صيدر اباد/ الهند. الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

درة الغواص في أوهام الخواص، المؤلف: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (المتوفى: ٥١٦هـ)، المحقق: عرفات مطرجي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨/ ١٩٩٨هـ.

الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، حقق أصله، وعلق عليه: أبو إسحق الحويني الأثري، الناشر: دار ابن عفان للنشر والتوزيع - المملكة العربية السعودية - الخبر، الطبعة: الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

- ديوان الإسلام: لأبي المعالي شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن زَيْن العابدين العامري الغزي. تحقيق: سيد كسروي حسن/ طبعة: دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

ديوان الأخطل، شرحه وصنف قوافيه وقدم له مهدي محمد ناصر، دار الكتب العلمية - لبنان - بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤ - ١٩٩٤.

ديوان امرئ القيس، المؤلف: امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار (المتوفى: ٥٤٥ م)، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

- ذيل طبقات الحفاظ: لأبي بكر جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ابن سابق الخضيري السيوطي. تحقيق: الشيخ زكريا عميرات / طبعة: دار الكتب العلمية.

رجال صحيح مسلم، المؤلف: أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر ابن منجويّه (المتوفى: ٤٢٨هـ)، المحقق: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧.

الرد على المنطقيين، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: الناشر: دار المعرفة، بيروت، لبنان.

- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: لأبي عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ «الكتاني». تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي / طبعة: دار البشائر الإسلامية. الطبعة: السادسة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، المؤلف: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، المحقق: عمر عبد السلام السلامي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

الروض الداني (المعجم الصغير)، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: محمد شكور محمود الحاج أمير، الناشر: المكتب الإسلامي أدار عمار - بيروت أعمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ - ١٩٨٥.

رياض الصالحين، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

زاد المعاد في هدي خير العباد، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة: السابعة والعشرون ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.

الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: مسعد عبد الحميد السعدني، الناشر: دار الطلائع.

سنن ابن ماجه، المؤلف: ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، و ماجه اسم أبيه يزيد (المتوفى: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

سنن أبي داود، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السَّجِسْتَانِي (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.

سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (ج ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج ٤، ٥)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

سنن الدارقطني، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

السنن الكبرى، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

السنن الكبرى، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُو جَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

سؤالات الآجري لأبي داود، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السَّجِسْتَانِي (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة دار الإستقامة، الطبعة: الأولى، سنة ١٤١٨ هـ.

سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، المؤلف: علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر.

سير أعلام النبلاء، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

سيرة ابن إسحاق (كتاب السير والمغازي)، المؤلف: محمد بن إسحاق بن يسار المطلبى بالولاء، المدني (المتوفى: ١٥١هـ)، تحقيق: سهيل زكار، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الأولى ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م.

السيرة النبوية لابن هشام، المؤلف: عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: ٢١٣هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثانية، ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م.

الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى، المؤلف: إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (المتوفى: ٨٠٢هـ)، المحقق: صلاح فتحي هلال، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م.

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لأبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري. تحقيق: محمود الأرنؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط / طبعة: دار ابن كثير - دمشق، بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.



شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المؤلف: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

شرح السنة، المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

شرح المعلقات السبع، المؤلف: حسين بن أحمد بن حسين الزوزني، أبو عبد الله (المتوفى: ٤٨٦هـ)، الناشر: دار احياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

شرح صحيح البخاري لابن بطال، المؤلف: ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، المتوفى: ٤٤٩هـ، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

شرح صحيح مسلم للقاضي عياض المسمي إكمال المعلم بفوائد مسلم، المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ)، المحقق: الدكتور يحيى إسماعيل، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

شرح طيبة النشر في القراءات، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، ضبطه وعلق عليه: الشيخ أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

شرح متن الأربعين النووية في الأحاديث النبوية، يحيى بن شرف الدين النووي المتوفى ٦٧٦ نشر مكتبة دار الفتح بدمشق - توزيع المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٤ - ١٩٨٤.

شرح مشكل الآثار، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م.

شرح معاني الآثار، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، حققه وقدم له: (محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق) من علماء الأزهر الشريف، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي - الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة النبوية، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى - ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.

شعب الإيمان، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُو جُردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي - الهند، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

شعر إبراهيم بن هرمة القرشي (٩٠-١٧٦ هـ - ٧٠٨-٧٩٢ م)، تحقيق محمد نفاع - حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

صحيح ابن خزيمة، المؤلف: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح ابن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ.

صحيح مسلم، (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ)، المؤلف: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، المتوفى: ٢٦١ هـ، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الجيل - بيروت، الطبعة: مصورة من الطبعة التركية المطبوعة في إستانبول سنة ١٣٣٤ هـ.

الصداقة والصديق، المؤلف: أبو حيان التوحيد، علي بن محمد بن العباس (المتوفى: نحو ٤٠٠ هـ)، المحقق: الدكتور إبراهيم الكيلاني، الناشر: دار الفكر المعاصر - بيروت - لبنان، دار الفكر - دمشق - سورية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: موفق عبدالله عبدالقادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨.

الضعفاء الكبير، المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

الضعفاء والمتروكون، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، (المتوفى: ٣٠٣هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: لأبي الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر السخاوي / طبعة: منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.

- طبقات الحفاظ: لأبي بكر جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ابن سابق الخضير السيوطي / طبعة: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

طبقات الشافعية الكبرى، المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي. د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

طبقات الفقهاء الشافعية، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: محيي الدين علي نجيب، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٢م.

الطبقات الكبير، المؤلف: محمد بن سعد بن منيع الزهري، المتوفى: ٢٣٠هـ، المحقق: د/ علي محمد عمر، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

طبقات فحول الشعراء، المؤلف: محمد بن سلام (بالتشديد) بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٣٢هـ)، المحقق: محمود محمد شاكر، الناشر: دار المدني - جدة.

الطبقات، تصنيف الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، قدم له وعلق عليه وصنع فهرسه: أبو عبيدة مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١١ - ١٩٩١.

طرح التثريب في شرح التثريب، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين ابن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، أكمله ابنه: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (المتوفى: ٨٢٦هـ)، الناشر: الطبعة المصرية القديمة - وصورتها دور عدة منها (دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ودار الفكر العربي).

العبر في خبر من غبر، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

علل الترمذي الكبير، المؤلف: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، رتبة على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي أبو المعاطي النوري أمحمود خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب مكتبة النهضة العربية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.

العلل الواردة في الأحاديث النبوية، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. الناشر: دار طيبة - الرياض. الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، الناشر: دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ.

العلل ومعرفة الرجال، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني ألبايع، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠١١ م.

عمل اليوم والليلة، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، المحقق: د. فاروق حمادة، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦.

- عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران: لأبي الحسن برهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسن الرُّباط البِقَاعِيّ. تحقيق: حبشي حسن / طبعة: دار الكتب والوثائق القومية - القاهرة. الطبعة: الأولى، من سنة ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٩ م.

- عُنوان العنوان = مختصر عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران: لأبي الحسن برهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسن الرُّباط البِقَاعِيّ. تحقيق: حسن حبشي / طبعة: دار الكتب والوثائق القومية - القاهرة، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، المؤلف: محمد بن محمد بن محمد ابن أحمد، ابن سيد الناس، اليعمري الربيعي، أبو الفتح، فتح الدين (المتوفى: ٧٣٤ هـ)، تعليق: إبراهيم محمد رمضان، الناشر: دار القلم - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ / ١٩٩٣.

غاية الأحكام في أحاديث الأحكام، للإمام محب الدين أبي جعفر أحمد بن عبد الله الطبري المتوفى ٦٩٤، تحقيق حمزة الزين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٤ - ٢٠٠٤.

غرائب القرآن ورغائب الفرقان، المؤلف: نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (المتوفى: ٨٥٠ هـ)، المحقق: الشيخ زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٦ هـ.

غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة، المؤلف: يحيى بن علي بن عبد الله بن علي بن مفرج، أبو الحسين، رشيد الدين القرشي الأموي النابلسي ثم المصري، المعروف بالرشيد العطار (المتوفى: ٦٦٢ هـ)، المحقق: محمد خرشافي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.

غريب الحديث، المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ)، المحقق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي وأخرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، الناشر: دار الفكر، الطبعة: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

غريب الحديث، المؤلف: أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، المحقق: د. محمد عبد المعيد خان، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، الطبعة: الأولى، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

غريب الحديث، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، المحقق: د. عبد الله الجبوري، الناشر: مطبعة العاني - بغداد، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧.

الغريب المصنف، المؤلف: أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، المحقق: صفوان عدنان داوودي، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: ج ١: السنة السادسة والعشرون، العددان (١٠١، ١٠٢) ١٤١٤ / ١٤١٥هـ، ج ٢: السنة السابعة والعشرون، العددان (١٠٣، ١٠٤) ١٤١٦ / ١٤١٧هـ.

الغريبين في القرآن والحديث، تصنيف العلامة أبي عبيد أحمد بن محمد الهروي صاحب الأزهر، المتوفى سنة ٤٠١هـ، تحقيق ودراسة أحمد فريد المزيدي، قدم له وراجعته أ.د/ فتحي حجازي، قرظته/ أ.د/ محمد الشريف، أ.د كمال العناني، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى ١٤١٩ - ١٩٩٩.



غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة،  
المؤلف: أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال  
الخرجزي الأنصاري الأندلسي (المتوفى: ٥٧٨هـ)، المحقق: د. عز  
الدين علي السيد أحمد كمال الدين عز الدين، الناشر: عالم الكتب  
- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧.

فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن  
حجر أبو الفضل العسقلاني، الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت،  
١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه  
وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات  
العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير، المؤلف: عبد الكريم بن  
محمد الرافعي القزويني (المتوفى: ٦٢٣هـ)، الناشر: دار الفكر.

الفصيح، المؤلف: أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء،  
أبو العباس، المعروف بثعلب (المتوفى: ٢٩١هـ)، تحقيق ودراسة:  
الدكتور عاطف مذكور، نشر: دار المعارف - القاهرة.

- فهرس الفهارس والأثبت ومعجم المعاجم والمشيخات  
والمسلسلات: لمحمد عبد الحَيّ بن عبد الكبير ابن محمد الحسن  
الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني. تحقيق: إحسان عباس / طبعة:  
دار الغرب الإسلامي - بيروت. الطبعة: الثانية، ١٩٨٢م.

الفوائد، المؤلف: أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر  
بن عبد الله بن الجنيد البجلي الرازي ثم الدمشقي (المتوفى: ٤١٤هـ)،  
المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض،  
الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.

القاموس المحيط، المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

قرى الضيف، المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: ٢٨١هـ)، حققه وأخرج أحاديثه: عبد الله بن حمد المنصور، الناشر: أضواء السلف، الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

- القلائد الجوهريّة في تاريخ الصالحية: لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي الصالحي. تحقيق: محمد أحمد دهمان/ طبعة: مطبوعات مجمع اللغة العربيّة.

القول في علم النجوم للخطيب، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، درسه وحققه: الدكتور يوسف بن محمد السعيد، الناشر: دار أطلس للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

الكامل في ضعفاء الرجال، المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

كتاب الأربعون حديثاً، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي (المتوفى: ٣٦٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه: بدر بن عبد الله البدر، الناشر: أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

كتاب الأربعين وهو ثالث الأربعينيات في الحديث الشريف، المؤلف: أبو العباس الحسن بن سفيان بن عامر بن عبد العزيز بن النعمان بن عطاء الشيباني الخراساني النسوي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق وتعليق: محمد بن ناصر العجمي، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.

كتاب الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم الكبير محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق، سنة ٣٧٨هـ (رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية العالية)، دراسة يوسف بن محمد الدخيل، إشراف فضيلة الشيخ حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى: ١٤١٤ - ١٩٩٤.

كتاب الأفعال، المؤلف: علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القَطَّاع الصقلي (المتوفى: ٥١٥هـ)، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

كتاب العين، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠ هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

الكتاب، المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سَيَّوْنِيَّة (المتوفى: ١٨٠ هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨ هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

كشف المشكل من حديث الصحيحين، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧ هـ)، المحقق: علي حسين البواب، الناشر: دار الوطن - الرياض.

الكنز اللغوي في اللّسن العربي، المؤلف: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (المتوفى: ٢٤٤ هـ)، المحقق: أوغست هفner، الناشر: مكتبة المتنبّي - القاهرة.

الكنى والأسماء، المؤلف: أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الأنصاري الدولابي الرازي (المتوفى: ٣١٠ هـ)، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار ابن حزم - بيروت/ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

- كنوز الذهب في تاريخ حلب: لأبي ذر موفق الدين أحمد بن إبراهيم بن محمد الحلبي سبط ابن العجمي. تحقيق: شوقي شعث والمهندس فالح البكور/ طبعة: منشورات دار القلم العربي. تاريخ النشر: ١٤١٧ هـ.

- لحظ الألفاظ بذيل طبقات الحفاظ: لأبي الفضل تقي الدين محمد بن محمد بن محمد ابن فهد الهاشمي المكي/ طبعة: دار الكتب العلمية. الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١ هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.

- اللباب في تهذيب الأنساب: لأبي الحسن عز الدين علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني ابن الأثير الجزري/ طبعة: دار صادر - بيروت.

المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد ابن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤ هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦ هـ.

- المجمع المؤسس للمعجم المفهرس = مشيخته: لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي ابن حَجَر العسقلاني. تحقيق: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي/ طبعة: دار المعرفة - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

المحبر، المؤلف: محمد بن حبيب بن أمية بن عمرو الهاشمي، بالولاء، أبو جعفر البغدادي (المتوفى: ٢٤٥هـ)، تحقيق: إيلزة ليختن شتير، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت.

المحصول، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

المحكم والمحيط الأعظم، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ]، المحقق: عبد الحميد هنداي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

المحلى بالآثار، المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد ابن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت.

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، المؤلف: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.

المراسيل، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨.

المراسيل، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، المحقق: شكر الله نعمة الله قوجاني، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧.

مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، المؤلف: أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام بن خان محمد بن أمان الله بن حسام الدين الرحمانى المباركفوري (المتوفى: ١٤١٤هـ)، الناشر: إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء - الجامعة السلفية - بنارس الهند، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤ م.

مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، المؤلف: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م.

مستخرج أبي عوانة، المؤلف: أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨ م.

المستخرج من كُتُب النَّاسِ لِلتَّذْكَرَةِ وَالْمُسْتَطَرَفِ مِنْ أَحْوَالِ الرِّجَالِ لِلْمَعْرِفَةِ، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق، ابن منده العبدى الأصبهاني، أبو القاسم (المتوفى: ٤٧٠هـ)، المحقق: أ. د. عامر حسن صبري التميمي، الناشر: وزارة العدل والشئون الإسلامية البحرين، إدارة الشئون الدينية.

المستدرك على الصحيحين، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد ابن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ - ١٩٩٠.

المستفاد من مبهمات المتن والإسناد، المؤلف: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (المتوفى: ٨٢٦هـ)، المحقق: الدكتور عبد الرحمن عبد الحميد البر، الناشر: دار الوفاء - دار الأندلس الخضراء، الطبعة: الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

مسند ابن أبي شيبة، المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، المحقق: عادل بن يوسف العزازي وأحمد ابن فريد المزيدي، الناشر: دار الوطن - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧ م.

مسند أبي داود الطيالسي، المؤلف: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري (المتوفى: ٢٠٤هـ)، المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

مسند أبي يعلى، المؤلف: أبو يعلى أحمد بن علي بن المشنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى: ٣٠٧هـ)، المحقق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤.



مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال ابن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، المؤلف: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨ م، وانتهت ٢٠٠٩ م).

المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

مشارك الأنوار على صحاح الآثار، المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ)، دار النشر: المكتبة العتيقة ودار التراث.

المشتبه في الرجال: أسمائهم وأنسابهم، تأليف أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن فايماز الذهبي المتوفى ٧٤٨ هـ، تحقيق علي محمد البجاوي، الدار العالمية، الطبعة الثانية ١٩٨٧.

المصنف، المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي - الهند، يطلب من: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣.

- معجم الشيوخ: لنجم الدين عمر بن محمد بن محمد بن أبي الخير ابن فهد القرشي الهاشمي المكي. تحقيق محمد الزاهي / طبع في المطابع الأهلية للأوفست - الرياض.

- معجم المصنفين: لمحمود حسن التونكي / طبعة: مطبعة وزنكوغراف طباري في بيروت. ١٣٤٤هـ.

- معجم المؤلفين: لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق / طبعة: مكتبة المشى - بيروت، ودار إحياء التراث العربي - بيروت.

- المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، طبعة: دار الدعوة.

معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

مطالع الأنوار على صحاح الآثار، المؤلف: إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني الحمزي، أبو إسحاق ابن قُرْقُول (المتوفى: ٥٦٩هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - دولة قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود، المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ)، الناشر: المطبعة العلمية - حلب، الطبعة: الأولى ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م.

معجم ابن الأعرابي، المؤلف: أبو سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري الصوفي (المتوفى: ٣٤٠هـ)، تحقيق وتخریج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م. المعجم الأوسط، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين - القاهرة.

معجم البلدان، المؤلف: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م.

معجم الصحابة، المؤلف: أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء البغدادي (المتوفى: ٣٥١هـ)، المحقق: صلاح بن سالم المصراقي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨.

معجم الصحابة، المؤلف: أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المرزبان بن سابور بن شاهنشاه البغوي (المتوفى: ٣١٧هـ)، المحقق: محمد الأمين بن محمد الجكني، الناشر: مكتبة دار البيان - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، طبع على نفقة: سعد بن عبد العزيز بن عبد المحسن الراشد أبو باسل.

معجم القراءات، تأليف الدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٢ - ٢٠٠٢.

المعجم الكبير، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة الثانية.

المعجم، المؤلف: أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى: ٣٠٧هـ)، المحقق: إرشاد الحق الأثري، الناشر: إدارة العلوم الأثرية - فيصل آباد، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم / رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: الجزء الأول: محمد كامل القصار، الناشر: مجمع اللغة العربية - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

معرفة السنن والآثار، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الحُسْرُو جَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق - بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة) الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

معرفة الصحابة، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن للنشر - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

المعرفة والتاريخ، المؤلف: يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (المتوفى: ٢٧٧هـ)، المحقق: أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥.

المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، الناشر: دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، المؤلف: الإمام الحافظ أبي العباس أحمد ابن عمر بن إبراهيم القرطبي (٥٧٨ - ٦٥٦) هجرية، حققه وعلق عليه وقدم له: محيي الدين مستو، يوسف علي بديوي، أحمد محمد السيد، محمود إبراهيم بزال، الناشر: دار ابن كثير (دمشق)، دار الكلم الطيب (دمشق)، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ - ١٩٩٦ م.

المقتنى في سرد الكنى، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد صالح عبد العزيز المراد، الناشر: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، مؤلف «علوم الحديث»: عثمان بن الصلاح عبدالرحمن بن موسى بن أبي النصر الشافعي (٥٧٧هـ - ٦٤٣هـ). ومؤلف «محاسن الاصطلاح»: عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني، العسقلاني الأصل، ثم البلقيني المصري الشافعي، أبو حفص، سراج الدين (المتوفى: ٨٠٥هـ)، المحقق: د عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطي) أستاذ الدراسات العليا، كلية الشريعة بفاس، جامعة القرويين. الناشر: دار المعارف.

- المقفى الكبير: لأبي العباس تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر المقرئ. تحقيق: محمد اليعلاوي / طبعة: دار الغرب الإسلامي. الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها، المؤلف: أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاكر الخرائطي السامري (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تقديم وتحقيق: أيمن عبد الجابر البحيري، الناشر: دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

من حديث ابن المقرئ (مطبوع ضمن جمهرة الأجزاء الحديثية)، المؤلف: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ (المتوفى: ٣٨١هـ)، اعتناء وتخريج: محمد زياد عمر تكلة، الناشر: مكتبة العبيكان، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

- المنتخب من غريب كلام العرب: لأبي الحسن علي بن الحسن الهنائي الأزدي، الملقب بـ «كراع النمل». تحقيق: محمد بن أحمد العمري / طبعة: جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي). الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

المنتخب من مسند عبد بن حميد، المؤلف: أبو محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكشي ويقال له: الكشي بالفتح والإعجام (المتوفى: ٢٤٩ هـ)، تحقيق: الشيخ مصطفى العدوي، الناشر: دار بلنسية للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦ هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢.

- المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي: لأبي المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري بردي. حققه ووضع حواشيه: محمد محمد أمين. تقديم: سعيد عبد الفتاح عاشور / طبعة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. المؤلف والمختلف في أسماء نقلة الحديث وأسماء آبائهم وأجدادهم، المؤلف: عبد الغني بن سعيد الأزدي (٤٠٩ هـ)، المحقق: مثنى محمد حميد الشمري - قيس عبد إسماعيل التميمي، أشرف عليه وراجعته: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

المؤتلف والمختلف، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادى الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥ هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

- موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية (أكثر من ٩٠٠٠ موقف لأكثر من ١٠٠٠ عالم على مدى ١٥ قرناً): لأبي سهل محمد بن عبد الرحمن المغراوي/ طبعة: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع - القاهرة، والنبلاء للكتاب - مراكش. الطبعة: الأولى.

الموطأ رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي ت ٢٤٤ هجرية، المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩ هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي بيروت/ الطبعة الثانية سنة ١٤١٧ هـ.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨ هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.

نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، المؤلف: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢ هـ)، قدم للكتاب: محمد يوسف البنوري، صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنجان، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري، المحقق: محمد عوامة، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت - لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م.

- نزهة الألباب في الألقاب: لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي ابن حَجَر العسقلاني. تحقيق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري/ طبعة: مكتبة الرشد - الرياض. الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.



- نظم العقيان في أعيان الأعيان: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. تحقيق: فيليب حتي / طبعة: المكتبة العلمية - بيروت.

- نهاية السؤل في رواة الستة الأصول: لأبي الوفاء برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي المعروف بسبط ابن العجمي. تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي / طبعة: مركز إحياء التراث الإسلامي. الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

النهاية في غريب الحديث والأثر، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي.

- نور النبراس على سيرة ابن سيد الناس: لأبي الوفاء برهان الدين إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي. رسالة جامعية، من بداية ذُكر بعثه ﷺ إلى الملوك وغيرهم بالإسلام، إلى نهاية الكتاب. إعداد الطالبة: سعاد بنت صالح بنت سعيد بابقي / إشراف: سعدي بن مهدي الهاشمي. جامعة أم القرى - مكة المكرمة، كلية الدعوة وأصول الدين. سنة: (١٤٢٥هـ).

- نيل الأمل في ذيل الدول: لزين الدين عبد الباسط بن أبي الصفاء غرس الدين خليل بن شاهين الظاهري الملطي. تحقيق: عمر عبد السلام تدمري / طبعة: المكتبة العصرية للطباعة والنشر بيروت - لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

- وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام: لأبي الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر السخاوي. تحقيق: بشار عواد معروف وعصام فارس الحريستاني وأحمد الخطيمي / طبعة: مؤسسة الرسالة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، المؤلفون: العراقي (٧٢٥ - ٨٠٦ هـ)، ابن السبكي (٧٢٧ - ٧٧١ هـ)، الزبيدي (١١٤٥ - ١٢٠٥ هـ)، استخراج: أبي عبد الله محمود بن محمد الحداد (١٣٧٤ هـ)، الناشر: دار العاصمة للنشر - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.





# فہرست الملوّضات



## فهرس المؤلفون

- ٧ ..... ترجمة سبط ابن العجمي
- ٧ ..... البحث الأول: اسمه وكنيته ولقبه ونسبه:
- ٩ ..... البحث الثاني: مولده
- ١٠ ..... البحث الثالث: عائلته
- ١٢ ..... البحث الرابع: نشأته العلمية
- ١٤ ..... البحث الخامس: رحلاته
- ١٥ ..... البحث السادس: شيوخه
- ٢١ ..... البحث السابع: تلاميذه
- ٢٣ ..... البحث الثامن: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه
- ٢٧ ..... البحث التاسع: جهوده في نشر العلم
- ٢٩ ..... البحث العاشر: عقيدته ومذهبه
- ٣٢ ..... البحث الحادي عشر: مؤلفاته
- ٣٨ ..... البحث الثاني عشر: وفاته رحمه الله
- ٣٩ ..... \* التعريف بكتاب «تحفة المنجد» وبيان أهميته
- ٤١ ..... منهج العمل في تحقيق الكتاب
- ٤٤ ..... توثيق اسم الكتاب ونسبته
- ٤٥ ..... وصف النسخ الخطية النسخة (م)
- ٤٨ ..... النسخة الأصل
- ٥٠ ..... نماذج من النسخ الخطية للكتاب
- ٥٥ ..... تحفة المنجد والمتهم في غريب صحيح مسلم
- ٨٧ ..... كتاب الإيمان
- ١٥٧ ..... كتاب الطهارة
- ١٩١ ..... كتاب الصلاة

بَابُ التَّطْبِيقِ فِي الرُّكُوعِ.....	٢٢١
كِتَابُ الْجُمُعَةِ.....	٢٨١
كِتَابُ الْجَنَائِزِ.....	٣٠٧
كِتَابُ الزَّكَاةِ.....	٣٢٧
كِتَابُ الصَّيَامِ.....	٣٦٣
كِتَابُ الْحَجِّ وَالْمَنَاسِكِ.....	٣٨٩
كِتَابُ النِّكَاحِ وَإِجَابَةِ الدَّاعِي.....	٤٧١
كِتَابُ الطَّلَاقِ.....	٥٠٩
كِتَابُ اللِّعَانِ.....	٥٢٧
كِتَابُ الْعِتْقِ وَالْوَلَاءِ.....	٥٣٣
كِتَابُ الْبَيْعِ.....	٥٤٧
كِتَابُ الْفَرَائِضِ.....	٥٨١
كِتَابُ الْوَصَايَا.....	٥٨٥
كِتَابُ الْأَيْمَانِ وَالنُّدُورِ.....	٥٩٥
كِتَابُ الْقَضَاءِ وَالشَّهَادَاتِ.....	٦٢٧
كِتَابُ الْجِهَادِ.....	٦٣٥
بَابُ التَّرْغِيبِ فِي الْجِهَادِ وَقَضَائِهِ.....	٦٩٢
كِتَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ.....	٧٠٣
كِتَابُ الْأَشْرِيَةِ.....	٧١٩
كِتَابُ الْأَدَبِ.....	٧٦١
كِتَابُ الطَّبِّ.....	٧٧٣
كِتَابُ الطَّاعُونِ وَالطَّيْرَةِ وَالْكِهَانَةِ.....	٧٨٣
كِتَابُ قَتْلِ الْحَيَّاتِ وَغَيْرِهَا.....	٧٨٩
كِتَابُ الشَّعْرِ وَالْإِنْشَادِ.....	٧٩٧
كِتَابُ الرُّؤْيَا.....	٨٠١

٨٠٧.....	كِتَابُ الْمَنَاقِبِ
٨٤٣.....	ذِكْرُ حَدِيثِ أُمِّ زَرْعٍ
٨٨٣.....	كِتَابُ الْقَدْرِ
٨٨٩.....	كِتَابُ الْعِلْمِ
٨٩٣.....	كِتَابُ الذُّكْرِ
٨٩٩.....	كِتَابُ الدُّعَاءِ
٩٠٧.....	كِتَابُ التَّوْبَةِ
٩٣١.....	كِتَابُ صِفَةِ الْقِيَامَةِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ
٩٥٣.....	كِتَابُ الْفِتَنِ
٩٥٣.....	وَأَشْرَاطُ السَّاعَةِ
٩٦٨.....	بَابٌ فِي قِصَّةِ ابْنِ صَيَّادٍ، وَأَنَّهُ الدَّجَالُ
٩٨١.....	كِتَابُ الزُّهْدِ وَالرَّقَائِقِ
٩٨٨.....	بَابٌ فِي تَشْمِيتِ الْعَاطِسِ إِذَا حَمَدَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ
١٠١١.....	كِتَابُ التَّفْسِيرِ
١٠١٩.....	الفهارس العلمية
١٠١١.....	فهرس الآيات
١٠١٧.....	فهرس الأحاديث والآثار
١٠٣٥.....	فهرس الرجال المتكلم فيهم
١٠٥٢.....	فهرس الأعلام الواردة في الكتاب
١٠٧٦.....	فهرس البلدان والقرى والقبائل والبقاع
١٠٩٣.....	فهرس الكتب المذكورة
١١٢١.....	المراجع العلمية
١١٢٣.....	المراجع العلمية
١١٧١.....	فهرس الموضوعات
١١٧٣.....	فهرس الموضوعات



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)

**[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)**

رَفَع

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)